



















جمهورية مصر العربية

مَحْكَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة  
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية  
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة الثامنة والعشرون

الجزء الأول

من يناير إلى يونيو سنة ١٩٧٧

ومن أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٧٦

الهيئة العامة  
للمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية







## جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد محمد حسين وعضوية المادة المستشارين :  
عز الدين الحسيني ، عبد العال السيد ، عثمان الزيني ، محمدى الخولى .

( ١ )

الطلب رقم ٨ لسنة ٣٩ ق "رجاء قضاء" :  
تأديب .

حق وزير العدل في تنبيه الرؤساء بالمحاكم الابتدائية وقضااتها إلى كل ما يقع منهم مخالفا  
لواجباتهم أو مقتضيات وظائفهم م ١٠٤ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .

إذ خولت المادة ١٠٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذى  
صدر القرار المطعون فيه في ظله لوزير العدل حق تنبيه الرؤساء بالمحاكم الابتدائية  
وقضااتها إلى كل ما يقع منهم مخالفا لواجباتهم أو مقتضيات وظائفهم ، وكان  
يبين من الأطلاع على الشكوى والتحقيقات التى تمت فيها أن توجيه التنبيه  
الموجه إلى الطالب له ما يبرره فإن طلب الغاء هذا التنبيه يكون على غير أساس .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أن الأستاذ ..  
... .. تقدم فى ١٩٦٩/٤/٩ إلى قلم كتاب هذه المحكمة بطلب للحكم  
بالغاء التنبيه الصادر إليه كتابة من وزير العدل فى ١٩٦٩/٣/١١ واعتباره كأن  
لم يكن ، وقال بيانا للطلب انه بتاريخ ١٩٦٩/٣/١١ نسب إليه انه لم يتعد عن  
مواطن للشبهات ووضع نفسه موضعاً لا يتفق مع مركزه كقاض تأسيساً على أنه ثبت  
من تحقيق الشكوى المقدمة ضده من ... .. أن علاقة توطئت بينهما منذ أن



كان الطالب يعمل وكيلًا لنيابة أسوان في الفترة من ١/١٠/١٩٦٠ حتى ٣٠/٩/١٩٦١ رغم تحديد إقامة الشاكي بمركز عنييه لأسباب تتعلق بالأمن وأسفرت تلك العلاقة عن معاملات مالية كان مظهرها شراء الطالب سيارة من الشاكي ثم حصوله على تنازل من شقة الشاكي الذي طعن على هذا التنازل بالتزوير ونعى الطالب على هذا التنبيه مخالفته للقانون ذلك أنه لم يثبت من الأوراق علمه بتحديد إقامة الشاكي لأسباب تتعلق بالأمن وأن العلاقة نشأت بينهما بنادى مدينة أسوان الذي يجتمع فيه أغلبية المقيمين بالمدينة ، وأن القانون لا يمنعه من شراء سيارة الشاكي ولا من قبول تنازله عن شقته وأنه دفع للشاكي المقابل التقدي لهذا التنازل وأن الشاكي أقر بصحة هذا التنازل وتنازل عن الطعن فيه بالتزوير طلبت وزارة العدل رفض الطلب وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطلب كذلك .

وحيث إن المادة ١٠٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذى صدر القرار المطعون فيه فى ظله قد خولت وزير العدل حق تنبيه الرؤساء بالمحاكم الابتدائية وقضااتها إلى كل ما يقع منهم مخالفا لواجباتهم أو مقتضيات وظائفهم ، وإذ يبين من الاطلاع على الشكوى رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٢ والتحقيقات التى تمت فيها أن توجيه التنبيه الموجه إلى الطالب كان له ما يبرره ، فإن طلب إلغاء هذا التنبيه يكون على غير أساس .



## جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٧٧

بواسطة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين وعضوية السادة المستشارين  
عز الدين الحسيني وعبد المال السيد وعثمان الزيني ومجدي الخولي

( ٢ )

الطالب رقم ٨٦ لسنة ٤٤٤ ق "رجال القضاء" :

(١، ٢، ٣) ترقية .

( ١ ) طالب الأهلية في الرقية . انطوائه على طلب بالغاء القرار الصادر بتخطي الطالب .  
اختصاص دائرة المواد المدنية بمحكمة النقض بنظره .

( ٢ ) التفتيش على أعمال القاضي عن فترة سابقة على صدور الحركة القضائية . إيداع التقرير  
بعدها . وجوب انسحاب أثره إلى فترة التفتيش .

( ٣ ) الحكم بالغاء القرار الصادر بتخطي الطالب في الترقية . أثره . إلزام الجهة الإدارية  
برقيته وصرف الفروق المالية .

١ - إذ كان طالب الحكم بأهلية الطالب للترقية إلى وظيفة قاض من الفئة (١)  
تخرج عن ولاية هذه المحكمة ، إلا أنه ينطوي ضمنا على طلب إلغاء القرار المطعون  
فيه فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية إلى الدرجة المذكورة وهو ما تختص  
المحكمة بنظره .

٢ - إذ كان يبين من الاطلاع على الملف الخاص بالطالب وما احتواه من  
تقارير وأوراق ، أنه قد أجرى التفتيش على عمله في شهرى نوفمبر وديسمبر  
سنة ١٩٧٣ فقدرت كفايته بدرجة "متوسط" وأن اللجنة المختصة قبلت  
بتاريخ ١٩٧٥/٧/٢٢ اعتراض الطالب على هذا التقرير وقدرت رفع درجة كفايته  
إلى "فوق المتوسط" ، كما أجرى التفتيش على عمله في شهرى مارس وأبريل  
سنة ١٩٧٤ حيث قدرت كفايته بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٧ بدرجة "فوق المتوسط"  
ولما كان هذان التقريران يدلان على حالة ثابتة تتعلق بأهلية الطالب وقت عمله



السابق على صدور القرار المطعون فيه، فإنهما ينسحبان إلى فترة التفتيش، ويكون للطالب قبل يوم ١٩٧٤/٩/٢ الذى صدر فيه القرار المطعون فيه تقريران متتاليان كل منهما بدرجة "فوق المتوسط" أحدهما عن عمله خلال شهرى نوفمبر ديسمبر ١٩٧٣ والثانى عن عمله فى شهرى مارس وأبريل سنة ١٩٧٤ وهو ما تتوفر به أهلية الترقية التى كانت متوافرة لزملاء الطالب اذين تخطوه إلى درجة قاض من الفئة "أ"، أو ما يعادلها بموجب القرار المطعون فيه طالما أنه لم يقدم الدليل ضده على قيام مسوغ يمنع الترقية، مما يجعل القرار المذكور مخالفا للقانون بالنسبة لتخطى الطالب فى الترقية إلى هذه الدرجة أو ما يعادلها متعين الإلغاء فى هذا الخصوص .

٣ - طاب ترقية الطالب إلى درجة قاض من الفئة ( أ ) وصرف الفروق المالية ، هو نتيجة لازمة للحكم بإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية ، مما يتحتم على الجهة الإدارية إنفاذه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث ان الطلب استوفى أوضاعه الشكاية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أن الأستاذ ... .. القاضى "ب" تقدم إلى هذه المحكمة فى ١٩٧٤/٩/٢٩ بالطلب رقم ٨٦ سنة ٤٤ ق رجال القضاء للحكم بترقيته إلى درجة قاضى "أ"، على أن تكون أقدميته بعد الأستاذ ... .. وقبل الأستاذ ... .. مع صرف ما يستحقه الطالب من فروق مالية ، وقال بيانا لطلبه انه بتاريخ ١٩٧٤/٩/٢ صدر القرار الجمهورى رقم ١٣٥٣ مغفلا ترقيته إلى درجة قاضى من الفئة "أ"، وأن هذا القرار مخالف للقانون ، ذلك أن وزارة العدل استندت فى عدم ترقيته إلى تقريرين بالتفتيش على عمله أو لهما عن شهرى مارس



وإبريل سنة ١٩٧٤ والثاني عن شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٧٣ قدرت كفايته فى كل منهما بدرجة "متوسط" وإذ كان هذان التقريران باطلين ولا يصلحان سنداً للتخطى إذ لم يودع التقرير الأول ملفه خلال شهرين من تاريخ الإنهاء من إجراء التفتيش ، كما لم يفصل فى الاعتراض المقدم منه على التقرير الثانى فقد قدم طلبه للحكم بطلباته . طلبت وزارة العدل الحكم أصلياً بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطلب لأن ولايتها قاصرة على طلبات الإلغاء والتعويض فيكون طلب أحقية الطالب للترقية لدرجة قاض من الفئة "أ" هو طلب يخرج عن اختصاص المحكمة ، وطلبت من باب الاحتياط رفض الطلب لأن القاضى لم يحصل قبل صدور القرار المطعون فيه على تقريرين متوالين بدرجة فوق المتوسط ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطلب .

وحيث إنه وإن كان طلب الحكم بأحقية الطالب للترقية إلى وظيفة قاض من الفئة أ يخرج عن ولاية هذه المحكمة ، إلا أنه ينطوى ضمناً على طلب إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطى الطالب فى الترقية إلى الدرجة المذكورة وهو ما تختص المحكمة بنظره .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الملف الخاص بالطالب وما احتواه من تقارير وأوراق ، أنه قد أجرى انتفتيش على عمله فى شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٧٣ و قدرت كفايته بدرجة متوسط وأن اللجنة المختصة قبلت بتاريخ ١٩٧٥/٧/٢٢ اعتراض الطالب على هذا التقرير وقررت رفع درجة كفايته إلى فوق المتوسط ، كما أجرى التفتيش على عمله فى شهرى مارس وإبريل سنة ١٩٧٤ حيث قدرت كفايته بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٧ بدرجة فوق المتوسط ، ولما كان هذان التقريران يدلان على حالة ثابتة تتعلق بأهلية الطالب وقت عمله السابق على صدور القرار المطعون فيه ، فإنهما ينصحيان إلى فترة التفتيش ، ويكون للطالب قبل يوم ١٩٧٤/٩/٢ الذى صدر فيه القرار المطعون فيه تقريران متتاليان كل منهما بدرجة فوق المتوسط أحدهما عن عمله خلال شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٧٣ والثانى عن عمله فى شهرى مارس وإبريل سنة ١٩٧٤ ، وهو ما تتوافره أهلية الترقية التى كانت متوافرة لزملاء الطالب الذين تخطوه إلى درجة قاض



من الفئة أ أو ما يعادلها بموجب القرار المطعون فيه طالما أنه لم يقدم الدليل ضده على قيام مسوغ بمنع الترقية ، مما يجعل القرار المذكور مخالفا للقانون بالنسبة لتخطي الطالب في الترقية إلى هذه الدرجة أو ما يعادلها ، متعين الإلغاء في هذا الخصوص .

وحيث إنه عن طلب ترقية الطالب إلى درجة قاض من الفئة "١" وصرف الفروق المالية فهو نتيجة لازمة للحكم بإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطيه في الترقية ، مما يتحتم على الجهة الإدارية إنفاذه .

---



## جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٧٧

السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين وعضوية السادة المستشارين :  
عز الدين الحسيني وعبد العال السيد وعثمان الزيني وإبراهيم هاشم .

( ٣ )

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٤٣ ق "رجال القضاء" :

(١ و ٢ و ٣) ترقية . اختصاص .

( ١ ) القرارات الصادرة بالتعيين والترقية والنقل والندب . عدم جواز الطعن فيها أمام أية جهة قضائية . قرارات الترقية . اختصاص مجلس القضاء الأعلى ومن بعده المجلس الأعلى للهيئات القضائية بنظرها . ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .

( ٢ ) اللجنة الخامسة . حلوها محل المجلس الأعلى للهيئات القضائية في دراسة التعيينات والترقيات والنقل والتظلمات المتعلقة بها . ق ٨٢ لسنة ١٩٦٩ . إبداء الطالب دفاعه أمامها عدم إخطاره بموعد انعقاد المجلس الأعلى . لا بطلان .

( ٣ ) القضاء بعدم جواز نظر الطعن في قرار التخطي في الترقية . طلب إلغاء القرارين اللاحقين بالترقية . لعدم الرجوع بالأقدمية إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار الأول . لا أساس له .

١ — إذ كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن نصوص المواد ٨٦ و ٨٨ و ٩٠ و ٩٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المنطبق على واقعه تخطى الطالب في الترقية بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ ، تدل على أن المشرع حدد اختصاص الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة النقض بجميع شئون رجال القضاء والنيابة العامة متى كان مبنى الطلب عيباً في الشكل أو مخالفة للقوانين أو اللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، واستثنى من هذا الاختصاص القرارات الخاصة بالتعيين والترقية والنقل والندب ، وجعل الطعن في القرارات الصادرة في الترقية من اختصاص مجلس القضاء الأعلى الذي حل محله المجلس الأعلى للهيئات القضائية بالقرار بالقانون ٨٢ لسنة ١٩٦٩ وأخرجها



من ولاية دائرة المواد المدنية التجارية بمحكمة النقض ، وجعل القرارات الصادرة بالتعيين والنقل والتدب بمنأى عن أى طعن بأى طريق أمام أى جهة قضائية ، فإن طلب الطالب إلغاء القرار الجمهورى رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ فيما تضمنه من عدم ترقينه إلى درجة رئيس بالمحكمة غير جائز .

٢ — لأجل لما يشهده الطاعن من بطلان القرار الصادر بتخطيه فى الترقية لعدم دعوته أمام المجلس الأعلى للهيئات القضائية لسماع أقواله ، ذلك أن مؤدى نص المادة ٢/٦ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية هو حلول اللجنة المشار إليها بالنص — اللجنة الخماسية — محل المجلس الأعلى للهيئات القضائية فى دراسة التعيينات والترقيات والنقل والتظلمات المتعلقة بها وسماع أقوال المتظلم ، وإذ كان الطالب قد أقر بأن اللجنة المذكورة قد نظرت تظلمه وأنه أبدى دذاعه أمامها فإن البطلان المدعى به يكون على غير أساس .

٣ — متى كانت المحكمة قد قضت بعدم جواز نظر الطعن فى القرار الجمهورى رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ فيما تضمنه من عدم ترقية الطالب إلى درجة رئيس بالمحكمة ، فإنه يكون على غير أساس طلبه إلغاء القرارين الجمهوريين اللاحقين فيما تضمناه من عدم الرجوع بأقدميته إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار السابق .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد العدالة قانونا .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٧٢/٩/٩ تقدم الأستاذ ... .. بهذا الطلب للحكم بإلغاء القرار الجمهورى رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية إلى درجة رئيس بالمحكمة ، وبإلغاء القرارين الجمهوريين رقمى ١٠٩٥ لسنة ١٩٧٢ و ١١٣٩ لسنة ١٩٧٣ فيما تضمناه من عدم الرجوع بأقدميته إلى ما كانت عليه قبل صدور



القرار السابق . وقال بيانا لطالبه إنه بتاريخ ١٩٧١/١١/٨ أخطرت وزارة العدل بتخطيه في الترقية إلى درجة رئيس بالمحكمة بسبب الوقائع المودعة ملفه والمتعلقة بانضمامه إلى تنظيم الطليعة الاشتراكية ، فتظلم إلى اللجنة الخماسية التي قررت رفض تظلمه ولما عرض قرارها على المجلس الأعلى للهيئات القضائية عند نظر مشروع الحركة القضائية وافق عليه ، وصدر القرار الجمهوري رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ متضمنا تخطيه في الترقية إلى درجة رئيس بالمحكمة ، ثم رقي إلى هذه الدرجة بالقرار الجمهوري رقم ١٠٩٥ سنة ١٩٧٢ دون تسوية حالته بأرجاع أقدميته في الوظيفة المذكورة إلى ما كانت عليه قبل التخطي ، كما خلت الحركة القضائية الصادر بها القرار الجمهوري رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٧٣ من إجراء تلك التسوية . ونعى الطالب على القرار الجمهوري رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ البطلان والخطأ في تطبيق القانون ، لأنه لم يخطر بموعدا انعقاد المجلس الأعلى للهيئات القضائية لإبداء دفاعه أمامه ، كما أن المجلس أصدر في ١٩٧٣/٨/٨ قرارا بقبول تظلمات زملاء الطالب الذين كانوا قد أخطروا من الوزارة بالتخطي لذات السبب الذي أسند إليه . ودفعت الحكومة بعدم جواز نظر الطلب . وانضمت النيابة للحكومة في هذا الدفع .

وحيث إنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن نصوص المواد ٨٦ ، ٨٨/٢ ، ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المنطبق على واقعة تخطي الطالب في الترقية بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ ، تدل على أن المشروع حدد اختصاص الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة النقض بجميع شئون رجال القضاء والنيابة العامة متى كان مبنى الطلب عيبا في الشكل أو مخالفة للقوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، واستثنى من هذا الاختصاص القرارات الخاصة بالتعيين والترقية والنقل والندب ، وجعل الطعن في القرارات الصادرة في الترقية من اختصاص مجلس القضاء الأعلى الذي حل محله المجلس الأعلى للهيئات القضائية بالقرار بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ وأخرجها من ولاية دائرة المراد المدنية والتجارية بمحكمة النقض ، وجعل القرارات الصادرة بالتعيين والنقل والندب بمنأى عن أي طعن بأي طريق أمام أي جهة قضائية ، فإن طلب الطالب إلغاء القرار الجمهوري رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ فيما



تضمنه من عدم ترقيته إلى درجة رئيس بالمحكمة يكون غير جائز . ولا محل لما يثيره الطالب من بطلان هذا القرار لعدم دعوته أمام المجلس الأعلى للهيئات القضائية لسماع أقواله ذلك أنه لما كانت المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية قد نصت في فقرتها الثانية على أن " يشكل المجلس لجنة من خمسة أعضاء لكل هيئة من الهيئات القضائية تختص بدراسة التعيينات والترقيات والنقل والتنظيمات المتعلقة بها مما يدخل في اختصاص المجلس وذلك قبل عرضها عليه . " وكان مؤدى هذا النص حلول اللجنة المشار إليها محل المجلس الأعلى للهيئات القضائية في دراسة التعيينات والترقيات والنقل والتنظيمات المتعلقة بها وسماع أقوال المتظلم ، وكان الطالب قد أقر بأن اللجنة المذكورة قد نظرت تظلمه وأنه أبدى دفاعه أمامها ، فإن البطلان المدعى به يكون على غير أساس .

وحيث إنه متى كانت المحكمة قد قضت بعدم جواز نظر الطعن في القرار الجمهوري رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ فيما تضمنه من عدم ترقية الطالب إلى درجة رئيس بالمحكمة ، فإنه يكون على غير أساس طلبه إلغاء القرارين الجمهوريين اللاحقين فيما تضمناه من عدم الرجوع بأقدميته إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار السابق .



## جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسنين وعضوية السادة  
المستشارين عز الدين الحسيني وعبد العال السيد ومحمدى الحولى وإبراهيم هاشم .

( ٤ )

الطلب رقم ٢٧ لسنة ٤٥ ق " رجال القضاء " .

( ١ ) تعويض . تقادم .

دعوى القاضى بتعويضه عما أصابه لحرماته من راتبه نتيجة عزله . عدم سقوطها إلا بالتقادم  
العادى دون التقادم الحسى . علة ذلك .

( ٢ ) عزل .

القرار بقانون ٨٣ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات  
إعادة التعيين أو النقل محالين إلى المعاش . قرار منعدم لا أثر له .

١ — إذ كان النص فى المادة ٣٧٥ من القانون المدنى على تقادم المهايا  
والأجور بخمس سنوات هو نص استثنائى على خلاف الأصل العام فى التقادم ،  
ولا يجوز القياس عليه ، وكان الواقع فى الدعوى أن الطالب يطلب التعويض عن  
الأضرار التى أصابته نتيجة القرارات الإدارية المخالفة للقانون ، وكانت مسئولية  
الإدارة عن تلك القرارات مصدرها القانون ، فإن مسائلة الإدارة عنها عن  
طريق التعويض لا تسقط إلا بالتقادم العادى ، وهو مالم ينقض بعد ، ويكون  
الدفع بتقادم الحق بخمس سنوات فى غير محله .

٢ — إذ كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على انعدام القرار الجمهورى بالقانون  
رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات  
إعادة التعيين أو النقل محالين إلى المعاش ، وإنه لا يصلح أداة لإلغاء أو تعديل  
أحكام قانون السلطة القضائية فى شأن محاكمة القضاة وتأديبهم ، كما لا يصلح



أساسا لصدور القرار الجمهوري رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من عزل الطالب من ولاية القضاء ، وإذ كان قرار وزير العدل رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٩ قد أنهى خدمته تنفيذا للقرار المشار إليه ، فإن كل هذه القرارات تكون مخالفة للقانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الطالب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أن الأستاذ ... .. تقدم في ١٩٧٥/٦/٥ بهذا الطلب ضد رئيس الجمهورية ووزير العدل للحكم له بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض ، وقال بيانا لطلبه إنه بتاريخ ١٩٦٩/٨/٣١ صدر القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بإعادة تشكيل الهيئات القضائية ، وعلى أساسه صدر القرار الجمهوري رقم ١٦٠٣ بإعادة تعيين رجال القضاء والنيابة وأسقط منها اسم الطالب وآخرين ، وتنفيذا لأحكام هذين القرارين صدر قرار وزير العدل رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٩ بإنهاء خدمته بالقضاء ، وقد منعت مكانة عن مدة خدمته وظل محروما من تقاضي المرتب أو المعاش ولم يمارس أى عمل بسبب ما أصابه من أمراض حتى صدر القرار الجمهوري ٢٠٢١ في ١٩٧٠/١٢/٥ بتعيينه وآخرين بوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي فقام برد المكافأة التي سبق أن تقاضاها كي يحتفظ بمدة خدمته السابقة بالقضاء قبل عزله ، ثم صدر في ١٩٧١/١٢/١٥ القرار الجمهوري رقم ٣٠٠٩ بإعادة تعيينه بالقضاء ، وإذ كان القرار بالقانون بإعادة تشكيل الهيئات القضائية قد صدر مخالفا للقانون وقضت محكمة النقض بانهضامه ، وكان قد لحقه نتيجة لهذا القرار أضرار مادية تتمثل في حرمانه من المرتب والمعاش وعدم ممارسته لأى عمل آخر في الفترة من ١٩٦٩/٨/٢١ تاريخ عزله حتى ١٩٧٠/١٢/٥ تاريخ تعيينه بوزارة الزراعة ورد المكافأة وقدرها ٢٠٠٠ جنيه إلى إدارة التأمين والمعاشات



فقد انتهى إلى طالب الحكم له بطلباته ، ودفع الحاضر عن الحكومة بدعوى الحق في المطالبة بالتعويض عملاً بالمادة ٣٧٥ من القانون المدني ، استناداً إلى أن التعويض المترتب على حرمان الطالب من مرتبه هو المقابل لهذا المرتب فتسرى عليه مدة تقادم المرتب كما طلبت الحكومة احتياطياً رفض الطلب ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطلب .

وحيث إنه لما كان النص في المادة ٣٧٥ من القانون المدني على تقادم المهايا والأجور بخمس سنوات ، هو نص استثنائي على خلاف الأصل العام في التقادم ، ولا يجوز القياس عليه ، وكان الواقع في الدعوى أن الطالب يطلب التعويض عن الأضرار التي أصابته نتيجة القرارات الإدارية المخالفة للقانون وكانت مسئولية الإدارة عن تلك القرارات مصدرها القانون ، فإن مساءلة الإدارة عنها عن طريق التعويض لا تسقط إلا بالتقادم العادي ، وهو ما لم ينتقض بعد ، ويكون الدفع بتقادم الحق بخمس سنوات في غير محله .

وحيث أنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنعدام القرار الجمهوري بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من اعتبار رجال القضاء الذين لا تشملهم قرارات إعادة التعيين أو النقل عمالين إلى المعاش ، وأنه لا يصلح أداة لإلغاء أو تعديل أحكام قانون السلطة القضائية في شأن محاكمة القضاة وتأديبهم كما لا يصلح أساساً لصدور القرار الجمهوري رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من عزل الطالب من ولاية القضاء وإذا كان قرار وزير العدل رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٩ قد أنهى خدمته تنفيذاً للقرار المشار إليه ، فإن كل هذه القرارات تكون مخالفة للقانون .

وحيث إنه من التعويض المطالب به ، فإن الثابت أن الطالب عزل من وظيفته في ١٩٦٩/٨/٣١ ولم يثبت أنه زاول عملاً من هذا الوقت حتى ١٩٧٠/١٢/٥ تاريخ تعيينه بوزارة الزراعة وأن ضرراً مادياً محققاً قد لحق به من جراء ذلك وهو ما تقدر المحكمة التعويض الجابر له في الظروف التي أحاطت بالطالب بمبلغ ٦٠٠ جنيه .



## جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد حسن وعضوية السادة  
المستشارين : عز الدين الحسيني و عبد العال السيد وعثمان الزيني ومجدي الخولي .

( ٥ )

الطعن رقم ٦ لسنة ٣٧ ق " رجال قضاء " :

( ١ ) تعيين .

الطعن في قرار التعيين الصادر في ظل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فيما انطوى عليه من تعيينه  
في وظيفة قاض دون رتبة رئيس محكمة . غير جائز . علة ذلك .

( ٢ ) تعيين . أقدمية .

تعيين المحامين في سلك القضاء . وجوب تحديد أقدميتهم بين أعنية زملائهم الذين استوفوا  
شروط الصلاحية في نفس التاريخ وعينوا في القضاء مثلهم .

١ — إنه وإن كانت المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥  
قد خصت دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل  
في كافة الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات  
الجمهورية والقرارات الوزارية المتعلقة بأي شأن من شئونهم إلا أنها استثنت  
من هذه القرارات ما يتعلق منها بالتعيين والنقل والندب ومنعت الطعن عليها بأي  
طريق من طرق الطعن أو أمام أي جهة قضائية أخرى ، ومن ثم فلا سبيل للطالب  
إلى الطعن في القرار الجمهوري الصادر بتعيينه قاضيا فيما انطوى عليه من تعيينه في  
وظيفة قاض دون وظيفة رئيس محكمة ، ويتعين لذلك القضاء بعدم جواز  
نظر الطلب .

٢ — النص في الفقرة هـ من المادة ٤٦ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن  
السلطة القضائية الذي عين الطالب في ظله على أنه يشترط لتعيين المحامي قاضيا  
أن يكون قد اشتغل أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية ، وفي الفقرة



الأخيرة من المادة ٥٧ منه على أنه بالنسبة للمحامين فتحدد أقدميتهم بين أغلبية زملائهم من داخل الكادر القضائي، يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه قصد أن يجعل من المساواة في الأقدمية مع من هم داخل الكادر القضائي أساسا عادلا لزمالة حقة تستند إلى صلاحية المحامي للتعين في القضاء وحيروته بهذا التعيين زميلا متكافئا لمن سبقه في التعيين بداخل الكادر القضائي في تاريخ صلاحيته هو لهذا التعيين بمرور أربع سنوات متوالية على اشتغاله بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف فتحدد أقدميته بين أغلبية زملائه الذين استوفوا شروط الصلاحية في نفس التاريخ وعينوا في القضاء قبله، إذ كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطالب قد استوفى شروط الصلاحية للتعين في وظيفة قاض في ١٩٥٩/١/٢٤ فإن القرار المطعون فيه إذ وضعه مباشرة بعد الأستاذ .. الذي استوفى شروط الصلاحية للتعين قاضيا في ذات التاريخ لا يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الأوراق - تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٩ تقدم الأستاذ ... القاضي بهذا الطلب للحكم أصليا بإلغاء القرار الجمهوري رقم ١٦٢٧ لسنة ١٩٦٧ فيما تضمنه من تعيينه قاضيا وتعيينه في وظيفة رئيس محكمة بالمحاكم الابتدائية على أن تكون أقدميته في تلك الوظيفة بعد آخر من شغلوا منصب رئيس محكمة من خريجي سنة ١٩٤٩ في الكادر العام وهو الأستاذ ... .. واحتياطيا بإلغاء القرار الجمهوري المذكور فيما تضمنه من تحسديد أقدميته وجعلها بعد الأستاذ ... .. وقبل الأستاذ ... .. أو بعد آخر زميل له من خريجي سنة ١٩٤٩ وهو الأستاذ ... .. وقال يانا لذلك إنه تخرج من كلية الحقوق في سنة ١٩٤٩. وقيد بجدول المحامين في نوفمبر سنة ١٩٤٩ وأمام



محاكم الاستئناف في ١٩٥٥/١/٢٤ وأمام محكمة النقض في ١٩٦٣/١١/١٦ .  
 وبتاريخ ١٩٦٧/٩/١٨ علم بصدور القرار الجمهوري رقم ١٦٢٧ سنة ١٩٦٧  
 بتعيينه قاضيا وتحديد أقدميته على أن يكون بعد الأستاذ ... .. وقبل  
 الأستاذ ... .. وإذا خالف هذا القرار نص المادة ٤٨ من قانون السلطة  
 القضائية رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ التي توجب تعيينه رئيسا بالمحاكم الابتدائية لاشتغاله  
 بالمحاماه أمام محكمة النقض مدة تزيد عن ثلاث سنوات متوالية كما خالف نص  
 المادة ٥٧ من القانون المذكور والتي توجب تحديد أقدميته بين أغلبية زملائه  
 من داخل الكادر إذ كان يجب طبقا لهذا النص وقد استوفى شروط الصلاحية  
 لتعيينه قاضيا بمضى أربع سنوات كمحام أمام محاكم الاستئناف في ١٩٥٩/١/٢٤  
 أن تحدد أقدميته بعد الأستاذ ... .. وقبل الأستاذ ... ..  
 أو بعد آخر زميل له في التخرج وهو الأستاذ ... .. فقد قدم  
 الطالب للحكم له بطلباته . دفع الحاضر عن الحكومة بعدم اختصاص المحكمة  
 بنظر الطلب الأصلي وبعدم قبول الطلب الاحتياطي شكلا لرفعه بعد أكثر من  
 ثلاثين يوما من تاريخ صدور القرار المطعون فيه وقدمت النيابة العامة مذكرة  
 رأيها دفعت فيها بعدم جواز نظر الطلب الأصلي .

وحيث إن الدفع بعدم جواز نظر الطلب الأصلي في محله ، ذلك أنه وإن كانت  
 المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ قد خصت  
 دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض ، دون غيرها بالفصل في كافة الطلبات  
 التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والقرارات  
 الوزارية المتعلقة بأي شأن من شئونهم إلا أنها استثنت من هذه القرارات ما يتعلق  
 منها بالتعيين والنقل والندب ومنعت الطعن عليها بأي طريق من طرق الطعن  
 أو أمام أية جهة قضائية أخرى ، ومن ثم فلا سبيل للطالب إلى الطعن في القرار  
 الجمهوري الصادر بتعيينه قاضيا فيما انطوى عليه من تعيينه في وظيفة قاض بدلا من  
 تعيينه في وظيفة رئيس بالمحكمة فئ ب ، ويتعين لذلك القضاء بعدم جواز نظر  
 هذا الطلب .

وحيث إن الدفع بعدم قبول الطلب الاحتياطي لرقمه بعد الميعاد في غير  
 محله ، ذلك أنه لما كان مجرد صدور القرار المطعون فيه لا يدل على العلم اليقيني



للتطالب به وكان القرار قد نشر بالجريدة الرسمية في ١٤/٩/١٩٦٧ ، وقدم الطعن في ٩/١٠/١٩٦٧ فانه يكون مقدما في الميعاد .

وحيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه عن طلب تعديل الأقدمية فإن النص في الفقرة هـ من المادة ٤٦ من القانون ٤٣ سنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية الذي عين الطالب في ظله على أنه يشترط لتعيين المحامي قاضيا أن يكون قد اشتغل أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية ، وفي الفقرة الأخيرة من المادة ٥٧ منه على أنه بالنسبة للمحامين فتحدد أقدميتهم بين أغلبية زملائهم من داخل الكادر القضائي يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أنه قصد أن يجعل من المساواة في الأقدمية مع من هم داخل الكادر القضائي أساسا عادلا لزمالة حقه تستند إلى صلاحية المحامي للتعيين في القضاء وصيرورته بهذا التعيين زميلا متكافئان سبقه في التعيين بداخل الكادر القضائي في تاريخ صلاحيته هو لهذا التعيين بمرور أربع سنوات متوالية على اشتغاله بالمحاماه أمام محاكم الاستئناف فتحدد أقدميته بين أغلبية زملائه الذين استوفوا شروط الصلاحية في نفس التاريخ وعينوا في القضاء قبله . إذ كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطالب استوفى شروط الصلاحية للتعيين في وظيفة قاض في ٢٤/١/١٩٥٩ فإن القرار المطعون فيه إذ وضعه مباشرة بعد الأستاذ ... .. الذي استوفى شروط الصلاحية للتعيين قاضيا في ذات التاريخ ، لا يكون قد خالف القانون ، مما يتعين معه رفض هذا الطلب .



## جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسنين ، وعضوية السادة  
المستشارين : عز الدين الحسيني ، عبد العال السيد ، عثمان الزيني ، محمدى الخولى .

( ٦ )

الطالب رقم ٤٨ لسنة ٤٥ ق "رجال قضاء" :

( ٣٤٢٤١ ) أقدمية . أهلية . ترقية

(١) إرجاء ترقية الطالب لحين استيفاء تقارير الكفاية مع الاحتفاظ له بأقدميته . عدم اسناد  
أقدميته عند الترقية إلى ما كانت عليه دون مبرر ظاهر . خطأ .

(٢) ثبوت أهلية الطالب للترقية إلى درجة قضائية معينة رقى إليها من كان يليه في الأقدمية .  
اعتبار أهليته بآنية على وضعها بالنسبة لمن تمت ترقيته . انتفاء وجود مسوغ طارىء . يمنع من  
ترقيته . تخطئه في الترقية للدرجة التالية . خطأ .

(٣) عدم استحقاق الطالب لحقوق المسالة للوظيفة التي رقى إليها إلا من تاريخ موافقة المجلس  
الأعلى للهيئات القضائية على ترقيته .

١ - إذ كانت وزارة العدل بموافقة اللجنة الخماسية قد رأت بمناسبة إعداد الحركة  
القضائية الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٤ إرجاء ترقية الطالب  
إلى وظيفة قاض من الفئة "أ" على أن تتم فى حركة تالية متى استوفى تقارير الكفاية  
مع الاحتفاظ له بأقدميته ، كما رأت أيضا عند إعداد الحركة القضائية الصادر  
بها القرار الجمهورى رقم ١٣٥٣ لسنة ١٩٧٤ وبموافقة المجلس الأعلى للهيئات  
القضائية إرجاء ترقيته لحين استيفاء تلك التقارير مع الاحتفاظ له بأقدميته الأصلية ،  
وأنه بعد استيفاء التقارير المطلوبة صدر القرار المطعون فيه متضمنًا ترقية الطالب  
إلى تلك الوظيفة دون إسناد أقدميته إلى ما كانت عليه أصلا والتي تحددت عند  
تعيينه من المحاماة وفقا لأحكام القانون ، وكانت الأوراق خالية من مبرر ظاهر لعدول  
جهة الإدارة عن رأيها السابق والذي أرجأت ترقية الطالب على أساسه ، فإنه يتعين  
إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من عدم الرجوع بأقدمية الطالب إلى ما كانت  
عليه عند التعيين .



٢ - الأصل - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - هو أنه متى ثبتت أهلية الطالب للترقية إلى درجة قضائية معينة رقى إليها من يليه في الأقدمية ، فإن أهليته تعتبر باقية على وضعها بالنسبة لأهلية زميله الذي كان يليه في الأقدمية وتمت ترقبته مالم تقدم وزارة العدل الدليل على وجود مسوغ طارئ يحول دون ترقبته إلى الدرجات القضائية الأعلى أسوة بزميله ، وإذن فتى كان من أثر عدم إسناد أقدمية الطالب في القرار المطعون فيه إلى ما كانت عليه أصلا عند التعيين ، وهو ما قضت المحكمة بإلغائه ، إبعاد الطالب عن مجال الترقية إلى رئيس المحكمة من الفئة «ب» في ذات القرار والتي رقى إليها بعض زملائه الذين كانوا يلونه في الأقدمية فإنه يتمين إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من عدم ترقية الطالب إلى درجة رئيس بالمحكمة من الفئة «ب» .

٣ - إذ كان القاضي لا يستحق الحقوق المالية للوظيفة التي رقى إليها إلا من تاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على ترقبته ، فإن الطالب لا يكون مستحقا إلا للفروق المالية اللاحقة على موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على مشروع الحركة القضائية الصادر بها القرار المطعون فيه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

وحيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الأوراق تحصل في أن الأستاذ ..... تقدم بهذا الطلب في ٢/١٠/١٩٧٥ للحكم بإلغاء القرار الجمهوري رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٧٥ فيما تضمنه من عدم الرجوع بأقدميته في وظيفة قاض من الفئة «أ» إلى ما كانت عليه عند التعيين وفيما تضمنه من عدم ترقبته إلى درجة رئيس بالمحكمة من الفئة «ب» ، مع ما يترتب على ذلك من آثار مالية وقال بيانا لطلبه إنه بعد أن تخرج من كلية الحقوق اشتغل بالمحاماة ، وفي ٢٠/١٠/١٩٧٣

صدر قرار جمهورى بتعيينه قاضيا من الفئة "ب" محمدا أقدميته أول هؤلاء القضاة برتبة ، وفى ١٩٧٣/١٢/٥ أخطرت وزارة العدل بأن دوره فى الترقية إلى درجة قاض فئة "أ" قد حل ، ونظرا لعدم استيفاء تقارير الكفاية التى تؤهله للترقية فإن الأمر سيعرض على اللجنة الخامسة لحجز درجة له لحين توافر شروط الأهلية للترقية فإذا تم ذلك فى حركة مقبلة تحتسب أقدميته من تاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على الحركة الحالية . ولما عرض مشروع الحركة على المجلس وافق على ما أرتأته الوزارة ، وعلى هذا الأساس صدر القرار الجمهورى رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٤ متضمنا عدم ترقيته إلى تلك الوظيفة ، وفى ١٩٧٤/٧/٢٩ وبمناسبة إصدار الحركة القضائية التالية وجهت إليه الوزارة كتابا بذات المعنى السابق ووافق المجلس الأعلى للهيئات القضائية على وجهة نظرها ، ومن ثم صدر القرار الجمهورى رقم ١٣٥٣ لسنة ١٩٧٤ يتضمن عدم ترقيته إلى الدرجة المذكورة . وفى ١٩٧٥/٩/١٥ وبعد أن استوفى الطالب تقارير الكفاية صدر القرار المطعون فيه متضمنا ترقيته إلى درجة قاض من الفئة "أ" دون الرجوع بأقدميته إلى ما كانت عليه أصلا ، كما اشتمل على ترقية بعض زملائه الذين كانوا يلونه فى تلك الأقدمية إلى درجة رئيس بالمحكمة من الفئة "ب" ، وإذ خالف هذا القرار القاعدة التنظيمية التى وضعها المجلس الأعلى للهيئات القضائية ومقتضاها رد أقدمية الطالب إلى ما كانت عليه من قبل ، ونتيجة لذلك أغفل القرار ترقيته إلى وظيفة رئيس بالمحكمة فئة "ب" طبقا لأقدميته المذكورة ، فقد قدم الطلب للحكم له بطلباته ، وفوض الحاضر عن الحكومة رأى للمحكمة وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها ، وطلبت إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من عدم استناد أقدمية الطالب فى درجة قاض فئة "أ" إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار الجمهورى رقم ١٣٥٣ لسنة ١٩٧٤ ورفض ما عدا ذلك من الطلبات .

وحيث إنه لما كان الثابت بالأوراق أن وزارة العدل بموافقة اللجنة الخامسة قد رأت بمناسبة إصدار الحركة القضائية الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٤ أرجاء ترقية الطالب إلى وظيفة قاض من الفئة "أ" على أن تم ترقيته فى حركة تالية متى استوفى تقارير الكفاية مع الاحتفاظ له بأقدميته ، كما رأت أيضا عند إصدار الحركة القضائية الصادرة بها القرار الجمهورى



رقم ١٣٥٣ لسنة ١٩٧٤ وبموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية ارجاء ترقيته لحين استيفاء تلك التقارير مع الاحتفاظ له بأقدميته الأصلية ، وأنه بعد استيفاء التقارير المطلوبة صدر القرار المطعون فيه متضمنا ترقية الطالب إلى تلك الوظيفة دون إسناد أقدميته إلى ما كانت عليه أصلا والتي تحددت عند تعيينه من المحاماة وفقا لأحكام القانون ، وكانت الأوراق خالية من مبرر ظاهر لعدول جهة الإدارة عن رأيها السابق والذي أرجئت ترقية الطالب على أساسه ، فإنه يتعين إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من عدم الرجوع بأقدمية الطالب إلى ما كانت عليه عند التعيين .

وحيث إن الأصل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو أنه متى ثبتت أهلية الطالب للترقية إلى درجة قضائية معينة رقى إليها من يابه في الأقدمية ، فإن أهليته تعتبر باقية على وضعها بالنسبة إلى أهلية زميله الذي كان يابه في الأقدمية وتمت ترقيته مالم تقدم وزارة العدل الدليل على وجود مسوغ طارئ يحول دون ترقيته إلى الدرجات القضائية الأعلى أسوة بزميله . وإذن فمتى كان من أثر عدم اسناد أقدمية الطالب في القرار المطعون فيه إلى ما كانت عليه أصلا عند التعيين ، وهو ما قضت المحكمة بإلغائه ، ابتداء الطالب عن مجال الترقية إلى رئيس بالمحكمة من الفئة "ب" في ذات القرار والتي رقى إليها به بعض زملائه الذين كانوا يلوونه في الأقدمية ، فإنه يتعين إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من عدم ترقية الطالب إلى درجة رئيس بالمحكمة من الفئة "ب" .

وحيث إنه عن طلب الفرق المالية ، فإنه لما كان القاضي لا يستحق الحقوق المالية للوظيفة التي رقى إليها إلا من تاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على ترقيته ، فإن الطالب لا يكون مستحقا إلا للفروق المالية اللاحقة على موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على مشروع الحركة القضائية الصادر بها القرار المطعون فيه .

## جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حنين ؛ وعضوية السادة المستشارين :  
عز الدين الحسيني وعبد العال السيد ومجدي الخولي وإبراهيم هاشم .

(٧)

الطلب رقم ٣٣ لسنة ٤٠ ق " رجال القضاء " :  
( ٢ ، ١ ) أقدمية .

( ١ ) تحديد أقدمية مساعدي النيابة المعينين من خارج السلك القضائي . جواز الاعتماد بتاريخ تعيينهم في الدرجات المماثلة . مادتان ٥٧ ، ١٣١ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .  
( ٢ ) معيار اعتبار العمل نظيرا لعمل إدارة قضايا الحكومة . الاشتغال بالفعل بالقانون بصفة أصلية .

١ - تحديد أقدمية مساعدي النيابة المعينين من خارج السلك القضائي من أعضاء إدارة قضايا الحكومة ونظرائهم ، يجوز أن يكون من تاريخ تعيينهم في درجاتهم المماثلة للدرجات المعينين فيها ، وذلك عملا بالمادتين ٥٧ ، ١٣١ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المنطبق على واقعة الدعوى .

٢ - إذ كان يشترط لا اعتبار عمل الموظف نظير العمل أعضاء إدارة قضايا الحكومة أن يكون اشتغاله فيه بالقانون فعلا وبصفة أصلية ، وكان الثابت بماف خدمة الطالب أنه لم يكن يشغل بصفة أصلية بالقانون قبل عمله في ١٩٦٨/١/١٧ بإدارة الشؤون القانونية بالشركة وهو التاريخ الذي حدده القرار المطعون فيه أساسا لأقدميته في وظيفة مساعد نيابة والتي عين فيها في ١٩٧٠/١١/١٨ ، وكان لا يؤثر في ذلك أن يكون الطالب قد عهد إليه قبل هذا التاريخ ببعض الأعمال القانونية ، فإن القرار لا يكون مخالفا للقانون .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الأوراق — تحصل فى أنه بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٥ تقدم الطالب بهذا الطلب للحكم بتعديل أقدميته المحددة فى القرار الجمهورى رقم ١٨٩٦ لسنة ١٩٧٠ والصادر فى ١٩٧٠/١١/١٨ يجعلها بين غالبية زملائه خريجي سنة ١٩٦٤ ، وقال بيانا لطلبه ، إنه تخرج من كلية الحقوق سنة ١٩٦٤ وعين بالشركة المصرية للحاجر والرخام وهى إحدى شركات المؤسسة المصرية العامة للأبحاث الجيولوجية والتعدين فى ١٩٦٥/٤/٧ بوظيفة ” كاتب أول ” بشئون الأفراد بالفئة السابعة ونقل إلى وظيفة محام مبتدئ بشئون الأفراد بذات الفئة فى ١٩٦٦/٢/٩ ، ثم إلى وظيفة محام مبتدئ بالشئون القانونية بالفئة السابعة فى ١٩٦٨/١/١٧ ، كما رقى إلى محام ثان بالفئة السادسة فى ١٩٦٨/٢/٢٢ ، وبتاريخ ١٩٦٩/٢/١٩ قيد بالجدول العام للمحامين ، وفى ١٩٧٠/١١/١٨ صدر القرار الجمهورى المطعون فيه متضمنا تعيينه مساعدا للنياحة العامة ومحددا أقدميته على أساس أنه اشتغل بالأعمال القانونية من تاريخ نقله إلى الشئون القانونية بالشركة فى ١٩٦٨/١/١٧ ، وإذ كان ينبغى تحديد هذه الأقدمية باعتبار أنه زاول الأعمال القانونية منذ إتحاقه بالشركة ، لأن الثابت من الشهادة الصادرة من الشركة ، أنه قبل نقله إلى الشئون القانونية فى ١٩٦٨/١/١٧ كان يزاول بعض الأعمال القانونية التى كانت تسند إليه وإن كانت أعمال وظيفته لا تعتبر من الأعمال المذكورة ، فقد قدم الطلب للحكم له بطلباته . وطلب الحاضر عن وزارة العدل رفض الطلب وأبدت النيابة رأيها بما يتفق مع رأى الوزارة .

وحيث إن تحديد أقدمية مساعدى النيابة المعينين من خارج السلك القضائى من أعضاء إدارة قضايا الحكومة ونظرائهم ، يجوز أن يكون من تاريخ تعيينهم فى درجاتهم المماثلة للدرجات المعينين فيها ، وذلك عملا بالمادتين ٥٧ ، ١٣١

من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المنطبق على واقعة الطلب ، ولما كان يشترط لاعتبار عمل الموظف نظيرا لعمل أعضاء إدارة قضايا الحكومة أن يكون اشتغاله فيه بالقانون فعلا وبصفة أصلية ، وكان الثابت بملف خدمة الطالب أنه لم يكن يشتغل بصفة أصلية بالقانون قبل عمله في ١٧/١/١٩٦٨ بإدارة الشؤون القانونية بالشركة ، وهو التاريخ الذي حددته القرار المطعون فيه أساسا لأقدميته في وظيفة مساعد نيابة والتي عين فيها في ١٨/١١/١٩٧٠ وكان لا يؤثر في ذلك أن يكون الطالب قد عهد إليه قبل هذا التاريخ ببعض الأعمال القانونية ، فإن القرار لا يكون مخالفا للقانون ، ويتعين رفض الطلب .

---



## جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين ؛ وعضوية  
السادة المستشارين : عز الدين الحسيني ، عبد العال السيد ومجدي الخولي ، إبراهيم هاشم .

( ٨ )

الطلب رقم ٢٠ لسنة ٤٢ ق "رجال قضاء" :

( ١ ) إجراءات .

ثبتت أن القرار المطعون فيه لم ينشر بالجريدة الرسمية . خلو الأوراق مما يفيد علم الطالب به .  
الدفع بتقديم الطلب بعد الميعاد . لاستدله .

( ٢ ) أقدمية

تحديد أقدمية المعينين في وظائف معاوني النيابة . خلو القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ من وضع  
معيار لها . العبرة بتقدير الوزارة . شرط ذلك . عدم إساءة استعمال السلطة .

١ — إذ كان القرار المطعون فيه لم ينشر بالجريدة الرسمية ، وكانت الأوراق  
خالية مما يدل على علم الطالب بما تضمنه القرار من تحديد أقدميته ، فإن الدفع  
— بعدم قبول الطلب لتقديمه بعد الميعاد — يكون على غير أساس .

٢ — لم يورد قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ — المنطبق على  
واقعة الدعوى — قواعد خاصة لتحديد أقدمية التعيين في وظائف معاوني النيابة ،  
والأمر في ذلك متروك لتقدير الوزارة ولا معقب عليها في ذلك ما لم يقدم دليل على  
عيب إساءة استعمال السلطة ، وإذ لم يقدم الطالب أى دليل على أن تحديد أقدميته  
بالقرار المطعون فيه هدف إلى غير الصالح العام ، فإنه يتعين رفض الطلب .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الأوراق — تتصل في أنه بتاريخ ١٩٧٢/٢/٣ تقدم الأستاذ ... .. مساعد النيابة بهذا الطلب للحكم بتعديل أقدميته المحددة بقرار تعيينه بعملها سابقة على زملائه خريجي سنة ١٩٦٧ وتالية لزملائه خريجي سنة ١٩٦٦ ، وقال يانا لذلك ، إنه تخرج من كلية الحقوق سنة ١٩٦٦ ، وقيد بالجدول العام للمحامين في ١٩٦٦/١٢/٢٩ ، وبتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٤ صدر القرار الوزاري المطعون فيه بتعيينه معاونا للنيابة العامة محمدا أقدميته تالية لجميع المعينين من خريجي سنة ١٩٦٧ . وإذ خالف هذا القرار القانون بأن وضع الطالب في الأقدمية بعد جميع خريجي سنة ١٩٦٧ ، كما أن بعض زملائه التاليين له في التخرج عينوا مساعدين للنيابة أسبق منه في الأقدمية ، فقد قدم الطلب للحكم له بطلباته . ودفع الحاضر عن الحكومة الحكم بعدم قبول الطلب لتقديمه بعد الميعاد ، ومن باب الاحتياط برفضه . وانضمت النيابة العامة للحكومة في الدفع .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أنه لما كان القرار المطعون فيه لم ينشر في الجريدة الرسمية وكانت الأوراق خالية مما يدل على علم الطالب بما تضمنته القرار من تحديد أقدميته ، فإن الدفع يكون على غير أساس .

وحيث إن قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المنطبق على واقعة الطلب لم يورد قواعد خاصة لتحديد أقدمية المعينين في وظائف معاوئي النيابة والأمر في ذلك متروك لتقدير الوزارة ولا معقب عليها في ذلك ما لم يقدم دليل على عيب اساءة استعمال السلطة ، وإذ لم يقدم الطالب أى دليل على أن تحديد أقدميته بالقرار المطعون فيه هدف إلى غير الصالح العام ، فإنه يتعين رفض الطلب .



## جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين وعضوية السادة  
المستشارين : عز الدين الحسيق ، عبد العال السيد ، محمدى الخولى ، إبراهيم فودة .

( ٩ )

الطلب رقم ٨٣ لسنة ٤٣ ق "رجال قضاء" :  
استقالة .

استقالة الطالب . مؤداها . إنهاء رابطة التوظيف على أساس حالته عند تقديمها . أثر ذلك .  
وجوب رفض طلبه السابق بتعديل أقدميته مادام لم يتمسك بالاستمرار في الطلب .

إذ كان الثابت من كتاب الطالب إلى السيد وزير العدل أنه قدم استقالته  
من وظيفة القضاء غير متمسك باستمرار السير في الطلب وما يترتب عليه من حقوق ،  
وكانت استقالته تعتبر مقبولة من تاريخ تقديمها ، فإنه يترتب على ذلك إنهاء رابطة  
التوظيف بينه وبين وزارة العدل على أساس حالته عند تقديمها .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل فى أنه  
بتاريخ ١٨/١١/١٩٧٣ تقدم القاضى ... .. بهذا الطلب للحكم  
بالغاء القرار الجمهورى رقم ١٦٥٣ لسنة ١٩٧٣ فيما تضمنه من تحديد أقدميته بعد

السيد .. .. وبجعلها بين خريجي يناير سنة ١٩٥٦ . طلب  
الحاضر عن الحكومة رفض الطلب كما أبدت النيابة الرأي برفضه .

وحيث إنه لما كان الثابت من كتاب الطالب المؤرخ ١٩٧٤/١/٩  
إلى السيد / وزير العدل أنه قدم استقالته من وظيفة القضاء غير متمسك باستمرار  
السر في الطلب وما يترتب عليه من حقوق ، وكانت استقالته تعتبر مقبولة من  
تاريخ تقديمها ، فإنه يترتب على ذلك إنهاء رابطة التوظيف بينه وبين وزارة العدل  
على أساس حالته عند تقديمها بما يصبح معه الطالب على غير أساس .



## جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسنين ، وعضوية السادة  
المستشارين : دز الدين الحسني ، عبد العال السيد ومجدي المولى ، إبراهيم هاشم .

( ١٠ )

الطعن رقم ٩٨ لسنة ٤ القضائية "رجال قضاء" :

أقدمية .

استقرار أقدمية القاطب بين زملائه بعدم الطعن في قرار ترقيةهم . عدم أحقية في طلب تعديل  
أقدميته طعنا في قرار تال بالترقية .

إذ كان الطالب والمطعون عليه الثاني قد صينا في درجة قاض من الفئة  
« ب » بالقرار الجمهوري رقم ١٢٣٩ والمنشور بالجريدة الرسمية والذي حدد أقدمية  
كل منهما ، وكان الطالب لم يطعن في هذا القرار وفقا للمادتين ٨٤ ، ٨٥ من  
قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، فإن أقدميته تكون قد استقرت  
على هذا الوضع ، ولا يحق له أن يطلب تعديلها بمناسبة صدور القرار الجمهوري  
رقم ١٢٥٣ بتعيين المطعون عليه اثنائي قاضيا من الفئة " أ " .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الطالب استوفى أوضاعه الشكلية .

— وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أنه  
بتاريخ ١٩٧٤/١٠/١ تقدم الأستاذ ... .. بهذا الطلب  
ضد وزير العدل والأستاذ ... .. القاضي من الفئة " أ " ، للحكم

بتعديل أقدميته بجعلها سابقة على المطعون عليه الثاني ، وقال بيانا لطلبه ، إنه تخرج من كلية الحقوق سنة ١٩٦٣ ، وعين في نوفمبر من ذات السنة معاونا للنياحة وتدرج في وظائف النيابة إلى أن رقى بالقرار الجمهوري رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٧٣ قاضيا من الفئة « ب » ، وأن المطعون عليه الثاني زميل له في التخرج ويقل عنه في مجموع الدرجات ، واشتغل بالمحاماه وعين وكيلًا للنائب العام ، ورقى قاضيا من الفئة « ١ » بمقتضى القرار الجمهوري رقم ١٢٥٣ والمنشور بالجريدة الرسمية في ١٩٧٤/٩/٥ ، وكان قد رقى وكيلًا للنائب العام من الفئة الممتازة « ب » بالقرار الجمهوري رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٧٣ سابقا على الطالب في الأقدمية ، وإذ يجب طبقا لنص المادة ٥١ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في تحديد أقدمية المحامين عند تعيينهم في وظائف القضاء ألا يسبقوا زملاءهم في القضاء أو النيابة العامة ، فقد قدم الطلب للحكم له بطلباته ، وطلب الحاضر عن الوزارة رفض الطلب ، وأبدت النيابة العامة رأيها بما يتفق مع رأي وزارة العدل .

وحيث إنه لما كان الطالب والمطعون عليه الثاني قد عينا في درجة قاض من الفئة « ب » بالقرار الجمهوري رقم ١٢٣٩ والمنشور بالجريدة الرسمية في ١٩٧٣/٨/٢٦ والذي حدد أقدمية كل منهما ، وكان الطالب لم يطعن في هذا القرار وفقا للمادتين ٨٤ و ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فإن أقدميته تكون قد استقرت على هذا الوضع ولا يحق له أن يطلب تعديلها بمناسبة صدور القرار الجمهوري رقم ١٢٥٣ المنشور في ١٩٧٤/٩/٥ بتعيين المطعون عليه الثاني قاضيا من الفئة « ١ » ، ويتعين رفض الطلب .



## جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٧٧

بإسالة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد حسن وعضوية السادة المستشارين :  
عز الدين الحسيني ، عبد العال السيد وعثمان الزيني ، مجدى الخولى .

( ١١ )

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٢ ق " رجال قضاء " :  
إجراءات " ميعاد الطلب " .

إخطار الطالب بخطيه فى الترقية بسبب الأوراق التى أودعت ملفه السرى . تظلمه فى هذا القرار ومناقشته مضمون تلك الأوراق . مؤدى ذلك . تحقق علمه اليقيني بصدور قرار الوزير بالإيداع . عدم مراعاته ميعاد الطعن فيه . أثره . عدم قبول الطلب .

إذ كان إيداع الشكاوى المتعلقة بسلوك القاضى أو تصرفه الإدارى ملفه السرى يتم بناء على رأى لجنة التفتيش القضائى وموافقة وزير العدل طبقا لما نصت عليه المادتان ٢١ ، ٢٣ من لائحة التفتيش القضائى الصادر فى ١١/١١/١٩٦٥ ، وكان الثابت من التظلم المقدم من الطالب بتاريخ ١٠/١١/١٩٧١ من قرار تخطيه فى الترقية أن الطالب ضمنه أنه لم يودع ملفه إلا الشكاوى المؤرخة مارس ١٩٦٩ المقدمة من القاضى . . . . . ، وناقش وقائع هذه الشكاوى وما أعقبها خاصا بطلب الرد ، وهو ما يتحقق به العلم اليقيني بصدور القرار المطعون فيه ، وإذ لم يتقدم الطالب بطلبه طعنا على هذا القرار إلا فى ٢٧/٥/١٩٧٢ أى بعد الميعاد المقرر بالمادة ٩٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذى صدر القرار فى ظله ، فإنه يكون مقدما بعد الميعاد .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الوقائع تحصل — على ما بين من الأوراق — فى أن الطالب تقدم بهذا الطلب فى ٢٧/٥/١٩٧٢ وانتهى إلى طلب الحكم بالاعذار وزير العدل

الصادر بتاريخ ٩ من فبراير سنة ١٩٧٠ بالموافقة على إيداع أوراق الشكوى ١ لسنة ١٩٦٩ ملفه السرى ، وباستبعاد هذه الأوراق من الملف . وقال بيانا لطلبه إن اللجنة الاستئنافية لفض المنازعات الزراعية أصدرت قرارا ضده في نزاع بينه وبين مستأجرى أطيانه ، ولما توجه إلى مكتب القاضى ... .. رئيس اللجنة لتقديم التماس بإعادة النظر في القرار ، ظن أن الطالب جاء يناقش القرار فرفض أن يتسلم منه الالتماس ، وقدم شكوى إلى رئيس المحكمة الذى أحالها إلى التفتيش القضائى وقام الطالب بالرد عليها ، وإزاء اقناعه بأن القاضى قد تحامل عليه فقد تقدم بطلب رده عن نظر قضية أخرى خاصة به ، وقضى ابتداءيا برفض طلب الرد وبتغريمه ثم ألغى هذا الحكم فى الاستئناف ، وأضاف الطالب أن اللجنة المختصة بالتفتيش القضائى بوزارة العدل قررت إيداع تحقيقات الشكوى وما الحق بها ملفه السرى ، وعرض هذا القرار على وزير العدل فوافق عليه بتاريخ ٩/٢/١٩٧٠ ، ولما كان مناسب إلى الطالب فى الشكوى لايشكل انحرافا فى سلوكه ولا محل لإيداعها ملفه ، فقد انتهى إلى طاب الحكم له بطلباته . دفع الحاضر عن الحكومة بعدم قبول الطلب ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت الحكم بعدم قبول الطلب لرفعه بعد الميعاد ، إذ تم إخطار الطالب فى ٣/٣/١٩٧٠ بالقرار المطعون فيه ، كما أخطر الطالب بتاريخ ٨/١١/١٩٧١ بتخطيه فى الترقية إلى وظيفة رئيس بالمحكمة بسبب الوقائع الثابتة بالأوراق المودعة ملفه السرى ، فتظلم الطالب وقررت اللجنة الخماسية قبول تظلمه . ورد الطالب على الدفع بأن الإخطار الموجه إليه فى ٣/٣/١٩٧٠ بإيداع الشكوى ملفه كان موجها إليه من إدارة التفتيش القضائى ولم يتضمن إعلاما له بأن إيداع الشكوى كان بموافقة الوزير وتاريخ هذه الموافقة ، وأن الإخطار الذى وجه إليه من الوزير فى ٨/١١/١٩٧١ بالتخطى فى الترقية بسبب الوقائع الثابتة بالأوراق المودعة ملفه السرى لم يبين مفردات هذه الأوراق أو أن إيداعها بملفه كان بقرار من الوزير .

وحيث إنه لما كان إيداع الشكاوى المتعلقة بسلوك القاضى أو تصرفه الإدارى ملفه السرى يتم بناء على رأى لجنة التفتيش القضائى وموافقة وزير العدل طبقا لما نصت عليه المادتان ٢١ ، ٢٣ من لائحة التفتيش القضائى الصادرة فى ١١/١١/١٩٦٥ ، وكان الثابت من التظلم المقدم من الطالب بتاريخ ١٠/١١/١٩٧١



من قرار تخطيطه في الترقية أن الطالب ضمنه أنه لم يودع ملفه إلا الشكوى المؤرخة مارس سنة ١٩٦٩ المقدمة من القاضي ... .. ، وناقش وقائع هذه الشكوى وما أعقبها خاصا بطلب الرد ، وهو ما يتحقق به العلم اليقيني بصدور القرار المطعون فيه ، وإذا لم يتقدم الطالب بطبئه طعنا على هذا القرار إلا بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٧ أي بعد الميعاد المقرر بالمادة ٩٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذي صدر القرار في ظله ، فإنه يكون مقدما بعد الميعاد .

## جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين وعضوية السادة  
المستشارين : عز الدين الحسيني وعبد العال السيد وعثمان الزيني ومجدي الحولي .

(١٢)

الطلب رقم ١٠ لسنة ٤٥ ق "رجال قضاء" :

استقالة .

انقطاع القاضي عن عمله مدة ثلاثين يوما عقب أجازة أو إعاره أو نوب . قرينة على  
الاستقالة الضمنية . اعتبار الخدمة منتهية في هذه الحالة بأثر رجعي من تاريخ الانقطاع عن  
العمل . القرينة المذكورة تنتفي بتقديم القاضي أعذارا يقدر جديتها المجلس الأعلى للهيئات  
القضائية .

مفاد نص الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٧٧ من قانون السلطة  
القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، أن خدمة القاضي تنتهي بما يعتبر استقالة  
ضمنية في حكم الجزاء ، إذا انقطع عن عمله لمدة تستطيل إلى ثلاثين يوما كاملة  
ولو كان هذا الانقطاع عقب أجازة أو إعاره أو نوب ، فمجاوزه مدة الأجازة  
المرخص فيها ، شأنه في ذلك شأن الانقطاع عن العمل بدون إذن ، تقيم قرينة  
ترك العمل للاستقالة ، ولا ترتفع هذه القرينة إلا إذا انتفى الاقتراض القائمة  
عليه بعودة القاضي وتقديمه أعذارا جديّة تخضع لتقدير المجلس الأعلى للهيئات  
القضائية ، وفي هذه الحالة يعتبر غير مستقيل وتحسب مدة غيابه أجازة من نوع  
الأجازة السابقة أو أجازة اعتيادية بحسب الأحوال . فإذا لم يعد القاضي  
أو عاد ولم يقدم أعذارا أو قدم أعذارا تبين عدم جديتها اعتبرت خدمته منتهية  
بأثر رجعي يرتد إلى تاريخ انقطاعه عن العمل . إذ كان ذلك وكان الطالب  
قد انقطع عن عمله والتحق بعمل آخر قبل أن يصدر قرار بإعارته طبقا للقانون  
وكان مثل هذا التخلف عن العمل الذي يهجر فيه القاضي عامدا أعباء الوظيفة  
المسندة إليه يعتبر استقالة ضمنية في حكم المادة ٧٧ سائفة الذكر ، وبالتالي فإن



القرار المطعون فيه وقد قام على سبب يبرره في الواقع والقانون ، وكان الباحث عليه ابتغاء مصلحة عامة فإنه يكون قد صدر صحيحا في القانون مبررا من عيب إساءة استعمال السلطة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد مداولة قانونا .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أنه بتاريخ ١٨/٣/١٩٧٥ تقدم الدكتور .. .. بهذا الطلب للحكم أولا : بإلغاء القرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٥ الصادر بتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٧٥ من وزير العدل باعتبار الطالب مستقيلا من منصبه وبإلغاء كافة الآثار المترتبة على هذا القرار ثانيا بإجازه التعاقد الشخصي الذي أبرمه الطالب مع معهد الإدارة العامة بالرياض واعتبار مدة هذا التعاقد إعاره تسرى في شأنها الأحكام المقررة قانونا ، وقال بيانا لطلبه إنه وهو مستشار بنحكمة الاستئناف غادر البلاد إلى المملكة العربية السعودية للاحاق ابنته بجامعة الرياض بعد أن تعذر قبولها بالجامعات المصرية وتعاقد للعمل بمعهد الإدارة العامة بالرياض ، وإذ علم برفض الوزارة لإجازه تعاقدته واعتبار مدة التعاقد إعاره ، أرسل في طلب أجازه بدون مرتب وفي انتظار رد الوزارة على طلبه علم بصدر القرار المطعون فيه بدعوى انقطاعه عن العمل بعد انتهاء اجازته ، وأنه ينعي على هذا القرار مخالفته القانون وإساءة استعمال السلطة لعدم اخطاره بعزم الوزارة على إصدار هذا القرار ، ولأن غيابه قد سبقه اخطار واجازه ، ولم يصدر منه ما يدل على رغبته في الاستقالة أو هجر الوظيفة ، وبفرض اعتبار هذا الغياب انقطاعا عن العمل فإنه كان بسبب مفاجيء هو الحاق ابنته بجامعة الرياض ومحاولة التحلل من تعاقدته ، هذا إلى أن المجلس الأعلى للهيئات القضائية قد عدل عما سبق أن جرى عليه من اجازته التعاقد الشخصي بالنسبة لرجال القضاء ، ثم تنازل الطالب عن طلبه الثاني واقتصر على طلب إلغاء القرار

الصادر باعتباره مستقيلا وقرر أنه عاد نهائيا من المملكة العربية السعودية في يوليو سنة ١٩٧٦ . طلبت وزارة العدل رفض الطلب تأسيسا على أن الطالب وقد انقطع عن عمله بعد انقضاء أجازته لمدة تزيد على ثلاثين يوما فإنه يعتبر مستقيلا وفقا لأحكام قانون السلطة القضائية . تمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت رفض الطلب .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطالب تقدم في ١٩٧٤/٨/٢١ بطلب إلى وزير العدل يبدى رغبته في اعتباره معارا للتدريس بمعهد الإدارة العامة بالرياض بالمملكة العربية السعودية وإحالة الوزير إلى المجلس الأعلى للهيئات القضائية وفي اليوم التالي تقدم الطالب بطلب آخر للترخيص له بالسفر إلى المملكة العربية السعودية خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٧٤ لأداء عمله مقررًا أنه في أجازة رسمية من عمله بالمملكة خلال هذا الشهر فأجيب إلى طلبه . وإذ عرض أمر الإعارة على المجلس الأعلى للهيئات القضائية قرر في ١٩٧٤/٩/٢١ رفض الطلب .

وبتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢٦ بعث الطالب برسالة من الرياض أورد فيها أنه فادر البلاد إلى المملكة العربية السعودية ليتسنى له إلحاق ابنته بجامعة الرياض وحق يقوم بتنفيذ تعاقد مع معهد الإدارة ، وقرر أنه قدم إعتذارا مكتوبا إلى رئيس محكمة إستئناف القاهرة التي نقل إليها عن عدم حضور جلسات شهر أكتوبر سنة ١٩٧٤ وانتهى إلى طلب إعادة النظر في قرار المجلس الأعلى برفض طلب الإعارة ، ثم بعث الطالب برسالة أخرى يطلب منحه أجازة لمدة شهر اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٧٤ وقد وافق رئيس محكمة إستئناف القاهرة على منحه الأجازة المطلوبة ، وفي ١٩٧٤/١١/١٨ طلب الترخيص له بأجازة بدون مرتب مدتها عشرة شهور ليكون مع ابنته التي التحقت بجامعة الرياض ، وقد عرض الطلب على المجلس الأعلى للهيئات القضائية فقرر في ١٩٧٤/١٢/١٤ رفض هذا الطلب ، وفي ١٩٧٥/١/١٨ صدر القرار المطعون فيه إستنادا إلى إنقطاع الطالب عن عمله مدة ثلاثين يوما متصلة بدون إذن بعد انتهاء أجازته .



وحيث إن النص في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٧٧ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن "يعتبر القاضي مستقبلا إذا انقطع عن عمله مدة ثلاثين يوما متصلة بدون إذن ولو كان ذلك بعد انتهاء مدة أجازته أو إعارته أو ندبه لغير عمله . فإذا عاد وقدم أعذارا عرضها الوزير على المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، فإن تبين له جديتها اعتبر غير مستقيل وفي هذه الحالة تحسب مدة الغياب أجازة من نوع الأجازة السابقة أو أجازة اعتيادية بحسب الأحوال" يدل على أن خدمة القاضي تنتهى بما يعتبر إستقالة ضمنية في حكم الجزاء ، إذا انقطع عن عمله لمدة تستطيل إلى ثلاثين يوما كاملة ولو كان هذا الإنقطاع عقب أجازة أو إعارة أو ندب ، فمجاوزه مدة الأجازة المرخص فيها ، شأنه في ذلك شأن الإنقطاع عن العمل بدون إذن ، تقيم قرينة ترك العمل الإستقالة ، ولا ترتفع هذه القرينة إلا إذا انتفى الإقتراض القائمة عليه بعودة القاضي وتقديمه أعذارا جدية تخضع لتقدير المجلس الأعلى للهيئات القضائية وفي هذه الحالة يعتبر غير مستقيل وتحسب مدة غيابه أجازة من نوع الأجازة السابقة أو أجازة اعتيادية بحسب الأحوال . فإذا لم يعد القاضي أو عاد ولم يقدم أعذارا أو قدم أعذارا تبين عدم جديتها اعتبرت خدمته إنتهت بآثر رجعي يرد إلى تاريخ إنقطاعه عن العمل ، إذ كان ذلك وكان الطالب قد انقطع عن عمله والتحق بعمل آخر قبل أن يصدر قرار بإدارته طبقا للقانون ، وكان مثل هذا التخلف عن العمل الذى يجر فيه القاضي عامدا أعباء الوظيفة المسندة إليه يعتبر إستقالة ضمنية في حكم المادة ٧٧ سالفة الذكر ، فإن القرار المطعون فيه وقد قام على سبب يبرره في الواقع والقانون وكان الباعث عليه إبتغاء مصاحبة عامة فإنه يكون قد صدر صحيحا في القانون مبرءا من عيب إساءة إستعمال السلطة .

## جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسنين وعضوية السادة  
المستشارين : عز الدين الحسيني وعبد العال السيد عثمان الزيني ومحمدى الحولى .

( ١٣ )

الطلب رقم ١٠١ لسنة ٤٤ ق "رجال قضاء" :

( ١ ) تعيين .

جواز تعيين المحامين في وظيفة رئيس محكمة " ب " . شرط ذلك .

( ٢ ) أقدمية .

تحديد أقدمية المحامين المعيّنين في وظائف القضاء . العبرة بتاريخ استيفائهم لشروط الصلاحية  
لوظائف المعيّنين فيها على ألا يسبقوا زملائهم في القضاء أو النيابة .

١ - إذا تنص المادة ٤١/٢ ج من قانون السلطة القضائية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢  
على أنه يجوز أن يعين رأساً في وظائف رؤساء فئة " ب " بالمحاكم الابتدائية  
المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف مدة اثني عشرة سنة متوالية بشرط  
أن يكونوا مارسوا المحاماة فعلاً، وكان يبين من الأوراق أن الطالب قيد بجدول  
المحامين المشتغلين أمام محاكم الاستئناف في ٢٣/٥/١٩٥٦، فإنه يكون قد استوفى  
شروط التعيين في تلك الوظيفة بتاريخ ٢٣/٥/١٩٦٨ .

٢ - إذ كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٥١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢  
تنص على أن تحدد أقدمية المحامين عند تعيينهم في وظائف القضاء ، وذلك  
اعتباراً من تاريخ استيفائهم لشروط الصلاحية للوظائف المعيّنين فيها على ألا  
يترتب على ذلك أن يسبقوا زملائهم في القضاء أو النيابة العامة ، وكان يبين  
من كشف الأقدمية المقدم من وزارة العدل أن القرار المطعون فيه لم يحدد أقدمية  
الطالب من تاريخ استيفائه لشروط التعيين لوظيفة رئيس بالمحكمة فئة " ب " ،  
وهو ٢٣/٥/١٩٦٨ ، وكان تحديد أقدمية الطالب اعتباراً من هذا التاريخ يجعله  
سابقاً مباشرة على الأستاذ .. .. ، فإنه يتعين الحكم بإلغاء القرار  
المطعون فيه فيما تضمنه من عدم تحديد أقدمية الطالب على هذا النحو .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد / المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الأوراق — تتحصل فى أن الأستاذ ... .. تقدم بهذا الطلب فى ١٩٧٤/١١/٤ وانتهى إلى طلب الحكم بإلغاء القرار الجمهورى رقم ١٦٨١ لسنة ١٩٧٤ بالنسبة لتحديد أقدميته ، وتعديل هذه الأقدمية بجعلها سابقة مباشرة على الأستاذ ... .. وقال بيانا لطلبه إنه تخرج من كلية الحقوق فى سنة ١٩٤٩ وقيد بالجدول العام للمحامين ، ثم قيد بجدول المحامين المقبولين لرافعة أمام محاكم الاستئناف فى ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٦ ، وبتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢١ صدر القرار المطعون فيه بتعيينه رئيسا بالمحكمة من الفئة "ب" محمدا أقدميته بعد الأستاذ ... .. الذى حددت أقدميته بعد الأستاذ ... .. مخالفا بذلك ما تقضى به الفقرة الأخيرة من المادة ٥١ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ التى توجب تحديد أقدمية المحامين عند تعيينهم فى وظائف القضاء اعتبارا من تاريخ استيفائهم لشروط الصلاحية لأوظيفة المعينين فيها . طاب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب وأبدت النيابة العامة رأى برفض الطلب كذلك .

وحيث إن المادة ٤١ (ثانيا فقرة ج) من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه يجوز أن يعين رأسا فى وظائف رؤساء فئة "ب" بالمحاكم الابتدائية المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف مدة اثنتى عشرة سنة متوالية بشرط أن يكونوا مارسوا المحاماة فعلا ، وإذ بين من الأوراق أن الطالب قيد بجدول المحامين المشتغلين أمام محاكم الاستئناف فى ١٩٥٦/٥/٢٣ ، فإنه يكون قد استوفى شروط التعيين فى تلك الوظيفة بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٣ ،

لما كان ذلك وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ٥١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن تحدد أقدمية المحامين عند تعيينهم في وظائف القضاء ، وذلك اعتباراً من تاريخ استيفائهم لشروط الصلاحية للوظائف المعيّنين فيها على ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم في القضاء والنيابة العامة ، وكان يبين من كشف الأقدمية المقدم من وزارة العدل أن القرار المطعون فيه لم يحدد أقدمية الطالب من تاريخ استيفائه لشروط التعيين ، لوظيفة رئيس بالمحكمة فئة "ب" وهو ١٩٦٨/٥/٢٣ ، وكان تحديد أقدمية الطالب اعتباراً من هذا التاريخ يجعله سابقاً مباشرة على الأستاذ ... .. ، فإنه يتعين الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من عدم تحديد أقدمية الطالب على هذا النحو .

---



## جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٧٧

يرئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين وعضوية السادة  
المستشارين : عز الدين الحسيني وعبد العال السيد ومحمدى الخولى وإبراهيم فوده .

( ١٤ )

الطلب رقم ١٤ لسنة ٢٤ ق "رجال القضاء" :

( ١ ) إجراءات « الخصوم في الطلب » .

وزير العدل هو صاحب الصفة في خصومة الطعن المتعلق بطلب تعديل الأقدمية . توجيه  
الطلب إلى رئيس الجمهورية . جازر باعتباره صاحب القرار المطعون فيه .

( ٢ ) أقدمية .

تحديد أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة المعينون في وظائف القضاء .  
العبرة بتاريخ تعيينهم في الدرجات المماثلة . لا أثر لتاريخ التخرج أو التعيين .

١ - لئن كان وزير العدل هو الرئيس الإدارى عن أعمال وزارة العدل  
وإدارتها وهو صاحب الصفة في خصومة الطعن المتعلق بتحديد أقدمية رجال  
القضاء والنيابة العامة ، إلا أن ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -  
لا يمنع من قبول الطلب بالنسبة لرئيس الجمهورية باعتباره صاحب القرار المطعون  
فيه ، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطلب بالنسبة لاطعون ضده الأول - رئيس  
الجمهورية - على غير أساس .

٢ - إذ كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٥٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥  
الذى يحكم واقعة الطلب تنص على أنه " ... و يجوز أن تحدد أقدمية أعضاء  
مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة وغيرهم ممن يعينون من خارج السلك القضائى  
عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه  
الدرجات " ، وكان الثابت بالأوراق أن الطالب رقى إلى درجة نائب بإدارة  
قضايا الحكومة التى تعادل وظيفة قاض فى ١/١/١٩٧٢ وعند تعيينه فى القضاء

وضع في الأقدمية بعد الأستاذ ... .. الذي رقى إلى وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة في ديسمبر ١٩٧١ ، أي في تاريخ سابق على ترقية الطالب إلى وظيفة نائب بإدارة قضايا الحكومة ، فإن القرار المطعون فيه يكون مطابقا للقانون ولا عبرة بما ذهب إليه الطالب من وجوب مراعاة تاريخ تخرجه أو تاريخ تعيينه في إدارة قضايا الحكومة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الأوراق — تتحصل في أنه بتاريخ ١٥/٨/١٩٧٢ تقدم الطالب بهذا الطلب ضد رئيس الجمهورية ووزير العدل للحكم بإلغاء القرار الجمهوري رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٢ فيما تضمنته من تحديد أقدميته وبجعلها تالية مباشرة للأستاذ ... .. القاضي وما يترتب على ذلك من آثار . وقال يانا لطلبه إنه تخرج من كلية الحقوق في يونيو سنة ١٩٥٥ وعين مندوبا بإدارة قضايا الحكومة ورقى محاميا بها في ٢٧/٩/١٩٦١ ثم نائبا في ١/١/١٩٧٢ وهي الوظيفة التي تعادل وظيفة قاض أو وكيل نيابة من الفئة الممتازة وبتاريخ ١٦/٧/١٩٧٢ صدر القرار الجمهوري المطعون فيه متضمنا تعيينه بوظيفة قاض محمدا أقدميته تالية للأستاذ ... .. وكيل النائب العام من الفئة الممتازة ، وإذ جاء تحديد أقدميته على هذا النحو مخالفا للقانون ذلك أنه سبق في التخرج وفي التعيين بإدارة قضايا الحكومة وفي الترقية إلى درجة محام بها المعادلة لوظيفة وكيل نيابة من الأستاذ ... .. وكان يجب وضعه في الأقدمية بعد الأستاذ ... .. السابق تعيينه بالقضاء من إدارة قضايا الحكومة لتخرجهما في سنة واحدة وتعيينهما معا في تلك الإدارة في قرار واحد وترقيتهما إلى درجة محام بقرار واحد أيضا . دفعت الحكومة بعدم قبول الطلب بالنسبة للطعون ضده الأول بصفته ، كما طلبت رفض الطلب وأبدت النيابة العامة الرأي برفض الطلب .



وحيث إنه ولئن كان وزير العدل هو الرئيس الإداري المسئول عن أعمال وزارة العدل وإدارتها وهو صاحب الصفة في خصومة الطعن المتعلق بتحديد أقدمية رجال القضاء والنيابة العامة، إلا أن ذلك لم يحل ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يمنع من قبول الطلب بالنسبة لرئيس الجمهورية باعتباره صاحب القرار المطعون فيه، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطلب بالنسبة للطعون ضده الأول على غير أساس .

وحيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الفقرة الأخيرة من المادة ٥٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذي يحكم واقعة الطلب تنص على أنه " ... ويجوز أن تحدد أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة وغيرهم ممن يعينون من خارج السلك القضائي عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات ... " ولما كان الثابت بالأوراق أن الطالب رقي إلى درجة نائب بإدارة قضايا الحكومة التي تعادل وظيفة قاض في ١/١/١٩٧٢ وعند تعيينه في القضاء وضع في الأقدمية بعد الأستاذ ... .. الذي رقي إلى وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة في ديسمبر سنة ١٩٧١ ، أي في تاريخ سابق على ترقية الطالب إلى وظيفة نائب بإدارة قضايا الحكومة ، فإن القرار المطعون فيه يكون مطابقاً للقانون ولا عبرة بما ذُعب إليه الطالب من وجوب مراعاة تاريخ تخرجه أو تاريخ تعيينه في إدارة قضايا الحكومة .

## جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين وعضوية السادة  
المستشارين : عز الدين الحسبي وثمان الزيني ومحمدى الخولى وإبراهيم هاشم .

( ١٥ )

الطلب رقم ٨ لسنة ٣٤٣ ق "رجال القضاء" :

استقالة .

استقالة القاضى . تعد مقبولة من تاريخ تقديمها . عدم احتفاظ الطالب فيها بحقه فى السير  
فى الطلب المقدم للمحكمة من قبل . آثره . وجوب رفض الطلب .

إذ كانت استقالة القاضى تعتبر مقبولة من تاريخ تقديمها إلى وزير  
العدل ، وكان الثابت أن الطالب قدم إستقالته دون أن يحتفظ فيها بحقه فى السير  
فى الطعن وما يترتب عليه من حقوق فإن هذا الطلب يكون قد جاء بعد أن  
انقطعت صلة الطالب بالوظيفة ، ويتعين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -  
الحكم برفض الطلب .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الأوراق - تتحصل فى أن الأستاذ ... ..  
... .. تقدم بهذا الطلب فى ٢٣/٧/١٩٧٣ ضد رئيس الجمهورية ووزير العدل  
للحكم باعتباره مرقى إلى وظيفة رئيس بالمحكمة فى الحركة القضائية التى صدرت  
فى سبتمبر سنة ١٩٦٩ وباعتباره مرقى إلى وظيفة رئيس بالمحكمة من الفئة "أ" ،



في الحركة القضائية التي صدرت في صيف سنة ١٩٧٣ ، مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وبإلزام المدعى عليهما بأن يدفعوا له مبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض ، وقال بيانا له بأنه أثناء إعداد الحركة القضائية التي صدرت في صيف سنة ١٩٦٩ أودع ملأه السرى تقرير بالتفتيش على عمله بمحكمة صدفا عن شهرى يناير وفبراير سنة ١٩٦٧ انتهت إلى تقدير كفايته بدرجة متوسط ، فتظلم إلى مجلس القضاء الأعلى لأن التقرير المذكور كان قد انتهى إلى تقرير كفايته بدرجة فوق المتوسط ثم هبط به عمدا إلى درجة متوسط ، كما أن وزارة العدل بقصد تخطيه في الترقية أقامت عليه في ١٩٦٩/٦/٨ أقامت عليه الدعوى التأديبية عن وقائع قديمة كانت مودعة ملفه ، وقبل صدور تلك الحركة صدر القرار بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٩ بإعادة تشكيل الهيئات القضائية مغفلا إعادة تعيينه كما صدر قرار وزير العدل رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٩ بإحالة إلى المعاش ، فتقدم الطالب بطلب لهذه المحكمة قضى فيه بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٥ بإلغاء قرار رئيس الجمهورية بالقانون السالف الذكر ، وتنفيذا لهذا الحكم استلم عمله قاضيا في ١٩٧٣/٤/٢١ وفي ١٩٧٣/٦/٢٨ وبمناسبة أعداد الحركة أخطرت الوازة بالتخطي في الترقية إلى درجة رئيس المحكمة بسبب تقارير التفتيش على عمله والدعوى التأديبية المقامة عليه ، فتظلم إلى اللجنة الخماسية التي رفضت تظلمه ، ونعى الطالب على القرارين المطعون عليهما مخالفة القانون لعدم إخطاره بالتخطي قبل صدور حركة سبتمبر سنة ١٩٦٩ ، ولعدم عرض الحركة المذكورة على مجلس القضاء الأعلى ، ولأن تقديم الطالب إلى المحاكمة التأديبية لا يبرر بذاته تخطيه في الترقية لاسيما أنه قضى بانقضاء الدعوى التأديبية لا تقطع صلة الطالب بالوظيفة بعد أن قدم استقالته . وطلب الحاضر عن الحكومة رفض الطالب . وأبدت النيابة العامة الرأي برفض الطلب كذلك .

وحيث إنه لما كانت استقالة القاضي تعتبر مقبولة من تاريخ تقديمها إلى وزير العدل ، وكان الثابت أن الطالب قدم في ١٩٧٤/١/٢ استقالة دون أن يحتفظ فيها بحقه في السير في الطعن وما يترتب عليه من حقوق ، فقد أصبح الطلب غير قائم ، بعد أن انقطعت صلة الطالب بالوظيفة ، ويتعين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — الحكم برفض الطلب .

## جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار رئيس محكمة النقض جمال صادق المرصفاوى وعضوية السادة المستشارين  
نواب رئيس المحكمة المستشارون : أحمد حسن هيكل ، أنور خلف ، الدكتور محمد محمد  
حسين ، المستشار عز الدين الحسينى .

( ١٦ )

الطلب رقم ٤٣ لسنة ٤٦ ق "رجال القضاء" :

( ٢٤١ ) مرتبات "بدلات" .

( ١ ) رجل القضاء الذى يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها . استحقاقه علاوة  
وبدلات الوظيفة الأعلى مباشرة . ق ١٧ لسنة ١٩٧٦ . الوظيفة الأعلى بالنسبة لمستشارى محكمة  
النقض والاستئناف والمحامون العامون . هى وظيفة نواب رؤساء محكمة الاستئناف والمحامى العام  
الأول .

( ٢ ) رجل القضاء الذى بلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها . عدم استحقاقه علاوة  
فورية فى تاريخ العمل بالقانون ٢٧ لسنة ١٩٧٦ فى ١٩٧٦/٢/٢٦ .

١ - إذ كانت المادة ٦٨ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون  
رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن تحدد مرتبات القضاة بجميع درجاتهم وفقا  
للجدول الملحق بهذا القانون ، وهو الجدول الملحق بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦  
بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية ، وكانت المادة ١١ من هذا  
القانون قد أضافت فقرة أخيرة إلى قواعد تطبيق الجدول تنص على أن "يستحق  
العضو الذى يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها ، العلاوة المقررة  
للوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق إليها بشرط ألا يتجاوز نهاية مربوط الوظيفة  
الأعلى ، وفى هذه الحالة يستحق البدلات بالفئات المقررة لهذه الوظيفة ، وكان  
يبين من الجدول المذكور أنه قسم الوظائف إلى مستويات يعلو بعضها بعضا ،  
وجمع بين المستشارين بمحكمة النقض ومحكم الاستئناف والمحامين العامين فى  
مستوى مالى واحد ، بينما وضع نواب رؤساء محاكم الاستئناف والمحامى العام الأول



في المستوى الأعلى مباشرة للمستوى السابق ، فإن الوظيفة الأعلى مباشرة بالنسبة للمستشاري محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحامين العاملين : وفق الفقرة المضافة سالفة الذكر ، تكون وظيفة نواب رؤساء محاكم الاستئناف والمحامي العام الأول . وقد أفصح المشرع عن قصده هذا بإضافة تلك الفقرة إلى قواعد تطابق جدول المرتبات ، وبما ورد بتقرير اللجنة التشريعية لمجلس الشعب عن مشروع القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ من أن " استبقى المشروع ربط الوظيفة وبديل القضاء المقرر حالياً لوظيفة المستشار ، ولما كان المشروع قد أخذ بمبدأ إطلاق العلاوات بالنسبة لأعضاء الهيئات القضائية وفق القواعد المقررة في نظام العاملين المدنيين بالدولة فقد طلب السيد وزير العدل أثناء نظر المشروع أمام اللجنة أن يكون للمستشارين ومن في حكمهم في الهيئات القضائية الأخرى هذا الحق حتى يتحدد التناسق بين نهاية مرتبتهم وبين نهاية مرتب الرؤساء بالمحاكم الابتدائية من الفئة " ١ " ومن في حكمهم ، وقد أخذت اللجنة بهذا الاقتراح باعتبار أن وظيفة المستشار هي قمة الوظائف القضائية مسئولية وأهمية وأن فرص الترقية إلى الوظيفة التي تعلوها محددة نتيجة لطبيعة التركيب الهرمي للوظائف القضائية وحتى لا يتجمد مرتب المستشار إذا بلغ أقصى مربوط هذه الوظيفة ، رأت اللجنة أن تطلق العلاوات له بحيث إذا بلغ أقصى مربوط الوظيفة استحق العلاوة المقررة للوظيفة التالية . وقد اقتضى الأخذ بهذا الرأي تعديل مرتب الوظيفة التالية وهي نائب رئيس محكمة الاستئناف والمحامي العام الأول وما يعادلها لتصبح ذات حدين في ربطهما " ولا عمل لاستثناء الطالب إلى أنه لا يرقى إلى منصب نائب رئيس محكمة استئناف بل إلى منصب نائب رئيس محكمة النقض وإلى ما تقتضيه المادة ١٥/١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقرار بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ من أن يكون شغل الوظيفة بطريق الترقية من الفئة التي تسبقها مباشرة ، للتدليل على أن وظيفة نائب رئيس محكمة النقض هي الوظيفة الأعلى مباشرة لوظيفة المستشار بمحكمة النقض في حكم الفقرة المضافة بالمادة ١١ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ، ذلك بأن قواعد تطابق جدول المرتبات الملحق بالقانون — ومن بينها القاعدة المضافة بالمادة ١١ المذكورة — إنما هي مجرد ضوابط للعاملة المالية الحكومية التي تحدد بمقتضاها المرتبات والبدلات والعلاوات ، ولا صلة

فيها بشروط الترقية إلى الوظائف الأعلى ، إذ كان ذلك فإن ما يطلبه الطالب من استحقاقه للعلاوة الدورية لمنصب نائب رئيس محكمة النقض اعتباراً من ١/١/١٩٧٦ وبديل التمثيل المقرر لهذا المنصب اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ في ٢٦/١١/١٩٧٦ يكون على غير أساس .

٢ - نصت المادة ١١ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ على أن "يستحق العضو الذي يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها العلاوة المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق إليها" كما نصت المادة ١/١٣ من ذات القانون على أن يعمل به اعتباراً من ٢٦/١١/١٩٧٥ ، وليس في هذين النصين ما يوجب منح علاوة فورية في تاريخ العمل بالقانون لمن بلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة ، وإنما يدل ذلك على استحقاقه لعلاوة الدورية في ميعادها القانوني بالفئة المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ، ولو أراد المشرع منحه علاوة فورية لأورد نصاً صريحاً بذلك على سنة ما قضى به في البندين ثانياً وتاسعاً من القواعد الملحقة بقانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ من منح وكلاء المحاكم الابتدائية ومن في حكمهم الذين تدج وظائفهم في وظائف رؤساء محاكم ابتدائية ومن في حكمهم بداية مربوط الدرجة الأعلى ، أو علاوة حتمية من علاواتها أيهما أكثر دون أن يؤثر ذلك على مواعيد علاواتهم الدورية ، ومنح القضاة ومن في حكمهم عند صدور القانون علاوة واحدة بحيث لا تؤثر على مواعيد علاواتهم الدورية ، وما نص عليه كذلك في الفقرة الثانية من البند أولاً من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ من منح رجال القضاء والنيابة العامة العاملين وقت العمل به علاوة من علاوات الدرجة بالجدول الجديد ولو جاوز بها المرتب نهاية مربوط الدرجة ، أما من كان مرتبه يقل عن البداية الجديدة لدرجته بمنح بداية هذه الدرجة أو علاوة من علاوات درجته في الجدول الجديد أيهما أكبر ولا يؤثر ذلك على مواعيد علاواتهم الدورية ، لما كان ذلك فإن طلب العلاوة الفورية يكون على غير أساس .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
... .. والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الأوراق - تحصل فى أن الأستاذ ... ..  
المستشار بمحكمة النقض تقدم فى ... .. بطلب لهذه المحكمة للحكم  
بأحقته فى اقتضاء : أولا : علاوة اعتبارا من ١٩٧٥/١١/٢٦ مقدارها ١٠ سنويا  
وهى العلاوة المقررة لنائب رئيس محكمة النقض . ثانيا : علاوة دورية بالفئة  
السابقة اعتبارا من ١٩٧٦/١/١ وثالثا : بدل تمثيل نائب رئيس محكمة النقض  
ومقداره ١٥٠٠ سنويا اعتبارا من ١٩٧٥/١١/٢٦ وقال بيانا لطلبه إن القانون  
رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية نص فى  
المادة ١١ منه على أن يضاف إلى قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون  
السلطة القضائية فقرة تقضى بأن يستحق العضو الذى يبلغ مرتبه نهاية مربوط  
الوظيفة التى يشغلها العلاوة المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق إليها ، وفى  
هذه الحالة يستحق البدلات بالفئات المقررة لهذه الوظيفة . وفى المادة ١٣ منه  
على العمل به اعتبارا من ١٩٧٥/١١/٢٦ ، وأنه لما كان مرتب الطالب قد بلغ  
وقت العمل بهذا القانون نهاية مربوط الوظيفة التى يشغلها ، وكانت الوظيفة  
الأعلى مباشرة لوظيفة المستشار بمحكمة النقض هى نائب رئيس محكمة النقض ،  
فإن مقتضى تطبيق أحكام هذين النصين أن يستحق الطالب اعتبارا من ١٩٧٥/١١/٦  
بدل تمثيل وظيفة نائب رئيس محكمة النقض وعلاوة حتمية كثر فورى لتطبيق  
القانون بالفئة المقررة لهذه الوظيفة ، كما يستحق العلاوة الدورية بالفئة ذاتها  
وأن وزارة العدل امتنعت عن صرف العلاوة الحتمية ، واكتفت بصرف بدل  
تمثيل إليه اعتبارا من ١٩٧٥/١١/٢٦ بواقع ١٢٠٠ جنيه سنويا ، وعلاوة دورية  
فى ١٩٧٦/١/١ بواقع ٧٥ جنيها سنويا على أساس أن الوظيفة الأعلى مباشرة لوظيفة  
المستشار بمحكمة النقض هى نائب رئيس محكمة الاستئناف ، فى حين أن الوظيفة

الأعلى مباشرة بالنسبة لمستشارى محكمة النقض هي كما صنف البيان نائب رئيس محكمة النقض ، لا تلك الواردة بجدول الوظائف والمرتبات والبدلات الملحق بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ وهي نواب رؤساء محاكم الاستئناف ، إذ لو قصد المشرع لنص عليه صراحة ، أما وقد أطلق العبارة دون تخصيص بقوله "الوظيفة الأعلى مباشرة" ثم كشف عن قصده بقوله "ولو لم يرق إليها" ، فإنه يتعين فهم عبارة "الوظيفة الأعلى مباشرة" بأنها الوظيفة التي يرق إليها العضو ، والمستشار بمحكمة النقض إنما يرقى إلى منصب نائب رئيس محكمة النقض ، ولا مجال للقول بأنه وقد وضع في جدول الوظائف مع مستشار محاكم الاستئناف فإنه يتساوى معه في الوظيفة الأعلى مباشرة ، ذلك أن وضعه في جدول الوظائف مع مستشار الاستئناف مقصور على حالته وهو مستشار بمحكمة النقض من حيث المعاملة المالية طبقا لجدول الوظائف بدليل أن المادة ٨ من القانون المشار إليه تتحدث عن مرتب و بدلات مستشار محكمة النقض ومعادلتها بمرتب و بدلات من يعين رئيسا أو نائبا لرئيس إحدى محاكم الاستئناف من المستشارين الذين كانوا يلونه في الأقدمية قبل تعيينه بمحكمة النقض ، وهو ما يؤكد اختلاف مسار الترقية بين كل من مستشار محكمة النقض ومستشار محكمة الاستئناف . هذا إلى أن نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقرار بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ قد حدد المقصود بالوظيفة الأعلى مباشرة بأن نص في المادة ١٥/١ منه على أن شغل الفئة الوظيفية بطريق الترقية من الفئة التي تسبقها مباشرة أو بالتعيين أو النقل . و انتهت الحكومة إلى طلب رفض الطلب . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطلب ، وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه لما كانت المادة ٦٨ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن تحدد مراتب القضاة بجميع درجاتهم وفقا للجدول الملحق بهذا القانون وهو الجدول المعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية ، وكانت المادة ١١ من هذا القانون قد أضافت فقرة أخيرة إلى قواعد تطبيق الجدول تنص على أن "يستحق العضو الذي يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها ، العلاوة المقررة



لوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق إليها بشرط ألا يجاوز نهاية مربوط الوظيفة الأعلى ، وفي هذه الحالة يستحق البدلات بالفئات المقررة لهذه الوظيفة ، وكان يبين من الجدول المذكور أنه قسم الوظائف إلى مستويات بطلو بعضها بعضا ، وجمع بين المستشارين بمحكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحامين العاملين في مستوى مالي واحد ، بينما وضع نواب رؤساء محاكم الاستئناف والمحامي العام الأول في المستوى الأعلى مباشرة للمستوى السابق ، فإن الوظيفة الأعلى مباشرة بالنسبة لمستشاري محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحامين العاملين وفق الفقرة المضافة سالفة الذكر ، تكون وظيفة نواب رؤساء محاكم الاستئناف والمحامي العام الأول . وقد أفصح المشرع عن قصده هذا بإضافة تلك الفقرة إلى قواعد تطبيق جدول المرتبات وبما ورد بتقرير اللجنة التشريعية لمجلس الشعب عن مشروع القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ من أن استبقى المشروع ربط الوظيفة وبدل القضاء المقرر حاليا لوظيفة المستشار ، ولما كان المشروع قد أخذ بمبدأ إطلاق العلاوات بالنسبة لأعضاء الهيئات القضائية وفق القواعد المقررة في نظام العاملين المدنيين بالدولة فقد طلب السيد وزير العدل أثناء نظر المشروع أمام اللجنة أن يكون للمستشارين ومن في حكمهم في الهيئات القضائية الأخرى هذا الحق حتى يتحقق التناسق بين نهاية مرتبتهم وبين مرتب الرؤساء بالمحاكم الابتدائية من الفئة "أ" ومن في حكمهم ، وقد أخذت اللجنة بهذا الاقتراح باعتبار أن وظيفة المستشار هي قمة الوظائف القضائية مسئولية وأهمية وأن فرص الترقية إلى الوظيفة التي تعلوها محدودة نتيجة لطبيعة التركيب الهرمي للوظائف القضائية ، وحتى لا يتجمد مرتب المستشار إذا بلغ أقصى مربوط هذه الوظيفة ، رأت اللجنة أن تطلق العلاوات له بحيث إذا بلغ أقصى مربوط الوظيفة استحق العلاوة المقررة للوظيفة التالية . وقد اقتضى الأخذ بهذا الرأي تعديل مرتب الوظيفة التالية ( وهي نائب رئيس محكمة الاستئناف وائامى العام الاول وما يعادلها ) لتصبح ذات حدين في ربطها . ولا محل لاستثناء الطالب إلى أنه لا يرقى إلى منصب نائب رئيس محكمة استئناف بل إلى منصب نائب رئيس محكمة النقض ، وإلى ما تقتضيه المادة ١٥/١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقرار بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ من أن يكون شغل الفئة الوظيفية بطريق الترقية من الفئة التي تسبقها مباشرة ، للتدليل على أن وظيفة نائب

رئيس محكمة النقض هي الوظيفة الأعلى مباشرة لوظيفة المستشار بمحكمة النقض في حكم الفقرة المضافة بالمادة ١١ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ، ذلك بأن قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون — ومن بينها القاعدة المضافة بالمادة ١١ المذكورة — إنما هي مجرد ضوابط للعاملة المالية الحكيمة التي تحدد بمقتضاها المرتبات والبدلات والعلاوات، ولا صلة لها بشروط الترقية إلى الوظائف الأعلى. إذ كان ذلك فإن ما يطالبه الطالب من استحقاقه للعلاوة الدورية لمنصب نائب رئيس محكمة النقض اعتبارا من ١٩٧٦/١/١ وبديل التمثيل المقرر لهذا المنصب اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ في ١٩٧٦/١١/٢٦، يكون على غير أساس .

وحيث إنه عن طلب علاوة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ استنادا إلى المادتين ١١ ، ١٣ من القانون المذكور ، فإن المادة ١١ منه قد قضت بإضافة فقرة إلى قواعد تطبيق جدول المرتبات تنص على " يستحق العضو الذي يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها العلاوة المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق إليها " كما تنص المادة ١٣/١ على أن يعمل بالقانون اعتبارا من ١٩٧٥/١١/٢٦ ، وليس في هذين النصين ما يوجب منح علاوة فورية في تاريخ العمل بالقانون لمن بلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة ، وإنما يدل ذلك على استحقاقه لعلاوة الدورية في ميعادها القانوني بالفئة المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة على ما سلف ذكره في بيان المقصود بالوظيفة الأعلى مباشرة ، ولو أراد المشرع منح علاوة فورية لأورد نصا صريحا بذلك على سند ما قضى به في البندين ثالثا وتاسعا من القواعد الملحقة بقانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، من منح وكلاء المحاكم الابتدائية ومن في حكمهم الذين تدج وظائفهم في وظائف رؤساء محاكم ابتدائية ومن في حكمهم بداية مربوط الدرجة الأعلى ، أو علاوة حتمية من علاواتها أيهما أكثر دون أن يؤثر ذلك على مواعيد علاواتهم الدورية ، ومنع القضاة ومن في حكمهم عند صدور القانون علاوة واحدة بحيث لا تؤثر على مواعيد علاواتهم الدورية . وما نص عليه كذلك في الفقرة الثانية من البند الأول من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ من منح رجال القضاء والنيابة العامة العاملين



وقت العمل به علاوة من علاوات الدرجة بالجدول الجديد ولو تجاوز بها المرتب نهاية مربوط الدرجة ، أما من كان مرتبه يقل عن البداية الجديدة لدرجته يمنح بداية هذه الدرجة أو علاوة من علاوات درجته في الجدول الجديد أيهما أكبر ولا يؤثر ذلك على مواعيد علاواتهم الدورية . لما كان ذلك ، فإن طلب العلاوة الفورية يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطالب .

---

## جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين وعضوية السادة  
المستشارين : عز الدين الحميني وعبد العال السيد وعثمان الزيني . ابراهيم هاشم .

(١٧)

الطلب رقم ٧٢ لسنة ٤٤ ق "رجال القضاء" :

استقالة .

انقطاع القاضي عن عمله مدة ثلاثين يوما كاملة عقب إجازة أو إعارة أو ندب . إعتبارها إستقالة  
ضمنية . عودته للعمل وتقديمه أعذارا يقدر جدتها المجلس الأعلى للهيئات القضائية . أثر ذلك .  
المقصود بالعودة للعمل قدرة القاضي على مباشرة عمله القضائي في مصر فعلا فور قبول عذره .

١ - مؤدى نص المادة ٧٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥  
أن خدمة القاضي تنتهى بما يعتبر استقالة ضمنية في حكم الجزاء ، إذا انقطع عن  
عمله لمدة تستطيل إلى ثلاثين يوما كاملة أو كان هذا الانقطاع عقب إجازة  
أو إعارة أو ندب ، ولا ترتفع هذه القرينة إلا إذا انتفى الاقتراض القائمة عليه  
بعودة القاضي وتقديمه أعذارا جدية تخضع لتقدير المجلس الأعلى للهيئات القضائية  
وفي هذه الحالة يعتبر غير مستقيل وتحسب مدة غيابه إجازة من نوع الإجازة  
السابقة أو إجازة اعتيادية بحسب الأحوال ، وإن كانت المادة ٧٩ سالفه  
الذكر قد استلزمت لإمكان اعتبار القاضي غير مستقيل عودته لمباشرة العمل  
وكان لاسبيل إلى اعتبار المقصود بالعودة هو المباشرة الفعلية للعمل القضائي لتعذر  
ذلك على من اعتبره القانون مستقيلا ، إلا أنه لامناص لتحقيق معنى العودة قانونا  
- بوصفها وسيلة لتحقيق غاية - من قدرة القاضي عند قبول عذره على مباشرة  
العمل القضائي في مصر فعلا ، وهو مالا يتأتى له في حالة تعاقدده للعمل لدى  
جهة أجنبية بحكم سبق إعارته لها ، إلا بنبوت انقطاع صلته بها وقت طلبه  
عرض عذره على المجلس الأعلى للهيئات القضائية للمظر في قبوله ، إذ بهذا وحده  
يكون صالحا لولاية القضاء في مصر وقادرا على استعادة صلته بها ، وصلا لحاضره



بماضيه ، وبانتفائه يكون غير صالح أصلاً لتولى الوظيفة القضائية لعدم جواز جمعه بين ولاية القضاء في مصر وبين ارتباطه بالعمل لدى جهة أجنبية . ولما كان الثابت أن الطالبين عندما تقدموا لعرض أعضائهم على المجلس الأعلى للهيئات القضائية وبعد أكثر من سنتين من تاريخ إخطارهم بصدور القرار باعتبارهم مستقبليين من وظائفهم ، لم يقدموا ما يدل على إنهاء ارتباطهم بالعمل لدى حكومة الكويت فإن شرط العودة الذي تطلبت المادة المذكورة توافره ، يكون متحققاً . إذ كان ذلك وكانت صلة الطالبين بوظائفهم القضائية قد انتهت بالاستقالة قبل صدور القرار الجمهوري المطعون فيه ، فإن طلب إلغائه لإغفال ترقية الطالبين إلى منصب المستشار يكون على غير أساس .

## الحكمة

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أن الأساتذة  
... .. و ... .. و ... .. و ... .. و ... ..  
... .. تقدموا إلى هذه المحكمة في ١٩٧٤/٩/٢٢ بهذا الطلب للحكم بإلغاء القرار  
الجمهوري رقم ١٣٥٣ الصادر بتاريخ ١٩٧٤/٩/٥ فيما تضمنه من إغفال ترقية  
كل منهم إلى درجة مستشار ، مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقالوا بيانا لطلبهم  
إنهم أعيروا للعمل بحاكم دولة الكويت لمدة تنتهي في ١٩٧١/٨/٣١ ، وأثناء  
مدة الإعارة ونظرا للظروف التي أحاطت برجال القضاء منذ صدور القرار بقانون  
رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ بإعادة تشكيل الهيئات القضائية ، فقد عرضت عليهم  
وزارة العدل الكويتية التعاقد معها لمدة ثلاث سنوات تبدأ في أول أكتوبر  
سنة ١٩٧١ فوافقوا على هذا التعاقد ثم تقدموا في ١٩٧١/٩/١١ بطلب لوزارة  
العدل لمدة إعارتهم لتك الدولة مدة العقد ، وأوضحوا ظروف التعاقد ومبرراته ،  
وفي ١٩٧١/١٠/١٧ أخطرهم الوزارة عن طريق سفارة مصر بالكويت بموافقتها  
على تعاقدهم بصفة شخصية على أن يقدموا استقالاتهم أو أن يعودوا لمباشرة  
العمل في مصر خلال شهر وإلا اعتبروا مستقيلين بحكم القانون ، فبعثوا إليها بطلب

مؤرخ ١٩٧١/١١/٩ لإمھالھم فی العودہ حتی نہایہ العام القضائی معتذرين بوجود أولادھم بمدارس الكويت ، إلا أن الوزارة ردت علی السفارة المصریة بأنها أصدرت قرارا فی ١٩٧١/١٢/٢٥ باعتبارھم مستقبليين طبقا لنص الفقرة الثانیة من قانون السلطۃ القضائیة رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ لا تقطاعھم عن العمل مدة ثلاثین یوما بدون إذن ، ولما عادوا إلى مصر فی شهر یونیہ سنة ١٩٧٤ تقدموا إلى وزیر العدل بالأذکار الّتی منعتھم من العودۃ بعد انتهاء مدۃ الاعارة ، وإذ لم یعرض وزیر العدل هذه الأعذار علی المجلس الأعلى للھیئات القضائیة حتی إذا ماتبین جدیتھا اعتبروا غیر مستقبليين مخالفًا بذلك نص الفقرة الأخيرة من المادۃ المذكورة ، ثم صدر بعد ذلك القرار المطعون فیہ مغفلا دون مبرر ترقیتھم إلى المستشار الّتی حل دورھم للترقیۃ الیھا ، فقد انتهوا إلى طلب الحكم بطالباتھم . وطالب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب . وأبدت النیابة العامة ارای برفض الطلب كذلك .

وحيث إن النص فی المادۃ ٧٩ من قانون السلطۃ القضائیة رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ علی أن ” یعتبر القاضی مستقبلا إذا انقطع عن عمله مدة ثلاثین یوما كامله بدون إذن ولو كان ذلك بعد انتهاء مدۃ اجازته أو اعارته أو ندبه لغير عمله . فإذا عاد وقدم أعذارا عرضھا وزیر علی المجلس الأعلى للھیئات القضائیة فإن تبین له جدیتھا أعتبر غیر مستقيل ، وفی هذه الحالة تحسب مدۃ الغیاب أجازۃ من نوع الأجازۃ السابقۃ أو أجازۃ اعتیادیة بحسب الأحوال . “ يدل علی أن خدمة القاضی تنهى بما یعتبر استقالۃ ضمیئہ فی حکم الجزاء ، إذا انقطع عن عمله لمدة ثلاثین یوما كامله ولو كان هذا الانقطاع عقب أجازۃ أو اعارة أو ندب . ولا ترتفع هذه القرینۃ إلا إذا انتفى الافتراض القائمۃ علیہ بعودۃ القاضی وتقدمه أعذارا جدیة تخضع لتقدير المجلس الأعلى للھیئات القضائیة وفی هذه الحالة یعتبر غیر مستقيل وتحسب مدۃ غیابه أجازۃ من نوع الأجازۃ السابقۃ أو أجازۃ اعتیادیة بحسب الأحوال . ولما كانت المادۃ ٧٩ سالفۃ الذکر قد استلزمت لإمكان اعتبار القاضی غیر مستقيل عودته لمباشرة العمل ، وكان لا سبیل إلى اعتبار المقصود بالعودۃ هو المباشرة الفعلیة للعمل القضائی لتعذر ذلك علی من اعتبره القانون مستقبلا ، إلا أنه لا مناص لتحقیق معنی العودۃ قانونا بوصفھا



وسيلة لتحقيق غاية — من قدرة القاضي عند قبول عذره على مباشرة العمل القضائي في مصر فعلا ، ، وهو مالا يتأتى له في حالة تعاقد العمل لدى جهة أجنبية بحكم سبق اعارته لها ، إلا بثبوت انقطاع صلته بها وقت طلبه عرض عذره على المجلس الأعلى للهيئات القضائية للنظر في قبوله ، إذ بهذا وحده يكون صالحا لولاية القضاء في مصر وقادرا على استعادة صلته بها وصلا لحاضره بماضيه وباتفائه يكون غير صالح أصلا لتولى الوظيفة القضائية لعدم جواز جمعه بين ولاية القضاء في مصر وبين ارتباطه بالعمل لدى جهة أجنبية ، ولما كان الثابت أن الطالبين عندما تقدموا لعرض أعذارهم على المجلس الأعلى للهيئات القضائية وبعد أكثر من سنتين من تاريخ إخطارهم بصدور القرار باعتبارهم مستقبليين من وظائفهم ، لم يقدموا ما يدل على إنهاء ارتباطهم بالعمل لدى حكومة الكويت ، فإن شرط العودة الذي تطلبت المادة المذكورة توافره يكون متخلفا ، إذ كان ذلك وكانت صلة الطالبين بوظائفهم القضائية قد انتهت بالاستقالة قبل صدور القرار الجمهوري المطعون فيه ، فإن طلب الغائه لإغفال ترقية الطالبين إلى منصب المستشار يكون على غير أساس .

## جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار عز الدين الحسيني ومضوية والسادة المستشارين : عبد العال السيد ،  
وعثمان الزيني ومعدى الخولي وإبراهيم هاشم .

( ١٨ )

الطلب رقم ١٣ لسنة ٤٦ ق " رجال القضاء " :

( ٢٠١ ) مقدمة .

(١) احتساب مدة استبعاد المحامين بعد سدادهم الاشتراكات المتأخرة للنقابة في الأقليمية  
والمعاش . ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ . لا علاقة له بتحديد أقدميتهم عند تعيينهم في وظائف القضاء .  
العبارة بما نص عليه قانون السلطة القضائية .

(٢) تحديد أقدمية المحامين المعيّنين في وظائف القضاء . شروطها . وجوب الاعتداد بمدد  
الاشتغال الفعلي بالمحاماة . تخلف شرط الاشتغال الفعلي مدة الاستبعاد من جدول النقابة لعدم سداد  
الاشتراكات في مواعيدها .

١ — مراد الشارع من نصوص المواد ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ والنصوص  
الأخرى الواردة بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المحاماة ،  
هو تنظيم مهنة المحاماة دون غيرها ، وخطابه فيها موجه إلى المنتسبين لهذه المهنة  
دون غيرهم ، وأن الأقليمية التي عنهاها المشرع في المواد الثلاثة المذكورة هي  
المدد اللازم استيفائها للتدرج في المراحل المختلفة لهذه المهنة ( المواد ٦٦ ، ٧٠ ،  
٧٦ ، ٨٠ ) وتلك اللازمة لإمكان الترشيح لمجلس النقابة أو لمنصب النقيب  
( المادة ١٣ ) والمدد الواجبة لاستحقاق المعاش ( المواد ١٦٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ )  
ولا علاقة لأحكام هذا القانون بترتيب أقدمية القضاء التي نظمها وضبط أحكامها  
قانون السلطة القضائية إذ لكل من القانونين مجال تطبيقه .

٢ — الفقرة ج من البند ثانيا من المادة ٤١ من قانون السلطة القضائية  
الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ إذ بينت شروط صلاحية المحامين



للتعيين في وظائف رؤساء فئة "ب" بالمحاكم الابتدائية، وصفتهم بأنهم المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف مدة اثنتي عشرة سنة متوالية بشرط أن يكونوا مارسوا المحاماة فعلاً ... ، قد وضعت ضابطاً منظماً يهدف إلى التحقق من توافر صلاحية من يعين من المحامين في وظيفة رئيس المحكمة فئة "ب" من واقع ممارسته لمهنة المحاماة ، هذا الضابط هو وجوب توافر شرطين مجتمعين ( الأول ) اشتغاله بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف مدة اثنتي عشرة سنة متوالية ، و ( الثاني ) أن يكون قد مارس المهنة فعلاً خلالها ، بحيث إذا تخلف أحد الشرطين اتفى القول بتوافر الصلاحية لتعيين في وظيفة رئيس فئة "ب" بالمحاكم الابتدائية ، فإن تمسك الطالب بالأحكام التي استحدثها قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بشأن اتصال مدة المحاماة نتيجة لسداد الاشتراكات المتأخرة المستحقة لنقابة المحامين ، يكون غير ذي أثر على شرط الممارسة الفعلية لمهنة المحاماة الخاص بصلاحية المحامين للتعيين في القضاء ، إذ كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطالب قد استبعد اسمه من جدول المحامين المشتغلين في المدة من ١٨/٤/١٩٦٣ إلى ١٩٦٣/٦/٥ لعدم سداده الاشتراكات المستحقة لنقابة المحامين فإنه يكون قد استوفى شروط التعيين في وظيفة رئيس فئة "ب" بالمحاكم الابتدائية في ١٥/٦/١٩٧٥ ، وإذ حدد القرار المطعون فيه أقدميته في الوظيفة المذكورة اعتباراً من هذا التاريخ ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المداولة قانوناً .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تحصل في أن الأستاذ ... .. رئيس المحكمة من الفئة " ب " تقدم في ١٣/٤/١٩٧٦ بهذا الطلب للحكم بتعديل أقدميته المحددة بقرار تعيينه بجعلها أول الرؤساء بالمحاكم الابتدائية من الفئة " ب " ترتيباً . وقال بياناً لطلبه :

عمل بالمحاماه منذ تخرجه من كلية الحقوق في سنة ١٩٥٠ ، وقيد بجدول المحامين المشتغلين أمام محاكم الاستئناف في ١٨/٧/١٩٥٧ ومن ثم يكون قد استوفى شروط التعيين في وظيفة رئيس بالمحكمة من الفئة "ب" في ١٨/٧/١٩٦٩ ، وثبت تحديد أقدميته في الوظيفة المذكورة اعتبارا من هذا التاريخ . وفي ١٤/٣/١٩٧٦ صدر القرار الجمهوري رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٦ متضمنا تعيينه رئيسا بالمحكمة من الفئة "ب" على أن تكون أقدميته تالية مباشرة للأستاذ ... .. ، على أساس أنه استوفى شروط الصلاحية للتعيين في ٥/٦/١٩٧٥ لأنه اسمه قد استبعد من جدول المحامين في المدة من ١٨/٤/١٩٦٣ إلى ٥/٦/١٩٦٣ لعدم سداد الاشتراك المستحق لنقابة المحامين في حين أن هذا الاستبعاد يزول أثره بمجرد سداد الاشتراكات المتأخرة تطبيقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٦٧ من قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ . وطلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب . وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها ، وطلبت رفض الطلب كذلك .

وحيث إنه بالرجوع إلى أحكام القرار بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المحاماه يبين أن المادة ١٦٧ قد أوجبت "على المحامي أن يؤدي قيمة الاشتراك السنوي في ميعاد فائته آخر مارس من كل سنة ... ويقوم أمين الصندوق بعد هذا التاريخ بإبعاد من تخلف عن أداء الاشتراك باستبعاد اسمه ... ومن تخلف عن إداء الاشتراك حتى آخر يونيه من كل سنة يعتبر مستبعدا من الجدول بقوة القانون فاذا أوفى بالاشتراكات المستحقة عليه وفوائدها بواقع ٦ / من تاريخ الاستحقاق أعيد اسمه إلى الجدول بغير إجراءات واحتسبت له مدة الاستبعاد في الأقدمية والمعاش مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المادة التالية " وأوضحت المادة ١٦٨ أنه "إذا مضى على استبعاد المحامي خمس سنوات دون أن يوفى بالاشتراكات المستحقة عليه وفوائدها وجب التنبيه بالوفاء خلال ثلثه شهور فاذا انقضى هذا الميعاد دون الوفاء بالاشتراكات المستحقة وفوائدها زالت عضوية النقابة عنه بقوة القانون . ولا يجوز أن يعيد اسمه إلا بإجراءات ورسوم جديدة وفي هذه الحالة تحتسب مدة الاستبعاد في الأقدمية والمعاش " ونصت المادة ١٦٩ على أن "مدد الاستبعاد السابقة على صدور القانون التي تم الوفاء بالاشتراكات المستحقة عنها تحتسب في الأقدمية والمعاش محد أقصى لها قدره

خمس سنوات أما مدد الاستبعاد التي يتم سداد الاشتراكات المستحقة عنها فلا يفيد أصحابها من أحكام الفقرة السابقة إذا لم يتم الوفاء بها خلال الثلاثة شهور التالية لصدور هذا القانون . و مراد الشارع من هذه النصوص والنصوص الأخرى الواردة بالقانون المذكور هو تنظيم مهنة المحاماة دون غيرها ، وخطابه فيها موجه إلى الملتزمين لهذه المهنة دون غيرهم ، وأن الأقدمية التي عنها المشرع في المواد ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ سالفة البيان هي المدد اللازم استيفائها للتدرج في المراحل المختلفة لهذه المهنة ( المواد ٦٦ ، ٧٠ ، ٧٦ ، ٨٠ ) ، وذلك اللازمة لإمكان الترشيح لمجلس النقابة أو لمنصب النقيب ( المادة ١٣ ) ، والمواد الواجبة لاستحقاق المعاش ( المواد ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ) ولا علاقة لأحكام هذا القانون بترتيب أقدمية القضاة التي نظمها وضبط أحكامها قانون السلطة القضائية إذ لكل من القانونين مجال تطبيقه . لما كان ذلك وكانت الفقرة ج من البند ثانٍ من المادة ٤١ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ إذ بينت شروط صلاحية المحامين للتعين في وظائف رؤساء فئة "ب" بالمحاكم الابتدائية وصفتهم بأنهم المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف مدة اثنتي عشرة سنة متوالية بشرط أن يكونوا مارسوا المحاماة فعلاً . . . ، قد وضعت ضابطاً منظماً يهدف إلى التحقق من توافر صلاحية من يعين من المحامين في وظيفة رئيس المحكمة فئته ب من واقع ممارسته لمهنة المحاماة ، هذا الضابط هو وجوب توافر شرطين مجتمعين ( الأول ) اشتغاله بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف مدة اثنتي عشرة سنة متوالية ، و ( الثاني ) أن يكون قد مارس المهنة فعلاً خلالها ، بحيث إذا تخلف أحد الشرطين انتهى القول بتوافر الصلاحية للتعين في وظيفة رئيس فئة ب بالمحاكم الابتدائية ، فإن تمسك الطالب بالأحكام التي استحدثها قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بشأن اتصال مدة المحاماة نتيجة لسداد الاشتراكات المتأخرة المستحقة لنقابة المحامين يكون غير ذي أثر على شرط الممارسة لمهنة المحاماة الخاص بصلاحية المحامين للتعين في القضاء .



لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطالب قد استبعد اسمه من جدول المحامين  
المشتغلين في المدة من ١٨ / ٤ / ١٩٦٣ إلى ٥ / ٦ / ١٩٦٣ لعدم سداده  
الاشتراكات المستحقة لنقابة المحامين ، فإنه يكون قد استوفى شروط التعيين  
في وظيفة رئيس فئة "ب" بالمحاكم الابتدائية في ١٥ / ٦ / ١٩٧٥ ، وإذا حدد  
القرار المطعون فيه أقدميته في الوظيفة المذكورة اعتبارا من هذا التاريخ ، فإنه  
لا يكون قد خالف القانون .

---

## جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار عز الدين الحسني وعضوية السادة المستشارين عثمان الزيني ومحمد الخولي  
ولإبراهيم هاشم وإبراهيم فوده .

(١٩)

الطلب رقم ٧ لسنة ٤٠ ق "رجال القضاء":

مرتبات .

استحقاق رجل القضاء لراتب طبيعة العمل حال نديه لوظيفة أخرى . شرطه أن تكون هذه الوظيفة قضائية . ندب الطالب لوظيفة رئيس مجلس مدينة . عدم استحقاقه للبذل المذكور .

النص في المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ على أن يمنح راتب طبيعة عمل رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة والموظفين الذين يشغلون وظائف قضائية بديوان وزارة العدل أو بمحكمة النقض أو النيابة العامة، بالفئات المبينة بالمادة المذكورة، يدل على أن استحقاق القاضي أو عضو النيابة لراتب طبيعة العمل في حالة نديه لشغل وظيفة أخرى، مشروط بأن تكون هذه الوظيفة قضائية. وإذا كان الثابت أن الطالب يشغل خلال مدة نديه وظيفة رئيس مجلس مدينة، وهي وظيفة غير قضائية، فإنه لا يستحق راتب طبيعة العمل عن مدة عمله بها .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة، وبعد المداولة قانوناً .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الأوراق — تتحصل في أن الأستاذ

... .. الرئيس بالمحكمة تقدم بهذا الطلب في ١٩٧٠/٤/٦

للحكم برد ماقامت وزارة العدل بنخصمه من مرتبه استردادا لبدل طبيعة العمل الذى كانت صرفته له مدة عمله رئيسا لمجلس مدينة دسوق وقدره ٤٥١ ج وبصرف بدل طبيعة العمل له منذ وقف صرفه فى ١٠/١٠/١٩٦٦ حتى ١٩/٧/١٩٦٨ وقدره ١٦٦,٥٠٠ ج وقال بيانا لطلبه إنه كان يعمل قاضيا بمحكمة أسيوط الابتدائية ، وعين رئيسا لمجلس مدينة دسوق بالقرار الجمهورى رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٦١ ، ثم صدر قرار وكيل وزارة العدل رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٦٢ بنديه للعمل المعين فيه ، وأن وزارة العدل كانت تصرف له مرتبا مضافا إليه بدل طبيعة العمل الذى تقرر بالقرار الجمهورى رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ إلا أنها أوقفت صرف هذا البدل إليه اعتبارا من ١٠/١٠/١٩٦٦ وقامت باسترداد ما صرف له منه بنهم ربع مرتبه شهريا استنادا إلى فتوى من مجلس الدولة فى ١٠/١٠/١٩٦٦ بعدم استحقاقه لهذا البدل لانقطاع صلته بوظيفته الأصلية ، بصدر القرار الجمهورى رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٦١ بتعيينه رئيسا لمجلس مدينة دسوق ، فتظلم إلى مجلس القضاء الأعلى الذى قرر فى ٢٥/٢/١٩٦٨ اعتباره قاضيا بالمحاكم لم تنقطع صلته بوظيفته القضائية . وإذا كان مقتضى عدم انقطاع صلته بوظيفته القضائية هو استحقاقه لراتب طبيعة العمل المقرر لرجال القضاء ، فقد قدم الطلب للحكم له بطلباته . وطلبت وزارة العدل رفض الطلب لانقطاع صلة الطالب بوظيفة القضائية . وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطلب كذلك .

وحيث إن النص فى المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ على أن يمنح راتب طبيعة عمل لرجال القضاء وأعضاء النيابة العامة والموظفين الذين يشتغلون وظائف قضائية بديوان وزارة العدل بمحكمة النقض أو بالنيابة العامة ، بالفئات الميمنة بالمادة المذكورة ، يدل على أن استحقاق القاضى أو عضو النيابة لراتب طبيعة العمل فى حالة نديه لشغل وظيفة أخرى ، مشروط بأن تكون هذه الوظيفة قضائية . وإذا كان الثابت أن الطالب كان يشغل خلال مدة نديه وظيفة رئيس مجلس مدينة دسوق وهى وظيفة غير قضائية ، غير قضائية ، فإنه لا يستحق راتب طبيعة العمل عن مدة عمله بها ، ويتعين لذلك رفض الطلب .



## جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد حسن وعضوية السادة  
المستشارين : عبد العال السيد و عثمان الزيني و محمدى الخولى و إبراهيم فوده .

( ٢٠ )

الطلب رقم ٦٠ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" :

( ٣٤٢٤١ ) ترقية

(١) إرجاء ترقية الطالب لحين استيفاء تقارير الكفاية مع الاحتفاظ له بأقدميته . عدم إسناد  
أقدميته عند الترقية إلى ما كانت عليه دون مبرر ظاهر . خطأ .

(٢) ثبوت أهلية الطالب للترقية إلى درجة قضائية معينة رقى إليها من كان يليه في الأقدمية .  
اعتبار أهليته باقية على وضعها بالنسبة لمن تمت ترقيته . انتفاء وجود مسوغ طارىء يمنع من  
ترقيته . تخطيه في الترقية للدرجة التالية . خطأ .

(٣) عدم استحقاق الطالب للحقوق المالية للوظيفة التي رقى إليها إلا من تاريخ موافقة المجلس  
الأعلى للهيئات القضائية على الترقية .

١ — إذ كان الثابت بالأوراق أن وزارة العدل بموافقة اللجنة الخماسية قد  
رأت بمناسبة إعداد الحركة القضائية الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٤  
إرجاء ترقية الطالب إلى وظيفة فاض من الفئة " ١ " على أن تتم ترقيته في حركة  
تالية متى استوفى تقارير الكفاية مع الاحتفاظ له بأقدميته، كما رأيت أيضا عند  
إعداد الحركة القضائية الصادرة بها القرار الجمهورى رقم ١٣٥٣ لسنة ١٩٧٤ وبموافقة  
المجلس الأعلى للهيئات القضائية إرجاء ترقيته لحين استيفاء التقارير مع الاحتفاظ له  
بأقدميته الأصلية، وأنه بعد استيفاء التقارير المطلوبة صدر القرار المطعون فيه  
متضمنا ترقية الطالب إلى تلك الوظيفة دون إسناد أقدميته إلى ما كانت عليه  
أصلا ، والتي تحددت عند تعيينه في المحاماة وفقا لأحكام القانون ، وكانت  
أوراق خالية من مبرر ظاهر لعدول جهة الإدارة عن رأيها السابق الذى أرجأت

ترقية الطالب على أساسه ، فإنه يتعين إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من عدم الرجوع بأقدمية الطالب إلى ما كانت عليه عند التعيين .

٢ — الأصل — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو أنه متى ثبتت أهلية الطالب للترقية إلى درجة قضائية معينة رقى إليها من يليه في الأقدمية ، فإن أهليته تعتبر باقية على وضعها بالنسبة إلى أهلية زميله الذي كان يليه في الأقدمية وتمت ترقيته مالم تقدم وزارة العدل الدليل على وجود مسوغ طارئ يحول دون ترقيته إلى الدرجات القضائية الأعلى أسوة بزميله ، وإذن فمتى كان من أثر عدم إسناد أقدمية الطالب في القرار المطعون فيه إلى ما كانت عليه أصلاً عند التعيين ، وهو ما قضت المحكمة بإلغائه ، أبعاد الطالب عن مجال الترقية إلى رئيس محكمة من الفئة "ب" في ذلك القرار والتي رقى إليها بعض زملائه الذين كانوا يلوونه في الأقدمية ، فإنه يتعين إلغاء القرار المطعون فيه من عدم ترقية الطالب إلى درجة رئيس بالمحكمة من الفئة "ب" .

٣ — إذ كان القاضي لا يستحق الحقوق المالية للوظيفة التي رقى إليها إلا من تاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على ترقيته ، فإن الطالب لا يكون مستحقاً إلا للفروق المالية اللاحقة على موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على مشروع الحركة القضائية الصادر بها القرار المطعون فيه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

نحيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الأوراق — تتحصا في أن الاستاذ .. ..

... .. تقدم بهذا الطلب في ١٣/١٠/١٩٧٥ للحكم بإلغاء القرار الجمهوى رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٧٥ فيما تضمنه من عدم الرجوع بأقدميته في درجة قاضي من

الفئة "أ" إلى ما كانت عليه عند التعيين ، وفيما تضمنته من عدم ترقية إلى درجة رئيس محكمة من الفئة "ب" مع ما يترتب على ذلك من آثار مالية ، وقليل بيده لطلبه إنه بعد أن تخرج من كلية الحقوق اشتغل بالمحاماة وفي ١٩٧٣/١٠/٢٠ صدر قرار جمهوري بتعيينه قاضيا من الفئة "ب" محمداً أقدميته بعد الأستاذ ... .. مباشرة ، وفي ١٩٧٣/١٢/٥ أخطرت وزارة العدل بأن دوره في الترقية إلى درجة قاضٍ فئة "ب" قد حل ونظراً لعدم استيفاء تقارير الكفائية التي تؤهله للترقية فإن الأمر ميعرض على اللجنة الخامسة لتجيز درجة له حين توافر شروط الأهلية للترقية فإذا تم ذلك في حركة مقبلة تحسب أقدميته من تاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على الحركة الحالية ولما عرض مشروع الحركة على المجلس وافق على ما أقرت الوزارة ، وعلى هذا الأساس صدر القرار الجمهوري رقم ١٩٧٤/٢٠ متضمناً عدم ترقية إلى تلك الوظيفة وفي ١٩٧٤/٧/٢ ، وبمناسبة إعداد الحركة التالية وجهت إليه الوزارة كتاباً بذات المعنى السابق ، ووافق المجلس الأعلى للهيئات القضائية على وجهة نظرها ، ومن ثم صدر القرار الجمهوري رقم ١٣٥٣ سنة ١٩٧٤ ، يتضمن عدم ترقية إلى الدرجة المذكورة . وفي ١٩٧٥/٦/١٥ وبعد أن استوفى الطالب تقارير الكفائية صدر القرار المطعون فيه متضمناً ترقية إلى درجة قاضٍ فئة "أ" دون الرجوع بأقدميته إلى ما كانت عليه أصلاً ، كما اشتمل على ترقية بعض زملائه الذين كانوا يلونه في تلك الأقدمية إلى درجة رئيس بالمحكمة من الفئة "ب" ، وإذا خالف هذا القرار القاعدة التنظيمية التي وضعها المجلس الأعلى للهيئات القضائية. ومقتضاها: رد أقدمية الطالب إلى ما كانت عليه من قبل ، ونتيجة لذلك أغفل القرار ترقية إلى وظيفة رئيس بالمحكمة فئة ب طبقاً لأقدميته المذكورة ، فقد قدم الطلب للحكم له بطلانته . وفوض الحاضر عن الحكومة الرأي للمحكمة . وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنته من عدم إسناد أقدمية الطالب في درجة قاضٍ فئة أ إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار الجمهوري رقم ١٣٥٣ لسنة ١٩٧٤ ورفض طعناً فلك من الطلبات .

وحيث إنه لما كان الثابت بالأوراق أن وزارة العدل بموافقة اللجنة الخامسة قد رأت بمناسبة إعداد الحركة القضائية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠ لسنة



١٩٧٤ إرجاء ترقية الطالب إلى وظيفة قاض من الفئة "أ" على أن تتم ترقية في حركة تالية متى استوفى تقارير الكفاية مع الاحتفاظ له بأقدميته كما رأت أيضا عند إعداد الحركة القضائية الصادر بها القرار الجمهوري رقم ١٣٥٣ لسنة ١٩٧٤ وبموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية إرجاء ترقية حين استيفاء التقارير مع الاحتفاظ له بأقدميته الأصلية وأنه بعد استيفاء التقارير المطلوبة صدر القرار المطعون فيه متضمنا ترقية الطالب إلى تلك الوظيفة دون اسناد أقدميته إلى ما كانت عليه أصلا ، والتي تمحّدت عند تعيينه من الحماية وفقا لأحكام القانون ، كانت الأوراق خالية من مبرر ظاهر لعدول جهة الإدارة عن رأيها السابق الذي أرجأت ترقية الطالب على أساسه ، فإنه يتعين إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من عدم الرجوع بأقدمية الطالب إلى ما كانت عليه عند التعيين .

وحيث إن الأصل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو أنه متى ثبتت أهلية الطالب للترقية إلى درجة قضائية معينة رقى إليها من يليه في الأقدمية فإن أهليته تعتبر باقية على وضعها بالنسبة إلى أهلية زميله الذي كان يليه في الأقدمية وتمت ترقية مالم تقدم وزارة العدل الدليل على وجود مسوغ طارئ يحول دون ترقية إلى الدرجات القضائية الأعلى أسوة بزميله ، وإذن فتي كان من أثر عدم اسناد أقدمية الطالب في القرار المطعون فيه إلى ما كانت عليه أصلا عند التعيين وهو ما قضت المحكمة بإلغاءه ، إبعاد الطالب عن مجال الترقية إلى رئيس محكمة من الفئة "ب" في ذلك القرار والتي رقى إليها بعض زملائه الذين كانوا يلوونه في الأقدمية ، فإنه يتعين إلغاء القرار المطعون فيه من عدم ترقية الطالب إلى درجة رئيس بالمحكمة من الفئة "ب" .

وحيث إنه عن طلب الفروق المالية ، فإنه لما كان القاضي لا يستحق الحقوق المالية للوظيفة التي رقى إليها إلا من تاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على ترقية ، فإن الطالب لا يكون مستحقا إلا للفروق المالية اللاحقة على موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على مشروع الحركة القضائية الصادر بها القرار المنطعون فيه .

## جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسنين وعضوية السادة  
المستشارين عثمان الزيني ، مجدى الحولى ، ابراهيم هاشم ، ابراهيم فودة .

( ٢١ )

الطلب رقم ٥ لسنة ٤٦ ق رجال القضاء :

أقدمية . محاماه .

تعيين المحامين في وظائف القضاء التي استوفوا المدة اللازمة للتعيين فيها . جوازى لجهة  
الإدارة طبقا للمصلحة العامة . المحامى المعين في وظيفة رئيس محكمة فئة « ب » طلبه تعديل  
أقدميته على أساس أن مدة اشتغاله بالمحاماه تستوجب تعيينه في وظيفة رئيس محكمة فئة « ا » .  
لا أساس له .

إذ نص القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية بالمادة ٤١  
على أنه " متى نوافرت الشروط الأخرى طلبية في هذا القانون جاز أن يعين  
رأسا . . . ثانيا : في وظائف رؤساء فئة "ب" بالمحاكم الابتدائية . . .  
المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف مدة اثني عشرة سنة متوالية . . .  
ثالثا : في وظائف رؤساء فئة " ا " بالمحاكم الابتدائية ( ح ) المحامون الذين  
اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف خمس عشرة سنة متوالية . . . " فقد دل على أن  
تعيين المحامين في وظائف القضاء التي استوفوا المدة اللازمة للتحقيق فيها هو أمر  
جوازى لجهة الإدارة أن تمارسه بمقتضى منطقتها التقديرية في حدود ما تقتضيه  
المصلحة العامة ، إذ كان ذلك وكان الطالب قد عين رئيس محكمة فئة "ب" .  
ولم يقدم ما يفيد أن تعيينه على هذا النحو قد هدف لغير المصلحة العامة ، فإن القرار  
المطعون فيه لا يكون مخالفا للقانون أو مذبوبا بإساءة السلطة ، ويكون طلب  
تعديل أقدمية الطالب المؤسس على أن مدة اشتغاله بالمحاماه تستوجب تعيينه في  
وظيفة رئيس محكمة فئة " ا " ، على غير أساس .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الطالب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل فى أن الأستاذ ... رئيس المحكمة فئة "ب" تقدم بهذا الطلب فى ١٩٧٦/٣/٢٧ بمحكم بإلغاء القرار الجمهورى رقم ٢٠٧ سنة ١٩٧٦ فيما تضمنه من تحديد أقدميته ، وتعديل هذه الأقدمية بوضعه فى الدرجة والأقدمية التى تتناسب مع تاريخ تخرجه وقيده بالاستئناف مع ما يترتب على ذلك من آثار. وقال يينا لطلبه أنه تخرج من كلية الحقوق سنة ١٩٥٢ وقيد بالجدول العام للمحاميين فى ١٩٥٢/١٠/٢٦ وبجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية فى ١٩٥٥/١/٢٢ وأمام محاكم الاستئناف فى ١٩٥٨/١٠/٢٧ ثم بالنقض فى ١٩٦٦/١/١٩ ، ولم يستبعد اسمه من الجدول مدة اشتغاله بالمحاماه فى جميع هذه المراحل ، وبتاريخ ١٩٧٦/٣/٤ صدر القرار المطعون فيه متضمنا تعيينه رئيس محكمة فئة "ب" وكان ترتيبه ٣٣١ بين رؤساء المحاكم فى هذه الفئة ، وإذ كان هذا القرار مخالفا للقانون ومشويا بساءة استعمال السلطة لأن مدة اشتغاله بالمحاماه تستوجب عملا بنص المادة ٤١ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، تعيينه فى وظيفة مستشار أو فى وظيفة رئيس محكمة من الفئة "أ" وانتهى إلى طلب الحكم بتعديل أقدميته بوضعه فى درجة رئيس محكمة "أ" إلى قبل الأستاذ ... رئيس المحكمة من الفئة "أ" ، لأن هذا الأخير قيد بجدول المحامين أمام الاستئناف العالى فى ١٩٥٩/١/٢١ والطالب قيد بهذا الجدول فى ١٩٥٨/١٠/٢٧ .. هابت وزارة العدل رفض الطلب . وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطلب .

وحيث إن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية إذ نص بالمادة ٤١ على أنه متى توافرت للشروط الأخرى المبينة فى هذا القانون جاز أن



يعين رأسا . . ثانيا : في وظائف رؤساء فئة "ب" بالمحاكم الابتدائية . . .  
 المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف مدة اثنتي عشرة سنة متوالية . .  
 ثالثا : في وظائف رؤساء فئة "أ" بالمحاكم الابتدائية . . "ح" المحامون  
 الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف خمس عشرة سنة متوالية . . " فقد هل  
 على أن تعيين المحامين في وظائف القضاء التي استوفوا المدة اللازمة للتعيين فيها  
 هو أمر جوازي لجهة الإدارة أن تماوسه بتمتضي سلطتها التقديرية في حدود  
 ما تقتضيه المصلحة العامة ، إذ كان ذلك ، وكان الطالب قد عين رئيس  
 محكمة فئة "ب" ولم يقدم ما يفيد أن تعيينه على هذا النحو قد هدف لغير  
 المصلحة العامة ، فإن القرار المطعون فيه لا يكون مخالفا للقسمانون أو مشوبا  
 بإساءة استعمال السلطة ، ويكون طلب تعديل أقدمية الطالب المؤسس على أن  
 مدة اشتغاله بالمحاماة تستوجب تعيينه في وظيفة رئيس محكمة "أ" ، على  
 غير أساس .

## جلسة ١٩ من مايو ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين وعضوية السادة المستشارين :  
عبد العال السيد ، عثمان الزيني ، ومجدي الخولي ، إبراهيم هاشم .

( ٢٢ )

الطلب رقم ٣٣ لسنة ٤٦ ق "رجال القضاء" :

( ٢٤١ ) مرتبات .

(١) المعين في وظيفة قضائية من غير رجال القضاء . وجوب التسوية بينه وبين من يليه في الأقدمية في الراتب وبدلات وقت التعيين . ق ١٧ لسنة ١٩٧٦ . استحقاق التالي له في الأقدمية للعلاوة الدورية في تاريخ لاحق . لا محل للتسوية بينهما طالما لم يحل بعد ميعاد استحقاق الطالب للعلاوة .

(٢) رجل القضاء الذي بلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها وقت العمل بالقانون ١٧ لسنة ١٩٧٦ في ١١/٢٦/١٩٧٥ . استحقاقه البدلات المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة منذ ذلك التاريخ ولو لم يرق إليها .

١- إذ تنص الفقرة الرابعة من المادة الثامنة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية على أنه " ولا يجوز أن يقل مرتب وبدلات من يعين من غير رجال القضاء والنيابة العامة في إحدى الوظائف القضائية عن مرتب وبدلات من يليه في الأقدمية في الوظيفة التي عين فيها " وكان الثابت من الأوراق أن الطالب عين رئيسا للنيابة العامة من الفئة "ب" بتاريخ ١٥/٩/١٩٧٥ سابقا مباشرة على الأستاذ ... بمرتب قدره ١٢٠ جنيها شهريا وهو نفس مرتب هذا الأخير الذي يليه في الأقدمية عند التعيين ، فإنه يكون قد حصل عند التعيين على مرتب من يليه ، وكان مازاد به مرتب الأستاذ ... عن مرتب الطالب هو مبلغ ستة جنيهات مقدار العلاوة التي منحتها في ١/١/١٩٧٦ لمرور سنة على استحقاقه العلاوة الدورية السابقة ، وكان الطالب وقد عين

في ١٥/٩/١٩٧٥ لا يستحق العلاوة الدورية إلا في أول يناير التالي لتاريخ مرور عام على التعيين أي في ١/١/١٩٧٧ إعمالاً لحكم البند "سادساً" من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فإن طلبه مساواة مرتبه بمرتب الأستاذ ... يكون على غير أساس .

٢- نص المادتين ١١، ١٣ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ يدل على أن العضو الذي بلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها في ٢٦/١١/١٩٧٥ تاريخ العمل بالقانون ... يستحق البدلات المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ، ولما كان الثابت بالأوراق أن مرتب الطالب قد بلغ نهاية مربوط وظيفة رئيس النيابة من الفئة "ب" في ٢٦/١١/١٩٧٥ ، فإنه يتعين الحكم بأحقية في اقتضاء بدل القضاء المقرر لوظيفة رئيس النيابة فئة "أ" ، وقدره ٣٨٨,٨ جنيهاً سنوياً اعتباراً من ٢٦/١١/١٩٧٥ على أن يخصم منه ما يكون قد تقاضاه من بدل القضاء المقرر لوظيفة رئيس النيابة فئة "ب" .

## المحكمة

بعد طلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

من حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أن الأستاذ ... .. رئيس النيابة فئة "ب" تقدم بهذا الطلب في ١٩/٥/١٩٧٦ للحكم أولاً بأحقية للفرق بين راتبه وراتب الأستاذ ... .. الذي يليه في الأقدمية ، اعتباراً من ١/١/١٩٧٦ ثانياً بأحقية لبدل القضاء المقرر لرئيس النيابة فئة "أ" اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ في ٢٦/١١/١٩٧٥ ، وقال بياناً لطلبه أنه بتاريخ ٦/٥/١٩٧٦ صدر قرار وزير العدل رقم ٦٥٧ منح رجال القضاء والنيابة الذين بلغ راتبهم نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلونها علاوة دورية تطبيقاً للمادة ١١ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦



اعتباراً من ١٩٧٦/١/١ ، وأنه برغم بلوغ مرتبه في ١٩٧٥/١/١ نهاية مربوط وظيفة رئيس نيابة عامة من الفئة "ب" التي يشغلها لم يرد اسمه بين المنتفعين بالقرار الوزاري المذكور بدعوى أنه كان قد استقال في ١٩٧٥/٥/٣١ وأعيد تعيينه في ١٩٧٥/٩/٨ ، ولم تمض سنة اعتباراً من هذا التاريخ ، وقد فات وزارة العدل إعمال حكم الفقرة الرابعة من المادة الثامنة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ التي تنص على أنه " لا يجوز أن يقل مرتب و بدلات من يعين من غير رجال القضاء والنيابة العامة في إحدى الوظائف القضائية عن مرتب و بدلات من يليه في الأقدمية في الوظيفة التي عين فيها ، ولما كان الأستاذ ... .. الذي يليه في الأقدمية قد منح علاوة دورية بالقرار الوزاري سالف الذكر كما منح بدل الدفعة "أ" ، فزاد مرتبه و البدل عن مرتب و بدل الطالب فقد قدم الطالب للحكم له بطالباته ، طالبت وزارة العدل استكم برفض الطلب و احتياطياً بتنفيذ ما قد يتقرر للطالب من بدل القضاء المقرر للوظيفة الأعلى للوظيفة التي يشغلها بنحصر ماتم صرفه له من بدل قضاء الوظيفة المذكورة ، وأبدت النيابة العامة رأياً باجابه الطلب بالنسبة لصرف بدل القضاء المقرر لوظيفة رئيس النيابة من الفئة "أ" ، وقدره ٣٨٨,٨ اعتباراً من ١٩٧٥/١١/٢٦ وتسوية حالته على هذا الأساس ورفض ما عدا ذلك من الطلبات .

وحيث إنه إذ تنص الفقرة الرابعة من المادة الثامنة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية على أنه " ولا يجوز أن يقل مرتب و بدلات من يعين من غير رجال القضاء والنيابة العامة في إحدى الوظائف القضائية عن مرتب و بدلات من يليه في الأقدمية في الوظيفة التي عين فيها . وكان الثابت من الأوراق أن الطالب عين رئيساً للنيابة العامة من الفئة "ب" بتاريخ ١٥/٩/١٩٧٥ سابقاً مباشرة على الأستاذ ... .. بمرتبه قدره ١٢٠ جنيه شهرياً وهو نفس مرتب هذا الأخير الذي يليه في الأقدمية عند التعيين ، فإنه يكون قد حصل عند التعيين على مرتب من من يليه في الأقدمية ، وكان ما زاد به مرتب الأستاذ ... .. عن مرتب الطالب هو مبلغ ستة جنيهات مقدار العلاوة التي منحها في ١٩٧٦/١/١ لمرور سنة على استحقاقه العلاوة الدورية السابقة ، وكان الطالب وقد عين

في ١٥/٩/١٩٧٥ لا يستحق العلاوة الدورية إلا في أول يناير التالي لتاريخ مرور عام على التعيين أي في ١/١/١٩٧٧ إعمالاً لحكم المبدأ "سادساً" من قواعد تطبيق جداول المرتبات الملاحق بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، فإن طلبه مساواه مرتبة بمرتبة الأستاذ ... .. يكون على غير أساس .

وحيث إنه عن طلب أحقية الطالب لبديل القضاء المنعزل لرئيس النيابة من الفئة "أ" ، فإن النص في المادة ١١ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ على أن "يضاف إلى قواعد تطبيق جداول المرتبات الملاحق بكل من قانون السلطة القضائية . . . . . فقرة أخيرة نصها الآتي : يستحق العضو الذي يبلغ مرتبة نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها العلاوة المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق إليها بشرط ألا يجاوز مرتبة نهاية مربوط الوظيفة الأعلى وفي هذه الحالة يستحق البدلات بالفئات المقررة لهذه الوظيفة ، وبالمادة ١/١٣ منه على أن يعمل به اعتباراً من ١١/٢٦/١٩٧٥ بدل على أن العضو الذي يبلغ مرتبة نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها في ١١/٢٦/١٩٧٥ يستحق البدلات المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ، ولما كان الثابت بالأوراق أن مرتب الطالب قد بلغ نهاية مربوط وظيفة رئيس النيابة من الفئة "ب" في ١١/٢٦/١٩٧٥ ، فإنه يتعين الحكم بأحقية في اقتضاء بدل القضاء المقرر لوظيفة رئيس النيابة فئة "أ" وقدره ٣٨٨,٨ سنوياً اعتباراً من ١١/٢٦/١٩٧٥ ، على أن يخصم منه ما يكون قد تقاضاه من بدل القضاء المقرر لوظيفة رئيس النيابة فئة "ب" .

## جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد عبد حنين وعضوية السادة  
المستشارين . عثمان الزيني ، محمد الخولي ، إبراهيم هاشم ، إبراهيم فودة .

(٢٣)

الطلبان رقما ٢٦٦ ، ٢٧٠ لسنة ٤٦ ق رجال القضاء:

(١) حكم " تفسير الحكم " .

تفسير الحكم . مناطه . أن يكون المنطوق غامضا لا يمكن معه الوقوف على حقيقة ما قصده  
المحكمة بحكمها .

(٢) حكم " تصحيح الحكم " .

تصحيح الحكم لخطأ مادي . مناطه . أن يكون لهذا الخطأ أساس في الحكم يدل على الواقع  
الصحيح فيه في نظر الحكم . التصحيح قاصر على الأخطاء المادية البحتة التي لا تؤثر على كيان الحكم .

(٣) حكم . " أغفال الفصل " . دعوى . " الطلبات في الدعوى " .

الرجوع إلى ذات المحكمة للفصل فيما أغفلت الفصل فيه . شرطه . ألا تكون المحكمة قد فصلت  
فيه صراحة أو ضمنا .

١ — المستفاد من صريح نص المادة ١/١٩٢ من قانون المرافعات —  
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن مناط تفسير الحكم أن يكون المنطوق  
غامضا أو مبهما لا يمكن معه الوقوف على حقيقة ما قصده المحكمة بحكمها ، كما  
إذا كانت عبارته قد وردت على نحو من شأنه أن يغلق سبيل فهم المعنى المراد  
منه ، أما إذا كان قضاء المحكمة واضحا غير مشوب بغموض أو إيهام فإنه لا يجوز  
الرجوع إلى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسير ذريعة للعدول عنه  
والمساس بحجتيه .

٢ — حتى يمكن الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتصحيح الخطأ المادي  
الواقع في منطوقه طبقا لنص المادة ١٩١ من قانون المرافعات ، يجب أن يكون لهذا



الخطأ المادى أساس في الحكم يدل على الواقع الصحيح فيه في نظر الحكم بحيث يبرز هذا الخطأ واضحاً إذا ما قورن بالأمر الصحيح الثابت فيه وسلطة المحكمة في تصحيح ما يقع في حكمها مقصورة على الأخطاء المادية البحتة التي لا تؤثر على كيانه بحيث تفقده ذاتيته وتجعله مقطوع الصلة بالحكم المصحح وذلك كله حتى لا يتخذ التصحيح تكاه للرجوع عن الحكم والمساس بحجيته .

٣ - المستفاد من نص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات أن مناط طلب الفصل فيما أغفلت المحكمة الفصل فيه أن تكون المحكمة قد أغفلت سهواً أو خطأ الفصل في طلب موضوعي قدم إليها بصورة واضحة إغفالا كلياً يجعل الطلب معلقاً أمامها لم يقض فيه الحكم قضاءً ضمناً ، أما إذا كان المستفاد من أسباب الحكم ومنطوقه أنه قضى صراحة أو ضمناً برفض الطلب فإن وسيلة تصحيح الحكم إنما تكون بالاطعن فيه بطرق الطعن المقررة إن كان قابلاً لها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدالة قانوناً .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أن الطالب تقدم بالطلب المقيّد برقم ٢٨ سنة ٤٥ ق " رجال القضاء " للحكم له بمعونة مالية من الفترة من ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٣ وهو تاريخ إصابته بإصابة العمل وحتى تاريخ ثبوت العجز المستديم في ٣ أغسطس سنة ١٩٧٤ مع الزام وزارة العدل بأن تؤدي له كذلك ١٪ من هذه المعونة عن كل يوم يتأخر فيه صرفها اعتباراً من ٢٣ مارس سنة ١٩٧٥ ، وبتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٦ رفضت المحكمة الطلب ، فتقدم الطالب في ١٩/١٢/١٩٧٦ بالطلب رقم ٢٦٦ سنة ٤٦ ق " رجال القضاء " للحكم بتفسير الحكم الصادر في الطلب رقم ٢٨ سنة ٤٥ ق سالف الذكر على أساس أنه يقضى برفض طلب الجمع بين الأجر وبين المعونة المالية مع حفظ حقوق الطالب الأخرى ، كما تقدم في ٢٣/١٢/١٩٧٦ بطلب قيد برقم ٢٧٠

سنة ٤٦ ق " رجال القضاء " للحكم أولا — بتصحيح الخطأ المسمى الوارد في منطوق الحكم نلوهذا المنطوق من النص على إلزام وزارة العدل بأداء معونة مالية للطالب إبان فترة علاجه وحتى تاريخ ثبوت العجز ويخصم من هذه المعونة مرتبه الذى كان يتعين أن يتوقف صرفه في هذه الفترة ثانيا — تصحيح الخطأ المسمى الوارد في أسباب الحكم أن يستبدل بالعبارة الخاطئة ( إذا كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أن الطالب كان يتقاضى مرتبه كاملا خلال مدة علاجه وحتى ثبوت العجز فإن مطالبته بالتعويض المعادل لأجره عن هذه الفترة تكون على غير أساس ، العبارة الصحيحة ( إذا كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أن الطالب كان يتقاضى مرتبه ناقصا خلال مدة علاجه وحتى ثبوت العجز فإنه يتعين إلزام وزارة العدل برد الفرق بين ما تقاضاه الطالب من مرتب وبين المعونة المالية التي يستحقها بديلا عن أجره ) ثالثا — ومن قبيل الاحتياط الكلى اعتبار طالب استرداد الفرق بين الأجر الذى كان يتقاضاه خطأ وبين المعونة المالية طالبا معروضا أغفلته المحكمة والحكم بمقتضاه تطبيقا للقواعد التي تضمنتها أسباب الحكم ، رابعا — الحكم في الطلب التكميل الموضح بمذكرة الطالب المقدمة لجلسة التحضير بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٧٦ والذي لم يتعرض له من قريب أو بعيد ، وقال بيانا لطلب التفسير انه أقام ادعوى رقم ٢٨ سنة ٤٥ ق " رجال القضاء " بطلب الحكم له بمعونة مالية بالإضافة إلى الأجر الذى يتقاضاه وذلك عن الفترة ما بين ١٦ أبريل سنة ١٩٦٣ تاريخ إصابته بإصابة عمل وحتى تاريخ ثبوت العجز المستديم في ١٤/٨/١٩٧٤ ، وبتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٦ رفضت المحكمة الطلب تأسيسا على أنه لا يجوز الجمع بين الأجر وبين المعونة المالية ، ولما كان منطوق هذا الحكم " حكمت المحكمة برفض الطلب " ، يشير لبيسا في مفهومه بما يكتنفه من الغموض ذلك أنه ينطوى على فتح باب احتمالين أحدهما أنه يقصد القضاء برفض طلب الجمع بين الأجر والمعونة المالية والثاني أنه ينسحب على حرمان الطالب من حقوقه القانونية في ما خصم من مرتبه إبان فترة علاجه وحتى ثبوت العجز المستديم وهذا الاحتمال الثاني لا تذهب إليه أسباب الحكم من ناحية ويخالف نصوص القانون من ناحية أخرى ذلك أن من حقه الحصول بديلا عن أجره على تعويض الأجر بمقتضى أحكام المواد ٢٥ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، ٣٣ من قرار وزير العمل رقم ٧١

لسنة ١٩٦٨ ، ٤٩ من قانون التأمين الاجتماعي الجديد وبذلك يستحق الفرق بين ما حصل عليه من أجروين تعويض الأجر وهو يمثل في كل الاستقطاعات التي خصمتها وزارة العدل من مرتبه دون وجه حق ويحق له استردادها عملاً بالمادتين ١٢٩ من ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، ١٣٦ من قانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، ولما كانت عبارة منطوق الحكم المطلوب تفسيره بما يكتنفها من غموض لا تكشف بوضوح عما إذا كان المقصود منها هو مجرد رفض طلب الجمع بين الأجر وبين المعونة المالية ، إذ أنها تنسحب كذلك على حرمان الطالب من حقه في استرداد ما خصم من مرتبه بدون وجه حق إبان فترة علاجه وحق ثبوت العجز المستديم فقد تقدم بطلب التفسير طبقاً لنص ١٩٢٣ من قانون المرافعات . وقال في بيان طلبه الثاني " طلب تصحيح الخطأ المسمى والحكم فيما أغفلت المحكمة الحكم فيه من طلباته الموضوعية " إن منطوق الحكم في الطلب رقم ٢٨ سنة ٤٥ ق " رجال القضاء " ، سالف الإشارة إليه وأسبابه ينطويان على خطاين ماديين أحدهما كتابي والآخر حسابي فأما الخطأ المسمى في المنطوق فهو خلوه من النص على إلزام وزارة العدل بأداء معونة مالية للطالب إبان فترة علاجه وحتى تاريخ ثبوت العجز المستديم ويخصم من هذه المعونة مرتبه الذي كان يتعين أن يتوقف صرفه في هذه الفترة ذلك الإلزام الذي ورد في أسباب الحكم صراحة حين أقرت أحقية الطالب في المعونة المالية إبان فترة علاجه وحتى تاريخ ثبوت العجز وإيجاب وقف الأجر لتحل محله المعونة طيلة مدة العجز مع استمرارها طيلة مدة العلاج وحتى تاريخ ثبوت العجز وعدم جواز الجمع بين الأجر وبين المعونة المالية ، وطالما كان للثابت أن أسباب الحكم تقضي بالإلزام بالمعونة المالية بدلا من الأجر الذي كان يجب أن يتوقف فإنه يتعين عدم إغفال ذلك في المنطوق وإلا عد إغفاله خطأ ماديا يحتمل على المحكمة تصحيحه من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم دون مرافعة ، وأما الخطأ المسمى في أسباب الحكم فهو فيما ورد في عبارة ( وكان الثابت في الأوراق أن الطالب كان يتقاضى مرتبه كاملاً ) وهذا خطأ مادي وحسابي لا يسانده واقع ويجافي الثابت في الأوراق وفي ملف الطالب وبعملية حسابية بسيطة لفردات مرتبه في الفترة بين وقوع الإصابة وطيلة فترة العلاج بما فيها العجز عن العمل وحتى



ثبوت العجز المستديم يتضح أن الطالب كان يتقاضى مرتبه ناقصا وليس مرتبا كاملا و يمثل النقص في كل ما استقطع من مرتبه خلال الفترة على خلاف ما تقضى به المادتان ٢٥ ، ١٢١ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والأجر الكامل هو ما يستحقه المصاب كتعويض عن إصابة العمل بينما الأجر الذي تنقص منه الاستقطاعات هو الذي يصرف للعامل غير المصاب وبذلك يتعين تصحيح هذا الخطأ المادى الحسابى بما يستتبع التصحيح فى أسباب الحكم على الوجه الآتى ( إذا كان ذلك وكان الثابت فى الأوراق أن الطالب كان يتقاضى مرتبه ناقصا خلال فترة علاجه وحتى ثبوت العجز فإنه يتعين إلزام وزارة العدل برد الفرق بين ما تقاضاه الطالب من مرتب. وبين المعونة المالية التى يستحقها بدلا عن أجره) وأما عن الطلب الاحتياطى ، فقال الطالب بياناً له إن طلبه فى الدعوى رقم ٢٨ سنة ٤٥ ق "رجال القضاء" الحكم له بمعونة مالية عن الفترة منذ وقوع إصابة العمل وحتى تاريخ ثبوت العجز المستديم ينطوى على شقين أولهما طلب الجمع بين المعونة والأجر ، والثانى طلب استرداد الفرق بين الأجر الذى أدته وزارة العدل خطأ وبين المعونة الذى كان يتعين أن تؤديها له لاصابته بإصابة عمل وذلك إذا ما قبل بعدم جواز الجمع بين المعونة وبين الأجر ، وكان الحكم قد قضى برفض الشق الأول وهو طلب الجمع بين المعونة وبين الأجر فقد بقى الشق الثانى وهو طلب استرداد الفرق بينهما معلقا ، هذا إلى أن الطالب قد طلب بـجلسة ٩ مارس ١٩٧٦ طلبا تكميليا أثبتته فى مذكرته المقدمة للجلسة المذكورة بإلزام وزارة العدل بدفع ١ ٪ من قيمة ما يقضى به عن كل يوم تأخير اعتبارا من ٢٣ مارس سنة ١٩٧٥ وذلك فى نطاق ما تقضى به المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وإذ فات المحكمة أن تتعرض له سواء فى وقائع حكمها أو فى منطوقه فإنه يبقى هو الآخر معلقا بغير فصل ، طلبت وزارة العدل الحكم برفض الطلبين ، كما أبدت النيابة الرأى برفضهما .

وحيث إن الطالب طلب بـجلسة ٧ / ٤ / ١٩٧٧ ضم الطلب رقم ٢٧٠ سنة ٤٦ "رجال القضاء" إلى الطلب رقم ٢٦٦ سنة ٤٧ ق رجال القضاء " وترى المحكمة إجابته لطلبه ليصدر فيهما حكم واحد .

وحيث إن طلب التفسير في غير محله، ذلك أنه إذ تنص المادة ١٩٢ / ١ من قانون المرافعات على أنه "يجوز لتخصوم أن يطلبوا إلى المحكمة التي أصدرت الحكم تفسير ما وقع في منطوقه من غموض أو إبهام ويقدم الطلب بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى" فإن الاستفادة من صريح هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن مناط الأخذ به أن يكون منطوق الحكم غامضا أو مبهما لا يمكن معه الوقوف على حقيقة ما قصده المحكمة بحكمها، كما إذا كانت عبارته قد وردت على نحو من شأنه أن يغلط سبيل فهم المعنى المراد منه أما إذا كان قضاء المحكمة واضحا غير مشوب بغموض أو إبهام فإنه لا يجوز الرجوع إلى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسير ذريعة للعدول عنه والمساس بحجيته، لما كان ذلك وكان الثابت بالحكم المطلوب تفسيره أن الطالب إذ أقام الطلب رقم ٢٨ سنة ٤٥ ق "رجال القضاء" للحكم بالزام وزارة العدل بأن تدفع له التعويض المسمى معونة مالية بما يعادل أجره بالكامل من تاريخ إصابته إصابة عمل في ٢٦ / ٤ / ١٩٦٣ وحتى ثبوت عجزه المستديم في ١٤ / ٨ / ١٩٧٤ مستندا إلى نص المادتين ٣، ٢٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ عرضت المحكمة لوقائع الطلب وأحكام قانون التأمينات الاجتماعية بشأن المعونة المالية المقررة بنص المادة ٢٥ منه نافية احقية الطالب لها بقولها .... ومفاد ذلك كله أن هذه المعونة لا تعدو أن تكون تعويضا عن الأجر الذي يتوقف صرفه للعامل بسبب تخلفه عن أداء عمله وتصرف له حتى يتم شفاؤه أو يثبت عجزه المستديم الذي يستحق عنه المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة ومن ثم فلا يجوز له التجمع بينها وبين الأجر، الأمر الذي يؤكد عدم استحقاقها عن أيام الراحة الأسبوعية التي لا يستحق العامل عنها أجرا وإلزام صاحب العمل بتحميل أجر اليوم الذي تقع فيه الإصابة — إذا كان ذلك — وكان الثابت في الأوراق أن الطالب كان يتقاضى مرتبه كاملا خلال مدة علاجه وحتى تاريخ ثبت العجز فإن مطالبة بالتعويض المعادل لأجره عن هذه الفترة يكون على غير أساس وانتهت من ذلك إلى منطوق عبارته رفضت المحكمة الطلب وكان قضاؤها على هذا النحو لا غموض فيه ولا إبهام إذ هو يفيد بجلاء ووضوح أن المحكمة لم تر اجابة الطالب إلى طلب المعونة ورفضته للأسباب التي حمل عليها قضاؤها، فإن طلب التفسير يكون على غير أساس .

وحيث إنه عن طلب تصحيح الحكم فهو في غير محله كذلك ذلك أنه حتى يمكن الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتصحيح الخطأ المادى الواقع في منطوقه طبقا لنص المادة ١٩١ من قانون المرافعات يجب أن يكون لهذا الخطأ المادى أساس في الحكم يدل على الواقع الصحيح فيه في نظر الحكم بحيث يبرز هذا الخطأ واضحا إذا ما قورن بالأمر الصحيح الثابت فيه ، وسلطة المحكمة في تصحيح ما يقع في حكمها مقصور على الأخطاء المادية البحتة وهي التي لا تؤثر على كيانه بحيث تفقده ذاتيته وتجعله مقطوع الصلة بالحكم الصحيح وذلك كله حتى لا يتخذ التصحيح تكافؤا للرجوع عن الحكم والمساس بحجته ، لما كان ذلك وكانت أسباب الحكم المطلوب تصحيحه في شأن نفى حق الطالب في المعونة المالية المنصوص عليها في المادة ٢٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — وعلى ما سلفت الإشارة إليه بصدد طاب التفسير — واضحة وصريحة في أن العامل الذي يصاب إصابة خلل ويستمر في صرف أجره دور توقف لاحق له في تلك المعونة التي هي بديل الأجر ، وكان لا يغير من هذا المعنى ما ورد بالحكم من أن الطالب تقاضى أجره كاملا فهو لا يعدو أن يكون تكرارا للمعنى الذي أفصح عنه وهو عدم استحقاق الطالب للمعونة ما دام أنه تقاضى مرتبه دون توقف ، فإن ما أثاره الطالب من وقوع خطأ مادي في منطوق الحكم صورته — في تقديره — أنه جاء خلوا من النص على إلزام وزارة العدل بأداء معونة مالية له إبان فترة مرضه وحتى تاريخ ثبوت العجز ويخصم من هذه المعونة مرتبه الذي كان يتعين أن يتوقف صرفه في هذه الفترة وخطأ مادي في الأسباب في قول الحكم إن الطالب كان يتقاضى أجره كاملا خلال فترة علاجه وحتى ثبوت العجز بينما أنه كان يتقاضى مرتبه ناقصا ، يكون على غير أساس وقد خلت أسباب الحكم من أية إشارة تم عن اتجاهه في شأن ما ذهب إليه الطالب من استحقاقه — بعد رفض طاب المعونة — للفرق بينها وبين راتبه الذي صرف له في الفترة منذ وقوع الإصابة وحتى ثبوت العجز ، فإن الأمر بعد ذلك لا يعدو أن يكون مجادلة منه في مسأله قانونية ثبت فيها الحكم المطلوب تصحيحه وهي غير جائزة ، لما كان ذلك ، وكانت سلطة المحكمة في هذا الطلب تقف عند حد التحقق من وقوع أخطاء مادية بحتة كناية أو حسايه في حكمها المطلوب تصحيحه ، وإذا خلا الحكم من أى خطأ من هذا القبيل ، فإن الطلب يكون على غير أساس .



وحيث إنه عن الطلب الاحتياطى ، طلب الفصل فيما يقول الطالب أن المحكمة أغفلت الفصل فيه من طلباته ، فإنه لما كان المستفاد من نص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات أن مناط الأخذ به أن تكون المحكمة قد أغفلت سهوا أو خطأ الفصل فى طلب موضوعى قدم إليها بصورة واضحة أغفالا كليا يجعل الطلب باقيا معلقا أمامها لم يقض فيه الحكم قضاء ضمينا ، أما إذا كان المستفاد من أسباب الحكم ومنطوقه أنه قضى صراحه أو ضمنا برفض الطلب فإن وسيلة تصحيح الحكم إنما تكون بالطمع فيه بطرق الطعن المقررة إن كان قابلا لها ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطالب قد حدد طلباته فى الطلب رقم ٢٨ سنة ٤٥ ق المشار إليه فيما سلف بصورة واضحة صريحة بطلب الحكم له بمعونة مالية تعادل أجره وفق نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ دون أن يعرض على المحكمة طالب بالفرق بين المعونة والمرتب الذى صرفه ، وأضاف إلى ذلك طلب الحكم له بـ ١٪ من المعونة عن كل يوم تأخير ، وكانت المحكمة قد انتهت إلى الحكم برفض طلب المعونة لعدم أحقيته لها بعد أن ثبت استمراره فى صرف مرتبه خلال مدة علاجه وحتى شتوت العجز ، فإنها تكون قد فصلت فى الطلب الذى عرضه عليها الطالب بصفه صريحة واضحة ولم يبق أمامها منه شئ معلق لم يفصل فيه ، وإذا كان رفضها لطلب المعونة يستتبع حتما رفض الطلب التكميلى بنسبة ٢٪ من المعونة عند التأخير فى الوفاء بها ، فإنه يكون من نافذة القول أن يتحدث الحكم عن هذا الطلب الذى يعتبر مرفوضا ضمنا ، لما كان ذلك ، وإن الطلب الاحتياطى يكون على غير أساس .

## جلسة ٣٠ من يونية سنة ١٩٧٧

پرئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسنين ؛ وعضوية السادة المستشارين عثمان الزيني و محمدى الخولى و إبراهيم هاشم و إبراهيم فوده .

( ٢٤ )

الطلب رقم ٧٧ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" .

ترقية . أهلية

أساس ترقية الرؤساء بالمحاكم الابتدائية . الأقدمية مع الأهلية للجهات المختصة وضع قواعد لتقدير أهلية القاضى . التزام القرار المطعون فيه فيما تضمنه من إغفال ترقية الطالب إلى درجة رئيس محكمة فئة «ب» بهذه القواعد . لا خطأ . لا محل للمقارنة بميل حالت ظروف استدعائه بالجيش دون حصوله إلا على تقدير واحد .

إذ كانت المادة ٤٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن تكون ترقية الرؤساء بالمحاكم الابتدائية من الفئتين "أ" ، "ب" على أساس الأقدمية مع الأهلية، وكان للجهات المختصة وهي بسبيل إعداد الحركة القضائية أن تضع قواعد تلتزمها عند تقدير أهلية القاضى على أن يكون التزام هذه القواعد مطلقاً بين القضاة جميعاً وغير مخالف للقانون ، وكان المجلس الأعلى للهيئات القضائية قد وضع قاعدة مقتضاها أنه لا يجوز أن يرشح للترقية إلى درجة رئيس المحكمة فئة "ب" إلا من يكون حاصلًا على تقريرين متوالين استقرت حالته فيهما إلى درجة "فوق المتوسط" وكان الطالب لم يحصل على تقريرين متوالين في درجة "فوق المتوسط" ولم تستقر حالته فيهما ، وكانت ظروف المقارن به الذى رقى في ذات الحركة ولم يحصل إلا على تقرير واحد بدرجة "فوق المتوسط" تختلف عن ظروف الطالب ، إذ أن المقارن به قد استحال حصوله على تقريرين بسبب عدم إمكانية التفتيش عليه أكثر من مرة لاستدعائه بالجيش ، فإن القرار المطعون فيه فيما تضمنه من إغفال ترقية الطالب إلى درجة رئيس المحكمة فئة "ب" ، لا يكون مخالفاً للقانون أو مشوباً بإساءة استعمال السلطة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الأوراق — تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩/١٠/١٩٧٥ تقدم الطالب إلى هذه المحكمة بعريضة ضد وزير العدل يطلب فيها إلغاء القرار الجمهورى رقم ٨٩٣ سنة ١٩٧٥ الصادر فى ٢/١٠/١٩٧٥ فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية إلى درجة رئيس بالمحكمة فئة "ب" والحكم بأحقية لهذه الدرجة من تاريخ إقرار المجلس الأعلى للهيئات القضائية للحركة القضائية على أن تكون أقدميته تالية للأستاذ ... .. وما يترتب على ذلك من آثار ، وقال فى بيان ذلك إنه تم التفتيش على عمله خلال شهرى مارس وأبريل سنة ١٩٧٤ بمحكمة باب شرقى ، وقدرت كفايته بتقرير التفتيش بدرجة "متوسط" فتظلم من التقرير المذكور وانتهى الأمر برفض تظلمه أمام اللجنة الخماسية فى ٢٢/٧/١٩٧٥ ، وصدر القرار الجمهورى رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٧٥ بالحركة القضائية متضمنا تخطيه فى الترقية إلى درجة رئيس بالمحكمة من الفئة "ب" بسبب تقارير الكفاية المودعة بملفه السرى مشوبا بالخطأ فى تطبيق القانون وإساءة استعمال السلطة . ولحصول الطالب على تقرير تال بتقدير "فوق المتوسط" ورقى بالقرار المطعون فيه زميل له بتقرير واحد بدرجة "فوق المتوسط" هو القاضى ... .. ولما صدرت الحركة القضائية التالية طلب كذلك إلغاء القرار الجمهورى الصادر بها بترقيته إلى درجة رئيس محكمة من الفئة "ب" فيما تضمنه من عدم إسناد أقدميته لتكون تالية مباشرة للأستاذ ... .. مع ما يترتب على ذلك من آثار . وطلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب وقدمت النيابة العامة مذكرة انتهت فيها إلى رأيها الذى جاء متفقاً وطلب الحكومة .

وحيث إن الثابت من الملف السرى للطالب أنه قد أجرى التفتيش على عمله خلال شهرى مارس وأبريل سنة ١٩٧٤ وعلى عمله خلال شهرى نوفمبر وديسمبر



سنة ١٩٧٤ ، فقدرت كفايته في كلا للتقريرين عن الفترتين بدرجة « متوسط »  
فاعترض عليهما فرفضت لجنة الاعتراضات بإدارة التفتيش القضائي بوزارة  
العدل اعتراضه ، فتظلم إلى اللجنة التمهيدية التي أصدرت قرارها في ١٩٧٥/٨/١٢  
بقبول التظلم شكلا وفي الموضوع أولا : بإقرار تقدير كفاية المتظلم  
بدرجة « متوسط » عن عمله خلال شهرى مارس وأبريل سنة ١٩٧٤  
وثانيا : برفع تقدير كفايته إلى درجة « فوق المتوسط » عن عمله خلال  
شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٧٤ وثالثا : بإقرار تخطيه في الترقية  
إلى درجة رئيس بالمحكمة من الفئة « ب » أو ما يعادلها  
في مشروع الحركة القضائية الجارى إعدادها وقتئذ ، وذلك بسبب تقارير  
الكفاية المودعة ملفه السرى الدالة على عدم استيفائه الأهلية اللازمة للترقية ، على  
أن الترقية إلى ما يعلو درجة قاض من الفئة « ب » تستلزم أن يكون كل من  
التقريرين الأخيرين عن التفتيش على عمل القاضى أو من في درجته عن عامين  
قضائيين قد أسفر عن تقدير الكفاية بدرجة « فوق المتوسط » أو ما يعادلها .

وحيث إنه يبين من ملف القاضى ... .. زميل الطالب والمقاون  
به ، أنه قدر في ١٩٧١/٥/٩ بدرجة « فوق المتوسط » عن عمله قاضيا عن فترة يناير  
وفبراير سنة ١٩٧٠ ، وفي ١٩٧١/١٢/١١ أجرى التفتيش على عمله خلال شهرى  
أبريل ومايو سنة ١٩٧١ وأرجىء تقديره لعدم وجود عمل له يصلح لتقدير كفايته  
بسبب استدعائه للتحقيق وكونه لم يعمل بالمحكمة إلا خلال شهر مارس سنة ١٩٧١ ،  
وفي ١٩٧٥/٧/٣١ قدرت كفايته بدرجة « فوق المتوسط » عن عمله خلال شهرى  
يناير وفبراير سنة ١٩٧٥

وحيث إنه من طعن الطالب على تقدير كفايته بتقرير التفتيش عن عمله خلال  
شهرى مارس وأبريل سنة ١٩٧٤ بدرجة « متوسط » فإنه بالاطلاع على ملفه السرى  
والتقرير المذكور وما حواه من بيان القضايا التى فصل فيها الطالب ونوعها وعلى  
قلتها ، فقد وقع في العديد من أخطاء تنطوى على مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه  
والقصور في التسيب وعدم العناية بمطالعة الأوراق مما أثر على وجه الحكم في

معظم القضايا ، وأن تقدير كفاية الطالب بدرجة "متوسط" يتفق مع الواقع ، لما كان ذلك وكانت المادة ٤٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٦ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن تكون ترقية الرؤساء بالمحاكم الابتدائية من الفئتين "ب" ، "أ" على أساس الأقدمية مع الأهمية ، ولما كان للجهات المختصة وهي بسبيل إعداد الحركات القضائية أن تضع قواعد تلتزمها عند تقدير أهمية القاضى ، على أن يكون التزام هذه القواعد مطالقا بين القضاة جميعا وغير مخالف للقانون ، وكان المجلس الأعلى للهيئات القضائية قد وضع قاعدة مقتضاها أنه لا يجوز أن يرشح للترقية إلى درجة رئيس بالمحكمة فئة "ب" إلا من يكون حاصلا على تقريرين متوالين استقرت حالته فيهما في درجة فوق المتوسط وكان الطالب لم يحصل على تقريرين متوالين في درجة "فوق المتوسط" ولم تستقر حالته فيهما ، وكانت ظروف المقارن به الذى رقى في ذات الحركة القضائية ولم يحصل إلا على تقرير واحد بدرجة فوق المتوسط تختلف عن ظروف الطالب ، إذ أن المقارن قد استحال حصوله على تقريرين بسبب عدم إمكان التفتيش عليه أكثر من مرة لاستدعائه بالتحقيق . لما كان ذلك فإن القرار المطعون فيه ، فيما تضمنه من إغفال ترقية الطالب إلى درجة رئيس بالمحكمة فئة "ب" لا يكون مخالفا للقانون أو مشوبا باستعمال السلطة ، ويصح رفض الطالب .

## جلسة ٣٠ من يونية سنة ١٩٧٧

بمئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد بن حسن بن حسين وعضوية السادة  
المستشارين : عبد المال السيد و عثمان الزبيدي ومحمد الحولي . وإبراهيم فوده .

(٢٥)

الطلب رقم ٢٠٢ لسنة ٤٦ ق « رجال القضاء » :

(٢،١) أهلية . ترقية .

(١) ضم مدة سنة كاملة لفترة التفتيش . منامة . أن تكون الأوراق التي يحويها  
الملف السري لا تساعد على تكوين رأى صحيح عن القاضى .

(٢) استقلال كل تقرير تفتيش بعناصره عن التقارير الأخرى . رفع اللجنة الخماسية لتقدير  
درجة الكفاية فى أحدها . لا يوجب رفعها بالنسبة لتقرير سابق .

١ - إذ كان قانون السلطة القضائية ولائحة التفتيش القضائى قد خلا  
كلاهما من نص يوجب على إدارة التفتيش القضائى ضم مدة سنة كاملة لفترة  
التفتيش إلا إذا رأت اللجنة المختصة أن الأوراق التي يحويها الملف السرى  
لا تساعد على تكوين رأى صحيح عن القاضى الأمر الذى لم يتحقق فى حالة الطالب ،  
فإن القرار المطعون فيه لا يكون مخالفا للقانون .

٢ - رفع اللجنة الخماسية لتقدير درجة كفاية الطالب بالنسبة للتقرير الأخير  
لا يؤدى حتما وبطريق اللزوم إلى رفع درجة كفايته بالنسبة للتقرير السابق عليه  
لا استقلال كل تقرير بعناصره عن التقرير الآخر .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الأوراق تتحصل فى أن الأستاذ ... ..  
... .. القاضى تقدم بهذا الطلب فى ١١/١٠/١٩٧٦ للحكم بإلغاء القرار  
الجمهورى رقم ٨٧٤ سنة ١٩٧٦ الصادر بتاريخ ١٨/٩/١٩٧٢ بالحركة القضائية  
فما تضمنه من تخطيه فى الترقية إلى رئيس محكمة من الفئة "ب" وبأحقاقه لهذه  
الدرجة من تاريخ إقرار المجلس الأعلى للهيئات القضائية لتلك الحركة على أن  
تكون أقدميته تالية مباشرة للأستاذ ... .. رئيس المحكمة مع ما يترتب  
على ذلك من آثار ، وقال بيانا لطلبه انه تم التفقش على أعماله خلال الفترة من  
أول نوفمبر سنة ١٩٧٤ إلى نهاية ديسمبر سنة ١٩٧٤ ثم ضمت إليها الفترة من  
أول يناير سنة ١٩٧٥ إلى نهاية فبراير سنة ١٩٧٥ وقدرت كفايته بدرجة  
"متوسط" ثم تم التفقش على أعماله خلال الفترة من أول نوفمبر سنة ١٩٧٥  
إلى نهاية ديسمبر سنة ١٩٧٥ وقدرت كفايته بدرجة "أقل من المتوسط"  
فقدم اعتراضين عن هذين التقريرين وقررت لجنة الاعتراضات رفض الاعتراض  
الخاص بالتقرير الأول ورفع درجة الكفاية بالنسبة للتقرير الثانى إلى فوق  
المتوسط ثم صدر القرار الجمهورى المطعون فيه متضمنا تخطيه فى الترقية إلى  
رئيس محكمة من الفئة "ب" ، ولما كان هذا القرار قد جاء مخالفا للقانون  
واللوائح ومشوبا بإساءة استعمال السلطة فقد قدم طلبه للحكم بطلبائه قدم الحاضر  
عن وزارة العدل مذكرة طلب فيها رفض الطلب وقدمت النيابة العامة مذكرة  
انتهت فيها إلى رأيها الذى جاء متفقا وطلبات وزارة العدل .

وحيث إن حاصل النعى على القرار المطعون فيه بخالفة القوانين  
واللوائح أن تخطى الطالب فى الترقية استنادا إلى تقرير التفقش عن عمله فى  
الفترة من أول نوفمبر سنة ١٩٧٤ حتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٧٤ والتي ضمت

إليها الفترة من أول يناير سنة ١٩٧٥ حتى نهاية فبراير سنة ١٩٧٥ والذي انتهى بتقدير كفايته بدرجة "متوسط" فإنه وإن كان عمله في هذه الفترة لم يكن يكفي لتقدير درجة كفايته لاشتغاله في أثنائها بإعداد نفسه للزواج وقيامه خلالها بإجازة زواج في الفترة من ١٩٧٥/١/٢٧ حتى ١٩٧٥/٢/٩ الأمر الذي كان يوجب على إدارة التفتيش القضائي أن تضم إلى فترة التفتيش مدة سنة كاملة طبقاً لأحكام قانون السلطة القضائية ولائحة التفتيش القضائي فإن هذا العمل في ذاته جدير بتقدير كفايته بدرجة "فوق المتوسط" بدليل أن الكثير من المأخذ التي تضمنها التقرير المقدم عنه وإن كانت في مجموعها ليست من النوع الذي تضييع معه حقوق المتقاضين فإنها خالفت المستقر عليه في الفقه والقضاء على نحو ما تضمنه طالب الطالب من رد عليها .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه يبين من تقرير التفتيش على عمل الطالب خلال شهور نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٧٤ ويناير وفبراير سنة ١٩٧٥ وما حواه التقرير من بيان للقضايا التي فصل فيها الطالب ونوعها وما وقع فيه من أخطاء تنطوي على غياب القواعد القانونية ومخالفة التمازون والخطأ في تطبيقه والتناقض في الأسباب مما أثر على وجه الحكم في أغلبها ، أن تقدير كفاية الطالب بدرجة "متوسط" يتفق مع الواقع ، وأن ما يدعيه الطالب من انشغاله بإعداد نفسه للزواج في هذه الفترة ، لا يبرر ما تضمنته الأحكام الصادرة في هذه الفترة من أخطاء على النحو السالف بيانه ، لما كان ذلك وكان قانون السلطة القضائية القضائية ولائحة التفتيش القضائي قد خلا كلاهما من نص يوجب على إدارة التفتيش القضائي ضم مدة سنة كاملة لفترة التفتيش إلا إذا رأت اللجنة المختصة أن الأوراق التي يحتويها الملف السري لا تساعد على تكوين رأي صحيح عن القاضي الأمر الذي لم يتحقق في حالة الطالب ، فإن القرار المطعون فيه لا يكون مخالفاً للقانون .

وحيث إن النعي على القرار المطعون فيه بإساءة استعمال السلطة قد بني على سببين أولهما أن اللجنة انجاسية بعدما انتهت عند نظر تظلمه من تقدير درجة كفايته بالتمديد الأخير رفعت درجة كفايته إلى "فوق المتوسط" كل

يتمين عليها أن ترفع درجة كفايته في التقرير الأول إلى ذات الدرجة . وثانيهما أن القرار المطعون فيه لم يتضمن ترقية الطالب لعدم حصوله على تقريرين متوالين بدرجة فوق المتوسط مع تضمنه ترقية زملاء له لم يحصلوا مثله إلا على تقرير واحد على هذه الدرجة من الكفاية ومن بين هؤلاء الأستاذان ... ..

وحيث إن هذا النعي في شقيه مهدود بأن رفع اللجنة الخماسية لتقدير درجة كفاية الطالب بالنسبة للتقرير الأخير لا يؤدي حتما وبطريق الزوم إلى رفع درجة كفايته بالنسبة للتقرير السابق عليه لاستقلال كل تقرير بعناصره من التقرير الآخر وأن الثابت من ملفي الزميلين المقارن بهما أنهما لم تصبحا دورة تفتيش بعد ترقيتهما إلى درجة قاض من الفئة « أ » وقبل نقلهما للنيابة العامة في حركة أكتوبر سنة ١٩٧٥ الأصر الذي استغل معه إجراء أكثر من تفتيش عليهما قبل صدور القرار المطعون فيه والذي تضمن ترقيتهما رغم حصولهما على تقرير واحد في حين أن الطالب كان قد أدركته دورة تفتيش قبل حركة أكتوبر سنة ١٩٧٥ انتهت بالتقرير الذي قدرت كفايته فيه بدرجة "متوسط" قبل التفتيش على عمله عن نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٧٥ والذي انتهى بتقرير قدرت فيه كفايته بدرجة "فوق المتوسط" . ولما كان ذلك وكانت ظروف الطالب تختلف عن ظروف زميليه المقارن بهما لأمر خارج عن إرادتهما لا يتوفر في الطالب ، فإن القرار المطعون فيه لا يكون مشوبا بإساءة استعمال السلطة . ولما تقدم يتمين رفض الطلب .



## جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسي وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور مصطفى كيرة ، عثمان الزيني ، محمد الحولي ، ابراهيم هاشم .

( ٢٦ )

الطلب رقم ٨٦ لسنة ٤٦ ق «رجال القضاء» :

إختصاص .

إختصاص محكمة النقض بنظر طلبات رجال القضاء . شرطه . أن تكون القرار المطعون فيه صادرا في شأن أحد رجال القضاء أو النيابة العامة . م ٨٣ ق السلطة القضائية ٤٦ سنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون ٤٩ سنة ١٩٧٣ . إختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الطعن في القرار الصادر بشأن أحد رجال النيابة الإدارية .

النص في المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ على "تختص دوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وذلك حداً لتمثل والندب . . . " مفاده أنه من شرائط انعقاد إختصاص هذه المحكمة أن يكون القرار المطعون فيه صادرا في شأن من يتصف بصفة من الصفات المنصوص عليها في تلك المادة بأن يكون من رجال القضاء أو النيابة العامة ، فإذا لم يرقم به هذا الوصف انحسر الإختصاص عنها ، ولما كان الطالب وكيلا للنيابة الإدارية وليس من بين رجال القضاء والنيابة العامة ، فإن المحكمة تكون غير مختصة بنظر الطلب .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

من حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الأوراق — تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٧ تقدم الأستاذ ... .. بوكيل النيابة الإدارية بعريضة إلى قلم كتاب هذه المحكمة طلب فيها الحكم بإلغاء قرار مدير عام النيابة الإدارية بحفظ طلبه احتساب مدة تجنيده بالقوات المسلحة من ١/١/١٩٦٧ حتى ١٩٦٩/٦/٢٩ مدة خدمة بالنيابة الإدارية ، وباحتساب هذه المدة مدة خدمة وإرجاع تاريخ تعيينه بالنيابة الإدارية إلى تاريخ تجنيده مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقال بيانا لذلك إنه تخرج من كلية الحقوق في يونيو سنة ١٩٦٥ وجند بالقوات المسلحة في ١/١/١٩٦٧ أثناء أدائه الخدمة العسكرية عين مساعد بالنيابة الإدارية في ١٩٦٩/١/٢٩ ، وقد ترتب على ذلك تخلفه في الأقدمية عن زملائه في التخرج الذين عينوا بالهيئات القضائية وكذا خريجي سنة ١٩٦٦ الذين عينوا قبله بالنيابة الإدارية ، فتقدم لمدير عام النيابة الإدارية طالبا احتساب مدة خدمته بالقوات المسلحة السابقة على تعيينه وفقا لنص المادة ٦٣ من القانون ٥٠٥ سنة ١٩٥٥ ، ولما أبلغ بحفظ هذا الطلب في ١٩٧٦/٥/٢٥ تقدم بطلبه للحكم بطلباته . دفع الحاضر عن الحكومة بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطلب . وأيدت النيابة العامة الرأي بقبول هذا الدفع .

وحيث إن النص في المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ سنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون ٤٩ سنة ١٩٧٣ على أن " تختص دوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأي شأن من شئونهم

وذلك مما الفصل والتدب . . . "مفاده أنه من شرائط انعقاد اختصاص هذه المحكمة أن يكون القرار المطعون فيه صادرا في شأن من يتصف بصفة من الصفات المنصوص عليها في تلك المادة بأن يكون من رجال القضاء أو النيابة العامة ، فإذا لم يتم به هذا الوصف انحسر الاختصاص عنها . ولما كان الطالب وكلاء النيابة الإدارية وليس من بين رجال القضاء والنيابة العامة ، فإن المحكمة تكون غير مختصة بنظر الطلب .

وحيث إن الاختصاص منعقد لمحكمة القضاء الإداري طبقا لنص المادتين ١٣٤ ١ من القانون رقم ٤٧ سنة ٧٧ بشأن مجلس الدولة ، فيتعين إحالة الطلب إليها عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات .



## جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

بإئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسني وعضوية السادة المتشارين :  
الدكتور مصطفى كيرة وعثمان الزيني ومحمدى الخول وإبراهيم هاشم .

(٢٧)

الطلب رقم ٥ لسنة ٣٨ ق "رجال القضاء" :

(١) اختصاص .

القرارات الصادرة بترقية رجال القضاء اختصاص مجلس القضاء الأعلى بنظر الطعن فيها .  
القرارات الصادرة بالتعيين والنقل والندب . عدم جواز الطعن فيها . ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .

(٢) تعويض .

القرارات الصادرة بشأن رجال القضاء . غير الجائر الطعن فيها . عدم قبول طلب التعويض عنها .

١ — جرى قضاء هذه المحكمة ، دلي أن المشروع حدد اختصاص الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة النقض بجميع شئون رجال القضاء والنيابة العامة متى كان مبنى العلب عيباً في الشكل أو مخالفة للقوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة واستثنى من هذا الاختصاص القرارات الخاصة بالتعيين والترقية والنقل والندب ، وجعل الطعن في القرارات الصادرة في الترقية من اختصاص مجلس القضاء الأعلى وأخرجها من ولاية دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض وجعل القرارات الصادرة بالتعيين والنقل والندب بمنأى من أى طعن بأى طريق أمام أية جهة قضائية .

٢ — لما كان ما نصت عليه المادة ٩٠ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية ، من اختصاص هذه المحكمة بالفصل في طلبات التعويض الناشئة عن كل ذلك متصوداً به — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —

اختصاصها بنظر التعويض عن القرارات التي أجاز الطعن فيها أما مامنع الطعن فيه من هذه القرارات ومنها القرارات الصادرة في الترقية فلا يمتد إليها هذا الاختصاص ولا انتفت المحكمة من هذا الحظر لما يستلزمه الفصل في طلب التعويض من التعرض إلى القرار ذاته أمام هذه المحكمة وهو ما أراد المشرع تحصين القرار منه لاختصاص مجلس القضاء الأعلى بنظر التظلم فيه ولأن قرار المجلس بشأنه هو مما لا يجوز الطعن فيه ، لما كان ماتقدم وإذ كان الطالب يطلب الحكم بإلغاء القرار الجمهوري فيما تضمنه من عدم الترقية ويطلب الحكم له بالتعويض بسبب عدم ترقيته ، فإن مقتضى ذلك عدم جواز نظر الطلب .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تحصل في أنه بتاريخ ١٥ يولييه سنة ١٩٦٨ تقدم الاستاذ ... .. القاضي بهذا الطلب يقول فيه انه تلقى كتابا من وزير العدل مؤرخا في ٢٣ / ٥ / ١٩٦٨ يخبره فيه بأن مشروع الحركة القضائية لم يشمل بسبب تقارير الكفاية المودعة ملفه ، ولما كان الطالب لم يتسلم هذا الكتاب إلا في ١٩ / ٦ / ١٩٦٨ ، فإن ميعاد تظلمه لا ينتهي إلا في ٤ / ٧ / ١٩٦٨ ، ولما كان القرار الجمهوري بالحركة القضائية قد صدر في ٣ / ٧ / ١٩٦٨ فقد قدم طلبه للحكم بإلغاء القرار الجمهوري الصادر بالحركة القضائية في ٣ / ٧ / ١٩٦٨ وبإلزام وزارة العدل بأن تؤدي له قرشا واحدا على سبيل التعويض المؤقت عن عدم ترقيته . وتبين من الاطلاع على الأوراق أن الطالب لم يتظلم إلى مجلس القضاء الأعلى عن تخطيه . دفعت وزارة العدل بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطلب وطلبت احتياطيا الحكم برفضه ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم جواز نظر الطلب .

وحيث إن المادة ٩٠ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية الواجب التطبيق على واقعة الطلب إذ نصت في فقرتها الأولى على أن "تختص دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في كافة الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية المتعلقة بأي شأن من شئونهم عدا التعيين والنقل والندب والترقية متى كان مبنى الطلب عيباً في الشكل أو مخالفة للقوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة" ونصت في فقرتها الرابعة على "ويكون الطعن في القرارات الصادرة بالترقية بطريق التظلم إلى مجلس القضاء الأعلى طبقاً لما هو مقرر بالمادة ٨٦ ، أما القرارات الصادرة بالتعيين أو النقل أو الندب فلا يجوز الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن أو أمام أية جهة قضائية أخرى" ونصت المادة ٨٦ على أن "يقوم وزير العدل بإخطار من يقدر بدرجة متوسط أو أقل من المتوسط من رجال القضاء والنيابة العامة وذلك بمجرد انتهاء إدارة التفتيش المختصة من تقدير كفايته ولمن أخطر الحق في التظلم من التقدير إلى مجلس القضاء الأعلى كما يقوم وزير العدل — قبل عرض مشروع الحركة القضائية على مجلس القضاء الأعلى بثلاثين يوماً على الأقل — بإخطار رجال القضاء والنيابة العامة الذين حل دورهم ولم تشملهم الحركة بسبب غير متصل بتقارير الكفاية التي فصل فيها المجلس وفقاً للفقرة السابعة أوفات ميعاد التظلم إليه فيها . ويبين في الأخطار أسباب التخطي ويتم الإخطار — المشار في الفقرتين السابقتين بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ويكون ميعاد التظلم خمسة عشر يوماً من تاريخ الأخطار" ونصت المادة ٨٨ من القانون المشار إليه بأن "قرار مجلس القضاء الأعلى الذي يصدر في التظلم من التخطي في الترقية يعد قراراً نهائياً غير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن أو أمام أية جهة قضائية أخرى" ، فقد أفادت هذه النصوص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع حدد اختصاص الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة النقض بجميع شئون رجال القضاء والنيابة العامة متى كان مبنى الطلب عيباً في الشكل أو مخالفة للقوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة واستثنى من هذا الاختصاص القرارات الخاصة بالتعيين والترقية والنقل والندب ، وجعل الطعن



في الفرقات الصادرة في الترقية من اختصاص مجلس القضاء الأعلى وأخرجها من ولاية دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض ، وجعل القرارات الصادرة بالتعيين والنقل والندب بمنأى من أى طعن بأى طريق أمام أى جهة قضائية . ولما كان ما نصت عليه المادة ٩٠ من اختصاص هذه المحكمة بالفصل في طلبات التعويض الناشئة عن كل ذلك متصودا به — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — اختصاصها بنظر التعويض عن القرارات التي أجاز الطعن فيها، أما ما منع الطعن فيه من هذه القرارات ومنها القرارات الصادرة في الترقية فلا يمتد إليها هذا الاختصاص وإلا انتفت المحكمة من هذا الحظر لما يستلزمه الفصل في طلب التعويض من التعرض إلى القوادذاته أمام هذه المحكمة وهو ما أراد المشرع تحصين القرار منه لاختصاص مجلس القضاء الأعلى بنظر التعلل فيه ولأن قرار المجلس بشأنه هو مما لا يجوز الطعن فيه . لما كان ما تقدم، وإذا كان الطالب يطلب الحكم بإلغاء القرار الجمهوري فيما تضمنه من عدم ترقيته ويطلب الحكم له بالتعويض بسبب عدم ترقيته ، فإن مقتضى ذلك عدم جواز نظر الطالب .

## جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسني وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور مصطفى كيرة ، عثمان الزيني ، ومحمدى الحولى ، إبراهيم هاشم .

### « ٢٨ »

الطلب رقم ١٨ لسنة ٤٣ ق " رجال القضاء " :

أقدمية . عزل . مرتبات .

إعادة القاضى إلى عمله بعد الغاء قرار عزله . عدم جواز طلب تحديد أقدميته على خلاف ما  
استقرت عليه حالته بين زملائه قبل العزل . عدم قبول طلب الفرق بين المرتب والمعاش خلال  
الفترة السابقة مع إعادته للعمل .

لما كان الثابت أن وزارة العدل نفاذا للحكم الصادر من محكمة النقض قد أعادت  
الطالب إلى عمله قاضيا ، ثم صدر القرار الوزاري رقم ١٢٠٨ لسنة ١٩٧٣ بتعيينه  
رئيس محكمة من الفئة "ب" تاليا مباشرة في الأقدمية للأستاذ ... .. وهي الأقدمية  
التي كان يشغلها قبل إحالته إلى المعاش وأن الوزارة قامت بتسوية مرتبه  
وعلاواته على أساس بقاءه في العمل وصرفت له الفروق المالية عن المدة اللاحقة  
لعودته ، وكان لا يجوز للطلاب بمناسبة إعادته إلى العمل أن يطالب بضمه في  
أقدمية غير تلك التي كان عليها من قبل والتي استقرت بين زملائه ، كما لا يجوز له  
اقتضاء الفرق بين المرتب والمعاش حتى تاريخ عودته للعمل ، لأن الراتب مقابل  
العمل ولم يكن الطالب يباشر العمل في هذه المدة .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد مداولة قانونا .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أن الأستاذ ...  
 ... تقدم إلى هذه المحكمة بتاريخ ١٩ / ٤ / ١٩٧٣ طالبا الحكم بتسوية حالته  
 بوضعه في أقدميته السابقة في درجة رئيس محكمة قبل الاستاذ ... ..  
 اعتبارا من تاريخ نفاذ القرار الجمهوري رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ وصرف الفروق  
 المالية المستحقة له من تاريخ إحالته إلى المعاش مع ما يترتب على ذلك من آثار .  
 وقال بيانا لطلبه إنه بتاريخ ٢٢ / ٣ / ١٩٧٣ حكمت محكمة النقض بإلغاء القرار  
 بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ والقرار الجمهوري رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ وقرار  
 وزير العدل رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنته من إحالته إلى المعاش واعتبارها  
 عديمة الأثر قانونا . وتقاذا لهذا الحكم سلم عمله السابق قاضيا بمحكمة الدنيا  
 الابتدائية ولما كان تنفيذ الحكم يقتضى ترقيته إلى رئيس محكمة اعتبارا من  
 التاريخ الذي شغلها فيه زملاؤه التالون له في الأقدمية والذين رقوا لهذه الوظيفة  
 بالقرار الجمهوري رقم ٤ لسنة ١٩٧٢، فإنه كان يتعين على وزارة العدل أن تضعه  
 بعد عودته إلى الخدمة في وظيفة رئيس محكمة اعتبارا من تاريخ نفاذ القرار  
 الجمهوري المذكور وأن تصرف له ما يستحقه من فروق مالية وإذ لم تفعل فقد  
 طلب الحكم له بطلباته . وطلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب لأن الطالب  
 سويت حالته بوضعه في درجة رئيس محكمة اعتبارا من ٧ / ٦ / ١٩٧٣ ولأن المادة  
 الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٢ لا تجيز صرف فروق مالية عن الماضي  
 وقدمت النيابة مذكرة برأيها وطلبت انتهاء الخصومة بالنسبة لطالب تسوية  
 حالة الطالب في درجة رئيس المحاكم الابتدائية ورفض باقي الطلبات .

وحيث إنه لما كان الثابت أن وزارة العدل تقاذا للحكم الصادر من محكمة  
 النقض قد أعادت الطالب إلى عمله قاضيا ، ثم صدر القرار الوزاري رقم ١٢٠٨  
 سنة ١٩٧٣ بتعيينه رئيس محكمة من الفئة ب تاليا مباشرة في الأقدمية للأستاذ  
 ... .. وهي الأقدمية التي كان يشغلها قبل إحالته إلى المعاش،



وإن الوزارة قامت بتسوية مرتبه وعلاوته على أساس بقائه في العمل وصرفت له الفروق المالية عن المدة اللاحقة لعودته ، وكان لايجوز للطلب بمناسبة إعادته إلى العمل أن يطلب وضعه في أقدمية غير تلك التي كان عليها من قبل والتي استقرت بين زملائه ، كما لايجوز له اقتضاء الفرق بين المرتب والمعاش عن المدة من تاريخ عودته للعمل ، لأن الراتب مقابل العمل ولم يكن الطالب يباشر العمل في هذه المدة ، لما كان ما تقدم فانه يتعين رفض الطلب .

---

## جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسني وعضوية السادة المستشارين:  
الدكتور مصطفى كميرة وعثمان الزيني ومحمد الخولي وإبراهيم هاشم .

( ٢٩ )

الطلبان رقما ٢٩ ، ٧٤ لسنة ٤٤ ق " رجال القضاء ":

(١) إجراءات .

ثبت أن الطالب كان مقيما بالخارج وقت نشر القرار المطعون فيه بالجريدة الرسمية . وجوب  
إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن .

(٢) أهلية . ترقية .

ثبت أن تقرير كفاية الطالب بدرجة متوسط يقوم على أسباب مستمدة من أصول تؤدي إليها .  
أثره . وجوب رفض الطعن في القرار فيما تضمنه من التخطي في الترقية .

١ - مفاد المادتين ١٦ ، ١٧ من قانون المرافعات أنه إذا كان الميعاد مبينا في القانون لمباشرة إجراء فيه ، زيد عليه ستون يوما ميعاد مسافة لمن يكون موطنه في الخارج ، وإذا كان النائب بالوراق أن الطالب وقت نشر القرار المطعون فيه بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٧/١/١٩٧٤ كان مقيما بالولايات المتحدة ، فإنه يضاف إلى ميعاد الثلاثين يوما المنصوص عليه في القانون لرفع الطلب ميعاد مسافة ستون يوما ، وإذا قدم الطلب في ١٣/٤/١٩٧٤ فإنه يكون مرفوعا في الميعاد .

٢ - نصت الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن تكون ترقية القضاة على أساس الأقدمية مع الأهلية ، ولما كان للجهات المختصة وهي بسبيل إجراء الحركات القضائية أن تضع قواعد تلزمها عند تقدير أهلية القاضي على أن يكون التزام هذا القواعد مطلقا بين من تشملهم

الحركة من هؤلاء وغير مخالف للقانون ، فإذا كانت جهة الإدارة قد وضعت قاعدة مقتضاها أنه لا يجوز أن يرشح للترقية إلى درجة رئيس بالمحكمة فئة "ب" إلا من يكون حاصلا في آخر تقرير له على درجة فوق المتوسط فإن للوزارة أن تنترم هذه القاعدة وأن تعمل بموجبها وهي إذ قطعت ذلك في خصوص حالة الطالب والحالات الأخرى المماثلة في الحركتين القضائيتين الصادر بهما القراران رقمي ٢٠ ، ١٣٥٣ سنة ١٩٧٤ وكان يبين من الاطلاع على تقرير التفتيش على الطالب بمحكمة سوهاج الابتدائية عن الأشهر فبراير ومارس وأبريل ١٩٧٣ — وهو آخر تقرير حصل عليه قبل صدور هاتين الحركتين — وما فصل فيه من قضايا ونوعها والأخطاء القانونية التي ما كان لمثلها الوقوع فيها أن تقدير كفايته بدرجة متوسط يقوم على أسباب مستمدة من أسس تؤدي إليها ، فإن النعي على القرارين الجمهوريين رقمي ٢٠ ، ١٣٥٣ سنة ١٩٧٤ بمخالفة القانون أو إساءة استعمال السلطة يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة قانونا .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أنه بتاريخ ١٣/٤/١٩٧٤ تخدم الأستاذ ... .. بطلب قيد برقم ٢٩ سنة ٤٤ ق "رجال القضاء" للحكم بإلغاء القرار الجمهوري رقم ٢٠ سنة ١٩٧٤ الصادر في ١٧/١/١٩٧٤ فيما تضمنه من تخطيطه في الترقية إلى وظيفة رئيس فئة "ب" بالمحكمة الابتدائية أو ما يعادلها ، وبأحققته في الترقية لهذه الوظيفة على أن تكون أقدميته إلية مباشرة للاستاذ ... .. وقال بياننا لطلبه أن وزارة العدل تخطيطه في الترقية إلى الوظيفة المذكورة استنادا إلى تقدير كفايته بدرجة "متوسط" في تقرير التفتيش عن عمله بمحكمة سوهاج الابتدائية في الفترة من أول فبراير حتى آخر أبريل سنة ١٩٧٣ ، وذلك دون أن تخطره بصورة هذا التقرير أو بانها ستخطاه في الترقية في الحركة القضائية المشار إليها ، اكتفاء منها بالإرسال إخطار به



عن ذلك محل إقامته بالقاهرة رغم علمها بإقامته بالولايات المتحدة حيث كانت قد وافقت على منحه إجازة دراسية بدون مرتب في سنة ١٩٧٤ ، وإذا كان تقدير كفايته بدرجة "متوسط" في التقرير السالف الذكر لا يمثل حقيقة حالته لأنه كان مريضا في فترة التفتيش فضلا عن أن ما ورد بالتقرير من إحصائيات وماخذ لا يتفق مع الواقع أو القانون فقد قدم الطلب للحكم بطلباته . ولما صدر القرار الجمهوري رقم ١٣٥٣ في ١٩٧٤/٩/٥ ، متضمنا تخطي الطالب في الترقية إلى وظيفة رئيس بالمحكمة فئة "ب" استنادا إلى التقرير المشار إليه تقدم بالطلب رقم ٧٤ سنة ٤٤ ق طالبا إلغاء هذا القرار ، وفي ١٩٧٦/٤/١ صدر القرار الجمهوري رقم ٣١٠ سنة ١٩٧٦ متضمنا ترقية الطالب إلى درجة رئيس فئة "ب" بالمحاكم الابتدائية فتقدم في ١٩٧٦/٤/٩ بالطلب رقم ٤٤/٢٨ ق طعنا في هذا القرار لعدم اسناد أقدمية إلى ما كانت عليه أصلا قبل صدور القرار الجمهوري رقم ١٩٧٤/٢٠ وبعد أن صدر القرار الجمهوري رقم ٦٦٥ سنة ١٩٧٦ متضمنا ترقية بعض رؤساء المحاكم من الفئة ب إلى درجة رؤساء من الفئة "أ" ، يقدم الطالب الطلب رقم ١٩٠ / ٤٦ ق في ١٩٧٦/٩/٢٢ للحكم بإلغاء القرار المذكور فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى هذه الدرجة وبإحقاقه في الترقية لها كآثر من آثار طلباته السابقة . دفعت الحكومة بعدم قبول الطلب رقم ٢٩ سنة ٤٤ ق ( رجال القضاء ) لرفعه بعد المعزاد وطلبت رفض باقي الطلبات . وأبدت النيابة العامة الرأي بما يتفق مع طلبات الحكومة .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطلب رقم ٢٩ سنة ٤٤ ق "رجال القضاء" هو تقديمه بعد مضي أكثر من ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار رقم ٢٠ سنة ١٩٧٤ في الجريدة الرسمية إذ نشر في ١٩٧٤/١/١٧ ولم يقدم الطلب المذكور في ١٩٧٤/٤/١٣ .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أنه وفقا للمادتين ١٦ ، ١٧ من قانون المرافعات إذ كان الميعاد مبينا في القانون لمباشرة إجراء فيه ، زيد عليه ستون يوما ميعاد مسافة لمن يكون موطنه في الخارج ، وإذا كان الثابت بالأوراق أن الطالب وقت نشر القرار المطعون فيه بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٧٤/١/١٧

كان مقبلا بالولايات المتحدة ، فإنه يضاف إلى ميعاد الثلاثين يوما الذي حدده القانون لرفع الطالب ، ميعاد مسافة ستون يوما ، وإذا قدم في ١٣/٤/١٩٧٤ فإنه يكون مرفوعا في الميعاد .

وحيث إن الطلبات استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث إن الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ سنة ١٩٧٢ إذ نصت على أن تكون ترقية القضاة على أساس الأقدمية مع الأهلية ولما كان للجهات المختصة وهي بسبيل إجراء الحركات القضائية أن تضع قواعد تلتزمها عند تقرير درجة أهلية القاضي على أن يكون التزام هذه القواعد مطلقا بين من تشمهم الحركة من هؤلاء وغير مخالف للقانون ، فإذا كانت جهة الإدارة قد وضعت قاعدة مقتضاها أنه لا يجوز أن يرشح للترقية إلى درجة رئيس بالمحكمة فئة "ب" إلا من يكون حاصلا في آخر تقرير له على درجه "فوق المتوسط" فإن للوزارة أن تلتزم هذه القاعدة وأن تعمل بموجبها ، وهي إذ فعلت ذلك في خصوص حالة الطالب والحالات الأخرى المماثلة في الحركتين القضائيتين الصادر بهما القراران رقمي ٢٠ ، ١٣٥٣ سنة ١٩٧٤ ، وكان يبين من الاطلاع على تقرير التفتيش على عمل الطالب بمحكمة سوهاج الابتدائية من الأشهر فبراير ومارس وأبريل سنة ١٩٧٣ — وهو آخر تقرير حصل عليه قبل صدور هاتين الحركتين — وما فصل فيه من قضايا ونوعها والأخطاء القانونية التي ما كان لمثله الوقوع فيها ، أن تقرير كفايته بدرجة متوسط يقوم على أسباب مستمدة من أصول تؤدي إليها ، فإن النعي على القرارين الجمهوريين رقمي ٢٠ ، ١٣٥٣ سنة ١٩٧٤ بمخالفة القانون أو إساءة استعمال السلطة يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما كان الطالب قد بنى طعنه في القرارين الجمهوريين رقمي ٣١٠ ، ٦٦٥ سنة ١٩٧٦ على أساس الإستجابة لطلبه السابقين والذين انتهت المحكمة إلى رفضهما ، فإن طعنه في القرارين الجمهوريين يكون على غير أساس ، ويتعين لذلك رفض الطلبين رقمي ٢٨ ، ١٩٠ سنة ١٩٧٦ ق .

## جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسبى وعضوية السادة المستشارين :  
عثمان الزينى ، محمد الخولى ، سعد العيسوى ، إبراهيم هاشم .

( ٣٠ )

الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٥ ق " رجال القضاء " :

إجراءات . اختصاص .

إقامة الطالب طعنه أمام محكمة القضاء الإدارى . قضاؤه بعدم الاختصاص والإحالة . أثره .  
وجوب للقضاء بعدم قبول الطالب لرفعه بنظر الطريق القانونى .

لما كانت إجراءات التقاضى من النظام العام وكانت المادة ٩١ من قانون السلطة القضائية رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٥ الذى يحكم واقعة الطالب ، تقضى برفع الطلب بعريضة تودع قلم كتاب محكمة النقض ، وكان الطالب لم يسلك هذا الطريق وإنما أقام بطابه الدعوى أمام محكمة القضاء الإدارى ، فإن الطلب يكون غير مقبول ، ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قضت بعدم اختصاصها وباحتالتها إلى هذه المحكمة عملاً بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات ، لأن قانون السلطة القضائية قانون خاص بحكم القضايا التى تدخل فى ولاية هذه المحكمة ويحدد الإجراءات التى ترفع بها فلا يجوز اللجوء إلى سواه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الأوراق — تتحصل فى أن الأستاذ ..  
... أقام الدعوى رقم ١١٩٩ لسنة ٢٦ ق أمام محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة وطلب فيها الحكم بإلغاء القرار الجمهورى رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ والصادر



بتاريخ ١٩٧٢/١/١ إلغاء مجردا مع ما يترتب على ذلك من آثار . وأمس دعواه على أن القرار المطعون فيه أغفل تعيينه في وظيفة رئيس المحكمة على الرغم من موافقة اللجنة الحامية والمحاسب الأعلى للهيئات القضائية على تعيينه الوظيفة المذكورة . وبتاريخ ١٩٧٤/٥/٥/٣ حكمت محكمة القضاء الإداري بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى هذه المحكمة . دفع الحاضر عن الحكومة بعدم قبول الطالب لزمه بتقرير الطريق القانوني ، وأبدت النيابة الرأي بقبول هذا الدفع .

وحيث إن الدفع في محله ، ذلك أنه لما كانت إجراءات التقاضي من النظام العام ، وكانت المادة ٩١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٥ الذي يحكم واقعة الطلب ، تقضي برفع الطالب بعريضة تودع قلم كتاب محكمة التقض وكان الطالب لم يسلك هذا الطريق وإنما أقام بطايقه الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري ، فإن الطالب يكون خيرا بقبول ، ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قضت بعدم اختصاصها وبإحالتها إلى المحكمة عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات . لأن قانون السلطة القضائية قانون خاص يحكم القضايا التي تدخل في ولاية هذه المحكمة ويحدد الإجراءات التي ترفع بها فلا يجوز اللجوء إلى سواه .

## جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

بمشاركة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة من الدين الحسيني وعضوية السادة المستشارين :  
 همام الزيني ، محمد الخولي ، سعد العيسوي ، إبراهيم هاشم .

( ٣١ )

الطلب رقم ٢٥ لسنة ٤٦ ق " رجال قضاء " :

(١) إجراءات .

وزير العدل هو صاحب الصفة في خصومة الطعن المتعلقة بتحديد أقدمية رجال القضاء لا يمنع ذلك  
 من اختصام رئيس الجمهورية ٢

(٢) ترقية .

صيرورة القضاء من العمل بالقانون ١٧ لسنة ١٩٧٦ في ١١/٢١/١٩٧٥ شاغلين وظيفه واحدة .  
 صدور القرار المطعون فيه بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٨ بترقية بعض القضاة من الفئة ب إلى الفئة أ مع  
 تحفظ الطالب في الترقية - خطأ .

١ - لأن كان وزير العدل هو الرئيس الإداري المسئول عن أعمال الوزارة  
 وإدارتها ، وهو صاحب الصفة في خصومة الطعن المتعلقة بتحديد أقدمية رجال  
 القضاء والنيابة العامة إلا أن ذلك لا يمنع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -  
 من قبول الطلب بالنسبة لرئيس الجمهورية باعتباره صاحب القرار المطعون فيه .

٢ - لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل  
 بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية قد نصت على أن يلغى كل ما ورد من أحكام  
 في قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن تقسيم  
 القضاء ووكلاء النيابة العامة من الفئة الممتازة إلى فئتين ، كما يستبدل بعبارة  
 "قاضي ب" و "قاضي أ" ووكيل نيابة ممتازة ب ووكيل نيابة ممتازة "أ" أينما وردت  
 في قانون السلطة القضائية المشار إليه عبارات "قاض" ووكيل نيابة ممتازة وكانت  
 المادة ١٣ منه تنص على أن ينشر القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا  
 من ٢٦ نوفمبر ١٩٧٥ فإن تقسيم القضاء إلى وظيفتين ، قاضي ب وقاضي أ يكون

قد ألغى منذ العمل بهذا القانون في ١٩٧٥/١١/٢٦ وأصبح القضاة جميعا من هذا التاريخ يشغلون وظيفة واحدة ولا يرقون إلا إلى الوظيفة الأعلى وهي رئيس فئة "ب"، بالمحاكم الابتدائية أو ما يعادلها ، ولما كان القرار المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٨ بترقية بعض القضاة من الفئة "ب" إلى الفئة "أ" بعد موافقة المجلس الأعلى في ١٩٧٦/٣/٩ ، فإنه يكون قد خالف القانون ، وإذا ترتب على ذلك المساس بأقدمية الطالب الذي لم تشمله الترقية ، فإنه يتعين القضاء بإلغاء القرار المطعون فيه في هذا الخصوص والرجوع بأقدمية الطالب إلى ما كانت عليه قبل صدوره .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٧٦/٤/٢٧ تقدم الأستاذ ... .. بهذا الطلب ضد رئيس الجمهورية ووزير العدل ، للحكم بإلغاء القرار الجمهوري رقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٦ فيما تضمنته من تعديل أقدميته في وظيفة قاض ، ويجعلها كما كانت عليه قبل صدور هذا القرار تالية مباشرة الأستاذ أحمد كامل سلامة — وقال بيانا لطلبه ، إنه كان قاضيا من الفئة "ب" وترتيبه السابع عشر بين زملائه في هذه الوظيفة تاليا للأستاذ ... .. ، وبموجب أن القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام فوانين الهيئات القضائية ، والذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٧٦/٣/١١ ، قد قضى بإلغاء تقسيم القضاة إلى فئتين ، واستبدالهما وظيفة واحدة هي وظيفة قاض ، فقد صدر القرار المطعون فيه بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٨ متضمنا ترقية بعض القضاة إلى وظيفة قاض من الفئة "أ" وبخطى الطالب في الترقية ، وإذا خالف هذا القرار القانون على النحو السالف بيانه ، فقد قدم الطالب الطلب للحكم له بطلانته . دفع الحاضر عن الحكومة بعدم قبول الطلب بالنسبة لرئيس الجمهورية لرفعه على غير ذي صفة لأن وزارة العدل يمثلها وزيرها ،



وطلب رفض الطلب استنادا إلى أن المجلس الأعلى للهيئات القضائية كان قد أقر مشروع الحركة القضائية الصادر بها القرار المطعون فيه قبل نشر القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ، وطلبت النيابة العامة إجابة الطلب .

وحيث إن الدفع بعدم قبول الطلب بالنسبة لرئيس الجمهورية في غير محله ، ذلك أنه وإن كان وزير العدل هو الرئيس الإداري المسئول عن أعمال الوزارة وإدارتها وهو صاحب الصفة في خصومه الطعن المتعلقة بتحديد أقدمية رجال القضاء والنيابة العامة ؛ إلا أن ذلك لا يمنع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من قبول الطلب بالنسبة لرئيس الجمهورية باعتباره صاحب القرار المطعون فيه .

وحيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية قد نصت على أن يلغى كل ما ورد من أحكام في قانون السطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن تقسيم القضاء ووكلاء النيابة العامة من الفئة الممتازة إلى فئتين ، كما يستبدل بعبارات " قاض ب " و " قاض أ " ووكيل نيابة فئة ممتازة " ب " ووكيل نيابة فئة ممتازة " أ " أينما وردت في قانون السلطة القضائية المشار إليه عبارات " قاض " و " وكيل نيابة فئة ممتازة " وكانت المادة ١٣ منه تنص على أن ينشر القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ ، فإن تقسيم للقضاة إلى وظيفتين ، قاض ب وقاض أ يكون قد ألغى منذ العمل بهذا القانون في ١٩٧٥/١١/٢٦ ، وأصبح القضاة جميعا من هذا التاريخ يشغلون وظيفة واحدة ولا يرقون إلا إلى الوظيفة الأعلى وهي " رئيس فئة ب " بالمحاكم الابتدائية أو ما يماثلها ، ولما كان القرار المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٨ بترقية بعض القضاة من الفئة " ب " إلى الفئة " أ " بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية في ١٩٧٦/٣/٩ فإنه يكون قد خالف القانون وإذا ترتب على ذلك المساس بأقدمية الطالب الذي لم تشمل الترقية ، فإنه يتعين القضاء بإلغاء القرار المطعون فيه في هذا الخصوص والرجوع بأقدمية الطالب إلى ما كانت عليه قبل صدوره .

## جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسيني وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور مصطفى كيرة وعثمان الزيني ومحمدى الخولى وإبراهيم هاشم .

( ٣٢ )

الطلبان رقما ٩، ٣٥ لسنة ٤١ "رجال القضاء" :

إجراءات .

طلبات رجال القضاء . وجوب رفضها بمرسنة تودع قلم كتاب محكمة النقض . تقديم الطلب  
إلى وزير العدل . أثره . عدم قبول الطلب .

لما كانت إجراءات التقاضى من النظام العام ، وكانت المادة ٩١ من قانون  
السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المنطبق على واقعة الطلب تقضى بأن ترفع  
الطلبات التى يقدمها رجال القضاء بمرسنة تودع قلم كتاب محكمة النقض ، وكان  
الطالب لم يسلك هذا الطريق وإنما قدم طلبه إلى وزير العدل الذى أحاله إلى المحكمة ،  
فإن الطلب يكون غير مقبول .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تحصل فى أنه  
بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٠ تقدم الأستاذ .. .. . بطلب  
لهذه المحكمة قيد برقم ٣٥ لسنة ٤١ ق "رجال القضاء" للحكم بتعديل أقدميته  
المحدده بقرار تعيينه فى وظيفة وكيل نيابة بجعلها من تاريخ تعيينه بوظيفة محام بادارة  
قضايا الحكومة وتسوية حالته على هذا الأساس ، وقال بيانا لذلك إنه تخرج  
من كلية الحقوق سنة ١٩٥٥ ، وقيد بجدول المحامين فى ١٩٥٥/١٠/٥ وحين

مندوباً بإدارة قضايا الحكومة في ١٩٥١/٦/٦ ومحامياً بها في ١٩٦١/٩/٢٧ ثم صدر قرار وزير العدل رقم ٤١٨ لسنة ١٩٦٥ في ١٩٦٥/٥/٣١ — المطعون فيه — بتعيينه في وظيفة وكيل نيابة محمداً أقدميته بعد الأستاذ محمد جاد الله ... .. وقبل الأستاذ ... .. اللذين عينا في وظيفة وكيل نيابة في ١٩٦١/١٠/٥ ، وإذ كان يتعين تحديد أقدميته في هذه الوظيفة من تاريخ تعيينه في وظيفة محام بإدارة قضايا الحكومة في ١٩٦١/٩/٢٧ وهي الوظيفة المماثلة ، قد تقدم بالطالب للحكم بطلباته . وكان الطالب في ١٩٧١/٤/٥ قد تقدم بطلب إلى وزير العدل لتعديل أقدميته الواردة بقرار تعيينه ، فأحال الوزير الطلب إلى هذه المحكمة وفيد برقم ٤١/٩ ق رجال القضاء . دفعت وزارة العدل بعدم جواز نظر الطالب سبق الفصل فيه في الطلب رقم ٢ لسنة ٣٧ ق رجال القضاء وأبدت النيابة العامة الرأي بقبول هذا الدفع .

وحيث إنه بالاطلاع على الطلب رقم ٢ لسنة ٣٧ ق ” رجال القضاء “ يبين أنه أقيم من الطالب ضد وزارة العدل بطلب إلغاء القرار رقم ٤١٨ الصادر فيما تضمنه من تحديد أقدمية الطالب في وظيفة وكيل نيابة بجعلها من ١٩٦١/٩/٢٧ تاريخ تعيينه بوظيفة محام بإدارة قضايا الحكومة المماثلة لوظيفة وكيل نيابة ، وبتاريخ ١٥/٣/١٩٧٣ قضت المحكمة بعدم قبول الطلب لرفعه بعد الميعاد وإذ كان الطالب رقم ٣٥ لسنة ٤١ ق قد أقيم طعناً في القرار الوزاري رقم ٤١٨ لسنة ١٩٦٥ فيما تضمنه من تحديد أقدمية الطالب في وظيفة وكيل نيابة ، ولذا الأسباب التي استند إليها في طلبه السابق ، فإنه يتعين القضاء بعدم جواز نظر الطالب رقم ٣٥ لسنة ٤١ ق لسابقة الفصل فيه .

وحيث إنه عن الطلب رقم ٩ لسنة ٤١ ق رجال القضاء نانه لما كانت إجراءات التقاضي من النظام العام وكانت المادة ٩١ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المنطبق على واقعة الطلب تقضي بأن ترفع الطلبات التي يقدمها رجال القضاء بـ رخصة تودع قلم كتاب محكمة النقض ، وكان الطالب لم يسلك هذا الطريق وإنما قدم طلبه إلى وزير العدل الذي أحاله إلى المحكمة ، فإن الطلب يكون غير مقبول .



## جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

رئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسني وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور مصطفى كيرة ، عثمان الزينج ، محمد الحولي ، إبراهيم هاشم .

( ٣٣ )

الطلب رقم ٣ لسنة ١٩٧٦ ق " رجال القضاء " :

( ١ ) اختصاص .

طلب إلزام وزارة العدل بالتعويض لتخطي مورث الطالبة في الترقية . اختصاص محكمة النقض  
بالفصل في هذا الطلب .

( ٢ ) دعوى " سقوط دعوى التعويض " . تعويض .

مواعيد سقوط دعوى التعويض من العمل غير المشروع م ١٧٢ / ١ مدني . مثال بشأن  
طلب التعويض من التخطي في الترقية .

( ٣ ) تعويض " الضرر الادبي " .

الضرر الادبي . عدم انتقاله إلى الغير إلا إذا تم تحديد بمقتضى اتفاق أو طالب به الدائن قضاء .  
إفقال ذلك . أثره . عدم أحقية الورثة في المطالبة به م ١ / ٢٢٢ مدني .

( ٤ ) تعويض " التعويض عن التخطي في الترقية " .

إغفال الوزارة ترقية مورث الطالبة رغم أحقيته فيها . خطأ . وجوب إلزام الوزارة بالتعويض  
عما لحق بالمورث من ضرر مادي يتمثل في عدم استيفائه لحقوقه المالية في موعد استحقاقها  
ودخيم ضرائب تزيد عما كان يجب خصمها منه أصلاً .

١ - وفقاً لنص المادة ٨٣ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة  
القضائية تختص دائرة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض بالفصل في طلبات  
التعويض عن القرارات الإدارية التي تختص هذه الدائرة بطلب إلغائها ، وإذا  
قصرت الطالبة طلباتها على طلب إلزام وزارة العدل بالتعويض عن تخطي مورثها

في الترقية إلى درجة مستشار بالقرار الجمهوري رقم ١٢٨٢ لسنة ١٩٦١ والذي سبق لهذه المحكمة أن قضت بإلغائه في هذا الخصوص ، فإن الدفع بعدم الاختصاص يكون على غير أساس .

٢ — تنص المادة ١/١٧٢ من القانون المدني على أن تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، وتسقط هذه الدعوى في كل حال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع . ولما كان علم مورث الطالبة بالضرر لم يتحقق إلا بتسليمه الشيك بفروق المرتب والعلاوات مخصوصا منه الضرائب في ١٢/٨/١٩٧٠ ، كما أن العمل غير المشروع قد وقع في ١٢/٨/١٩٦١ تاريخ صدور القرار الجمهوري المتضمن تخطي مورث الطالبة في الترقية ، وكان مورث الطالبة قد قدم طلبه لهذه المحكمة في ٨/١/١٩٧١ وطلب فيه الحكم له من باب الاحتياط بالتعويض عن تخطيه ، فإنه لا يكون قد انقضت ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المورث بحدوث الضرر ، كما لم تقض خمس عشرة سنة من تاريخ وقوع العمل غير المشروع ويكون الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم على غير أساس .

٣ — التعويض عن الضرر الأدبي عملا بنص المادة ، ١/٢٢٢ من القانون المدني لا ينتقل إلى الغير إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء ، فإذا كانت الطالبة لم تدع وجود اتفاق على تحديد هذا التعويض كما أن مورثها لم يطالب به أمام القضاء قبل وفاته ، فإنه لا ينتقل إلى ورثته ومن ثم لا يجوز لهم المطالبة به .

٤ — لما كانت محكمة النقض قد قضت بتاريخ ٣١/١٢/١٩٦٨ في الطلب رقم ٨ لسنة ٣٣ ق " رجال القضاء " بإلغاء القرار الجمهوري المشار إليه فيما تضمنته من تخطي مورث الطالبة إلى درجة المستشار ، فإن وزارة العدل إذ أخفقت ترقيته بالقرار المذكور إلى هذه الوظيفة تكون قد ارتكبت خطأ ، وإذا ترتب على هذا الخطأ ضرر مادي لحق مورث الطالبة يتمثل في عدم قبضه لحقوقه

المالية في مواعيد استحقاقها وختم ضرائب تزيد عما كان يجب أن تخفم منه في الأصل ، وإذا تقدر هذه المحكمة من واقع ما هو ثابت بالأوراق ، التعويض الحار لهذا الضرر المادي بمبلغ ٦٠٠ جنيه ، فإنه يتعين القضاء بالزام وزارة العدل بأن تدفع للطالب المبلغ المذكور .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الأوراق — تتصل في أنه بتاريخ ١٩٧١/١/١٨ تقدم الأستاذ المرحوم المستشار ... .. بهذا الطاب ضد وزير العدل ووزير الخزانة لهكم أصليا بالزامهما بتسوية الضرائب المستحقة على الفروق المالية التي اقتضتها تنفيذاً لهكم الصادر في الطاب رقم ٨ سنة ٣٣ ق " رجال القضاء " على أساس نوع وفئات الضرائب المقررة على تلك الفروق . وحيث إنهم ادعوا في مواعيد استحقاقها الأصلية وليس بتاريخ صرف المتجمد ، ومن باب الاحتياط بالزام وزارة العدل بأن تدفع له على سبيل التعويض الفرق بين الضرائب التي كان يجب دفعها في حالة دفع تلك الفروق له شهرياً في مواعيد استحقاقها وبين الضرائب التي خصمت منه فلا لحصوله على الفروق دفعا واحدة وفي تاريخ لاحق ، وقال بيانا لطلبه إنه في ١٩٦٨/١٢/٣١ صدر لهكم أصليا في الطاب المشار إليه بإلغاء القرار الجمهوري رقم ٢٨٢ الصادر بتاريخ ١٩٦١/٨/١٢ فيما تضمنه من تخطيط في الترقية لوظيفة المستشار ، وتنفيذا لهذا الحكم قامت وزارة العدل بتسوية الفروق المالية المستحقة له من تاريخ التخطي حتى تاريخ إجراء التسوية ، ولما تسلم في ١٩٧٠/١٢/٨ شيكا بمتجمد الفروق تبين أن الوزارة قد أخضعتها للرائب المقررة عليها في وقت إجراء التسوية سواء من حيث نوع الرتبة أو فئاتها وعلى أساس اقتضائه المبلغ دفعة واحدة ، وأنه كان يجب قانونا احتساب الضرائب على أساس اقتضائه للفروق في مواعيد



استحقاقها الأصلية ، فإذا كانت التسوية التي تمت صحيحة ، فإن وزارة العدل تكون ملزمة بدفع تمويض له يعادل الفرق بين الضرائب التي كان يجب أصلا خصمها في حالة صرف حقوق اليه في مواعيد استحقاقها وبين الضرائب التي خصمت بالفعل . وبعد انقطاع سير الخصومة بوفاة الطالب عجلت السيدة ... .. عن نفسها وبصفقتها وصية على أولاده القصر الطلب وعدلت طلباتها بـ ١٩٧٧/١/٦ إلى طلب الحكم بالزام وزير العدل بأن يدفع لها مبلغ ١٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض عن الضرر المادي والأدبي الذي لحق بمورثها نتيجة تخطيه في الترقية بالقرار الجمهوري السالف الإشارة إليه . ودفع الحاضر عن الحكومة بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطلب تأسيسا على أن النزاع ضريبي بحث إذ يدور حول تحديد نوع وفئات الضرائب المستحقة على الفروق المالية التي صرفت لمورث الطالبة ، كما دفع بسقوط دعوى التعويض بالتقدم عملا بنص المادة ١/١٧٢ من القانون المدني ، لانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه مورث الطالبة بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، وبانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع ، ذلك أن تخطى مورث الطالبة في الترقية كان بالقرار رقم ١٢٨٢ سنة ١٩٦١ وقد علم به هذا الأخير من تاريخ صدور القرار في ١٢/٨/١٩٦١ ، ولم ترفع دعوى التعويض عن التخطي إلا بـ ١٩٧٧/١/٦ عندما عدلت الطالبة طلباتها ، كما طلب الحاضر عن الحكومة في الموضوع رفض الطلب . وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيها وطلبت رفض الطلب .

وحيث إن الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطلب في غير محله ، ذلك أنه وفقا لنص المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية تختص دوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض بالفصل في طلبات التمويض عن القرارات الإدارية التي تختص هذه الدوائر بطلب إلغائها ، وإذا قصرت

الطالبة طلباتها على طلب الزام وزارة العدل بالتعويض عن تخطي مورثها في الترقية الى درجة مستشار بالقرار الجمهوري رقم ١٢٨٢ لسنة ١٩٦١ والذي سبق لهذه المحكمة أن قضت بإلغائه في هذا الخصوص ، فإن الدفع بعدم الاختصاص يكون على غير أساس .

وحيث إن المادة ١٧٢/١ من القانون المدني تنص على أن تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه . وتسقط هذه الدعوى ، في كل حال ، بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع . ولما كان علم مورث الطالبة بالضرر لم يتحقق إلا بتسليمه الشيك بفروق المرتب والعلاوات مخصوصا منه الضرائب في ٨/١٢/١٩٧٠ ، كما أن العمل غير المشروع قد وقع في ١٢/٨/١٩٦١ — تاريخ صدور القرار الجمهوري المتضمن تخطي مورث الطالبة في الترقية — وكان مورث الطالبة قد قدم طلبه لهذه المحكمة في ٨/١/١٩٧١ وطلب فيه الحكم له من باب الإحتياط بالتعويض عن تخطيه ، فإنه لا يكون قد انقضت ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المورث بحدوث الضرر ، كما لم تنقضى خمس عشرة سنة من تاريخ وقوع العمل غير المشروع ، ويكون الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم على غير أساس .

وحيث إنه لما كانت الطالبة تطلب الحكم بإلزام وزير العدل بأن يدفع لها مبلغ ١٠٠٠ جنيه تعويضا عن الأضرار المادية والأدبية التي أصابت مورثها بسبب تخطيه دون حق في الترقية إلى درجة مستشار بالقرار الجمهوري رقم ١٢٨٢ لسنة ١٩٦١ ، وكان التعويض عن الضرر الأدبي عملا بنص المادة ٢٢٢/١ من القانون المدني لا ينتقل إلى الغير إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء ، وكانت الطالبة لم تدع وجود اتفاق على تحديد هذا التعويض كما أن مورثها لم يطالب به أمام القضاء قبل وفاته ، فإنه لا ينتقل إلى ورثته ومن ثم لا يجوز لهم المطالبة به . ولما كانت محكمة النقض قد قضت بتاريخ ٣١/١٢/١٩٦٨ في الطلب رقم ٨ لسنة ٣٣ ق " رجال القضاء " بإلغاء القرار

الجمهورى المشار إليه فيما تضمنه من تخطى مورث الطالبة إلى درجة المستشار ، فإن وزارة العدل إذا أغفلت ترقيته بالفوار المذكور إلى هذه الوظيفة تكون قد ارتكبت خطأ ، وإذ ترتب على هذا الخطأ ضرر مادي لحق مورث للطالبة يتمثل في عدم قبضه لحقوقه المالية في مواعيد استحقاقها وخضم ضرائب تزيد عما كان يجب أن تخضم منه في الأصل ، وإذ نقدر هذه المحكمة من واقع ما هو ثابت بالأوراق التعويض الجابر لهذا الضرر المادي بمبلغ ٦٠٠ جنيه ، فإنه يتعين القضاء بالزام وزارة العدل بأن تدفع للطالبة المبلغ المذكور .



## جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

بمشاركة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة من الذين التحقوا ومضوية السادة المستشارين :  
الدكتور مصطفى كبره ، عثمان الزيني ، ومحمد الخولي ، محمد العيسوي .

( ٣٤ )

الطاب رقم ٣٠ لسنة ٤٥ ق " رجال القضاة " :

( ٣٤١ ) إجراءات - مرتبيلات - موظفون .

( ١ ) طالب الحكم بالأحقية في حرفة بـ بدل حضور بلان فض المنازعات الزراعية بالقرار الجمهوري ٧١ لسنة ١٩٦٥ . اعتباره من قبل طلبات التسوية . عدم تقييد الطعن فيه بالميعاد المنصوص عليه في المادة ٨٥ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

( ٢ ) مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان . القرار الجمهوري ٧١ لسنة ١٩٦٥ .  
بشأن حضور جلسات بلان فض المنازعات الزراعية .

١ - إذ كان الطالب يهدف بطلبه إلى الحكم بأحقية في صرفه باقى مستحقاته عن بدل حضور بلان فض المنازعات الزراعية سنتي ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ بالتطبيق لأحكام القرار الجمهوري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وبدل حضور جلسات اللجان والقرارات المدفوعة ، ولما كان هذا للطلب يعد من قبيل طلبات التسوية التي تقدم استنادا إلى حق ذاتي مقرر مباشرة في القانون وغير رهين بإرادة الإدارة ، مما يؤدها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون ما تصدره الإدارة من أوامر وتصرفات بهذه المناسبة مجرد أعمال تنفيذية تهدف إلى تطبيق القانون على حال الطالب ولا يكون هذا الإجراء من جانبها قرارا إداريا يستند للقانون ، ولا ينقيد الطعن عليه بالميعاد المنصوص عليه في المادة ٨٥ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن المصلحة القضائية .

٢ - ينص القرار الجمهوري رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان في مادته الثالثة على أنه " لا يجوز أن تزيد مكافأة

العضوية أو بدل حضور جلسات اللجان الفرعية واللجان التي يصدر بتشكيلها قرارات وزارية على ثلاثة جنيهات للعضو عن كل جلسة وبحد أقصى قدره ١٠٠ جنيه في السنة على ألا يزيد ما يتقاضاه العضو نظير اشتراكه في أكثر من لجنة في جهة واحدة على ١٥٠ جنيتها" ولما كان قرار محافظ الشرقية رقم ٤٠١ لسنة ١٩٧١ بتحديد فئات بدل حضور الجلسات والصادر نفاذاً للمادة الخامسة من القرار الجمهوري السالف الإشارة إليه ينص في مادته الأولى على أن "يمنع أعضاء اللجنة الاستثنائية المشكلة بدائرة كل مركز بدل حضور عن كل جلسة على الوجه التالي: أ - رئيس اللجنة ٣ جنيهات بحد أقصى ١٢ جنيتها" شهرياً على ألا يتعدى مجموع ما يصرف سنوياً من مكافآت لرئيس اللجنة ٧٥ جنيتها" وكان الثابت أن الطالب اقتضى كل البديل المستحق له محاسباً وفقاً لهذا القرار، فإن الطالب يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة وبعد المداولة قانوناً .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أن الأستاذ ... .. تقدم بعريضة أودعها قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢١ طلب فيها الحكم بالزام المدعى عليهما الأولين بأن يدفعوا له مبلغ خمسة عشر جنيتها وبالزام المدعى عليه الثالث بأن يدفع له مبلغ مائة واثنتين من الجنيهات . وقال بياناً لطلبه إن المبلغ الأول يمثل ربع ما استحق له من مكافأة عن عمله كرئيس للجنة الفصل في المنازعات الزراعية بأبي كبير ، ولما كانت هذه المبالغ مكافأة وليست بدلاً ولا يسرى عليها الحصر المنصوص عليه بقانون البدلات فيجب رد هذا المبلغ ، وأما المبلغ الثاني فهو باقى استحقاق الطالب من مكافآت رئاسته لتلك اللجان بمركز الزقازيق سنتي ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ طبقاً للقرار الجمهوري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ الذي نظم المكافآت وبدل الحضور الذي يصرف لأعضاء لجان المنازعات الزراعية ونص على أن يكون الحد الأقصى الذي يتقاضاه رئيس

الجنة هو ١٥٠ جنيها في مدة سنة ، وأن الطالب حضر عشرين جلسة في المدة من أكتوبر حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٣ يستحق عنها ٦٠ جنيها وحضر خمسين جلسة في المدة من يناير حتى آخر يونيو سنة ١٩٧٤ يستحق عنها ١٥٠ جنيها ولم يصرف له المدعى عليه الثالث سوى مبلغ ٣٦ جنيها مقابل جلسات سنة ١٩٧٣ ومبلغ ٧٢ جنيها مقابل جلسات سنة ١٩٧٤ استنادا إلى أن قرار محافظ الشرقية بتحديد بدل حضور الجلسات قصر عدد الجلسات التي يحضرها الطالب على أربع جلسات شهريا ، وبجلسة ١٩٧٧/٥/٢٦ قرر الطالب تنازله عن طلب مبلغ الخمسة عشر جنيها التي خصمت من البديل الذي صرف له ، وقدم الحاضر عن المدعى عليه مذكرة دفع فيها بعدم قبول الطلب شكلا لتقديمه بعد الميعاد على أساس أن الطالب علم علما يقينيا بقرار محافظ الشرقية بتحديد بدل حضور الجلسات المقررة لرئيس اللجنة وقدره ثلاثة جنيهات بحد أقصى ٧٥ جنيها في السنة وذلك عند صرف بدل الحضور على أساس هذا القرار في سنة ١٩٧٤ نهاية المدة المطالب بياقي البديل عنها ، ولكنه لم يقدم طلبه بالطعن على هذا القرار إلا في ١٩٧٥/٦/٢١ بعد مضي ميعاد الثلاثين يوما المحددة في المادة ٢/٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، وطلب في الموضوع رفض الطلب استنادا إلى أن الطالب لم يدع أن قرار محافظ الشرقية المحدد لفئات البديل قد خالف القوانين أو شابه عيب في الشكل ، وقدمت النيابة العامة مذكرتها أبدت فيها الرأي برفض الدفع وبأحقية الطالب في مبلغ مائة واثنين من الجنيهات .

وحيث إن الدفع بعدم قبول الطلب لرفعه بعد الميعاد في غير محله ، ذلك لأن الطالب يهدف بطلبه إلى الحكم بأحقية في صرف باقي مستحقاته من بدل حضور لجان فض المنازعات الزراعية سنتي ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ بالتطبيق لأحكام القرار الجمهوري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وبدل حضور جلسات اللجان والقرارات المنفذة له ، ولما كان هذا الطلب يعد من قبيل طلبات التسوية التي تقدم استنادا إلى حق ذاتي مقرر مباشرة في القانون وغير رهين بإدارة الإدارة مما مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون ما تصدره الإدارة من أوامر وتصرفات بهذه المناسبة مجرد أعمال تنفيذية تهدف إلى تطبيق القانون على حالة الطالب ولا يكون هذا الإجراء من جانبها قرارا إداريا بمعناه القانوني ،



ولا يتقيد الطعن عليه بالميعاد المنصوص عليه في المادة ٨٥ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية ، فإن الدفع يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن القرار الجمهوري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان نص في مادته الثالثة على أنه " لا يجوز أن تزيد مكافأة العضوية أو بدل حضور جلسات اللجان الفرعية واللجان التي يصدر بتشكيلها قرارات وزارية على ثلاثة جنيهاً للعضو عن كل جلسة وبحسب أقصى قدره ١٠٠٠ جنية في السنة على ألا يزيد ما يتقاضاه العضو نظير اشتراكه في أكثر من لجنة في جهة واحدة على ١٥٠ جنيهاً " ، ولما كان قرار محافظ الشرقية رقم ٤٠١ لسنة ١٩٧١ بتحديد فئات بدل حضور الجلسات والصادر نفاذاً للمادة الخامسة من القرار الجمهوري السالف الإشارة إليه ينص في مادته الأولى على أن " يمنع أعضاء اللجنة الاستئنافية المشكلة بدائرة كل مركز بدل حضور جلسات عن كل جلسة على الوجه التالي : ( ١ ) رئيس اللجنة ٣ جنيهاً بحسب أقصى ١٢ جنيهاً شهرياً على ألا يتعدى مجموع ما يصرف سنوياً من مكافآت لرئيس اللجنة ٧٥ جنيهاً " وكان الثابت أن الطالب اقتضى كل البذل المستحق له محققاً وفقاً لهذا القرار ، فإن الطلب يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

## جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عزالدين الحامي وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور مصطفى كيرة ، عثمان الزريقي ، سعد العيسوي ، إبراهيم هاشم .

( ٣٥ )

الطلب رقم ٨٧ لسنة ٤٦ ق "رجال القضاء" :

• مرتبات

الباقيون في الخدمة من رجال القضاء ممن بلغوا سن التقاعد اعتبارا من ١٠/١٠/١٩٧٥ .  
استحقاقهم للعلاوة الدورية المستحقة في أول يناير سنة ١٩٧٦ أسوة بزملائهم الذين لم يبلغوا  
سن التقاعد ١٣ م ١٧ لسنة ١٩٧٦ .

إنه وإن كان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين  
الهيئات القضائية قد نص في المادة ١/١٣ على أن "يعمل به اعتبارا من  
١١/٢٦/١٩٧٥" ، وكان الأصل أن المرتبات والبدلات المعدلة والعلاوات  
الدورية المستحقة لا تستحق إلا لمن كان باقيا في الخدمة وقت العمل بالقانون  
الصادر بها ولم يبلغ سن التقاعد ، إلا أن للشرع أن يضع ما شاء من استثناءات  
من هذا الأصل تحقيقا لمصلحة ارتأها ، لما كان ذلك وكان نص المادة ٢/١٣  
من القانون المشار إليه قد جاء بحكم وقفي يقضي بأن تطبق أحكام الجدول المرفق  
بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة على الباقيين في الخدمة ممن  
بلغوا سن التقاعد اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٧٥ وتسوي معاشاتهم على  
أساس المرتبات الواردة بهذين الجدولين وكان هذا النص واضح الدلالة في وجوب  
تطبيق جميع الأحكام الواردة بالجدول المرفق بقانون السلطة القضائية على جميع  
الباقيين بالخدمة ولو بلغوا سن التقاعد اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٧٥ ،  
وكان مقتضى ذلك أن يعامل العضو الذي بلغ سن التقاعد اعتبارا من أول أكتوبر  
سنة ١٩٧٥ وبقي في الخدمة حتى آخر يونيو ١٩٧٦ معاملة العضو الذي لم يبلغ  
سن التقاعد خلال هذه المدة من حيث الأحكام المستحقة والتي تتضمن بالنسبة

لنواب رئيس محكمة النقض مرتبا سنويا من ٢٢٠٠ جنيه إلى ٢٥٠٠ جنيه وبديل تمثيل ١٥٠٠ جنيه وعلاوة ١٠٠ جنيه فانه يكون من حق الطالب الحصول على العلاوة السنوية التي تستحق في أول يناير سنة ١٩٧٦ شأنه في ذلك شأن زملائه الباقين في الخدمة ولم يبلغوا سن التقاعد في هذا التاريخ .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الأوراق — تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٨ تقدم الدكتور ... .. نائب رئيس محكمة النقض بهذا الطلب للحكم بإلغاء قرار وزير العدل الصادر في ١٩٧٦/٥/٦ فيما تضمنه من عدم أحقيته للعلاوة المقررة لوظيفته طبقا لأحكام الجدول المرفق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ واعتبار مرتبه السنوى مبلغ ٢٣٠٠ جنيه اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٦ مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وقال بيانا لطلبه انه بتاريخ ١٩٧٦/٣/٣ صدر القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية وهو وإن كان قد اقتصر على تعديل جداول مرتبات أعضائها وزيادة البدلات المقررة لوظائفهم إلا أنه حرص على عدم تجريد هذه أو تلك فأطلق العلاوات بالنسبة للاولى وقرر منح البدلات المقررة للوظيفة الأعلى إذا بلغ مرتب العضو نهاية المربوط حتى لا يتساوى قديمهم بجديهم بالنسبة للثانية ، كما تضمن النص حكما وقتيا في المادة ٢/١٣ يقضى بتطبيق أحكام الجدول المرفق بكل من قانون السلطة القضائية دون استثناء على الباقين في الخدمة ممن بلغوا سن التقاعد اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٧٥ ، وتسوى معاشاتهم على أساس المرتبات الواردة بهذين الجدولين ، والأحكام الواردة بالجدول المرفق بقانون السلطة القضائية بالنسبة لنواب رئيس محكمة النقض هي المرتب السنوى من ٢٢٠٠ جنيه



إلى ٢٥٠٠ جنيه وبديل تمثيل ١٥٠٠ جنيه وعلاوة ١٠٠ جنيه سنويا وفي أول يونيو سنة ١٩٧٦ وعند صرف الفروق المستحقة اعتبارا من ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٥ فوجي الطالب بوجود عجز ظاهر فيها تبين له عند البحث أن سببه يرجع إلى أن قرارا صدر من وزير العدل بربط مرتبه السنوي بمبلغ ٢٢٠٠ جنيه اعتبارا من ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٥ حتى آخر يونيو سنة ١٩٧٦ دون أي تعديل وبجعل مرتب كل من زملائه الآخرين بمبلغ ٢٣٠٠ جنيه بعد خصم العلاوة الدورية اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٦ استنادا إلى أن العلاوة الدورية لا تستحق إلا لمن كان بالخدمة في تاريخ استحقاقها ، والطالب كان قد بلغ من التقاعد في ١٥/١٢/١٩٧٥ أي قبل ذلك التاريخ في حين أن نص المادة ٢/١٣ على تطبيق الأحكام الواردة بجدول الوظائف والمرتبات والبدلات على الباقيين في الخدمة ممن بلغوا سن التقاعد اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٧٥ واضح الدلالة في مريان جميع الأحكام الواردة بالجدول على جميع الباقيين بالخدمة سواء في ذلك من بلغوا سن التقاعد اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٧٥ وأولئك الذين لم يبلغوا هذه السن بعد ، لأن العبرة بعموم النص خاصة إذا كان متفقا مع مراد الشارع الثابت في تقرير اللجنة التشريعية من أن اللجنة قد تلقت بالترحيب ما أبداه وزير العدل من أنه لما كان قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة يقضيان باستمرار رجال القضاء والنيابة العامة وأعضاء المجلس الذين يبلغون سن التقاعد بعد أول أكتوبر في الخدمة حتى آخر يونيو من العام التالي فقد رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية إصدار حكم وقى بتطبيق الأحكام الجديدة على العاملين بالخدمة ولو كانوا قد بلغوا سن التقاعد اعتبارا من أول أكتوبر وتسوية معاشاتهم على هذا الأساس ولما كانت العلاوة الدورية قد استحدثت بموجب القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ وتعتبر بذلك من الأحكام الجديدة فإنها تكون مستحقة للجميع من في الخدمة دون تفريق بينهم وذلك بسبب قيام المقتضى وانعدام المانع ، فضلا عن أن مقتضى استحقاق العلاوة السنوية هو عدم سبق الحصول على علاوة خلال سنة سابقة والنابت أن الطالب وزملاءه لم ينالوا أية علاوة منذ سنتين وكان من حقه الحصول على العلاوة مثلهم ولا يشفع للوزارة في هذا الخصوص قولها بالنسبة للطالب أن شرط ذلك أن يكون المستحق باقيا في الخدمة في تاريخ استحقاق

العلاوة وإلا امتنع صرفها ، ذلك أن المشرع وقد نص صراحة على أن تطبق حكمها على الباقين في الخدمة ولو كانوا قد بلغوا سن التقاعد اعتبارا من أول أكتوبر فإنه يكون من حق الطالب الحصول على العلاوة المشار إليها في الجدول المرفق بقانون السلطة القضائية بسبب قيام المقتضى لاستحقاقها ولزوال المانع بمقتضى الحكم الوقتي الذي أمر المشرع بإضافته بعد ثبوت ترحيبه به في الأعمال التحضيرية ، هذا إلى أن قول الوزارة بالبقاء في الخدمة كشرط لاستحقاق العلاوة ليس صحيحا على إطلاقه إذ يحدث كثيرا أن ينص المشرع وخاصة عند إعادة المفصولين أو المحالين إلى المعاش بغير الطريق التأديبي ، على احتساب مدة الفصل في الأقدمية وفي استحقاق العلاوات ، فبقاء الموظف في الوظيفة كشرط لاستحقاق العلاوة الدورية وإن كان يتفق مع طبيعتها إلا أنه ليس من مستلزماتها إذ الأمر في ذلك للمشرع وحده وقد فعل بإضافة الحكم الوقتي المشار إليه . طلب الحاضر عن وزارة العدل رفض الطلب ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت إجابة الطلب .

وحيث إنه وإن كان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية نص في المادة ١٣/١ على أن "يعمل به اعتبارا من ٢٦/١١/١٩٧٥" وكان الأصل أن المرتبات والبدلات المعدلة والعلاوات الدورية المستحدثة لا تستحق إلا لمن كان باقيا في الخدمة وقت العمل بالقانون الصادر بها ولم يبلغ سن التقاعد ، إلا أن للمشرع أن يضع ما شاء من استثناءات من هذا الأصل تحقيقا لمصلحة ارتأها ، لما كان ذلك وكان نص المادة ٢/١٣ من القانون ١٧ لسنة ١٩٧٦ قد جاء بحكم وقفي يقضي بأن "تطبق أحكام الجدول المرفق بكل من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة على الباقين في الخدمة ممن بلغوا سن التقاعد اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٧٥ ، وتسوى معاشاتهم على أساس المرتبات الواردة بهذين الجدولين" وكان هذا النص واضح الدلالة في وجوب تطبيق جميع الأحكام الواردة بالجدول المرفق بقانون السلطة القضائية على جميع الباقين بالخدمة ولو كانوا قد بلغوا سن التقاعد اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٧٥ ، وكان مقتضى ذلك أن يعامل العضو الذي بلغ سن التقاعد اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٧٥ ويبقى في الخدمة حتى آخر يونيو سنة ١٩٧٦ معاملة العضو الذي لم يبلغ سن التقاعد

خلال هذه المدة من حيث الأحكام المستحدثة والتي تتضمن بالنسبة لنواب رئيس محكمة النقض مرتبا سنويا من ٢٢٠٠ ج إلى ٢٥٠٠ ج وبديل تمثيل ١٥٠٠ ج وعلاوة ١٠٠ ج سنويا ، فإنه يكون من حق الطالب الحصول على العلاوة السنوية التي تستحق في أول يناير سنة ١٩٧٦ شأنه في ذلك شأن زملائه الباقين في الخدمة ولم يبلغوا سن التقاعد في هذا التاريخ ويكون القرار الوزاري قد خالف القانون فيما تضمنه من عدم أحقية الطالب للعلاوة المقررة لوظيفته طبقا لأحكام الجدول المرفق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ ويتعين الحكم بالغائه في هذا الخصوص مع ما يترتب على ذلك من آثار .



## جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسيني وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور مصطفى كيره ، عثمان الزيني ، ومحمدي الحولي ، وسعد العيسوي .

( ٣٦ )

الطالبان رقما ١٦ لسنة ٤٣ ق ٤٢٠ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" :  
( ١ ) اختصاص " اختصاص نوعي " .

تشكيل مجلس إدارة نادي القضاة . قرار بقانون ٨٤ لسنة ١٩٦٩ أمر متعلق بشئون القضاة .  
اختصاص محكمة النقض دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة به .

( ٢ ) القرار بقانون ٨٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن تشكيل مجلس إدارة نادي القضاة .  
صدره من رئيس الجمهورية خارج النطاق المحدد بقانون التفويض ٢٥ لسنة ١٩٦٧ أثره .  
اعتباره مجرد من قوة القانون عديم الأثر . وجوب إلغائه واعتباره كأن لم يكن .

( ٣ ) حكم " حجية الحكم " حراسة . قضاء مستعجل .

الحكم المستعجل بتعين حارس على نادي القضاة لاجراء انتخابات أعضاء مجلس الادارة . حكم  
وقتي . لا يمنع من نظر دعوى الغاء القرار بقانون ٨٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن تشكيل مجلس إدارة النادي

١ - تقضى المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٦ لسنة ٧٢ المقابلة للمادة  
٩٢ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦ بأن تختص دوائر المواد المدنية والتجارية  
بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة  
العامة بالغاء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شؤونهم وذلك عدا  
النقل والندب متى كان مبنى الطلب عيبا في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح  
أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة . ولما كان القانون  
وطبيعة العمل يفرضان على رجال القضاء والنيابة العامة سلوكا معيناً في حياتهم  
العامة والخاصة مما اقتضى أن يكون لهم ناد خاص يجتمعون فيه ويباشرونهم

بعض متطلباتهم ويتولى إدارته مجلس منتخب طبقا لنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات ، فإن القرار بالقانون المطعون فيه إذ قضى بتشكيل مجلس إدارة النادى من رئيس وأعضاء بحكم وظائفهم يكون متعلقا بشأن من شئون القضاة ، التى تختص محكمة النقض دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة به .

٢ — يبين بالرجوع إلى القرار بالقانون ٨٤ لسنة ٦٩ أنه صدر استنادا إلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٥ الصادر من مجلس الأمة بتفويض رئيس الجمهورية فى إصدار قرارات لها قوة القانون وإذ تنص المادة الأولى من هذا القانون على أن " يفوض رئيس الجمهورية فى إصدار قرارات لها قوة القانون خلال الظروف الاستثنائية القائمة فى جميع الموضوعات التى تتصل بأمن الدولة وسلامتها ، وتعبئة كل إمكانياتها البشرية والمادية ، ودعم الجهود الحربى والاقتصاد الوطنى ، وبصفة عامة فى كل ما يراه ضروريا لمواجهة هذه الظروف الاستثنائية " ومؤدى هذا النص أن التفويض يقتصر على المواضيع المحددة به والضرورية لمواجهة الظروف الاستثنائية القائمة وقتئذ التى أعقبتها عدوان يونيو ١٩٦٧ ، وقد صدر هذا التفويض بناء على ماخول لمجلس الأمة بمقتضى المادة ١٢٠ من دستور ١٩٦٤ الذى كان معه ولا به ، وإذ كان القرار بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من تشكيل مجلس إدارة لنادى القضاة من رئيس وأعضاء بحكم وظائفهم قد صدر فى موضوع يخرج عن النطاق المحدد بقانون التفويض ، ويخالف مؤدى نصه ومقتضاه ، فإنه يكون مجردا من قوة القانون ويجعله عديم الأثر ولا يصلح أداة لإلغاء أو تعديل أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، لما كان ما تقدم فإنه يتعين إلغاء القرار بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٩ فى شأن نادى القضاة واعتباره كأن لم يكن .

٣ — سبق صدور حكم القضاء المستعجل بتعيين حارس على نادى القضاة لدعوة الجمعية العمومية وأجراء انتخابات أعضاء مجلس الإدارة ، وإستند الحكم فى أسبابه إلى انعدام القرار بالقانون المطعون فيه ذلك أن الحكم الصادر من قاضى الأمور المستعجلة هو حكم وقى لا يحوز حجية الأمر المقضى عند طرح النزاع على محكمة الموضوع .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة قانونا .

حيث إن الطلبين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٧ تقدم الأساتذة ... .. بطلب قيد برقم ٧٦ لسنة ٤٣ ق " رجال القضاء " للحكم بإلغاء القرار بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٩ فى شأن نادى القضاة واعتباره عديم الأثر وقالوا فى بيان طلبهم أن رئيس الجمهورية أصدر فى ١٩٦٩/٨/٣١ مجموعة قرارات بقوانين سميت بقوانين الإصلاح القضائى ومن بينها القرار بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٩ الذى تضمن تشكيل مجلس إدارة نادى القضاة فى القاهرة والاسكندرية من بين رجال القضاء بحكم وظائفهم واستند رئيس الجمهورية فى إصدار هذا القرار إلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ والذى فوضه فى إصدار قرارات لها قوة القانون خلال الظروف الاستثنائية التى كانت قائمة وفى جميع الموضوعات التى تتصل بأمن الدولة وسلامتها، وإذ صدر القرار المطعون فيه فى موضوع يخرج عن النطاق المحدد بقانون التفويض ولا يصلح لتعديل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، فضلا عن أنه قرار تعسفى خلوه من ذكر المبرر المشروع لحرمان رجال القضاء من حقهم فى انتخاب أعضاء مجلس إدارة نادى القضاة الذى لم يرقم إلا لرعاية شئونهم ومصالحهم، وبتاريخ ١٩٧٥/٢/٨ تقدم كذلك الأساتذة ... ..

... .. بطلب آخر قيد برقم ٣ لسنة ٤٥ ق رجال القضاء للحكم بذات الطلبات الواردة بالطلب الأول وأمرت المحكمة بضم الطلبين ليصدر فيهما حكم واحد . وطلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلبين استنادا إلى أن موضوعهما سبق الفصل فيه فى الدعوى رقم ٢٤٢٦ لسنة ١٩٧٥ مستعجل القاهرة والتى حكم فيها بفرض الحراسة على نادى القضاء وتعيين المستشار رئيس محكمة النقض حارسا قضائيا عليه ايدعو



الجمعية العمومية للانعقاد وإجراء انتخاب أعضاء مجلس الإدارة طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وقد بنت تلك المحكمة قضاءها على انعدام القرار بقانون المطعون فيه لخروجه عن نطاق قانون التفويض ومن ثم فلا مبرر لإصدار حكم آخر بذات المضمون، وقدست النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطلبين لعدم تعلقهما بالشئون الوظيفية لرجال القضاء والنيابة .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أن المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمقابلة للمادة ٩٢ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ تقضى بأن تختص دوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وذلك عدا النقل والندب متى كان مبنى الطلب عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة. ولما كان القانون وطبيعة العمل يفرضان على رجال القضاء والنيابة العامة سلوكاً معيناً في حياتهم العامة والخاصة مما اقتضى أن يكون لهم ناد خاص يجتمعون فيه ويباشرونهم بعض مطالباتهم ويتولى إدارته مجلس منتخب طبقاً لنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات فإن القرار بالقانون المطعون فيه إذ قضى بتشكيل مجلس إدارة النادى من رئيس وأعضاء بحكم وظائفهم يكون متعلقاً بشأن من شئون القضاء التي تختص محكمة النقض دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بها .

وحيث إنه بالرجوع إلى القرار بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٩ فى شأن نادى القضاة يبين أنه صدر استناداً إلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ الصادر من مجلس الأمة بتفويض رئيس الجمهورية بإصدار قرارات لها قوة القانون ، وإذ تنص المادة الأولى من هذا القانون على أن " يفوض رئيس الجمهورية فى إصدار قرارات لها قوة القانون خلال الظروف الاستثنائية القائمة فى جميع الموضوعات التى تتصل بأمن الدولة وسلامتها ، وتعبئة كل إمكانياتها البشرية والمادية ، ودعم المجهود الحربى والاقتصاد الوطنى ، بصفة عامة فى كل ما يراه ضرورياً لمواجهة هذه الظروف الاستثنائية " ومؤدى هذا النص أن التفويض يقتصر على

المواضيع المحددة به والضرورة لمواجهة الظروف الاستثنائية القائمة وقتئذ التي أعقبها عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ ، وقد صدر هذا التفويض بناء على ما خول لمجلس الأمة بمقتضى المادة ١٢٠ من دستور سنة ١٩٦٤ الذي كان معمولاً به ، وإذ كان القرار بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من تشكيل مجلس إدارة لنادى القضاة من رئيس وأعضاء بحكم وظائفهم قد صدر فى موضوع يخرج عن النطاق المحدد بقانون التفويض ، ويخالف مؤدى نصه ومقتضاه ، فإنه يكون مجرداً من قوة القانون ويجعله عديم الأثر ولا يصلح أداة لإلغاء أو تعديل أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، لما كان ما تقدم فإنه يتعين إلغاء القرار بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٩ فى شأن نادى القضاة واعتباره كأن لم يكن . ولا محل للتحدى بسبق صدور حكم من القضاء المستعجل بتعيين حارس على نادى القضاة لدعوة الجمعية العمومية وإجراء انتخابات أعضاء مجلس الإدارة ، استناد الحكم فى أسبابه إلى انعدام القرار بالقانون المطعون فيه ، ذلك أن الحكم الصادر من قاضى الأمور المستعجلة هو حكم وقى ولا يحوز حجية الأمر المقضى عند طرح النزاع على محكمة الموضوع .

## جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عز الدين الحسيني ، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور مصطفى كبره ، ومحمدي الخولي ، وسعد العيسوي ، وإبراهيم هاشم .

( ٣٧ )

الطلاب رقم ١٧٢ لسنة ٤٦ ق "رجال القضاء" :

( ٢٠١ ) ترقية "التخلى في الترقية" .

( ١ ) تخلى المستشار عند الترقية إلى درجة نائب رئيس محكمة الاستئناف أو ما يعادلها .  
عدم وجوب إخطاره بالتخلى . علة ذلك .

( ٢ ) تخلى المستشار في الترقية إلى درجة نائب رئيس محكمة الاستئناف . ليس من إطلاقات  
السلطة المختصة مباشرة بلا مقب . وجوب الاستناد في ذلك إلى سبب واضح يتصل بالمصلحة العامة  
ويقتض من أهليته .

١ - إن المادة ٧٩ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ إذ أوجبت في فقرتها الثامنة على وزير العدل أن يقوم - قبل عرض مشروع الحركة القضائية على اللجنة المختصة بثلاثين يوما على الأقل - بإخطار رجال القضاء والنيابة العامة الذين حل دورهم ولم تشملهم الحركة القضائية لسبب غير متصل بتقارير الكفاية مينا بالإخطار أسباب التخلى ، ولئن كانت عبارة النص قد جاءت مطلقة دون تحديد لرجال القضاء والنيابة الذين يجب إخطارهم لهذا السبب ، وكانت المادة ٧٩ قد وردت في الفصل السابع من الباب الثاني من القانون تحت عنوان "في التظلمات والطعن في القرارات الخاصة بشئون القضاة" بما قد يفهم منه أن الأمر يتعلق بإجراءات الطعن في جميع القرارات الخاصة بشئون رجال القضاء والنيابة على اختلاف درجاتهم بغير قصرها على بعض الوظائف دون الأخرى ، إلا أن الأمر يقتضى تفسير النص على ضوء النصوص السابقة واللاحقة عليه . ولما كان القانون قد نظم تعيين القضاة وترقيتهم ، فأورد في المادة ٣٨ منه الشروط العامة



لولاية القضاء ، ثم ألحقها في المسواد ٣٩ إلى ٤٣ بشروط التعيين في وظائفه المختلفة وأعقبها في المادة ٤٤ ببيان اجراءات التعيين فيها ، ولئن كان القانون قد ساوى بين هذه الوظائف - تقديرا لمكانتها - في وجوب صدور قرار من رئيس الجمهورية بالتعيين في كل منها ، إلا أنه غير ينمى تبعاً لتباين مسئولياتها في المراحل التمهيدية اللازمة لصدور ذلك القرار ، فبينما أطلق لرئيس الجمهورية الحق في اختيار النائب العام من بين المستشارين بغير إجراء آخر . استلزم أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية في تعيين رئيس محكمة النقض ونوابه ، ورؤساء محاكم الاستئناف ونوابهم والمحامى العام الأول ، واستوجب موافقة هذا المجلس على تعيين مستشارى محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والرؤساء بالمحاكم الابتدائية وقضااتها وأعضاء النيابة العامة ، فإن المشرع يكون بذلك قد أفصح عن رغبته في افساح المجال أمام السلطة العليا في الدولة في اختيار شاغلي المناصب القضائية القيادية لما تستلزمه من قدرات متميزة تتناسب وجسامة أعبائها . ولما كان القانون في الفقرة الثانية من المادة ٧٩ بعد أن أوجب على وزير العدل قبل عرض مشروع الحركة القضائية على اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٨٢ لسنة ٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية من أن يقوم بإخطار رجال القضاء والنيابة العامة الذين حل دورهم ولم تشملهم الحركة القضائية بسبب غير متصل بتقارير الكفاية وقد أعطى لهؤلاء الحق في التظلم إلى اللجنة المذكورة ، ثم نص في المادتين ٨١ ، ٨٢ منه ، على أن تفصل اللجنة في التظلم قبل إجراء الحركة القضائية وعلى أن تعرض على المجلس الأعلى للهيئات القضائية - عند نظر مشروع الحركة القضائية - قرارات اللجنة المشار إليها لإعادة النظر فيها وتكون قراراته في هذا الشأن نهائية ، فإنه قد دل على أنه قصد بهذه النصوص أن يصدر المجلس في تظلم القاضى قراراً ملزماً للجهة المختصة بإصدار قرار الترقية لا يجوز لها أن تخالفه ، ولما كان رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية في تعيين نواب رؤساء محاكم الاستئناف وفقاً لنص المادة ٤٤/٤ هو مجرد استطلاع رأى لا تنقيد به تلك الجهة فإن الأحكام المقررة بالمواد ٧٩ ، ٨١ ، ٨٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ٧٢ لا تنطبق على حالة تخطى المستشار في الترقية إلى درجة نائب رئيس محكمة استئناف ،

ويكون النعى ببطالان القرار المطعون فيه لإغفال إخطار الطالب بخطيه في الترقية على غير أساس .

٢ - إنه وإن كان لوزارة العدل الحق في وضع درجات للأهلية وتقدير أهلية كل من رجال القضاء بحسب ما يتجمع لديها من معلومات متى كان يستند إلى ما هو ثابت بالأوراق إلا أن المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن السلطة القضائية إذ نصت في الفقرة الأخيرة منها على أنه يجري الاختيار في الوظائف الأخرى التي تعلو درجة المستشار - أي وظائف نواب رؤساء محاكم الاستئناف وما يعادلها وما فوقها - على أساس درجة الأهلية وعند النساوي تراعى الأقدمية قد شرعت بذلك قواعد في هذا الخصوص يجب مراعاتها وفي الانحراف عنها مخالفة للقانون . ومن ثم لا يكون الأمر في تطبيق هذه القواعد من اطلاقات السلطة المختصة تباشره بلا معقب عليها ، فلا يحل لوزارة العدل تخطي مرشح للترقية إلى هذه الوظائف إلى من يليه إلا لسبب واضح يتصل بالمصلحة العامة وتنقص من أهليته .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٧٦/٩/٤ تقدم المستشار ... .. بهذا الطلب للحكم بإلغاء القرار الجمهوري رقم ٦٦٥ الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٨/٩ فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى وظيفة نائب رئيس محكمة استئناف وبأحقية في الترقية إلى هذه الوظيفة على أن يكون سابقا مباشرة في الأقدمية للمستشار ... .. ، مع ما يترتب على ذلك من آثار ، ونعى الطالب على القرار المطعون فيه بطلانه إذ لم تقم وزارة العدل قبل عرض مشروع الحركة القضائية على اللجنة ، الحماسية باخطاره بأن الحركة

لن تشملته مخالفت بذلك نص المادة ٧٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، وأضاف أنه لا يوجد ثمة مبرر لتخطيه في الترقية . طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب استنادا إلى أن قانون السلطة لا يوجب على وزارة العدل إخطار من يحل دورهم في الترقية إلى وظيفة نائب رئيس محكمة استئناف ولم يشملهم مشروع الحركة القضائية بأسباب تخطيهم ، وأن تخطى الطالب في الترقية كان للاعتبارات التي أشار إليها وكيل أول وزارة العدل في مذكرته المؤرخة ١٩٧٦/٦/٢٩ والتي تمس سمعة الطالب ، فضلا عما ثبت من التحقيق الذي تم في شأن تنحى دائرة الجنايات التي كان يرأسها الطالب عن نظر قضية الجناية رقم ٤٦٨٩ لسنة ١٩٧٢ الأزبكية من إهداره للنقطة في القضاء وفوضت النيابة العامة الرأي للمحكمة في تقدير سبب التخطي .

وحيث إن المادة ٧٩ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ إذ أوجبت في فقرتها الثامنة على وزير العدل أن يقوم - قبل عرض مشروع الحركة القضائية على اللجنة المختصة بثلاثين يوما على الأقل - بإخطار رجال القضاء والنيابة العامة الذين حل دورهم ولم تشملهم الحركة القضائية لسبب غير متصل بتقارير الكفاية مبينا بالإخطار أسباب التخطي لئن كانت عبارة النعي قد جاءت مطلقة دون تحديد لرجال القضاء والنيابة الذين يجب إخطارهم لهذا السبب ، وكانت المادة ٧٩ قد وردت في الفصل السابع من الباب الثاني من القانون تحت عنوان في التظلمات والطعن في القرارات الخاصة بشئون القضاة إنما قد يفهم منه أن الأمر يتعلق بإجراءات الطعن في جميع القرارات الخاصة بشئون رجال القضاء والنيابة على اختلاف درجاتهم بغیر قصرها على بعض الوظائف دون الأخرى إلا أن الأمر يقتضى تفسير النص على ضوء النصوص السابقة واللاحقة عليه . ولما كان القانون قد نظم تعيين القضاة وترقيتهم ، فأورد في المادة ٣٨ منه الشروط العامة لولاية القضاء ، ثم ألقها في المواد ٣٩ إلى ٤٣ بشروط التعيين في وظائفه المختلفة ، وأعتمها في المادة ٤٤ ببيان إجراءات التعيين فيها ، ولئن كان القانون قد ساوى بين هذه الوظائف - تقديرا لمكانتها في وجوب صدور قرار من رئيس الجمهورية بالتعيين في كل منها ، إلا أنه غير بينها - تبعا لتباين مسؤولياتها في المراحل التمهيدية اللازمة لصدور ذلك القرار ، فبينما أطلق



لرئيس الجمهورية الحق في اختيار النائب العام من بين المستشارين بغير إجراء آخر استلزم أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية في تعيين رئيس محكمة النقض ونوابه ، ورؤساء محاكم الاستئناف ونوابهم والمحامي العام الأول واستوجب موافقة هذا المجلس على تعيين مستشارى محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والرؤساء بالمحاكم الابتدائية وقضااتها وأعضاء النيابة العامة ، فإن المشرع يكون بذلك قد أفصح عن رغبته في افساح المجال أمام السلطة العليا في الدولة في اختيار شاغلي المناصب القضائية القيادية لما تستلزمه من قدرات متميزة تتناسب وجسامة أعبائها . ولما كان القانون في الفقرة الثانية من المادة ٧٩ بعد أن أوجب على وزير العدل قبل عرض مشروع الحركة القضائية على اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية من أن يقوم بإخطار رجال القضاء والنيابة العامة الذين حل دورهم ولم تشملهم الحركة القضائية لسبب غير متصل بتقارير الكفاية ، قد أعطى لهؤلاء الحق في التظلم إلى اللجنة المذكورة ، ثم نص في المادتين ٨١ ، ٨٢ منه على أن تفصل اللجنة في التظلم قبل إجراء الحركة القضائية وعلى أن تعرض على المجلس الأعلى للهيئات القضائية — عند نظر مشروع الحركة القضائية — قرارات اللجنة المشار إليها لإعادة النظر فيها وتكون قراراته في هذا الشأن نهائية فإنه قد دل على أنه قصد بهذه النصوص أن يصدر المجلس في تظلم القاضى قرارا ملزما للجهة المختصة بإصدار قرار الترقية لا يجوز لها أن تخالفه . ولما كان رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية في تعيين نواب رؤساء محاكم الاستئناف وفقا لنص المادة ٤٤/٤ هو مجرد استطلاع رأى لاتتقيد به تلك الجهة ، فإن الأحكام المقررة بالمواد ٧٩ ، ٨١ ، ٨٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ لاتنطبق على حالة تخطى المستشار في الترقية إلى درجة نائب رئيس محكمة استئناف ويكون النعى ببطلان القرار المطعون فيه لإغفاله اخطار الطالب بتخطيه في الترقية على غير أساس .

وحيث إنه وإن كان لوزارة العدل الحق في وضع درجات للأهلية وتقدير أهلية كل من رجال القضاء بحسب ما يتجمع لديها من معلومات متى كان يستند إلى ما هو ثابت بالأوراق ، إلا أن المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢

بشأن السلطة القضائية إذ نصت في الفقرة الأخيرة منها على أن يجرى الاختيار في الوظائف الأخرى التي تعلو درجة المستشار — أى وظائف نواب رؤساء محاكم الاستئناف وما يعادلها وما فوقها — على أساس درجة الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية ، قد شرعت بذلك قواعد في هذا الخصوص يجب مراعاتها وفي الانحراف عنها مخالفة للقانون ومن ثم لا يكون الأمر في تطبيق هذه القواعد من إطلاقات السلطة المختصة تباشره بلا معقب عليها ، فلا يحل لوزارة العدل تخطى مرشح للترقية إلى هذه الوظائف إلى من يليه إلا لسبب واضح يتصل بالمصلحة العامة وينقص من أهليته . وإذا بين للمحكمة أن التحقيقات التي تمت في شأن تنحى الطالب عن نظر قضية الجناية رقم ٤٦٨٩ لسنة ١٩٧٢ الازبكية تدل على سلامة موقفه في هذا الخصوص ، أما عن الاعتبارات الشخصية التي استندت إليها الوزارة فقد خلت الأوراق من دليل على قيامها ، ومن ثم فقد انتهى المبرر لتخطى الطالب في الترقية ، ويكون القرار المطعون فيه قد خالف نص المادة ٤٩ من قانون السلطة القضائية ويتعين القضاء بإلغائه فيما تضمنه من تخطى الطالب في الترقية إلى درجة نائب رئيس محكمة استئناف . أما بالنسبة لما يطلبه الطالب من الحكم بأحقية في الترقية إلى الدرجة المذكورة وبأقدميته التي كان عليها قبل التخطى فهو نتيجة لازمة للحكم بإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطيه في الترقية مما يتحتم معه على الجهة الإدارية المختصة إنفاذه .

## جلسة أول يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أديب قصبجي وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد فاضل المرجوشي ، وممدوح عطيه ، وشرف الدين خيرى ، ومحمد عبد العظيم عيد .

( ٣٨ )

الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٤١ القضائية :

استئناف " نطاق الاستئناف " . دعوى " الطلبات فى الدعوى " .

الطلب الاحتياطى الذى يختلف عن موضوع الطلب الأسمى ولا يتدرج فى مضمونه . عدم جواز إبدائه لأول مرة فى الاستئناف . م ٢٣٥ مرافعات .

متى كانت طلبات الطاعن أمام محكمة أول درجة هى الزام الشركة المطعون ضدها بأداء مرتبه الشهرى ونفقة علاجه طوال فترة غير محددة وحتى تمام شفائه أو ثبوت استحالة أو الوفاء ، وإذا قضى بنقض دعواه . فقد استأنف هذا الحكم وطلب أصليا أن يقضى له بذات الطلبات واحتياطيا الحكم بالزام الشركة بأن تدفع له مبلغ — ٩٠٠ جنيه تعويضا عن العجز . ولما كان موضوع هذا الطلب الاحتياطى يختلف عن موضوع الطلب الأسمى الذى نظرت به محكمة أول درجة ولا يتدرج فى مضمونه ، فإنه بذلك يحتج طلبا جديدا لا يجوز إبداءه فى الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبوله عملا بنص المادة ١/٢٣٥ من قانون المرافعات الحالى الذى نظر الاستئناف فى ظله .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون وسائر أوراق الطعن —  
 تحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٣٧ سنة ١٩٦٩ عمال جزئى الاسكندرية



على الشركة المطعون ضدها طالبا الحكم بالزامها بأن تدفع له شهريا نفقة تعادل أجره الشهري ومقداره ٢٦ جنيها و ٥٠٠ مليم ومصاريف علاجه ومقدارها عشرة جنيهاً وذلك اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ وحتى يتم شفاؤه أو تثبت استحالته أو الوفاة ، وقال بيانا لدعواه أنه يعمل "زياتا" على سفن الشركة المطعون ضدها منذ سنة ١٩٣٩ وقد أصيب خلال مدة عمله بأمراض عديدة في صدره وعينه وقامت الشركة بعلاجه ودفع أجره ثم توقفت عن ذلك من ١٩٧٨/٧/١ بحجة أنه شفى من أمراضه وبلغ سن الستين . وإذا كان الثابت من تقرير الطبيب الشرعى المؤرخ ١٩٦٧/١٢/٢٤ أن مرضه يستدعى موالاته بالعلاج ، وكانت الشركة طبقا للمادة ٧٧ تجارى بحرى تلتزم بدفع أجره ونفقات علاجه حتى شفاؤه أو ثبوت استحالته أو الوفاة ، فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان . وبتاريخ ١٩٦٩/١٠/٢٠ قضت المحكمة بعدم اختصاصها وبإحالة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية وقيدت بجدولها برقم ٣٣٨٨ سنة ١٩٦٩ سنة ١٩٦٩ كلى الاسكندرية وفى ١٩٧٠/٢/٨ حكمت المحكمة بنسب الطبيب الشرعى بالاسكندرية لتوقيع الكشف الطبى على الطاعن وبيان ما به من أمراض وسببها وما إذا كانت لها علاقة بعمله على سفن الشركة والحالة التى انتهى إليها مرضه من حيث الشفاء أو استحالته أو نسبة العجز إن كانت والحاجة إلى الاستمرار فى العلاج ، وبعد أن قدم الطبيب الشرعى تقريره قضت فى ١٩٧٠/١٠/١٨ برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد الاستئناف برقم ١٢٦٣ سنة ٢٦ ق وطلب أصليا القضاء له بطلباته المتقدمة ، واحتياطيا الحكم بالزام الشركة المطعون ضدها بأن تدفع له مبلغ ٩٠٠ ج تعويضا عن العجز . وبتاريخ ١٩٧١/٤/٢٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظاره جلسة ١٩٧٦/١١/٢٧ وفيها التزمت النيابة رأياها السابق .

وحيث إن حاصل السبب الأول من سبب الطعن مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه انتهى إلى عدم استحقاقه الأجر ونفقة العلاج لاستحالة شفاؤه اعتبارا من ١٩٦٨/٢/٣ وهو

التاريخ الذى رأى الطبيب الشرعى أن حالته قد استقرت فيه بعجز نسبه ٨٠٪ /  
 فى حين أن الطبيب الشرعى قد قرر أن حالة الطاعن تتحسن بالعلاج وهو ما ينتفى  
 معه القول باستحالة الشفاء ، وبالتالي يكون من حقة تقاضى الأجر ونفقة العلاج  
 ويكون الحكم المطعون فيه إذ رفض دعواه قد خالف أحكام المادة ٧٧ من  
 قانون التجارة البحرى .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم الابتدائى — الذى  
 أيده لأسبابه الحكم المطعون فيه — قد أسس قضاءه برفض الدعوى على استحالة  
 شفاء الطاعن استنادا إلى ما حصله من التقرير الطبى الشرعى من أن حالته قد  
 استقرت منذ تاريخ توقيع الكشف الطبى عليه فى ١٩٦٨/٢/٣ بعجز نسبه ٨٠٪ /  
 من جراء أمراضه مجتمعة ، وإن ما جاء فى نهاية ذلك التقرير من أن أحوال  
 الطاعن المرضية الصدرية والقلبية تتحسن بمعالجته بالعلاج لتحد من تدهورها  
 إلى أسوأ مؤداه أن هذا العلاج هو السبيل نحو عدم تدهور حالة الطاعن  
 وليس طريقا إلى شفاؤه الذى أصبح مستحيلا ، وكان هذا التحصيل من الحكم  
 سائغا وله أصله الثابت فى الأوراق ويؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها ، فإن  
 ما ينعاه الطاعن فى هذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقرير الدليل  
 عما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب الثانى الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول  
 الطاعن إن الحكم المطعون فيه اعتبر طلبه الاحتياطى طلبا جديدا لا يقبل فى  
 الاستئناف فى حين أن الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات تنص  
 على أنه يجوز مع بقاء موضوع الطلب الأصلى على حالة تغيير سببه والإضافة إليه  
 وإذا كان الطاعن يطالب أصلا بتعويض مقسط هو الأجر ونفقة العلاج من  
 تاريخ توقف الشركة المطعون ضدها عن أدائها له ومقدارهما ٩٠٠ ج فقد طالب  
 بذات المبلغ على أساس أنه تعويض عن العجز الذى أثبتته التقرير الطبى ، إلا أن  
 الحكم أخطأ فى تطبيق المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات المشار إليها وقضى  
 بعدم قبول ذلك الطلب مع أنه لم يتغير به موضوع الطلب الأصلى .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن الثابت من مدونات الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه أن طلبات الطاعن أمام محكمة أول درجة كانت الزام الشركة المطعون ضدها بإداء مرتبه الشهري ونفقة علاجه طوال فترة غير محددة وحتى تمام شفائه أو ثبوت استحالته أو الوفاة ، وإذ قضى برفض دعواه أخذا بما أثبتته التقرير الطبي من أن حالته قد استقرت بعجز نسبته ٨٠ في المائة وبالتالي استحالة شفائه ، فقد استأنف هذا الحكم وطلب أصليا أن يقضى له بذات الطلبات واحتياطيا الحكم بالزام الشركة بأن تدفع له مبلغ ٩٠٠ جنيه تعويضا عن هذا العجز ولما كان موضوع هذا الطلب الاحتياطي يختلف عن موضوع الطلب الأصلي الذي نظرت به محكمة أول درجة ولا يندرج في مضمونه ، فإنه يعتبر طلبا جديدا لا يجوز ابدائه في الاستئناف ، وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبوله هملا بنص المادة ١/٢٣٥ من قانون المرافعات الحالي الذي نظر الاستئناف في ظله . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر وقضى بعدم قبول الطلب الاحتياطي فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة أول يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أديب قصبحى وعضوية السادة المستشارين .  
محمد فاضل المرجوشى ، وممدوح عطية ، وشرف الدين خيرى ، محمد عبد العظيم عيد .

( ٣٩ )

الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٤١ القضاية :

( ١ ) عمل " أجر " . شركات " شركات انقطاع العام " .

جواز تعيين موظفى الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها فى وظائف شركات  
القطاع العام . عدم جواز تجاوز مرتباتهم الأصلية بما لا يزيد على ١٠ ٪ منها . لا محل لأعمال  
قاعدة المساواة فى هذا الخصوص .

( ٢ ) حكم " تسبب الحكم " . نقض .

انتهاء الحكم إلى نتيجة صحيحة . لا يطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية .  
لمحكمة النقض تصحيح هذه الأخطاء .

١ - نص المادة السادسة من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات  
العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - التى تحكم واقعة  
النزاع - يدل على جواز تعيين موظفى الحكومة والمؤسسات العامة ،  
والشركات التابعة لها فى وظائف الشركات بأجور تجاوز مرتباتهم الأصلية بما لا يزيد  
على ١٠ ٪ منها ولما كان رفع مرتب الطاعن وزميله بهذه النسبة بالتطبيق لأحكام  
تلك المادة كما فعلت الشركة من شأنه تفاوت مرتبتهما عند التعيين وبما لا يدع  
مجالاً لأعمال قاعدة المساواة بين عمال رب العمل الواحد التى تفرضها مبادئ العدالة  
لأن هذه القاعدة لا ترد إلا حيث يمنح صاحب العمل إلى التفرقة بين عماله فى شأن  
أى حق من حقوقهم بغير مبرر .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى نتيجة صحيحة فإنه لا يبطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب دون أن تنقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٧٨٩ لسنة ١٩٦٩ عمال كلى القاهرة على الشركة المطعون ضدها طالبا الحكم بإلزامها بتعديل أجره فى ١٣/١١/١٩٦٥ تاريخ إلحاقه بالعمل لديها إلى مبلغ ١٦ ج و ٤٨٠ م وأداء الفروق المالية المترتبة على ذلك إليه ، وقال بيانا لها أنه كان يعمل بوزارة العمل ، ثم أعلنت الشركة عن مسابقة لشغل وظيفتين بإدارة الشؤون القانونية بها من الفئة الخاصة وفقا لنص المادة ٦ من لائحة العاملين بالشركات الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، فتقدم لها وآخر هو السيد / ... .. وبعد أن أجتازا الاختبار المقرر عينا سويا فى ذلك التاريخ محاميان بتلك الإدارة ، وعند إستلامه العمل فوجئ بأن الشركة تجرى حساب أجرهما على أساس ما كان يتقاضاه كل منهما فى عمله السابق بعد إضافة ١٠٪ إليه مما ترتب عليه أن تحدد مرتبه بمبلغ ٣١ ج ٩٠٠ م رفع من بعد إلى ٣٥ ج بداية مربوط تلك الفئة بينما بلغ مرتب زميله ٤٦ ج و ٤٨٠ م إذ كانا يتساويان فى كافة الظروف مما يستتبع وجوب التسوية بينهما فى الأجر فقد أقام الدعوى بطلباته سالفه البيان . وفى ٧/٥/١٩٦٩ قضت المحكمة الابتدائية بندب مكتب الخبراء لأداء الأمورية

المينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ١٩٧٠/١٢/٣٠ برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم ، أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ١٦٠ لسنة ٨٨ ق وفي ١٩٧١/٦/١٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٠٧٦/١١/٢٧ وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصلهما الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ومخالفة الثابت في الأوراق ، وفي بيانها يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه استبعد أعمال قاعدة المساواة استنادا إلى أن نص المادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إستثناء لا يجوز التوسع فيه بالإضافة إلى ما ورد بأسباب الحكم الابتدائي من أن قبوله التعيين في الفئة الخامسة بأول مربوطها يعد مانعا من طلبه مساواته بزميله في الأجر في حين أن نص هذه المادة لا يعدو أن يكون تطبيقا لتلك القاعده إذ هي قاعدة عامة آمرة تستند إلى مقتضيات العدالة ويتمين إنترامها بإطاراد ، كما أنها تعتبر قيذا على مبدأ سلطان الإدارة ، ويضيف الطاعن أن الحكم عندما أقر أسباب الحكم الابتدائي أسند إليه أنه أقام قضاءه على الأخذ بتقرير الخبير المشتدب في الدعوى وعلى إنكاره قاعدة المساواة مع أنه لم يأخذ بذلك التقرير كما لم يلم بهذه القاعدة وإن جعل من قبوله التعيين في الفئة الخامسة مانعا من المطالبة بتطبيقها ، هذا فضلا عن أن أسباب الحكم الابتدائي التي تبناها الحكم المطعون فيه جاءت في ذاتها فاصرة عن بيان مراده فيما أقام عليه قضاؤه إذ لم تفصح عن أثر منحه أول مربوط الفئة التي عين بها على أعمال قاعدة المساواة مع أن هذا الأجر يقل عن الأجر الذي عين به زميله وبذلك يكون الحكم المطعون فيه نضلا عن خطئه في تطبيق القانون قد شابه قصور في التسيب ومخالفة للثابت في الأوراق .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كانت المادة السادسة من لائحة العاملين بالشركات التابعة للتؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التي تحكم واقعة النزاع — قد نصت على جواز تعيين موظف الحكومة



والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها في وظائف الشركات بأجور تجاوز مرتباتهم الأصلية بما لا يزيد على ١٠٪ منها ، وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن كان يتقاضى في عمله السابق مرتباً قدره ٢٩ ج شهرياً بينما بلغ مرتب زميله المقارن به ٤٢ ج و ٢٥٠ م ، وكان رفع هذا المرتب للطاعن وزميله بنسبة ١٠٪ بالتطبيق لأحكام تلك المادة كما فعلت الشركات من شأنه تفاوت مرتبتهما عند التعيين وبما لا يدع مجالاً لأعمال قاعدة المساواة بين عمال رب العمل الواحد والتي تفرضها مبادئ العدالة لأن هذه القاعدة لا ترد إلا حيث يمنح صاحب العمل إلى التفرقة بين عماله في شأن أى حق من حقوقهم بغير مبرر ، لما كان ذلك وكان الحكم قد انتهى إلى هذه النتيجة الصحيحة فإن تعيينه فيما قرره من أن المساواة بين العمال مقصورة على الحالة الواردة بالمادة ٥٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والخاصة بالتسوية بين عمال رب العمل وعمال المقاول الذى يعهد إليه بتأدية عمل من أعماله ومن أن قبول الطاعن تعيينه في الفئة الخامسة مانع من تطبيق قاعدة المساواة يكون غير منتج ذلك أنه متى كان الحكم سليماً في نتيجته فإنه لا يبطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية إذ لمحة النقض أن تصحح هذه الأسباب دون أن تنقضه كما لا يعيبه أيضاً أنه أسند إلى الحكم الابتدائي أنه أخذ بتقرير الخبير مع أنه لم يأخذ به وأن هذا الحكم أقام قضاءه على إنكار قاعدة المساواة مع أنه رأى فقط إستبعاد الأخذ بها إذ لم يكن لهذه القرارات الواقعية من أثر على قضائه ومن ثم يكون النعي برمته على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صدقي العصار ، وعبد الرؤوف عبد المجيد جوده ، وزكي الصاوي صالح ،  
وجمال الدين عبد اللطيف .

( ٤٠ )

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ القضائية :

( ١ و ٢ ) تقادم "تقادم مكسب" . حيازة . ملكية .

( ١ ) اكتساب الحائز العرضى ملكية العقار بالتقادم . شرطه . تغيير نيته . وجوب اقترانه  
بفعل إيجابي ظاهر يجابه حق المالك بالانكار الساطع .

( ٢ ) حصول الحائز العرض على ترخيص باسمه لإدارة الماكينة محل النزاع . لا يحد في  
ذاته تغييرا لصفه الحيازة أو معارضة لحق المالك .

( ٣ ) أهلية . تقادم "وقف التقادم" ملكية . قانون .

وقف التقادم المكسب للملكية في مواجهة القاصر . اختلاف حكمه في كل من القانون المدنى  
السابق والقانون الحالى . التقادم يسرى في القانون الحالى متى كان للقاصر نائب يمثله . حكم  
مستحدث ليس له أثر رجعى .

١ — الحائز العرضى لا يستطيع كسب الملك بالتقادم على خلاف سنده إلا  
إذا تغيرت صفة حيازته إما بفعل الغير وأما بفعل من الحائز يعتبر معارضة ظاهرة  
لحق المالك ، ولا يكفي في تغيير الحائز صفة وضع يده بمجرد تغيير نيته بل يجب  
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون تغيير النية بفعل إيجابي ظاهر  
يجابه به حق المالك بالإنكار الساطع والمعارضة العلنية ويدل دلالة جازمة على  
أن ذا اليد الوقتية مزعم أنكار الملكية على صاحبها واستثثاره بها دونه .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه لم يبين ما إذا كانت الصفه العرضية  
لحيازة . . . . — النائب عن الطاعنين بعمل ماذى أو قضائى يدل على انكار

ملكيتهم الحصة في الماكنة واستشاره بها دونها ، وكان استخراج ترخيص لإدارة الماكنة باسم هذا النائب وشريكه دون باقي أخوته لا يعتبر بذاته تغييرا لصفة الحيازة ولا يتحقق معنى المعارضه لحق الطاعنين بالمعنى المقصود قانونا في هذا الصدد ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال .

٣ — مفاد نص المادة ٨٤ من القانون المدني السابق — الذي بدأ التقادم في ظله — والمادة ٩٧٤ من القانون المدني القائم ، والفقرة الثانية من المادة ٣٨٢ من هذا القانون الواردة في شأن التقادم المسقط والتي تسرى على التقادم المكسب طبقا للمادة ٩٧٣ من القانون المذكور ، مفاد هذه النصوص أن القانون المدني السابق وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ( ١ ) قد وضع قاعدة عامة تفضي بأن التقادم المكسب للملكية بنوعيه لا يسرى في حق القاصر وتقف المدة بالنسبة اليه حتى يبلغ سن الرشد ولو كان له من يمثله قانونا ، أما القانون المدني القائم فإنه يقضي بأن التقادم المكسب أيا كانت مدته يسرى في حق القاصر إذا كان له نائب يمثله وهو حكم استحدثه المشرع مراعيًا فيه أن وجود النائب ينتفي معه المانع الذي يدعو إلى وقف التقادم ، فإذا لم يكن للقاصر نائب يمثله فإن التقادم لا يسرى في حقه لأنه في هذه الحالة يقوم المانع الذي تتعذر معه المطالبة بالحق وهذا الحكم المستحدث ليس له أثر رجعي وإنما يسرى من وقت العمل بالقانون المدني القائم في ١٥/١٠/١٩٤٩ وفقا لما تنص عليه المادة السابعة من هذا القانون . ولما كان الطاعن الأول قد تحدى بأنه كان قاصرا عند شراء الماكنة "ماكينه الطحين والرى" محل النزاع في سنة ١٩٣١ وأنه لم يبلغ سن الرشد إلا في سنة ١٩٤٤ ، وقضى الحكم المطعون فيه بأن المطعون عليه الأول قد تملك نصيب الطاعن المذكور في الماكنة بوضع اليد المكسب للملكية بالمدة الطويلة دون أن يعنى بمناقشة هذا الدفاع الجوهوى وبيان أثره على اكتمال مدة التقادم ، لما كان ذلك فإن الحكم يكون معيبا بالقصور في التسبيب .

(١) نقض ١٠/٦/١٩٥٤ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة ص ٤٥٢ بند ٤٩



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل فى أن الطاعن الأول أقام الدعوى رقم ٣٣١ سنة ١٩٥٨ مدنى قنا الابتدائية  
ضد المطعون عليهم من الثانى إلى الثامن طلب فيها الحكم بالزام الطعون عليهما  
الثانى والثالث من مالهما الخاص والمطعون عليهم من الرابع إلى الثامن من تركة  
مورثهم المرحوم ... .. بأن يدفعوا لمتضامنين مبلغ ٥٢٠ جنيها  
وقال شرحا لدعواه أن والده المرحوم ... .. كان يملك هو وولدا أخيه  
المطعون عليهما الثانى والثالث كامل أرض ومبانى ما كينة طحين ورى لكل  
منهم الثلث ، وعهد والده لكبر سنه بإدارة نصيبه فى تلك الماكينة إلى ولده  
الأكبر المرحوم ... .. وتوفى والده فى شهر أبريل سنة ١٩٣٢  
ثم توفيت والدته وورث عنهما فى الماكينة المذكورة حصة قدرها  $\frac{1}{4}$  قراط ،  
واستمر أخوه المرحوم ... .. بالأشتراك مع المطعون عليهم الثانى والثالث  
يديرون الماكينة ويستولون على ريعها وكان فى ذلك الوقت قاصرا ، وبعد أن  
بلغ سن الرشد فى حوالى سنة ١٩٤٤ طالبهم ببيع حصته فى الماكينة فكانوا  
يستمهلون دون جدوى ، وإذا يقدر ما يخصه فى الريع بمبلغ ٤٠ جنيها سنويا  
ومجموع ذلك فى المدة من سنة ١٩٤٤ حتى آخر سنة ١٩٥٦ ، ٢٥٠ جنيها فقد  
أقام دعواه للحكم له بطلباته . تدخل المطعون عليه الأول فى الدعوى طالبا الحكم  
برفضها مؤسسا طلبه على أن ثلث الماكينة مملوك له وحده وأن والده المرحوم  
... .. لم يكن يملك شيئا فيها وكان المطعون عليه الأول قد أقام الدعوى  
رقم ١٨٧ سنة ١٩٥٧ مدنى قنا الابتدائية ضد المطعون عليه الثانى والمرحوم  
... .. طلب فيها الحكم بإثبات صحة العقد المؤرخ ١٩٥٥/١١/٢٤  
الصادر له من الأخير بمصادقة المطعون عليه ببيع حصته وقدرها  $\frac{1}{4}$  ١٩ سمها شيوعا

في ٢ ط و ١٠ أسهم تعادل ٨ ط من ٢٤ قيراطا في كامل أرض وبناء وعدد وآلات وملحقات ما كينة الطمحين والرى الميينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى والعقد لقاء ثمن قدره ٩٥٠ جنيها . تدخل الطاعنان والمطعون عليها التاسعة في الدعوى طالبين رفضها بالنسبة لحصتهم الميراثية البالغ قدرها ٧ أسهم شيوعا في ٢ ط و ١٠ أسهم تعادل  $\frac{11}{12}$  ط من ٢٤ قيراطا وبنوا طنبهم على أن القدر المبيع للمطعون عليه الأول لا يملكه البائع المرحوم ... .. وحده وإنما يشاركه فيه باقي اخوته ومنهم الطاعنان والمطعون عليها التاسعة بطريق الميراث عن والديهم ، وقررت المحكمة ضم الدعوى الأولى إلى الثانية ليصدر فيها حكم واحد . واستند الطاعن الأول في أثبات دعواه إلى عقد صلح تاريخه ١٩٤٢/١/١٥ محوريين ... .. وبعض اخوته يقر فيه الأول بأن ثلث الماكينة مملوك لدول إخوته وإنه كتب باسمه لأنه أرشدهم . أدعى المطعون عليه الأول بتزوير هذا العقد وأسس ادعائه على الإمضاء الموقع بها عليه والمنسوبة إلى المرحوم ... .. ليست له ومزورة عليه . حكمت المحكمة بقبول التدخل في كل من اندعويين وندبت قسم أبحاث التزوير والتزييف بمصلحة الطب الشرعي بأسيوط لإجراء المضاهاة وبيان ما إذا كان التوقيع المنسوب للمرحوم ... .. على عقد الصلح المطعون فيه صحيح أم مزور عليه ، وأدى الخبير المأمورية وانتهى إلى أن هذا التوقيع مزور وبتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٢ حكمت المحكمة برد وبطلان عقد الصلح وحددت جلسة لنظر الموضوع ، ثم طادت وبتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٨ فحكمت في الدعوى رقم ١٨٧ سنة ١٩٥٧ مدني قنا الابتدائية بأثبات عقد البيع المؤرخ ١٩٥٥/١١/٢٤ ورفض طلبات المتدخلين — الطاعنين والمطعون عليها التاسعة — وفي الدعوى المنضمة رقم ٣٣١ سنة ١٩٥٨ مدني قنا الابتدائية برفضها . استأنف الطاعنان والمطعون عليها التاسعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٢ سنة ٤٥٥ ق مدني أسيوط دائرة قنا طالبين الغاء والحكم في الدعوى رقم ٣٣١ سنة ١٩٥٨ برفض الإدعاء بالتزوير وبصححة عقد الصلح وبالزام المطعون عليهما الثاني والثالث من مالهما الخاص والمطعون عليهم من الرابع إلى الثامن من تركة مورثهم — ... .. — بأن يؤدوا للطاعن الأول مبلغ ٥٢٠ جنيها وفي الدعوى

رقم ١٨٧ سنة ١٩٥٧ برفضها . وفي ١٩٧٢/٣/٢٢ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم في خصوص السببين الأول والثاني . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم أقام قضاءه برفض طلباتهما على ما قرره من أن المرحوم ... .. تملك نصيبهما في ما كينة الطحين والرى بالتقادم المكسب للملكية لأنه وضع اليد على هذا القدر منذ تاريخ شراء الأرض المقام عليها الماكينة بالعقد المؤرخ ١٩٣١/١٠/٢٧ ولأن الترخيص بإدارة الماكينة المؤرخ ١٩٣١/٥/١٤ صدر باسمه وشريكه المطعون عليهما الثاني والثالث ، في حين أنه طبقا لعقد البيع سالف الذكر قد بدأت حيازة ... .. بوصفه مشتريا مع اخوته ومن بينهم الطاعنان لثلث الأرض المقام عليها الماكينة وكانت هذه الحيازة عرضية على سبيل الإنابة عن اخوته ، فليس له أن يدعى تغيير صفته في وضع اليد إلا بعمل مادي أو قضائي يجابه به أصحاب الحق ويدل على أنه كان يحوز الماكينة لحساب نفسه فقط ، أما مجرد استصدار ترخيص لإدارة الماكينة وورود اسمه فيه دون علم باقي الاخوة فهو أمر لا يدل على هذه المجابهة ، علاوة على أن الطاعن الأول كان قاصرا حتى سنة ١٩٤٤ وهذا من شأنه أن يوقف سريان التقادم طبقا لنص المادة ٣٨٢ من القانون المدني ، وإذا لم يعتد الحكم بتحقيق هذا الدفاع وقضى بأن ... .. تملك ثلث الماكينة بالتقادم الطويل واستند إلى دليل غير سائق ، فإنه يكون مشوبا بالقصور والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن الحائز العرضي لا يستطيع كسب الملك بالتقادم على خلاف سنده إلا إذا تغيرت صفة حيازته إما بفعل الغير وإما بفعل من الحائز يعتبر معارضة ظاهرة لحق المالك ، ولا يكفي في تغيير الحائز صفة وضع



يده مجرد تغيير نيته بل يجب — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون تغيير النية بفعل إيجابي ظاهر يجابه به حق المالك بالانكار الساطع والمعارضة العلنية ويدل دلالة جازمة على أن ذا اليد الوقتية زرع انكار الملكية على صاحبها واستثاره بها دونه ، ولما كان الثابت في الدعوى أن الطاعنين تمسكا في دفاعهما بأن عقد البيع المؤرخ ١٩٥٥/١١/٢٤ الذي يطالب المطعون عليه الأول بصحته ونفاذه قد أثبت به أن الأرض المقام عليها الماكينة آلت إلى البائع ... .. ورد بالعقد الأخير أن ... .. باع قطعة أرض مساحتها ١ قيراط مقام عليها ماكينة طحين وري إلى المطعون عليهما الثاني والثالث بحق الثلثين وإلى ... .. وأخوته بحق الثالث ، وأضاف الطاعنان أن ... .. وضع اليد على نصيب أخوته ومنهم الطاعنان لأنه أخوهم الأكبر وكانوا هم صفارا في ذلك الوقت ، مما مفاده أنهما يتسكان بأن حيازة أخيهما ... .. حصتهما في الماكينة إنما كانت بطريق الإنابة عنهما ، ولما كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه وما أضافه الحكم الأخير أنه اكتفى في الرد على هذا الدفاع بأن ... .. تملك حصة أخوته في الماكينة بالتقادم الطويل لأنه كان يضم اليد على الماكينة مع شريكه المطعون عليهما الثاني والثالث وصدرت الرخصة بإدارة الماكينة بأسمائهم واستمروا يديرونها بوصفهم ملاكها بطريقة هادئة ظاهرة لا لبس فيها دون اعتراض من أحد ، ولما كان الحكم لم يبين ما إذا كانت الصفة العرضية لحيازة ... .. قد تغيرت بأن جابه الطاعنين بعمل مادي أو قضائي يدل على أنكار ملكيتهما لخصتهما في الماكينة واستثاره بها دونهما ، وكان استخراج ترخيص لإدارة الماكينة باسم ... .. وشريكه دون باقي أخوته لا يعتبر بذاته تغييرا لصفة الحيازة ولا يتحقق به معنى المعارضة لحق الطاعنين بالمعنى المقصود قانونا في هذا الصدد ، ولما كانت المادة ٨٤ من القانون المدني السابق الذي بدأ التقادم في ظله تنص على أنه "لا يسرى حكم تملك العقار بمضى المدة الطويلة على من يكون مفقود الأهلية شرعا ، وتنص المادة ٩٧٤ من القانون المدني القائم على أنه أيا كانت مدة التقادم المكتسب فإنه يقف متى وجد سبب لوقفه وتنص الفقرة الثانية من المادة ٣٨٢ من هذا

القانون الواردة في شأن التقادم المسقط والتي تسرى على التقادم المكسب طبقاً للمادة ٩٧٣ من القانون المذكور على أنه "ولا يسرى التقادم الذي تزيد مدته خمس سنوات في حق من لا تتوافر فيه الأهلية أو في حق الغائب أو في حق المحكوم عليه بعقوبة جنائية إذا لم يكن له نائب يمثله قانوناً"، وكان مفاد هذه النصوص أن القانون المدني السابق — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قد وضع قاعدة عامة تقضي بأن التقادم المكسب للملكية بنوعية لا يسرى في حق القاصر وتقف المدة بالنسبة إليه حتى يبلغ سن الرشد ولو كان له من يمثله قانوناً، أما القانون المدني القائم فانه يقضي بأن التقادم المكسب أياً كانت مدته يسرى في حق القاصر إذا كان له نائب يمثله وهو حكم استحدثه المشرع مراعيًا فيه أن وجود النائب ينتفي معه المانع الذي يدعو إلى وقف التقادم، فإذا لم يكن للقاصر نائب يمثله فإن التقادم لا يسرى في حقه لأنه في هذه الحالة يقوم المانع الذي تتعذر معه المطالبة بالحق، وهذا الحكم المستحدث له أثر رجعي وإنما يسرى من وقت العمل بالقانون المدني القائم في ١٥/١٠/١٩٤٩ وفقاً لما تنص عليه المادة السابعة من هذا القانون، ولما كان الطاعن الأول قد تجدى بأنه كان قاصراً عند شراء الماكينة في سنة ١٩٣١ وأنه لم يبلغ سن الرشد إلا في سنة ١٩٤٤ وقضى الحكم المطعون فيه بأن المطعون عليه الأول قد تملك نصيب الطاعن المذكور في الماكينة بوضع اليد المكسب للملكية بالمدة الطويلة دون أن يعنى بمناقشة هذا الدفاع الجوهرى وبيان أثره على اكتمال مدة التقادم، لما كان ذلك فإن الحكم يكون معيباً بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكال نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
محمد صدقي العصار، وجمال الدين عبد اللطيف، وجلال الدين رافع، وعبد الحميد المرصفاوى.

(٤١)

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٠ القضائية :

إثبات "عبء الإثبات" . تزوير .

ادعاء الطاعن بتزوير تاريخ الإقرار . تمسك المطعون عليه بأن التغير الحاصل في التاريخ قد  
تم باتفاق الطرفين . وجوب تحمل الطاعن عبء إثبات التزوير المدعى به .

إذ كان الثابت أن المطعون عليه الأول رد على ادعاء الطاعن بتزوير تاريخ  
الإقرار بأن هذا التغير تم باتفاق الطرفين وقت حدوثه ، غير أن الطاعن أصر  
على ادعائه بتزوير تاريخ الإقرار ، ومن ثم فإنه يتحمل هو — وعلى ما جرى به  
قضاء هذه المحكمة — عبء إثبات هذا التزوير وإذ كان يجوز إثبات هذا  
التزوير باعتبار أنه واقعة مادية بجميع طرق الإثبات ومنها شهادة الشهود دون تقييد  
بالقواعد الخاصة بإثبات الالتزام . لما كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف قد  
أحالت الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن ادعاءه بالتزوير فإنها تكون قد  
الزمت صحيح القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ١٩٦ لسنة ١٩٦٤



مدنى طنطا الابتدائية ضد الطاعن والمطعون عليهما الثانى والثالث وأخزين تنازل عن مخاصمتهم وانتهى فيها إلى طلب الحكم بإلزام الطاعن بأن يسلمه أطيانا زراعية مساحتها فدان و ٣ قراريط و ١٠ أسهم مما هو متروك عن مورث المدعى عليهم المرحوم ... .. بحوار القطعة الكائنة بحوض العشرة رقم ١٢ التى اختص بها المطعون الأول طبقا للاتفاق المؤرخ ١٩٦١/٨/١٦ أودع ثمنها وقدره ٤٢٠ جنيها و ٨٤١ مليا وذلك فى مواجهة المطعون عليهما الثانى والثالث ، وقال بيانا لدعواه إنه بموجب عقد ابتدائى مؤرخ فى ١٢ يناير سنة ١٩٥٧ باعه المطعون عليهما الثانى والثالث ٥٧ ف و ٩ ط و ١٨ س شائعة فـيا تركه المورث المذكور وعند تحرير العقد النهائى تبين أن الأطيان المخلفة عن الأخير مساحتها ١٩٣ ف و ٣ ط و ٢٣ س وأن نصيب البائعين له هو ٥٦ ف و ٨ ف و ١٩ س فـصلا منه على تعهد مؤرخ فى ١٩ مارس سنة ١٩٥٧ بشراء ما يظهر لهما من الملكية زائدا عن هذا القدر ومساحة هذه الزيادة فدان و ٣ قراريط و ١٠ أسهم شائعة فى ١٩٧ فـدانا و ٤ قراريط و ٣ أسهم نظير ثمن إجمالى قدره ٣٩٩ جنيها و ٧٩١ مليا، ثم أقاما ضده الدعوى رقم ٨٢٨ سنة ١٩٥٩ مدنى طنطا الابتدائية التى قضى فيها بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٦٣ بصحة وتفاذ هذا التعهد ، وإذ سبق أن اقتسم مع الطاعن وباقى الورثة الأطيان المتروكة عن المورث على أساس أن مساحتها ١٩٣ فـدانا و ٥ قراريط و ٥ أسهم وأن ما اشتراه من المطعون عليهما الثانى والثالث يمثل  $\frac{7}{4}$  من التركة وتعهد له الطاعن بإقرار مؤرخ فى ١٩٦١/٨/١٢ بأنه فى حالة الحكم فى الدعوى سالفة الذكر لصالح المطعون عليهما المذكورين يلتزم بأن يسلمه القدر المحكوم به فيها قطعة واحدة بحوار الأرض الكائنة بحوض العشرة رقم ١٢ التى اختص بها ، فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته وقدم من بين مستنداته الإقرار المذكور مؤرخا فى ١٩٦١/٨/١٦ . وبتاريخ ١٩٦٥/١١/٤ حكمت المحكمة للمطعون عليه الأول بطلباته . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ٣٩٢ سنة ١٩٦٥ ق مدنى وادعى بتزوير الإقرار المؤرخ ١٩٦١/٨/١٦ استنادا إلى أنه حرر فى ١٩٦١/٨/١٢ بمناسبة تحرير عقد القسمة بين باقى الورثة ثم عدل عن هذا العقد وحرر عقد قسمة جديد فى ١٩٦١/٨/١٦ وأن المطعون عليه الأول زور تاريخ الإقرار بفعله

١٩٦١/٨/١٦ . وبتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لثبت الطاعن أن تاريخ الإقرار المطعون عليه هو ١٩٦١/٨/١٢ لا التاريخ المثبت عليه وهو ١٩٦١/٨/١٦ وأن التغيير حاصل في خانة الآحاد وهو (٦) بدلا من (٢) لم يكن بعلمه أو رضائه ، وبالحلقة المحددة للتحقيق قرر الطاعن أن شهادته امتنعا عن الحضور وسمعت المحكمة شاهدين للمطعون عليه الأول . وبتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٧٢ حكمت المحكمة برفض الادعاء بالتزوير ثم قضت في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٢ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في الحكمين الأخيرين بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ٣٠ مايو سنة ٧٢ في موضوع الادعاء بالتزوير الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن المحكمة أخطأت حين كلفته بإثبات أن التغيير الحاصل في تاريخ الإقرار المطعون عليه لم يحصل بعلمه أو رضائه ، لأن المطعون عليه الأول قرر أن التغيير حصل برضاء الطاعن فيكون قد ادعى على خلاف الظاهر ويقع عليه عبء إثبات هذا الادعاء ، علاوة على أن المحكمة إذ قضت بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذه الواقعة تكون قد خالفت القاعدة التي تقضي بعدم جواز إثبات ما يخالف الثابت بالكتابة بغير الكتابة .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان الثابت أن المطعون عليه الأول رد على ادعاء الطاعن بتزوير تاريخ الإقرار من ١٩٦١/٨/١٢ إلى ١٩٦١/٨/١٦ بأن هذا التغيير تم باتفاق الطرفين وقت حدوثه ، غير أن الطاعن أصر على ادعائه بتزوير تاريخ الإقرار ومن ثم فإنه يتحمل هو — وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة — عبء إثبات هذا التزوير وإذا كان يجوز إثبات التزوير باعتبار أنه واقعة مادية بجميع طرق الإثبات ومنها شهادة الشهود دون تقييد بالقواعد الخاصة بإثبات الالتزام ، لما كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف قد أحالت الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن ادعاءه بالتزوير فإنها تكون قد ألزمت صحيح القانون ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم الصادر في موضوع الاستئناف بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٢ القصور في التسييب ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول أنه قدم إلى محكمة الاستئناف الاتفاق المؤرخ ١٢/٨/١٩٦١ وصورة كربونية من الإقرار المؤرخ في ذات التاريخ وكذلك الاتفاق الجديد المؤرخ ١٦/٨/١٩٦١ والذي عدل ماجاء بالإقرار الذي أدعى بالتزوير في تاريخه ، إلا أن المحكمة لم تنسأ إلى هذه المستندات رغم دلائلها على عدم التزامه بماورد في الإقرار المؤرخ ١٢/٨/١٩٦١ من تعهده بتسليم المطعون عليه الأول القدر المبين به واستندت في قضائها إلا أنه لا يوجد دليل على وجود اتفاق لاحق للإقرار المذكور ، مع أن الاتفاق المؤرخ ١٢/٨/١٩٦١ مقدم لها ، هذا إلى أن المحكمة اتخذت من عجز الطاعن عن إثبات اتزوير قرينة على صحة اتفاق لاحق عدل بمقتضاه عما جاء بالإقرار المدعى بتزويره ، وهو ما يوجب الحكم بالقصور ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الطاعن قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن الإقرار المؤرخ ١٢/٨/١٩٦١ الذي يستند إليه المطعون عليه الأول في دعواه قد حرر بمناسبة تحرير عقد قسمة مؤرخ في ١٢/٨/١٩٦١ وعدل عن هذا العقد وحرر عقد قسمة آخر في ١٦/٨/١٩٦١ نص فيه على أنه يلغى أى اتفاق آخر سابق فيما بين المتقاسمين كما أقر فيه المطعون عليه الأول بأنه ليس له أى حق آخر قبل باقى الأطراف ومنهم الطاعن وأن حقوقه قد حددت نهائيا طبقا لهذا الاتفاق ، وقدم الطاعن تأييدا لدفاعه عقدي القسمة سالف الذكر مؤشرا على أولهما بالإلغاء وصورة كربونية من الإقرار المؤرخ في ١٢/٨/١٩٦١ وكما يبين من رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع أن المحكمة خلصت إلى أن الإقرار الذي يستند إليه المطعون عليه الأول في دعواه حرر في وقت معاصر لعقد القسمة الذي يحمل ذات التاريخ وهو ١٦/٨/١٩٦١ ولم يحرر في ذلك اليوم سابقا على عقد القسمة واستندت المحكمة في ذلك إلى أن الطاعن لم يقدم دليلا على صحة هذا القول مما يفاده أن المحكمة لم ترفى المستندات المقدمة من الطاعن والتي أشار إليها في سبب النعى ما يفيد أن عقد القسمة الثانى حرر في نفس اليوم لاحقا



على الإقرار ، كما استندت إلى أن الطاعن عجز عن إثبات إدعائه بتزوير الإقرار اذ تبين من التحقيق الذي قامت المحكمة بإجرائه أن هذا الإقرار كان يحمل تاريخ ١٢ / ٨ / ١٩٦١ ثم عدل عند تحرير عقد القسمة الثانى إلى ١٦ / ٨ / ١٩٦١ بموافقة الطاعن ، وإذ كان هذا الاستخلاص سائغا ويؤدى إلى ما انتهى إليه الحكم ، فإن النعى بهذا السبب يكون فى غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعضوية السادة المحترمين :  
مصطفى الفقي ، وأحمد سيف الدين سابق ، ومحمد عبد الحالق البغدادي ، وسليم عبد الله :

( ٤٢ )

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٤ القضائية :

( ١ ) تنفيذ عقارى . قانون .

إجراءات التنفيذ على العقار . القانون الواجب التطبيق عليها ٣٢٠ من مواد إصدار قانون .  
المرافعات المقصود بإجراءات التنفيذ عدم انصرافها إلى منازعة التنفيذ أو طلب البطلان الذى يدفع به  
أثناء إتخاذ إجراءات التنفيذ .

( ٢ ) قانون . تنفيذ عقارى .

الدعوى التى فصل فيها والإجراءات التى تمت قبل العمل بمقتضى المرافعات الحال . عدم  
خضوعها لأحكامه ولو لم يكن الحكم فيها نهائيا . وطعن فيه بالاستئناف فى ظنه . مثال فى منازعة  
تنفيذ عقارى .

( ٣ ) عقد . تنفيذ . بنوك .

العقود الرسمية الخائز التنفيذ بها جبرا . م ٢/٤٥٧ مرافعات سابق . المقصود بها . جواز  
التنفيذ بعقود فتح الاعتماد الرسمية . شرطه . إعلان المدين بمستخرج بحسابه من واقع دفاتر  
الدائن التجارية ، مع عقد فتح الاعتماد قبل الشروع فى التنفيذ .

١ - اعتراضات الطاعن - المنفذ ضده - الموضوعية على قائمة شروط  
البيع لا تعد من إجراءات التنفيذ على العقار . فهى وأن تعلق بها إلا أنها خصومة  
مستقلة عنها تخضع - فيما لم يدر بشأنه نص خاص - للإجراءات والقواعد  
العامية ومنها قواعد سريان قانون المرافعات من حيث الزمان المتخصص عليها فى  
المسائل الأولى والثانية من القانون القائم ولا تخضع لحكم المادة الثالثة من قانون  
إصداره والتى تنص على أن إجراءات التنفيذ على العقار يستمر السير فيها

طبقا لأحكام القانون متى كان قد صدر فيها حكم برسو المزاد في ظله لأن المقصود بإجراءات التنفيذ في تطبيق هذه المادة هي تلك الإجراءات التي تتبع في التنفيذ على العقار ولا تنصرف إلى منازعة التنفيذ أو طلب البطلان الذي يدفع به أثناء اتخاذ إجراءات التنفيذ إذ له كيان خاص يستقل به عن إجراءات نزاع الملكية فتسرى عليه القاعدة العامة في شأن سريان قانون المرافعات من حيث الزمان .

٢ — تنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون المرافعات القائم على أن "تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها . . . . ." وتنص الفقرة الأولى من المادة الثانية على أن "كل إجراء من إجراءات المرافعات تم صحيحا في ظل قانون معمول به يبقى صحيحا ما لم ينص على غير ذلك " . ومؤدى ذلك أن الدعاوى التي تم الفصل فيها والإجراءات التي تمت قبل العمل بالقانون الجديد لا تخضع لأحكامه وإنما تسرى عليها أحكام القانون القديم حتى ولو لم يكن الحكم فيها نهائيا وطمع فيه بالاستئناف في ظل القانون الجديد، وإذا كان الحكم الابتدائي قد صدر بتاريخ ٢٤/٤/١٩٦٨ في ظل أحكام المادة ٦٤٨ من قانون المرافعات السابق بالاستمرار في إجراءات التنفيذ ، وتختل المحكمة من الفصل في موضوع الاعتراض على وجود الدين وحقيقة مقداره عملا برخصة التنحي المخولة لها في المادة المشار إليها وبما لها من سلطة تقديرية في هذا الاختيار ، فتركت للمحكمة المختصة بدعوى الحساب الفصل في هذا النزاع ، وكان إبداء قائمة شروط البيع مشتملة على الثمن الأساسي قد تم في ظل القانون السابق الذي لم يكن يحكم تقدير الثمن باعتبارات محدده ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر وقضى بتأييد الحكم المستأنف في هذا الخصوص ، يكون قد أصاب صحيح القانون .

٣ — المقصود بالعقود الرسمية المشار إليها في المادة ٣٥٧/٢ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٢٨٠/٢ من قانون المرافعات الحالي الأعمال القانونية التي تم أمام مكاتب التوثيق للشهر العقاري والمتضمنة التزاما بشيء يمكن اقتضاؤه جبرا مما يجعل له بهذه المثابة قوة تنفيذية تميز لصاحب الحق



الثابت فيها أن ينفذ بها دون حاجة للالتجاء إلى القضاء . وإذا كان مؤدى المادتين ٤٥٩ ، ٤٦٠ من القانون القديم المقابلتين للمادتين ٢٨٠/١ ، ٢٨١ من القانون الحالى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه وأن كان يجب أن يكون الحق الموضوعى المراد اقتضاؤه بالتنفيذ الجبرى محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء وأن يكون السند التنفيذى دالا بذاته على توافر هذه الشروط فيه ، إلا أن المشرع تقديرا منه للاعتبارات العملية المتصلة بتشجيع الائتمان أجاز استثناء من الأصل ، التنفيذ بعقود فتح الاعتماد الرسمية ولو لم تتضمن الاقرار بقبض شيء وأوجب فى ذات الوقت ضمانا لمصلحة المدين الحاصل التنفيذ ضده أن يعلن عند الشروع فى التنفيذ ، مع عقد فتح الاعتماد مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية وإذا كان البين مما حصله الحكم المطعون فيه أن العقود سندات التنفيذ رسمية بالمقصود سالف البيان مذيله بالصيغة التنفيذية ومعلنة إلى الطاعن قبل البدء فى التنفيذ مع مستخرج من حساب المدين من واقع دفاتر البنك التجارية ، وأن الحق المراد اقتضاؤه يتمثل فى الأرصدة الناشئة عن عقد فتح الاعتماد وعقدى قرض أقر الطاعن بقبض قيمته أمام الموثق فيجوز التنفيذ بمقتضاها طبقا لأحكام المادتين ٤٥٧ ، ٤٦٠ من قانون المرافعات السابق وما يقابلهما من القانون الحالى .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن البنك المطعون ضده الأول بأمر إجراءات التنفيذ الجبرى على العقارات المملوكة للطاعن والمبينة بتبنيه نزع الملكية المعلن إليه بتاريخ ١٩٦٧/٤/٤ وذلك استيفاء لديونه الناشئة عن عقد رسمى بفتح اعتماد للطاعن بمبلغ ٧٥٠٠ جنيه مضمون برهن عقارى ، وعقد قرض قيمته ٣٧٠٠ جنيه مضمون برهن تأمين



القانون القديم متى كان قد صدر فيها حكم برسو المزداد في ظله ، وبمفهوم مخالفة هذا النص فإن إجراءات التنفيذ في الدعوى المسائلة تخضع لأحكام قانون المرافعات الجديد إذا لم يصدر فيها حكم برسو المزداد قبل سريانه ، وقد أوجبت المادة ٤٢٢ من هذا القانون الفصل في أوجه البطلان الموضوعية خلافا لما كان يقضى به نص المادة ٦٤٨ من قانون المرافعات السابق بمجواز الحكم بالاستمرار في إجراءات التنفيذ ، والتخلي عن نظر تلك الأوجه للمحكمة المختصة ، ولما كان الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف ، فإنه كان يتعين على محكمة الاستئناف أن تلتزم بتطبيق نص المادة ٤٢٢ من قانون المرافعات الجديد — الذي أصبح نافذا أثناء نظر الاستئناف وتتصدى للفصل في أوجه الاعتراض الموضوعية ، كما كان يتعين عليها أعمال حكم المادتين ٣٧ — ٤١٤ من ذلك القانون في شأن تقدير الثمن الأساسي للعقارات محل التنفيذ باعتبار مائة وثمانين مثالا من قيمة الضريبة الأصلية المربوطة عليها ، أما وقد قضى الحكم المطعون فيه بتأييد حكم أول درجة في التخلي عن الفصل في أوجه البطلان الموضوعية ، وفي رفض الاعتراض على الثمن الاسامي ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث ان النعي بهذين السببين مردود ذلك أن اعتراضات الطاعن الموضوعية على قائمة شروط البيع لاتعد من إجراءات التنفيذ على العقار ، فهي وإن تعلقت بها إلا أنها خصومة مستقلة عنها تخضع — فيما لم يرد بشأنه نص خاص — للإجراءات والقواعد العامة ومنها قواعد سريان قانون المرافعات من حيث الزمان المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من القانون القائم ولا تخضع لحكم المادة الثالثة من قانون إصداره لأن المقصود بإجراءات التنفيذ في تطبيق هذه المادة هي تلك الإجراءات التي تنع في التنفيذ على العقار ولا تنصرف إلى منازعة التنفيذ أو طلب البطلان الذي يدفع به أثناء اتخاذ إجراءات التنفيذ إذ له كيان خاص يستقل به عن إجراءات نزع الملكية فتسرى عليه القاعدة العامة في شأن سريان قانون المرافعات من حيث الزمان ، وإذ تنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون المذكور على أن "تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها .."



وتنص الفقرة الأولى من المادة الثانية على أن "كل إجراء من إجراءات المرافعات تم صحيحا في ظل قانون محمول به يبقى صحيحا ما لم ينص على غير ذلك" فإن مؤدى ذلك أن الدعاوى التى تم الفصل فيها والإجراءات التى تمت قبل العمل بالقانون الجديد لا تخضع لأحكامه وإنما تسرى عليها أحكام القانون القديم حتى ولو لم يكن الحكم فيها نهائيا وطمئن فيه بالاستئناف فى ظل القانون الجديد ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى قد صدر بتاريخ ٢٤/٤/١٩٦٨ فى ظل أحكام المادة ٦٤٨ من قانون المرافعات السابق بالاستمرار فى إجراءات التنفيذ ، وتحت المحكمة عن الفصل فى موضوع الاعتراض على وجود الدين وحقيقة مقداره عملا برخصة التنجى المخولة لها فى المادة المشار إليها وبما لها من سلطة تقديرية فى هذا الاختيار فتركت للمحكمة المختصة بدعوى الحساب الفصل فى هذا النزاع ، وكان إيداع قائمة شرط البيع مشتملة على الثمن الأساسى قد تم فى ظل القانون السابق الذى لم يكن يحكم تقدير الثمن باعتبارات محددة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر وقضى بتأييد الحكم المستأنف فى هذا الخصوص يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويكون النعى عليه بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، ويقول فى بيان ذلك أن الحكم أسبغ على السندات المنفذه بها قوة تنفيذية تجيز للبنك مباشرة الإجراءات التنفيذ بمقتضاها دون حاجة لاستصدار حكم من القضاء يقرر وجود الدين ويعين مقداره ، حالة أن عقود فتح الاعتماد بحساب جار لم تحدد قيمتها نهائيا سيما وأنه لازالت هناك معاملات جارية بينه وبين البنك وأنه أوفى له بما يجاوز دينه ، ولا يجوز تنفيذه إلا اقتضاء لدين محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء ، وهذه الشروط متخلفة فى السندات المنفذه بها ، وأنه مما يؤكد جدية منازعته فى هذا الشأن دعوى تصفية الحساب التى أقامها ضد البنك وتندب فيها خير .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان المقصود بالعقود الرسمية المشار إليها فى المادة ٥٧٧ فقرة ٢ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٢/٢٨٠ من قانون المرافعات الحالى الأعمال القانونية التى تتم أمام مكاتب التوثيق

للمهر العقاري والمتضمنة التزاما بشيء يمكن اقتضاؤه جبرا مما يجعل لها هذه المشابة قوة تنفيذية تميز اصحاب الحق الثابت فيها أن يتفد بها دون حاجة للالتجاء إلى القضاء ، وكان مؤدى المادتين ٤٥٩ ، ٤٦٠ من القانون القديم المقابلتين للمادتين ٢٨٠ ، ٢٨١ من القانون الحالى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه وإن كان يجب أن يكون الحق الموضوعى المراد اقتضائه بالتنفيذ الجبرى محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء وأن يكون السند التنفيذى دالا بذاته على توافر هذه الشروط فيه ، إلا أن الشارع تقديرا منه للاعتبارات العملية المتصلة بتشجيع الائتمان أجاز استثناء من الأصل التنفيذ بعقود فتح الاعتماد الرسمية ولولم تتضمن الإقرار بقبض شيء ، وأوجب فى ذات الوقت ضمانا لمصلحة المدين الحاصل التنفيذ فده أن يعلن عند الذروع فى التنفيذ ، مع عقد فتح الاعتماد مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية ، وكان البين مما حصله الحكم المطعون فيه أن العقود سندات التنفيذ رسمية - بالمقصود سالف البيان - ومذيلة بالصيغة التنفيذية ومعلنة إلى الطاعن قبل البدء فى التنفيذ مع مستخرج من حسابه المدين من واقع دفاتر البنك التجارية ، وأن الحق المراد اقتضاؤه يتمثل فى الأرصدة الناشئة عن عقد فتح الاعتماد وعقدى قرض أقر الطاعن بقبض قيمته أمام المرقى ، فيجوز التنفيذ بمقتضاها طبقا لأحكام المادتين ٤٥٧ ، ٤٦٠ من قانون المرافعات السابق وما يقابلهما من القانون الحالى . ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعى عليه بالهيب الثالث يكون على غير أساس كذلك .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود وعضوية السادة المستشارين :  
محمد المهدي ، والدكتور عبد الرحمن عباد ، وصلاح نصار ، وأحمد وهذان .

( ٤٣ )

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٢ القضائية :

( ١ ) تزوير . دعوى .

( ١ ) دعوى التزوير الأصلية . القصد منها . دره الاحتجاج بمحرر مزور . الاحتجاج بالفعل  
بمحرر في نزاع قائم . وجوب سلوك طريق الادعاء بالتزوير في ذات الدعوى .

( ٢ ) دعوى " وقف الدعوى " . محكمة الموضوع .

لمحكمة الموضوع تقدير مدى جدية طلب وقف الدعوى وفقاً للمادة ١٢٩ مرافعات .

( ٣ ) إيجار " إيجار أماكن " . دعوى .

دعوى المستأجر باسترداد ما دفعه زاندا عن الأجرة القانونية . جواز رفعها على استقلال  
أو مندمجة مع دعوى تخفيض الأجرة . لا يحصل لتعليق الفصل فيها على صيرورة الحكم بتخفيض  
الأجرة نهائياً .

( ٤ ) إثبات " القرائن " . محكمة الموضوع .

لمحكمة الموضوع التعويل في حكمها على حكم صادر في قضية أخرى لم يكن الخصم طرفاً فيها .  
اعتبار ذلك قرينة قضائية .

١ — إذ كان المشروع قد نظم في المواد من ٤٩ إلى ٥٨ من قانون الإثبات  
رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ الطريق الذي يجب إتباعه عند الادعاء بتزوير الأوراق  
التي يحتاج بها الخصوم في دعوى منظورة أمام القضاء ، ثم اتبع ذلك بالمادة ٥٩  
التي أجاز فيها لمن يخشى الاحتجاج عليه بمحرر مزور أن يختصم من بيده ذلك  
المحرر ومن يفيد منه لمصالح الحكم بتزويره ، ويكون ذلك بدعوى أصلية ترفع



بالأوضاع المعتادة ، حتى إذا ما حكم له بذلك أمن عدم الاحتجاج عليه بهذه الورقة في نزاع مستقبل ، ومفاد ذلك أن الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية لا يصادف محلا إذا احتج بهذا المحرر في نزاع مرفوع بشأنه دعوى ، ويكون متعينا سلوك طريق الإدعاء بالتزوير الذي رسمه القانون باعتباره وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى فيجب إبداءه أمام المحكمة التي تنظره ولا يجوز لغيرها أن تتصدى له ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه أن المطعون عليه قدم ضمن مستنداته صورة فوتوغرافية لكل من عقد الإيجار والإيصال — المشار إليها بسبب النعي — مقررًا أن المستأجر السابق لذات العين كان قد قدمهما في الدعوى المرددة بينه وبين الطاعن — المؤجر — ، وكان الثابت أن الطاعن لم يطعن على هذين المحررين بأى مطعن ، وإنما لما بعد الحكم عليه ابتداءيا إلى رفع دعوى تزوير أصلية ضد المستأجر السابق وأدخل فيها المطعون عليه ليصدر الحكم في مواجهته ، وطلب من محكمة الاستئناف لدى استئنائه حكم محكمة أول درجة وقف السير فيه حتى يفصل في تلك الدعوى ، فإن من حق محكمة الاستئناف ألا تعير هذا الطلب التفتاتا .

٢ — جعلت المادة ١٢٩ من قانون المرافعات التي استند إليها الطاعن ، الأمر في الوقف جوازا للمحكمة ومتروكا لمطلق تقديرها حسبما تستبينه من جدية المنازعة في المسألة الأولية أو عدم جديتها .

٣ — إذ كانت المادة السادسة من القانون رقم ١٢١ تقضى برد ما حصل زائدا على الأجرة المستحقة قانونا أو باستقطاعه من الأجرة التي يستحق دفعها ، وكانت هذه المادة ضمن المواد التي نصت المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على استبقائها واستمرار العمل بأحكامها على الأجرة المحددة طبقا للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وكانت الدعوى بطلب إسترداد ما دفع زائدا على الأجرة القانونية يجوز رفعها مستقلة بدعوى مبتدأة أو مندبة في دعوى تخفيض الأجرة ، ويصح رفعها ولو بعد انتهاء العلاقة الإيجارية وكانت نصوص أى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أو القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ خلوا مما يفيد الحيلولة دون إقامة تلك الدعوى إلا بعد تحديد الأجرة بحكم نهائى ، فإنه لا تأثير

لإباحة الطعن في الأحكام على طبيعة هذه الدعوى بحيث يجوز الفصل فيها دون توقف على صيرورة الحكم الصادر بالتخفيض نهائيا ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي قضى بتخفيض أجرة الجراج فإن لازم ذلك أن يقضى برد الفروق المطلوبة منه ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النفي عليه بخالفة القانون والقصور في التسبب يكون على غير أساس .

٤ - من المقرر أنه ليس ثمة ما يمنع في القانون استناد المحكمة في حكمها إلى ما قضى به في قضية أخرى لم يكن الخصم طرفا فيها إذا كان ذلك لمجرد تدعيم الأدلة التي ساقها لأن ذلك لا يعدو أن يكون استنباطا لقرينة قضائية رأت فيها المحكمة ما يؤيد وجهه نظرها .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٣٢٦ لسنة ١٩٦٥ مدنى أمام محكمة الجيزة الابتدائية ضد الطاعن ، بطلب الحكم بتخفيض إيجار الشقة الميمنة بصحيفة الدعوى إلى مبلغ ١٠ جنيه و ٣٥٢ مليا والزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ٤٠٧ جنيه و ٣١٦ مليا ، قيمة فروق الأجرة المستحقة منذ تاريخ التعاقد وقال شرحا لها أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٥/١/٢٨ استأجر شقة بالعقار رقم ٢١ شارع نادى الصيد المملوك للطاعن ، لقاء أجرة شهرية قدرها ٢٣ جنيه شاملة الجراج وإذ تبين أنها تخالف الأجرة القانونية وأنه بأعمال قوانين التخفيض أرقام ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ، ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، ٧ لسنة ١٩٦٠ لا يتجاوز ١٠ جنيه و ٣٥٢ مليا فقد أقام الدعوى ، بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٧ حكمت المحكمة بنسب مكتب الخبراء لبيان تاريخ البدء في إنشاء الشقة وإقامتها وبدء تأجيرها

وتحديد شهر الأساس والأجرة الفعلية فيه أو اجرة المثل مع بيان الأجرة القانونية وبعد أن قدم الحبير تقريره حكمت في ١٩٦٩/١١/٢٤ (أولا) بتخفيض إيجار الشقة موضوع النزاع إلى مبلغ ١٠ جنيه و ٣٥٢ مليما شهريا ابتداء من تاريخ التعاقد في ١٩٦٥/٨/٢٨ ، (ثانيا) بالزام الطاعن بأن يرد للمطعون عليه مبلغ ٤١٧ جنيه و ٣١٦ مليم . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٣٢٦ سنة ٩٦ ق القاهرة طالبا الغاؤه ورفض الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٢/١/٥ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، ومرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر وبالحلقة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبعة أسباب ينمى الطاعن بالأسباب الأول والثاني والخامس منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق للقانون ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسييب في بيان ذلك يقول أن الحكم أسس قضاءه بالتخفيض على سند من الصور الفوتوغرافية لكل من عقد الإيجار المؤرخ ٦١/١٢/٢٠ والإيصال المؤرخ ١٩٦٢/٤/١ المقدمة من المطعون عليه — للتدليل على الأجرة الفعلية للعين المؤجرة والتي كان يدفعها المستأجر السابق لعين النزاع وأن الطاعن لم يطعن عليهما بأى مطعن عند تقديمهما لأول مرة في الدعويين ٢٦٥ ، ٢٨٦ سنة ١٩٦٥ الدقي الجزئية المرددتين بينهما ، في حين أنه طلب في صحيفة الاستئناف وقف الدعوى بالتطبيق للسادة ١٢٩ من قانون المرافعات حتى يفصل في الدعوى رقم ٩٨٥٥ لسنة ١٩٦٩ مدنى القاهرة الابتدائية والتي أقامها ضد المستأجر السابق وأدخل بها المطعون عليه مطالبا برد وبطلان أصل العقد والإيصال ، وقد التفت الحكم عن طابه وأجاب عليه بما لا يطح ردا ، وكان عليه أن يبين أن الفصل في الدعوى الأصلية لا يقتضى الوقف ، وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون هذا إلى أن الحكم ذكر في مجال التدليل على عدم جدية طاب الوقف أنه كان يتعين عليه أن يسلك سبيل الادعاء بالتروير على أصل العقد



والإيصال المتقدمين من المستأجر السابق في النزاع الخاص به ، مع أن الثابت أن المقدم كان صورة فوتوغرافية من هذين المستنديين ؟ ولا يرد عليها الادعاء بالتزوير ، كما تمسك الطاعن بأنه لا حجية لها إلا بقدر ما تهدى إلى الأصل ، وأغفل الحكم الرد على دفاعه بما يشوبه مخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسييب .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان المشرع قد نظم في المواد من ٤٩ إلى ٥٨ من قانون الأثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ الطريق الذي يجب اتباعه عند الإدعاء بتزوير الأوراق التي يحتج بها الخصوم في دعوى منظورة أمام القضاء ثم اتبع ذلك بالمادة ٥٩ التي أجاز فيها لمن يخشى الاحتجاج عليه بمحرر مزور أن يختصم من بيده ذلك المحرر ومن يفيد منه لسماع الحكم بتزويره ، ويكون ذلك بدعوى أصلية ترفع بالأوضاع المعتادة ، حتى إذا ما حكم له بذلك أمن عدم الاحتجاج عليه بهذه الورقة في نزاع مستقبل ومفاد ذلك أن الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية لا يصادف محلاً إذا احتج بهذا المحرر في نزاع مرفوع بشأنه دعوى ، ويكون متعينا سلوك طريق الإدعاء بالتزوير الذي رسمه القانون باعتباره وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى فيجب إبداءه أمام المحكمة التي تنظره ولا يجوز غيرها أن تتصدى له ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه أن المطعون عليه قدم ضمن مستنداته صورة فوتوغرافية لكل من عقد الإيجار والإيصال المشار إليهما بسبب النعى مقررا أن المستأجر لذات العين كان قد قدمهما في الدعوى رقم ٢٦٥ ٢٨٦٤ لسنة ١٩٦٥ الدقى الجزئية المرددة بينه وبين الطاعن ، وكان الثابت أن الطاعن لم يطعن على هذين المحررين بأى مطعن وإنما لجأ بعد الحكم عليه إبتدائيا إلى رفع دعوى التزوير الأصلية رقم ٩٨٥٥ لسنة ١٩٦٩ أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد المستأجر السابق ، وأدخل فيها المطعون عليه ليصدر الحكم في مواجهته ، وطلب من محكمة الاستئناف لدى استئنافه حكم محكمة أول درجة وقف السير فيه حتى يفصل في تلك الدعوى ، فإن من حق محكمة الاستئناف ألا تعير هذا الطلب التفاتا . لما كان ما تقدم وكانت المادة ١٢٩ من قانون المرافعات التي استند إليها الطاعن قد جعلت الأمر في الوقف جوازا للمحكمة ومتروكا لمطلق تقديرها

حسبما تستبينه من جدية المنازعة في المسألة الأولية أو عدم جديتها وكان الحكم قد أنصح عن ذلك فيما أثبتته من تراخي الطاعن في الطعن على هذين المحررين عند تقديم صورتيهما لأول مرة في دعوى المستأجر السابق وأنه عهد بهما إلى ترك دعوى المطالبة بالأجرة للشطب وإلى التنازل عن الحجز الموقع إستنادا لها ، واستخلص من ذلك أنه لا يهدف إلا المطلب في التداعي ، وكانت إشارة الحكم في هذا الخصوص إلى أصل المحررين دون صورتيهما غير مؤثر في قضائه طالما كان موقف الطاعن منهما سلبيا منذ البداية ، فإن النعي برمته يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث مخالفة القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه قضى برد فروق الأجرة المستحقة منذ بدء الإيجار ، مع أن مؤدى إباحة الطعن في الأحكام الصادرة في ظل التشريع الاستثنائي رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٩ أنه لا يجوز المطالبة برد الفروق إلا بعد أن يصبح الحكم بتحديد نهائيا ، خلافا للوضع خلال سريان القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والذي كانت الأحكام الصادرة بمقتضاه نهائية . هذا بالإضافة إلى أن الطاعن تمسك في الاستئناف بأن الحكم الابتدائي قضى برد الفروق المستحقة عن الجراج الذي لم يحكم بتخفيض الأجرة المتفق عليها بشأنه وأغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع مما يشوبه بخالفة القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة السادسة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تقضى برد ما حصل زائدا على الأجرة المستحقة قانونا أو باستقطاعه من الأجرة التي يستحق دفعها ، وكانت هذه المادة ضمن المواد التي نصت المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على استبقائها واستمرار العمل بأحكامها على الأجرة المحددة طبقا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وكانت الدعوى بطلب استرداد ما دفع زائدا على الأجرة القانونية يجوز رفعها مستقلة بدعوى مبتدأة أو مندمجة في دعوى تخفيض الأجرة ويصح رفعها ولو بعد انتهاء العلاقة الإيجارية وكانت نصوص أي من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أو القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ خلوا مما يفيد الحيلولة دون إقامة تلك الدعوى إلا بعد تحديد الأجرة

بحكم نهائي ، فإنه لا تأثير لإباحة الطعن في الأحكام على طبيعة هذه الدعوى ، بحيث يجوز الفصل فيها دون توقف على صيرورة الحكم الصادر بالتخفيض نهائيا . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي قضى بتخفيض أجره الجراج فإن لازم ذلك أن يقضى رد الفروق المطلوبة عنه ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي عليه بخالفة القانون والقصور في التسبيب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينسعى بالأسباب الرابع والسادس والسابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب من عدة وجوه (أولها) أن الحكم عول في قضائه على تقرير الخبير وعلى الحكم الصادر في الدعويين ٢٨٦ ، ٢٦٥ سنة ١٩٦٥ الدقي الجزئية مع أن المطعون عليه لم يكن طرفا فيها ، ولا يكون للحكم الصادر حجية قبله ، بل أنه لم يصدر حكم وإنما تنازل الطاعن عن مدعاه بشأن المطالبة بالأجرة والمجهز اقتضاء لها . (ثانيا) أن تقرير الخبير الذي ائتمنت به محكمة الموضوع أنهت اطلاعه على الإيصال المؤرخ ١٩٦٢/٤/١ من المستندات المقدمة بملف الدعوى رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٦٥ الدقي ، في حين أن المستندات كانت قد سمحت قبل اطلاع الخبير عليها . (ثالثا) إن ذلك التقرير استبعد العقد المقدم من الطاعن والمؤرخ ١٩٦١/٩/٢٠ بقوله إن المستأجر السابق ادعى بتزويره في الدعوى رقم ٢٦٥ سنة ١٩٦٥ الدقي مع أن القول في هذا الصدد جاء مرسلا ، ولم يتتبع الإجراءات المرسومة قانونا بالادعاء بالتزوير ، وإذ ضمن الطاعن دفاعه ماسلف ولم يرد الحكم المطعون فيه عليه فإنه يكون ميبيا بالقصور .

وحيث إن النعي في غير محله ، ذلك أن البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاؤه على قوله " ... .. إن الخبير بأمر المأمورية وانتهى إلى النتيجة التي استخلصها من أسس مستساغة لها ما يدعمها من محاضر أعمال وتطمين إليها المحكمة وتأخذ بها ولا تلفت إلى ما أثاره المدعى عليه - الطاعن - من اعتراضات ليس لها ما يبررها ، فقد أورد بتقريره ما يفى بالغرض الذي اعتمده الخبير دون العقد المؤرخ عن شقة النزاع ، والذي كان مصدره إيصال سداد إيجار شهر أبريل ١٩٦٢ فسبق أن تعرضت له محكمة الدقي في حكمها في القضية رقم ٢٨٦



سنة ١٩٦٥ المرفوعة من المدعى عليه في الدعوى الحالية من المهندس ... ..  
وفي التظلم رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٥ المرفوع من الأخير ضد الأول، ولم يبد المدعى  
عليه في الدعوى الحالية أى اعتراضات جدية عليه وارتكبت إليها المحكمة في أسباب  
حكمها ... ، لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع متى رأت في حدود  
سلطتها التقديرية الأخذ بتقدير الخبير لاقتناعها بصحة أسبابه فإنها لا تكون ملزمة  
بعد ذلك بالرد استقلالا على المآخذ التي وجهها الطاعن إلى ذلك التقرير لأن في  
أخذها به محولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد  
عليها بأكثر مما تضمنه التقرير ، فلا على الحكم أن هو لم يعرض للعقد المقدم  
من الطاعن والذي استبعده الخبير لما أثبتته بتقريره ، لما كان ماتقدم وكان  
من المقرر أن ليس ثمة ما يمنع في القانون من استناد المحكمة في حكمها إلى ما قضى  
به في قضية أخرى لم يكن الخصم طرفا فيها إذا كان ذلك لمجرد تدعيم الأدلة التي  
ساقها ، لأن ذلك لا يعدو أن يكون استنباطا لقرينة قضائية رأت فيها المحكمة  
ما يؤيد وجهة نظرها ، فإنه لا ثريب على الحكم إذ استنبط من الحكم الصادر في  
الدعويين رقمي ٢٦٥ ، ٢٨٦ سنة ١٩٦٥ الدقي ما يدعم النتيجة التي خلصت إليها .  
لما كان ما سلف وكان الخبير لم يثبت أنه أطلع على أصل الإيصال المشار إليه  
بسبب النعي حسبا يقول الطاعن ، وأنه قرر أن المستندات قد صحبت وأورد  
فخواها نقلا من وجه الحافظة ، وكانت المحكمة غير ملزمة بأن تتبع الخصوم في  
مناحي دفاعهم وحججهم ، وحسبها أن تقيم قضاها على ما يصلح للحمله فإن النعي  
على الحكم بالقصور بكافة وجوهه يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار / محمد أسعد محود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /  
محمد محمد المهدي ، وسعد الشاذلي ، والدكتور عبد الرحمن عياد ومحمد الباجوري .

( ٤٤ )

الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٢ القضائية :

( ١ ) إيجار " إيجار أماكن " . نظام عام . التزام .

تحديد أجرة الأماكن . تعلقه بالنظام العام . نزول المستأجر عن حقوقه التي فرضتها له القوانين الاستثنائية . باطل . لانتهاكه الإجازة الصريحة أو الضمنية . وجوب رد ما حصل زائداً عن الأجرة القانونية .

( ٢ ) إيجار " إيجار أماكن " . حكم " حجية الحكم " . دعوى .

اقتال ملكية العين أثناء تدار دعوى المستأجر بتفويض الأجرة . عدم تمثيل المالك الجديد في الدعوى . الحكم الصادر فيها . اتخاذه دليلاً على الأجرة القانونية دون الاعتداد بحجته . لا خطأ .

( ٣ ) قوة الأمر المقضي .

المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضية فيها . شرطه . وحدة المسألة في الدعوى . ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضي .

( ٤ ) أمر إداء . قوة الأمر المقضي . إيجار " إيجار أماكن " .

أمر الإداء الصادر بالزام المستأجر بالأجرة الاتفاقية . لا يحوز قوة الأمر المقضي بالنسبة لقانونية الأجرة . حق المستأجر في إقامة دعوى بتحديد الأجرة القانونية . علة ذلك .

( ٥ ) حجز . " حجز مالمدين لدى الغير " .

حجز مالمدين لدى الغير . أثره . منع المحجوز عليه من تسلم أمواله من المحجوز لديه . إيداع المال المحجوز . جوازي للمحجوز لديه أو أن يطلبه المحجوز عليه .

( ٦ ) إيجار " إيجار أماكن " .

إخلال المستأجر بالتأخير في دفع الأجرة . شرطه . ألا تكون الأجرة محل نزاع جدي .

(٧) إيجار "إيجار أما كن" . رد غير المستحق .

الأجرة التي حصلها المؤجر بالزيادة على الأجرة القانونية . جواز ردها فوراً أو امتنعها من الأجرة الحالية أو المستقبلية . م ٦ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧

(٨) اختصاص . إيجار . "إيجار أما كن" . حجز أمر أداء .

اختصاص قاضي التنفيذ بإصدار أمر الحجز التحفظي أو حجز مالهدين لدى الغير . الاستثناء . اختصاص قاضي أمر الأداء بإصداره متى توفر في الدين شروط إصدار أوامر الأداء . المحكمة الموضوع سلطة تقدير توافر هذه الشروط . مثال بشأن استرداد مدفع زائدا عن الأجرة القانونية .

(٩) التزام "الوفاء" .

الايداع الذي لم يسبقه عرض حقيقي . لا يعد وفاء مبرراً للذمة .

(١٠) حكم "تسبيب الحكم" .

اغتيال الحكم مناقشة مستندات لأثر لها في الدعوى . لا عيب .

(١١) حجز . إيجار . "إيجار أما كن" .

صدور أمر حجز مالهدين لدى الغير على "ما يوجد" تحت يد المستأجرين من أجرة . مفاده . حجز الأجرة المستحقة فعلاً وما يستجد منها حتى وقت التقرير بما في الذمة .

١ — تحديد أجرة الإما كن من مسائل النظام العام التي نص المشرع على تأنيح مخالفة القواعد الواردة بشأنها فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها ، ومفاد المادة السادسة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التي تخضع لأحكامه عين النزاع بطلان كل شرط يخالف هذه القواعد ووجوب الحكم برد ما حصل زائداً عن الأجرة المستحقة قانوناً ولازم ذلك عدم الاعتداد بأي شرط ينزل بموجبه المستأجر عن حقوقه التي فرضتها له هذه القوانين الاستثنائية ولا تلحقه الإجازة الصريحة أو الضمنية .

٢ — إذ كان الحكم المطعون فيه — اعتد بأجرة العين التي حددها الحكم الصادر في الدعوى — المرددة بين المستأجر والمالك السابق — باعتبارها الأجرة القانونية للعين والمحددة بحكم نهائي قبل المالك السابق ، دون الأجرة الاتفاقية



الواردة بعقد الإيجار المبرم بين الطاعن والمطعون عليه وذلك لزيادتها عن الأجرة القانونية ، وكان الحكم دلي ما أفصح في أسبابه لم يعول على أن للحكم الصادر في الدعوى آفة الذكر حجية على الطاعن — لانتقال ملكية العين إليه قبل صدور حكم تحديد الأجرة دون أن يمثل فيها — ولم يتم قضاءه على هذا الأساس ، وإنما اتخذ مما جاء به دليلا على الأجرة القانونية للعين ، فإن ما ينشئ به الطاعن في هذا الصدد — من الاعتداد بحجية حكم تحديد الأجرة قبله — لا يصادف محلا من قضاء الحكم .

٣ — يشترط في المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها وفق المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ولا تتوفر هذه الوحدة إلا أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة أساسية لا تتغير وبشرط أن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول استقرارا جامعا ومانعا فتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه بعد بالدعوى الثانية أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها و ينبنى على ذلك أن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .

٤ — إذ كان أمر الأداء القاضى بإلزام المطعون عليه الأول — المستأجر — بأداء الأجرة = مددة بعقد الإيجار عن المدة من ١/١/١٩٧٠ حتى آخر مايو سنة ١٩٧٠ وإن حاز قوة الأمر المقضى إلا أنه إذ صدر تنفيذ لعقد الإيجار أخذا بالأجرة المتفق عليها فيه ، ودون أن يعرض لقانونية هذه الأجرة تبعا لعدم إثارة نزاع حولها فإنه لا يحوز حجية في هذه المسألة ، وإذ كان تحديد الأجرة طبقا لقوانين إيجار الأماكن من المسائل المتعلقة بالنظام العام التي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها فإن صدور أمر الأداء بالأجرة الاتفاقية الواردة بالعقد لا يحول دون حق المطعون عليه الأول في إقاعة دعوى بتحديد الأجرة القانونية لعين النزاع ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتد بالأجرة القانونية لها والتي حددها الحكم — الصادر بالتخفيض — وبين الفروق المستحقة للطعون عليه الأول — المستأجر — ورتب على ذلك انتفاء تخلفه عن الوفاء بالأجرة بما لا يبرر إخلاءه من العين المؤجرة فإنه لا يكون قد خالف حجية أمر الأداء سالف الذكر .

٥ — النص في الفقرة الأولى من المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات على أن "الحجز لا يوقف استحقاق الفوائد على المحجوز لديه ولا يمنع من الوفاء ولو كان الحجز مدعى ببطلانه . كما لا يمنع المحجوز عليه من مطالبته بالوفاء " يدل على أنه ولأن كان من آثار حجز المدين لدى الغير منع المحجوز عليه من تسلم المال المحجوز من المحجوز لديه ، إلا أن ذلك لا يقتضى منعه من اتخاذ الوسائل التحفظية للمحافظة عليه ، فيجوز للمحجوز عليه مطالبة المحجوز لديه بأن يودع مافي ذمته خزانة المحكمة التي يتبعها كي يضمن اعساره مستقبلا ، كما أجاز للمحجوز لديه أن يقوم بهذا الإيداع من تلقاء نفسه إبراء لذمته وتفاديا لسريان الفوائد عليه ، مما مفاده أن الإيداع ليس وجوبيا على المحجوز لديه وإنما هو أمر جوازي له أن يتبعه متى اقتضت مصلحته ذلك .

٦ — يشترط لجواز طلب الإخلاء وفق المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أن تكون ثمة أجرة مستحقة غير متنازع فيها تأخر المستأجر في الوفاء بها ، لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أخذا من مدونات المحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول — المستأجر — قام بسداد ما يربو على الأجرة الواجب عليه أدائها قانونا ومن ثم تنفى واقعة التأخير في الوفاء بالأجرة التي تقوم عليها دعوى الإخلاء .

٧ — خول المشرع في المادة السادسة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ القاضى سلطة تحديد وسيلة الوفاء بالمبالغ التي حصلها المؤجر بالزيادة على الأجرة القانونية فأعطاه الحق في القضاء بردها نورا أو باستقطاعها من الأجرة التي يستحق دفعها مستقبلا ، ويكون له من باب أولى استقطاع هذه الزيادة من الأجرة الحالية التي استحققت بالفعل .

٨ — مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٢١٠ من قانون المرافعات والفقرة الأولى من المادة ٢٠١ من ذات القانون أنه متى توافرت في الدين المطالب به شروط إصدار أمر الأداء — بأن كان ثابتا بالكتابة حال الأداء معين المقدار فعلى الدائن إذا أراد توقيع الحجز التحفظي حجز ما للمدين لدى الغير

وفاء لدينه أن يستصدر أمر المحجز من القاضي المختص بإصدار أمر الأداء .  
وتقدير توافر الشروط المذكورة هو مما يدخل في حدود سلطة محكمة الموضوع  
متى كان قضاؤها يقوم على أسباب سائغة .

٩ - إذا كان محضر الإيداع لم تسبقه إجراءات العرض الحقيقي المنصوص عليها  
في المادتين ٤٨٧ ، ٤٨٨ من قانون المرافعات والمادتين ٣٣٤ ، ٣٣٩  
من القانون المدني بما لا يعتبر وفاء مبرراً للذمة .

١٠ - إذا كانت بقية المستندات لا تأثير لها على الأسس التي أقيم عليها الحكم  
فلأنه لا يعنيه إلتفاتة عن مناقشة تلك المستندات بإعتبارها غير متجة ولم يكن  
ليترتب عليها تغيير وجه الرأي في الدعوى .

١١ - إذا كان الأمر قد صدر بتوقيع المحجز التحفظي حجزاً ما للمدين لدى الغير  
على ما يوجد تحت يد المطعون عليهم الأربعة الأول من مبالغ الإيجار وفاء للمدين  
المحجوز من أجله ، وكان استعمال عبارة " ما يوجد " في هذا الخصوص  
تفيد مبالغ الإيجار المستحقة فعلاً وما يستجد منها لاسيما وأن دين الإيجار مما يتجدد  
دورياً وأن المحجز طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٢٥ من قانون المرافعات  
يتناول كل دين ينشأ للمدين في ذمة المحجوز لديه إلى وقت التقرير بما في الذمة  
ما لم يكن موقفاً على دين بذاته .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتحصل في أن المطعون عليه الأول إستصدراً لأمر رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٠  
من محكمة القاهرة الابتدائية بتوقيع المحجز التحفظي حجزاً ما للمدين لدى الغير تحت يده



ويد المطعون عليهم من الثانى إلى الرابع وفاء لمبلغ ٨٥٠ مليم و ٤٠٩ جنيه قيمة فروق الأجرة المستحقة له قبل الطاعن والمطعون عليه الأخير بناء على الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٣ مدنى الجيزة الابتدائية بتخفيض أجرة العين إستجاره من المطعون عليه الأخير إلى مبلغ ١٠,٤٨٠ ج شهريا اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، وإذ رفض طلب إصدار الأمر بأداء المبلغ المحجوز من أجله وبصفة الحجز المتوقع فى ١٤/٣/١٩٧٠ فقد حددت جلسة لنظر الدعوى وقيلت برقم ٢٥٦٢ لسنة ١٩٧٠ مدنى القاهرة الابتدائية، تظلم الطاعن من أمر الحجز طالبا إلغاء وإعتباره كأن لم يكن وقيد التظلم برقم ٢١٢٧ لسنة ١٩٧٠ مدنى القاهرة الابتدائية كما أقام الطاعن الدعوى رقم ٦٢٧٦ لسنة ١٩٧٠ مدنى القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهم الأربعة الأول بطلب الحكم بتفسير أمر الحجز رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٠ مدنى القاهرة الابتدائية بأنه ينصرف إلى الحقوق الموجودة والقائمة بذمة المحجور لديهم وقت صدوره دون الحقوق التى تنشأ وتستحق مستقبلا وما يترتب على ذلك من آثار، وأقام الطاعن أيضا الدعوى رقم ٥٩٠٧ لسنة ١٩٧٠ مدنى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليه الأول طالبا إخلاءه من الشقة إستجاره وتسليمها إليه ، وقال شرحا لها أن المذكور كان يستأجر هذه العين والحديقة الملحقه بها من المالك السابق — المطعون عليه الأخير — لقاء أجرة شهرية قدرها ١٦ جنيها منها ١١,٥٠٠ ج للشقة و ٤,٥٠٠ ج للحديقة وكانت مردده بينهما الدعوى رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٣ مدنى الجيزة الابتدائية بطلب تخفيض أجزتها ، وإذ اشترى العقار قبل أن يفصل فيها ، وتم الاتفاق بينه وبين المطعون عليه الأول بموجب عقد إيجار مؤرخ ١/١/١٩٦٥ على قصر الإيجار على الشقة وحدها مع تخفيض أجزتها إلى ١٠,٥٠٠ ج ، وإذ كان لاجبة قبله للحكم الصادر فى تلك الدعوى بتخفيض الأجرة إلى ١٠,٤٨٠ ج شهريا منها ٥,٥٠٠ ج للشقة اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، وكانت شروط التعاقد المبرم بينه وبين المطعون عليه الأول تظل قائمة لعدم صدور حكم بتعديلها وتأخر مع ذلك فى سداد الأجرة عن المدة من ١/١/١٩٧٠ حتى آخر مايو ١٩٧٠ وقدرها ٥٣,٢٥٠ ج مما حدا على إستصدار أمر الأداء رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٧٠ حلوان ضده وأمتنع عن الوفاء بهذا المبلغ وتحقق شرط الإخلاء

فقد أقام دعواه ، قررت المحكمة ضم هذه الدعاوى الأربعة ليصدر فيها حكم واحد ثم حكمت بتاريخ ١٩٧١ / ٤ / ٨ أولا : في الدعوى رقم ٥١٠٧ لسنة ١٩٧٠ برفضها ثانيا ؛ في الدعوى رقم ٢٥٦٢ لسنة ١٩٧٠ بإلزام المطعون عليه الأخير — .. المالك السابق — بأن يؤدي إلى المطعون عليه الأول مبلغ ١٠٦ جنيهات ، ٢٥٠ مليم وإلزام الطاعن بأن يؤدي إليه — مبلغ ٢١٦ جنيتها و ٥٦٠ مليا وبصحة حجز ما للمدين لدى الغير التحفظى الموقع تحت يد المطعون عليهم من الثانى إلى الرابع فى ١٤ / ٣ / ١٩٧٠ بالنسبة لمذنين المبلغين ثالثا : فى الدعوى رقم ٢١٢٧ لسنة ١٩٧٠ بتعديل أمر الحجز التحفظى رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٠ المتظلم منه يجعل المبلغ المحجوز من أجله على الطاعن تحت يد المطعون عليهم من الثانى إلى الرابع ٢١٦ جنيتها و ٥٦٠ مليا فقط . رابعا : فى الدعوى رقم ٦٢٧٦ لسنة ١٩٧٠ برفضها . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٠٩ لسنة ٨٧ ق القاهرة ، بتاريخ ١٩٧٢ / ٥ / ٣٠ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، ويعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر ، وبالحلاسة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبعة أسباب ، ينعى الطاعن بالسبب الثانى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أنه اعتبر الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٣ من محكمة الجيزة الابتدائية بتخفيض الإيجار قبل المالك السابق حجة عليه بالنسبة لتحديد الأجرة ، حالة أنه لم يكن مختصما فى تلك الدعوى وقد صدر حكمها بعد انتقال ملكية العين المؤجرة إليه وتحرير عقد إيجار جديد بشروط مغايرة للعقد السابق لإبرامه مع المالك السابق مما مفاده عدم إنصراف حجية ذلك الحكم إلى العلاقة الإيجارية الجديدة التى تربطه والمطعون عليه الأول ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه لما كان تحديد أجرة الأماكن من مسائل النظام العام التى نص المشرع على تأييد مخالفة القواعد الواردة بشأنها فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها ، وكان مفاد المادة السادسة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧

التي تخضع لأحكامه من النزاع بطلان كل شرط مخالف لهذه القواعد ووجود الحكم برد ما حصل زائدا عن الأجرة المستحقة قانونا ، وكان لازم ذلك عدم الاعتداد بأي شرط يتزل بموجبه المستأجر عن حقوقه التي فرضتها له هذه القوانين الاستثنائية ولا تلحقه الأجازة الصريحة أو الضمنية ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه أورد في هذا الخصوص قوله "وحيث إنه عن الدعوى رقم ٥٩٠٧ لسنة ١٩٧٠ ، فإن قواعد تحديد أجرة الأماكن المبنية مما يتعلق بالنظام العام فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها بزيادة الأجرة القانونية وإذا انتقلت ملكية العين المؤجرة من شخص إلى آخر في أثناء الإجازة فإن ذلك لا يعفى المالك السابق من التزامه بردها حصة زيادة عن الأجرة القانونية وتقتصر مطالبة المالك الجديد على ما حصله هو من زيادة في الأجرة ، وكما يجوز له ذلك بطريق الدفع في دعوى تكون مرفوعة عليه — ولا يسقط حق المستأجر في التمسك بالأجرة القانونية أن يحرر عقد إيجار جديد مع المالك الجديد إذا كانت الأجرة فيه تتجاوز الأجرة القانونية ، إذ لا يجوز النزول عن تخفيض الأجرة لأن هذا النزول صريحا كان أو ضمنا يكون باطلا ولا يعتد به .. .. وحيث إنه بالبناء على ما تقدم فانه بغض النظر عما في القول من عدم حجية الحكم رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٣ كإيجارات الجيزة قبل المدعى — الطاعن — من خطأ أو صواب فإن ذلك الحكم قضى بتخفيض الأجرة على أساس أن أجرة شقة النزاع هي ٥ جنيهات و ٥٠٠ مليم شهريا تضاف إليها زيادة بنسبة ١٢٪ وفقا للسادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أى بمقدار ٦٦٠ مليم وأن مجموع الأجرة يكون ٦ جنيهات و ١٦٠ مليم تخصم منها العوائد وفقا للقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ وقدرها ٧٢٠ مليم وأنها تصير ٥ جنيهات و ٤٤٠ مليم فلو صح القول بإندام حجية الحكم رغم اعتراض المدعى والحكم برفض اعتراضه نهائيا بالحكم رقم ١٧٢ لسنة ٨٧ واستئناف القاهرة أنه لا يجوز له زيادة هذه الأجرة ولا يقبل منه الاحتجاج بتحرير عقد إيجار جديد ولا بصدور أمر بالإدعاء لأن حجية هذا الأمر قاصرة على مبلغ معين دون تحديد الأجرة ودون أن يقضى بزيادتها عما هو مقرر لها قانونا ، وكان هذا الذي قرره الحكم لا ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه إنما أعتد بأجرة العين التي حددها الحكم الصادر في الدعوى المشار إليها بسبب الزعم باعتبارها



الأجرة القانونية للعين والمحددة بحكم نبتى قبل الملك السابق ، ودون الأجرة الاتفاقية الواردة بعقد الإيجار المبرم بين الطاعن والمطعون عليه ، وذلك لزيادتها عن الأجرة القانونية. لما كان ما تقدم وكان الحكم على ما أنصح في أسبابه لم يعول على أن للحكم الصادر في الدعوى آفة الذكر حجية على الطاعن ولم يتم قضاؤه على هذا الأساس ، وإنما أتخذ ما جاء به دليلا على الأجرة القانونية للعين ، فإن ما ينمى به الطاعن في هذا الصدد لا يصادف محلا من قضاء الحكم ، ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول أنه قضى برفض دعوى الإخلاء وألزمه بفروق الأجرة على سند من أن حجية أمر الاداء رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٧٠ مدنى حلوان قاصرة على الزام المطعون عليه الأول باداء مبلغ معين دون تحديد للأجرة القانونية للعين المؤجرة ، حالة أن هذا الأمر حاز قوة الأمر المقضى من حيث سرابن القيمة التجارية المتفق عليها في العقد المؤرخ ١٩٦٥/١/١ وثبتت انشغال المطعون عليه الأول بأجرة المدة التي صدر عنها الأمر وعدم سرابن الحكم رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٣ مدنى الجيزة الابتدائية سواء فيما يتعلق بتفويض الأجرة أو بإنشغال ذمة الطاعن بأى فروق ، وهو ما يجب الحكم بمخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى غير مسديد ، ذلك أنه يشترط في المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها وفق المسادتين ١٠١ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ولا تتوفر هذه الوحدة إلا أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة أساسية لا تتغير ويشترط أن يكون الطرفان قد تناقشا في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول استقرارا جامعا مانعا فتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه بعد بالدعوى الثانية أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها وينبنى على ذلك أن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا للحكم بحوز قوة الأمر المقضى ولما كان أمر الاداء رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ حلوان القاضى بالزام المطعون عليه الأول باداء الأجرة المحددة بعقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٥/١/١ عن المدة من ١٩٧٠/١/١ حتى آخر

مايو سنة ١٩٧٠ وان حاز قوة الأمر المقضى إلا أنه إذ صدر تنفيذاً لعقد الإيجار أخذاً بالأجرة المتفق عليها فيه ، ودون أن يعرض لقانونية هذه الأجرة تبعاً لعدم إثارة نزاع حولها فإنه لا يجوز حجبة في هذه المسألة ، وإذ كان تحديد الأجرة طبقاً لقوانين إيجار الأماكن من المسائل المتعلقة بالنظام العام التي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها فإن صدور أمر الاداء بالأجرة الاتفاقية الواردة بالمقد لا يحول دون حق المطعون عليه الأول في إقامة دعوى بتحديد الأجرة القانونية لعين النزاع ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتد بالأجرة القانونية لها والتي حددها الحكم رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٣ مدني الجزئية الابتدائية وبين الفروق المستعقة للمطعون عليه الأول ورتب على ذلك انتفاء تخلفه عن الوفاء بالأجرة بما لا يبرر اخلاءه من العين المؤجرة ، فإنه لا يكون قد خالف حجية أمر الاداء سالف الذكر ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، ذلك أنه رفض دعوى الاخلاء حالة أنه لم يقض بصحة إجراءات الحجز وتثبيته تحت يد المطعون عليه الأول فيعتبر الحجز بالنسبة له كأن لم يكن ويثبت في حقه التأخير في الوفاء بالأجرة هذا إلى أنه لم يلتفت إلى ما أبداه من دفاع في هذا الخصوص مبناه أن عدم قيام المطعون عليه الأول بإيداع الأجرة المحجوز عليها تحت يده خزينة المحكمة طبقاً لنص المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات يترتب عليه توافر شروط الاخلاء في حقه ووجوب القضاء به وهو ما يعيبه بالقصور في التسبيب فضلاً عن الخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن النص في الفقرة الأولى من قانون المرافعات على أنه ” المحجز لا يوقف استحقاق الفوائد على المحجوز لديه ولا يمتعه من الوفاء ولو كان الحجز مدعي ببطالته . كما لا يمنع المحجوز عليه من مطالبته بالوفاء ” يدل على أنه وأن كان من آثار حجز ما للدين لدى الغير منع المحجوز عليه من تسلم المال المحجوز من المحجوز لديه ، إلا أن ذلك لا يقتضي منعه من اتخاذ الوسائل التحفظية للمحافظة عليه فاجتز للمحجوز عليه مطالبة المحجوز لديه بأن يودع ما في ذمته خزنة المحكمة التي يتبعها كي يأمن إهماره مستقبلاً ، كما أجاز للمحجوز لديه أن يقوم بهذا

الإيداع من تلقاء نفسه إبراء لزمته وتفاديا لمر يان الفوائد عليه ، مما مفاده أن الإيداع ليس وجوبيا على المحجوز لديه وإنما هو أمر جوازي له أن يتبعه متى اقتضت مصلحته ذلك ، ولما كان يشترط لجواز طلب الإخلاء وفق المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أن تكون ثمت أجرة مستحقة غير متنازع فيها تأخر المستأجر في الوفاء بها ، وكان الواقع في الدعوى أخذا من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول قام بسداد ما يربو على الأجرة الواجب عليه أداؤها قانونا ، وكان المشرع في المادة السادسة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ خول القاضي سلطة تحديد وسيلة الوفاء بالمبالغ التي حصلها المؤجر بالزيادة على الأجرة القانونية فأعطاه الحق في القضاء بردها فورا أو باستقطاعها من الأجرة التي يستحق دفعها مستقبلا ، ويكون له من باب أولى استقطاع هذه الزيادة من الأجرة الحالية التي استحققت بالفعل ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه احتسب الأجرة المستحقة عن الفترة التالية لأول يناير ١٩٧٠ حتى ٣٠ أبريل ١٩٧١ وقدرها ٨٧ جنيه و ٤٠ مليم واختصمها من فروق الأجرة المستحقة عليه للمطعون عليه الأول وقدرها ٣٠٣ جنيه و ٦٠٠ مليم بما تنفي به واقعة التأخير في الوفاء بالأجرة التي تقوم عليها دعوى الإخلاء ، وكان لا تأثير في هذا المجال لعدم إيداع المطعون عليه الأول الأجرة عن المدة سالفة الذكر باعتباره محجوزا عليها تحت يده ، فإنه لا على الحكم أن هو أغفل الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب السادس أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وجاء قاصر التمييز إذ قضى بصحة الحجز التحفظي للمدين لدى الغير الموقع تحت يد المطعون عليهم من الثاني إلى الرابع رغم أن الدين المحجوز من أجله غير محقق الوجود وغير معين المقدار لعدم صدور حكم بتخفيض الأجرة المتأقده عليها بالعقد المؤرخ ١/١/١٩٦٥ وهو ١٠ آلاف جنيه استصدار أمر الحجز من قاضي التنفيذ عملا بنص المادة ٣٢٧ من قانون المرافعات ، إلا أن المطعون عليه استصدره من رئيس محكمة القادة الابتدائية وبذلك يكون قد صدر من غير مختص بإصداره ورغم إثارته هذا الدفاع فإن المحكمة لم تأنفت



إليه وهو ما يعيب حكمها بالقصور في التسبب فضلا عن الخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة ٢١٠ من قانون المرافعات هل أنه ” إذا أراد الدائن في حكم المادة ٢٠١ حجز ما يكون لمدينة لدى الغير وفي الأحوال التي يجوز فيها للدائن استصدار أمر من القاضي بالحجز يصدر أمر الحجز من القاضي المختص بإصدار أمر الأداء وذلك استثناء من أحكام المواد ٢٧٥ ، ٣١٩ ، ٣٢٧ “ والنص في الفقرة الأولى من المادة ٢٠١ منه على أنه ” استثناء من القواعد العامة في رفع الدعاوى ابتداء تتبع الأحكام الواردة في المواد التالية إذا كان حق الدائن ثابتا بالكتابة وحال الأداء وكان كل ما يطالب به ديناً من النقود معين المقدار أو متقولا معيناً بنوعه ومقداره “ يدل على أنه متى توافرت في الدين المطالب به هذه الشروط بأن كان ثابتاً بالكتابة حال الاداء معين المقدار فعلى الدائن إذا أراد توقيع الحجز التحفظي حجز ما للدين لدى الغير وفاء لدينه أن يستصدر أمر الحجز من القاضي المختص بإصدار أمر الاداء ، ولما كان تقدير توافر الشروط المذكورة هو مما يدخل في حدود سلطة محكمة الموضوع متى كان قضاؤها يقوم على أسباب سائغة ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أورد في هذا الخصوص قوله ” وحيث إنه عن الدعوى رقم ٢١٢٧ لسنة ١٩٧٠ فإن الدفع بعدم اختصاص رئيس المحكمة الابتدائية مردود بأن المادة ٣٢٧ مرافعات يشترط لانعقاد الاختصاص لقاضي التنفيذ بإصدار أمر الحجز تقدير دين الحاجز تقديراً مؤقتاً إلا إذا لم يكن بيد الدائن سند تنفيذي أو كان دينه غير معين المقدار ولا يلزم في توفر تعيين مقدار الدين أن يكون محددًا برقم معين فإذا كان تحديد الدين يحتاج إلى عملية حسابية بسيطة فإن هذا الشرط يكون غير قائم . ولما كان تحديد الدين في الدعوى المسائلة لا يتطلب أى جهد لأن الأجرة محددة بمبلغ ٤٤٠ ج شهريا ويتقاضى المتظلم ١٠٠٥٠ ج في الشهر وي طرح المباغين يتبين الفرق ، كما أن المدة التي استمر المتظلم يحصل فيها على هذه الأجرة واضحة ، فإن القول بأن المبلغ غير معين المقدار يكون غير سليم ومن ثم فإنه يجب الالتجاء إلى المحكمة الابتدائية ليصدر رئيسها أمر الحجز التحفظي . ادا امت قيمة

الدعوى تزيد على ٢٥٠ جنيها أعمالا للقاعدة العامة المقررة بالمسادتين ٢٠٢، ٢١٠، مرافعات . وإذا أتبع المتظلم ضده الأول — المطعون عليه الأول — هذا الطريق فإنه يكون قد لجأ إلى الجهة المختصة بإصدار الأمر بتوقيع الحجز “ نان هذا الذى أورده الحكم فضلا عن قيامه على أسباب سائغة قد التزم التطبيق الصحيح للقانون .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثانى من السبب الخاص على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم الابتدائى قام بأجراء مقاصة بين الأجرة المستحقة للتاعن وبين ما يوازىها من الفروق المستحقة للمطعون عليه الأول فكان يتعين على محكمة الاستئناف وقد أعيد طرح النزاع عليها أن تحتسب ضمن الأجرة المستحقة ما استجد منها بعد صدور الحكم الابتدائى وحتى إصدار حكمها .

وحيث إن النعى غير مقبول ، ذلك أن الأوراق وقد خلت مما يفيد تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بعدم قيام المطعون عليه الأول بسداد ما استجد من أجره بعد صدور الحكم الابتدائى حتى يمكن احتسابه ضمن المبالغ التى تستقطع منها مادفعه المذكور من مبالغ زيادة على الأجرة القانونية توصلا للبت فى طلب أخلائه من العين المؤجرة لعدم وفائه بالأجرة القانونية ، فانه يكون دفاعا جديدا لا تقبل أثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول وبالوجه الثانى من السبب الخاص على الحكم المطعون فيه القصور فى التسييب ، ويقول بيانا لذلك أنه قدم لمحكمة الاستئناف ما يفيد إيداعه والمطعون عليه الثالث على ذمة المطعون عليه الأول مبالغ تغطى المبلغ المقضى به عليه وهو ما يرتب على ثبوت تأخر المستأجر فى الوفاء بالأجرة فى المدة الصادرة عنها أمر الاداء ، ويستقيم به طلب الاخلاء للتأخير فى سداد الأجرة كما قدم صورة رسمية من عريضة الدعوى رقم ٧٠١٢ لسنة ١٩٦٥ مدنى القاهرة الابتدائية التى أقامها ضده المطعون عليه الأول بطالب تخفيض الأجرة ثم تركها للشطب ، وصورة رسمية من عريضة الدعوى رقم ٣١٨ لسنة ١٩٧١

حلوان التي أقامها ضد المطعون عليه الأول بطلب الإذن له بقبض الأجرة من المحجوز لديهم بناء على الإيداع السابق ، ورغم جوهريّة هذه المستندات لدعوى المطالبة بالفروق ولا التزام المطعون عليه الأول بسداد الأجرة المتأخرة في ذمّة إلى الطاعن مما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة لدعوى الإخلاء ، فإنّ الحكم لم يشر إليها أو يرد على دفاع الطاعن بشأنها وهو ما يعيبه بالقصور في التسيب .

وحيث إنّ النعي مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم الابتدائي قد أقام قضاؤه برفض دعوى الإخلاء على سند من سبق صدور حكم قضى بتخفيض أجرة العين استعجار المطعون عليه الأول إلى مبلغ ٥,٤٤٠ ج شهرياً وأنه بذلك يكون دائماً للطاعن في مبلغ ٣,٣٠٠ ج قيمة الفروق المستحقة له حتى آخر ديسمبر ١٩٦٩ وأنه باستقطاع مبلغ ٨٧,٠٤٠ ج قيمة الأجرة عن المدة من أول يناير ١٩٧٠ حتى آخر أبريل ١٩٧١ والتي بنيت دعوى الإخلاء على عدم الوفاء بجزء منها فإن المطعون عليه المذكور يظل دائماً للطاعن في مبلغ ٢١٦,٥٦٠ جنيهاً ثم خلاص صحيحاً من ذلك إلى انتفاء شروط تطبيق نص الفقرة الأولى من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لعدم ثبوت تأخير المطعون عليه الأول في الوفاء بأجرة مستحقة غير متنازع فيها وإلى وجوب القضاء بالزام الطاعن بأن يرد للمطعون عليه المذكور باقى الفروق ، لما كان ذلك ركان محضر الإيداع المشار إليه بسبب النعي لم تسبقه إجراءات العرض الحقيقي المنصوص عليها في المادتين ٤٨٢ ، ٤٨٨ من قانون المرافعات والمادتين ٣٣٤ ، ٣٣٩ من القانون المدني مما لا يعتبر وفاء مبرئاً للذمة ، كانت بقية المستندات المشار إليها بسبب النعي لا تأثير لها على الأسس التي أقيم عليها الحكم ، فإنه لا يعيبه التفاته عن مناقشة تلك المستندات باعتبارها غير متبعة ولم يكن ليرتب عليها تغيير وجه الرأى في الدعوى ويكن النعي عليه بالقصور في التسيب في غير محله .

وحيث إنّ الطاعن ينعى بالسبب السابع على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ، ذلك أن الحكم وهو بسبيل الرد على دعوى تفسير الجحز ذهب إلى أنه واضح لا لبس فيه ولا يحتاج إلى تفسير وأنه ينصرف إلى الحال والاستقبال ،



في حين أن عبارة ذلك الأمر لا تعني إلا الحقوق الموجودة والقائمة بذمة المحجوز لديهم وقت صدور الأمر دون تلك التي تنشأ وتستحق مستقبلا .

وحيث إن النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كان الأمر قد صدر بتوقيع المحجز التحفظي حجز ما للمدين لدى الغير على ما يوجد تحت يد المطعون عليهم الأربعة الأول من مبالغ الإيجار وخلافها وفاء للمدين المحجوز من أجله لاسيما وأن دين الإيجار مما يتجدد دوريا وأن المحجز طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٢٥ من قانون المرافعات يتناول كل دين ينشأ في ذمة المحجوز لديه إلى وقت التقرير بما في الذمة ما لم يكن موقعا على دين بذاته ، وإذ إلترم الحكم هذا النظر فإنه يكون قد أصاب في التعرف على مرمى الأمر المتنازع في تفسيره ويكون النعي في خصوص ما أقيم عليه لا أساس له .

ولما تقدم جميعه يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين محمد محمد المهدي ، والدكتور عبد الرحمن غياد ، وملاح نصار ، وأحمد صلاح الدين وهذان .

( ٤٥ )

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٤ ق "أحوال شخصية" :

( ١ ، ٢ ، ٣ ) أحوال شخصية "الولاية على المال" . أهلية . محكمة الموضوع .

( ١ ) العتة . آفة تصيب العقل فتعيبه وتنقص من كماله . لمحكمة الموضوع سلطة تقدير قيام حالة العتة . مرجعها في ذلك . خبرة المختصين وشواهد الحال .

( ٢ ) عدم التزام محكمة الموضوع بتنفيذ كل قرينة مناهضة يمل بها الخصم . حسبها أن تقيم قضائها على ما يحمله .

( ٣ ) توقيع الحجر للصفة . لا محل لتعليق الحكم به على ثبوت حصول تصرفات تدل على فساد التدبير . كفاية تحقق موجبة بقيام حالة العتة .

١ — العتة آفة تصيب العقل فتعيبه وتنقص من كماله ، والمرجع في ذلك وعلى ما أورده المذكرة الإيضاحية للرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال — هو خبرة المختصين في الآفات العقلية وشواهد الحال إذ كان ذلك وكان ما يعنى محكمة الولاية على المال وهى بسبيل بحث طالب الحجر هو التحقق من قيام عارض من عوارض الأهلية يستوجب ، وفي نسبة العتة إلى شخص بعينه تنحصر مهمتها في تمحيص مدى تأثير هذا المرض على أهليته بما لا يمكنه معه من أن يستبين وجه المصلحة فيما يبرمه من تصرفات وفي إدارته لأمواله وفي فهمه للمسائل المالية الخاصة به ، وهى في هذا الشأن لها مطلق الحرية في تقدير قيام حالة العتة باعتبارها تتعلق بنهم الواقع في الدعوى فلا تخضع في قضائها هذا لرقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سائقا .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد خلاص استنادا إلى تقرير الطب الشرعي إلى أن الطاعن مصاب بعمّة يمنعه من إدراك الأمور إدراكا كاملا وصحيحا ، فعاب عليه إن هو لم يأخذ أو لم يرد على بعض ما يسوقه الطاعن من قرائن مناهضة لاذ ليس على الحكم أن يفند كل قرينة مادام أنه انتهى إلى قيام حالة العته بدليل يحمل قضاؤه ، لأن أخذه بهذا الدليل يتضمن الرد المسقط لما يخالفه .

٣ - إذ كان الجرح للعته لا يقصد منه توقيع عقوبة على من اعتراه هذا العارض من عوارض الأهلية ، وإنما يستهدف المشرع حماية أمواله بأن يدرأ عنه ما قد تؤدي إليه حالته فيصبح عيالا على المجتمع ومن ثم فليس بلازم أن يعلق توقيع الجرح على ثبوت حصول تصرفات للطاعن تدل على فساد التدبير طالما تحقق بموجب الجرح بقيام حالة العته لديه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين في الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تفصل في أنه بتاريخ ١٩٧٣/١/٣ قدم المطعون عليه الأول إلى نيابة شبين الكوم للأحوال الشخصية طلبا لتوقيع الجرح على جده الطاعن ، وقال بيانا للطلب أن الطاعن أصيب بشلل واعتراه مرض عقلي أفقده إدراكه وأنه أصدر توكيلا لحفيده ... .. فوضع الحفيد يده على أمواله وراح يتصرف في بعضها تصرفات ضارة بالطاعن . حققت النيابة الطلب وقدمته إلى محكمة شبين الكوم الابتدائية منتهية إلى توقيع الجرح على الطاعن وتعيين ابنته المطعون عليها الثانية قينة عليه ، وقيمت الدعوى برقم ٥ ب لسنة ١٩٧٢ وبتاريخ ١٩٧٣/٣/٨ حكمت المحكمة بنسب الطبيب الشرعي للكشف على الطاعن وبيان ما إذا كان معصابا بمرض عقلي ونوعه وأثر ذلك على تصرفاته ، وبعد أن قدم الطبيب الشرعي تقريره



عادت وحكت بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٣١ بتوقيع المجر على الطاعن بالعتة وتعيين ابنته المطعون عليها الثانية قيمة عليه . استأنف الطاعن هذا الحكم طالبا إلغاءه والقضاء برفض الدعوى وقيد استئنافه برقم ١ لسنة ٧ ق أحوال شخصية مال طنطا "مأمورية شبين الكوم" وبتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة للنيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينحى الطاعن بها على الحكم المطعون فيه التهور في التسبب والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه إستنادا إلى تقرير الطبيب الشرعي وحده مع أن هذا التقرير لم يكشف عن مدى تأثير إصابة الطاعن بالشلل وعجزه الشخوي على قواه العقلية كما جاء هذا التقرير متضاربا وقاصرا إذ قرر في موضع أن الطاعن فاقد النطق وفي موضع آخر أنه لا يجيب على الأسئلة إلا بالتهمة وفي موضع ثالث بأنه لا يمكنه أن يجيب على ما يوجه إليه من أسئلة وأرجع التقرير مرض العجز الشخوي إلى ارتفاع ضغط الدم مع أنه يعتبر ظاهرة عادية لمن في سن الطاعن ودون أن يورد لما ذكره من أن الطاعن لا يمكنه إدارة أموره بنفسه ، هذا إلى أن هذا الحكم المطعون فيه أغفل بيان الأسباب المسوغة لما انتهى إليه من أن الطاعن مصاب بعته يمنع من إدراك الأمور بالإضافة إلى أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بأنه في حالة عقلية طيبة وأن تقرير طبيه الأخصائي في الأمراض العقلية أثبت أنه غير مصاب بالعتة كما لم ينسب إليه أي تصرف يدل على فساد تدبيره وإذا لم يرد الحكم على هذا الدفاع فلأنه يكون مشوبا بالقصور والفساد علاوة على الخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي في غير محله ، ذلك أن العتة آفة تصيب العقل فتصيبه وتنقص من كماله ، والمرجع في ذلك — وعلى ما أوردته المذكرة الإيضاحية للرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال — هو خبرة المختصين في الآفات — العقلية وشواهد الحال . ولما كان ما يعنى محكمة الولاية

على المال وهي بسبيل بحث طلب الحجر هو التحقق من قيام عارض من عوارض الأهلية يستوجب ، وفي حالة نسبة العته إلى شخص بعينه تنحصر مهمتها في تحييص مدى تأثير هذا المرض على أهليته بما لا يمكنه معه أن تستبين وجه المصلحة فيما يبرمه من تصرفات وفي إدارته لأمواله وفي فهمه للمسائل المالية الخاصة به ، وهي في هذا الشأن لها مطلق الحرية في تقدير قيام حالة العته بإعتبارها تتعلق بفهم الواقع في الدعوى فلا تخضع في قضائها هذا لرقابة محكمة النقض متى كان إستخلاصها سائغا . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استند في قيام حالة العته لدى الطاعن بما جاء بتقرير الطب الشرعي ، وكان هذا التقرير قد أورد ” ووجدنا المذكور (الطاعن) يبلغ من العمر ٧٠-٧٥ سنة ومريضا بشلل نصفي أيمن قديم مع فقد النطق ولا يمكنه الإجابة على أى سؤال موجه إليه إلا بالتهته ولا يعرف اليوم ولا يمكنه الإجابة على أى سؤال وجه إليه . ولاحظنا أنه سريع التأثير والتهيج ووجدنا النبض ١٠٠ في الدقيقة ومنظم وضغط الدم ١٨٠/١٠٠ ويحس بتصلب الشرايين الكعبرية والشريان الصدغي “ ثم خلاص التقرير في نتيجته إلى أنه ” تبين لنا من مناقشة المطلوب الحجر عليه — الطاعن — والكشف عليه أن عنده شلل نصفي أيمن وعجز شيخوخي عقلي نتيجة ارتفاع بضغط الدم وتصلب للشرايين بالمخ ، وهذه الآفة العقلية من المنتظر تفاقمها بمرور الوقت ، ومثله لا يمكن إدارة أمواله بنفسه الأمر الذي يستوجب وضعه تحت الرعاية والحجر على تصرفاته مراعاة لحالته وحفظا لأمواله “ وكان التقرير على هذا النحو لا يتضمن تناقضا أو قصورا خلافا لادعاء الطاعن ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلاص استنادا إليه إلى أن الطاعن مصاب بعته يمنعه من إدراك الأمور إدراكا كاملا وصحيحا ، فلا يعاب عليه أن هو لم يأخذ أو لم يرد على بعض ما يسوقه الطاعن من قرائن مناقضة ، إذ ليس على الحكم أن يفقد كل قرينة مادام أنه انتهى إلى قيام حالة العته بدليل محمل قضاءه ، لأن أخذه بهذا الدليل يتضمن الرد المسقط لما يخالفه . لما كان ما تقدم وكان الحجر للعته لا يقصد منه توقيع عقوبة على

من اعتراه هذا العارض من عوارض الأهلية ، وإنما يستهدف المشرع حماية أمواله بأن يدرك أنه ما قد تؤدي إليه حالته فيصبح عبئاً على المجتمع ، ومن ثم فليس بلازم أن يعلق توقيع الحجر على ثبوت حصول تصرفات للطاعن تدل على فساد التدبير طالما تحقق موجب الحجر بقيام حالة العته لديه ، ويكون النعي برمته على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ؛ وعمومية السادة  
المستشارين : محمد صدقي العصار ، وعبد التوفيق عبد المجيد حرد ، وزكي لصاري صالح ، وجمال  
الدين عبد اللطيف .

( ٤٦ )

الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٤٢ القضائية :

( ١ ) نقض ” الأحكام الجائز الطعن فيها ” .

الطعن بطريق النقض . فصره على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف والأحكام الابتدائية  
أيا كانت المحكمة التي أصدرتها من كانت مخالفة لحكم سابق .

( ٢ ) دعوى ” اندفاع ” . محاماه . وكالة .

الالتزام المحكمة بتأجيل الدعوى في حالة تنازل المحامي عن التوكيل . م ١٣٥ من قانون المحاماة  
٦١ لسنة ١٩٦٨ . إنتهاء حكمته إذا كان الخصم قد وكل محاميا آخر و باشر الدعوى  
بالفعل .

( ٣ ) حكم ” الإعادة للمرافعة ” . دعوى . محكمة الموضوع .

إعادة الدعوى للمرافعة . استئصال محكمة الموضوع بتقدير مبدئى الجدة فيه .

( ٤ ) إفلاس . التزام . كفالة .

إفلاس المدين قبل حلول أجل الدين المسكول . بحسب تقديم الدائن بحقه في تنفيذية المدين  
وإلا سقط حقه في الرجوع على الكفيل بقدر ما أصابه من ضرر . م ٧٨٦ مدني . لا يحل  
لأعمال هذا النص إذا حصل الدائن على حكم بالزام المدين والكفيل بالمدين .

( ٥ ) تنفيذ عقارى . دعوى ” الدعوى البوليصة ” . رهن .

طلب الدائن المرتهن للعقار شطب تسجيل تنبيه نزع الملكية والاعتمادات التالية له التي  
اتخذها دائر آخر ضد المدين . لا يحول دون طلب هذا الدائن الأخير عدم نفاذ عقد  
الرهن في حقه .

(٧٤٦) تقادم "تقادم مسقط" . دعوى "الدعوى البوليصية" .

(٦) سقوط دعوى عدم نفاذ التصرف بالتقادم الثلاثي . بناءً على بيان من تاريخ علم الدائن بصور التصرف واعصار المدين والفش الواقع منه . م ٢٤٣ مدني .

(٧) دعوى عدم نفاذ التصرف . أركانها .

(٨) دعوى "انقطاع الحصومة" . بطلان "بطلان الاجراءات" .

بطلان الاجراءات التي تم بعد قيام سبب انقطاع سير الحصومة . بطلان نسبي . عدم جواز التمسك به لغير من شرع الانقطاع لحمايتهم .

١ - مقتضى المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات أن الطعن بطريق النقض يقتصر على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف والأحكام النهائية أي كانت المحكمة التي أصدرتها إذا صدرت على خلاف حكم سابق، أما الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض، وإنما يكون الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف سواء بتأييدها أو بالعائنها أو بتعديلها، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي للأسباب التي بنى عليها، فإن الطعن ينصرف إلى الحكم الاستئنافي وما أحال عليه من أسباب الحكم الابتدائي واتخذ منها أسباباً له .

٢ - النص في المادة ١٣٥ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة على أنه "لا يجوز للمحامي أن يتنازل عن التوكيل في وقت غير لائق ويجب عليه أن يخطر موكله بكتاب موصى عليه بتنازله وأن يستمر في اجراءات الدعوى شهراً على الأقل متى كان ذلك لازماً للدفاع عن مصالح الموكل، ويتعين على المحكمة تأجيل الدعوى المدة الكافية لتوكيل محام آخر" يدل على أن المحكمة التي تغياها المشرع من وجوب تأجيل الدعوى في حالة تنازل المحامي عن التوكيل هي تمكن الموكل من توكيل محام آخر للدفاع عن مصلحته فيها مما يقتضاه أن المحكمة من التأجيل تقتضي في حالة ما إذا كان قد وكل محامياً آخر بالفعل وبأمر الحضور عنه في الدعوى .

٣ — طلب إعادة الدعوى إلى المرافعة ليس حقاً للخصوم يتحتم إجابتهم إليه بل هو متروك لمحكمة الموضوع التي تستقل بتقدير مدى الجدل فيه ولا محل للطعن على حكمها بأنه أخل بحق الدفاع متى رأت للأسباب التي أوردتها أن هذا الطلب غير جدي ولم يقصد به غير إطالة أمد الخصومة .

٤ — تنص المادة ٧٨٦ من القانون المدني أنه "إذا أفلس المدين وجب على الدائن أن يتقدم في التفليسة بالدين وإلا سقط حقه في الرجوع على الكفيل بقدر ما أصاب هذا الأخير من ضرر بسبب إهمال هذا الدائن" ومفاد هذا النص أنه إذا أفلس المدين قبل حلول أجل الدين المكفول ، فإنه يتعين على الدائن أن يتقدم بحقه في تفليسه المدين ليحصل على ما يمكنه الحصول عليه من حقه ، ثم يرجع بالباقي عند حلول الأجل على الكفيل ، فإذا قصر الدائن ولم يتقدم في تفليسة المدين فإن ذمة الكفيل تبرا بقدر ما كان يستطيع الدائن الحصول عليه من التفليسة ، أما إذا كان الدائن قد حصل على حكم بإلزام المدين والكفيل بالدين فلا محل لتطبيق هذا النص .

٥ — متى كانت الدعوى التي أقامها الطاعن — الدائن المرتهن للعقار — بحو وشطب تسجيل تنبيه نزع الملكية المسجل لصالح المطعون عليها الأولى وما تلاه من إجراءات لا تحول دون مطالبة المطعون عليها الأولى بعدم نفاذ عقد الرهن في حقها ومن ثم فإن عدم رد الحكم على هذا الدفاع لا يعيبه بالقصور .

٦ — إذ تنص المادة ٢٤٣ من القانون المدني على أنه "تسقط بالتقادم دعوى عدم نفاذ التصرف بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه الدائن بسبب عدم نفاذ التصرف . وتسقط في جميع الأحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من الوقت الذي صدر فيه التصرف المطعون فيه" فإن العلم الذي يبدأ به سريان التقادم الثلاثي في دعوى عدم نفاذ التصرف هو علم الدائن بصدور التصرف المطعون فيه وبإعسار المدين والغش الواقع منه ، واستظهار هذا العلم هو من قبيل فهم الواقع في الدعوى الذي تستقل به محكمة الموضوع ولا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض متى كان تحصيلها سائغاً . وإذا يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعتد



في سريان بدء التقادم بعلم المطعون عليها الأولى بالطلب المقدم عن الرهن — المطلوب الحكم بعد نفاذه — إلى الشهر العقاري في ١٢/٨/٦١ وباستلام الطاعن — الدائن المرتهن — للعقارين المرهونين في ١٠/١٠/١٩٦١ وتحويل عقود الإيجار إليه ، وإنما اعتد في هذا الخصوص بعقد الرهن الحيازي المشهر في ٢١/٣/١٩٦٥ واستند الحكم فيما حصله إلى اعتبارات سائغة لها أصلها التابت في الأوراق ، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير محكمة الموضوع للدلة وهو مالا يجوز قبوله أمام محكمة النقض .

٧ — متى كانت المحكمة قد استخلصت من وقائع الدعوى وملايساتهما ما استدلت على أعسار المطعون عليهما الثانية والثالثة — المدينتين الراهنتين — وسوء نيتهما هما والطاعن — الدائن المرتهن — على الإضرار بالمطعون عليها الأولى واستندت في ذلك إلى اعتبارات سائغة ثم طابقت بين ما استخلصته وبين المعاني القانونية لأركان الدعوى البوليصة ، وهي كون دين رافع الدعوى مستحق الأداء سابقا على التصرف المطعون فيه وكون هذا التصرف أعسر المدين وكون المدين والمتصرف له سيء النية متواطئين على الإضرار بالدائن ثم قضت بعدم نفاذ التصرف ، فان ذلك حسبها ليكون حكمها سديدا لا مخالفة فيه للقانون .

٨ — بطلان الإجراءات التي تتم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة في الدعوى هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايتهم وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو تغيرت صفته ، وذلك حتى لا تتخذ هذه الإجراءات دون علمهم ويصدر الحكم في الدعوى في غفلة منهم ، فلا يجوز للتخصم الآخر التمسك بهذا البطلان .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — — — سببا بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الشركة المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٢٤٢٩ سنة ١٩٦٥ مدنى الاسكندرية الابتدائية ضد الطاعن والمطعون عليهما الثانية والثالثة طلبت فيها الحكم بعدم نفاذ عقد الرهن الصادر إلى الطاعن والمقيدة قائمته في ١٩٦٥/٣/٢١ برقم ٨٨٣ شهر عقارى الاسكندرية فى حقها ومحو هذا القيد ، وقالت شرحا لدعواها أنها تدان المطعون عليهما الثانية والثالثة بمبالغ مجموعها ٢٢٤٨٦ جنيها و ٢٤٥٥ مليا ، بموجب الأحكام الصادرة فى الدعوى الرقيمة ٤١٩ ، ٤٤٤ سنة ١٩٦١ تجارى جزئى الاسكندرية و ١٢٥٥ سنة ١٩٦٤ تجارى القاهرة الابتدائية و ١٤٥٤ سنة ١٩٦٤ تجارى جزئى الاسكندرية وأنه منذ بدء هذه الخصومات القضائية والمدينتان المذكورتان تحاولان تهريب أموالهما بالتواطؤ مع الطاعن فقدموا بتاريخ ١٩٦١/٨/١٢ طلبا لاستخراج البيانات المساحية اللازمة لرهن عقاراتهما له ضمانا لدين قدره ٣٠٠٠ جنيه ، ولما تبينت المطعون عليها الأولى ذلك أنذرت الطاعن ومكتب الشهر العقارى بالاسكندرية فى ١٩٦١/٨/٢٦ بأن ذمتى مدينتيها مستغرقتان بالدين وأن الرهن المزمع عقده ليس إلا عقدا صوريا القصد منه الإضرار بها وأن لها عند إبرامه الطعن عليه بالصورية فضلا عن المطالبة بعدم نفاذه فى حقها ، وعلى أثر ذلك عدل الطاعن عن السير فى الإجراءات وكانت المدينتان المذكورتان قد استأنفتا حكمى المديونية الصادرين ضدتهما فى الدعويين رقمى ٤١٩ ، ٤٤٤ سنة ١٩٦١ تجارى جزئى الاسكندرية السالف ذكرهما ، فلما أن حكم برفضهما وشرعت المطعون عليها الأولى فى اتخاذ إجراءات نزع ملكية تلك العقارات بادرت المدعون عليهما الثانية والثالثة إلى تنفيذ تواطئهما السابق مع الطاعن وحرروا عقدا يتضمن رهن عقاراتهما إليه ضمانا لمبلغ ١٦١٥٠ جنيها وقيدت قائمة الرهن فى ١٩٦٥/٣/٢١ برقم ٨٨٣ شهر عقارى الاسكندرية ، وأضافت المطعون عليها الأولى أن الطاعن زوج شقيقة المطعون عليهما الثانية والثالثة وشريك لهما فى شركة تجارية وقد مخزناته من قبل فاستشكل

في تنفيذ أحكام المديونية السالف ذكرها وحكم برفض الإشكال بتاريخ ١٩٦٢/٦/٣٠ كما استشكل في تنفيذ الحكم الصادر لصالح المطعون عليها الأولى في الدعوى رقم ٤٢٤٣ سنة ١٩٦١ مستعجل الاسكندرية برفض الحراسة القضائية على العقارات سالفة الذكر وبى إشكاله على أن المطعون عليهما الثابتة والثالثة حولتا له عقود إيجار تلك العقارات وحكم برفض هذا الإشكال في ١٩٦٢/١٠/٣١ ، هذا إلى أن الرهن جاء لاحقا على ثبوت حقوقها والحكم بها وإذا يجوز لها طلب عدم نفاذ هذا التصرف في حقها إعمالا لنص المادة ٢٣٧ من القانون المدني فقد أقامت دعواها للحكم لها بطلبائها وبتاريخ ١٩٦٦/٦/١١ حكمت المحكمة بعدم نفاذ عقد الرهن في حق المطعون عليها الأولى ورفضت طلب محو القيد . استأنف الطاعن هذا الحكم بالحكم بالاستئناف رقم ٧٦٠ سنة ٢٢ ق مدني الاسكندرية ، وفي ١٩٧٢/٦/٢٢ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ودفعت المطعون عليها الأولى ببطلان الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفع وفي الموضوع برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدوائر في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بالبطلان المبدى من المطعون عليها الأولى انصب على الحكم الاستئنافي وحده دون الحكم الابتدائي مع أن هذا مؤيد بذلك مما كان يتعين معه الطعن عليهما معا وإلا كان الطعن باطلا .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أن مقتضى المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات أن الطعن بطريق النقض يقتصر على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف والأحكام النهائية أيا كانت المحكمة التي أصدرتها إذا صدرت على خلاف حكم سابق ، أما الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض وإنما يكون الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف سواء بتأييدها أو إلغائها أو بتعديلها ، لما كان



ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي للأسباب التي بنى عليها فإن الطعن ينصرف إلى الحكم الاستثنائي وما أحال عليه من أسباب الحكم الابتدائي ، وإتخذها أسبابا لهويتين لذلك وفض الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب ينعي الطاعن بالشق الأول من السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول أن وكيله الأستاذ .. .. المحامي قدم بعد أن حجزت الدعوى للحكم طلبا تاريخه ١٩٥٢/٥/٢٢ ضمنه أن علاقته قد انقطعت بالطاعن الذي وكل محاميا آخر هو الأستاذ .. .. وطلب إعادة القضية إلى المرافعة ليتمكن من إخطار الموكل بالتنازل عن التوكيل وشفع طلبه بآخر مقدم من الأستاذ .. .. إلا أن المحكمة لم تستجب لذلك مع وجوبه طبقا للمادة ١٣٥ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ مما يعد مخالفة للقانون وإخلالا بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن النص في المادة ١٣٥ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة على أنه " لا يجوز للمحامي أن يتنازل عن التوكيل في وقت غير لائق ويجب عليه أن يخطر موكله بكتاب موصى عليه بتنازله وأن يستمر في إجراءات الدعوى شهرا على الأقل متى كان ذلك لازما للدفاع عن مصالح الموكل . ويتعين على المحكمة تأجيل الدعوى المدة الكافية لتوكيل محام آخر ، " ، يدل على أن المحكمة التي تغياها المشرع من وجوب تأجيل الدعوى في حالة تنازل المحامي عن التوكيل هي تمكين الموكل من توكيل محام آخر للدفاع عن مصالحه فيها مما مقتضاه أن المحكمة من التأجيل تستفي في حالة ما إذا كان قد وكل محاميا آخر بالفعل وبأمر الحضور عنه في الدعوى ، ولما كان طلب إعادة الدعوى إلى المرافعة ليس حقا للتصوم تختم إجابتهم إليه بل هو متروك لمحكمة الموضوع التي تستقل بتقدير مدى الجد فيه ولا محل للطعن على حكمها بأنه أخل بحق الدفاع متى رأت للأسباب السائغة التي

أوردتها أن هذا الطلب غير جدى ولم يقصد به غير إطالة أمد الخصومة ، وإذ كان الثابت من مطالعة الأوراق أنه بـجلسة ١٩٧٢/٢/٢٢ حضر الأستاذ ... المحامي عن الأستاذين ... المحامين عن المستأنف — الطاعن — وأبدى دفاعا مميّنا في الدعوى ، وبـجلسة ١٩٧٢/٤/٢٢ حضر الأستاذ ... المحامي عن نفسه وعن الأستاذ ... المستأنف وقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بـجلسة ١٩٧٢/٦/٢٢ وصرحت بتقديم مذكرات في خلال شهر وجعلت المدة مناصفة تبدأ بالمستأنف فقدم الأستاذ ... المحامي طلبا بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٢ لإعادة الدعوى إلى المرافعة لإخطار موكله بالتنازل حيث وكل محاميا آخر عنه هو الأستاذ ... وكان الأخير قد قدم بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٨ طلبا لفتح باب المرافعة في الدعوى لأنه وكل حديثا عن المستأنف إلا أن المحكمة رفضت هذا الطلب تأسيسا على أن الاستئناف استمر متداولاً بالجلسات أكثر من خمس سنوات ولأن وكيل المستأنف حضر بالجلسة الأخيرة طالبا التأجيل وقد حجزت المحكمة الدعوى للحكم ومنحته أجلا لتقديم مذكرة بدفاعه وخلصت إلى أن القصد من الطلب المقدم منه هو تعطيل الفصل في الدعوى وتخليد الخصومة أمام المحكمة ، وبين من ذلك أن الطاعن قد وكل محاميا آخر حضر عنه في الاستئناف وصرحت له المحكمة بتقديم مذكرة بدفاعه ثم رأت في حدود سلطتها الموضوعية للأسباب السائغة التي أوردتها أن طلبه بإعادة القضية للمرافعة بعد أن حجزتها للحكم هو طلب غير جدى لم يقصد به سوى إطالة أمد الخصومة فلم تستجب إليه ، ومن ثم فإن للنعي على حكمها بأنه خالف القانون أو أخل بحق الدفاع يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى النعي بالشق الثانى من السبب الأول أن الحكم المطعون فيه شابه البطلان والقصور في التسييب ، ذلك أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن شركة ... — المدينة الأصلية للشركة المطعون عليها الأولى — حكم بإشهار إفلاسها ولم تتقدم المطعون عليها الأولى في التفليسة بدينها الذى تكفله المطعون عليها الثانية والثالثة ومن حقه باعتباره دائناتها أن الكفيلتين أن يتمسك في مواجهة المطعون عليها الأولى بسقوط حقها في الرجوع عليهما تطبيقا لنص المادة ٧٨٦ من القانون المدنى كما أنه أقام الدعوى رقم ٢٤٥٩ سنة ١٩٧١ مدنى

طنعنا الابتدائية ضد المطعون عليهم طلب فيها - كم بمحو وشطب تسجيل تنبيه نزع الملكية المسجل لصالح المطعون عليها الأولى في ١٩٦٦/١/١ وما تلاه من إجراءات في قضية البيوع رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٠ الأسكندرية الابتدائية ، إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل الإشارة وازد على هذا الدفاع الجوهري مما يعيبه بالبطلان والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٧٨٦ من القانون المدني تنص على أنه "إذا أفلس المدين ، وجب على الدائن أن يتقدم في التفليسة بالدين وإلا سقط حقه في الرجوع على الكفيل بقدر ما أصاب هذا التأخير من ضرر بسبب إهمال الدائن" وكان مفاد هذا النص أنه إذا أفلس المدين قبل حلول أجل الدين المكفول فإنه يتعين على الدائن أن يتقدم بحقه في تفليسه المدين ليحصل على ما يمكنه الحصول عليه من حقه ثم يرجع بالباقي عند حلول الأجل على الكفيل فإذا قصر الدائن ولم يتقدم في تفليسه المدين فإن ذمة الكفيل تبدأ بقدر ما كان يستطيع الدائن الحصول عليه من التفليسة ، أما إذا كان الدائن قد حصل على حكم بالزام المدين والكفيل بالدين فلا محل لتطبيق هذا النص ، ولما كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليها الأولى قد رجعت بالفعل على المطعون عليهما والثانية والثالثة وحصلت ضدهما وضد المدنية الأصلية على أحكام بدنيها فإن تمسك الطاعن بالمادة ٧٨٦ من القانون المدني يكون ولا جدوى منه ، ولما كانت الدعوى التي أقامها الطاعن بمحو وشطب تسجيل تنبيه نزع الملكية المسجل لصالح المطعون عليها الأولى وما تلاه من إجراءات لا تحول دون مطالبة المطعون عليها الأولى بعدم نفاذ عقد الرهن في حقها ، لما كان ذلك فإن عدم رد الحكم على هذا الدفاع لا يعيبه بالقصور .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت في الأوراق ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه دفع بسقوط الدعوى بالتقادم طبقاً للمادة ٢٤٣ من القانون المدني لعدم رفعها خلال ثلاث سنوات من تاريخ علم المطعون عليها الأولى بسبب عدم نفاذ التصرف إلا أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع تأسيساً على أن المطعون



عليها المذكورة لم تعلم بالرهن إلا بعد شهره في مارس سنة ١٩٦٥ لأن قعود الطاعن عن إتمام إجراءات شهر الرهن بعد إنذاره في ١٩٦١/٨/٢٦ جعلها تطمئن إلى عدوله عنه وأن تحويل عقود الإيجار للطاعن في ١٩٦١/١٠/١ لا يستدل منه على العلم بوجود الرهن ، في حين أن الثابت في الأوراق أن الرهن انعقد في سنة ١٩٦١ بدلالة طلب انشهر المقدم عنه في ١٩٦١/٨/١٢ واستلامه العقارين المرهونين في ١٩٦١/١٠/١ وتحويل عقود إيجارهما ، وقد سلمت المطعون عليها الأولى بذلك أثناء نظر الإشكال الذي أضافه الطاعن في الحكم لصالحها بفرض الحراسة على هذين العقارين ، وكذلك عندما أذرت الطاعن في ١٩٦١/٨/٢٦ إذ يتضح منه علمها بالتصرف وبالأسباب التي تستتبع عدم نفاذه في حقها ، غير أنها لم ترفع الدعوى إلا في ١٩٦٥/١٠/٢٥ فتكون قد سقطت طبقاً للمادة سالفه الذكر ، وإذا قضى الحكم للمطعون فيه برفض هذا الدفع فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت في الأوراق .

وحيث إن هذا النفي غير صحيح ، ذلك أن المادة ٢٤٣ من القانون المدني إذ تنص على أنه " تسقط بالتقادم دعوى عدم نفاذ التصرف بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه الدائن بسبب عدم نفاذ التصرف . . وتسقط في جميع الأحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من الوقت الذي صدر فيه التصرف المطعون فيه " ، فإن العلم الذي يبدأ به سريان التقادم الثلاثي في دعوى عدم نفاذ التصرف وهو علم الدائن بصدور التصرف المطعون فيه وباعسار المدين والغش الواقع منه ، واستظهار هذا العلم هو من قبيل فهم الواقع في الدعوى الذي تستقل به محكمة الموضوع ولا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض متى كان تحصيلها سائفاً ، وكان يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال أسبابه أنه عرض لدفاع الطاعن بالتقادم ورد عليه بقوله " إن الثابت من وقائع الدعوى ومستنداتها أن المدعى عليهم — الطاعن والمطعون عليهما الثانية والثالثة — تقدموا بطالب لإشهار نقد رهن العقارين موضوع الدعوى في ١٩٦١/٨/١٢ تأمينا لقرض قدره ٣٠,٠٠٠ جنيه فوجهت المدعيه — المطعون عليها الأولى — إنذارا للمدعى عليه الثالث — الطاعن — في ١٩٦١/٨/٢٦ تنذره من المضي في الإجراءات فلم يستعرف فيها فعلا ولم يتم شهر العقد وتركه يسقط مما جعل الشركة

المدعية تطمئن إلى العدول من إتمام الرهن ، أما مجرد تحويل عقود الإيجار في ١٠/١٠/١٩٦١ كما يدعى المدعى عليه الثالث فلا ينهض بذاته دليلاً على وجود عقد رهن خصوصاً وأن طلب الشهر العقارى والإنذار كانا سابقين على تاريخ الحوالة ، وحتى لو كانت الشركة تعلم بحوالة الإيجار فإن هذا التصرف مستقل عن الرهن المطعون عليه ولا يمكن أن يستدل منه على علم المدعية بوجود عقد رهن ابتدائي أو حتى مجرد وعد برهن كما يدعى المدعى عليه الثالث خصوصاً بعد أن توقف عن إجراءات شهر الرهن عقب إنذاره بذلك وقد يكون تحويل عقود الإيجار لمجرد تحصيل الإيجار أو لإدارة العقارات وما أشبه ذلك ، ومن ثم فخلال هذه الافتراضات والشكوك التي تحيط بسبب حوالة الإيجار وتقديم طلب إشهار عقد رهن ثم توقفه وسقوطه بعد الإنذار لا يمكن خلال ذلك القطع بعلم الشركة المدعية بوجود عقد رهن ابتدائي كما يدعى المدعى عليه الثالث وبالتالي بعلمها بسبب عدم نفاذ التصرف إذ التصرف المطعون عليه هو عقد الرهن وليس عقد الحوالة ومن ثم فالثابت مما تقدم أن تصرف المدعى عليهما الأولى والثانية — المطعون عليهما الثانية والثالثة — برهن العقارين لم يتصل بعلم المدعية إلا بعد شهر عقد الرهن في مارس سنة ١٩٦٥ ولم تنقض المدة القانونية لسقوط الدعوى حتى رفعها في ٢١/١٠/١٩٦٥ . ، ويدين من ذلك أن الحكم لم يعتد في سريان بدء التقادم بعلم المطعون عليها الأولى بالطلب المقدم عن الرهن إلى الشهر العقارى في ١٢/٨/١٩٦١ وباستلام الطاعن للعقارين المرهونين في ١٠/١٠/١٩٦١ وتحويل عقود الإيجار إليه ، وإنما اعتد في هذا الخصوص بعقد الرهن الحيازي المشهور في ٢١/٣/١٩٦٥ ، واستند الحكم فيما حصله إلى اعتبارات سائغة لها أصلها الثابت في الأوراق ، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير محكمة الموضوع للأدلة وهو ما لا يجوز قبوله أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، ذلك أن الحكم قضى بعدم نفاذ عقد الرهن الحيازي في حق المطعون عليها الأولى مع أن شروط الدعوى لليوليسية غير متوافرة ، فعقد الرهن سابق في الوجود على حق المطعون عليها المذكورة ولم

تكن المطعون عليهما الثانية والثالثة معسرتين وقت التصرف ، ومع التسليم باعسارهما فلم يكن الطاعن على بينة منه ، كما أن الحكم استخلص حصول الغش والتواطؤ من مجرد العلاقة التي تربط الطاعن بالمطعون عليهما المذكورتين ومن علمه بما في ذمتيهما من ديون ، وهو من الحكم استخلص غير سائق إذ صلة القرابة لا تكفي بذاتها لإثبات سوء النية ، والعلم بديون الغير لا يصلح دليلاً على التواطؤ وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أنه يبين من الرجوع إلى الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرض لوقائع النزاع استخلص توافر شروط الدعوى البوليصة بما قرره من أن دين المطعون عليها الأولى مستحق الأداء بموجب الأحكام النهائية الصادرة ضد المطعون عليهما الثانية والثالثة وأنه موجود منذ سنة ١٩٦٠ قبل صدور التصرف بالرهن المطعون فيه ، وأن المطعون عليهما الثانية والثالثة معسرتان إذ تداينهما المطعون عليها الأولى بمبلغ ٢٢٤٨٦ جنيها و ٢٤٥ ملياً عدا المصاريف والفوائد فضلاً عن مديونتيهما بمبلغ ١٥٠٠٠ جنية بخلاف الفوائد للطاعن ولم يثبت أن لهما أموالاً أخرى غير العقارين محل عقد الرهن وأن التواطؤ والغش ظاهر بين الطرفين من تسخير المطعون عليهما الثانية والثالثة للطاعن لوضع العقبات في سبيل حصول المطعون عليها الأولى على حقوقها إذ أقام إشكالا في أحد الأحكام الصادرة لمصلحتها ضد المطعون عليهما الثانية والثالثة ومن إنذاره في ١٩٦١/٨/٢٦ قبل الرهن حتى لا يستمر في إجراءاته ، وأن الطاعن كان على بينة من أحوالهما المالية لما تربطه بهما من علاقة المصاهرة ولأنه شريكهما في شركة تجارية ، ولأن طلب إشهار عقد الرهن المقدم في سنة ١٩٦١ كان عن دين قدره ٣٠,٠٠٠ جنية ثم نقص في سنة ١٩٦٥ إلى ١٥٠٠٠ جنية دون مبرر معقول ، وإذا يتضح من ذلك أن المحكمة استخلصت من وقائع الدعوى وملاساتها ما استدلت به على اعسار المطعون عليهما الثانية والثالثة وسوء نيتهما هما والطاعن وتواطؤهم على الإضرار بالمطعون عليها الأولى واستندت في ذلك إلى اعتبارات سائغة ثم طابقت بين ما استخلصته وبين المعاني القانونية لأركان الدعوى البوليصة وهي كون دين رافع الدعوى مستحق الأداء سابقاً على التصرف المطعون فيه وكون



هذا التصرف أعمر المدين وكون المدين والمتصرف له سيء النية متواطئين على الإضرار بالدائن ثم قضت بعدم نفاذ التصرف ، فإن ذلك حسبها ليكون حكمها سديدا لا مخالفة فيه للقانون ، ثم يكون النعى على الحكم بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الرابع أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه البطلان ، ذلك أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بانقطاع سير الخصومة لحل الشركة المطعون عليها الأولى وقدم المستند الدال على دفاعه إلا أن الحاضر عنها نفى ذلك ولم تقض المحكمة بانقطاع سير الخصومة مع وجوبه قانونا .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك لأن بطلان الإجراءات التي تم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة في الدعوى هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايتهم وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو تغيرت صفته وذلك حتى لا تتخذ هذه الإجراءات دون علمهم ويصدر الحكم في الدعوى في غفلة منهم ، فلا يجوز لهم الآخر التمسك بهذا البطلان ، لما كان ذلك فإنه على فرض وقوع بطلان في الحكم المطعون فيه لصدوره خلال فترة انقطاع سير الخصومة فإن الشركة المطعون عليها الأولى هي وحدها صاحبة الحق في التمسك بهذا البطلان ولا يجوز للطاعن التحدي به .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٧٧

رئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة رئيساً وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صدقي العصار ، عبد الوؤوف عبد المجيد جوده ، وجمال الدين عبد اللطيف ،  
وعبد الحميد المرصافي .

( ٤٧ )

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٣ القضائية :

حكم " الطعن في الحكم " . نقض " الأحكام غير الجائز الطعن فيها " .

الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة . شرطة . م ٢١٢ مرافعات .  
القضاء بالغاء الحكم الابتدائي الصادر باعتبار الدعوى كأن لم تكن وبإعادة الدعوى إلى محكمة  
أول درجة للفصل فيها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . لاصحة بنطاق الخصومة  
في الاستئناف .

النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل — وعلى ما أفصحت عنه  
المذكرة الإيضاحية — على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضي بعدم جواز  
الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي  
المنهي لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى  
وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الدعوى متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري  
ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها  
بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحيانا من تعويق الفصل في موضوع  
الدعوى وما يترتب عليه حتما من زيادة نفقات التقاضي . ولما كان الحكم  
المطعون فيه قد قضى بالغاء حكم محكمة أول درجة الصادر باعتبار الدعوى كأن  
لم تكن ، وبإعادة الدعوى إليها للفصل فيها ، وكان هذا القضاء لا ينتهي به  
الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين وهي صحة ونفاذ عقد البيع موضوع الدعوى  
كما أنه ليس حكما قابلا للتنفيذ الجبري ، لما كان ذلك فان الطعن في الحكم  
المطعون فيه يكون بغير جائز ، ولا وجه لما يقوله الطاعن من أن الحكم المطعون

فيه منه الخصومة كلها حسب نطاقها الذي رفعت به أمام محكمة الاستئناف وهو طلب إلغاء الحكم المستأنف الصادر باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم إعلان صحيفة خلال ثلاثة أشهر وفقا للمادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ وأنه بالتالي يكون قابلا للطعن بالنقض ، ذلك أن نص المادة ٢١٢ سالف الذكر وعلى ما سبق بيانه صريح في أن الأحكام التي يجوز الطعن فيها هي الأحكام الختامية التي تنهى الخصومة كلها وهي في الدعوى القائمة صحة ونفاذ عقد البيع ، وكذلك الأحكام التي حددتها هذه المادة على سبيل الحصر وهو ما يتفق مع العلة التي من أجلها وضع المشرع هذا النص .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام ضد الطاعن الدعوى رقم ٣٨٢ سنة ١٩٧٠ مدني دمياط الابتدائية بصحيفة قدمت لقلم الكتاب بتاريخ ١٧/٦/١٩٧٠ طالبا الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٦/٣/١٩٧٠ المتضمن بيع الطاعن له حصة ٥ قراريط و ٨ أسهم من ٢٤ قيراط شيوعا في أرض وبناء مضرب الأرض الموضح بصحيفة الدعوى لقاء ثمن مدفوع قدره ٤٨٨٨ جنيها وحدد لنظر الدعوى جلسة ١٩٧٠/٦/٢٤ ولتخلف المدعي عليه — الطاعن — عن الحضور أجأت الدعوى للجلسة ١٩٧٠/١٠/٧ لإعادة إعلانه ثم عجأت بناء على طاب المطعون عليه بالجلسة ١٩٧٠/٩/٩ غير أن الطاعن لم يحضر وقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بالجلسة ١٩٧٠/٩/١٦ وبتاريخ ١٩٧٠/٩/١٠ قدم الطاعن طلبا إلى المحكمة بإعادة الدعوى إلى المرافعة ليتسنى له إبداء أوجه طعنه على إعلانه بالدعوى وليقدم مستنداته وأجابته المحكمة إلى طلبه وأعادت الدعوى للمرافعة بالجلسة ١٩٧٠/١٠/١٤ وفيها تمسك الطاعن ببطلان إعلانه بصحيفة الدعوى ودفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن طبقا للمادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ سنة ١٩٧٦ لعدم تكليفه



الحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب ، كما تقدم بطلب عارض هو فسخ العقد موضوع الدعوى لعدم قيام المطعون عليه بتنفيذ التزاماته . بتاريخ ١٩٧٢/٣/٣ قضت المحكمة باعتبار الدعوى كأن لم تكن . استأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٦٨ سنة ٤ ق مدني مأمورية دمياط . وبتاريخ ١٩٧٣/١/١٠ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن النيابة العامة تستند في الدفع بعدم جواز الطعن إلى أن الحكم المطعون فيه غير منه للخصومة كلها ولا يجوز الطعن فيه على استقلال عملا بنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أن النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها ، ذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري ، يدل — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية — على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضي بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهي لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الدعوى متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري ، ورأى المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم ، وما يترتب على ذلك أحيانا من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتما من زيادة نفقات التقاضي ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء حكم محكمة أول درجة الصادر باعتبار الدعوى كأن لم تكن وإعادة الدعوى إليها للفصل فيها ، وكان هذا القضاء لا ينتهي به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين وهي محنة

ونفذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٠/٣/١٦ موضوع الدعوى كما أنه ليس حكما قابلا للتنفيذ الجبرى ، لما كان ذلك فإن الطعن فى الحكم المطعون فيه يكون غير جائز ولا وجه لما يقوله الطاعن من أن الحكم المطعون فيه منه الخصومة كلها حسب نطاقها الذى رفعت به محكمة الاستئناف وهو طلب إلغاء الحكم المستأنف الصادر باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم إعلان صحيفتها خلال ثلاثة أشهر وفقا للمادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ وأنه بالتالى يكون قابلا للطعن بالنقض ، ذلك أن نص المادة ٢١٢ سالف الذكر وعلى ما سبق بيانه صريح فى أن الأحكام التى يجوز الطعن فيها هى الأحكام الختامية التى تنهى الخصومة كلها وهى فى الدعوى القائمة صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٠/٣/١٦ وكذلك الأحكام التى حددتها المادة على سبيل الحصر ، وهو ما يتفق مع العلة التى من أجلها وضع المشرع هذا النص .

وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

## جلسة ١١ يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكال نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صدقي العصار ، وعبد الرؤوف عبد المجيد جوده ، وجمال الدين عبد الطيف ،  
وجلال الدين رافع

( ٤٨ )

الطعن رقم ٢٥٦ سنة ٣٤ القضائية :

- ( ١ ) بطلان " بطلان التصرفات " . بيع " بيع ملك الغير " . عقد .
- بيع ملك الغير . للمشتري طلب إبطال البيع . جواز طلبه فسخ العقد لاخلال البائع بالتزامه بنقل الملكية .
- ( ٢ ، ٣ ، ٤ ) التزام " استمالة التنفيذ " . بيع " فسخ البيع " . عقد . تأميم .
- ( ٢ ) إستمالة . ما زالت تنفيذ إنقرم أحد المتعاقدين لغيره . أثره . انقضاء العقد من تلقاء نفسه . تحمل المدين بالتزام تبعة الاستمالة .
- ( ٣ ) ثبوت أن التزام البائع بنقل ملكية المارة المبيعة له . أو مدينه لا يسبب تأميم منشأته . وجوب التزام البائع برد الثمن . م ١٦٠ مدني .
- ( ٤ ) الحكم بفسخ البيع . أثره . للمشتري استرداد ما دفعه من الثمن تطبيقاً للمادة ١٨٢ مدني . انقضاء العقد من تلقاء نفسه . استرداد المشتري لما دفعه من ثمن في هذه الحالة . اعتباره من آثار انقضاء العقد طبقاً للمادة ١٦٠ مدني .
- ( ٥ ) بيع " فسخ العقد " تقادم " تقادم مسقط " . عقد .
- دعوى الفسخ . تقادمها بخمسة عشر سنة . عدم خضوعها للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٨٧ مدني . للمشتري طلب رد الثمن طالما أن دعوى الفسخ لم تسقط بالتقادم .
- ١ - لئن أجازت المادة ٤٤٦ من القانون المدني للمشتري في حالة بيع ملك الغير أن يطلب إبطال هذا البيع إلا أنها لم تمنعه من المطالبة بفسخ العقد على أساس أن البائع قد أخل بالتزامه بنقل الملكية .



٢ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عقد البيع يفسخ حتماً ومن تلقاء نفسه طبقاً للمادة ١٥٩ من القانون المدني بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين بسبب أجنبي ، ويترتب على الانقراض ما يترتب على الفسخ من عودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد ، ويحمل تبعه الاستحالة في هذه الحالة المدين بالتزام الذي استحال تنفيذه عملاً بمبدأ تحمل التبعة في العقد الملزم للجانبين .

٣ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن التزام الطاعن وهو البائع بنقل ملكية السيارة المبيعة قد صار مستحيلًا بسبب تأميم شركة الطاعن تنفيذاً للقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ ، فإنه يكون قد أثبت أن استحالة تنفيذ هذا الالتزام ترجع إلى سبب أجنبي ، ووقوع الاستحالة لهذا السبب الأجنبي لا يعفى الطاعن من رد الثمن الذي قبضه ، بل أن هذا الثمن واجب رده في جميع الأحوال التي يفسخ فيها العقد أو يفسخ بحكم القانون وذلك بالتطبيق لنص المادة ١٦٠ من القانون المدني ويقع الغرم على الطاعن نتيجة تحمله التبعة في انقضاء التزامه الذي استحال عليه تنفيذه .

٤ — أن حق المشتري في استرداد الثمن من البائع في حالة فسخ البيع يقوم على أساس استرداد ما دفع بغير حق ، وقد أكدت المادة ١٨٢ من القانون المدني هذا المعنى بنصها على أنه يصبح استرداد غير المستحق إذا كان الوفاء قد تم تنفيذاً للالتزام زال سببه بعد أن تحقق وهو ما ينطبق على حالة ما إذا نفذ أحد المتعاقدين التزامه في عقد فسخ بعد ذلك ، إلا أنه في حالة انقراض العقد من تلقاء نفسه طبقاً للمادة ١٥٩ من القانون المدني لاستحالة تنفيذ البائع لالتزامه بنقل الملكية — بسبب تأميم وحدة سيارات البائع تنفيذاً للقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ — فإن الثمن لا يقضى به في هذه الحالة إلا كآثر من الآثار المترتبة على فسخ العقد أو انقراضه طبقاً للمادة ١٦٠ من القانون المدني التي تقضى بأنه إذا فسخ العقد أعيد المتعاقدان إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد .

٥ — دعوى الفسخ لا تخضع للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٨٧ من القانون المدني ، ولا تقادم إلا بخمس عشرة سنة وطالما يكون للدائن —

المشتري — أن يرفع هذه الدعوى ، فإنه يكون له أن يطالب بالآثار المترتبة على الفسخ ومنها رد الثمن ، إذ لا يكون هذا مستحق الاداء وممكننا المطالبة به إلا بعد تقرير الفسخ .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٢٢١ سنة ١٩٧١ مدني المنصوره الابتدائية ضد الطاعن والمؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي — المطعون عليها الثانية — وقال شرحا لها أنه بتاريخ ١٩٦٣/١١/٨ اشترى من الطاعن سيارة نقل بثمن قدره ٥٣٠٠ جنيه دفع منه وقت التعاقد مبلغ ٢٠٠٠ جنيه واتفق على سداد الباقي وقدره ٣٣٠٠ جنيه على أقساط حررت بها سندات لأمر الطاعن منها سندان كل منهما بمبلغ ٣٠٠ جنيه يستحق أولهما في ١٩٦٣/١٢/٢٥ ويستحق الثاني في ١٩٦٤/١/٢٥ و١٨ سندا كل منها بمبلغ ١٥٠ جنيه تستحق شهريا اعتبارا من ١٩٦٤/٢/٢٥ حتى ١٩٦٥/٧/٢٥ وبعد أن تسلم المطعون عليه الأول السيارة فوجئ بتاريخ ١٩٦٣/١١/١٧ باخطار من الشرطة لتسليم السيارة المبيعة إلى لجنة جرد وحدة سيارات النعاسني التي أتمت بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ فسلمها لتلك اللجنة في ١٩٦٣/١١/١٩ ثم أنذر المؤسسة المطعون عليها الثانية لاعتماد عقد شرائه للسيارة وتسليمها له أو رد ما دفعه من ثمن والسندات المحررة عليه بياقي الثمن ، وإذ لم تستجب لطلباته فقد أقام دعواه بطلب الحكم بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٣/١١/٨ وبالزام الطاعن والمطعون عليها الثانية بأن يدفعوا له متضامين مبلغ ٣٠٠٠ جنيه منه مبلغ ٢٠٠٠ جنيه قيمة ما دفع من الثمن وفوائده ومبلغ ١٠٠٠ جنيه على سبيل التعريض وبراءة ذمته من قيمة السندات المحررة عليه لأمر الطاعن بمبلغ ٣٣٠٠ جنيه . دفع الطاعن بسقوط حق المطعون

عليه الأول في المطالبة برد مقدم الثمن بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ العقد طبقا للمادة ١٨٠ من القانون المدني الخاصة بتقادم دعوى التعويض عن الاضرار بلا سبب ، كما وجه إلى المطعون عليها الثانية دعوى ضمان فرعية للحكم عليها بما عصى أن يقضى به ضده . وبتاريخ ٣٠/١٠/١٩٧١ قضت المحكمة أولا : بانفساخ عقد البيع المؤرخ ٨/١١/١٩٦٣ ثانيا : بقبول الدفع وبسقوط حق المطعون عليه الأول في استرداد مقدم الثمن بالتقادم ثالثا : ببراءة ذمة المطعون عليه الأول من قيمة السندات المحررة عليه لأمر الطاعن بمبلغ ٣٣٠٠ جنية . واجبا : الزام الطاعن بالمصروفات المناسبة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات خامسا : برفض دعوى الضمان الفرعية . استأنف الطاعن هذا الحكم فيما قضى من الزامه بالمصاريف المناسبة وقيد استئنافه برقم ٤٣٨ سنة ٢٣ ق مدني المنصورة كما استأنفه المطعون عليه الأول في خصوص ما لم يقضى به من طلباته وقيد استئنافه برقم ٤٤٤ سنة ٢٣ ق مدني المنصورة وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئناف الثاني إلى الأول للارتباط . حكمت بتاريخ ٢٧/١/١٩٧٣ في الاستئناف رقم ٤٤٤ سنة ٢٣ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط حق المطعون عليه الأول في استرداد مقدم الثمن بالتقادم والقضاء برفض هذا الدفع وإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه الأول مبلغ ٢٠٠٠ جنية وفوائده وبتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به عدا ذلك . وفي الاستئناف رقم ٤٣٨ سنة ٢٣ ق برفضه . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وطلعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشوره فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظوره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه أقام قضاءه على أن إلزام الطاعن بنقل ملكية السيارة المبيعة إلى المطعون عليه الأول صار مستحيلا بسبب تأميم شركة الطاعن تنفيذا للقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ الذي بموجبه آلت ملكية هذه السيارة إلى الدولة ، وأن العقد ينفسخ بحكم القانون ولا يعنى البائع من رد الثمن الذي قبضه طبقا للسنتين ١٥٩ ، ١٦٠ من القانون المدني مما مفاده أن الحكم اعتبر عقد البيع المؤرخ ١٨/١١/١٩٦٣ صادرا من مالك ، في حين أن القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ نص



على أن يسرى من ١٩٦١/٧/١٠ بأثر رجعي فيكون الطاعن قد باع سيارة مملوكة للدولة وبالتالي يكون هذا البيع باطلا طبقا للمادة ٤٦٦ من القانون المدني ولا يكون للمطعون عليه الأول إلا أن يستند إلى المادة ١٨٢ من ذات القانون لاسترداد ما دفعه من الثمن غير المستحق ، وقد سقط حقه لعدم رفع الدعوى خلال ثلاث سنوات طبقا للمادة ١٨٧ من هذا القانون . ويحصل السبب الثاني في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه التناقض ذلك أنه بعد استند في أحقية المطعون عليه الأول في استرداد ما دفعه من الثمن إلى المادة ١٨٢ من القانون المدني عاد وقرر أن رد الثمن لا يقضى به في هذه الحالة إلا كآثر لفسخ العقد أو انقضاءه طبقا للمادة ١٦٠ من هذا القانون ، وأن دعوى الفسخ لا تخضع للتقادم الثلاثي وإنما تتقادم بخمس عشرة سنة ، في حين أن مقررته الحكم لا يستقيم إلا بالنسبة للعقود الصحيحة النافذة لأن نص المادتين ١٦٠ ، ١٨٢ من القانون المذكور لا يحول دون تمسك البائع بحقه في الدفع بالتقادم الثلاثي المقرر بالمادة ١٨٧ سالفه الذكر وتبعاً لذلك لا يكون لمشتري ملك الغير إذا مارفَع دعوى بإبطال عقد البيع إلا أن يطالب باسترداد الثمن استناداً إلى المواد ٤٦٦ ، ١٦٠ ، ١٨٢ من القانون المدني بحيث لا يكون قد مضى على علمه بواقعة دفع غير المستحق مدة ثلاث سنوات وإذا لم يرفع المطعون عليه الأول دعوى باسترداد ما دفعه من الثمن إلا بعد إنتضاء هذه المدة فيكون حقه قد سقط بالتقادم ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بالتقادم قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه التناقض .

وحيث إن هذا الذي بسببه مردود ، ذلك أن المادة ٤٤٦ من القانون المدني وإن أجازت للمشتري في حالة بيع ملك الغير أن يطلب إبطال هذا البيع إلا أنها لم تمنعه من المطالبة بفسخ العقد على أساس أن البائع قد أدخل بالتزامه بثقل الملكية ولما كان الثابت أن المطعون عليه الأول رفع دعواه يطالب بفسخ عقد البيع المبرم بينه وبين الطاعن على أساس أن السيارة قد استحققت تحت يده ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عقد البيع يفسخ حتماً ودون تأقء نفسه طبقاً للمادة ١٥٩ من القانون المدني بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين بسبب أجنبي ويترتب على الانقضاء ما يترتب على الفسخ من عودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد ويتحمل تبعه الاستحالة في هذه الحالة المدين بالتزام الذي استحالة تنفيذه

عملاً بمبدأ تحمل التبعة في العقد الملزم للجانبين ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن التزام الطاعن وهو البائع بنقل ملكية السيارة المباعة قد صار مستحيلاً بسبب تأميم شركة الطاعن تنفيذاً للقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ فإنه يكون قد أثبت أن استحالة تنفيذ هذا الالتزام ترجع إلى سبب أجنبي ، وإذا كان وقوع الاستحالة لهذا السبب الأجنبي لا يعفى الطاعن من رد الثمن الذي قبضه بل أن هذا الثمن واجب رده في جميع الأحوال التي يفسخ فيها العقد أو يفسخ بحكم القانون وذلك بالتطبيق لنص المادة ١٦٠ من القانون المدني ويقع الغرم على الطاعن نتيجة تحمله التبعة في انقضاء التزامه الذي استحال عليه تنفيذه ولئن كان حق المشتري في استرداد الثمن من البائع في حالة فسخ البيع يقوم على أساس استرداد ما دفع بغير حق وقد أكدت المادة ١٨٢ من القانون المدني هذا المعنى بنصها على أنه يصح استرداد غير المستحق إذا كان الوفاء قد تم تنفيذاً للالتزام زال سببه بعد أن تحقق ، وهو ما ينطبق على حالة ما إذا نفذ أحد المتعاقدين التزامه في عقد فسخ بعد ذلك إلا أنه في حالة انفساخ العقد من تلقاء نفسه طبقاً للمادة ١٥٩ من القانون المدني لاستحالة تنفيذ البائع للالتزامه بنقل الملكية بسبب تأميم وحدة سيارات البائع تنفيذاً للقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ فإن رد الثمن لا يقضى به في هذه الحالة إلا كأثر من الآثار المترتبة على فسخ العقد أو انقضاؤه طبقاً للمادة ١٦٠ من القانون المدني التي تقضي بأنه إذا فسخ العقد أعيد المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد ، وكانت دعوى الفسخ لا تخضع للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٨٧ من القانون المدني ولا يتقادم إلا بخمس عشرة سنة ، فإنه طالما يكون للدائن أن يرفع هذه الدعوى فإنه يكون له أن يطالب بالآثار المترتبة على الفسخ ومنها رد الثمن إذ لا يكون هذا الثمن مستحق الأداء ويمكن المطالبة به إلا بعد تقرير الفسخ ، متى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر وقرر أن المطعون عليه الأول قد رفع دعواه قبل انقضاء مدة التقادم ، وقضى بالزام الطاعن بأن يرد إليه ما دفعه من الثمن ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعي عليه بهذين السببين في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صدقي العصار ، وعبد الرؤوف عبد المجيد جوده ، وزكي الصاوي صالح ،  
وجمال الدين عبد اللطيف .

( ٤٩ )

الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٣ القضائية :

( ١ ) إعلان ” بطلان الإعلان ” . نقض ” إعلان الطعن ” . نظام عام .

بطلان إعلان صحيفة الطعن بالنقض . نسبي . عدم جواز التمسك به لغير من شرع لمصلحته .  
لا يغير من ذلك أن يكون الموضوع غير قابل للتجزئة .

( ٣ ، ٢ ) إيجار . عقد ” فسخ العقد ” . ريع . قوة الأمر المقضي .

( ٢ ) اشتال عقد الإيجار على الشرط الصريح الفاسخ . وجوب اعتبار العقد  
مفسوخا من تاريخ حصول المخالفة . التزام المستأجر بأداء الريع لصاحب العين بأداء غاصبا  
عن المدة اللاحقة . عدم تقيد المحكمة بالأجرة المنفق عليها .

( ٣ ) استصدار المؤجر أمر أداء بالأجرة ضد المستأجر عن الفترة اللاحقة لاعتبار العقد  
مفسوخا بتحقيق الشرط الصريح الفاسخ . صيرورة الحكم الصادر برفض التظلم منه نهائيا . عدم جواز  
مودة المؤجر للطالبة بالريع من ذات الفترة . طلب الأجرة . لا يفيد التنازل عن الفسخ .

١ — بطلان إعلان صحيفة الطعن هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —  
بطلان نسبي غير متعلق بالنظام العام ولا يملك التمسك به غير من شرع لمصلحته  
ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة .

٢ — إن شرط اعتبار الفسخ واقعا عند عدم الوفاء بالأجرة في المواعيد  
المحددة دون تنبيه أو إنذار أو استصدار حكم قضائي بالفسخ هو شرط فاسخ  
صریح يسلب القاضي كل سلطة تقديرية في صدد الفسخ ولا يبقى له في اعتبار  
الفسخ حاصلا فعلا إلا التحقق من حصول المخالفة التي يترتب عليها، وبعتبر العقد



مفسوخا من تاريخ حصول هذه المخالفة و بالتالى لا يستحق المؤجر عن المدة السابقة على الفسخ إلا الأجرة المتفق عليها أما عن المدة اللاحقة فيكون المستأجر واضعا اليد على العين المؤجرة بغير سند و يعتبر غاصبا ومن ثم فانه يلزم بتعويض الأضرار الناشئة عن هذا الغصب ، ولا تنقيد المحكمة بالأجرة المتفق عليها عند قضائها بالريع لصاحب العين مقابل ما حرم من ثمار .

٣ - إذ كان الثابت أن المطعون عليهما الأولين قد استصدرا أمر أداء بالزام الطاعنين بأن يؤدوا لهما مبلغ ... .. وأفصحا بأن هذا المبلغ هو قيمة أجرة الأطيان المؤجرة عن السنوات من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٢ الزراعية طبقا لعقد الإيجار المؤرخ ٢٩٥٧/٨/٦ ، وتأييد هذا الأمر في التظلم رقم ... .. وصار نهائيا بعدم استئنافه ، مما مفاده أن المطعون عليهما الأولين قد ارتضيا الأجرة المتفق عليها في العقد وذلك عن المدة من سنة ١٩٥٩ إلى سنة ١٩٦٢ الزراعية ولا يعد هذا تنازلا منهما عن طلب الفسخ إذ لا تعارض بين التمسك بحق الفسخ والمطالبة بالأجرة التي يترتب الفسخ على التأخر في دفعها (٢) ومادام أن الحكم في التظلم قد أصبح نهائيا فانه يحوز قوة الشيء المحكوم به في هذا الخصوص و يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثرت ولم يجتثها الحكم الصادر فيها . لما كان ذلك وكان المطعون عليهما الأولين قد طلبا إلزام الطاعنين بريع الأطيان عن المدة من سنة ١٩٥٩ إلى سنة ١٩٦٢ فان دعواهما تكون عودا إلى موضوع سبق الفصل فيه ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ أجابها إلى هذا الطلب وألزم الطاعنين بالريع عن تلك المدة فانه يكون قد خالف القانون لمخالفته قوة الأمر المقضى التي اكتسبها الحكم المشار اليه والتي تسمو على اعتبارات النظام العام .

(١) تقض ١٩٤٥/١/١٨ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سطر ٨٥٣ بند ١٤٠

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامح التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليهما الأول والثاني أقاما الدعوى رقم ٩٥٥ لسنة ١٩٦٩ مدنى سوهاج الابتدائية ضد الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفقتها وصية على وئديها قاصرى المرحوم ... .. وضد الطاعنين الثانى والثالث طلبا فيها الحكم بالزامهم متضامنين بأن يدفعوا لهما مبلغ ٢٥٥٨ جنيها ، وقالا شرحا لدعواهما أنهما يمتلكان أطيانا زراعية مساحتها ١٦ ط ٩ ف مينة الحدود والمعالم بالصحيفة بموجب عقد بيع صادر لهما من ورثة المرحوم ... .. وكان المرحوم ... .. — مورث الطاعنين — يستأجر تلك الأطيان من هؤلاء البائعين بعقد تاريخه ١٩٥٧/٨/٦ بأجرة سنوية قدرها ٨٧ جنيها أتفق فيه على الشرط الصريح الفاسخ في حالة التأخر في سداد الأجرة ، وحول اليهما هذا العقد في ١٩٦٢/٢/٦ على أساس أحقيتهما في اقتضاء الأجرة ابتداء من سنة ١٩٥٨ الزراعية وأعلنا الطاعنين بهذه الحوالة — وبانقضاء عقد الإيجار لتحقيق الشرط الصريح الفاسخ للتأخر في سداد الأجرة منذ سنة ١٩٥٨ كما نها عليهم بدفع الربح المستحق اعتبارا من هذه السنة ، غير أنهم لم يستجيبوا لهذا الطلب فأقاموا ضدهم الدعوى رقم ١٤٣ سنة ١٩٦٤ مدنى البليتا وحكم فيها بطردهم من الأطيان تأسيسا على تحقق الشرط المذكور وتأيد هذا الحكم استئنافيا وتسليما منهم الأطيان بتاريخ ١٩٦٥/١٠/١٠ وإذ يستحقان ريع تلك الأطيان اعتبارا من سنة ١٩٥٨ وحتى نهاية سنة ١٩٦٥ الزراعية ويقدرانه بمبلغ ٣٠٨٠ جنيها بواقع ٣٨٥ جنيها في السنة وقد حصلا من الطاعنين على مبلغ ٥٢٢ جنيها فيكون الباقي لهما ٢٥٥٨ جنيها وهو المبلغ المطالب به . تنازل المطعون عليهما الأول والثاني عن اختصاص الطاعنة الأولى بصفقتها وصية على أولادها القصر وبتاريخ ١٩٧٠/٤/٣٠ نذبت المحكمة مكتب خبراء وزارة العدل بسوهاج لتقدير الربح

المستحق عن الأطيان موضوع النزاع في المدة من سنة ١٩٥٨ حتى نهاية سنة ١٩٦٥ الزراعية وتصفية الحساب بين الطرفين، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة في ١٨/٥/١٩٧٢ بإثبات ترك المطعون عليهما الحصومة بالنسبة للطاعنة الأولى بصفتها وصية على أولادها القصر وبإلزام الطاعنين متضامين بأن يدفعوا إلى المطعون عليهما الأول والثاني مبلغ ٩٩٣ جنيهًا وثمانية مليات استأنف الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسبوط وقيد استئنافهم برقم ٢٢٣ سنة ٤٧ ق مدني (دائرة سوهاج) طالبين الغياء والحكم برفض الدعوى تدخلت المطعون عليها الثالثة منضمة للمطعون عليهما الأول والثاني في طلب رفض الاستئناف استنادا إلى أنها باعتهما أطيان النزاع وحولت إليهما عقد الإيجار . وبتاريخ ١٩٧٣/٤/٥ حكمت المحكمة بقبول تدخل المطعون عليها الثالثة ورفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، ودفع المطعون عليهما الأول والثاني بعدم قبول الطعن شكلا وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفع وفي الموضوع بتقضي الحكم . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشوره فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة على رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون عليهما الأول والثاني أن المطعون عليها الثالثة لم تعلن بصحيفة الطعن إذ وجه الإعلان إلى مكتب الأستاذ .. المحامي بسوهاج باعتباره موطنها المختار غير أنها لم تعلن لعدم وجود محام بهذا الاسم في سوهاج فيكون الطعن غير مقبول شكلا بالنسبة لها وبالنسبة للمطعون عليهما الأولين لعدم قابلية الموضوع للتجزئة .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أن الثابت أن المطعون عليها الثالثة أعلنت بصحيفة الطعن في محل أقامتها بتاريخ ١٩٤٣/٧/٣٠ وإذ كان ذلك وكان بطلان إعلان صحيفة الطعن هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بطلان نسبي غير متعلق بالنظام العام ولا يملك التمسك به غير من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة ، ولما كانت المطعون عليها الثالثة لم تدفع بالبطلان ، فإن الدفع يكون على غير أساس ويتعين رفضه .



وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بني على سببين ، ينعى الطاعنون بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم استند في قضائه بالزامهم بريع الأطيان تأسيسا على انقضاء عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٧/٨/٦ لتحقيق الشرط الفاسخ الصريح المنصوص عليه في العقد للتأخر في الوفاء بالأجرة ، وأن هذا التأخير قد ثبت من أمر الأداء الذي استصدره المطعون عليهما الأول والثاني بالزام الطاعنين بالأجرة عن السنوات من سنة ١٩٥٩ حتى سنة ١٩٦٢ فيكون العقد قد انقسخ منذ استحقاق أجرة سنة ١٩٥٩ وهو ما ثبت من الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٤/١١/١٧ في الدعوى رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٤ مدني البليتا بطرد الطاعنين من الأطيان ، في حين أن الأثر الرجعي للفسخ مقصور على العقود الفورية أما عقد الإيجار فهو عقد زمني وليس لفسخه أثر رجعي ويعتبر مفسوخا من وقت الحكم النهائي الصادر بالفسخ وتكون الأجرة المستحقة من المدة السابقة لها صفة الأجرة لا التعويض وقد استصدر المطعون عليهما الأولان أمر الأداء سالف الذكر بالزامهم بالأجرة عن المدة من سنة ١٩٥٩ حتى سنة ١٩٦٢ وقاموا بأداء الأجرة المحكوم بها نفاذا لهذا الأمر وإذ قضى الحكم المطعون فيه الزامهم بالريع عن المدة المذكورة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه لما كان الثابت من الأوراق أن الطرفين اتفقا في عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٧/٨/٦ على أنه في حالة عدم الوفاء بالأجرة في المواعيد المحددة يعتبر العقد منتها من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو استصدار حكم قضائي بالفسخ ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن عقد الإيجار يعتبر طبقا لهذا الشرط مفسوخا فعلا منذ تأخر الطاعنين في الوفاء بالأجرة سنة ١٩٥٩ ويلزمون بريع هذه السنة والسنوات التالية حتى سنة ١٩٦٥ ، ولئن كان هذا القول من الحكم لا مخالفته فيه للقانون لأن شرط اعتبار الفسخ واقعا عند عدم الوفاء بالأجرة في المواعيد المحددة دون تنبيه أو إنذار أو استصدار حكم قضائي بالفسخ هو شرط فاسخ صريح يسلب القاضي كل سلطة تقديرية في صدد

الفسخ ولا يبقى لدى اعتبار الفسخ حاصلًا فعلا إلا التحقق من حصول المخالفة التي يترتب عليها ، ويعتبر العقد مفسوخا من تاريخ حصول هذه المخالفة وبالتالي لا يستحق المؤجر عن المدة السابقة على الفسخ إلا الأجرة المتفق عليها أما عن المدة اللاحقة فيكون المستأجر واضعا اليد على العين المؤجرة بغير سند غاصبا ومن ثم فإنه يلزم بتعويض الأضرار الناشئة عن هذا الغصب ولا تنقيد المحكمة بالأجرة المتفق عليها عند قضائها بالريع لصاحب العين مقابل ما حرم من ثمار ، إلا أنه لما كان الثابت أن المطعون عليهما الأولين قد استصدرا أمر الأداء رقم ٩٥١ سنة ١٩٦٢ البلينا بالزام الطاعنين أن يؤدوا لها مبلغ ٣٤٨ جنيها وأفصحا بأن هذا المبلغ هو قيمة أجرة الأطيان المؤجرة عن السنوات من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٢ الزراعية بواقع ٨٧ جنيها في السنة طبقا لعقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٧/٨/٦ ، وتأييد هذا الأمر في التظلم رقم ٨٥٨ لسنة ١٩٦٢ مدنى البلينا وصار نهائيا بعدم استئنافه مما مفاده أن المطعون عليهما الأولين قد ارتضيا الأجرة المتفق عليها في العقد وذلك عن المدة من سنة ١٩٥٩ إلى سنة ١٩٦٢ الزراعية ولا يبعد هذا تنازلا منهما عن طلب الفسخ إذ لا تعارض بين التمسك بحق الفسخ والمطالبة بالأجرة التي يترتب الفسخ على التأخر في دفعها ، وما دام أن الحكم في التظلم قد أصبح نهائيا فإنه يحوز قوة الشيء المحكوم به في هذا الخصوص ويتبع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها ، لما كان ذلك وكان المطعون عليهما الأولين قد طلبا الزام الطاعنين بريع الأطيان عن المدة من سنة ١٩٥٩ إلى سنة ١٩٦٢ فإن دعواهما تكون عودا إلى موضوع سبق الفصل فيه ويكون الحكم المطعون فيه إذ أجابهما إلى هذا الطلب والزم الطاعنين بالريع عن تلك المدة بواقع ١٨٩ جنيها و٤٩٧ مليا في السنة فإنه يكون قد خالف القانون لمخالفته قوة الأمر المقضى التي اكتسبها الحكم المشار إليه والتي تسمو على

اعتبارات النظام العام ، مما يستوجب نقض الحكم لهذا السبب دون حاجة  
لبحث باقى أسباب الطعن ، أما عن المسدة من سنة ١٩٦٣ إلى سنة ١٩٦٥  
فلا محل وعلى ما صنف البيان لتعيب الحكم فى قضائه بالريع عنها .

وحيث إن الحساب لم تتم تصفيته بين الطرفين ، فإنه يتعين أن يكون مع  
النقض الإحالة .



## جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين الدكتور عبد الرحمن عياد، ومحمد الباجوري، وصالح نصار، وأحمد صلاح الدين وهديان .

( ٥٠ )

الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٣ القضائية :

( ١ ) إعلان " بطلان الإعلان " . بطلان " بطلان الإجراءات " .  
تجزئة .

بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان . نسبي . لا يجوز لغير الخصم الذي بطل  
إعلانه التمسك به ، ولو كانت الدعوى غير قابلة للتجزئة .

( ٢ ) دعوى " الإعادة للرافعة " . حكم " إصدار الحكم " .

إعادة الدعوى للرافعة . وجوب دعوة الخصوم للاتصال بها . تحقيق ذلك بإعلانهم أو بحضورهم  
منطق بالقرار . إثبات حضور الخصوم قبل تحرير قرار إعادة الدعوى للرافعة . لا يعدو أن يكون  
إثباتا لحضورهم وقت النطق بالقرار .

( ٣ ) إعلان " بطلان الإعلان " . بطلان " بطلان الإجراءات " . دعوى  
" الإعادة للرافعة " .

بطلان الاجراءات لعدم إعلان أحد الخصوم بقرار إعادة الدعوى للرافعة . نسبي . لا يجوز  
لغيره من الخصوم التمسك به .

( ٤ ، ٥ ) إيجار " إيجار أماكن " .

( ٤ ) التاجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار . وجوب حصول المستأجر على إذن كتابي  
صرح من المالك بذلك . قبض وكيل المالك الأجرة من المتنازل له عن الإيجار مباشرة ودون تحفظ.  
اعتباره بمثابة موافقة من المالك تقوم مقام الأذن الكتابي .

( ٥ ) ثبوت موافقة المالك ضمنا على تنازل المستأجر الأصلي عن الإيجار . أثره . اعتبار  
المتنازل له هو المستأجر للعين . حق المستأجر الجديد في تأجير العين من الباطن خلال فترة إقامته  
الموقوتة بالخارج .

١ — بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام ، فلا يجوز لغير الخصم الذي بطل إعلانه الدفع به ، ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة ، وأفاده من صح إعلانهم البطلان الحاصل في إعلان غيرهم من المطعون عليهم لا يكون إلا بعد أن يثبت هذا البطلان بالطريق الذي يتطلبه القانون فيتمسك من له الحق في ذلك وتحكم به المحكمة .

٢ — المقرر — في قضاء هذه المحكمة — أنه متى بدا للمحكمة بعد حجز الدعوى للحكم أن تعيدها إلى المرافعة استئنافا للسير فيها تختم دعوة أطراف الخصومة للاتصال بالدعوى ، ولا تتم هذه الدعوة إلا بإعلانهم قانونا أو ثبوت حضورهم وقت النطق بالقرار ، لما كان ذلك وكان البين في الصورة الرسمية لمحاضر الجلسات أمام محكمة الاستئناف أن الهيئة التي نظرت الدعوى كانت مشكلة أصلا من المستشارين . . . . . ، وبعد أن سمعت المرافعة حجزت الدعوى للحكم بجلسة ١٩٧٣/٣/٤ ، وفي الجلسة المذكورة المحددة للنطق بالحكم انعقدت بهيئة حل فيها المستشار . . . . . محل المستشار . . . . . ، وحضر محامون عن كل من الطاعنين والمطعون عليهما الثاني والثالثة ورافعوا جميعا مصممين على طلباتهم ثم قررت المحكمة ببيتها الجديدة إعادة الدعوى إلى المرافعة لنفس اليوم ، وناطت بقلم الكتاب إعلان الخصوم ، وبعد ذلك وفي ذات الجلسة أصدرت حكمها المطعون فيه ، فإن مفاد ذلك أن الطاعنين والمطعون عليهما الثاني والثالثة تحقق علمهم اليقيني وعاودوا اتصالهم بالدعوى بعد إعادتها للمرافعة ، وحضر وكلاء عنهم وأبدوا أمام الهيئة الجديدة التي أصدرت الحكم ، لا يقدح في ذلك أن إثبات حضورهم بحضور الجلسة جاء سابقا على تحرير القرار بإعادة الدعوى للمرافعة بدلا من وروده قبل النطق بالحكم المطعون فيه لأن ذلك لا يعدو أن يكون تسجيلا لمثول الخصوم عند النطق بالقرار .

٣ — أنه وأن كان الواجب على المحكمة أن تحقق من إعلان الخصم الذي لم يثبت حضوره وقت النطق بقرار إعادة الدعوى للمرافعة اعتبارا بأن آخر إجراء تم في مواجهته هو اقفال باب المرافعة فيصير لزاما إعلانه بفتحها من جديد ،

وإن كان الثابت أن المطعون عليها الأولى لم تعلن بهذا القرار رغم أنها لم تكن حاضرة النطق به ، إلا أنه لما كانت الخصومة قد انعقدت في الأصل صحيحة قبل حجز الدعوى للحكم ثم طرأ عليها عيب عارض في إجراء من إجراءاتها هو تخلف الإعلان لأحد الخصوم فيما بعد إعادة الدعوى للمرافعة ، وكان ما يترتب على ذلك من بطلان لا يتعلق بالنظام العام ويتمخض لمصلحة المطعون عليها الأولى وحدها فلا يجوز للطاعنين التمسك به .

٤ - وإن كان مفاد نص الفقرة ( ب ) من المادة الثانية من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المقابلة للفقرة ( ب ) من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أنه لا يجوز للمستأجر أن يؤجر المكان المؤجر من الباطن أو يتنازل عن عقد الإيجار بغير إذن كتابي صريح من المالك ، إلا أن قبض المالك أو وكيله الأجرة من المستأجر من الباطن أو التنازل عن عقد الإيجار مباشرة ودون تحفظ يقوم مقام الإذن الكتابي الصريح الذي اشترطه القانون باعتبار أن الكتابة وسيلة للاثبات وليست ركناً شكلياً في الإذن ومن ثم يعد بمثابة إقرار من المالك للإيجار من الباطن أو التنازل عنه .

٥ - إذ كان يبين من الذي قرره الحكم المطعون فيه أنه اتخذ من استلام وكيل الطاعنين الأجرة من المطعون عليه الثاني مباشرة دون تحفظ دليل على موافقتهم على تنازل المستأجر الأصلي له عن الإيجار واعتباره هو المستأجر للعين ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ما تقدم وكانت هذه الدعامة كافية لحمل قضاء الحكم ، فإن من حق المطعون عليه الثاني ترتيباً عليها أن يؤثر العين من باطنه إلى المطعون عليها الأخيرة مدة إقامته الموقوتة بالخارج وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٦٥٦٣ سنة ١٩٧١ مدنى أمام محكمة  
جنوب القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهم طالبين الحكم بإخلاصهم من الشقة  
الموضحة بصحيفة الدعوى ، وقالوا بيانا لدعواهم أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٥/٣/٢٤  
استأجرت شركة التجار المتحدين — المطعون عليها الأولى — منهم الشقة رقم ٧  
من العقار رقم ٢ بممر بهل بمدينة القاهرة ، وإذ تنازلت عنها رغم شرط الحظر  
المنصوص عليه بالعقد للمطعون عليه الثانى الذى قادر البلاد نهائيا وتنازل عنها  
بدوره لشركة سفنكس للسياحة — المطعون عليها الثالثة — دون علمهم إلا حين  
أخطرتهم الشركة الأخيرة بطلب الموافقة على إجراء بعض التعديلات بالشقة ،  
فقد أقاموا الدعوى . وتاريخ ١٩٧٢/١٢/٤ حكمت المحكمة بإخلاء المطعون عليهم  
من عين النزاع . استأنف المطعون عليه الثانى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٨٢٥  
سنة ٨٩ ق . القاهرة طالبا إلغاء ورفض الدعوى . وتاريخ ١٩٧٣/٣/٤ حكمت  
المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنون فى هذا الحكم  
بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن .  
وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فرائه جديرا بالنظر وبالحلقة المحددة  
الترمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب ، ينمى الطاعنون بالسبب الأول  
والثانى منها على الحكم المطعون فيه البطلان من وجهين (أولهما) أن المطعون عليه  
الثانى — المستأنف — أعلن بصحيفة الاستئناف الشركة المطعون عليها الأولى  
فى مواجهة النيابة دون أن يقوم بالتقصى عن محل إقامة ممثلها القانونى ، كما أعلن  
الشركة المطعون عليها الثالثة فى شخص ممثلها بموطنه المختار ، مع أنه يتعين إعلانها  
فى موطنها الأصل ، بما مؤداه أن إعلانها بصحيفة الاستئناف وقع باطلا ،  
وكان يتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها عملا بالمادة ٨٥ من قانون  
المرافعات ، ويكون الحكم المستأنف نهائيا بالنسبة لهما ، وهو ما يرتب عدم قبول  
الاستئناف بالنسبة للطاعنين لمعلق الخصومة بموضوع غير قابل للتجزئة . و (الثانى)  
أن محكمة الاستئناف حجرت الدعوى لإصدار حكم فيها بالجلسة ١٩٧٣/٣/٤ وفى  
هذه الجلسة انعقدت بهيئة أخرى ، وأثبت فى محضر الجلسة حضور محامين عن

الطاعين والمطعون عليهما الثاني والثالثة فقط دون المطعون عليها الأولى ، وبعد إثبات ما تقدم قررت المحكمة إعادة الدعوى إلى المرافعة لذات اليوم نظرا لتعذر المداولة بسبب تغيب عضو اليسار وكلفت قلم الكتاب بإعلان الخصوم ، وإذا كان لإثبات حضور المحامين ممثلين للخصوم جاء سابقا على صدور القرار بفتح باب المرافعة ، فإنه يكون لغوا وإجراء باطلا لا ينتج أثرا ، إذ لا جدوى من مثول هؤلاء المحامين في وقت كان فيه باب المرافعة مقفلا ، بالإضافة إلى أن قرار المحكمة بإعلان المطعون عليها الأولى التي لم يسبق حضورها في أية مرحلة من مراحل التقاضي لم ينفذ ، ولم يعد من المستطاع تنفيذه تبعا لصدور الحكم المطعون فيه في نفس اليوم ، وهو ما يعيبه لقيامه على إجراءات باطلة .

وحيث إن النعي مردود في وجهه الأول ، ذلك أنه لما كان بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان هو — وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — بطلان نسي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام فلا يجوز لغير الخصم الذي يطل إعلانه الدفع به ولو كان الموضوع غير قابل التجزئة ، وأفاده من صح إعلانهم من البطلان الحاصل في إعلان غيرهم من المطعون عليهم لا يكون إلا بعد أن يثبت هذا البطلان بالطريق الذي يتطلبه القانون ويتمسك به من له الحق في ذلك وتحكم به المحكمة فلا يجوز لهما آثاره هذا الدفع أمام محكمة النقض لانتفاء صفتها فيه . والنعي مردود في وجهه الثاني بأنه لما كان المقرر — في قضاء هذه المحكمة — أنه إذا بدا بعد حجز الدعوى للحكم أن تعيدها إلى المرافعة استثنافا للسير فيها تحتم دعوة أطراف الخصومة للاتصال بالدعوى ، بإعلانهم قانونا أو ثبوت حضورهم وقت النطق بالقرار ، وكان البين من الصورة الرسمية لمحاضر الجلسات أمام محكمة الاستئناف أن الهيئة التي نظرت الدعوى كانت مشكلة أصلا من المستشارين ... .. وبعد أن سمعت المرافعة حجرت الدعوى للحكم بـ الجلسة ١٩٧٣/٣/٤ ، وفي الجلسة المذكورة المذكورة للنطق بالحكم انعقدت بهيئة حل فيها المستشار ... محل المستشار ... ، وحضر محامون عن كل من الطاعين والمطعون عليهما الثاني والثالثة ، وترافعوا جميعا مصممين على طلباتهم ، ثم قررت المحكمة هيئتها الجديدة إعادة الدعوى إلى المرافعة بنفس اليوم ، وناطت بقلم الكتاب



إعلان الخصوم ، وبعد ذلك وفي ذات الجلسة أصدرت حكمها المطعون فيه ، فإن مفاد ذلك أن الطاعنين والمطعون عليهما الثانى والثالثة تحقق عليهم اليقيني وعادوا اتصالحهم بالدعوى بعد إعادتها للرافعة ، وحضر وكلاء عنهم وأبدوا دفاعهم أمام الهيئة الجديدة التى أصدرت الحكم فلا يقدح فى ذلك أن إثبات حضورهم بمحضر الجلسة جاء سابقا على تحرير القرار بإعادة الدعوى للرافعة بدلا من وروده قبل النطق بالحكم المطعون فيه لأن ذلك لا يعدو أن يكون تسجيلًا لمثل الخصوم عند النطق بالقرار لما كان ذلك فأنه وإن كان من الواجب على المحكمة أن تتحقق من إعلان الخصم الذى لم يثبت حضوره وقت النطق بقرار إعادة الدعوى إلى المرافعة ، واعتبارا أن آخر إجراء تم فى مواجهته هو اقفال باب المرافعة فيصير لزاما لإعلانه بفتحها من جديد ، ولئن كان الثابت أن المطعون عليها الأولى لم تعلن بهذا القرار رغم أنها لم تكن حاضرة النطق به ، إلا أنه لما كانت الخصومة قد انعقدت فى الأصل صحيحة قبل حجز الدعوى للحكم ثم طرأ عليها عيب عارض فى إجراء من إجراءاتها هو تخلف الإعلان لأحد الخصوم فيها بعد إعادة الدعوى للرافعة ، وكان ما يترتب على ذلك من بطلان على ما سلف بيانه لا يتعلق بالنظام العام ويتمحض لمصلحة المطعون عليها الأولى وحدها ، فلا يجوز للطاعنين التمسك به ، ويكون النعى ببطلان الإجراءات على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولون أن الحكم أسس قضاءه على سند من أن المطعون عليه الثانى اشترى الشقة محل النزاع من المستأجر الأصلي — المطعون عليها الأولى — بما فيها من جدك وأنها تازمت له عن إيجارها نظير مبلغ معين ، وأن من حقه التأجير للمطعون عليها الثالثة أثناء إقامته المؤقتة بالخارج كما اتخذ من استلامهم الأجرة من المطعون عليه الثانى دليلا على قبوله مستأجرا للعين ، فى حين أن الشركة المستأجرة قد صفت أعمالها بالقاهرة قبل التنازل ولم يكن لها مقومات المحل التجارى التى تجيز أعمال حكم المادة ٥٩٤ من القانون المدنى ، هذا إلى أن السماح بالتأجير من الباطن يشترط فيه إذن كتابى صريح من المالك الأمر المنتهى فى واقع الدعوى ، وبمجرد استلام الطاعنين الأجرة ، من المطعون عليه الثانى لا يقوم مقام هذا الإذن ، وبالتالي فلا يصح لهذا الأخير



الاحتياء بالمادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فيؤجر الشقة مفروشة إلى المطعون عليه. الأخير بحجة إقامته الموقوتة بالخارج ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه وإن كان مفاد نص الفقرة (ل) من المادة ٢٢ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المقابلة للفقرة (ب) من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أنه لا يجوز للمستأجر أن يؤجر المكان المؤجر من الباطن أو يتنازل عن عقد الإيجار بغير إذن كتابي صريح من المالك ، إلا أن قبض المالك أو وكيله الأجرة من المستأجر من الباطن أو المتنازل له عن عقد الإيجار مباشرة ودون تحفظ يقوم مقام الإذن الكتابي الصريح الذي اشترطه القانون باعتبار أن الكتابة هي وسيلة الإثبات وليست ركنا شكليا في الإذن ، ومن ثم فإنه يعد بمثابة إقرار من المالك للإيجار من الباطن أو التنازل عنه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه أورد في هذا الخصوص . . . أنه من ثبت للمحكمة أن الملاك الأصليين قد وافقوا على حلول المستأنف - المطعون عليه الثاني محل شركة التجار المتحدين - المطعون عليها الأولى - وشغله العين المؤجرة بوضعه وكيلهم لمدة خمسة عشر سنة حيث كانت تحرر الشيكات بأجرة الشقة باسمه خاصة كطلبه لصعوبة صرفها إذا ما حررت باسم الملاك الذين يقيمون بصفة دائمة بسويديرا ، وقد قدم المستأنف ما يفيد صرف وكيل الملاك للشيكات التي تمثل سداد الأجرة ، فإن بقاءه في الشقة وشغله لما يكون بعلم المستأنف عليهم الثلاثة الأول - الطاعنين - ووكيلهم . . . وكان يبين من هذا الذي قرره الحكم أنه اتخذ من استلام وكيل الطاعنين الأجرة من المطعون عليه الثاني مباشرة دون تحفظ دليل على موافقتهم على تنازل المستأجر الأصلي له عن الإيجار واعتباره هو المستأجر للعين وأنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ما تقدم وكانت هذه الدعامة كافية لخل فضله الحكم ، وكان من حق المطعون عليه الثاني ترتيبا طعنا

أن يؤجر العين من باطنه إلى المطعون عليها الأخيرة مدة إقامته المؤقتة بالخارج وفقا للفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وكان ماساقه الحكم خاصا ببيع المتجر ليس إلا سردا لوقائع وتفاصيل التنازل الذي آلت بموجبه شقة النزاع إلى المطعون عليه الثاني وكان لم يستند في قضائه إلى الرخصة التي أجازتها المادة ٥٩٤ من القانون المدني، ولم يرتب عليها أثرا، فإن النعي بصدده يكون غير منتج.

ولما تقدم يتعين رفض الطعن.

## جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أحمد محمود وعضوية والسادة المستشارين : محمد محمد المهدي ، والدكتور عبد الرحمن عياد ، ومحمد الباجوري ؛ ومصلاح نصار .

(٥١)

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" :

- ( ١ ) أحوال شخصية "الولاية على المال" . حكم "بيانات الحكم" .  
وفاء القيم أثناء نظر الاستئناف . تمثيل القيم الجديد في الخصومة . الإفصاح عن ذلك بمذونات الحكم . إغفال الحكم في ديباجته ذكر اسم القيم الجديد وإيراده اسم القيم المتوفى . لا بطلان .
- ( ٢ ) إثبات "عبء الإثبات" . دفع . اختصاص "الاختصاص المحلي" .  
الدفع بعدم اختصاص المحكمة محليا . عبء إثباته . يقع على عاتق المدعى عليه مبدئ الدفع .
- ( ٣ ) محكمة الموضوع "مسائل الإثبات" .  
عدم طلب إحالة الدعوى على التحقيق . النعي باغفال المحكمة اتخاذ هذا الإجراء من تلقاء نفسها .  
عدم جوازه .

( ٤ ، ٥ ) موطن "الموطن الأصلي" . إعلان . أحوال شخصية .

- ( ٤ ) الموطن في الشريعة الإسلامية . ماهيته . احتمال تعدده . عدم انتقاصه بموطن السكن .
- ( ٥ ) الإعلان في الموطن الأصلي . كفاية تسليم الصورة إلى أحد المقيمين مع المراد لإعلانه حال غياب . عدم وجوب بيان الصلة بينه وبين المراد لإعلانه .

( ٦ ) محكمة الموضوع "تقدير الأدلة" . نقض "أسباب الطعن" . أحوال شخصية . أهلية .

القضاء بالتطليق استنادا إلى إساءة الزوجة لزوجها المحجور عليه للعتة . عدم جواز المجادلة أمام محكمة النقض في تقدير محكمة الموضوع لأقوال الشهود التي استغنت إليها في استخلاص موضوعي سائق .



## (٧) نقض "أسباب الطعن" "السبب المجهول" .

عدم بيان الطاعن أوجه اعتراضه على الرأي الفقهي الذي تبنته محكمة الموضوع . نعى مجهول غير مقبول .

١ — إذ أوجبت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن يتضمن الحكم بيان أسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم ، فقد قصدت بذلك التعريف بأشخاص وصفات من تردد بينهم الخصومة في الدعوى التي يصدر فيها الحكم تعريفاً نافياً للجهالة أو اللبس حتى لا يكتنف الغموض شخص المحكوم له أو المحكوم عليه ، وإذ رتبت هذه المادة البطلان على النقص أو الخطأ الجسيم في أشخاص الخصوم وصفاتهم إنما عنت النقص أو الخطأ اللذين قد يترتب عليهما التجهيل بالخصم أو اللبس في التعريف بشخصه مما قد يؤدي إلى عدم التعرف على حقيقة شخصيته أو إلى تغيير شخص الخصم بآخر لا شأن له بالخصومة في الدعوى ، وإذن فمتى كان النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التشكك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى فإنه لا يعتبر نقصاً أو خطأ جسيماً مما يترتب عليه البطلان المنصوص عليه في المادة المشار إليها ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الدعوى رفعت ابتداء من والد الزوج المحجور عليه بصفته قياً عليه ضد الزوجة الطاعة ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن ذلك القيم توفي خلال تردد الدعوى أمام محكمة الاستئناف ، وأعلن القيم الجديد وهو المطعون عليه واستأنفت الدعوى سيرها في مواجهته ، فإن إغفال الحكم في ديباجته ذكر اسم القيم الأخير باعتباره ممثلاً للمحجور عليه ومباشراً للخصومة عنه وإيراده اسم القيم المتوفى لا يعتبر خطأ جسيماً يختفى به وجه الحق في التعريف بشخص الخصم وبالتالي لا يترتب عليه البطلان .

٢ — المدعى ملزم بإقامة الدليل على ما يدعيه سواء أكان مدعى أصلاً في الدعوى أم مدعى عليه فيها . ولئن كانت الطاعة مدعى عليها في الدعوى إلا أنها تعتبر في منزلة المدعى بالنسبة للدفع المبدئ منها بعدم اختصاص المحكمة محلياً بنظر الدعوى وتكون مكلفة قانوناً بإثبات ما تدعيه لأنها إنما تدعى خلاف الظاهر وهو ما أثبت في صحيفة افتتاح الدعوى من أن إعلانها قد تم بحل إقامتها المحدد في القاهرة .

٣ — إذ كانت الطاعة لم تطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يدعيه وكان الحق المخول للمحكمة في المادة ٧٠ من قانون الإثبات من أن لها أن تأمر بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباتها بشهادة الشهود متروك لمطلق رأيها وتقديرها لا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع — بعدم الاختصاص المحلي — استنادا إلى أن الطاعة لم تقدم دليلا على أنها تقيم في غير المحل الوارد بصحيفة الدعوى يكون قد التزم صحيح القانون .

٤ — الرأي عند فقهاء الشريعة الإسلامية — وطبقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الموطن الأصلي هو موطن الإنسان في بلده أو بلدة أخرى اتخذها دارا نوطن فيه مع أهله وولده ، وليس في قصده الارتحال عنها ، وهذا الموطن يحتمل التعدد ولا ينتقص بموطن السكن وفقا لنص المادة العشر من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من أن " محل الإقامة هو البلد الذي يقطنه الشخص على وجه يعتبر مقبلا فيه عادة " .

٥ — مفاد نص الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون المرافعات أن المشرع لم يوجب على المحضر التحقق من صفة من تسلم صورة الإعلان ولا من حقيقة علاقته بالمراد إعلانه طالما أن ذلك الشخص يؤكد الصفة التي تخمس له تسلمها ، ويعتبر الإعلان صحيحا متى سلمت الورقة إليه على النحو المتقدم . فمضى أثبت المحضر أنه انتقل إلى محل الطاعة وخاطب سيدة ممها وتقل عنها أنها مقبلة معها ، فإن هذا البيان واضح الدلالة على أن إعلان صحيفة الدعوى الابتدائية قد تم وفق القانون ، ولا يصح النعي على الحكم بأنه لم يبين صلة من تسلمت الإعلان بالطاعة .

٦ — إذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه بالتطبيق إلى إساءة الطاعة إلى زوجها المحجور عليه للعتة واعتدائها عليه إلى أقوال شاعري المطعون عليه والتي سلمت من أي مطعن يرد لها أو يضعف الثقة فيها وكان هذا من الحكم استخلاصا موضوعيا سائغا له مأخذه من الأوراق ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ومتروك لتقديرها مما لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض .

٧ - إذ كانت الطاعة لم تبين أوجه اعتراضها على رأى الفقهاء الذى تبناه الحكم من بين الآراء الشرعية والتي استقاها من فقه الحنفية ، فإن النعى بهذه المثابة يكون مجعلا وبالتالى غير مقبول .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار مقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تنحصر فى أن ... .. بصفته قيا على ولده ... .. المحجور عليه للعتة أقام ضد الطاعة الدعوى رقم ١٢٥٠ سنة ١٩٧٢ أحوال شخصية أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بتطبيقها عليه ، وقال شرحا لها أن الطاعة زوجة لولده المذكور بصحيح النقد الشرعى المحرر فى ١٢/٨/١٩٦٠ ولا تزال على عصمته ، وإذ قضى بتاريخ ٣٠/٤/١٩٦٦ بتوقيع الجسر على ولده للعتة وتعيينه قيا عليه ، ودأبت الطاعة على الاعتداء على زوجها المحجور عليه ، وعلى الإهمال فى أدائها واجباتها الزوجية ، فقد أقام الدعوى بطايعته ، وبتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٢ حكمت المحكمة غيابيا بأحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن الطاعة دأبت على التعدى على زوجها المحجور عليه بالضرب والسب مما يضر به ، وبما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما ، وبعد أن سمعت الشهود رافع الدعوى ، عادت فحكمت غيابيا بتاريخ ٦/٥/١٩٧٣ بتطبيق الطاعة من زوجها المعتوه ... .. طلبة رجعية . استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٣ سنة ٩٠ ق أحوال شخصية القاهرة ، طالبة إلغاء والقضاء أصليا بطلان صحيفة الدعوى واحتياطيا عدم قبولها أو رفضها . توفى القيم رافع الدعوى واستأنفت الدعوى سيرها فى مواجهة المطعون دايه القيم الجديد ، وبتاريخ ١٦/١١/١٩٧٥ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الاستئناف ، طعن الطاعة فى هذا الحكم



بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالحاسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفي بيان ذلك تقول أن الثابت من ديباجة الحكم المطعون فيه أنه صدر ضد ... .. بصفته قيا على ابنه المعتوه ، في حين أن القيم المذكور كان وقت صدور الحكم ميتا ، وأن محكمة الاستئناف سبق أن قضت بانقطاع سير الخصومة في الدعوى لوفاته ، ثم استأنفت الدعوى سيرها بعد إعلان القيم الجديد ... .. بصحيفة الاستئناف ، مما كان يتعين معه أن يصدر الحكم ضد القيم الجديد لا ضد من توفى ، وإذ أغفل الحكم هذا البيان مع أنه جوهرى فإنه يكون قد صدر باطلا تطبيقا للمادة ١٧٨ من قانون المرافعات .

وحيث إن النعى مردود ذلك أن المادة ١٧٨ من قانون المرافعات إذ أوجبت أن يتضمن الحكم ببيان أسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم ، قد قصدت بذلك التعريف بأشخاص وصفات من تتردد بينهم الخصومة في الدعوى التي يصدر منها الحكم تهريفا نافيا للجهالة أو اللبس ، حتى لا يكتنف الغموض شخص المحكوم له أو المحكوم عليه ، وإذ رتب هذه المادة البطلان على النقص أو الخطأ الجسمي في أسماء الخصوم وصفاتهم إنما عنت النقص أو الخطأ اللذين قد يترتب عليهما التجهيل بالخصم أو اللبس في التعريف بشخصيته مما قد يؤدي إلى عدم التعرف على حقيقة شخصيته أو إلى تفسير شخص الخصم بأخر لا شأن له بالخصومة في الدعوى ، وإذن فمتى كان النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التشكك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى فإنه لا يعتبر نقصا أو خطأ جسيما مما يترتب عليه البطلان المنصوص عليه في المادة المشار إليها ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الدعوى رفعت ابتداء من والد الزوج المحجور عليه بصفة قيا عليه ضد الزوجة الطاعنة ، وكان البين من ملونات الحكم المطعون فيه أن ذلك القيم توفى خلال تردد الدعوى أمام محكمة

الاستئناف ، وأعلن القيم الجديد وهو المطعون عليه واستأنفت الدعوى سيرها في مواجهته ، فإن إغفال الحكم في ديباجته ذكر اسم القيم الأخير باعتباره ممثلاً للحجور عليه ومباشراً للخصومة عنه وإيراده اسم القيم المتوفى لا يعتبر خطأ جسيماً يخفى به وجه الحق في التعريف بشخص الخصم ، وبالتالي لا يترتب عليه البطلان .

وحيث إن حاصل السبب الثاني القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وتقول الطاعنة في بيان ذلك إن محكمة الاستئناف قضت برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة أول درجة محلياً بنظر الدعوى على سند من أن الطاعنة لم تقدم الدليل على أنها لا تقيم في القاهرة إقامة دائمة ، في حين أنه كان عليها أن تطالب المطعون عليه أن يقدم هو الدليل على إقامتها في المحل الذي وجه فيه إليها إعلان صحيفة الدعوى ، ولو أن المحكمة عقدت مقارنة بين الموطن الذي أعلنته هي فيه المطعون عليه بصحيفة الاستئناف وبين الموطن الذي أعلنه هو فيه الطاعنة بصحيفة الدعوى الابتدائية لتكشف لما أنه موطنه الذي يقيم فيه وليس يعقل أن يقيم في نفس الموطن ، وكان يتعين عليها أن تحيل الدعوى إلى التحقيق لإثبات الدفع ، وإذ لم تفعل فإن الحكم يكون قد شابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن المدعى ملزم بإقامة الدليل على ما يدعيه سواء أكان مدعى عليه أصلاً في الدعوى أم مدعياً فيها ، ولئن كانت الطاعنة مدعى عليها في الدعوى ، إلا أنها تعتبر في منزلة المدعى بالنسبة للدفع المبدئ منها بعدم اختصاص المحكمة محلياً بنظر الدعوى ، وتكون مكلفة قانوناً بإثبات ما تدعيه ، لأنها إنما تدعى خلاف الظاهر وهو ما أثبت في صحيفة افتتاح الدعوى من أن إعلانها قد تم بمحل إقامته المحدد في القاهرة ، ولما كانت الطاعنة لم تطالب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما تدعيه في هذا الشأن ، وكان الحق المخول للمحكمة في المادة ٧٠ من قانون الإثبات من أن لها أن تأمر بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباتها بشهادة الشهود متروك لمطلق رأيها وتقديرها لا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض ، فإن الحكم إذ قضى برفض الدفع استناداً إلى أن الطاعنة لم تقدم دليلاً على أنها تقيم في غير المحل الوارد بصحيفة الدعوى يكون قد إلزم

صحيح القانون، لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم من احتمال تعدد موطن الطاعنة يتفق مع الرأي عند فقهاء الشريعة الإسلامية — وطبقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة — من أن الموطن الأصلي هو موطن الإنسان في بلده ، أو بلدة أخرى اتخذها دارا توطن فيه مع أهله وولده ، وليس في مقصده الارتحال عنها ، وهذا الموطن يحتمل التعدد ولا ينتقص بموطن السكن ، وفقا لنص المادة العشرين من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من أن "محل الإقامة هو البلد الذي يقطنه الشخص على وجه يعتبر مقيما فيه عادة " لما كان ما تقدم فإن النعمى على الحكم بالقصور والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن المحضر أثبت إعلانها في المحل الذي لا تقيم فيه بمدينة القاهرة مخاطبا مع سيدة ذكر اسمها ، وأنها مقيمة معها لغيا بها وإذ لم يتحقق المحضر في صلة تلك السيدة بها فإن الإعلان يقع باطلا طبقا للمادة العاشرة من قانون المرافعات .

وحيث إن النعمى في غير محله ، ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون المرافعات على أنه " إذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب لإعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى من يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته أو أنه من الساتنين معه من الأزواج أو قارب والأصهار " يدل على أن المشروع لم يوجب على المحضر التحقق من صفة من تسلم صورة الإعلان ولا من حقيقة علاقته بالمراد لإعلانه طالما أن ذلك الشخص يؤكد الصفة التي تخول له تسلمها ، ويعتبر الإعلان صحيحا من سلمت الورقة إليه على النحو المتقدم فتى أثبت المحضر أنه انتقل إلى محل الطاعنة وخاطب سيدة سماها ونقل عنها أنها مقيمة معها ، فإن هذا البيان واضح الدلالة على أن إعلان صحيفة الدعوى الابتدائية قد تم وفق القانون ، ولا يصح النعمى على الحكم بأنه لم يتحقق من صلة من تسلمت الإعلان الخاص بالطاعنة .



وحيث إن الطاعنة نعتى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب ، وفي بيان ذلك نقول أن الحكم بنى قضاءه بالتطليق على سند من أن الطاعنة تسىء إلى زوجها وتعتدى عليه بالضرب ، وأن الولاية للقاضي في تطليق زوجة المطعون عليه للضارة ، دون أن يبين أوجه الاعتداء ودرجة جسامته التي تبرر التطليق بالإضافة إلى أنه لم يفصح عن الأسانيد التي رجح من أجلها الأخذ بأن الولاية للقاضي في التطليق وهو ما يعيبه بالقصور .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك لأن البين من الحكم المطعون فيه أنه يستند في قضاؤه بالتطليق لعنه إلى إساءة الطاعنة إلى زوجها المحجور عليه واعتدائها عليه إلى أقوال شاعدي المطعون عليه ، والتي ساست من أي مطعن يروها أو يضعف الثقة فيها ، وكان هذا من الحكم استخلاصا موضوعيا سائغا له بأخذه من الأوراق ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ومتروك لتقديرها مما لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض ، ويكون النعى في هذا الشق على غير أساس . لما كان ذلك وكانت الطاعنة لم تبين أوجه اعتراضها على الرأي الفقهي الذي تبناه الحكم من بين الآراء الشرعية والتي استقامنا من فقه الحقيقة ، فإن النعى بهذه المثابة يكون مجعولا وبالتالي غير مقبول .

## جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة . أديب قصبجي وعضوية السادة المستشارين  
محمد فاضل المرجوشي، و ممدوح عطية، وشرف الدين خيرى، وأحمد شوقي الملبجى .

( ٥٢ )

الطعن ٧٠١ لسنة ١ ٤ القضائية :

حكم " حجية الحكم " . عمل .

فضاء المحكمة الجنائية ببراءة العامل من تهمة القتل خطأ لعدم ثبوت قيادته للسيارة بسرعة . رفض  
الحكم المطعون فيه دعوى التعويض عن الفصل . - استناد إلى أن العامل قاد السيارة بسرعة تبرر  
فصله مخالفة لحجية الحكم الجنائي السابق .

• يؤدى نص المادتين ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من  
قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية أن الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون  
له حجته في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما في  
وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف  
القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، فإذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور  
فإنه يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها وعليها أن تلتزمها في بحث الحقوق المدنية  
المتصلة بها لكي لا يكون حكمها مخالفاً للحكم الجنائي السابق له ، لما كان ذلك وكان  
الحكم الصادر في اللجنة المستأنفة قد قضى ببراءة الطاعن — العامل — من تهمة  
القتل والإصابة الخطأ وقيادة السيارة بسرعة تزيد على المقرر المستندة إليه . وأقام  
قضاؤه بذلك على ما أورده من أسباب منها أن استناد الإسراع بالسيارة إلى الطاعن  
محوط بالشك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى بالتعويض عن  
الفصل التعسفى تأسيسا على أن خطأ الطاعن بإسراعه بالسيارة يعد إخلالا بالتزاماته  
الجوهرية يبرر فصله وهو ذات الخطأ الذى قضى الحكم الجنائي بعدم ثبوته وأهدر  
بذلك حجية هذا الحكم فإنه يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكائية

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٦٧ عمال كلى القاهرة على الشركة المطعون ضدها ، وانهى فيها إلى طلب الحكم أصليا بالغاء قرار فصله وإعادةه إلى عمله واحتياطيا بالزام الشركة بأن تدفع له مبلغ ١٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض ، وقال بيانا لها أنه كان يعمل سائق سيارة بالشركة إلى أن فصلته بتاريخ ١٩٦٦/٦/١٦ بدعى أنه وقع منه حادث تصادم أثناء قيادة إحدى سياراتها فى ١٩٦٦/٥/٢٣ ، وإذ كان هذا الفصل قد تم قبل الحكم نهائيا فى الدعوى الجنائية التى رفعت بشأن هذا الحادث فإنه يكون فصلا تعسفيا ، ولذلك أقام الدعوى بطلباته المتقدمة ، وبتاريخ ١٩٧٠/١١/١٧ قضت محكمة أول درجة بالزام المطعون ضدها بأن تدفع للطاعن مبلغ ٣٠٠ جنيه وأقامت قضاءها على أن فصل الطاعن كان بغير مبرر مستندة فى ذلك إلى حججه الحكم الصادر فى اللجنة المستأنفة رقم ١٦٩٩ سنة ١٩٦٧ وسط القاهرة ببرائته . استأنف الطاعن هذا الحكم الصادر لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٣٨٤٠ سنة ١٩٨٧ ق ، كما استأنفته الشركة المطعون ضدها وقيد استئنافها برقم ٣٥١٥ سنة ١٩٨٧ ق ، وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافى قضت فى ١٩٧١/٦/١٣ بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، وأسست قضاءها على أن الأدلة التى استند إليها الحكم الجنائى ببراءة الطاعن لا تجوز الحجية . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظرة جلسة ١٩٧٦/١٢/٨ وفيها التزمت النيابة رايها .



وحيث إن الطعن يقوم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه غالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن يقول أن الحكم أقر الشركة على أنه قاد سيارتها بسرعة زائدة أدت إلى وقوع الحادث بما يعبد إخلالا بالتزاماته الجوهرية يبرر فصله مع أن الحكم الجنائي الصادر في قضية اللجنة المستأنفة رقم ١٦٩٩ لسنة ١٩٦٧ وسط القاهرة قضى ببراءة مما أسند إليه في هذا الحادث على أساس انتفاء تلك السرعة ، وإذا لم ياتر الحكم المطعون فيه بحجية هذا الحكم فإنه يكون قد خالف حكم المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن " يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالإدانة قوة شئ المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها إلى فاعلها ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى على انتفاء التهمة أو على عدم كفاية الأدلة ولا تكون له هذه القوة إذ كان مبنيًا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون " كما تنص المادة ١٠٢ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية على أن " لا يرتبط القاضي المدني بالحكم الجنائي إلا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا " وكان مؤدى ذلك أن الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجته في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفصل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله فإذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور فإنه يتمتع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكي لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائي السابق له ، لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم

الصادر في اللجنة المستأنفة رقم ١٦٩٩ سنة ١٩٦٧ وسط القاهرة بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٥ أنه قضى ببراءة الطاعن من تهمة القتل والإصابة الخطأ وقيادة السيارة بسرعة تزيد على المقرر المسندة إليه وأقام قضاءه بذلك على ما أورده من أسباب منها أن إسناد الاسراع بالسيارة إلى الطاعن محوط بالشك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى تأسيسا على أن خطأ الطاعن باصراعه بالسيارة يعد إخلالا بالتزاماته الجوهرية ببرفضه وهو ذات الخطأ الذي قضى الحكم الجنائي السابق بعدم ثبوته ، وأهدر بذلك حجية هذا الحكم فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

## جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضوية والسادة المستشارين :  
 محمد مصطفى المنفلوطي ، وجين السيناطي ، والدكتور بشرى رزق ، ورأفت عبد الرحيم .

(٥٣)

الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ١ في القضاية:

(١ ، ٢) تقادم "تقادم مسقط" . عمل . دعوى .

(١) الدعوى المستعجلة بوقف تنفيذ قرار فصل العامل . لاتصلح سببا لوقف مدة سقوط دعوى التعويض عن الفصل بالتقادم . دلة ذلك .

(٢) دعوى العامل بإيقاف تنفيذ قرار الفصل . لاتقطع التقادم بالنسبة لأصل الحق . دلة ذلك .

(٣) قانون . تقادم . "تقادم مسقط" . عمل .

تقادم الدعوى الناشئة عن قانون العمل . خضوعه للقواعد العامة في القانون المدني .

(٤) حكم "قصور" . نقض "أسباب الطعن" .

عدم بيان الطامن في صحيفة الطعن أوجه الدفاع التي يعيب على الحكم المطعون فيه قصوره في الرد عليها . نعى غير مقبول .

١ — اتخاذ العامل لإجراءات الإلتجاء إلى مكتب العمل ورفع الدعوى المستعجلة لإيقاف تنفيذ قرار فصله لا يعتبر مانعا يتعذر معه رفع دعوى التعويض عن فصله وبالتالي لاتصلح سببا لوقف مدة سقوطها بالتقادم وفقا للقواعد العامة في القانون إذ أن رفع الدعوى المستعجلة لا يمنع من رفع دعوى الموضوع التي لا يترتب على رفعها في هذه الحالة سقوط الطلب المستعجل ولا تعتبر إقامة دعوى التعويض عن الفصل التعسفي استمرارا للإجراءات السابقة بشأن وقف تنفيذ قرار الفصل ولا يتسع لها نطاقها .



٢ — رفع الدعوى المستعجلة بإيقاف تنفيذ قرار الفصل لا يقطع التقادم بالنسبة لأصل الحق لأن ما طالب به الطاعن مدينه في تلك الدعوى إنما هي إجراءات وقتية عاجلة يصدر قاضى الأمور المستعجلة الحكم فيها بإجراء وقتى وفقا لنص المادة ٧٥ من قانون العمل ولا يمس أصل الحق ولا يعتبر فاصلا فيه ومن ثم فلا يترتب على الطلبات المستعجلة دون الطلبات الموضوعية قطع مدة التقادم (١) .

٣ — لم ينظم قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ قواعد التقادم بشأن الدعاوى الناشئة عن عقد العمل وإنما تركها للقواعد العامة المنصوص عليها فى القانون المدنى .

٤ — متى كان الطاعن لم يبين فى صحيفة الطعن أوجه الدفاع التى يعيب على الحكم المطعون فيه قصوره فى الرد عليها وكان لا يكفى فى ذلك مجرد القول بأن الحكم لم يرد على أوجه الدفاع التى ذكرها فى عريضة استئنافه دون بيان لها فى صحيفة الطعن مع أن ذلك مطلوب على وجه الوجوب تحديدا للطعن وتعريفا بوجوهه منذ ابتداء الخصومة . لما كان ذلك فإن النعى بهذا السبب يكون غير مقبول .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن تقدم بشكوى إلى مكتب علاقات عمل وسط القاهرة فى ١٦/٥/١٩٦٨ ضمنها أن كان يعمل لدى المطعون ضده الأول فى صيدليته والتى أجراها إلى المطعون ضده الثانى الذى قام بفصله عن عمله بلا مبرر فى ١٢/٥/١٩٦٨ ، وطلب لذلك إعادته إلى العمل . ولما لم يتمكن مكتب العمل

(١) قاض ١٨/١٢/١٩٧٦ مجموعة المكاتب التقنى السنة ٢٧ ص

من تسوية النزاع أحله إلى محكمة عمل جزئي القاهرة وقيمت الدعوى برقم ١٩٦٨/٣٩٣٠ عمال جزئي القاهرة ، وتاريخ ١٩٦٩/٧/٢٦ قضت المحكمة بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار فصل الطاعن الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٢ والزام المطعون ضدهما متضامين بأن يؤديا ما يعادل أجره بواقع ٤٠ جنيه شهريا من التاريخ المذكور حتى الحكم في الموضوع وحددت جلسة لنظره فحدد الطاعن طلباته فيها بالزامهما متضامين بأن يدفع له مبلغ ٥٠٠ جنيه تعويضا عن الفصل التعسفي ، قررت المحكمة في ١٩٦٩/١١/٢٢ إحالة الدعوى إلى محكمة القاهرة الابتدائية ، وقيدت بمحلولها برقم ٥٥٧٣ سنة ١٩٦٩ عمال كلى القاهرة ودفع المطعون ضدهما بسقوط حق الطاعن في الدعوى بالتقادم ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١٣٢٥ لسنة ٨٠٧ ق ، وفي ١٩٧١/١٠/٢٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بقبول الطعن ورفضه موسوعا ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٥/١١/٢٨ وفيها التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطعن ينهى بالسبب الأول على الحكم لمطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله وتفسيره من وجوه أربعة ( أولا ) أن وجوب سلوك دعوى وقف تنفيذ قرار الفصل بالإجراءات المنصوص عليها في المادة ٧٥ من قانون العمل يعتبر مانعا قانونيا بتعذر منه رفع دعوى التعويض ويوقف سريان التقادم وفقا لحكم المادة ١/٣٨١ من القانون المدني وأنه ما كان يستطيع قبل صدور الحكم في دعوى وقف تنفيذ قرار فصله أن يرفع دعواه بالمطالبة بالتعويض عن فصله وإلا أنه متنازلا عن تلك الدعوى ( ثانيا ) أن رفع دعوى وقف تنفيذ قرار فصله وفقا للإجراءات التي أوجبها المادة ٧٥ من قانون العمل يعتبر مطالبة قضائية بالنسبة لدعوى التعويض عن فصله فهي تقطع سير تقادم هذه الدعوى عملا بحكم المادة ٢٨٣ من القانون المدني ( ثالثا ) أن المنع لم يرتب في المادة ٧٥ من قانون العمل أي جزاء على تأخير الفصل في الدعوى المستعجلة ولو شاء أن يرتب السقوط جزاء على ذلك لنص عليه في هذه المادة ( رابعا ) أن مدة السنة التي حددها المشرع لسقوط الدعاوى الناشئة عن عقد العمل في الفقرة الأولى من المادة ٦٩٨

من القانون المدني تفرض أن العامل ظل ما كنا خلال هذه السنة وكانت إرادة العامل حرة غير معطلة في رفع دعواه الموضوعية . أما إذا باشر دعواه المستعجلة بوقف تنفيذ قرار الفصل فلا يسقط حقه في رفع الدعوى الموضوعية .

وحيث إن هذا النعي مردود في وجهه الأول والرابع بأن ما اتخذته الطاعن من إجراءات بالانتجاع إلى مكتب العمل ورفع الدعوى المستعجلة لا يقف تنفيذ قرار فصله لا يعتبر مانعا يعذر معه رفع دعوى التعويض عن فسخه وبالتالي لا تصلح سببا لوقف مدة سقوطها بالتقادم ونقا للقواعد العامة في القانون إذ أن رفع الدعوى المستعجلة لا يمنع من رفع دعوى الموضوع التي لا يترتب على رفعها في هذه الحالة سقوط الطلب المستعجل ولا تعتبر إقامة دعوى التعويض عن الفصل التعمي استمرارا للإجراءات السابقة بشأن وقف تنفيذ قرار الفصل ولا يتسع لها نطاقها والنعي مردود في وجهه الثاني بأن رفع الدعوى المستعجلة بايقاف تنفيذ قرار الفصل لا يقطع التقادم بالنسبة لأصل الحق لأن ما يطالب به العامل رب العمل في تلك الدعوى إنما هي إجراءات رقتية عاجلة يصدر قاضي الأمور المستعجلة الحكم فيها بأجراء وقتي وفقا لنص المادة ٧٥ من قانون العمل ولا يمس أصل الحق ولا يعتبر فاصلا فيه ومن ثم فلا يترتب على الطلبات المستعجلة دون الطلبات الموضوعية قطع مدة التقادم والنعي مردود في وجهه الثالث بأن قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ سنة ١٩٥٩ لم ينظم قواعد التقادم بشأن الدعوى الناشئة عن عقد العمل وإنما تركها للقواعد العامة المنصوص عليها في القانون المدني .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التمييز ، وفي بيان ذلك يقول أن ضمن صحيفه استئنافه أوجه دفاع ولكن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليها وقضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه التي أقيم عليها ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوبا بالقصور .



وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان الطاعن لم يبين في صحيفة الطعن أوجه الدفاع التي يعيب على الحكم المطعون فيه قصوره في الرد عليها وكان لا يكفي في ذلك مجرد القول بأن الحكم لم يرد على أوجه الدفاع التي ذكرها في عريضة استئنائه دون بيان لها في صحيفة الطعن مع أن ذلك مطلوب على وجه الوجوب تحديدا للطعن وتعريفاً بوجوهه منذ إبتداء — الخصومة — لما كان ذلك ، فإن النعى لهذا السبب يكون غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين محمد صدقي العصار، ورافت عبد الرحيم، وجمال الدين عبد الطيف، وإبراهيم هاشم .

(٥٤)

الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ١٤ القضائية :  
حياسة " الحيازة الزراعية " . بنوك . زراعة .

الحيازة الزراعية . عدم جواز تعديلها الا بموافقة الجمعية التعاونية الزراعية ، أو تعهد الحائز الجديد بالتزامه بالديون المستحقة على الأرض محل التنازل

المقصود بالديون . ديون الحكومة أو مؤسسة الائتمان الزراعي . لايرة بتاريخ نشأة الديون أو شخص المدين بها .

مفاد نص المادتين ٩٢ / ٣ و ٩٤ / ١ ج من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ الذي عمل به من ١١ / ٣ / ١٩٦٧ أنه لا يجوز تعديل الحيازة الزراعية إلا بعد موافقة الجمعية التعاونية الزراعية أو بعد أن يلتزم الحائز الجديد بالديون المستحقة على الأرض محل التنازل قبل الحائزين السابقين ، سواء كانت هذه الديون للحكومة أو للمؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني ويصرف النظر عن تاريخ نشوء هذه الديون أو شخص المدين بها من الحائزين السابقين .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليهم الستة الأول والمرحوم ... ..

... .. — مورث المطعون عليها السابقة بصفتها — أقاموا الدعوى رقم ٤١٨ سنة ١٩٦٧ مدنى الزقازيق الابتدائية ضد الطاعن وآخرين وانتهوا فيها إلى طلب الحكم ببراءة ذمتهم من مبلغ ٤٨٧٨ جنيهاً ومحو التسجيلات التى يكون بنك الائتمان الزراعى التعاونى بمحافظة الشرقية — الطاعن — قد اتخذها لتحصيل هذا المبلغ وبطلان الإقرار المؤرخ ١٩٦٧/١٢/٣ — الصادر من المطعون عليه الأول عن نفسه وبصفته وكيلًا عن باقى المطعون عليهم متضمنًا التزامهم بدفع مبلغ ٤٠ جنيهاً عن كل فدان للبنك ، وقالوا بيانًا للدعوى أنهم يملكون أطيانًا زراعية مساحتها ٤٥ فدانًا و ٥ قراريط و ١٣ ونصف سهمًا مبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى ، وكان المدعى عليه ... .. يستأجر من هذه الأطيان ٣٥ فدانًا و ٨ قراريط ومن بعده المدعى عليه ... .. ، ثم صدر حكم قسمه فى المادة ١٣٨٠ استلموا بمقتضاه ١٠ أفدنة و ٥ قراريط و ١٣ سهمًا ونصف وظلت باقى المساحة المملوكة لهما فى وضع يد المستأجرين المذكورين ، ولما أسفرت أعمالهما مع البنك هما والمدعى عليهما ... .. عن مديونيتهم له فى مبالغ تزيد على ٢٣٠٠٠ جنيه أوقف البنك التعامل معهم منذ سنة ١٩٦٤ ، وبعد أن استلم المطعون عليهم جميع ما يملكونه من أطيان فى نهاية سنة ١٩٦٦ تنازل لهم الحائزون عن حيازتها وحرروا عقود مزارعة مع المزارعين ثم تقدموا بطلب للجمعية التعاونية الزراعية بناحية الطاهرة لتسجيل هذه العقود ونقل الحيازة لأسمائهم ، غير أن الجمعية امتنعت عن ذلك حتى يقوموا بالوفاء بالسلف الزراعية السابقة المستحقة على هذه الأطيان بواقع ١٠٨ جنيهات عن كل فدان كما قام البنك دون سند بالتنبية على المزارعين بأن يؤدوا له أجرة الأطيان بواقع سبعة أمثال الضريبة وفاء لتلك السلف ، إذ كان تعامل البنك مع المدعى عليهم الأربعة سالفى الذكر وهم من ورثة ... .. قد تم على أساس ما اثبتوه باستمارات السلف من أنهم يملكون ٢٤٠ فدانًا دون أن يتحقق من ملكيتهم ، وكان القانون لا يترتب لذين السلف الزراعية أى امتياز إلا على محصول الارض الذى استعملت السلف فى خدمته دون محاصيل السنوات اللاحقة ، وكان البنك قد حصل تحت تأثير الإكراه من المطعون عليه الأول عن نفسه وبصفته وكيلًا عن باقى المطعون عليهم



على إقرار مؤرخ ١٩٦٧/١٢/٣ يتضمن التزامهم بأن يدفعوا للبنك مبلغ ٤٠ جنيها عن كل فدان على أربعة أقساط سنوية ، فقد أقاموا هذه الدعوى ، ثم قرر المطعون عليهم بترك الخصومة بالنسبة لجميع المدعى عليهم هذا البنك الطاعن . وبتاريخ ١٩٧٠/١١/٢٥ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، إستأنف المطعون عليهم هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٢٣٠ سنة ١٣ ق ( مأمورية الزقازيق ) . وبتاريخ ١٩٧١/٥/٣ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة ذمة المطعون عليهم من مبلغ ٤٨٧٨ جنيها ومحو ما يكون قد اتخذته البنك من إجراءات على الأطيان الميينة بصحيفة الدعوى بقصد تحصيل هذا الدين من غلتها . طعن البنك في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقض الحكم ، وعرض الطاعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي بهما البنك الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم قضى ببراءة ذمة المطعون عليهم من الديون المستحقة له على ورثة المرحوم ... .. استنادا إلى أن المطعون عليهم التزموا في الإقرار المؤرخ ١٩٦٧/١٢/٣ بدفع مبلغ ٤٠ جنيها عن كل فدان حتى يتحسم الأمر بخصوص المديونية التي يدعيها البنك بالنسبة لهم ، وأن البنك أقر بجلسة ١٩٦٨/٤/١٧ بأن المطعون عليهم هم ملاك الأطيان التي حصل التعامل بشأنها وغير مدينين له في شيء وأن المدينين أشخاص آخرون وبالتالي يكون حقه قاصرا على المزروعات التي أنتجتها تلك الأطيان وقت أن كانت في حوزتهم ولا يمتد إلى الأطيان ذاتها ، في حين أنه يبين من الإقرار المؤرخ ١٩٦٧/١٢/٣ أن المطعون عليهم التزموا بسداد دين البنك عن المعاملات التي تمت على أطيانهم وقت أن كانت في حيازة ورثة ... .. وذلك بمحد أدنى قدره ٤٠ جنيها لكل فدان حتى يتم إجراء الحساب الختامي عن مديونية هؤلاء الورثة ، وقد جاء هذا الالتزام تطبيقا لما تقضى به المادتان ٩٢ ، ٩٤ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ من الترام الحائز الحديد عند تغيير حيازة الأرض بالديون المستحقة عليها للبنك قبل الحائزين السابقين

ولما كانت عبارات الإقرار صريحة وخرج الحكم في تفسيرها عن المعنى الذى تحمله مخالفا نص القانون سالف الذكر فإنه يكون فوق خطئه فى تطبيق القانون قد شابه فساد فى الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٣/٩٢ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ الذى عمل به من ١١/٣/١٩٦٧ تنص على أنه لا يجوز تعديل الحيازة الزراعية إلا بعد موافقة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة أو بناء على اتفاق كتابى مصدق على التوقيع عليه من رئيس مجلس إدارة هذه الجمعية وعضوين من أعضائها ، على أن يتضمن الاتفاق إقرار الحائز الجديد بتحمل الديون المستحقة على الأرض محل التنازل سواء للحكومة أو للمؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى ، وينص فى المادة ١/٩٤ ج من هذا القانون على أنه "يعاقب الحبس مدة لا تزيد على شهر وغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ثلاثين جنيها ( ج ) كل مخالفة للإجراءات المنصوص عليها فى الفقرة ٣ من المادة ٩٢ وذلك فضلا عن تحميل الحائز الجديد بكافة الديون المستحقة على الأرض محل التنازل سواء للحكومة أو المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى أو للجمعية التعاونية مما مفادة أنه لا يجوز تعديل الحيازة الزراعية إلا بعد موافقة الجمعية التعاونية الزراعية أو بعد أن يلتزم الحائز الجديد بالديون المستحقة على الأرض محل التنازل قبل الحائزين السابقين سواء كانت هذه الديون للحكومة أو للمؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى ويصرف النظر عن تاريخ نشوء هذه الديون أو شخص المدين بها من الحائزين السابقين ، وكان يبين من الرجوع إلى الإقرار المؤرخ ١٩٦٧/١٢/٣ أنه صدر من المطعون عليه الأول عن نفسه وبصفته وكيلًا عن باقى المطعون عليهم بوصفهم يمتلكون أطيانا زراعية مساحتها ١٢ س ٢٠ ط ٤٧ ف بناحية الطاهرة مركز الزقازيق ونص على أنه "نظرا لأن بنك التسليف الزراعى والتعاونى فرع الزقازيق بوصفه دائنا لورثة المرحوم ... .. فى مبالغ بلغت حوالى ٢٦٠٠٠ جنيه الأمر الذى أدى إلى أن يعتبرها البنك محملة بما يخصها فى هذه الديون باعتبارها كانت فى حيازة ورثة المرحوم ... .. وزوجاتهم وتابعيهم وقد ترتب على هذه المديونية أن حيل بيننا وبين التعامل مع المستأجرين المتعاقدين معنا بطريق المزارعة بموجب عقود مزارعة مودعة بالجمعية التعاونية

الزراعية بناحية الطاهرة ولم يتم تسجيلها لسبب المذكور . ولرغبتنا في وضع يدنا عن هذه الأخطاء في المملوكة إلى أن يتجسم الأمر بالنسبة لنا — فلاننا تقر بأن ندفع إلى بنك التسليف الزراعي التعاوني مبلغ ٥٠ جنيها عن كل فدان تسدد على أربعة أقساط متساوية اعتبارا من سنة ١٩٦٨ الزراعية ، هذا ولا يسر هذا الإقرار بكافة حقوق المقرين في هذه الأخطاء تلك الحقوق السابقة على تاريخ تحرير هذا الإقرار والتوقيع عليه ، ويستفاد من هذا الإقرار أن المطعون عليهم التزموا بالديون المستحقة للبنك على الحائزين السابقين للأرض وذلك حتى يمكن نقل الحيازة إلى أسمائهم ويتفق هذا الالتزام مع ما تقضى به المادة ٩٢ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ على النحو سالف البيان ، ولا يغير من هذا النظر ما ورد بالإقرار من ” إلى أن يتجسم الأمر بخصوص هذه المديونية بالنسبة لنا إذ المقصود بهذه العبارة هو أنهم التزموا بدفع مبلغ ٤٠ جنيها عن كل فدان حتى يتم تحديد مقدار مديونية الحائزين السابقين وبالتالي معرفة المبالغ المطلوبة من المطعون عليهم بصفة نهائية كذلك لا محل لاستناد الحكم المطعون إلى ما قرره الحاضر عن البنك بمحضر جلسة ١٧/٤/١٩٦٨ أمام محكمة أول درجة من أن المدعين — المطعون عليهم — ليسوا مدينين بأي سلف ولا توجد لهم حيازات مسجلة بسجل الخدمات الزراعية وليس لهم تعامل بالجمعية التعاونية التابعين لها وأن المدعى عليهم الآخرين ... وريثة المرحوم إسماعيل محمد أباطة مدينون للتؤسسة بمبلغ ١٣٧٤٥ جنيها و ٧٣٠ مليا قبل نظام الائتمان ” ذلك أن البنك لم يتف بهذا القول مسؤولية المطعون عليهم عن الدين المستحق له قبل وريثة ... .. إذ هو يقرر أن المطعون عليهم غير مدينين أصلا بأي سلف وليس لهم تعامل مع الجمعية التعاونية الزراعية التابعين لها وإنما تستحق هذه السلف على وريثة ... .. الحائزين السابقين ، وبالتالي فلا تعارض بين هذا القول وبين التزام المطعون عليهم في الإقرار المورخ ١٩٦٧/١٢/٣ بدفع هذه الديون عند نقل الحيازة لأسمائهم تطبيقا لأحكام القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة ذمة المطعون عليهم من الدين المستحق للبنك



في ذمة الخائزين السابقين تأسيساً على أن المطعون عليهم التزموا في الإقراروا المؤرخ  
١٩٦٧/١٢/٣ بدفع مبلغ ٤٠ جنيهاً عن كل فدان حتى يحسم الأمر بخصوص  
المديونية التي يدعيها البنك قبلهم ، وأن للبنك قد أقر في الجلسة بأنهم غير مدينين له  
في شيء ، فإن الحكم يكون معياً لمصلحة ما تضمنه الإقرار المذكور ولتحالفته  
نصوص القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ مما يستوجب نقضه .

## جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين محمد صدقي العصار ، وجمال الدين عبد اللطيف ، وجلال الديزرافع ، وعبد الحميد المرمفاري .

( ٥٥ )

الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٣٠ القضائية :

( ١ ) وقف "تدخل النيابة" . دعوى . نيابة عامة .

التزاع المتعلق بملكية جهة الوقف لأرض التزاع . عدم تعلق التزاع بأصل الوقف أو بسائر مسائله مؤداة . عدم لزوم تدخل النيابة العامة في الدعوى .

( ٢ و ٣ ) أموال "الأموال العامة" . ملكية . نزاع الملكية للنفعة العامة

( ٢ ) العقارات التي تنزع ملكيتها للنفعة العامة . اكتسابها صفة المال العام .

عدم جواز اكتساب ملكيتها بأي سبب من الأسباب . م ٨٧ مدني .

( ٣ ) نزاع ملكية الأرض المحكرة هي وما عليها من بناء للنفعة العامة أثره . فسخ عقد الحكر . للحكر ثمن البناء وللوقف ثمن الأرض .

١ — إذ كان المطعون عليهم قد أقاموا ادعوى بطلب الحكم بثبوت ملكيتهم للعقارات موضوع التزاع وبإلزام الطاعن الأول — محافظ القاهرة بصفته — بأن يصرف لهم التعويض المستحق عن نزاع ملكيتها للنفعة العامة استنادا إلى أن العقارات المذكورة كانت تابعة للوقف الذي آلت اليهم أعيانه فيما عدا المطعون عليه الأول باعتبارهم مستحقين فيه ، وتدعى وزارة الأوقاف أن تلك العقارات مملوكة لأوقاف خيرية تنتظر عليها . ولما كان التزاع على هذه الصورة يتعلق بملكية جهة الوقف للعقارات موضوع الدعوى ولا علاقة له بأصل الوقف ولا بسائر مسائله التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية قبل الغائها ، بل

تختص المحاكم المدنية بالفصل فيه ، ومن ثم فلا يلزم تدخل النيابة العامة في الدعوى طبقا لما تقضى به المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥

٢ - متى كان يبين من تقرير الخبير الذي اعتمده الحكم المطعون فيه أن العقارات موضوع النزاع قد نزع ملكيتها للنفعة العامة وأزيلت تماما وأصبحت أرضها ضمن الطريق العام ، وكانت العقارات التي تنزع ملكيتها للنفعة العامة تكتسب صفة المال العام ولا يرد عليها أى سبب من أسباب كسب الملكية عملا بما تقضى به المادة ٨٧ من القانون المدنى ولا يكون لمالك هذه العقارات إلا الحق في التعويض وفقا للإجراءات المقررة في القانون ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتثبيت ملكية المطعون عليهم عدا الأول للعقارات المذكورة رغم أن ملكيتها قد نزع للنفعة العامة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٣ - ملكية الأرض المحكرة هي وما عليها من بناء للنفعة العامة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يترتب عليه حتما أن يفسخ عقد الحكر ويسقط ما كان للمحتكر من حق البقاء والقرار ، ولا يكون له إلا ثمن بنائه ، أما الوقف فيكون له كل ثمن الأرض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن يستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليهم أقاموا ضد الطاعين الدعوى رقم ١٠١٧ لسنة ١٩٦٤ مدنى القاهرة الابتدائية طلبوا فيها الحكم بتثبيت ملكيتهم للعقارات التابعة لجهة وقف المرحوم ... .. المشمول بحراسة المطعون



عليه الأول والمبينة بصحيفة افتتاح الدعوى والزام محافظ القاهرة — الطاعن الأول بصفة — وفي مواجهة وزير الأوقاف — الطاعن الثاني بصفة بأن يصرف لهم ثمن هذه العقارات المودع لديه ، وقالوا يبا لدعواهم أن إدارة نزع الملكية التي يمثلها الطاعن الأول قامت خلال سنة ١٩٥٦ بنزع ملكية العقارات المذكورة للنفعة العامة وقدرت التمويض المستحق عنها فطلبوا منها صرفة لهم لأنهم ملاك تلك العقارات إلا أنهم امتنعت بناء على اعتراض وزارة الأوقاف التي أدعت أن لها حقوق ملكية عليها وإذا كانت تلك الأعيان تابعة للجهة وقف الأمير حسن باشجا ويش الشهير بحسن كتنخذا الشعراني وعين المطعون عليه الأول حارسا عليها وهم يستحقون فيه بموجب حجج الوقف والتكليف ووضع اليد المكسب للملكية بالمدة الطويلة ، فقد أقاموا هذه الدعوى للحكم لهم بطلباتهم . وبتاريخ ١٩٦٥/١/٢٨ حكمت المحكمة بنسب مكتب خبراء وزارة العدل لمعاينة العقارات محل النزاع وتطبيق مستندات الخصوم عليها لبيان حقيقة مالكتها ووضع اليد عليها حتى تاريخ الاستيلاء عليها ونزع ملكيتها للنفعة العامة الحاصل في سنة ١٩٥٦ ومظهر ذلك ومدته وتقدير نصيب وزارة الأوقاف فيها أو في التعويضات المستحقة عنها أن كان لها حق وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة في ١٩٦٩/١١/٢٧ بتثبيت ملكية المطعون عليهم للعقارات رقم ١٢ جزء من ١٤/١٦ تنظيم سوق الجراية ، ٢ ، ٤ عوائد شارع سوق الجراية الموضحة بصحيفة افتتاح الدعوى وتقرير الخبير المودع والتابعة للجهة وقف حسن كتنخذا الشعراني وبالزام الطاعن الأول بأن يدفع للمطعون عليهم مبلغ ٧٨٦٦ جنيها و ٨٦٩ مليا وذلك في مواجهة الطاعن الثاني . استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٨١ سنة ٨٧ ق مدني . وبتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٣ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقض الحكم في خصوص السبب الثاني ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشوره فرأت أنه جدير بالنظر وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بني على سببين ينعي الطاعنان بأولهما على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفي بيان ذلك يقولان أن النزاع المطروح على محكمة الاستئناف كان

يدور حول أحقية المطعون عليهم لعقارات النزاع وملى تبعيتها لوقف حسن كتحذا الشرعاني الذي يدعون الاستحقاق فيه وحقهم في الحصول على التعويض عن نزع ملكية هذه العقارات وما إذا كان هذا الحق هو لوقف كتحذا الشرعاني أم لأوقاف خيرية أخرى تنظر عليها وزارة الأوقاف ، وكل ذلك يقتضى تفسير كتاب الوقف وبمات أحقية المستحقين فيه بعد صدور القانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ مما كان لازما معه على النيابة العامة أن تتدخل في الدعوى لإبداء رأيها فيها إعمالا لنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ سنة ١٩٥٥ ، وإذ قضت المحكمة في الدعوى دون أن تتدخل فيها النيابة فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان المطعون عليهم قد أقاموا الدعوى بطلب الحكم بثبوت ملكيتهم للعقارات موضوع النزاع وبالزام الطاعن الأول بأن يصرف لهم التعويض المستحق عن نزع ملكيتها للنفعة العامة استنادا إلى أن العقارات المذكورة كانت تابعة لوقف المرحوم حسن كتحذا الشرعاني الذي آلت إليهم أعيانه فيما عدا المطعون عليه الأول باعتبارهم مستحقين فيه وتدعى وزارة الأوقاف أن تلك العقارات مملوكة لأوقاف خيرية تنظر عليها ، ولما كان النزاع على هذه الصورة يتعلق بملكية جهة الوقف للعقارات موضوع الدعوى ولا علاقة له بأصل الوقف ولا يسائر مسائله التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية قبل إلغائها بل تختص المحاكم المدنية بالفصل فيه ، ومن ثم فلا يلزم تدخل النيابة العامة في الدعوى ، طبقا لما تقضى به المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ سنة ١٩٥٥ ، لما كان ذلك فإن النعى بهذا السبب يكون غير محل .

وحيث إن الوجه الأول من السبب الثاني يتحصل في النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون وفي بيانه يقول الطاعنان إن الحكم قضى بثبوت ملكية المطعون عليهم عدا الأول للعقارات موضوع الدعوى رغم ما ثبت من تقرير الخبير من أنها أصبحت ضمن أموال الدولة العامة بعد أن نزع ملكيتها للنفعة العامة وأزيلت فعلا وأصبحت ضمن طريق عام مما يمتنع معه أن تكون محلا للقضاء بثبوت ملكيتها للأفراد .

وحيث إن هذا النعي في محله أيضا ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه يبين أنه بنى قضاءه في هذا الخصوص على قوله "أما العقارات رقم ٤ تبع زقاق حنفى ، ٢ ،  $\frac{2}{3}$  تبع ٢ ،  $\frac{2}{7}$  تبع ٢ درب المديح وقد ثبتت ملكيتها لأوقاف أخرى غير الوقف المدعى وبذلك يستحق المدعون — المطعون عليهم — ما يعادل ٤٠ ٪ فقط من قيمة هذه العقارات المقررة بمعرفة الجهة نازدة الملكية وحسبما هو موضح بمحاضر نزع الملكية المرفقة بالأوراق وذلك نظير حق المتفعة وهو ما يعادل مبلغ ١٦٩٢ جنيتها ١٨٤، مليا فقط مفاده أن المحكمة بنت هذا القضاء على أن للمطعون عليهم حق حكر ينحولهم الانتفاع بالأرض الموقوفة التي أقيمت عليها تلك العقارات ، ولما كان نزع ملكية الأرض المحكرة هي وما عليها من بناء للمتفعة العامة — وعلى ما جرى به قضاء



هذه المحكمة — يترتب عليه حتماً أن يفسخ عقد الحكر ويسقط ما كان للمحتكر من حق البقاء والقرار ولا يكون له إلا ثمن بنائه أما الوقف فيكون له كل ثمن الأرض وكان يبين من الصورة الرسمية لمذكرة الطاعنين المقدمة أمام محكمة الاستئناف لجلسة ١٩٧٢/٦/٢٠ أنهم متمسكا بهذا الدفاع، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى للطعون عليهم بنسبة من ثمن الأرض المحكرة التي تزعت ملكيتها للنفعة العامة مقابل حق انتفاعهم بها يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه للسبب الثاني من سببي الطعن .

## جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :  
 محمد محمد المهدي ، والدكتور عبد الرحمن عياد ، ومحمد الباجوري ، وأحمد صلاح الدين وهذان .

(٥٦)

الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤٢ القضائية :

( ١ ) إيجار ” إيجار الأماكن ” . إثبات ” الفرائض ” .

جواز إثبات أجره الأساس بكافة الطرق . عقد الإيجار أو الإيصال بالأجرة من مده لا يدخل فيها شهر الأساس . جواز إعتبارهما قرينة قضائية على الأجرة القانونية . الادعاء بأن الأجرة المدونة بهما تختلف عن أجره شهر الأساس . إثبات ذلك على عاتق من يدعيه .

( ٢ ) إيجار ” إيجار أماكن ” . نقض ” السبب الموضوعي ” .

رفض دفاع المؤجر بأن زيادة الأجرة كان مردداً لإصلاحات بالعين المؤجرة وأن الأجرة السابقة لها كانت على سبيل المجاملة . استناد الحكم في ذلك إلى أسباب سائغة . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

( ٣ ) إيجار ” إيجار الأماكن ” . نظام عام . بطلان .

بطلان الاتفاق على أجره تزيد عن الحد الأقصى . تعلقه بالنظام العام . سكوت المستأجر مدة من الزمن — ١٣ سنة — عن المطالبة بتحديد الأجرة القانونية . لا أثر له .

١ — إذ كان عبء إثبات أن الأجرة المدونة بالعقد تختلف عن أجره شهر أبريل سنة ١٩٤١ في معنى المادة الرابعة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، يقع على عاتق من يدعيه زيادة أو نقصاً ، وكان الأصل ألا يصار إلى أجره المثل إلا عند تعذر ثبوت الأجرة الفعلية ، وكان مفاد المادة الخامسة من ذات القانون أن أجره الأساس تثبت أولاً بالعقد المكتوب الساري خلال هذا الشهر ، وأن الشارع حامل الأجرة معاملة الواقعة المادية فأحل إثباتها عند عدم إمكان الحصول على

العقد المكتوب بطرق الإثبات كافة بما فيها البيئة والقرائن ، وكان عقد الإيجار ويقاس عليه الإيصال الصادر من المؤجر بقبض الأجرة عن مدة لا يدخل فيها الشهر المشار إليه ، وإن كان لا يصلح أيهما بهذه المثابة دليلا كاملا على الأجرة التي يعتبرها المشرع أساسا للأجرة القانونية إلا أنه يجوز اتخاذه قرينة قضائية عليها . لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه استند في تحديد أجرة سنة النزاع في شهر أبريل سنة ١٩٤١ على الإيصال المقدم من المطعون عليه المؤرخ أول مايو سنة ١٩٥٦ ، وأنه اتخذ من هذا الإيصال قرينة قضائية على أن المبلغ المثبت به يمثل أجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ مضافا إليها الزيادة القانونية ، اعتبارا بأن هذه الأجرة في مجال المصالح المتعارضة بين المؤجرين والمستأجرين هي أقل أجرة يقبلها الطاعنان — المؤجران — وهي في ذات الوقت أقصى ما يسمح به القانون حماية للمستأجر ، وكان ماخلص إليه الحكم في هذا الصدد لا ينطوي على نقل لعبء الإثبات من المستأجر الذي يدعى زيادة الأجرة ، ولا يتضمن قضاء مبني على الافتراض والاستنتاج . فإن النعي بخالفة القانون يكون على غير أساس .

٢ — إذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن المحكمة لاتعول على ما دفع به الطاعنان من أن زيادة الأجرة في عقد الإيجار المطعون عليه مردها إلى إصلاحات أو تحسينات أجريت في الشقة لعدم قيام الدليل على حصولها ، ولأنها لو كانت روعيت عند تحديد الأجرة لما فات المؤجر — الطاعن الأول — النص عليها عند تحرير العقد كمبرر للزيادة ، واستدل أيضا على عدم جدية هذا الادعاء بعدم التناسب بين الزيادة وبين نوع الإصلاحات المدعى بأجرائها خاصة وأنها من أعمال الصيانة المقصود بها المحافظة على سلامة العين ويلزم بها المؤجر قانونا ، وكان الحكم قد أبرز أنه لم يقيم في الأوراق دليل تطمئن إليه المحكمة على أن الطاعنين — المؤجرين — كانوا يتقاضيان من المستأجر السابق أجرة تقل عن الأجرة القانونية على سبيل المجاملة ، وكان ما أورده الحكم على النحو السابق يتضمن الرد الكافي على كل ما أثاره الطاعنان — المؤجران — من أوجه دفاع وما ساقاه من حجج وما استدلا به من قرائن الأحوال ، فإن ما جاء بسبب النعي لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يقبل التعدي به أمام محكمة النقض .



٣ - إذ كانت الدعوى بطلب تخفيض الأجرة مبناها بطلان الاتفاق على أجرة تزيد عن الحد الأقصى المقرر بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وكان هذا البطلان على ما يبين من نصوص التشريع الاستثنائي بطلانا مطلقا لعلقه بالنظام العام فإن من حق المستأجر رفع دعواه بالتخفيض في أى وقت أثناء قيام العلاقة التأجيرية أو بعدها مهما طالت الفترة الفاصلة بين بدء التأجير وبين رفع الدعوى طالما لم يسقط الحق بالتقادم ، ولا يصح اعتبار سكوتة مدة من الزمن نزولاً منه عن الحق المطالب به لأن هذا النزول صراحة أو ضمناً يقع باطلا ولا يعتد به .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣٠ سنة ١٩٦٩ مدنى أمام محكمة دمنهور الابتدائية ضد الطاعنين بطلب تحديد أجرة الشقة التى يشغلها بمبلغ ٥٢٠ قرشا شهريا . وقال شرحا لها إنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٥٦/٥/٢٣ استأجر من الطاعن الأول شقة موضحة بصحيفة الدعوى بالمنزل رقم ٢ شارع السودان بدمنهور لقاء ١١ جنيها شهريا ، واذ تبين لها أنها أقيمت قبل سنة ١٩٤٠ وأن أجره المثل لها فى شهر أبريل سنة ١٩٤١ لا يتجاوز أربعة جنيهات شهريا وبإضافة الزيادة المقررة لاستعمالها كقيادة طبيب تصبح ٥٢٠ قرشا فقد أقام دعواه . وبتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٥ حكمت المحكمة بنسب أحد الخبراء لبيان تاريخ انشاء شقة النزاع وتحديد أجرتها القانونيه فى شهر أبريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المثل إن لم تكن مؤجرة وقتئذ وإضافة الزيادة القانونية المنصوص عليها فى المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ثم عادت فحكمت فى ١٩٧٠/٣/٢٩ بنسب خبير آخر لآداء ذات المأمورية ولبحث اعتراضات المطعون عليه على تقرير الخبير السابق ، وبعد أن قدم الخبير الثانى تقريره حكمت فى ١٩٦١/٥/٢٦ برفض

الدعوى . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٩ س ٢٧ ق اسكندرية (مأمورية دمنهور) طالبا الغاء والقضاء له بطلباته . وتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٢ حكمت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف وتحديد أجره الشقة بمبلغ ٨ جنيهات شهريا تسرى عليها ما تكون داخله في نطاقه من قوانين بتخفيض أجره الأماكن . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق القرض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالحلقة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن مبنى على أسباب ثلاثة ، ينعى الطاعنان بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم أطرح تقرير الخبيرين المتدينين دون أن يورد أسبابا لذلك ، وبني قضاءه بالتخفيض على سند من أن الثابت من الإيصال المؤرخ ١٩٥٦/٥/١ المقدم من المطعون عليه أن شقة النزاع كانت مؤجرة لمستأجر سابق كان يستعملها عيادة لاستقبال مرضاه بمبلغ ٨ جنيهات ، وأنها تساوى أجره شهرا بريل سنة ١٩٤١ مضافا إليها الزيادة المفررة ، باعتبار أنها أقل أجره يقبلها المالك وتعد في ذات الوقت أقصى ما يسمح به القانون حماية للمستأجر ، في حين أنه لا يجوز للمحكمة أن تنقل عبء الإثبات وتعفى المستأجر من إثبات مدعاه ، وتؤسس قضاءها على استنتاج ظني تفترض فيه أن هذه القيمة تمثل الحد الأقصى للأجرة القانونية ، دون أن تحقق تاريخ بدء التأجير للمستأجر السابق والظروف التي أحاطت به خاصة وأنه في الشهر الذي حتم المشرع القياس عليه كانت أزمة المباني مستحكة في مدينة دمنهور وزاد معدل الإيجار فيها تبعاً لهجرة سكان الاسكندرية إليها بسبب الحرب وقتذاك ، وهو ما يعيب الحكم بخالفه القانون . هذا إلى أن الطاعنين تمسكا أمام محكمة الموضوع بأن المستأجر السابق كان الطبيب الخاص لذلك الأصل للعمارة مما دعا إلى مجاملته عند تحديد الأجرة ، وأنه تمت بالعين المؤجرة إصلاحات أدت إلى زيادة أجرتها عند التأجير للمطعون عليه ، غير أن الحكم أغفل الرد على هذا الدفاع بما يشوبه بالقصور .

وحيث أن النعي مردود ، ذلك أنه لما كان عبء اثبات أن الأجرة المدونة بالعقد تختلف عن أجرة شهر إبريل سنة ١٩٤١ في معنى المادة الرابعة من القانون

رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تقع على عاتق من يدعيه زيادة أو نقصا ، وكان الأصل ألا يصار إلى أجرة المثل إلا عند تعذر ثبوت الأجرة الفعلية ، وكان مفاد المادة الخامسة من ذات القانون إن أجرة الأساس تثبت أولا بالعقد المكتوب السارى خلال هذا الشهر ، وأن الشارع عامل الأجرة معاملة الواقعة المادية فأحل أثباتها عند عدم إمكان الحصول على العقد المكتوب بطريق الإثبات كافة بما فيها البيئة والقرائن ، وكان عقد الإيجار ويقاس عليه الإيصال الصادر من المؤجر بقبض الأجرة عن مدة لا يدخل فيها الشهر المشار إليه وأن كان لا يصلح أيهما بهذه المثابة. دليلا كاملا عن الأجرة التي يعتبرها المشرع أساسا للأجرة القانونية إلا أنه يجوز اتخاذه قرينة قضائية عليها ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه استند في تحديد أجرة شقة النزاع في شهر أبريل سنة ١٩٤١ على الإيصال المقدم من المطعون عليه المؤرخ أول مايو سنة ١٩٥٤ ، وأنه اتخذ من هذا الإيصال قرينة قضائية على أن المبلغ المثبت به يمثل أجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ مضافا إليه الزيادة القانونية ، اعتبارا بأن هذه الأجرة في مجال المصالح المتعارضة بين المؤجرين والمستأجرين هي أقل أجرة يقبلها الطاعنان ، وهي في ذات الوقت أقصى ما يسمح به القانون حماية للمستأجر ، وكان ما خلص إليه الحكم في هذا الصدد لا ينطوي على نقل عبء الإثبات من المستأجر الذي يدعى زيادة الأجرة ، ولا يتضمن قضاء مبني على الاقتراض والاستنتاج ، وكان لا تريب على المحكمة متى كان اثبات المسألة المقضى فيها تطبيقا من كل قيد إن هي كونت عقيدتها من أى عنصر من عناصر الأثبات المطروحة في الدعوى ، ولا معقب عليها فيما ركنت إليه في قضائها ، فإن النعى بخالفة القانون يكون على غير أساس . لما كان تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن المحكمة لا تعول على ما دفع به الطاعنان من أن زيادة الأجرة في عقد المطعون عليه مردها إلى اصلاحات أو تحسينات أجريت في الشقة لعدم قيام الدليل على حصولها ، ولأنها لو كانت قد روعيت عند تحرير العقد لما فات المؤجر - الطاعن الأول - النص عليها عند تحرير العقد كبرر للزيادة ، واستدل أيضا على عدم جدية هذا الادعاء بعدم التناسب بين الزيادة وبين نوع الاصلاحات المدعى بإجرائها خاصة وأنها من أعمال الصيانة المقصود بها المحافظة على سلامة العين ويلزم بها المؤجر قانونا ، وكان الحكم قد أبرز أنه



لم يقيم في الأوراق دليل تطمئن إليه المحكمة على أن الطاعنين كانا يتقاضيان من المستأجر أجرة تقل عن الأجرة القانونية على سبيل المجاملة ، وكان ما أورده الحكم على النحو السابق يتضمن الرد الكافي على كل ما أثاره الطاعنان من أوجه الطعن وما ساقاه من حجج وما استدلا به من قرائن الأحوال ، فإن ما جاء بسبب النعى لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يقبل التعدي به أمام محكمة النقض ، لما كان ما سلف وكانت المحكمة غير ملزمة بالأخذ برأى الخبير المقدم في الدعوى ، لأنه ليس إلا أحد عناصر الإثبات الخاضعة لتقديرها ، ولا يلزمها إيراد أسباب مستقلة للرد عليه إن هي لم تأخذ به ، فإن النعى على الحكم بالقصور في التسبب لا يصادف محلا .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثالث مخالفة القانون والقصور في التسبب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إنهما تمسكا أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليه كان يعلم بعقد الإيجار المبرم مع المستأجر السابق بالأجرة المحددة فيه وبظروف التعاقد ، ورغم ذلك فلم يرفع دعواه إلا بعد ثلاث عشرة سنة من استجاره شقة النزاع استقرت خلالها المراكز القانونية ، مما يخلق قرينة على أن الأجرة المتعاقد عليها هي الأجرة القانونية وأن النزاع بشأنها غير جدي ، وإذا أففل الحكم الرد على هذا الدفاع رغم جوهريته فإنه يكون معيبا بالقصور في التسبب ، علاوة على مخالفة القانون .

وحيث إن النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كانت الدعوى بطلب تخفيض الأجرة مبناها بطلان الاتفاق على أجرة تزيد على الحد الأقصى المقرر بهذا التشريع ، وكان هذا البطلان على ما يبين من نصوص التشريع الاستثنائي بطلانا مطلقا لتعلقه بالنظام العام ، فإن من حق المستأجر رفع دعواه بالتخفيض في أي وقت أثناء قيام العلاقة التأجيرية أو بعدها مهما طالت الفترة الفاصلة بين بدء التأجير وبين رفع الدعوى طالما لم يسقط الحق بالتقادم ، ولا يصح اعتبار

سكوته نزولا منه عن الحق المطالب به لأن هذا النزول صراحة أو ضمنا يقع باطلا ولا يعتد به ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقرر عدم وجود أساس قانوني لدفاع الطاعنين في هذا الخصوص ، فإن النعي عليه بخالفة القانون والقصور في التسبيب يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود وعضوية السادة المستشارين : محمد محمد المهدي ، والدكتور عبد الرحمن عباد ، وصالح نصار ، واحد صلاح الدين وهدان .

( ٥٧ )

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٤ القضائية :

( ١ ) نقض " نطاق الطعن " .

وظيفة محكمة النقض . ماهيتها . ما يعرض عليها هو مخاصمة الحكم المطعون فيه . مؤدى ذلك .  
نقض نطاق الطعن على الخصومة التي كانت معروضة على محكمة الموضوع .

( ٢ ) إيجار " إيجار أماكن " . نقض " الخصوم في الطعن " .

اختصاص مستأجر لباقي المستأجرين في الطعن بالنقض المرفوع منه ضد المؤجر في حكم تحديد الأجرة .  
دفع المؤجر بعدم إفادة المستأجرين من طعن هذا المستأجر بالاستئناف أو بالنقض . عدم نأثره هذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف . أثره . عدم قبول الدفع .

( ٣ ) نقض " أثر نقض الحكم " .

نقض الحكم . أثره . زوال الحكم المنقوض وتجدد حق الخصوم في إيداء ما يعين لهم من طلبات ودفع أمام محكمة الاحالة .

( ٤ ) إيجار " إيجار أماكن " تحديد الأجرة .

العبرة في تحديد قيمة الأرض عند تقدير الأجرة القانونية . فمن المثل وقت البناء . الاستئناس  
بشئ الشراء . لا خطأ .

( ٥ ) محكمة الموضوع . خبرة . إيجار " إيجار أماكن " .

عدم اطلاع الخبير على الأسس التي إلزمها لجنة تحديد الأجرة . التزامه أحكام القانون  
في تقديراته . لا عيب . عدم التزام المحكمة بالرد على تقرير الخبير الاستشاري أو على المستندات  
المقدمة في الدعوى .



١ — إذ كانت وظيفة محكمة النقض هي النظر في الطعون التي ترفع إليها في أحوال بينها القانون بيان حصر ترجع كلها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أما إلى مخالفه القانون أو خطأ في تطبيقه وتأويله ، أو إلى وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر فيه ، وكانت المحكمة وهي تقوم بوظيفتها هذه تحقق غرضاً أساسياً هو تقويم ما يقع في الأحكام من شذوذ في تطبيق القانون وتقرير القواعد القانونية الصحيحة فيما يختلف فيه من المسائل ويثبت القضاء فيها ، وكان ما يعرض عليها بهذه المثابة هو في الواقع مخاصمة الحكم النهائي الذي صدر فيها ، وكان مفاد ما تقدم أن نطاق الطعن بالنقض لا يتصور أن يتسع لغير الخصومة التي كانت مطروحة على محكمة الموضوع ، فلا يجوز أن يضمن الطاعن صحيفة طعنه نعيًا يخرج عن نطاق الخصومة المعروضة ، كما لا يقبل من المطعون عليه أن يقدم دفعا أو دفاعا يكون من شأنه توسيع هذا النطاق المحدد بما لم يسبق له إبداءه أمام المحكمة المطعون في حكمها .

٢ — إذ كان مؤدى ما ذهب إليه المطعون عليه الثاني في دفعه أن ما أورده المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ من خروج على مبدأ نسبية أثر الطعن يقتصر على الطعن في قرار لجنة تحديد الأجرة أمام المحكمة الابتدائية وحدها دون محكمتي الاستئناف أو النقض ، وكان الثابت أن المطعون عليه الثاني لم يثر هذه المسألة أمام محكمة الاستئناف رغم اختصاص الطاعن — المستأجر — للمطعون عليهم من الثالث إلى الأخير — المستأجرين الآخرين — أمامها . وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه لم يعرض لها ، وكان مطلب المطعون عليه ينطوي على مجاوزة الخصومة للجال الذي كانت مطروحة داخل حدوده أمام محكمة الموضوع ولا يتحقق به إصلاح عيب ائتموري قضاء الحكم المطعون فيه تبعا لأنه ينصب على أمر لم يثر أمامه ولم يدل برأى فيه ، فإن الدفع المبدى — أيا كان وجه الرأى فيه — يكون غير مقبول .

٣ — إذ كان يترتب على النقض زوال الحكم المنقوض وسقوط ما أمر به وما قرره أو رتبته من الحقوق بين طرفيه ، بحيث يكون للتصوم إبداء ما يعين لهم من طلبات ودفع ودفاع أمام محكمة الإحالة ، فإن المطعون عليه يكون له عند ذلك

مطلق الحرية في عرض دفعه أمام تلك المحكمة إذا شاء. الأمر الذي تنفي به مصلحته في إثارة الدفع .

٤ - مفاد المادة ١١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أن العبرة في تقدير قيمة الأرض هي ثمن المثل وقت البناء على أساس قيمتها السوقية ، دون اعتداد بالثمن الحقيقي الذي يكون المسالك قد دفعه ، وإن كان ليس ثمة ما يمنع من الإستئناس بثن الشراء باعتباره من الدلائل التي يقام لها وزن عند التعرف على ثمن المثل ، وكان ما خلاص إليه التقرير لا ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه لم ينقص من نفس أسعار المثل عند البناء ووجد أنها لا تختلف عن القيمة الحقيقية الثابتة في عقد الشراء ، خاصة وأن تاريخ الشراء معاصر لتاريخ البناء .

٥ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد سار بحكمة أول درجة في اطمئنانها إلى تقرير الخبير لأنه بنى على أسس سليمة وأنه لا يعيبه عدم اطلاع الخبير على الأسس التي ألزمتها لجنة تحديد الأجرة طالما أنه توخى أحكام القانون في تقديراته ، وكان لمحكمة الموضوع - في حدود سلطتها التقديرية - الأخذ بتقرير الخبير المعين في الدعوى لاقتناعها بصحة أسبابه ، فأنها لا تكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ملزمة بعد ذلك بالرد استقلالاً على الطعون التي وجهها الطاعن إلى ذلك التقرير لأن في أخذها به محمولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك المطاعن ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير ، لما كان ذلك وكان لا يعيب الحكم وقد أخذ بتقرير ذلك الخبير أن لا يرد بأسباب خاصة على ما ورد في التقرير الاستشاري إذ أن في أخذه بالتقرير الأول ما يفيد أن المحكمة لم تر في التقرير الاستشاري ما ينال من صحة تقرير الخبير الذي اطمأنت إليه واعتدت به كما لا يعيب الحكم عدم رده على المستندات التي قدمها الطاعن للتدليل على ثمن أرض المثل بعد أن اقتنع بسلامة التقدير الذي أورده تقرير الخبير في هذا الصدد وللأسباب السائفة التي بنى عليها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ١٩٧٠ أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية ضد المطعون عليهم بطلب إلغاء قرار لجنة تحديد الأجرة وتحديد القيمة التجارية لشقق العقار المبين بالصحيفة بما يتناسب مع المصروفات والتكاليف الحقيقية والفعلية ، وقال بيانا لدعواه أنه يستأجر في العقار المشار إليه والمملوك للمطعون عليه الثاني الشقة رقم ١٠ بالدور الرابع ، وإذا أصدرت لجنة تحديد الأجرة قرارها في ١٩٧٠/٦/٦ بتحديد القيمة التجارية بواقع ١٥ جنيها شهريا لكل شقة من شقق الأدوار الأول والثاني والثالث وبواقع ١٤ جنيها و ٥٠٠ مليم لكل شقة بالدور الرابع وقيمة تجارية أخرى بالأدوار الأرضي والخامس والسادس ، وجاء هذا القرار غير متفق مع حقيقة التكاليف ، فقد أقام دعواه يطلبه سالف البيان . كما أقام المطعون عليه الثاني عن نفسه وبصفته الطعن رقم ٢٠٧٣ لسنة ١٩٧٠ أمام نفس المحكمة ضد الطاعن وباقي المطعون عليهم طعنا على ذات القرار بطلب تحديد أجرة العقار جميعه بمبلغ ٢٠٦ جنيهات و ٨٢٢ مليم يوزع على الوحدات السكنية وقال شرحا له إن لجنة تحديد الأجرة بمحافظة الاسكندرية حددت الأجرة الإجمالية للعقار بمبلغ ١٧٠ جنيها و ٣٧٢ مليم موزعة على الوحدات السكنية الاثنى عشر ، وإذا كان هذا التقدير محققا بحقوقه فقد أقام دعواه بطلباته . قررت المحكمة ضم الدعوى الأولى للدعوى الثانية للارتباط ثم حكمت في ١٧/٣/١٩٧١ بتدب مكتب خبراء وزارة العدل لمعاينة العقار وتحديد قيمته التجارية وفقا للقانون مع بيان أسس التحديد ، وبعد أن قدم الخبير تقريره ، عادت وحكمت بتاريخ ١٧/٥/١٩٧٢ ( أولا ) برفض الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ١٩٧٠ .



( ثانيا ) وفي الطعن رقم ٢٠٧٣ لسنة ١٩٧٠ بتعديل قرارا اللجنة يجعل الاجرة الشهرية للعقار بمبلغ ١٩٧ جنيهها و ٦٥٠ مليا مضافا اليه مبلغ ١٥ جنيهها و ٧٢٢ مليا ضرائب اضافية ومجموعهما ٢١٣ جنيهها ٣٧٣ مليا يوزع على الوحدات السكنية على التفصيل المبين بالمنطوق . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٧د لسنة ٢٨ ق الاسكندرية مختصا المؤجر وباقي المستأجرين طالبا الغاء والقضاء بتخفيض الاجرة الى القدر الذي تضمنته تقرير الخبير الاستشاري المقدم منه وتاريخ ٩/١٢/١٩٧٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، دفع المطعون عليه الثاني بعدم قبول الطعن بالنسبة للوحدات السكنية التي يشملها العقار فيما عدا الشقة التي يشملها الطاعن ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفع وفي الموضوع برفض الطعن ، ومرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون عليه الثاني أن الطعن المقام منه كان شاملا كل الوحدات السكنية وموجها من ثم لكل المستأجرين الذين ارتضوا الحكم الابتدائي ولم يستأنفه أحد منهم فيما عدا الطاعن وأضحى نهائيا بالنسبة لهم ولا يجوز للطاعن أن يتناول بطعنه الحالي جانبا من الحكم لم يمس حقه ، بل يقتصر نطاقه على الطعن فيما حكم به عليه الحكم المطعون فيه فقط ، لا يغير من ذلك ما أوردته المادة ١٣ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦١ من إفادة سائر المستأجرين من أي طعن في قرار لجنة تحديد الأجرة يرفعه أحدهم لأنه نص إستثنائي لا يتوسع في تفسيره ويقتصر على نظر الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية ولم يتناول قواعد الطعن بطريق الاستئناف أو النقض ، فيتسع بشأنها ما تقضى به المادة ٢١١ من قانون المرافعات فلا يقبل الطعن ممن قبل الحكم .

وحيث إنه لما كانت وظيفة محكمة النقض هي النظر في الطعون التي ترفع اليها في أحوال بينها القانون بيان حصر ترجع كلها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إما إلى مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه وتأويله ، أو إلى وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر فيه ، وكانت المحكمة - وهي تقوم بوظيفتها هذه تحقق غرضا أساسيا هو تقويم ما يقع في الأحكام من شذوذ في تطبيق القانون

وتقدير للقواعد القانونية الصحيحة فيما يختلف فيه من المسائل وتثبيت القضاء فيها وكان ما يعرض عليها بهذه المثابة هو في الواقع مخاصمة الحكم النهائي الذي صدر فيها وكان مفاد ما تقدم أن نطاق الطعن بالنقض لا يتصور أن يتسع لغير الخصومة التي كانت مطروحة على محكمة الموضوع ، فلا يجوز أن يضمن الطاعن صحيفة طعنه نعيًا يخرج عن نطاق الخصومة المعروضة ، كما لا يقبل من المطعون عليه أن يقدم دفعا أو دفاعا يكون من شأنه توسيع هذا النطاق المحدد بما سبق له ابدأؤه أمام المحكمة المطعون في حكمها. لما كان ذلك وكان مؤدى ما ذهب إليه المطعون عليه الثاني ودفعه أن ما أورده المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ من خروج على مبدأ نسبية أثر الطعن يقتصر على الطعن في قرار لجنة تحديد الأجرة أمام المحكمة الابتدائية وحدها دون محكمتي الاستئناف أو النقض ، وكان الثابت أن المطعون عليه الثاني لم يثر هذه المسألة أمام محكمة الاستئناف رغم اختصاص الطاعن — المستأجر — للمطعون عليهم من الثالث إلى الأخير أمامها ، وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه لم يعرض لها ، وكان مطلب المطعون عليه ينطوي على مجاوزة الخصومة للجال الذي كانت مطروحة به داخل حدوده أمام محكمة الموضوع ولا يتحقق به إصلاح عيب اعتد به قضاء الحكم المطعون فيه تبعا لأنه ينصب على أمر لم يثر أمامه ولم يدل برأى فيه فإن الدفع المبدى — أيا كان وجه الرأى فيه — يكون غير مقبول . وليس يسوغ القول بأن للمطعون عليه مصلحة محتملة حال نقض الحكم ، ذلك أنه لما كان يترتب على النقض زوال الحكم المنقوض وسقوط ما أمر به وما قرره أو رتبته من الحقوق بين طرفيه ، بحيث يكون للخصوم ابداء ما يعين لهم من طلبات ودفع ودفاع أمام محكمة الاحالة ، فإن المطعون عليه يكون عند ذلك له مطلق الحرية في عرض دفعه أمام تلك المحكمة إذا شاء ، الأمر الذي تنافى به مصالحته في انارة الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينحى الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم اعتد بتقرير مكتب الخبراء الذي قدر ثمن أرض العقار محل النزاع طبقا للنايت بمقد

شراء المطعون عليه الثاني في حين أن المادة ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ توجب تقدير قيمة الأرض وفقاً لثمن المثل وقت البناء ، وهو ما يشكل خطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن مفادة المادة ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أن العبرة في تقدير قيمة الأرض هي بثمن المثل وقت البناء وعلى أساس قيمتها السوقية ، دون اعتداد بالثمن الحقيقي الذي يكون المالك قد دفعه وإن كان ليس ثمة ما يمنع من الاستثناس بثمن للشراء باعتباره من الدلائل التي يقيم لها وزن عند التعرف على ثمن المثل ، ولما كان الثابت في تقرير الخبير الذي أخذ به الحكم المطعون فيه أنه أورد "بالإطلاع على عقد شراء الأرض المسجل برقم ٣٠٧٥ في ٨/١٠/١٩٦٨ ومع مراعاة صقع الأرض ووقوعها في حي راق سهل المواصلات بالقرب من البحر ومع الأخذ في الاعتبار الأسعار المتداولة في هذه المنطقة نرى أن قيمة الأرض الواردة بالعقد المذكور هي قيمة حقيقية ومناسبة وقت تشييد البناء" ، وكان ما خلاص إليه التقرير لا ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه لم ينقص عن نفس أسعار المثل عند البناء ، ووجد أنها لا تختلف عن القيمة الحقيقية الثابتة في عقد الشراء ، خاصة وأن تاريخ الشراء معاصر لتاريخ البناء ، ويكون النعي على غير أساس

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إنه قدم إلى محكمة الاستئناف للتدليل على ثمن المثل صورة رسمية لعقد بيع مسجل عن قطعة أرض بنفس الشارع الذي يقع فيه عقار النزاع والعمد المبين للثمن الذي اشترى بمقتضاه البائع للمطعون عليه الثاني أرض النزاع وأوضح أن مساحة الأرض التي كانت من بين عناصر التقدير في قرار لجنة تحديد الأجرة تطابق ما جاء بالتقرير الاستشاري وتحالف المساحة التي احتسبها تقرير مكتب الخبراء بالإضافة إلى أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بهذا الدفاع ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يخص هذه المستندات ، وأغفل الرد على دفاعه رغم أنه دفاع جوهري من شأنه تغيير وجه الرأي في الدعوى ، وهو ما يعيبه بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال .



وحيث إن النعى في غير محله ، ذلك أنه يبين من مدونات الحكم المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن أثبت اطلاعه على تقرير الخبير في الدعوى أورد قوله "ومن حيث إن هذه المحكمة تطمئن إلى سلامة الأسس التي بنى عليها الخبير تقريره ، كما تطمئن إلى سلامة النتيجة التي انتهى إليها ومن ثم فإنها تقرها وتأخذ بها وتعتبر تلك الأسس أسبابا لها ولا ترى مدعاة للرد على الطعون التي وجهت إلى هذا التقرير مادامت قد أخذت بما جاء فيه .." ، كما سائر الحكم المطعون فيه محكمة أول درجة في اطمئنانها إلى تقرير الخبير لأنه بنى على أسس سليمة وأنه لا يعيبه عدم اطلاع الخبير على الأسس التي التزمتها لجنة تحديد الأجرة طالما أنه توخى أحكام القانون في تقديراته ، لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع — في حدود سلطتها التقديرية — الأخذ بتقرير الخبير المعين في الدعوى لاقتناعها بصحة أسبابه ، فإنها لا تكون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ملزمة بعد ذلك بالرد استقلالا على الطعون التي وجهها الطاعن إلى ذلك التقرير ، لأن في أخذها به محمولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير . لما كان ما تقدم وكان لا يعيب الحكم وقد أخذ بتقرير ذلك الخبير ألا يرد بأسباب خاصة على ماورد في التقرير الاستشاري إذ أن في أخذه بالتقرير الأول ما يفيد أن المحكمة لم ترفى التقرير الاستشاري ما ينال من صحة تقرير الخبير الذي اطمأنت إليه واعتدت به ، كما لا يعيب الحكم عدم رده على المستندات التي قدمها الطاعن للتدليل على ثمن أرض المثل بعد أن اقتنع بسلامة التقدير الذي أورده تقرير الخبير في هذا الصدد والأسباب السائغة التي بنى عليها ، ويكون النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد محمد المهدي ، والدكتور عبد الرحمن عواد ، وصالح نصار ، وأحمد صلاح الدين وهذان .

( ٥٨ )

الطعن رقم ٧ لسنة ٢٤ ق "أحوال شخصية" :

( ١ ) دعوى "التدخل" . نقض . "الحصوم في الطعن" .

إطراح محكمة الاستئناف طلب التدخل . مؤداه . عدم اعتبار طالب التدخل خصماً في الدعوى .  
اختصاصه في الطعن بالنقض . غير مقبول . عدم جواز التدخل لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ٢ ) قانون . نظام عام .

استبعاد تطبيق أحكام القانون الأجنبي . مناهة . مخالفتها للنظام العام أو الآداب .

( ٣ ) وصية . نظام عام . أحوال شخصية .

المنع من التصرف . م ٨٢٣ مدني . شروط صحته . الباعث المشروع والمدة المؤقتة . مثال في وصية .

( ٤ ) وصية . قانون . نظام عام .

الوصية بالمنافع . جائزة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي . اختلاف أحكام القانون الأجنبي  
عن أحكام القانون الوطني في شأن القدر الجائز الإيصاء به وطريقة الانتفاع وترتيب الموصي لهم .  
لا مخالفة في ذلك للنظام العام .

( ٥ ) وقف . وصية . عقد .

الادعاء بأن نية الموصي قد انصرفت إلى إنشاء وقف لا وصية . لا محل له طالما ثبت انتفاء  
التأييد للشرط المانع من التصرف .

( ٦ ) وصية . دعوى "المصلحة" .

طلب إبطال الوصية استناداً إلى تعذر تنفيذ الرغبة التالية لازماً بعد وفاة الموصي لها . نفي سابق  
لأوانه . غير مقبول .

( ٧ ) قانون . إثبات . وصية .

الاستناد إلى قانون أجنبي . مجرد رافعة مادية . على الخصوم إقامة الدليل عليه . مثال بشأن إبطال وصية .

١ - إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأخير طاب قبول تدخله أمام محكمة الاستئناف وإزاء عدم إعلانه طلبه للغائب من الخصوم فقد أطرحت المحكمة ، مما مفاده أنها لم تقبل تدخله ولا يعتبر طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، ولما كان لا يجوز التدخل لأول مرة أمام محكمة النقض كما لا يجوز أمامها اختصاص من لم يكن طرفاً في الخصومة أمام المحكمة الاستئنافية فإن اختصاص المطعون عليه السادس يكون غير مقبول .

٢ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز استبعاد أحكام القانون الأجنبي الواجبة التطبيق وفقاً للمادة ٢٨ من القانون المدني إلا أن تكون هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو الآداب في مصر بأن تمس كيان الدولة أو تتعلق بمصلحة عامة وأساسية للجماعة .

٣ - المادة ٨٢٣ من القانون المدني لا تبيح اشتراط حظر التصرف إلا لمدة مؤقتة وبناء على باعث مشروع ، وهي الحدود التي أباح المشرع في نطاقها الخروج على مبدأ حرية تداول الأموال ، وقد استخلص الحكم - المطعون فيه - من عبارات الوصية وفي استدلال سائغ أن الباعث على حظر التصرف الموقوت بحياة الموصى إليها هو حمايتها وتحقيق مصلحتها بما لا خروج فيه على قواعد النظام العام ، ومن ثم فإن هذا الذي انتهى إليه الحكم لا ينطوي على خطأ في تطبيق القانون .

٤ - الوصية بالمنافع جائزة في الشريعة الإسلامية باتفاق الأئمة الأربعة ، وتعتبر صحيحة ونقلاً لأحكام القانون المدني وقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ، ولا يدخل في نطاق مخالفة النظام العام مجرد اختلاف أحكام القانون الأجنبي عن أحكام القانون الوطني في تحديد القدر الذي تجوز فيه الوصية لغير المسلمين أو طريقة الانتفاع بالموصى به ، أو ترتيب الموصى لهم بحق الانتفاع .



٥ — إذ كانت محكمة الموضوع قد دلت وبأسباب تكفى لحمل قضائها وفي حدود سلطتها لتقدير الدليل على توافر عناصر الوصية، وكان ماتدعيه الطاعنة من انصراف نية الموصى إلى إنشاء وقف لاوصية يتنافى مع انتفاء الأييد، فإن النعى يكون على غير أساس .

٦ — إذ كان القول بتعذر تنفيذ رغبة الموصى بعلاج فقراء الطائفة اليهودية — في المستشفى الإسرائيلي بعد أن آلت ملكيتها إلى القوات المسلحة — لا يصادف محلا إلا بعد وفاة الطاعنة والبدء في تنفيذ الشق الثاني من الوصية، فإن التذرع بسبب النعى يكون سابقا لأوانه .

٧ — إذ كانت الطاعنة لم تقدم السند الذى يبيح لها طلب إبطال الوصية من نصوص القانون الاسباني عملا بالمادة ١٧ من القانون المدنى، وكان الاستناد إلى قانون أجنبي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يعدو أن يكون مجرد واقعة مادية وهو ما يوجب على الخصوم إقامة الدليل، عليه، فإن النعى لا يكون مقبولا .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٩٩ سنة ١٩٦٥ "أحوال شخصية" أجنبى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهم الخمسة الأول بطلب الحكم بىطلان الوصية المحررة من زوجها المرحوم ... .. بتاريخ ١٩٤٠/١١/٣٠ بالقنصلية الأسبانية بالقاهرة وبإلغائها وبأحققتها الكامل تركته ميراثا، وقالت شرحا لها إنها تزوجت من ... .. الأسباني الجنسية المتوفى بتاريخ ١٩٥٢/٨/١، عن تركه موجودة فى مصر تمثل فى أسهم

وسندات وأموال مودعة بالبنوك ، عدا فيلا كائنة بالمعادي وكان قد حرر وصية مؤرخة ٣٠ / ١١ / ١٩٤٠ مودعة بالقنصلية الأسبانية بالقاهرة تضمنت إيصاءه لها بحق الانتفاع بجميع أمواله الكائنة بمصر أو بالخارج طيلة حياتها طالما لم تتزوج ، وعين المطعون عليه الرابع وآخر منفذين لوصيته وخول لهما إدارة أمواله والحق في بيع ممتلكاته واستبدالها وتصفية محلاته التجارية ، على أن تؤول ثروته عند زواجها أو عقب وفاتها إلى المستشفى الإسرائيلي بمصر الذي حل محله مستشفى القوات المسلحة : المطعون عليه الخامس على أن يكون لها حق الانتفاع فقط بقصد توفير العلاج مجاناً لفقراء الطائفة الإسرائيلية وإذا تضمنت الوصية المنع من التصرف في الأموال الموصى بها على وجه التأييد خلافاً للقانون المصري ، وتعذر تنفيذ رغبة الموصي حال وفاة زوجته بسبب أيلولة المستشفى الإسرائيلي إلى القوات المسلحة ، فقد أقامت دعوها بطلبها سالف البيان . وبتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٧٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦ سنة ٨٧ ق أحوال شخصية أجانب القاهرة طالبة إلغاء والقضاء لها بطلباتها . وبتاريخ ١٢ / ٢ / ١٩٧٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، قدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليه السادس ، وأبدت الرأي في الموضوع برفض الطعن ، وعرض الدافع على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديراً بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الدفع المبسدى من النيابة في محله ، ذلك أنه لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأخير - مدير جمعية المستشفى الإسرائيلي - طلب قبول تدخله أمام محكمة الاستئناف ، وإزاء عدم إعلانه طلبه للغائب من الخصوم فقد أطرخته المحكمة ، مما مفاده أنها لم تقبل تدخله ولا يعتبر طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، ولما كان لا يجوز التدخل لأول مرة أمام محكمة النقض كما لا يجوز أمامها اختصاص من لم يكن طرفاً في الخصومة أمام محكمة الاستئناف فإن اختصاص المطعون عليه السادس يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن — فيما عدا ذلك — قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ؛ تنعى الطاعنة بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أسس قضاءه برفض الدعوى على سند من القول بأنه ليس في بنود الوصية التي جاءت مذكورة شكلا وموضوعا مع أحكام القانون الأسباني ما يتعارض تعارضا أساسيا مع قواعد النظام العام المقررة في القانون المصري في معنى المادة ٢٨ من القانون المدني ، في حين أنه لما كانت التركة التي خلفها الموصى موجودة في مصر ويسرى عليها القانون المصري بالتطبيق للمادة ١٨ من القانون المدني ، وكان المقصود من ظاهر الوصية هو الوقف وكيانه حبس الأعيان عن التملك والتصرف بالمنفعة ، وكان الموصى لم يلتزم الشكل المقرر في مصر لإنشاء الوقف . بالإضافة إلى أنه خلق عن طريق الإيصاء حقوقا وتكاليف عينية لا يقرها قانون موقع المال ، ومن بينها شرط المنع من التصرف بصورة أبدية ، وكان لا يناهض بطلان الوصية أن تكون صحيحة وفقا لأحكام القانون الأسباني ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى مردود ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة — أنه لا يجوز استبعاد أحكام القانون الأجنبي الواجبة التطبيق وفقا للمادة ٢٨ من القانون المدني إلا أن تكون هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو الآداب في مصر بأن تمس كيان الدولة أو تتعلق بمصلحة عامة وأساسية للجماعة ، ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أورد في هذا الخصوص قوله "..... يبين من مطالعة الوصية موضوع التداعى أنه قد توافر في شأنها الباعث للمشروع والمدة المعقولة على نحو ما نصت عليه المادة ٨٢٣ من القانون المدني المصري ، ذلك أن الموصى قد هدف من وصيته على نحو ما يخلص منها — إلى أن يكفل لزوجته مستوى معين من المعيشة طالما عاشت منفذة لرغبته وهو لا شك أمر مشروع كما أن علاج فقراء اليهود يعتبر أيضا من قبيل الباعث المشروع ، ومن ناحية أخرى فإن شرط المسدة قد توافر بدوره وهو أمر المستفاد من سماح الموصى ببيع بعض أملاكه وتصفية محلاته لضمان الإيراد الذي يكفل لزوجته المدعية.



الطاعة — بما ينبىء عن أنه لم يقصد مطلقاً حبس أمواله عن التصرف . فإن هذا الذى انتهى إليه الحكم لا ينطوى على خطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أن المادة ٨٢٣ من القانون المدنى لا تبيح اشتراط حظر التصرف إلا لمدة مؤقتة وبناء على باعث مشروع ، وهى الحدود التى أباح المشرع فى نطاقها الخروج على مبدأ حرية تداول الأموال ، وقد استخلص الحكم من عبارات الوصية وفى استدلال سائغ أن الباعث على حظر التصرف الموقوت بحياة الموصى إليها هو حمايتها وتحقيق مصلحتها بما لا خروج فيه على قواعد النظام العام . لما كان ذلك وكانت الوصية بالمنافع جائزة فى الشريعة الإسلامية باتفاق الأئمة الأربعة ، وتعتبر صحيحة وفقاً لأحكام القانون المدنى وقانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ ، وكان لا يدخل فى نطاق مخالفة النظام العام مجرد اختلاف أحكام القانون الأجنبى عن أحكام القانون الوطنى فى تحديد القدر الذى تجوز فيه الوصية لغير المسلمين ، أو طريقة الانتفاع بالموصى به ، أو ترتيب الموصى لهم بحق الانتفاع ، وكانت محكمة الموضوع قد دلت وبأسباب تكفى لحمل قضائها ، وفى حدود سلطتها لتقدير الدليل على توافر عناصر الوصية ، وكان ما تدعيه الطاعة من انصراف نية الموصى إلى إنشاء وقف لا وصية يتنافى مع انتفاء التأييد على ما سلف بيانه ، فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى الفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك نقول الطاعة إن الحكم المطعون فيه قرر أن الأوراق خلت مما يفيد تعذر تنفيذ رغبة الموصى فى علاج فقراء اليهود بمستشفى القوات المسلحة بعد وفاتها متجاهلاً أنه مستحيل حصوله ، الأمر الذى يجعل لها حقاً فى إبطال الوصية .

وحيث إن النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان القول يتعذر تنفيذ رغبة الموصى بعلاج فقراء الطائفة اليهودية لا يصادف محلاً إلا بعد وفاة الطاعة والبدء فى تنفيذ الشق الثانى من الوصية ، ومن ثم فإن التذرع بسبب النعى يكون سابقاً لأوانه .

لما كان ذلك وكانت الطاعنة لم تقدم السند الذى يبيع لها طلب إبطال الوصية لهذا السبب من نصوص القانون الأسباني عملا بالمادة ١٧ من القانون المدنى ، وكان الاستناد إلى قانون أجنبي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يعدو أن يكون مجرد واقعة مادية وهو ما يوجب على الخصوم إقامة الدليل عليه ، فإن النعى على أى وجه لا يكون مقبولا .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أدهب نصيبي ومضوية السادة المستشارين : محمد فاضل المرجوشي ، وممدوح عطيه ، وشرف الدين خيرى ، ومحمد عبد العظيم عيد .

(٥٩)

الطعن رقم ٧١٥ لسنة ١٤ القضائية :

(١) دعوى "رفع الدعوى" . عمل .

عدم التزام العامل الأوضاع والاجراءات المنصوص عليها في المادة ٧٥ ق ١١٠ لسنة ١٩٥٩ .  
لا يحرمه من حقه في رفع دعواه الموضوعية مباشرة أمام محكمة الموضوع بالطريق العادى .

(٢) استئناف "ميعاد الاستئناف" . عمل .

ميعاد استئناف الأحكام التى تصدر فى دعاوى التعويض التى ترفع طبقا للمادة ٧٥ ق ١١٠ لسنة ١٩٥٩ .  
مشرة أيام . ما صداما . ميعاد استئنافها ٤٠ يوما . ١/٢١٣٢ ، ١/٢٢٧ ، مراجعات .

(٣) حكم "الطعن فى الحكم" . عمل .

انتهائية الحكم الصادر فى دعوى وقف قرار الفصل . لا تنصرف إلى الحكم فى الدعوى الموضوعية .

(٤) عمل "إنهاء العقد" .

الأصل أن لرب العمل إنهاء العقد غير المحدد المدة بإرادته المنفردة ولو اتسم بالتصرف . الاستثناء .  
الفصل بسبب النشاط النقابى . إلغاء قرار الشركة بإنهاء خدمة العامل لغير هذا السبب . خطأ .

١ - دعوى وقف تنفيذ قرار الفصل التى خولت المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ العامل الذى يفصل من العمل بغير مبرر الحق فى رفعها ونظمت إجراءاتها هى دعوى بإجراء وقى هو وقف تنفيذ قرار الفصل ريثما يفصل فى دعواه الموضوعية بالتعويض ، وإذا كانت دعوى المطعون ضده الأولى بإلغاء قرار إنهاء خدمته هى دعوى بطلب موضوعى لا يتسع له نطاق الدعوى الأولى وتختص بنظره المحكمة الابتدائية باعتباره طلبا غير مقدر القيمة وذلك



عملا بالمادة ٤١ من قانون المرافعات . فإن عدم التزام العامل الأوضاع والإجراءات المنصوص عليها في المادة ٧٥ المشار إليها لا يحرمه حقه في أن يرفع دعواه الموضوعية مباشرة أمام محكمة الموضوع بالطريق العادي لرفع الدعاوى .

٢ — ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهو عشرة أيام — وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة — مقصور على الأحكام التي تصدر في دعاوى التعويض التي ترفع بالتزام الأوضاع الواردة بها ، وما عداها باق على أصله ويتبع في استئناف الأحكام الصادرة فيه الميعاد المنصوص عليه في قانون المرافعات . ولما كانت الدعوى الحالية لم ترفع بالتزام الأوضاع المقررة بتلك المادة ، فإن ميعاد استئناف الحكم الابتدائي الصادر فيها يكون أربعين يوما يبدأ من تاريخ صدوره وفقا لنص المادتين ١/٢١٣ ، ١/٢٢٧ من قانون المرافعات .

٣ — انتهائية الحكم وفق ما تقضى به المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تقتصر على الحكم الصادر في دعوى وقف تنفيذ قرار الفصل ولا تنصرف إلى الحكم الصادر في الدعوى الموضوعية .

٤ — متى كان الأصل وطبقا لأحكام المواد ٦٩٤ ، ٦٩٥ من القانون المدني و٧٢ ، ٧٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن لرب العمل إنهاء العقد غير المحدد المدة بإرادته المنفردة وأن هذا الإنهاء تنقضى به الرابطة العقدية ولو اتسم بالتعسف غاية الأمر أنه يربط للعامل الذي أصابه ضرر في هذه الحالة الحق في التعويض ، وكأن المشرع استثناء من هذا الأصل أجاز إعادة العامل إلى عمله رغم إنهاء رب العمل للعقد وذلك في حالة واحدة ضمنها نص المادة ٧٥ من قانون العمل المشار إليه وهي إذا كان الفصل بسبب النشاط النقابي المكون للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣١ من هذا القانون . لما كان ذلك وكان إنهاء خدمة المطعون ضده الأول بمقتضى قرار الشركة الطاعنة لا يدخل في نطاق ذلك الاستثناء فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء هذا القرار يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومسمع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم للطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٤٤٨٤ سنة ١٩٦٩ عمال كلى القاهرة على الطاعنة — شركة البلاستيك الأهلية — وفى مواجهة المطعون ضدها الثانية — الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — طالبا الحكم بإلغاء قرار إنهاء خدمته بإحالة إلى المعاش اعتبارا من ١/١/١٩٦٩ وصرف مرتبه من هذا التاريخ حتى ٣١/٧/١٩٦٩ وجملة ٢١٠ ج وما يستجد اعتبارا من ١/٨/سنة ١٩٦٩ بواقع ٣٠ ج شهريا حتى إعادته للعمل أو بلوغه سن المعاش ، وقال بيانا لها إنه التحق بالعمل لدى الطاعنة منذ عام ١٩٥١ بمرتب شهرى قدره ٣٠ ج بخلاف العمولة واستمر يزاول عمله إلى أن انتهت خدمته اعتبارا من ١/١/١٩٦٩ بدعوى بلوغه سن الستين مستندة فى ذلك إلى التقدير الطبى لسنه مع أنه لا يبلغ الستين إلا فى ٢/٤/١٩٧٢ طبقا للمستخرج رسمى من السجل المدنى تحت يده وبالتالى يحق له الاستمرار فى العمل حتى هذا التاريخ ولذلك أقام الدعوى بطلانته المتقدمة . وفى ٢٥/١١/١٩٦٩ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٢٢١٩ سنة ٨٦ ق، وفى ١٦/٦/١٩٧١ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإنهاء قرار إنهاء خدمة المطعون ضده الأول اعتبارا من ١/١/١٩٦٩ وصرف مرتبه إليه بواقع ٣٠ ج شهريا من تاريخ إحالته إلى المعاش فى ١/١/١٩٦٩ حتى إعادته إلى عمله ، طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة وأت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت نظره جاسة ١٨/١٢/١٩٧٦ وفيها انترمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ، وفي بيانه تقول إن المطعون ضده لم يسلك في رفع دعواه بإلغاء قرار إنهاء خدمته الطريق الذي رسمته المادة ٧٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والتي أوجبت على العامل تقديم طلب وقف قرار الفصل إلى مكتب العمل خلال سبعة أيام من تاريخ إخطاره بالفصل لتسوية النزاع وديا فإن لم تتم التسوية أحال الطلب إلى المحكمة المختصة للفصل فيه وإنما أقامها مباشرة أمام محكمة الموضوع فضلا عن أنه بدلا من أن يرفع الدعوى أمام المحكمة الجزئية طبقا لنص تلك المادة فقد رفعها أمام المحكمة الابتدائية وهي غير مختصة نوعيا بنظرها ، وإذ فصل الحكم المطعون فيه في موضوعها فإنه يكون قد - خالف قواعد الاختصاص النوعي وهو ما تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كانت دعوى وقف تنفيذ قرار الفصل التي خولت المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ العامل الذي يفصل من العمل بنير مبرر الحق في رفعها ونظمت إجراءاتها هي دعوى بإجراء وقفي هو وقف تنفيذ قرار الفصل ريثما يفصل في دعواه الموضوعية بالتعويض ، وكانت دعوى المطعون ضده الأول بإلغاء قرار إنهاء خدمته هي دعوى بطلب موضوعي لا يتسع له نطاق الدعوى الأولى وتختص بنظره المحكمة الابتدائية باعتباره طلبا غير مقدّر القيمة وذلك عملا بالمادة ٤١ من قانون المرافعات ، وكان عدم التزام العامل الأوضاع والإجراءات المنصوص عليها في المادة ٧٥ المشار إليها لا يحرمه من حقه في أن يرفع دعواه الموضوعية مباشرة أمام محكمة الموضوع بالطريق العادي لرفع الدعاوى ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه لهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن استئناف الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى رفع بعد الميعاد المقرر بالمادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهو عشرة أيام من تاريخ صدوره ، كما أضافت الطاعنة في مذكرتها وجهها آخر لهذا السبب يتعلق بالنظام العام مبناه أن تلك المادة قد نصت على أن الحكم الذي



يصدر في دعوى وقف قرار الفصل هو حكم نهائي ، ورتبت على ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ لم يقض بدموط حق المطعون ضده الأول في استئناف ذلك الحكم أو بعدم جواز الاستئناف يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بأن ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهو عشرة أيام — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مقصور على الأحكام التي تصدر في دعاوى التعويض التي ترفع بالتزام الأوضاع الواردة بها، وما عداها ياتي على أصله ويتبع في استئناف الأحكام الصادرة فيه الميعاد المنصوص عليه في قانون المرافعات ، ولما كانت الدعوى الحالية لم ترفع بالتزام الأوضاع المقررة بتلك المادة فإن ميعاد استئناف الحكم الابتدائي الصادر فيها يكون أربعين يوما من تاريخ صدوره وفقا لنص المادتين ١/٢١٣ ، ١/٢٢٧ من قانون المرافعات . وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون مخطئا في تطبيق القانون ، والنعي مردود في شقه الثاني بأن انتهائية الحكم وفق ما تقضى به المادة ٧٥ المشار إليها تقتصر على الحكم الصادر في دعوى وقف تنفيذ قرار الفصل ولا تنصرف إلى الحكم الصادر في الدعوى الموضوعية ، لما كان ذلك فإن هذا النعي بشقيه يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول ان القانون رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ والقرار الجمهوري رقم ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام لم يخولا العامل الذي يفصل من عمله سوى طلب وقف تنفيذ قرار الفصل ورفع الدعوى الموضوعية بالتعويض عن الفصل التعسفي ، واستبعدا بذلك فكرة إكراه رب العمل على استمرار العامل في العمل لديه ومن ثم فإن طلب المطعون ضده الأول إلغاء قرار إنهاء خدمته لا تقره القوانين العمالية المعمول بها أمام القضاء العادي ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بإجابة هذا الطلب فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه لما كان الأصل وطبقا لأحكام المواد ٦٩٤ من القانون المدنى و ٧٢ ، ٧٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن لرب العمل إنهاء العقد غير المحدد المدة بإرادته المنفردة وأن هذا الإنهاء تنقضى به الرابطة العقدية ولو اتسم بالتعسف غاية الأمر أنه يرتب للعامل الذى أصابه ضرر في هذه الحالة الحق في التعويض ، وكان المشرع استثناء من هذا الأصل أجاز إعادة العامل إلى عمله رغم إنهاء رب العمل للعقد وذلك في حالة واحدة ضمنها نص المادة ٧٥ من قانون العمل المشار إليه وهى إذا كان الفصل بسبب النشاط النقابى المكون للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣١ من هذا القانون ، لما كان ذلك وكان إنهاء خدمة المطعمون ضده الأول بمقتضى قرار الشركة الطاعنة لا يدخل في نطاق ذلك الاستثناء فإن الحكم المطعمون فيه إذ قضى بإلغاء هذا القرار يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفعل فيه ولما تقدم يتعين تأييد الحكم المستأنف .

## جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أديب قصبي وعضوية السادة المستشارين : محمد فاضل المرجوشي ، وممدوح عطية ، وشرف الدين خيرى ، وأحمد شوقي المليجي .

(٦٠)

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٢٤ القضائية :

التماس إعادة النظر . حكم " الطعن في الحكم " .

عدم جواز الطعن بالتماس إعادة النظر في الحكم الذى سبق الطعن فيه بهذا الطريق .

قاعدة عدم جواز الطعن بالتماس إعادة النظر في الحكم الذى سبق الطعن فيه بهذا الطريق هي قاعدة أساسية واجبة الاتباع على إطلاقها ولولم يجر بها نص خاص في القانون ، وتقوم على أصل جوهرى من قواعد المرافعات يهدف إلى استقرار الأحكام ووضع حد للتقاضى .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الرقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق وفي حدود ما يتطلبه الفصل في هذا الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٨٣١ سنة ١٩٦٧ عمال كلى القاهرة على الطاعن طالبا الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ٥٢٥,٥٠٠ ج ، وتاريخ ١١/١١/١٩٦٩ قضت المحكمة بالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ٦٨ جنيها فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١٩٦٤ سنة ٨٦ ق وفي ٢٦/٣/١٩٧٠



حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى الزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ٤٨ جنبا . رفع الطاعن التماسا بإعادة النظر في هذا الحكم قيد برقم ١٧١٠ سنة ٨٧ ق ، وتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢١ قضى بعدم قبوله ، ثم رفع التماسا ثانيا عن ذات الحكم قيد برقم ٢٠١٧ سنة ٨٨ ق ، وفي ١٩٧٢/٥/٢٨ حكمت المحكمة بعدم قبول التماس . طعن الطاعن في الحكم الأخير بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت لنظره جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٥ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل سبب الطعن خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون ، ذلك أنه أقام قضاءه بعدم قبول التماس تأسيسا على أنه لا يجوز التماس إعادة النظر في ذات الحكم مرتين ، ولو كان مبنى التماس الثاني أسبابا جديدة ، بل ولو كانت هذه الأسباب لم تتكشف إلا بعد الحكم في التماس الأول ، في حين أن قواعد الطعن في الأحكام بطريق التماس التي انتظمها قانون المرافعات في المواد من ٢٤١ إلى ٢٤٧ قد دخلت من أي نص يمنع الطعن بالالتماس في الحكم الواحد مرتين ، وبذلك لا يكون للقاعدة التي بنى عليها الحكم قضاؤه سند قانوني ، فضلا عن أنه لا مبرر لها في مفهوم القانون متى كانت أسباب التماس التي توافرت في المرة الثانية جديدة ولم تتكشف إلا بعد الحكم في التماس الأول .

وحيث إن هذا النعي محدود ، ذلك أن قاعدة عدم جواز الطعن بالتماس إعادة النظر في الحكم الذي سبق الطعن فيه بهذا الطريق هي قاعدة أساسية واجبة الاتباع على إطلاقها ولولم يجربها نص خاص في القانون ، وتقوم على أصل جوهري من قواعد المرافعات بهدف إلى استقرار الأحكام ووضع حد للتقاضى . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذه القاعدة في قضاؤه فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويكون انتهى عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود ، نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد المهدي ، ومحمد البابجوري ، وصالح نصار ، وأحمد صلاح الدين وهلمان . .

( ٦١ )

الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٣ التضيائية :

إيجار . محكمة الموضوع . تعويض .

التزام المستأجر بإلا يحدث تغييرا في المبنى إلا بإذن المالك . الإخلال بذلك . حق المؤجر في المطالبة بالإزالة والتعويض . م ٨٠ مدني . جواز نزول المؤجر عن حقه صراحة أو ضمنا . لمحكمة الموضوع استخلاصه من الظروف والملايسات ، ليس لتؤجر الرجوع في النزاع .

مؤدى نص المادة ٨٠ من التقنين المدني أن الشارع ألزم المستأجر بالأيحدث تغييرا ضارا في العين المؤجرة بدون إذن المالك ورتب على الإخلال بهذا الالتزام قيام حق المؤجر في المطالبة بالزام المستأجر بإزالة ما يكون قد أحدثه بالعين المؤجرة من تغيير فضلا عن التعويض إن كان له منتهض ، وإذا كان ترتب الأثر على هذا الإخلال يتوقف على إرادة المؤجر المنفردة فإن له النزول عن حقه فيه ، وليس لهذا النزول شكل خاص ، فكما يصح التعبير عنه صراحة يجوز أن يكون ضمنا ، ولقاضي الموضوع استخلاص هذه الإرادة من الظروف والملايسات المحيطة بموقف المؤجر والتي تكشف عن نزوله عن الحق ، ولا يصح للمؤجر متى ثبت في حقه هذا النزول أن يرجع فيه باعتباره تصرنا قانونيا صادرا من جانب واحد لا حاجة فيه إلى قبول المستأجر .

### المحكمة

بعد الاطلاع الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ١٥٢١ لسنة ١٩٧٠ مدنى أمام محكمة  
الاسكندرية الابتدائية ضد المطعون عليه الأول بطلب الحكم بإزالة المسبك  
المقام على الأرض القضاء المؤجرة له بالعقد المؤرخ أول أغسطس سنة ١٩٦٢  
وقلا بيانا لها لانه يقتضى عقد مؤرخ ١١٦٢/٨/١ استأجر المطعون عليه الأول  
من المالك السابق قطعة أرض كائنة بناحية محرم بك بالاسكندرية والمطلوب  
على جزء منها لاستعمالها فى السكنى والتجارة المشروعة وحول عقد الإيجار اليهما  
إثر شرائهما العقار اعتبارا من أول إبريل ١٩٦٨ ، وإذ أقام المطعون عليه الأول  
مسبكا صناعيا على الأرض المؤجرة بغير إذن منهما واضرا بهما فقد أقاما الدعوى .  
أدخل الطاعنان المطعون عليه الثانى خصما فى الدعوى بصفته مستأجرا من الباطن  
وطلبا الحكم فى مواجهته بالطلب سالف البيان ، وبتاريخ ١٩٧٠/١٠/٨ حكمت  
المحكمة بنسب أحد الخبراء لبيان قيمة المسبك المطلوب إزالته وما أحدثه المطعون  
عليه الأول من مخالفات لشروط العقد ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت  
فحكمت بتاريخ ١٩٧٢/٤/١ بالزام المطعون عليه الأول بإزالة المسبك المقام على  
الأرض القضاء المؤجرة له بالعمد . استأنف كل من المطعون عليهما هذا الحكم  
طالبين بإلغاءه وفيد استئناف الأول برقم ٥٣٥ لسنة ٢٨ ق الاسكندرية والثانى  
برقم ٦٣٧ لسنة ٢٨ ق الاسكندرية وبعد ضم الاستئنافين وبتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٠  
حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن  
الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها  
الرأى برفض الطعن ، وبعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه  
جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينمى بهما الطاعنان على الحكم المطعون فيه  
الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقولان إن الحكم  
أقام قضاءه برفض الدعوى على سند من أن سكوت المالك الأصلى ومن أعقبه  
من المشترين فترة ناهزت ثلاث سنوات دون اعتراض على ما أحدثه المطعون عليهما  
فى المين المؤجرة من تغييرات رغم علمهم بذلك يعد نزولا ضمنيا منهم عن حقهم فى  
طلب إزالتها وهو بمثابة الإذن السابق بإجرائها ، حالة أن عقد الإيجار تضمن



شرطا يحظر على المستأجر إحداث أى تغيير فى العين المؤجرة دون الحصول على إذن كتابى من المالك ، وقد خلت الأوراق مما يفيد صدور هذا الإذن أو الاتفاق على إلغاء هذا الشرط فلا يصح القول بنزول الطاعنين ضمنا عن حقهما فى طلب الإزالة لأنه متى ثبت هذا الحق فإنه لا يسقط إلا بفوات المدة المقررة لسقوطه وهو ما لم يدعه المطعون عليهما . هذا إلى أن القرائن التى خلص منها الحكم إلى نزول الطاعنين عن هذا الحق ، وهى إقامة المسبك المطلوب إزالته فى سنة ١٩٦٧ ، وسداد الوائد عنه فى ١٨/٩/١٩٦٧ ، وصدور رخصة بإدارته وقيد نشاطه فى السجل التجارى ، وعلم المؤجر الأصيل بذلك وعدم اعتراضه عليه وتحويله عقد الإيجار اعتبارا من أول أبريل ١٩٦٨ إلى الطاعن الأول وآخر بعد شرائهما العقار وقيام الأخير بتحويل نصيبه إلى الطاعن الثانى وتضمين عقد البيع ما أحدث بالعين المؤجرة من إضافة المسبك ، هذه القرائن جميعها لا تستقيم دليلا على ما استدل بها عليه ، ذلك أن المؤجر الأصيل كان يقيم بعيدا عن المدينة الكائنة بهما عين النزاع بما لا يصح معه اقتراض علمه بما أدخل عليها من تعديل ، ثم أنه تصرف بالبيع فيها فى السنة التالية لإقامة المسبك فلم تكن له مصلحة ملحة فى مقاضاة انطعون عليهما فى هذا الخصوص والإشارة إلى وجود هذا المسبك فى المعاينة التى أجرتها مصلحة الشهر العقارى توطئة للتسجيل لا يفيد علم الطاعنين به وإجازتهما لإقامته وتنازلهما عن الحق فى طلب إزالته ، كما أن المدة التى انقضت بين قيام الطاعن الثانى بشراء حصته فى عام ١٩٦٩ وبين إقامته الدعوى فى السنة التالية ليست من الطول بحيث تصلح قرينة على رضائه بما أدخل على العين من تغييرات وتنازله عن حقه فى طلب إزالتها ، ويكون الحكم فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون قد شابه الفساد فى الاستدلال .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أن النص فى المادة ٥٨٠ من التقنين المدنى على إنه " لا يجوز لاستأجر أن يحدث بالعين المؤجرة تغييرا بدون إذن المؤجر إلا

إذا كان هذا التغيير لا ينشأ عنه أى ضرر للمؤجر . فإذا أحدث المستأجر تغييرا في العين المؤجرة مجاوزا في ذلك حدود الالتزام الوارد في الفقرة السابقة ، جاز إلزامه بإعادة العين إلى الحالة التي كانت عليها مع التعويض إن كان له مقتضى ، يدل على أن الشارع ألزم المستأجر ألا يحدث تغييرا ضارفا في العين المؤجرة بدون إذن المالك ورتب على الإخلال بهذا الالتزام قيام حق المؤجر في المطالبة بإلزام المستأجر بإزالة ما يكون قد أحدثه بالعين المؤجرة من تغيير فضلا عن التعويض إن كان له مقتضى ، وإذا كان ترتيب الأثر على هذا الإخلال يتوقف على إرادة المؤجر المنفردة فإن له النزول عن حقه فيه ، وليس لهذا النزول شكل خاص ، فكما يصح التعبير عنه صراحة يجوز أن يكون ضميا ، ولقاضي الموضوع استخلاص هذه الإرادة من الظروف والملابسات المحيطة بموقف المؤجر والتي تكشف عن نزوله عن الحق ، ولا يصح للمؤجر متى ثبت في حقه هذا النزول أن يرجع فيه باعتباره تصرفا قانونيا صادرا من جانب واحد لا حاجة فيه إلى قبول المستأجر ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص من القرائن التي أوردها إلى نزول المؤجر الأصلي ومن بعده خلفائه من المشتريين عن الحق في طلب إزالة المسبك موضوع الدعوى وأورد في هذا الخصوص قوله " . . . وكان البين من المستندات المقدمة من المستأنف . . . . . — المطعون عليه الثاني — أن المسبك المطلوب إزالته قد أقيم في سنة ١٩٦٧ وتم سداد العوائد عنه في ١٨/٩/١٩٦٧ كما صدرت بشأنه رخصة من وزارة الإسكان والمرافق وتم قيد نشاطه في السجل التجاري وأن المؤجر الأصلي علم بذلك ولم يعترض ثم قام بعد ذلك بتحويل عقد الإيجار اعتبارا من أول أبريل ١٩٦٨ إلى . . . . . الطاعن الأول — و . . . . . المشتريين المحدد للعقار وقد قام الأخير بتحويل تصييه وهو التصف إلى . . . . . الطاعن الثاني — وأن المستأنف عليهما الأول والثاني يعلمان فعلا بهذا التغيير منذ شراء العقار ولم يعترضيا بل قبلا مشتراه بحالته كما جاء بعقد البيع المؤرخ ٢٨/٤/١٩٦٩ والمسجل برقم ١٤٣٦ سنة ١٩٦٩ بمكتب الشرب العقارى بالاسكندرية بما يعتبر نزولا من المؤجر الأصلي ومن خلفه بعد ذلك عن حقهم في طلب إعادة العين المؤجرة إلى حالتها ومن ثم فليس لأى منهم أن يعود إلى طلب إعادة العين إلى حالتها وإزالة المسبك " وكان

هذا الذى أورده الحكم مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، وكانت القرائن التى ساقها الحكم تؤدى متساندة فى مجموعها إلى ما انتهت إليه المحكمة ، فإنه لا يجوز للطاعين مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها فى ذاتها ، ويكون النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

---



## جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٧٧

بمناحة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد محمد المهدي ، والدكتور عبد الرحمن عياد ، ومحمد الباجوري ، وصلاح نصار .

( ٦٢ )

الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" :

( ١ ، ٢ ، ٣ ) أحوال شخصية "المصريين غير المسلمين . بطلان .

( ١ ) تغيير الطائفة أو الملة . لا ينتج أثره بمجرد ابداء الرغبة . وجوب الدخول فيها وإتمام طقوسها ومظاهرها الخارجية الرسمية وقبول طلب الانضمام من الجهة الدينية المختصة .

( ٢ ) سلطة الرئيس الديني في التحقق من جدية طلب تغيير الطائفة أو الملة قبل قبوله وإبطاله بعد حصوله . عمل ديني لا قضائي . لا يؤثر فيه صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

( ٣ ) لإبطال الجهة الدينية للانضمام للطائفة أو الملة . مريانه بأثر رجعي متى كان البطلان ماصرا لقرار الانضمام . حقها في فصل الشخص لسبب لاحق للانضمام . ليس للفصل أثر رجعي

( ٤ ) أحوال شخصية "المصريين غير المسلمين" محكمة الموضوع . نقض .

( ٤ ) اسباب الوصف الصحيح على قرار الجهة الدينية بأنه الغاء للانضمام أو اعتباره فصلا من مسائل القانون . لمحكمة النقض مراقبة محكمة الموضوع فيما انتهت إليه من تكليف بصدده .

( ٥ ) أحوال شخصية "المصريين غير المسلمين" . حكم "قصور" .

( ٥ ) منازعة الزوج في قرار الجهة الدينية بإبطال انضمامه للطائفة . وجوب إحمال محكمة الموضوع سلطتها في مراقبة الأسباب التي حدت إلى اصدارة . أغفلها ذلك . قصور

١ - المستقر - في قضاء هذه المحكمة - أن تغيير الطائفة أو الملة أمر يتصل بحرية العقيدة إلا إنه عمل إرادي من جانب الجهة الدينية المختصة ، ومن ثم فهو لا يتم ولا ينتج أثره بمجرد الطلب وإبداء الرغبة ، ولكن بعد الدخول فيها وإتمام طقوسها ومظاهرها الخارجية الرسمية وقبول طلب الانضمام إلى الطائفة أو الملة الجديدة .

٢ - للرئيس الديني للملة أو الطائفة التي يرغب الشخص في الانضمام إليها أن يتحقق قبل قبول الطلب من جديته وأن يستوثق من صدوره عن نية سليمة ، كما أن له أن يبطل الانضمام بعد قبوله و يعتبره كأن لم يكن إذا تبين له عدم جدية اعتباره بأنه يندرج في صميم الأعمال الدينية. الباقية للجهات الكنسية ، ولا يعد من قبيل ممارسة أية سلطة قضائية أصبحت هذه الجهات لامتلاكها بعد صدوره القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

٣ - للجهات الكنسية سلطة البحث في دوافع وبواعث التغير بقبول الانضمام إليها بداءة ، كما أن لها سلطة تتبع مدى سلامة الانضمام بعد حصوله ، فلها أن تبطله وتعتبره كأن لم يكن متى استبان لها أن الشخص كان عند انضمامه سيء النية ولم يستهدف من التغير إلا التحايل على القانون ، بحيث يكون سبب البطلان معاصرا لقرار الانضمام وليس لاحقا عليه ، فيسرى عندئذ بأثر رجعي ، أما إذا كان حسن النية صادق العقيدة عند انضمامه ثم جدت ظروف أتاحت له الاستفادة من الآثار القانونية التي تخولها إياه أحكام هذا التغير ، فإن أبطال القرار بالمعنى السالف لا يكون له محل . وإن كان يجوز للجهات الكنسية أن تفصله طالما وجدت في سلوكه الديني مالا يروق لها ، والقرار بالفصل لا يكون له في هذه الحالة أثر رجعي لأن الانضمام يكون تم فصيحا .

٤ - إذ كان البين من الدفاع الذي ساقه الطاعن أمام محكمة الموضوع نبيا على الشهادة الصادرة بإلغاء انضمامه إلى طائفة الروم الأرثوذكس أنها موقعة من غير مختص بإصدارها وإنها في حقيقةها إسقاط للعضوية أو فصل من الكنيسة وليست إقرارا لحالة البطلان التي شابت قبول الانضمام ، وأنه ليس للجهة الدينية إلغاء الانضمام دون سماع دفاعه ، والقول بأن الشهادة المشار إليها تعتبر قرارا بإلغاء الانضمام أو تعد فصلا من الكنيسة هي مسألة تكييف يقصد بها اسباغ الوصف الصحيح عليها لمعرفة ما إذا كان لها من أثر رجعي أو لا يقرب عليها هذا الأثر ، وهي من مسائل القانون التي يخضع قضاء الموضوع بصدد رقابة محكمة النقض .

• — لقاضي الموضوع الحق في مراقبة الأسباب التي حدثت بالجهة الدينية على إلغاء قرار الانضمام — أيا كان الوصف الذي تطلقه عليه — للتحقق من أنه صدر في نطاقه ولم يخرج عنه واستهدف الحيلولة دون التحايل على القانون وحتى لا يمثل الإلغاء قيда على مبدأ حرية العقيدة والمساواة به ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه وقف عند حد تقرير سلطة الرئيس الديني في سلامة إلغاء انضمامه وقيامه على أسباب مسوغة ، فإنه يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون قد أغفل دفاعا جوهريا من الجائز أن يترتب عليه تغير وجه الرأي في الدعوى .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في إن الطاعن أقام ضد المطعون عليها الدعوى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٧٢ أحوال شخصية " نفس " أمام محكمة اسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بإثبات طلاقه لها الحاصل في ٢٧/١٠/١٩٧٢ طلبة أولى رجعية ، وقال شرحا لدعواه أنه تزوجها بصحيح العقد الصادر لدى كنيسة الأقباط الأرثوذكس في ٢٩/٤/١٩٥١ ودخل بها ، وإذ دب الخلاف بينهما وأضحت الحياة الزوجية مستحيلة وإذ انضم إلى طائفة الروم الأرثوذكس في ١١/٩/١٩٧٢ ومن قبل رفع الدعوى في ١٩/١١/١٩٧٢ بينما هي قبطية أرثوذكسية وهما يدينان بالطلاق ، وقد أوقعه عليها عند إقامة دعواه بقوله " زوجتي السيدة ... .. طالق مني " فقد طلب الحكم بإثباته ، دفعت المطعون عليها بأن الطاعن لا يزال قبطيا أرثوذكسيا تبعا لصور قرار في ١٧/١/١٩٧٣ من بطريركية الروم الأرثوذكس بالاسكندرية بأن انضمامه للطائفة يعتبر لاغيا وكأنه لم يكن ، وبتاريخ ٢٦/٣/١٩٧٣ حكمت المحكمة بإثبات طلاقه الطاعن لزوجته المطعون عليها طلبة رجعية اعتبارا من ٢٧/١٠/١٩٧٢ . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢



سنة ١٩٧٣ أحوال شخصية "نفس" اسكندرية طالبة إلغاء ورفض الدعوى ،  
وبتلويخ ١٩٧٢/٢/٢ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض  
الدعوى .

طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة  
مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة  
في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالحلقة المحددة التزمت النيابة  
رأيها .

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون  
والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أسس قضاءه برفض  
الدعوى على سند من القول بأن الرئيس الديني لطائفة الروم الأرثوذكس التي  
انضم إليها الطاعن قبل رفعه لدعواه وقبل إيقاعه الطلاق بإرادته المنفردة ، أصدر أمرا  
باعتبار انضمامه إلى الطائفة لاغيا وكأن لم يكن ، وأن هذا الأمر لم يكن محل  
طعن منه ، ورتب على ذلك أنه لم يكن في أى وقت من الأوقات من أبناء  
تلك الطائفة ، وأن طرفي التداعى ليسا مختلفي الطائفة فلا يحق للطاعن إيقاع  
الطلاق ، في حين أنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن منع شهادة  
الانضمام من الجهة الدينية المختصة ثم صدور قرار منها بإلغائها وعدم الاعتداد  
بالانضمام ينبغي أن يخضع لتقدير القضاء تحوزا من الانحراف في مباشرة تلك  
السلطة ، وإن سلطان الجهة الدينية الذي ما زال باقيا لها مقيد بالصالح  
العام خاصة إذا اصطدم مع مبدأ أساسى هو حرية العقيدة ، وإذ لم يرد الحكم  
على هذا الدفاع فإنه يكون معيبا بالقصور في التسبيب علاوة على الخطأ في تطبيق  
القانون .

وحيث إن النعى في محله ، ذلك أنه لما كان المستقر في قضاء هذه المحكمة  
أن تغيير الطائفة أو الملة أمر يتصل بحرية العقيدة إلا أنه عمل إرادى من جانب

الجهة الدينية المختصة ، ومن ثم فهو لا يتم ولا ينتج أثره بمجرد الطلب وإبداء الرغبة ولكن بعد الدخول فيها وإتمام طقوسها ومظاهرها الخارجية الرسمية وقبول طلب الانضمام إلى الطائفة أو الملة الجديدة ، مما مقتضاه أن للرئيس الديني للملة أو الطائفة التي يرغب الشخص في الانضمام إليها أن يتحقق قبل قبول الطلب من جديته وأن يستوثق من صدوره عن نية سليمة ، كما أن له أن يبطل الانضمام بعد قبوله ويعتبره كأن لم يكن إذا تبين له عدم جديته ، اعتبارا بأنه يتدرج في صميم الأعمال الدينية الباقية للجهات الكنسية ، ولا يعد من قبيل ممارسة أية سلطة قضائية أصبحت هذه الجهات لا تملكها بعد صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، وكان مفاد ذلك أن للجهات الكنسية سلطة البحث في دوافع وبواعث التعبير لقبول الانضمام إليها بداءة ، كما أن لها سلطة تتبع مدى سلامة الانضمام بعد حصوله ، فلها أن تبطله وتعتبره كأن لم يكن متى استبان لها أن الشخص كان عند انضمامه سيء النية ولم يستهدف من التغيير إلا التحايل على القانون ، بحيث يكون سبب البطلان معاصرا لقرار الانضمام وليس لاحقا عليه ، فيسرى عندئذ بأثر رجعي ، أما إذا كان حسن النية صادق العقيدة عند انضمامه ثم جدت ظروف أتاحت له الاستفادة من الآثار القانونية التي تخولها إياه أحكام هذا التغيير فإن إبطال القرار بالمعنى السالف لا يكون له محل ، وإن كان يجوز للجهات الكنسية أن تفصله طالما وجدت في سلوكه الديني مالا يروق لها والقرار بالفصل لا يكون له في هذه الحالة أثر رجعي لأن الانضمام يكون قد تم صحيحا . لما كان ذلك وكان البين من الدفاع الذي ساقه الطاعن أمام محكمة الموضوع نعيًا على الشهادة الصادرة بالغاء انضمامه إلى طائفة الروم الأرثوذكس إنما موقعة من غير مختص بإصدارها وإنما في حقيقة إسقاط للعضوية أو فصل من الكنيسة ، وليست اقرار لحالة البطلان التي شابت قبول الانضمام ، وأنه ليس للجهة الدينية الغاء الانضمام دون سماع دفاعه وكان القول بأن الشهادة المشار إليها يعتبر قرارا بالغاء الانضمام أو تعد فصلا من الكنيسة هي مسألة تكييف يقصد منها إسباغ الوصف الصحيح عليها لمعرفة ماذا كان لها من أثر رجعي أو لا يترتب عليها هذا الأثر ، وهي من مسائل القانون التي يخضع قضاء الموضوع بصدد مراقبة محكمة النقض ، وكان من حق قاضي الموضوع — مراقبة الأسباب التي حدثت بالجهة الدينية على

الغاء قرار الانضمام — أيا كان الوصف الذي تطلقه عليه — للتحقق من أنه في نطاق الحدود المشار إليها ولم يخرج عنه واستهدف الحيلولة دون التعايل على القانون وحتى لا تمثل الإلغاء قيда على مبدأ حرية العقيدة والمساس به ، لما كان ماتقدم وكان الحكم المطعون فيه وقف عند حد تقرير سلطة الرئيس الديني في ابطال الانضمام ورتب عليه رفض الدعوى ، رغم منازعة الطاعن في سلامة الغاء انضمامه وقيامه على أسباب مسوغة ، فانه يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون وقد أغفل دفاعا جوهريا من الحائزان يترتب عليه تغيير وجه الرأي في الدعوى ، مما يتعين معه نقضه دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

---



## جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود وعضوية السادة المستشارين :  
محمد محمد المهدي ، والدكتور عبد الرحمن عياد ومحمد الباجوري ، وأحمد وهدان

( ٦٣ )

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" :

( ١ ، ٢ ، ٣ ) أحوال شخصية "المصريين غير المسلمين" "الطلاق".

( ١ ) وجوب صدور الأحكام في منازعات الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المتعدي الطائفة والملة وفق شريعتهم . المقصود بلفظ شريعتهم .

( ٢ ) أعمال المحكمة القواعد الخاصة بطائفة الأقباط الأرثوذكس التي ينتمى إليها الزوجان . استحداثها بأحكام الشريعة الإسلامية دون أن يكون لذلك من أثر في قضائها . تزيد لا يعيب الحكم .

( ٣ ) العنة وفقاً للشريعة الأقباط الأرثوذكس . ماهيتها . العنة السابقة على الزواج . أثرها . بطلان العقد بطلاناً مطلقاً . العنة اللاحقة للزواج الصحيح . أثرها . للزوجة طلب التطليق . شرط ذلك .

( ٤ ، ٥ ) أحوال شخصية "المصريين غير المسلمين" . محكمة الموضوع .

( ٤ ) استقلال محكمة الموضوع . بتقدير قيام المانع الطبيعي أو العرضي الذي لا يرجى زواله وبحول دون مباشرة العلاقة الزوجية . عدم خضوعها لرقابة محكمة النقض متى أقامت قضائها على أسباب سائفة .

( ٥ ) لا تريب على المحكمة إن هي جازمت بما لم يقطع به تقارير الخبراء متى كانت وقائع الدعوى قد أبدت ذلك وأكدت .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ما تنقضي به الفقرة الثانية - المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ من صدور الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين وانتحدى الطائفة والملة طبقاً لشريعتهم ، لا يقتصر مدلوله على ما جاء بالكتب السماوية وحدها ، بل ينصرف إلى ما كانت تطبقه جهات القضاء المالي قبل الغائها باعتبارها شريعة نافذة ، ولا يجوز بهذا المثابة تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية .

٢ — اذ كان البين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه استنفذ في قضائه بإبطال عقد الزواج إلى مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الارثوذكس التي اطردت المجالس المالية على تطبيقها وكان ما ساقه استدلالا على عدم قابلية العجز الجنسي للشفاء بمضى سنة تتابع فيها الفصول الاربعة استهداء بقواعد الشريعة الاسلامية ، انما جاء تزييدا ولم يكن له من اثر في قضائه ، فانه لا يصح النعي عليه بالانحراف عن تطبيق الشريعة الواجبة لتطبيق .

٣ — مؤدى نص المواد ٢٧ ، ٤١ ، ٥٤/٢ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الارثوذكس الصادرة في سنة ١٩٣٨ انها فرقت بالنسبة للعنة وهو العجز الكامل الذي يكون بانعدام المقدرة الجنسية انعداما كاملا بحيث لا يستطيع احد الطرفين الاتصال بالآخر على الوجه العادي ، بين حاله ما اذا كانت سابقة على الزواج ومتحققه وقت قيامه فتعتبر مانعا من موانع انعقاد يتصل بامر واقع يتعلق بالشخص ويجعله غير صالح له بحكم الحق الطبيعي ، فيكون العقد باطلا بطلانا مطلقا ، بشرط ثبوت ان العجز لا يرجى زواله ولا يمكن البرء منه . وبين حاله ما اذا كانت اصابه الزوج بالعنة لاحقه للزواج فهي لا تؤثر في صحته طالما انعقد في الاصل صحيحا ، فيجوز للزوجة طلب التطلق متى مضى على الاصابة ثلاث سنوات وثبت عدم قابليتها للشفاء وكانت الزوجة في سن يخشى عليها من الفتنة ، وكان ما استدل عليه الحكم المطعون فيه من ان عنه الطاعن مصاحبة لانعقاد الزواج انما هو تطبيق سليم لنوافر شرائط المادة ٢٧ المشار اليها ولما اخذ من الاوراق ، اذ لا يهم مع ثبوت العجز الجنسي ان يكون نتيجة عنه عضوية او مرده إلى بواعث نفسه ، ولا يصح مسايرة الطاعن في القول بموجب مضي مدة السنوات الثلاث لانها متعلقة بالعهن الحاصلة بعد الزواج لا قبله .

٤ — اذ كان تقدير قيام المانع الطبيعي او العرضي الذي لا يرجى زواله ويحول دون مباشره العلاقة الزوجية هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع دون وقاية عليها من محكمة النقض متى قام قضاؤها على اسباب سائفة وكان ما انفصح عنه الحكم من ان دوام العلاقة الزوجية أكثر

من حامين والزوجة على فراش الزوجية لا تفارق زوجها طوالها ، تعطية طواصية وإختيارا المسكن لتدارك مافاته حريصة على الابقاء على عروة الزوجية ، ومع ذلك ظلت عذراء ، بل وقطع تقرير الطبيب الشرعي ان المعاشرة الزوجية الصحيحة لم تتم بينهما على صورة ما وان ما ادعاه الزوج من حصول الوقاع كاملا مرة واحدة منذ بدء الحياة الزوجية غير صحيح ، وكان ذلك كله يتوافر به التدليل المقنع على عنة الطاعن وانها غير قابلة للزوال ، فان ما ينهه الطاعن لا يعدو في حقيقتة ان يكون مجادلة في تقدير الدليل لمحكمة الموضوع لا تقبل اثارته امام محكمة النقض .

• — لا تريب على المحكمة ان هي جزمت بما لم تقطع به تقارير الاطباء متى كانت وقائع الدعوى قد ايدت ذلك عندها واكدته لديها .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن المطعون عليها أقامت اندعوى رقم ٣٥ سنة ١٩٧٢ أحوال شخصية "تقس" أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم ببطلان عقد زواجها منه واعتباره كأن لم يكن . وقالت شرحا لها لانها قبضت ببيان أرثوذكسيان وتزوجته في ١٩٧٠/٨/٢٣ طبقا لشريعتهما ، وقد تبين لها أنه غير قادر على القيام بواجباته الزوجية لإصابته بعنة قبل الزواج ، ورغم احتباسه لها أكثر من سنتين بمنزل الزوجية لاتزال بكرا ، وإذا انعقد هذا الزواج باطلا ، فقد أقامت دعواها . حكمت المحكمة في ١٩٧٣/٥/١٠ بنسب الطبيب الشرعي بالاسكندرية لتوقيع الكشف الطبي على الطرفين لبيان ماذا كان الطاعن عينا أو مريضا بمرض عضوي يجعله غير قادر على المباشرة الجنسية وسبب ذلك ،



وبيان ما إذا كانت المطعون عليها لاتزال بكرا ، وبعد أن قدم الطبيب تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧٤/٤/٤ بطلان عقد زواج المطعون عليها من الطاعن . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥ سنة ١٩٧٤ أحوال شخصية اسكندرية وبتاريخ ١٩٧٥/٢/٣ حكمت محكمة الاستئناف بإعادة المأمورية للطبيب الشرعى لبيان ما إذا كان غشاء بكارة المطعون عليها من النوع الذى لا يقبل الانقباض بالطريق العادى ، وهل هناك ما يقطع بأن الطاعن لم يقرب زوجته ولم يباشرها بإيلاج كامل ، وبعد أن قدم الطبيب ملحق تقريره عادت فحكمت بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٠ بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . قدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة قرأته جديرا بالنظر ، وبالحلقة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ، ينعى الطاعن بها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة النابت بالأوراق والفساد فى الاستدلال ، فى بيان ذلك يقول أن الحكم بنى قضاءه بطلان عقد الزواج على سند من القول بأن ما أثبتته تقرير الطبيب الشرعى من بقاء غشاء بكارة المطعون عليها سليما ، وما جزم به من عدم حصول مباشرة زوجية بإيلاج كامل ولو مرة واحدة قاطع بأن إصابته بالعنة كانت سابقة على الزواج ، وأن عجزه الجنسى غير قابل للشفاء بمضى سنة على الدخول اعتبارا بأنها تحتوى فصولا أربعة استهداء بقواعد الشريعة الإسلامية فى حين أن الطبيب الشرعى أورد سلامة الطاعن من الناحيتين الجسمية والجنسية وخلوه من أى ظواهر طبيعية أو كلىنية تفيد العنة الدائمة ، وقررا أن غشاء بكارة المطعون عليها من النوع الحاقى اللحمى السميك الذى لا يتعدد بسهولة ، ثم انتهى إلى أنه لا يستطيع الجزم بحالة الطاعن وأنه قد تكون لديه عنه نفسية مؤقتة تزول بزوال أسبابها أو أن تكون عذرية الطاعنة مردها إلى عيب القذف لديه وهذا كله لا يفيد أن عنة الطاعن دائمة وسابقة على الزواج هذا إلى أن الحكم طبق قواعد الشريعة الإسلامية التى تكفى بمضى سنة على الزواج دون شفاء ، مع أن الواجب تطبيق الشريعة القبطية الأرثوذكسية التى توجب مضى ثلاث سنوات من تاريخ الزواج ، وثبوت ألا أمل يرجى من العلاج ، وبشرط ترتب ضرر جسيم للطرف

الآخر ، وهي لا تعتبر سرعة القذف سببا للطلاق ومن باب أولى مانعا من الزواج وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة للثابت في الأوراق بالإضافة إلى أنه لا يسوغ استدلال الحكم بما أورده التقرير الطبي من سلامة غشاء البكارة على عدم الاتصال الجنسي الكامل لأن ذلك لا يعدو أن يكون قرينة محتملة ، ينفيها أن المطعون أيها أقرت بممارسة الطاعن للمادة السرية أمامها وحصول الانتصاب الكامل ، وهو ما يشوب الحكم بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن النمي مردود ، فلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ما تمضي به الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ من صدور الأحكام في المنازعات المتعاقبة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتعدي للطائفية والملة طبقا لشريعتهم ، ولا يقتصر مدلوله على ما جاء بالكتب السماوية وحدها ، بل ينصرف إلى ما كانت تنظمه قواعد الشريعة الإسلامية ، وإذا كان المين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه بإبطال عقد زواج إلى مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للاقباط الأرثوذكس التي أطررت المجالس المالية على تطبيقها ، وكان ما ساقه استدلالا على عدم قابلية للعجز الجنسي للشفاء بمضي سنة تتنازع فيها الفصول الأربعة استهداء بقواعد الشريعة الإسلامية ، إعا جاء تزييدا ولم يكن له من أثر في قضائه فإنه لا يصح النعي عليه بالانحراف عن تطبيق الشريعة الواجبة التطبيق ولما كان النص في المادة ٢٧ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للاقباط الأرثوذكس الصادرة في سنة ١٩٣٨ على أنه : لا يجوز الزواج أيضا في الأحوال الآتية : ( ٢ ) إذا كان لدى أحد طالبي الزواج مانع طبيعي أو عرضي لا يرجي زواله يمنعه من الاتصال الجنسي كاللثة والخنوثة والخصاء ... ، وفي المادة ٤٢ منها على أن " كل عقد يقع مخالفا لأحكام المواد ... و ٢٧ يعتبر باطلا ، ... وللزوجين وكل ذي شأن حق الطعن فيه " وفي المادة ٢/٥٤ منها على أنه " ... ويجوز أيضا للزوجة أن تطلب الطلاق لإصابة زوجها بمرض اللثة إذا مضى على إصابته به به ثلاث سنوات وقبت أنه غير قابل للشفاء وكانت الزوجة في سن يخشى عليها من الفتنة ، " يدل على أن شريعة الأقباط الأرثوذكس فرقت بالنسبة للثة وهي العجز الكامل الذي يكون بانعدام القدرة الجنسية انعداما كاملا بحيث



لا يستطيع أحد الطرفين الاتصال بالآخر على الوجه العادي ، وبين حالة ما إذا كانت سابقة على الزواج ومتحققة وقت قيامه فتعتبر مانعا من موانع انعقاده يتصل بأمر واقع يتعلق بالشخص ويجعله غير صالح له بحكم الحق الطبيعي ، فيكون العقد باطلا بطلانا مطلقا ، بشرط ثبوت أن العجز لا يرجى زواله ولا يمكن البرء منه ، وبين حالة ما إذا كانت إصابة الزوج بالعنة لاحقة للزواج فهي لا تؤثر في صحته طالما انعقد في الأصل صحيحا ، فيجوز للزوجة طلب التطلق متى مضى على الإصابة ثلاث سنوات وثبت عدم قابليتها للشفاء ، وكانت الزوجة في سن يخشى عليها من الفتن . لما كان ذلك وكان للبين من الحكم الابتدائي أنه استدل على أن عنة الطاعن مصاحبة لانعقاد الزواج في قوله " . . . . أن المحكمة ترى في بقاء غشاء البكارة سليما طوال مدة عامين ظلت فيه المدعية - المطعون عليها - على فراش الزوجية رغم محاولة الزوج الوصول إليها كما يقرر المدعى عليه - الطاعن - أنه ظل يباشرها لمرات عديدة كل أسبوع يدل أن حالة المدعى عليه سابقة على الزواج وأن حالة العنة التي يعانيها والتي تمنعه من الوصول إلى زوجته طوال هذه المدة مما لا يرجى شفاؤها بالنسبة للمدعية ذاتها ولا يقال بأن هذه العنة قد تزول بزوال دواعيها ذلك أن الحلف الذي قد وصل إلى درجة مغادرة الزوجة لمنزل الزوجية مع ما أصابها من ضرر طوال المدة التي قضتها على فراش الزوجية يستحيل أن يكون عاملا مؤثرا في شقائه . . . . . " ، وكان الحكم المطعون فيه قد أضاف قوله " . . . . أولا : ليس صحيحا ما ذهب إليه المستأنف - الطاعن - من أن الطبيب الشرعي وقد أثبت في تقريره أن جهازه التناسلي مكتمل النمو وأعضاءه التناسلية خالية من التشوهات والأحوال المرضية كما أنه لم يتبين من الفحص الطبي عليه والتحاليل العملية وجود مظاهر مرضية عامة الأمر الذي ينفي إصابته بالعنة ذلك أنه من المقرر أن عدم وجود علامات مرضية ظاهرة لا ينفي وجود العجز الجنسي فقد يكون مبعثه عوامل نفسية لا تم عنها أعراض خارجية وهذا ما يسمونه بالعنة الابتدائية وفيها يكون عضو التناسل غير مصاب بعاقة ولكن يكون الرجل غير قادر على الجماع لأسباب نفسية مبعثها الخوف أو الرهبة أو الوسواس الداخلية وانعدام العاطفة والشعور بالكراهية .



ثانيا : — أن المستأنف وإن كان قد زعم في دفاعه أنه كان يعاشر زوجته المستأنف عليها — المطعون عليها — معاشرة الأزواج وأنه كان يجامعها مرات متعددة كل أسبوع إلا أن الطبيب الشرعي جزم في تقريره اللذين تطعن إليهما المحكمة أن ما يدعيه المستأنف غير صحيح إذ تبين من الفحص على المستأنف ضدها أنه لم يحصل بها معاشرة زوجية بإيلاج كامل لقضيب مكتمل النمو في حالة انتصاب ولولمة واحدة. ثالثا : — أن المستأنف وإن سلم ببقاء غشاء بكاره زوجته المستأنف ضدها سليما إلا أنه عزا ذلك إلى أن الغشاء من النوع اللحمي السميك الذي يتمدد عند الإيلاج ولا يفيض إلا بعملية جراحية وهذا الأمر الذي قطع الطبيب الشرعي بعدم صحته إذ انتهى السيد الطبيب الشرعي في تقريره إلى أن غشاء بكاره المستأنف ضدها من النوع الذي لا يقبل التمدد وعلى ذلك يكون ما ساقه المستأنف من دواع في هذا الشأن غير صحيح ويتعين طرحه جانبا . . . . . فان ما خلص إليه الحكمان هو تطبيق سليم لتوافر شرائط المادة ٢٧ المشار إليها وله مأخذه من الأوراق ، إذ لا يهم من ثبوت العجز الجنسي أن يكون نتيجة عنة عضوية أو مرده إلى بواعث نفسية ، ولا يصح مسaire الطاعن في القول بوجوب مضي مدة السنوات الثلاث لأنها متعلقة بالعنة الحاصلة بعد الزواج لا قبله . لما كان ما تقدم وكان تقدير قيام المانع الطبيعي أو العرضي الذي لا يرجى زواله ويحول دون مباشرة العلاقة الزوجية هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض متى قام قضاؤها على أسباب سائغة ، وكان ما أفصح عنه الحكم من أن دوام العلاقة الزوجية أكثر من عامين والزوجة على فراش الزوجية لا تفارق زوجها طوالها ، تعطيه طواعية واختيارا المكنة لتدارك ما فاتته ، حريصة على الإبقاء على عروة الزوجية ، ومع ذلك ظلت عذراء ، بل وقطع تقرير الطبيب الشرعي أن المعاشرة الزوجية الصحيحة لم تتم على صورة ما ، وأن ما ادعاه الزوج من حصول الوقاع كاملا مرة واحدة منذ بدء الحياة الزوجية غير صحيح ، وكان ذلك كله يتوافر به التدليل القاطع على عنة الطاعن وإنها غير قابلة للزوال ، فان ما ينهه الطاعن لا يحدو في حقيقته أن يكون مجادلة في تقدير محكمة الموضوع للدليل لا تقبل إثارة أمام محكمة

النقض ، ولا يوهن من ذلك أن التقرير الطبي لم يقطع في خصوص دوام العنة النفسية وتردد بين القول بها وبين سرعة القذف ، لأنه طالما كان المناط هو ثبوت العجز الجنسي على ما صر بيانه ، فإنه لا تريب على المحكمة إن هي جازمت بما لم تقطع به تقارير الاطباء متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدها لديها ، ويكون النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## الجلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد صدقي المصارع ، وجمال الدين عبد اللطيف ، وجمال الدين رافع ، وعبد الحميد المرصقاوي

( ٦٤ )

الطعن رقم ٥٠٨ سنة ٢٠٠٤ القضائية :

( ١ ) أمر أداء . دعوى "رفع الدعوى" . بطلان .

سلوك طريق استصدار أمر الأداء . شرطه . طلب المشتري استرداد الثمن المدفوع منه بمقتضى عقد  
بيع قضى بإبطاله . رفع الدعوى به بالطريق العادى ، دون طريق أمر الأداء . لا خطأ .

( ٢ ) أمر الأداء . حكم "تسبيب الحكم" .

عدم توافر شروط استصدار أمر الأداء بالأوراق التى يستند اليها المدعى . تعويل المحكمة عليها  
فى إثبات الدين . لا تناقض .

( ٣ ، ٤ ) أحوال شخصية "الولاية على المال" . أهلية . إثراء بلا سبب . بطلان

وكالة . حكم .

( ٣ ) الولى على القاصر . نيابته قانونية . تتجاوز الولى حدود ولايته . أثره . عدم انصراف أثر العمل  
إلى القاصر . عدم التزام الأخير إلا بقدر المنفعة التى عادت عليه .

( ٤ ) القضاء بإبطال البيع الصادر من الولى على القاصر لعدم حصوله على إذن من المحكمة المختصة  
القضاء بالزام الوصية بصفقتها برد الثمن إلى المشتري . إغفال المحكمة بحث دفاع الوصية بأن القاصر  
لم يدخل ذمتهم شئ من الثمن . قصور .

( ٥ ) أحوال شخصية "ولاية على المال" . أهلية . دعوى .

( ٥ ) إختصاص الولى على القاصر فى الدعوى بعد زوال مفعله بسلب ولايته . القضاء بالزامه بهذه  
المصفاة بدفع المبلغ المطالب به . خطأ فى القانون .



١ - تشترط المادة ١/٢٠١ من قانون المرافعات لسلوك طريق استصدار أمر الاداء أن يكون الدين المطالب به مبلغاً من النقود ثابتاً بالكتابة ومعين المقدار وحال الاداء أو متقولاً معيناً بنوعه ومقداره ويقتضى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون الدين المطالب به ثابتاً بورقة عليها توقيع المدين وبين منها أو من أوراق أخرى موقع عليها منه أن هذا الدين حال الاداء ومعين المقدار فإن لم يكن الدين معين المقدار - في ورقة من هذا القبيل - فإن سبيل اللجوء في المطالبة به يكون الطريق العادي لرفع الدعاوى ولا يجوز له في هذه الحالة أن يلجأ إلى طريق استصدار الأمر بالأداء لأنه استثناء من القواعد العامة في رفع الدعوى لا يجوز النوسع فيه ، ولما كانت الأوراق التي استندت إليها المطعون عليها في استرداد الثمن الذي دفعته إلى الطاعن الأول بصفته هي عقد البيع الصادر منه إليها وإفادة من بنك مصر تتضمن استلام الطاعن الأول قيمة شيكين بمبلغي . . . . . والمحكم الذي قضى بإبطال هذا البيع ، لاتغنى عما استلزمه القانون لاستصدار أمر الأداء من تعيين مقدار الدين في ورقة موقع عليها من المدين . فانه إذ رفعت الدعوى بالطريق العادي ، فإنها تكون قد رفعت بالطريق القانوني .

٢ - إذ كان ما قرره الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أن المستندات - المقدمة من المدعى - لا تصلح لاستصدار أمر الأداء لا يحول دون تعويل الحكم عليها في قضائه في الموضوع وكان للحكمة في حدود سلطتها الموضوعية تقدير قيمة المستندات المذكورة وكفايتها في الأثبات ، لما كان ذلك فإن النعي على الحكم بالتناقض يكون في غير محله .

٣ - نيابة الولي عن القاصر هي نيابة قانونية ، ويتعين عليه حتى ينصرف أثر العمل الذي يقوم به إلى القاصر أن يكون هذا العمل في حدود نيابته أما إذا جاوز الولي هذه الحدود فانه يفقد صفة النيابة ولا ينتج العمل الذي قام به أثره بالنسبة إلى القاصر ولا يجوز الرجوع على هذا الأخير إلا بقدر المنفعة التي حادت عليه بسببها .

٤ — إذا كان الثابت أن الطاعن الأول بصفته وليا على أولاده باع إلى المطعون عليها قطعة أرض مقام عليها مبان بثمان قدره ٦٣٠٠ ج وقضى بأبطال هذا العقد استنادا إلى أن الولي تصرف في عقار تزيد قيمته على ٣٠٠ ج آلت ملكيته إلى القصر بطريق الشراء من مال والدتهم دون أن يحصل على إذن من محكمة الأحوال الشخصية طبقا لما توجبه المادة السابعة من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الملخص بأحكام الولاية على المال ، مما مفاده أنه وقد ثبت من الحكم سالف الذكر أن الولي حين تصرف في هذا العقار قد جاوز حدود ولايته ، فإن هذا التصرف لا يتصرف أثره إلى القصر ولا يلزمون برده شيء من المبلغ المدفوع من الثمن إلا بقدر ما أفادوه منه ، ولما كان يبين من الأطلاع على المذكرة التي قدمها الطاعنان أمام محكمة الاستئناف والتي سلمت صورتها إلى المطعون عليها وأشارت إليها المحكمة في حكمها أن الطاعنة الثانية بصفقتها وصية على القصر تمسكت في دفاعها أنها لم تتسلم شيئا من المبلغ المدفوع من ثمن البيع وهو ما يستفاد منه أنها 'تمسك بأن القصر لم يدخل في ذمتهم شيء من هذا المبلغ ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم الطاعنة الثانية بصفقتها برد ما قبضه الطاعن الأول من ثمن المبيع دون أن يشير إلى هذا الدافع أو يرد عليه وهو دفاع جوهري قد يثير به وجه الرأي في الدعوى فإذا الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور يبطله .

٥ — يلزم لقبول الدعوى أن تكون للدعى عليه صفة عند رفعها عليه وإذا كان الطاعن الأول قد دفع بعدم قبول الدعوى لأنه اختصم فيها بصفته وليا على أولاده القصر مع أن صفته قد زالت بسلب ولايته وكان الثابت أن الطاعن الأول قد سلمت ولايته على أولاده القصر قبل رفع الدعوى عليه فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض هذا الدفع وبإلزام الطاعن الأول بصفته وليا على أولاده القصر بأن يدفع للمطعون عليها المبلغ المطالب به ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الجمعية التعاونية للإنشاء والتعمير بطنطا — المطعون عليها — أقامت الدعوى رقم ١٩٨٢ سنة ١٩٧٠ مدنى طنطا الابتدائية ضد الطاعن الأول عن نفسه وبصفته وليا على أولاده القصر وضد الطاعنة الثانية بصفتها وصية على هؤلاء القصر طالبا الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا لها مبلغ ٥٥٠٠ جنيه والفوائد وقالت بيانا لدعواها أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٦/٧/١١ باعها الطاعن الأول بصفته وليا على أولاده القصر قطعة أرض مقام عليها مبان بثمن قدره ٦٣٠٠ جنيه سددت منه ٤٠٠ ج وقت التعاقد ثم مبلغ ١٥٠٠ ج بمقتضى شيك، واستصدرت زوجته — الطاعنة الثانية — حكما بسلب ولايته لتصرفه في العقار بثمن فيه ذن للقصر ودون إذن من المحكمة كما قضى هذا الحكم بتعيينها وصية على أولادها القصر المذكورين ، ثم أقامت الطاعنة الثانية بهذه الصفة الدعوى رقم ١٤٥٣ سنة ١٩٦٩ مدنى طنطا الابتدائية ضد المطعون عليها بطلب إبطال عقد البيع المؤرخ ١٩٦٦/٧/١١ وإلزامها بتسليم العقار إليها . وبتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٢ قضى لها فى تلك الدعوى بطلانها وصار هذا الحكم نهائيا، وإذ كان مقتضى حكم البطلان أن يعاد التعاقدان إلى الحالة التى كانا عليها قبل العقد، ومن حق المطعون عليها أن تطالب الطاعنين برد المبلغ الذى دفعته من الثمن وقدره ٥٥٠٠ ج وفوائده القانونية ، فقد أقامت دعواها للحكم لها بطلانها . دفع الطاعنان بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة تأسيسا على أن الطاعن الأول قد زالت صفته بالحكم الصادر بسلب ولايته وأن الطاعنة الثانية لم تكن طرفا فى عقد البيع ولم تسلم شيئا من الثمن ، كما دفعا بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى لأن المطعون عليها لم تتخذ طريق أمر الأداء فى المطالبة بدينها . وبتاريخ ١٩٧١/١/١٧ حكمت المحكمة برفض



الدفعين وبطلبات المطعون عليها ، استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٣ سنة ٢١ ق مدني طنطا . وتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٠ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقضي الحكم نقضا جزئيا في خصوص الوجه الأول من السبب الرابع ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لتظره وفيها تنازل الطاعنان عن السبب الأول من أسباب الطعن المتعلق بالنعي على الحكم المطعون فيه بالبطلان لأنه أيد الحكم الابتدائي وأحال إلى أسبابه رغم خلوه مما يفيد صدوره باسم الأمة ، وأصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه التناقض وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إنه يبين من المستندات التي قدمتها المطعون عليها أن دينها ثابت بالكتابة ومعين المقدار وحال الأداء بالحكم الذي قضى بإبطال البيع الصادر منها إلى الطاعن الأول بصفته ، وكان يتعين عليها أن تسلك طريق استصدار أمر الأداء وهو الطريق الواجب الاتباع في هذه الحالة حسبما تقضي به المادة ٢٠١ وما بعدها من قانون المرافعات ، وإذا تنكبت المطعون عليها هذا الطريق في المطالبة بدينها وسلكت الطريق العادي لرفع الدعاوى فإن دعواها تكون غير مقبولة ، هذا إلى أن الحكم بعد أن قرر أن الأوراق التي قدمتها المطعون عليها لا تصلح في ذاتها لإستصدار أمر أداء بالدين عاد وأقام قضاءه في إلزامهما بالدين على ذات الأوراق وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والتناقض .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أن المادة ٢٠١/١ من قانون المرافعات تشترط لسلوك طريق استصدار أمر الأداء أن يكون الدين المطالب به مبلغا من النقود ثابتا بالكتابة ومعين المقدار وحال الأداء أو منقولاً معيناً بنوعه ومقداره ومقتضى ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون للدين المطالب به ثابتا بورقة عليها توقيع المدين ويبين منها أو من أوراق أخرى موقع عليها منه أن هذا الدين حال الأداء ومعين المقدار ، فإن لم يكن الدين معين المقدار

في ورقة من هذا القبيل فإن سبيل الدائن في المطالبة به يكون هو الطريق العادي لرفع الدعوى ولا يجوز له في هذه الحالة أن يلجأ إلى طريق استصدار الأمر بالإفلاس استثناء من القواعد العامة في رفع الدعوى لا يجوز التوسع فيه، ولما كانت الأوراق التي استندت إليها المطعون عليها في استرداد الثمن الذي دفعته إلى الطاعن الأول بصفته هي عقد البيع الصادر منه إليها بتاريخ ١٩٦٦/٣/١٤ وإفادة من بنك مصر تتضمن استلام الطاعن الأول قيمة شيكين بمبلغ ٤٠٠٠ ج و ١٥٠٠ ج والحكم الذي قضى بإبطال هذا البيع لا تنفي عما امتثلته القانون لاستصدار أمر الإفلاس من تعيين مقدار الدين في ورقة موقع عليها من المدين ، ولذا رفعت الدعوى بالطريق العادي فإنها تكون قد رفعت بالطريق القانوني ، ولما كان ما قوره الحكم الابتدائي المؤيد لأسيايه بالحكم المطعون فيه من أن هذه المستندات لا تصلح لاستصدار أمر بالإفلاس — لا يحول دون تعويل الحكم عليها في قضائه في الموضوع — وكان للحكمة في حدود سلطاتها الموضوعية تقدير قيمة المستندات المذكورة وكفايتها في الإثبات ، لما كان ذلك فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إن مبنى النعي بالسبب الثالث وبوجه الثاني من السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشايه قصور في التسيب ذلك أن الحكم قضى بالنظام الطاعنة الثانية بصفتها وصية على أولادها القصر بأن ترد إلى المطعون عليها المبلغ الذي دفعته من الثمن بعد أن حكم بإبطال البيع ، في حين أن الطاعن الأول قد جاوز حدود نيابته القانونية بأن تصرف بالبيع في عقار مملوك لأولاده القصر تزيد قيمته على ثمانمائة جنيه دون إذن من محكمة الأحوال الشخصية وبالتالي فلا ينصرف أثر هذا العقد إليهم ولا يلزمون برد شيء من المبلغ المدفوع من الثمن إلا بقدر المنفعة التي عادت عليهم من هذا التصرف ، هذا إلى أنه لم يثبت أنهم أو الوصية تسلموا هذا المبلغ أو أنه أودع في حسابهم ومن ثم يكون الطاعن الأول هو المستول شخصيا عن ود المبلغ المذكور من ماله الخاص وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كانت نيابة الولى عن القاصر هي نيابة قانونية ويتعين عليه حتى ينصرف أثر العمل الذى يقوم به إلى القاصر أن يكون هذا العمل فى حدود نيابته أما إذا جاوز الولى هذه الحدود فإنه يفقد صفة النيابة ولا ينتج العمل الذى قام به أثره بالنسبة إلى القاصر ولا يجوز الرجوع على هذا الأخير إلا بقدر المنفعة التى عادت عليه بسببها ولما كان الثابت أنه بموجب عقد مؤرخ ١١/٧/١٩٦٦ باع الطاعن الأول بصفته وليا على أولاده إلى المطعون عليها قطعة أرض مقام عليها مبان ثمن قدره ٦٣٠٠ جنية وقضى بإبطال هذا العقد فى الدعوى رقم ١٤٥٣ سنة ١٩٦٩ مدنى طنطا الابتدائية استنادا إلى أن الولى تصرف فى عقار تزيد قيمته على ٣٠٠ جنية آلت ملكيته إلى القصر بطريق الشراء من مال والدتهم دون أن يحصل على إذن من محكمة الأحوال الشخصية طبقا لما توجبه المادة السابعة من القانون رقم ١١٩ سنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال ، مما مفاده أنه وقد ثبت من الحكم سالف الذكر أن الولى حين تصرف فى هذا العقار قد جاوز حدود ولايته فان هذا التصرف وعلى ما سالف البيان لا ينصرف أثره إلى القصر ولا يلزمون برد شيء من المبلغ المدفوع من الثمن إلا بقدر ما أفادوه منه ، ولما كان يبين من الاطلاع على المذكرة التى قدمها الطاعنان بجلسته ٢٠/٦/١٩٧٢ أمام محكمة الاستئناف والتى سلمت صورتها إلى المطعون عليها وأشارت إليها المحكمة فى حكمها أن الطاعنة الثانية بصفقتها وصية على القصر تمسكت فى دفاعها بانها لم تسلم شيئا من المبلغ المدفوع من ثمن البيع وهو ما يستفاد منه أنها تمسك بأن القصر لم يدخل فى ذمتهم شيء من هذا المبلغ ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم الطاعنة الثانية بصفقتها برد ما قبضه الطاعن الأول من ثمن المبيع دون أن يشير إلى هذا الدفاع أو يرد عليه وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور يبطله بما يستوجب نقضه فى هذا الخصوص .

وحيث إن النعي بالوجه الأول من السبب الرابع يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم قضى بإلزام الطاعن الأول بصفته وليا على أولاده القصر برد المبلغ المطالب به على الرغم من أن هذه



الصفة زالت عنه بالحكم الذى قضى بسلب ولايته فى الدعوى رقم ٣٢ سنة ١٩٦٩  
أحوال شخصية طنطا "ولاية على المال" .

وحيث إن هذا النعى صحيح أيضا ، ذلك أنه لما كان يلزم لقبول الدعوى  
أن تكون للمدعى عليه صفة عند رفعها عليه وكان الطاعن الأول قد دفع بعدم  
قبول الدعوى لأنه اختصم فيها بصفته وليا على أولاده القصر مع أن صفته  
قد زالت بسبب ولايته ، وكان الثابت أن الطاعن الأول قد سلبت ولايته  
على أولاده القصر بمقتضى الحكم رقم ٣٢ سنة ١٩٦٩ سالف الذكر قبل رفع  
الدعوى عليه فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض هذا الدفع وبإلزام الطاعن  
الأول بصفته وليا على أولاده القصر بأن يدفع للطعون عليه المبلغ المطالب به ،  
يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه فى هذا الخصوص .

## جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد مدني المصارع ، وجمال الدين عبد اللطيف ، وجلال الدين رافع ، وعبد الحميد المصفاوي .

(٦٥)

الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٢ القضائية :

(٢٤١) حكم "ما بعد قصورا" . إثبات "الإحالة للتحقيق" . سمسة .

(١) رفض الحكم للفضاء بأجرة السمسة . استناده إلى مجرد أن البيع تم بثمن يقل عن الثمن الوارد بالتفويض الصادر من البائع للسمسار . إغفال الحكم بحث دور السمسار في إتمام الصفقة وسبب عقدها بثمن أقل ، وما إذا كان البائع قد تنازل عن التمسك بالثمن الأعلى . قصور .

(٢) طلب السمسار إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات وساطته في عقد البيع ولإثبات العرف فيما يتعلق بأجر السمسة . إغفال الحكم الرد على هذا الطلب . قصور .

١ - إذ يبين الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه برفض الدعوى - بطلب مقابل السمسة - بالنسبة للمطعون عليها الثانية - البائعة - إلى مخالفة شروط التفويض لأن البيع تم بثمن قدره ٣٠٠٠٠ ج على خلاف التفويض الصادر من المطعون عليها المذكورة إلى الطاعن الثاني - السمسار - الذي تضمن شرطا مقتضاه أن يكون البيع بثمن قدره ٣٥٠٠٠ ج ، وكان الحكم المطعون فيه فيما أورده لم يعن بحث دور الطاعن الثاني في إتمام هذه الصفقة بناء على هذا التفويض بالبيع والسبب الذي دعا إلى عقدها بثمن يقل عن الثمن الوارد بالتفويض المذكور ، وهل كان ذلك نتيجة تنازل المطعون عليها الثانية عن التمسك بشرط البيع بثمن التفويض ، لما كان ذلك فإن الحكم يكون معيبا بالقصور .

٢ - إذ يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعنين قدما أمام محكمة الاستئناف في فترة حجب الدعوى للحكم مذكرة سلمت صورتها لوكيل المطعون عليه الأول

تمسك فيها بطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن بيع الفيلا تم بواسطة  
ولإثبات العرف فيما يتعلق بأجر السمسرة ، ثم أعيدت الدعوى للمرافعة وتداولت  
عدة جلسات حضر فيها المطعون عليهما حتى صدر الحكم المطعون فيه ، ومن ثم  
فقد أصبحت هذه المذكرة ورقة من أوراق الدعوى ، ويكون ماورد بها من دفاع  
مطروحا على المحكمة ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل بحث هذا الدفاع  
الجوهري والرد عليه واقتصر على الإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي الذي لم يتعرض  
للدفاع المذكور بل إنه قرر أن الطاعنين لم يطلبوا إثبات دعواهما بأي طريق من  
طرق الإثبات ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تتحصل فى أن الطاعنين الأول والثانى والمرحوم ... .. مورث  
باقى الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٤٣٦٣ لسنة ١٩٦٤ مدنى القاهرة الابتدائية  
ضد المطعون عليهما طالين الحكم بالزامهما متضامتين بأن يؤدبا لهم مبلغ  
١٥٠٠ جنيه ، وقالوا شارحا لدعواهم أن المطعون عليه الأول كان قد تقدم  
بتاريخ ١٥/١٠/١٩٦٣ إلى مكتب هليوبوليس للأعمال العقارية الذى يتولون  
إدارته مبدىا رغبته فى شراء فيلا ، فعرضوا عليه الفيلا رقم ٣٧ شارع العروبة  
بمصر الجديدة المملوكة للمطعون عليها الثانية والتي كانت قد فوضت المكتب كتابة  
فى بيعها ، وبعد معاينة الفيلا والتعارف بين المطعون عليهما اتما البيع دون  
علمهم فطالبوهما بالسمسرة المستحقة لهم ولكنهما رفضا ، وإذ نجحت وساطتهم  
بإبرام عقد الصفقة فقد أقاموا الدعوى للحكم لهم بطلباتهم . وبتاريخ  
١٩/١١/١٩٦٦ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعنون هذا الحكم  
بالاستئناف رقم ١٠٤ سنة ٨٤ ق مدنى القاهرة . وبتاريخ ١٤/٦/١٩٧٢  
قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ؛ طعن الطاعنون



في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين دفعت فيهما ببطلان الطعن بالنسبة للطاعتين الثالثة والرابعة ... .. لأن المحامي الذي رفع الطعن لم يقدم توكيلا عنهما يبيح له ذلك وأبدت الرأي بالنسبة لباقي الطاعنين بتقضى الحكم في خصوص السبب الثالث من أسباب الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن اندفع الذي أبدته النيابة صحيح ، ذلك أن المحامي الذي رفع الطعن لم يقدم سند توكيله عن الطاعتين الثالثة والرابعة ... .. ، ومن ثم يكون الطعن غير مقبول بالنسبة لهما .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للطاعنين الأول والثاني .

وحيث إن الطاعنين الأولين يتعيان بالسبب الثاني من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ذلك أن الحكم لم يعول على التفويض الصادر من المطعون عليها الثانية إلى الطاعن الثاني لأن البيع تم بثمن قدره ٣٠,٠٠٠ جنيه خلافا لما تضمنته التفويض من أن يكون البيع بثمن قدره ٣٥,٠٠٠ ج في حين أنهما تمسكا بأن البيع تم بواسطةهما ويعتبر قبول المطعون عليها الثانية البيع بالثمن الأقل تنازلا منها عن التمسك بشرط البيع بثمن التفويض وهو ما يعيب الحكم بالقصور .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه برفض الدعوى بالنسبة للطعون عليها الثانية إلى مخالفة شروط التفويض لأن البيع تم بثمن قدره ٣٠,٠٠٠ جنيه على خلاف التفويض الصادر من المطعون عليها المذكورة إلى الطاعن الثاني الذي تضمن شرطا مقتضاه أن يكون البيع بثمن قدره ٣٥,٠٠٠ جنيه وكان الحكم المطعون فيه فيما أورده لم يعن يبحث دور الطاعن الثاني في إتمام هذه الصفقة بناء على هذا التفويض بالبيع والسبب الذي دصا إلى عقدها بثمن يقل عن الثمن الوارد

بالتفويض المذكور ، وهل كان ذلك نتيجة تنازل المطعون عليها الثانية عن التمسك بشرط البيع بتمن التفويض ، لما كان ذلك فإن الحكم يكون معيبا بالقصور .

وحيث إن مبنى النعى بالسبب الثالث أن الحكم المطعون فيه شابه القصور ، ذلك أن الطاعنين طلبا أمام محكمة الاستئناف إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباتها بالبينة ، إلا أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف دون أن يرد على هذا الطلب مما يعيبه بالقصور والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى صحيح أيضا ، ذلك أنه لما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعنين قدما أمام محكمة الاستئناف في فترة حجز الدعوى للحكم بالجلسة ١٩٧١/٣/٢٤ مذكرة سالت صورتها لوكيل المطعون عليه الأول تمسكا فيها بطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن بيع الفيلا تم بواسطتهما وإثبات العرف فيما يتعلق بأجر السمسة ، ثم أعيدت الدعوى للمرافعة وتداولت عدة جلسات حضر فيها المطعون عليهما حتى صدر الحكم المطعون فيه بجلسة ١٩٧٢/٦/١٤ ومن ثم فقد أصبحت هذه المذكرة ورقة من أوراق الدعوى ، ويكون ما ورد بها من دفاع مطروحا على المحكمة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل بحث هذا الدفاع الجوهرى والرد عليه واقتصر على الإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائى الذى لم يتعرض للدفاع المذكور بل أنه قرر أن الطاعنين لم يطلبوا إثبات دعواهما بأى طريق من طرق الإثبات ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه للسببين الثانى والثالث دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

## جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد صدق العصار ، وجمال الدين عبداللطيف وجلال الدين رافع ، وعبد الحميد المرصقاري .

(٦٦)

الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٤٣ القضائية :

مسئولية "مسئولية تقصيرية" . مقالة . تعويض .

علاقة التبعية . ماهيتها . إقامة الحكم قضاءه . مسؤولية الهيئة العامة للجاري من خطأ  
مقاول الحفر استنادا إلى تسخطها الإيجابي في تنفيذ العملية . لا خطأ . لا يغير من ذلك ماورد  
في عقد المقاولة من مسؤولية المقاول وحده من الأضرار التي تصيب الغير .

أن مقتضى حكم المادة ١٧٤ من القانون المدني أن علاقة التبعية تقوم على  
السلطة الفعلية التي تثبت للتبوع في رقابة التابع وتوجيهه سواء عن طريق العلاقة  
العقدية أو غيرها ، وسواء استعمل المتبوع هذه السلطة أو لم يستعملها طالما أنه  
كان في استطاعته استعمالها . لما كان ذلك وكان يبين من الحكم الابتدائي  
المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بمسئولية الطاعنة - الهيئة العامة  
للجاري والصرف الصحي - عن خطأ المطعون عليه الثاني - مقاول الحفر على  
ما خلاص إليه استنادا إلى شروط المقاولة وتقرير الخبير من أن عمل موظفي  
الطاعنة لم يقتصر على مجرد الإشراف الفني ، بل تجاوزه إلى التدخل الإيجابي في  
تنفيذ العملية وهو ما تتوافر به سلطة التوجيه والرقابة في جانب الطاعنة ويؤدي  
إلى مساءلتها عن الفعل الخاطئ الذي وقع من المطعون عليه الثاني باعتباره تابعا  
لها ، ولاوجه للاحتجاج بأن الحكم لم يعمل شروط عقد المقاولة المبرم بين الطرفين  
فيما نص عليه من أن المقاول وهو حده المسئول عن الأضرار التي تصيب الغير  
من أخطائه وذلك إزاء ما حصله الحكم من ثبوت السلطة الفعلية للطاعنة على هذا  
المقاول في تسيير العمل .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ١٣٩ سنة ١٩٦٥ مسدنى  
الاسكندرية الابتدائية ضد المطعون عليه الثانى ووزير الاسكان والمرافق ومحافظة  
الاسكندرية بصفتهم ممثلين لمصلحة التجارى بطلب الحكم بالزامهم متضامين  
بأن يدفعوا له مبلغ ٦٩٧٥ جنيها وما يستجد من مقابل الانتفاع ابتداء من ٦٥/٢/١  
حتى تاريخ صدور الحكم بواقع ٣٧ جنيها و ٥٠٠ مليا شهريا ، وقال بيانا لدعواه  
أن المدعى عليهما الأخيرين أسندا إلى المطعون عليه الثانى عملية إعداد الحفر  
اللازمة لشبكة التجارى الممتدة بشارع أحمد أبو سليمان بقسم الرمل الذى يقع به  
منزله ، وأثناء حفر خندق أمام المنزل تسربت مياه الرشع إلى الخندق فاستخدم  
المطعون عليه الثانى ما كينة لسحبها دون اتخاذ الاحتياطات اللازمة مما أدى  
إلى هبوط المنزل وميله فأصدرت المحافظة قرارا باخلائه فأقام الدعوى رقم ٥١٥٢  
سنة ١٩٦٢ مستعجل اسكندرية يطلب إثبات حالة المنزل ثم صدر القرار رقم ٢٢  
سنة ١٩٦٤ بهدمه ، وإذا كان الضرر الذى لحقه من هدم المنزل وحرمانه من  
الانتفاع به قد وقع بسبب خطأ المطعون عليه الثانى الذى يلزم بتعويضه ، ويتأهل  
وزير الإسكان والمرافق ومحافظة الاسكندرية بوصفهما متبوعين للمطعون عليه  
الثانى من الضرر الذى أحدثه بعمله غير المشروع ، فقد أقام الدعوى بالطلبات  
سالفة البيان . وتاريخ ١٣/٤/١٩٦٦ حكمت المحكمة بنذب خير استبدلت به  
آخر بتاريخ ٢٥/٥/١٩٦٦ لتقدير قيمة المبانى وما لحق بها من أضرار نتيجة الأعمال  
التي قام بها المطعون عليه الثانى وتقدير مقابل الانتفاع الذى حرم منه المطعون  
عليه الأول مع تحديد مسئولية كل من المدعى عليهم عن الخطأ الذى رتب هذه  
الاضرار . أودع الخبر تقريره ثم أعادت إليه المحكمة المسامورية لاستكمال

في ١٤/٦/١٩٦٧ وبعد أن قدم الخبير ملحقاً لتقريره ، عادت المحكمة فحكت بتاريخ ١٣/٣/١٩٦٨ بالزام المطعون عليه الثاني ووزير الإسكان والمرافق ومحافظة الاسكندرية متضامين بأن يدفعوا للمطعون عليه الأول مبلغ ٥٧١٤ جنيهاً و ٨٠٠ ملياً . استأنف وزير الإسكان والمرافق ومحافظة الاسكندرية هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٤١٠ سنة ٢٤ ق مدني كما استأنفه المطعون عليه الثاني أمام ذات المحكمة بالاستئناف رقم ٤٣٢ سنة ٢٤ ق مدني ، وقررت المحكمة ضم الاستئناف الثاني إلى الأول . وأثناء نظر الاستئناف زالت صفة وزير الإسكان والمرافق ومحافظة الاسكندرية في تمثيل مصنعة المجارى التي حلت محلها الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى - الطاعنة - وتم تصحيح شكل الاستئناف على هذا الأساس . وبتاريخ ١٤/٢/١٩٧٣ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وهرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفته الثابت في الأوراق ، وفي بيانه تقول أن الحكم ألزمها بالتعويض عن الأضرار التي لحقت المطعون عليه الأول بسبب خطأ المطعون عليه الثاني استناداً إلى أنه تابعها وأنها مسئولة عن خطئه طبقاً للمادة ١٧٤ من القانون المدنى ودلل الحكم على ذلك بأنه تبين من تقرير الخبير أن الطاعنة كان لها مندوبون فينون يقومون بالإشراف والتوجيه في تنفيذ الأعمال المسندة إلى المطعون عليه الثاني ، في حين أن الطاعنة اشترطت على المطعون عليه الثاني في عقد المقاولة مسئوليته وحده عن جميع الأضرار التي تحدث للغير أثناء قيامه بتنفيذ العملية دون أن يكون لإشرافها أى أثر على ذلك . كما اشترطت عليه اتخاذ كافة الاحتياطات لمنع ما يحدث بسبب سير العمل من وفاة أو حوادث للعمال أو لغيرهم أو ما يحدث من أضرار لممتلكات الحكومة أو البلدية أو الممتلكات الخاصة باعتبار أنه مهندس فنى له الخبرة والدراية الفنية الكافية لتنفيذ مثل هذه العملية ، مما مفاده أن المطعون عليه الثاني كان مستقلاً عن



الطاعة في تنفيذ المفاولة ولم يكن لها حق التوجيه والرقابة عليه مما تنتفى به تبعيته لها ولا محل لاستناد الحكم في وجود هذه العلاقة إلى تقرير الخبير لأنه لم يذكر أن الطاعة كان لها مندوبون فنيون يقومون بالإشراف والتوجيه في تنفيذ المفاولة بل كل ما ورد بالتقرير أن التنفيذ تم تحت إشراف الهيئة وهو لا يعدو أن يكون إشرافا عاما على سير العمل من حيث تنفيذه وإتمامه في المواعيد المحددة وبالطريقة والمواصفات والمواد المفق عليه ، ولا يعتبر من قبيل الرقابة والتوجيه ومن ثم فلا تكون مسئولة عن خطأ المطعون عليه الثاني وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفه الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان مقتضى حكم المادة ١٧٤ من القانون المدني أن علاقة التبعية تقوم على السلطة الفعلية التي تثبت للتبوع في رقابة التابع وتوجيهه سواء عن طريق العلاقة العقدية أو غيرها وسواء استعمل المتبوع هذه السلطة أو لم يستعملها طالما أنه كان في استطاعته استعمالها ، وكان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بمسئولية الطاعة عن خطأ المطعون عليه الثاني على قوله " أن تنفيذ المدعى عليه الأول - المطعون عليه الثاني - للعملية المذكورة واستعماله المضخات لسحب المياه تم بموافقة المدعى عليهما الثاني والثالث اللذين حلت محلها الطاعة - وتحت إشرافهما الممثل في شخص المهندس ... .. أحد المهندسين المعينين من محافظة الاسكندرية للإشراف على أعمال المقاولين بمرافق البحري فإن المدعى عليهما الثاني والثالث باعتبارهما متبوعين للمدعى عليه الأول يكونان مسئولين مع الأخير بالتضامن عن الأضرار التي حدثت للمدعى - المطعون عليه الأول - وأضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك قوله " لا ينال منه تمسك الهيئة العامة للصرف الصحي - الطاعة - بما جاء بالبند ٢٥ من دفتر الشروط الخاص بالعملية من أن المقاول مسئول عن جميع الأضرار التي تحدث للغير أثناء قيامه بتنفيذ العقد المبرم بينهما وبين المقاول . ذلك أنه بمطالعة البند المذكور يتضح أنه قد نص فيه على مسئولية المقاول عن جميع الأعمال التي يتم استلامها نهائيا ولا يستثنى من ذلك سوى الأضرار الناشئة عن الزلازل أو الحرب ... وأن إشراف البلدية أو تصرفها سواء بشخصها أو بمن ينوب عنها لا ينقص أو يؤثر



على مسئولية المفاوض عن تنفيذ الأعمال تنفيذا دقيقا وأنه مسئول عن جميع الأعمال ويجب عليه وقايتها من التآكل أو التقلبات الجوية كما يجب عليه إصلاح ما يظهر من عيوب أو ما تتعرض له الأعمال لأى سبب من الأسباب وهذا كله فيما يتصل بالأعمال المنوط به القيام بها . أما فيما عداها فقد نص على أن على المفاوض أن يصون جميع المباني والأساسات القائمة عند منطقة الأعمال ويلتزم بأن يصلح أى تلف أو تآكل يكون قد حدث لتلك الأعمال بسبب إهماله ويكون ذلك تحت مسئوليته بمصاريف على حسابه وإذا قصر في إصلاح أى من هذه العيوب أو التآكل فإن المدير العام أن يأمر بتنفيذ تلك الإصلاحات على حسابه وهذه الشروط ليس فيها ما ينفي مسئولية الهيئة عن الأضرار التي تحدث للغير بسبب خطأ المفاوض في تنفيذ العملية كما خلت من أى نص على أن المفاوض وحده هو القائم بتنفيذ العملية دون إشراف أو توجيه من الهيئة بل على العكس من ذلك فقد ثبت من تقرير الخبير السالف الإشارة إليه ومن ملحقه التكميلي أن الهيئة كان لها مندوبون فنيون يقومون بالإشراف والتوجيه في تنفيذ الأعمال المسند للمفاوض ، وكان البند السادس والعشرون من شروط المفاوضة قد نص في فقرته الأولى على أنه " ولا يقلل من هذه المسئولية - مسئولية المطعون عليه الثاني - أو يؤثر عليها ما يطلب اتخاذه المدير العام أو ممثله من احتياطات " وكان يبين من ملحق تقرير الخبير المؤرخ ١٩٧١/١١/٨ أنه أورد فيه ما يلي " أنه ، راجعة المواصفات العامة والتقرير المقدم عن طريقة التنفيذ يبين أن الإجراءات والطريقة التي اتبعها المدعى عليه الأول - المطعون عليه الثاني - في نزع مياه الرش تتفق مع المواصفات العامة الموضوعة لأعمال الحفر بمشروع المجارى ، وقد تم تنفيذ ذلك تحت إشراف المدعى عليهما الثاني والثالث اللذين حلت محلها الطاعنة وكان مفاد ما خلص إليه الحكم المطعون فيه استنادا إلى شروط المفاوضة وتقرير الخبير أن عمل موظفي الطاعنة لم يقتصر على مجرد الإشراف الفني بل تجاوزته إلى التدخل الإيجابي في تنفيذ العملية وهو ما تتوافر به سلطة التوجيه والرقابة في جانب الطاعنة ويؤدي إلى مساءلتها عن الفعل الخاطئ الذي وقع من المطعون عليه الثاني باعتباره تابعا لها ، وكان لا مخالفة في ذلك للثابت بتقرير الخبير لأن التوجيه في العمل مستفاد حسبما انتهى إليه الحكم مما قرره الخبير من

أن المقاول التزم المرافعات العامة الموضوعة له لتنفيذ العملية والتي تمت تحت إشراف مهندس الطاعنة ، وكان لاوجه للاحتجاج بأن الحكم لم يعمل مقتضى البندين ٢٥ ، ٢٦ من شروط عقد المزاولة المبرم بين الطرفين فيما نص عليه من أن المقاول هو وحده المسئول عن الأضرار التي تصيب الغير من أخطائه وذلك إزاء ما حصله الحكم على النحو المتقدم من ثبوت السلطة الفعلية للطاعنة على هذا المقاول في تسيير العمل . لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يمين رفض الطعن .

## جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد/ المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة رئيساً وعضوية السادة المستشارين  
محمد صدقي العصار ، وجمال الدين عبد اللطيف ، وجلال الدين رافع ، وعبد الحميد المرصفاوي .

( ٦٧ )

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٤٣ القضائية :

( ١ ) بيع "صورية البيع" . صورية . خلف .

تمسك الخلف الخاص بالعقد الصوري . شرطه . أن يكون حسن النية . م ١/٢٤٤ مدني  
نبوت سوء نيته بأن كان يعلم وقت تعامله بصورية العقد الظاهر . أثره . مريان العقد الحقيقي في حقه .

( ٢ ) نقض "السبب الجديد" . إثبات "البيئة" .

واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة للنقض  
مثال في الإثبات بالبيئة .

( ٣ ) حكم "حجية الحكم" . صلح . صورية . بيع . وصية .

تصديق المحكمة على عقد الصلح . ماهيته . لا يعد قضاء له حجية الشيء المحكوم فيه البيع الذي  
سبق أن تحرر بشأنه عقد صلح صدقت عليه المحكمة . القضاء بالغاؤه لأنه في حقيقته وصية . لا خطأ .

( ٤ ) إثبات "البيئة" . بيع . صورية .

البائع في البيع الصوري . اعتباره من الغير بالنسبة لعقد البيع الصادر من المشتري الصوري . أنه  
إثبات صورية البيع الأخير بكافة طرق الإثبات القانونية .

( ٥ ) حكم "التناقض" . بيع . وصية .

نبوت أن عقد البيع في حقيقته وصية . القضاء بإلغاء العقد المذكور بالنسبة لأحد المتصرف  
إليهما دون الآخر لرجوع الوصي في وصيته بالنسبة له . لا تناقض .



١ — مفاد نص المادة ١/٢٤٤ من القانون المدني أنه يشترط في الخلف الخاص وهو من كسب حقا من المشتري ، حتى يتمسك بالعقد الصوري أن يكون حسن النية أى لا يعلم وقت تعامله مع المالك الظاهر ، أن العقد الظاهر إنما هو عقد صوري ، أما إذا كان سيء النية أى يعلم وقت تعامله بصورية العقد الظاهر ، فإن العقد الذى يسرى فى حقه هو العقد الحقيقى شأنه فى ذلك شأن المتعاقدين . ولما كانت محكمة الموضوع قد استخلصت فى حدود سلطتها التقديرية وفى أسباب سائغة أن الطاعن — المشتري — كان سيء النية ويعلم بورقة الضد عندما تصرفت له المطعون عليها الثانية بالبيع ، ورتب الحكم على ذلك عدم أحقية الطاعن فى التمسك بالعقد الظاهر المبرم بين المطعون عليها الأولى — المالكة الأصلية — والثانية ، وإنما تسرى فى حقه ورقة الضد المشار إليها ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد التزم صحيح القانون .

٢ — النعى — بأن المحكمة لم تتحقق من أقوال شاهد الطاعن بوجود صلة قرابة بينه وبين المطعون عليهما الأولين — يقوم على واقع ، وإذ لم يقدم الطاعن ما يدل على أنه تمسك به أمام محكمة الموضوع فإنه يعتبر سببا جديدا لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — القاضى وهو يصدق على الصلح — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يكون قائما بوظيفة الفصل فى خصومه لأن مهمته إنما تكون مقصورة على إثبات ما حصل أمامه من اتفاق ، ومن ثم فإن هذا الاتفاق لا يعدوان يكون عقدا ليس له حجية الشئ المحكوم فيه وإن كان يعطى شكل الأحكام عند أثباته ، لما كان ذلك فإنه لا يترتب على الحكم المطعون فيه إن هو قضى بإلغاء عقد البيع الذى حرر بشأنه عقد صلح صدقت عليه المحكمة لما تبين من أن هذا البيع هو فى حقيقته وصية رجعت فيها الوصية .

٤ — متى كانت المطعون عليها الأولى — المالكة الأصلية والبائعة المطعون عليها الثانية بالعقد الصوري تعتبر من الغير بالنسبة لعقد البيع الصادر من المطعون عليها الثانية إلى الطاعن — عن ذات القدر — وكان لها بالتالى أن تثبت صوريته بكافة طرق الإثبات ، وقد قضت محكمة أول درجة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت

المطعون عليها الأولى صورية هذا العقد صورية مطلقة، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في أسباب مائتة إلى أن عقد الطاعن صوري ورتب على ذلك قضاءه برفض دعواه بصحة ونفاذ عقده ، فأن النعى على الحكم بعدم جواز إثبات صورية عقده .  
بغير الكتابة يكون غير صديد .

هـ — إذ كانت المطعون عليها الأولى قد أقامت دعواها بإلغاء عقد البيع الصادر إلى ابنتها المطعون عليها الثانية والثالثة لأنه في حقيقته وصية طبقا لورقة الضد وأنها رجعت في وصيتها بالنسبة للمطعون عليها الثانية ، وكان يجوز للموصي الرجوع في وصيته بالنسبة لبعض الموصى لهم دون البعض الآخر ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى إلغاء العقد المذكور بالنسبة للمطعون عليها الثانية دون المطعون عليها الثالثة ، فانه لا يكون معيبا بالتناقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٧٦ سنة ١٩٧٦ مدنى الزقازيق الابتدائية  
ضد المطعون عليها الثانية طالبا الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٧٦/٢/٢٠  
المتضمن بيعها لأطيا ازرارية . مساحتها ١ فدان و ١٧ قيراط لقاء ثمن قدره  
٣٥٠ جنيا ، وقدم عقد البيع المذكور وقد أقرت فيه البائعة بأن الملكية آلت  
إليها بطريق الشراء ، من المطعون عليها الأولى . وتدخلت الأخيرة في هذه الدعوى  
طالبة الحكم بتثبيت ملكيتها للأطيان المبيعة امتنادا إلى إنها تملكها بموجب حجة  
وقف وأنها كانت قد باعتها لابنتها المطعون عليها الثانية والثالثة بمقتضى عقد  
بيع صوري في ١٩٥٦/٣/١ وهو في حقيقته وصية بدليل ورقة الضد المؤرخة  
١٩٥٦/٥/١٥ التي أقرت فيها ابتاعها بعدم دفعها ثمنها في هذا البيع وبحقها

في الانتفاع بالأطيان المبيعة مدى حياتها وأنها لهذا ترجع في وصيتها بالنسبة لنصيب المطعون عليها الثانية ، كما أن عقد البيع الصادر من الأخيرة إلى الطاعن هو عقد موري وكانت المطعون عليها الأولى قد أقامت الدعوى رقم ٣٥٤ سنة ١٩٦٧ مدني الزقازيق الابتدائية ضد ابنتها المطعون عليها الثانية والثالثة طالبة إلغاء عقد البيع المؤرخ ١٩٥٦/٣/١ الصادر منها لهما وذلك بالنسبة لمقدار ١ فدان و ١٧ قيراطا شيوعا في ٣ أفدنة و ١٠ قراريط والخاص بالمطعون عليها الثانية وشطب التسجيلات الموقعة عليه لصالحها ، وقالت بيانا لدعواها أنها أرادت أن توصي لابنتها بأطيان مساحتها ٣ أفدنة و ١٠ قراريط فخررت لهما عقدا بتاريخ ١٩٥٦/٣/١ تضمن بيعها لهما هذه الأطيان متعاقبة بينهما وذكر في العقد أنهما دفعتا الثمن وقدره ٦٠٠ جنيه مع أنهما لم تدفعا شيئا إذ قصد بهذا التصرف الوصية ولهذا حررت المطعون عليهما الثانية والثالثة ورقة ضد بتاريخ ١٩٥٦/٥/١٥ يوم التصديق على عقد الصلح في الدعوى رقم ٣١٤ سنة ١٩٥٦ مدني الزقازيق الابتدائية التي كانت قد رفعت منهما بصحة ونفاذ هذا العقد وأضافت أنها تدرجت عن الوصية بالنسبة للمطعون عليها الثانية التي حاولت أن تختصب هذه الأطيان بالقوة من تحت يدها وحكم ضدها برد حيازتها ، وطالب الطاعن دخوله خصما منضا للمطعون عليها الثانية في طاب رفض هذه الدعوى ، وبتاريخ ١٩٦٨/٣/٤ قررت المحكمة ضم الدعوى الثانية إلى الأولى للارتباط ليصدر فيها حكم واحد وقضت بقبول تدخل كل من الطاعن والمطعون عليها الأولى في دعوى الآخر وبإحالة المدعويين إلى التحقيق ليثبت الطاعن أنه كان يجهل وجود ورقة الضد المؤرخة ١٩٥٦/٥/١٥ وقت تحرير عقد البيع العرفي المؤرخ ١٩٦٧/٢/٢٠ ولثبتت المطعون عليها الأولى أن هذا العقد موري مطلق ، وأدم تنفيذ هذا الحكم في الميعاد صدر حكم آخر في ١٩٧٠/٣/٣١ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذات الوقائع . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٨ برفض الدعوى رقم ٣٥٤ سنة ١٩٦٧ مدني الزقازيق الابتدائية وفي الدعوى رقم ٥٧٦ سنة ١٩٦٧ مدني الزقازيق الابتدائية بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٧/٢/٢٠ استأنفت المطعون عليها هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف



رقم ٣٧ سنة ١٥ ق مدني "مأمورية الزقازيق" وبتاريخ ١٠/٣/١٩٧٣ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وفي الدعوى رقم ٣٥٤ سنة ١٩٦٧ بإلغاء عقد البيع المؤرخ ١/٣/١٩٥٦ الصادر من المطعون عليها الأولى إلى المطعون عليها الثانية بالنسبة للأطيان البالغ مساحتها ١ فدان و ١٧ قيراطا شيوخا في ٣ أفدنة و ١٠ قراريط وفي الدعوى رقم ٥٧٦ سنة ١٩٦٧ برفض دعوى الطاعن . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالوجهين الأولين من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ويقول بيانا لذلك إن الحكم أقام قضاءه برفض دعواه بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر له من المطعون عليها الثانية استنادا إلى أنه كان يعلم وقت التصرف بورقة الضد المؤرخة ١٥/٥/١٩٥٦ التي أقرت فيها البائعة له بأن عقد البيع المؤرخ ١/٣/١٩٥٦ الصادر لها من المطعون عليها الأولى هو وصية يجوز لها الرجوع فيها في حين أن ورقة الضد المشار إليها ليست ورقة رسمية أو ورقة عرفية ثابتة التاريخ حتى يحتاج بها عليه ، هذا إلى أن الطاعن خلف خاص للمطعون عليها الثانية وحسن النية وليس في الأوراق ما يفيد علمه بهذه الورقة فيكون من حقه طبقا للمادة ٢٤٤ من القانون المدني أن يتمسك بالعقد المؤرخ ١/٣/١٩٥٦ ويتعين بالتالي الحكم له بصحة عقده ، وهو ما يجيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه لم يستند في قضائه إلى ثبوت تاريخ ورقة الضد المؤرخة ١٥/٥/١٩٥٦ التي أقرت فيها البائعة له — المطعون عليها الثانية — بأن عقد البيع المؤرخ ١/٣/١٩٥٦ الصادر لها من المطعون عليها الأولى هو وصية وإنما استند الحكم إلى علم الطاعن بهذه الورقة قبل التصرف إليه بالبيع من المطعون عليها الثانية المؤرخ ٢٠/٢/١٩٦٧ ، وكانت المادة ١/٢٤٤ من القانون المدني تنص على أنه "١ — إذا أبرم عقد صوري فلدائني المتعاقدين وللخلف الخاص متى كانوا حسن النية أن يتمسكوا

بالعقد الصورى كما أن لهم أن يتمسكوا بالعقد المستر وليثبتوا بجميع الوسائل  
 صورية العقد الذى أضر بهم " مما مفاده أنه يشترط فى الخلف الخاص وهو من  
 كسب حقا من المشتري حتى يتمسك بالعقد الصورى أن يكون حسن النية أى  
 لا يعلم وقت تعامله مع المالك الظاهر أن العقد الظاهر إنما هو عقد صورى ، أما  
 إذا كان سيء النية أى يعلم وقت تعامله بصورية العقد الظاهر بأن العقد الذى  
 يسرى فى حقه هو العقد الحقيقى شأنه فى ذلك شأن المتعاقدين ، وكان يبين من  
 الحكم المطعون فيه أنه أورد الأدلة والقرائن على علم الطاعن بورقة الضد  
 المؤرخة ١٥/٥/١٩٥٦ وعلى صورية عقده بقوله " أولاً - أن - المستأنف عليه  
 الثالث - الطاعن - قريب للمستأنفة - المطعون عليها الأولى - وإبنتها  
 المستأنف عليها الأولى - المطعون عليها الثانية - بدليل ما قرره ... ..  
 ... شاهد المستأنف ضده الثالث من أنه عمه وخال المستأنف عليها الأولى  
 ( ثانيا ) أنه ولصلة القربى هذه لا شك يعلم بأمر ورقة الضد ولا يمكن القول  
 بأن هذه الورقة قد ظلت فى الكتمان بين أم وإبنتها حتى قدمتها الأولى فى النزاع  
 المائل ، ذلك أن النزاع قد بدأ بين المستأنفة والمستأنف عليها الأولى منذ أقامت  
 الأولى قبل الثانية دعوى استرداد الحيازة رقم ٥٦١ سنة ١٩٦٤ أبو كبير بشأن  
 الأطيان موضوع ورقة الضد والبيع الصادر للمستأنف ضده الثالث والتي أشارت  
 فيها رافعة الدعوى إلى أن العقد الصادر منها إلى إبنتها هو فى حقيقته وصية وقد  
 انتهى النزاع المذكور بالحكم للمستأنفة ابتدائيا واستئنافيا باسترداد حيازتها  
 للأطيان مما مفاده أن هذه الأطيان قد بقيت فى حيازة المستأنفة وليس من  
 شأن هذه الحيازة وفى بلد صغير أن يبقى أمرها خافيا ، ذلك فضلا عن أنه من  
 البديهي أن يقوم المشتري قبل شرائه للأطيان بالتحقق من شخص واضح اليد  
 عليها ومن سند وضع يده وقد أقر المستأنف عليه الثالث فى العقد بمغاينتها مما  
 يدل على أنه كان وقت تحريره على علم بوضع يد المستأنفة على الأطيان المبعة له  
 وبسندهما فى ذلك مما يقطع بسوء نيته ( ثالثا ) أن الشاهد الأول من شاهدى  
 المستأنف ضده الثالث .. وكذلك الحال بالنسبة لشهادة الثانى ... .. مما  
 يشكك فى صحة أقوالهما التى ذهبا فيها إلى أن المستأنف ضده قد أدى للمستأنف  
 عليها الأولى الثمن المسمى بالعقد ( خامسا ) أن المستأنف عليه الثالث لم يرفع

دعواه بصحة ونفاذ العقد الصادر إليه من المستأنف عليها الأولى المؤرخ ١٩٦٧/٢/٢٠ إلا بتاريخ ١٩٦٧/٩/٢٣ أى بعد أن قامت المستأنفة برفع دعواها رقم ٣٥٤ سنة ١٩٦٧ في ١٩٦٧/٥/٢٨ وتسجيل صحتها في ١٩٦٧/٨/٣١ . (سادسا) أن شاهدى المستأنفة قرروا في التحقيق أن المستأنف عليه الثالث كان يعلم بأمر ورقة الضد إذ شهد أولهما ... .. بأن المستأنف عليه المذكور كان حاضرا وقت تحريرها وشهد الثانى ... .. بأنه أى المستأنف عليه قد حضر مع شاهده ... .. والمستأنف عليها الأولى لمنزل المستأنفة لإقناعها بالتصالح معها بعد أن رفعت دعواها فلما فشلوا في ذلك هددها المستأنف عليه الأخير بأنه سيقعها في المحاكم والمحكمة تطمئن إلى هاتين الشهادتين لاتساقهما مع المعقول وخلوها مما ينال منهما "ولما كانت محكمة الموضوع على ما سلف إرادته قد استخلصت في حدود سلطتها التقديرية وفي أسباب سائغة أن الطاعن كان مبيء النية ويعلم بورقة الضد المؤرخة ١٩٥٦/٥/١٥ عندما تصرفت له مطعون عليها الثانية بالبيع بالعقد المؤرخ ١٩٦٧/٢/٢٠ ورتب الحكم على ذلك عدم أحقية الطاعن في التمسك بالعقد الظاهر المؤرخ ١٩٥٦/٣/١ المبرم بين المطعون عليها الأولى والثانية وإنما تسرى في حقه ورقة الضد المشار إليها ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذين الوجهين على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالوجه الثالث من السبب الأول أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبب ذلك أنه استند فيما قرره من أن الطاعن يعلم بورقة الضد للمؤرخة ١٩٥٦/٥/١٥ إلى ما شهد به شاهده ... .. من أن الطاعن قريب للمطعون عليها الأولين مع أنه لا توجد بينه وبينها صلة قرابة بدليل عدم تشابه الأسماء ، وإذا فصل الحكم في ادعوى دون أن يتحقق من وجود هذه الصلة فإنه يكون معيبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه يقوم على واقع ولم يقدم الطاعن ما يدل على أنه تمسك به أمام محكمة الموضوع ، مما يعتبر منه سببا جديدا لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .



وحيث إن مبنى الوجه الرابع من السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه قضى بإلغاء عقد البيع المؤرخ ١٩٥٦/٣/١ الصادر ببيع فدان و ١٧ قيراطا للمطعون عليها الثانية وهو ما يتناقض مع الحكم رقم ٣١٤ سنة ١٩٥٦ مدنى الزقازيق الابتدائية الذى صدق على عقد الصلح المبرم بين المطعون عليهما الأولين وتضمن إقرار البائعة بصحة عقد البيع المذكور وهذا الحكم له حججه ويدل على حسن نية الطاعن الأمر الذى يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير شديد ، ذلك أنه لما كان القاضى وهو يصدق على الصلح — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يكون قسما بوظيفة الفصل فى خصومة لأن مهمته إنما تكون مقصورة على إثبات ما حصل أمامه من اتفاق ومن ثم فإن هذا الاتفاق لا يعدو أن يكون عقدا ليس له حجية الشيء المحكوم فيه وإن كان يعطى شكل الأحكام عند إثباته ، لما كان ذلك فإنه لا أثر له على الحكم المطعون فيه إن هو قضى بإلغاء عقد البيع المؤرخ ١٩٥٦/٣/١ الذى حرر بشأنه عقد صلح صدقت عليه المحكمة لما تبين من أن هذا البيع هو فى حقيقته وصية رجعت فيها الموصية — المطعون عليها الأولى — بالنسبة للقدر الذى أوصت به المطعون عليها الثانية وكان الحكم قد استخلص وعلى ما سلف ذكره سوء نية الطاعن وعلمه بورقة الغد فإن النعى عليه بهذا السبب لا يكرن فى غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الحكم استند فى قضائه إلى أن الطاعن لم يرفع دعواه رقم ٥٧٦ لسنة ١٩٦٧ مدنى الزقازيق الابتدائية بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليه من المطعون عليها الثانية إلا بعد أن رفعت المطعون عليها الأولى الدعوى رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٦٧ مدنى الزقازيق الابتدائية ومجلت صحيفتها فى ١٩٦٧/٨/٣١ مع أن الطاعن كان أيضا قد سجل صحيفة دعواه فى ١٩٦٧/١٠/١، وإذا التفت الحكم عن هذه الواقعة التى تؤكد صحة دفاعه فإنه يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان لا خلاف فى أن المطعون عليها الأولى قد سبقت إلى تسجيل صحيفة دعواها رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٦٧ مدنى

الزقازيق الابتدائية بتاريخ ١٩٦٧/٨/٣١ والتي كانت قد أقامتها بطلب إلغاء عقد البيع المؤرخ في ١٩٥٦/٣/١ والمتضمن بيعها للمطعمون عليها الثانية الأطبان الموضحة به استنادا إلى ورقة الضد المؤرخة ١٩٥٦/٥/١٥ التي أشارت إليها في صحيفة تلك الدعوى، واتخذ الحكم من ذلك قرينة على علم الطاعن بورقة الضد فإنه لا يغير من ذلك أن الطاعن قام في تاريخ لاحق بتسجيل صحيفة دعواه بطلب صحة ونفاذ عقده ، ويكون النعى على الحكم بهذا السبب غير صحيح .

وحيث إن مبنى النعى بالوجه الأول من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ويقول الطاعن ببيان ذلك أن الحكم استند في قضائه إلى ورقة الضد المؤرخة ١٩٥٦/٥/١٥ وعلم الطاعن بها دون أن يتحقق مما إذا كان عقد البيع المؤرخ ١٩٦٧/٢/٢٠ الصادر له من المطعمون عليها الثانية صحيحا دفع فيه ثمن هذا وتوجب قواعد الإثبات في هذه الحالة أن يكون لإثبات للصورية بالكتابة لأن الطاعن يعتبر خلفا خاصا للبائعة غير أن الحكم أجاز لإثبات صورية عقده بغير الكتابة وهذا ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود ، بأنه لما كانت المطعمون عليها الأولى تعتبر من الغير بالنسبة لعقد البيع المؤرخ ١٩٦٧/٢/٢٠ الصادر من المطعمون عليها الثانية إلى الطاعن وكان لها بالتالي أن تثبت صوريته بكافة طرق الإثبات ، وقد قضت محكمة أول درجة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعمون عليها الأولى صورية هذا العقد صورية مطابقة ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في أسباب سائغة وعلى ما سلف البيان إلى أن عقد الطاعن صوري ورتب على ذلك قضاءه برفض دعواه بصحة ونفاذ عقده ، فإن النعى على الحكم بهذا الوجه يكون غير سليم .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثاني من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه المناقض ذلك أنه قضى بإلغاء عقد البيع المؤرخ ١٩٥٦/٣/١ بالنسبة للقدر المبيع إلى المطعمون عليها الثانية وحدها مع أن المطعمون عليها الأولى تصرفت بالمبيع بعقد واحد إلى المطعمون عليها الثانية والثالثة مما مفاده أن الحكم اعتبر ذات العقد باطلا بالنسبة للمطعون عليها الثانية وصحيحا بالنسبة للمطعون عليها الثالثة مما يعيبه بالتناقض .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه لما كانت المطعون عليها الأولى قد أقامت دعواها بإلغاء العقد المؤرخ ١٩٥٦/٣/١ الصادر منها إلى ابنتها المطعون عليها الثانية والثالثة ببيع ٣ أفدنة ١٠ قرار بطلأته في حقيقته وصية طبقا لورقة الضد المؤرخة ١٩٥٦/٥/١٥ وأنها رجعت في وصيتها بالنسبة للمطعون عليها الثانية وكان يجوز للموصى الرجوع في وصيته بالنسبة لبعض الموصى لهم دون البعض الآخر وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى إلغاء العقد المذكور بالنسبة للمطعون عليها الثانية دون المطعون عليها الثالثة فإنه لا يكون معيبا بالتناقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار / محمد صالح - أبو راس وعضوية المادة المستشارين : / حافظ وفضى  
وجميل الزننى ، وسعد العيسوى ، وحيدى عبد العزيز .

( ٦٨ )

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٤ القضائية :

أثبتت " إقرار " . حكم " ما بعد مقصورا " .

التوقيع على ورقة بمجلة ذكر بها أن رصيد الحساب مبلغ معين . عدم اعتبارها دليلا على  
إقرار مفردات الحساب . إفعال الحكم ببحث دفاع الطاعن في هذا الخصوص . قصور .

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ( ١ ) - أنه لى يؤخذ  
من وقع على كشف حساب بإقراره يجب أن يثبت أنه كان عالما بتفاصيل  
الحساب فاذا كان التوقيع على ورقة بمجلة لم يدكر بها سوى أن رصيد الحساب  
السابق مبلغ معين فليس فى هذا ما يدل على أن الموقع كان ملما بالحسابات السابقة  
على إثبات هذا الرصيد . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطاعون  
فيه أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن المصادقة المقدمة والموقع عليها من  
وكيله وردت بمجلة وأن من وقع عليها لم يكن يلم بتفاصيل الحساب الذى أنكره  
الطاعن فان الحكم المطاعون فيه إذ أقام قضاءه على ما يثبت بالمصادقة المجملة دون  
أن يعنى ببحث دفاع الطاعن وتخصيصه يكون معيبا بالقصور .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٧٦٧ لسنة ١٩٦٧ تجارى كلى القاهرة على الطاعن طالبة الحكم بالزامه بأن يدفع لها مبلغ ٦٢٣٩ جنيها و ١٠ مليا وفوائده القانونية استنادا إلى أنه بموجب عقد مؤرخ في أول يناير سنة ١٩٥١ تعاقد الطاعن مع شركة للغاز المصرية التى أدمجت فيما بعد بالشركة المطعون ضدها — على القيام ببيع منتجاتها البترولية في منطقة كفر الشيخ على أن يقوم بدفع ثمن ما يورد إليه تقدا ولكنه أخل بهذا الالتزام مما ترتب عليه مديونيته للمطعون ضدها في المبلغ المطالب به ثمنا لما تسلمه من منتجات حتى ١٩٦٧/٨/٣١ واستندت المطعون ضدها على مصادقة موقعة من وكيل الطاعن برصيد الحساب المستحق حتى ١٩٦٣/٨/٣١ وبتاريخ ١٤/٤/١٩٦٨ قضت محكمة القاهرة الابتدائية بنسب خبير لتصفية الحساب بين الطرفين وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة في ١٢/٣/١٩٧٦ برفض الدعوى . استأنفت المطعون ضدها الحكم بالاستئناف رقم ١٥٨ سنة ٨٩ ق وبتاريخ ٢٩/٣/١٩٧٣ قضت محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف وبالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضدها مبلغ ٦٢٣٨ جنيها و ٥٤ مليا وفوائده القانونية . طعن الطاعن في الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أيدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطاعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن المصادقة المقدمة والموقع عليها من وكيله وردت مجمله دون بيان مفردات الحساب بما لا يدل على علم موقعها بتفصيلات هذا الحساب الذى أنكر الطاعن صحته لأن التعامل بين الطرفين كان واستمر يتم تقدا ضمن بوالص الشحن ونقا للعقد المبرم بينهما في ١/١/١٩٥١ ، وأن الشركة المطعون ضدها عجزت عن تقديم ما يؤيد صحة الحساب المشار إليه

ولكن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يجب لى يؤخذ من وقع على كشف حساب باقراره أن يثبت أنه كان عالما بتفصيلات الحساب فاذا كان التوقيع على ورقة مجملة لم يذكر بها سوى أن رصيد الحساب السابق مبلغ معين فليس فى هذا ما يدل على أن الموقع كان ملما بالحسابات السابقة على إثبات هذا الرصيد لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن المصادقة المقدمة والموقع عليها من وكيله وردت مجملة وأن من وقع عليها لم يكن يعلم بتفاصيل الحساب الذى أنكره الطاعن لاتفاق الطرفين على التعامل بالنقد وفقا للاتفاق المبرم بينهما فى ١/١/١٩٥١ والذى ينص صراحة على أن الوفاء بالثمن يتم أولا بأول ودفعه بدفعة ويتحقق باستلام بوالص الشحن فان الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على ما ثبت بالمصادقة المجملة وحدها من رصيد الحساب دون أن يعنى بالتحدث عن الوفاء الفورى المتفق عليه وبحث دفاع الطاعن وتوجيهه فى ضوء الاتفاق المؤرخ ١/١/١٩٥١ يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه لهذا السبب .



## ■ جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور عبد الرحمن عياد ، ومحمد الباجوري ، وصالح نصار ، وأحمد صلاح الدين وهذان .

( ٦٩ )

الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٩ القضائية :

( ٢٠١ ) إصلاح زراعي . إيجار . اختصاص .

- ( ١ ) اختصاص لجان الفصل في المنازعات الزراعية . في ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ . المنازعات بشأن الأفضلية بين مستأجر الأرض الزراعية . لا تندرج ضمن الاختصاص الاقترادي لهذه اللجان .
- ( ٢ ) اختصاص لجان الفصل في المنازعات الزراعية . ق ٤٥ لسنة ١٩٦٦ . نزاع مستأجر الأرض الزراعية . لا يدخل ضمن حالات الاختصاص الاقترادي لهذه اللجان .

( ٣ ) وكالة . إيجار .

مدور عقد إيجار للوكيل . اعتبار حيازته من قبيل الإشراف بمقتضى الوكالة . لا تناقض .

( ٤ ) محكمة الموضوع "سلطتها في تقدير الدليل" .

سلطة محكمة الموضوع في بحث الدلائل والمستندات وترجيح ما تظن إليه . سلطتها في عدم الأخذ بالصور التمسكية .

( ٥ ) دعوى "تقديم المذكرات" . حكم .

تقديم مذكرات خسران فترة حجز الدعوى للحكم وبعد اقضاء الأجل المصرح فيه بذلك . عدم تعويل الحكم على ما جاء بها . لا إخلال بحق الدفاع .

١ - إذ كانت المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء لجان الفصل في المنازعات الزراعية الذي رفعت الدعوى في ظله وقبل إلغائه بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ حددت اختصاص هذه اللجان بنظر المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام المادة ٣٩ مكررا (١) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي وهي الخاصة بامتداد عمود الإيجار التي تدور حول مقدار المساحة المؤجرة والالتزامات التي يتحملها كل من المالك والمستأجر في نظام المزارعة وكيفية استخدام السلف النقدي أو العيني في عقد الزراعة وكان النزاع في الدعوى يدور حول الأفضلية بين الطاعنة وبين المطعون ضده الأول في إستئجار أرض النزاع وهو ما لا يندرج ضمن أي من الحالات المشار إليها آنفا ، فإنه لا مجال لاختصاصها لما تقضى به المادة الخامسة من ذات القانون من وجوب طرح النزاع على اللجان المنشأة بمقتضاء قبل الالتجاء إلى الجهات القضائية .

٢ - إذ كان القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ الذي ألغى القانون ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ صاير أثناء سير الدعوى وقبل الفصل فيها وأورد قواعد جديدة تنظم اختصاص اللجان التي أنشأها فئات بها وفقا لنص المادة الثالثة منه الفصل في المنازعات الناشئة عن العلاقة الإيجارية في الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي البور والقابلة للزراعة وخصها انفرادا بالفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام المواد من ٣٢ إلى ٣٦ مكررا (ز) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي وكل خلاف ينشأ حول استخدام السلف النقدي أو العيني في عقود الزراعة وجميع الاشكالات المتعلقة بتنفيذ قرارات اللجنة ، وحظر على المحاكم وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة السابعة منه النظر في المنازعات التي تدخل في اختصاص هذه اللجان المحدد بالفقرة الثانية من المادة الثالثة سالفة الذكر وأوجب إحالة جميع القضايا المنظورة أمام محاكم الدرجة الأولى والتي تدخل في هذا الاختصاص إلى اللجان المذكورة ، وكان مؤدى ذلك أن الشارع خول لجان الفصل في المنازعات الزراعية اختصاصا عاما بنظر المنازعات الناشئة عن العلاقة الإيجارية في الأراضي الزراعية وما في حكمها ثم اختصها وحدها بالفصل في المنازعات التي أوردها في الفقرة الثانية من المادة

الثالثة ، مما مفاده أن المشرع سلب المحاكم اختصاصها بنظر المنازعات الأخيرة وحدها دون المنازعات التجارية الأخرى التي جعل للمحكوم فيها الخيار بين سلوك الطريق العام برفعها أمام المحاكم أو سلوك الطريق الخاص برفعها أمام لجان الفصل في المنازعات الزراعية ، لما كان ذلك وكان تنازع المستأجرين لا يدخل في نطاق المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام المواد من ٣٢ إلى ٣٦ مكررا ( ز ) من قانون الإصلاح الزراعي ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظرها يكون قد أصاب صحيح القانون .

٣ — إذ كان الحكم المطعون فيه قد خلص في حدود سلطته الموضوعية من أقوال الشهود الذين سمعت أقوالهم أمام الخبير إلى أن التأجير تم للطعون عليه الأول بموافقة الطاعنة التي كانت تحوز الأطنان المؤجرة من قبل بمقتضى وكالتها عن زوجها المؤجر وأن المستأجر المذكور وضع يده على العين المؤجرة اعتبارا من تاريخ التعاقد ، وكان لامتياز بين صدور عقد إيجار إلى الطاعنة عن أرض النزاع وبين اعتبار حيازتها لها من قبيل الإشراف بمقتضى الوكالة الصادرة لها من زوجها المالك إذ ليس ثمة تلازم بين تحرير عقد الإيجار واقرانه بوضع اليد ، كما أنه لا تعارض بين قيام هذه الوكالة وثبوت تعامل الطاعنة مع البنك باسمها إذ لا مانع من تعامل الوكيل باسمه لحساب موكله .

٤ — المقرر أن لقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة له وفي موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما تطمئن نفسه إلى ترجيحه منها ، ولا تأثير عليه إن هو لم ير الأخذ بصور شمسية لأوراق قصد التدليل بها في الدعوى .

٥ — إذ كان ما ترمى إليه المسألة ١٦٨ من قانون المرافعات من عدم جواز قبول الأوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها وإلا كان العمل باطلا إنما هو عدم إتاحة الفرصة لأحد الخصوم لإبداء دفاع لم يتمكن خصمه من الرد عليه ، وإذا كان للثابت من الأوراق أن المستندات التي تقدم بها المطعون عليه الأول في فترة حجز الدعوى للحكم تأشير عليها بما يفيد اطلاع



وكيل الطاعة عليها خلال الفترة المصرح فيها لكل من الطرفين بتقديم مستنداته كما تأسر عليها من الطاعة شخصيا ، وأن المذكرة المقدمة منه وأن أعلنت إلى الطاعة بعد انقضاء الميعاد المصرح فيه بتقديم المذكرات إلا إن الحكم المطعون فيه لم يعول على شيء مما جاء بها بل ولم يشر إليها على الإطلاق فلا محل للقول بالإخلال بأي حق للطاعة .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ١٩ لسنة ١٩٦٦ مدني أمام محكمة العباط الجزئية ضد الطاعة والمطعون عليها الثاني والثالث طالبا الحكم ضد الأولين وفي مواجهة الأخيرة بتمكينه من الأرض الزراعية استجاره وما كينة الري المبينة بالصحيفة ومنع تعرضهما له فيها ، وقال شرحا لها أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٥/٣/١٦ استأجر من المطعون عليه الثاني أطيانا زراعية مساحتها ٤٣ ف ١٢ ط ٦٥ م وما كينة ري لمدة ثلاث سنوات تبدأ من أول نوفمبر سنة ١٩٦٤ وتنتهي في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٧ ولعدم إيداع نسخة من العقد بالجمعية الزراعية المختصة فقد تحرر عقد إيجار جديد في ١٩٦٥/٤/٢٠ عن المدة من ١/٥/١٩٦٥ حتى نهاية أبريل سنة ١٩٦٨ وأودعت نسخته بالجمعية الزراعية وإذ تعرض له المطعون عليه الثاني والطاعة في الانتفاع بالعين المؤجرة بدعوى استجار الثانية عشرين فدانا منها فقد أقام الدعوى ، ودفع المطعون عليه الثاني بعدم اختصاص المحكمة نوحيا بنظر الدعوى لتجاوز قيمتها النصاب الجزئي باعتبارها منازعة في صحة إيجار ومفاضله بين عقدين ، وبتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٠ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها نوحيا بنظر الدعوى بإحالتها إلى محكمة الجيزة الابتدائية المختصة ، وقيدت الدعوى أمامها برقم ٤٨٠ لسنة ١٩٦٦ مدني وقصر المطعون عليه الأول طلباته على

تمكينه من مساحة ٧ ط و ٢ من فقط وأدخل المطعون عليه الرابع خصما في الدعوى بحجته حارما على أطيان النزاع ليصدر الحكم في مواجهته . أقامت الطاعنة دعوى فرعية ضد المطعون عليه الأول طالبة الحكم بتمكينها من أرض النزاع ثم حددتها بال ١١ فدان و ٦ قراريط الميينة بالمحضر ، ودفعت الدعوى الأصلية بعدم قبولها للتجهيل بالمدعى به فيها وبعدم توافر شرط مدة الحيازة السابقة على رفع الدعوى . كما دفعها المطعون عليه الثاني بعدم قبولها لرفعها على غير ذى صفة بعد أن وضعت الأطيان تحت الحراسة القضائية ، وبتاريخ ١٩٦٧/٣/٢٦ حكمت المحكمة (أولا) برفض الدفع بعدم قبول الدعوى للتجهيل بالمدعى به وبقبولها (ثانيا) برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة (ثالثا) برفض الدفع بعدم قبول الدعوى الفرعية وبقبولها (رابعا) بتدب مكتب الخبراء لبيان واضح اليد على أرض النزاع وسببه ومدته وما إذا كانت تدخل ضمن الأطيان المؤجرة للمطعون عليه الأول والطاعنة وكذا بالنسبة للأعيان موضوع الدعوى الفرعية ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وحكت بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٢ (أولا) في الدعوى الأصلية بتمكين المطعون عليه الأول من مساحة .. الموضحة الحدود والمعالم بالصحيفة ومحضر جلسة ١٩٦٦/٤/١٤ (ثانيا) في الدعوى الفرعية برفضها . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٨٢ لسنة ٨٥ ق القاهرة طالبة إلغاء والقضاء أصليا بعدم اختصاص محكمة أول درجة ولائيا بنظر الدعوى وبعدم قبولها لرفعها قبل الأوان أو لفقدتها ركنا من أركانها بوصفها دعوى حيازة واحتياطيا برفضها وفي الدعوى الفرعية الحكم بالطلبات ، وبتاريخ ١٩٦٩/٦/١٥ حكمت محكمة الاستئناف برفض الدفعين وتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن ، ويعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث ان الطعن أقيم على ثمانية أسباب ، تنعى الطاعنة بأولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم قضى برفض الدفعين بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وبعدم قبولها لرفعها قبل الأوان على سند من أن المادة الثالثة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ حصرت اختصاص



لجان الفصل في المنازعات الزراعية بنظر المنازعات الناشئة عن العلاقة الإيجارية في نطاق تطبيق المواد من ٣٢ إلى ٣٦ مكررا من قانون الإصلاح الزراعي وأن هذه المواد لم تنظم حالات النزاع بين طرفي عقد الإيجار والغير أو التراجع بين المستأجرين في حين أن الفقرة الثانية من المادة المذكورة لم تحدد اختصاص اللجان بالمنازعات التي تنشأ بين طرفي التعاقد دون تلك التي تنشأ بينهما وبين الغير أو بين المستأجرين في حالة تراجعهم، وإنما جعلت الاختصاص شاملا لكافة المنازعات والدعوى الناشئة عن تطبيق مواد قانون الإصلاح الزراعي المحددة بها، هذا إلى أن الخصومة في الدعوى لا تعدو أن تكون منازعة بين مؤجر وبين مستأجرين منه، وهذا التعدد لا ينشئ غيرا لأنه لا يؤثر على طبيعة العلاقة التي يقوم عليها الحق المدعى به، وإذا رفعت الدعوى في ظل سريان القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ قبل أن يعرض النزاع على لجان الفصل في المنازعات الزراعية لتصدر قرارها فيه طبقا لما توجبه المادة الخامسة منه فإن الحكم إذ قضى برفض الدعين يكون قد خالف القانون .

وحيث ان النعي مردود، ذلك أن المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء لجان الفصل في المنازعات الزراعية الذي رفعت الدعوى في ظله وقبل إلغاءه بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ حددت اختصاص هذه اللجان بنظر المنازعات الناشئة عن تطبيق المادة ٣٩ مكرر (١) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي وهي الخاصة بامتداد عقود الإيجار والتي تدور حول مقدار المساحة المؤجرة والالتزامات التي يتحملها كل من المالك والمستأجر في نظام المزارعة وكيفية استخدام السلف النقدية أو العينية في عقد المزارعة، وإذا كان النزاع في الدعوى يدور حول الأفضلية بين الطاعنة وبين المطعون ضده الأول في استئجار أرض النزاع وهو ما لا يندرج ضمن أي من الحالات المشار إليها آنفا، فإنه لا مجال لإخضاعها لما تقضى به المادة الخامسة من ذات القانون من وجوب طرح النزاع على اللجان المنشأة بمقتضاه قبل اللجوء إلى الجهات القضائية يكون الحكم إذ قضى برفض الدفع بعدم القبول المؤسس على هذه القاعدة قد أصاب صحيح القانون، ولما كان القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ الذي ألغى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ صدر أثناء سير الدعوى وقبل الفصل فيها وأورد



قواعد جديدة تنظم اختصاص اللجان التي أنشأها فئات بها وفقا لنص المادة الثالثة منه الفصل في المنازعات الناشئة عن العلاقة الإيجارية في الأراضى الزراعية وما في حكمها من الأراضى البور والصحرابية والقابلة للزراعة وخصها انفرادا بالفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام المواد من ٣٢ إلى ٣٦ مكررا ( ز ) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى وكل خلاف ينشأ حول استخدام السلف النقدي أو العينية في عقود المزارعة وجميع الاشكالات المتعلقة بتنفيذ قرارات اللجنة ، وحظر على المحاكم وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة السابعة منه النظر في المنازعات التي تدخل في اختصاص هذه اللجان المحدد بالفقرة الثانية من المادة الثالثة سالف الذكر وأوجب إحالة جميع القضايا المنظورة أمام محاكم الدرجة الاولى والتي تدخل في هذا الاختصاص إلى اللجان المذكورة ، وكان مؤدى ذلك أن الشارع خول لجان الفصل في المنازعات الزراعية اختصاصا عاما بنظر المنازعات الناشئة عن العلاقة الإيجارية في الأراضى الزراعية وما في حكمها ثم اختصها وحدها بالفصل في المنازعات التي أوردها في الفقرة الثانية من المادة الثالثة ، مما مفاده أن المشرع سلب المحاكم اختصاصها بنظر المنازعات الأخيرة وحدها دون المنازعات الإيجارية الأخرى التي جعل للنصوص فيها الخيار بين سلوك الطريق العام برفعها أمام المحاكم أو سلوك الطريق الخاص برفعها أمام لجان الفصل في المنازعات الزراعية ، لما كان ذلك وكان تراحم المستأجرين لا يدخل في نطاق المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام المواد من ٣٢ إلى ٣٦ مكررا ( ز ) من قانون الإصلاح الزراعى ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظرها يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون الذمى على غير أساس .

وحيث ان الطاعنة تنعى بالأسباب الثانى والثالث والسابع على الحكم المطعون فيه البطلان والقصور في التسييب والفساد في الاستدلال ، وتقول بيانا لذلك أن الحكم لم يبين المطاعن التي وجهتها إلى تقرير الخبير عماد الحكم الابتدائى في قضائه المؤيد به ، أو يشر إلى ما قدمته من مستندات تقطع في حيازتها لأرض النزاع منذ استئجارها لها ، ولم يرد على أوجه الاستدلال بها واقعيًا وقانونيًا ، وأغفل الرد على طلبها إحالة الدعوى إلى التحقيق استجلاء لوجه الحق في حيازة عين النزاع ،

ورغم جوهرية أوجه الدفاع هذه فقد اكتفى الحكم بالرد عليها في إيجاز مغل بأنها لا تعدو أن تكون ترديدا لما سبق إثارتته أمام محكمة أول درجة والتي ردت عليه بما فيه الكفاية ، حالة أن الحكم الابتدائي جاء خلوا من ذلك ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور المبطل والإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال .

وحيث ان النعى مردود ، ذلك أن البين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اعتمد في أخذه بتقرير الخبير على قوله " . . . . . وكان الثابت مما تضمنه تقرير السيد الخبير المنتدب والذي تأخذ هذه المحكمة بما انتهى إليه لقيامه على أسس قانونية وفنية سليمة ومحيطة وتطمئن المحكمة إلى ما أدلى أمامه من أقوال الشهود بحسبانها قرائن تأخذ بها ، أن الأعيان موضوع التداعى الأصلية ، والفرعية تدخل ضمن عقدي الإيجار المحررين لكليهما وأنها كانت في حيازة المدعى — المطعون عليه الأول — نفاذا لعقده المؤرخ ١٩٦٥/٤/٢٠ واستمرت في وضع يده حتى تعرضت له المدعى عليها الثانية — الطاعنة — وصدر قرار من النيابة في شأن الحيازة الأمر الذي يفيد بذاته أن المدعى قد وضع اليد على العين المؤجرة منذ تاريخ إستيجاره دون المدعى عليها الثانية ولا يقدر في ذلك قيامها في مدة سابقة بالإشراف على العين بوصفها وكيلًا عن زوجها المالك المؤجر إذ أن الإشراف كوكيل يختلف اختلافا جوهريا عن صفة المستأجر وكان قد ثبت وضع يد المدعى كـ مستأجر من المالك دون المدعى عليها الثانية فإنه من المتعين إجابته إلى طلبه تمكينه من العين موضوع دعواه " ، ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كانت محكمة الموضوع قد رأت في حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة أسبابه فإنها لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد استقلالاً على الطعون التي وجهها الطاعن إلى ذلك التقرير لأن في أخذها به مجحولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف بيانه قد أخذ بتقرير الخبير لاقتناعه بالأسس التي بني عليها وبما صاقه الحكم من قرائن وما تكشف له من ظروف الدعوى التي أوردها في أسبابه وانتهى من هذه الأدلة إلى أن المطعون عليه الأول وضع يده على عين النزاع نفاذا لعقد الإيجار الصادر له من المالك



وأنه استمر في وضع يده حتى تعرضت له الطاعنة فلا يعاب على هذا الحكم بعد ذلك أنه لم يأخذ أو يرد على القرائن التي ساقتها الطاعنة ردا على ما أورده الخبير في تقريره ، إذ ليس على الحكم أن يفند كل قرينة ما دام أنه انتهى إلى ما خلص إليه بأدلة تحمل قضاءه لأن أخذه بهذه الأدلة يتضمن الرد المسقط لما يخالفها ، كما لا تريب عليه وقد وجد في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدته فيها إذا لم يستجب إلى طلب الطاعنة إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة وضع اليد التي انتهت إلى رأيه فيها مستخلصا مما أورده الخبير في تقريره باعتبار أنه ليس حقا للمحكوم وإنما من الرخص الخولة لقاضي الموضوع متى لم يجد في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفي لاستجلاء وجه الحق فيها ، ويكون النعي على غير أساس .

وحيث ان الطاعنة تنعى بالسببين الرابع والخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك تقول أنه أيد الحكم الابتدائي في اطراحه الدفع بعدم قبول الدعوى القائم على انتفاء أحد أركانها باعتبارها دعوى حيازة على سند من سبق إبدائه أمام المحكمة الجزئية التي رفعت الدعوى إليها ابتداء دفاعا متعارضا مبناه أن موضوع الدعوى هو المفاضلة بين عقدين أخذت به المحكمة وقضت على موجهه وأن طلب التمكين المرفوعة به الدعوى يستند إلى عقد إيجار بينما تستند دعوى الحيازة إلى وضع اليد المصحوب بنية التملك ، كما أيده فيما أقام عليه قضاؤه برفض الدعوى من أن حيازة العاعنة لأرض النزاع في المدة السابقة على عقد الإيجار الصادر للمطعون عليه الأول كان بصفتها وكيلة عن زوجها المؤجر ، حالة أن ما أبدته من دفاع أمام المحكمة الجزئية كان في نطاق الدفع بعدم الاختصاص المحلي ولم يكن في مجال إعطاء الدعوى تكييفها الصحيح . هذا إلى أن المطعون عليه الأول كيف دعواه بأنها دعوى منع تعرض وهي من دعاوى الحيازة وأن اسباغ الحكم صفة دعوى التمكن عليها لا يعتبر ردا كافيا في هذا المجال لأن القانون لم يعرف تلك الدعوى وخصائصها ولا شروط قبولها ، بالإضافة إلى أنه جاء خلوا من التدليل على أن حيازتها لأرض النزاع قبل المطعون عليه الأول كان بصفتها وكيلة عن المؤجر وليست كاستأجرة طبقا لعقد الإيجار الصادر لها المودع بالجمعية الزراعية



ومتناقضا مما سبق التسليم به من قيام السلافة التجارية بموجب هذا العقد وخفلا من الرد على ما قدمته من خطاب يفيد تعاملها باسمها مع البنك وهو ما يقطع في انتفاء صفة الوكالة عن زوجها، وإذا أسس كل من طرفي الدعوى الأصلية والفرعية دفاعه على عقد الإيجار الصادر له وكيف المطعون عليه الأول دعواه بأنها دعوى منع تعرض فإن الحكم يكون معيبا بالتناقض المبطل فضلا عن الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب والفساد في الاستدلال .

وحيث ان النعى مردود ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن محكمة الموضوع ملزمة بإعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح دون أن تتقيد في ذلك بتكييف الخصوم لها وإذا حصل الحكم المطعون فيه - بماله من سلطة فهم الواقع ان دعوى المطعون عليه الأول هي دعوى موضوعية بالمطالبة بتمكينه من العين المؤجرة استنادا إلى عقد الإيجار الصادر له من المطعون عليه الثاني وأيد ذلك بما سبق أن أثارت الطاعنة من دفاع أمام المحكمة الجزئية قائم على أن الدعوى في حقيقتها منازعة في صحة إيجار ومفاضلة بين عقدين ، فإنه إذا طرح الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم استيفائها شروط قبولها باعتبارها من دعاوى الحيازة لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه خلص في حدود سلطته الموضوعية من أقوال الشهود الذين سمعت أقوالهم أمام الخبير إلى أن التاجر تم للمطعون عليه الأول بموافقة الطاعنة التي كانت تحوز الأطيان المؤجرة من قبل بمقتضى وكالتها عن زوجها المؤجر وأن المستاجر المذكور وضع يده على العين المؤجرة اعتبارا من تاريخ التعاقد في ٢٠/٤/١٩٦٥ ، وكان لاتناقض بين صدور عقد إيجار إلى الطاعنة عن أرض النزاع وبين اعتبار حيازتها لها من قبيل الاشراف بمقتضى الوكالة الصادرة لها من زوجها المالك إذ ليس ثمة لازم بين تحرير عقد الإيجار وإقراره بوضع اليد ، كما أنه لا تعارض بين قيام هذه الوكالة وثبوت تعامل الطاعنة مع البنك باسمها إذ لا مانع من تعامل الوكيل باسمه لحساب موكله ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه يكون في غير محله .

وحيث ان حاصل النعى بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم رفض

دفاعها القائم على أن المطعون عليه الأول يحوز أطيانا زراعية تزيد على خمسين فدانا بالمخالفة للمادة ٣٧ من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وهو ما يؤدي إلى بطلان عقد الإيجار الذي يتمسك به ، مستندا إلى عدم ثبوتها دون أن يورد أسس استخلاصه هذه النتيجة ولا خلاصة ما استندت إليه الطاعنة من أدلة قانونية وحجج واقعية لإثباتها وهو ما يعيب الحكم بمخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعى غير سديد ، فلك أن البين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة على ما دفعت به من أن حيازة المطعون عليه الأول من الأراضي الزراعية بعد إبرامه عقد الإيجار الصادر له عن عين النزاع أصبحت تتجاوز الخمسين فدانا ، بصورة شمسية لبطاقة الحيازة رقم ٣٠٣ صادرة بإسمه من الجمعية الزراعية بالفهمية ثابت بها حيازته ١٢ س و ٣٧ ط وبشهادة مادرة من تلك الجمعية بحيازته ٣٧ فدان بطريق وضع اليد حتى نهاية ١٩٦٤/١٩٦٥ الزراعية عندما نقلت إلى اسم السيدة ... .. وأضافت بأنه ورث عن شقيقة له أطيانا زراعية كما يمتلك أطيانا أخرى ورد المطعون عليه الأول على ذلك بما قدمه من مستندات تفيد أن بطاقة الحيازة رقم ٣٠٣ المقدم صورتها الشمسية غير خاصة به وأن المساحة الصادرة عنها الشهادة المقدمة من الطاعنة كانت ملكا لشقيقته ثم أوصت بها لإبنتها ... .. التي انتقلت إليها الحيازة بعد انتهاء وصاية عليها ، وإذا كان المقرر أن لقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة له وفي موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما تطعن نفسه إلى ترجيحه منها ولا تثريب عليه إن هو لم ير الأخذ بصور شمسية لأوراق قصد التدايل بها في الدعوى فإن الحكم إذ لم يعتد بالصورة الشمسية لبطاقة الحيازة المنسوبة للمطعون عليه الأول والمقدمة من الطاعنة وأخذ بمضمون ما قدمه المذكور من مستندات فوخلص منها ومن تقديمه الوصية الصادرة من شقيقته لابنتها مع كونه وارثا بما يفيد إقراره لها إلى أن ما يحوزه من أطيان لا يتجاوز الخمسين فدانا يكون قد أعمل سلطته التقديرية بما لا يخالف فيه للثابت بالأوراق ، ويكون النعى عليه في هذا الخصوص من قبيل الجدل الموضوعي للأدلة المطروحة في الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة .

وحيث ان مبنى النعى بالسبب الثامن الإخلال بحق الدفاع إذ لم يستبعد الحكم المطعون فيه المستندات المقدمة بعد الميعاد من المطعون عليه الأول، ولم يستجب إلى طلب الطاعنة إعادة الدعوى إلى المرافعة للرد على المذكرة المقدمة منه والمساهمة إليها بعد الميعاد، ولتقدم صورة من التحقيقات التي أشارت إليها لبيان حيازة المطعون عليه الأول، دون أن يبين الأسباب المبررة وهو ما يعيبه بالإخلال بحق الدفاع .

وحيث ان النعى مردود، ذلك أنه لما كان ما ترمى إليه المادة ١٦٨ من قانون المرافعات من عدم جواز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها وإلا كان العمل باطلا إنما هو عدم إتاحة الفرصة لأحد الخصوم لبدء دفاع لم يمكن خصمه من الرد عليه، وإذا كان الثابت من الأوراق أن المستندات التي تقدم بها المطعون عليه الأول في فترة حجز الدعوى للحكم تأخر عليها بما يفيد إطلاع وكيل الطاعنة عليها في ٢٨/٤/١٩٦٩ أى خلال الفترة المصرح فيها لكل من الطرفين بتقديم مستنداته كما تأخر عليها من الطاعنة شخصيا في ٥/٥/١٩٦٩ وأن المذكرة المقدمة منه وإن أعلنت إلى الطاعنة في ٢١/٥/١٩٦٩ أى بعد انقضاء الميعاد المصرح فيه بتقديم المذكرات إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعول على شيء مما جاء بها بل ولم يشر إليها على الإطلاق فلا محل للقول بالإخلال بأى حق للطاعنة . لما كان ذلك وكان عدم استجابة الحكم إلى طلب الطاعنة إعادة الدعوى إلى المرافعة للرد عليها أمر يخضع في تقدير مدى جديته لمطاق سلطان قاضى الموضوع، فإن النعى يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود وعضوية السادة المستشارين :  
محمد محمد المهدي ، والدكتور عبد الرحمن عياد ، ومحمد الباجوي ، وأحمد وهدان

( ٧٠ )

الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٤ القضائية :

( ١ ) نقض ” الخصوم في الطعن “ .

الطعن بالنقض ممن لم يقض بشيء ضده . غير جائز .

( ٢ ) دعوى ” الصفة “ .

تمثيل الدولة في التقاضي . الوزير هو الذي يمثل الدولة في الشئون المتعلقة بوزارته . المصالح والقروع  
التابعة للوزارة . عدم تمثيل مديروها لها أمام القضاء .

( ٣ ) دفع ” الدفع بعدم القبول “ . استئناف .

الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة . ج — راز ابدائه في أية حالة كانت عليها  
الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف . القول بأن مدير المصلحة الحكومية ارتضى اختصاصه كممثل  
لها أمام محكمة أول درجة . لا محل له .

( ٤ ) دعوى ” الخصوم في الدعوى “

وجوب تأجيل الدعوى لأعلان ذي الصفة فيها م ٢/١١٥ مرافعات قاصر على محكمة  
الدرجة الأولى . علة ذلك .

١ — إذ كان الحكم المطعون فيه لم يقض بشيء ضد — الطاعن الأول —  
وكان لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه ، فإن الطعن يكون غير  
جائز منه .

٢ — تمثيل الدولة في التقاضي وهو فرع من النيابة القانونية عنها ، وهي نيابة المرد في تعيين مداها وبيان حدودها إنما يكون بالرجوع إلى مصدرها وهو القانون ، والأصل أن الوزير هو الذي يمثل الدولة في الشئون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للأصول العامة باعتباره المتولى الإشراف على شئون وزارته المسئول عنها والذي يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها ، إلا إذا أسند القانون صفة النيابة فيما يتعلق بشئون هيئة معينة أو وحدة إدارية معينة إلى غير الوزير فيكون له عندئذ هذه الصفة بالمدى وفي الحدود التي يبينها القانون ، لما كان ماتقدم وكان كل من الهيئات الطاعنة — مراقب منطقة التعليم بينها ، رئيس قلم الودائع بمحكمة المنصورة الابتدائية و كاتب أو محكمة ميت غمر الجزئية — لا تعتبر شخصاً من الأشخاص الاعتبارية العامة ، بل هي في تقسيمات الدولة مصالح أو فروع تابعة لوزارات معينة ولم يمنحها القانون شخصية اعتبارية تفول مديروها النيابة عنها قانوناً وتمثيلها في التقاضي ، وكان الحكم المطعون فيه إذ بني قضاءه برفض الدفع بعدم القبول على سند من أن الطاعنين قد ارتضوا تمثيل الجهات الحكومية التي رأسونها قد حجب نفسه بذلك عن تقصى المثل القانوني لها .

٣ — إذ كان الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز ابدائه في أية حالة تكون عليها الدعوى عملاً بالمادة ١١٥ من قانون المرافعات ، وكان سكوت الطاعنين عن التمسك به أمام محكمة أول درجة لا يسقط حقهم في ابدائه أمام محكمة الاستئناف ، وكان لا يجوز القول بأن الطاعنين قد ارتضوا تمثيل الجهات الحكومية التي يعملون بها أمام محكمة أول درجة ، وأنه لا يجوز لهم من جد الدفع بعدم تمثيلهم لها ، لأن صفة الوزير أو من ينصبه القانون في التمثيل أمام القضاء مقرررة بالقانون ولا يملك الطاعنون بهذه المثابة أن ينصبوا من أنفسهم نائبين قانونيين عن الجهات التي يتبعونها بقبولهم تمثيلها أمام القضاء في الدعاوى المرفوعة عليها طالما أنه ليس لديهم شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة .

٤ — إذ تنقض الفقرة الثانية من المادة ١١٥ من قانون المرافعات على أنه إذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لإنتفاء صفة المدعى عليه قائماً على أساس فلاها تؤجل الدعوى لإعلان ذي الصفة بدلاً من الحكم بعدم القبول

تيسيطا للاجراءات وتقديرا من المشرع لتنوع وتعدد فروع الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات على نحو يصعب فيه تحديد الجهة التي لها صفة في التداعى لأن اختصاص ذى الصفة عملا بهذا النص المستحدث لا يكون له محل إلا أمام محكمة أول درجة فقط، إذ لا يجوز أن يختص أمام محكمة الدرجة الثانية من لم يكن طرفا في الخصومة أمام محكمة الدرجة الأولى .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عليهما الأولى والثانية أقامتا الدعوى رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٦٤ مدنى كلى الاسكندرية ضد الطاعنين الأول — مراقب منطقة التعليم بالمنصورة — والثانى — مراقب منطقة التعليم ببها ومحافظ الدقهلية بصفته رئيس مجلس المحافظة والمطعون عليهما الثالثة والرابع يطلب الزامهم متضامين بمبلغ ٩٠٠ جنيه ، وذلك فى مواجهة باقى المطعون عليهم من الخامس الى السابع عشر ، وقالتا بيانا لدعواهما أنه بموجب عقد حواله مؤرخ ١٢/١/١٩٥٧ أقرت مورثة المطعون عليهم من الخامس الى السابع عشر بأنها قبضت من مورث المطعون عليهما الثالثة والرابع مبلغ ٩٠٠ جنيه وتنازلت له وفاء لهذا المبلغ عن أجرة العين المؤجرة منها إلى مجلس مدينة الدقهلية ما تأخر منها وما يستجد وإذا تنازل المطعون عليهما الثالثة والرابع بموجب العقد المؤرخ ١٦/٢/١٩٦٣ إليهما عن عقد الحواله المشار إليه وكانا يستحقان اقتضاء الأجرة المستحقة فقد أقامتا الدعوى . دفع الطاعنان الأول والثانى ببطلان الحواله وبتقادم الحق فى المطالبة بالأجرة فيما زاد على خمس سنوات ، حكمت المحكمة فى ٢٦/٤/١٩٦٧ قبل الفصل فى الطعن بنسب خبر لبيان قيمة الأجرة الشهرية ومقدار ما هو مستحق منها فى ذمة كل جهة ، وبعد أن قدم الخبير تقريره اختصمتا كلا من الطاعنين الثالث ورئيس قلم الودائع بمحكمة المنصورة الابتدائية — والرابع — كاتب أول محكمة ميت غمر الجزئية



ورئيس مجلس مدينة بنها بصفته بطلب الزام الثالث دفع مبالغ ٦٢ جنيها و ٥٨٠ مليا والزام الرابع دفع مبلغ ١٠٧ جنية و ٤٦٠ مليا والزام الأخير دفع مبلغ ٣٧ جنية و ٥٠٠ مليم وبتاريخ ١٩٦٨/٩/٢٥ حكمت المحكمة (أولا) برفض الدفع بيطلان. الحوالة (ثانيا) بقبول الدفع بالتقادم الخمسى (ثالثا) بالزام الطاعن الثانى بأن يؤدى للطعون عليهما الأولى والثانية مبلغ ٥٤٠ جنيها و ٤٣٥ مليا وبالزام الطاعن الثالث بأن يصرف لهما مبالغ ٦٢ جنية و ١٨٠ مليم قيمة الوديعة المودعة قلم ودائع محكمة المنصورة المختلطة فى فبراير سنة ١٩٤٨ وبالزام الطاعن الرابع بأن يصرف لهما مبلغ ١٠٧ جنية و ٤٦٠ مليا، ١٥ جنيها قيمة الوديعتين المودعتين قلم ودائع محكمة ميت غمر فى فبراير ويونيه سنة ١٩٥١. استأنفت المطعون عليها الأولى والثانية هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٠٤ لسنة ٢٤ ق الاسكندرية بطلب القضاء علاوة على ما قضى به الحكم المستأنف بالزام الطاعن الأول بمبلغ ٥٨ جنيها و ٤٦٠ مليا وبالزام الطاعن الثانى بمبلغ ١٢١ جنيها و ٨٧٥ مليا وبالزام رئيس مجلس مدينة بنها بمبلغ ٣٧ جنيها و ٥٠٠ مليم ، كما استأنفه الطاعنون الأربعة بالاستئناف رقم ٧٩٩ لسنة ٢٤ ق الاسكندرية بطلب الغاء الحكم المستأنف والقضاء أصليا بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة واحتياطيا بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة واحتياطيا كليا بسقوط حق المطعون عليهما الأولى والثانية بالتقادم ورفض الدعوى . حكمت محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٢ فى الاستئناف رقم ٧٩٩ لسنة ٢٤ ق برفضه ، وفى الاستئناف رقم ٨٠٤ لسنة ٢٤ ق بتعديل الحكم المستأنف بأن يضاف إليه علاوة على ما قضى به الزام رئيس مجلس مدينة بنها بأن يدفع للطعون عليهما الأولى والثانية مبلغ ٣٧ جنيها و ٥٠٠ مليم طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة تمسكت النيابة برأيها .

وحيث ان الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للطاعنين الثانى والثالث والرابع ، أما الطاعن الأول — مراقب منطقة التعليم بالمنصورة — فإن الحكم المطعون فيه لم يقض بشئ ضده ، وإذ كان لا يجوز الطعن فى الأحكام لإلزام المحكوم عليه فان الطعن يكون غير جائز منه .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون الثاني والثالث والرابع على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم انتهى إلى رفض الدفع المبدى منهم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة ، على سند من أنهم ارتضوا أمام محكمة أول درجة تمثيل الجهات الحكومية التي يعملون بها ، ولا يحق لهم الدفع بعد ذلك بعد تمثيلهم لها ، في حين أن أيًا منهم لا يمثل الجهة الإدارية التي رأسها في التقاضي ، لأن هذه الجهات الإدارية ليس لها شخصية اعتبارية مستقلة عن الدولة فمنطقة بنها التعليمية — الطاعن الثاني — يمثلها وزير التربية والتعليم ، ورئيس قلم الودائع والكتاب الأول بمحكمة المنصورة وميت غمر — الطاعنان الأخيران — إنما يمثلهما وزير العدل بالإضافة إلى أن سكوت الطاعنين عن إبداء الدفع أمام محكمة أول درجة لا يمنحهم الصفة في تمثيل هذه الجهات لأن القانون وحده هو الذي يعين الشخص الذي يمثل الجهة الحكومية أمام القضاء ولأن الدفع بعدم القبول يجوز إبدائه في أية حال تكون عليها الدعوى ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى صحيح ، ذلك أن تمثيل الدولة في التقاضي هو فرع من النيابة القانونية عنها ، وهي نيابة المرد في تعيين مداها وبيان حدودها إنما يكون بالرجوع إلى مصدرها وهو القانون والأصل أن الوزير هو الذي يمثل الدولة في الشئون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للأصول العامة باعتباره المتولى الإشراف على شئون وزارته والمسئول عنها والذي يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها ، إلا إذا أسند القانون صفة النيابة العامة فيما يتعلق بشئون هيئة معينة أو وحدة إدارية معينة إلى غير الوزير ، فيكون له عندئذ هذه الصفة بالمدى وفي الحدود التي يبينها القانون لما كان ذلك وكان الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز إبدائه في أية حالة تكون عليها عملاً بالمادة ١١٥ من قانون المرافعات ، وكان سكوت الطاعنين عن التمسك به أمام محكمة أول درجة لا يسقط حقهم في إبدائه أمام محكمة الاستئناف وكان لا يجوز القول بأن الطاعنين ارتضوا تمثيل الجهات الحكومية التي يعملون بها أمام محكمة أول درجة ، وأنه لا يجوز لهم من بعد الدفع بعدم تمثيلهم لها لأن صفة الوزير أو من ينصبه القانون في التمثيل أمام القضاء مقررة بالقانون ولا يملك الطاعنون بهذه المثابة أن ينصبوا من أنفسهم نائبين قانونيين عن الجهات التي

يتبعونها بقبولهم تمثيلها أمام القضاء في الدعاوى المرفوعة عليها طالما أنه ليس  
لأيهم شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة وكان لا يسوغ التذرع بما تقضى به  
الفقرة الثانية من المادة ١١٥ سالفة الذكر من أنه إذا رأت المحكمة أن الدفع  
بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه قائما على أساس فإنها تؤجل الدعوى  
لإعلان ذى الصفة بدلا من الحكم بعدم القبول تبسيطا للإجراءات وتقديرا من  
المشرع لتنوع وتعدد فروع الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات على نحو  
يصعب فيه تحديد الجهات التي لها صفة في التداوى لأن اختصاص ذى الصفة عملا  
بهذا النص المستحدث لا يكون له محل إلا أمام محكمة أول درجة فقط إذ لا يجوز  
أن تختص أمام محكمة الدرجة الثانية من لم يكن طرفا في الخصومة أمام محكمة  
الدرجة الأولى، لما كان ما تقدم وكان كل من الهيئات الطاعنة لا تعتبر شخصا  
من الأشخاص الاعتبارية العامة بل هي في تقسيمات الدولة مصالح أو فروع تابعة  
لوزارات معينة ولم يمنحها القانون شخصية اعتبارية تحول مديروها النيابة عنها  
قانونا وتمثيلها في التقاضى وكان الحكم المطعون فيه إذ بنى قضاءه برفض الدفع  
بعدم القبول على سند من أن الطاعنين قد ارتضوا تمثيل الجهات الحكومية التي  
يرأسونها قد حجب نفسه بذلك عن تقصى المثل القانوني لها بالتطبيق للأصول  
العامة أو للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الإدارة المحلية فإنه يكون قد أخطأ  
في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة للتعرض لباقي أسباب الطعن.



## جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود ، وعضوية السادة المستشارين محمد محمد المهدي ، والدكتور عبد الرحمن عياد ، ومحمد الباجوري ، وملاح نصار .

(٧١)

الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٤٤ القضائية :

(١ - ٧) نقض "حالات الطعن" . قانون . قوة الأمر المقضي . حكم "تصحيح الأحكام" .

(١) الطعن بالنقض . المقصود به غلظة الحكم النهائي . حالاته . بيانها على سبيل الحصر في المادتين ٢٤٨ و ٢٤٩ مرافعات .

(٢) جواز الطعن بالنقض في أي حكم انتهائي أيا كانت المحكمة التي أصدرته . م ٢٤٩ مرافعات . حالة استثنائية . شرطها . صدوره على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضي .

(٣) الأحكام الصادرة من محكمة النقض . بآلة قاطعة . عدم جواز الطعن فيها بدعوى مخالفتها لحكم نهائي حائز لقوة الأمر المقضي . م ٢٦٢ مرافعات .

(٤) جواز تصحيح الأخطاء المادية في الحكم بالرجوع إلى ذات المحكمة التي أصدرته . الأخطاء غير المادية عدم جواز الالتجاء إلى ذات المحكمة لتصحيحها .

(٥) الادعاء بوجود تقصير في تشريع المرافعات بشأن الطعن في أحكام محكمة النقض . طلب الطاعن الاستدعاء بالمصادر الأخرى لتشريع المشار إليها في المادة الأولى من القانون المدني . لاملح له . علة ذلك .

(٦) أحكام محكمة النقض بمنأى من أي طعن . الاستثناء . قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية بأحد قضائها . ما جرت عليه الدائرة الجنائية بمحكمة النقض من سحب الحكم عند وقوع خطأ مادي في قضائها . لا يجوز مباشرته في الدائرة المدنية . علة ذلك .

(٧) الطعن في الحكم الصادر من محكمة النقض بدعوى تضمنه عدولا عن مبادئ قانونية سابقة أو بطلان صحيفة الطعن لعدم التوقيع عليها من محام . لا يتدرج ضمن أسباب عدم الصلاحية التي يجوز بسببها الطعن في الحكم .

١ — الطعن بالنقض طريق غير عادى لم يجزه القانون للطعن فى الأحكام الانتهاية إلا فى أحوال بينها بيان حصر فى المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات . وترجع كلها إما إلى مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله ، أو إلى وقوع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فيه ، ويقصد به فى واقع الأمر مخالفة الحكم النهائى الذى يطعن عليه بهذا الطريق ، فيتعين أن يلجأ بصدده إلى محكمة مغايرة لتلك التى أصدرته على أن تكون أعلى منها ، حددها المشرع أنها محكمة النقض التى تعتبر قمة السلطة القضائية فى سلم ترتيب المحاكم .

٢ — قصرت المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات الطعن بالنقض أصلاً على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف فى الأحوال التى بينها ، وماقررة المادة ٢٤٩ من ذات القانون من أجازة الطعن بالنقض استثناء فى أى حكم انتهائى — أيا كانت المحكمة التى أصدرته — فصل فى نزاع سابق خلافاً للحكم آخر سبق أن صدرين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى يندرج ضمن مخالفة القانون باعتباره مخالفة للقاعدة القانونية المنصوص عليها فى المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ويقصد بها الأحكام الحائزة قوة الأمر المقضى وهى مرتبة يصل إليها الحكم إذا أصبح أثره الملزم نهائياً غير قابل للطعن فيه بطريق من طرق الطعن الاعتيادية ، وأن ظل قابلاً للطعن فيه بطريق غير عادى .

٣ — الأحكام التى تصدرها محكمة النقض لاتعد من الأحكام التى تعنيها المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات — اعتباراً — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن محكمة النقض هى خاتمة المطاف وأن أحكامها باتة قاطعة لا تقبل الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية ، يؤيد ذلك النظر أن المشرع نص فى المادة ٢٥٠ من قانون المرافعات على أن للنائب العام أن يطعن بطريق النقض لمصلحة القانون فى الأحكام الانتهاية — أيا كانت المحكمة التى أصدرتها ... ” وهى ذات العبارة التى يستند إليها الطاعن فى المادة ٢٤٩ آتفة الذكر — مع أن المادة ٢٥٠ استحدثت نظام الطعن لمصلحة القانون دون أن يفيد منها الخصوم لمواجهة صعوبات تعرض فى العمل وتؤى إلى تعارض أحكام القضاء فى المسائل القانونية الواحدة ، وارىد بها أن تعرض هذه المسائل

على محكمة النقض لتقول فيها كلمتها فتضع حدا لتضارب الأحكام ، ولا يتصور بمقتضاها الطعن في أحكام محكمة النقض بالذات ، لما كان ذلك وكان النص في المادة ٢٧٢ من قانون المرافعات على أنه " لا يجوز الطعن في أحكام محكمة النقض بأي طريق من طرق الطعن " إنما جاء أقصاها عن هذا المعنى ، ومن المشرع بإبرازه في كافة القوانين التي صاحبت إنشاء محكمة النقض ، وكانت هذه المادة بعمومها وإطلاقها تنصب على كافة الأحكام التي تصدرها محكمة النقض ، وتختلف في نطاقها ومجالها وموضوعها عن الأحكام المشار إليها في المادة ٢٤٩ مرافعات ، وكان نصها بهذه المثابة باقيا على عمومته لم يدخله التخصيص ، بل وإطلاق عن قرينة تمنح من إرادة تخصيصه ، فإن ما يتذرع به الطاعن من إجازة الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة النقض بدعوى مخالفتها للحكم نهائى حائز قوة الأمر المقضى ينطوى على مجاوزة لمراد الشارع .

٤ — إذ كان الأصل ألا سبيل إلى إلغاء أحكام القضاء ، أو تعديلها إلا بسلوك طرق الطعن المقررة في القانون ، وكانت المادة ١٩١ من قانون المرافعات قد أجازت استثناء من هذا الأصل — وللتيسير — الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم وقصرته على تصحيح ما عساه أن يقع في منطوق الحكم أو أسبابه من أخطاء مادية بحتة كناية أو حسائية ، فإن مفهوم مخالفة هذا النص قاطع في أن الأخطاء غير المادية لا يجوز الرجوع في شأنها إلى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم ، إذ فيه ابتداع لطريق من طرق الطعن لم يأذن به الشارع أو ينظمه القانون .

٥ — إذ كانت القوانين المتعلقة بالتنظيم القضائي والمرافعات المدنية وهي المشتملة على الإجراءات والأوضاع التي تلزم مراعاتها عند الالتجاء إلى القضاء وكيفية الفصل في الدعوى وقواعد إصدار الأحكام والطعن فيها وتنفيذها لاشأن لها بجوهر الحقوق الموضوعية ولا بالنصوص القانونية المنظمة لها ، وكان المصدر الوحيد لهذه القوانين هو التشريع المتمثل أساسا في مجموعة المرافعات المدنية والتجارية الصادر بها القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، والتشريعات المكملة دون ما اعتداد بأية مصادر أخرى ، فإنه لا محل للحاجة في هذا المجال بما تقضى به المادة الأولى من التقنين المدني من استناد إلى بعض المصادر



هند تخلف النص التشريعي ، باعتبار القانون الأخير من القوانين الموضوعية المقررة للحقوق التي تبينها وتحدد كيفية نشوتها وطريقة انقضائها ، بينما قانون المرافعات يقرر الوسيلة التي بمقتضاها تؤدي هذه الحقوق ، بحيث تلزم الشكالية كي يطمئن الأفراد إلى المحافظة على حقوقهم متى اتخذوا الأوضاع التي نص عليها القانون ضمانا لسير القضاء ومنعا من أن يترك الأمر فيه لمطلق التقدير .

٦ — لم ينحول المشرع حق السحب لمحكمة النقض بصريح نص المادة ١٤٧ من قانون المرافعات القائم . والمقابلة للسادة ٣١٤ من قانون المرافعات السابق — إلا في حالة قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية بأحد قضائتها الذين أصدروا الحكم وأوردت المذكرة الإيضاحية إنه ” زيادة في الإطمئنان والتحوط لسمعة القضاء نص على أنه إذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للمتهم أن يطلب منها سحب الحكم وإعادة نظر الطعن وهي استثناء من الأصل العام الذي يجعل أحكام محكمة النقض بمنجى من الطعن “ ، مما مفاده أن هذه هي الحالة الوحيدة التي يحق فيها للدائرة المدنية بالمحكمة أن ترجع عن قضائها وتسحب فيها . ولئن ذهبت الدائرة الجنائية لمحكمة النقض إلى سحب الأحكام الصادرة فيها إذا وقع فيها خطأ مادي بناء على تغلم المحكوم عليه ، فإن القضاء الجنائي يتعلق في صميمه بالأرواح والحريات وللنيابة العامة دور هام فيها باعتبارها الممثلة للمجتمع ، بخلاف القضاء المدني الذي تعرض عليه خصومات مرردة بين الأفراد وتتصل بأموالهم ، ويدعى كل خصم فيها حقا يناهض حق الآخر ، ويوزان القاضى بين دفاع كل منهما ويرجع أحدهما ، الأمر الذي يستلزم بطبيعة الحال استقرار المراكز القانونية وعدم قلقها ، فلا تجوز الحاجة بما درجت عليه الدائرة الجنائية للمحكمة في هذا الخصوص .

٧ — إذ كانت أحكام محكمة النقض — طبقا للمستقر في قضاء هذه المحكمة — لا تجوز تعييدها بأى وجه من الوجوه ، وعمى واجبة الاحترام فيما خلصت إليه

أخطاء أم أصابت وكان ما يتعاه الطاعن على الحكم الصادر من محكمة النقض بتاريخ ١٩٧٤/٥/٧ من أنه تضمن العدول عن مبادئ قانونية قررتها أحكام سابقة دون إحالة على الهيئة العامة خلافا لما يقضى به قانون السلطة القضائية أو أن من حقه طلب سحب الحكم لارتكازه أساما على بطلان صحيفة الطعن تبعا لعدم التوقيع عليها من محام مقرر أمام محكمة النقض لا تندرج ضمن أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها تحديدا وحصرًا في المادة ١٤٧ من قانون المرافعات فإن الطعن يكون غير مقبول .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

و حيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل فى أن المطعون عليه أقام ضد الطاعن الدعوى رقم ٢٨٠٧ لسنة ١٩٦٥ مدنى أمام محكمة القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بتخفيض أجرة الشقة استجاره الميينة بصحيفة الدعوى الى مبلغ ١١ ج و ٧٠٠ مليم من بداية العقد حتى آخر فبراير سنة ١٩٦٥ وإلى مبلغ ٨ ج و ٥٠٠ مليم عن المدة التالية وبرد المبلغ ٣٨١ ج و ٦٧٨ مليم قيمة فروق الأجرة ، وقال شرحا لدعواه أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٦٤/٢/١٥ استأجر من الطاعن الشقة رقم ١١ من العقار رقم ١٠١ بشارع ... .. نظير أجرة شهرية مقدارها ٢٣ ج و ٥٠٠ مليم ، وإذ تبين له من واقع دفاتر الجرد أن الأجرة التى كان يدفعها المستأجر السابق هى ١٧ ج و ٥٠٠ مليم وأنه تسرى عليها أحكام القانونين رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ورقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، ورفض الطاعن إجراء التخفيض بموجبهما فقد أقام دعواه وبتاريخ ١٩٦٦/٤/١٤ حكمت المحكمة بتدب أحد الخبراء لبيان الأجرة الفعلية لشقة النزاع خلال السنة السابقة على العمل بأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ مخفضة بنسبة ٢٠٪ وفى حالة تعذر ذلك فعليه بيان أجرة المثل ، مع مراعاة ما تتمتع به الشقة من مزايا خاصة ، وبيان ما يلحقها من تخفيض تطبيقا للقانونين رقمى ١٦٩ لسنة ١٩٧١ و ٧ لسنة ١٩٦٥ ، وبعد أن قسدم الخبير تقريره عادت فحكمت فى ١٩٦٨/١/٢٥

بتخفيض أجرة شقة النزاع إلى ١٥ ج و ٨٨٠ مليا اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٦٤ وإلى ١٢ ج و ٧٠٤ مليا اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٦٥ ، وبإلزام الطاعن دفع مبلغ ٣٠٤ ج و ٦٥٣ مليا استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٢ لسنة ٨٥ ق القاهرة طالبا إلغاءه ، وبتاريخ ٢٠/٤/١٩٦٨ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن المطعون عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعن برقم ٣٣٣ لسنة ٣٨ ق . دفع الطاعن ببطلان الطعن تأسيسا على أن التوقيع على تقريره المنسوب إلى محامى الطاعن مزور عليه وسلك سبيل الإدعاء بالتزوير ، وبتاريخ ٧/٥/١٩٧٤ حكمت محكمة النقض (أولا) برفض الادعاء بالتزوير . (ثانيا) بنقض الحكم المطعون فيه . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض . دفع المطعون عليه بعدم جواز الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الراى بعدم جواز الطعن . عرض الطعن عرض على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ، فرأته جديرا بالنظر ، وبالحلقة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون عليه أن صريح نص المادة ٢٧٢ من قانون المرافعات قاطع فى عدم جواز الطعن فى أحكام محكمة النقض مهما كانت الاعتبارات وهى خاتمة المطاف أمام القضاء ، مما ينبى عليه أن يكون الطعن المائل غير جائز .

وحيث إن الطاعن يستند فى جواز الطعن بطريق النقض على الحكم الصادر من محكمة النقض بتاريخ ٧/٥/١٩٧٤ فى الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٨ ق على المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات التى تقضى بأن الخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض فى أى حكم انتهائى — أيا كانت المحكمة التى أصدرته — فصل فى نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى ، وإلى أن المشرع قدر لمخالفة قوة الأمر المقضى خطورة خاصة تستدعى إستثناءها من قصر الطعن بالنقض على أحكام محكمة الاستئناف وفق المادة ٢٤٨ السابقة عليها ، فجعل الطعن بالنقض جائزا فى كل حكم انتهائى أيا كانت المحكمة التى أصدرته حتى ولو كان صادرا من محكمة النقض ذاتها ، لا يمنع من ذلك عدم نص المادة ٢٧٢ من قانون



المرافعات على حظر الطعن في أحكام محكمة النقض بأى طريق ، لأن المنع الوارد بها مقصود به أحكام النقض التى لا تخالفة فيها لقوة الأمر المقضى ، لما هو مسلم به فى علم الأصول من أن النص العام يحتمل أن يخصص بدليل يبين منه أن مراد الشارع من العام ابتداء هو بعض إقراره وأن البعض الآخر يختص بحكم مغاير ، وهو ما تستلزمه ضرورة المواءمة عند تحديد نطاق كل من المادتين ٢٤٩ ، ٢٧٢ من قانون المرافعات خاصة وقد وردتا فى تشريع واحد بما لا يمكن معه القول بنسخ أحدها للآخرى . وقد جاء حكم محكمة النقض آنف الذكر مخالفا لحكمين انتهائين صادرين من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٦٨/٤/٣٠ و ١٩٦٩/١١/٢ فى الاستئناف رقمى ٧١٤٠٤٢١ لسنة ٨٥ ق القاهرة ، قضيا برفض دعوى تخفيض أجره أقامها مستأجران آخران فى ذات العقار المملوك للطاعن وأسسها على نفس الأسانيد التى ساقها المطعون عليه فى دعواه ، وفصل الحكان بذلك فى مسألة كلية مناطها عدم انطباق التشريع الاستثنائى على العقار بأكمله ، ويحاج بها ذلك الأخير أخذا بقاعدة عينية الأجرة حتى ولو اختلف الخصوم . وإذا كانت المادة ١٩١ من قانون المرافعات خوات المحكمة تصحيح ما يقع فى حكمها من أخطاء مادية وسكتت عن تصحيح الأخطاء غير المادية بمقولة اللجوء فى صدرها إلى سلوك طرق الطعن المقررة قانونا ، وكان هذا التعليل لا يصدق على الأحكام التى تصدر بصفة انتهائية وفى مقدمتها أحكام محكمة النقض ، فانه لا يتصور الإبقاء على الأخطاء غير المادية التى تقع فى أحكام تلك المحكمة لمجرد عدم تنظيم طريق للطعن فيها أمام هيئة أعلا ، بل يعتبر سكوت المشرع عن علاج هذه الحالة قصورا فى التشريع يجب على القضاء سده بأعمال المادة الأولى من القانون المدنى استهداء بالعرف ورجوعا إلى مبادئ الشريعة الإسلامية والقانون الطبيعى وقواعد العدالة . والعرف قائم فى قضاء الدائرة الجزائية لمحكمة النقض التى عهدت إلى سحب أحكامها والرجوع عن قضائها لتصحيح أخطاء شابت أحكامها من غير الأخطاء المادية البحتة . وأن أطلق على هذا الطريق وصف السحب فهو فى الواقع لا يعدو أن يكون الغاء للحكم بسبب ما وقع فيه من بطلان ، ولا يهيم أن يسمى سحباً أو رجوعاً أو الغاء أو تصحيحاً أو نقضا طالما يستهدف تدارك ما وقع وقع فيه الحكم من خطأ غير مادي بواسطة ذات المحكمة التى أصدرت الحكم . وقد لجأت الدوائر الجنائية إلى هذا الطريق لتصحيح الأحكام دون سند من نص

مباشر عليه في القانون ، وإنما طبقت قواعد العدلية . وقد اقتضت المادة ٢٧٢ من قانون المرافعات على تحريم الطعن بطريق النقض في أحكام محكمة النقض مما يفيد جواز طلب سحبها ، وطلب السحب في الطعن الحالي يرتكز أساساً على مسألة شكلية هي بطلان صحيفة الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٨ لعدم التوقيع عليها من محام مقرر أمام محكمة النقض . بالإضافة إلى أن قضاء المحكمة محل النعي انطوى على مخالفة العديد من المبادئ القانونية التي سبق أن قررت المحكمة النقض ذاتها وامتنع عليها قضاؤها على الرغم من أن قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٠/٥/١٩٧٢ لا يجوز لها العدول عن هذه المبادئ من تلقاء نفسها ويستوجب عرض الأمر على الهيئة العامة للمواد المدنية التجارية . ويكون الحكم المنعى عليه قد صدر بهذه المثابة من هيئة لم يكن لها ولاية في إصداره باعتبارها لا تملك العدول منفردة عن مبادئ مقررة سابقة ، وهو ما يجيز للطاعن الطعن على ذلك الحكم .

وحيث إن الرفع المبدئي في عمله ، ذلك أن الطعن بالنقض طريق غير عادي لم يحزه القانون للطعن في الأحكام الانتهائية إلا في أحوال بينها بيان حصر في المادتين ٢٢٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات ، وترجع كلها إما إلى مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله ، أو إلى وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر فيه ويقصد به في واقع الأمر خاصية الحكم النهائي الذي يطعن عليه بهذا الطريق ، يتعين أن يلجأ نصدده إلى محكمة مغايرة لتلك التي أصدرته على أن تكون أعلى منها ، حددها المشرع أنها محكمة النقض التي تعتبر قمة السلطة القضائية في سلم ترتيب المحاكم ، ولما كانت المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات تقصر الطعن بالنقض أصلاً على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في الأحوال التي بينها ، وكان ما قررت المادة ٢٤٩ من ذات القانون من إجازة الطعن بالنقض استثناء في أي حكم انتهائي — أي كانت المحكمة التي أصدرته — فصل في نزاع سابق خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضي ، يتدرج ضمن مخالفة القانون باعتباره مخالفة للقاعدة القانونية المنصوص عليها في المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، ويقصد بها الأحكام الحائزة قوة الأمر المقضي ، وهي مرتبة يصل



إليها الحكم إذا أصبح أثره الملزم نهائيا غير قابل للطعن فيه بطريق من طرق الطعن الاعتيادية وأن ظل قابلا للطعن فيه بطريق غير عادي ، وكانت الأحكام التي تصدرها محكمة النقض لا تعد من الأحكام التي تعينها المادة ٢٤٩ المشار إليها اعتبارا — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بأن محكمة النقض هي خاتمة المطاف وأن أحكامها باتت قاطعة لا تقبل الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية تؤيد ذلك النظر أن المشرع نص في المادة ٢٥٠ من قانون المرافعات على أن " للنائب العام أن يطعن بطريق النقض لمصلحة القانون في الأحكام النهائية — أي كانت المحكمة التي أصدرتها — ... " — وهي ذات العبارة التي يستند إليها الطاعن في المادة ٢٤٩ — آفة الذكر — مع أن المادة استحدثت نظام الطعن لمصلحة القانون دون أن يفيد منها الخصوم لمواجهة صعوبات تعرض في العمل وتؤدي إلى تعارض أحكام القضاء في المسائل القانونية الواحدة ، وأريد بها أن تعرض هذه المسائل على محكمة النقض لتقول فيها كلمتها فتضع حدا لتضارب الأحكام ، ولا يتصور بمقتضاها الطعن في أحكام محكمة النقض بالذات ، وكان النص في المادة ٢٧٢ " لا يجوز الطعن في أحكام محكمة النقض بأي طريق من طرق الطعن " إنما جاء افصاحا عن هذا المعنى وعن المشرع بإبرازه في كافة القوانين التي صاحبت إنشاء محكمة النقض ، وكانت هذه المادة بعمومها وإطلاقها تنصب على كافة الأحكام التي تصدرها محكمة ، وتختلف في نطاقها ومجالها وموضوعها عن الأحكام المشار إليها في المادة ٢١٩ على ما سلف بيانه ، وكان نصها بهذه المتابعة باقيا على عمومته لم يلحقه التخصيص بل أطلق عن قرينة تمنع من إرادة تخصيص ، فإن ما يتذرع به الطاعن من إجازة الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة النقض بدعوى مخالفتها لحكم نهائي حائز قوة الأمر المقضي ينطوي على مجاوزة لمراد الشارع . لما كان ذلك وكان الأصل ألا سبيل إلى إلغاء أحكام القضاء أو تعديلها إلا بسلوك طرق الطعن المقررة في القانون ، وكانت المادة ١٩١ من قانون المرافعات قد أجازت استثناء من هذا الأصل ولتيسير الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم وقصرته على تصحيح ما عساه أن يقع في منطوق الحكم أو أسبابه من أخطاء مادية بجته كتابية



أو حسابية، فيكون مفهوم مخالفة هذا النص قاطع في أن الأخطاء غير المادية لا يجوز الرجوع في شأنها إلى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم، إذ فيه ابتداع لطريق من طرق الطعن لم يأذن به الشارع أو ينظمه القانون بل أنه قرر واقع الدعوى طالما صار نقض حكم محكمة الاستئناف فان مجال إثارة الدفع بالعينية استنادا إلى حكمين نهائين سابقين سيجد مجاله الطبيعي أمام محكمة الإحالة. لما كان ما تقدم كانت القواين المتعلقة بالتنظيم بالقضائي والمرافعات المدنية وهي المشتملة على الإجراءات والأوضاع التي تلزم مراعاتها عند الالتجاء إلى القضاء وبكيفية الفصل في الدعوى وقواعد إصدار الأحكام والطعن فيها وتنفيذها لا شأن لها بجوهر الحقوق الموضوعية ولا بالنصوص القانونية المنظمة لها، وكان المصدر الوحيد لهذه القواين هو التشريع المتمثل أساسا في مجموعة المرافعات المدنية والتجارية الصادر بها القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ والتشريعات المكملة دون ما اعتدأ بآية مصادر أخرى، فإنه لا محل للحاجة في هذا المجال بما تقضى به المادة الأولى من التقنين المسدنى من استناد إلى بعض المصادر عند تخلف النص التشريعي، باعتبار القانون الأخير من القواين الموضوعية المقررة للحقوق التي تبينها وتحدد كيفية نشوئها وطريقة انقضاءها، بينما قانون المرافعات يقرر الوسيلة التي بمقتضاها تؤدي هذه الحقوق، بحيث تلزم الشكليات كي يطمئن الأفراد إلى المحافظة على حقوقهم متى اتخذوا الأوضاع التي نص عليها القانون، ضمانا لسير القضاء ومنعاً من أن يترك الأمر فيه لمطلق التقدير ولما كان المشرع لم ينحل حق السحب لمحكمة النقض، بصريح نص المادة ١٤٧ من قانون المرافعات القائم والمقابلة للسادة ٣١٤ من قانون المرافعات السابق - إلا في حالة قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية بأحد قضائياتها الذين أصدروا الحكم، وأوردت المذكرة الإيضاحية أنه "زيادة في الاحتياط والتحوط لسمعة القضاء نص على أنه إذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للنصم أن يطلب منها سحب الحكم وإعادة نظر الطعن، وهذا استثناء من الأصل العام الذي يجعل أحكام محكمة النقض بمنجى من الطعن" مما مفاده أن هذه هي الحالة الوحيدة التي يحق فيها للدائرة المدنية بالمحكمة أن ترجع عن قضائها وتسحب حكمها ولئن ذهبت الدائرة الجنائية لمحكمة النقض إلى سحب الأحكام الصادرة منها إذا وقع فيها

خطأ مادي بناء على تظلم المحكوم عليه ، فإن القضاء الجنائي يتعلق في صميمه بالأرواح والحريات وللنيابة العامة دور هام فيه باعتبارها الممثلة للمجتمع بخلاف القضاء المدني الذي تعرض عليه خصومات مرردة بين الأفراد وتتصل بأموالهم ويدعى كل خصم فيها حقاً يناهض حق الآخر ، ويوازن القاضى بين دفاع كل منهما ويرجح أحدهما ، الأمر الذى يستلزم بطبيعة الحال استقرار المراكز القانونية وعدم قائلتها فلا يجوز المحاجة بما درجت عليه الدائرة الجنائية للمحكمة فى هذا الخصوص . لما كان ما سلف وكانت أحكام محكمة النقض — طبقاً للاستقرار فى قضاء هذه المحكمة — لا يجوز تعييبها بأى وجه من الوجوه ، وهى واجبة الاحترام فيما خلصت إليه أخطاء أم أصابت ، وكان ما ينهض الطاعن على الحكم الصادر من محكمة النقض بتاريخ ١٩٧٤/٥/٧ من أنه تضمن العدول عن مبادئ قانونية قررتها أحكام سابقة دون إحالة على الهيئة العامة خلافاً لما يقضى به قانون السلطة القضائية ، أو أن من حقه طلب سحب الحكم لارتكازه أساساً على بطلان بحيفة الطعن تبعاً لعدم التوقيع عليها من محام مقرر أمام محكمة النقض لا تندرج ضمن أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها تعديداً وحسراً فى المادة ١٤٧ من قانون المرافعات ، فإن الطعن يكون غير مقبول .

## جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٧٧

بقيادة السيد المستشار ثلث رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حنين ، وعضوية السادة  
المستشارين : من المدين الحسيني وعبد الوهاب السيد ومحمى الخولي وإبراهيم حاشم .

( ٧٢ )

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٤ القضائية :

رسوم "رسوم قضائية" . استئناف .

احتساب الرسم عند رفع الدعوى أو الاستئناف . كفيته . استئناف المحكوم لهم طالبين زيادة المبالغ  
المقضى لهم بها . القضاء بتأييد الحكم المستأنف . عدم استحقاق رسوم جديدة خلاف ما حصل منهم  
عند رفع الاستئناف .

المستفاد من نص المادة الثالثة في فقرتها الأولى والأخيرة والمادة التاسعة  
والمادة ٢١ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ — الخاص بالرسوم القضائية —  
أن الرسم النسبي يحسب عند رفع الدعوى أو الاستئناف على قيمة الحق المدعى به  
أو على قيمة ما رفع عند الاستئناف من الحكم الابتدائي ولا يحصل من هذا  
الرسم مقدما إلا ما هو مستحق على الأربعمائة جنيه الأولى وأن الرسم الذى يستحقه  
قلم الكتاب بعد الحكم فى الدعوى أو فى الاستئناف يكون على نسبة ما يحكم به فى آخر  
الأمرزائد على الأربعمائة جنيه الأولى ويعتبر الحكم الصادر فى الاستئناف حكما جديدا  
بالحق موضوع الاستئناف تستحق عليه رسوم على أساس المبلغ الذى حكم به فيه . (١)  
وإذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قضى ابتدائيا بالزام وزارة الأشغال  
ووزارة الخزانة ومدير عام مصلحة المساحة بأن يدفعوا للطاعتين مبلغ ... ..  
وأن المحكوم لهم استأنفوا الحكم وطلبوا تعديله إلى مبلغ ... .. وأنه

(١) قرض ١٩/٥/١٩٦٦ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٧ ص ١٢١١



قضى في الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف ، فإن المبالغ المحكوم لهم بها ابتدائيا لا تكون موضوعا للاستئناف ، وإنما كان موضوعه المبالغ الزائدة عنها ، وإذا قضى في الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف ، فإنه لا يكون قد حكم لهم بشيء في الاستئناف ، فلا يستحق عليهم رسم أكثر مما حصل عند رفعه ، ولا يغير من ذلك أن يكون المحكوم عليهم قد استأنفوا الحكم طالبين إلغائه لأن ذلك لا يجعل تلك المبالغ محل استئناف من الطاعنين . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بأحقية قلم الكتاب لرسم أزيد مما حصل عليه عند رفع الاستئناف تأسيسا على أنه تكرر الحكم في الاستئناف بالمبالغ المحكوم بها ابتدائيا ، مع أن هذه المبالغ لم تكن موضوع استئناف من الطاعنين ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أنه حكم في الدعوى رقم ٩٤٢ سنة ١٩٥٥ مدني كلي المنصورة بالزام وزارة الأشغال ووزارة الخزانة ومدير عام مصلحة المساحة بأن يدفعوا للطاعنين الأربعة الأول مبلغ ٢٦٦٤ جنيها و ٧٦٩ مليا ولمووتهم المرحومة ... .. ١٤٤٩ جنيها و ٩٥٣ مليا وللطاعنة الأخيرة مبلغ ٤٢٤٤ جنيها و ٧٦٧ مليا ، قيمة التعويض عن أطيان مملوكة لهم نزعت الحكومة ملكيتها بالمنفعة العامة وذلك بعد استئصال المبالغ السابق إيداعها على ذمتهم من هذا التعويض ، واستأنف هؤلاء الملاك هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة برقم ٢٨٣ سنة ١٤ ق طالبين تعديله والحكم بالزام الجهة نازعة الملكية بأن تدفع للسيدة ... .. ٨٣٥٠ جنيها و ٢٩٥ مليا وللطاعنين الأربعة الأول ١٢٤٥ جنيها و ٢٢٦ مليا وللطاعنة الأخيرة ١٩٤، ٢٣٧٢٧ ج ٠ وفي ١٩٦٣/٣/٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . وبتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٤ استصدر قلم كتاب محكمة

استئناف المنصورة بمقدار الباقي من الرسوم المستحقة على المستأنفين قوائم الرسوم أرقام ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤ لسنة ١٩٦٣ الأولى بمبلغ ٣٣ جنيها و ٥٤٠ مليا ضد السيدة ... .. والثانية بمبلغ ٦٢ جنيها و ٩١٠ مليات ضد الطاعنين الأربعة الأول والثالثة بمبلغ ٨٩ جنيها و ٢١٠ مليات ضد الطاعنة الأخيرة على أساس المبلغ الذي سبق أن قضى به ابتدائيا لكل منهم بعد خصم الرسوم المسددة على صحيفة الاستئناف باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم جديد الحق الذي رفع عنه الاستئناف . عارض الطاعنون في قوائم الرسوم الثلاثة وطلبوا إلغاءها استنادا إلى أنه ليس لقلم الكتاب أن يحصل رسوما أكثر مما سبق تحصيله عند رفع الاستئناف لم تقض لهم بشيء من الزيادة التي طلبوا الحكم لهم بها ، وفي ١٩٦٩/١٢/٦ حكمت المحكمة بتعديل قائمة الرسوم رقم ١٣٣ سنة ١٩٦٣ إلى مبلغ ٥٧ جنيها و ٩٧٠ مليا ورفض المعارضة في القائمتين رقمي ١٣٢ و ١٣٤ لسنة ١٩٦٣ طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الحكم .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي بهما الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه قضى بتعديل قائمة الرسوم رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٣ وبتأييد القائمتين رقمي ١٣٢ و ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ استنادا إلى أنه تكرر القضاء لهم في الاستئناف بالمبالغ التي لم تحكم لهم بها محكمة أول درجة ، في حين أن التعويض المقضى لهم به ابتدائيا لم يكن موضوع الاستئناف ، وإنما انصب استئنافهم على المبالغ التي لم تقض بها محكمة أول درجة ، وإذا لم يحكم لهم في الاستئناف بما يزيد عما قضى به ابتدائيا ، فإنه لا يجوز لقلم الكتاب تحصيل رسوم أكثر مما حصله عند رفع الاستئناف .

وحيث إن هذا النعي ، صحيح ذلك أن المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ تنص في فقرتها الأولى والأخيرة على أنه ” يفرض على استئناف الأحكام الصادرة في الدعاوى معاومة القيمة رسم نسبي على أساس الفئات المبينة في المادة الأولى ويراعى في تقدير الرسم القيمة المرفوعة بها الاستئناف . ويسوى رسم الاستئناف في حالة تأييد الحكم الابتدائي باعتبار أن الحكم الصادر

بالتأييد حكم جديد بالحق الذي رفع عنه الاستئناف" وتنص المادة التاسعة منه على أنه "لا تحصل الرسوم النسبية على أكثر من ٤٠٠ جنيه فإذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك سوى على أساس ما حكم به" وتنص المادة ٢١ منه قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ على أنه "في الدعوى التي تزيد قيمتها على ٤٠٠ جنيه يسوى الرسم على أساس ٤٠٠ جنيه في حالة إلغاء الحكم أو تعديله ما لم يكن قد حكم بأكثر من هذا المبلغ فيسوى على أساس ما حكم به". والمستفاد من هذه النصوص أن الرسم النسبي يحسب عند رفع الدعوى أو الاستئناف على قيمة الحق المدعى به أو على قيمة ما رفع عنه الاستئناف من الحكم الابتدائي ولا يحصل من هذا الرسم مقدما إلا ما هو مستحق على الأربعمائة جنيه الأولى، وأن الرسم الذي يستحقه قلم الكتاب بعد الحكم في الدعوى أو في الاستئناف يكون على نسبة ما يحكم به في آخر الأمر زائدا على الأربعمائة جنيه الأولى، ويعتبر الحكم الصادر في الاستئناف حكما جديدا بالحق موضوع الاستئناف تستحق عليه رسوم على أساس المبلغ الذي حكم به فيه. ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قضى ابتدائيا بالزام وزارة الأشغال ووزارة الخزانة ومدير عام مصلحة المساحة بأن يدفعوا للطاعنين الأربعة الأول مبلغ ٢٦٦٤ جنيها و ٧٦٩ مليا ولمورثتهم المرحومة ... .. مبلغ ١٤٤٩ جنيها ٩٥٣ مليا وللطاعنة الأخيرة مبلغ ٤٢٤٤ جنيها و ٧٦٧ مليا وأن المحكوم لهم استأنفوا الحكم وطلبوا تعديله إلى مبلغ ١٥٢٤٥ جنيها و ٢٢٦ مليا ومبلغ ٨٣٥٠ جنيها و ٢٩٥ مليا ومبلغ ٢٣٧٢٧ جنيها و ١٩٤ مليا على التوالي، وأنه قضى في الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف، فإن المبالغ المحكوم لهم بها ابتدائيا لا تكون موضوعا للاستئناف، وإنما كان موضوعه المبالغ الزائدة عنها، وإذا قضى في الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف، فإنه لا يكون قد حكم لهم بشيء في الاستئناف فلا يستحق عليهم رسم أكثر مما حصل عند رفعه. ولا يغير من ذلك أن يكون المحكوم عليهم قد استأنفوا الحكم الابتدائي طالبين لإلغاءه، لأن ذلك لا يجعل تلك المبالغ محل استئناف من



الطاعين ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بأحقية قلم الكتاب لرسم أزيد مما حصل عند رفع الاستئناف ، تأسيسا على أنه تكرر الحكم في الاستئناف بالمبالغ المحكوم بها ابتداءيا ، مع أن هذه المبالغ لم تكن موضوع استئناف من الطاعين ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين إلغاء قوائم الرسوم المعارض فيها .

## جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الأسيوطى وعضوية السادة المستشارين :  
جلال عبد الرحيم عثمان ومحمد كمال عباس وصالح الدين يونس والدكتور إبراهيم على صالح .

( ٧٣ )

الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ١٤ القضائية :

ضرائب . قانون . استئناف .

الوقف الاتفاقي المقرر في المادة ٢٩٢ مرافعات سابق . اختلافه في نطاقه ومناطه عن أحكام الوقف طبقا للقانون ١٤ لسنة ١٩٦٢ . وقف الدعوى اتفاقا . أثره . وجوب تطبيق أحكام قانون المرافعات . وقف الدعوى مرة أخرى طبقا للقانون ١٤ لسنة ١٩٦٢ . لا أثر له على الدفع السابق الذي تمسك به الخصم باعتبار المستأنف تاركا استئنافه لتعجيله من الوقف بعد الميعاد .

إن وقف الدعوى طبقا للقانون رقم ١٤ سنة ١٩٦٢ له أحكامه وشروط وأوضاعه الخاصة المتميزة في القانون ، وهو يختلف في مناطه وفي نطاقه عن أحكام الوقف الاتفاقي المقررة في المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات السابق وبمقتضاها رخص الشارع لخصوم أن يتفقوا على وقف السير في الدعوى لمدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ إقرار المحكمة لهذا الاتفاق أيًا كان سببه وأوجب تعجيلها خلال الثمانية أيام التالية لانقضاء هذه المدة ورتب على عدم تعجيلها في الميعاد اعتبار المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا استئنافه . لما كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أن الدعوى أوقفت في ١٩٦٧/٦/٣ أمام محكمة الاستئناف لمدة ستة شهور باتفاق طرفي الخصومة طبقا للمادة ٢٩٢ سالفة الذكر ولم تعجلها الطاعنة إلا في ١٩٦٨/٤/١٨ وبعد انتهاء مدة الوقف بأكثر من ثمانية أيام . وكانت المطعون ضدها — مصلحة الضرائب — قد دفعت باعتبار الطاعنة تاركة استئنافها وظلت متمسكة بدفعها أمام المحكمة حتى فصل في الاستئناف ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول هذا الدفع لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ولا يؤثر في ذلك أنه بعد أن أبدت المطعون ضدها الدفع المشار إليه ، أوقفت

الدعوى مرة أخرى في ١٨/١٢/١٩٦٨ مدة ثمانية عشر شهرا وفقا لأحكام القانون رقم ١٤ سنة ١٩٦٢ لإعادة النظر في النزاع القائم بين الطاعنة والمطعون ضدها ، فإن الدعوى تعود بقوة القانون إلى الحالة التي كانت عليها قبل الوقف طبقا لنص المادة السادسة من هذا القانون ، ويجوز — على ما جاء بمذكرة الإيضاحية — لأي من طرفي الخصومة التمسك بسائر الدفوع التي تعيب الدعوى حتى تنتفي مظنة التنازل عن هذه الدفوع بالدخول في مفاوضات الصلح .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن مأمورية ضرائب مغاغة قدرت صافي إيراد الطاعنة الخاضع للضريبة العامة في السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥١ بالمبالغ الآتية : ٥٤٦٨٨ جنيها و ٢٤١ مليا ، ٥٠٤٠٩ جنيها و ٤٧٦ مليا ، ٥١٨٦٤ جنيها و ٨٤٥ مليا على التوالي ، وإذا عترضت وأحيل الخلاف إلى لجنة للطعن التي أصدرت قرارها في ٣٠/٣/١٩٥٨ بتأييد تقديرات المأمورية ، فقد أقامت الدعوى رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٨ تجاري المنيا الابتدائية طعنا في هذا القرار . وبتاريخ ١٥/٢/١٩٦٦ حكمت المحكمة بتأييد قرار اللجنة . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠ سنة ٣ ق بني صويف " مأمورية المنيا " . وبتاريخ ٣/٦/١٩٦٧ حكمت المحكمة بوقف الدعوى لمدة ستة شهور باتفاق الطرفين . وفي ١٨/٤/١٩٦٨ عجلت الطاعنة استئنافها فدفعت مصلحة الضرائب باعتبار الطاعنة تاركة لاستئنافها لعدم تعجيله في مدى الثمانية أيام التالية لانقضاء مدة الوقف ، وبجلسة ١٨/١٢/١٩٦٨ قررت المحكمة وقف الدعوى مدة ثمانية عشر شهرا طبقا لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن إعادة النظر في المنازعات القائمة بين مصلحة الضرائب والممولين والذي مد العمل به بمقتضى القانون رقم ٥١ سنة ١٩٦٧ . وإذ لم تسفر إجراءات إعادة النظر عن اتفاق بين



الطرفين فقد أعيد نظر الدعوى وصممت مصلحة الضرائب على الدفع المبدى منها ، وفي ١٩٧١/٥/٥ حكمت المحكمة بقبول الدفع واعتبار الطاعنة تاركة استئنافها . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنهى الطاعنة بالسببين الأول والثالث منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم جرى في قضائه على أن وقف الدعوى الذي أمرت به المحكمة بجلسة ١٩٦٧/٦/٣ كان طبقا لنص المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات السابق ورتب على ذلك قبول الدفع المبدى من مصلحة الضرائب باعتبار الطاعنة تاركة لاستئنافها ، في حين أن هذا الوقف كان في حقيقته طبقا لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢ بشأن إعادة النظر في المنازعات القائمة بين مصلحة الضرائب والممول ، وحتى يفرض أنه كان طبقا لنص المادة ٢٩٢ سالفة الذكر فإن الدفع المشار إليه لا يتعلق بالنظام العام ويجوز لمصلحة الضرائب أن تتنازل عنه ، وإذا كانت مصلحة الضرائب بعد تعجيل الدعوى من هذا الوقف قد عادت وطلبت من المحكمة وقف الدعوى مرة أخرى مدة ثمانية عشر شهرا لإعادة النظر في النزاع القائم بينها وبين الطاعنة ، فإنها تكون قد تنازلت عن الدفع المبدى منها مما يسقط حقها فيه ولا يجوز أن تعود وتمسك به بعد ذلك .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن وقف الدعوى طبقا للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢ له أحكامه وشروطه وأوضاعه الخاصة المتميزة المقررة في القانون ، وهو يختلف في مناطه وفي نطاقه عن أحكام الوقف الاتفاقى المقرر في المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات السابق ، وبمقتضاها رخص الشارع الخصوم أن يتفقوا على وقف السير في الدعوى لمدة لا تزيد على ستة شهور من تاريخ إقرار المحكمة لهذا الاتفاق أيا كان سببه وأوجب تعجيلها خلال الثمانية أيام التالية لانقضاء هذه المدة ورتب على عدم تعجيلها في الميعاد اعتبار المدعى تاركا دعواه والمستأنف

تاركا استئنافه . لما كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أن الدعوى قد أوقفت في ١٩٦٧/٦/٣ أمام محكمة الاستئناف لمدة ستة شهور باتفاق طرفي الخصومة طبقا للمادة ٢٩٢ سالفه الذكر ، ولم تعجلها الطاعنة إلا في ١٨/٤/١٩٦٨ وبعد انتهاء مدة الوقف بأكثر من ثمانية أيام ، وكانت المطعون ضدها قد دفعت باعتبار الطاعنة تاركة استئنافها وظلت متمسكة بدفعها أمام المحكمة حتى فصل في الاستئناف ، فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول هذا الدفع لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ولا يؤثر في ذلك أنه بعد أن أبدت المطعون ضدها الدفع المشار إليه أوقفت الدعوى مرة أخرى في ١٨/١٢/١٩٦٨ مدة ثمانية عشرة شهرا وفقا لاحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٦٢ لاعادة النظر في النزاع القائم بين الطاعنة والمطعون ضدها ، إذ أنه متى كانت إجراءات إعادة النظر لم تسفر عن اتفاق بين الطرفين ، فان الدعوى تعود بقوة القانون إلى الحالة التي كانت عليها قبل الوقف طبقا لنص المادة السادسة من هذا القانون ، ويجوز — على ما جاء بمذكرته الإيضاحية — لأي من طرفي الخصومة التمسك بسائر الدفوع التي تعيب الدعوى حتى تنتفي مظنة التنازل عن هذه الدفوع بالدخول في مفاوضات الصلح . لما كان ما تقدم فان النعي بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسببين الثاني والرابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ، ذلك أنها تمسكت في دفاعها أمام محكمة الاستئناف بأن مصلحة الضرائب بطاها وقف الدعوى مدة ثمانية عشر شهرا لإعادة النظر في النزاع القائم بين الطرفين ، تكون قد تنازلت عن الدفع المبدى منها باعتبار الطاعنة تاركة استئنافها ، إلا أن الحكم لم يرد على هذا الدفاع ، ولا على الحكيم الاستئنافيين المقدمين من الطاعنة تعزيزا لوجهة نظرها .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لدفاع الطاعنة سالف البيان بقوله " ان المستأنف عليها ظلت متمسكة بدفعها ولا يغير من ذلك أن يكون الاستئناف قد قضى بعد ذلك بوقفه لمدة ثمانية عشر شهرا طبقا للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢ إذ لا يعتبر تنازلا ضميا من المستأنف عليها عن الدفع باعتبار المستأنفة تاركة لاستئنافها الذي ظلت متمسكة به في جميع

مراحل نظر الدعوى أمام هذه المحكمة ولم يبد منها أنها طرقت موضوع الدعوى أو تنازات عن التمسك بالدفع المبدى منها . . .” وهى أسباب تكفى للرد على دفاع الطاعنة فى هذا الخصوص ، ولما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تتعقب كل حجة للتصوم وترد عليها مستقلاً متى أقامت قضاها على ما يكفى لملءه ، فإنه لا يعيب الحكم عدم الرد على الحكمين المقدمين من الطاعنة لمساندة وجهة نظرها ومن ثم يكون النعى بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الأسبوطى وعضوية السادة المستشارين :  
جلال عبد الرحيم عثمان ومحمد كمال عياد وصالح الدين يوسف والدكتور إبراهيم على صالح .

(٧٤)

الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ١ في القضايا:

- ضرائب . دعوى " نظر الدعوى " . بطلان . نظام عام .
- وجوب نظر الدعوى الناشئة عن تطبيق أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ في جلسات سرية .
- مخالفة ذلك . أثره . بطلان الحكم . تعلق هذا البطلان بالنظام العام .

النص في المادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن " الدعوى التي ترفع من الممول أو عليه تنظر في جلسة سرية ويكون الحكم فيها دائماً بوجه السرعة " يدل على أن المشرع أوجب نظر الدعوى الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون في جلسات سرية . ولما كان هذا الإجراء يتعلق بنظم التقاضى الأساسية ويتصل بالنظام العام، فإنه يترتب على مخالفته بطلان الأحكام الصادرة في هذه الدعوى .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن مأمورية ضرائب المحلة الكبرى قدرت صافي أرباح الطاعن عن نشاطه في مقاولات الطلاء والتسليح عن السنوات من ١٩٥٤ إلى ١٩٦٢

بمبلغ ٣٨٩ جنيها، ٢١٠٥ جنيهات، ١٤٨٢ جنيها، ٣٠٩٧ جنيها، ٧٢٩٤ جنيها، ٥١٦٤ جنيها، ٧٩١٣ جنيها، ١١٠٣٤ جنيها، ١٣٢٥١ جنيها على التوالي وإذا اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٣ يونية سنة ١٩٦٧ بتخفيض تلك التقديرات عن نشاطه في مقاولات الطلاء في السنوات من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٦ إلى مبلغ ٢٠٢ ج، ١٠٩١ ج، ٧٦٩ ج، على التوالي وبتخفيضها عن نشاطه في مقاولات الطلاء والبناء والتسليح في السنوات من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٢ إلى المبالغ ٣٧١٣ جنيها، ٦٢٨٤ جنيها، ٤٠٥٧ جنيها، ٥٦١٥ جنيها، ٦٧٤٤ جنيها على التوالي وكذلك بتخفيض الربط الإضافي الذي أجرته المأمورية على نشاطه في مقاولات البناء والتسليح في سنة ١٩٥٧ إلى مبلغ ١٢٩ جنيها فقد أقام الطاعن الدعوى رقم ٥٧٨ لسنة ١٩٦٣ ضرائب كلى طنطا طالبا الحكم بتخفيض التقديرات وبأنه لم يحقق أرباحا في سنة ١٩٥٧ وبسقوط حق المطعون ضدها في الضرائب المستحقة عن السنوات من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٨، وبتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٨ قضت المحكمة برفض الدفع سالف البيان المبدى من الطاعن وبندب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المهمة الموضحة بمنطوق الحكم، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٧٠ بتعديل القرار المطعون فيه وذلك بإلغاء الربط الإضافي عن سنة ١٩٥٧ وتحديد أرباح الطاعن عن السنوات من ١٩٥٤ إلى ١٩٦٢ عدا سنة ١٩٥٧ بالمبالغ ٨٩ جنيها و ٦٨٣ مليا، ٤٨٤ جنيها و ٩٦٣ مليا، ٣٤١ جنيها و ٩٧١ مليا ١٥٥٩ جنيها ٦٤١ مليا، ١١٠٤ جنيهات، و ١٧٦ مليا، ١٦٩١ جنيها و ٩٨٤ مليا ٢٣٥٩ جنيها و ٢١٨ مليا، و ٢٨٣٣ جنيها و ٢٩٣ مليا على التوالي. استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ٨٦ سنة ٢٠ ق تجارى طنطا. وبتاريخ ١٣ يونية سنة ١٩٧١ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وتأييد قرار لجنة الطعن، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقضى الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه البطلان، وفي بيان ذلك يقول إن الثابت من محاضر الجلسات ومن بيانات الحكم المطعون فيه أن المحكمة نظرت

الاستئناف في جلسة علنية وذلك حل خلاف المادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي توجب نظر الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه في جلسة سرية الأمر الذي يترتب عليه بطلان الحكم .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك لأن النص في المادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن " الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه تنظر في جلسة سرية ويكون الحكم فيها دائما بوجه السرعة " ، يدل على أن المشرع أوجب نظر الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون في جلسات سرية . ولما كان هذا الاجراء يتعلق بنظم التقاضى الأساسية ويتصل بالنظام العام فإنه يترتب على مخالفته بطلان الأحكام المصادرة في هذه الدعاوى . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن النزاع فيها يدور حول تحديد أرباح الطاعن الخاضعة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية طبقا لأحكام القانون سالف الذكر ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن الاستئناف نظر في جلسات علنية ، فإن الحكم يكون مشوبا بالبطلان ويتعين نقضه دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .



## جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الأسبوطى وعضوية السادة المستشارين  
جلال عبد الرحيم عثمان ، و محمد كمال عباس ، وصلاح الدين يونس ، والدكتور إبراهيم على صالح .

( ٧٥ )

الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٢ القضائية :

( ١ ) ، ( ٢ ) ضرائب " التقادم الضريبي " . تقادم " قطع التقادم " .

( ١ ) الاجراء القاطع لتقادم الضريبة النوعية . أثره . قطع تقادم الضريبة العامة على الإيراد .  
شرطه . أن يكون متعلقا بنشاط نوعي يدخل في وعاء الضريبة العامة .

( ٢ ) إجراء ربط تكميلي للضريبة العامة على الإيراد . ثبوت علم مصلحة الضرائب بواقعة شراء  
الأطيان موضوع الربط قبل إخطار الممول به منذ أكثر من خمس سنوات . أثره . سقوطه بالتقادم  
الجمعي .

( ٣ ) حكم " تسبيب الحكم " . خبيرة .

أخذ الحكم بالنتيجة التي انتهى إليها تقرير الخبير . اعتباره محولا على الأسباب التي بنيت  
عليها . لا يوجب الحكم عدم إشارته إلى تلك الأسباب .

١ — النص في الفقرة الثانية من المادة ٦/٢٤ مكرر المضافة بالقانون ٢٥٤  
سنة ١٩٥٣ إلى القانون ٩٩ سنة ١٩٤٩ بشأن الضريبة العامة على الإيراد على أنه  
" وعلاوة على أسباب قطع التقادم المنصوص عليها في القانون المدني تنقطع هذه  
المدة بالتنبيه على الممول باداء الضريبة أو بالإحالة على لجان الطعن . وإذا اشتمل  
وعاء الضريبة العامة على عنصر مطعون فيه طعنا نوعيا ، فإن الإجراء القاطع لتقادم  
الضريبة النوعية يقطع كذلك الضريبة العامة " يدل على أنه يشترط في الإجراء القاطع  
لتقادم الضريبة النوعية لكي يقطع تقادم الضريبة العامة إن يكون متعلقا بنشاط  
نوعي يدخل في الإيراد العام . لما كان ذلك وكان الربط التكميلي على النزاع عددا

بإيراد مورث المطعون. ضدهم من الأطيان المشتراه ولا يدخل فيه الربح التجاري الناتج من استغلال مطحنته، فإن الإجراء القاطع لهذه الضريبة النوعية لا يقطع تقادم الضريبة العامة المضافة بالربط التكميلي .

٢ — إذ كان الثابت أن مصلحة الضرائب قد علمت بواقعة شراء الأطيان المتنازع على إيرادها بتاريخ ١٩٥٨/١١/٣٠ وأخطرت المطعون ضدهم بالربط التكميلي عن إيراد هذه الأطيان في ١٤ / ٧ / ١٩٦٥، فإن الضريبة تكون قد سقطت بالتقادم الخمسى .

٣ — إذ أخذ الحكم بالنتيجة التي انتهى إليها تقرير الخبير، فإنه يعتبر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قد أخذ بها محاولة على الأسباب التي بليت عليها للتلازم بين النتيجة ومقوماتها، ومن ثم فلا يعيبه عدم إشارته إلى الأسباب التي بنى عليها الخبير، تقريره ويكون قد أقام قضاءه على ما يكفى لجملة ولا عايد إن هو لم يتعقب كل حجة للنصم ولم يرد عليها استقلالاً .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب أسيوط اعتبرت إيراد مورث المطعون ضدهم ... من أراضي زراعية مساحتها ٥٠ فدانا و ٢٢ قراطا وسهمان بزماد البدارى اشتراها من ... .. عنصرا تكميليا في وعاء الضريبة العامة على الإيراد عن السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٩ وقدرت هذا الإيراد عن كل من سنتي ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ بمبلغ ٨٥٠ جنيها و ٧٢٥ مليا وعن كل من السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٩ بمبلغ ٩٧٢ جنيها و ٢٦٨ مليا وعن السنوات من

١٩٦٠ إلى ١٩٦٢ بمبلغ ٥٦٣١ جنيها و ٤٢٠ مليا وسنة ١٩٦٣ بمبلغ ٣٠٩٩ جنيها و ٨٨٠ مليا وفي الفترة من ١/١/١٩٦٤ إلى ٨/١١/١٩٦٤ تاريخ وفاة المول بمبلغ ٦٧ جنيها و ٤٣ مليا، وإذا اعترض المطعون ضدهم على التقدير وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ١٤/١٢/١٩٦٨ أولا: بتحديد صافي إيراد مورث المطعون ضدهم عن الربط التكميلي في كل من سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ بمبلغ ٤٦٥ جنيها و ١٧٥ مليا وعن كل من السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٩ بمبلغ ٥٣١ جنيها و ٦٢٨ مليا ثانيا: تحديد صافي الإيراد عن الربط الأصلي في سنة ١٩٦٠ بمبلغ ٢١٨٠ جنيها و ٩٥٦ مليا وفي سنة ١٩٦١ بمبلغ ٢٥٧٦ جنيها و ٧٣٠ مليا، وفي سنة ١٩٦٢ بمبلغ ٢٤٨٨ جنيها و ٨٨ مليا وفي سنة ١٩٦٣ بمبلغ ٢٦٢٦ جنيها و ٨٨٠ مليا وفي الفترة من ١/١/١٩٦٤ إلى ٨/١١/١٩٦٤ بمبلغ ٦٧ جنيها و ٢٤٣ مليا ثالثا: بسقوط حق مصلحة الضرائب في اقتضاء الضريبة المستحقة عن الربط التكميلي عن السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٩ بالتقادم. طعن المطعون ضدهم على هذا القرار بالدعوى رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٦٨ كلى ضرائب أسيوط وطعنت عليه مصلحة الضرائب بالدعوى رقم ٢١ سنة ١٩٦٩ كلى ضرائب أسيوط طالبة إلغاء القرار المطعون فيه فيما قضى به من سقوط حق مصلحة الضرائب في اقتضاء الضرائب المضافة بالربط التكميلي عن السنوات ١٩٥٥ إلى ١٩٥٩، وبعد أن قررت المحكمة ضم الطعنين قضت بتاريخ ١/٢/١٩٧٠ بنadb مكتب خبراء وزارة العدل بأسيوط لتحقيق مساحة الأرض المتنازع على إيرادها، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ٢٢/١١/١٩٧٠ في الطعن رقم ٢١ سنة ١٩٦٩ برفضه، وفي الطعن رقم ٢٦٩ سنة ١٩٦٧ بتعديل القرار المطعون فيه وتحديد صافي إيراد مورث المطعون ضدهم في السنوات من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٣ بالمبالغ ٨٤٣ ج و ٦٢٧ م ، ٢٠٣٠ ج و ١١٣ مليا ، ٢٠٣٧ ج و ٥٧٨ م ، ٢٠٣٧ جنيها و ٨٧٥ مليا على التوالي وبمبلغ ٤٤ جنيها و ٦٥٢ مليا في الفترة من ١/١/١٩٦٤ حتى ٨/١١/١٩٦٤. استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١/٤٦١ ق ونجاري أسيوط. وبتاريخ ٣/٦/١٩٧٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف. طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن.



وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد من وجهين تنعى الطاعنة بالوجه الأول منه على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والتناقض في الأسباب ذلك أنه قضى بسقوط الضريبة المستحقة بالربط التكميلي عن السنوات من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٩ بالتقادم الخمسي إستنادا إلى أن مصلحة الضرائب لم تقدم ما يدل على إخطار المطعون ضدهم بالنموذج رقم ٥ القاطع للتقادم في ١٤/٧/١٩٦٥ ، في حين أن الطاعنة وإن كانت قد علمت بواقعة شراء مورث المطعون ضدهم للأطيان الزراعية المتنازع على إيرادها بتاريخ ٣٠/١١/١٩٥٨ وهو تاريخ بدء سريان التقادم ، إلا أنها أخطرت هذا المورث بربط الضريبة على عنصر الأرباح التجارية الناشئة من استغلال مطحنه بالبدارى عن السنوات من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٩ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٦٠ فاعترض على هذا التقدير وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٦٠ وهو إجراء يقطع التقادم بالنسبة للربط التكميلي بحيث يبدأ تقادم جديد يكتمل في ٢٩/١٠/١٩٦٥ ، ولما كان المطعون ضدهم قد أخطروا بهذا الربط في ١٤/٧/١٩٦٥ أى قبل اكتمال مدة التقادم الخمسي ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط الضريبة يكون قد أهدر هذا الإخطار المؤرخ ١٤/٧/١٩٦٥ باعتبار أن الطاعنة لم تقدمه في حين أن المطعون ضدهم قد اعترفوا بوصوله إليهم في صحيفة اعتراضهم على الربط التكميلي أمام لجنة الطعن ، هذا إلى أنه شابه تناقض إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف وأخذ بأسبابه التي اعتدت بصحة هذا الإخطار .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن النص في الفقرة الثانية من المادة ٢٤/٦ مكرر المضافة بالقانون رقم ٢٥٤ سنة ١٩٥٣ إلى القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٩ على أنه "وعلاوة على أسباب قطع التقادم المنصوص عليها في القانون المسدنى تنقطع هذه المدة بالتنبيه على الممول بأداء الضريبة أو بالإحالة على لجان الطعن وإذا اشتمل وعاء الضريبة العامة على عنصر مطعون فيه طعنات نوعيا فإن الإجراء القاطع لتقادم الضريبة النوعية يقطع كذلك تقادم الضريبة العامة " يدل على أنه يشترط في

الإجراء القاطع لتقادم الضريبة النوعية لكي يقطع تقادم الضريبة العامة أن يكون متعلقا بنشاط نوعي يدخل في إيراد العام . لما كان ذلك وكان الربط التكميلي محل النزاع محمدا بإيراد مورث المطعون ضدهم من الأطيان المشتراه من ... .. ولا يدخل فيه الربح التجاري الناتج من استغلال مطحنة بالبنداري فإن الإجراء القاطع لتقادم هذه الضريبة النوعية لا يقطع تقادم الضريبة العامة المضافة بالربط التكميلي ، وإذا كانت مصلحة الضرائب أقرت بأنها علمت بواقعة شراء الأطيان المتنازع على إيرادها بتاريخ ١٩٥٨/١١/٣٠ وأخطرت المطعون ضدهم بالربط التكميلي عن إيراد هذه الأطيان في ١٩٦٥/٧/١٤ ، فإن الضريبة تكون قد سقطت بالتقادم الخمسي . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة الصحيحة في القانون ، فإن النعي عليه فيما أورده من قرارات قانونية يَكُن غير منتج .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الثاني على الحكم المطعون فيه المنصوب في التسبب ومخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم استبعد إيراد الأطيان المشتراه من ... .. من وعاء الضريبة العامة عن السنوات من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٤/١/٨ أخذا بما أورده الخبير في تقريره دون أن يبرر ذلك كما أن الخبير بدوره لم يذكر سببا للنتيجة التي انتهى إليها . هذا إلى أن قرار لجنة الطعن انتهى إلى أن حقيقة المساحة المشتراه من ... .. ٣٠ ف و ٢٠ ط و ٢ س وقد قصر المطعون ضدهم اعتراضهم أمام المحكمة الابتدائية ، على طلب خصم عجز قدره ٣ ف و ١٢ ط و ١٣ س من المساحة المبيعة بما يفيد قبولهم باقى المساحة الواردة بالقرار وصيرورته نهائيا ، وإذا استبعد الحكم الاستثنائي لإيراد الأطيان غير المتنازع عليها من وعاء الضريبة العامة فإنه يكون قد أهدر قوة الأمر المقتضى لهذا القرار كما أنهم أقروا في صحيفة الدعوى الابتدائية بذلك وهو إقرار قضائي حجة عليهم .

وحيث إن هذا النعي مرود في شقه الأول بأن الخبير أورد في تقريره منازعة المطعون ضدهم في مساحة الأرض المختلف على إيرادها وإصرارهم في أوراق الدعوى على أنها لا تتجاوز ٧ ف و ٧ ط و ١٦ س وانتهى إلى أن المساحة

المبيعة من ... .. وقدرها ٣٠ ف و ٢٠ ط و ٢ س هي على قطعتين منها ٢٤ فدانا بزمام البدارى والباقي ٦ ف و ٢٠ ط و ٢ س بزمام العقال البحرى وأن الثابت من ورد المال رقم ٤٧٢٢٣٩، أن المكلف باسم ... .. بزمام العقال البحرى هي ٣ ف و ٧ ط و ١٦ س فتكون حقيقة المساحة المشتراه هي ٢٧ ف و ٧ ط و ١٦ س، باع منها مورث المطعون ضدهم لولده ... .. ٢٠ ف بمقتضى عقد بيع مؤرخ ١٩٥٢/١/١، وأنه لما كانت مصلحة الضرائب لم تثبت أن الممول قد وضع يده على المساحة المشتراه جميعها فقد انتهى الخبير إلى أن القدر الواجب إدخاله ضمن وعاء ضريبة الإراد العام هو ٧ ف و ٧ ط و ١٦ س، وإذ كانت المستندات والمبررات التي ركن إليها الخبير تؤدي إلى النتيجة التي استخلصها، فإن الحكم إذ أخذ بهذه النتيجة التي انتهى إليها التقرير يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه أخذ بها محمولة على الأسباب التي بنيت عليها للتلازم بين النتيجة ومقدماتها، ومن ثم فلا يعيبه عدم إشارته إلى الأسباب التي بنى عليها الخبير تقريره ويكون قد أقام قضاءه على ما يكفي لحمله فلا عليه إن هو لم يتعقب كل حجة الخصم ولم يرد عليها استقلالاً، ومردود في شقه الثاني بأنه بنى على سببين جديدين يحالطهما واقع لم يطرح على محكمة الموضوع - هو تحقيق صحة هذا النعى وبيان مدى مطابقته لما هو ثابت بصحيفة الدعوى الابتدائية من أن مورث المطعون ضدهم قد باع ٢٠ فدانا من الأرض المتنازع على إيرادها بمقتضى عقد بيع مؤرخ ١٩٥٢/١/١ - فلا يجوز إثارتهما أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
عبدصفي العصار وجمال الدين عبد اللطيف وجلال الدين رافع وعبدالحمد المصفاوي .

(٧٦)

الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ١٤ القضائية :

(٢، ١) حكم "الطعن فيه" . نقض . دعوى . ملكية .

(١) عدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم النهائي  
"المنتهى لها" . م ٢١٢ مرافعات . الاستثناء . حالته .

(٢) قضاء الحكم المطعون فيه بئدب خير في الدعوى الأصلية المرفوعة بتثبيت الملكية  
وبتأييد ما قضت به محكمة أول درجة برد وبطلان عقد التخارج المنسوب للدعية ورفض الادعاء  
بصحّة هذا العقد في الدعوى المنضمة . قضاء غير منه للخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه بطريق  
النقض استقلالا .

١ — النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات، يدل وعلى ما أفصحت عنه  
المذكرة الإيضاحية على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضي بعدم جواز الطعن  
على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم النهائي المنتهى  
لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك  
الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري ، ورأى  
المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين  
مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحيانا من تعويق الفصل في موضوع الدعوى  
وما يترتب عليه حتما من زيادة نفقات التقاضي .

٢ — إذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد قضاء محكمة أول درجة برد  
وبطلان عقد التخارج والإقرار المؤرخين ..... ورفض الدعوى المرفوعة  
بصحّة ونفاذ هذا العقد تأسيسا على أنه حكم برده وبطلانه وقضى بئدب مكتب  
الخبراء لبيان مقدار الأطنان الزراعية التي تركها المورث الأصلي ، وهو حكم

لا تنتهي به الخصومة الأصلية كلها المرددة بين الطرفين ، وهي القضاء بتثبيت ملكية مورثة المطعون عليهم من الأول إلى السابعة إلى نصيبها في التركة وتعليقه لها ، وبإلزام باقي الورثة بأداء الربح المستحق لها ، ولإزالة المحكمة الاستئناف بعد صدور الحكم المطعون فيه أن تستمر في نظر الموضوع وهو مطروح عليها ولم تفصل فيه بعد برمته ، ولا محل لما يثيره الطاعن من أن الدعويين رقمي ٠٠٠٠ ، ٠٠٠٠ يختلفان موضوعا وسببا محتجا بأن الأولى رفعت بغالب تثبيت ملكية المورثة لحصتها الميراثية ورفعت الثانية بصحة ونفاذ عقد التخارج وأن القرار الصادر من محكمة الاستئناف بضمهما ليس من شأنه أن يفقد كلا منهما استقلالها عن الأخرى أو يحدد الطاعن بأن الفصل في دعوى صحة ونفاذ عقد التخارج هو فصل في مسألة أولية يترتب عليه مصير دعوى تثبيت الملكية ، ذلك أن الدعوى الثانية بصحة ونفاذ عقد التخارج لا تعدو أن تكون دافعا في الدعوى الأولى وهي الدعوى الأصلية بتثبيت الملكية — وقد قررت المحكمة ضم الاستئنافين المرفوعين عن الحكيم الصادرين في الدعويين المشار إليهما — مما ينبني عليه أن تندمج دعوى صحة ونفاذ عقد التخارج في دعوى تثبيت الملكية ويتفنى معه القول باستقلال كل منهما عن الأخرى ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون غير منه لخصومة كلهما ، كما أنه ليس من الأحكام التي استشاهها المشرع على سبيل الحصر وأجاز الطعن فيها على استقلال ومن ثم يكون الطعن غير جائز .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن ... .. مورثة المطعون عليهم من الأول إلى السابعة أقامت الدعوى رقم ١٥٢٥ سنة ١٩٥١ مدني طنطا الابتدائية ضد الطاعن وأخيه المرحوم ... .. وآخرين قالت فيها إن مورثها المرحوم ... .. توفي في سنة ١٩٣٦ وورثت العشر في تركته ثم توفيت

شقيقتها ... .. في سنة ١٩٤٦ ويخصها  $\frac{1}{18}$  من تركتها وأن المدعى عليهم وضعوا اليد على التركتين ولم يسلموها نصيبها في الغلة ، وطلبت الحكم بتثبيت ملكيتها إلى نصيبها في التركتين وتسليمه لها مع إزامهم متضامنين بقيمة الريع ، وتوفيت المرحومة ... .. ، ثم استأنفت الدعوى سيرها بعد الحكم بانقطاع سير الخصومة بوفاتها ، ورد الطاعن وأخوه بأن المرحومة ... .. قد تخرجت عن نصيبها في تركة والدها بعقد مؤرخ ١٩٤٣/٣/٢٨ وتحاسبت عن ريعه بإقرار حرر في ذات التاريخ وقدم هذين المستنديين وموقع على كل منهما ببصمة أصبع منسوبة للمرحومة ... .. ، فادعى ورتتها بتزوير عقد التخارج والإقرار استنادا إلى أن البصمة ليست لها وكانت تستعمل الختم في معاملاتها ، وبعد أن حققت المحكمة الادعاء بالتزوير بسماع الشهود وندب قسم أبحاث الترييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي قضت بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٠ برد وبطلان هذين المحررين وبندب مكتب خبراء وزارة العدل لتحقيق سبب ملكية المرحومة ... .. للخصمة المدعى بها وتقدير قيمتها ومقدار الريع في المدة المطالب بها وبيان واضح اليد على هذا النصيب . استأنف الطاعن وأخوه هذا الحكم في شقه الخاص برد وبطلان المحررين بالاستئناف رقم ١٨٤ سنة ١٥٥١ ق مدني طنطا . وكان الطاعن وأخوه قد أقاموا الدعوى رقم ١٣٢ سنة ١٩٥٤ ق مدني طنطا الابتدائية ضد ورثة ... .. بطاب صحة وتفاذ عقد التخارج المؤرخ ١٩٤٣/٣/٢٨ فرد المدعى عليهم بأن هذا العقد مزور على مورثتهم ، وبتاريخ ١٩٦٥/٢/٢ حكمت المحكمة برفض هذه الدعوى استنادا إلى أنه قضى في الدعوى الأولى رقم ١٥٢٥ سنة ١٩٥١ ق مدني طنطا . وكان الطاعن وأخوه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٥ سنة ١٥١ ق مدني طنطا . وبعد أن قدم الخبير تقريره في الدعوى الأولى رقم ١٥٢٥ سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٧ بتثبيت ملكية ورثة ... .. المطعون عليهم من الأول إلى السابعة - إلى أطيان زراعية مساحتها ٦ أفدنة و ١٧ قراطا و ١٤ سهما شائعة في ٦٧ فداا و ٧ قراريط و ١٩ سهما وبالزام الطاعن وأخويه ... .. متضامنين بأن يدفعوا لهم مبلغ ٢٠٨٧ جنيها و ١١٥ مليا مع ندب مكتب الخبراء لتحقيق ملكية ورثة ... .. لخصتهم في العقارات والأراضي الفضاء وبيان واضح اليد عليها



ومقدار الريع في المدة المطالب بها و بإحالة الدعوى إلى التفتيش ليثبت ورثة ...  
 أن المورثين ... .. و ... .. قد توفي عن المواشي  
 والمنقولات والآلات الزراعية والمحاصيل المبينة بصحيفة الدعوى وقيمة هذه  
 الأشياء ومقدار ما ينحصر فيها . استأنف الطاعن وأخوه هذا الحكم بالاستئناف  
 رقم ٨٥ سنة ١٧ مدني طنطا . وقررت المحكمة ضم الاستئنافات الثلاثة ليصدر فيها  
 حكم واحد . وبتاريخ ١٩٧٠/٤/٢٨ قضت المحكمة في الاستئناف رقم ١٨٥ سنة ١٥ ق  
 بعدم جوازه ، ثم قضت بتاريخ ١٩٧١/٦/٢٧ في الاستئناف رقمي ١٨٥ سنة ١٥ ق  
 و ٨٥ سنة ١٧ ق برفضهما وبتأييد الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٥/٢/٢٠ في الدعوى  
 رقم ١٥٢٥ سنة ١٩٥١ فيما قضى به من رد وبطلان المحررين المؤرخين ١٩٤٣/٣/٢٨  
 وبتأييد الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٥/٢/٢٠ في الدعوى رقم ١٣٢ سنة ١٩٥٤  
 برفضها وقبل الفصل في موضوع الاستئناف رقم ٨٥ سنة ١٧ بنسب مكتب خبراء  
 وزارة العدل لبيان مقدار الأطنان الزراعية التي تركها المرحوم ... ..  
 وهل هي ٦٧ فدانا و ٧ قراريط و ١٩ مهما أم ٢٠ فدانا و ٢١ قيراطا و ٤ أسهم  
 وبيان نصيب المطعون عليهم من الأول إلى السابعة عن مورثهم ... .. فيها  
 على أساس أنها وارثة للورث المذكور وللرحومة ... .. طعن  
 الطاعن عن نفسه وبصفته وارثا لأخيه المرحوم ... .. في هذا الحكم الصادر  
 بتاريخ ١٩٧١/٦/٢٧ بطريق النقض في شقه الخاص بتأييد الحكيم المستأنفين  
 فيما قضيا به من رد وبطلان المحررين المدعى بتزويرهما ومن رفض دعوى صحة  
 ونفاذ عقد التخارج . وقدمت النيابة العامة مذكرة دفت فيها بعدم جواز الطعن  
 عملا بنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات وعرض الطعن على هذه الدائرة  
 في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت  
 النيابة رأيها .

وحيث إن الدفع بعدم جواز الطعن صحيح . ذلك أن النص في المادة ٢١٢  
 من قانون المرافعات على أنه " لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى  
 ولا تنهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا  
 الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ  
 الجبري " يدل وعلى ما أفصححت عنه المذكرة الإيضاحية على أن المشرع قد وضع

قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري ، ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحيانا من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتما من زيادة نفقات التقاضي ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد قضاء محكمة أول درجة برد وبطلان عقد التخارج والإقرار المؤرخين ١٩٤٣/٣/٢٨ ورفض الدعوى المرفوعة بصحة ونفاذ هذا العقد ، تأسيسا على أنه حكم برده وبطلانه وقضى بنسب مكتب الخبراء لبيان مقدار الأطنان الزراعية التي تركها المورث الأصلي وهو حكم لا تنتهي به الخصومة الأصلية كلها المرددة بين الطرفين ، وهي القضاء بتثبيت ملكية مورثة المطعون عليهم من الأول إلى السابعة إلى نصيبها في تركة المرحومين ... و ... وتسليمها وإلزام باقي ورثة ... بأداء الربيع المستحق لها . ولا زال لمحكمة الاستئناف بعد صدور الحكم المطعون فيه أن تستمر في نظر الموضوع وهو مطروح عليها ولم تفصل فيه بعد برئته ، وكان لا محل لما يثيره الطاعن من أن الدعويين رقمي ١٥٢٥ سنة ١٩٥٢ و ١٣٢ سنة ١٩٥٤ يختلفان موضوعا وسببا محتجا بأن الأولى رفعت بطلب تثبيت ملكية ... لحصتها الميراثية ورفعت الثانية بصحة ونفاذ عقد التخارج وأن القرار الصادر من محكمة الاستئناف بضمهما ليس من شأنه أن يفقد كلا منهما استقلالهما عن الأخرى أو تحدى الطاعن بأن الفصل في دعوى صحة ونفاذ عقد التخارج هو فصل في مسألة أولية يترتب عليه مصير دعوى تثبيت الملكية ، ذلك أن الدعوى الثانية لا تعدو أن تكون دفاعا في الدعوى الأولى وهي الدعوى الأصلية وقد قررت المحكمة ضم الاستئناف رقم ١٨٥ سنة ١٥ ق المرفوع من الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٣٢ سنة ١٩٥٤ برفض دعوى صحة ونفاذ عقد التخارج إلى

الاستئناف رقم ٨٥ سنة ١٧ ق المرفوع عن الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٥٢٥ سنة ١٩٥١ بتثبيت ملكية ورثة ... إلى الأطيان الزراعية المبينة بمنطوق هذا الحكم ، مما ينبني عليه أن تندمج دعوى صحة وتفاذ عقد الترخارج في دعوى تثبيت الملكية وينتفى معه القول باستقلال كل منهما عن الأخرى ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون غير منه للتصومة كلها كما أنه ليس من الأحكام التي استنادا المشرع على سبيل الحصر وأجاز الطعن فيها على استقلال ، ومن ثم يكون الطعن غير جائز .

---



## جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد مدني العصار ، ورأفت عبد الرحيم ، وجمال الدين عبد اللطيف ، وإبراهيم هاشم .

(٧٧)

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٢ القضائية :

(١ ، ٢) تعويض . مسئولية "مسئولية تصيرية" . حكم "ما بعد قصورا" .

(١) الضرر المستقبل متى كان محقق الوقوع . للضرورة طالب التعويض عنه . إغفال الحكم مناقشة الأضرار المستقبلية المطالب بها . قصور .

(٢) جواز تقدير الحكم لتعويض إجمالي عن جميع الأضرار . شرطه . بيان الحكم لعناصر الضرر ووجه أحقية الضرر فيه . إغفاله هذا البيان . قصور .

١ - إذ كان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه أنه اقتصر على تقدير نفقات العلاج الفعلية وهي التي قدمت عنها المستندات - كما قرر الحكم - دون أن يتحدث بشيء عن الأضرار المستقبلية التي طالب الطاعن نفسه بالتعويض عنها نتيجة الحادث الذي أصيبت فيه ابنته ، وأدخلها الحكم الابتدائي في تقدير التعويض وأشار إليها بقوله "وما ينتظر أن يتكبده - الطاعن عن نفسه - من مصاريف علاجية وعمليات جراحية وتجميلية للجنين عليها . " لا يغير من ذلك ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من أنه يقدر مبلغ ١٥٠٠ ج تعويضا لكافة الأضرار التي لحقت بالطاعن عن نفسه وبصفتها - ولها على ابنته - ، ذلك أن الحكم خلص إلى هذه النتيجة بعد أن قهر التعويض المستحق للطاعن عن نفسه على نفقات العلاج الفعلية وقدرها بمبلغ ١٠٠ ج ، يؤكد ذلك أن الحكم حدد الأضرار التي قضى بالتعويض عنها ، مستعملا صيغة الماضي فقرر بأنها هي تلك الأضرار التي حاقا بالطاعن عن نفسه وبصفتها ، مما يقتضاه أن الحكم المطعون فيه لم يدخل عنصر الضرر المستقبل في تقدير التعويض عن الحادث ولم يناقشه

في أسبابه ، وإذ يجوز للمضروور أن يطالب بالتعويض عن ضرر مستقبل متى كان محقق الوقوع ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور (١) .

٢ - إنه وإن كان يجوز لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تقضى بتعويض إجمالي عن جميع الأضرار التي حاقّت بالمضروور إلا أن ذلك مشروط بأن تبين عناصر الضرر الذي قضت من أجله بهذا التعويض وأن تناقش كل عنصر فيها على حدة وتبين وجه أحقية طالب التعويض فيه أو عدم أحقيته ، وإذ أغفل الحكم المطعون فيه بيان ذاك كله ، فإنه يكون معيبا بالقصور .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراجعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن عن نفسه وبصفته وليا على ابنته ... .. أقام الدعوى رقم ٥١٦٨ سنة ١٩٦٢ مدنى القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهما وآخرين انتهى فيها إلى طلب الحكم بإلزام شركة التأمين الأهلية - المطعون عليها الأولى - بأن تدفع له مبلغ ثلاثة آلاف جنيه وذلك في مواجهة المطعون عليه الثانى والمدعى عليه ... .. وقال بيانا للدعوى إن ... .. كان يقود السيارة رقم ١٠٢٠ ملاكى الاسكندرية المملوكة للمطعون عليه الثانى يوم ١٩٥٩/٨/٧ وصادم ابنته ... فأحدث بها كسرا مضاعفا بعظمى الساق اليسرى صحبه نزيف شديد ، وضبطت عن الواقعة قضية اللجنة رقم ٢٦٣٥ سنة ١٩٥٩ قسم الرمل وقضى فيها بإدائته عن تهمة الإصابة الخطأ وأصبح الحكم نهائيا . وإذ يحق له

(١) قض ١٠/٦/١٩٦٥ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٦ ص ٧٣٦

المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي أصابته هو وابنته نتيجة الحادث وتمثل عناصر التعويض في ثقات العلاج التي تكبدتها ومما طنت ابنته من آلام مبرحة طوال مدة علاجها وما تركته الإصابات من تشويه ظاهر بساقها وهي أنثى، وتسأل المطعون عليها الأولى وهي شركة التأمين المؤمن لديها على السيارة عن تغطية التعويض طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ ويقدره بمبلغ ٣٠٠٠ ج فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته . وبتاريخ ١٩٦٤/٥/٣١ حكمت المحكمة بنسب مصلحة الطب الشرعى بالقاهرة لتوقيع الكشف الطبى على ابنة الطاعن وبيان ما إذا كان قد تخلفت لديها عاهة من جراء الحادث ومدى تأثير الحادث على حالتها العامة الصحية والعقلية باعتبارها أنثى . وبعد أن قدم الخبير تقريره طلب الطاعن نذب أستاذى جراحة التجميل والأمراض النفسية لتوقيع الكشف على ابنته لأنها تحتاج لعملية تجميل للجلد وعلاج بمضادات حيوية ولأنها لا تزال تعاني من قلق نفسى وفى حاجة لعلاج نفسانى . وبتاريخ ١٩٦٥/١١/١٤ حكمت المحكمة بنسب رئيس قسم الطب الشرعى بوزارة العدل ورئيس قسم جراحة التجميل وأخصائى الأمراض النفسية بكلية طب القاهرة لتوقيع الكشف الطبى على ابنة الطاعن لبيان ما إذا كان قد تخلفت لديها عاهة مستديمة من جراء إصابتها ومدى تأثيرها عليها من الناحية العضوية والنفسية باعتبارها أنثى ثم انتهت المحكمة بحكمها الصادر فى ١٩٦٨/٥/١٩ إلى نذب الدكتور ... .. لأداء المسامورية مع الخبيرين السابقين . وبعد أن انقرد خبير الطب النفسى بتقديم تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٩/١١/٣٠ بالزام المطعون عليها الأولى بأن تؤدى للمدعى عن نفسه وبصفته ولياً على ابنته مبلغ ألفى جنيه وذلك فى مواجهة المطعون عليه الثانى ... .. استأنفت الشركة المطعون عليها الأولى هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٧٣ سنة ٧٧ ق مدنى . وبتاريخ ١٩٧٢/٥/٨ حكمت المحكمة بتعديل التعويض المحكوم به إلى مبلغ ١٥٠٠ ج . طعن الطاعن عن نفسه وبصفته فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأياها .



وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم الابتدائي قدس التعويض للطاعن بصفته الشخصية بمبلغ ٥٠٠ ج مراعيًا في ذلك ما أنفق من مصاريف علاج ابنته وما ينتظر أن يتفقه مستقبلا لإتمام العلاج وإجراء عملية تجميل لها كما قدر التعويض المستحق له بصفته وليا عليها بمبلغ ١٥٠٠ ج مراعيًا في ذلك ما تعرضت له من آلام نتيجة كسر عظمي الساق اليسرى كسرا مضاعفا وما تركته الجراحة من أثر شوه ساقها وما اتت بها من حالات الخوف والفرع ، غير أن الحكم المطعون فيه خفض مبلغ التعويض المقضى به للطاعن بصفته الشخصية وبصفته وليا على ابنته إلى مبلغ ١٥٠٠ ج لمجرد القول بأن الحكم الابتدائي أخطأ في تقدير المصاريف التي أنفقها الطاعن بصفته الشخصية في علاج ابنته إذ احتسبها بمبلغ ٥٠٠ ج مع إنها لا تتجاوز وفقا للمستندات المقدمة مبلغ ١٠٠ ج ، وأنه يرى تقدير التعويض الجابر لكافة الأضرار التي حاقبت بالطاعن عن نفسه وبصفته وليا على ابنته بمبلغ ١٥٠٠ ج دون أن يتحدث الحكم عن عنصر الضرر المستقبل الذي أدخلته المحكمة الابتدائية في تقدير التعويض وهو ما يعيبه بالقصور والخطأ في القانون .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم الابتدائي أنه أوضح في أسبابه عناصر الضرر التي لحقت بالطاعن بصفته الشخصية وبصفته وليا على ابنته ثم أورد قوله إنه "لما كان ذلك هو ما ارتاحت إليه المحكمة وكان قوام التعويض في تقديرها هي جملة الأضرار التي سلف بيانها ، ففي حدود تلك الأضرار الثابتة حاليا والمتوقعة مستقبلا تبنى المحكمة تقديرها للتعويض في الجانب المطالب به من المدعى - الطاعن - بوصفه وليا طبيعيا على ابنته المجنى عليها وترى المحكمة أن تقدر مبلغ ١٥٠٠ ج تعويضا لذلك وبإضافته إلى ما قدرته المحكمة من تعويض للمدعى بصفته الشخصية نظير ما تكبده وما ينتظر أن يتكبده من مصاريف علاجية وعمليات جراحية وتجميلية للمجنى عليها تصير جملة التعويض المناسب للمدعى عن نفسه وبصفته مبلغ ٢٠٠٠ ج" وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن كل ما ورد به خاصا بتقدير التعويض هو ما قرره من "أن مناط الاستئناف الحالي هو ما تنعاه الشركة المستأنفة المطعون عليها - من مغالاة في المبلغ المقضى به

على سبيل التعويض وترى هذه المحكمة أن الحكم المستأنف قد أخطأ في تقدير نفقات العلاج إذ احتسبها بمبلغ ٥٠٠ ج في حين أنها لا تتجاوز وفقا للمستندات المقدمة مبلغ ١٠٠ ج ومن ثم تقضى هذه المحكمة مع مراعاة كافة الظروف والملايسات وعلى ضوء التقارير الطبية المودعة أن التعويض الجابر لكافة الأضرار التي حاقَت بالمستأنف عليه الأول عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على ابنته المجنى عليها — الطاعن عن نفسه وبصفته — هو ١٥٠٠ ج وبالتالي يتعين تعديل الحكم المستأنف إلى هذا المبلغ إذ فيه حد الكفاية “وبين مما أورده الحكم المطعون فيه أنه اقتصر على تقدير نفقات العلاج الفعلية وهي التي قدمت عنها المستندات — كما قرر الحكم — دون أن يتحدث بشيء عن الأضرار المستقبلية التي طالب الطاعن عن نفسه بالتعويض عنها نتيجة الحادث الذي أصيبت فيه ابنته وأدخلها الحكم الابتدائي في تقدير التعويض وأشار إليها بقوله ” وما ينتظر أن يتكبده — الطاعن عن نفسه — من مصاريف علاجية وعمليات جراحية وتجميلية للمجنى عليها “ لا يغير من ذلك ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من أنه يقدر مبلغ ١٥٠٠ ج تعويضا لكافة الأضرار التي لحقت بالطاعن عن نفسه وبصفته، ذلك أن الحكم خلاص إلى هذه النتيجة بعد أن قصر التعويض المستحق للطاعن عن نفسه على نفقات العلاج الفعلية وقدرها بمبلغ ١٠٠ ج ثم اتبع ذلك بقوله ” ومن ثم تقضى هذه المحكمة “ يؤكد ذلك أن الحكم حدد الأضرار التي قضى بالتعويض عنها مستعملا صيغة الماضي فقرر بأنها هي تلك الأضرار التي حاقَت بالطاعن عن نفسه وبصفته مما مقتضاه أن الحكم المطعون فيه لم يدخل عنصر الضرر المستقبل في تقدير التعويض عن الحادث ولم يناقشه في أسبابه ، وإذ يجوز للمضرور أن يطالب بالتعويض عن ضرر مستقبل متى كان محقق الوقوع ، لما كان ذلك وكان يجوز لمحكمة الموضوع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تقضى بتعويض إجمالي عن جميع الأضرار التي حاقَت بالمضرور إلا أن ذلك مشروط بأن تبين عناصر الضرر الذي قضت من أجله بهذا التعويض وأن تناقش كل عنصر منها على حدة وتبين وجه أحقية طالب التعويض فيه أو عدم أحقيته ، وإذ أغفل الحكم المطعون فيه بيان ذلك كله ، فإنه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص وحده .

## جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أحمد محمود وعضوية السادة المستشارين : محمد محمد المهدي والدكتور عبد الرحمن عياد ومحمد الباجوري وأحمد وهذان .

( ٧٨ )

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٢ القضائية :

( ١ ) حراسة " حراسة إدارية " . خالف .

أبطلت أموال من رفعت عنهم الحراسة إلى الدولة . وقومها بقوة القانون . مؤدى ذلك .  
عدم اعتبار الدولة خلفاء عاما أو خاصا لهم .

( ٣ ، ٢ ) حراسة " حراسة إدارية " . إثبات . تسجيل .

( ٢ ) اختلاف الفرية في التسجيل عنها في ثبوت التاريخ . الدولة لا تعتبر غيرا بالنسبة  
لتصرفات أصحاب الأموال التي آلت إليها بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . جواز تمسكها بعدم  
سريان تلك التصرفات في حقها إلا إذا كان لها تاريخ ثابت قبل انتقال الأموال إليها .

( ٣ ) مخالفات الأجرة عن مدة تزيد على ثلاث سنوات . وجوب تسجيلها لنفاذها في حق الغير .  
م ١١ من قانون تنظيم الشهر العقاري . عدم جواز تمسك إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة بهذا  
النص قبل المستأجر من المالك السابق .

( ٤ ) إثبات . نظام عام .

قاعدة ثبوت تاريخ المحرر العرفي . م ٣٩٥ مدني المقابلة للسادة ١٥ إثبات . عدم تعلقها  
بالنظام العام . عدم تمسك الغير بها . مؤداه . اعتبار التاريخ العرفي حجة عليه .

١ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن مفاد نص المادة الثانية من القانون  
رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والفقرة الرابعة من المادة الأولى من القرار الجمهوري  
رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع جعل الأموال والممتلكات التي وضعت تحت  
الحراسة بموجب قانون الطوارئ ملكا للدولة من وقت رفع الحراسة، وإذا كانت



أيلولة الملكية إلى الدولة تقع بقوة القانون ولا تتلقاها بمثابة أنها خلف عام أو خاص من أصحاب هذه الأموال، فإن الإدارة العامة للأموال التي آلت إلى الدولة والتي خولت حق تمثيل الدولة في كل ما يتعلق بإدارة هذه الأموال في صلاتها بالغير وأمام الهيئات القضائية بالتطبيق للسادة الأولى من أمر رئيس الوزراء رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ لا تمثل الشخص الذي كان خاضعا للحراسة ورفعت عنه .

٢ — إذ كانت الغيرية في التسجيل يقصد بها إعمال جزاء عدم سريان التصرف في حق من يعتبر غيرا في نطاقه ، وكان قانون تنظيم الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ أورد نصوصا تنظم هذا الجزاء ، وكان المقصود بالغير في التسجيل كل من ثبت له على العقار حق عيني مصدره تصرف قانوني يخضع للشهر وأن يقوم من آلت إليه فعلا بشهره ، وكان من ثم لا يعتبر غيرا في هذا المجال من يتلقى الملكية أو الحق العيني بحكم القانون ، وبالتالي فإن الدولة إما تؤول إليها أموال الخاضعين السابقين لحراسة الطوارئ وفق أحكام القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ نزولا على حكم القانون وليس بموجب تصرف واجب الشهر ولا تعتبر من الغير بالمعنى المقصود في التسجيل وإن كانت قاعدة التفضيل على أساس الأسبقية في التاريخ تظل مطبقة ، بمعنى أن الدولة تملك التمسك بغيريتها في ثبوت التاريخ فلا تسرى في حقها التصرفات التي أجراها الخاضع السابق للحراسة قبل أيلولة ممتلكاته إلى الدولة طالما لم تكن ثابتة التاريخ قبل العمل بالقانون الذي نقل ممتلكاته إلى الدولة .

٣ — إذ كان التكييف الصحيح للعبارة — التي ذيل بها عقد الإيجار والموقعة من المؤجر الخاضع السابق للحراسة — أنها مخالصة بالأجرة بمقتضاها استوفى المؤجر مسبقا دين الأجرة الذي له قبل المطعمون عليها فإنه لا يسوغ للطاعنين — إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة وإدارة التحصيل — التذرع بما تقضى به المادة ١١ من قانون تنظيم الشهر العقاري آنف الإشارة من وجوب تسجيل المخالصات المتضمنة أجرة تزيد على ثلاث سنوات مقدما حتى تكون نافذة في حق الغير والتي قصد بها منع التدليس الذي قد يرتكبه ضد الغير الذي يحصل على حقوق صالحة للشهر على العقار المؤجر لأنهما لا يعتبران غيرا في مجال التسجيل .

٤ — إذ كان ماتقضى به المادة ٣٩٥ من القانون المدنى المنطبقة على واقعة الدعوى والمقابلة للمادة ١٥ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ من اشتراط التاريخ الثابت فى المخالصات لتكون حجة على الغير بتاريخها ، هذه القاعدة — قاعدة ثبوت التاريخ — ليست من قواعد النظام العام وإنما وضعت لحماية الغير ، وكان الطاعنان لم يتمسكا فى صحيفة الطعن بالنقض بعدم ثبوت التاريخ واقتصرا على وجوب التسجيل ، فإنه يكفى التاريخ العرفى لتكون الورقة حجة على الغير رغم عدم وجود التاريخ الثابت ، أخذا بأنهما قد نزلا عن حقهما فيه وقد أوردت المذكرة الايضاحية أن هذه المادة لا تطبق إذا كان من محتج عليه بالتاريخ قد اعترف بصحته صراحة أو ضمنا أو تنازل عن التمسك بعدم مطابقتها للواقع .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المنطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٤١٣٢ لسنة ١٩٦٧ أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد الطاعنين إدارة الأموال والممتلكات التى آلت إلى الدولة وإدارة التحصيل بها بطلب الحكم ببراءة ذمتها من جميع أجرة الفيلا المبينة بالصحيفة من تاريخ رفع الدعوى . وقالت بيانها له إنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٨/١١/٨ وثابت التاريخ فى ١٩٥٩/٧/١ استأجرت من المرحوم ... .. فيلا كائنة بشارع جلال رقم ٧ بمصر الجديدة بأجرة شهرية قدرها ١٢ جنيهامدى حياتها ، وأقر المؤجر فى العقد بقبضه مقابل الأجرة منها ، وإذا فرضت حراسة الطوارىء على المؤجر فى سنة ١٩٦١ ، ولم تعتد الحراسة ومن بعدها الطاعنة بما يتضمنه العقد من وفاء بكامل الأجرة طيلة سريانه ، واتخذ الطاعنان من قبلهما إجراءات التحصيل فقد أقامت دعواها . دفع الطاعنان بعدم سماع الدعوى ، بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٢٨ حكمت المحكمة برفض الدفع وباستجواب طرفي الخصومة ،

ثم عادت بعد الاستجواب فحكمت في ١٩٦٩/٣/٢٩ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها بكافة طرق الإثبات أن التخالص الصادر إليها من أجرة الفيلا من المرحوم ... .. صدر في ديسمبر سنة ١٩٥٨ وصرحت للطاعنين بالنفى ، وبعد سماع شاهدي المطعون عليها حكمت في ١٩٦٩/٦/٢٨ ببراءة ذمة المطعون عليها من جميع أجرة الفيلا اعتباراً من أكتوبر سنة ١٩٦١ . استأنف الطاعنان هذا الحكم طالبين إلغاء والقضاء برفض الدعوى وقيد استئنافهما برقم ١٧٧٦ لسنة ٨٦ في القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٣ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الداعن أقيم على سببين ، ينمى بهما الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب . وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم أسس قضاءه برفض الدعوى على سند من القول بأن العبارة المذيل بها عقد الإيجار لا تفيد مخالصة بالأجرة ، وإنما هي اتفاق عادي أراد به المؤجر المرحوم ... .. ليكون حقا بالانتفاع بالعين المؤجرة حال حياة المطعون عليها مقابل ما حصل عليه من مميزات تنازلها له عن ملكية العين بذات العزم المخفض الذي اقتضته منها المالك الأصلية (شركة مصر الجديدة للاسكان) ، وبسبب ما أجرته المطعون عليها بها من تحسينات وإصلاحات ، في حين أن الاتفاق المبرم بين المطعون عليها وبين المؤجر صريح في أنه عقد إيجار أضيف إليه بعد تحريره عبارة مذيلة بتوقيعه تتضمن إقراره باستلام كامل الأجرة عن مدة العقد المحددة ببقاء المطعون عليها على قيد الحياة وتنطوي هذه العبارة على مخالصة لا تسرى في حق الطاعنين باعتبارهما من الغير بالنسبة للمؤجر الذي كان خاضعاً سابقاً للحراسة وآلت أمواله إلى الدولة بموجب القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ - فيما زاد على أجرة ثلاث سنوات تبعا لعدم تسجيلها عملاً بالمادة ١١ من قانون تنظيم الشهر العقاري ، هذا إلى أن الطاعنين تمسكا أمام محكمة الاستئناف بأنه يفرض أن للعبارة المشار إليها تتضمن تحويل حق الانتفاع بالعين طبقاً لمذهب الحكم ، فإن هذا الحق وارد على العقار وهو من الحقوق العينية الأصلية التي يلزم التسجيل



لإنشائها سواء بالنسبة لدوى الشأن أو بالنسبة للغير وفق المادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر العقارى السالف ، وإذا أغفل الحكم الرد على ذلك الدفاع ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون صلاوة على قصوره فى التسبيب .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والفقرة الرابعة من المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع جعل الأموال والممتلكات التى وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ ملكا للدولة من وقت رفع الحراسة ، وإذا كانت أيلولة الملكية إلى الدولة تقع بقوة القانون ولا تتلقاها بمثابة أنها خلف عام أو خاص من أصحاب هذه الأموال ، فإن الإدارة العامة للأموال التى آلت إلى الدولة والتى خولت حق تمثيل الدولة فى كل ما يتعلق بإدارة هذه الأموال فى صلاتها بالغير وأمام الهيئات القضائية بالتطبيق للمادة الأولى من أمر رئيس الوزراء رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ لا تمثل للشخص الذى كان خاضعا للحراسة ورفعت عنه . ولما كانت الغيرية فى التسجيل يقصدها إعمال جزاء عدم سريان التصرف فى حق من يعتبر غيرا فى نطاقه ، وكان قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ أورد نصوص تنظيم هذا الجزاء ، وكان المقصود بالغير فى التسجيل كل من يثبت له على العقار حق عيني مصدره تصرف قانونى يخضع للشهر ، وأن يقوم من آل إليه فعلا بشهره ، وكان من ثم لا يعتبر غيرا فى هذا المجال من يتلقى الملكية أو الحق العيني بحكم القانون وبالتالى فإن الدولة إنما تؤول إليها أموال الخاضعين السابقين لحراسة الطوارئ ، وفق أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ نزولا على حكم القانون ، وليس بموجب تصرف واجب الشهر ولا تعتبر من الغير بالمعنى المقصود فى التسجيل ، وإن كانت قاعدة التفضيل على أساس الأسبقية فى التاريخ تظل مطبقة ، بمعنى أن الدولة تملك التمسك بغيرتها فى ثبوت التاريخ ، فلا تسرى فى حقها التصرفات التى أجراها الخاضع السابق للحراسة قبل أيلولة ممتلكاته إلى الدولة طالما لم تكن ثابتة التاريخ قبل العمل بالقانون الذى نقل ممتلكاته إلى الدولة . لما كان ذلك وكانت العبارة التى ذيل بها عقد الإيجار والموقعة من المؤجر - الخاضع السابق للحراسة - جرى نصها بما يلى : " وجميع الإيجار المستحق عن طول مدة هذا العقد مسدد فى مقابل

مسمى ... .. المطعون عليها — في الحصول على تنزيل ألفى جنيه من ثمن المنزل الذي طلبته الشركة في أول الأمر ، وكذلك أمام التعديلات والإصلاحات التي قامت وستقوم بها ، وكان التكييف الصحيح لهذه العبارة أنها مخالصة بالأجرة بمقتضاها استوفى المؤجر مسبقاً دين الأجرة الذي لا قبل المطعون عليها مقابل ما أولته إياه من ميزات مادية تتمثل في نقل ملكية العين المؤجرة إليه بذات الثمن المخفض الذي دفعته للمالكة السابقة رغم أنه يقل عن الثمن الحقيقي ، وفي قيامها ببعض الإصلاحات في العين المؤجرة ، فإن لايسوغ للطاعنين التذرع بما تقضى به المادة ١١ من قانون تنظيم الشهر العقاري آنف الإشارة من وجوب تسجيل المخالصات المتضمنة أجرة تزيد على ثلاث سنوات مقدماً حتى تكون نافذة في حق الغير ، والتي قصد بها منع التدليس الذي قد يرتكب ضد الغير الذي يحصل على حقوق صالحة للشهر دلي المعار المؤجر لأنهما لايعتبران غيراً في مجال التسجيل على ما سلف بيانه ، لا يغير من ذلك ما تقضى به المادة ٣٩٥ من القانون المدني المنطبقة على واقعة الدعوى — والمقابلة للمادة ١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — من اشتراط التاريخ الثابت في المخالصات لتكون حجة على الغير بتاريخها ، لأنه لما كانت قاعدة ثبوت التاريخ ليست من قواعد النظام العام وإنما وضعت لحماية الغير ، وكان الطاعنان لم يتمسكا في صحيفة الطعن بالنقض بعدم ثبوت التاريخ واقتصرا على وجوب التسجيل ، فإنه يكفي التاريخ العرفي لتكون الورقة حجة على الغير رغم عدم وجود التاريخ الثابت أخذاً بأنهما قد نزلا عن حقيهما فيه وقد أوردت المذكرة الإيضاحية أن هذه المادة لا تطبق إذا كان من يحنج عليه بالتاريخ قد اعترف بصحته صراحة أو ضمناً أو تنازل عن التمسك بعدم مطابقته للواقع ، لما كان ما تقدم ، ولئن اخطأ الحكم المطعون فيه في انصراف العبارة المذيل بها عقد الإيجار ، وأنها تنطوي على حق الانتفاع إلا أنه إذ انتهى إلى النتيجة السليمة من سريانها في حق الطاعنين وإن تنكب الوسيلة في ذلك ، فإن من حق محكمة النقض أن تصححه وتقوم ما به من خطأ دون أن تنقضه .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٧٧

بقيادة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعضوية السادة المستشارين :  
مصطفى الفقى ، أحمد سيف الدين سابق ، محمد عبد الخالق البغدادي ، سليم عبد الله سليم .

(٧٩)

الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٢٤ القضائية :

( ١ ) إعلان . إثبات " الإحالة للتحقيق " .

المحضر غير مكلف بالتحقق من صحة من يتقدم إليه في موطن المعلن إليه لتسلم الورقة من ورد بياناتهم في المادة ١٠ مرافعات . إرفض الإحالة لتتبقى لاثبات ان من تسلم الاعلان غير تابع للمعلن إليه . لاخطأ .

( ٢ ) تزوير " الادعاء بالتزوير " . استئناف . حكم .

عدم جواز الحكم بصحة المحرر في الموضوع معاً . رفض الادعاء بتزوير اعلان صحيفة الاستئناف . وجوب أن يكون القضاء به مستلذاً عن الحكم في شكل الاستئناف وموضوعه .

١ - تنص الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون المرافعات على أنه إذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى من يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته أو أنه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار وعلقت المذكرة الإيضاحية على هذا النص بقوله إنه تضمن الإجراءات الواجب على المحضر اتباعها في حالة عدم وجود الشخص المطلوب اعلانه في موطنه فنصر على أن الورقة تسلم إلى من يقرر بأنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته . . . فليس على المحضر أن يتحقق من صحة صفة من يتقدم إليه في موطن المعلن إليه لتسلم الورقة وقد جاء هذا النص تقنياً لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن المحضر قد انتقل إلى محل إقامة الطاعن وسلم صورته صحيفة الاستئناف إلى من قرر أنه تابعه وخاص من ذلك إلى رفض



طلب الإحالة للتحقيق لنفى تبعية المخاطب معه للطاعن لأنه غير منتج، فإنه يكون قد صادف صحيح القانون .

٢ - تنص المادة ٤٤ من قانون الإثبات على أنه إذا قضت المحكمة بصحة المحرر أو برده أو قضت بسقوط الحق في إثبات صحته أخذت في نظر موضوع الدعوى في الحال أو حددت لذلك أقرب جلسة ومقاد ذلك أنه لا يجوز الحكم بصحة المحرر - أيا كان نوعه - وفي موضوع الدعوى معاً، بل يجب أن يكون القضاء بصحته سابقاً على الحكم في الموضوع ولو كان قد سبق إبداء دفاع موضوعي، وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي أخفق في إثبات تزوير المحرر من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع أخرى كان يرى في الادعاء بالتزوير ما يغني عنها، وإذا كان عجز الطاعن عن إثبات تزوير صحيفة الاستئناف لا يستتبع بطريق اللزوم أن يكون الاستئناف مقبولا شكلاً، إذ ليس في القانون ما يحول دون تمسكه بسقوط الحق فيه بعد الحكم برفض لادعاء بالتزوير، وإذا قضى الحكم المطعون فيه في الادعاء بالتزوير وفي شكل الاستئناف وموضوعه معاً، فإنه يكون قد جاء باطلاً .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطون فيه وصائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن رفع على البنك المطعون ضده دعوى قيدت أخيراً برقم ٦٤٦ سنة ١٩٧٠ مدني ميت غمر طلب فيها موضوعاً الحكم بوقف تنفيذ الحكم الصادر في الاستئناف أرقام ٢٩٤ و ٣٠٣ و ٣١٠ و ٣٦٣ سنة ٨٢ ق القاهرة وذلك لبراءة ذمته ككفيل للمدين ... .. ، وقال الطاعن بيساناً للدعوى إنه وآخرين كفّلوا المدين المذكور لدى المطعون ضده في دين قدره ٣٢٣٣ جنهما و ٧٥٤ ملياً استصدر به الدائن حكماً ضد المدين والكفلاء ، وبإصدار معار.

بتاريخ ١٨/١٠/١٩٦٥ أرشد الطاعن المطعون ضده عن ممتلكات المدين وباقي الكفلاء من عقارات ومنقولات تزيد قيمتها كثيرا عن الدين المشار إليه ، ونبه عليه بالمبادرة إلى اتخاذ الاجراءات القانونية للتنفيذ عليها غير أن البنك المطعون ضده لم يحرك ساكنا ومن ثم تكون ذمة الطاعن قد برئت وفقا لنص المادة ٢/٧٨٥ من القانون المدني . وبتاريخ ١٠/١١/١٩٧٠ حكم قاضي التنفيذ للطاعن بطلباته ، فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٦٢ لسنة ٢٢ ق المنصورة ، فادعى الطاعن بتقرير في قلم الكتاب بتزوير صحيفة الاستئناف وأعلن مذكرة بشهادة التزوير، وطلب الحكم أصليا بإعدام الاستئناف لعدم انعقاد الخصومة فيه واحتياطيا باعتباره كأن لم يكن طبقا للمادة ٧٠ من قانون المرافعات . وبجلسة ٢٢/٦/١٩٧٢ قضت المحكمة أولا بقبول الإدعاء بالتزوير شكلا وبرفضه موضوعا وبتغريم الطاعن ٢٥ جنيها وثانيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة ، حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على سبعة أسباب ، يتناول السبب الثاني والثالث والرابع والخامس منها قضاء الحكم المطعون فيه برفض الإدعاء بالتزوير ، بينما يتناول السبب الأول والسادس والسابع قضاءه في موضوع الدعوى ومن ثم ترى هذه المحكمة أن حسن الترتيب يقتضي تقديم الأسباب من الثاني إلى الخامس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قد خالف الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم فني عن المحضر الذي أعلن صحيفة الاستئناف إضافة العبارة المدعى بتزويرها ونسب كتابتها إلى مندوب البنك المطعون ضده بعد أن تحقق من العنوان الصحيح للطاعن ، وهذا القول من الحكم فضلا عن أنه لا يستند إلى أصل ثابت في الأوراق ، فإنه يناقض دفاع البنك الذي أرجع الإضافة إما إلى الطاعن أو إلى أن المحضر أثبتها قياما منه بواجبه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه بالرجوع إلى مدونات الحكم المضمون فيه يبين أنه أطرح ادعاء الطاعن بتزوير صحيفة الاستئناف بمعرفة المحضر الذي أضاف عبارة إلى بياناتها ، وأقام قضاءه على قوله بأن ” الثابت لا عين المجردة أن الإضافة المكتوبة بالحبر والخاصة بتحديد مسكن المستأنف ضده ( الطاعن ) وهي عبارة ( بعزبة غالى شارع صادق الفونس لسكنه ) هذه العبارة مكتوبة بخط يغير تماما الخط المكتوب به العبارات التي دونها المحضر الخاصة بإعلان صحيفة الاستئناف مما تطمئن معه المحكمة إلى أن هذه العبارة لم يكتبها المحضر ” وإذا كانت هذه الأسباب سائنة وتكفى لحل ما انتهى إليه الحكم ، فإن النعى عليه فيما استطرد إليه تزييدا بقوله إن مندوب البنك المطعون ضده هو الذى كتب العبارة بعد أن تحقق من العنوان الصحيح للطاعن ، يعتبر نعيًا غير منتج إذ انصب على ما يستقيم الحكم بدونه .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه إخلاله بحقه في الدفاع ويقول في بيان ذلك إنه طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات عدم انتقال المحضر إلى موطنه وأنه أضاف عبارة إلى صحيفة الاستئناف المطعون عليها بالتزوير ، إلا أن الحكم المطعون فيه رفض طلبه تأسيسا على أنه لا مصلحة للمحضر في أن يقوم بالإضافات والتزوير ، وهذا من الحكم غير سائغ وأدى إلى حرمانه من تحقيق دفاعه الذى كان يحتمل لو ثبت أن يتغير به وجه الحكم في الدعوى .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق مادامت قد وجدت في الدعوى من الأدلة ما يكفى لتكوين عقيدتها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق على ما ثبت لديه من أن المحضر لم يكتب العبارة التي نسب إليه إضافتها إلى صحيفة الاستئناف وأن الادعاء بأن المحضر لم ينتقل إلى مسكن الطاعن هو ادعاء غير صحيح بدليل ما أورده المحضر بخط يده من بيانات تفصيلية دقيقة بشأن محصل إقامة الطاعن فضلا عن أنه لا مصلحة للمحضر في إثبات بيانات مخالف حقيقة ما قام به كما أن القول بوجود



نزاع سابق بين الطاعن والمحضر لم يقم عليه دليل وليس من شأنه أن يدفع الأخير إلى ارتكاب جناية تزوير ، وكانت هذه الأسباب سائغة وتؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم في هذا الصدد ، فإن النعى عليه بالإخلال بحق الدفاع يكون في غير محله .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم رفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لنفى تبعية المخاطب معه له ، وأقام رفضه على أن المحضر ليس مكلفا بالتحقيق من صفة من تسلم الإعلان ، وهذا القول لا ينفى حقا أصيلا في أن يكون مستلم الإعلان تابعا تبعية حقيقية للمعلن إليه ونقما لنص المادة العاشرة من قانون المرافعات وإلا جاء الإعلان باطلا طبقا لنص المادة ١٩ من هذا القانون .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون المرافعات قد نصت على أنه " إذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى من يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته أو أنه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار . " وعلقت المذكرة الإيضاحية على هذا النص بقولها إنه تضمن الإجراءات الواجب على المحضر اتباعها في حالة عدم وجود شخص المطلوب إعلانه في موطنه فنص على أن الورقة تسلم إلى من يقرر بأنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته . وليس على المحضر أن يتحقق من صحة صفة من يتقدم إليه في موطن المعلن إليه لتسليم الورقة ، وقد جاء هذا النص تقنيا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ، لما كان مائتقدم وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن المحضر قد انتقل بالفعل إلى محل إقامة الطاعن وسلم صورة صحيفة الاستئناف إلى من قرر أنه تابعه وخلص من ذلك إلى رفض طلب الإحالة إلى التحقيق لنفى تبعية المخاطب معه للطاعن لأنه غير منتج ، فإنه يكون قد صادف صحيح القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الخامس على الحكم المنطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق ويقول في بيان ذلك إن المحكمة رفضت إدعاءه بتزوير صحيفة

الاستئناف فيما أثبت بها المحضر من قيامه باخطار المعان إليه ( الطاعن ) في اليوم التالي للاعلان بتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٠ ، وأقامت قضاءها في هذا الشأن على أن الشهادة الرسمية التي استخرجها الطاعن من مكتب البريد جاءت خالية مما يدل على أن إخطار قلم المحضرين لم يرسل إلى المكتب إلا في ١٩/١٢/١٩٧٠ في حين أن تلك الشهادة نصت صراحة على أن تاريخ تصدير الإخطار من قلم المحضرين إلى مكتب البريد هو يوم ١٩/١٢/١٩٧٠

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أنه بالاطلاع على الشهادة الصادرة من منطقة بريد الدقهلية بتاريخ ١١/١١/١٩٧١ يبين أنها نصت على أن منطقة بريد الدقهلية تشهد بأن الخطاب المسجل الأميري رقم ١٣٨٢٠ المشار إليه تم تسليمه للسيد ... .. الساعى بمكتب السيد الأستاذ ... .. المحامى والذي يعمل المرسل اليه وكيله ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه قوله ” أما عن الشهادة الصادرة من مكتب البريد فلا تنصب إلا على بيان صفة من سلم له الخطاب المسجل وليس بيان تاريخ إرساله “ فإنه لا يكون قد خالف الثابت بالأوراق .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على الحكم المطعون فيه فيما قضى به من رفض الادعاء بتزوير صحيفة الاستئناف في غير محله ويتعين رفضه .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون إذ قضت المحكمة في الادعاء بالتزوير وفي موضوع الدعوى بحكم واحد على خلاف ما تقضى به المادة ٤٤ من قانون الإثبات فخرمته بذلك من إبداء دفاعه في موضوع الدعوى .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن المادة ٤٤ من قانون الإثبات قد نصت على أنه ” إذا قضت المحكمة بصحة المحرر أو برده أو قضت بسقوط الحق في إثبات صحته ، أخذت في نظر موضوع الدعوى في الحال أو حددت لذلك أقرب جلسة “ ، ومنفاد ذلك أنه لا يجوز الحكم بصحة المحرر—أيا كان نوعه— وفي موضوع الدعوى مما ، بل يجب أن يكون القضاء بصحته سابقا على الحكم

في الموضوع . لو كان قد سبق إبداء دفاع موضوعي ، وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي أخفق في إثبات تزوير المحرر من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع أخرى كان يرى في الادعاء بالتزوير ما يغني عنها ، لما كان ذلك وكان عجز الطاعن عن إثبات تزوير صحيفة الاستئناف لا يستتبع بطريق اللزوم أن يكون الاستئناف مقبولا شكلا ، إذ ليس في القانون ما يحول دون تمسكه بسقوط الحق فيه بعد الحكم برفض الادعاء بالتزوير ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى في الادعاء بالتزوير في شكل الاستئناف وموضوعه معاً ، فإنه يكون قد جاء باطلا بما يوجب نقضه جزئيا فيما قضى به في شكل الاستئناف وموضوعه دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

---



## جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محود ومضوية السادة المستشارين :  
محمد محمد المهدي ، والدكتور عبد الرحمن عياد ، وصلاح نصار ، وأحمد وهدان .

( ٨٠ )

الظعن رقم ٤٧ لسنة ٣٤ القضائية :

( ٢٤١ ) خبرة . نظام عام . بطلان .

( ١ ) عدم أداء الخبير المنتخب من غير خبراء الجلول اليمين قبل مباشرة المأمورية . أثره .  
بطلان عمله . م ١٣٩ انبات . عدم تعلق البطلان بالنظام العام . سقوط الحق في التمسك به  
بالأجازة الصريحة أو الضمنية . الرد على التقرير بما يفيد اعتباره صحيحا . إجازة ضمنية .

( ٢ ) العبرة في تبيان ما إذا كان الخبير مقيدا بالجدول من عدمه هي بحقيقة الواقع لا بما  
تخاطبه المحكمة عليه .

( ٣ ) دعوى " تكيف الدعوى " . محكمة الموضوع .

عدم تقيد المحكمة بتكيف الخصوم للدعوى .

( ٤ ) دعوى " سبب الدعوى " . محكمة الموضوع . إيجار " إيجار  
أماكن " .

سبب الدعوى . المقصود به . استناد المستأجر في طلبه تخفيض الأجرة إلى أحد قوانين  
الإيجار الاستثنائية . أعمال المحكمة فانونا استثنائيا آخر . لا يعد تغييرا لسبب الدعوى .

( ٥ ) خبرة .

عدم التزام الخبير بالاسترسال في أداء المأمورية على الوجه الذي يروق لأحد الخصوم . كفاية  
بيانه الحقيقة في تقريره .

( ٦ ) قوة الأمر المقضى . نظام عام .

اكتساب الخصم قوة الأمر المقضى . لا يتال منها إجراء تحقيقات إدارية بشأنه بعد صدوره .

١ — مفاد نص المادة ١٣٩ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه يجب على الخبير الذي لا يكون اسمه مقيدا بجدول الخبراء أن يخاف أمام القاضى المختص، مينا قبل مباشرته المأمورية التى ندب لها ، ورتب المشرع على تخاف الخبير عن أداء اليمين بطلان ما يقوم به من عمل ، غير أن حلف اليمين من جانب الخبير وإن كان مقررا لصالح الخصوم جميعا إلا أنه إجراء غير متعلق بالنظام العام ، ومن ثم فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به إذا جاوزه مراعاة أو ضمنا ، ومن قبيل الإجازة الضمنية الرد على تقرير الخبير بما يفيد اعتباره صحيحا عملا بالقاعدة العامة المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من قانون الإثبات ، لما كان ما تقدم وكان الثابت من الدعوى الابتدائية المرفقة بملف الطعن بالنقض إنه بعد أن أودع الخبير المنتدب تقريره تقدم الطاعن بثلاث مذكرات اقتصر فيها على إبداء اعتراضاته على هذين التقريرين من الناحية الموضوعية دون أن يشير فى أيهما من قريب أو بعيد إلى ماخاله من من بطلان ناشئ عن عدم تأدية الخبير اليمين القانونية ، وكان هذا السلوك منه يفيد نزوله عن حقه فى التمسك بالبطلان المدعى أيا كان وجه الرأى فيه ، فإنه لا يحق له إثارتة سواء أمام محكمة الاستئناف أو أمام محكمة النقض .

٢ — إذ كانت العبرة هى بحقيقة الواقع لا بما يضيفه الحكم من وصف على الخبير الذى ناط به أداء المأمورية ، وكان البين من الاطلاع على تقرير الخبير أنه صرفق به كتاب موجه إليه من محكمة القاهرة الابتدائية تنظره فيه بنذب المحكمة له وتطلب منه الحضور لحلف اليمين والاطلاع على ملف الدعوى تمهيدا لتقديم التقرير ، وكان محضر أعمال الخبير قد سجل انتقاله إلى مقر المحكمة وحلف اليمين ، فإن ذلك يدل على أن الخبير الذى عهد إليه الحكم أداء المأمورية ليس من بين خبراء الجدول المعينين فى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢

٣ — المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن قاضى الدعوى ملزم فى كل حال بإعطاء الدعوى وصفها الحق واصباغ التكييف القانونى الصحيح عليها دون أن يتقيد بتكييف الخصوم لها فى حدود سبب الدعوى ودون أن يضيف إليها جديدا .

٤ — إذ كان سبب الدعوى هو الواقعة التى يستمد منها المدعى الحق فى الطلب ، وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والجمع القانونية التى يستند إليها

الخصوم ، وكان سبب الدعوى المسألة هو تحديد أجرة عين النزاع طبقا للأجرة القانونية الواجبة الاتباع ، فإن استناد المطعون عليه إلى أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وهو أحد التشريعات الاستثنائية المحددة للأجرة القانونية ، لا يحول بين المحكمة وبين إعمال أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ متى اقتضت أن العين خاضعة لمجال تطبيقه ، ولا يعتبر ذلك منها تغييراً لسبب الدعوى .

٥ - لا يؤثر على عمل الخبير عدم إرفاق الرسم التخطيطي الذي أشار إليه بتقريره أو عدم الاسترسال في أداء المأمورية على النحو الذي يروق للطاعن طالما أنه فصل الأمر تفصيلاً أقنع محكمة الموضوع بما رأت معه وضوح الحقيقة دون حاجة إلى إرفاق ذلك الرسم التخطيطي أو الاسترسال في أداء المأمورية .

٦ - متى حاز الحكم قوة الأمر المقضى فإن ذلك يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة إلى المناقشة في المسائل التي فصل فيها بأي دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع سواء بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتهما في الدعوى الأولى أو أنكرت ولم يحنها الحكم الصادر فيها ، ومن ثم فلا على الحكم إن هو أخذ بتقرير الخبير في استناده إلى تقدير أجرة المثل لشقة النزاع على الحكم المشار إليه بسبب النعي دون التفات لدعوى إجراء تحقيقات إدارية بشأنه بعد صدوره لأن قوة الأمر المقضى التي اكتسبها الحكم تعاو على اعتبارات النظام العام .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذي تلاه المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣٣٣٠ سنة ١٩٦٨ مدنى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ( والتي قيدت فيما بعد برقم ٨٦٠١ سنة ١٩٧١ مدنى جنوب القاهرة ) ضد الطاعن بطلب الحكم باعتبار أجرة الشقة استجاره المينة بصحيفة



الدعوى جنبيين و ١٨٥ مليا شهريا من بدء التعاقد وحتى انتهاء العقد ، وقال بيانا لدعواه إنه بموجب عقد إيجار مؤرخ سنة ١٩٦٤ استأجر من الطاعن شقة مكونة من ثلاث حجرات وصالة بشارع بور سعيد رقم ١٠ بمدينة العياط بأجرة شهرية قدرها أربعة جنيهات ، وإذ تبين أنه تم بناؤها قبل سنة ١٩٤٤ وكانت مكونة من أربع حجرات وصالة وأدخلت عليها في سنة ١٩٥٧ تعديلات جوهرية باقتطاع حجرة وجزء من شرقها وإضافتها إلى شقة أخرى بما يجعلها في حكم المباني الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ فتصبح الأجرة ٣ جنيهات و ٢٠٠ مليم شهريا ثم تخفض طبقا للقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ و ٧ لسنة ١٩٦٥ لتكون جنبيين و ١٨٥ مليم شهريا ، فقد أقام الدعوى بطلباته . وبتاريخ ١٩٦٩/٥/١ حكمت المحكمة بنسب خبر الجدول المهندس المعماري الذي عليه الدور لمعاينة شقة النزاع وبيان تاريخ إنشائها وما إذا كانت قد أنشئت قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ أم بعد ذلك التاريخ وحتى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، أم بعد ذلك التاريخ الأخير وحتى ١٢ يونيو سنة ١٩٥٨ أم بعد ذلك ، وفي الحالة الأولى بيان أجرتها الفعلية في شهر أبريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المثل في الشهر المذكور في حالة تعذر معرفة الأجرة مضافا إليها في الحالتين الزيادة القانونية المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وعليه في هذه الحالة أعمال أحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ وتخفيض الأجرة بما يوازي الإعفاء من الضريبة . وفي الحالة الثانية عليه بيان أجرة شقة النزاع في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ أو أجرة المثل في التاريخ المذكور إذا لم تكن مؤجرة أو تعذر معرفة حقيقة الأجرة فيه مخفضة لذلك في الحالتين بنسبة ٢٠٪ وعلى الخبير في الحالتين الأخيرتين تخفيض الأجر بما يوازي الإعفاء من الضريبة عملا بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٢ ثم أعمال القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ وتخفيض الأجرة بواقع ٢٠٪ اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٦٥ ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وحكمت في ١٩٧٠/١٢/١٧ بإعادة المأمورية إليه لمباشرتها على هدى اعتراضات الطاعن ، وعقب تقديم الخبير ملحق تقريره حكمت في ١٩٧٢/٢/١٤ باعتبار الأجرة الشهرية لعين النزاع ١٨٥ ج . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٠١ سنة ٨٩ ق القاهرة طالب إلغاء ورفض الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٤

حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالحلقة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينعي الطاعن بالوجه الأول من السبب الثاني منها على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف ببطلان تقرير الخبير استنادا إلى أنه لم يحلف اليمين قبل مباشرته المأمورية التي نيط به أداؤها رغم أنه ليس من خبراء الجدول بالتطبيق للسادة ١٣٩ من قانون الإثبات ، وأنه لا يغير من ذلك ما أورده الخبير في تقريره من أنه انتقل إلى المحكمة وأدى اليمين أمامها ، إذ واقع الأمر أنه لم يحلف اليمين فعلا تبعا لحلول ملف الدعوى من المحضر الرسمي الذي يدل عليه ، وقد أجاب الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بأن الثابت من الحكم الصادر بتدبيره أنه أحد خبراء الجدول وأن الحلف غير واجب ، بالإضافة إلى أن الطاعن لم يقدم دليلا على أن الخبير ليس مقيدا بالجدول وهو ما لا يصح ردا ويناقض ما أقرب به الخبير نفسه من أنه قام بالحلف بما يقطع بأنه ليس في عداد هؤلاء الخبراء . وإذا أيد الحكم المطعون فيه حكم محكمة أول درجة الذي اعتمد بذلك التقرير الباطل فإن البطلان يلحقه هو الآخر .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ١٣٩ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أنه إذا كان الخبير غير مقيد اسمه في الجدول وجب أن يحلف أمام قاضي الأمور الوقفية — وبغير ضرورة حضور الخصوم — يميناً أن يؤدي عمله بالصدق والأمانة وإلا كان العمل باطلا ، يدل على أنه يجب على الخبير الذي لا يكون اسمه مقيدا بجدول الخبراء أن يحلف أمام القاضي المختص يميناً قبل مباشرته المأمورية التي ندب لها ، ورتب المشرع على تخلف الخبير عن أداء اليمين بطلان ما يقوم به من عمل ، غير أن حلف اليمين من جانب الخبير وإن كان مقررنا لصالح الخصوم جميعا إلا أنه إجراء غير متعلق بالنظام العام ، ومن ثم فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، كما يسقط حق الخصوم

في التمسك به إذا أجازوه صراحة أو ضمنا ، ومن قبيل الإجازة الضمنية الرد على تقرير الخبير بما يفيد اعتباره صحيحا عملا بالقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من قانون المرافعات . ولما كانت العبرة هي بحقيقة الواقع لا بما يضيفه الحكم من وصف على الخبير الذي ناط به أداء المأمورية ، كان البين من الاطلاع على تقرير الخبير أنه مرفق به كتاب موجه إليه من محكمة القاهرة الابتدائية بتاريخ ١٩٦٩/٧/١٤ تخطره فيه بنذب المحكمة له وتطلب منه الخضوع لحلف اليمين والاطلاع على ملف الدعوى تمهيدا لتقديم التقرير ، وكان محضر أعمال الخبير قد سجل انتقاله إلى مقر المحكمة وحلفه اليمين في ١٩٦٩/٧/٢٢ ، فإن ذلك يدل على أن الخبير الذي عهد إليه الحكم الصادر في ١٩٦٩/٥/١ إداء المأمورية ليس من بين خبراء الجدول المعينين في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ ، لما كان ذلك ولئن أخطأ الحكم المطعون فيه بهذه المنابة فيما خلص إليه من أن خبير الدعوى في غنى عن الحلف باعتباره من خبراء الجدول ، إلا أنه — ومع افتراض أن الخبير لم يقيم بحلف اليمين — لما كان الثابت من الدعوى الابتدائية المرفقة بملف الطعن بالنقض أنه بعد أن أودع الخبير المنتدب تقريره يقدم الطاعن بثلاث مذكرات للجلسات المحددة في تواريخ ١٩٧٠/١١/١٢ و ١٩٧١/٢/١٠ و ١٩٧٢/١/١٣ إقتصر فيها على إبداء اعتراضاته على هذين التقريرين من الناحية الموضوعية ، دون أن يشير في أيهما من قريب أو بعيد إلى ما خالف من بطلان ناشئ عن عدم تأدية الخبير اليمين القانونية ، وكان هذا السلوك منه يفيد نزوله عن حقه في التمسك بالبطلان المدعى أيا كان وجه الرأي فيه . فإنه لا يحق له إثارتها سواء أمام محكمة الاستئناف أو أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة وإن أخطأه التبرير فإن من حق محكمة النقض أن تقوم بإرساله على أساسه السليم دون أن تنقضه ، ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول إن المطعون عليه أقام دعواه تأسيسا على أن شقة النزاع تم بناؤها قبل عام ١٩٤٤ تم أدخلت عليها تعديلات



جوهرية تخضعها لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١١٥٨ والتشريعات اللاحقة ، غير أن محكمة الموضوع أخذاً بتقرير الخبير اعتبرت التعديلات غير جوهرية ، وأخضعت عين النزاع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وحددت أجرتها وفقاً لأجرة المثل في شهر أبريل ١٩٤١ ، فغيرت بذلك سبب الدعوى وهى لائتملكه ، وإذ بين الطاعن لمحكمة الموضوع أن مستأجراً آخر ، لشقة مماثلة تقع بذات المنزل الكائن به عين النزاع أقام الدعوى رقم ٣٣٢٩ سنة ١٩٦٨ أمام محكمة القاهرة الابتدائية ندب فيها خبير انتهى إلى أن التعديلات التى أدخلت على العين المؤجرة أخرجتها عن أوصافها ، ما يخضعها لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ، وصدر حكم نهائى بذلك ، ولم يعرض الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع ولم يعن بإعادة المأمورية الى الخبير لبحث دواعى التساقض فى رأى بين تقرير الخبيرين فى كل من اندعويين مما يعيبه بخالفة القانون علاوة على القصور فى التسيب .

وحيث إن المعنى مردود ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن قاضى الدعوى ملزم فى كل حال باعطاء الدعوى وصفها الحق وإسباغ التكييف القانونى الصحيح عليها دون أن يتقيد بتكييف الخصوم لها فى حدود سبب الدعوى ودون أن يضيف إليها جديداً ، وكان سبب الدعوى هو الواقعة التى يستند منها المدعى الحق فى الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التى يستند إليها الخصوم . ولما كان سبب الدعوى المائلة هو تحديد أجرة عين النزاع طبقاً لأجرة القانونية الواجبة الأتباع ، فإن استناد المطعون عليه إلى أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وهو أحد التشريعات الاستثنائية المحددة للأجرة القانونية ، لا يحول بين المحكمة وبين إعمال أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ متى اقتنعت أن العين خاضعة لمجال تطبيقه ، ولا يعتبر ذلك منها تغييراً لسبب الدعوى . لما كان ما تقدم وكان لا يجب الحكم إن هو التفت عما أناره الطاعن من وجود اختلاف فى النتيجة التى خالص إليها الخبير المتدب فى الدعوى الأخرى ، فيكون النعى عليه بخالفة القانون والقصور فى التسيب على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالوجوه الثانى والثالث والرابع من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال من عدة وجوه (أولها) أن الخبير لم يباشر المأمورية على مقتضى الحكم الصادر بأعادة المأمورية إليه لبحث اعتراضات الطاعن على تقريره الأول ، فلم يجر مقارنة تطابق شقة المثل وشقة النزاع ، ولم يراع إضافة رسم الدفاع ورسم الأمن طبقا للقانونين رقمى ٣٧٧ لسنة ١٩٥٦ ، ٣٢ لسنة ١٩٦٨ ( الثانى ) أن الحكم اعتمد تقرير الخبير رغم أنه لم يرفق به الرسم التخطيطى الذى دال به على تساوى المساحة بين شقة المثل وشقة النزاع وكان ضروريا أن يكون تحت نظر المحكمة حتى يكون قضاؤها قائما على بينة واقتناع . ( الثالث ) أن الخبير استند فى تحديد أجرة المثل إلى الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٤٩١ لسنة ١٩٥٧ مدنى القاهرة رغم أن تلك الدعوى كانت محل عبث وأجرى بشأنها تحقيق إدارى ، الأمر الذى يقتضى عدم الاعتداد بهجواه .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أن حكم محكمة أول درجة أورد ردا على اعتراضات الطاعن على تقرير الخبير قوله " . . . . . أنه يبين من استعراض ما تقدم أن الخبير باشر مهمته المكلف بها على أكمل وجه ، وقام بمعاينة شقة مماثلة أرشد عنها المدعى — المطعون عليه — والتي اعتبرها الخبير مماثلة لعين النزاع ، الأمر الذى يبين منه أن اعتراضات المدعى عليه — الطاعن — التى أنارها فى مذكراته المقدمة منه على غير أساس سليم من الواقع والقانون . . " كما أورد الحكم المطعون فيه الذى أيد الحكم الابتدائى وأحال إلى أسبابه " . . . . . وأما ما يثيره المستأنف — الطاعن — من اعتراضات أخرى فإن الثابت من تقرير الخبير أن المستأنف قدم للسيد الخبير شقة مثل إيجارها الشهرى جنيهاً و ١٥٧ ملياً فكل اعتراض بعد هذا لا أساس له فى هذه الناحية طالما أن المستأنف أرشد من شقة مثل إيجارها جنيهاً و ١٥٧ ملياً . . . . . وعدم وجود رسم كروكى كما يطالب المستأنف فى مذكرته لشقة المثل التى قدمها هو للسيد الخبير لا يؤثر على عمله إطلاقاً لأن الخبير لو رأى ضرورة لهذا لعام به فضلاً عن أن هذه الشقة من إرشاد المستأنف نفسه فهو يعرفها وليس فى حاجة إلى رسم كروكى ، وإن صح هذا القول فمن المستأنف عليه — المطعون عليه — ، وإذا كان المستأنف فى مذكرته

يعترض على شقة المثل التي قدمها للخبير فما كان له تقديمها كمثل طامس أنها مختلفة ولا تصلح لأن تكون مثلاً لشقة النزاع ولكن بعد أن يقدمها ويرى الخبير هذا المثل صادقا صحيحا يعود المستأنف إلى إبداء المطاعن المطاعن وبمجردة من أى دليل عليها . . . . . فإن هذا الذي انتهى إليه الحكم يعنى أنه رأى في حدود سلطة محكمة الموضوع التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لاقتناعه بصحة أسبابه وهو بعد ذلك غير ملزم بالرد استقلا على المطاعن التي يوجهها الخصم إلى ذلك التقرير لأن في أخذه به محمولا على أسبابه ما يفيد أنه لم يجد فيها ما يستحق الالتفات إليها . ولما كان لا يؤثر على عمل الخبير عدم إرفاق الرسم التخطيطي الذي أشار إليه بتقريره أو عدم الاسترسال في أداء المأمورية على النحو الذي يروق للمطاعن طامس أنه فصل الأمر تفصيلا أقنع محكمة الموضوع بما رأت معه وضوح الحقيقة دون حاجة إلى إرفاق ذلك الرسم التخطيطي أو الاسترسال في أداء المأمورية . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بكفاية الأبحاث التي أجراها الخبير وبسلامة الأسس التي بنى عليها رأيه وإطمأنت إلى تقريره وأخذت به للأسباب الواردة فيه ، وكانت تلك الأسباب سائغة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم ، فإن ما يثيره الطاعن من اعتراضات بسبب النعي لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا في كفاية الدليل الذي اقتنعت به المحكمة مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم متى حاز قوة الأمر المقضى يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة إلى المناقشة في المسائل التي فصل فيها بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع سواء بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثبت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها ، ومن ثم فلا على الحكم إن هو أخذ بتقرير الخبير في استناده إلى تقدير أجره المثل لشقة النزاع على الحكم المشار إليه بسبب النعي دون التفات لدعوى إجراء تحقيقات إدارية بشأنه بعد صدوره لأن قوة الأمر المقضى التي اكتسبها الحكم تعلو على اعتبارات النظام العام . ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بكافة وجوهه على غير أساس .

ولما تقدم يمين رفض الطاعن



## جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود ، وعضوية السادة  
المستشارين الدكتور عبد الرحمن عياد ومحمد الباجوري وملاح نصار وأحمد وهدان .

( ٨١ )

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ القضائية:

( ٢٠١ ) إثبات ” الكتابة ” . عرف .

- ( ١ ) إعتبار الورقة رسمية . مناطه . م ٣٩ — مدنى المقابلة للمادة ١٠ إثبات .  
الأوراق الصادرة من موظفى البعثات الدبلوماسية والسفارات الأجنبية . لا تعد أوراقا رسمية .
- ( ٢ ) عدم خضوع الممثل الأجنبى للقضاء الأقليمى . مؤداه . عدم إلزامه بأداء الشهادة  
أمام المحاكم الأقليمية . وجوب معارضة السلطات الأقليمية طبقا للعرف الدولى . حقه فى إختيار  
الوسيلة المناسبة للدلائل بمعلوماته .

( ٤ ، ٣ ) إيجار ” إيجار الأماكن ” . ضرائب .

- ( ٣ ) تخفيض القيمة المتعاقد عليها طبقا للقانون ٧ لسنة ١٩٦٥ . وجوب احتساب  
ربط العوائد والاعفاءات منها على أساس الأجرة بعد التخفيض . مؤدى ذلك . سقوط الربط  
السابق بأثر رجعى .

- ( ٤ ) الأجرة الاتفاقية الخاضعة للتخفيض الوارد بالقانون ٧ لسنة ١٩٦٥ . إختلافها  
من عقد لآخر . عدم جواز العدى بتماثل الأماكن أو الإخلال بالمساواة بين المستأجرين .

١ — إذ كان مناط رسمية الورقة وفق المادة ٣٩٠ القانون المدنى  
المقابلة للمادة ١٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن يكون محررها  
موظفا عموميا أو مكلفا بخدمة عامة مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها واعطائها  
الصيغة الرسمية ، ويقصد بهما فى هذا الخصوص كل شخص تعينه الدولة المصرية  
لإجراء عمل من الأعمال المتعلقة بها أو لتنفيذ أمر من أوامرها أجرته على ذلك  
أولم تؤجره ، فإن رجال البعثات الدبلوماسية وموظفى السفارات الأجنبية

لا يعدون من قبيل الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عمرمية في معنى المادة المشار إليها ، ولا تعتبر المحررات التي يصدرونها من الأوراق السمية ، وبالتالي فلا محل للجدل حول ما إذا كان الملاحق العسكري أو سواء هو الموقع على الشهادة الصادرة من السفارة التي استند إليها الحكم أو أنها لا تدرج ضمن أعمال وظيفته .

٢ - الأمل في الميزة أو الحصانة التي يتمتع بها المبعوث الدبلوماسي أنها ضرورة يقتضيها قيامه بمهام وظيفته في جو من الطمأنينة بعيد عن المؤثرات في الدولة المعتمد إليها ، ولئن كان يستتبع إعفاء الممثل الدبلوماسي من الخضوع للقضاء الأقليمي في الدولة الأخيرة عدم إلترامه بالإدلاء بمعلوماته كشاهد أمام هذا القضاء في أية دعوى جنائية أو مدنية ، بحيث لا يجوز إكراهه على أدائها أو إجباره على المنول أمام السلطات المحلية المختصة إلا أن قواعد العرف الدولي تقضيه معاونة هذه السلطات في أداء واجبها متى كان أدلاؤه بمعلوماته ليس فيه مساس بعمله أو بدولته فتكون له حرية اختيار الطريقة التي يراها أكثر ملائمة سواء من تلقاء نفسه أو بناء على موافقة الحكومة التي يتبعها ، ولا يعد ذلك منه تنازلا عن الحصانة القضائية ، لما كان ماتقدم وكان البين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه أنه استخلص بما له من سلطة موضوعية في تقدير الدليل من إقرار الطاعن في شكوى إدارية مقدمة ومن قوله ذاته في محضر الجلسة بسبق حصول التأجير إلى الملاحق العسكري بسفارة الجزائر ومن الأجرة المدونة بالشهادة الصادرة من تلك السفارة أنها القيمة التجارية المتفق عليها دون أن يعتبرها محسرا رسميا ، وكان الحكم المطعون فيه أضاف إلى ذلك أنه يكفي أن تكون الشهادة سالفة الذكر صادرة من السفارة دون استلزام لتوقيعها من الملاحق العسكري ذاته ، وأن الحصانة الدبلوماسية لا تهدر من قيمة هذه الشهادة ، فإن ذلك لا يخالف فيه للقانون .

٣ - إذ كان الحكم المطعون فيه قضى بتخفيض الأجرة المتعاقد عليها بنسبة ٣٥٪/ بالتطبيق للسادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، وكانت هذه الأجرة المنخفضة تعد بديلة عن القيمة التجارية المحددة بمعرفة لجان التقدير

وفق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ويعمل بها بأثر رجعي من وقت التعاقد ، وكانت الأماكن الخاضعة لهذا التقدير لا يتم ربط الضريبة عليها إلا على أساس تقدير أجرتها تقديرا نهائيا ، بما يتعين معه سقوط الربط السابق وما تم من وفاء على أساسه اعتبارا بأنه ربط قام على أساس قيمة إيجارية سقطت بأثر رجعي وإجراء ربط جديد على أساس القيمة الإيجارية التي أحلها القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في مادته الثانية محلها بأثر رجعي ، فإنه لا مجال في هذا النطاق للتذرع بأحكام القرار التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦١ لأحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه بسبب النعي . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واعتبر أن القيمة الإيجارية المتعاقد عليها هي مبلغ ٢٧ جنيها وأجرى تخفيضها بنسبة ٣٥٪ / وفق القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ ثم أجرى عليها أحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ لتصبح مبلغ ١٥ جنيها و ٦١٠ مليات منذ بدء التعاقد فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

٤ — إذ كان القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ قد اتخذ من الأجرة التعاقدية وفقا لإرادة المتعاقدين أساسا يجرى عليه التخفيض ، وكانت هذه الأجرة الاتفاقية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تختلف بهذه المثابة من عقد لآخر دون نظر إلى ما قد يكون بين وحدات العقار الواحد من تماثل أو اختلاف في الميزات التي تتمتع بها كل وحدة ، فإنه لا وجه لما يثيره الطاعن من أن تطبيق ذلك القانون على الشقة موضوع النزاع من شأنه أن يخل بالمساواة بين المستأجرين في ذات العقار قولا منه أنها تفوق الطابقين الآخرين موقعا وصقعا .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٦٣٦ لسنة ١٩٦٩ مدني أمام



محكمة القاهرة الابتدائية بطلب تخفيض أجرة الشقة التي يستأجرها من الطاعن إلى مبلغ ١٥ ج و ٦١٠ م شهريا مع إلزامه بأن يرد له مبلغ ١٨٩ ج . وقال شرحا لها إنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٦٥/٤/٣٠ استأجر من الطاعن شقة بالدور الثاني بالمنزل رقم ٤٥ شارع لبنان بالدقي بأجرة شهرية قدرها ٣٥ ج خفضت إلى ٢٢ ج و ٧٥٠ م عملا بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، وإذ علم أن النقة أجريت بها تعديلات جوهرية في سنة ١٩٦٣ ، وكانت مؤجرة للمحق العسكرى بسفارة الجزائر بالقاهرة بمبلغ ٢٧ ج تخفض إلى ١٥ ج و ٦١٠ م عملا بأحكام القانونين رقمي ٧ سنة ١٩٦٥ ، ١٦٩ لسنة ١٩٦١ فقد أقام دعواه . وبتاريخ ١٩٦٩/١١/٢٧ حكمت المحكمة بالطلبات . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٩ سنة ٨٧ ق القاهرة طالبا إلغاءه ورفض الدعوى، وبتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٠ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر، وبالجلسة المحددة إلتمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم بني قضاءه على سند من أن القيمة الإيجارية للشقة والمحددة بمبلغ ٢٧ ج والتي كان يدفعها الملحق العسكرى لسفارة الجزائر بالقاهرة حتى أول يناير سنة ١٩٦٥ طبقا للشهادة الصادرة من السفارة هي القيمة المتعاقد عليها التي يجري عليها التحقيق وفق القانون رقم ٧ سنة ١٩٦٥ وأن هذه الشهادة لا يلزم فيها توقيع الملحق العسكري ذاته مادامت صادرة من سفارته وممهوره بخاتمها ، وأن الحصانة الدبلوماسية المقررة لأعضاء البعثات الأجنبية لا تهدر قيمة هذه الشهادة أمام القضاء ، في حين أن الشهادة المشار إليها لا تعتبر ورقة رسمية في مفهوم المادة ١٠ من قانون الإثبات تبعا لأنها لا تكتسب صفة الرسمية إلا بتوقيع الموظف الرسمي عليها، كما أن الملحق العسكري غير مختص بتحريرها ، وبالتالي فهي ورقة باطلة لا تصلح دليلا للإثبات . هذا إلى أن الحصانة القضائية التي يتمتع بها المبعوث الدبلوماسي لا يجوز له التنازل عنها إلا بإفادة دولته، ولم يصدر ترخيص له منها بتقديم هذه الشهادة، كما لا يجوز له

الاتصال بالدولة الموفد إليها إلا عن طريق وزارة الخارجية ، الأمر الذى لا يجوز الاستدلال بالشهادة أمام القضاء بالإضافة إلى أن المحكمة باعتمادها بهذه الشهادة تكون قد خالفت المادة ٧٢ من قانون الإثبات التى تشير إلى أن التحقيق الذى يصح للمحكمة أن تتخذه سنداً هو ما تجريه بنفسها ، الأمر الذى يعيب الحكم بخالفة القانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه لما كان مناط رسمية الورقة وفق المادة ٣٩٠ من القانون المدنى — المقابلة للمادة ١٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ — أن يكون محررها موظفاً عمومياً أو مكلفاً بخدمة عامة مختصاً بمقتضى وظيفته بتحريرها واعطائها الصيغة الرسمية ، ويتصد بهما فى هذا الخصوص كل شخص تعينه الدولة المصرية لإجراء عمل من الأعمال المتعلقة بها أو لتنفيذ أمر من أوامرها أجرته على ذلك أو لم تؤجره ، فإن رجال البعثات الدبلوماسية وموظفى السفارات الأجنبية لا يعدون من قبيل الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عمومية فى معنى المادة المشار إليها ، ولا تعتبر المحررات التى يصدرنها من الأوراق الرسمية ، وبالتالي فلا محل للجدل حول ما إذا كان الملحق العسكرى أو سواه هو الموقع على الشهادة الصادرة من السفارة التى استند إليها الحكم ، أو أنها لا تندرج ضمن أعمال وظيفته . لما كان ذلك وكان الأصل فى الميزة أو الحصانة التى يتمتع بها المبعوث الدبلوماسى أنها ضرورة يقتضيه قيامه بمهام وظيفته فى جو من الطمأنينة بعيد عن المؤثرات فى الدولة المعتمد لديها ، ولئن كان يستتبع إعفاء الممثل الدبلوماسى من الخضوع للقضاء الإقليمى فى الدولة الأخيرة عدم التزامه بالإدلاء بمعلوماته كشاهد أمام هذه القضاء فى أية دعوى جنائية أو مدنية ، بحيث لا يجوز إكراهه على أدائها أو إجباره على المثول أمام السلطات المحلية المختصة ، إلا أن قواعد العرف الدولى تقتضيه مساعدة هذه السلطات فى أداء واجبها متى كان ادلاؤه بمعلوماته ليس فيه مساس بعمله أو بدولته ، فتكون له حرية اختيار الطريقة التى يراها أكثر ملاءمة سواء من تلقاء نفسه أو بناء على موافقة الجهة التى يتبعها ، ولا يعد ذلك منه تنازلاً عن الحصانة القضائية . لما كان ما تقدم وكان البين من الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه أنه استخلص بما له من سلطة موضوعية و تقدير الدليل من إقرار

الطاعن في شكوى إدارية مقدمة ومن قوله ذاته في محضر الجلسة بسبق حصول التأجير إلى الملاحق العسكري بسفارة الجزائر ومن الأجرة المدونة بالشهادة المؤرخة ١٩٦٦/١٠/١٩ الصادرة من تلك السفارة ، أنها هي القيمة التجارية المتفق عليها ، دون أن يعتبرها محررا رسميا ، وكان الحكم المطعون فيه أضاف إلى ذلك أنه يكفي أن تكون الشهادة سالفة الذكر صادرة عن السفارة دون استلزام لتوقيعها من الملاحق العسكري ذاته ، وأن الحصانة الدبلوماسية لا تهدر من قيمة هذه الشهادة ، فإن ذلك لا مخالفة فيه للقانون . لما كان ما سلف وكان القانون قد أوجب بيان سبب الطعن في صحيفته تعريفا به تحديدا له لإمكان التعرف على المقصود منه وإدراك العيب الذي شاب قضاء الحكم ، وكان حسب الحكم أن ينصح عن اطمئنانه إلى ما تضمنته هذه الورقة وأن يتخذ منها دليلا ، فيكون النعي على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم احتسب الإعفاء من الضرائب بالتطبيق للقانون رقم ١٦٩ سنة ١٩٦٥ على أساس ما اعتبره الأجرة المتعاقد عليها مخفضة بنسبة ٣٥ ٪ ، في حين أنه يجب الاعتماد في هذا الشأن بالقيمة التجارية المدونة بدفاتر الحصر والتقدير وفق القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات الميينة ، هذا إلى أنه جاء مخالفا بذلك التفسير التشريعي لأحكام هذا القانون الأخير الصادر به القرار رقم ١ لسنة ١٩٦١ والذي تقضى مادته الأولى بأنه يقصد بالقيمة التجارية المنصوص عليها في القانون ١٢٩ لسنة ١٩٦١ وبالإيجار المنصوص عليه في القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٠ الإيجار المدون بدفاتر الحصر والتقدير والذي ألتخذ أساما لنرض الضريبة على العقارات المبنية قبل استبعاد العشرين في المائة مقابل المصروفات التي يتكبدها المالك ، وهو ما يتعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .



وحيث إن النعي في غير محله ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قضى بتخفيض الأجرة المتعاقد عليها بنسبة ٣٥ ٪ بالتطبيق للمادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، وكانت هذه الأجرة المحفضة تعد بديلة عن القيمة الإيجارية المحددة بمعرفة لجان التقدير وفق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ويعمل بها بأثر رجعي من وقت التعاقد، وكانت الأماكن الخاضعة لهذا التقدير لا يتم ربط الضريبة عليها إلا على تقدير أجرتها تقديرا نهائيا بما يتعين معه سقوط الربط السابق وماتم من وفاء على أساسه اعتبارا بأنه ربط قام على أساس قيمة إيجارية سقطت بأثر رجعي ، وإجراء ربط جديد على أساس القيمة الإيجارية التي أحلها القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في مادته الثانية محلها بأثر رجعي، فإنه لا مجال في هذا النطاق للتذرع بأحكام القرار التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦١ لأحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه بسبب النعي ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر واعتبر أن القيمة الإيجارية المتعاقد عليها هي مبلغ ٢٧ جنيها وأجرى تخفيضها بنسبة ٣٥ ٪ وفق القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ ثم أجرى عليها أحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ لتصبح مبلغ ١٥ جنيها و ٦١٠ مليات منذ بدء التعاقد في ٣٠ / ٤ / ١٩٦٥ ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن لجنة تقدير الإيجارات حددت أجرة الطابقين الأسفل والأعلى في ذات العقار محل النزاع بأكثر مما قدره الحكم لشقة النزاع رغم تميزها عنهما ، وأغفلت المحكمة الرد على هذا الدفاع مع أن من شأنه تغيير وجه الرأي في الدعوى ، مما يعيب حكمها بالقصور .

وحيث إن النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كان القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ قد أخذ من الأجرة التعاقدية وفقا لإرادة المتعاقدين أساسا يجرى عليه التخفيض ، وكانت هذه الأجرة الاتفاقية — وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — تختلف

بهذه المثابة من عقد لآخر دون نظر إلى ما قد يكون بين وحدات العقار الواحد من تماثل أو اختلاف في الميزات التي تتمتع بها كل وحدة ، فإنه لا وجه لما يشيره الطاعن من أن تطبيق ذلك القانون على الشقة موضوع النزاع من شأنه أن يخل بالمساواة بين المستأجرين قولا منه أنها تفوق الطابقين الآخرين موقعا وصقعا ، لما كان ذلك فإنه لا يوجب الحكم عدم الرد على دفع غير منتج في الدعوى ، ويكون النعي عليه بالفصور في غير محله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمرد وعضوية المادة المستشارين : محمد محمد المهدي والدكتور عبد الرحمن عياد ومحمد الباجوري وأحمد وديان .

( ٨٢ )

الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٥ القضائية :

( ١ ) أحوال شخصية ” دعوى الأحوال الشخصية “ . إعلان . دعوى .

كيفية تسليم أوراق الاعلان . اعتبار الدعوى كأن لم تكن بعدم توافيق المدعى عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر ومن تاريخ إيداع الصحيفة . المادتان ١٠ ، ٧٠ مرافعات . مرافعات على دعاوى الأحوال الشخصية . ق ٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

( ٢ ) إعلان . بطلان .

حضور المدعى عليه بناء على إعلان باطل . أثره . سقوط حقه في التمسك بالبطلان . حضوره من تلقاء نفسه أو بناء على ورقة أخرى . لا يسقط حقه في التمسك بالبطلان . م ١١٤ مرافعات .

١ - إذ كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ تنص باتباع أحكام القانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية ، وذلك فيما عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكمل لها ، وكانت المادة ١٣ منه قد ألغت المواد من ٤٨ حتى ٦٢ فيما عدا المادة ٥٢ من اللائحة المشار إليها وهي الخاصة برفع الدعاوى وقيدها أمام محكمة الدرجة الأولى ، فإن قواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية تكون هي الواجبة التطبيق ومن بينها المادة العاشرة التي تقضى بأن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه والمادة ٧٠ التي تقضى باعتبار الدعوى كأن لم تكن إذ لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب .



٢ - النص في المادة ١١٤ من قانون المرافعات على أن " بطلان صحف الدعاوى وإعلانها وبطلان أوراق التكليف بالحضور الناشء عن عيب في الإعلان أو في بيان المحكمة أو في تاريخ الجلسة يزول بحضور المعلن إليه في الجلسة أو بإيداع مذكرة بدفاعة " يدل على أن حضور الخصم الذي يعنيه المشرع يسقط الحق في التمسك بالبطلان هو ذلك الذي يتم بناء على إعلان الأوراق ذاتها في الزمان والمكان المعيّنين فيها الحضور دون الحضور الذي يتم في جلسة ثانية من تلقاء نفس الخصم أو بناء على ورقة أخرى ، فإنه لا يسقط الحق في التمسك بالبطلان ، إذ العلة من تقرير هذا المبدأ هي اعتبار حضور الخصم في الجلسة التي دعى إليها بمقتضى الورقة الباطلة تحقق المقصود منها وبعد تنازلا من الخصم عن التمسك ببطلانها ، وبالتالي فإن ما خلص إليه الحكم ينطوي على خطأ في تطبيق القانون باطلاقة القول بأن الحضور يسقط الحق في التمسك ببطلان الإعلان دون قصره على الحضور الذي يتم بناء على ذات الإعلان الباطل .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٣ أحوال شخصية أمام محكمة القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بتطليقها من الطاعن طليقة بآئنه ، وقالت بيافا لها ، إنها زوجة الطاعن بعقد صحيح شرعي مؤرخ ١٩٧٠/١٠/٨ ودخل بها ولا تزال دلي مصحته وفي طاعته وإذا دخل النش دليها فانتحل صفة مهندس في وثيقة الزواج مع أنه لم ينل قسما من التعليم ، ودأب على إيذاها بما لا استطاع معه دوام العشرة بالإضافة إلى أنها ما زالت بكرا رغم معاشرته له بما يضر بها أبلغ الضرر ، فقد أقامت دعواها ، وتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٥ حكمت المحكمة غايبا بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها أنها زوجة للطاعن

صحيح العقد الشرعى وأنه دخل بها وما زالت فى عصمته وطاعته وأنه احتال على الزواج بها عندما اتحل صفة غير صفته وأنها ما زالت بكرا رغم معاشرتها له وأنه دأب على إيذاها بما لا يستطاع معه دوام العشرة ، وبعد سماع شهودى المطعون عليها حجرت المحكمة الدعوى للحكم بـ ١٩٧٣/٦/٢٤ جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤ وتقدم الطاعن بطلب إعادة الدعوى للرافعة وأرفق بطلبه مذكرة دفع فيها ببطلان صحيفة الدعوى وباعتبار الدعوى كأن لم تكن ، فقررت المحكمة إعادة الدعوى للرافعة لجلسة ١٩٧٣/٩/١٦ ، وبتاريخ ١٩٧٣/٩/٣٠ حكمت برفض الدفعين وباحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى ما جاء بحكم التحقيق السابق . استأنف الطاعن هذا الحكم طالبا الغاءه والقضاء باعتبار الدعوى كأن لم تكن وقيد استئنافه برقم ١٣٢ لسنة ٩٠ ق القاهرة ، وطلب الطاعن من المحكمة الابتدائية وقف السير فى الدعوى أمامها حتى يفصل فى استئنافه المشار إليه غير أنها رفضت ، وبعد سماعها شهود الطرفين عادت وحكمت فى ١٩٧٤/٣/١٧ بتطبيق المطعون عليها من الطاعن طلبة بائنة . استأنف الطاعن هذا الحكم الأخير طالبا إلغاءه والقضاء أصليا باعتبار الدعوى كأن لم تكن واحتياطيا برفضها ، وقيد استئنافه برقم ٥٢ لسنة ٩١ ق القاهرة قررت محكمة الاستئناف ضم الاستئناف ، وبتاريخ ١٩٧٥/١/١٩ حكمت فى الاستئناف برقم ١٢٢ لسنة ٩٠ ق بعدم جوازه ، وفى الاستئناف رقم ٥٢ لسنة ٩١ ق بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن مما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك فى مرحلتى التقاضى بأنه لم يعلن بصحيفة الدعوى الابتدائية فى خلال ثلاثة شهور من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب ، وأن حضوره أمام محكمة أول درجة لم يكن بناء على إعلانه وإنما كان عرضا ، كما أن إعلان صحيفة الدعوى إليه باطل لأنه وجه إلى غير موطنه ، وبالتالى تعتبر الدعوى كأن لم تكن إعمالا للمادتين ١٠ ، ٧٠ من قانون المرافعات ، غير أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أنه لا مجال لتطبيق نص المادة ٧٠ المشار إليها وأن المواد ٣١٠ وما بعدها من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية هى الواجبة التطبيق ، مع أن

نص المادة ٧٠ من قانون المرافعات لم يستثن من تطبيقه دعاوى الأحوال الشخصية وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ تقضى باتباع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية ، وذلك فيما عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والقوانين الأخرى المكملة لها ، وكانت المادة ١٣ منه قد ألغت المواد من ٤٨ حتى ٦٢ ، فيما عدا المادة ٥٢ من اللائحة المشار إليها وهي الخاصة برفع الدعاوى وقيدتها أمام محاكم الدرجة الأولى ، فإن قواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية تكون هي الواجبة التطبيق ومن بينها المادة العاشرة التي تقضى بأن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه ، والمادة ٧٠ التي تقضى باعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب . لما كان ذلك وكان النص في المادة ١١٤ من قانون المرافعات على أن " بطلان صحف الدعاوى وإعلانها وبطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الإعلان أو في بيان المحكمة أو في تاريخ الجلسة يزول بحضور المعلن إليه في الجلسة أو بإيداع مذكرة بدفائه " يدل على أن حضور الخصم الذي يعنيه المشرع يسقط الحق في التمسك بالبطلان هو ذلك الذي يتم بناء على إعلان الأوراق ذاتها في الزمان والمكان المعينين فيها لحضوره ، دون الحضور الذي يتم في جلسة تالية من تلقاء نفس الخصم أو بناء على ورقة أخرى ، فإنه لا يسقط الحق في التمسك بالبطلان ، إذ العلة من تقرير هذا المبدأ هي اعتبار حضور الخصم في الجلسة التي دعى إليها بمقتضى الورقة الباطلة حقق المقصود منها ، ويعد تنازلاً من الخصم عن التمسك ببطلانها ، لما كان ما تقدم وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يمثل في الدعوى أمام محكمة أول درجة رغم تردها بالجلسات وصدور حكم في



غيبته بالإحالة إلى التحقيق ثم حجزها للحكم في الموضوع ، فتقدم بطلب لإعادة الدعوى إلى المرافعة طواه على مذكرة قرر فيها أنه علم بالدعوى ، صادقة ، وأن إعلانه غير صحيح لتوجهه إلى غير موطنه ، ودفع يبطلان صحيفتها وباعتبارها كان لم تكن ، وبعد أن استجابت المحكمة لطلبه أسست قضاءها برفض الدفيعين على ماأوردته من أنه ” .. لما كان المدعى عليه — الطاعن — قد أودع مذكرة بدفاعه ثم حضر بجلسته ١٩٧٣/٩/١٦ فإن ذلك يزيل البطلان الذي ينعاه على إعلان صحيفة الدعوى إن كان ، ومن ثم فإن الدفع يبطلان صحيفة الدعوى يكون في غير محله ويتعين رفضه وحيث إنه عن الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم إتمام الإعلان في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة لقلم الكتاب استنادا إلى نص المادة ٧٠ من قانون المرافعات . فإن الثابت من الاطلاع على صحيفة الدعوى إنها قدمت في ١٩٧٣/١/٣١ وأعلنت في ١٩٧٣/٢/٢٤ أى في خلال الميعاد المبين في المادة ٧٠ مرافعات . ومن المقرر أنه إذا حضر المدعى عليه بناء على الإعلان الباطل الذي تم في الميعاد فإن هذا الحضور يصحح الأجزاء الباطل وتصحح الاجراءات ويعتبر الميعاد المقرر في المادة قد احترم ، ولما كان ذلك فإن هذا الدفع يكون في غير محله أيضا ويتعين رفضه . “ وأيد الحكم المطعون فيه هذا القضاء بقوله ” .. وحيث إن الحكم المستأنف صحيح فيما انتهى اليه من رفض الدفع يبطلان صحيفة الدعوى للأسباب التي أقيم عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتعتبرها أسبابا لحكمها في هذا الخصوص . كما أن الحكم المستأنف صحيح فيما انتهى اليه من رفض الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم الإعلان في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة لقلم الكتاب ذلك أنه لا مجال لتطبيق نص المادة ٧٠ من قانون المرافعات في هذا المجال وإنما الجدير بالتطبيق هو المواد ٣١٠ وما بعدها من المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ ولاذكر لما نصت عليه المادة ٧٠ من قانون المرافعات في هذا الخصوص “ فإن ما خلاص اليه الحكم ينطوى على خطأ في تطبيق القانون بإطلاقه القول بأن الحضور يسقط الحق في

التمسك ببطلان الإعلان دون قصره على الحضور الذى يتم بناء على ذات الإعلان الباطل ، وبقراره عدم تطبيق المادة ٧٠ من قانون المرافعات على دعاوى الأحوال الشخصية أمام المحكمة الابتدائية ، وإذ تحجب بهذا النظر القانونى الخاطى، من بحث ما تمسك به الطاعن من بطلان صحة الدعوى الابتدائية واعتبارها كأن لم تكن ، فإنه يتعين نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

---

## جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أديب قصبجي وعضوية الدادة المستشارين محمد فاضل المرجوشي وممدوح عطية وشرف الدين خيرى ومحمد عبد العظيم عيد .

( ٨٣ )

الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ١٤ التضيائية :

( ١ ) نقض "الحكم في الطعن" .

الطعن بالنقض . لا يكون إلا من كان طرفاً في الحكم المطعون فيه .

( ٢ ) عمل "أجر" . شركات . مؤسسات عامة .

العاملون بشركات القطاع العام . وجوب تجميد مرتباتهم اعتباراً من تاريخ العمل باللائحة ٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ حتى يتم تعادل الوظائف . لا يغير من ذلك أن تكرر الإضافة للأجر في حدود نظام الشركة . قرار الشركة برفع أجور الطاعنين قبل التسوية أو بعدها . لا أثر له .

( ٣ ) نقض "السبب الموضوعي" . محكمة الموضوع .

المجادلة أمام محكمة النقض فيما انتهت إليه محكمة الموضوع من عدم توافر عناصر المساواة . جدل موضوعي . غير مقبول .

١ - الطعن بالنقض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكون إلا من كان طرفاً في الحكم المطعون فيه ، فإذا كان الثابت أن الطاعن التاسع لم يكن خصماً في النزاع سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة الاستئناف ، فإنه يتعين عدم قبول الطعن بالنسبة له .

٢ - مقتضى نص المادتين ٦٣ ، ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - تجميد مرتبات العاملين بهذه الشركات اعتباراً من تاريخ العمل بتلك اللائحة في ١٩٦٢/١٢/٢٩ وإلى أن يتم تعادل الوظائف



وتسوية حالاتهم طبقا لهذا التعادل ومن ثم يجب أن تظل تلك المرتبات ثابتة خلال هذه الفترة دون تعديل أو إضافة حتى ولو كانت هذه الإضافة في حدود نظام الشركة . وإذا كان إجراء تلك التسوية من شأنه أن يتقاضى هؤلاء العاملون المرتبات المقررة لوظائفهم والتي لا يجوز زيادتها طبقا لأحكام تلك اللائحة إلا نتيجة لمنحهم العلاوات الدورية أو علاوات الترقية وفق القواعد الواردة بها ، فإن قرار مجلس إدارة الشركة — برفع أجور العمال الطاعنين سواء كان قد صدر قبل تسوية حالات الطاعنين — أم بعدها — يكون عديم الأثر ولا يعتد به ، وبالتالي لا يحق للطاعنين المطالبة بزيادة أجورهم بالاستناد إليه .

٣ — لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بأسباب سائغة إلى عدم توافر عناصر المساواة فيما بين الطاعنين وزملائهم المقارنين بهم ، فإن النعي عليه لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير موضوعي مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنين — عدا التاسع — أقاموا الدعوى ٨٢ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٩١ ، ٩٤ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١١٧ ، ١١٨ سنة ١٩٦٥ أمام محكمة أسوان الجزئية على الشركة المطعون ضدها وطلب كل منهم الحكم بالزامها بأن تدفع له المبلغ الذي حددته في صحيفة الدعوى باعتباره فرق الأجر المستحق له . وقالوا شرحا لها إنهم عينوا في الشركة بأجر يومي قدره ٤٥٠ مليما ثم تبين لهم أن زملاءهم في نفس العمل يتقاضون أجرا يوميا قدره ٥٠٠ مليم ، وإذا كان يحق لهم المساواة بهم في الأجر عملا بنص المادة ٥٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فقد انتهوا

إلى طلب الحكم فتم بطلباتهم المتقدمة وبعد أن ضمت المحكمة الجزئية تلك الدعاوى قضت بتاريخ ١٩٦٧/١/٣٠ بتدب مكتب خبراء وزارة العدل بأسوان لأداء المأمورية الميية بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ١٩٦٩/١/٢٠ بعدم اختصاصها قيمياً بنظرها وإحالتها إلى محكمة أسوان الابتدائية ، وقيدت بمجلدوها برقم ٢٢٥ لسنة ١٩٦٩ مدنى كلى . وبتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٤ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعنون — عدا التاسع — هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسيوط (أ.أ.ورية أسوان) بالاستئناف رقم ٩١ لسنة ٤٥ ق وبتاريخ ١٩٧١/٥/٥ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعن التاسع ورأت رفضه بالنسبة لباقي الطاعنين ، وعرض الطعن على غرفة المشورة وتحدد لنظره جلسة ١٩٧٧/١٢٥ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعن التاسع استناداً إلى أنه لم يكن طرفاً في الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن الطعن بالنقض — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يكون إلا ممن كان طرفاً في الحكم المطعون فيه ، ولما كان الثابت أن الطاعن التاسع لم يكن خصماً في النزاع سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة الاستئناف فإنه يمين عدم قبول الطعن بالنسبة له .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية بالنسبة لباقي الطاعنين .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه بالأسباب الأول والثاني والرابع مخالفة القانون والخطأ في استخلاص الواقع وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم اعتبر قرار مجلس إدارة الشركة المطعون ضدها الصادر في ١٩٦٥/٧/٣١ بزيادة أجر الطاعنين تسوية للنزاع الحالى ، مجرد اقتراح لأن المؤسسة التى تتبعها الشركة لم توافق عليه ، فى حين أن هذا القرار يعتبر نافذاً فور صدوره دون حاجة إلى اعتماده من المؤسسة على ما هو مستفاد من نص المادة ١٤ من القانون

رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المؤسسات العامة ، ولأن من حق الشركة طبقاً للمادتين ١٤ و ٢٨ من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمادتين ٣٢ و ٣٣ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ إصدار كافة القرارات المتعلقة بشئون العاملين دون الرجوع في شأنها إلى المؤسسة التي تتبعها ، فإن مسابقة الحكم للتخفيف فيما أورده في تقريره من أن المؤسسة اعترضت على قرار الشركة المشار إليه لاستناده في الأوراق ولم يقم عليه دليل فيها ، هذا إلى أن ما قاله الحكم من مخالفة قرار مجلس إدارة الشركة للقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بدعوى أن هذا القرار لا يعرف إلا نوعاً واحداً من العلاوات هي العلاوات الدورية غير صحيح ، ذلك أن زيادة المرتب التي أقرها قرار الشركة لم تكن علاوة بل تعديلاً في المرتب قصد به تحقيق المساواة بين عمالها .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كان الثابت وعلى ما سجله الحكم المطعون فيه ، أن قرار مجلس إدارة الشركة المطعون ضده الصادر في ١٩٦٥/٧/٣١ قضى برفع أجور الطاعنين من ٤٥٠ م إلى ٥٠٠ م يومياً ، وكان مقتضى نص المادتين ٦٣ و ٦٤ من اللائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - تجريد مرتبات العاملين بهذه الشركات اعتباراً من تاريخ العمل بتلك اللائحة في ١٩٦١/١٢/٢٩ وإلى أن يتم تعادل الوظائف وتسوية حالاتهم طبقاً لهذا التعادل ، ومن ثم يجب أن تظل تلك المرتبات ثابتة خلال هذه الفترة دون تعديل أو إضافة حتى ولو كانت هذه الإضافة في حدود نظام الشركة ، وكان إجراء تلك التسوية من شأنه أن يتقاضى هؤلاء العاملين المرتبات المقررة لوظائفهم والتي لا يجوز زيادتها طبقاً لأحكام تلك اللائحة إلا نتيجة لمنحهم العلاوات الدورية أو علاوات الترقية وفق القواعد الواردة بها ، فإن قرار مجلس إدارة الشركة المشار إليه - وسواء أكان هذا القرار قد صدر قبل تسوية حالات الطاعنين أم بعدها - يكون عديم الأثر ولا يعتد به وبالتالي لا يحق للطاعنين المطالبة بزيادة أجورهم بالاستناد إليه ، ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة ، فإن ما يثيره الطاعنون بصدد وصفه ذلك القرار بأنه مجرد اقتراح وتطلبه موافقة المؤسسة عليه يضحى غير منتج في الدعوى ومن ثم يكون النعى عليه بهذه الأسباب على غير أساس .



وحيث إن الطاعنين ينعرن بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تحصيل الواقع ويقولون في بيان ذلك إن الحكم قضى برفض الدعوى تأسيساً على عدم توافر شروط المساواة فيما بينهم وبين زملائهم في العمل في حين أن الشركة أقرت بقيام هذه المساواة في قرارها الصادر في ١٩٦٥/٧/٣١ .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بأسباب سائغة إلى عدم توافر عناصر المساواة فيما بين الطاعنين وزملائهم المقارنين بهم ، فإن النعى بهذا السبب لا يبدو أن يكون جديلاً في تقدير موضوعي مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد فاضل المرجوثي رئيساً وعضوية السادة المستشارين : د. دوح عطيه  
وشرف الدين خيري ومحمد عبد العظيم عيدواً حمد شوقي المليجي .

( ٨٤ )

الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ١٤١ القضائية :

حكم " تسبيب الحكم " . عمل .

اختصاص إدارة الفتوى والتشريع بمجلس الدولة دون غيرها بإبداء الرأي في أحكام اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . لا يعنى الزام الشركة باتباع الفتوى .

تنص الفقرة الثانية من المادة ٩١ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أن " يختص مجلس الدولة دون غيره بإبداء الرأي مسبباً فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا النظام عن طريق إدارة الفتوى والتشريع المختصة " . ويبين من صياغة هذا النص أن الشارع إنما أراد به مجرد طلب الرأي في المسائل المتعلقة بتطبيق أحكام النظام المشار إليه دون أن تكون الجهة الطالبة ملزمة باتباعه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر وأقام قضاءه تأسيساً على أن الفتاوى التي تصدرها تلك الإدارة لها صفة الإلزام وحجبه هذا الخطأ عن بحث دفاع الطاعنين وكشف الواقع في الدعوى وفي ذلك ما يعجز هذه المحكمة عن التحقق من سلامة تطبيقه للقانون فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٦٨ عمال كلى القاهرة  
على الشركة المطعون ضدها وانتهوا فيها إلى طلب الحكم بتسوية حالاتهم على  
الفئة التاسعة اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٧ وبالزام الشركة باضافة مبلغ ٨٠٠ مليون  
إلى أجورهم وصرف العلاوات الدورية المستحقة لهم عن سنتي ١٩٦٦ / ١٩٦٧  
و ١٩٦٧ / ١٩٦٨ مع ما يترتب على ذلك من آثار مالية ، وقالوا بياناً لدعواهم إنهم  
كانوا يعملون بالحرس الجمهوري بأجر شهري لكل منهم قدره ١٧ جنيهاً و ٣٠٠ مليون  
منه ١٤ جنيهاً أجراً أساسياً وجنيهاً و ٥٠٠ مليون علاوة امتياز و ٨٠٠ مليون علاوة  
مدن ، ثم نقلوا إلى الشركة في أول يناير سنة ١٩٦٧ بنفس حالاتهم وأجورهم  
السابقة ، إلا أنه منذ أول فبراير سنة ١٩٦٧ امتنعت الشركة عن صرف علاوة المدن  
والعلاوات الدورية اليهم كما وضعتهم في وظيفة "عامل أول بوابة" بالفئة العاشرة  
على أن يقوموا بعمل "ملاحظي بوابة ثالثة" بالفئة التاسعة ، ولذلك أقاموا الدعوى  
بطلباتهم المتقدمة . وبتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٦٩ قضت المحكمة الابتدائية بنداب  
مكتب خبراء وزارة العدل لإدلاء الأمورية المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم  
الخبير تقريره حكمت المحكمة في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٠ بأحقية الطاعنين في وضعهم  
بالفئة المالية التاسعة وفي علاوة مدن بواقع ٨٠٠ مليون شهرياً اعتباراً من أول  
يناير ١٩٦٧ وبالزام الشركة بأن تؤدي لكل من الطاعنين الثلاثة الأول مبلغ  
٣٨ جنيهاً و ١٠٠ مليون وللطاعن الرابع مبلغ ٣٣ جنيهاً و ٦٠٠ مليون وللطاعن الخامس  
بمبلغ ٤٧ جنيهاً و ١٠٠ مليون قيمة الفروق المستحقة لهم عن المدة من أول يناير  
سنة ١٩٦٧ حتى ٣٠ يونيو سنة ١٩٧٠ ورفضت مانداً ذلك من الطلبات .  
استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها  
برقم ٤٨٢ سنة ٨٨ ق ، وفي ١٠ يونيو سنة ١٩٧١ قضت المحكمة بإلغاء الحكم  
المسأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض .  
وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم . وعرض الطعن على غرفة  
المشورة وتحدد لنداره جلسة ٨ يناير سنة ١٩٧٧ وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن ما ينهيه الطاعنون في سبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة  
القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم أقام قضاءه على أن



إدارة الفتوى والتشريع بمجلس الدولة هي الجهة المختصة دون غيرها بأبداء الرأي فيما يتعلق بتطبيق أحكام القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ طبقا لنص المادة ٩١ منه ، وأنه ما دامت تلك الإدارة قد أفقت بعدم أحقيتهم في علاوات الامتياز والمدن وبنقلهم إلى وظائف من الفئة الحادية عشر ، فإن هذه الفتوى تكون واجبة الاتباع ، وفات الحكم أنهم يستندون في طلباتهم إلى أحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وإلى أنه لا يجوز المساس بمرتباتهم التي كانوا يتقاضونها قبل نقلهم إلى الشركة ، وإذ انتهى الحكم إلى رفض دعواهم بناء على ذلك ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النمي في محله ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٩١ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن " يختص مجلس الدولة دون غيره بأبداء الرأي مسببا فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا النظام عن طريق إدارة الفتوى والتشريع المختصة " ، وكان يبين من عبارة هذا النص أن الشارع إنما أراد به مجرد طلب الرأي في المسائل المتعلقة بتطبيق أحكام النظام المشار إليه دون أن تكون الجهة الطالبة ملزمة باتباعه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النمط وأقام قضاؤه تأسيسا على أن التناوى التي تصدرها تلك الإدارة لها صفة الإلزام ، وحجبه هذا الخطأ عن بحث دفاع الطاعنين وكشف الواقع في الدعوى ، وفي ذلك ما يعجز هذه المحكمة عن التحقق من سلامة تطبيقه للقانون ، فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الأسيرى وعضوية السادة المستشارين  
جلال عبد الرحيم عثمان، محمد كمال عباس، وصلاح الدين يونس، الدكتور إبراهيم علي صالح .

( ٨٥ )

الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٢٤ القضائية :

ضرائب " ضريبة الأرباح التجارية " . عمل .

أحر العامل . جواز تقديره على أساس نسبة معينة من الأرباح . وجوب خصم هذه الأرباح  
من وعاء الضريبة على الأرباح التجارية للمنشأة . فائض الأرباح بعد التوزيع . القرار الجمهوري  
١٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ . عدم خضوعه لضريبة الأرباح التجارية .

تنص المادة ٣٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن " يكون تحديد  
باقي الأرباح الخاصة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها  
التي باشرتها الشركة أو المنشأة . وذلك بعد خصم جميع التكاليف .. " وأوجب  
البند ٥ من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات  
المساهمة بعد تعديله بالقانون ١١١ لسنة ١٩٦١ أن " يجنب من الأرباح الصافية  
للشركة ٥ ٪ .. ويوزع الباقي على الوجه الآتي : " ١ " .. " ب " ٢٥ ٪  
تخصص للموظفين والعمال ويكون توزيعها على النحو التالي : - ( ١ ) ١٠ ٪  
توزع على الموظفين والعمال عند توزيع الأرباح على المساهمين ويتم التوزيع طبقا  
لقواعد عامة يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية " وقضت المادة الأولى  
من القرار الجمهوري ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ بأن " يكون توزيع نسبة الـ ١٠ ٪  
من الأرباح المشار إليها في الفقرة ب ( ١ ) من البند ٥ من المادة ١٤ من  
القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على الوجه الآتي : - " ١ " توزع حصيلة النسبة  
المشار إليها على العاملين في الشركة بنسبة المرتب الإجمالي لكل منهم بشرط ألا  
يجاوز ما يخص الفرد خمسين جنيها . ( ب ) ما تبقى من التوزيع على أساس الفقرة  
السابقة يتم توزيعه بذات الطريقة على من لم يتجاوز ما خصه خمسين جنيها بشرط

ألا يجاوز ما يحصل عليه من التوزيع خمسين جنيها . ” ومفاد هذه النصوص مجتمعة أن المشرع أخذ بنظام مشاطرة العمال في الربح ، حيث يحصلون على أجورهم مقدرة كاعتاد بالزمن أو القاطعة مع حصة في الأرباح تقدر بـ ١٠ ٪ منها توزع في نهاية العام ، وهو أحد أنظمة الأجر الجماعي الذي يعتبر العمال جماعة تسهم في الإنتاج ويتعين أن تفيد من ثمراته ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن الذي يعطى للعامل لقاء طاقة يبذلها يعتبر جزءا من الأجر وأن الأجور التي تدفعها المنشأة لمستخدميها وعمالها يجوز تقديرها على أساس نسبة معينة من الأرباح وأنها تعتبر من التكاليف في معنى المادة ٣٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ومن ثم يتعين خصمها عند تحديد الربح الخاضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، وذلك يستتبع أن الفائض من هذه الحصة بعد اتباع القواعد التي نص عليها القرار الجمهوري ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ يظل له هذا الوصف ولا يعود إلى وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، ويؤكد ذلك أن المشرع حرص على أن يظل هذا المخصص مرصودا للغرض الذي خصص من أجله عندما نص في الفقرة ( ب ) من المادة الأولى من القرار الجمهوري ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ سالفه البيان على أن ما يتبقى من التوزيع على أساس الفقرة ” ١ “ يتم توزيعه بذات الطريقة على من لم يجاوز ما خصه خمسين جنيها بشرط ألا يجاوز ما يحصل عليه من التوزيع خمسين جنيها . وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وانتهى في قضاياه إلى أن فائض التوزيع يأخذ حكم الربح ويخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالقاهرة أخضعت فائض التوزيع النقدي للعاملين بالشركة الطاعنة وقدره ٨٨٧٧ جنيها عن سنة ١٩٦٥ و ٣٣٧٣ جنيها عن سنة ١٩٦٦ لضريبة الأرباح التجارية وإذا اعترضت وأحيل الخلاف



إلى لجنة الطعن التي قررت بتاريخ ١٩٦٩/٧/٢٠ بتأييد خضوع هذا الفائض للضريبة على الأرباح التجارية وقد أقامت الدعوى رقم ٢٧٧٥ سنة ١٩٦٩ تجارى القاهرة الابتدائية طالبا الحكم بتعديل القرار المطعون فيه واعتبار فائض التوزيع النقدي ١٢٢٥٠ جنيها خاضعا للضريبة على المرتبات والأجور وليس لضريبة الأرباح التجارية والصناعية . وبتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٨ حكمت المحكمة بتأييد القرار المطعون فيه . استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٨١ سنة ٨٧ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٧٢/٦/١٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة خدعت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة برأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول إن الحكم إذ جرى في قضائه على أن ماوزع فعلا من الحصة النقدية للعاملين في الشركة الطاعنة في حدود القانون (نسبة ١٠٪) يأخذ حكم الأجر ويخضع لضريبة كسب العمل أما فائض التوزيع النقدي فيأخذ حكم الربح ويخضع لضريبة الأرباح التجارية ، فإنه يكون قد خالف حكم القانون ١١١ لسنة ١٩٦١ بتعديل القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الشركات المساهمة الذي نص صراحة على تخصيص نسبة ٢٥٪ كنصيب للعاملين في أرباح الشركة منها ١٠٪ للتوزيع النقدي وهو ما يعتبر احتياطي إلزامي لا يجوز التصرف فيه في غير الأغراض المخصصة له إلا بموافقة وزير الاقتصاد وهذا الإلزام هو الذي دعا الشركة إلى توزيع الرصيد النقدي في سنتي ١٩٦٥/١٩٦٦ وقدره ١٤٤٧٣ جنيها و٤٦١ مليا في سنة ١٩٦٧ والباقي منه وقدره ١٣٤ جنيها تم توزيعه في ١٩٦٨ كذلك فقد خالف الحكم المطعون فيه القرار الجمهوري ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ الذي اقتصر على طريقة توزيع نسبة ١٠٪ من حصة العاملين في الأرباح الخاضعة للتوزيع دون المساس بطبيعة هذه الحصة من كونها مخصصة للتوزيع النقدي على العاملين من نسبة ٢٥٪ المخصصة من الأرباح للموظفين والعمال والذي أوضح حرص المشرع على أن يظل هذا المخصص محققا للغرض الذي خصص من أجله بأن أوجب توزيع الفائض من التوزيع الأول على من لم يتجاوز حصته ٥٠ جنيها شرط ألا يتجاوز ما يحصل عليه من التوزيعين الخمسين جنيها .

وحيث إن هذا النى سديد ذلك أن المادة ٣٩ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ تنص على أن " يكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باثرتها الشركة أو المنشأة . . . وذلك بعد خصم جميع التكاليف . . . " وأوجب البند ٥ من المادة ١٤ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المساهمة بعد تعديله بالقانون ١١١ لسنة ١٩٦١ أن " يجنب من الأرباح الصافية للشركة ٥٪ . . . ويوزع الباقي على الوجه الآتي : - " ١ " ٠٠٠ (ب) ٢٥٪ تخصص للموظفين والعمال ويكون توزيعها على النحو التالي : - ( ١ ) ١٠٪ توزع على الموظفين والعمال عند توزيع الأرباح على المساهمين ويتم التوزيع طبقا لقواعد هامة يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية . وقضت المادة الأولى من القرار الجمهوري ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ بأن " يكون توزيع نسبة الـ ١٠٪ من الأرباح المشار إليها في الفقرة ب ( أ ) من البند ٥ من المادة ١٤ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على الوجه الآتي : - " أ " توزع حصيلة النسبة المشار إليها على العاملين في الشركة بنسبة المرتب الإجمالي لكل منهم بشرط ألا يتجاوز ما يخص الفرد خمسين جنيها . (ب) ما تبقى من التوزيع على أساس الفقرة السابقة يتم توزيعه بذات الطريقة على من لم يتجاوز ما خصه خمسين جنيها بشرط ألا يتجاوز ما يحصل عليه من التوزيع خمسين جنيها " ومفاد هذه النصوص مجتمعة أن المشرع أخذ بنظام مشاطرة العمال في الربح حيث يحصلون على أجورهم مقدرة كالمعتاد بالزمن أو القطعة مع حصة في الأرباح تقدر بـ ١٠٪ منها توزع في نهاية العام وهو أحد أنظمة الأجور الجماعى الذى يعتبر العمال جماعة تسهم في الانتاج ويتعين أن تفيد من ثمراته وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن الذى يعطى للعامل لقاء طاقة يبذلها يعتبر من الأجرو أن الأجور التي تدفعها لمستخدميها وعمالها يجوز تقديرها على أساس نسبة معينة من الأرباح وأنها تعد من التكاليف في نص المادة ٣٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ومن ثم يتعين خصمها عند تحديد الربح الخاضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية وذلك يستتبع أن الفائض من هذه الحصة بعد اتباع القواعد التي نص عليها القرار الجمهوري ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ يظل له هذا الوصف ولا يعود إلى وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ويؤكد ذلك

أن المشرع حرص على أن يظل هذا المخصص مرصودا للغرض الذي خصص من أجله عندما نص في الفقرة (ب) من المادة الأولى من القرار الجمهوري ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ سائلة البيان على أن ما يتبقى من التوزيع على أساس الفقرة "أ" يتم توزيعه بذات الطريقة على من لم يجاوز ما خصه تحسين جنيتها . وبشرط ألا يجاوز ما يحصل عليه من التوزيعين تحسين جنيتها . وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وانتهى في قضائه إلى أن فائض التوزيع يأخذ حكم الربح وينحصر لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم ، فإنه يتعين القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه وبعدم خضوع فائض التوزيع القمدي في سني النزاع وقدره ١٢٢٥٠٠ جنيتها لضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

---



## جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضوية السادة المستشارين : محمد مصطفى المنفلوطي وحسن السباطي والدكتور بشرى رزق قتيان ورأفت عبد الرحيم .

( ٨٦ )

الطعن ١٠٠ لسنة ٤ القضائية :

( ١ ) نقض " الحصوم في الطعن " .

التدخل أمام محكمة النقض لأول مرة . غير جائز . عدم قبول اختصاص من لم يكن خصماً في الاستئناف .

( ٢ ) حكم " تنفيذ الحكم " . تنفيذ .

تسليم صورة تنفيذية ثانية من الحكم . شرطه . فقد الصورة التنفيذية الأولى وعدم إمكان استردادها . م ١٨٣ مرافعات .

( ٣ ) نقض . تنفيذ .

تسليم المحكوم له الصورة التنفيذية الأولى للمحكوم عليه مقابل إعادته للعمل . طلب استلام صورة تنفيذية ثانية من الحكم . لا محل له . القضاء بأن حق المحكوم له قاصر على طلب استرداد الصورة الأولى . لا خطأ .

١ — لا يجوز التدخل لأول مرة أمام محكمة النقض كما لا يجوز أمامها اختصاص من لم يكن طرفاً في الخصومة أمام محكمة الاستئناف . وإذا كان الثابت أن محكمة الاستئناف لم تفصل في طلب المؤسسة صراحة ولا ضمناً فتظل خارجة عن الخصومة ولا تعتبر طرفاً فيهما . فإن اختصاصها في الطعن بالنقض يكون غير مقبول .

٢ — مؤدى نص المادة ١٨٣ من قانون المرافعات أن الصورة التنفيذية الثانية من الحكم لا تعطى للمحكوم له إلا عند ضياع الصورة التنفيذية الأولى —

استثناء من الأصل العام — وهو أن الصورة التنفيذية من الحكم لا تعطى للحكوم له إلا مرة واحدة تفاديا لتكرار التنفيذ بمقتضى سند تنفيذى واحد ومؤدى ضياع الصورة التنفيذية الأولى هو فقد صاحبها لها وعدم استطاعته العثور عليها بحيث تبقى ملكيته لها ولا تزول عنه إلا لسبب قانونى ولا تتوافر له الوسيلة لاستردادها .

٣ — إذ كان الحكم المطعون فيه قد خلاص إلى أن الصورة التنفيذية الأولى موجودة في حيازة المؤسسة العامة للنقل البرى ولم تفقد من الطاعن وإنما سلمها هو إليها مقابل إعادته لعمله فعلا بإحدى وظائفها بعد تنازله عن الحكم فإن وجود الصورة التنفيذية الأولى لدى المؤسسة مع علم الطاعن بذلك يخرج الواقعة من نطاق الفقد والضياع الذى يجيز المطالبة بتسليم صورة تنفيذية ثانية في حكم المادة ١٨٣ من قانون المرافعات، ويحصر النزاع بشأنها في مدى أحقية الطاعن في المطالبة القضائية باستردادها ، وإذ كانت هذه الدعامة الصحيحة التى أسس عليها الحكم قضاءه كافية بذاتها لجملة . فإن ما ينعاه الطاعن من أنه سلم الصورة التنفيذية الأولى خطأ إلى المؤسسة أو أن الحكم أخطأ في تفسير ورقة النزاع — أيا كان وجه الرأى فيه — يكون نعيًا غير منتج ولا جدوى منه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تخلص في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٩٦ سنة ٨٢ ق أمام محكمة استئناف القاهرة على الشركة المطعون ضدها طالبا الحكم بتسليم صورة تنفيذية ثانية من الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٢٥ سنة ٧٨ ق بتاريخ ٢٨/٦/١٩٦٢ والقاضى بالزام شركة النيل العامة لأمنىوس الفيوم التى أندجبت في الشركة المطعون ضدها بأن تدفع

له مبلغ ٣٣٨٣ جنيها وقال يانا لدعواه إنه كان يعمل مديرا لمؤسسة ... ..  
 ... للنقل وقد فصلته فصلا تعسفيا فأقام ضدها الدعوى ١٥٣ سنة ١٩٦٠ عمال  
 كلى القاهرة مطالبا بمستحقاته من مرتبات متأخرة وكافأة نهاية الخدمة وتعويض  
 عن الفصل ، وقضت المحكمة برفض دعواه ، فاستأنف الحكم المذكور بالاستئناف  
 رقم ٢٥ سنة ٧٨ ق أمام محكمة استئناف القاهرة مختصما فيه كل من الشركة  
 المطعون ضدها والمؤسسة العامة للنقل البرى للركاب بالأقاليم وقضت هذه المحكمة  
 بتاريخ ١٥/٣/١٩٦٢ بالزام المؤسسة العامة للنقل البرى بأن تدفع له مبلغ ٣٣٨٣ جنيها كما  
 قضت ذات المحكمة فى ٢٨/٦/١٩٦٢ بالزام الشركة المطعون ضدها بأن تدفع له المبلغ  
 المذكور أيضا فطعنّت المؤسسة بالنقض فى الحكم الصادر ضدها بالطعن رقم ١٩٩  
 سنة ٣٢ ق وقضى فيه بنقض الحكم وعدم قبول الاستئناف لرفعه على غير  
 ذى صفة بالنسبة لها كما طعنّت الشركة المطعون ضدها بالنقض على الحكم الصادر  
 ضدها بتاريخ ٢٨/٦/١٩٦٢ بالطعن رقم ٣٥٥ سنة ٣٢ ق وقضى فيه ببطلان  
 الطعن وإذا أصبح الحكم الصادر ضد الشركة المطعون ضدها حكما نهائيا جائزا  
 تنفيذه ، وقد بحث عن الصورة التنفيذية الأولى للحكم التى كان قد تسلمها ولكن  
 تبين ضياعها فأقام دعواه الخالية طالبا تسليمه الصورة التنفيذية الثانية ، فطلبت  
 الشركة المطعون ضدها رفض الدعوى بحجة أنه تصالح مع المؤسسة وعيخته  
 فى وظيفة أخرى مقابل تنازله عن الحكم المذكور ، وقامت الشركة باختصاص هذه  
 المؤسسة طالبة منها تقديم مآلدتها من مستندات ، وطلب الحاضر عنها إنراجها  
 من الدعوى بعد أن قدم المستندات المطلوبة ، وقضت المحكمة بتاريخ ٣١/١٢/١٩٦٩  
 برفض الدعوى تأسيسا على أن الصورة التنفيذية الأولى لم تفقد من الطاعن  
 وإنما سلمها إلى المؤسسة بعد تنازله عن الحكم ، فطعن الطاعن على هذا الحكم بطريق  
 النقض ، وقدم الحاضر عن الشركة المطعون ضدها طلبا بإدخال المؤسسة العامة  
 للنقل البرى بالأقاليم خصما فى الطعن وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى  
 برفض طلب إدخال المؤسسة المذكورة خصما فى الدعوى ورفض الطعن ، وعرض  
 الطعن على غرفة المشورة فجددت جلسة ٢٨/١١/١٩٧٦ وفيها التزمت النيابة رأيها  
 السابق .



وحيث إنه بالنسبة لطلب الشركة المطعون ضدها إدخال مؤسسة النقل البري خصما في الطعن فغير سديد ذلك أنه لما كان لا يجوز التدخل لأول مرة أمام محكمة النقض كما لا يجوز أمامها اختصاص من لم يكن طرفا في الخصومة أمام محكمة الاستئناف وكان الثابت أن محكمة الاستئناف لم تفصل في طلب المؤسسة صراحة ولا ضمنا فتظل خارجة عن الخصومة ولا تعتبر طرفا فيها ، ومن ثم فإن طلب اختصاص المؤسسة في الطعن بالنقض يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن في السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق ذلك أن الحكم استند في قضائه برفض الدعوى على أن الصورة التنفيذية الأولى لم تفقد من الطاعن بل سلمها إلى مؤسسة النقل العام بعد تنازله عن هذا الحكم مقابل إعادته لعمله بإحدى وظائف المؤسسة في حين أن التنازل قد انصب على الحكم الصادر بتاريخ ١٥/٣/١٩٦٢ ضد المؤسسة ولم يشمل الحكم الصادر ضد الشركة المطعون عليها بتاريخ ٢٨/٦/١٩٦٢ المطلوب تسليم صورة تنفيذية منه وقد سلم الطاعن الحكم الثاني للمؤسسة خطأ وينعي الطاعن بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه كان يتعين على الحكم وفقا لنص المادة ٥٥٥ من القانون المدني تفسير عبارات التنازل تفسيرا ضيقا ولا يتناول التنازل إلا الحقوق التي كانت محلا للتراع الذي حسمه الصلح ولم يكن ضمنها الحكم الصادر بتاريخ ٢٨/٦/١٩٦٢

وحيث إن هذا النعي بسببه مردود ذلك أن النص في المادة ١٨٣ من قانون المرافعات على أنه لا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الحكم إلا في حالة ضياع الصورة الأولى ... يدل على أن الصورة التنفيذية الثانية من الحكم لا تعطى للمحكوم له إلا عند ضياع الصورة التنفيذية الأولى — استثناء من الأصل العام — وهو أن الصورة التنفيذية من الحكم لا تعطى للمحكوم له إلا مرة واحدة تفاديا لتكرار التنفيذ بمقتضى سند تنفيذي واحد . وإذا كان مؤدى ضياع الصورة التنفيذية الأولى هو فقد صاحبها لها وعدم استطاعته العثور عليها بحيث تبقى ملكيته لها ولا تزول عنه إلا بسبب قانوني ولا تتوافر له الوسيلة لاستردادها وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الصورة التنفيذية الأولى موجودة في حيازة المؤسسة

العامة للنقل البرى ولم تفقد من الطاعن وإنما سلمها هو إليها مقابل إعادته لعمله فعلا بأحدى وظائفها بعد تنازله عن الحكم ، فإن وجود الصورة التنفيذية الأولى لدى المؤسسة مع علم الطاعن بذلك يخرج الواقعة عن نطاق الفقد والضياع الذى يجيز المطالبة بتسليم صورة تنفيذية ثانية فى حكم المادة ١٨٣ من قانون المرافعات ويحصر النزاع بشأنها فى مدى أحقية الطاعن فى المطالبة القضائية باستردادها ، وإذ كانت هذه الدعامة الصحيحة التى أسس عليها الحكم قضاءه كافية بذاتها لحمله ، فإن ما ينعاه الطاعن من أنه سلم الصورة التنفيذية الأولى خطأ إلى المؤسسة وأن الحكم أخطأ فى تفسير ورقة التنازل — أيا أكان وجه الراى فيه — يكون نوعيا غير متبج ولا جدوى منه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

## جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد مدني العصار ورافقت عبد الرحيم وجمال الدين عبد اللطيف وإبراهيم هاشم ..

(٨٧)

الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٠٢٠ القضائية :

(١٠٢٠٣) إعلان . مؤسسات عامة .

( ١ ) إعلان الأشخاص الاعتبارية الخاصة . وجوب تسليم الصورة في مركز الإدارة للنائب عنها المنصوص عليه في مقرر إنشائها أو نظامها . جواز تسليم الصورة لمن يقوم مقام النائب عنها .  
م/١٣٤ مرافعات .

( ٢ ) تسليم الإعلان في مركز إدارة المؤسسة العامة . صحيح . لا اعتداد بمركز الإدارة القانونية للمؤسسة .

( ٣ ) المؤسسة العامة . ليست مصلحة حكومية أو هيئة عامة . لا محل لإعلانها بصحيفة الدوى في إدارة قضايا الحكومة .

( ٤ ) شركات ” اندماج الشركات ” . خلف . دعوى ” الصفة ” . تنفيذ .

شراء الذمة المالية للشركة . خلافة الشركة المشترية لها خلافة تامة . اندماجها بعد ذلك في مؤسسة عامة . القضاء بقبول الدعوى الموجهة لهذه المؤسسة الأخيرة . لا خطأ . مثال بشأن تسليم صورة تنفيذية ثانية من الحكم .

( ٥٠٠٧ ) تنفيذ . دعوى ” الخصوم فيها ” .

( ٥ ) طلب تسليم صورة تنفيذية من الحكم . عدم وجوب اختصاص جميع الخصوم المحكوم عليهم في الدعوى .

( ٦ ) المنازعة التي لا تختص بها المحكمة عند نظر طلب تسليم صورة تنفيذية ثانية من الحكم . مثال .

( ٧ ) طلب تسليم صورة تنفيذية ثانية في حالة فقد الصورة التنفيذية الأولى من الحكم . م/١٨٣١ مرافعات . القصد لا يشترط أن يكون بسبب أجنبي لا يد للدائن فيه . مثال بشأن فقد الصورة الأولى بعد تسليمها للمحكوم عليه دون الوفاء بالمبلغ المحكوم به .



١ — مفاد نص المادة ٤/١٣ من قانون المرافعات أنه في حالة وجود مركز لإدارة الشركة المدنية أو الجمعية أو المؤسسة الخاصة وممثل الأشخاص الاعتبارية الخاصة تسلم صورة الإعلان في مركز الإدارة للنائب عنها حسبما هو منصوص عليه في عقد إنشائها أو نظامها أو لمن يقوم مقام النائب عنها وذلك تيسيرا للإعلان إذا لم يجد المحضر أحدا من النائبين قانونا وإنما وجد من يقوم مقامه .

٢ — إذ كان الثابت أن المطعون عليه بصفته قد وجه إعلان صحيفة الدعوى الابتدائية الى رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للسينما وتم إدلائه مخاطبا السيدة ... المختصة لغيابه ، وعند الإعلان وجهه المطعون عليه الى ذات العنوان وخاطب المحضر رئيس مجلس الإدارة إلا أن الموظف المختص بمكتبه امتنع عن الاستلام محتجا بأن الإدارة القانونية هي بمدينة الفنون بالهرم مما دعا المحضر الى تسليم صورة الإعلان للنياحة العامة ، ولما كان الامتناع عن استلام صورة إعادة الإعلان يرجع الى أنه لم يوجه الى الإدارة القانونية بمدينة الفنون بالهرم مع أن الممول عليه في هذا الخصوص هو بتسليم الإعلان في مركز إدارة المؤسسة لافي إدارتها القانونية ، وكانت الطاعنة لم تقدم ما يفيد أن مركز إدارة المؤسسة يغير المركز الذي تم الإعلان فيه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى أن إعلان صحيفة الدعوى وإعادة إعلانها قد تم صحيحا طبقا لما توجبه المادة ٤/١٣ سالفة الذكر ، فإن النعي يكون على غير أساس .

٣ — إذ كان إعلان صحيفة الدعوى قد وجه الى المؤسسة العامة للسينما وهي ليست مصلحة حكومية أو هيئة عامة ، وبالتالي فلا يسرى عليها حكم الفقرة الثانية من المادة ١٣ من قانون المرافعات في شأن تسليم صورة الإعلان للأشخاص العامة ولا المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة ، وإنما تخضع في طريقة إعلانها لحكم الفقرة الرابعة من المادة ١٣ سالفة الذكر ، ومن ثم يكون النعي — بأنه كان يتعين توجيه إعلان صحيفة الدعوى الى إدارة قضايا الحكومة — في غير محله .

٤ — إذ كان الحكم قد استخلص من المستند — المقدم من الطاعنة — أن الشركة العامة لدور السينما اشترت الذمة المالية للشركة الشرقية للسينما بكامل

عناصرها من أصول وخصوم دون تحديد أو تقييد بما ورد في قرار التقييم أو قرار الحارس العام الصادر باعتباره وأنه بالتالي تكون الشركة المشتري قد خلفتها خلافاً تامة، ثم اندمجت الشركة الأخيرة في شركة القاهرة للتوزيع السينمائي التي اندمجت في المؤسسة المصرية العامة للسينما وأنه لهذا تكون المؤسسة المذكورة هي صاحبة الصفة في إقامة الدعوى عليها وهو استخلاص سائغ يتفق مع صحيح القانون، وإذا رتب الحكم على ذلك القضاء برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة، فإن النعي عليه يكون غير سديد .

٥ - تنص المادة ٢/١٨٣ من قانون المرافعات على أن المحكمة التي أصدرت الحكم تحكم في المنازعات المتعلقة بتسليم الصورة التنفيذية الثانية عند صياح الأولى بناء على صحيفة تعلن من أحد الخصوم إلى خصمه الآخر، ويبين من هذا النص أن المشرع لم يوجب اختصاص جميع الخصوم المحكوم عليهم في السند المطلوب صورة تنفيذية ثانية منه وإذا لم تكشف الطاعة عن وجه مصلحتها في التمسك بهذا الدفاع، فإن النعي بعدم اختصاص المحكوم عليه الآخر في الدعوى يكون على غير أساس .

٦ - نعى الطاعة بأن عدم اختصاص المحكوم عليه - بالتضامن معها - في الدعوى - بطلب تسليم صورة تنفيذية ثانية - ينطوي على معنى لإبرائه من نصيبه في الدين ويفقد حق الطاعة في الرجوع عليه. هذا النعي - أيًا كان وجه الرأي فيه - من قبيل "إثبات المتعلقة بتسليم الصورة التنفيذية الثانية وهي التي تختص بها المحكمة عند نظر هذا الطلب .

٧ - تنص المادة ١/١٨٣ من قانون المرافعات على أنه "لا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم إلا في حالة ضياع الصورة الأولى" وإذا كان المشرع لم يشترط في حالة فقد الصورة التنفيذية ما اشترطه في حالة فقد السند الكتابي من وجوب إثبات أن الفقد كان بسبب أجنبي لا يد للدائن فيه، وكانت الطاعة لم تدع أن الصورة التنفيذية الأولى مازالت موجودة لديها ولم تفقد، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل من وقائع النزاع أن الصورة التنفيذية الأولى قد فقدت بعد أن سلمها المطعون عليه للحارس على الشركة الشرقية للسينما

المحكوم عليها في أمر الأداء لاتخاذ إجراءات سداد الدين ، وأوضح الحكم أن تسليم الصورة كان بإيصال يحتفظ به المطعون عليه ، واستندل بذلك على أن الحارس لم يوف بالمبلغ المحكوم به ، لما كان ذلك فإن النعى يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن المطعون عليه بصفته منفذا لوصية المرحوم ... ووصيا على تركته أقام الدعوى رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧١ مدنى القاهرة الابتدائية ضد المؤسسة المصرية العامة للسينما الدامجة لشركة القاهرة للتوزيع السينمائي الدامجة للشركة العامة لدور السينما التي آلت إليها أصول وخصوم الشركة الشرقية للسينما بطاب الحكم بتسليمه صورة تنفيذية ثانية من أمر الأداء رقم ٩٦ لسنة ١٩٦١ القاهرة الابتدائية الصادر بتاريخ ١٩٦١/١/٢٤ . وقال بيانا لدعواه إن المرحوم ... كان قد استصدر حال حياته أمر الأداء سالف الذكر بمبلغ ٤٠١٠ جنيهات وفوائده بواقع ٧. / ضد الشركة الشرقية للسينما وشركة شبرا للسينما متضامنين مع صحة الججز التحفظى الموقع فى ١٢ ١٩٦١/١/١٥ ، وبعد وفاته فرضت الحراسة على الشركة الشرقية للسينما وعين ... .. مفوضا عليها ، فطالبه المطعون عليه بالوفاء بمبلغ ٥٢٢٥ جنيها ٨١٠ مليا قيمة المبلغ الذى قضى به أمر الأداء وفوائده . ولما طلب المفوض على الشركة الصورة التنفيذية للأمر وأوراق التنفيذ أرسلها له المطعون عليه ووقع أحد موظفى مكتب المفوض على إيصال باحتمالها ، غير أن المفوض لم يقم بالوفاء ، وإذا طالبه المطعون عليه بأن يعيد له الصورة التنفيذية لأمر الأداء وأوراق التنفيذ وتبين أنها فقدت فقد أقام الدعوى بالطلبات سالفه البيان . وبتاريخ ١٩٧١/٤/١٠ حكمت المحكمة بطلبات



المطعون عليه . استأنفت المؤسسة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٤٢٩ لسنة ٨٨ ق مدنى القاهرة ، وتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٣ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت الهيئة المصرية العامة للسينما والمسرح والموسيقى الداجمة للمؤسسة المصرية العامة للسينما فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب تنمى الطاعنة بالاول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون من وجهين وفى بيان ذلك تقول إنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف ببطلان الحكم الابتدائى لأن المؤسسة التى حلت محلها الطاعنة أعلنت بصحيفة الدعوى بمكتب إحتلى الإدارات التابعة لها بشارع طلعت حرب رقم ١ ولم تعلن بمركز إدارتها الذى يقع بمدينة السينما بالهرم حسبما تقتضى به المادة ١٣ / ٤ من قانون المرافعات ، غير أن الحكم المطعون فيه رد على ذلك بأن الثابت من مطبوعات المؤسسة التى حررت عليها مذكراتها أن مركز إدارتها يقع بالقاهرة وليس بمدينة السينما بالهرم وهو من الحكم استنتاج غير سديد لأن العبرة فى إثبات مركز الشخص الاعتبارى هو بما دون فى عقد إنشائه أو نظامه . هذا إلى أن إعلان الصحيفة وجه إلى شخص النائب عن المؤسسة فى حين أن المادة ١٣ / ٢ من قانون المرافعات توجب توجيه الإعلان إلى إدارة قضايا الحكومة ، وهو ما يترتب عليه البطلان عملاً بالمادة ١٩ من هذا القانون .

وحيث إن هذا النعى فى وجهه الأول مردود بأن المادة ١٣ / ٤ من قانون المرافعات تنص على أنه " فيما يتعلق بالشركات المدنية والجمعيات والمؤسسات الخاصة وسائر الأشخاص الاعتبارية تسلم صورة الإعلان بمركز إدارتها للنائب عنها بمقتضى عقد إنشائها أو نظامها أو لمن يقوم مقامها فإذا لم يكن لها مركز سلمت الصورة للنائب عنها لشخصه أو فى موطنه " مما مئاده أنه فى حالة وجود مركز لإدارة الشركة المدنية أو الجمعية أو المؤسسة الخاصة وسائر

الأشخاص الاعتبارية الخاصة تسلم صورة الإعلان في مركز الإدارة للنائب عنها حسباً هو منصوص عليه في عقد إنشائها أو نظامها أو لمن يقوم مقام النائب عنها وذلك تيسيراً للإعلان إذا لم يجد المحضر أحداً من التائبين قانوناً وإنما وجد من يقوم مقامه ، ولما كان الثابت أن المطعون عليه بصفته قد وجه إعلان صحيفة الدعوى الابتدائية إلى رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للسينما بشارع طلعت حرب رقم ١ قسم قصر النيل وتم إعلانه مخاطباً مع السيدة .. .. المختصة انقباه ، وعند إعادة الإعلان وجهه المطعون عليه إلى ذات العنوان وخاطب المحضر رئيس مجلس الإدارة إلا أن الموظف المختص بمكتبه امتنع عن الاستلام محتجاً بأن الإدارة القانونية هي بمدينة الفنون بالهرم مما دعا المحضر إلى تسليم صورة الإعلان للنياحة العامة ، ولما كان الامتناع عن استلام صورة إعادة الإعلان يرجع إلى أنه لم يوجه إلى الإدارة القانونية بمدينة الفنون بالهرم مع أن المحول عليه في هذا الخصوص هو بتسليم الإعلان في مركز إدارة المؤسسة لا في إدارتها القانونية ، وكانت الطاعنة لم تقدم ما يفيد أن مركز إدارة المؤسسة يباير المركز الذي تم الإعلان فيه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلاص إلى أن إعلان صحيفة الدعوى وإعادة إعلانها قد تم صحيحاً طبقاً لما توجبه المادة ١٣ / ٤ سالفه الذكر فإن النعمى بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن النعمى في وجهه الثاني مردود بأنه لما كان إعلان صحيفة الدعوى قد وجه إلى المؤسسة العامة للسينما وهي ليست مصلحة حكومية أو هيئة عامة وبالتالي فلا يسرى عليها حكم الفقرة الثانية من المادة ١٣ من قانون الموافقات في شأن تسليم صورة الإعلان للأشخاص العامة ولا المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة ، وإنما تخضع في طريقة إعلانها لحكم الفقرة الرابعة من المادة ١٣ سالفه الذكر على ما سلف بيانه في الرد على الوجه الأول ومن ثم يكون النعمى بالوجه الثاني في غير محله .

وحيث إن حاصل النعمى بالسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي بيانه تقول الطاعنة إنها دفعت أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة على أساس أن الشركات التي أدمجت في المؤسسة المصرية العامة للسينما لم تحمل محل الشركة الشرقية للسينما - وهي المدينة



الأصلية — حلولا كاملا في شخصيتها الاعتبارية وفي كافة حقوقها والتزاماتها وعلى الخصوص في الدين المطالب بصورة تنفيذية ثانية منه وأن الشخصية الاعتبارية لهذه الشركة وهي شركة مساهمة لا تنتهى ببيعها إلى الشركة العامة لدور السينما إذ اقتصر البيع على الأصول والخصوم المبينة تفصيلا في قرار التقييم الصادر من الحراسة العامة بتاريخ ١١ / ١ / ١٩٧٠ وليس من بينها الدين المذكور ، ولأن المطعون عليه لم يقدم ما يدل على حلول المؤسسة بشركاتها المندمجة فيها محل الشركة الشرقية للسينما حلولا كاملا أو حلولا جزئيا في الدين سالف الذكر ، مما كان يتعين معه توجيه الدعوى إلى الحارس العام على هذه الشركة وهو ممثلها القانوني لا إلى المؤسسة المصرية العامة للسينما ، غير أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدفع على أساس أن البيع اشتمل على أصول وخصوم الشركة المذكورة ، وقد حلت الشركة المشتريّة محلها في جميع حقوقها والتزاماتها حتى ما لم يرد بقرار التقييم ودون اعتداد بقرار الحارس العام باعتماده لأنه ليس من شأنها تغيير هذه الذمة وحقيقة مقوماتها ، مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الثابت من المستند المقدم من الطاعنة أمام محكمة الاستئناف وهو الخطاب الصادر من الحراسة العامة على أموال الخاضعين للأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ " أن أصول وخصوم الشركة الشرقية للسينما قد آلت إلى الشركة العامة لدور السينما وذلك بناء على عقد البيع المبرم بين الشركة الأخيرة وبين الحراسة بتاريخ ١ / ٣ / ١٩٦٤ وأنها قد استلمت ما اشترته في ٣١ / ٥ / ١٩٦٥ " ، وكان الحكم قد استخلص من هذا المستند أن الشركة العامة لدور السينما اشترت الذمة المالية للشركة الشرقية للسينما بكامل عناصرها من أصول وخصوم دون تحديد أو تقييد بما ورد في قرار التقييم أو قرار الحارس العام الصادر باعتماده وأنه بالتالى تكون الشركة المشتريّة قد خلفتها خلافة تامة ، ثم اندمجت الشركة الأخيرة في شركة القاهرة للتوزيع السينمائي التي اندمجت في المؤسسة المصرية العامة للسينما وأنه لهذا تكون المؤسسة المذكورة هي صاحبة الصفة في إقامة الدعوى عليها ، وهو استخلاص سائق يتفق مع صحيح القانون .

وإذ رتب الحكم على ذلك القضاء برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة ، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون غير سديد .



وحيث إن مبنى النعى بالسبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون من وجهين وفي بيان الوجه الأول تقول الطاعنة إن أمر الأداء المطلوب صورة تنفيذية ثانية منه صدر ضد الشركة الشرقية للسبينا وشركة شبرا للسبينا مما كان يتعين معه اختصاص الشركتين المذكورتين في الدعوى طبقا لما هو مستفاد من نص المادة ١٨٣ من قانون المرافعات ، غير أن الحكم المطعون فيه أجاز للمطعون عليه أن يختصم المؤسسة المصرية العامة للسبينا فقط بوصفها خلفا للشركة الشرقية للسبينا دون الشركة الأخرى تأسيسا على أن أمر الأداء صدر بالتضامن ضد الشركتين ، في حين أن مجال هذا القول يكون في حالة التنفيذ دون حالة طلب الصورة التنفيذية الثانية بحيث إذا قصر الدائن الدعوى على أحد المدينين المتضامين دون الباقي فإن هذا ينطوي على معنى الإبراء من الدين بالنسبة لهؤلاء الآخرين ويفقد الدائن حقه في الرجوع عليهم ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون . وفي بيان الوجه الثاني تقول الطاعنة إن المادة ١٨٣ مرافعات تحول الخصم حق الحصول على صورة تنفيذية ثانية من الحكم في حالة ضياع الصورة التنفيذية الأولى فقط ، وإذ كان الثابت أن المطعون عليه سلم الصورة التنفيذية الأولى إلى الطاعنة ولم تفقد منه فلا يكون له الحق في طلب صورة ثانية منها ، غير أن الحكم المطعون فيه ساوى بين حالة ضياع الصورة التنفيذية الأولى والتخلي الإرادي عن حيازتها وقضى بتسليم المطعون عليه صورة تنفيذية ثانية ، مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى في وجهه الأول مردود ، بأن المادة ١٨٣/٢ من قانون المرافعات تنص على أن المحكمة التي أصدرت الحكم تحكم في المنازعات المتعلقة بتسليم الصورة التنفيذية الثانية عند ضياع الأولى بناء على صحيفة تعلن من أحد الخصوم إلى خصمه الآخر ، ويبين من هذا النص أن المشرع لم يوجب اختصاص جميع الخصوم المحكوم عليهم في السند المطلوب صورة تنفيذية ثانية منه ولم تكشف الطاعنة عن وجه مصاحتها في التمسك بهذا الدفاع ، أما ما تديره الطاعنة من أن عدم اختصاص المحكوم عليه الآخر في الدعوى ينطوي على معنى إبرائه من نصيبه في الدين وينقد حق الطاعنة في الرجوع عليه ، فهو أيا كان وجه الرأي فيه ليس من قبيل المنازعات المتعلقة بتسليمه الصورة التنفيذية الثانية وهي التي تختص بها المحكمة عند نظر هذا الطلب .

وحيث إن النعى في وجهه الثاني مردود ، بأنه لما كانت المادة ١/١٨٣ من قانون المرافعات تنص على أنه "لا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الحكم إلا في حالة ضياع الصورة الأولى" وكان المشرع لم يشترط في حالة فقد الصورة التنفيذية ما اشترطه في حالة فقد السند الكتابي من وجوب إثبات أن الفقد كان بسبب أجنبي لا يدللان فيه، وكانت الطاعنة لم تدع أن الصورة التنفيذية الأولى ما زالت موجودة لديها ولم تفقد ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل من وقائع النزاع أن الصورة التنفيذية الأولى قد فقدت بعد أن سلمها المطعون عليه للحارس على الشركة الشرقية للسيدنا المحكوم عليها في أمر الأداء لإتخاذ إجراءات سداد الدين، وأوضح الحكم أن تسليم الصورة كان بإيصال يحتفظ به المطعون عليه واستدل بذلك على أن الحارس لم يوف بالمبلغ المحكوم به ، لما كان ذلك فإن النعى بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٧٧

بواسطة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة، وعضوية المادة المستشارين :  
 محمد صدقي المعاصي وزكي الصاوي صالح وجمال الدين عبداللطيف وعبد الحميد المرصافي .

(٨٨)

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣ القضائية :

( ٢٠١ ) تأمين . حكم " حجية الحكم " . دعوى " الدعوى المباشرة " .  
 قوة الأمر المقضي . مسئولية .

( ١ ) مسئولية شركة التأمين قبل المضرور من حوادث السيارات على أساس الدعوى المباشرة .  
 عدم قيامها إلا إذا تحققت مسئولية المؤمن له .

( ٢ ) قضاء محكمة الجناح نهائيا برفض الدعوى المدنية قبل المتهم والمسئول بالحقوق المدنية .  
 أثره . عدم قبول دعوى المضرور قبل شركة التأمين عما لحقه من أضرار نتيجة الحادث . لا يغير  
 من ذلك القضاء بإدانة المتهم بمد استئناف النيابة العامة لحكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة .

١ - نص المادة ١/٥ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن التأمين  
 الإجباري من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات، يدل على أن المشرع  
 رغبة منه في حماية المضرور ، رتب له حقا مباشرا في مطالبة المؤمن بالتعويض  
 المستحق له في ذمة المؤمن له ، مما يقتضاه أن مسئولية المؤمن قبل المضرور  
 على أساس الدعوى المباشرة لا تقوم إلا إذا تحققت مسئولية المؤمن له بحيث إذا  
 حكم بعدم مسئولية هذا الأخير مدنيا ، انتفت بالتالي مسئولية المؤمن ولا يستطيع  
 المضرور بعد ذلك أن يرجع بالدعوى المباشرة .

٢ - إذ كان للثابت أن الطاعنة الأولى عن نفسها، ومورث الطاعنين وهما  
 والدا المجنى عليه ادعيا مدنيا أمام محكمة الجناح بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل  
 التعويض المؤقت ضد سائق السيارة وهيئة النقل العام - المطعون عليها الثانية -  
 عما لحق بهما من أضرار نتيجة مقتل ابنهما في حادث السيارة وقضى بتأريخ



٩ / ٥ / ١٩٦٦ براءة السائق ورفض الدعوى المدنية لأنه لم يرتكب خطأ وصار هذا القضاء في الدعوى المدنية نهائياً ، لصدوره في حدود النصاب النهائي للمحكمة الجزئية ، فإنه لا يكون للطاعنين ، وهم المضرورون حق مباشر في المطالبة بالتعويض قبل شركة التأمين المطعون عليها الأولى ، لا يغير من هذا النظر أن النيابة العامة استأنفت حكم البراءة وقضت محكمة الجناح المستأنفة بإدانة سائق السيارة طالماً أنه قضى نهائياً برفض الدعوى المدنية ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى بالنسبة لشركة التأمين تأسيساً على أنه قضى بحكم نهائي بعدم مسئولية هيئة النقل العام المؤمن لها ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على لآ اوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المرحوم ... .. مورث الطاعنين أقام هو والطاعنة الأولى عن نفسها الدعوى رقم ١٩١ سنة ١٦٩ مدنى القاهرة الابتدائية ضد هيئة النقل العام لمدينة القاهرة — المطعون عليها الثانية — طلباً فيها الحكم بإلزامها بأن تدفع لهما مبلغ ٣٠٠٠ جنيه ، وقالاً يسانا للدعوى إنه بتاريخ ١٦/٢/١٩٦٤ تسبب ... .. في قتل ابنهما المرحوم ... .. بأن كان يقود سيارة مملوكة للمطعون عليها الثانية دون أن يتأكد من نزول المجنى عليه فسقط تحتها وأصيب بإصابات أدت إلى وفاته ، وضبطت عن الواقعة قضية اللجنة رقم ٥٨٢ سنة ١٩٦٤ حلوان وقدم السائق للمحاكمة وأدعى ضده وضد المطعون عليها الثانية بوصفها مسئولة عن الحقوق المدنية بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت ، وقضى بتاريخ ٩/٥/١٩٦٦ ببراءة المتهم من تهمة القتل الخطأ ورفض دعواهما المدنية ، ثم استأنفت النيابة العامة هذا الحكم وقضى بالاستئناف

بتاريخ ١٩٦٦/١١/٢٦ بإلغائه وإيداعه السائق وإذ أصابهما بفقد ابنهما وهو عائلتهما الوحيد ضرر مادي وأدبي يقدرانه بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه وتسأل المطعون عليها الثانية بوصفها متبوعة للسائق عن هذا الضرر الذي أحدثه بعمله غير المشروع طبقاً للمادة ١٧٤ من القانون المدني، فقد أقاما دعواهما للحكم لهما بطلباتهما، وبإعلان مؤرخ ١٩٦٩/٨/٢٧ قاما بإدخال شركة مصر للتأمين المؤمن لديها على السيارة — المطعون عليها الأولى — للحكم عليها بالتضامن مع المطعون عليها الثانية بطلباتهما السابقة. وبتاريخ ١٩٦٩/١٠/٦ حكمت المحكمة بانقطاع سير الخصومة بوفاة المدعى المرحوم ... .. وبعد أن استأنفت الدعوى سيرها دفع المطعون عليهما بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في قضية الجنحة رقم ٥٨٢ سنة ١٩٦٤ حلوان، وبتاريخ ١٩٧٠/١٢/٣١ حكمت المحكمة بقبول الدفع بالنسبة لهيئة النقل العام — المطعون عليها الثانية — ورفض الدفع بالنسبة لشركة مصر للتأمين — المطعون عليها الأولى — وبإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنون أن مورثهم المرحوم ... .. كان يعولهم فعلاً حال حياته على نحو مستمر ودائم وأن فرصة دوام هذه الإعالة في المستقبل كانت محققة. وبعد أن سمعت المحكمة أقوال شاهدي الطاعنين حكمت بتاريخ ١٩٧١/٦/٢٧ بإلزام المطعون عليها الأولى بأن تدفع للطاعنين مبلغ ٢٠٠٠ ج. استأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٢٦٧٩ سنة ٨٨ ق مدني. وبتاريخ ١٩٧٢/١٢/١١ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى قبل شركة مصر للتأمين — المطعون عليها الأولى — طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى بها الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والتناقض والقصور في التسبيب، وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم أقام قضاءه على أنه يشترط كي يرجع المضرور على شركة التأمين بالدعوى المباشرة طبقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ أن تثبت

مسئولية المؤمن له عن الحادث وأنه قد حكم نهائيا في قضية اللجنة رقم ٥٨٢ سنة ١٩٦٤ حلوان برفض دعوى التعويض قبل هيئة النقل العام المؤمن لها — المطعون عليها الثانية — وبالتالي لا يقبل من الطاعنين رفع الدعوى المباشرة على شركة التأمين — المطعون عليها الأولى — لمطالبتها بالتعويض، في حين أن للضرور دعوى مباشرة قبل شركة التأمين طبقا للسادة الخامسة سالفه الذكر، يستوى في ذلك أن يكون قد حصل على حكم سابق بالتعويض ضد المؤمن له أم لم يحصل وسواء اختتم هذا الأخير في دعوى التعويض أم لم يختصمه، هذا إلى أنه بعد أن سلم الحكم بحق المضرور في رفع الدعوى المباشرة قبل شركة التأمين، ماد وقرر أن مسؤولية هذه الشركة لا تقوم إلا إذا ثبت التزامها قبل هيئة النقل العام المؤمن لها، علاوة على أن الحكم لم يبين سنده من القانون فيما انتهى إليه من أن القضاء بعدم مسؤولية المؤمن لها لا يجوز معه للطاعنين رفع الدعوى المباشرة ضد شركة التأمين، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والتناقض والقصور.

وحيث إن هذا النعمى في غير محله، ذلك أن النص في المادة ١/٥ من القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ في شأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات على أن " يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارات إذا وقعت في جمهورية مصر وذلك في الأحوال المنصوص عليها في المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته، ويؤدى المؤمن مبلغ التعويض إلى صاحب الحق فيه " يدل على أن المشرع رغبة منه في حماية المضرور رتب حقا مباشرا في مطالبة المؤمن بالتعويض الممتحق له في ذمة المؤمن له، مما يقتضاه أن مسؤولية المؤمن قبل المضرور على أساس الدعوى المباشرة لا تقوم إلا إذا تحققت مسؤولية المؤمن له بحيث إذا حكم بعدم مسؤولية هذا الأخير مدنيا انتفت بالتالى مسؤولية المؤمن ولا يستطيع المضرور بعد ذلك أن يرجع بالدعوى المباشرة، ولما كان الثابت أن الطاعنة الأولى عن نفسها والمرحوم ... .. مورث الطاعنين وهما والدا المحنى عليه ادعيا مدنيا أمام محكمة الجنح بمبلغ قرش صاخر واحد



على سبيل التعويض المؤقت ضد سائق السيارة وهيئة النقل العام المطعون عليها الثانية وقضى بتاريخ ١٩٦٦/٥/٩ ببراءة السائق ورفض الدعوى المدنية لأنه لم يرتكب خطأ، وصار هذا القضاء في الدعوى المدنية نهائيا لصدوره في حدود النصاب الاتحادي لمحكمة الجزئية، فإنه لا يكون للطاعنين وهم المضرورون حق مباشر في المطالبة بالتعويض قبل شركة التأمين المطعون عليها الأولى، لا يغير من هذا النظر أن النيابة العامة استأنفت حكم البراءة وقضت محكمة الجناح المستأنفة بإدانة سائق السيارة طالما أنه قضى نهائيا برفض الدعوى المدنية، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى بالنسبة لشركة التأمين تأسيساً على أنه قضى بحكم نهائي بعدم مسئولية هيئة النقل العام المؤمن لها، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعي عليه بالأسباب الثلاثة في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود وعضوية السادة المستشارين :  
محمد محمد المهدي ، والدكتور عبد الرحمن عياد ، محمد الباجوري ، أحمد صلاح الدين وهذان .

(٨٩)

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٣ القضائية :

(٢٠١) إيجار " إيجار أماكن " . محكمة الموضوع .

(١) الإصلاحات والتحسينات الجديدة بالعين قبل التأجير . للزجر الحق في تقويمها وتقاضي مقابل انتفاع عنها . شرط ذلك . أن تكون جدية ولا يقصد من ورائها التحايل على أحكام الأجرة القانونية .

(٢) وجوب إعمال ما اتفق عليه طرفا التعاقد بشأن الإصلاحات والتحسينات الجديدة الجديدة . خلو العقد من الإشارة إلى أن الزيادة في الأجرة هي مقابل التحسينات المستحدثة . لمحكمة الموضوع تقدير مقابل هذه التحسينات .

(٣) حكم " تسبب الأحكام " . استئناف .

اقتصار الحكم الاستئنافي على تعديل الحكم الابتدائي . وجوب قسبب الجزء الذي شمله التعديل . كفاية ما أوردته المحكمة الابتدائية من أسباب بشأن الجزء الذي لم يشمله التعديل .

(٤) إيجار " إيجار الأماكن " . محكمة الموضوع .

التحسينات التي يجريها المؤجر بالعين المؤجرة . استقلال محكمة الموضوع بتقدير الفترة اللازمة لاستهلاكها .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الاستفادة من أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن الإصلاحات والتحسينات الجديدة التي يكون المؤجر قد أدخلها في العين المؤجرة قبل التأجير تقوم ويضاف مقابل انتفاع المستأجر بها إلى الأجرة التي تحدد على الأسس التي قررها القانون ، وأن الأصل وجوب إعمال ما اتفق عليه

المؤجر والمستأجر في هذا الشأن سواء تم ذلك في عقد الإيجار ذاته أو في اتفاق لاحق ، ما لم يثبت أن القصد منه هو التحايل على أحكام القانون فيكون للقاضي عندئذ سلطة التقدير .

٢ - يجب وفق الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ من القانون المدني أن يتضح من عقد الإيجار أو الاتفاق اللاحق انصراف إرادة الطرفين إلى أن الزيادة هي مقابل التحسينات المستجدة ففي هذه الحالة يتعين على القاضي أن ينزل حكم العقد كما يذعن لحكم القانون ، وأن يعتبر العقد شريعة المتعاقدين فلا يملك أن يعدل مضمونه أو يعرض لتقويم هذه التحسينات ، متى استبان له أن الاتفاق له سمة الجدية وخلا من شبهة التحايل على أحكام القانون ، لما كان ذلك وكان البين من عقد الإيجار المبرم بين طرفي الدعاى أنه جاء خلوا من أية إشارة إلى أن هناك ثمة اتفاق على أن زيادة الأجرة المحددة فيه هي مقابل الإصلاحات والتحسينات المستحدثة ، وكان مأورده الحكم من خضوع تقدير مقابل هذه التحسينات لرقابة القاضي لانتخافة فيه للقانون ، ذلك أنه عمداً إلى تفسير المستندات المقدمة له واستخلاص ما يمكن استخلاصه منها فيما يتعلق بموضوع الدعوى وهو في مطلق حقه بلا رقابة عليه من محكمة النقض متى كان تفسيرها تحتمله عباراتها ولاخروج فيها عن المعنى الظاهر لها .

٣ - لأن كانت المحكمة الاستئنافية ملزمة قانوناً بذكر الأسباب التي اعتمدت عليها في قضائها ، وخلا الحكم المطعون فيه من إحالة صريحة على حكم محكمة أول درجة فيما يتعلق بقضائه الذي أبدى بشأن التحسينات والإصلاحات رغم معاودة الطاعنة إثارة هذا الدفاع أمامها ، إلا أنه وقد اقتصر الحكم المطعون على تعديل الحكم الابتدائي دون الغائه كلية ، فإن وجوب التسبيب لا ينصب إلا على الجزء الذي شمله التعديل فقط ويعتبر الجزء الذي لم يشمله - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - كأنه محكوم بتأييده ، وتبقى أسباب حكم محكمة أول درجة قائمة بالنسبة له .

٤ - إذ كان تحديد الحكم المطعون فيه للفترة التي توزع فيها استهلاك التحسينات التي تقوم وتضاف إلى الأجرة يدخل في السلطة التقديرية لقاضي



الموضوع ، متى أورد الاعتبارات المبررة لها وكان الحكم قد أفصح عن وجهة نظره باعتبارات سائفة ، فإن النعي عليه مما تحسر عنه بوقاية محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه أقام ضده الطاعنة الدعوى رقم ٥١١١ سنة ١٩٦٩ مدنى أمام محكمة القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بتخفيض أجرة الفيلا الميمنة بصحيفة الدعوى إلى مبلغ ١٢ جنيها شهريا من تاريخ التعاقد حتى آخر يوليو سنة ١٩٦٨ ، وإلى مبلغ ٩ جنيهات شهريا اعتبارا من أول أغسطس ١٩٦٨ ، وقال شرحا لها إنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٧/١٢/١ استأجر الفيلا رقم ١٨ بشارع بيروت بمصر الجديدة والحديقة المحيطة بها بأجرة شهرية قدرها ٣٥٥ جنيها ، وإذ تبين له أن أجرتها طبقا للكشوف الرسمية لا يتجاوز مبلغ ١٢ جنيها شهريا ، واقتطعت منها الحديقة وأصبحت أجرتها القانونية تسعة جنيهات فقد أقام الدعوى ، وبتاريخ ١٩٦٩/١٢/١ حكمت المحكمة بنسب أحد الخبراء لبيان الأجرة القانونية أراجرة المثل فى شهر أبريل سنة ١٩٤١ ، مع مراعاة ما يكون قد حدث بها من إصلاحات أو تحسينات وأثر ذلك فى زيادة الأجرة وبيان ما إذا كان من ملحقاتها حديقة استولت الطاعنة عليها وتقدير ما يقابل ذلك من نقص فى الأجرة ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت لحكمت فى ١٩٧١/٢/١٥ بتخفيض أجرة الفيلا إلى مبلغ ١٨ جنيها و ٢٨١ مليا منذ تاريخ التعاقد ثم إلى مبلغ ٢٥ جنيها و ٥٥٩ مليا اعتبارا من ١٩٦٨/٨/١ . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤٠٨ سنة ٨٨ ق القاهرة طالبا الغاءه ، وبعد ضم الاستئنافين حكمت محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٤ بتعديل الحكم المستأنف وتخفيض أجرة الفيلا

إلى مبلغ ١٩ جنيهًا و ٤٨ مليمًا شهريًا بخلاف ما يستحق على المستأجر من ضرائب عقارية ورسوم ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرًا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، تنعى الطاعنة بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون عليه أقدم على استئجار عين النزاع بالأجرة المحددة في عقد الإيجار بعد تحققه من قيامها بما أجرته بها من إصلاحات وتخفيضات جوهرية لم ينكرها المطعون عليه وإن حاول التقليل من قيمتها فلا يجوز له التحلل من التزامه التعاقدى طبقاً للمادة ١٤٧ من القانون المدني ، اعتباراً بأنه متى تم تقويم مقابل الانتفاع بالتحسينات بعين العمل به ، غير أن الحكم أغفل الرد على هذا الدفع رغم أنه جوهري ، مما يدل على عدم الحاقه بالوقائع المطروحة وهو ما يعيبه بخالفة القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه وإن كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الاستفادة من أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن الإصلاحات والتحسينات بالحديده التي يكون المؤجر قد أدخلها في العين المؤجر قبل التأجير تقوم ويضاف مقابل انتفاع المستأجر بها إلى الأجرة التي تحدد على الأسس التي قررها ذلك القانون ، وأن الأصل وجوب إعمال ما اتفق عليه المستأجر في هذا الشأن سواء تم ذلك في عقد الإيجار ذاته أو في اتفاق لاحق ، مالم يثبت أن القصد منه هو التحايل على أحكام القانون ، فيكون للقاضي عندئذ سلطة التقدير ؛ إلا أنه يجب وفق الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ من القانون المدني أن يتضح من عقد الإيجار أو الاتفاق اللاحق انصراف إرادة الطرفين إلى أن الزيادة هي مقابل التحسينات المستحدثة ، ففي هذه الحالة يتعين على القاضي أن يقتل حكم العقد كما يدعى لحكم القانون ، وأن يعتبر العقد شريعة المتعاقدين فلا يملك أن يعدل من مضمونه أو يعرض لتقويم هذه التحسينات ، متى استبان له أن الاتفاق له سمة الحدية وخلا من شبهة التحايل على أحكام القانون ، لما كان

ذلك وكان البين من عقد الإيجار المبرم بين طرفي التداعى أنه جاء خلوا من أية إشارة إلى أن هناك ثمة اتفاق على أن زيادة الأجرة المحددة فيه هي مقابل الإصلاحات والتحسينات المستعدة ، وكان الحكم الابتدائي أورد في هذا الخصوص قوله ".....وحيث إنه عن قول المدعى عليها — الطاعنة — من أنه مادام أن هناك إصلاحات وتحسينات أدخلت على العين فقد جرى القضاء على الأخذ بما اتفق عليه المتعاقدان من زيادة مقابل ذلك ، فمردود بأن مجال الأخذ بذلك أن يكون هناك اتفاق بين المتعاقدين على زيادة الأجرة مقابل هذه التحسينات ، أما وقد خلا عقد الإيجار مما يفيد الاتفاق على ذلك وإنما أوجرت الفيلا بمبلغ ٣٥ جنيها دون أية إشارة إلى إحداث إصلاحات أو تحسينات بها ومن ثم يخضع تقدير ما يقابل هذه التحسينات لرقابة القضاء حتى لا تتخذ ذريعة للتدخل على أحكام القانون" فان هذا الذي أورده الحكم من خضوع تقدير مقابل هذه التحسينات المستعدة لرقابة القاضي لا مخالفة فيه للقانون ، ذلك أنه عمداً إلى تفسير المستندات المقدمة له ، واستخلص ما يمكن استخلاصه منها فيما يتعلق بموضوع الدعوى ، وهو من مطلق حقه بلا رقابة عليه من محكمة النقض متى كان تفسيره لها تحتمله عباراتها ، ولا خروج منها عن المعنى الظاهر لها ، لما كان ما تقدم ، ولئن كانت المحكمة الاستئنافية ملزمة قانوناً بذكر الأسباب التي اعتمدت عليها في قضائها ، وخلا الحكم المطعون فيه من إحالة صريحة على حكم محكمة أول درجة فيما يتعلق بقضائه الذي أيده بشأن التحسينات والإصلاحات رغم معاودة الطاعنة إثارة هذا الدفع أمامها ، إلا أنه وقد اقتصر الحكم المطعون فيه على تعديل الحكم الابتدائي دون إلغائه كلية ، فإن وجوب التسبيب لا ينصب إلا على الجزء الذي شمله التعديل فقط ويعتبر الجزء الذي لم يشمل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — كأنه محكوم بتأييده وتبقى أسباب حكم محكمة أول درجة قائمة ، ويكون النعى بالقصور غير وارد .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ومخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أعتد بتقرير الخبر وأهدر المستندات التي قدمتها والمثبتة لقيمة التكاليف رغم أنها مستندات رسمية صادرة من الجمعية التعاونية لبناء مساكن ضباط الشرطة ، وسكت عن الرد على



ما وجهته إليه من مطامن ، هذا إلى أن الحكم قام بتوزيع استهلاك قيمة التكاليف على عشر سنوات ، مع أن المستقر عليه هو توزيعها على خمس سنوات مما يعيبه بخالفة القانون علاوة على القصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع متى رأت في حدود سلطاتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة أسبابه ، فإنها لا تكون ملزمة بعد بالرد استقلالاً على المآخذ التي وجهها الخصم إلى ذلك التقرير ، إذ في أخذها به محمولا على أسبابه ما يشير إلى أنها لم تجد فيها ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد ، بالحكم المطعون فيه قد اعتد بتقرير الخبير مقتنعا بالأسس التي بنى عليها ومحمولا على ما أقيم عليه من أسباب ، ومطرحا مستندات الطاعنة فلا يصح النعي عليه بالقصور . ، لما كان ذلك وكان تحديد الحكم المطعون فيه للفترة التي توزع فيها استهلاك التحسينات التي تقوم وتضاف للأجرة يدخل في السلطة التقديرية لقاضي الموضوع ، متى أورد الاعتبارات المبررة لها ، وكان الحكم قد أفصح عن وجهة نظره باعتبارات سائغة ، فإن النعي عليه مما تنحسر عنه رقابة محكمة النقض .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٧٧

المؤلفة من السيد المستشار نائب رئيس المحكمة للدكتور محمد محمد حنين ومضوية السادة  
المستشارين : عز الدين الحسيني وعثمان الزيني ومحمدى الحلوى وإبراهيم فوده .

( ٩٠ )

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٤٣ القضائية :

( ١ ) إثبات . هبة " الهبة المستترة " .

إقرار - الدائن - بتحقيقات شذوى إدارية بأن الدين في حقيقته تبرع . لا يجعل الهبة  
مكتشفة مادامت عبارات السند لا تكشف عن الهبة . خطأ الحكم في تكييف العقد الساتر لها .  
لا أثر له .

( ٢ ) حكم " حجية الحكم " . نقض . هبة .

أسباب الحكم الخارجة عن نطاق الدعوى وغير لازمة للفصل فيها . لا تحوز حجية الشيء  
المقضى به . النعى عليها غير منتج . مثال بشأن هبة .

١ - إذ كان إقرار الموهوب له في تحقيقات الشكوى الإدارية ، بأن  
المبلغ الثابت بسند الدين في حقيقته تبرع ، لا يجعل الهبة مكتشفة مادامت  
عبارات السند بذاتها لا تكشف عن الهبة ، وكان لا يؤثر في صحة الهبة خطأ  
الحكم في تكييف العقد الساتر بإنه ودیعة لأغارية استهلاك ، لأن القانون  
لا يشترط أن يتم أى من هذين العمدین في شكل معين ، فإن النعى على الحكم  
المطعون فيه يكون على غير أساس .

٢ - إذ كان الواقع أن المطعون عليه أقام الدعوى ضد الطاعن بطلب المبلغ  
الموهوب وأن الطاعن لم يطلب من محكمة الموضوع الترخيص له في الرجوع  
في الهبة ، ولم يتناقش الطرفان في هذه المسألة ، فإن ما جاء بأسباب الحكم من

عدم جواز الرجوع في الهبة يكون خارجا عن نطاق الدعوى وغير لازم للفصل فيها ،  
ومن ثم لا يجوز حجية الشيء للقضى به ويكون النعى على الحكم —  
بأنه قضى بما لم يطلبه الخصوم — غير منتج ولا جلى منه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم الماعطون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل في أن المطعون عليه — بصفته رئيسا للجمعية الشرعية لتعاون الداملين  
بالكتاب والسنة — استصدر أمرا بالزام الطاعن بأن يؤدي له مبلغ ٧٠٠ جنيه  
استنادا إلى إقرار مؤرخ ١٩٥٥/٥/٢٨ تعهد بموجبه الطاعن بأن يدفع المبلغ  
المذكور أمانة تحت الطلب إلى ... .. رئيس جماعة أنصار السنة  
المحمدية التي اندمجت في الجمعية التي يمثلها المطعون عليه ، تظلم الطاعن من هذا  
الأمر بالدعوى رقم ٤٤٧٥ سنة ١٩٦٩ مدنى كلى القاهرة طالبا إلغاء تأسيسا على أن  
الإقرار في حقيقته وعد بإنجاز ما كان قد تعهد به خاله المرحوم ... ..  
من التبرع لبناء مسجد ، وهو ما يعتبر مجرد وعد به لم يتم بالقبض  
ولم تفرغ في ورقة رسمية فلا تصبح الهبة وتعتبر باطلة ، ولا تعد هبة مسترة  
بعد أن ظهرت نية التبرع وكشفها التحقيقات في الشكوى رقم ٩٦٥ سنة ١٩٥٥  
إدارى سوهاج ، وفي ١٩٧٠/٤/٢٠ قضت المحكمة بتأييد أمر الأداء ، فاستأنف  
الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦١٨ سنة ٧٨ ق القاهرة وفي ١٩٧٢/١٢/٢٣  
قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم  
بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ، ينمى الطاعن بالأربعة الأولى  
منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والخطأ في تكييف سند  
الدعوى والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم ذهب في تفسير



إقراره المؤرخ ١٩٥٥/٥/٢٨ إلى أنه هبة تمت تحت ستار عقد وديعة ، واستند في ذلك إلى أقوال الطاعن وأقوال سلف المطعون عليه الصادر إليه الإقرار في تحقيقات الشكوى الإدارية رقم ٩٦٥ سنة ١٩٥٥ سوهاج ، في حين أن الثابت من تلك الأقوال أن النية المشتركة للطرفين قد اتجهت إلى مجرد الوعد بالهبة ، وهو مالا ينعقد إلا إذا كان بورقة رسمية . وبفرض أن الإقرار قد انطوى على عقد هبة فإنه وقد دلت أقوال الموهوب له في تلك الشكوى على الحقيقة ، فإن الهبة تعتبر مكشوفة وليست مستترة وراء عقد آخر وتكون باطلة لعدم إتمامها بورقة رسمية . كذلك أخطأ الحكم إذ كيف العقد الساتر بأنه وديعة مع أنه عقد عارية استهلاك لأن موضوعه مبلغ من النقود . هذا إلى قصور الحكم إذ أغفل الرد على ما تمسك به الطاعن أمام محكمة الموضوع من أن السند المطالب بقيمته لا يتضمن الزامه بدفع المبلغ الوارد به من ماله الخاص وأن الواعد الحقيقي بالتبرع هو خاله المرحوم ... .. الذي لم يثبت أنه ترك تحت يد الطاعن المبلغ الذي وعد بدفعه .

وحيث إن هذا النعي برمته مردود ، ذلك أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير العقود واستظهار نية طرفيها مستعينة في ذلك بجميع ظروف الدعوى وملابساتها متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة ، وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بأن الإقرار المؤرخ ١٩٥٥/٥/٢٨ الصادر من الطاعن هو هبة تامة من ماله الخاص واستند في ذلك إلى قوله إن " المحكمة تستبين من إقرار المرحوم ... .. بتحقيقات تلك الشكوى — وهو الذي صدر له السند موضوع الدعوى — أن التصرف الثابت بالسند في حقيقته تبرع بالهبة وهي هبة تامة وليست مجرد وعد بالهبة لأنه يتضمن التزام المستأنف الواهب بحق شخصي رتبة في ذمته وهو تصرف فوري وبات فقد قرر صاحب السند أن المستأنف التزم بأن يدفع له ما كان قد تعهد المرحوم ... .. ببذله من مال لمشروع إنشاء المسجد الذي تقوم الجمعية التي يمثلها ببنائه ، ووصف ذلك الالتزام بأنه دين شخصي عليه ولا يرتبط بسواه كما أقر المستأنف نفسه في تحقيق تلك الشكوى أن السند المحرر عليه لصالح المذكور بدين شخصي عليه تبرعاً منه ونفاذا لما كان قريبه قد وعد به ومن ثم فإن ما يقول به المستأنف من أن التصرف وعد بالهبة

غير سديد" ولما كان هذا الذى أورده الحكم وأقام عليه قضاءه له أصله الثابت بالأوراق ويؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها ، وكان إقرار الموهوب إليه فى تحقیقات الشكوى الإدارية رقم ٩٦٥ لسنة ١٩٥٥ سواهج بأن المبلغ الثابت بسند الدين فى حقيقته تبرع ، لا يجعل الهبة مكشوفة ما دامت عبارات السند بذاتها لا تكشف عن الهبة ، وكان لا يؤثر فى صحة الهبة خطأ الحكم — لوصح — فى تكييف العقد السائد بأنه ودیعة لاعارية استهلاك ، لأن القانون لا يشترط أن يتم أى من هذين العقدین فى شكل معين ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بجميع هذه الأسباب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه القضاء بما لم يطلبه الخصوم ، ذلك أنه قضى بأسبابه بعدم جواز رجوع الطاعن فى الهبة ، وهو ما لم يطلب الخصوم من المحكمة الفصل فيه .

وحيث إنه لما كان الواقع أن المطعون عليه أقام الدعوى ضد الطاعن بطلب المبلغ الموهوب ، وأن الطاعن لم يطلب من محكمة الموضوع أن ترخص له فى الرجوع فى الهبة ولم يناقش الطرفان فى هذه المسألة ، فإن ما جاء بأسباب الحكم من عدم جواز الرجوع فى الهبة ، يكون خارجا عن نطاق الدعوى وغير لازم للفصل فيها ومن ثم لا يحوز حجیة الشئ المقضى به ، ويكون النعى على الحكم بهذا السبب غير منتج ولا جدوى منه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أديب نصيبي وعضوية السادة المستشارين  
محمد فاضل المرجوشي وممدوح عطيه ومحمد عبد العظيم عبد واحد شوقي المليجي .

(٩١)

الظعن رقم ٢٧١ لسنة ٢ في القضاية :

عمل " أجر العامل " . تقادم " التقادم المسقط .

التقادم الخمسي للحقوق الدورية المتجددة . م ٣٧٥ مدني . اختلافه في أحكامه ومبناه عن التقادم الحولي .  
م ٣٧٨ مدني . المقصود بالمهايا والأجور . شمولها أجور العمال والموظفين والمستخدمين .

التقادم الخمسي للحقوق الدورية المتجددة المنصوص عليه في المادة ٣٧٥ من القانون المدني لا يقوم على قرينة الوفاء وإنما يرجع في أساسه إلى تجنب المدين عبء الوفاء بما تراكم من تلك الديون لو تركت بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات ولذلك جعل له أن يتمسك بالتقادم بانقضاء هذه المدة ولو بعد إقراره بوجود الدين في ذمته ، بينما يقوم التقادم الحولي المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ من ذات القانون على قرينة الوفاء وهي مظنة رأى المشرع توثيقها بيمين يؤديها المدين أو ورثته ، ويبين من ذلك أن هذين النوعين من التقادم يختلف كل منهما عن الآخر في أحكامه ومبناه ، ولما كان التعبير بكلمتي " المهايا والأجور " في نص المادة ٣٧٥ المشار إليها قد ورد بصيغة عامة بحيث يشمل أجور جميع العاملين سواء كانوا من العمال أو من الموظفين والمستخدمين فيكون قصره على أجور الآخرين تخصيصا لعموم النص بغير تخصيص وهو مالا يصح ، ومؤدى ما تقدم أن أجور العمال تخضع لكل من التقادم الخمسي والتقادم الحولي المنصوص عليهما في المادتين ٣٧٥ ، ٣٧٨ سالفتي الذكر . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضدهم - ورثة رب العمل - تمسكوا أصليا بالتقادم الخمسي واحتياطيا بالتقادم الحولي ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتقادم الأول لانطفاقه على واقعة الدعوى . لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٣٠ سنة ١٩٧٠ مدنى كلى أسيوط ضد المطعون ضدهم طالبا الزامهم بأن يؤدوا لمتضامنين مبلغ ٥٨٠ جنيها و ٥٠٠ مليم وقال بيانا لها إنه التحق بالعمل لدى مودتهم منذ سنة ١٩٣٢ بأجر شهرى قدره جنيه و ٨٢٠ مليما ، ثم صدرت الأوامر العسكرية المتعاقبة بفرض إعانة غلاء المعيشة وآخرها الأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ و إذ لم يتقاض شيئا من تلك الإعانة وجملتها مبلغ ٥٠٠ جنيه و ٥٨٠ مليما فقد انتهى إلى طلب الحكم له به ، وفى ١٩٧٠/١٢/١٦ قضت محكمة أول درجة بنسب مكتب الخبراء لأداء المأمورية الميينة بمنطوق الحكم وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت فى ١٩٧١/١١/٣٠ بالزام المطعون ضدهم بأن يؤدوا متضامنين للطاعن مبلغ ١٩٢ جنيها و ٣٣٠ مليما ، استأنف المطعون ضدهم هذا الثالث هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسيوط وقيد استئنافهم برقم ١٥٢ سنة ٤٦ ، وفى ١٩٧٢/٣/٢٦ قضت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وبالزام المطعون ضدهم المذكورين متضامنين بأن يؤدوا للطاعن مبلغ ٢ ج و ٦٥٢ مليما . طعن الساعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٧/١/٢٢ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم قضى بسقوط حقه فى المطالبة بفروق الأجر عن المدة السابقة على ١/٥/١٩٦٥ بالتقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ٣٧٥ من القانون المدنى فى حين أن هذا التقادم لا يرد على تلك الأجور لأن المقصود بالمهايا والأجور فى نص المادة المذكورة هو تلك الخاصة بالموظفين

والمستخدمين دون العمال والأجراء الذين تخضع أجورهم للتقادم الحولى وفقا لنص المادة ٣٧٨ من ذلك القانون وهو تقادم يقوم على قرينة الوفاء والتي يجب أن تعزز بيمين يحلفها المدين أو ورثته وإذا جرى الحكم على أن التقادم الخمس يسرى على واقعة الدعوى وأدى ذلك إلى عدم توجيه تلك اليمين إلى المطعون ضدهم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان التقادم الخمسى للحقوق الدورية المتجددة المنصوص عليه في المادة ٣٧٥ من القانون المدنى لا يقوم على قرينة الوفاء وإنما يرجع في أساسه إلى تجنب المدين عبء الوفاء بما تراكم من تلك الديون لو تركت بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات ولذلك جعل له أن يتمسك بالتقادم بإتقضاء هذه المدة ولو بعد إقراره بوجود الدين في ذمته، بينما يقوم التقادم الحولى المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ من ذات القانون على قرينة الوفاء وهى مظنة رأى المشرع توثيقها بيمين يؤدونها المدين أو ورثته ، وكان يبين من ذلك أن هذين النوعين من التقادم يختلف كل منهما عن الآخر في أحكامه ومبناه وكان التعبير بكلمتي "المهايا والأجور" في نص المادة ٣٧٥ المشار إليها قد ورد بصيغة عامة بحيث يشمل أجور جميع العاملين سواء كانوا من العمال أو من الموظفين والمستخدمين فيكون قهرا على أجور الأخيرين تخصيصا لعموم النص بغير تخصيص وهو مالا يصح ، وكان مؤدى ما تقدم أن أجور العمال تخضع لكل من التقادم الخمسى والتقام الحولى المنصوص عليهما في المادتين ٣٧٥، ٣٧٨ سالفى الذكر، لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضدهم تمسكوا أصليا بالتقادم الخمسى واحتياطيا بالتقادم الحولى فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتقادم الأول لا نطبقه على واقعة الدعوى لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعى عليه بسبب الطعن على غير أساس .

وحيث إنه تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الأسبوطي ، وعضوية السادة المستشارين :  
جلال عبد الرحيم عثمان ، ومحمد كمال عباس ، وصالح الدين يونس ، ود. إبراهيم علي صالح .

( ٩٢ )

الطعن رقم ٨ لسنة ٤٤ القضائية :

١ - ضرائب . " الطعن الضريبي " .

قرار لجنة الطعن الضريبي . انطوائه ضمنا على تقرير خضوع الأرباح للضريبة مقررة قانونا باعتبارها مسألة أولية . قضاء الحكم بعدم خضوع الأرباح للضريبة . قضاء في مسألة عرضت على اللجنة وفصلت فيها ضمنا .

٢ - ضرائب " تأجير المساكن المفروشة " قانون .

تأجير الوحدات السكنية المفروشة قبل صدور القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن والقانون ٧٨ لسنة ٧٣ المعدل للقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . عدم خضوعه لضريبة الأرباح التجارية والصناعية طالما أنه غير مصحوب بأعمال قصدها خدمة غرض تجاري . هـ ذلك .

١ - مفاد نص المادة ٥٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ أن ولاية المحكمة الابتدائية بالنظر في أمر الطعن الموجة إلى قرار لجنة الطعن هو التحقق مما إذا كان هذا القرار صدر موافقا لأحكام القانون أو بالمخالفة له . ولما كان قرار لجنة الطعن فيها يحال عليها من اعتراضات على تقرير المأمورية للضريبة المستحقة على الممول ينطوي ضمنا على تقرير خضوع ذلك الربح للضريبة مقررة قانونا باعتبارها مسألة أولية تطرح نقدها على اللجنة قبل أن تقول كلمتها في قدر الضريبة التي ربطتها بمأمورية الضرائب . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على عدم خضوع الأرباح المتنازع عليها للضريبة فإنه يكون قد قضى في مسألة عرضت على اللجنة وفصلت فيها ضمنا ويكون ما نعتة الطاعنة عليه على غير أساس ويتعين رفضه .



٢ — النص في المادة ٣٢/٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٩٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أن "تسرى الضريبة كذلك على أرباح الشركات والأشخاص الذين يؤجرون محلات تجارية أو صناعية مع أثاثها والأدوات التي تلزم لتشغيله". يدل على أن المشرع — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قد أخضع الأرباح الناتجة عن تأجير المحال التجارية والصناعية مع أثاثها والأدوات اللازمة لتشغيلها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية باعتبارها منشآت أعدها أصحابها ومؤجروها لخدمة أغراض تجارية أو صناعية ونجرت بهذا الإعداد من نطاق الاستغلال العادي إلى نطاق المضاربة ، ولما كان تأجير الوحدات السكنية دون أن يصاحب عملية التأجير أعمال تضيف عليها صيغة خدمة غرض تجاري — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يتناول نص الفقرة الخامسة من المادة ٣٢ سالفه البيان ، ويؤيد ذلك أن المشرع إذ أراد إخضاع الوحدات السكنية المفروشة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية فقد اقتضاء ذلك إجراء تعديل تشريعي للفقرة المشار إليها فأصدر القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ والذي عمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٧٣ والذي قضى بـسريان الضريبة على الأشخاص والشركات الذين يؤجرون أكثر من وحدة سكنية مفروشة وجاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون أنه جعل الفقرة الخامسة من النص القديم فقرة رابعة بعد أن أضاف إليها الربح الناتج من تأجير أكثر من وحدة سكنية مفروشة وذلك اتساقاً مع الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن التي تعتبر تأجير أكثر من وحدة سكنية مفروشة عملاً تجارياً وذلك حرصاً على عدم إفلات ربح من الخضوع للضريبة مما مفاده أن استغلال الوحدات السكنية المفروشة في الفترة السابقة على صدور هذا التعديل — ومن بينها العين محل النزاع — لم تكن لتسرى عليها ضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل في أن مأمورية ضرائب دمياط قدرت أرباح المطعون ضده عن العشة  
المملوكة له برأس البر بمبلغ ٢١٠ ج عن سنة ١٩٦١ قياسا على أرباحه منها في سنة ١٩٥٩  
وبمبلغ ٢٤٠ ج عن سنة ١٩٦٢ وإذ اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي  
قررت بتاريخ ٢١ يولية سنة ١٩٦٥ بتعديل أرباحه عن سنة ١٩٦١ ونقا لما  
ينتهي إليه الخلاف بالنسبة لسنة ١٩٥٩ وبتخفيض تقدير أرباحه عن سنة ١٩٦٢  
إلى مبلغ ٢٠٠ ج ، فقد أقام المطعون ضده الدعوى رقم ٢٦٣ سنة ١٩٦٥ ضرائب  
كلى دمياط ، وبتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة بإلغاء القرار المطعون  
فيه واعتبار الأرباح الناتجة عن تأجير عشة الطاعن في سنة ١٩٦٢ غير خاضعة  
لضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ١٤  
لسنة ٥ ق ( مأمورية دمياط ) وبتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٣ قضت المحكمة بتأييد  
الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة  
مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت  
جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه  
مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه من وجهين حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه  
إذ أقام قضاءه على عدم خضوع أرباح المطعون ضده للضريبة في حين أن قرار  
اللجنة الذي طرح على محكمة أول درجة المنصب على ما أناره الطاعن أمامها في شأن  
تحديد أرباحه ودون أن تستطيل مجادلته إلى جواز خضوع تلك الأرباح للضريبة  
من عدمه فإنه بذلك يكون مخالفا لقواعد التقاضي الأساسية المتعاقبة بالنظام العام .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن النص في المادة ٥٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩  
المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ على أنه " لكل من مصلحة الضرائب  
والممول الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية " مفاده أن ولاية المحكمة

الابتدائية بالنظر في أمر الطعن الموجه إلى قرار لجنة الطعن هو التحقق مما إذا كان هذا القرار صدر موافقا لأحكام القانون أو بالمخالفة له . ولما كان قرار لجنة الطعن فيما يحال عليها من اعتراضات على تقدير المأمورية للضريبة المستحقة على الممول ينطوي ضمنا على تقرير خضوع ذلك الربح لضريبة مقررة قانونا باعتبارها مسألة أولية تطرح نفسها على اللجنة قبل أن تقول كلمتها في قدر الضريبة التي ربطتها بمأمورية الضرائب . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على عدم خضوع الأرباح المتنازع عليها للضريبة فإنه يكون قد قضى في مسألة عرضت على اللجنة وفصلت فيها ضمنا ويكون ما نعتة الطاعنة عليه في هذا الوجه على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني إن الحكم المطعون فيه إذ جرى في قضائه على عدم خضوع أرباح المطعون ضده من العشة التي يمتلكها لضريبة الأرباح التجارية والصناعية فقد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك نقول أن نص المادة ٣٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مؤداه عدم قصر ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على الأرباح الناتجة من مزاولة النشاط في المهن التي تعتبر تجارية طبقا للقانون التجاري بل هي تسرى كذلك على أرباح المهن والحرف التي قد لا تعتبر تجارية في عرف هذا القانون والمستفاد من منطق التشريع والأعمال التحضيرية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن المشرع أراد لهذه الضريبة أن تفرض أساسا على كل ربح ناتج من مصدر مختلط من العمل ورأس المال معا وتأجير العيش المفروشة يقتضى الحصول على المنقولات وتجهيتها للاستعمال الفعلي مما ينطوي على عمل يقوم به المؤجر يضاف إلى استغلال رأس المال العقاري وعلى ذلك فإن الأرباح الناتجة من هذين العنصرين تخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية وخصوصا وإن شراء المنقول بفصد بيعه أو تأجيره يعتبر طبقا للمادة الثانية من القانون التجاري عمل تجاريا .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن النص في المادة ٣٢/٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٩٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أن " تسرى الضريبة كذلك على أرباح الشركات والأشخاص الذين يؤجرون محلا تجاريا أو صناعيا مع أثاثه والأدوات التي تلزم لتشغيله " يدل على أن المشرع — على ما جرى به قضاء



هذه المحكمة — قد أخضع الأرباح الناتجة عن تأجير المحال التجارية والصناعية مع أثاثها والأدوات اللازمة لتشغيلها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية باعتبارها منشآت أعدها أصحابها ومؤجروها لخدمة أغراض تجارية أو صناعية وخرجت بهذا الأعداد من نطاق الاستغلال العادى إلى نطاق المضاربة ، ولما كان تأجير الوحدات السكنية دون أن يصاحب عملية التأجير أعمال تضيف عليها صبغة خدمة غرض تجارى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يتناول نص الفقرة الخامسة من المادة ٣٢ سالفه البيان ، يؤيد ذلك إن المشرع إذا أراد إخضاع الوحدات السكنية المفروشة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية فقد اقتضاه ذلك إجراء تعديل تشريعى للفقرة المشار إليها فأصدر القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ والذي عمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٧٣ والذي قضى بسريان الضريبة على الأشخاص والشركات الذين يؤجرون أكثر من وحدة سكنية مفروشة وجاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون أنه جعل الفقرة الخامسة من النص القديم فقرة رابعة بعد أن أضاف إليها الربح الناتج عن تأجير أكثر من وحدة سكنية مفروشة وذلك إتساقاً مع الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن التى تعتبر تأجير أكثر من وحدة سكنية مفروشة عملاً تجارياً وذلك حرصاً على عدم إفلات ربح من الخضوع للضريبة ، مما مفاده أن استغلال الوحدات السكنية المفروشة فى الفترة السابقة على صدور هذا التعديل — ومن بينها العين محل النزاع — لم تكن لتسرى عليها ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه يكون على غير أساس .

## جلسه ٢٠ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف ومضوية السادة المستشارين  
محمد مصطفى المنفلوطي ، وحسن السنباطي ، والدكتور بشري رزق قيمان ، ورأفت عبد الرحيم

( ٩٣ )

الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٤٣ قضائية :

( ٢٤١ ) عمل " تنظيم المنشأة " .

( ١ ) لرب العمل سلطة تنظيم منشأته . شرطه . أن تقتضى مصلحته ذلك . تعيين عامل آخر  
مع الطاعن — حاجة العمل — أدى إلى إلتقاص عموله . لا خطأ .

( ٢ ) لرب العمل سلطة تنظيم المنشأة ولو أدى ذلك إلى إلتقاص في عمولة العاملين لديه .  
شرطه . انتفاء التعسف وسوء القصد .

١ — لرب العمل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — سلطة تنظيم  
منشأته واتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها متى لا رأى من ظروف العمل  
ما يدعو إلى ذلك ، كما أن من سلطته تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي  
يصلح له بما يحقق مصلحة الإنتاج ، وله طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٥٧  
من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٥ والفقرة الثانية من المادة ٦٩٦  
من القانون المدني أن يكلف العامل عملاً آخر غير المتفق عليه ولا يختلف عنه  
اختلافاً جوهرياً وأن ينقله إلى مركز أقل خبرة أو ملائمة من المركز الذي كان  
يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك وأذ كان الحكم المطعون فيه قد قرر  
أن الشركة ارتأت حاجة العمل بها تعزيز الفرع التابع لها بموظف آخر مع الطاعن  
مما أدى إلى انتقاص نصيبه في العمولة مستنداً في ذلك إلى أسباب سائغة مستمدة  
من تقرير الخبير المنتدب في الدعوى فإنه لا يكون قد خالف القانون .

( ١ ) . قاض جلسة ١٩٧٢/٢/٢ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٣ ص ١١٢٠ .

٢ — لصاحب العمل السلطة في إتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيم منشأته متى رأى من ظروف العمل ما يدعو إلى ذلك حتى ولو أدى هذا التنظيم إلى انتقاص في عمولة العاملين لديه طالما إن هذا الإجراء غير مشوب بالتعسف وسوء القصد .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعون — تحصل في أن الطاعن أقام على الشركة المطعون ضدها الدعوى رقم ٩٠٤٧ سنة ٦٦ عمال جزئي القاهرة التي قيدت برقم ١٨٣ لسنة ٦٩ مدني كلي القاهرة بعد إحالتها إلى المحكمة الابتدائية — طالبا الحكم بالزامها بأن تؤدي له العمولة المستحقة باعتبارها من ٦٦/٨/١ بواقع ١٪ عن كل من مبيعات وتحصيل الفرع بحد أدنى مقداره ٢٧ جنيها و ٥٤١ مليا ، وقال بيانا لدعواه أنه عمل بالشركة المطعون عليها منذ سنة ١٩٤٨ كوكيل لفرع بنها بمرتب شهري يضاف إليه عمولة مقدارها ١٪ على كل من البيع والتحصيل ومنذ سنة ١٩٥٨ أصبح ١٠٪ لفرع مع استمراره في تقاضي العمولة المشار إليها . وبتاريخ ٦٦/٨/١ قامت الشركة بنقل أحد زملائه للعمل معه بذلك الفرع — دون أن يتطاب صالح العمل هذا النقل وقررت صرف عمولات الفرع مناصفة بينهما اعتبارا من تاريخ النقل بعد أن كان يتقاضاها وحده طوال مدة خدمته ، ولما كان ذلك يعتبر في حقيقته قرارا بتخفيض مرتبة وحرمانه من العمولة التي تعتبر جزءا من أجره فقد أقام دعواه بطلابته السالف ذكرها . وبتاريخ ٦٧/١٢/٣٠ قضت المحكمة الجزئية بندي مكتب خبراء وزارة العدل لمباشرة المسامورية الميينة بمنطوق الحكم وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة الابتدائية بتاريخ ٦٩/٢/١٥ برفض الدعوى فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٦٠ سنة ٨٦ ق وبتاريخ ٦٩/١١/٢٧



قضت المحكمة الاستئناف بتدب مكتب الخبراء لبيان ما إذا كانت ضرورات العمل بالفرع وحسن إدارته اقتضت تعزيزه بموظف جديد — وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ٧٠/١٢/٣١ بتأييد الحكم المستأنف — فطعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره بجلسة ١٩٧٧/١/١٦ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث أن الطعن ينمى بالسبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون من وجهين ( أولا ) أن الشركة المطعون عليها لا تملك تعديل شروط التعاقد بإرادتها المنفردة وتخفيض نصيب الطاعن في العمولة إلى النصف باشتراك موظف آخر معه في اقتسامها مادامت قد تعاقدت معه على العمل لديها بمرتب شهري تضاف إليه عمولة ١٪ على كل من البيع والتحصيل ، وظل منذ سنة ١٩٥٨ يتفرد بالحصول على هذه العمولة وذلك وفقا للفقرة الأولى من المادة ١٤٧ من القانون المدني التي تجعل العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا بإتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون ( ثانيا ) أن الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٧/١١/٦٩ قطع في أن حق صاحب العمل في تنظيم العمل بمشأته وإدارة شئونها ليس حقا مطلقا بل أن هذا الحق مقيد بالتزام أحكام القانون دون إخلال بالحقوق التي كفلها للعمل ، وهذا الذي ذهب إليه الحكم يتعارض مع ما قضى به الحكم المطعون فيه من أن تقدير ضرورات العمل من أطلاقات صاحب العمل .

وحيث أن هذا النعمى مردود في وجهه الأول بأن لرب العمل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — سلطة تنظيم منشأته واتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها متى رأى من ظروف العمل ما يدعو إلى ذلك ، كما أن من سلطته تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له مما يحقق مصلحة الإنتاج ، وله طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥٧ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٥٩ والفقرة الثانية من المادة ٦٩٦ من القانون المدني أن يكلف العامل عملا آخر غير المتفق عليه لا يختلف عنه اختلافا جوهريا وأن ينقله إلى مركز أقل

ميزه أو ملاءمة من المركز الذي كان يشغله متى إقتضت مصلحة العمل ذلك وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن الشركة أرتأت لحاجة العمل بها تعزيز الفرع التابع لها بموظف أخرج الطاعن مما أدى إلى انقاص نصيبه في العمولة مستندا في ذلك إلى أسباب سائغة مستمدة من تقرير الخبير المنتدب في الدعوى فإنه لا يكون قد خالف القانون . والنهي وجهه الثاني مردود ، ذلك أنه لما كان الثابت من مطالعة الحكم الأول الصادر بتاريخ ٢٧/١١/٦٩ أنه أورد بمدوناته " أنه لكي يحق للشركة أن تشرك مع الطاعن آخر في مبيعات الفرع يجب أن تلتزم في ذلك مصلحة مشروعة يقرها القانون كمصلحة الإنتاج " وكان الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه أخذا بتقرير الخبير على أن - " هدف الشركة المطعون عليها من تعزيز الفرع بموظف أخرج الطاعن كان لمصلحة العمل ودواعيه حتى وأن جانبها الصواب تقدير هذه الضرورة مادامت حسنة النية في تصرفها " ، فإنه لا يكون ثمة تناقض بين الحكيم وبالتالي فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن الطاعن ينعي ، بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ذلك أن الحكم خلص إلى أن الخبير قد أورد بتقريره أن هدف الشركة من تعزيز الفرع كان لمصلحة العمل في حين أن هذا الخبير قد انتهى في تقريره إلى أن ضرورات العمل بالفرع لم تكن تقتضي تدعيمه ببائع آخر .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص أخذا بتقرير الخبير إلى أن الإجراء الذي اتخذته الشركة المطعون عليها بنقل بائع آخر مع الطاعن إلى فرعها بأنها كانت تستهدف به مصلحة العمل حسب تقديرها وانتهى الحكم إلى سلامة هذا الإجراء حتى لو أخطأت الشركة في تقدير تلك المصلحة مادامت أنها حسنة النية ولم تقصد من ذلك الأضرار بالطاعن وإذا كان الحكم انتهى بحق أن ما أورده الخبير في تقريره أخيرا من أن التوفيق قد جانب الشركة لأنه لم يكن هناك ضرورة لتعزيز الفرع بأنها هو من أطلاقات صاحب العمل في تنظيم منشأته واتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من فساد في الاستدلال يكون في غير محله . وحيث أن

الطاعن ينمى بالسبب الأخير على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب ذلك أن الحكم ذهب إلى أنه لم يثبت أمام المحكمة أو أمام الخبير أن ثمة تعسف قد شاب تصرف الشركة بشأن تعزيز الفرع بأخر في حين أنه دلت على هذا التعسف أمام الخبير بحصول ضرره يتمثل في اقتسامه مع بائع آخر .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن ما يقوله من أنه أثبت أمام الخبير أن ضررا قد حاق به يتمثل في اقتسامه العمولة مع بائع آخر لا يدل على أن تعسفا قد وقع من الشركة المطعون عليها إذ لصاحب العمل حسبما سلف بيانه في الرد على الوجه الأول من السبب الأول السلطة في اتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيم منشأته متى رأى من ظروف العمل ما يدعو إلى ذلك حتى ولو أدى هذا التنظيم إلى انتقاص في عمولة العاملين لديه طالما أن الإجراء غير مشوب بالتعسف وسوء القصد ومن ثم يكون النعى على المطعون فيه مما جاء في هذا السبب في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد صالح أبو راس وعضوية السادة المستشارين . حافظ رفقي ،  
وجميل الزيني ، وسعد العيسوي ، وحمدي عبد العزيز .

( ٩٤ )

الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ١٤ القضائية :

( ١ ) حكم "حجية الحكم . قوة الأمر المقضي" إيجار . ملكية .

اكتساب القضاء النهائي قوة الأمر المقضي . شرطه . ما لم تحسم المحكمة في قضائها  
لا يجوز الحجية . القضاء بالأجرة في دهمى الإيجار . عدم فصله في المنازعة بشأن ملكية العين  
أثره . لا حجية لهذا القضاء في دعوى تثبيت الملكية بين ذات الخصوم .

( ٢ ) عقد "آثار العقد" .

العقد سواء كان عرفياً أو رسمياً أو مدنياً . غير ملازم إلا لعائديه .

( ٣ ) حكم "تسبيب الحكم" . نقض . "أسباب الطعن" . ملكية .

الجدل فيما استخلصه الحكم بأسباب سائقة في دعوى تثبيت الملكية من توافر عنصرى الحيابة  
المادى ؛ والمنعوى . موضوعى . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .

( ٤ ) نقض "أسباب الطعن" .

ورود النعى في عبارة عامة . عدم بيان مواضع استدلال الطاعن بما حوته الأوراق  
المنضمة . نعى غير مقبول .

( ٥ ) قسمة . تقادم "تقادم مكسب" . ملكية .

اختصاص المتعاقد بقدر معين من الأطنان في عقد قسمة . لا يحول دون اكتساب خصمه  
ملكية جزء منها بوضع اليد المدة الطويلة .

(٦) حكم "تسييب الحكم" . خبرة .

اعتماد الحكم ما قام به الخبير من أعمال ، مخالفته فيما يتعلق بعجزه عن استظهار نية التملك . لا تناقض .

(٧) محكمة الموضوع . حكم "تسييب الحكم" .

نية التملك و استخلاص ثبوتها من عدمه . من سلطة قاضي الموضوع دون رقابة عليه من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا .

١ - أن الأصل في الحجية أنها تثبت لمنطوق الحكم دون أسبابه إلا ما كان منها مرتبطا بالمنطوق ارتباطا وثيقا يحدد مداه أو يكمله بحيث لا يقوم بدونه - كما أن القضاء النهائي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكتسب قوة الأمر المقضي إلا فيما تثار بين الخصوم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصفة لازمة صريحة أو ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب المرتبطة به ، أما ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل وتحسمه فلا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يجوز قوة الأمر المقضي لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم الصادر في الدعويين ... .. أن المحكمة لم تفصل بصفة صريحة جازمة في ادعاء المطعون ضدهم ملكية المساحة محل المطالبة بالأجرة ولم يحسم الخلاف في شأنها وإنما اقتضرت أسبابه على استكشاف مبلغ الجدة فيه للحكم فيما طلبه المطعون ضدهم من وقف السير في دعوى الإيجار حتى يفصل في ملكية الأرض ، فإن النعى لا يكون سديدا .

٢ - إن المطعون ضدهم ومورثهم إذ لم يكونوا أطرافا في عقد القسمة المسجل الذي اختص فيه الطاعنون بأرض النزاع فإن القاعدة في نسبية أثر العقد طبقا لما جرى به نص المادة ١٤٥ من التقنين المدني أنها لا تكون ملزمة إلا لعاقديها سواء كان العقد عرفيا أو رسميا أو مسجلا .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه قد استند في القضاء بثبوت ملكية المطعون ضدهم لما زاد عن ٣٥,٧٧ م على الثابت في أوراق الدعوى ومستندات الخصوم وتقرير الخبير واستخلص منها سائغا - في حدود سلطته الموضوعية - أن حيازة المطعون ضده للمساحة المحكوم بها هي حيازة كاملة استوفت عنصرها المادي

والمعنوى واستطالت لأكثر من خمسة عشر عاما ، وكان ما أورده الحكم في هذا الشأن كافيا لحمل قضائه فإن ما يثيره الطاعنون بعد ذلك في هذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل لا يقبل أمام هذه المحكمة .

٤ — عدم قبول النعى لوروده في عبارة عامة غير محددة لم يبين فيها الطاعنون مواضع استدلالهم بما حوته أوراق الجناية رقم ١٢٨ سنة ٤٦ الجيزة من معاينة أو شهادة لصالحهم ولا بما ورد بالشكاوى الإدارية من وقائع محددة تؤيدهم حتى يمكن الوقوف على ما شاب الحكم من فساد يدعونه .

٥ — إن اختصاص مورت الطاعنين بمساحة معينة في عقار لا يحول دون اكتساب ملكية المطعون ضدهم لجزء منها بوضع اليد المدة الطويلة .

٦ — لاتعارض بين اعتماد الحكم على تقرير الخبير في خصوص ما قام به من أعمال ومخالفته فيما يتعلق بعجزه عن استظهار نية التملك لدى المطعون ضدهم .

٧ — أن نية التملك — وهي عنصر معنوي — تدل عليها وتكشف عنها أمور ومظاهر خارجية يترك تقديرها لمحكمة الموضوع في ضوء التحقيقات والأدلة التي تقوم عليها الدعوى — ولها في حدود سلطتها الموضوعية — أن تستخلص ثبوتها من عدمه دون رقابة عليها من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائغا له أصول ثابتة في الأوراق — وإذن فتي كان الثابت أن الخبير قد عجز عن تبين هذه النية فتعرضت المحكمة لاستكشافها ، وخصمت إلى ثبوتها من واقع ظروف الدعوى وما قدم فيها من مستندات وما قام به الخبير من أعمال ، فإن ما يثيره الطاعنون لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير محكمة الموضوع للدليل وهو ما تنحسر عنه رقابة محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .



وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتصل في أن المطعون ضدهم أقاموا على الطاعنين الدعوى رقم ٣٢ سنة ٦٤ مدنى  
كلية الجيزة طلبوا فيها الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى الأرض المقام عليها المنزل  
المبين الحدود والمعالم فى الصحيفة وكف منازعة الطاعنين وعدم تعرضهم لهم فيها  
وأسسوا دعواهم على أنهم يرثون هذا العقار أرضا وبناء عن أبيهم الذى يملك  
الأرض بحيازته لها المدة الطويلة وأقام عليها المباني ، وقد تعرض لهم الطاعنون  
فى ملكية الأرض المقام عليها المباني بغير حق ، وبتاريخ ١٩٦٤/١١/٢٠  
قضت المحكمة بنسب خير لتحقيق ملكية الأرض القائم عليها المنزل سالف البيان ،  
وباشرا لخير المأمرية وأودع تقريره الذى انتهى فيه إلى أن المنزل قائم  
على أرض مساحتها ١٨٤,٥٢ م<sup>٢</sup> تدخل كلها فيما اختص به مورث الطاعنين بمقتضى  
عقد قسمة مشهر فى ٣٦/١/٤ بمحكمة مصر المختلطة ، وأن ضمن مساحته ٣٥,٧٧ م<sup>٢</sup>  
مؤجرة من مورث الطاعنين إلى والدته المطعون ضدهم بمقتضى عقد إيجار  
مؤرخ ٢٤/٩/١ وذلك بخلاف ٤٠ م<sup>٢</sup> تدخل ضمن باقى المساحة ومؤجرة أيضا  
من مورث الطاعنين إلى والدته المطعون ضدهم بمقتضى عقد إيجار مؤرخ ٤٢/٩/١  
إلا أنه بمطابقة الحدود الواردة فى هذا العقد على الطبيعة تبين خروج هذه المساحة  
عن الأرض محل الدعوى — واستطرد الخير قائلا أن المطعون ضدهم يقيمون  
فى العقار خلفا لوالدهم المورث ومدة حيازتهما معا تجاوزت ٤٥ عاما — ورد الطاعنون  
على الخير بأن حيازة المطعون ضدهم هى حيازة ناقصة بطريق الإيجار وقد قضى  
ضدهم بالأجرة فى القضيتين رقمى ٤٠٨ ، ٤٢٦ سنة ٦٣ مدنى الدقى — وحاز  
الحكام قوة الأمر المقضى فاندلق عليهم باب التملك بوضع اليد — وفى ١٩٦٤/١١/٢٠  
قضت محكمة أول درجة بتثبيت ملكية المطعون ضدهم للمنزل أرضا وبناءا  
فما عدا ٢,٣٥ الواردة بعقد الإيجار المؤرخ ١٩٢٤/٩/١ استأنف الطاعنون الحكم  
بالاستئناف رقم ٢٢١٣ سنة ٨٦ ق القاهرة وطلبوا فيه إلغاء الحكم فيما قضى به  
من تثبيت ملكية المطعون ضدهم لما زاد عن ٢,٣٥ — كما استأنف المطعون  
ضدهم وطلبوا إلغاءه بالنسبة لما قضى به ضدهم من رفض تثبيت ملكيتهم  
لمساحة الـ ٣٥ م<sup>٢</sup> وبتثبيت ملكيتهم لكامل أرض ومباني العقار — وبتاريخ

١٩٧٩/٤/٢٥ قضت محكمة الاستئناف في موضوع الاستئناف . بتعديل الحكم المستأنف إلى تثبيت ملكية المطعون ضدهم لما زاد على ٣٥,٧٧ م في العقار طعن الطاعنون في الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فحددت جلسة لنظره بالجلسة المحددة التزمت النيابة وأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاسل أولها الخطأ في تطبيق القانون من ثلاثة وجوه وفي بيان الوجه الأول يقول الطاعنون أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه ، أهدر حجية الحكم الصادر في القضيتين ٤٠٨ ، ٤٢٦ سنة ١٩٦٣ مدنى الدقى التقاضى بالزام المطعون ضدهم بأن يدفعوا لهم الأجرة المتأخرة عن كامل مساحة الأرض المتنازع عليها بعد أن أدعوا ملكيتها وثبت فساد إدعائهم بحكم نهائى حاز قوة الأمر المقضى يحول بينهم وبين هذا الادعاء مرة أخرى . ويقولون في بيان الوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه أهدر كذلك حجية عقد القسمة المصدق عليه فى ٢٥/١٢/٢٠ والمسجل فى ٢٦/١/٤ والذى اختص فيه مورثهم بكامل مساحة الأرض المقام عليها المنزل . بمقولة أن حجية هذا العقد قاصرة على أطرافه طبقا للسادة ٨٤٨ من التقنين المدنى . فى حين أن هذا النص يعالج قسمة المهايأة لا القسمة النهائية كما هو الحال فى العقد الذى يتمسكون به . ويقولون فى بيان الوجه الثالث أن الحكم أخطأ إذ قضى بثبوت ملكية المطعون ضدهم لأرض النزاع تأسيسا على إكتمال شروط الحيازة المكسبة للملكية لديهم فى حين أن شروط هذه الحيازة غير متوفرة لأنه لا يجوز لأحد أن يملك على خلاف منده ، وإذا كان وضع يد المطعون ضدهم منده الإيجار فلا يجوز لهم تملك ما استأجروه مهما طالت المدة ، فضلا عن أن الثابت من تحقيقات الجناية ١٢٨ سنة ٤٦ الجيزة والشكوى الإدارية ٤٨٤٢ سنة ٦٢ الدقى أنه لا حيازة للمطعون ضدهم على ما قضى لهم به .

وحيث إن النعى مردود فى وجهه الأول ، بأن الأصل فى الحجية ، أنها ثابت لمنطوق الحكم دون أسبابه إلا ما كان منها مرتبطا بالمنطوق ارتباطا وثيقا

يحدد مداه ، أو يكمله بحيث لا يقوم بدونه ، كما أن القضاء النهائي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يكتسب قوة الأمر المقضى إلا فيما تاريين الخصوم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصفة لازمة صريحة أو ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب المرتبطة به أما ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل وتحسمه فلا يمكن أن يكون موضوعاً للحكم يجوز قوة الأمر المقضى . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم الصادر في الدعوى رقمي ٤٠٨ و ٤٢٦ سنة ٦٣ مدني الدقي أن المحكمة لم تفصل بصفة صريحة جازمة في ادعاء المطعون ضدهم ملكية المساحة محل المطالبة بالأجرة ولم يحسم الخلاف في شأنها وإنما اقتصر في أسبابه على استكشاف مبلغ الجدة فيه للحكم فيما طلبه المطعون ضدهم من وقف السير في دعوى الإيجار حتى يفصل في ملكية الأرض فإن هذا الوجه من النعي لا يكون سديداً .

وحيث إن النعي مردود في وجهه الثاني ، بأن المطعون ضدهم ومورثهم إذ لم يكونوا أطرافاً في عقد القسمة المسجل الذي اختص فيه الطاعنون بأرض النزاع ، فإن القاعدة في نسبة أثر العقود طبقاً لما جرى به نص المادة ١٤٥ من التقنين المدني ، أنها لا تكون ملزمة إلا لعاقديها سواء كان العقد عرفياً أو رسمياً أو مسجلاً ، وهو ما انتهى إليه الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه صحيحاً ، أما استناده في هذا الصدد إلى نص المادة ٨٤٨ من التقنين المدني فهو منه خطأ لا تأثير له على النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها .

وحيث إن النعي مردود في وجهه الثالث ، بأنه لما كان الحكم المطعون فيه ، قد استند في القضاء بثبوت ملكية المطعون ضدهم لما زاد عن ٣٥,٧٧ م<sup>٢</sup> على الثابت في أوراق الدعوى ومستندات الخصوم وتقرير الخبير واستخلص منها استخلاصاً سائفاً — في حدود سلطته الموضوعية — أن حيازة المطعون ضدهم للمساحة المحكوم بها هي حيازة كاملة استوفت عنصريها المادي والمعنوي واستطالات لأكثر من خمسة عشر عاماً ، وكان مأورده الحكم في هذا الشأن كافياً لجل قضائه . فإن ما يثيره الطاعنون



بعد ذلك في هذا الوجه ، لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل لا يقبل أمام هذه المحكمة .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني ، الخطأ في الاستناد والفساد في الاستدلال من وجهين الأول أن الثابت أن الطاعنين يملكون ١٨٤,٥٢ م<sup>٢</sup> قاموا بتأجيرها على مساحات صغيرة ، ويقع المنزل محل النزاع في وسطها ، وقد ذهب الحكم إلى أن الثابت من الشكاوى المقدمة ضد المطعون عليهم في سنتي ٦٠ ، ٦١ ومن معاينة الجناية رقم ١٢٨ ، سنة ٤٦ الجيزة أن الطاعنين ليس لهم حيازة إلا على مساحة ٢,٣٥,١٧ المحكوم لهم بها ، في حين أن ما حصله الحكم المطعون فيه من هذه التحقيقات ورتب عليه قضاءه يخالف الثابت فيها والثاني تضارب أسباب الحكم المطعون فيه ، إذا بينما يصرح باعتماده على تقريره الخبير المنتدب ويؤيد صحة نتيجة ، إذا به يخالفه فيما يختص بعجزه عن استكشاف نية الملك لدى المطعون ضدهم مع أن هذه النية تستند إلى أمور فنية بحتم لا يسوغ للمحكمة أن تفهم نفسها فيها ومن ثم يكون الحكم مشوبا بالتناقض والفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعي في الشق الأول منه غير مقبول ذلك أنه ورد في عبارة عامة غير محددة لم يبين فيها الطاعنون مواضع استدلالهم بما حوته أوراق الجناية رقم ١٢٨ سنة ٤٦ الجيزة من معاينة أو شهادة لصالحهم ولا بما ورد بالشكاوى الإدارية من وقائع محددة تؤيدهم حتى يمكن الوقوف على اشاب الحكم من فساد يدعونه ، ومع ذلك فالنعي في مجموعه مردود بأن اختصاص مورث الطاعنين بمساحة ١٨٤,٥٢ م<sup>٢</sup> في عقد القسمة لا يحول دون اكتساب ملكية المطعون ضدهم لجزء منها بوضع اليد المدة الطويلة ، ولا تعارض بين اعتماد الحكم على تقرير الخبير في خصوص ما قام به من أعمال ومخالفته فيما يتعلق بعجزه عن استظهار نية التملك لدى المطعون ضدهم لأن هذه النية — وهي عنصر معنوي — تدل عليها وتكشف عنها أمور ومظاهر خارجية يترك تقديرها لمحكمة الموضوع في ضوء التحقيقات والأدلة التي تقوم عليها الدعوى ولها في حدود سلطتها الموضوعية أن تستخلص ثبوتها من علمه دون رقابة عليها من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائغاً له أصول ثابتة في

الأوراق وإذن فتى كان الثابت أن الخبير قد عجز عن تبين هذه النية فتعرضت المحكمة لاستكشافها ، وخلصت إلى ثبوتها من واقع ظروف الدعوى وما قدم فيها من مستندات ومما قام به الخبير من أعمال ، فإن ما يثيره الطاعنون لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير محكمة الموضوع للدليل وهو ما تنحصر عنه رقابة محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا بملكية ال ١٨٤,٥٢ م<sup>٢</sup> بموجب عقد قسمة مسجل بعد أن آلت الملكية إلى مورثهم بأربعة عقود مسجلة صادرة من مديرية الخيزة ، ولم يرد الحكم على هذا الدفاع الجوهرى ، وأن الحكم الصادر فى دعويين الإيجار اكتسب حجية الأمر المقضى فى الملكية فى مواجهة المطعون ضدهم اللذين لم يطعنوا على عقدى الإيجار ولا المساحة بثمة مطعن ، وقد أيدهم الخبير بأن المنزل يدخل ضمن مساحة الأرض التى يملكونها ، وسكوت الحكم المطعون فيه عن تقييد هذا الدفاع ، كما أن تعدى المطعون ضدهم على حيازة أرضهم وإنكار ملكيتهم لم يبدأ إلا سنة ١٩٦٠ حسبما تفصح عنه تحقيقات الشكاوى الإدارية السالفة وتدل عليه معاينة النيابة فى الجناية المشار إليها ، وإذا أغفل الحكم الرد على هذا الدفاع جميعه فإنه يكون ميبيا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعى مردود ، بأن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد رد على تمسك الطاعنين بحجية الحكم الصادر فى دعويى الإيجار رقمى ٤٢٦،٤٠٨ سنة ١٩٦٣ مدنى الدق بأن هذه الحجية قاصرة على الإيجار دون الملك ، كما رد على دفاع الطاعنين بشأن تمسكهم بعقد القسمة المسجل فى ١٩٢٦/١/٤ بأنه أبرم بين الطاعنين ولم يقع عليه المطعون ضدهم فلا حجية له عليهم أما ما يثيره الطاعنون

من أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن تعدى المطعون ضدهم على حيازة منزل النزاع لم يبدأ إلا في سنة ١٩٦٠، فإنه مردود بأن محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب كل حجة للمحضر والرد عليها استقلالاً، متى أقامت الحقيقة الواقعة التي استخلصتها على ما يقيمها، ولأن قيام هذه الحقيقة فيه الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه .

---



## جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد صالح أبو راس ومضوية السادة المستشارين : حانظ رفقي ،  
سعد العيسوي ، ومحمود حسن حسين ، وحمدي عبد العزيز .

(٩٥)

الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٣٤ القضائية :

( ١ ) دعوى ” إغفال الفصل في الطلبات ” . حكم .

إذغال المحكمة الجنائية الفصل في الدعوى المدنية . أثره . لادعى بالحقوق المدنية الرجوع  
إلى ذات المحكمة لتفصل في دعواه . لا يحول ذلك دون حقه في إقامة دعواه ابتداء أمام المحكمة  
المدنية إذا شاء .

( ٢ ) حكم ” تسبب الحكم ” . نقض ” صلطة محكمة النقض ” .

اشتمال أسباب الحكم على أخطاء قانونية . لا يبطئه طامسا لم تؤثر على النتيجة الصحيحة التي  
انتهى إليها . لمحكمة النقض تصحيح هذه الأخطاء دون أن تنقضه .

( ٣ ) تعويض . محكمة الموضوع . نقض .

استقلال قاضي الموضوع بتقدير التعويض . تعيين عناصر الضرر . خضوعه لرقابة محكمة النقض .

١ — لما كان رفع الدعوى المدنية من المضرور أمام المحكمة الجنائية بطريق  
التبعية للدعوى الجنائية — هو طريق استثنائي أجازته الشارع في المادة ٢٥١  
من قانون الإجراءات الجنائية على خلاف الأصل العام وهو اختصاص المحكمة  
المدنية بالفصل في جميع المنازعات المدنية ، وكان إغفال المحكمة الجنائية  
الفصل في الدعوى المدنية — على ما جرى به قضاء الدائرة الجنائية بمحكمة  
النقض ( ١ ) يفتح الباب أمام المدعى المدني في الرجوع إلى ذات المحكمة لتفصل

( ١ ) نقض ١٤/٥/١٩٧٠ « جنائي » مجموعة المكتب الفني السنة ٢٢ ص ٤٠٢

٤٤ ٦/٣/١٩٧٢ « جنائي » مجموعة المكتب الفني السنة ٢٣ ص ٣٠٨

فما أغفلت الفصل فيه دون أن يكون في ذلك إخلال بقاعدة التلازم بين الفصل الدعوى الجنائية والدعوى المدنية بحكم واحد ، إلا أن ذلك لا يحول بين المدعى بالحق المدني وبين إقامة دعواه من جديد أمام المحكمة المدنية رجوعا إلى الأصل العام ، ذلك أن الاختصاص الاستثنائي للمحكمة الجنائية ينظر دعوى المضرور المدنية مقرر لمصاحته فإن شاء استعمل الرخصة التي أباحها له القانون وسلك الطريق الاستثنائي وأن شاء اتبع القواعد العامة ورفع دعواه من جديد أمام المحكمة المدنية .

٢ — لا يبطل الحكم ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية لا تؤثر على النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها إذ لمحكمة النقض في هذه الحالة أن تصحح هذه الأخطاء دون أن تنقضه .

٣ — أنه وإن كان تقدير التعويض عن الضرر مما يستقل به قاضي الموضوع أما تعيين عناصر الضرر الداخلة في حساب التعويض فإنه مما يخضع لرقابة محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما بين من الحكم المطعون فيه ومائر الأوراق الطعن ، تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٧١ مدني كلي شبن الكوم على الطاعن بطلب الزامه بأن يؤدي لها مبلغ ٥٠٠٠ جنيه تعويضا للقصر المشمولين بوصايتها عن فقد والدهم بعد أن قضى على الطاعن بالعقوبة في الجناية رقم ٩٨٥ لسنة ١٩٦٤ جنابات قويسنا ، دفع الطاعن بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى بمقولة أن الولي على القصر سبق أن ادعى مدنيا لصالحهم أثناء نظر الجناية بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه بالاشتراك مع آخرين ، وبتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٨

قضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدفع وبإلزام الطاعن بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٠ لسنة ٥٢ ق وتاريخ ١٠/٢/١٩٧٣ قضت محكمة استئناف طنطا ( مأمورية شبين الكوم ) بالتأييد ، طعن الطاعن في الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أيدت فيها للرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث أن الطعن أقيم على سببين حاصل الوجه الأول من السبب الأول أن الحكم المطعون فيه بنى قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص على أن ممثل القصر المشمولين بوصاية المطعون ضدها ترك دعواهم المدنية أمام محكمة الجنايات إعمالاً لنص المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية مما يضمن على المحكمة المدنية ولاية الفصل في إدعائهم ، في حين أن ممثل القصر لم يترك دعواهم أمام المحكمة الجنائية بدليل أن تلك المحكمة لم تشر في أسباب حكمها ولا في منطوقه إلى ذلك الترك كما أن الطاعن لم يطلب منها والحقيقة أن محكمة الجنايات أغفلت في دعوى القصر المدنية مما يستوجب على المطعون ضدها الرجوع إلى ذات المحكمة التي أغفلت الفصل فيها .

وحاصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه استرسا لآمنه لتأسيس قضاؤه برفض الدفع بعدم الاختصاص ، ذهب في أسبابه إلى أن الفصل في الدعوى الجنائية وحدها يفقد المحكمة الجنائية ولاية القضاء في الدعوى المدنية المرفوعة إليها بطريق التبعية بناء على قاعدة التلازم بين الدعويين ، في حين أن القضاء قد استقر على أن للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى المحكمة الجنائية إذا فاتها الفصل في الدعوى المدنية دون أن يكون في ذلك إخلال بقاعدة التبعية ، وإذ رتب الحكم المطعون فيه على قوله الخاطئ بأن ثمة ترك للدعوى المدنية قد وقع بسبب تخلف ممثل القصر عن الحضور أمام المحكمة الجنائية وعدم إبدائه طلبات بالجلسة وهو ما لا دليل عليه في الأوراق ، وعلى ماتوهمه من الإخلال بقاعدة التبعية في حالة الأغفال ، وانتهى من ذلك إلى رفض الدفع بعدم الاختصاص فأنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله .



وحيث أن النعى بوجهيه مردود، بأنه لما كان رقم الدعوى المدنية من المضرور أمام المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية — هو طريق استثنائي أجازته الشارع في المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية على خلاف الأصل العام وهو اختصاص المحاكم المدنية بالفصل في جميع المنازعات المدنية ، وكان إغفال المحكمة الجنائية الفصل في الدعوى المدنية — وعلى ما جرى به قضاء الدائرة الجنائية بمحكمة النقض — يفتح الباب أمام المدعى بالحق المدني في الرجوع إلى ذات المحكمة لتفصل فيما أغفلت الفصل فيه دون أن يكون في ذلك إخلال بقاعدة التلازم بين الفصل في الدعوى الجنائية والدعوى المدنية بمحكم واحد ، إلا أن ذلك لا يحول بين المدعى بالحق المدني وبين إقامة دعواه من جديد أمام المحكمة المدنية رجوعاً إلى الأصل العام ، ذلك أن الاختصاص الاستثنائي للمحكمة الجنائية بنظر دعوى المضرور المدنية مقرر لمصلحته فإن شاء استعمل الرخصة التي أباحها له القانون وسلك الطريق الاستثنائي وأن شاء اتبع القواعد العامة ورفع دعواه من جديد أمام المحكمة المدنية وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد ضمن مدوناته أن للمدعى المدني " أن يقيم دعواه من جديد أمام المحكمة المدنية " فإنه يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة ولا يعيبه ما أورده ضمن تقريراته من أن ممثل القصر قد ترك دعواهم المدنية أمام المحكمة الجنائية ولا ما قاله من أن إغفال المحكمة الجنائية الفصل في الدعوى المدنية بعد القضاء في الدعوى الجنائية يحول بينها وبين معاودة النظر فيما أغفلته ، ذلك أنه — وعلى ما جرى قضاء هذه المحكمة — لا يبطل الحكم ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية لا تؤثر على النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها إذ لمحكمة النقض في هذه الحالة أن تصحح هذه الأخطاء دون أن تنقضه .

وحيث أن حاصل السبب الثاني القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه قضى عليه بالتعويض دون أن يبين عناصر الضرر باعتبارها من المسائل القانونية التي تخضع لرقابة محكمة النقض وإذا تمسك أمام محكمة الموضوع بأن القصر لم يلحقهم ضرر مادي بفقد والدهم لأنه كان عاجزاً عن الكسب لمرضه وأن زوجته كانت تعوله فلم يرد الحكم على هذا الدفاع فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه وأن كان تقدير التعويض عن الضرر مما يستقل به قاضي الموضوع أما تعيين عناصر الضرر الداخلة في حساب التعويض فإنه مما يخضع لرقابة محكمة النقض وكان الحكم المطعون فيه قد أورد "وكانت المدعية بصفقتها قد أصابها ضرر من حرمان أولاد المحنى عليه من عائلهم المتفق عليهم وما أصاب هؤلاء الصغار في عاطفتهم وشعورهم ... .. ومن ثم ترى المحكمة على ضوء الظروف الملائمة لوقائع هذه الدعوى والجنائية المنضمة تقدير مبلغ ١٥٠٠ جنيه تعويضا ماديا وأدبيا" فإن مفاد ذلك أن الحكم المطعون فيه أبرز عناصر الضرر التي تتمثل في حرمان القصر من والدهم المتفق عليهم من جهة وما أصاب عاطفتهم من جهة أخرى وهو ما يمثل عنصرى الضرر المادى والأدبى ويكفى في نفس الوقت لحمل قضاء الحكم بعد أن استقر في عقيدة المحكمة من ظروف الدعوى وملايساتها أن والد القصر كان هو المتفق عليهم وما ذكره الحكم في هذا الخصوص يتضمن ردا على ما أثاره الطاعن من عجزه عن الكسب والإتفاق، ولا على الحكم بعد ذلك أن التفت عن طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق مادام أن المحكمة قد وجدت في أوراق الدعوى وأداتها ما يغنيها عن إجابة هذا الطلب ومن ثم يكون النعي على الحكم بالقصور في التسبيب في غير محله .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة  
المستشارين : زكى الصاوى ، وجمال الدين عبد اللطيف ، وجمال الدين رافع ، وعبد الحميد  
المرصداوى .

(٩٦)

الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٢٤ القضائية :

( ٢٤١ ) التزام . إيجار . بيع . محكمة الموضوع .

( ١ ) الدفع بعدم التنفيذ . مقصور على ما تقابل من التزامات طرفى الاتفاق . لمحكمة  
الموضوع إستظهار إرادتها فى هذا الخصوص .

( ٢ ) إشتغال الاتفاق على عقدى بيع وإيجار مستقل كل منهما عن الآخر . دفع البائع  
بعدم تنفيذ التزامه فى عقد البيع لعدم تنفيذ الطرف الآخر التزامه فى عقد الإيجار . استخلاص  
محكمة الموضوع إستقلال كل من الالتزامين عن الآخر بأسباب سائفة . رفض الدفع . لإخطأ .

( ٣ ) حكم " الخطأ المادى " . بيع .

إيراد الحكم فى أسبابه ثمة ما يعيق للبيع خلافا لما ورد بالعقد . خطأ مادى . لا يؤثر  
فى سلامة الحكم طالما ثبت أن الثمن قد دفع للبائع .

١ — مجال إثارة الدفع بعدم التنفيذ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —  
مقصور على ما تقابل من إلتزامات طرفى الاتفاق ومناطق ذلك إرادتهما  
وهو ما لمحكمة الموضوع حق إستظهاره .

٢ — إذ يبين مما أورده الحكم أن ما استخلصه من عبارات الاتفاق المبرم  
بين الطرفين أنه اشتمل على عقدين أحدهما عقد بيع والآخر عقد إيجار وإن كلاهما  
استوفى أركانه القانونية ومستقل عن الآخر ورتب على ذلك أنه وقد ثبت أن المشتري  
قامت بتنفيذ إلتزامها فى عقد البيع فإنه يتعين على الطاعن — البائع — أن يوفى بإلتزامه



في هذا العقد وليس له أن يتذرع بالدفع بعدم التنفيذ استنادا منه إلى أن المطعون عليها — المشتري — امتنعت عن تنفيذ التزامها في عقد الإيجار بدفع الأجرة، ذلك أن هذا الالتزام الأخير الذي يدعيه الطاعن إنما هو التزام يفرضه عقد الإيجار ومستقل عن الالتزامات المتقابلة المترتبة على عقد البيع، وأنه لا مجال للتعرض لهذا الالتزام أو لبحث الإخلال به في هذه الدعوى، إذ مجاله التداعي استقلالاً، ولما كان ماخلص إليه الحكم سائغا وليس فيه خروج عن المعنى الظاهر لعبارة الاتفاق سالف الذكر، فإن النعى على الحكم يكون على غير أساس.

٣ — لئن كان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أن الثمن هو ٤١٠ جنيا خلافا لما جاء في العقد، إلا أنه لما كان الثابت من الحكم أن الثمن قد دفع إلى الطاعن — البائع — فلا يعدو هذا أن يكون خطأ ماديا إنزلق إليه الحكم لا يؤثر في سلامة قضائه، مما يكون معه النعى عليه في هذا الخصوص غير مستج.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليها أقامت ضد الطاعن الدعوى رقم ٢٣٣٩ سنة ١٩٧١ مدني القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٩ المتضمن بيعه لها حصة قدرها ستة قراريط شائعة في كامل أرض وبناء العقار المبين به وبصحيفة الدعوى نظير ثمن قدره ٢٧٧ جنيا استلمه الطاعن، وقدمت تأييدا لدعواها العقد المذكور ويبين منه أن الطاعن باعها الحصة موضوع الدعوى وأجر لها حصته الباقية شائعة في ذات العقار بأجرة شهرية قدرها ثلاثة جنيهات ابتداء من ١/٦/١٩٥٩، رد الطاعن بأن المطعون عليها لم تدفع له شيئا من الأجرة. وبتاريخ ١٨/٥/١٩٧١ حكمت

المحكمة برفض الدعوى بالحالة التي هي عليها تأسيسا على أن المطعون عليها امتنعت عن الوفاء بالتزامها بالأجرة فيكون للطاعن أن يمتنع عن تنفيذ التزامه بالتسجيل طبقا لحكم المادة ١٦١ من القانون المدني . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣١٩٦ لسنة ٨٨ ق مدني القاهرة . وبتاريخ ٧٢/٣/٢٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبصححة وتفاذ عقد البيع موضوع الدعوى طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن بالسببين الأول والثالث منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التفسير والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أن العقد المؤرخ ١٩٥٩/٤/٢٠ ينطوي على علاقة تعاقدية انبثقت منها التزامات تبادلية مصدرها واحد ومرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة بحيث لا يصح فصم عملية البيع عن عملية التأجير يدل على ذلك مانص عليه في البند ١٠٠٠ من العقد من اتفاق الطرفين على تحديد أجرة الفيلا والمبنى الملحق بها بستة جنيهات شهريا لشخصيهما لاغيرهما مما يقطع بأن شخصية المتعاقدين كانت محل اعتبار في إبرام العقد وفي تحديد عقد المبيع والقيمة التجارية ، كما أنه ورد في البند الثامن من العقد تعهد كل من الطرفين بدفع ما يخصه من مصاريف وأتعاب إجراءات الشهر العقاري ورسوم التسجيل وتعهد المطعون عليها بأن تسلم الطاعن عقد البيع الابتدائي المسلم لها وعقد الحلول والإيصال المحرر بمبلغ مائة وخمسين جنيها وهي التزامات لا يمكن القطع بما إذا كانت متعلقة بالمبيع أو التأجير هذا إلى أن الطرفين وصفا العقد في البند التاسع منه بأنه عقد شركة ، وهو ما يدل على وحدة التزاماته وارتباطها ارتباطا تبادليا وثيقا ، وبالتالي يكون من حق الطاعن أن يدفع بعدم تنفيذ المطعون عليها لالتزاماتها ، غير أن الحكم المطعون فيه اعتبر هذا المحرر محتويا على عقدي بيع وإيجار كل منها مستقل عن الآخر ورتب على ذلك أنه ليس للطاعن أن يمتنع عن تنفيذ التزامه الناشئ عن عقد البيع بسبب عدم وفاء المطعون عليها بما التزمت به

في عقد الإيجار ، دون أن يبين الحكم أركان كل عقد والالتزامات الواردة به ومدى استقلالها عن الالتزامات الواردة بالعقد الآخر ، وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان مجال إثارة الدفع بعدم التنفيذ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مقصور على ما تقابل من التزامات طرفي الاتفاق ومناط ذلك إرادتهما وهو ما لمحكمة الموضوع حق استظهاره ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع الذي أبداه الطاعن بعدم تنفيذ المطعون عليها لالتزامها بدفع الأجرة على قوله ” أنه يبين من مطالعة عقد البيع موضوع هذه الدعوى أنه صدر من المستأنف ضده — الطاعن — للمستأنفة — المطعون عليها — بتاريخ ٢٠/٤/١٩٥٩ ببيعه لها حصة قدرها ٦ ط مشاعا في ١٨ ط يملكها هذا البائع في المنزل موضوع التعامل لقاء ثمن قدره ٤١٠ ج قبضها البائع بالكامل وتعهد البائع فيه بتسليم المشتريية جميع المستندات اللازمة لتسجيل العقد ثم نص في البند الخامس من هذا العقد على أن البائع قد أجر حصته الباقية المملوكة له لقاء أجر شهري قدره ثلاثة جنيهات تدفع له بإيصالات شهرية ابتداء من أول يونيو سنة ١٩٥٩ وأن هذا البند تحرر كعقد إيجار مشاهرة صادر من البائع إلى المشتريية كما نص في العقد على الشروط الأخرى التي يتضمنها هذا العقد خاصا بإيجار الحصة المؤجرة وظاهر هذا العقد بمضمونه الموضح آنفا أنه يتضمن عقدين أحدهما بيع بات مستكمل لكافة عناصره وأركانه ، والآخر إيجار مستقل عن البيع وإن كان العقدان قد تضمنهما محرر واحد وإذا كان ذلك فإنه لا يملك مجازاة الحكم المستأنف فيما ذهب إليه من أن هذا المحرر يوجد التزامات متحدة المصدر بحيث يترتب على عدم تنفيذ إحداها إعطاء الحق لصاحب الالتزام المقابل بعدم تنفيذ التزامه لأن في ذلك إقحاما لعقد مستقل على عقد آخر والصحيح أن كلا من العقدين مستقل عن الآخر تماما ولا يترتب على الإخلال بالتزام في أحدهما جواز امتناع الطرف المنضمر من عدم التنفيذ في هذا العقد عن تنفيذ التزامه في العقد الآخر طالما أن هذا العقد الآخر قد استوفى كافة شرائطه وأركانه وإذا كان الثابت من عقد البيع الذي تضمنه المحرر أن المستأنفة قد قامت بالتزاماتها فيه كاملة فليس للبائع المستأنف ضده —



أن يمتنع عن تنفيذ التزامه في هذا الأمر فضلاً عن أن المستأنف ضده لم يقم بإثباته فإن له إن كان لذلك وجه أن يقاضى بها بشأنه استقلالاً . وكان يبين مما أورده الحكم أنه استخلص من عبارات الاتفاق المؤرخ ١٩٥٩/٤/٢٠ المبرم بين الطرفين أنه اشتمل على عقدين أحدهما عقد بيع والآخر عقد إيجار ، وأن كلا منهما استوفى أركانه القانونية ومستقل عن الآخر ورتب على ذلك أنه وقد ثبت أن المطعون عليها وهي المشتري قامت بتنفيذ التزامها في عقد البيع فإنه يتعين على الطاعن أن يوفى بالتزامه في هذا العقد وليس له أن يزرع بالدفع بعدم التنفيذ استناداً منه إلى أن المطعون عليها امتنعت عن تنفيذ التزامها في عقد الإيجار بدفع الأجرة ، ذلك أن هذا الالتزام الأخير الذي يدعيه الطاعن إنما هو التزام يفرضه عقد الإيجار ومستقل عن الالتزامات المتقابلة المترتبة على عقد البيع وأنه لا مجال للتعرض لهذا الالتزام أو بحث الإخلال به في هذه الدعوى إذ مجاله الدعاوى استقلالاً ، ولما كان ما خلاص إليه الحكم سائفاً وليس فيه خروج عن المعنى للظاهر لعبارة الاتفاق سالف الذكر ، ولا يغير من ذلك ورود كلمة (الشركة) فيما تضمنه البند التاسع من المحرر من أن محكمة الجيزة هي المختصة بنظر أي خلاف ينشأ بين الطرفين بخصوص هذه (الشركة) كما أن ما ورد في البند الخامس منه من مراعاة شخصية المتعاقدين في إبرام العقدين وفي تحديد ثمن البيع والقيمة الإيجارية ، وكذلك ما نص عليه في البند الثامن من التزامات على عاتق كل من الطرفين ، فإن كل ذلك ليس من شأنه أن يفقد كل عقد استقلاله عن الآخر ، لما كان ذلك ، فإن النعي على الحكم بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني مخالفة الحكم المطعون فيه للثابت بالأوراق ، ذلك أن الحكم أورد في أسبابه أن ثمن البيع هو ٤١ جنياً في حين أنه ورد بالعقد أن هذا الثمن هو ٢٧٧ جنياً .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أن الثمن هو ٤١٠ جنيها خلافا لما جاء في العقد ، إلا أنه لما كان الثابت من الحكم أن الثمن قد دفع إلى الطاعن فلا يعدو هذا أن يكون خطأ ماديا أنزلق إليه الحكم لا يؤثر في سلامة قضائه ، مما يكون معه النعى عليه في هذا الخصوص غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعضوية السادة المستشارين :  
مصطفى الققى ، وأحمد سيف الدين سابق ، ومحمد عبد الحاق البغدادي ، وسليم عبد الله سليم .

( ٩٧ )

الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٩ القضائية :

( ١ ) إثبات " الإقرار " .

الإقرار . اعتراف شخص بحق عليه لآخر ، لا بإنشاء الحق في ذمته .

( ٢ ) محاماه " أتعاب المحامي " . وكالة .

عمل المحامي لا ينتهي إلا بصندور الحكم . الاتفاق على الأتعاب قبل صدور الحكم . هو اتفاق قبل الانتهاء من العمل .

( ٣ ) وكالة . التزام . محاماه " أتعاب المحامي " .

الزام الوكيل بأجر في تنفيذ التزامه . التزام يبذل عناية . جواز الاتفاق على أن يكون التزاما بتطبيق عناية . مثال . الاتفاق على استحقاق المحامي للأتعاب عند كسب الدعوى .

( ٤ ) محاماه " أتعاب المحامي " " بطلان " بطلان التصرفات .

اتفاق المحامي على استحقاقه أتعابا بنسبة معينة من المبالغ أو محدد يحكم به في الدعوى . باطل بطلانا مطلقا . م ٤٤ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧

( ٥ ) قانون " سر يانه من حيث الزمان " . عقد .

الأصل سر يان أحكام القوانين على ما يقع من تاريخ العمل بها . عدم جواز تطبيق القانون الجديد على علاقات قانونية نشأت قبل تقيده .

( ٦ ) محاماه " أتعاب المحامي " " بطلان " بطلان التصرفات .

بطلان الاتفاق على استحقاق المحامي أتعابا بنسبة معينة من المبالغ أو محدد يحكم به في الدعوى . ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . انصراف البطلان إلى تجديد قيمة الأتعاب . بموجب تقدير القاضي للأتعاب في هذه الحالة .



## (٧) إلزام " الإرادة المنفردة " . عقد . محاماه " أتعاب المحامي " .

الوعد بالجائزة . أركانه . م ١٦٢ توجيه الوعد لشخص معين لا يعد وعدا بجائزة .  
مثال بشأن الاتفاق على أتعاب المحامي .

## (٨) عرف . قانون .

وجود نص تشريعي . أثره . عدم جواز التحدي بالعرف .

## (٩) محاماه " أتعاب المحامي " . محكمة الموضوع .

عناصر تقدير أتعاب المحامي المبينة بالمادة ٤٤ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . ليست واردة على  
سبيل الحصر . لمحكمة الموضوع عند تقديرها للأتعاب إضافة عناصر أخرى كالمنفعة التي عادت  
على الموكل .

## (١٠) نقض " السبب المجهل " محاماه . حكم " القصور " .

عدم بيان الطعن أوجه التناقض بين أحكام قانون المحاماه ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وميثاق العمل  
الوطني وما أغفل الحكم الرد عليه . نفي مجهل غير مقبول . عدم كفاية الإحالة في ذلك إلى المذكرة  
المقدمة بالملف الابتدائي .

## (١١) فوائد . التزام . محاماه " أتعاب المحامي " .

مريان الفرائد من تاريخ المطالبة القضائية . شرطه . أن يكون محل الالتزام مبلغا من النقود  
معلوم المقدار وقت الطلب . المقصود بذلك . ألا يكون للقضاء سلطة في تقديره . مثال بشأن  
أتعاب المحامي .

١ — الإقرار هو اعتراف شخص بحق عليه لآخر بحيث لا يكون القصد هو  
إنشاء الحق في ذمته .

٢ — عمل المحامي لا ينتهي إلا بصدر حكم في الدعوى وكل اتفاق بشأن  
أتعاب المحامي قبل صدور هذا الحكم يكون قد تم قبل الانتهاء من العمل وهو  
ما يتفق وما نصت عليه المادة ٨١ من قانون المرافعات السابق المطابقة للمادة ٧٥  
من القانون القائم من أن " التوكيل بالخصومة ينحول الوكيل سلطة القيام بالأعمال  
والإجراءات اللازمة لرفع الدعوى ومتابعتها أو الدفاع فيها واتخاذ الإجراءات  
التحفظية إلى أن يصدر الحكم في موضوعها في درجة التقاضي التي وكل فيها .

٣ — نصت المادة ٢/٧٠٤ من القانون المدني على أنه "إذا كانت الوكالة بأجر وجب على الوكيل أن يبذل دائماً في تنفيذها عناية الرجل المعتاد". مما مفاده أن التزام الوكيل في تنفيذ الوكالة هو التزام ببذل عناية لا إلتزاماً بتحقيق غاية، إلا أنه لا شيء يمنع من الاتفاق على أن يكون التزام الوكيل بتحقيق غاية ومن ذلك أن يتفق الموكل مع المحامي على ألا يستحق الأتعاب أو على ألا يستحق المؤخر منها إلا إذا كسب الدعوى.

٤ — الأصل أن القانون ألقى على كل متعاقد مسؤولية رعاية مصلحته في العقد، إلا أن المشرع لاحظ أن مركز المتعاقدين في بعض العقود لا يكون متكافئاً بحيث يخشى أن يتحكم أحدهما وهو القوي في الآخر الضعيف فيستغله أو يعتته بشروط قاسية فتدخل في هذه الحالات رعاية للطرف الضعيف وحماية له ووضع قواعد آمرة لا يجوز الاتفاق على مخالفتها بحيث يقع باطلاً كل التزام يخرج عليها ويكون بطلانه مطلقاً لا يزول أثره بالإجازة ولا يسقط بعدم التمسك به بل يجوز أن يحكم به القاضي من تلقاء نفسه في أية مرحلة من مراحل الدعوى، ومن هذه الحالات ما عالجته المشرع في المادة ٤٤ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ من نهي المحامي عن الاتفاق على مقابل ينسب إلى قدر أو قيمة ما هو مطلوب في الدعوى أو ما يحكم به فيها، ونهيه بصفة عامة عن كل اتفاق من شأنه أن يجعل له مصلحة في الدعوى — وقد جرى قضاء هذه المحكمة — باعتبار كل اتفاق من هذا القبيل باطلاً.

٥ — الأصل أنه لا تسرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها، فليس للمحاكم أن ترجع إلى الماضي لتطبيق القانون الجديد على علاقات قانونية نشأت قبل نفاذه أو على الآثار التي ترقبت في الماضي على هذه العلاقات قبل العمل بالقانون الجديد بل يجب على القاضي عند بحثه في هذه العلاقات القانونية وما يترتب عليها من آثار أن يرجع إلى القانون الساري عند نشوئها وعند إنتاجها هذه الآثار.

٦ — تقضى المادة ٤٤ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بأنه لا يجوز للمحامي أن يتفق على أجر ينسب إلى قدر أو قيمة ما هو مطلوب في الدعوى أو

ما يحكم به فيها ، وبصفة عامة لا يجوز له أن يعقد اتفاقا من شأنه أن يجعل له مصلحة في الدعوى وأن كل اتفاق من هذا القبيل يعتبر باطلا . والبطلان في هذه الحالة إنما ينصرف إلى تحديد قيمة الأتعاب المتفق عليها ولا يترتب عليه حرمان المحامي من الأتعاب مادام قد قام بالعمل الموكل فيه وإنما يكون على القاضي أن يستبعد التقدير المتفق عليه ويقوم هو بتقدير أتعاب المحامي وفقا لما يستصوبه .

٧ — الوعد بالجائزة على ما تشترطه المادة ١٦٢ من القانون المدني ، يقوم أساسا على توافر أركان معينة منها أن توجه الإرادة إلى الجمهور أى إلى أشخاص غير معينين فإذا ما وجهت إلى شخص معين خرجت عن أن تكون وعدا بجائزة وسرت عليها قواعد الإيجاب فلا بد أن يقترن بها القبول وتصبح عقدا لا إرادة منفردة ، وإذا كان الإقرار موضوع النزاع لا يعدو أن يكون اتفاقا بين الطاعن وموكليه على قدر الأتعاب المستحقة له فإن شروط المادة ١٦٢ سالفة الذكر تكون قد تخلفت ويكون الحكم فيما انتهى إليه قد صادف صحيح القانون .

٨ — النص في المادة الأولى من القانون المدني على أن تسرى النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تناوَلها هذه النصوص في لفظها أو في خواها . فإذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه حكم القاضي بمقتضى العرف مفاده أنه ، — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يجوز التحدى بالعرف ، إلا إذا لم يوجد نص تشريعي .

٩ — نصت المادة ٤٤ من قانون المحاماة ٩٦ لسنة ١٩٥٧ — الذي تم توكيل الطاعن في ظله — على أن يدخل في تقدير الأتعاب أهمية الدعوى وثروة الموكل والجهد الذي بذاه المحامي ومن المقرر أن هذه العناصر ليست واردة على سبيل الحصر ومن ثم فليس ما يمنع محكمة الموضوع من أن تدخل في الاعتبار عند تقديرها الأتعاب إلى جانبها ما تراه من عناصر أخرى مثل ما عاود على الموكل من منفعة مباشرة بسبب جهد المحامي .



١٠ — إذ كان الطاعن لم يبين أوجه التناقض بين أحكام القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وميثاق العمل الوطنى الصادر فى ١٩٦٢/٥/٢١ والتى يقول إن الحكم المطعون فيه قد أخطأ حين أهمل أثرها فى إلغاء هذا القانون وشابه القصور إذ لم يحصلها وأغفل الرد عليها واكتفى الطاعن بالإحالة فى ذلك إلى ما جاء بالمذكرة المقدمة منه فى الملف الابتدائى دون بيان مضمونها للوقوف على صحة ما يتحدى به ، فإن النعى يكون مجهلاً وغير مقبول .

١١ — اشترطت المادة ٢٢٦ من القانون المدنى لسريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية أن يكون محل الإلتزام مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت الطلب . والمقصود يكون محل الإلتزام معلوم المقدار — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون تحديد مقداره قائماً على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة فى التقدير وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى بطلان الاتفاق موضوع الدعوى بخصوص ما تضمنه من تحديد الأتعاب بنسبة ٢٥٪ وقدر فى حدود سلطته الموضوعية أتعاب الطاعن — محام — بمبلغ ٣٢٥ جنيهاً ثم اعتبر هذه الأتعاب غير معينة المقدار وقت الطلب ورتب على ذلك أن الفوائد المستحقة عن المبلغ المحكوم به لا تسرى إلا من تاريخ صدور الحكم ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

و- حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أنه بتاريخ ١٩٦٧/٧/٥ استصدر الطاعن أمراً من قاضى الأمور الوقفية بمحكمة القاهرة الابتدائية ضد موكلية المطعون ضدهم الاثنى عشر الأول بتقدير أتعابه بمبلغ ٧٤٣١ جنيهاً وتوقيع الججز التحفظى تحت يد مدينيهم باقى المطعون

ضدهم مع تحديد جلسة لنظر موضوع المنازعة ، وبتاريخ ١٩٦٧/٧/٦ قام الطاعن بتوقيع الحجز وأعلن المحجوز لديهم والمحجوز عليهم بالحضور أمام محكمة القاهرة الابتدائية لسماع الحكم بالزام المحجوز عليهم بأن يدفعوا له متضامنين مبلغ ٧٤٣١ جيبها والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد وصحة إجراءات الحجز وجعله نافذا وقيدت الدعوى برقم ٣٤٤٠ لسنة ٦٧ مدنى كلى القاهرة وقال فى بيانها أن المحجوز عليهم سبق أن وكلوه فى الحضور عنهم فى القضية رقم ٩٤١ لسنة ١٩٦٣ مدنى كلى القاهرة المرفوعة منهم بالمعارضة فى تقدير أرض مملوكة لهم مساحتها ٩٥٤ مترا مربعا نزع ملكيتها للنفعة العامة لمشروع إقامة مدرسة وقد جاء توكيلهم إياه فى الحضور عنهم بعد أن كانت قد قطعت شوطا أمام المحكمة وبعد أن تم نذب خبير فيها قدر قيمة الأرض بمبلغ أربعة جنيهات للمتر وهو تقدير يقل عن طلباتهم فى الدعوى ( ١٥ جنيه للمتر ) ويزيد على تقدير لجنة المنافع العامة ( ٣,٥ جنيه للمتر ) وبعد أن وكلوه حرروا على أنفسهم اقرارا بتاريخ ١٩٦٧/٤/١٣ تعهدوا فيه بأن يدفعوا له ٢٥٪ من قيمة الزيادة التى تقررها المحكمة فى ثمن المتر المربع الواحد على ما قدره الخبير ، وأنه بجلسة ١٩٦٧/٤/٢١ فصل فى الدعوى السالفة بتعديل ثمن المتر إلى عشرة جنيهات أى بزيادة ستة جنيهات عن كل متر على ما قدره الخبير وبذلك يكون مجموع الزيادة ٢٩٧٤٢ جنيها يستحق فيها الربع بمبلغ ٧٤٣١ جنيها وهو المبلغ المطالب به كأتعاب والذي توقع الحجز نفاذا له . تظلم المحجوز عليهم من هذا الأمر وقيدت دعواهم برقم ٣٦٧٥ سنة ١٩٦٧ مدنى كلى القاهرة . وبجلسة ١٩٦٨/٤/١ قضت المحكمة : أولا فى الدعوى ٣٤٤٠ سنة ١٩٦٧ بالزام المدعى عليهم الاثنى عشر الأول متضامنين بأن يدفعوا للمدعى مبلغ ٢٧٥ جنيها والمصروفات المناسبة ورفضت ما عدا ذلك من طلبات (ثانيا) فى الدعوى ٣٦٧٥ سنة ١٩٦٧ بقبول التظلم شكلا وفى الموضوع بإلغاء أمر الحجز النحفظى وتقدير الدين رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٦٧ كلى القاهرة المتظلم منه وما يترتب عليه من حجز والزممت المتظلم ضده الأول المصروفات .

لم يقبل الطرفان هذا الحكم فطعنا عليه بالإستئناف رقمى ١٢٦٩ ١٣٠٤٠ سنة ٨٥ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٢ قضت المحكمة أولا : بقبول الاستئناف

شكلا وثانيا : بتعديل الحكم المستأنف وبإلزام المستأنف ضدهم من العاشر إلى الحادى والعشرين فى الإستئناف رقم ١٢٦٩ لسنة ٨٥ ق بأن يدفعوا متضامين للطاعن مبلغ ٢٧٥ جنيه والفوائد بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ صدور هذا الحكم حتى السداد مع أحقية فى قبض مبلغ الخمسة وعشرين جنيتها السابق عرضها وإيداعها وصحة تثبيت الحجز المتوقع تحت يد المحجوز لديهم وجعله حجرا نافذا . طعن الطاعن بطريق النقض فى هذا الحكم وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض على المحكمة بغرفة المشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن بنى على واحد وعشرين سببا حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه كيف الإقرار المؤرخ فى ١٣/٤/١٩٦٧ بأنه إتفاق على تحديد أتعاب الطاعن ومقدارها بمقولة أن هذا الإقرار مسبق بإيجاب من جانب المحامى بطلب هذه الأتعاب بقاء الإقرار معبرا عن قبول هذا الإيجاب — تخالف الحكم بذلك صحيح الثابت من سند الإقرار الذى لم يوقع من غير المقرين بمافيه وخالف أحكام المادة ١٥٠/١ من القانون المدنى بإنحرافه عن عبارة الإقرار الواضحة من طريق تفسيرها بحجة التعرف على أرادة عاقدتها حالة عدم وجود طرف ثان به وعدم وجود توقيع لآخر عليه .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تفسير المحررات والشروط المختلف عليها بما تراه أوفى بمقصود أطرافها مستعينة فى ذلك بجميع ظروف الدعوى وملابساتها بغير رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك طالما كان تفسيرها مما تختمله عبارة هذه المحررات ولا خروج فيه على المعنى الظاهر لها كما أن الإقرار هو اعتراف شخص بحق عليه لآخر بحيث لا يكون القصد منه هو إنشاء الحق فى ذمته ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد نص الإقرار المؤرخ ١٣/٤/١٩٦٧ الذى تجرى عبارته بالآتى : ” نقر نحن الموقعين على هذا بأن يؤدى كل منا حسب نصيبه الشرعى إلى الأستاذ .. .. . الوكيل عنا فى القضية رقم ٩٤١ لسنة ١٩٦٣ كلى مدنى القاهرة نسبة قدرها ٢٥ ٪ من قيمة صافى الزيادة التى تقررها المحكمة



عن ثمن المتر المربع الواحد عن أربعة جنيهات المزدوجة في تقرير السيد الخبير...  
وعرض العبارات بإقرار آخر مؤرخ في ١٢/١٢/١٩٦٧ ثم خلص إلى أن التكليف  
الصحيح للإقرارين وفق ما يتضح من صيغتهما والظروف الملازمة لتحريرهما  
لأنهما اتفاق على تحديد أتعاب المحاماة وبيان مقدارها قائلاً إن هذين الإقرارين  
كما مسيوقين بالإيجاب من جانب المحامي بطلب هذه الأتعاب خلعا للتعبير عن قبول  
هذا الإيجاب ولأن تجسدا في صورة إقرارين ، وكان الموكليون (المطعون ضدهم)  
قد قصدوا بالإقرار إنشاء الحق في ذمتهم بالتزامهم بدفع أتعاب لوكيلهم مقابل قيامه  
بأعمال الوكالة ولا يعترفون له بحق عليهم فإن ما انتهى إليه الحكم من أن الإقرار  
المؤرخ ١٣/٤/١٩٦٧ ما هو إلا اتفاق على تحديد أتعاب الطاعن وبيان مقدارها  
دون أن يتقيد بالاتفاق الواودة فيجوز لا يعد انحرافا عن المطلق الظاهر للسند  
بعد أن تبين حقيقة قصد المتطاعين من انحرافه ، وقد يكون المعنى بهذا السبب  
في غير محله ، وحيث أن حاصل الأسباب الثلاث والثلاثين والسادس  
مخالفة للقانون والقصور في التسبب ومخالفة الثابت بالأوراق ووقا الطاعن  
في بيان ذلك أن الحكم المطعون فيه أبطل إقرار ١٣/٤/١٩٦٧ تأمينا على أنه صدر  
عن المطعون ضدهم لوكيلهم على أنه لا يثبت له في دعوتهم حالة أن الثابت بالأوراق  
أنه أودع مذكرته بدفع موكله بتاريخ ١٣/٤/١٩٦٧ وكان هذا الإيداع خاتما لعمله  
في الدعوى وصدر إقرارهم بالأتعاب لاحقا على هذا العمل وقد فصل الطاعن ذلك  
في مذكرته إلا أن الحكم أغفل الرد عليه مما يجعله مشوبا بالقصور في التسبب  
ومخالفة الثابت في الأوراق فضلا عن مخالفة القانون الذي لم يشترط إنهاء الوكالة  
فكل ما اشترطته المادة ٤٤ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ هو انتهاء العمل  
ولا محل لما قاله الحكم من أن عمل المحامي لا ينتهي إلا بصور حكم في الدعوى  
إذ أن المحامي أن يشترط أتعابا في أي وقت مقابل عمله وطبقا لما استقر عليه القضاء  
من أن تقدير الأجر بعد إتمام العمل لا يخضع لتقدير القاضي ، وحيث أن هذا المعنى  
موجود ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن "تحديد الزيادة  
بنسبة ٢٥٪ من ثمن كل متر هو تحديد باطل بطلانا مطلقا وفقا لأحكام المادة ٤٤  
من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ التي حرمت تحديد الأتعاب بهذه الطريقة  
أنه تنقيد المحامي للوكالة ، وواضح أن هذا الاتفاق انعقد قبل إنهاء المحامي لعملة  
وذلك لحصوله قبل صدور الحكم في الدعوى التي انتصبت الوكالة على المرافعة فيها".

وقد جاء بالحكم المستأنف الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه أنه لا يؤثر في ذلك كون الاتفاق قد تم بعد حيز الدعوى المذكرة للحكم وفي خلال الأجل المحدد لتقديم المذكرات بل وبعد تقديم هذه المذكرات وإقفاء مواعيدها ، ذلك أنه فضلا عن أن قرار حجز الدعوى للحكم ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من إحادتها إلى المرافعة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أي من الخصوم فإن القاعدة المسلمة أن وكالة المحامي لا تنغضي إلا بعد صدور الحكم في موضوع الدعوى أمام درجة التقاضي الموكل فيها ومن ثم تبقى هذه الوكالة قائمة إلى حين صدور ذلك الحكم ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تولى الرد تفصيلا على ما أثاره الطاعن مقررًا أن عمل المحامي لا ينتهي إلا بصدور حكم في الدعوى وأن كل اتفاق بشأن أتعاب المحامي قبل صدور هذا الحكم يكون قد تم قبل الإتياء من العمل وهو ما يتفق وما نصت عليه المادة ٨١٠ من قانون المرافعات السابق المطابقة للمادة ٣٥ من القانون القائم من أن به التوكيل بالخصومة يحول للوكيل سلطة القيام بالأعمال والإجراءات اللازمة لرفع الدعوى ومتابعتها أو الدفاع فيها واتخاذ الإجراءات التحفظية إلى أن يصدر الحكم في موضوعها في درجة التقاضي التي وكل فيها ، فضلا عن أن نصوص الإقرار قاطعة في عدم استحقاق الطاعن للاعتاب الواردة به إلا بعد صدور حكم نهائي في الدعوى وبعد قبض صافي الزيادة التي يحكم بها ، ومن ثم يكون النعي على الحكم بهذه الأسباب على غير أساس ، وحيث إن حاصل السبب الرابع مخالفته الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه وتفسيره وفي بيان ذلك قال الطاعن أن الحكم المطعون فيه قد حول التزام المحامي إلى التزام — تحقيق غاية عندما قيد صحة اتفاقية وموكله على الاعتاب في إقرار ١٣/٤/١٩٦٧ بشرط انتهاء وكالة المحامي وصدور حكم في الدعوى التي وكل فيها رغم عدم وجود حكم بذلك في المادة ٤٤ من من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وحالة أن التزام المحامي في عملة ليس التزاما لتحقيق غاية بل هو التزام ببذل عناية وأن أجر المحامي لا يرتبط بتقديره أو تخديده بانتهاء وكالة سواء بإتمام العمل الموكل فيه أو بانتهاء الأجل المعين للوكالة ، كما لا يرتبط اتفاق المحامي على تحديد أتعابه أو مطالبة بتقديرها بصدور حكم في الدعوى الموكل فيها وإنما يجوز له الاتفاق وطلب تقدير الأتعاب على كل عمل يؤديه لفائدة موكله فيحق له الاتفاق على تقاضي أتعابه عن حضور كل



جلسة أو عن كل إعلان أو تنبيه أو أضرار أو مذكرة في الدعوى وتقضى المادة ٤٤ سالفه الذكر بأن للمحامى ان يشترط في أى وقت أتعابا مقابل عمله ويقع صحيحا كل اتفاق يعقده المحامى مع موكله على أتعابه عن وحدات العمل .

وحيث أن هذا النعى مردود ذلك بأنه وأن كانت المادة ٢/٧٠٤ من القانون المدنى قد نصت على أنه "إذا كانت الوكالة بأجر وجب على الوكيل أن يبذل دائما في تنفيذها عناية الرجل المعتاد" مما مفاده أن التزام الوكيل في تنفيذ الوكالة هو التزام يبذل عناية لا التزاما بتحقيق غاية ، إلا أنه لا شيء يمنع من الاتفاق على أن يكون التزام الوكيل بتحقيق غاية ومن ذلك أن يتفق الموكل مع المحامى على ألا يستحق الأتعاب أو على ألا يستحق المؤخر منها إلا إذا كسب الدعوى ، لما كان ذلك وكان الثابت بالاقرار المؤرخ ١٣/٤/١٩٦٧ أن الطاعن لا يستحق الأتعاب المبينة به إلا بعد صدور حكم نهائى في الدعوى بزيادة ثمن المتر عن أربعة جنيهات فان التزام الطاعن وفق هذا الإقرار يكون التزاما بتحقيق غاية ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل الأسباب السابع والثامن والتاسع مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتفسيره وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه قضى ببطلان الاقرار المؤرخ ١٣/٤/١٩٦٧ بطلانا مطلقا يقع من تلقاء نفسه دون حاجه إلى تقريره بحكم قضائى ولا تصححه إجازة ولا يرد عليه سقوط حالة أن هذا الإقرار لا يبطل حتى على فرض صدوره قبل انتهاء الطعن من عملا وإنما ينحصر فقط لسلطة القاضى في تعديل الأتعاب ذلك أن الالتزام الذى قرره الموكلون بمقتضى الإقرار لا يمس النظام العام ولا يخل بالآداب ولا يمس إلامتهم ، وحتى على فرض وجود بطلان فإنه لا يأخذ شكل البطلان المطلق ذلك أن حكمة النص على تدخل القاضى بسلطته في تعديل الإقرار أو الاتفاق على الأتعاب المخالفة لأحكام المادة ٤٤ من قانون المحاماه رقم ٩٦ سنة ١٩٥٧ هى حماية الموكل من تأثيرات نفسه وأفكاره الشخصية التى تحوطه عند التعاقد مع محامية ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتفسيره حينما قرر بطلان الإقرار .



وحيث إن هذا النعى مردود ذلك بأنه وإن كان الأصل أن القانون ألقى على كل متعاقد مسئولية رعاية مصلحته في العقد إلا أن المشرع لاحظ أن مركز المتعاقدين في بعض العقود لا يكون متكافئاً بحيث يخشى أن يتحكم أحدهما وهو القوى في الآخر الضعيف فيستغله أو يعامله بشروط قاسية فتدخل في هذه الحالات رعاية للطرف الضعيف وحماية له ووضع قواعد آمرة لا يجوز الاتفاق على مخالفتها بحيث يقع باطلاً كل التزام يخرج عليها ويكون بطلانه مطلقاً لا يزول أثره بالأجازه ولا يسقط بعدم التمسك به بل يجوز أن يحكم به القاضي من تلقاء نفسه في أية مرحلة من مراحل الدعوى ، ومن هذه الحالات ما عالجته المشرع في المادة ٤٤ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ من نهي المحامي عن الاتفاق على مقابل ينسب إلى قدر أو قيمة ما هو مطلوب في الدعوى أو ما يحكم به فيها ونهية بصفة عامة عن كل اتفاق من شأنه أن يجعل له مصلحة في الدعوى — وقد جرى قضاء هذه المحكمة — باعتبار كل اتفاق من هذا القبيل باطلاً ، — كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في أعمال المادة ٤٤ من قانون المحاماة سالف الذكر الذي تم توكيل الطاعن في ظله وأعتبر الاتفاق المؤرخ ١٣/٤/١٩٦٧ باطلاً بطلاناً مطلقاً فإن النعى بهذه الأسباب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الأسباب العاشر والحادي عشر والثاني عشر مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتفسيره والقصور في التسبيب وتناقضه وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى عدم انطباق قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٨ على مادة النزاع بحجة أن الإقرار أبرم وتحقق بطلانه يوم صدوره في ١٣/٤/١٩٦٧ في ظل قانون المحاماة الملغى رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ فيبقى محكوماً بنصوصه فعاب الحكم مخالفة القانون الحالي الواجب التطبيق بأثر فوري من تاريخ نشرة كعادته تطبيق القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بعد إلغائه رغم أن القوانين الجديدة يعمل بها من وقت صدورها وبطل في الحال العمل بالقوانين السابقة . كما ذهب الحكم إلى أن تطبيق القانون الجديد على الإقرار يؤدي إلى أعماله بأثر رجعي ويسحق الحق المكتسب للطعون ضدهم في بطلان الإقرار بينما استند الحكم إلى ذات الإقرار في القضاء للطاعن بحسب الانتعاب التي قضى له بها فتناقضت بذلك أسبابه وخالف القانون لأن البطلان المزعوم لم يستقر

الحكم فيه حتى صدور القانون الجديد الذي قرر مشروعية الاتفاق بإزالة أسبابه بإلغاء الشارع قيود اتفاقات المحامين مع موكلهم في المادة ٤٤ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وإطلاق هذه الاتفاقات في المادة ١٠٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ومن ثم لا يكتسب المطعون ضدهم أى حق في التمسك بهذا البطلان وإن صدور تشريع جديد يبيع مثل هذا الاتفاق يرتد إلى وقت صدور الإقرار وإذا قضى الحكم المطعون فيه ببطلان الإقرار رغم ذلك يكون قد خالف القانون فضلا عن وقوعه باطلا بسبب قصور تسيبه لعدم رفعه على هذا الدفاع الجوهرى الثابت بمذكرات الطاعن .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الأصل ألا تنسب أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها فليس للحاكم أن ترجع إلى الماضى لتطبيق القانون الجديد على علاقات قانونية نشأت قبل نفاذه أو على الآثار التى ترتبت فى الماضى على هذه العلاقات قبل العمل بالقانون الجديد بل يجب على القاضى عند بحثه فى هذه العلاقات القانونية وما يترتب عليها من آثار أن يرجع إلى القانون الذى نشأت فى ظله لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى مدوناته أن المحكمة لا ترى <sup>٥٥</sup> محلا للبحث فيما إذا كان قانون الحماية الجديد رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ قد جعل أمثال هذه الاتفاقات مشروعة من عدمه ، لأنه حتى بفرض التسليم جدلا بأن القانون الجديد خالف أحكام قانون الحماية القديم رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ فى هذه الخصوصية فإن مثل هذا الاتفاق المنعقد بتاريخ ١٣/٤/١٩٦٧ يكون محكوما بنصوص القانون القديم وحده بإعتبار أنه أيرم وتم وتحقق آثاره فى ظله ، إذ أنه أيرم وحقق أثره ( وهو البطلان ) قبل صدور قانون الحماية الجديد بإعتبار أن البطلان فى هذه الصورة هو بطلان مطلق يتحقق بوجود وقوعه ودون حاجة إلى صدور حكم بتقريره فالمطالبة بتطبيق أحكام القانون الجديد على مثل هذا الاتفاق تتطوى على مطالبة بمرئيه على الماضى وعلى مخالفة لأحكام الأثر المباشر للقانون وعلى مساس بالحق المكتسب للوكلاء فى البطلان الذى تقرر لصالحهم تلقائيا قبل أن يعمل بالقانون الجديد ، فإن هذا الذى انتهى إليه الحكم يتفق وصحيح القانون وفيه الرد الكاف على دفاع الطاعن بما يباعد بينه وبين عيب القصور ، أما عن القول بوجود



تناقض بين القضاء بطلان الإقرار والحكم للطاعن بأتعاب استنادا إلى ذات الإقرار فهو مردود بما هو مقرر من أنه وإن كانت المادة ٤٤ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ تقضى بأنه لا يجوز للمحامى أن يتفق على أجر ينسب إلى قدر أو قيمة ما هو مطلوب في الدعوى أو ما يحكم به فيها وبصفة عامة لا يجوز له أن يعقد اتفاقا من شأنه أن يجعل له مصلحة في الدعوى وأن كل اتفاق من هذا القبيل يعتبر باطلا إلا أن البطلان في هذه الحالة إنما ينصرف إلى تحديد قيمة الأتعاب المتفق عليها ولا يترتب عليه حرمان المحامى من الأتعاب مادام قد قام بالعمل الموكل فيه وإنما يكون على القاضي أن يستبعد التقدير المتفق عليه ويقوم هو بتقدير أتعاب المحامى وفقا لما يستصوبه وهذا هو ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه بقوله . "وحيث أن الذى يبطل في هذا الاتفاق هو ما تضمنه من تحديد للأتعاب بنسبة ٢٥٪/ سائلة الذكر ولكن هذا الاتفاق يكون صحيحا فيما تضمنه من أحكام أخرى انصرفت إليها لإرادة المتعاقدين المفترضة وأخصها زيادة أتعاب المحللة عن خمسين جنيهاً" ... ومن ثم يكون النعى بهذه الأسباب على غير أساس .

وحيث أن حاصل السبب الثالث عشر هو مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتفسيره وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الإقرار موضوع النزاع له وصف الوعد بالجائزة بحكم صدوره من الإرادة المنفردة لموكله ويعنى لذلك من قيود اتفاقات المحامين المنصوص عليها بالمادة ٤٤ من قانون المحاماة القديم وقد رد الحكم الابتدائى على ذلك بادعاء أن الجائزة المنصوص عليها في المادة ١٦٢ من القانون المدنى لا تكون عن عمل ولا تكون لشخص معين كالوكيل وقد طعن على هذا الحكم بالاستئناف مبينا خطأ ما ذهب إليه الحكم المستأنف إذ أنه كما يجوز الوعد بها للناس كافة يجوز أن يكون لشخص معين ويجوز أن يتلقى الوعد بها محام جزاء أحسنه في أداء العمل الذى يكلفه به موكله فتختلط الجائزة في هذه الحالة بالأجر إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الوجه من أوجه طعن الطاعن على الحكم واكتفى بالإحالة إلى أسباب الحكم المستأنف .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الوعد بالجائزة على ما تشترطه المادة ١٦٢ من القانون المدنى يقوم أساسا على توافق أركان معينة منها أن توجه الإرادة



إلى الجمهور أى إلى أشخاص غير معينين فإذا ما وجهت إلى شخص معين خرجت عن أن تكون وعدا بمجازة وممرت عليها قواعد الإيجاب فلا بد أن يقترن بها القبول وتصبح عقدا لإرادة منفردة . لما كان ذلك وكان الإقرار موضوع النزاع لا يعد وأن يكون اتفاقا بين الطامن وموكليه على قدر الأتعاب المستحقة له فإن شروط المادة ١٦٢ سالفه الذكر تكون قد تخلفت ويكون الحكم فيما انتهى إليه قد صادف صحيح القانون ومن ثم فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصـل الأسباب الرابع عشر والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر والعشرين مخالفة القانون وقصور التسبب وفساد الاستدلال وابتناؤه على ما ليس فى الأوراق وقال الطامن فى بيان ذلك أنه تمسك فى درجتي التقاضى بطلب الحكم له احتياطيا بمقتضى قواعد العرف التى تحدد الأتعاب فى مصر والعالم العربى باعتبار أن العرف شريعة القاضى الواجبة التطبيق ولو لم يطلبها الخصوم بسبب عدم وجود نص تشريعى يحدد هذه الأتعاب وقد ساد العرف جميع أنحاء العالم العربى بتقرير حق المحامى بنسبة ٢٥ ٪ من أموال موكله المتنازع بشأنها إلا أن الحكم لم يحصل هذا الدفاع الجوهرى وأهمل الرد عليه وقضى على خلاف ذلك العرف مما يعيبه بخالفة القانون وقصور التسبب فضلا عما شابه من فساد فى الاستدلال فى تقدير جهد الطامن بمحصر عدد الجلسات التى حضرها والإشارة إلى تقديمه مذكرة وحيدة لأن المحامى ليس من أصحاب الحرف الذين تحدد أجورهم على قدر ما بذلوا من مجهودات عضلية وإنما يوزن جهد المحامى بما يوزن به جهد المخترع والفنان وغيرهم من أرباب المهن الحرة ، ولقد بين الطامن أسس تقدير أتعاب المحامين ليسير الحكم على منوالها فيما لو أبطل العمل بإقرار موكله ومنها أهمية الدعوى وما حصل عليه موكله من زيادة فى السعر وما بذله الطامن من جهد كما أوضح أن القانون الجديد حدد أتعاب المحامى فى أحوال تقديرها بمحد أقصى ٢٠ ٪ وبحد أدنى قدره ٥ ٪ وكان يتعين على الحكم أن يقضى بتقدير أتعاب الطامن وفق الأسس السالفه إلا أنه لم يحصلها فى أسبابه والتفت عنها جميعا وقدر أتعابه بمبلغ ٣٢٥ جنيه مؤسسا هذا التقدير على أسباب مبهمة كما شاب الحكم أيضا فساد فى الاستدلال وجاء قضاؤه مبنيًا على

ماليس في الأوراق عندما وضع في الاعتبار عند الفصل في طلبات الطاعن خصم مقابل التحسين بناء على خطاب موجه من جهة الإدارة إلى المطعون ضدهم يفيد خصمها مبلغ ١١١٨٥,٦٥ جنيتها مقابل تحسين وذلك رغم منازعته في صحة إثبات هذا الخطاب لوفاء مقابل التحسين المنوه عنه لأن عباراته تفيد أنه غير نهائي وجائز الطعن فيه ، كذلك خالف الحكم أحكام القانون حين بسط المنازعة على الاتفاق السابق المؤرخ ١٩٦٦/١٢/١٢ وقضى بنخصم ٥٠ جنيتها موضوع هذا الاتفاق من الأتعاب المقررة .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك بأن مفاد النص في المادة الأولى من القانون المدني على أن "تسرى النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تناولها هذه النصوص في لفظها أو فحواها . فإذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه حكم القاضى بمقتضى العرف" إنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يجوز التحدى بالعرف إلا إذا لم يوجد نص تشريعي ، وقد نصت المادة ٤٤ من قانون المحاماة ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الذى تم توكيل الطاعن فى ظله على أن يدخل فى تقدير الأتعاب أهمية الدعوى وثروة الموكل والجهد الذى بذله المحامى ومن المقرر إن هذه العناصر ليست واردة على سبيل الحصر ومن ثم فليس ما يمنع محكمة الموضوع من أن تدخل فى الاعتبار عند تقديرها الأتعاب إلى جانبها لما تراه من عناصر أخرى مثل ما عاد على الموكل من منفعة مباشرة بسبب جهد المحامى لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى عند تقديره لأتعاب الطاعن قد استعرض الأسس التى يتم على أساسها تقدير أتعاب المحامى ثم فصل هذه الأسس ثم بين ما بذله الطاعن من جهود وانتهى إلى تقدير أتعاب الطاعن على أساس قوله "ونظرا لأن الأستاذ ... .. فى سبيل المحافظة على حقوق موكله وإخلاصا منه لواجبه لم يشأ أن يسلم بما انتهى إليه الخبير فى تقريره وإنما أعد مذكرة دفاعه على أساس طلبات موكله الأولى مفندا فيها تقرير الخبير ناعيا عليه عدم الالتفات إلى المستندات المقدمة مبرزا أنه لم يحدث أن بيعت أرض فى حوض النزاع بمثل ما قدره الخبير مما كان له أثر فى صدور الحكم لصالح المدعى عليهم ... .. فإن المحكمة تقدر أتعاب الأستاذ ... .. على ضوء ما بذله من جهد وما عاد على المدعى عليهم المذكورين من منفعة مباشرة

بسبب هذا الجهد فضلا عن أهمية الدعوى بمبلغ ٣٠٠ جنيه أخذه بعين الاعتبار  
 إن اتصلت ... .. بالدعوى رقم ٩٤١ ، ٢١٨٨ سنة ١٩٦٣  
 مدنى كلى للقاهرة لم يحدث إلا أخيرا وأن دفاعه فى مذكرته قد تأسس على ما كان  
 سلفه وموكلوه قد تقدموا به من مستندات فى سبيل تأييد وجهة نظرهم "ثم جاء  
 الحكم المطعون فيه وأورد ما يأتى :

وحيث إنه فى مقام تقدير جهد المحامى فى القضية رقم ٩٤١ لسنة ١٩٦٣ كلى  
 القاهرة أوضح الموكلون أنه وكل فيها مؤخرافحضر عدداً محصوراً من الجلسات  
 وتقدم بمذكرة وحيدة وأشاروا أيضاً إلى أن المحكمة وأن رفعت قيمة المتر  
 المربع من الأرض إلى عشرة جنيهات إلا أنهم لم يستفيدوا هذه القيمة كاملة بل  
 أن جهة الإدارة خصمت منها مبلغ ١١١٨٥ جنيهاً ، ٦٥٠ ملياً مقابل تحسين  
 وبلدوا أنهم أرادوا بذلك الإشارة إلى ما تضمنه اتفاق ١٣/٤/١٩٦٧ الموقع منهم  
 من نص على أن الزيادة التى اتفق عليها فى أتعاب المحامى لا تنسب إلى قيمة  
 الأرض كما تقدرها المحكمة بل إلى صافى ما يقبضونه منها ... الخ .

وحيث إن المحكمة بعد إطلاعها على الأوراق وبعد مراعاة ظروف الدعوى  
 لسنة ١٩٦٣ مدنى القاهرة وأخذاً فى التقدير بوضع كل من الموكلين والوكيل  
 ترى تقدير أتعاب الأستاذ المحامى بمبلغ ٣٢٥ جنيهاً تأسيساً على ما تقدم وعلى  
 ما أوردته محكمة أول درجة من أسباب موضوعية فى مقام تقديرها للأتعاب .  
 فإن النعى على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون وقصور التبرير وفساد  
 الاستدلال يكون على غير أساس ، أما ما أثاره الطاعن فى شأن مقابل التحسين  
 فإن الحكم لم يقطع بأن هذا المقابل أصبح نهائياً وكل ما تعرض له الحكم فى هذا  
 الخصوص هو الخطاب المقدم بشأنه من المطعون ضدهم وكان الطاعن قد أنكر  
 صلة هذا الخطاب بأرض النزاع فرد عليه الحكم بما يفيد أنه خاص بها وودون  
 أن يقطع بنائية هذا التقدير أو بإدعاء المطعون ضدهم لمقابل التحسين بل أن الحكم  
 لم يفصح عن أنه يضع ذلك موضع اعتباره فى التقدير فضلاً عن أنه منصوص  
 فى الإقرار أن مستحق الطاعن لأتعابه يكون عن صافى الزيادة ومن ثم فإن النعى  
 على الحكم فى هذا الخصوص بفساد الاستدلال وإيقاعه على ما ليس فى الأوراق  
 يكون غير سليم .



لما هن النعى بمخالفة الحكم للقانون بمقوله بسطه لمنازعة الطاعن بالرغم منه حتى الإقرار المؤرخ ١٢/١٢/١٩٦٦ بقضائه بخضم ٥٠ جنيتها موضوع هذا الاتفاق من الأتعاب المقررة فهو نعى غير صحيح ذلك أن المحكمة لم تتعرض لهذا الاتفاق بل قامت بتقدير أتعاب الطاعن عن جهده في الدعوى يرمتها وخصمت ما سبق أن تقاضاه وأودع لحسابه من هذه الأتعاب .

وحيث إن حاصل السبب الخامس عشر الخطأ في تطبيق القانون وقصور التسبب يقال في بيان ذلك أنه ادعى في مذكراته بدويعتى التقاضى بالغناء قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ سند موكله وسند الحكم الاستدلى في إبطال الإقرار المؤرخ ١٣/٤/١٩٦٧ و برر مدعاه بتناقض أحكام ذلك القانون مع ميثاق المؤتمر الوطنى الصادر فى ٢١/٥/١٩٦٢ للأسباب المايئة بدفاع البتة (ثانياً) من المفضل الثانى لبتداء بصفحة ١٢ من مذكرته المقدمة لجلسة ١٥/١٢/١٩٦٧ إلى محكمة أول درجة ، و برغم ذلك أعمل الحكم القانون المذكور وقضى بإعلان إقرار موكله استنادا إلى أحكامه فأهمل بذلك شريعة الميثاق التى تعلو عليه والتي يتعين تطبيقها عند الاختلاف بينها وبين أحكامه ومن ثم كان قضاء الحكم المطعون فيه مخالفا للقانون ، كما وقع باطلا لعدم تحصيله هذا الدفاع من أوراق الدعوى وإهماله الرد عليه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الطاعن لم يبين أوجه التناقض بين أحكام القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وميثاق المؤتمر الوطنى الصادر فى ٢١/٥/١٩٦٢ والتي يقول أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ حين أهمل أثرها فى الغاء هذا القانون وشابه القصور إذ لم يحصلها وأغفل الرد عليها وقد اكتفى الطاعن بالإحالة فى ذلك إلى ما جاء بالمذكرة المقدمة منه فى الملف الابتدائى لجلسة ١٥/١٢/١٩٦٧ دون بيان مضمونها للوقوف على صحة ما يتحدى به ومن ثم فإن النعى بهذا السبب يكون مجھلا وغير مقبول .

وحيث إن حاصل السبب الحادى والعشرين مخالفة القانون وقال الطاعن فى بيان ذلك أن الحكم المطعون فيه رفض طلب إلزام موكله بفوائد دين أتعابه استنادا إلى أن شرط استحقاق الفوائد أن يكون محل الالتزام مبلغا من النقود معلوم

المقدار ليس للقضاء فيه سلطة تقدير حالة أن الطاعن حدد مقدار دينه عند المطالبة القضائية به ولا يشكك في تعيين مقداره تعديله من القضاء إلى أكثر أو أقل من ذلك .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المادة ٢٢٦ من القانون المدني قد اشترطت لسريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية أن يكون محل الالتزام مبلغا من النقود معلوم المقدار وقت الطلب والمقصود يكون محل الالتزام معلوم المقدار — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون تحديد مقداره قائما على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة في التقدير وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى بطلان الاتفاق موضوع الدعوى بخصوص ما تضمنه من تحديد الأتعاب بنسبة ٢٥٪/ وقدر في حدود سلطته الموضوعية أتعاب الطاعن بمبلغ ٣٢٥ جنيها ثم اعتبر هذه الأتعاب غير معينة المقدار وقت الطلب ورتب على ذلك أن الفوائد المستحقة عن المبلغ المحكوم به لا تسرى إلا من تاريخ صدور الحكم إذ كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس .

## جلسه ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم ، وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد سيف الدين سابق ، ومحمد عبد الخالق البغدادي ، وأحمد شيبه الحمد ، وسليم  
عبد الله سليم .

(٩٨)

الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٩ القضائية :

( ١ ) نقض ” صحيفة الطعن “ . إعلان .

تضمنين صحيفة الطعن بالنقض البيانات اللازمة لإعلانها . لاخطأ .

( ٢ ) نقض ” صحيفة الطعن “ .

وجوب إيداع صور من صحيفة الطعن بالنقض بقدر عدد المطعون ضدهم . لاضروره للتأشير على  
الصورة المعلنه بأنها مطابقة للاصل .

( ٣ ) نقض ” إيداع الأوراق “ .

عدم وجوب إعلان مذكرة الطاعن الشارحة مع صحيفة الطعن . عدم إيداع الخصوم أية مذكرات  
جزاؤه . حرمانهم من انابه محاميا عنهم بالجلسة .

( ٤ ) إثبات ” الزام الخصم بتقديم أوراق “ .

إجابة الخصم إلى طلب الزام خصمه بتقديم محرر تحت يده . شرطه .

( ٥ ) دعوى ” تقديم المذكرات “ .

تقديم مذكرة دون تصريح بعد حجز الدعوى للحكم . إعادة القضية للرافعة . أثره . إعتبار الدفاع  
الوارد بالمذكرة مطروحا في الأوراق .

( ٦ ) محاماة . وكالة .

النمى بحضور محام عن الخصم دون توكيل . ليس لغيره آثاره هذا الدفاع .



( ١ ) وفقا للمادة ٢٥٣ من قانون المرافعات " يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه " . ومن ثم فلا يعيب الطعن تضمن صحيفته المودعة قلم الكتاب البيانات اللازمة لإعلانها لأن هذه الإضافة لا تتعارض وما استهدفه القانون .

( ٢ ) إذ أوجبت المادتان ٢٥٥ ، ٢٥٦ من قانون المرافعات على الطاعن إيداع صور من صحيفة الطعن بقدر عدد المطعون ضدهم يتم إعلانهم بها ، وكانت الصور مأخوذة من الأصل وتماثله ، فليس ثمة حاجة للتأشير بذلك — أى بأنها مطابقة للأصل — على الصور المغلثة .

( ٣ ) لا يستلزم القانون إعلان الطاعن مذكرة الشارحة للطعن وفق صحيفته ولا يرتب على عدم إيداع الخصوم مذكرات بإسمائهم الأجزاء واحدا هو — على ما جرت به الفقرة من المادة ٥٦٦ من قانون المرافعات " ألا يكون لهم الحق فى أن ينبؤوا عنهم محاميا فى الجلسة " .

( ٤ ) نص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٢٠ من قانون الإثبات ، يجيز للخصم أن يطلب الزام خصمه بتقديم أى محرر منتج فى الدعوى يكون تحت يده فى الحالات التى بينها ، ولا يقبل الطلب — طبقا للمادة ٢٥٥ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٢٢ من قانون الإثبات إذا لم تراعى فيه أحكام المادتين السابقتين . وتنص المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٢١ من قانون الإثبات على أنه يجب أن يبين فى الطلب أمورا منها الدلائل والظروف التى تؤيد أن المحرر تحت يد الخصم . ويستفاد من استقراء هذه النصوص أنه يشترط لإجابة المحكمة للخصم إلى طلبه أن يثبت لديها من الدلائل التى قدمها والظروف التى أبرزها أن المحرر تحت يد خصمه .

( ٥ ) ما ينعاه الطاعن من أن المحكمة قبلت مذكرة من خصمه بعد حجز الدعوى للحكم غير سديد لأن المذكرة قدمت بعد حجز الدعوى للحكم . ولم يحكم فيها وأعيدت للمرافعة وصارت المذكرة من مرفقاتها التى يملك أطراف النزاع الاطلاع عليها والرد على ماتضمنته .



من قانون المرافعات على الطاعن إيداع صور من صحيفة الطعن بقدر عدد المطعون ضدهم يتم إعلانهم بها وكانت الصور مأخوذة من الأصل وتماثله فليس تمت حاجة للتأشير بذلك على الصور المعلنة — لما كان ذلك وكان القانون لا يستلزم إعلان مذكرة الطاعن الشارحة للطعن وفق صحيفته ولا يرتب على عدم إيداع الخصوم مذكرات بأسمائهم إلا جزاء واحد هو — على ما جرت به الفقرة الثانية من المادة ٢٦٦ من قانون المرافعات — ألا يكون لهم الحق في أن ينبؤوا عنهم محاميا في الجلسة ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن يكون متعين الرفض .

وحيث إن الطعن أستوفى أوضاعه السكليه .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه في الوجه الأول من سبب الطعن مخالفة القانون بمقولة أنه أجاز التنفيذ بالحكم الصادر في الاستئناف رقم ٤٤٧ لسنة ٧٥ قضائية القاهرة لأنه مذيّل بالصيغة التنفيذية وتضمن منطوق الحكم الابتدائي وبيان الواقعة في حين إن التنفيذ طبقا للمادة ٣/٢٨٠ من قانون المرافعات بموجب صورة السند التنفيذي المشتملة على الصيغة التنفيذية والسند التنفيذي في خصوص واقعة النزاع هو الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى ١٨٧٢ لسنة ١٩٥٨ مدنى كلى القاهرة الذى قضى بالإخلاء وكان ينقص الصفحة الأخيرة منه المشتملة على الصيغة التنفيذية مما يمتنع معه التنفيذ به ، أما الحكم رقم ٤٤٧ لسنة ٧٥ ق استئناف القاهرة فلا يعتبر سندا تنفيذيا بالنسبة للحكم بالإخلاء لانه اقتصر على تأييد الحكم الابتدائي والإلزام بالمصاريف فلا يعطيه قوة تنفيذية فيما قضت به محكمة أول درجة إنه أورد منطوق حكمها وبيانا لواقعة النزاع ولا يعفى الحكم المطعون فيه من الخطأ ماذهب إليه من أن التنفيذ تم بموجب الحكم الابتدائي المشمول بالصيغة التنفيذية أخذا بما ثبت في محضر الإخلاء والتسليم لمجانبة ذلك للحقيقة التى وضحت من تحقيقات الشرطة والنيابة الإدارية فضلا عن ذلك فقد سمح بتنفيذ الحكم رقم ٤٤٧ لسنة ٧٥ ق مرتين في ١٠/٩/١٩٥٩ ، ٣٠/٩/١٩٥٩ بما يعيبه بمخالفة القانون .



وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك بأن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بصحة إجراءات التنفيذ على أنه تم بموجب الحكم رقم ١٨٧٢ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى القاهرة القاضى بالإخلاء والمذيل بالصيغة التنفيذية ورد على ما يثيره الطاعن من نقص الصفحة الأخيرة المحتوية على الصيغة التنفيذية من هذا الحكم بأن المحضر الذى قام بالتنفيذ أثبت فى محضره أنه قام بالتنفيذ بناء على الحكم المذكور مما يفيد اطلاعه عليه وأنه تحقق من صلاحيته للتنفيذ ويؤيد هذا أن أوراق التنفيذ ومنها الحكم عرضت على قاضى الأمور الوقتية ليأذن بالتنفيذ فى نفس اليوم فلاذن بذلك وما كان ليأذن قبل اطلاعه على الأوراق والتحقق من صلاحيتها للتنفيذ وهذا الذى أورده الحكم المطعون فيه يعتبر تقديرا سائغا لواقعة الدعوى ويكفى لحمل قضائه فلا يعيبه ما استورد إليه تزييدا من صلاحية الحكم الاستثنائى للتنفيذ بمقتضاه لأن الحكم يستقيم بدونه ، أما عما يثيره الطاعن من أن الحكم المطعون فيه أجاز التنفيذ بالحكم ٤٤٧ سنة ٧٥ ق استئناف القاهرة مرتين فإنه عار عن الدليل لعدم تقديم ما يثبته ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالوجه الثانى من سبب الطعن أنه تمسك بأن المطعون ضده الأول تنازل عن حكم الإخلاء بإقرار وكيله على هامش الصفحة الأخيرة من الحكم الابتدائى المشتملة على الصيغة التنفيذية وقدم صورة شمسية لهذا التنازل ولكن الحكم أهدر هذه الصورة ولم يلتزم المطعون ضده بتقديم الأصل لمطابقته على الصورة مخالفا بذلك المادة ٣٩٩ من القانون المدنى التى حلت محلها المادة ١٩ من قانون الإثبات التى تنص على أن التأشير على السند بما يستفاد منه براءة ذمة المدين حجة على الدائن إلى أن يثبت العكس ولو لم يكن التأشير موقعا منه ما دام السند لم يخرج قط من حيازته .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك بأن الحكم المطعون فيه أحال إلى أسباب محكمة أول درجة التى أقامت قضاءها بعدم حصول تنازل عن حكم الإخلاء على ما استخلصته من قرائن حاصلها أنه لو صح التنازل عن حكم

الإخلاء لحرص الطاعن على استلام صورته التنفيذية والصورة التنفيذية للحكم الاستئنافي المؤيد له وأن الطاعن لم يتسكك بهذا التنازل في الإشكال رقم ٧٧٢٨ سنة ١٩٥٩. مستعجل مصر الذي يحكم فيه بتاريخ ١٩٥٩/٩/٨ أي بعد التاريخ الممنوع للتنازل المذكور وأن البين من الحكم ٢٩١٥ لسنة ١٩٥٩ مدني كلي القاهرة بأن الطاعن تمسك بأوراق مصدق عليه في ١٦/١٢/٢٩٥٨ يتضمن التنازل عن الحكم ١٨٧٢ سنة ١٩٥٩ مدني كلي القاهرة ثم ثبت أن عبارة التنازل أضيفت للإقرار بعد التصديق عليه فتنازل الطاعن عن التمسك به وادعى وجود تنازل على هامش الحكم الأمر الذي لو صح لم يوجب إلحاقاً عبارة التنازل إلى الإقرار وأنه لا قيمة للصورة الفوتوغرافية من أن المحكمة لا تملك إلزام المطعون ضده الأول بتقديم أصلها لمطابقته عليها إذ لا يجبر خصم على تقديم دليل يزي أنه في غير مصلحته وليس لخصمه أن يلزمه بأن يقدمه وليس للمحكمة سلطة في ذلك إلا في الحالات المنصوص عليها في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٢٠ من قانون الإثبات وهي حالات ليست متوافرة في الدعوى، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خلص بأسباب سائغة لها أصلها للثابت في الأوراق إلى عدم حصول التأشير بالتنازل على الحكم ملتزماً صحيح القانون في شأن قيمة للصورة الفوتوغرافية في الإثبات وفي شأن عدم توافر أية حالة من حالات إلزام الخصم بتقديم أصل الصورة لمطابقته عليها ملتفتاً بحق من البحث في انطباق المادة ٢٩٩ من القانون المدني المقابلة للمادة ١٩٠ من قانون الإثبات بعد ما انتهى حصول تأشير ما على الحكم وكون النعي بهذا الوجه على غير أساس كذلك .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه بالوجه الثالث أنه لما كانت الصفحة الأخيرة من حكم الإخلاء تتضمن التأشير من وكيل المطعون ضده الأول بالتنازل عن الحكم فإنها تعتبر مشبهة بالالتزامات الطرفين ويكون الحكم منطوقاً في تأويل المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٢٠ من قانون الإثبات إذ لم يلزم المطعون ضده الأول بتقديمها كما يشابه قصور بعدم أعماله المادة ٢٣ من قانون الإثبات يضاف لذلك أنه لا محل لإنكار الحكم وكالة المحامي في توقيع التنازل لأن توكيله يتسع له ومقتضاه من ذلك فإن استلام المطعون



ضده الأول لأجرة العين المؤجرة بعد الحكم بالإخلاء ينشئ عقد إيجار جديد بين الطرفين كما قبلت المحكمة مذكرة من المطعون ضده الأول بعد حجز الدعوى للحكم دون أن يطلع عليها الطاعن وأثبت حضور محام عن المطعون ضده المذكور حلة أنه ليس وكيله عنه ولا صحة لما أدلت به الحكم من حرص أوراق العيذ على قاضي الد مود الوثيقة ليأمر بالتنفيذ في نفس اليوم .

وحيث إن هذا النعي مهدود ذاك بأن نص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٢٠ من قانون الإثبات يحجز الخصم أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أي محرر منتج في الدعوى يكون تحت يده في الحالات التي يتيها وطبقا للمادة ٢٥٥ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٢٢ من قانون الإثبات لا يقبل الطلب إذ لم تراعى فيه أحكام المادتين السابقتين وتنص المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٢١ من قانون الإثبات على أنه يجب أن يبين في الطلب أمور منها الدلائل والظروف التي تؤيد أن المحرر تحت يد الخصم ويستفاد من استقرار هذه النصوص أنه يشترط لإجابة المحكمة الخصم إلى طلبه أن يثبت لديها من الدلائل التي قدمها والظروف التي أبرزها أن المحرر تحت يد خصمه، وإذا كان ذلك وكانت المحكمة قد نفت بأصابع سائغة وجود التنازل المدعى به على النحو السابق بياحه في الرد على الوجه الأول من أوجه الطعن فإن ما يثيره الطاعن من أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات السابق أو أنه لم يلزم المطعون ضده الأول بعرض الورقة المتضمنة التنازل المدعى به أعمالا للمادة ٢٧ من قانون الإثبات يكون في غير محله ، أما عما تزيد فيه الحكم من مناقشة سلطة المحامي في توقيع التنازل بفرض حصوله فإن النعي عليه بالخطأ في القانون يكون غير منتج لأن الحكم يستقيم بدونه ، وبالنسبة لما ينهه الطاعن من أن استلام الأجرة منه من بعد الحكم بالإخلاء ينشئ عقد إيجار جديد فقد نفاه الحكم بأسباب سائغة وإذ قرر أن المطعون ضده الأول وافق على تأجيل تنفيذ حكم الإخلاء حتى آخريه بناء على وساطة المنطقة التعليمية ومن حقه اقتضاء الأجرة عن مدة التأجيل ولم تصرف إرادته لإنشاء عقد إيجار جديد أما ما ينهه من أن المحكمة قبلت مذكرة خصمه بعد حجز الدعوى للحكم فغير سديد لأن المذكرة التي يعينها — وهي مذكرة واحدة وليست



اثنين — قدمت بعد حجز الدعوى للحكم بـ ١٩٦٢/١/٢٦ ولم يحكم فيها وأعيدت للرافعة وصارت المذكرة من مرفقاتها التي يملك أطراف النزاع الاطلاع عليها والرد على ما تضمنته . وأما عن الادعاء بحضور محام عن المطعون ضده الأول وهو ليس موكلًا عنه فإنه صاحب المصلحة في التمسك بذلك هو المطعون ضده الأول وليس الطاعن ، وإما القول بأنه لم يثبت من الأوراق عرض أوراق التنفيذ على قاضي الأمور الوقفية ليأمر بالتنفيذ في نفس اليوم بخلاف موضوعي لم تسبق إثارته أمام محكمة الموضوع ومن ثم فلا محل للتمسك به أمام هذه المحكمة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطاعن على غير أساس ويتعين رفضه .

## جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٧

جرياسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود ، وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد محمد المهدي ؛ والدكتور عبد الرحمن هياذ ؛ وصالح نصار ؛ وأحمد وهيدان .

( ٩٩ )

الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٤ القضائية :

- ( ١ ) إيجار ” إيجار أماكن “ . دعوى ” قبول الدعوى “ . نظام عام .  
 دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر للتخلف عن سداد الأجرة . قبولها رهين بتكليف المستأجر بالوفاء .  
 بالأجرة المتأخرة بشروط صحة التكليف . بطلانه . أمر متعلق بالنظام العام .
- ( ٢ ) إيجار ” إيجار أماكن “ . بطلان . نظام عام . نقض .  
 دعوى الإخلاء . بطلان التكليف بالوفاء . بالأجرة لتجاوز المطلوب فيه الأجرة المستحقة . عدم  
 جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض رغم تعلقه بالنظام العام . علة ذلك .

١ — مفاد نص الفقرة ” أ “ ، أن المادة الثانية من قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ — والمقابلة للفقرة ( أ ) من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أن المشرع اعتبر تكليف المستأجر بالوفاء شرطاً أساسياً لقبول دعوى الإخلاء بسبب التأخير في الأجرة ، فإذا خلت منه الدعوى أو وقع باطلا تعين الحكم بعدم قبول الدعوى ، ويعتبر بطلان التكليف متعلقاً بالنظام العام ، ويشترط أن يبين في التكليف بالوفاء الأجرة المستحقة المتأخرة التي يطالب بها المؤجر حتى يتبين المستأجر حقيقة المطلوب منه بمجرد وصول التكليف إليه وإلا فلا ينتج التكليف أثره إلا إذا لم تكن قيمة هذه الأجرة محل خلاف بين الطرفين فلا يشترط عندئذ بيانها .

٢ — إذ كان السبب من الأوراق أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان التكليف بالوفاء ، وكان مبني الدفع الذي تمسك به الطاعن بسبب النعي أن التنبيه المعلن للطاعن لا يمثل الحقيقة ،

إذ تضمن التنبيه طلب مبلغ ١٨٥ ج بينما الثابت أنه لم يكن مدنيا إلا بمبلغ ٣٩,٠٦٠ ج ليس غير ، لما كان ذلك و كان يشترط لقبول الأسباب المتعلقة بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض ألا يخالفها أى عنصر واقعى لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ، اعتبارا بأن السبب لا يكون قانونيا صرفا ألا يتوافر هذه الشروط ، وكان لا يتسنى لمحكمة النقض التحقق من سداد الدفع ببطلان التكليف بالوفاء لا بالخوض فى وقائع النزاع واحتساب المبالغ التى أوفاه الطاعن ومقدار الأجره المستحقة عليه حتى تاريخ التنبيه توصلنا للتعرف إلى مطابقة المبلغ الذى تضمنه التنبيه للمبلغ المستحق فى ذمته حتى ذلك الوقت ، فإن ما أثاره الطاعن من بطلان التكليف بالوفاء ، وإن كان سببا قانونيا يتعلق بمدى صحة تطبيق محكمة الموضوع للقانون إلا أنه يخالفه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ، ولا يجوز إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — نتجصل فى أن مورث المطعون عليهم أقام الدعوى رقم ٣٩٢ سنة ١٩٦٨ مدنى أمام محكمة الميناء الابتدائية ضد الطاعن طالبا الحكم باخلائه من الشقة استجاره الميناء بصحيفة الدعوى وتسليمها له ، وقال بيانا لدعواه أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٧/٤/٦ استأجر الطاعن منه الدور الثالث بالعقار رقم ... .. بأجرة شهرية قدرها ٥٠٠ جنيه و ٢ مليم ، وإذا لم يسدد من الأجرة المستحقة عليه عن المدة من ١/٤/١٩٦٢ حتى ٧/٧/١٩٦٨ وقدرها ١٨٥ جنيه سوى مبلغ ٨٢ جنيه و ٣٠٠ مليم ، وجب إنذار عرض ، وتأخر فى سداد مبلغ ١٠٢ جنيه و ٩٧٠ مليم خلاف ما يستجد ، يفقد أقام الدعوى بطلباته . وبتاريخ ١٩٧٠/١/٢٧ حكمت المحكمة بالزام الطاعن باخلاء العين الميناء بصحيفة الدعوى عقد الاستأجار المؤرخ ١٩٥٧/٤/٦ وتسليمها خالية إلى مورث المطعون



عليهم . أستاذف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٩ سنة ٦ ق بنى سوييف ( مأمورية المنيا ) طالبا الغاءه ورفض الدعوى ، وفي ١٩٧١/٥/٢٠ حكمت محكمة الاستئناف بنذب مكتب خبراء وزارة العدل لبيان ما سدده الطاعن من أجوره من النزاع باعتبار أن الأجرة الشهرية لها ٢١٨ قرش وذلك اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٦٢ حتى قفل باب المرافعة في الاستئناف ، وبعد أن قدم الخبير تقريره هادت وحكمت في ١٩٧٢/٦/٢٥ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ، ينمى الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيانه يقول إن المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ اشترطت لقبول دعوى الإخلاء التأخير في سداد الأجرة أن يسبق تحريكها تنبيه على المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة ، وإذا كان التنبيه الحاصل من مورث المطعون عليهم إليه بتاريخ ١٩٦٨/٦/٤ انطوى على الزعم بأنه تأخر في وفاء مبلغ ١٨٥ جنيه من قيمة الأجرة المستحقة حتى يونيو سنة ١٩٦٨ ، وكان الثابت من إندارات العرض المعلنة في تواريخ سابقة على تاريخ التنبيه أنه لم يكن مستحقا عليه حتى آخر يونيو سنة ١٩٦٨ سوى مبلغ ٦٠ جنيه و ٣٩ مليم فإن ماورد بالتنبيه المعلن إليه يكون منظويا على المطالبة بسداد مبالغ ليست مستحقة في ذمته ولم يكن مدينا بها عند ذاك مما يبطل التكليف بالوفاء ويرتب عدم قبول الدعوى ، وهو أمر متعلق بالنظام العام يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، مما يعيب الحكم بمخالفة القانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه وأن كان النص في الفقرة ( أ ) من المادة الثانية من قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والمقابلة للفقرة ( أ ) من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على أنه « لا يجوز

للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان المؤجر ولو عند انتهاء المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية ، ( أ ) إذا لم يقوم المستأجر بوفاء الأجرة المستحقة طبقاً لأحكام هذا القانون في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه بذلك بإعلان على يد محضر أو بكتاب مسجل يسلم له بإيصال . . . . ” ، يدل على أن المشرع اعتبر تكليف المستأجر بالوفاء شرطاً أساسياً لقبول دعوى الإخلاء بسبب التأخير في الأجرة ، فإذا خلت منه الدعوى أو وقع باطلاً تعين الحكم بعدم قبول الدعوى ، ويعتبر بطلان التكليف متعلقاً بالنظام العام ، ويشترط أن يبين في التكليف بالوفاء الأجرة المستحقة المتأخرة التي يطالب بها المؤجر حتى يتبين المستأجر حقيقة المطلوب منه بمجرد وصول التكليف إليه وإلا فلا ينتج التكليف أثره ، إلا إذا لم تكن قيمة هذه الأجرة محل خلاف بين الطرفين فلا يشترط عندئذ بيانها ، لكن كان ذلك ، إلا أنه لما كان البين من الأوراق أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان التكليف بالوفاء وكان مبني الدفع الذي تمسك به الطاعن بسبب النعي أن التنبيه المعلن للطاعن في ١٩٦٨/٧/٤ لا يمثل الحقيقة وأن الأجرة المطلوبة فيه مجاوزة لما هو مستحق فعلاً في ذمته عند إعلانه به ، إذ تضمن التنبيه طلب سداد مبلغ ١٨٥٠ جنيهاً في حين أن الثابت أنه لم يكن مديناً إلا بمبلغ ٦٠ جنيهاً و ٣٩ مليم ليس غير ، لما كان ذلك وكان يشترط لقبول الأسباب المتعلقة بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض ألا يخالفها أي عنصر واقعي لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ، اعتباراً بأن السبب لا يكون قانونياً صرفاً إلا بتوافر هذا الشرط ، وكان لا يتسنى لمحكمة النقض التحقق من سداد الدفع ببطلان التكليف بالوفاء إلا بالخوض في وقائع النزاع واحتساب المبالغ التي أوفاه الطاعن ومقدار الأجرة المستحقة عليه حتى تاريخ التنبيه توصلاً للتصرف إلى مطابقة المبلغ الذي تضمنه التنبيه للمبلغ المستحق في ذمته حتى ذلك الوقت ، فإن ما أثاره الطاعن من بطلان التكليف بالوفاء وأن كان سبباً قانونياً يتعلق بمدى صحة تطبيق محكمة الموضوع للقانون ، إلا أنه يخالفه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ، ولا يجوز إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة ، ومن ثم يجب أن يكون النعي غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم اعتمد في قضائه على النتيجة التي إنتهى إليها تقرير الخبير مستبعدا فيه رسم انذارات العرض ، مع أن الثابت من مستندات الطاعن أن مورث المطعون عليهم كان يقبل المبالغ المعروضة عليه دون أى تحفظ ، وكانت تخصم منها رسوم الإنذارات تبعا لما أثبت بالإنذار الأول ، ومن ثم فإن جنوح مورث المطعون عليهم للمطالبة بأكثر مما هو مستحق يقطع بتعمده الامتناع عن قبول الأجرة ، ويلقى على كاهله رسوم الانذارات التالية للإنذار الأول ، بما يفيد أن العرض الذي تم بالإنذار المعلن لمورث المطعون عليهم في ١٤/٤/١٩٦٦ تم صحيحا ، وأن عدم احتساب المبلغ المعروض لهذا الإنذار على مذهب الخبير والحكم المطعون فيه لا يعتمد على صحيح القانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه ركن في قضائه إلى أن ما انتهى إليه الخبير في تقريره بشأن تصفيه حساب الأجرة المتأخرة المستحقة على الطاعن حتى ٣٠/٥/١٩٧١ وقدرها ٤١ جنية و ٩١٠ مليم ، وأنه بإضافة مبلغ ٢٥ جنيها و ٧٠ مليم مقدار الأجرة المستحقة بعد ذلك وحتى قفل باب المرافعة في ٥/٥/١٩٧٢ وخصم مبلغ ٢٧ جنيها و ٢٥٠ مليا قيمة المسدد في تلك الفترة على دفعتين ، تصبح الأجرة المتأخرة مبلغ ٣٩ جنيها و ٧٢٥ مليم . لما كان ذلك ، وكان اعتراض الطاعن اذ ينحصر في عدم احتساب قيمة إنذار العرض المعلن في ١٤/٤/١٩٦٦ وقيمة رسوم الإنذارات وحملتها مبلغ ٣٤ جنيها و ٢٨٠ مليم أى أقل من المبلغ الذي أثبت الحكم تأخر الطاعن في سداده ، فإن ذمة الطاعن تظل مشغولة حتى يفرض صحة ما يذهب إليه ، ويكون النعى غير منتج .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد محمد المهدي ، والدكتور محمد الرحمن عيادة ، ومحمد الباجوري ، وملاح نصار .

( ١٠٠ )

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣٤ القضائية :

( ١ ) إيجاز " إيجار الاماكن " . دعوى " تقدير قيمة الدعوى " .  
استئناف .

دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر بعد انتهاء المدة الأصلية للعقد . غير مقبلة القيمة . جواز  
استئناف الحكم الصادر فيها . على ذلك .

( ٢ ) حكم . " بيانات الحكم " . بطلان .

خطأ الحكم بالاستئناف في بيان الدعوى المتأنف حكيمها . لا بطلان . مادة ١٧٨ مرافعات .

( ٣ ) إيجاز . " إيجار الاماكن " .

دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر لتغيير في رجو استعمال العين المؤجرة المنفق عليه في العقد .  
الحكم بالإخلاء . رهين بتوافر الضرر . مثال بشأن تغيير المسكن إلى مكتب محاماة .

١ - إذا كانت الدعوى الماثلة يدور النزاع فيها حول فسخ عقد الإيجالو  
وإخلاء العين المؤجرة وكانت المادة ٣٧/٨ من قانون المرافعات تقضي بأنه إذا  
كانت الدعوى بطلب فسخ العقد كان التقدير باعتبار المقابل النقدي من المدة  
الواردة في العقد ، فإذا كان العقد قد نفذ في جزء منه كان التقدير باعتبار المدة  
الباقية ، لما كان ذلك وكان عقد الإيجار موضوع النزاع — بعد انتهاء مدته  
الأصلية — قد امتد تلقائيا إلى مدة غير محدودة طبقا لأحكام قوانين إيجار  
الاماكن ، فمن ثم يكون المقابل النقدي لهذه المدة غير محدد وتكون الدعوى  
غير قابلة لتقدير قيمتها وبالتالي تعتبر قيمتها — وعلى ما جرى به قضاء هذه

المحكمة — زائدة عن مائتين وخمسين جنبها طبقا للمادة ٤١ من قانون المرافعات، ويكون الحكم الصادر فيها جائزا استثنائه، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بمحواز الاستئناف فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

٢ — إذ كانت المادة ١٨٧ من قانون المرافعات قد أوردت البيانات الواجب أن يشتمل عليها الحكم على سبيل الحصر، ولم يرد من بينها رقم الدعوى، فإن مقتضى ذلك أن الخطأ الوارد في الحكم المطعون فيه في خصوص هذا البيان لا يؤثر على سلامته ولا يجهل بالحكم، لما كان ذلك فإنه وإن كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أورد في ديباجته أن الاستئناف مرفوع عن الحكم رقم ٩٢٤ سنة ١٩٦٧، مع أن صحة رقمه ٩٢٤ سنة ١٩٧٠، إلا أنه لما كان الثابت أن الدعوى الأخيرة هي التي كانت مرفقة بالملف الاستئنافي وكانت هذه الدعوى هي التي تناولها دفاع الطرفين الذي حصله الحكم المطعون فيه وقضى في شأنه، فإن النعي على الحكم بالبطلان لهذا السبب يكون في غير محله.

٣ — مفاد المادة ٢٣/ج من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المنطبقة على واقعة الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن التشريع الاستثنائي بعد أن سلب المؤجر الحق الذي تخوله القواعد العامة في مطالبة المستأجر بإخلاء العين المؤجرة عند انتهاء مدة العقد، ومقررا مبدأ امتداد عقود الإيجار امتدادا تلقائيا، أجاز للمؤجر طلب الإخلاء إذا أخل المستأجر بالتزامه الخاص باستعمال العين المؤجرة المشار إليها في المواد ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨٣ من القانون المدني، ولئن كان المستفاد من هذا النص أن للمؤجر الحق في طلب إخلاء المستأجر بمجرد استعمال المكان المؤجر استعمالا يتنافى شروط العقد، إلا أن هذا النص جاء خلوا مما يفيد سلطة القاضى التقديرية في الفسخ، ولم يعرض عليه الحكم بالإخلاء إذا توفر سبب من أسبابه التي حددت شروطها فيه، وإذا كان مفاد ما تقضى به المادة ٥٧٩ من القانون المدني أنه متى تعين الاستعمال المحدد الذي أوجرت المين من أجله وجب على المستأجر أن يقتصر عليه وألا يعمد إلى تغييره إلا بعد حصوله على إذن من المؤجر على أن يستثنى الحالة التي لا يترتب على هذا التغيير في نوع

الاستعمال ضرر للوَجَر ، فتنفى عند ذلك حكمة التقييد ويصبح التغيير جائزا ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر واعتبر أن مجرد تغيير وجه استعمال العين المؤجرة حتى ولو لم ينجم عنه ضرر للمالك ، ولم يجعل للمحكمة سلطة تقديرية في هذا الشأن ، فإنه يكون قد خالف القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام ضد الطاعن الدعوى رقم ٩٢٤ سنة ١٩٧٠ مدني أمام محكمة أسيوط الابتدائية ، يطلب الحكم بإخلائه من الشقة المبينة بصحيفة الدعوى وتسليمها له خالية ، وقال شرحا لها أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦١/٦/١ استأجر منه الطاعن الشقة الغريبة بمنزله المبين بصحيفة الدعوى ، والكائنة بناحية البداري لقاء أجره شهرية قدرها خمسة جنيهات لاستعمالها سكنا له ، وإذ غير الطاعن وجه استعمال العين المؤجرة إلى مكتب يزاول فيه مهنة المحاماة فقد أقام الدعوى . وبتاريخ ١٩٧١/٥/١٧ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه أن الطاعن أساء استعمال العين المؤجرة له بأن حولها إلى مكتب لاستقبال عملائه من المتقاضين ، وأنه خالف بذلك شروط التعاقد مما تسبب عنه ضرر للمطعون عليه ، وبعد سماع شهود الطرفين حكمت في ١٩٧٢/٥/١٥ برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٩ لسنة ١٩٧٢ قى أسيوط طالبا الغاءه والقضاء له بطلباته ، وبتاريخ ١٩٧٣/٢/٥ حكمت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف وإخلاء العين المؤجرة وتسليمها للمطعون عليه خالية . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم ،



وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشوره فرأته جديرا بالنظر ، وبالحلقة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ، ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الدعوى بطلب إخلاء العين المؤجرة لا تعدو أن تكون دعوى بطلب فسخ عقد إيجار ، تخضع في تقدير قيمتها للمادة ٨/٣٧ من قانون المرافعات ، وإذا كانت مدة العقد مشاهرة والأجرة محددة بستة جنيهاً ، فإن الحكم الابتدائي يكون نهائياً ، وكان يتعين على محكمة الاستئناف أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم جواز الاستئناف ، وهو ما يعيب حكمها بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى في محله ، ذلك أنه لما كانت الدعوى المسأله يدور النزاع فيها حول فسخ عقد الإيجار وإخلاء العين المؤجرة ، وكانت المادة ٨/٣٧ من قانون المرافعات تقضى بأنه إذا كانت الدعوى بطلب فسخ العقد كان التقدير باعتبار المقابل النقدي عن المدة الواردة في العقد ، فإذا كان العقد قد نفذ في جزء منه كان التقدير باعتبار المدة الباقية ، لما كان ذلك وكان عقد الإيجار موضوع النزاع — بعد انتهاء مدته الأصلية — قد امتد تلقائياً إلى مدة غير محددة طبقاً لأحكام قوانين إيجار الأماكن ، ومن ثم يكون المقابل النقدي لهذه المدة غير محدد ، وتكون الدعوى غير قابلة لتقدير قيمتها ، وبالتالي تعتبر قيمتها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — زائدة عن مائتين وخمسين جنيهاً ، طبقاً للمادة ٤١ من قانون المرافعات ، ويكون الحكم الصادر جائزاً استئنافه ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بجواز الاستئناف فإنه لا يكون الخطأ في تطبيق القانون ، ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثاني والوجه الأول من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه البطلان وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه أشار في ديباجته ، إلى أن الاستئناف انصب على الحكم الصادر من محكمة أسبوط الابتدائية المفيد برقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٧ ، وجرى منطوقه على القضاء بإلغاء الحكم

المستأنف ، مما تعين أن ماصار إلغاؤه هو هذا الحكم وليس الحكم رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٧٠ والذي رددته الخصومة بموجبه بين الطرفين المتنازعين ، ومؤدى المنطوق المشار إليه مضافا إلى ديباجته أن الحكم المطعون فيه يلغى حكما غير المقصود استئنافه بما يجعله منعدما ولا وجود له . هذا إلى أن محكمة الاستئناف لم تفتن إلى أن رقم الدعوى الابتدائية التي ضمت إلى الملف الاستئنافي تغاير الرقم الوارد بصحيفة الاستئناف ، وما أثبتته في صدر حكمها ، مما مفاده أنها لم تستوعب وقائع الدعوى الاستيعاب الصحيح ، وهو ما يعيب حكمها بالبطلان .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات قد أوردت البيانات الواجب أن يشتمل عليها الحكم على سبيل الحصر ، ولم يرد من بينها رقم الدعوى ، فإن مقتضى ذلك أن الخطأ الوارد في الحكم المطعون فيه في خصوص هذا البيان لا يؤثر على سلامته ولا يجعل بالحكم ، لما كان ذلك فإنه وإن كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أورد في ديباجته أن الاستئناف مرفوع عن الحكم رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٧ ، إلا أنه لما كان الثابت أن الدعوى الأخيرة هي التي كانت مرفقة بالملف الاستئنافي وكانت هذه الدعوى هي التي تناولها دفاع الطرفين الذي حصله الحكم المطعون فيه وقضى في شأنه ، فإن النعى على الحكم بالبطلان لهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إن مما ينهه الطاعن بباقي الأسباب على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بالإخلاء على سند من أن الثابت من عقد الإيجار أن العين مؤجرة بقصد استعمالها سكنا خاصا له وأن الطاعن [استعمل المكان المؤجر استعمالا مخالفا لشروط الإيجار يجعلها مكتبا للمعاماة وأن ذلك مجردة يجيز للمؤجر طلب الإخلاء دون أن يكون للمحكمة سلطة تقديرية ودون حاجة لأن يكون الاستعمال ضارا بالمالك ، في حين أن المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ توجب ثبوت الضرر في كافة

الحالات التي يبيع فيها القانون للمؤجر طلب الإخلاء ، وهو ما يعيب الحكم بخالفة القانون .

وحيث إن النعى في محله ، ذلك أن مفاد المادة ٢٣ ( ج ) من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المنطبقة على واقعة الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن التشريع الاستثنائي بعد أن سلب المؤجر الحق الذي تنحوله القواعد العامة في مطالبة المستأجر بإخلاء العين المؤجرة عند انتهاء مدة العقد ، مقررًا مبدأ امتداد عقود الإيجار امتدادًا تلقائيًا ، أجاز للمؤجر طلب الإخلاء إذا أخل المستأجر بالتزامه الخاص باستعمال العين المؤجرة المشار إليها في المواد ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨٣ ، من القانون المدني ، ولئن كان المستفاد من هذا النص أن للمؤجر الحق في طلب إخلاء المستأجر بمجرد استعمال المكان المؤجر استعمالًا يناقض شروط العقد ، إلا أن هذا النص جاء خلوا مما يفيد سلطة القاضي التقديرية في الفسخ ، ولم يفرض عليه الحكم بالإخلاء إذا توافر سبب من أسبابه التي حددت شروطها فيه ، وإذا كان مفاد ما تقضى به المادة ٥٧٩ من القانون المدني أنه متى تعين الاستعمال المحدد الذي أوجرت العين من أجله وجب على المستأجر أن يقتصر عليه وألا يعتمد إلى تغييره إلا بعد حصوله على إذن من المؤجر على أن تستثنى الحالة التي لا يترتب على هذا التغيير في نوع الاستعمال ضرر للمؤجر ، فتنتفى عند ذلك حكمة التقييد ويصبح التغيير جائزًا ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر واعتبر أن مجرد تغيير وجه استعمال العين المؤجرة حتى ولو لم ينجم عنه ضرر للمالك يجيز الإخلاء ولم يجعل للحكمة سلطة تقديرية في هذا الشأن ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما كان حكم محكمة أول درجة في محله للأسباب التي بنى عليها فإنه يتعين تأييده .



## جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار قاتب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعضوية السادة  
المستشارين : مصطفى الفقى ، وأحمد سيف الدين سابق ، وأحمد شبيه الحد ، وسليم عبدالله سليم

( ١٠١ )

الطعن رقم ٥١ لسنة ٣٠ القضائية :

( ١ ) إرث . تركة . وصية .

أيلولة التركة نهائيا للورثة . شرطها . أداء مصاريف التجهيز وديون المورث النافذة . انشغال  
التركة بـ جرد الوفاة بحق عينى تبعى لدائنى المتوفى .

( ٢ ) إرث . تركة . وصية .

ديون التركة . عدم قابليتها للانقسام على الورثة . إلزام الوارث فى حدود ما آل إليه من التركة  
بسداد تلك الديون .

( ٣ ) إرث . تركة . إثراء بلا سبب . فوائد . دعوى .

رجوع الوارث بما أداء من ديون التركة على باقى الورثة .

إما أن يكون بدعى الحلول أو بالدعوى الشخصية . هذه الدعوى الأخيرة أسامها الفضالة  
أو الإثراء بلا سبب . حكم كل منهما . مثال بشأن طلب الفوائد .

( ٤ ) إرث . تركة .

القضاء بالزام الوارث بحصته فى ديون التركة التى دفعها وارث آخر . عدم جواز مطالبة شخصيا  
بعد ذلك ببعض تواج الدين المستحقة على التركة .

١ — النص فى المادة الرابعة من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ على  
أنه ” يؤدى من التركة بحسب الآتى أولا — ما يكفى لتجهيز الميت ومن تلزمه  
نفقته من الموت إلى الدفن . ثانيا — ديون الميت . ثالثا — ما أوصى به فى الحد  
الذى تنفذ فيه الوصية . ويوزع مابقى بعد ذلك على الورثة ... .. “

يدل على أن التركة تنفصل عن المورث بوفاته ولا تتحول بصفة نهائية إلى الورثة إلا بعد أداء مصاريف تجهيزه وتجهيز من تلزمه نفقته وما عليه من ديون للعباد وما ينفذ من وصاياه. ومن هنا كانت قاعدة لائحة لا تترك إلا بعد سداد الدين ومؤداها أن تظل التركة مشغلة بمجرد الوفاة بحق عيني تبعى لدائني المتوفى يخولهم تتبعها لاستيفاء ديونهم منها .

٢ — الديون — المستحقة على التركة — غير قابلة للانقسام في مواجهة الورثة فيلتزم كل منهم بأدائها كاملة إلى الدائنين طالما كان قد آل إليه من التركة ما يكفي للسداد فإن كان دون ذلك فلا يلزم إلا في حدود ما آل إليه من التركة، لأن الوارث لا يرث دين المورث وله الرجوع على باقي الورثة بما يخصهم في الدين الذي وفاه كل بقدر نصيبه .

٣ — للوارث الرجوع على باقي الورثة بما يخصهم من الدين الذي وفاه — عن التركة — كل بقدر نصيبه بدعوى الحلول أو بالدعوى الشخصية ، فإن كان رجوعه بدعوى الحلول فإنه يحل محل الدائن في نفس الدين الذي أداه بحيث يكون له حقه بما لهذا الحق من خصائص وما يلحقه من توابع وما يكفله من تأمينات وما يرد عليه من دفعات عملاً بالمادة ٣٢٩ من القانون المدني فإذا كانت الفائدة المقررة للدين ٢٪ فليس له أن يطالب بأكثر من ذلك، وإن كان رجوعه بالدعوى الشخصية فيكون على أساس الفضالة أو الاثراء بغير سبب فإن أثر الرجوع بدعوى الاثراء بلا سبب فله أقل قيمتي الافتقار الذي لحقه مقدراً بوقت الحكم والاثراء الذي أصاب المدعى عليه وقت حصوله فإذا طلب فائدة عما أنفق استحق الفائدة القانونية من وقت تحديد المبلغ المستحق بحكم نهائي. أما إن رجع بدعوى الفضالة فيستحق طبقاً للمادة ١٩٥ من القانون المدني النفقات الضرورية والنافعة التي سوغتها الظروف مضافاً إليها فوائد لها من يوم دفعها أي من وقت الاتفاق . وإذا كان الطاعن قد أسس دعواه على أنه قام بسداد الدين الباقي للدائنة بعد أن اتخذت اجراءات نزع الملكية ورفع الدعوى ... لإلزام المطعون ضدها بأن تدفع له نصيبها في الدين والفوائد القانونية بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية فقصت له المحكمة بالمبلغ المطالب به وأغفلت الفصل في طلب الفوائد ، فأقام الدعوى

المطعون في حكمها للمطالبة بتلك الفوائد ، وكان المستفاد من جملة ما تقدم أن الطاعن قد استند في دعواه إلى الفضالة فهي التي تعطيه الحق في الفوائد من تاريخ انفاقه للمبالغ الضرورية والنافعة دل على ذلك أنه لم يتمسك بالفائدة التي كانت تستحقها الدائنة وهي ٢٪ حتى يمكن القول باستناده لدعوى الحلول ، كما أنه لم يطلب الفوائد من تاريخ الحكم النهائي طبقاً لقواعد الاثراء بلا سبب وأوضح اضطرابه لسداد الدين توكيلاً لأجراءات التنفيذ العقارى بدين لا يقبل الاقسام بالنسبة للمدينين وهو أحدهم مما تستقيم معه دعوى الفضالة ومؤدى ذلك استحقاقه للفوائد بواقع ٤٪ من تاريخ الاتفاق وهو سابق على التاريخ الذى جعله بدءاً لطلبها ، فإن الحكم — إذ خالف ذلك بأن كيف دعوى الطاعن بأنها دعوى حلول مما لا يستقيم مع طلباته فيها — يكون مخطئاً في تطبيق القانون .

٤ — إذ كان الطاعن قد سدد دين التركة وما استحق عليه من فوائد وأنفق من مصاريف وهو ما تلتزم به جمعية التركة واستصدر الحكم في الدعوى رقم ٠٠٠ بالزام المطعون ضدها بمحصتها وفق قواعد الميراث في هذا الذى سدده فإنه لا يملك مطالبتها شخصياً ببعض توابع الدين التى استحققت على التركة ولم تستحق عليها شخصياً ، حتى يكون له أن يطالبها بالبالغ المطالب به بالدعوى المطعون في حكمها ويكون تعيينه الحكم المطعون فيه لقضائه بعدم جواز الدعوى لسابقه الفصل فيها بالنسبة للمطالبة بمبلغ ٠٠٠ — بفرض صحته — غير منتج إذ لا يحقق مصلحة نظرية محضاً .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الطاعن رفع الدعوى ٥٢٧٥ سنة ١٩٦٨ مدنى كلى القاهرة طالباً



الزام المطعون ضدها بأن تدفع له الفوائد القانونية بواقع ٤٪ اعتباراً من ١٩٦١/١١/٢٣ عن مبلغ ٤٤٢٧ جنيهاً و ٥٠٠ مليم المحكوم له به في الدعوى ٤٨٥٧ لسنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة وإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٤٨١ جنية ٨٣٣ مليم وفوائده القانونية واستند في دعواه إلى أن مورثه ومورث المطعون ضدها المرحوم بشاره شكرى توفى مديناً بمبلغ ١٤٠٠٠ جنية للسيدة . . . . . وقام هو بسداد مبالغ لهذه الدائنة من ماله الخاص بلغت حملتها ١١٥٠٠ جنية ثم توقف مضطراً عن سداد الباقي وقدره مبلغ ٢٥٠٠ جنية فرفعت الدائنة الدعوى رقم ٧٩ سنة ١٩٤٨ مدنى كلى القاهرة للمطالبة بفوائد . فقضى لها بالزام الورثة بأن يدفعوا مبلغ ٢٨٨٠ جنيهاً و ٧٠٠ مليم والفوائد بواقع ٢٪ حتى السداد ثم أخذت إجراءات نزع ملكية الأتيان المخلفة عن المورث فاضطر الطاعن إلى أن يدفع لها المبلغ المستحق والذي بلغ ٣٦٨٠ جنيهاً بعد إضافة الفوائد والرسوم وبذلك بلغ مجموع ماسدده للدائنة مبلغ ١٥١٨٠ جنيهاً فرفع الدعوى ٤٨٥٧ لسنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة بطلب الزام المطعون ضدها بأن تدفع له من تركة مورثها مبلغ ٤٤٢٧ جنية و ٥٠٠ مليم وهو ما يساوى نصيبها فيما سدده للدائنة وفوائد هذا المبلغ بواقع ٤٪ سنوياً فقضت له المحكمة بالمبلغ المطالب به وأغفلت الفصل في طلب الفوائد ، ولما كان ماسدده زيادة عن مقدار الدين للدائنة بسبب تخلف المطعون ضدها ووالدتها عن سداد نصيبها ويبلغ ١١٨٠ جنية فيتعين أن تتحملاه وكان ما يخص المطعون ضدها في أصل الدين هو مبلغ ٤٠٨٣ جنيهاً و ٣٣٣ مليم وما يخصها في الفوائد والمصاريف التي سددت زيادة عن الدين هو مبلغ ٨٢٦ جنيهاً وقد قضى له في الدعوى ٤٨٥٧ لسنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة مبلغ ٤٤٢٧ جنيهاً و ٥٠٠ مليم فيكون الباقي له بذمتها مبلغ ٤٨١ جنية ٨٣٢ مليم وفوائده فقد رفع الدعوى بذلك وبالفوائد التي أغفل الحكم بها وبتاريخ ١٩٧٠/١٢/٥ حكمت المحكمة بالزام المطعون ضدها بأن تدفع له الفوائد القانونية عن مبلغ ٤٤٢٧ جنيهاً و ٥٠٠ مليم بواقع ٤٪ ابتداء من ١٩٦٨/١١/١٦ حتى السداد وبعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها في الدعوى ٤٨٥٧ لسنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة بالنسبة للمطالبة بمبلغ ٤٨١ جنية و ٨٣١ مليم أستاذ الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٩ سنة ٨٨ ق القاهرة كما استأنفته

المطعون ضدها بالاستئناف رقم ١٨٤ سنة ٨٨ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٥ حكمت المحكمة في الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المطعون ضدها بفوائد مبلغ ٤٤٢٧ جنيه و ٥٠٠ مليم بواقع ٢٪ سنويا اعتبارا من ١٩٦١/١١/٢٣ وبتأييده فيما قضى به من عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالنسبة للمطالبة بمبلغ ٤٨١ جنيه و ٨٣٣ مليم . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم نقضا جزئيا في خصوص السبب الأول من أسباب الطعن وإذ عرض على المحكمة في غرفة المشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول من أسباب الطعن أنه خفض الفائدة من ٤٪ إلى ٢٪ سنويا . تأسيسا على أن الطاعن حل محل الدائنة الأصلية فيما لها من حق لدى المطعون ضدها بما في ذلك حقها في اقتضاء فوائد تأخرية بواقع ٢٪ مع أن هذه الفائدة التي كانت تستحقها فائدة اتفاقية وهو إنما يستحق فائدة قانونية بواقع ٤٪ عن دينه قبل المطعون ضدها طبقا للمادة ٢٢٦ من القانون المدني بعد أن سدد دين الدائنة وفوائده ومصاريفه وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون مخطئا في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن النص في المادة الرابعة من قانون الموارد رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ على أنه "يؤدي من التركة بحسب الترتيب الآتي أولا : ما يكفي لتجهيز الميت ومن تلزمه نفقته من الموت إلى الدفن . ثانيا : ديون الميت . ثالثا : ما وصى به في الحد الذي تنفذ فيه الوصية . ويوزع ما بقي بعد ذلك على الورثة ، ... .. " يدل على أن التركة تنفصل عن المورث بوفاته ولا تؤول بصفة نهائية إلى الورثة إلا بعد أداء مصاريف تجهيزه وتجهيز من تلزمه نفقته وما عليه من ديون للعباد وما ينفذ من وصاياه . ومن هنا كانت قاعدة لاركة إلا بعد سداد الدين ومؤداها أن تظل التركة منشغلة بمجرد الوفاة بحق عيني تبقي لدائني المتوفى يخولهم تتبعها لاستيفاء ديونهم منها وتكون هذه الديون غير قابلة للانقسام في مواجهة الورثة يلتزم كل منهم بأدائها كاملة إلى الدائنين

طالب كان قد آل إليه من التركة ما يكفي للسداد فإن كان دون ذلك فلا يلزم إلا في حدود ما آل إليه من التركة لأن الوارث لا يرث دين المورث وله الرجوع على باقى الورثة بما يخصهم فى الدين الذى وفاه كل بقدر نصيبه فى حدود ما آل إليه من التركة بدعوى الحلول أو بالدعوى الشخصية فإن كان رجوعه بدعوى الحلول فإنه محل محل الدائنة فى نفس الدين الذى أداه بحيث يكون له حقه بما لهذا الحق من خصائص وما يلحقه من توابع وما يكفله من تأمينات وما يرد عليه من دفعوع عملاً بالمادة ٣٢٩ من القانون المدنى فإذا كانت الفائدة المقررة للدين ٢٪ فليس له أن يطالب أكثر من ذلك ، وإن كان رجوعه بالدعوى الشخصية فيكون على أساس الفضالة أو الإثراء بغير سبب فإن أثر الرجوع بدعوى الإثراء بلا سبب فله أقل قيمتى الإقتقار الذى لحقه مقدراً بوقت الحكم والإثراء الذى أصابه المدعى عليه وقف حصوله وفقاً للمادة ١٧٩ من القانون المدنى ، فإذا طلب فائدة عما انفق استحق الفائدة القانونية من وقت تحديد المبلغ المستحق بحكم نهائى أما أن يرجع بدعوى الفضالة فيستحق طبقاً للمادة ١٩٥ من القانون المدنى النفقات الضرورية والنافعة التى سوغتها الظروف مضافاً إليه فوائدها من يوم دفعها أى من وقت الاتفاق ، لما كان ذلك وكان الطاعن — على ما بين من مدونات الحكم المطعون فيه — قد أسس دعواه على أنه قام بسداد الدين الباقى للدائنة بعد أن اتخذت إجراءات نزع الملكية وكان قد سدد لها مبالغ أخرى قبل ذلك ورفع الدعوى ٤٨٥٧ سنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة لإلزام المطعون ضدها بأن تدفع له نصيبها فى الدين وقدره ٤٤٢٧ جنيهاً و ٥٠٠ ملياً والفوائد القانونية بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية فقضت له المحكمة بالمبلغ المطالب به وأغفلت الفصل فى طلب الفوائد فأقام الدعوى المطعون فى حكمها للطالبة بتلك الفوائد ، وكان المستفاد من جملة ما تقدم أن الطاعن قد استند فى دعواه إلى الفضالة فهى التى تعطيه الحق فى الفوائد من تاريخ انفاقه للمبالغ الضرورية والنافعة دل على ذلك أنه لم يتمسك بالفائدة التى كانت تستحقها الدائنة وهى ٢٪ حتى يمكن القول باستناده لدعوى الحلول كما أنه لم يطلب الفوائد من تاريخ الحكم النهائى طبقاً لقواعد الإثراء بلا سبب وأوضح اضطرابه لسداد الدين توفياً لإجراءات التنفيذ العقارى بدىن لا يقبل الانقسام بالنسبة للدينين وهو أحدهم مما تستقيم



معه دعوى الفضالة ومؤدى ذلك استحقاقه للفوائد بواقع ٤٪ من تاريخ الانفاق وهو سابق على التاريخ الذى جعله بدءا لطلبها فإن الحكم إذ خالف ذلك بأن كيف دعوى الطاعن بأنها دعوى حلول بما لا يستقيم مع طلباته فيها ويكون مخططا في تطبيق القانون بما وجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه بالسببين الثانى والثالث من أسباب الطعن أنه قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الدعوى ٤٨٥٧ سنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة بالنسبة للمطالبة بمبلغ ٤٨١ جنيها و٨٣٢ مليا وفوائده على الرغم من اختلاف الدعويين فى الأشخاص والموضوع والسبب فالدعوى الماثلة مرفوعة على المطعون ضدها بصفقتها الشخصية مبلغ ٤٨١ جنيها و٨٣٣ مليا وسببها استرداد ما دفع بغير حق بينما الدعوى ٤٨٥٧ سنة ١٩٦١ رفعت ضد المطعون ضدها بصفقتها وارثة والمبلغ المطلوب بها مختلف وسببها عدم قابلية الالتزام للانقسام وفضلا عن ذلك فإن الطاعن احتفظ بحقوقه الأخرى عندما أئذر المطعون ضدها وعندما أعلنها بالدعوى ٥٣٧٥ سنة ١٩٦٨ مدنى كلى القاهرة ومنها حقه فى المطالبة بالمبلغ المذكور ولكن المحكمة التفتت عن ذلك مما يعيب حكمها بالخطأ فى تطبيق القانون وتامساده فى الاستدلال فضلا عن مخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك بأنه من المقرر وعلى ما سبق بيانه فى شأن سبب الطعن الأول أن تبقى التركة مستقلة عن أموال الورثة حتى تسدد ديونها عملا بقاعدة لا تركة إلا بعد سداد الدين وما دامت التركة ذات كيان مستقل عن أموال الورثة حتى يستوفى ما عليها من دين فإن لازم ذلك عدم انقسام الدين على الورثة وإنما يحق للدائن مطالبة أى وارث بكامل دينه ويستوفيه منه فى حدود ما قبضه من أموال التركة ويأحق بالدين ما تكون له من فائدة وما ينفق لاقتضائه من مصاريف ويكون للوارث الذى يوفى الدين أن يرجع على كل وارث بنصيبه فيه طبقا لقواعد الميراث وبشرط أن يكون قد آل لهذا الوارث ما يكفى هذا النصيب ، إذ كان ذلك وكان الطاعن قد سدد دين التركة وما استحق عليه دون فوائد وانفق من مصاريف وهو ما تلتزم به جميعه التركة

واستصدر الحكم في الدعوى ٤٨٥٧ سنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة بالزام المطعون ضدها بحصتها وفق قواعد الميراث في هذا الذى سددته فإنه لا يملك مطالبتها شخصيا ببعض توابع الدين التى استحققت على التركة ولم تستحق عليها شخصيا حتى يكون له أن يطالبها بالمبلغ المطالب به بالدعوى المطعون فى حكمها ويكون تعييبه الحكم المطعون فيه لقضائه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالنسبة للمطالبة بمبلغ ٤٨١ جنيها و ٨٣٣ مليا بفرض صحته غير منتج إذ لا يحقق له إلا مصلحة نظرية ، ويكون النعى بالسبين الثانى والثالث غير مقبول .

وحيث إن موضوع الدعوى فى شأن سعر الفائدة صالح للفصل فيه ولما تقدم فإنه يتعين تأييد الحكم المستأنف فى هذا الخصوص .

## جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد نائب رئيس المحكمة المستشار محمد أسعد محمود وعضوية السادة المستشارين  
محمد المهدي ، محمد الباجوري ، صلاح نصار ، وأحمد وهدان

(١٠٢)

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٤ القضائية "أحوال شخصية" :

(١ ، ٢ ، ٣) أحوال شخصية . نيابة عامة . استئناف . نقض .

(١) اعتبار النيابة العامة طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي تختص بها المحاكم الابتدائية . ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ . مؤاده . تخويلها ما للنص من حق الطعن في الأحكام بطريق الاستئناف والنقض .

(٢) تخويل النيابة العامة حق الطعن في الأحكام التي يوجب القانون أو يجيز تدخلها فيها . م ٩٦ مرافعات . القصد منه . مواجهة الحالات التي لم تدخل فيها النيابة العامة .

(٣) تخويل النائب العام حق الطعن في الأحكام الابتدائية . م ٢٥٠ مرافعات القصد منه . اختلاف مجالها عن حالة الطعن المرفوع من النيابة في مسائل الأحوال الشخصية .

(٤) أحوال شخصية . قانون .

استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف . خضوعه للواد الخاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية دون قانون المرافعات . اعتبار الاستئناف مرفوعاً بتقديم الصحيفة وقيدته في الجدول . القضاء باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانه في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٧٠ مرافعات . خطأ

١ — مفاد نص المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٠ أن — المشرع استهدف بإصداره تنظيم تدخل النيابة العامة في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التي تختص بها المحاكم بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، وأنه منذ صدوره — أصبحت النيابة العامة طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي تختص بالمحاكم الابتدائية حيث



أوجب القانون تدخلها فيها ، وخولها ما لخصوم من حق الطعن في الأحكام الصادرة فيها بطريق الاستئناف والنقض . ولما كانت الدعوى الماثلة من دعاوى الطلاق التي أدخلتها المادة الثامنة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ في اختصاص المحاكم الابتدائية ، وكان يتعين تبعاً لذلك تدخل النيابة العامة فيها ، وكان الحكم الصادر فيها مما يقبل الاستئناف عملاً بالمادة الثامنة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فإنه يجوز للنيابة العامة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

٢ — لاتعارض بين المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ وبين ما تنص عليه المادة ٩٦ من قانون المرافعات ، لأنه بالإضافة إلى أن المادة الأخيرة خولت النيابة العامة الطعن في الأحكام حال نص القانون على ذلك وهو الأمر المتحقق بالقانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ، فإن المراحل التشريعية للنص المستحدث الذي أورده المادة ٩٦ مرافعات يبين منه أنه قصد به مواجهة الحالات التي لا تدخل فيها النيابة على الرغم من أنه كان عليها أولها التدخل فيها ، بقصد أن تتدارك ما فاتها من تدخل ، بفكرة أنه لا يسوغ مجاوزة النيابة أن هي قعدت عنه فيضيع حق المجتمع ، أذ للنظام العام مصلحة تعلو على تقدير النيابة ، ودفع المضارة عن المجتمع أحق بالتقدمه وأولى باعتبار .

٣ — أجازت المادة ٢٥٠ من قانون المرافعات للنائب العام الطعن بطريق النقض — بصحيفة موقعه منه . في الأحكام الانتهائية — أي كانت المحكمة التي أصدرتها — التي لا يجيز القانون لخصوم الطعن فيها ، وكذلك الأحكام التي فوت الخصوم ميعاد الطعن فيها أو نزلوا عنه ، متى كانت هذه الأحكام مبنية على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله ، لأن الطعن بهذا السبيل إنما يراد به تحقيق مصلحة عليا هي مصلحة القانون ، لإرساء المبادئ القانونية الصحيحة على أساس سليم كما تتوحد أحكام القضاء فيها مما مقتضاه الأخذ في كل حالة تتحقق فيها هذه المصلحة وعدم قصرها على الحالة التي يكون الحكم فيها قابلاً للطعن بطريق النقض ، ومما مؤداه ألا يفيد الخصوم من هذا الطعن حتى يخلص لوجه القانون ، وهو ما يعني اختلاف مجال تطبيق هذه المادة عن حالة الطعن المرفوع من النيابة في مسائل الأحوال الشخصية .

٤ — المقرر في قضاء هذه المحكمة — أن مقاد المادتين ١٣٥٥ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع استبقى استثناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية محكوما بذات القواعد التي كانت تحكمه إلغاء هذه المحاكم والوارد في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ لا بقواعد أخرى من قانون المرافعات ، وأن هذه اللائحة لا تزال هي الأصل الأصيل الذي يجب التزامه ويتعين الرجوع إليه للتعرف على أحوال استثناف هذه الأحكام وضوابطه وإجراءاته ، لما كان ذلك وكان الاستثناف يعتبر مرفوعا — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — وتتصل به محكمة الاستثناف بتقديم صحيفته إلى قلم الكتاب في الميعاد المحدد بالمادة ٣٠٧ من اللائحة ، وبقيده في الجدول في الميعاد المحدد في المادة ٣١٤ منها ، أما إعلان الصحيفة للنخص لتقوم الخصومة بينه وبين المستأنف فهو إجراء لم يحدد له القانون ميعادا ، إذ للمستأنف أن يقوم به أو يقوم به قلم الكتاب بعد قيد الدعوى ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واستوجب إتمام هذا الإعلان خلال الثلاثة أشهر التالية لتقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب ورتب على مخالفة اعتبار الاستثناف كأن لم يكن بالتطبيق لنص المادة ٧٠ من قانون المرافعات ، رغم أنه لا انطباق لها ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة ،

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه الثاني أقام الدعوى رقم ١٥٢١ لسنة ١٩٧٢ "أحوال شخصية" أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليها الأولى طالبا الحكم بتطليقها منه وأمرها بعدم التعرض له في أمور زوجية ، وبتاريخ ١٩٧٤/٤/٣٠ حكمت المحكمة بتطليق المطعون عليها الأولى من زوجها المطعون عليه الثاني .

إستأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٩ لسنة ٩١ ق "أحوال شخصية" القاهرة طالبة إلغائه، وبتاريخ ١٨/١١/١٩٧٤ حكمت محكمة الاستئناف باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . طعنت النيابة العامة على هذا الحكم بطريق النقض ، دفع المطعون عليه الثانى بعدم قبول الطعن لرفضه فى غير الأحوال المنصوص عليها قانونا ، قدمت نيابة النقض المسدنى مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الدفع وفى الموضوع بنقض الحكم و بعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر ، وبالحلقة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن أن المادة ٩٦ من قانون المرافعات لم تجز للنيابة العامة الطعن فى الأحكام إلا إذا خالف قاعدة من قواعد النظام العام وهو مالا يتوافق فى الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن إعمالا لنص المادة ٧٠ من قانون المرافعات إذ يجوز للدعى عليه أن يتمسك به كماله أن يتنازل عنه وليس للمحكمة أن تحكم به . من تلقاء نفسها . هذا إلى أن المادة ٢٥٠ من قانون المرافعات لا تنطبق على الطعن المائل ، لأنه لم يقع عليه من التائب العام ، ولا يواجه إحدى الحالات الواردة فيها .

وحيث إن الدفع مردود ، ذلك أن النص فى المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ على أنه "يجوز للنيابة العامة أن تتدخل فى قضايا الأحوال الشخصية التى تختص بها المحاكم الجزئية بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه . وعليها أن تتدخل فى كل قضية أخرى تتعلق بالأحوال الشخصية أو الوقف وإلا كان الحكم باطلا .. .. " ، وفى المادة الثانية منه على أنه " فى الأحوال التى يجوز فيها استئناف الأحكام والقرارات الصادرة فى القضايا المشار إليها فى الفقرة الثانية من المادة السابقة يجوز للنيابة العامة الطعن بهذا الطريق .. .. " ، وفى المادة الثالثة منه على أن "للخصوم وللنيابة العامة الطعن بطريق النقض فى الأحكام والقرارات المشار إليها فى المادة السابقة .. " ، يدل على أن الشارع استهدف بإصدار القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم تدخل النيابة العامة فى القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التى تختص بها المحاكم بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، وأنه منذ صدوره أصبحت النيابة العامة



طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي تختص بها المحاكم الابتدائية حيث أوجب القانون تدخلها فيها، وخولها ما للتخصوم من حق الطعن في الأحكام الصادرة فيها بطريق الاستئناف والنقض، ولما كانت الدعوى المسائلة من دءاوى الطلاق التي أدخلتها المادة الثامنة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ في اختصاص المحاكم الابتدائية، وكان يتعين تبعاً لذلك تدخل النيابة العامة فيها، وكان الحكم الصادر فيها مما يقبل الاستئناف عملاً بالمادة الثامنة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فإنه يجوز للنيابة العامة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض.

لما كان ذلك وكان لا تعارض بين المواد آتية الإشارة وبين ما تنص عليه المادة ٩٦ من قانون المرافعات من أن للنيابة العامة الطعن في الحكم في الأحوال التي يوجب القانون أو يجيز تدخلها فيها إذا خالف الحكم قاعدة من قواعد النظام العام أو إذا نص القانون على ذلك، لأنه بالإضافة إلى أن المادة الأخيرة خوات النيابة العامة الطاعن في الأحكام حال نص القانون على ذلك وهو الأمر المتحقق بالقانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ على ما سلف بيانه، فإن المراحل التشريعية للنص المستحدث الذي أورده المادة ٩٦ مرافعات يبين منه أنه قصد به مواجهة الحالات التي لا تتدخل فيها النيابة على الرغم من أنه كان عليها أولها التدخل فيها، بقصد أن تتدارك ما فاتها من تدخل، بفكرة أنه لا يسوغ مجازاه النيابة أن هي فعلت عنه فيضيع حق المجتمع، إذ للنظام العام مصلحة تعلو على على تقدير النيابة، ودفع المضاره عن المجتمع أحق بالتقدمه وأولى بالاتباع. لما كان ما تقدم وكان لا محل للقول بعدم توافر شروط المادة ٢٥٠ من قانون المرافعات التي أجازت للنائب العام الطعن بطريق النقض — وبصحيفة موقعة منه — في الأحكام الانتهائية — أي كانت المحكمة التي أصدرتها — التي لا يجيز القانون للتخصوم الطعن فيها، وكذلك الأحكام التي فوت الخصوم ميعاد الطعن فيها أو نزلوا عنه، متى كانت هذه الأحكام مبنية على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله، لأن الطعن بهذا السبيل إنما يراد به تحقيق مصلحة عليا هي مصلحة القانون، لإرساء المبادئ القانونية الصحيحة على أساس سليم كما تتوحد أحكام القضاء فيها مما مقتضاه الأخذ بها في كل حالة تتحقق فيها هذه المصلحة وعدم قصرها على الحالة التي يكون الحكم فيها قابلاً للطعن بطريق النقض

ومما مؤاده ألا يفيد الخصوم من هذا الطعن حتى يخلص لوجه القانون ، وهو ما يعنى اختلاف مجال تطبيق هذه المادة عن الحالة المعروضة التي يرفع الطعن على أساسها . لما كان ما سلف وكان الحكم المطعون فيه صادرا في استئناف قضاء يتعلق بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية التي تعتبر النيابة العامة فيها طرفا أصليا ، وأقامت طعنها في الميعاد وبتقرير استوفى كافة بياناته القانونية ، فإن المدفع المبدى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعنة تقيم طعنها على سبب واحد تنعى به على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ أوجب اتباع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المحلية عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكمل لها ، وأنه أن ألغى بعض مواد اللائحة إلا أنه أبقى على الفصل الثاني من الباب الخامس الخاص بالاستئناف ، ومن ثم فإن استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف يظل محكوما بالقواعد الواردة في هذه اللائحة دون تلك المقررة في قانون المرافعات ، فيتعين رفعه بصحيفة تقدم إلى قلم الكتاب في الموعد المحدد بالمادة ٣٠٧ من اللائحة ثم تفيد بالجدول المبين بالمادة ٣١٤ منها ، ورتب على عدم مراعاة الميعاد في الحالة الأولى رفض الاستئناف وفي الحالة الثانية إلغاءه ، وإذا كانت المادة ١٠٥/٣ أوجبت إعلان الخصوم بالصحيفة إلا أنها لم تحدد موعد لإجرائه ، وهو ما مؤداه إن الاستئناف يستوفى أوضاعه الشكلية بتقديم صحيفته إلى قلم الكتاب ثم قيده بالجدول في المواعيد المحددة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظم وقضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن على سند من عدم إعلان صحيفة الاستئناف خلال ثلاثة أشهر من تقديمها إلى قلم الكتاب طبقا لنص المادة ٧٠ من قانون المرافعات فإنه يكون أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى في محله ، ذلك أنه لما كان المقرر — في قضاء هذه المحكمة — إن مفاد المادتين ٥ ، ١٣ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ إن المشرع استبقى استثناء الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية محكوماً بذات القواعد التي كانت تحكمه قبل إلغاء هذه المحاكم والوارد في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ لا بقواعد أخرى من قانون المرافعات ، وإن هذه اللائحة لا تزال هي الأصل الأصيل الذي يجب التزامه ، ويتعين الرجوع إليه للتعرف على أحوال استثناء هذه الأحكام وضوابطه وإجراءاته ، لما كان ذلك وكان الاستثناء يعتبر مرفوعاً — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — وتتصل به محكمة الاستئناف بتقديم صحيفته إلى قلم الكتاب في الميعاد المحدد بالمادة ٣٠٧ من اللائحة ، وبقيده في الجدول في الميعاد المحدد في المادة ٣١٤ منها ، أما إعلان الصحيفة للنص لتقوم الخصومة بينه وبين المستأنف فهو إجراء لم يحدد له القانون ميعاداً ، إذ للاستئناف أن يقوم به أو يقوم به قلم الكتاب بعد قيد الدعوى . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واستوجب إتمام هذا الإعلان خلال الثلاثة أشهر التالية لتقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب ورتب على مخالفته اعتبار الاستئناف كأن لم يكن لم يكن بالتطبيق لنص المادة ٧٠ من قانون المرافعات رغم أنه لا انطباق لها ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .



## جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود وعضوية المادة المختارين :  
 محمد المهدي ، والدكتور عبد الرحمن عباد ، ومحمد الباجوري ، وملاح نصار .

( ١٠٣ )

الطعن رقم ٧ لسنة ٥ في قضائيه «أحوال شخصية» :

( ١ ) حكم « بيانات الحكم » . بطلان

وجوب أن يكون الحكم ذاته مستكلاً شروط صحته . اغفال الحكم المطعون فيه بيان  
 اسم أحد المستأنفين في ديباجته . أثره . بطلان الحكم . مادة ١٧٨ مرافعات .

( ٢٥٢ ) وصية . إثبات . حكم .

( ٢ ) الوصية تصرف غير لازم . للموصي الرجوع فيها صراحة أو دلالة . إثبات الرجوع  
 بعد وفاة الموصي . اشتراط الكتابة في الرجوع العرّيج . الرجوع الضمني يكون بأي فعل  
 أو تصرف يدل على تقضه الوصية . جواز إثبات ذلك بدلالة الطرق .

( ٣ ) توكيل الموصي أحد المحامين لسحب والغاء كافة وصاياه . القضاء بأن هذا العمل  
 لا يدل على الرجوع فيها . عدم تمحيص الحكم دلالة سحب الوصية بالفعل ، خطأ وفساد  
 في الاستدلال .

١ - إذ أوجبت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به  
 قضاء هذه المحكمة - أن يتضمن الحكم بيان أسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم  
 قد قصدت بذلك التعريف بأشخاص وصفات من تتردد بينهم الخصومة في الدعوى  
 التي صدر فيها الحكم تعريفاً نافياً للجهالة أو اللبس حتى لو يكتنف الغموض  
 شخص المحكوم له أو المحكوم عليه ، وإذ رتب هذه المادة البطلان على «النقص  
 أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم» إنما عنت النقص أو الخطأ اللذين  
 تترتب عليهما التجهيل بالخصم أو اللبس في التعريف بشخصيته مما قد يؤدي إلى  
 عدم التعرف على حقيقة شخصيته أو إلى تغيير شخص الخصم بآخر لا شأن له بالخصومة

في الدعوى ولما كان لا يغنى عن هذا البيان إمكان معرفة اسم الخصم من ورقة أخرى من أوراق الدعوى ولو كانت رسمية ، لأن الحكم يجب أن يكون مشتملا بذاته على استكمال شروط صحته بحيث لا يقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية التي يستلزمها القانون لصحته بأى دليل آخر غير مستمد منه ، وإذا صدر الحكم المطعون فيه مغفلا في ديباجته ومدوناته أسم الطاعنة الثالثة : إغفالا تاما وكان من شأن ذلك أن يشكك في حقيقة وضع الطاعنة الثالثة واتصالها بالخصومة المرددة في الدعوى ولا يغنى عن ذلك ما أورده الحكم المطعون فيه من أن المحكوم ضدهم طعنوا عليه بطريق الاستئناف لأن بعض المحكوم عليهم أرتضوا حكم محكمة أول درجة ولم يستأنفوه ، ويكون الحكم قد أغفل بيانا جوهريا من بياناته يترتب عليه بطلانه .

٢ — مفاد نص المادتين ١٨٦٢ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ أن الوصية بحسب الأصل تصرف غير لازم لا تنفذ إلا بعد الوفاة ، ولا يترتب عليها أى حق قبلها ، فيجوز من ثم للموصى الرجوع صراحة أو دلالة عنها كلها أو بعضها ما دام أن الرجوع الصحيح يكون بأى عبارة ينطقها الموصى أو يكتبها تدل بوضوح على أنه غير راغب في الأبقاء على الوصية ، وهو وحده الذى شرط المشرع لسماع الدعوى بعد ثبوته بورقة رسمية أو عرفية كتبت كلها بخط المتوفى وعليها امضاءه أو مصدق على توقيعه عليها في الحوادث الواقعة من سنة ١٩١١ الميلادية ، لأن الموصى إنما يقصد الرجوع ابتداء ويسمى إليه مما يحفره إلى تحرير سند بإثباته ، أما الرجوع دلالة فيصح بأى فعل أو تصرف يصدر من الموصى بعد الوصية ينبي عنه وتقوم القرينة أو العرف على أنه أراد بالفعل نقض الوصية أو يتضمن الفعل من تلقاء نفسه نقضا ، ولا يحتاج في إثباته بعد وفاة الموصى إلى ما يحفره في الرجوع الصريح لأنه ينصب على حوادث مادية لا حصر لها يجوز لإثباتها بكافة سبل الإثبات .

٣ — إذ كان الواقع المسلم به من الخصوم في الدعوى أن الموصى قبل وفاته وكل أحد المحامين في محب وإلغاء كافة وصاياه ، وقام الوصى فعلا بسحبها جميعا — ومنها الوصية محل النزاع — من مكان إيداعها بمكتب الشهر العقارى

وكان الطاعنون قد تمسكوا أمام قضاء الموضوع بأن هذا التصرف من الموصى ينبىء عن الرجوع دلالة عن هذه الوصية اعتمادا على القرينة المستقاة من انصراف إرادة الموصى فى التوكيل الصادر منه لمحاميه إلى السحب والإلغاء وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفاع بأن صدور توكيل عام من الموصى يتضمن فيما تضمنه سحب وإلغاء الوصايا لا يمكن أن يدل بقرينة أو عرف على الرجوع عن الوصية فإنه يكون بذلك قد تحجب عن بحث دلالة سحب الوصية فعلا ، وعن تمحيص ما إذا كانت الإرادة بنوع خاص فى توكيل عام إلى إلغاء الوصية وتصرف ينهض قرينة تدل على الرجوع فإنه يكون قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن المطعون عليها أقامت على الطاعنين وأخرى الدعوى رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٧٢ أحوال شخصية "نفس" أمام محكمة الأسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بثبوت وصحة ونفاذ الوصية المحررة فى ٢٠/٧/١٩٦٥ وأمرهم بعدم التعرض لها فيها وقالت شرحا لها أنه بتاريخ ١/٧/١٩٧٢ توفى زوجها المرحوم . . . . . وانحصر إرثه الشرعى فيها وفى أخوته الأشقاء وإذا أوصى لها بثلاث تركته بمقتضى وصية مؤرخة ٢٠/٧/١٩٦١ كتبت بخطه وعليها أمضاؤه ، وتوفى مصرا على وصيته ، وإذا نازعها بقية الورثة فيها فقد أقامت الدعوى . . . . . بتاريخ ٢٨/٥/١٩٧٣ حكمت المحكمة بصحة ونفاذ الوصية . استأنف الطاعنون وأخرى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١ لسنة ١٩٧٣ ق اسكندرية طالبين إلغاءه ورفض الدعوى . . . . . بتاريخ ٥/١/١٩٧٥ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبليت فيها



الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينعي الطاعنون بالوجه الأول من السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه بالبطلان ، وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم أغفل في ديباجته وأسبابه اسم الطاعنة الثالثة ضمن من استأنفوا الحكم مما يشوبه بنقص جسيم في أسماء الخصوم يترتب عليه بطلان وفق المادة ١٧٨ من قانون المرافعات .

وحيث إن النعي في محله ، ذلك أن المادة ١٧٨ من قانون المرافعات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إذ أوجبت أن يتضمن الحكم بيان أسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم قد قصدت بذلك التعريف بأشخاص وصفات من تتردد بينهم الخصومة في الدعوى التي صدر فيها الحكم تعريفا نافيا للجهالة أو اللبس حتى لا يكشف الغموض شخص المحكوم له أو المحكوم عليه ، وإذ رقت هذه المادة البطلان على "النقض أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم" إنما عنت النقص أو الخطأ اللذين يترتب عليهما التجهيل بالخصم أو اللبس في التعريف بشخصيته مما يؤدي إلى عدم التعرف على حقيقة شخصيته أو إلى تغيير شخص الخصم بأخر لاشأن له بالخصومة في الدعوى ، ولما كان لا يغنى عن هذا البيان إمكان معرفة اسم الخصم من ورقة أخرى من أوراق الدعوى ولو كانت رسمية لأن الحكم يجب أن يكون دالا بذاته على استكمال شروط صحته بحيث لا يقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية التي يستلزمها القانون لصحته بأي دليل آخر غير مستمد منه ، لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أنها رفعت ابتداء من كل من " .. .. الطاعن الأول — و .. .. و .. .. و .. .. و .. .. الطاعنة الثانية — و .. .. الطاعنة الثالثة " وصدر الحكم الابتدائي في غيبة كل من .. وحضوريا للباقيين فاستأنف الطاعنون الثلاث وأخرى ، ثم صدر الحكم المطعون فيه مغفلا في ديباجته ومدوناته اسم الطاعنة الثالثة إغفالا تاما ، فإن من شأن ذلك أن يشكك في حقيقة وضع الطاعنة الثالثة واتصالها بالخصومة المرددة ، ولا يغنى عن ذلك ما أورده الحكم المطعون فيه من أن المحكوم ضدهم طعنوا عليه

بطريق الاستئناف لأن بعض المحكوم عليهم إرتسوا حكم محكمة أول درجة ، ولم يستأنفوه ، ويكون الحكم قد أغفل بيانا جوهريا من بياناته يترتب عليه بطلانه ومن ثم يتعين نقض الحكم لهذا السبب .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون بباقي الأسباب على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم أسس قضاءه على سند من القول بأنهم لم يقدموا الأوراق التي تتطلبها المادة الثانية من قانون الوصية في الرجوع القولي الصريح وأنه لا يجوز الاستناد إلى التوكيل الصادر من الموصي بسحب وإلغاء الوصايا ، باعتباره رجوعا بالدلالة عنها ، لأن صدور توكيل عام منه يتضمن ذلك فيما تضمنته من نطاق التوكيل لا يمكن أن يدل بقرينة أو عرف على الرجوع القولي عن الوصية ، في حين أن الطاعنين لم يستندوا إلى المادة الثانية المشار إليها ، وإنما ركنوا إلى المادة ١٨ من قانون الوصية التي تتكلم عن الرجوع دلالة بكل فعل أو تصرف يدل بقرينة أو عرف عليه ، وقد غاب عن الحكم الدلالة الصريحة والقرينة المستفادة من توكيل الموصي بحاميه بسحب وإلغاء كافة الوصايا الصادرة منه والمودعة مكاتب الشهر العقاري أو أية جهة أخرى ، وقيام الوكيل بسحبها فعلا ، وهو يدل على اتجاه إرادة الموصي في الرجوع عن وصاياه ، مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعي شديد ، ذلك أن النص في المادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ على أنه ... .. ولا تسمع عند الإنكار دعوى الوصية أو الرجوع القولي عنها بعد وفاة الموصي في ... .. الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وإحدى عشر الأفرنجية ... .. إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها امضاءه كذلك تدل على ما ذكر ، أو كانت ورقة الوصية أو الرجوع فيها مصدقا على توقيع الموصي عليها وفي المادة ١٨ منه على أنه ” يجوز للموصي الرجوع عن الوصية كلها أو بعضها صراحة أو دلالة ، ويعتبر رجوعا عن الوصية كل فعل أو تصرف يدل بقرينة أو عرف على الرجوع عنها ... ومن الرجوع دلالة كل تصرف يزيل الملك الموصى عن الموصى به “ يدل على أن الوصية بحسب الأصل تصرف غير لازم لتنفيذ

إلا بعد الوفاة ، ولا يترتب عليها أى حق قبلها ، فيجوز من ثم للموصى الرجوع صراحة أو دلالة عنها كلها أو بعضها مادام حيا . والرجوع الصريح يكون بأية عبارة ينطقها الموصى أو يكتبها تدل بوضوح على أنه غير راغب فى الإبقاء على الوصية وهو وحده الذى شرط المشرع لسماع الدعوى به ثبوته بورقة رسمية أو ورقة عرفية كتبت كلها بخط المتوفى وعليها إمضاءه أو مصادق على توقيعه عليها فى الحوادث الواقعة من سنة ١٩١١ الميلادية ، لأن الموصى أننا يقصد الرجوع ابتداء ويسمى إليه مما يحفظه إلى تحرير سنداً بإثباته ، أما بالرجوع دلالة فيصح بأى فعل أو تصرف يصدر من الموصى بعد الوصية ينبىء منه وتقوم القرينة أو العرف على أنه أراد بالفعل نقض الوصية أو يتضمن الفعل من تلقاء نفسه نقضا ، ولا يحتاج فى إثباته بعد وفاة الموصى إلى ما يستلزم فى الرجوع الصريح لأنه ينصب على حوادث مادية لا حصر لها يجوز إثباتها بكافة سبل الإثبات ، ولما كان الواقع المسلم به من الخصوم فى الدعوى أن الموصى قبل وفاته وكل أحد المحامين فى سحب وإلغاء كافة وصاياه ، وقام الوكيل فعلا بسحبها جميعا — ومنها الوصية محل النزاع — من مكان إيداعها بمكتب الشهر العقارى ، وكان الطاعنون قد تمسكوا أمام قضاء الموضوع بأن التصرف من الموصى ينبىء عن الرجوع دلالة على هذه الوصية اعتمادا على القرينة المستقاة من انصراف إرادة الموصى فى التوكيل الصادر منه لمحامييه إلى السحب والإلغاء وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد رد هذا الدفاع بأن صدور توكيل عام من الموصى يتضمن فيما تفضيه سحب وإلغاء الوصايا لا يمكن أن يدل بقرينة أو عرف على الرجوع عن الوصية فإنه يكون بذلك قد تحجب عن بحث دلالة الوصية فعلا ، وعن محيص ما إذا كانت الإشارة بنوع خاص فى توكيل عام إلغاء الوصايا تصرف ينهض قرينة تدل على الرجوع فإنه يكون قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال بما يستوجب نقضه لهذا السبب أيضا .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم .



## جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٧٧

برياسه السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حسين وعضوية السادة  
المستشارين : عز الدين الحسنى ، وعبدالمال السيد ، وعثمان الزينى ، وإبراهيم هاشم .

( ١٠٤ )

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤١ القضائية :

إعلان "رجال الجيش" .

إعلان رجال الجيش . وجوب تسليمه إلى الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة  
تسليم الإعلان للنيابة دون ثبوت استلام الإدارة المذكورة له . أثره . بطلان الإعلان .

إذ تنص المادة ١٣/٦ من قانون المرافعات أنه فيما يتعلق بأفراد القوات المسلحة  
ومن في حكمهم يسلم ( الإعلان ) بواسطة النيابة العامة إلى الإدارة القضائية  
المختصة بالقوات المسلحة ، فقد أفادت بذلك إن إعلان ضباط الجيش والجنود  
النظاميين يكون باستلام الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة صورة  
الإعلان ويكون تسليم هذه الصورة لها بواسطة النيابة التي تعتبر في هذه الحالة  
سلطة تسليم فقط مثلها مثل المحضر تماما ، وإذا كان الثابت بالأوراق إن الطاعن  
لم يحضر أمام محكمة الاستئناف وإن صحيفة الاستئناف قد وجهت إليه باعتباره  
من رجال القوات المسلحة ، وسلم الإعلان لوكيل نيابة بورسعيد الجزئية  
بمقر النيابة بالمنصورة ، ولا يوجد ما يفيد تسليم الإعلان إلى الإدارة القضائية المختصة  
بالقوات المسلحة فإن إعلان الطاعن بصحيفة الاستئناف يكون باطلا .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل في إن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٨ مدنى كلى بورسعيد  
ضد الطاعن للحكم بإلزامه بأن يسلم إليه الدكانين الموضحين بصحيفة الدعوى  
والأشياء المبينة بقائمة الجرد الملحقة بالعقد المؤرخ ١٤ / ٥ / ١٩٦٧ أو دفع ثمنها  
وقدره ٨٠٠ جنيه ، مع إلزامه كذلك بأن يدفع له مبلغ ٥ جنيهات و ٦٠٠ مليم شهريا  
وبتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٩ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف المطعون عليه  
هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة (مأمرية بورسعيد) طالبا إلغاء  
والحكم له بطلباته ، وقيد الاستئناف برقم ٢٢ سنة ١١ ق استئناف المنصورة ،  
وفي ١٩٧٠/١٢/٢٤ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وقضت للمطعون عليه  
بطلباته ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة  
مذكرة برأيها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إنه مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه البطالان ، وفي بيان ذلك  
يقول أن الحكم قضى في موضوع الاستئناف رغم بطلان إعلان صحيفة الاستئناف  
فقد وجه المطعون عليه إعلان صحيفة الاستئناف للطاعن بمحل تجارته ، فلما  
وردت الإجابة بأنه مجند بالقوات المسلحة لجأ المطعون عليه إلى الغش ووجه  
الإعلان إلى وحدة عسكرية وهمية هي الوحدة رقم ٤٨٣ ج ٨ مع أن الطاعن مجند  
بالوحدة رقم ٩٢٠٣ ومن ثم لم يصل إليه إعلان صحيفة الاستئناف هذا بالإضافة  
إلى خلو هذه الصحيفة مما يفيد أنها سلمت إلى الإدارة القضائية المختصة ، وإنما  
ورد بها فقط بأنها سلمت إلى النيابة العامة .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن المادة ١٣/٦ من قانون المرافعات  
إذ تنص على أنه فيما يتعلق بأفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم يسلم (الإعلان)  
بواسطة النيابة العامة إلى الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة فقد  
أفادت بذلك أن إعلان ضباط الجيش والجنود النظاميين يكون باستلام الإدارة

القضائية المختصة بالقوات المسلحة صورة الإعلان ، ويكون تسليم هذه الصورة لها بواسطة النيابة التي تعتبر في هذه الحالة سلطة تسليم فقط مثلها مثل المحضر تماما ، ولما كان الثابت بالأوراق أن الطاعن لم يحضر أمام محكمة الاستئناف ، وأن صحيفة الاستئناف قد وجهت إليه باعتباره من رجال القوات المسلحة بالوحدة رقم ٤٧٣ ج ٥٨ وسلم الإعلان لوكيل نيابة بورسعيد الجزئية بالمنصورة ولا يوجد ما يفيد تسليم الإعلان إلى الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة ، فإن إعلان الطاعن بصحيفة الاستئناف يكون باطلا ، ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطاعن .

---



## جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضوية والسادة المستشارين : محمد مصطفى المنفلوطي؛ وحسن السنباطي؛ والدكتور بشرى رزق فتیان؛ ومحمد حسب الله .

( ١٠٥ )

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ١٤ القضائية :

( ١ ) عمل . " إصابات العمل " . تأمين . قانون .

عقود التأمين عن العمال ضد إصابات العمل . الفاؤها . بعد مرور عام من تاريخ العمل بالقانون ٢٠٢ سنة ١٩٥٨ . خضوعها لأحكام القانونين ٨٩ ، ١٦٧ لسنة ١٩٥٠ خلال تلك السنة .

( ٢ ) إثبات . " إجراءات الإثبات " . محكمة الموضوع .

تسليف الخصم بتقديم ورقة تحت يده . وفقا للمادة ٢٥٣ مرافعات سابق . متروك لتقدير محكمة الموضوع . مثال بشأن إقرار ضمني بوجود المحرر .

( ٣ ) دعوى . " الطلبات في الدعوى " . عمل .

المحكمة مقيدة في قضائها بطلبات الخصم . رفض طلب ورثة العامل تقرير معاش لهم وفقا لقانون ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ . لا محل لبحث استحقاقهم للتعويض بالقانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠

١ - تقضى المادة ٧٨ من القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ - المعمول به اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٥٩ - على أنه يجوز إبرام أو تجديد أو إمتداد عقود تأمين ضد إصابات العمل أو أمراض المهنة مع شركات التأمين ، كما لا يجوز منح إعفاءات طبقا لأحكام المادة الخامسة من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون . وتلغى جميع عقود التأمين المبرمة مع شركات التأمين وجميع الإعفاءات من التأمين بعد اثني عشر شهرا من التاريخ المذكور . وتسرى أحكام القانونين رقمي ٨٩ ، ١٦٧

سنة ١٩٥٠ حتى نهاية هذه المدة ومؤدى ذلك "كما أفصححت عنه المذكرة الإيضاحية لذلك القانون أن عقود التأمين التي أبرمها أصحاب الأعمال في شأن التأمين على عمالهم ضد إصابات العمل والتي تكون قائمة بعد مرور عام من تاريخ العمل بهذا القانون فلانها تلغى جميعها . . على أن تسرى أحكام القانونين رقمي ٨٩ لسنة ١٩٦٧ ، ٥٠ لسنة ١٩٥٠ حتى نهاية هذه المدة " .

٢ — اثن أجازت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ المقابلة للمادة ٢٠ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ للمخيم أن يطلب الزام خصمه بتقديم أية ورقة متجة في الدعوى تكون تحت يده إذا توافرت إحدى الأحوال الثلاثة الواردة فيها ، إلا أن الفصل في هذه الطلب باعتباره متعلقا بأوجه الإثبات متروك لتقدير قاضي الموضوع فله أن يلتفت عنه إذا كون عقيدته في الدعوى من الأدلة التي اطمان إليها . متى كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص وجود عقد تأمين بشأن إصابات العمل بين المطعون عليهما الأول والثالث من إقرار أولهما بوجود هذا العقد ومن مسارعة الطاعنة أثر ذلك إلى اختصاص المطعون ضده الثالث دون أن ينازع هو أو الطاعنة في وجود هذا العقد وهوما يجوز للمحكمة أن تعتبره بمثابة التسليم والإقرار الضمني به ، ومن ثم فلا جدوى من تعيب الحكم من عدم وجود ذلك العقد ، ومن عدم الزام المطعون عليه الثالث بتقديمه . فيكون النعي عليه بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبب على غير أساس .

٣ — المحكمة مقيدة في قضائها بما يطلبه الخصوم ، فتي كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دعوى الطاعنة بطلب تقرير معاش شهري لها وفقا لأحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٨ فان ماتناه من عدم القضاء لها بتعويض طبقا للقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ لامل له مادام لم يثبت أنها عدلت طلباتها التي أقامت دعواها على أساسها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعنة أقامت عن نفسها وبصفتها الدعوى رقم ١١٦٠ سنة ٥٩ عمال كلى القاهرة على المطعون ضدها الأول والثانية — طالبة الحكم بالزام الأخيرة — هيئة التأمينات الاجتماعية — بأن تدفع لها مبلغ ٧ جنيه و ٥٠٠ مليا معاشا شهريا اعتبارا من ٥٩ / ٤ / ٦ ومبلغ عشرة جنيهات مصاريف جنازة مورثها . وقالت بيانا لدعواها أن مورثها التحق بالعمل لدى الشركة المطعون ضدها الأولى فى وظيفة ملاحظ منذ أكتوبر سنة ١٩٥٨ بمرتب شهرى مقداره ١٥ جنيها . واستمر يؤدي عملة حتى توفى يوم ٥٩ / ٤ / ٦ فى حادث إصابته بسيارة أترانصرافه من عمله وهو فى طريق عودته إلى منزله . وإذا كانت تستحق معاشا شهريا ومصروفات وفقا لأحكام القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ فقد أقامت دعواها بطلباتها سالفة الذكر . وبعد أن قدمت هيئة التأمينات الاجتماعية صورة من إقرار الشركة المطعون ضدها الأولى عن بدء اشتراكها بالهيئة ثابتا منه أن لديها بوليصة تأمين إصابات عمل لدى شركة براندارس للتأمين تنتهى فى ٤ يناير سنة ١٩٦٠ ، قامت الطاعنة بإدخال المصنفى على هذه الشركة المطعون ضدها الأولى على عمالها ضد إصابات العمل ، وليسمع الحكم فى مواجهته بالطلبات المرفوعة بها الدعوى . وبتاريخ ٣٠ مايو سنة ٦١ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١٥٩٩ سنة ٧٨ ق . وفى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، فطعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن . وعرض الطعن على غرفة المشورة وحسدت له جلسة ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٦ وفيها التزمت النيابة رأيا .



وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب، تنعى الطاعنة بسببها الأول والثاني فيها الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع وقالت في بيان ذلك أن المادة ٧٨ من القانون رقم ٢٠٢ لسنة ٥٨ تشترط لعدم نفاذ أحكامه حتى ١ / ٤ / ٦٠ أن يكون هناك عقد تأمين خاص سارى المفعول حتى هذا التاريخ ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عدم التزام المطعون ضده الأول التأمين على عماله لدى هيئة التأمينات حتى ١ / ٤ / ٦٠ دون أن يتحقق مما اشترطته المادة ٧٨ سالفة الذكر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون، كما أنه أدخل بحق الدفاع وشابه قصور في التسبب ذلك أنها أدخلت المطعون ضده الثالث ليقدم عقد التأمين الذى تحت يده إلا أن المحكمة لم تلزمه بتقديمه، وطالمالم يثبت وجود عقد تأمين سارى المفعول حتى ١ / ٤ / ٦٠ فإن المطعون ضدهما الأول والثاني يكونان ملزمين بالمعاش المطالب به تطبيقاً للمادتين ١٠، ٥٧ من القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨.

وحيث إن هذا النعى بسببه مردود ذلك أن المادة ٨٢ من القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ نصت على أن ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به فى (أقليم مصر) اعتباراً من أول الشهر التالى لانقضاء ثلاثة أشهر على نشره وكان هذا القانون قد نشر بالجريدة الرسمية فى ١١ / ١٢ / ١٩٥٨ هو تاريخ العمل به، وكانت المادة ٧٨ من ذلك القانون قد نصت على أنه "لا يجوز إبرام أو تحديد أو امتداد عقود التأمين ضد إصابات العمل أو أمراض المهنة مع شركات التأمين كما لا يجوز منح إعفاءات طبقاً لأحكام المادة الخامسة من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون. وتنفى جميع عقود التأمين المبرمة مع شركات التأمين وجميع الإعفاءات من التأمين بعد إثني عشر شهراً من التاريخ المذكور. وتسرى أحكام القانونين رقمي ٨٩، ١١٧ لسنة ١١٥٠ حتى نهاية هذه المدة"، فإن مؤدى ذلك "كما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لذلك القانون. أن عقود التأمين التى أبرمها أصحاب الأعمال فى شأن التأمين على عمالهم ضد إصابات العمل والتى تكون قائمة بعد مرور عام من تاريخ العمل بهذا القانون فإنها تلغى جميعها على أن تسرى أحكام القانونين رقمي ٨٩ لسنة ١٩٥٠، ١٦٧ لسنة ١٩٥٠ حتى نهاية هذه المدة - لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي

المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته "أن الحاضر عن المدعى عليه الأول (المطعون عليه الأول) قد أقرباً أنه لم يقيم بالتأمين على عماله بالنسبة لإصابات العمل لدى المؤسسة . . . . . وإن الحاضر عن المدعية (الطاعنة) طلب بـجلسة ١٩٦٠/١٢/٦ ادخال خصم جديد في الدعوى وقام بإعلان شركة براندراس للتأمين بصحيفة . . . . . طب فيها تكليفها بتقديم كافة الأوراق والمستندات الخاصة بتأمين شركة على إبراهيم على وأولاده على عمالها ضد إصابات العمل ولسماعه الحكم في مواجهته بالطلبات المرفوعة بها الدعوى "وكان الحكم المطعون فيه قد خلاص للأسباب السائغة التي أوردتها والتي لها أصل ثابت في الأوراق إلى وجود عقد تأمين بشأن إصابات العمل مبرم بين المطعون عليها الأول والثالث سارى المفعول حتى ٤ من يناير سنة ١٩٦٠ وأخضع واقعة النزاع لأحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ دون القانون رقم ٢٠٢ لسنة ٥٨ فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وأن أجازت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ٤٩ (المقابلة للمادة ٢٠ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ للخصم أن يطلب الزام خصمه بتقديم أية ورقة منتجة في الدعوى تكون تحت يده إذا توافرت إحدى الأحوال الثلاثة الواردة فيها، إلا أن الفصل في هذا الطلب باعتباره متعلقاً بأوجه الإثبات متروك لتقدير قاضى الموضوع فله أن يلتفت عنه إذا كون حقيقته في الدعوى من الأدلة التي اطمأن إليها ، متى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص وجود عقد تأمين بشأن إصابات العمل بين المطعون عليهما الأول والثالث من إقرار أولهما بوجود هذا العقد ومن مسارعة الطاعنة أثر ذلك إلى اختصاص المطعون ضده الثالث دون أن ينازع هو أو الطاعنة في وجود هذا العقد ، وهو ما يجوز للحكمة أن تعتبره بمثابة التسليم والإقرار الضمنى به ، ومن ثم فلا جدوى من تعيب الحكم من عدم وجود ذلك العقد ، ومن عدم إلزام المطعون عليه الثالث بتقديمه ، وبكون النعى عليه بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسييب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون فيما انتهى إليه من أنه لا يملك القضاء للطاعنة بالتعويض طبقا للقانون رقم ٨٩ لسنة ٥٠ لأنها لم تطلبه في حين أن الفواعد التي تضمنتها قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية قواعد أسرة تتصل بالنظام العام وتعتبر مطروحة على المحكمة دون حاجة إلى إثارتها وعليها أن تقضى بها من تلقاء نفسها، فضلا عن اتجاه الطاعنة إلى إدخال المطعون ضده الثالث لتقديم عقد التأمين يستشف منه طلبا ضمنيا بأعمال المادة ٧٨ من القانون رقم ٢٠٢ لسنة ٥٨ فيما نصت عليه من سريان القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ حتى ١/٤/١٩٦٠ ، كما أن القضاء بالتعويض بدلا من المعاش لا يعتبر قضاء بطلب جديد لأن كلاهما يعتبر قضاءا بالتعويض بسبب الوفاة تتغير أدواته وأسلوبه وفقا للمادة الجارية تطبيقةا .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المحكمة مقيدة في قضائها بما يطلبه الخصوم ، وإذن فتنى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعنة بطلب تقرير معاش شهري لما وفقا لأحكام القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ فإن ما تنعاه من عدم القضاء لما بالتعويض طبقا للقانون رقم ٨٩ لسنة ٥٠ لا محل له ما دام لم تثبت أنها عدلت طلباتها التي أقامت دعواها على أساسها . . .  
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .



## جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضوية السادة المستشارين محمد مصطفى المنفلوطى ، وحسن السنباطى ، والدكتور بشرى رزق فتیان ، ومحمد حسب الله .

(١٠٦)

الطعن ١٨٨ لسنة ٤ القضائية :

عمل . تقادم .

التقادم الحول المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ مدنى . فاصر على الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . عدم سريانه على دعاوى التعويض عن إصابات العمل .

النص في الفقرة الأولى من المادة ٦٩٨ من القانون المدنى على أنه " تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد . . " يدل على أن المشرع أخضع لهذا التقادم الحولى الخاص الدعاوى الناشئة عن عقد العمل فقط أما التعويض عن إصابات العمل وفقا لأحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل فليس ناشئا عن عقد العمل بل هو تعويض قانونى رسم الشارع معالاه ووضع لمعيارا يدور ، ويتحرك مع الأجر والإصابة وما ينجم عنها فلا يسرى عليه ذلك التقادم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعنة أقامت عن نفسها وبصفتها — الدعوى رقم ١٦٢٧ سنة ٦١ عمال كلى القاهرة — طالبة الحكم بالزام المطعون ضدهما متضامنين

بأن يدفع لها مبلغ ٥٠٠ جنيه ، وقالت بيانا لذلك أن مورثها المرحوم ... ..  
... .. التحق بالعمل لدى الشركة المطعون ضدها الأولى في وظيفة  
ملاحظ اعتبارا من شهراً أكتوبر سنة ١٩٥٨ بمرتب شهري مقداره ١٥ جنيها  
وبتاريخ ٦ من إبريل سنة ١٩٥٩ بعد انصرافه من عمله وإثناء عودته إلى منزله صدمته  
سيارة فأودت بحياته وتحرر عن ذلك المحضر رقم ٣٩٣ سنة ٥٩ عوارض الأزيكية  
وإنه تطبيقا للقانون رقم ٢٠٢ سنة ٥٨ الخاص بإصابات العمل تستحق الزوجة  
وابنه القاصر المشمول بوصايتها ، تعويضا عن وفاة مورثها التي تعتبر في حكم  
الحادث بسبب العمل وإثناء تديته ماقيمته أجر ألف يوم باعتبار أن أجره اليومي  
خمسون قرشا . دفع المطعون ضده الأول الدعوى بالسقوط عملا بالمادة ٦٨٩  
من القانون المدني لمضى أكثر من سنة من تاريخ انتهاء العقد .

وبجلسة ٣٠ مارس سنة ١٩٦٣ حكمت المحكمة بسقوط الدعوى . أستاذت  
الطاعة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١١٤٨ سنة  
٨٠ ق . وبتاريخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٧١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف  
طعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت  
فيها نقض الحكم المطعون فيه . وعرض الطعن على غرفة المشورة وحددت له  
فجاسة ١٩ ديدمبر سنة ١٩٧٦ ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في  
تطبيقه . وقالت بيانا لذلك أن الحكم المطعون فيه إذ خلص إلى اعتبار أن التعويض  
المطالب به وليد مسؤولية عقدية منشؤه عقد العمل يخضع للتقادم المسقط  
المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ مدني يكون خطأ في تطبيق القانون .  
ذلك أنه وليد مسؤولية قانونية مفروضة على رب العمل بحكم قانون إصابات  
العمل رقم ٨٩ لسنة ٥٠ المنطبق على واقعة النزاع .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن النعي في الفقرة الأولى من المادة ٦٩٨  
من القانون المدني على أنه " تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل  
بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد ... .. " يدل على أن  
المشرع أخضع لهذا التقادم الحولي الخاص الدعاوى الناشئة عن عقد العمل

فقط ، أ.أ. التعويض عن إصابات العمل وفقا لأحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل فليس ناشئا عن عقد العمل بل هو تعويض قانوني رسم الشارع معاملة ووضع له معيارا يدور ويتحرك مع الأجر والإصابة ، وما ينجم عنها فلا يسرى عليه ذلك التقادم ، وإذا كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن حادث إصابة مورث الطامنة والتي افضت إلى وفاته وقعت في ٦ أبريل سنة ١٩٥٩ وأقامت دعواها بطلب التعويض وفقا لأحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بإعلان مؤرخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦١ وقضى الحكم المطعون فيه بسقوط الدعوى لمضى مدة السنة من وقت انتهاء عقد عمل المورث بوفاته فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى الأسباب.

---



## جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد صانع أیوراس ومضوية السادة المستشارين ، حافظ رفق ، وجميل الزيني ، وسعد العيسوي ، ومحمد حمدي عبد العزيز .

(١٠٧)

الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) حكم "تسبيب الحكم" . استئناف .

أخذ الحكم الاستئنافي بأسباب الحكم الابتدائي والإحالة عليها دون إضافة . لاخطأ .

(٢) نقض "السبب المجهول" .

عدم بيان الطاعن أوجه الدفاع المقول بأن الحكم أغفل الرد عليها . نعى مجهول . غير مقبول .

(٣) تقادم "التقادم المسقط" . الأوراق التجارية . قانون .

الأوراق المحورة لأعمال تجارية . خضوعها للتقادم العرفي . شرطه . اشتغالها على البيانات الإلزامية التي يتطلبها القانون في الأوراق التجارية . المادة ١٩٤ من قانون التجارة .

(٤) ، (٥) دعوى "الطلبات في الدعوى" . حكم "تسبيب الحكم" . خبرة .

(٤) إقرارات الذمة المالية . عدم جواز تداركها أو الإطلاع عليها لغير الجهات التي حددها المشرع . طلب ضمها أمام محكمة الموضوع . لا يعتبر دفاعاً جوهرياً تلتزم المحكمة بالرد عليه .

(٥) الطلب الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه . هو الطلب الجازم . مثال . بشأن طلب نذب خير .

١ - لا يعيب الحكم المستأنف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يقنن أسباب الحكم الابتدائي ويحيل عليها دون إضافة متى كان فيها ما يغني عن إيراد أسباب جديدة وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال على أسباب حكم محكمة أول درجة بعد أن صرح بالأخذ بها واعتبارها بمثابة أسباب لحكمه فإنه لا يكون باطلاً .

٢ - جرى قضاء هذه المحكمة - على أن عدم إفصاح الطاعن عن بيان الدفاع الذى تمسك به أمام محكمة الاستئناف على وجه التحديد والبيان المفصل لإدراك العيب الذى شاب الحكم من جراء عدم الرد عليه - يجعل النعى على هذه الصورة نعيًا مجهولًا وغير مقبول .

٣ - أن المادة ١٩٤ من قانون التجارة بعد أن عدت الأوراق التجارية التى يسرى عليها التقادم المنصوص عليه فيها أردفت البيان بعبارة " وغيرها من الأوراق المحررة لأعمال تجارية " والمقصود بذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الأوراق التجارية المحررة لأعمال تجارية والتى من خصائصها صلاحيتها لل تداول باشمالها على البيانات الإلزامية التى يتطلبها القانون ومن بينها شرط الإذن وميعاد الاستحقاق . فإذا خلت الورقة من بيان منها أو من سائر البيانات الجوهرية الأخرى فلانها لا تعد من الأوراق التجارية التى عنها المادة ١٩٤ من قانون التجارة والتى يخضع الحق الثابت فيها للتقادم الصرفى .

٤ - إقرارات اذمة المالية تعد طبقا لنصوص القوانين رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ ، ١٤٠ لسنة ١٩٦١ ، ١١ لسنة ١٩٦١ ، ٦٢ لسنة ١٩٧٥ . سرية فلا يجوز تداولها أو الاطلاع عليها لغير الجهات التى حددتها المشرع فى هذه القوانين . ومن ثم فإن طلب ضمها لا يعتبر دفاعا جوهريا مما تلتزم المحكمة بالرد عليه .

٥ - الطلب الجازم الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه هو ما يبدى أمامها بصورة جازمة . وإذا كان الطاعن قد أبدى طلبه بنسب خبير لفحص الحساب على سبيل الاحتياط الكلى دون أن يبين الغاية من هذا الطلب بيانا واضحا محددا أو يصر عليه ، فإنه يكون غير جازم لا تلتزم المحكمة بالرد عليه ويكون النعى على الحكم بالقصور على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين — من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى إن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٣٣٤٠ لسنة ١٩٧٠ مدى كلى الأسكندرية على الطاعن بطلب إلزامه بأن يؤدي له مبلغ ٢٢٤٠ جنيها و ٥٠٠ مليا استنادا على إيصال مؤرخ ١٩٥٩/٣/١ تعهد فيه الطاعن بسداد القيمة خلال سنة من تاريخ تحريره، وفى ١٩٧٢/٥/١٨ قضت محكمة أول درجة بإلزام الطاعن بأن يؤدي للمطعون ضده هذا المبلغ ، استأنف الطاعن الحكم بالاستئناف رقم ٨٨٣ لسنة ٢٨ وبتاريخ ١٩٧٣/٦/١٩ قضت محكمة استئناف الأسكندرية بالتأييد، طعن الطاعن على الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ونظر الطعن فى غرفة المشورة فجددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول البطلان وفى بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه صدر بلا أسباب خاصة به اكتفاء منه بالإحالة على أسباب حكم محكمة أول درجة فى حين أنه أبدى دفاعا جوهريا فى المذكرة المقدمة أمام محكمة الاستئناف بلسنة ١٩٧٣/٦/١٩ ولم يرد عليها بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن النعى مردود فى شقه الأول بأنه لا يعيب الحكم المطعون فيه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يعتق أسباب الحكم الابتدائي ويحيل عليها دون إضافة متى كان فيها ما يغنى عن إيراد أسباب جديدة . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أحال على أسباب حكم محكمة أول درجة بعد أن صرح بالأخذ بها واعتبارها بمثابة أسباب لحكمه فإنه لا يكون باطلا . والنعى غير مقبول فى شقه



الثاني ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إن عدم إفصاح الطاعن عن بيان الدفاع الذي تمسك به أمام محكمة الاستئناف على وجه التحديد والبيان المفصل لإدراك العيب الذي شاب الحكم من جراء عدم الرد عليه يجعل النعى — على هذه الصورة — نعيًا مجهولًا وغير مقبول .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثاني الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بسقوط الحق في إقامة الدعوى بالتقادم الخمسي تطبيقًا لنص المادة ١٩٤ من قانون التجارة بعد أن بين في دفاعه أن الدين المطالب به ليس قرضًا وإنما هو ناتج تصفية أعمال الشركة التي كانت قائمة بين الطرفين ، وإذ كانت المدة التي انقضت بين تاريخ تحرير السند في أول مارس سنة ١٩٥٩ وبين رفع الدعوى بقيمته في سنة ١٩٧٠ تربو على أحد عشرة سنة فإن الحق في المطالبة بهذا الدين الناشئ عن أعمال تجارية يكون قد سقط ، وإذ لم يعن الحكم المطعون فيه بتجسس دفاعه وانتهى إلى رفض الدفع فإنه يكون معيبًا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن المادة ١٩٤ من قانون التجارة بعد أن عدت الأوراق التجارية التي يسرى عليها التقادم المنصوص عليه فيها أردفت البيان بعبارته " وغيرها من الأوراق المحررة لأعمال تجارية " والمقصود بذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — الأوراق التجارية المحررة لأعمال تجارية والتي من خصائصها صلاحيتها للدأول باشتغالها على البيانات الالتزامية التي يتطلبها القانون ومن بينها شرط الاذن وميعاد الاستحقاق ، فإذا خلت الورقة من بيان منها أو من سائر البيانات الجوهرية الأخرى ، فلا بد لاعتداد من الأوراق التجارية التي عنها المادة ١٩٤ من قانون التجارة والتي يخضع الحق الثابت فيها للتقادم الصرفي . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأورد أسبابه " أن المدعى — المطعون صده — قدم في سبيل تأييد دعواه إيصالًا مؤرخًا ١٩٥٩/٣/١ يتضمن استلام المدعى عليه — الطاعن — منه المبلغ المطالب به .. .. لسلفة مستحقة السداد في خلال سنة من تاريخ تحرير الإيصال .. ثم استطرد إلى الرد على الدفع بسقوط الحق

في المطالبة بقيمة الإيصال المقدم وقال عنه أنه لا يعد من قبيل الأوراق المنصوص عليها في المادة ١٩٤ من قانون التجارة وإنما سند بدين عادي يخضع في التقادم لحكم القانون العام فإنه لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب وفي بيانه يقول إنه طلب من محكمة الموضوع ضم إقرارى الذمة المالية المقدمين منه ومن المطعون ضده إلى شركة "موجها" في سنة ١٩٦٠ والذين خلا من الإشارة إلى هذا الدين ، كما طلب منها نذب خبير حسابي للاطلاع على دفاتر شركة الاسكندرية للتصدير والتوريد ولم يرد الحكم على هذا الدفاع الجوهري مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود في شقه الأول بأن إقرارات الذمة المالية للمطعون ضده تعد طبقا لنصوص القوانين رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ ، ١٤٨ لسنة ١٩٦١ ، ١١ لسنة ١٩٦١ ، ٦٢ لسنة ١٩٧٥ سريه فلا يجوز تداولها أو الاطلاع عليها لغير الجهات التي حددها المشرع في هذه القوانين ، ومن ثم فإن هذا الطلب لا يعتبر دفاعا جوهريا مما تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه . والنعى مردود في شقه الثاني بأن الطلب التي تلتزم المحكمة بالرد عليه هو ما يبدى أمامها بصورة صريحة جازمة ، وإذ كان الطاعن قد أبدى طلبه نذب خبير لفحص حساب شركة اسكندرية للتصدير والتوريد على سبيل الاحتياط الكلى دون أن يبين الغاية من هذا الطلب يانا واضحا محمدا أو قصر عليه ، فإنه يكون غير جازم لا تلتزم المحكمة بالرد عليه ، ويكون النعى على الحكم بالقصور على غير أساس ويتعين لذلك رفض الطعن .

## جلسة أول مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ودعوة السادة  
المستشارين محمد صديق العصار، وزكي الصاوي، صالح، وجمال الدين عبد اللطيف، وجلال الدين رافع.

(١٠٨)

الطعن رقم ٩١٥ لسنة ٤٣ القضائية :

(١، ٢، ٣) تقادم "تقادم مسقط". رسوم "الرسوم القضائية".

(١) سقوط الرسوم القضائية بالتقادم بمضي خمس سنوات . المادة الأولى من القانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ .

(٢) إعلان قائمة الرسوم القضائية للصادر ضده أمر التقدير . قاطع للتقادم المسقط للرسوم .

(٣) أمر تقدير الرسوم القضائية . هو بمثابة حكم بالدين . صيرورة نهائية باستنفاد طرق الطعن فيه أو بوفائها . أثره . سقوط الرسوم المستحقة باقتضاء خمس عشرة سنة . م ٣٨٥ مدني .

١ — الرسوم القضائية — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي نوع من للرسوم المستحقة للدولة ، فتدخل في مدلولها وعمومها ، وإذ تنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ على أنه "تتقادم بخمس سنوات الضرائب والرسوم المستحقة للدولة أو لأي شخص اعتباري عام ما لم ينص القانون على مدة أطول" فإنه يتعين القول بأنه من تاريخ العمل بهذا القانون في ٢٦ ديسمبر ١٩٥٣ وبحكم عموميه وإطلاقه أصبحت الرسوم القضائية تتقادم بخمس سنوات بعد أن كانت تتقادم بثلاث سنوات طبقاً لنص المادة ٣٧٧ من القانون المدني .

٢ — تعتبر إجراءات قطع التقادم المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ مكملّة للإجراءات التقاطعة لتقادم كافة الضرائب والرسوم يستوى في ذلك ما ورد منها في القانون المدني أو في القوانين الخاصة ومن ثم فإن إعلان قائمة الرسوم القضائية يعتبر قاطعاً للتقادم وفقاً لحكم المادة الثالثة سابقة الذكر .



٣ — أمر تقدير الرسوم القضائية هو بمثابة حكم بالدين يصير نهائيا باستنفاد طرق الطعن فيه أو بفواتها ، ومفاد نص المادة ٢/٣٨٥ من القانون المدنى أنه إذا صدر حكم نهائى بالدين أيا كانت مدة التقادم السابق فإنه لا يتقدم إلا بانقضاء خمس عشرة سنة من وقت صدور هذا الحكم ، وإذا كان الثابت من الأوراق أنه حكم الدعوى رقم ٠٠٠٠ بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٥ وصدر أمر تقدير الرسوم المستحقة عليها فى ١٩٦١/٧/٢ وأعلن للمطعون عليه بتاريخ ١٩٦١/١٠/٢ فعارض فيه وحكم بتاريخ ١٩٦١/١٢/١١ بسقوط حقه فى المعارضة للتقرير بها بعد الميعاد ، وصار هذا الحكم نهائيا بعدم استئنافه ومن ثم فقد أصبح هذا الأمر نهائيا وتكون مدة الخمس عشرة سنة المقررة للتقدم فى هذه الحالة لم تنقضى حتى تاريخ الشروع فى التنفيذ قبل رفع الدعوى الحالية فى سنة ١٩٧٢ ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر أن الرسوم القضائية تتقدم بثلاث سنوات ورتب على ذلك قضاءه بسقوط الحق فى المطالبة بالرسوم القضائية محل النزاع ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة -

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتصل فى أن المطعون عليه أتاها الدعوى رقم ٦٧٦ سنة ١٩٧٢ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد وزير العدل بصفته وكبير كتاب محكمة القاهرة الابتدائية بصفته — الطاعنين — طالبا الحكم بسقوط الرسوم القضائية المستحقة على الدعوى رقم ٥٢٣٩ سنة ١٩٥٥ مدنى القاهرة الابتدائية وقال بيانا لدعواه أنه بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٥ حكم لصالحه فى الدعوى سالفة الذكر مع إلزامه بالمصروفات وأن رئيس المحكمة أصدر فى ١٩٦١/٧/٢ أمرا بتقدير الرسوم المستحقة على تلك الدعوى وقدرها ٩٨١ جنيها و ٣٦٠ مليا ، وإذا فوجئ

بالشروع فى التنفيذ عليه بهذه الرسوم دون أن يعلن بأمر التقدير ورغم سقوطها بمدة ثلاث سنوات طبقا لنص المادة ٣٧٧ من القانون المدنى فقد أقام دعواه للحكم له بطلبائه . رد الطاعنان بأن المطعون عليه أعلن بالأمر الصادر بتقدير الرسوم وعارض فيه وقضى بسقوط حقه فى الممارسة لرفعها بعد الميعاد ، ويعتبر هذا حكما بالدين حاز قوة الأمر المقضى ولا يسقط إلا بالتقادم بمدة خمس عشرة سنة طبقا للمادة ٣٨٥ / ٢ من القانون المدنى . وبتاريخ ١٩٧٢/٥/٣١ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٧١٧ سنة ٨٩ ق مدنى . وبتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٢ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبسقوط الحق فى المطالبة برسوم الدعوى رقم ٥٢٣٩ سنة ١٩٥٥ مدنى القاهرة الابتدائية . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن حاصل سبب الزمى أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن الرسوم المستحقة على الدعوى رقم ٥٢٣٩ سنة ١٩٥٥ مائى القاهرة الابتدائية سقطت بالتقادم بمدة ثلاث سنوات طبقا لنص المادة ٣٧٧ من القانون المدنى وأنه لا محل لتطبيق المادة ٣٨٥ / ٢ من القانون المذكور لأنه حكم فى الممارسة فى أمر تقدير الرسوم بسقوط الحق فيها ولا يعتبر هذا حكما بالدين حتى يسقط بمدة خمس عشرة سنة . وهو من الحكم خطأ فى تطبيق القانون من وجهين أولهما — أن الرسوم القضائية تتقادم بخمس سنوات طبقا لنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٤٦ سنة ١٩٥٣ ، ثانيهما — أنه حكم الدعوى التى استجقت عنها الرسوم بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٦ وأعل أمر التقدير للمطعون عليه بتاريخ ١٩٦١/١٠/٢ فانقطع بذلك التقادم ، وإذا عارض المطعون عليه فى هذا الأمر وحكم بتاريخ ١٩٦١/١٢/١١ بسقوط حقه فى الممارسة لرفعها بعد الميعاد فيصبح أمر التقدير بمثابة حكم ولا يتقادم إلا بمدة خمس عشرة سنة من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا وهو ما تنقض به المادة ٣٨٥ / ٢ من القانون المدنى ، وإذا لم تنقص هذه المدة حتى تاريخ رفع الدعوى وقضى الحكم المطعون

فيه يسقط الرسوم المستحقة بثلاث سنوات ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح في وجهه ، ذلك أنه لما كانت الرسوم القضائية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي نوع من الرسوم المستحقة للدولة فتدخل في مدلولها وعمومها . وإذ تنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٤٦ سنة ١٩٥٣ على أنه "تتقدم بخمس سنوات الضرائب والرسوم المستحقة للدولة أو لأي شخص اعتباري عام ما لم ينص القانون على مدة أطول" فإنه يتعين القول بأنه من تاريخ العمل بهذا القانون في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣ وبحكم عموميه وإطلاقه أصبحت الرسوم القضائية تتقدم بخمس سنوات بعد أن كانت تتقدم بثلاث سنوات طبقاً لنص المادة ٣٧٧ من القانون المدني وتعتبر إجراءات قطع التقدم المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون المذكور مكتملة للإجراءات القاطعة لتقدم كافة الضرائب والرسوم ، يستوى في ذلك ماورد منها في القانون المدني أو في القوانين الخاصة ، وكان إعلان قائمة الرسوم القضائية يعتبر قطعاً للتقدم وفقاً لحكم المادة الثالثة سالفة الذكر ، ولما كان أمر تقدير الرسوم القضائية هو بمثابة حكم بالدين يصح نهائياً باستنفاد طرق الطعن فيه أو بفواتها ، وكانت المادة ٣/٣٨٥ من القانون المدني تنص على أنه "١ — إذا انقطع التقدم يبدأ تقدم جديد يسرى من وقت انتهاء الأثر المترتب على سبب الانقطاع وتكون مدته هي مدة التقدم الأولى ٢ — على أنه إذا حكم بالدين وحاز الحكم قوة الأمر المقضى ... كانت مدة التقدم الجديد خمس عشرة سنة ..." مما مفاده أنه إذا صدر حكم نهائي بالدين أي كان مدة التقدم السابق فإنه لا يتقدم إلا بانقضاء خمس عشرة سنة من وقت صدور هذا الحكم ، وإذا كان الثابت من الأوراق أنه حكم في الدعوى رقم ٥٢٣٩ سنة ١٩٥٥ مدني القاهرة الابتدائية بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٥ وصدر أمر تقدير الرسوم المستحقة عليها في ١٩٦١/٧/٢ وأعلن للمطعون عليه بتاريخ ١٩٦١/١٠/٢ فعارض فيه وحكم بتاريخ ١٩٦١/١٢/١١ بسقوط حقه في المعارضة للتقرير بها بعد الميعاد وصار هذا الحكم نهائياً ، وتكون مدة خمس عشرة سنة المقررة للتقدم في هذه الحالة لم تنقض حتى تاريخ الذروع في التنفيذ قبل رفع الدعوى الحالية في سنة ١٩٧٢



وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر أن الرسوم القضائية تتقدم بثلاث سنوات ورتب على ذلك قضاءه بسقوط الحق في المطالبة بالرسوم القضائية محل النزاع فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم فإنه يتعين القضاء برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .

## جلسة أول مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
د. صدقي العصار ؛ ورافقت عبد الرحيم ؛ وجمال الدين عبد اللطيف ؛ وإبراهيم هاشم .

( ١٠٩ )

لطقن رقم ٥٣٨ لسنة ٣٤ القضائية

( ١ ) مسئولية " المسئولية الشبئية " .

الحراسة الموجبة للمسئولية عن الأشياء ماهيتها . م ١٧٨ مدنى . مثال بشأن مسئولية مالك  
شئ . عن إصابة أحد عمال المقاول أثناء قيامه بالعمل لحسابه .

( ٢ ) حكم " تسبب الحكم " . إستئناف .

أخذ المحكمة الاستئنافية بأسباب محكمة أول درجة دون إضافة . لا خطأ .

( ٣ ) مسئولية " المسئولية الشبئية " قوة قاهرة .

المسئولية الشبئية . قيامها على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشئ . تقبيلها لا يكون .  
لا باثبات الحارس أن الضرر وقع بسبب القوة القاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير .

( ٤ ) إثبات " إجراء المعاينة " خبرة .

الاقتمال لإجراء المعاينة أو نقب خبر في الدعوى . من الرخص القانونية المخولة لمحكمة  
الأوضاع . لا أثريب عليها أن هى لم تستجب إلى طلبها .

( ٥ ) تأمينات اجتماعية " إصابة العمل " . تعويض . مسئولية .

( ٥ ) إصابة العامل أثناء تأدية العمل أو بسببه . التزام الشخص المسئول بتعويض الضرر وفقاً  
لأحكام المسئولية التقصيرية . لا يعفى هيئة التأمينات الاجتماعية من التزامها طبقاً للقانون ٦٣  
لسنة ١٩٧٤ .

( ٦ ) مطالبة المسئول بتعويض الضرر الذى أصاب العامل . ليس للمسئول توجيه دعوى الضمان  
لهيئة التأمينات الاجتماعية . مله ذلك .

١ - نصت المادة ١٧٨ من القانون المدني على أن "كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر مالم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يده فيه" ومن ثم فإن الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض طبقاً لهذا النص إنما تتحقق بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعليه لحساب نفسه . ولما كان الثابت في الدعوى أن الشركة الطاعنة عزمت إلى مقاول بسد فتحات في أبواب بمبان مملوكة لها ، وفي يوم الحادث كان مورث المطعون عليه الأول عن نفسه وبصفته وهو أحد العمال التابعين للمقاول يقوم بعمله وأثناء مروره صعقه سلك كهربائي مسند على حائط في المبنى ، فإن الحراسة على هذا السلك تكون وقت الحادث معقودة للشركة باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية على البناء والسلك الكهربائي الموجود فيه ، ولم تنتقل هذه الحراسة إلى المقاول لأن عملية البناء التي أسندت إليه لأشأن لها بالأسلاك الكهربائية الموجودة في المبنى أصلاً ، وبالتالي تكون الشركة مسئولة عن الضرر الذي لحق بمورث المطعون عليه الأول مسئولية أساسها خطأ مفترض طبقاً لنص المادة ١٧٨ سالفة الذكر ، ولا تتفنى عنها هذه المسئولية إلا إذا أثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يده لها فيه .

٢ - لا تريب على محكمة الدرجة الثانية أن تأخذ بأسباب محكمة أول درجة دون إضافة متى رأت في هذه الأسباب ما يغني عن إيراد جديد .

٣ - المسئولية المقررة بالمادة ١٧٨ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشيء ، ومن ثم فإن هذه المسئولية لا تدرأ عن هذا الحارس باثبات أنه لم يرتكب خطأ ما أو أنه قام بما ينبغي من العناية والحيلة حتى لا يقع الضرر من الشيء الذي في حراسته ، وإنما ترتفع هذه المسئولية فقط إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يده له فيه ، وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير .



٤ — الانتقال لإجراء المعاينة أو نذب خبير في الدعوى هو من الرخص القانونية التي تستعملها محكمة الموضوع متى ، شاءت فلا عليها إن لم تستجب إلى هذا الطلب طالما أنها وجدت في أوراق الدعوى وعناصرها ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها بأسباب مقبولة .

٥ — مفاد نص المادة ٤١ من قانون التأمينات الاجتماعية السابق رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وتقابلها المادة ٦٦ من القانون الحالي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن العامل الذي تسرى عليه أحكام تأمين إصابات العمل ، إذا أصيب نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه وكانت الإصابة ترجع إلى فعل ضار من شخص آخر خلاف صاحب العمل ، فإن ذلك لا يعفى الهيئة من الترامها بالتعويض ولا يخل بما يكون للمصاب من حق قبل الشخص المسئول وفقاً لأحكام المسؤولية التقصيرية الواردة في القانون المدني لاختلاف مصدر كل حق عن الآخر .

٦ — إذ كان الثابت أن المطعون عليه الأول عن نفسه وبصفته قد أقام دعواه الحامية ضد الشركة الطاعنة لمطالبتها بالتعويض استناداً إلى أحكام المادة ١٧٨ من القانون المدني الخاصة بمسؤولية حارس الأشياء ، فإنه ليس للطاعنة أن توجه دعوى الضمان إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن الحق المطالب به إذ لا علاقة بينهما تخولها هذا الحق ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر أنه لا تعارض بين الدعوى التي يرجع بها العامل أو ورثته على هيئة التأمينات استناداً إلى قانون التأمينات الاجتماعية ، ورتب على ذلك قضاءه برفض دعوى الضمان ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليه الأول عن نفسه وبصفته ولياً على ابنة ابنه

... .. أقام الدعوى رقم ٣١٢ سنة ١٩٧١ مدني أسوان  
الابتدائية ضد الشركة وادى كوم أمبو - الطاعنة - طلب فيها الحكم بالزامها  
بأن تدفع له مبلغ ٥٠٠٠ جنيه وقال بيانا لدعواه أنه بتاريخ ١٩٦٩/٥/٣ وأثناء  
قيام ابنه ... والد القاصرة ... ببناء سور للشركة الطاعنة صعدته سلك كهربائي  
مما ترك لهذه الشركة وتوفي على الأثر وحرر عن هذه الواقعة محضر العوارض رقم  
٢٧١ سنة ١٩٦٩ كوم أمبو وتبين من معاينة مكان الحادث أنه يوجد سلك  
كهربائي مسند على الحائط وكان يتعين على إبيه أن يعبر هذا السلك أثناء عمله ،  
وإذ أعملت الشركة وهي المسالكة له والحارسه عليه في إتخاذ الاحتياطات  
اللازمة لمنع وقوع ضرر منه ، وتسببت بإهمالها في وقوع الحادث ، وتلزم طبقا  
للادة ١٧٨ من القانون المدني بتعويض عن الأضرار المادية والأدبية التي  
حقت به وبالقاصر المشمولة بولايته بفقد مورثهما وهو عائلتهما الوحيد ويقدر  
هذه الأضرار بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه ، فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته . أقامت  
الشركة دعوى ضمان فرعية اختصمت فيها كلا من المطعون عليه الثاني والهيئة  
العامة للتأمينات الاجتماعية المطعون عليها الثالثة طالبة الحكم عليها بما عساه أن  
يحكم به على الشركة من تعويضات ، وقالت بيانا لهذه الدعوى أنها لم تتعاقد  
مع المورث المذكور للقيام بالعمل بل كان تابعا للمقاول المطعون عليه الثاني  
ويعمل لحسابه ، فيكون المقاول هو المسئول عن سلامة عماله ويلزم بتعويضهم  
عن الأضرار التي تلحق بهم أثناء قيامهم بالعمل كما أنه هو المسئول عن التأمينات  
الخاصة بعماله لدى هيئة التأمينات الاجتماعية لتغطية الأضرار الناجمة عن الحوادث  
المفاجئة أثناء العمل . وباتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٦ قضت المحكمة بالزام الشركة  
الطاعنة بأن تؤدي للمطعون عليه الأول عن نفسه وبصفته مبلغ ٢٠٠٠ جنيه  
وفي دعوى الضمان برفضها استأنفت الطاعنة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم  
٤٨/١٩ ق مدني أسيوط - مأمورية أسوان . وتاريخ ١٩٧٣/٤/٧ قضت  
المحكمة برفض الاستئناف - طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض  
وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن  
على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرات أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره  
وفيهما التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطون بنى على سببين تنعى الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب ذلك أنها تمسكت في دفاعها أمام محكمة الاستئناف بانفضاء مسئوليتها لأنها لم تكن الحارسة الفعلية على السلك الكهربائى الذى تسبب عنه الحادث وإنما انتقلت الحراسة بمقتضى عقد المقاولة إلى المطعون عليه الثانى لأنها عهدت إليه ببناء الفتحات الموجودة بالسور الذى يعلنه السلك الكهربائى وبدأ فى تنفيذ العمل المستند إليه فيكون هو المسئول عن الحادث وقدمت الطاعنة تأييدا لهذا اندفاع إذن صرف ٥/٥/١٩٦٩. وبلغ ٧٤ جنيها و ٥٢٠ ملما قيمة أعمال البناء التى قام المقاول بتنفيذها للطاعنة ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع أو على المستند المقدم منها مكتفيا بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه مما يعيبه بالبطلان .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أنه وقد نصت المادة ١٧٨ من القانون المدنى على أن " كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما يحدثه هذه الأشياء من ضرر مالم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه " . فان الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ افتراض طبقا لهذا النص إنما تتحقق بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعليه لحساب نفسه ، ولما كان الثابت فى الدعوى أن الشركة الطاعنة عهدت إلى مقاولى المطعمون عليه الثانى — بسد فتحات فى أبواب بيان مملوكة لها ، وفى يوم الحادث كان مورث المطعمون عليه الأول عن نفسه وبصنفته وهو أحد العمال التابعين للمقاول أن يقوم بعمله وأثناء مروره صعقه سلك كهربائى مسند على حائط فى مبنى ، فإن الحراسة على هذا السلك تكون وقت الحادث معقودة للشركة باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية على البناء والسلك الكهربائى الموجود فيه ، ولم تستقل هذه الحراسة إلى المقاول لأن عملية البناء التى أسندت إليه لاشأن لها بالأسلاك الكهربائية الموجودة فى المبنى أصلا ، وبالتالى تكون الشركة مسئولة عن الضرر الذى لحق بمورث المطعمون عليه الأول مسئولية أساسها خطأ مفترض طبقا لنص المادة ١٧٨ مالفية الذكر ولا تنتفى عنها هذه المسئولية إلا إذا أثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يدلها فيه ، وإذا التزم الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه هذا



النظر وقرر أن الشركة الطاعنة كانت لها السيطرة الفعلية على السلك الذي صعد المورث ، وهو ما يكفي للرد على دفاعها بهذا الخصوص ، وكان لا تريب على محكمة الدرجة الثانية أن تأخذ بأسباب محكمة أول درجة دون إضافة متى رأت في هذه الأسباب ما يغني عن إيراد جديد ، وكان إذن الصرف المقدم من الطاعنة وهو يتضمن بيان الأجرة التي تقاضاها المطعون عليه الثاني عن عملية سد أبواب في مخزن للشركة لا يفيد في حد ذاته أن الحراسة على السلك الكهربائي قد انتقلت إلى المطعون عليه الثاني ، مما يكون معه النعي على الحكم بعدم الرد على هذا المستند غير منتج ، لما كان ذلك فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الأول من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الحكم استند في قضائه بمسئولية الشركة إلى أنها لم تعزل التيار الكهربائي عن السلك وهو يمتد بجوار الحائط الذي تخطاه المورث ولم تنبه على العاملين بهذا المكان بوجود نيار كهربائي بائسلاك لتفادي الاقتراب منه ، وأنه ثبت من المعاينة التي تمت في محضر العوارض أن المورث لم يكن أمامه إلا الطريق الذي مر منه ويوجد به السلك الكهربائي وقد تأيدت المعاينة بأقوال موظف الشركة الذي أبلغ عن الحادث والعامل المرافق للمورث في محضر العوارض في حين أن السلك لم يكن ممتدا على الحائط بل هو عبارة عن شبكة كهربائية كاملة على ارتفاع عال ويمكن للشخص العادي أن يقينها - كما أن - للمخزن باين يطلان على الطريق بخلاف الأبواب الأخرى المطلوب سدها ، وقد وقع الحادث بعد انتهاء العمل بالشركة ورغم كل هذه الظروف اعتلى المورث السور محاولا القفز منه ولما لم يتمالك نفسه أمسك بالسلك الكهربائي فصعقه ، وقد طالبت الطاعنة من المحكمة الانتمال إلى مكان الحادث لمعاينته أو ندب خبير لهذا الغرض لمعرفة ما إذا كان المورث مضطرا لعبور السور بتلك الطريقة نظرا لأن محضر ضبط الواقعة قد حرر خدمة للمورث ، هذا إلى أنها لا تظمئن إلى أقوال الموظف الذي أبلغ عن الحادث لما عرف عنه من خروجه على مقتضى واجبات الوظيفة ، غير أن الحكم المطعون فيه

رفض طلب إحراء المعاينة وقضى بالزامها بالتعويض وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المسؤولية المقررة بالمادة ١٧٨ من القانون المدنى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إنما تقوم على أساس خطأ مفترض وقوده من حارس الشيء ومن ثم فإن هذه المسؤولية لا تدرأ من هذا الحارس باثبات أنه لم يرتكب خطأ ما أو أنه قام بما ينبغي من العناية والحيلة حتى لا يقع الضرر من الشيء الذى فى حراسته وإنما ترتفع هذه المسؤولية فقط إذا أثبت الحرس أن وقوع الضرر كان لسبب أجنبى لا يد له فيه وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ الغير ، ولما كان يبين من الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه أورد فى هذا الخصوص قوله ” أن سبب الحادث هو سلك كهربائى ممتد بجوار الحائط الذى كان يتخطاه مورث المدعى — المطعون عليه الأول — وهذا يعتبر من الأشياء التى تتطلب عناية خاصة وبالنظر إلى طبيعته ، وأن الشركة المدعى عنها — الطاعنة — لها السيطرة الفعلية على هذا الشيء لأنها الحائزة له وأن خطأها فى الحراسة ثابت من عدم عزل التيار الكهربائى عن هذا السلك أو التنبيه على العاملين بهذا المكان من وجود تيار كهربائى بالاسلاك ذلك لتفادى الاقتراب منه وهى لم تفعل لاهذا ولا ذاك وقد حدث الضرر من هذا الشيء إيجابيا لأن وضع السلك سبب الحادث فى حالة تسمح عادة بأن يحدث الضرر بالظروف التى حدث فيها الحادث ومن ثم وبالبناء على ما سلف تكون أركان المسؤولية قد توافرت قبل الشركة المدعى عليها من خطأ وضرر وعلاقة سببية ولا يقدح فى ذلك ما أثارته الشركة من أن الخطأ قد وقع من المصاب إذ أن الثابت من معاينة مكان الحادث واتى تطمين المحكمة إليها أن المصاب لم يكن أمامه طريق يسلكه إلا الطريق الذى سلكه وكان به السلك الكهربائى وأيد هذه المعاينة الوكيل القضائى للشركة المدعى عليها بمحضر ضبط الواقعة والعامل المرافق للمصاب ” وكان الحكم المطعون فيه قد أضاف إلى ذلك قوله ” أنه عن طلب إجراء معاينة لمكان الحادث فإن المحكمة تلتفت عنه أكتفاء بأسباب الحكم المستأنف الذى استند فيما استند عليه إلى المعاينة المثبتة بمحضر ضبط الواقعة فى

محضر العوارض سالفة الذكر والتي تأخذ بها هذه المحكمة أيضا وكان الواضح مما سلف أن الحكم قد أطرِحَ بأسباب سائغة لها أصلها الثابت في الأوراق ما تمسكت به الطاعنة من أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد لها فيه هو خطأ المضرور كما أنه لم يرحاجة بعد ذلك إلى إجابة طلب الانتقال لمعاينة محل الحادث أو تعيين خبير لهذا الغرض وكان الانتقال لإجراء المعاينة أو نذب خبير في الدعوى هو من الرخص القانونية التي تستعملها محكمة الموضوع متى شاءت فلا عليها أن هي لم تستجب إلى هذا الطلب طالما أنها وجدت في أوراق الدعوى وعناصرها ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها بأسباب مقبولة ، لما كان ذلك فإن النعى بهذا الوجه لا يبدو أن يكون مجادلة في تقدير محكمة الموضوع للأدلة التي اعتمدت عليها مما لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة ، ومن ثم يكون هذا النعى في غير محله .

وحيث إن حاصل النعى بالوجه الثاني من السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم قد قضى برفض دعوى الضمان التي وجوئها الطاعنة إلى هيئة التأمينات الاجتماعية تأسيسا على أن الدعوى الحالية أساءها مسؤولية الحارس عن الأشياء عملا بالمادة ١٧٨ من القانون المدني وأن الطاعة وحدها هي المسؤولة عن التعويض باعتبارها حارسة الشيء الذي أحدث الضرر وأن هذه الدعوى لا تتعارض مع ما تلزم به هيئة التأمينات الاجتماعية قبل ورثة المتوفى عن إصابة العمل لأنها تقوم على أساس مغاير للدعوى الحالية ، في حين أن العامل المتوفى كان يعمل في البناء لدى المماول وتوفى أثناء العمل وبسببه فتكون هيئة التأمينات هي المسؤولة عن تغطية التعويض المستحق نيابة عن رب العمل ويبقى هذا الالتزام قائما حتى ولو لم يؤمن على عماله ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٤١ من قانون التأمينات الاجتماعية السابق رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وتقابلها المادة ٦٦ من القانون الحالي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن " تلزم الهيئة بتنفيذ أحكام هذا الباب حتى ولو كانت الإصابة تقتضى مسؤولية شخص آخر خلاف صاحب العمل ولا يخل ذلك بما يكون للمؤمن عليه من حق قبل الشخص المسئول " مما مفاده ان العامل



الذى تسرى عليه أحكام تأمين إصابات العمل إذا أصيب نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه وكانت الإصابة ترجع إلى فعل ضار من شخص آخر خلاف صاحب العمل فإن ذلك لا يعفى الهيئة من التزامها بالتعويض، ولا يحل بما يكون للمصاب من حق قبل الشخص المسئول وفقا لأحكام المسئولية التقصيرية الواردة فى القانون المدنى لاختلاف مصدر كل حق عن الآخر، ولما كان الثابت أن المطعون عليه الأول عن نفسه وبصفته قد أقام دعواه الحالية ضد الشركة الطاعنة لمطالبتها بالتعويض استنادا إلى أحكام المادة ١٧٨ من القانون المدنى الخاصة بمسئولية حارس الأشياء فإنه ليس للطاعنة أن توجه دعوى الضمان إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن الحق المطالب به إذ لاعلاقة بينهما تخولها هذا الحق، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر أنه لا تعارض بين الدعوى الحالية وبين الدعوى التى يرجع بها العامل أو ورثته على هيئة التأمينات استنادا إلى قانون التأمينات الاجتماعية، ورتب على ذلك قضاءه برفض دعوى الضمان، فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس.

حيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن.

## جلسة أول مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد صدقي العصار ؛ وزكي الصاوي صالح ؛ وجمال الدين عيد اللطيف ؛ وعبد الحميد المرصقاوي .

( ١١٠ )

الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٣ القضائية :

( ١ ، ٢ ، ٣ ) الزام " تنفيذ الإلتزام " . بيع . حوادث طارئة . محكمة الموضوع .

(١) تطبيق حكم المادة ١٤٧/٢ مدني بشأن الحوادث الطارئة . شرطه . تقدير كون الحادث العارضي ، عاما غير متوقع . من سلطة قاضي الموضوع مادام أنه أقام قضاءه على أسباب متزدية .

(٢) تقدير مدى الإرهاق الذي أصاب المدين من جراء الحادث العارضي . م ١٤٧/٢ مدني . بروتك لقاضي الموضوع . مناط الإرهاق . الاعتبارات الموضوعية للصققة لالظروف المتعلقة بالمدين .

(٣) تطبيق المادة ١٤٧/٢ مدني بشأن الحوادث الطارئة . وجوب تحميل المدين الخسارة المألوفة التي يمكن توقعها عند التعاقد . تقسيم ما يزيد على ذلك من خسارة غير مألوفة ؛ بالتساوي بين المتعاقدين . لاعتبرة بالظروف الذاتية للمدين .

١ — تشترط الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني لإجابة المدين إلى طلب رد الإترامه بسبب وقوع حوادث استثنائية عامة إلى الحد الذي يجعل تنفيذ هذا الإترام غير مرهق له ، أن تكون هذه الحوادث عامة غير متوقعة الحصول وقت التعاقد ، والبحث فيما إذا كان الحادث غير عام وبما في وسع الشخص العادي أن يتوقعه أو أنه من الحوادث العامة الطارئة الغير متوقعة هو مما يدخل في نطاق سلطة قاضي الموضوع مادام يقوم على أسباب تؤدي إلى . مما انتهى إليه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر تخفيض المساحة التي تزرع قصباً — بالأطيان المبيعة — إلى ٤٠٪ حادثاً استثنائياً عاما من شأنه تخفيض

الريـع ويبرر تخفيض الثمن ، وأقام قصده من أسباب سائغة تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها . فإن النعى يكون فى غير محله .

٢ — إن تدخل القاضى لرد الإلتزام إلى الحد المعقول طبقا للمادة ١٤٧/٢ من القانون المدنى رخصة من القانون يجب لاستعمالها تحقق شروط معينة أهمها شرط الإرهاق المهدد بخسارة فادحة ، وتقدير مدى الإرهاق الذى أصاب المدين من جراء الحادث الطارئ هو مما يدخل فى السلطة التقديرية لقاضى الموضوع ، ومناطق هذا الإرهاق الاعتبارات الموضوعية بالنسبة للصفة ذاتها لا الظروف المتعلقة بشخص المدين ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص توافر الإرهاق من ظروف الصفة وملابساتها ومن أن ما طرأ على انخفاض القيمة الإيجارية للفدان بالإضافة إلى خفض المساحة التى تزرع قصباً وما ترتب على ذلك من هبوط الربح السنوى للأطيان المبيعة هو من قبيل الخسارة التى ترهق كاهل المشتريين أرهاقا يجاوز حد السعة ، لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم فى هذا الشأن سائغا ويدخل فى السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع فإن النعى عليه — بأن الخسارة التى لحقت بالمشتريين هى خسارة ضئيلة ومألوفة — يكون فى غير محله .

٣ — مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدنى أنه متى توافرت الشروط التى يتطلبها القانون فى الحادث الطارئ فإن للقاضى سلطة تعديل العقد بـرد الإلتزام الذى صار مرهقا إلى الحد المعقول ، وهو حين يختار فى حدود سلطته التقديرية الطريق المناسب لمعالجة الموقف الذى يواجهه ليرفع كل خسارة عن عائق المدين ويحملها للدائن وحده ، لكنه يحذر من فداحة هذه الخسارة التى ستصيب المدين ويصل بها إلى الحد المعقول بتحميل المدين الخسارة المألوفة التى كان يمكن توقعها عادة وقت التعاقد ، ويقسم ما يزيد على ذلك من خسارة غير مألوفة بين المتعاقدين بالسوية فيما بينهما باعتبار أن ذلك أقسط فى مراعاة الموازنة بين مصلحة كل منهما بغض النظر عن الظروف الذاتية للمدين ، لأن المشرع — وعلى ما أنصحت عنه الأعمال التحضيرية لقانون — أضفى على نظرية الحوادث الطارئة صيغة مادية ولم يأخذ فيها بمعيار ذاتى أو شخصى ، وإنما جعل معيارها موضوعيا .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الدائن استوفى أوضاعه الشكنية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٩٣٠ سنة ١٩٥٥ مدنى القاهرة الابتدائية ، وقالوا بياناً لها أنهم بموجب اتفاقات عرفية اشتروا من الشركة الطاعنة ٤٢٦ فدان و ٦ قراريط و ٦ أسهم استبعد منها ثمانية أفدنه وكسور لإنشاء مصرف فأصبح المقدر الباقى ٤١٨ فدان وذلك مقابل ثمن قدره ١١٣٦٨١ جنيهاً وفوائده مقدارها ٣٢٢٢٠ جنيهاً وكانت أسعار الأراضي الزراعية مرتفعة وقت الشراء كما كانوا يقومون باستئجار أراضى أخرى ويؤجرونها من باطنهم ، ثم صدر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى ومنع تأجير الأطيان الزراعية من الباطن وحدد أجره الفدان بسبعة أمثال الضريبة ، وحدد ملكية الأراضي الزراعية وجعل سعر الفدان سبعين مثلاً للضريبة وقد ترتب على ذلك وعلى ارتفاع أجره الرى الذى تقوم الشركة الطاعنة به وعلى انقاص مساحة الأرض التى تزرع قصباً وعلى تخفيض سعر قطار القصب من ١١,٥ جنيهاً إلى ١٠,٥ جنيهاً أن دبط ثمن الأرض الزراعية التى اشتروها من الشركة الطاعنة ، وإذ جعلت هذه الظروف التزامهم مردفاً إلى حد العجز عن سداد باقى الثمن إذ بلغ ما سددوه من ثمن الصفقة ٥١٨٢٠ جنيهاً وكانوا يقدرون ثمن الفدان الواحد بناء على هذه الظروف الطارئة بمبلغ ٩٠ جنيهاً مما يكون معه مجموع ثمن الصفقة ٣٨٠٠٠ جنيهاً فقد أقاموا دعواهم بطلب رد مبلغ ٢١٨٢٠ ج وحبس المطلوبات الباقية للشركة الطاعنة تحت أيديهم حتى يفصل فى الدعوى وتعديل الثمن إلى مبلغ ٣٨٠٠٠ جنيهاً وأثناء نظر الدعوى أضافوا طلب تخفيض سعر الفائدة على الثمن بمجمله ٥٪ فائدة بسيطة غير مركبة وتاريخ ١٩٥٦/١/٣٠ قضت المحكمة بنائب مكتب الخبراء الزراعيين بوزارة العدل لتقدير القيمة

المعقولة لأرض النزاع بعد العمل بقانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ و بيان الأسس التى أقام عليها تقديره وفحص حسابات الشركة الطاعنة للتعرف على مساحة الصفقة والتمن المبيعة به والآجال المحددة لدفع الأقساط ومسمى ما استحق على ذلك الثمن من فائدة ومقدار مادفعه المطعون عليهم من ثمن أو من فائدة ومقدار البقى عليهم من ذلك وشروط الوفاء به وليكشف عن مدى إرهاب المطعون عليهم إن كان بسبب تنفيذ العقد . وقد أورد هذا الحكم أن قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ هو مجال طبيعى لتطبيق نص المادة ١٤٧/٢ من القانون المدنى ، وأن معيار الارهاب فى مجال تطبيق هذه المادة هو معيار موضوعى يتعلق بالصفقة المعقودة وليس معيارا ذاتيا وإلى أن مدى إرهاب المطعون عليهم نتيجة الصفقة محل الدوى والموازنة بين صالح كل من المشتري والبائع هو ما قد يكشف عنه خير يؤدى المأمورية السالف بيانها . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٣٠ باعتبار سعر الفدان من الأطنان موضوع الدعوى المباعة من الطاعنة إلى المطعون عليهم مبلغ ٤٩٠ جنيها و ٢٠٣ مليات وباعتبار أن سعر الفائدة من المبالغ المتأخرة بذمة المطعون عليهم للطاعنة ٦٪ سنويا بسيطة غير مركبة ورفض طنب حق الحبس الذى يطالبون به ويندب مكتب الخبراء بوزارة العدل لبيان ثمن جميع الأطنان المبيعة من الطاعنة للمطعون عليهم على أساس أن ثمن الفدان من هذه الأطنان ٤٩٠ جنيها و ٢٠٣ منيات وبيان قيمة ماسدد من ثمن جميع الأطنان وقت التعاقد والباقي منه وقيمة الفوائد المستحقة للشركة على هذه المبالغ باعتبار أن سعر الفائدة ٦٪ بسيطة غير مركبة مع خصم ما قد يكون قد دفع من المطعون عليهم أولا بأول من الفائدة ثم من رأس المال وتصفية الحساب بين طرفي الخصومة . استأنفت الطاعنة الحكين الصادرين بتاريخى ١٩٥٦/١/٣٠ و ١٩٥٧/١٢/٣٠ بالاستئناف رقمى ١٣٨ و ٥٧٤ سنة ٧٥ القاهرة وبتاريخ ١٩٦٠/٥/٣ وبعد أن قدم الخبير تقريره صدر حكم محكمة أول درجة برفض طلب المطعون عليهم الخاص برد مبلغ ٢١٨٢٠ جنيها . قدم المطعون عليهم أثناء نظر الاستئناف المقدمين من الطاعنة استئنافا مقابلا قيد برقم ٨٠١ سنة ٧٨ ق وطلبوا فيه رد الالتزام إلى مبلغ ١٠٣٢ وتقسيط الثمن على عشرين سنة بفائدة ٣٪ وبحبس الثمن حتى يصفى الحساب بين الطرفين وبتاريخ ١٩٦٥/٦/٩ قضت محكمة الاستئناف برفض الاستئناف

١٣٨ و ٥٧٤ سنة ٧٧ ق وتأيد الحكمين المستأنين الصادر أولهما بتاريخ ٥٦/١/٣٠ وثانيهما بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٣٠ ورفض الاستئناف المقابل رقم ٨٠١ سنة ٧٨ ق وتأيد الأحكام المستأنفة الصادرة في الدعوى رقم ١٩٥٥ مدنى القاهرة الانتدائية طمنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنها برقم ٥٣٢ لسنة ٣٥ ق . وبتاريخ ١٩٧٠/٥/٥ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأسست قضاءها على أن الحكم لم يبين الأسباب التى استند إليها في اعتبار تخفيض المساحة التى تزرع قصباً حادثاً استثنائياً عاماً يجوز للقضاء التدخل تبعاً للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين لرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول كما أنه حمل الطاعنة مقدار النقص في ثمن الأطنان جميعه دون أن يراعى الموازنة بين مصلحة الطرفين على ما تقتضيه المادة ١٤٧/٢ من القانون المدنى . وبعد تعجيل الاستئناف حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٣/٤/٧ فى الاستئناف رقم ١٣٨ و ٥٧٤ سنة ٧٥ ق بتعديل الحكمين المستأنفين على أساس سعر الفدان فى الصفقة جميعها ٢٢٤ جنيهاً و ٥٠٠ مليم وفي الاستئناف المقابل رقم ٨٠١ سنة ٧٨ ق برفضه وتأيد الحكم المستأنف فى النطاق الوارد بأسباب هذا الحكم . طمنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أيدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطاعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، من ثلاثة وجوه ، الأول أن الحكم اعتبر صدور قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ حادثاً استثنائياً عاماً فى مداول الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدنى ومع ذلك فقد اعتمد فى تقدير الارهاق الذى أصاب المطعون عليهم بتخفيض المساحة التى كانت تزرع قصباً من أرض النزاع إلى ٤٠ ٪ ، فى حين أن ذلك لا شأن له بالقانون الإصلاح الزراعى ولا يعتبر ارهاقاً ، يجوز تخفيفه تطبيقاً لنظرية "ظروف الطارئة" .

وحيث إن النعى بهذا الوجه مردود ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدنى تشترط لإجابة المدعى إلى طلب رد التزامه بسبب



وقوع حوادث استثنائية عامة إلى الحد الذي يجعل تنفيذ هذا الالتزام غير مرهق له ، أن تكون هذه الحوادث عامة وغير متوقعة الحصول وقت التعاقد وكان البحث فيما إذا كان الحادث غير عام وبما في وسع الشخص العادي أن يتوقعه أو أنه من الحوادث العامة الطارئة الغير متوقعة هو مما يدخل في نطاق سلطة قاضي الموضوع مادام يقوم على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه ، وكان الحكم المطعون فيه إذ اعتبر تخفيض المساحة التي تزرع قصباً إلى ٤٠ ٪ حادثاً استثنائياً عاماً من شأنه تخفيض الربح قد أورد في ذلك قوله "أنه لا يخص المشتريين - المطعون عليهم - وخدمهم بل يخضع له جميع الزراع ويتعين عليهم أن يلتزموا به مكرهين وإلا فمخير محصولهم البوار وهو ما حدى الشركة البائعة - الطاعنة - إلى كتابة خطاب لهم تنهى إليهم معذرة قرارها باعتباره خارجاً عن إرادتها وأنه من إملاء شركة السكر التي تملك إصداره ، وهو حادث غير متوقع عند التعاقد حتى ينبغي أن يدخله المشترون في تقديرهم وحسابهم وهو بذلك طارئ ، ولما كان يبين مما قرره الحكم أنه يستند في هذا الشأن إلى قانون الإصلاح الزراعي وإنما اعتبر تخفيض المساحة التي تزرع قصباً في ذاته استثناءً عاماً يبرر تخفيض الثمن ، وأقام قضاءً على أسباب سائغة تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، لما كان ذلك فإن النعي بهذا الوجه يكون في غير محله .

وحيث إن الوجه الثاني من أوجه النعي يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قدر انخفاض القيمة الإيجارية للأطيان نتيجة صدور قانون الإصلاح الزراعي بنسبة ٩ ٪ من ثمن الشراء واتخذ عنصرًا لتخفيض ثمن هذه الأطيان ، مع أن هذه الخسارة ضئيلة ولا تعتبر إرهاباً للمطعون عليهم بالمعنى الذي يتطلبه القانون في الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني ، ذلك أنه يشترط في الإرهاب الذي يبرر تطبيق حكم الظروف الطارئة أن يكون من شأنه تهديد المدين بخسارة فادحة مما ينتج عنه أن الخسارة المألوفة في التعامل لا تكفي لأعمال هذا الحكم .

وحيث إن النعي بهذا الوجه مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٩٥٧/٥/٣٠ الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في تقدير مدى الإرهاب أنه عرض لتقرير الخبير المتدب في الدعوى وانتهى إلى أن تأثير العامل

تخفيض القيمة التجارية بسبب صدور قانون الإصلاح الزراعى هو ثمن تخفيض ثمن الأطنان المبعة بنسبة ٩٪ وأن تأثير عامل انخفاض مساحة الأرض التي تزرع مستقبلا من القصب هو تخفيض الثمن بنسبة ١٤,٥٪ ومجموع ذلك ٢٣,٥٪ وخلص إلى أن هذا يعد إرهابا يثقل كاهل المشتري ، وهذا الذى قرره الحكم وأقام عليه قضاؤه لاختلافه فيه للقانون ، ذلك أن تدخل القاضى لرد الالتزام إلى الحد المعقول طبقا للمادة ١٤٧/٢ من القانون المدنى رخصة من القانون يجب لاستعمالها تحقق شروط معينة أهمها شرط الارهاق المهدد بخسارة فادحة ، وتقدير مدى الارهاق الذى أصاب المدين من جراء الحادث الطارئ هو مما يدخل فى الساططة التقديرية لقاضى الموضوع ومناطق هذا الارهاق الاعتبارات الموضوعية بالنسبة للصفقة ذاتها والظروف المتعلقة بشخص المدين ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص وعلى ما سلف البيان توافر الارهاق من ظروف الصفقة وملايساتها ومن أن ما طرأ على انخفاض القيمة التجارية للفدان بالإضافة إلى خفض المساحة التى تزرع قصبها وما ترتب على ذلك من هبوط الربح السنوى للأطيان المبعة هو من قبيل الخسارة التى ترهق كاهل المشتري إرهابا يتجاوز حد السعة ، لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم فى هذا الشأن سائغا ويدخل فى السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، فإن النعى عليه بهذا الوجه يكون فى غير محله .

وحيث إن حاصل النعى بالوجه الثالث أن مؤدى رد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول هو أن يتحمل المدين وحده تبعة الخسارة المألوفة فى التعامل ثم يشترك مع الدائن على قدم المساواة فيما بينهما فيما جاوز ذلك من إرهاب ، غير أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن توزيع الارهاق ليس من مقتضاه القسمة مناصفة بل يتعين مراعاة الجانب الأقوى والجانب الضعيف فى الصفقة وانتهى إلى توزيع الفرق فى ثمن الفدان وقدره ٦٢ جنيها و ٥٠٠ مليم بين الطرفين بنسبة ١ : ٢ وحمل الطاعنة باعتبارها الجانب الأقوى بمبلغ ٤١ جنيها و ٥٠٠ مليم وحمل المطعون عليهم باعتبارهم الجانب الضعيف بمبلغ ٢١ جنيها بما فى ذلك الخسارة المألوفة وقدره الثلث أى ٧ جنيهات وهو ما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث أن هذا النعى بهذا الوجه صحيح ، ذلك أنه لما كان مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدنى أنه متى توافرت الشروط التى يتطلبها القانون فى الحادث الطارئ ، فإن للقاضى سلطة تعديل العقد برد الالتزام الذى صار مرهقا إلى الحد المعقول وهو حين يختار فى حدود سلطته التقديرية الطريق المناسب لمعالجة الموقف الذى يواجهه لا يرفع كل خسارة عن هاتق المدين ويحملها للدائن وحده ، لكنه يحدد من فداحة هذه الخسارة التى ستصيب المدين ويصل بها إلى الحد المعقول . بتحميل المدين الخسارة المألوفة التى كان يمكن توقعها عادة وقت التعاقد ويقسم ما يزيد على ذلك من خسارة غير مألوفة بين المتعاقدين بالسوية فيما بينهما باعتبار أن ذلك أقسط فى مراعاة الموازنة بين مصلحة كل منهما بغض النظر عن الظروف الذاتية للمدين لأن المشرع — وعلى ما أفصحت عنه الأعمال التحضيرية للقانون — أضفى على نظرية الحوادث الطارئة صبغة مادية ولم يأخذ فيها بميار ذاتى أو شخصى وإنما جعل ميارها موضوعيا ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه فى هذا الخصوص على أن " إعادة التوازن ليس لازما توزيع الأرهاق مناصفة وتحميل كل طرف بنصف الإرهاق بل توزيع الأرهاق توزيعا عادلا ، . . والتوزيع العادل ليس مقتضاه القسمة العددية مناصفة وتراعى المحكمة فى ذلك الجانب الأقوى والجانب الأضعف فى الصفقة . وترى المحكمة أن الشركة — الطاعنة — تعتبر فى ذلك أقوى والمشتريين لجزء من أراضيا — المطعون عليهم — هو الجانب الأضعف وعلى هدى ما تقدم ترى تحميل الفرق وقدره ٢٦٦ — ٢٠٣,٤٩٠ = ٦٢,٥٠٠ يقسم بنسبة ١ : ٢ بين المشتريين والشركة مع ملاحظة أن نسبة المشتريين تتضمن ما يعتبر خسارة محتملة بنسبة الثلث منها أى يصبح سعر الفدان ٢٠٣ جنيهات و ٥٠٠ مليما  $\times ٢١ = ٢٢٤$  جنيهات و ٥٠٠ مليم للفدان فى المتوسط تحتسب الصفقة على أساسه ويكون تقسيم الخسارة بنسبة  $\frac{١}{٤}$  أرهاق محتمل و  $\frac{٣}{٤}$  على المشتريين و  $\frac{٦}{٩}$  على الشركة أى ٢ + ٤ يتحمل بها المشتري ، أما الباقى تتحمل به الشركة وهو ٤١,٥٠٠ ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خرج عن المعيار الموضوعى الذى اعتد به المشرع فى نظرية الظروف الطارئة واخل بالموازنة بين مصلحة الطرفين المتعاقدين على ما تقتضيه المادة ١٤٧/٢ من القانون المدنى على ما سلف البيان بما يستوجب نقضه فى هذا الخصوص .



وحيث إن الطعن للمرة الثانية فإنه يتعين على المحكمة أن تحكم في الموضوع .

وحيث إنه ولما تقدم ، ولما كان الثابت إن الفرق بين ثمن الأطنان المبعة الذي عقلت به الصفقة وبين الثمن الذي قدرته محكمة أول درجة في ظروف الإرهاق هو ٦٢ جنيها و ٥٠٠ مليم ( ٢٦٦ - ٢٣٠ جنيها و ٩٠ مليم ) وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تقدير الخسارة المألوفة التي يتحمل بها المطعون عليهم بمبلغ ٧ ج للفدان الواحد ولم يكن هذا التقدير محل نعي من الطاعنة فإن الباقي يكون ٥٥ جنيها و ٥٠٠ مليم ( ٦٢ - ٧ جنيها و ٥٠٠ مليم ) وهو يمثل قيمة الخسارة غير المألوفة في الصفقة والذي يتعين على المحكمة تقسيمه مناصفة بين الطرفين فيتحمل كل منهما مبلغ ٢٧ جنيها و ٧٥٠ مليم ، ومن ثم يتعين تعديل ثمن الفدان الواحد في الصفقة جميعها إلى مبلغ ٢٣٨ جنيها و ٢٥٠ مليم ( ٢٠٣ جنيها و ٢٠٣ مليات ) + ٧ ج + ٢٧ جنيها و ٧٥٠ مليم ) وهو ما تقضى المحكمة على أساسه .

وحيث إن كلا من الطرفين قد اخفق في بعض طلباته فترى المحكمة أن يتحمل كل منهما نصف المصروفات عن الدرجتين عملا بنص المادتين ١٨٦ و ٢٤٠ من قانون المرافعات .

## جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الأسبوطي وعضوية السادة المستشارين :  
جلال عيد الرحيم عثمان ؛ ومحمد كمال عياد ؛ وصالح الدين يونس ؛ وألفي بقطر جاشي .

( ١١١ )

الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٣ ع القضاية :

ضرائب " التنازل عن المنشأة " .

مسئولية التنازل له التضامنية عن الضرائب المستحقة على المنشأة المتنازل عنها . تحققها  
بمجرد حصول التنازل . لا عبرة باستمرار التنازل له في ممارسة ذات النشاط أو تغييره .

إن النص في المادة ٥٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون  
١٣٧ لسنة ١٩٤٨ يدل على أن مسؤولية التنازل له التضامنية عن الضرائب  
المستحقة على المنشأة المتنازل عنها تتحقق بمجرد حصول التنازل وثبوته . يستوي  
في ذلك استمرار التنازل له في ممارسة ذات النشاط الذي كانت تمارسه المنشأة  
المتنازل عنها أو تغييره لأن النص ورد عاما بغير تخصيص ولأن ذلك يتفق  
مع ما تنهيه المشرع في تقريره لهذه المسؤولية التضامنية من وضع حد للتردد  
من الضرائب عن طريق بيع المنشأة .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه — وسائر أوراق  
الطعن — تحصل في أن المطعون ضدهما أقاما ابتداء الدعوى ٥١٧ لسنة ٧١ مدني

القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بصحيفة ذكرا فيها أنهما اشتريا بالحدك من الدكتور ... .. صيدلية تقع بالعقار رقم ١ بشارع ٢٦ يوليه حولها إلى محل لبيع الأحذية وأنه بتاريخ ١٩/٧/١٩٧١ أوقعت الطاعنة حجزا إداريا ضد الدكتور ... .. محل الأحذية المذكور وفاء لمبلغ ١١٦٤ جنيها و ٢٠١ مليات قيمة الضرائب المستحقة على الصيدلية عن السنوات عن ١٩٦١ حتى سنة ١٩٦٥ قولا منها أن المطعون ضد هما مسئولان بالتضامن معه عن الضريبة المذكورة عملا بالمادة رقم ٥٩ سنة ١٩٣٩ ولهذا فقد أقاما الدعوى يطلبان فيها الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ إجراءات البيع المحدد له يوم ١٦/١٠/١٩٧١ وفي الموضوع بعدم الاعتداد بالججز الإداري سالف الذكر وأحيلت الدعوى باتفاق المحصوم إلى قاضي التنفيذ بحكمة الأزبكية الجزئية حيث قيدت برقم ١٠٣١ لسنة ١٩٧١ مدنى جزئى الأزبكية . وبتاريخ ٧/٣/١٩٧٢ حكمت المحكمة بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ البيع الذى كان محمدا له يوم ١٦/١٠/١٩٧١ وبعدم الامتداد بالججز الإداري الموقع بتاريخ ١٩/٧/١٩٧١ . استأنف مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف ١٠٤ لسنة ٨٩ ق استئناف القاهرة . وبتاريخ ٢٤/٣/١٩٧٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ذلك إن الحكم أقام قضاءه على أن التنازل المقصود في المادة ٥٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو التنازل عن ذات النشاط الذى كانت تباشره المنشأة المتنازل عنها في حين أن المادة سالفة الذكر توجب على المتنازل إليه تبليغ مصلحة الضرائب عن التنازل خلال ستين يوما من تاريخ حصوله وإلا كان مسئول بالتضامن عن الضريبة المستحقة على المنشأة المتنازل عنها سواء استمر في ذات النشاط أو عدل منه إلى نشاط مغاير . ذلك أن النص ورد عاما مطلقا والقول بوجوب استمرار المتنازل إليه في ممارسة ذات النشاط الذى



كانت تباشره المنشأة المتنازل عنها فيه تخصيص للنص بغير تخصيص وإصدار  
للحكمة التي قصدها المشرع من الحفاظ على حقوق الخزانة فضلا عن أنه يجعل  
المسئولية التضامنية رهنا بإرادة المتنازل إليه .

وحيث إن هذا النعمى فى محله ذلك أن النص فى المادة ٥٩ من القانون  
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ على أن " المتنازل  
عن كل أو بعض المنشأة يكون حكمة فيما يتعلق بتصفية الضريبة حكم وقوف  
العمل .. ويجب على المتنازل والمتنازل له تبليغ مصلحة الضرائب عن هذا التنازل  
فى مدى ستين يوما من تاريخ حصوله ويكون كل من المتنازل والمتنازل له مسؤولا  
بالتضامن عما استحق من ضرائب على المنشأة المتنازل عنها إلى تاريخ التنازل ..  
يدل على أن مسؤولية المتنازل له التضامنية عن الضرائب المستحقة على المنشأة  
المتنازل عنها تتحقق بمجرد حصول التنازل وثبوته يستوى فى ذلك استمرار المتنازل  
له فى ممارسة ذات النشاط الذى كانت تمارسه المنشأة المتنازل عنها أو تغييره  
لأن النص ورد عاما بغير تخصيص ولأن ذلك يتفق مع ما قضاه المشرع فى تقريره  
لهذه المسؤولية التضامنية من وضع حد للهروب من الضرائب عن طريق بيع  
المنشأة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر . فإنه  
يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

## جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف ، ومضوية السادة المستشارين :  
محمد مصطفى المنفلوطي ، وحسن السنباطي ، والدكتور بشرى رزق ، ومحمد حسب الله .

( ١١٢ )

الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ١٤ القضائية :

( ١ ) نقض . " أسباب الطعن " . محكمة الموضوع . عمل .

سلطة محكمة الموضوع في استخلاص قيام علاقة العمل . بأسباب سائفة . المنازعة في ذلك .  
جدل موضوعي . عدم جواز إبدائه أمام محكمة النقض .

( ٢ ) نقض . " أسباب الطعن " . عمل .

دفاع جديد لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض  
مثال في عمل .

( ٣ ) التزام . " التضامن " . عمل . ملكية .

انتقال ملكية المنشأة لا يؤثر في استمرار عقود عملها . مسئولية رب العمل الجديد بالتضامن  
مع صاحب العمل السابق عن تنفيذ حقوق العمال السابقة على انتقال الملكية .

( ٤ ، ٥ ) عمل . " الأجر " . التزام . شركات " شركات القطاع العام " .  
قوة القاهرة .

( ٤ ) اعتقال العامل . قوة القاهرة تجعل تنفيذ التزامه مستحيلا . أثره . وقوف العقد مؤقتا  
دون انقضاؤه .

التزام رب العمل رغم ذلك بالأجر عن فترة اعتقاله .

( ٥ ) انتهاء خدمة العامل بشركات القطاع العام . درودها على سبيل الحصر في المادة ٧٥  
من اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ٦٦ ليس من بينها حالة اعتقال العامل . وجوب أداء أجره إليه طوال  
فترة الاعتقال .

١ - إذ كان الذى خلص اليه الحكم المطعون فيه يشف عن أن المحكمة فى حدود سلطتها الموضوعية استخلصت قيام علاقة العمل بين المطعون ضده وبين المالك الأصلي للصيدلية موضوع التداعى وامتداد هذه العلاقة إلى الحراسة العامة ثم إلى الشركة الطاعنة - المشتري للصيدلية - واستندت فى كل ذلك إلى أسباب سائغة لها أصلها الثابت فى الأوراق ، فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يضحى فى غير محله ولا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا غير جائز إبدائه أمام هذه المحكمة .

٢ - تحدى الشركة الطاعنة - المشتري للصيدلية - بعدم إمكان تعيين المطعون ضده مديرا للصيدلية لأنه ليس صيدليا ، فردود بأنه دفاع جديد لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ولا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - بيع المنشأة أو إدماجها فى غيرها أو انتقالها بالارث أو الوصية أو الهبة أو التزول عنها أو غير ذلك من التصرفات لا يؤثر وفقا للمادة ٨٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فى بقاء عقود استخدام عمال المنشأة قائمة وجعل صاحب العمل الجديد مسئولا بالتضامن مع أصحاب العمل السابقين عن تنفيذ الإلتزامات المقررة قانونا الخاصة بالمدة السابقة على تحويل عقود العمل ومنها الوفاء بالأجور لأن صلة العمال بالمنشأة أقوى من صلتهم بصاحب العمل المتعاقد معه وهو مايتأدى منه أن الشركة الطاعنة تسأل عن التزامات الفترة السابقة على تاريخ شرائها للصيدلية متى استوفت شرائط استحقاقه .

٤ - لئن كان اعتقال العامل بأمر من المحاكم العسكرية أو سلطات الطوارئ غير ممكن التوقع ومستحيل الدفع فيعد قوة قاهرة تجعل تنفيذ الإلتزام مستحيلا على العامل بيد أنه لما كانت هذه الاستعالة وقتية بطبيعتها لا ترتب انقضاء عقد العمل بقوة القانون بل تؤدي إلى مجرد توقعه لأن الإنقضاء لا يقع إلا بالاستعالة النهائية . وكان المبدأ السائد فى نطاق السياسة التشريعية لقوانين العمل هو مبدأ استقرار روابط العمل حماية للعامل أساسا وضمائنا لمعاشه فإن من مقتضى ذلك أن وقف عقد العمل المنبثق عن اعتقال العامل لا يرتب كل آثار الوقف إنما يبقى



للعقد على الرغم من وقفه أحد الالتزامات الرئيسية الناشئة عنه وهو التزام صاحب العمل بأداء أجر العامل إليه عن مدة الاعتقال طالما أن أجره و عماده الأساسى فى معاشه مما ينبغى معه الأعتداد بصفته الحيوية هذه بالنسبة له وعدم حرمانه منه بسبب اعتقاله الذى أوقف عقده وبعد أمرا خارجا عن إرادته لايد له فيه .

٥ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام - الذى تملك الطاعة فى ظله الصيدلية محل التراع - بعد أن حدد فى المادة ٧٥ منه على سبيل الحصر الأسباب التى تنتهى بها خدمة العامل أتبع ذلك بالنص فى المادة ٨٠ على " أن يستحق العامل مرتبه حتى اليوم الذى تنتهى فيه خدمته " مما مؤداه أن وقف عقد العامل بشركة من شركات القطاع العام بسبب اعتقاله لا يرتب حرمانه من أجره طوال فترة الاعتقال مادام أن مناط الحرمان إنما هو انتهاء الأسباب التى أوردتها على سبيل الحصر المادة ٧٥ من القرار الجمهورى أنف الذكر . متى كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن المطعون ضده قد أعتقل يوم ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٦٥ فإن هذا الاعتقال الذى يعد قوة قاهرة لا يرتب انقضاء عقده بقوة القانون بل يؤدى إلى وقف هذا العقد مع أبقاء التزام الشركة الطاعة بأجره من فترة اعتقاله موضوع التداعى الراهن سواء فى ذلك المدة السابقة على القرار الجمهورى ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وتلك اللاحقة عليه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر المرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٥٥٣١ سنة ١٩٦٩ عمال جزئى القاهرة التى قيدت برقم ٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ عمال كلى القاهرة بعد إحالتها إلى المحكمة الابتدائية بطلب إلزام الشركة الطاعة والحراسة العامة على

أموال المعتقلين متضامتين بأن تدفعا إليه أجره بواقع ٨٠ جنيها شهريا من أول أغسطس سنة ١٩٦٥ حتى تاريخ رفع الدعوى وما يستجد مع الزامهما بسداد أقساط التأمين إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية من تاريخ التوقف عن سدادها، وقال بيانا لدعواه أنه التحق بالعمل في وظيفة المدير المالي والإداري للصيدلية ... بالاسماعيلية التي يمتلكها الدكتور ... وذلك منذ انشائها في أول مايو سنة ١٩٥١ ثم اعتقل بتاريخ ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٦٥ ولما فرضت الحراسة في أوائل عام ١٩٦٦ على أموال وممتلكات ذلك المالك ومنها تلك الصيدلية تولت الحراسة العامة إدارتها إلى أن باعها للشركة الطاعنة في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٦ وإذ يحق له تقاضى أجره منذ اعتقاله وامتنعت هذه الأخيرة عن أدائه إليه فقد أقام الدعوى المسائلة بطلباته المشار إليها. ومحكمة الدرجة الأولى حكمت في ٢ من يونيو سنة ١٩٧٠ برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة باستئنافه الذي قيد برقم ٣٠١٠ لسنة ٨٧ ق مدني . وبتاريخ ٣١ من يناير سنة ١٩٧١ حكمت تلك المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وبإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٥٢٠٠ جنيه قيمة أجره عن فترة اعتقاله الواقعة في المدة من ٢٢/٨/١٩٦٥ حتى ٣١/١٢/١٩٧٠ . طعن الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقضى الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها هذا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله من وجهين ( أولهما ) إنه ذهب إلى أن المطعون ضده يستحق أجره عن فترة اعتقاله لعدم جواز تحميله آثار هذا الاعتقال المفروض عليه ، حالة إنه وقد منع عن عمله لسبب خارج عن إرادتها هو اعتقاله فلا يلتزم بأداء أجر هذه الفترة إليه إذ ينبغي أن يكون الأجر لقاء بمجهود العامل فلا يستحقه إذا لم يقم بالعمل المتفق عليه لأن التزامه بأدائه هو المقابل لالتزام صاحب العمل بدفع الأجر ولأنه وفقا للأداة ٦٩٢ من القانون المدني لا يكون الأجر من حق العامل الذي يبدى استعدادا لمزاولة عمله إلا في حالة منعه عنه بسبب راجع إلى صاحب العمل ( وثانيهما ) إنه ألزمها بمرتب المطعون ضده عن

قوة اعتقاله وهي غير ملزمة به لان هذا الأخير لم يثبت علاقة العمل ولم يكن من بين العاملين بصيدلية النزاع عندما اشترتها من الحراسة العامة كما أنه لا يمكن تعيينه مديرا لها بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة لأنه ليس صيدليا، فضلا عن أنه يفرض التزاما بموجب قوة الاعتقال لا يلتزم بأدائه إلا من تاريخ شرائها الصيدلية وليس منذ بدء الاعتقال كما قضى الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعى في وجهه الثاني يفقر إلى الصواب ، ذلك أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى ثبوت علاقة العمل محل النزاع من كتاب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المؤرخ ١٩٦٨/٧/٢٩ وإقرار صاحب العمل مالك الصيدلية بقيام هذه العلاقة والبطاقة الصادرة من مؤسسة التأمين والادخار للعمال في ٤/١٦ سنة ١٩٦٥ وإذ كان هذا الذي خلص إليه الحكم المطعون فيه يشف عن أن المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية استخلصت قيام علاقة العمل بين المطعون ضده وبين المالك الأصلي للصيدلية موضوع التداعي وامتداد هذه العلاقة إلى الحراسة العامة ثم إلى الشركة الطاعنة واستندت في كل ذلك إلى أسباب سائغة لها أصلها الثابت في لأوراق ، فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يضحى في غير محله ولا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا غير جائز إبدائه أمام هذه المحكمة . أما تحدى الشركة الطاعنة بعدم إمكان تعيين المطعون ضده مديرا للصيدلية لأنه ليس صيدليا ، فردود بأنه دناع جديد لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ولا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . أما قول الطاعنة بأنها لا تلتزم بأداء أجر المطعون ضده إلا من تاريخ شرائها الصيدلية وليس منذ اعتقاله ، فردود بأن بيع المنشأة أو ادماجها في غيرها أو انتقالها بالإرث أو الوصية أو الهبة أو النزول أو غير ذلك من التصرفات لا يؤثر وفقا لاسادة ٨٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في بقاء عقود استخدام عمال المنشأة قائمة وجعل صاحب العمل الجديد مسئولا بالتضامن مع أصحاب العمل السابقين عن تنفيذ الالتزامات المقررة قانونا الخاصة بالمدة السابقة على تحويل عقود العمل ومنها الوفاء بالأجور لأن صلة العمال بالمنشأة أقوى من صلتهم بصاحب العمل المتعاقد معه ، وهو ما يتأدى منه أن الشركة الطاعنة تسأل عن التزامات الفترة السابقة على تاريخ شرائها للصيدلية



منى استوفت شرائط استحقاقها . والنمى فى وجهه الأول غير سديد ، ذلك أنه لئن كان اعتقال العامل بأمر من الحاكم العسكرى أو سلطات الطوارئ غير ممكن للتوقع ومستحيل الدفع فيعد قوة قاهرة تجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا على العامل ، بيد أنه لما كانت هذه الاستحالة وقتية بطبيعتها لا ترتب انقراض عقد العمل بقوة القانون بل تؤدي إلى مجرد وقفه لأن الانقراض لا يقع إلا بالاستحالة النهائية ، وكان المبدأ السائد فى نطاق السياسة التشريعية لقوانين العمل هو مبدأ استقرار روابط العمل لحماية للعامل أساسا وضمانا لمعاشه ، فإن من مقتضى ذلك أن وقف عقد العمل المترتب على اعتقال العامل لا يرتب كل إثار الوقت وإنما يبقى للعقد على الرغم من وقفه أحد الالتزامات الرئيسية الناشئة عنه وهو التزام صاحب العمل بأداء أجر العامل عن مدة الاعتقال طالما أن الأجر هو عماده الأساسى فى معاشه مما ينبغى معه الاعتداد بصفته الحيوية هذه بالنسبة له وعدم حرمانه منه بسبب اعتقاله الذى أوقف عقده ويعد أمرا خارجا عن إرادته لا بد له فيه . وقد عمد المشرع إلى تقنين المبدأ المشار إليه فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام — الذى تملك الطاعنة فى ظله الصيدلية محل النزاع — ذلك أنه بعد أن حدد فى المادة ٧٥ منه على سبيل الحصر الأسباب التى تنتهى بها خدمة العامل أتبع ذلك بالنص فى المادة ٨٠ على أن " يستحق العامل مرتبه حتى اليوم الذى تنتهى فيه خدمته " ، مما مؤداه أن وقف عقد العامل بشركة من شركات القطاع العام بسبب اعتقاله لا يرتب حرمانه من أجوره طوال فترة الاعتقال مادام أن مناط هذا الحرمان إنما هو انتهاء خدمته لأحد الأسباب التى أوردتها على سبيل الحصر المادة ٧٥ من القرار الجمهورى آنف الذكر . ومتى كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى الماثلة أن المطعون ضده قد اعتقل يوم ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٦٥ ، ولما كان هذا الاعتقال الذى يعد قوة قاهرة لا يرتب انقراض عقده بقوة القانون بل يؤدي إلى وقف هذا العقد مع إبقاء التزام الشركة الطاعنة بأجره عن فترة اعتقاله موضوع التداعى الراهن سواء

في ذلك المدة السابقة على القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وتلك  
اللاحقة عليه ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء للطعون ضده بأجر  
تلك الفترة ، فإنه يضحى متفقاً والصواب بمنأى عن الخطأ في تطبيق القانون  
وتأويله ويكون النعى عليه بهذا الوجه منعدم الأساس .

وحيث إنه ابقئاً على ما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد صالح أبو راس وعضوية السادة المستشارين : جمال الزيني ، ومعد العيسوي ، ومحمود حسن حسين ، ومحمود حمدي عبد العزيز .

( ١١٣ )

الطعن رقم ٣٩٣ ، ١٣ لسنة ٣ القضائية :

أوراق تجارية . " شيك " . بنوك . مسئولية . تزوير .

وفاء البنك بقيمة شيك مذيل بتوقيع مزور على الساحب . وفاء غير مبرىء لئمة البنك قبله .  
شرطه . الا يقع خطأ من جانب العميل .

متى كان الأصل أن ذمة البنك — المسحوب عليه — لا تبرأ قبل عميله إذا أوفى بقيمة الشيك مذيل بتوقيع مزور على الساحب باعتبار أن هذه الورقة تفقد صفة الشيك بفقدانها شرطاً جوهرياً لوجودها وهو التوقيع الصحيح للساحب . فلا تعدم أنشأ القرينة المقررة في المادة ١٤٤ من قانون التجارة ، وتعتبر وفاء البنك بقيمة الشيك وفاء غير صحيح حتى ولو تم الوفاء بغير خطأ منه ، إلا أن ذلك مشروط ألا يقع خطأ من جانب العميل الثابت اسمه بالشيك وإلا تحمل الأخير تبعه خطئه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ثبوت خطأ الطاعن متمثلاً في إخلاله بواجب المحافظة على مجموعة الشيكات المسلمة له من البنك فتمكن مجهول عن الحصول على واحد منها وتزويره وصرف قيمته فإنه يكون قد أثبت الخطأ في جانب الطاعن وبين علاقة السببية بينه وبين الضرر الذي وقع وخلص من ذلك إلى إلزام كل من الطاعنة والمطعون ضده بنصف قيمة الشيك موضوع النزاع في حدود ما حصلت من وجود خطأ مشترك بين الطاعن والمطعون ضده فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون بمقولة انعدام رابطة السببية بين ما ارتكبه الطاعن من خطأ وبين الضرر الواقع فعلاً متمثلاً في صرف قيمة الشيك لمن زور أمضاء الطاعن عليه يكون نعيًا غير سديد .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل فيما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق —  
في أن — الأستاذ ... .. أقام الدعوى رقم ٤١٠ سنة ١٩٦٨  
تجارى كلى القاهرة طلب فيها الزام بنك القاهرة بأن يؤدى له مبلغ ١٦٠٠ جنيه  
والقوائد والمصروفات منه مبلغ ١٤٠٠ جنيه قيمة الشيك رقم ٦٧٩٠١٩ الذى  
صرفه البنك من حسابه لديه بموجب توقيع مزور عليه ومبلغ ٢٠٠ جنيه تعويضا  
من الاضرار التى لحقت به . أدخل بنك القاهرة شركة الشرق للتأمين فى تلك  
الدعوى طالبا الحكم عليها بما عصى أن يحكم به عليه فى حدود مبلغ ١١٠٠ جنيه  
لأنه أمن لديها ضد أخطار عمليات البنوك أو بتاريخ ١٩٧١/٢/٢٨ قضت محكمة  
أول درجة برفض الدعوى الأصلية ويرفض دعوى الضمان ، استأنف الأستاذ  
... .. الحكم بالاستئناف . رقم ١٩٤ لسنة ٨٨ ق وبتاريخ  
١٩٧٢/٢/٢٨ قضت محكمة الاستئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف وبالزام  
البنك بمبلغ ٧٠٠ جنيه والقوائد بواقع ٥٠ / من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد ،  
طعن الأستاذ ... .. كما طعن بنك القاهرة فى هذا الحكم بطريق النقض  
وقيد طعن الأول برقم ٣٩٣ لسنة ٤٣ ق وقدمت النيابة مذكرة فى كل من الطعنين  
أبدت فيها رأى برفض الطعن ، عرض الطعنان على غرفة المشورة فحددت  
جلسة فيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن المحكمة قررت ضم الطعن ٤٧٠ لسنة ٤٣ ق إلى الطعن ٣٩٣  
لسنة ٤٣ ق ليصدر فيهما حكم واحد .

عن الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٤٣ ق

حيث إن الطاعن أقام طعنه على سببين ينمى بالأول منهما على الحكم المطعون  
فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيانه يقول إن الحكم المطعون فيه بعد أن قطع

في أسبابه بأنه ما لم يخطئ البنك المطعون ضده عند صرف الشيك والذي ثبت أن توقيع الطاعن عليه يختلف اختلافا ظاهرا عن توقيعه الصحيح المحفوظ لدى المطعون ضده والذي ما كان ينبغي أن ينتبه له موظف البنك المتمرس في فحص التوقيعات — لولا ذلك — لما تحقق الضرر ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد حدد علاقة السببية الوحيدة بين الخطأ والضرر وقطع بأنها تتمثل في ذلك الخطأ الذي ارتبط فيه السبب بالمسبب . ولو فرض توافر خطأ آخر في جانب الطاعن فإن الحكم المطعون فيه لم يبين علاقة السببية بينه وبين ما دفع من ضرر ، إذ أن خطأ المطعون ضده هو الذي أدى مباشرة إلى إحداث الضرر ، ويكون الحكم المطعون فيه قد خرج على قاعدة أن البنك — المسحوب عليه — لا تبرأ ذمته قبل العميل إذا أوفى بقيمة الشيك بتوقيع مزور على صاحبه بما يفقده شرطا جوهريا ليكون ورقة تجارية صحيحة .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه وإن كان الأصل أن ذمة البنك المسحوب عليه لا تبرأ قبل عميله إذا أوفى بقيمة شيك مزيل بتوقيع مزور على الساحب باعتبار أن هذه الورقة تفقد صفة الشيك لفقدائها شرطا جوهريا لوجودها ، وهو التوقيع الصحيح للساحب فلا تقوم آنئذ القرينة المقررة في المادة ١٤٤ من قانون التجارة ، ويعتبر وفاء البنك بقيمة الشيك وفاء غير صحيح حتى ولو تم الوفاء بغير خطأ منه ، إلا أن ذلك مشروط ألا يقع خطأ من جانب العميل الثابت اسمه بالشيك وإلا تحمل الأخير تبعه خطئه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ثبوت خطأ الطاعن متمثلا في إخلاله بواجب المحافظة على مجموعة الشيكات المسلمة له من البنك فتتمكن مجهول من الحصول على واحد منها وتزويره وصرف قيمته ، فإنه يكون قد أ ثبت الخطأ في جانب طاعن وبين علاقة السببية بينه وبين الضرر الذي وقع ، وخلص من ذلك إلى الزام كل من الطاعن والمطعون ضده بنصف قيمة الشيك موضوع النزاع في حد ما حصله من وجود خطأ مشترك بين الطاعن والمطعون ضده فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون بمقولة انعدام رابطة السببية بين ما ارتكبه الطاعن من خطأ وبين الضرر الواقع فعلا في صرف قيمة الشيك لمن زور إمضاء الطاعن عليه يكون نعيًا غير سليم .

وحيث أن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه أنه في التسبب والخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أنه لما كان وصف الفعل أو الترك المكون لوكن الخطأ هو من المسائل القانونية وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر تسليم الطاعن دفتر الشيكات إلى أحد عماله خطأ يستوجب المسؤولية مع أن تسليم الطاعن دفتر الشيكات إلى أحد تابعيه وهو المسئول عن قسم الحسابات في منشأته ليس من الأمور غير المألوفة أو المعتادة ، وقد تمسك بذلك أمام محكمة الموضوع لينفى شبهة الخطأ في جانبه إلا أن الحكم المطعون فيه كيف هذا الفعل بأنه خطأ يستوجب المسؤولية ولم يرد على دفاعه فشابه ثلاثة أخطاء أولها - أنه خلع على واقعة محددة وصف الخطأ الموجب للمسئولية حالة أنه وصف خاطئ - وثانيها - أنه لم يرد على دفاعه بأن تسليم دفتر الشيكات إلى تابع من أتباعه يعد أمرا مألوفا في المعاملات العادية . وثالثها أنه وقع في تناقض حين قطع بمسئولية المطعون ضده (البنك) عن صرف الشيك المزور وألقى بالمسئولية في ذات الوقف على عاتق الطاعن قولا منه أنه أخطأ في تسليم مجموعة الشيكات إلى شخص سواه .

وحيث إن هذا النعى مردود في وجهه الأول ذلك أن الحكم المطعون فيه عندما بين وجه الخطأ المسند إلى الطاعن أورد " أنه أخل بواجب المحافظة على مجموعة الشيكات المسلمة إليه من البنك فتمكن مجهول من الحصول على أحد هذه الشيكات وترويجه وقبض قيمته " ورتب على ذلك مسئوليته عن هذا الإهمال ولم يقل الحكم أن خطأ الطاعن يتمثل في تسليمه مجموعة الشيكات لأحد موظفيه كي يصح النعى عليه بأنه خالف المألوف في المعاملات ومن ثم يكون النعى بهذا الوجه لا يصادف محلا في الحكم المطعون فيه . ومردود في وجهه الثاني - بأن الحكم المطعون فيه قد استخلص خطأ الطاعن من إهماله في المحافظة على دفتر الشيكات وهو ما يكفي لحمل قضائه دون أن يلزم بالرد على كل قول يشير الخصم متى كان قضائه يقوم على أسباب سائغة تكفي لحمله . ومردود في وجهه الثالث بأن التناقض الذي يبطل الحكم هو ما تنحى به أسبابه فلا يبقى منها ما يكفي لحمل قضاءه بحيث لا يفهم منها على أي أساس قام قضاءه وإذا كان الحكم المطعون فيه وعلى ما يبين من أسبابه أنه أقام قضاءه على ما ثبت



من مساهمة الطاعن والمطعون ضده في الخطأ وارتبط خطأ كل منهما بالضرر برابطة السببية معتقنا بذلك نظرية الخطأ المشترك المنصوص عليه في المادة ٢١٦ من التقنين المدني فإنه لا يكون قد تناقض في أسبابه ويكون النعمى بهذا الوجه غير سديد . ويتعين لذلك رفض الطعن .

عن الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٤٣ ق .

حيث إن البنك الطاعن أقام طعنه على سببين حاصل أولهما القصور في التسبيب وفي بيانه يقول أن الحكم المطعون فيه بعد أن صرح بخطأ المطعون ضده متمثلاً في إهماله المحافظة على دفتر الشيكات المسلم إليه من الطاعن فتسرب واحد منها إلى يد مجهول تمكن من تزويره وصرف قيمته مما مفاده أنه أسند الخطأ الذي أدى إلى وقوع الضرر إلى المطعون ضده ، عاد وقرر أن خطأ آخر وقع عن الطاعن بصرفه قبعة الشيك وهو موقع عليه بتوقيع مزور على المطعون ضده يختلف عن توقيعه الصحيح وأن الاختلاف بين التوقيعين كان ظاهراً ، وفضلاً من أن مفاد ما قرره الحكم ابتداءً أن العميل قد استغرق خطأ البنك بما يوجب مسئولية الطاعن طبقاً لقواعد المسئولية المشتركة باعتبار أن خطأ المطعون ضده كان عاملاً أساسياً أدى إلى عملية الصرف وأن خطأ الطاعن كان يسيراً بجانبه ، فإن الحكم المطعون فيه لم يبين مواضع الاختلاف في التوقيعين الصحيح والمزور خاصة وأن الخبر الذي نذب في الجناية المنضمة رقم ٩٥٠٧ لسنة ١٩٦٧ عابدين لم يبين درجة اتقان التزوير حتى يمكن مساءلة تابعي البنك الذين قاموا بعملية الصرف .

وحيث إن هذا النعمى مردود بأن الأصل إن ذمة البنك لا تبرأ قبل العميل إذا أوفى بقيمة الشيك الذي يحمل توقيعاً مزوراً باعتبار أن هذا الصك وفي هذه الحالة يفقد صفة الشيك لمقدمه شرطاً جوهرياً هو صحة توقيع الساحب ومن ثم لا تقوم في هذه الحالة القرينة المقررة في المادة ١٤٤ تجارى ويكون مثل هذا الوفاء غير مبرى لذمة البنك ولو تم بغير خطأ منه لأن تبعه صرف الشيك المزور تقع أساساً على عاتقه أياً كانت درجة التزوير بشرط ألا يقع خطأ من جانب العميل يستغرق خطأ البنك لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في أسبابه على أن المطعون ضده - العميل - قد ارتكب هو الآخر

خطأ يمثل في إهماله المحافظة على دفتر الشيكات المسلم له ورتب الحكم على ذلك رفع مسئولية الطاعن بمقدار نصف قيمة الشيك موضوع النزاع فإنه يكون قد انتهى باستخلاص سائغ إلى عدم استغراق خطأ المطعون ضده خطأ الطاعن الملزم بحسب الأصل بتحمل تبعه التصرف الناشئ من تقديم شيك مزور إليه ومن ثم يكون النعي على الحكم بالقصور لعدم بيانه مواضع الاختلاف في التوقيعين (المزور والصحيح) غير منتج .

وحيث أن حاصل السبب الثاني الخطأ في تطبيق القانون وفي بيانه يقول الطاعن إن الحكم لم يفصل في دعوى الضمان التي وجهها الطاعن إلى المطعون ضدها الثانية (شركة الشرق للتأمين) .

وحيث أن الطاعن قد تنازل عن هذا السبب فلا محل للتعرض له .  
لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد صالح أبو واس وعضوية اللجنة المستشارين : حافظ رضى ،  
وجميل الزيني ، وسعد العيسوي ، ومحمود حمدي عبد العزيز

( ١١٤ )

الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٣ القضائية :

( ١ ، ٢ ) رسوم " رسوم التوثيق والشهر " . شهر عقارى . قانون . تقضى .

( ١ ) ائهار الأقرار بملكية العقار . خصوه لرسم نسبى ٧٪ من قيمة العقار وقت التوثيق  
لا يغير من ذلك سبق انتقال الملكية للقر له قبل الإقرار بها . ق ٥٢ لسنة ١٩٤٤ معدل بالقانون  
١٣٥ لسنة ١٩٥٧ .

( ٢ ) استحقاق رسوم تكميلية على المحرر المشر . اختصاص أمين مكتب الشهر للعقارى  
بإصدار أمر بتقديرها . لأجل للفرقة بين حالة الخلاف على تقدير قيمة العقارات أو مبدأ  
استحقاق الرسم .

( ١ ) ان القانون الواجب التطبيق فى شأن تقدير رسوم ائهار الإقرار بملكية  
العقار هو القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٧ والمعمول  
به ابتداء من ١٩٥٧/٧/٤ وتنص المادة الأولى منه على أن " تفرض رسوم  
نسبية على تسجيل كل عقد أو ائهار أو تصرف أو حكم مما هو وارد بالجدول المرافق  
لهذا القانون حسبما هو مبين أمام كل منها كما نصت المادة الخامسة من القانون  
المشار اليه على أن " تستبدل فئات الرسوم على التصرفات المبينة بالجدول المرافق  
لهذا القانون بفئاتها المبينة بالجدول للقانون ٩٢ سنة ١٩٤٤ " . وقد ورد بالبند  
السابع من الجدول المرافق للقانون ١٣٥ لسنة ١٩٥٧ بيان بعض التصرفات التى تخضع  
لفرض رسم نسبى ومنها الإقرار للغير بملكية العقار أو تصديق على ملكيته ونسبة  
الرسم ٧٪ من قيمة العقارات وقت الأقرار أو التصديق " لما كان ذلك وكان  
الإقرار بالحق كاشفا له ويختلف فى طبيعته عن إنشاء الحق العيى أو انتقاله وكان  
النص السابق بفرض رسم نسبى على ائهار المحررات يشمل الإقرار للغير



بملكية العقار فإن المحرر موضوع التظلم الذي وثقه طرفاه بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٢٧ يخضع في إشهاره — بصريح النص — لرسم نسبي مقداره ٧٪ من قيمة العقارات المشهورة وقت التوثيق وهي بذاتها النسبة التي صدر بها التقدير وطبقها الحكم المطعون فيه على إشهار الإقرار بحق الملكية دون التفات إلى بحث ما إذا كانت الملكية قد انتقلت إلى المقر له من قبل أم لا .

( ٢ ) ناطت المادة التاسعة في فقرتها الثالثة من القانون ٩٢ لسنة ٤٤ المعدل بالقانون ١٣٥ لسنة ١٩٥٧ بأمين مكتب الشهر العقاري في حالة استحقاق رسوم تكميلية على المحرر المشهر إصدار أمر تقدير بها يعلن لذوى الشأن وتجاوز المعارضة فيه خلال ثمانية أيام من تاريخ الإعلان وإلا أصبح الأمر نهائيا ولما كان النص المشار إليه لم يورد قيда على اختصاصه فإن أمر التقدير المتظلم منه يكون قد صدر من مختص بإصداره ويكون النعى بأن اختصاص أمين المكتب قاصر على حالة الخلاف على تقدير قيمة العقارات دون الخلاف على مبدأ استحقاق الرسم على غير أساس .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن أمين مكتب الشهر العقاري بطنطا أصدر بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٤ أمرا بالزام الطاعنين بمبلغ ٧٠٠ جنيها و ٣٥٠ مليا قيمة الرسوم التكميلية المستحقة على إشهار المحرر المؤرخ ١٩٦٠/١٠/٢٧ برقم ٤٨٥٢ طنطا . تظلم الطاعنان من الأمر بتاريخ ١٩٦٦/٢٠/١١ قضت محكمة طنطا الابتدائية بعدم قبول التظلم لرفعه على غير ذى صفة . استأنف الطاعنان الحكم بالاستئناف رقم ٤٢٦ لسنة ١٦ ق وبتاريخ ١٩٦٨/١/٢٣ قضت محكمة استئناف طنطا

بالغاء الحكم المستأنف ومقووط حق المطعون ضده الأول في الدفع بعدم قبول التظلم لرفعه على غير ذي صفة وبقبول الاستئناف شكلا وبتاريخ ١٩٧٠/٤/٢١ قضت قبل الفصل في الموضوع بنذب خبير لتقدير قيمة العقارات موضوع الإقرار المsher ثم قضت بتاريخ ١٩٧٣/١١/٥ برفض التظلم وتأيد أمر التقدير المتظلم منه . طعن الطاعنان في الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت جلسة لنظاره وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب حاصل السببين الأول والثاني مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولان إنهما تمسكا أمام محكمة الموضوع بأن إقرار الملكية المsher بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٢٧ لم ينشئ للطاعن الثاني "المقرله" حقا عينيا عقاريا على الأطنان التي تناولها الإقرار لأن هذه الملكية آلت إليه من قبل بطريق الميراث والشراء بعقد مسجل كما لا ينطوي الإقرار على قسمة بين الشركاء ومن ثم فإن أشهر الإقرار لا يستحق عليه أية رسوم نسبة وقد رد الحكم المطعون فيه على ذلك بقوله إن المحرر موضوع الأشهار هو إقرار بملكية الغير لعقار فيخضع لرسم نسبي طبقا للجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ الذي لا يقضى بفرض الرسوم النسبية إلا على أشهر المحررات التي يترتب عليها نقل ملكية العقارات وإذا كانت هذه الملكية ثابتة له بالفعل بسببين من أسباب التملك هما الميراث والعقد فإن قضاء الحكم بتأييد أمر التقدير يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه وأن كان القانون الواجب التطبيق في شأن تقدير رسوم أشهر الإقرار المؤرخ ١٩٦٠/١٠/٢٧ هو القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٧ والمعمول به ابتداء من ١٩٥٧/٧/٤ فإن المادة الأولى من ذلك القانون تنص على أن تفرض رسوم نسبية على تسجيل كل عقد أو أشهر أو تصرف أو حكم مما هو وارد بالجدول المرافق لهذا القانون حسبما هو مبين أمام كل منها كما نصت المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه على أن تستبدل فئات الرسوم على التصرفات المبينة بالجدول المرافق

للقانون ٩٢ لسنة ١٩٤٤ ، وقد ورد بالبند السابع من الجدول المرافق للقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٧ بيان بعض التصرفات التي تخضع لفرض رسم نسبي ومنها " الاقرار للغير بملكية العقار أو تصديق على ملكيته ونسبة الرسم ٧ ٪ من قيمة العقارات وقت الاقرار أو التصديق " ، لما كان ذلك وكان الاقرار بالحق يختلف في طبيعته عن إنشاء الحق العيني أو انتقاله وكان النص السابق يفرض الرسم النسبي على اشهار المحررات يشمل الاقرار للغير بملكية العقارات فان المحرر موضوع التظلم الذي وثقه طرفه بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٢٧ يخضع في اشهاره — بصريح النص — لرسم نسبي مقداره ٧ ٪ من قيمة العقارات المشهورة وقت التوثيق وهي بذاتها النسبة التي صدر بها أمر التقدير وطبقها الحكم المطعون فيه على اشهار الاقرار بحق الملكية دون إلتفات إلى بحث ما إذا كانت الملكية قد انتقلت إلى المقر له من قبل أم لا ويكون النعى على الحكم بمخالفة القانون في غير محله ، كما يصبح النعى على الحكم بالخطأ في الاسناد غير منتج لأنه لا يوفر للطاعنين سوى مصلحة نظرية لا تؤثر في صحة النتيجة التي انتهى إليها .

وحيث إن الطاعنين ينعين بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيانه بقولان أن القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ الذي تم شهر المحرر في ظله لا يعطى لأمين مكتب الشهر العقاري حق اصدار أمر بتقدير رسوم تكيلية إلا في حالة الخلاف على تقدير قيمة العقارات محل المحرر المشهر أما إذا اثار الخلاف على مبدأ استحقاق الرسم كما هو الحال في التظلم المائل نان الاختصاص باصدار أمر التقدير ينحصر عنه ويؤول إلى القضاء ، واذ أيد الحكم المطعون فيه أمر التقدير الذي أصدره أمين المكتب خارج نطاق اختصاصه فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه وقد بان من الرد على السهين الأول والثاني من أسباب الطعن أن منازعة الطاعنين في استحقاق الرسوم النسبية على اشهار المحرر موضوع التظلم طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ يستدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٧ لا تقوم على أساس سليم وكانت



المادة التاسعة منه قد ناطت في فقراتها الثالثة بأمين مكتب الشهر العقاري في حالة استحقاق رسوم تكميلية على المحرر الشهر إصدار أمر تقدير بها يعلن لذوى الشأن وتجاوز المعارضة فيه خلال ممانبة أيام من تاريخ الإعلان وإلا أصبح الأمر نهائيا ، وكان النص المشار إليه لم يورد قيداً على إختصاصه فإن أمر التقدير المنتظم منه يكون قد صدر من مختص بإصداره ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس ويتعين لما تقدم رفض الطعن .

## جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد صالح أبو راس رئيساً وعضوية السادة المستشارين : حافظ رضى  
وجميل الزينى ، وصعد العيسوى ، محمد حمدي عبد العزيز

( ١١٥ )

### الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤ القضائية :

( ١ ) ، ( ٢ ) مسئولية " مسئولية تقصيرية " . تأمين . دعوى . تعويض .

( ١ ) حق المؤمن له في الرجوع على المؤمن بمقتضى عقد التأمين ، استقلاله عن حق المضرور  
في الرجوع على المؤمن عليه بدعوى مباشرة . ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ عن حوادث السيارات .

( ٢ ) دعوى التعويض المستحق للمضرور قبل المؤمن والمؤمن له . اختلافها عن دعوى الضمان  
الموجهة من المؤمن له قبل المؤمن .

١ — نصت المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ بشأن التأمين  
الأجبارى من المسئولية المدنية عن حوادث السيارات على التزام المؤمن بتغطية  
المسئولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أى إصابة بدنية تلحق أى شخص  
من حوادث السيارات وأن يكون هذا الالتزام بقيمة ما يحكم به قضائياً من  
تعويض مهما بلغت قيمته ، فإن مؤدى ذلك أن تكون للمؤمن له — عند تحقق  
الخطر برجوع المضرور عليه بالتعويض — حق الرجوع على المؤمن تنفيذاً لعقد  
التأمين وحق المؤمن له في الرجوع على المؤمن بمقتضى عقد التأمين ينشأ مستقلاً  
عن حق المضرور في الرجوع على المؤمن مباشرة بموجب نص المادة الخامسة  
من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر .

٢ — إذا قضى الحكم المطعون فيه برفض دعوى الضمان التى أقيمت من  
الطاعنة وهى المؤمن لها قبل شركة التأمين المؤمنة استناداً إلى أنه لا وجه لتوجيه  
دعوى الضمان لصدور حكم للمضرورين ضد كل من الطاعنة والمطعون ضدها بالتضام  
مع اختلاف الأساس فى كل منهما فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن ورثة المرحوم ... .. أقاموا الدعوى رقم ٣٣٧٦ سنة ١٩٦٨ مدنى كلى القاهرة على الطاعنة وتابعها — ... .. وشركة مصر للتأمين — المطعون ضدها — بطلب الزامهم متضامين بأن يدفعوا لهم مبلغ ٨٠٠٠ جنيه استنادا إلى أن مورثهم المشار إليه توفى إثر إصابته فى حادث سيارة كان يقودها سائق الطاعنة فتلزم بالتعويض بوصفها مالكة السيارة المسئولة عن خطأ تابعها وأن المطعون ضدها بوصفها مؤمنا لديها وأضافوا بأن التابع قضى بإدائته نهائيا والزامه بالتضامن مع الطاعنة بالتعويض المؤقت ومن ثم فقد أقاموا الدعوى للطالبة بالتعويض عما أصابهم من أضرار مادية وأدبية . وأثناء نظر الدعوى وجهت الطاعنة دعوى ضمان فرعية إلى كل من التابع والمطعون ضدها لحكم عليهما بما عساه أن يحكم عليهما وتاريخ ١١/٥/١٩٧٠ قضت محكمة القاهرة الابتدائية أولا وفى الدعوى الأصلية بالزام السائق التابع والطاعنة متضامين والطاعنة والمطعون ضدها بالتضامن بأن يؤدوا إلى ... .. مبلغ ٤٠٠ جنيه وإلى كل من باقى ورثة المتوفى مبلغ ٢٠٠ جنيه ورفض ما زاد عن ذلك من الطلبات وثانيا فى الدعوى الفرعية بالزام التابع والمطعون ضدها بأن يؤدوا للطاعنة مبلغ ١٢٠٠ جنيه استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٨٥ سنة ٨٧ ق بالنسبة للدعوى الأصلية والفرعية طالبة رفضهما كما استأنفته الورثة بالاستئناف رقم ٤٦٢٣ سنة ٨٧ ق طالبين القضاء بطلباتهم الأصلية وبعد أن تقرر ضم الاستئنافين قضت محكمة الاستئناف القاهرة بتاريخ ٢٠/١١/١٩٧٣ فى الاستئناف رقم ٢٥٨٥ سنة ٨٧ ق برفضه بالنسبة للدعوى الأصلية وبإلغائه بالنسبة لدعوى الضمان الفرعية وبرفض هذه الدعوى



وفي الاستئناف رقم ٣٢٦٢ لسنة ٨٧ ق بتعديل الحكم المستأنف وزيادة التعويض المقضى به للورثة إلى مبلغ ١٤٠٠ جنيه ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض فيما قضى به من رفض الدعوى الفرعية وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه - وعرض الطعن على المحكمة بغرفة المشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث أن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول إن لها بوصفها مؤمنا لها حق الرجوع بالضمان على المطعون ضدها - المؤمن لديها - وفقا للمادة ٧٤٧ من التقنين المدني والمادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض دعوى الضمان الفرعية المقامة منها على المطعون ضدها استنادا إلى صدور حكم على المطعون ضدها في الدعوى المباشرة التي أقيمت عليها من الورثة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه خاصة بعد أن قصرت المطعون ضدها طلباتها الختامية في المذكرتين المتقدمتين منها في الاستئناف ٢٥٨٥ سنة ٨٧ المرفوع منها على طلب رفض الدعوى فيما زاد على مبلغ ٢٠٠ جنيه بما يدل على أنها لا تنازع في أساس التزامها بالضمان .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه لما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية من حوادث السيارات قد نصت على إلزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أي إصابة بدنية تلحق أي شخص من حوادث للسيارات وأن يكون هذا الالتزام بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته فإن مؤدى ذلك أن يكون المؤمن له - عند تحقق الخطر رجوع المضرور عليه بالتعويض - حق الرجوع على المؤمن تنفيذا لعقد التأمين وإذا كان حق المؤمن له في الرجوع على المؤمن يقتضى عقد التأمين ينشأ مستقلا عن حق المضرور في الرجوع على المؤمن مباشرة بموجب نص المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ سالفة الذكر ، لما كان ما تقدم وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ومن مذكرتي المطعون ضدها المتقدمتين لمحكمة الاستئناف اللتين قدمت الطاعنة صورة رسمية من كل

منهما — أن المطعون ضدها قصرت طلباتها الختامية في الاستئناف رقم ٢٥٨٥ سنة ٨٧ ق المرفوع منها على طلب الحكم برفض الدعوى فيما زاد على مبلغ ٢٠٠ جنيه بما يدل على عدم منازعة المطعون ضدها في أساس التزامها بالضمان فإن الحكم المطعون فيه إذ حالف هذا النظر وقضى برفض دعوى الضمان التي أقيمت من الطاعنة وهي المؤمن لها قبل شركة التأمين المؤمنة استناد إلى إن لا وجه لتوجيه دعوى الضمان لصدور حكم للمضرورين ضد كل من الطاعنة والمطعون ضدها بالتضام مع اختلاف الأساس في مسؤولية كل منهما يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب .

## جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كامل سليم وعضوية السادة المستشارين :  
مصطفى العقي ، وأحمد سيف الدين سابق ، ومحمد عبد الخالق البغدادي ، وأحمد شبيبة الحمد .

( ١١٦ )

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٢ القضائية :

( ١ ) بيع "البيع بالمزاد العلني" . حجز . نظام عام .

بيع العقار في الحجز الإداري . افتتاح المزايدة ورسومها بغطاء يقل عن الثمن الاسمي  
والمصروفات . أثره . بطلان إجراءات المزايدة م٠ ٥٦ ق ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ . هذا البطلان  
يتعلق بالنظام العام .

( ٢ ) بيع " البيع بالمزاد العلني" حجز . رسوم .

بيع العقار في الحجز الإداري . وجوب افتتاح المزايدة بغطاء لا يقل عن الثمن الاسمي  
والمصروفات وسم الدلالة النسبي اختلافه عن المصروفات المشترط إليها .

١ - يدل نص المادتين ٥٣ ، ٥٦ من قانون الحجز الإداري رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ على أن المشرع راعى في تنظيم البيع الجبري للعقار الحفاظ على قيمة الثروة العقارية وحماية مصلحة كل من الدائن والمدين وهو ما يتحقق بالوصول إلى أعلى ثمن ممكن ، فأوجب النشر والإعلان عن البيع حتى يشترك في المزايدة أكبر عدد من المزايدين وأوجب افتتاح المزايدة العلنية بغطاء لا يقل عن الثمن الاسمي مضافا إليه المصروفات حتى تكون المنافسة بين راغبي الشراء مدمجة للارتفاع بالثمن إلى أقصى قدر ممكن . وإذا كان الثابت أن مكتب خبراء وزارة العدل بالزقازيق حدد الثمن الاسمي الذي يجب أن تبدأ به مزايدة بيع الأطليان موضوع التداهي بمبلغ ٣٦٠٤ جنيهات ٨٦٠ وملياً ، وأن البين من محضر بيع تلك الأطليان إن كلا من المزايدين الأربعة الذين اشتركوا في المزاد قد سددوا تأميناً قدره ٢٠٠ جنيه وبدأت المزايدة بغطاء قدره ٢٢٠٠ جنيه وانتهت برسو المزاد على المطعون



ضده الأول ببلغ ٢٦٠٥ جنيها دون إضافة المصروفات إليه ، فإن إجراءات تلك المزايدة تكون قد جاءت باطلة لمخالفتها لأحكام قانون الحجز الإداري سالفة الذكر والمتعلقة بالنظام العام ، وذلك بافتتاح المزايدة ورسومها بغطاء يقل عن الثمن الأساسي والمصروفات .

٣ - رسم الدلالة النسبي بواقع ٥ ٪ المنصوص عليه في المادة ٦٦ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ يغير المصروفات المنصوص عليها في المادة ٥٦ منه والتي يقصد بها المصروفات التي ينفقها الدائن الحاجز في إجراءات التنفيذ .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدهم الدعوى رقم ٥٣٠ لسنة ١٩٧٠ مدني أبو حماد طالبا الحكم بإعلان إجراءات - جزو بيع - عقاراته الموضحة بالصحيفة وتسليمها إليه ، وقال تبياناً للدعوى أنه بتاريخ ١٩٦٣/٢/٢٣ قضت محكمة أمن الدولة التابعة لسلاح الحدود بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ١٥ عاماً وحرمانه قدرها ٥٠٠٠ جنية في جنائية إحراز مخدر رقم ١ لسنة ١٩٦٢ أمن الدولة العليا قسم شرطة حدود نخل التابعة لمحافظة سيناء ، وأثناء تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية ، أصدر مدير سلاح الحدود بالنيابة أمراً بتقدير الدين والحجز إدارياً على أطيانه البالغ مساحتها ١٨ فدانا ، ١٤ سهماً كائنة بناحية العباسية مركز أبو حماد وما عليها من مبان وما كينة رى وقد تم توقيع الحجز الإداري بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٨ وتحدد البيع يوم ١٩٦٧/٣/٢٩ ثم تأجل لتواريخ تالية إلى أن تم البيع بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٢٢ ورسا المزاد على المطعون ضده الأول بصفته مقابل ثمن قدره

٣٦٠٥ جنيهات وتصدق على هذا البيع من السيد مدير سلاح الحدود وسلمت الأبطالان الرامى مزادها مع ما عليها للشترى في ١٩٦٩/١٢/٢٩ وعقب الإفراج عنه في أوائل عام ١٩٧٠ بادر بانذار المطعون ضده الأول بصفته بطلان إجراءات الحجز والبيع وأقام الدعوى بطلباته السابقة وتاريخ ١٣/٦/١٦٧١ قضت محكمة أول درجة بطلان إجراءات حجز وبيع عقارات الطامن الميينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وتسليمها إليه فاستأنف المطعون ضده الأول بصفته هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧٠ لسنة ١٤ قضائية الزقازيق كما استأنفه المطعون ضدها الثاني والثالث بالاستئناف رقم ١٨١ لسنة ١٤ قضائية الزقازيق وبعد أن قررت محكمة الاستئناف ضم الاستئنافين قضت بتاريخ ١٩٧٢/١/٣ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعماء الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، ويقول في بيان ذلك أن المادة ٥٦ من قانون الحجز الإداري تنص على أنه يجب افتتاح المزايمة بعطاء لا يقل عن الثمن الاساسى والمصروفات ، ورغم أن العقار موضوع النزاع جرى تحديد ثمنه الاساسى بمعرفة مكتب خبراء وزارة العدل بمبلغ ٣٦٠٤ ج و ٨٦٠ مليا ، إلا أن مزايمة يبعه بدأت بمبلغ ٢٢٠٠ جنيه وانتهت بايقاع البيع على المطعون ضده الأول بمبلغ ٣٦٠٥ جنيهات دون إضافة المصروفات ومن ثم تكون إجراءات المزايمة قد جاءت باطلة ويكون الحكم المطعون فيه إذ انتهى في قضائه إلى صحة تلك الإجراءات قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن النص في المادة ٥٣ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ على وجوب النشر والإعلان عن بيع العقار المحجوز إداريا مع بيان الثمن الاساسى الذى ينبغى افتتاح المزاد به ، والنص في المادة ٥٦ منه على أنه ” يجب افتتاح المزايمة بعطاء لا يقل عن الثمن الاساسى والمصروفات وعلى كل من يتقدم للشراء أن يؤدي بالجلسة تأمينا قدره ١٠٪ من قيمة عطائه .. يدل على أن المشرع راعى في تنظيم البيع الجبرى للعقار

الحفاظ على قيمة الثروة العقارية وحماية مصلحة كل من الدائن والمدين وهو ما يتحقق بالوصول إلى أعلى ثمن ممكن ، فأوجب النشر والإعلان عن البيع حتى يشترك في المزايدة أكبر عدد من المزايدين وأوجب افتتاح المزايدة العلنية بعبء لا يقل عن الثمن الأساسي مضافا إليه المصروفات حتى تكون المنافسة بين راغبي الشراء مدعاة للارتفاع بالثمن إلى أقصى قدر ممكن ، لما كان ذلك وكان الثابت أن مكتب خبراء وزارة العدل بالزقازيق حدد الثمن الأساسي الذي يجب أن تبدأ به مزايدة بيع الأطنان موضوع التداوى بمبلغ ٣٦٠٤ جنيهات و ٨٦٠ مليا ، وأن البين من الاطلاع على محضر بيع تلك الأطنان بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٢٢ أن كل من المتزايدين الأربعة الذين اشتركوا في المزاد قد سدد تأمينا قدره ٢٠٠ جنيهه وبدأت المزايدة بعبء قدره ٢٢٠٠ وانتهت برسو المزاد على المطعون ضده الأول بمبلغ قدره ٣٦٠٥ جنيهات دون إضافة المصروفات إليه ، ومن ثم تكون إجراءات تلك المزايدة قد جاءت باطلة لمخالفتها أحكام قانون الحجز الإداري سالف الذكر والمتعلقة بالنظام العام وذلك باقتتاح المزايدة بل ورسومها بعبء يقل عن الثمن الأساسي والمصروفات ، دون أن يغير من ذلك ما تقدم به المطعون ضده الأول من مستندات تفيد سداد مبلغ ١٨٠ جنيها و ٢٩٠ مليا بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٢ — ذلك أن هذا المبلغ — كما هو مدون بتلك المستندات يمثل رسم الدلالة النسبي بواقع ٥٪ المنصوص عليه في المادة ٦٦ من قانون الحجز الإداري وهو يغير المصروفات المنصوص عليها في المادة ٥٦ والتي يقصدها المصروفات التي ينفقهها الدائن الحاجز في إجراءات التنفيذ ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم فإنه يتعين رفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف .



## جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٧٧

رئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد محمد المهدي ، ومحمد الباجوري ، وملاح نصار ، وأحمد صلاح الدين وهذان .

( ١١٦ )

الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٣ التمهيدية

( ١ ) دعوى " الخصوم في الدعوى " . تقض . دفع . إيجار " إيجار  
أماكن " .

طلب المدعى الحكم في مواجهة بعض الخصوم . اعتبارهم خصوما حقيقيين في الدعوى متى  
تازعوه في طلباته . الدفع بعدم قبول الطعن بالنقض المرفوع منهم لانتفاء الصفة . لا أساس له .  
مثال في إيجار مكتب للحمام .

( ٢ ) قوة الأمر المقضى . حكم " بحجية الحكم " . إيجار " إيجار أماكن " .

قوة الأمر المقضى . شروطها . الأحكام الصادرة في المواد المستعجلة . لاجعية لها في دعوى  
الموضوع . الحكم الصادر بالزام المستأجر من الباطن بدفع الأجرة للمستأجر الأصلي . لاجعية  
له في الدعوى المتعلقة بتحديد الأثر القانوني المترتب على وفاة المستأجر الأصلي بالنسبة لشاغل العين  
معه . مثال .

( ٣ ، ٤ ) إثبات محكمة الموضوع . " حكم ما بعد قصورا " . إيجار " إيجار  
أماكن " .

( ٣ ) أخفقال الحكم الرد على دفاع جوهرى . قصور . مثال في إيجار .

( ٤ ) التفات المحكمة عن بحث دلالة المستندات المقدمة من الخصم . قصور .

( ٥ ) استقلال محكمة الموضوع بتقدير القرائن . شرطه . إن تطلع عليها وتخضعها لتقديرها .

( ١ ) إذ كان من المقرر — في قضاء هذه المحكمة — أنه يجوز للطعن من كل من كان  
طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، ولم يتخل عن منازعته مع  
خصمه حتى صدر الحكم منه سواء كان مستأنفا عليه خصما أصيلا أو ضامنا

لخصم أصيل مدخلا في الدعوى أو مت دخلا فيها للاختصاص أو الانضمام لأحد طرفي الخصومة فيها وأن الخصم الذي لم يقض له أو عليه في الحكم المطعون فيه لا يكون خصما حقيقيا فلا يقبل اختصاصه في الطعن ، وكان البين من الأوراق أن الطاعنين وإن اختصموا في الدعوى ليصدر الحكم في مواجعتهم بالزام المطعون عليه الأخير — المؤجر — بتحرير عقد إيجار للمطعون عليهم الثلاثة الأول عن شقة النزاع تأسيسا على مشاركتهم مورث الطاعنين — المستأجر الأصلي — في الانتفاع بها ككتب للحاماه ، إلا أنهم وقد فازوه في هذا الطلب باعتبار أن شغل المذكورين لأجزاء في هذه العين إنما كان بصفقتهم مستأجرين من الباطن من مورثهم ومنهم وطلبوا رفض الدعوى ، وتمسكوا أمام الاستئناف بهذا الدفاع فانهم يكونون خصوما حقيقيين بحيث تتوافر لهم المصلحة في الطعن على الحكم ، ويكون الدفع بعدم قبول الطعن على غير أساس .

٢ — إذ كان المنع من إعادة المسألة المقضى فيها يشترط فيه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ويجب لتوافر هذه الوحدة أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة أساسية يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول وتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه بعد في الدعوى الثانية أي الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها ، وكان البين من الأوراق أن الأحكام التي ينعي الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة حجيتها صدر أحدها في دعوى مستعجلة فلا تكون له حجية أمام محكمة الموضوع ، وأن الحكمين الآخرين وأن الزما المطعون عليهما الأولين بتجمد الأجرة المستحقة عليهما بموجب عقدي الإيجار الصادرين إليهما من مورث الطاعنين ، إلا أنهما لم يتعرضا للفصل في المسألة الجديدة التي أسست عليها الدعوى الماثلة والمتعلقة بتحديد الأثر القانوني المترتب على وفاة مورث الطاعنين مع ما يدعيه المطعون عليهم الثلاثة الأول من مشاركتهم إياه في الانتفاع بالعين المؤجرة حال حياته ككتب للحاماه بعلم من المالك واستمرارهم في شغلها بعد ذلك بهذه الصفة ، ومن ثم فإن الحقيقة في هذه المسألة لا تكون قد استقرت بين الخصوم بما لا محل معه للقول بصحور الحكم المطعون عليه على خلاف تلك الأحكام .

٣ — إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً على قيام مشاركة بين مورث الطاعنين وبين المطعون عليهم الثلاثة الأول في الانتفاع بعين النزاع ، وكان ما أورده الحكم قد خلا من الرد على ما آتاه الطاعنون من دفاع قائم على أن المطعون عليهم الثلاثة الأول يشغلون عين النزاع بصفقتهم مستأجرين من الباطن وما استدلوا به على ذلك من عقود إبرم أحدها بينهم وبين المطعون عليه الثالث كمستأجر من الباطن لجزء من هذه العين بعد وفاة مورثهم المستأجر الأصلي ، وهو دفاع جوهري يتأثر به لوصح وجه الرأي في الدعوى ، فإن إغفال المحكمة الرد على هذا الدفاع وما ساقه الطاعنون من إدلة عليه من شأنه أن يعيب الحكم بالقصور .

٤ — المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى قدم الخصم إلى محكمة الموضوع مستندات وتمسك بدلائلها والتفت الحكم عن التحدث عنها كلها أو بعضها مع ما قد يكون لها من الدلالة ، فإنه يكون مشوباً بالقصور .

٥ — القول باستقلال محكمة الموضوع بتقدير القرائن القضائية وباطراح ما لا ترى الأخذ به فيها . محله أن تكون قد اطاعت عليها وأخضعتها لتقديرها ، فإذا بان من الحكم أن المحكمة لم تطلع على تلك القرائن أو لم تبحثها فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يبطله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليهم الثلاثة الأول أقاموا الدعوى رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٧١ مدينى أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعنين والمطعون عليه الرابع بصفته طالبين الحكم بالزام الأخير في مواجهة الباقيين بأن يقوم بتحرير عقد الإيجار لهم عن الشقة رقم ٣ بالعقار رقم ٣٧ شارع قصر النيل لقاء أجرة شهر يقدرها ٦ جنيهات ٤٣٨ ملياً بما في ذلك الضريبة العقارية ورسم النظافة ، وقالوا



شرحاً لها أنهم منذ أكثر من خمس سنوات وهم يشتركون مع مورث الطاعنين . في الانتفاع بالشقة المذكورة وإن حرر عقد الإيجار باسمه ، وأن المطعون عليه الرابع كان على علم بهذه المشاركة ، وإذ توفي المستأجر في ١٩٦٩/٢/٢٠ وأنكر ورثته - الطاعنون - عليهم الحق في الانفراد بالانتفاع بالعين المؤجرة ، فقد أقاموا الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٢ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليهم الثلاثة الأول مشاركتهم مورث الطاعنين في الانتفاع بالعين المؤجرة وبدء هذه المشاركة واستمرارها وعلم المطعون عليه الأخير بها وإقراره لها ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت وحكمت في ١٩٧٢/٥/١٠ برفض الدعوى . استأنف المطعون عليهم الثلاثة الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٢٣٢ لسنة ١٩٨٩ ق القاهرة طالبين بإلغاء الحكم بطلباتهم ، وبتاريخ ١٩٧٣/٣/١٨ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المطعون عليه الأخير بأن يحضر للمطعون عليهم الثلاثة الأول عقد إيجار عن شقة النزاع لقاء الأجرة القانونية المحددة . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، دفع المطعون عليهم الثلاثة الأول بعدم قبول الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفع وفي الموضوع بنقض الحكم ، وبعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن ، أن الطلبات في الدعوى لم تتضمن إلزام الطاعنين بشيء ولم يقض ضدهم بشيء ، وأنهم إنما أدخلوا فيها لمجرد صدور الحكم في مواجعتهم ، فلا تكون لهم صفة في الطعن عليه . هذا إلى أنه طبقاً للمبادئ العامة التي تقوم عليها التشريعات الاستثنائية الخاصة بإيجار الأماكن تبقى عقود الإيجار ممتدة بعد وفاة المستأجر لمصلحة المقيمين معه سواء كانوا من ورثته أم لا ، ومن ثم لا تكون للطاعنين الذين لم يقيموا مع مورثهم في العين المؤجرة مصلحة في الطعن على الحكم القاضي بإلزام المالك بتحرير عقد الإيجار لشاغلي الشقة مع المستأجر عند وفاته .

وحيث إن الدفع مردود، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يجوز الطعن من كل من كان طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ولم يتخل عن منازعته مع خصمه حتى صدر الحكم ضده سواء كان مستأنفاً أو مستأنفاً عليه خصماً أصيلاً أو ضامناً لخصم أصيل مدخلاً في الدعوى أو متدخلًا فيها للاختصاص أو الانضمام لأحد طرفي الخصومة فيها، وأن الخصم الذي لم يقض له أو عليه في الحكم المطعون فيه لا يكون خصماً حقيقياً فلا يقبل اختصاصه في الطعن، وكان الهين من الأوراق أن الطاعنين وإن اختصموا في الدعوى ليصدر الحكم في مواجعتهم بالزام المطعون عليه الأخير — المؤجر — بتحرير عقد إيجار للمطعون عليهم الثلاثة الأول عن شقة النزاع تأسيساً على مشاركتهم مورث الطاعنين — المستأجر الأصلي — في الانتفاع بها كمكتب للحاماه، إلا أنهم وقد نازعوا في هذا الطلب باعتبار أن شغل المذكورين لأجزاء من هذه العين إنما كان بصفقتهم مستأجرين من الباطن من مورثهم ومنهم وطلبوا رفض الدعوى، وتمسكوا أمام الاستئناف بهذا الدفاع لأنهم يكونون خصوماً حقيقيين بحيث تتوفر لهم المصلحة في الطعن على الحكم، ويكون الدفع بعدم قبول الطعن على غير أساس.

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب، ينعي الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، وفي بيان ذلك يقولون أنه أقام قضاءه بالزام المطعون عليه الأخير بتحرير عقد إيجار بينه وبين المطعون عليهم الثلاثة الأول عن شقة النزاع على أساس أن شركة قامت بينهم وبين مورث الطاعنين للانتفاع بهذه العين كمكتب للحاماه، واستند فيها استند إليه لإثبات قيام هذه الشركة إلى الأحكام التي استصدرها ضدهم بالزامهم بدفع الأجرة المتأخرة عليهم عن ذات عين النزاع، في حين أن هذه الأحكام قطعت في أن العلاقة التي تربط مورثهم بالمطعون عليهما الأولين وتلك التي تربطهم بالمطعون عليه الثالث هي علاقة تأجير من الباطن، فيكون الحكم المطعون فيه قد خالف حجية أحكام سبق صدورها بينهم وحازت قوة الأمر المقضي وهو ما يعيبه بخالفة القانون.

وحيث إن النعى غير شديد ، ذلك أنه لما كان المنع من إعادة المسألة المقضى فيها يشترط فيه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ويجب لتوافر هذه الوحدة أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة أساسية يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول وتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه بعد في الدعوى الثانية أى الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها ، وكان البين من الأوراق أن الأحكام التي ينعى الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة حجيتها صدر أحدها في الدعوى المستعجلة رقم ٢٢٠٨ لسنة ١٩٧٠ مستأنف مستعجل القاهرة فلا تكون له حجية أمام محكمة الموضوع ، وأن الحكمين الآخرين الصادرين في الدعويين رقمي ١٣٥٣ و ٣٨٥٥ لسنة ١٩٧١ مدني عابدين وأن ألزما المطعون عليهما الأولين بتمجيد الأجرة المستحقة عليهما بموجب عقدي الإيجار الصادرين إليهما من مورث الطاعنين إلا أنهما لم يتعرضا للفصل في المسألة الجديدة التي أسست عليها الدعوى المساتلة والمتعلقة بتحديد الأثر القانوني المترتب على وفاة مورث الطاعنين مع ما يدعيه المطعون عليهم الثلاثة الأول من مشاركتهم إياه في الانتفاع بالعين المؤجرة حال حياته كمكتب للمعاماة بعلم من المالك واستمرارهم في شغلها بعد ذلك بهذه الصفة ، ومن ثم فإن الحقيقة في هذه المسألة لا تكون قد استقرت بين الخصوم بما لا محل معه للقول بصدور الحكم المطعون عليه على خلاف تلك الأحكام ، ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن مما ينهه الطاعنون بباقي الأسباب على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم لم يلتفت إلى ما تمسكوا به من دفاع مبناه قيام علاقة تأجيرية من الباطن بينهم ومورثهم من قبل وبين المطعون عليهم الثلاثة الأول وقضى بالزام المطعون عليه الأخير بتحرير عقد إيجار لهم عن شقة النزاع رغم ما في ذلك من إهدار لعقود الإيجار من الباطن الصادرة منهم ومورثهم المطعون عليهم المذكورين وخلق لعلاقة مباشرة بينهم وبين المؤجر وهو ما يعيبه مخالفة القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن النعى في محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على قيام مشاركة بين مورث الطاعنين وبين المطعون عليهم الثلاثة الأولى في الانتفاع بعين النزاع



وأورد في هذا المقام قوله " . . . . . وتسبين المحكمة من شهادة الشاهدين على السواء أن المستأنفين — المطعون عليهم الثلاثة الأول — كانوا شركاء مع المرحوم .. في شغل الشقة محل النزاع وقد تعززت شهادتهما بالإقرار المؤرخ ١٩٦٥/٣/٢٣ والمذيل بامضاء .. .. والمتضمن أن المستأنفين يشاركون في أعمال ومصاريف وأعباء المكتب وأيضا تعززت شهادتهما بالإيصالات المذيلة بامضاء .. .. المؤرخة على التوالي ١٩٦٨/٧/٨ ، ١٩٦٨/٨/١٠ ، ١٩٦٨/١٠/٦ ، والتي تفيد سداد الأستاذ / .. .. المحامي — المطعون عليه الأول — المبالغ المتأخرة عليه في مصاريف المكتب وأيضا الأحكام الصادرة ضد الأستاذين / .. .. .. .. المطعون عليه الثالث .. .. .. .. — المطعون عليه الثاني — والتي ألزمت كلا منهم بأن يدفع متجمد الأجرة المتأخرة عليه لورثة المرحوم .. .. الطاعنين — عن العين ذاتها يضاف إلى ما تقدم وجود عقد إيجار مبرم بين المرحوم .. .. وبين الأستاذ / .. .. والمؤرخ ١٩٦٣/١٠/٨ والمذيل بامضاء المؤجر كل ذلك يفيد قيام مشاركة بين المستأنفين وبين المرحوم .. .. ومقرها الشقة محل النزاع وقد علم بقيامها المستأنف عليه الأخير بصفته وكيل الملاك — المطعون عليه الأخير — وأقر الوضع الفعلي الأستاذة المحامون بدليل أن لكل منهم لافتة على باب الشقة وجميع مكاتبته ومراسلاته على عنوان الشقة وهو يسكن في ذات العمارة ولم يحرك ساكنا رغم إخطاره بقيام مشاركة في هذا ، الأمر الذي تفسره المحكمة على أن إقامة المستأنفين في الشقة مع زميلهم الراحل الأستاذ / .. .. كان برضائه وموافقة وكيل المالكين للعقار وأنه متى ثبت ذلك يكون الحكم المستأنف القاضي برفض دعواهم قد جانب الصواب ويتعين لذلك إلغاؤه .. " ولما كان هذا الذي أورده الحكم خلا من الرد على ما أثاره الطاعنون من دفاع قائم على أن المطعون عليهم الثلاثة الأول يشغلون عين النزاع بصفقتهم مستأجرين من الباطن ، وما استدلوا به على ذلك من عقود أبرم أحدها بينهم وبين المطعون عليه الثالث كمستأجر من الباطن لجزء من هذه العين بعد وفاة مورثهم المستأجر الأصلي ، وكان من المقرر — في قضاء هذه المحكمة — أنه متى قدم الخصم إلى محكمة الموضوع مستندات وتمسك بدلائلها

فالتفت الحكم عن التحدث عنها كلها أو بعضها مع ما قد يكون لها من الدلالة وإنه يكون مشوبا بالقصور ، كما أن القول باستقلال محكمة الموضوع بتقدير القرائن القضائية وباطراح ما لا ترى الأخذ به فيها محله أن تكون قد اطلعت عليها وأخضعتها لتقديرها فإذا بان من الحكم أن المحكمة لم تطلع على تلك القرائن أو لم تبحثها فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يبطله . لما كان ذلك وكان دفاع الطاعنين بأن المطعون عليهم الثلاثة الأول استأجروا عين النزاع من الباطن منهم ومن مورثهم من قبل واستدلوا على ذلك بعقود الإيجار الصادرة إليهم ومنها العقد المبرم بينهم وبين المطعون عليه الثالث بعد وفاة المورث وهو دفاع جوهري يتأثر به لو صحح وجه الرأي في الدعوى ، فإن اغفال المحكمة الرد على هذا الدفاع وماساقه الطاعنون من أدلة عليه من شأنه أن يعيب الحكم بالقصور في التسبيب ومخالفة القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعضوية المادة المستشارين :  
مصطفى الفقى ، وأحمد سيف الدين سابق ، ومحمد عبد الخالق البغدادي ، وأحمد شبيب الحد .

( ١١٨ )

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣ القضائية :

( ١ ) إعلان .

تعليق الإعلان لغير شخص المعلن إليه . وجوب اثبات المحضر بالإعلان البيان الخاص باخطاره  
بكتاب مسجل م . مرافعات قبل تعديلها بق ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ . عدم جواز تكملة النقص بورقة  
الإعلان بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها .

( ٢ ) شفعة . بطلان .

الإقرار الرسمي الموجه من البائع أو المشتري إلى الشفع مشتملاته م ٩٤١ مدنى .  
عدم وجوب بيان حصة كل من في البيع على الشيوع . عدم بيان الموطن الأصلي للشترين مع بيان  
موطنهم المختار في الإقرار . لا بطلان

( ٣ ) نقض " السبب المجهل " . إعلان .

عدم بيان الطامن الخطوات التي أحفل المحضر اثباتها في الإعلان . نعى مجهل غير مقبول .

( ٤ ) نقض " السبب الجديد " . شفعه .

ادعاء الطامن — الشفع — بأنه قد تم التراضى على أخذ العقار بالشفعة .

عدم جواز ابتداء هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ — مفاد نص المادة ١١ من قانون المرافعات في فقرتها الثانية على أنه  
يجب على المحضر " خلال أربع وعشرين ساعة من تسليم الأوراق إلى غير شخص  
المعلن إليه أن يوجه في موطنه الأصلي أو المختار كتاباً مسجلاً يحبره فيه بمن سلمت  
إليه الصورة " ونصها في فقرتها الثالثة على أنه يجب على المحضر " أن يبين ذلك



كله في حينه في أصل الإعلان وصورته " ثم نص المادة ١٩ من قانون المرافعات على ترتيب البطلان على عدم مراعاة المواعيد والإجراءات المنصوص عليها في المادة سالفة الذكر أن المشرع أراد من المحضر أن يثبت الخطوات التي يتخذها في إتمام الإعلان لضمان وصول ورقة الإعلان إلى المعلن إليه أو وصول الإخطار بمكان وجودها إن لم تصل إليه وحتى يكون في ذلك رقابة على المحضر فيما يباشره من أعمال تترتب على أتمامها أثار قانونية مختلفة ، وجعل البطلان جزاء عدم مراعاة تلك المواعيد والإجراءات. وإذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحضر اكتفى بتحرير عبارة " أخطر عنهم سر كى قلم المحضرين " وهي عبارة لا يفيد بذاتها قيام المحضر بإرسال كتاب للمعلن إليهم في مواطنهم الأصلية أو المختار ، يخبرهم فيه بأن صورة الاعلان سلمت لوالدهم كما لا تفيد أن الإخطار تم بطريق الموصى عليه وكان انكم قد رتب على هذا النقص بطلان إعلان الرغبة في أخذ العقار المبيع بالشفعة فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون ، ولا يغير من ذلك القول بأنه ثبت من دفتر المحضرين أن الإخطارات الثلاثة أرسلت إلى المطعون ضده الأول بطريق الكتاب الموصى عليه إذ لا يجوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تكملة النقص الموجود بورقة الإعلان بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها .

٢ - تنص المادة ٩٤١ من القانون المدني على أن "يشتمل الإنذار الرسمي الذي يوجهه البائع أو المشتري إلى من يريد الأخذ بالشفعة على البيانات الآتية وإلا كان باطلا : ( أ ) بيان العقار الجائر أخذه بالشفعة بياناً كافياً ( ب ) بيان الثمن والمصروفات الرسمية وشروط البيع واسم كل من البائع والمشتري وصناعته وموطنه " وليس في القانون ما يمنع موجه الإنذار من اتخاذ موطناً مختاراً له إذ نص في المادة ٤٣ من القانون المدني على أنه " يجوز اتخاذ موطن مختار لتنفيذ عمل قانوني معين " . وإذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الإنذار الموجه من المشتري إلى الشفيع قد حوى بياناً كافياً للعقار المبيع وبيان الثمن والمصروفات وشروط البيع واشتمل على بيان اسم البائع وموطنه وأسماء المشتري وموطنهم المختار ، وكان المقصود بشروط البيع التي يستلزم بيانها في الإنذار ، الشروط الأساسية التي لا بد من علم الشفيع بها حتى يستطيع الموازنة بين أن يقدم على طلب

الشفعة أو لا يقدم وإذا كان بيان حصة كل مشترك في بيع على الشيوع لا ينفع صاحب الحق في الشفعة في تقديره لموقفه من حيث الأخذ بها أو تركها ، ذلك أنه لا يجوز له في جميع الأحوال إلا أن يشفع في العقار المبيع كما فان عدم اشتغال الإنذار الموجه من المشترين إلى الشفيع على هذا البيان ، وعدم اشتغاله على بيان محل إقامتهم والاكتفاء بذلك موطنهم المختار لا يترتب عليه بطلانه .

٣ - إذا كان الطاعن لم يبين الخطوات التي أغفل المحضر إثباتها بإعلان الإنذار الموجه له من المطعون ضدهم ، فإن النعي على الحكم في هذا الشأن يكون غير مقبول لوروده بجهلا .

٤ - إذا كانت الأوراق قد خلت مما يفيد أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه قد تم التراضي بين الطرفين على أخذ العقار المبيع بالشفعة ، فلا يجوز للطاعن ابداء هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ... .. والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه والأوراق - في أن الطاعن أقام الدعوى ٩٨٢ لسنة ١٩٦٩ مدني كلى سوهاج على المطعون ضدهم طالبا الحكم بأحقية في أن يأخذ بطريق الشفعة العقار المبين بصحيفة الدعوى والبالغ مساحته ٨ س ، ٩ ط ، ١ ف مقابل دفع الثمن الحقيقي وقدره ١٥٠٠ جنيه و ٢٦٧ مليا استنادا إلى أنه علم أن المطعون ضده الأخير باع للمطعون ضدهم الثلاثة الأول أرضا زراعية مساحتها ٨ س ، ٩ ط ، ١ ف شائعة في مساحة مقدارها ٢ سهم ، ١٤ قيراط ، ٣ أفدنة مقابل ثمن قدره ١٤٩٠ جنيها و ٢١٥ مليا وإذا كان شريكا على الشيوع في العقار المبيع فإنه يحق له أخذ الأطنان المبيعة بالشفعة ، وقد أعلن رغبته هذه بانذار أعلن في ١٠ ، ١٢ من يونيو ،

٢٤ من يوليو سنة ١٩٦٩ وأودع الثمن وقدره ٢٦٧ مليم و ١٥٠٠ جنية خزانة المحكمة على ذمة الفصل في دعواه وبتاريخ ١٤/٣/١٩٧٢ قضت المحكمة بسقوط حق الطاعن في أخذ العقار المبيع بالشفعة . فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٥ لسنة ٤٧ قضائية سوهاج ، وبتاريخ ٧/٣/١٩٧٣ قضت المحكمة بتأييده فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، ودفع المطعون ضدهم الثلاثة الأول ببطلان إعلان الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفع وبرفض الطعن وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع ببطلان الطعن أن المطعون ضده الأول لم يعلن بصحيفته ، وإن إعلان المطعون ضده الثاني بها يقع باطلا لعدم إثبات المحضر غياب المراد إعلانه وقت تسليم الإعلان .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أنه لما كان الثابت أن المطعون ضدها الأول والثاني قدما مذكرة بدفاعهما في الميعاد القانوني فإنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يجوز لهما التمسك بالبطلان لعيب شاب إجراءات الإعلان ، أيا كان وجه الرأي فيه طالما أنهما لم يبديا وجه مصاحتهما في ذلك .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعي الطاعن بالسببين الأول والثاني منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أنه أعلن رغبته في أن يأخذ العقار المبيع بالشفعة إلى المطعون ضدهم الثلاثة الأول (المشتريين) بمحل إقامتهم ولغيابهم وقت الإعلان سلم المحضر ورقة الإعلان لوالدهم وأخطر عنه بخطاب مسجل ، وأنه وإن كان أصل الإعلان لم يبين به تاريخ الإخطار ، إلا أنه ثبت من الاطلاع على دفاتر المحضرين أن خطابا مسجلا وجهه المحضر إلى المطعون ضده الأول في ١٠/٦/١٩٦٩



وبه ثلاثة إخطارات للمطعون ضدهم الثلاثة الأول، ولما كان المعلن إليهم يقيمون معا ويسلكون في دفاعهم مسلكا واحدا فإنه تتحقق الغاية من الإخطار بتهمه لأحدهم، ولا يلزم أن يثبت في أصل الإعلان تمام الإخطار خلال أربع وعشرين ساعة بل يكفي أن يذكر المحضر أن الإخطار قد تم دون تحديد تاريخه طالما أنه ثبت تمامه في الميعاد وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود في جملته، ذلك أن مفاد نص المادة ١١ من قانون المرافعات في فقرتها الثانية قبل تعديها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ على أنه يجب على المحضر خلال أربع وعشرين ساعة من تسليم الورقة إلى غير شخص المعلن إليه أن يوجه إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتابا مسجلا يخبره فيه بمن سلمت إليه الصورة، ونصها في فقرتها الثالثة على أنه يجب على المحضر " أن يبين ذلك كله في حينه في أصل الاعلان وصورته " ، ثم نص المادة ١٩ من قانون المرافعات على ترتيب البطلان على عدم مراعاة المواعيد والإجراءات المنصوص عليها " في المادة ١١ سائلة الذكر أن المشرع أراد من المحضر أن يثبت الخطوات التي يتخذها في إتمام الاعلان لضمان وصول ورقة الاعلان إلى المعلن إليه أو وصول الإخطار بمكان وجودها إن لم تصل إليه وحتى يكون في ذلك رقابة على المحضر فيما يباشره من أعمال يترتب على إتمامها آثار قانونية مختلفة ، وجعل البطلان جزاء عدم مراعاة تلك المواعيد والإجراءات . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحضر اكتفى بتحرير عبارة " أخطر عنهم سركي قلم المحضرين " وهي عبارة لا تفيد بذاتها قيام المحضر بارسال كتاب "معلن إليهم إليهم ( المطعون ضدهم الثلاثة الأول ) في موطنهم الأصلي أو المختار ، يخبرهم فيه بأن صورة الاعلان سلمت لوالدهم ، كما لا تفيد أن الأخطار تم بطريق الموصى عليه — أي المسجل — ، وكان الحكم قد رتب على هذا النقص بطلان إعلان الرغبة في أخذ المقار المبيع بالشفعة فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ، ولا يغير من ذلك القول بأنه ثبت من دفتر المحضرين أن الإخطارات الثلاثة أرسلت إلى المطعون ضده الأول بطريق الكتاب الموصى عليه ، ذلك أنه لا يجوز —

وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تكملة النقص الموجود بورقة الإعلان بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه التفت عن المطاعن التي وجهها إلى الإنذار المؤرخ ١٣/٧/١٩٦٩ المعلنه من المطعون ضدهم الثلاثة الأول إذ خلا من أغلب البيانات الجوهرية التي أوجب القانون على المشتري بيانها في إنذار طلب إبداء الرغبة كحمل إقامة المشتري والقدر الذي اشتراه كل منهم فضلا عن خلوه من بيان الخطوات التي اتخذها المحضر وقت الإعلان .

وحيث إن النعي مردود ذلك أن المادة ٩٤١ من القانون المدني تنص على أن ( "يشتمل الإنذار الرسمي" الذي يوجهه البائع والمشتري إلى من يريد الأخذ بالشفعة على البيانات الآتية وإلا كان باطلا : ( ١ ) بيان العقار الجائر أخذه بالشفعة بيانا كافيا . (ب) بيان الثمن والمصروفات الرسمية وشروط البيع واسم كل من البائع والمشتري ولقبه وصناعته وموطنه ، وليس في القانون ما يمنع موجه الإنذار من اتخاذ موطن مختار له إذ نص المادة ٤٣ من القانون المدني على أنه يجوز اتخاذ موطن مختار "التفويض عمل قانوني معين" ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الإنذار الموجه من المشتري إلى الشفيع قد حوى بيانا كافيا للعقار المبيع وبيان الثمن والمصروفات وشروط البيع واشتمل على بيان اسم البائع وموطنه وأسماء المشتري وموطنهم المختار وكان المقصود بشروط البيع التي يستلزم القانون بيانها في الإنذار الشروط الأساسية التي لا بد من علم الشفيع بها حتى يستطيع الموازنة بين أن يقدم على طلب الشفعة أولا يقدم ، وكان بيان حصة كل مشتري بيع على الشيوع لا يتفح صاحب الحق في الشفعة في تقديره لموقفه من حيث الأخذ بها أو تركها ، ذلك أنه لا يجوز له في جميع الأحوال إلا أن يشفع في العقار المبيع كله ، فإن عدم اشتمال الإنذار الموجه من المشتري إلى الشفيع على هذا البيان وعدم اشتماله على بيان محل إقامتهم والإكتفاء بذكر موطنهم المختار لا يترتب عليه بطلانه ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ولما كان الطاعن لم يبين الخطوات

التي أغفل المحضر إثباتها بإعلان الإنذار الموجه له من المطعون ضدهم الثلاثة الأول في ١٣/٧/١٩٦٩ فإن النص على الحكم في هذا الشأن يكون غير مقبول لوروده بجهلا و يكون النعي بهذا السبب كله على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الرابع من أسباب الطعن الخطأ في فهم الواقع مما ترتب عليه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن محكمة الموضوع وقد انتهت إلى صحة الإنذار المرسل من المطعون ضدهم الثلاثة الأول بتاريخ ١٣/٧/١٩٦٩ كان يتعين عليه الأخذ بما انصرفت إليه إرادة الطرفين من التراخي على الشفعة وتسليم المطعون ضدهم بحق الطاعن في أخذ العقار المبيع بالشفعة إلا أن الحكم المطعون فيه وقد وقف عند ظاهر عبارات الإنذار دون الغوص وراء الإرادة الحقيقية للطرفين يكون قد أخطأ في فهم الواقع وتفسير إرادة المتعاقدين مما ترتب عليه خطؤه في تطبيق القانون .

وحيث أن هذا النعي مردود ذلك أن الأوراق قد خلت مما يفيد أن الطاعن قد أمسك أمام محكمة الموضوع بأنه قد تم التراضي بين الطرفين على أخذ العقار المبيع بالشفعة ، ولا يجوز للطاعن ابداء هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع ومن ثم يكون النعي بهذا السبب غير مقبول .

وحيث أن الطاعن ينعي بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، ويقول في بيان ذلك أن الحكم وقد انتهى إلى صحة إعلان الرغبة في أخذ العقار المبيع بالشفعة بالنسبة للمطعون ضده الأول ، كان يتعين عليه القضاء بأحقية في أخذ حصة هذا المشتري وقدرها ٨س/ ط ١١ بالشفعة ، إذ أن البيع تم لثلاثة أشخاص بثلاث حصص مختلفة ، ودفع كل منهم ثمن حصته مستقلا عن الآخرين مما يجعل عقد البيع متضمنا ثلاثة عقود مستقلة ، إلا أن محكمة أول درجة اعتبرت البيع غير قابل للتجزئة والتقت عن إجابة طلبه في أخذ حصة المطعون ضده الأول بالشفعة ، كما أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا النص الذي ورد ضمن أسباب الاستئناف مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .



وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى بطلان إعلان الرغبة في أخذ العقار المبيع بالشفعة لعدم بيان المحضر في أصل الإعلان تاريخ إخطار المطعون ضدهم الثلاثة الأولى ورتب على ذلك سقوط حق الطاعن في أخذ العقار المبيع بالشفعة بالنسبة لجميع المطعون ضدهم ، فانه لا يكون قد خالف القانون ويكون قضاؤه بسقوط الحق في الأخذ بالشفعة استنادا إلى بطلان إعلان الرغبة فيها الموجه إلى جميع المشتريين والبائع قد تضمن الرد على دفاع الطاعن بما ينأى به عن عيب القصور .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد محمد المهدي ، والدكتور عبد الرحمن عياد ، صلاح نصار ، وأحمد صلاح الدين وهذان .

( ١١٩ )

الطعن رقم ٢١ سنة ٥٥ : القضائية "أحوال شخصية" :

( ١ - ٥ ) أحوال شخصية "المصريين غير المسلمين" . بطلان . إثبات .

( ١ ) تغيير الطائفة أو الملة . لا ينتج أثره بمجرد إبداء الرغبة . وجوب الدخول فيها وإتباع طقوسها ومظاهرها الخارجية الرسمية وقبول طلب الانضمام من الجهة الدينية المختصة .

( ٢ ) سلطة الرئيس الديني في التحقق من جدية طلب تغيير الطائفة أو الملة قبل قبولها وإبطاله بعد حصوله . عمل ديني لا قضائي . لا يؤثر فيه صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

( ٣ ) إبطال الانضمام للطائفة أو الملة الجديدة . أثره . عودة الشخص إلى الحالة التي كان عليها قبل التغيير . لا يتعارض ذلك مع مبدأ حرية العقيدة .

( ٤ ) إبطال الانضمام للطائفة أو الملة الجديدة . عمل ديني . لمحكمة الموضوع مراقبة الأسباب التي حدثت بالجهة الدينية على إبطال الانضمام .

( ٥ ) انقضاء فترة وجيزة بين تغيير الزوج لطائفته وإيقاعه للطلاق قرينة على ثبوت نية التحايل لديه . إبطال الجهة الدينية قرار انضمامه بأثر رجعي . لا خطأ .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تغيير الطائفة أو الملة أمر يتصل بحرية العقيدة ، إلا أنه عمل إرادي من جانب الجهة الدينية المختصة ، ومن ثم فهو لا يتم ولا ينتج بمجرد الطلب وإبداء الرغبة ، ولكن بعد الدخول فيها وإتمام طقوسها ومظاهرها الخارجية الرسمية وقبول طلب الانضمام إلى الطائفة أو الملة الجديدة .

٢ - للرئيس الديني للملة أو الطائفة التي يرغب الشخص في الانضمام إليها أن يتحقق قبل قبول الطلب من جديته وأن يستوثق من صدوره عن نية سليمة ،

كما أن له أن يبطل الانضمام بعد قبوله ويعتبره كأن لم يكن إذا تبين عدم جديته ، اعتبارا بأنه يندرج في صميم الأعمال الدينية الباقية للجهات الكنسية ، ولا يعد من قبيل ممارسة أية سلطة قضائية أصبحت هذه الجهات لا تملكها بعد صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، ومفاد ذلك أن للجهات الكنسية سلطة البحث في دوافع وبواعث التغيير لقبول الانضمام إليه بداءه كما أن لها سلطة تتبع مدى سلامة الانضمام بعد حصوله ، فلها أن تبطله وتعتبره كأن لم يكن متى استبان لها أن الشخص كان عند انضمامه سيء النية ولم يستهدف من التغيير إلا التحايل على القانون ، بحيث يكون سبب البطلان معاصرا لقرار الانضمام وليس لاحقا عليه .

٣ — بطلان الانضمام لا يترتب عليه أن يصبح الشخص بلا مذهب أو ملة بل يعتبر باقيا على مذهبه القديم لأن تغييرا لم يحدث فيه ، إذ تعترض قواعد البطلان أن يعود الشخص إلى الحالة التي كان عليها قبل حدوث التغيير الباطل أخذا بأن التغيير عمل إرادي من جانب الجهة الدينية ، الجديدة وحدها ، فإذا هي لم تقبل الانضمام أو أبطلته بعد قبوله فلا تفيد النية في العقيدة ، فإنه لا تعارض بين سلطة الكنيسة في مسائل التغيير مع مبدأ حرية العقيدة طالما أن الانضمام معقود بإرادتها ، وطالما أن هذه السلطة محدودة بمهمتها الدينية دون تدخل مع السلطة الحاكمة .

٤ — إنه وأن كان من حق قاضي الموضوع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مراقبة الظروف التي حدثت بالجهة الدينية على إبطال قرار الانضمام للتحقق من صঙ্গوره في نطاق السلطات الكنسية الباقية لها ، وأنه مبني على أساس سوء نية طالب الانضمام منذ تقدم الطلب به ، لأنه مسألة تكييف تتعلق بتطبيق القانون على واقعة الدعوى ، إلا أن القرار الصادر بالإبطال قرار ديني بحث تستقل الجهة الدينية بإصداره دون أن نقدم حسابا عنه أمام جهات القضاء أو أية سلطة دنيوية ، وهذه المثابة لا يلزم تسبيبه أو تضمينه المبررات المصوغة لإبطال طلب الانضمام واعتباره كأن لم يكن بعد سبق قبوله ، بحيث تنحصر رقابة القضاء في أن يستشف من ظروف الدعوى وملاساتها بعد صدور قرار



الإبطال ما يعين على الاعتداد به أو أطراحه ، لما كان ما تقدم وكان ما أورده الحكم المطعون فيه ينطوي على مخالفة للقانون ، ذلك أنه إقتصر على اهدار دلالة قرار إبطال الانضمام بمقولة خلوه من بيان سببه ومبرره ، مستندا إلى مخالفة ذلك لحرية العقيدة ، وتحجب بذلك عن مراقبة ظروف إبطال القرار توصلا إلى التحقق من صدوره في نطاق الرئاسة الدينية ، وأن طالب الانضمام لم يكن يستهدف سوى التحايل على القانون ، وهو ما يعيبه بما يستوجب نقضه .

هـ - إذ كان الثابت أن المطعون عليه انضم إلى طائفة الروم الأرثوذكس في ١٣/١/١٩٧٣ وأنه أوقع طلاقه على الزوجة في ١٨/٢/١٩٧٣ ، وأنه يستشف من هذا التقارب بين التاريخين ظهور نية التحايل لديه الأمر الذي دفع رئاسة الجبهة الدينية التي انضم إليها في ١٦/٥/١٩٧٣ لإبطال انضمامه بأثر رجعي ، في حدود السلطات الباقية لها ، فإنه يترتب على ذلك أن تغييرا في طائفته لم يحصل ، وبالتالي لا يجوز له إيقاع الطلاق بإرادته المنفردة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٣٨ سنة ١٩٧٣ "أحوال شخصية" نفس "أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعنة بطلب الحكم بإثبات طلاقه لها طلاق رجعية أولى . وقال شرحا لها أنه تزوجها وفقا لشريعة الأقباط الأرثوذكس في ٢٠ / ٥ / ١٩٥٩ ، ثم انضم إلى طائفة الأرثوذكس في ١٣ / ١ / ١٩٧٣ ، وإذ ظلت الطاعنة على مذهبها وهما يدينان بالطلاق وقد أوقعه عليها بقوله "زوجتي ومدخولتي مصرية .. .. طالق مني وهذه أول طلاق رجعية" فقد أقام دعواه . دفعت الطاعنة بعدم سماع

الدعوى لإنها كاثوليكية المذهب ، كما طلبت رفضها إستنادا إلى إن الرئيس الدينى لطائفة اروم الأوثوذكس أصدر قرارا في ١٦ / ٥ / ١٩٧٣ بإلغاء إنضمام المطعون عليه إلى الطائفة واعتباره كأن لم يكن . وبتاريخ ١٦ / ٢ / ١٩٧٤ حكمت المحكمة ( أولا ) برفض الدفع بعدم سماع الدعوى (ثانيا) برفض الدعوى . إستأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦ سنة ٩١ ق أحوال شخصية . "نفس" القاهرة طالبا إلغاء الحكم له بطلباته . وبتاريخ ١٨ / ٣ / ١٩٧٥ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبإثبات طلاق المطعون عليه للطاعة وإعتباره طلاقا رجعيا . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر وبإجلاسه المحددة ألزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم بنى قضاءه على سند من القول بأن تغيير الطائفة أو الملة أمر يتصل بصميم حرية العقيدة ، وأن قبول الإنضمام بمجردده يوحى بسبق تمحيص الطلب واستيفائه كافة شرائطه ومظاهره الخارجية ، بحيث لا يسوغ إلغاؤه بقول يصدر من الرئاسة الدينية بغير تسبيب أو تأويل أو تفسير للعدول عنه ، في حين أن من حق الجهة الدينية أن تلغى الانضمام بأثر رجعى ويظل الشخص على مذهبه السابق ، هذا إلى أنه لا يحق للمحاكم أن تتجاوز اختصاصها القضائي فتمنح نفسها سلطة الرقابة على الجهات الدينية فيما تصدره من قرارات دينية ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون .

وحيث إن النعى في محله ، ذلك أنه لما كان من المقرر — في قضاء هذه المحكمة — إن تغيير الطائفة أو الملة أمر يتصل بحرية العقيدة ، إلا أنه عمل إرادى من جانب الجهة الدينية المختصة ، ومن ثم فهو لا يتم ولا ينتج أثره بمجرد الطلب وإبداء الرغبة ، ولكن بعد الدخول فيها وإتمام طقوسها ومظاهرها الخارجية الرسمية وقبول طلب الإنضمام إلى الطائفة أو الملة الجديدة ، مما مقتضاه أن على الرئيس الدينى للملة أو الطائفة التى يرغب الشخص فى الإنضمام إليها أن يتحقق قبل قبول

الطلب من جديته وأن يستوثق من صدوره من نية سليمة كما أن له أن يبطل الانضمام بعد قبوله ويعتبره كأن لم يكن إذا تبين له عدم جديته ، اعتباراً بأنه يندرج في صميم الأعمال الدينية الباقية للجهات الكنسية ، ولا يعد من قبيل ممارسة أية سلطة قضائية أصبحت هذه الجهات لا تملكها بعد صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، وكان مفاد ذلك أن للجهات الكنسية سلطة البحث في دوافع وبواعث التغيير لقبول الانضمام إليها بداءة ، كما أن لها سلطة تتبع مدى سلامة الانضمام بعد حصوله ، فلها أن تبطله وتعتبره كأن لم يكن متى استبان لها إن الشخص كان عند انضمامه سيء النية ولم يستهدف من التغيير إلا التحايل على القانون ، بحيث يكون سبب البطلان معاصراً لقرار الانضمام وليس لاحقاً عليه ، وكان بطلان الانضمام لا يترتب عليه أن يصبح الشخص بلا مذهب أو مثله بل يعتبر باقياً على مذهبه القديم لأن تغييراً لم يحدث فيه إذ تفترض قواعد البطلان أن يعود الشخص إلى الحالة التي كان عليها قبل حدوث التغيير الباطل أخذاً بأن التغيير عمل إرادي من جانب جهته الدينية الجديدة وحدها ، فإذا هي لم تقبل الانضمام أو أبطلته بعد قبوله فلا تغيير البتة في العقيدة ، فإنه لا تعارض بين سلطة الكنيسة في مسائل التغيير مع مبدأ حرية العقيدة طالما أن الانضمام معقود بإرادتها وطالما أن هذه السلطة محدودة بهيمنتها الدينية دون تدخل من السلطة الحاكمة . لما كان ذلك فإنه وإن كان من حق قاضي الموضوع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مراقبة الظروف التي حدثت الجهة الدينية على إبطال قرار الانضمام للتحقق من صدوره في نطاق السلطات الكنسية الباقية لها ، وأنه مبني على أساس سوء نية طالب الانضمام منذ قدم الطلب به ، لأنه مسأله تكييف تتعلق بتطبيق القانون على واقعة الدعوى ، إلا أن القرار الصادر بالإبطال قرار ديني بحث على ما سلف بيانه تستقل الجهة الدينية بإصداره دون أن تقدم حساباً عنه أمام جهات القضاء أو أية سلطة دينوية ، وبهذه المثابة لا يلزم تسببه أو تضمينه المبررات المسوغة لإبطال طلب الانضمام وإعتباره كأن لم يكن بعد سبق قبوله ، بحيث تنحصر رقابة القضاء في إن يستشف من ظروف الدعوى وملاساتها بعد صدور قرار الإبطال ما يعين على الاعتداد به أو إطراره ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في هذا الخصوص قوله " . . . فإنه يفرض



سلامة هذه الشهادة فإنها لا تتقيد بها ذلك . ( أولا ) بأنه لم يثبت لدى المحكمة سبب يدعو إلى إصدارها فقد خلت مما يشير إلى سبب مؤد إلى ذلك ( ثانيا ) فإن من المستقر عليه فقها وقضاء أن تغيير الطائفة أو الملة إنما هو أمر يتصل بصميم حرية العقيدة فهو عمل نفساني بحيث لا يسوغ التدخل فيه لسبرغوره إنما فقط يتعين إتخاذ المظهر الرسمية الخارجية فإن تم ذلك وصار قبول طلب الانضمام فإن في مجرد هذا القبول ما يوحى إلى سبق تمحيص الطلب واستيفائه لكافة شرائطه ومظاهره الخارجية بحيث لا يسوغ القول بإلغاء الانضمام بقول يصدر من الرئاسة الدينية بغير تسبيب أو تأويل أو تفسير للعدول عن طلب الانضمام وإلغائه ، فالأمور المتعلقة بالعقيدة الدينية لا تؤخذ بهذا الهوان لما يترتب على ذلك من نتائج غاية الخطورة ولمساسها بحرية العقيدة وهي أمر نفساني وشمسي بحت ، فإن هذا الذي خاص إليه الحكم يطوى على مخالفة للقانون ، ذلك أنه اقتصر على إهدار دلالة قرار إبطال الانضمام بمقوله خلوه من بيان سببه ومبرره مستندا إلى مخالفة ذلك لحرية العقيدة ، وتعمجب بذلك عن مراقبة ظروف إبطال القرار توصلا إلى التحقق من صدوره في نطاق حق الرئاسة الدينية المشار إليها فيما صاف ، وأن طالب الانضمام لم يكن يستهدف سوى التحايل على القانون ، وهو ما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل ولما تقدم ، ولما كان الثابت أن المطعون عليه انضم إلى طائفة الروم الأرثوذكس في ١٣/١/١٩٧٣ وأنه أوقع طلاقه على الطائفة في ١٨/٢/١٩٧٣ ، وأنه يستشف من هذا التقارب بين التاريخين ظهور بية التحايل لديه الأمر الذي دفع رئاسة الجهة الدينية التي انضم إليها في ١٦/٥/١٩٧٣ لإبطال انضمامه بأثر رجعي ، في حدود السلطات الباقية لها ، فإنه يترتب أن تغييرا في طائفته لم يحصل وبالتالي لا يجوز له إيقاع الطلاق بإرادته المنفردة .

## جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الأسير وعضوية السادة  
المستشارين : جلال عبد الرحيم عثمان ، ومحمد كمال عباس ، وملاح الدين يونس ، وألفى بقطر حبشي .

( ١٢٠ )

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٤١ القضائية :

ضرائب ” الضريبة العامة على الإراد “ .

الضرائب المباشرة التي تخضع من وعاء الضريبة العامة . ماهيتها . ضريبة التركات ورسم  
الأيولة ؛ عدم جواز خصمها من وعاء الضريبة العامة على الإراد . علة ذلك .

النص في المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ — قبل تعديلها  
بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ — على أنه ” يخضع من الإراد الخاضع للضريبة  
ما يكون قد دفعه الممول ( ١ ) ... ( ٢ ) ... ( ٣ ) كافة الضرائب المباشرة التي  
دفعها الممول خلال السنة السابقة غير الضريبة العامة على الإراد ولا تشمل ذلك  
مضاعفات الضريبة والتعويضات والغرامات “ يدل على أن المقصود بالضرائب  
المباشرة التي تخضع من وعاء الضريبة العامة تلك التي يدفعها الممول في سنة المحاسبة  
بمناسبة حصوله على الإراد الخاضع لهذه الضريبة . ولما كانت ضريبة التركات  
ورسم الأيولة لا يدفعهما الممول بمناسبة حصوله على الإراد وإنما بمناسبة زيادة  
رأس ماله بقدر ما آل إليه من مال عن مورثه فإنهما لا يخصمان من وعاء الضريبة  
العامة .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر

... .. عثمان والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب ببا قدرت صافي إيرادات المرحوم ... .. — مورث المطعون ضدهم الخاضعة للضريبة العامة بمبلغ ٣٤٥٥ جنيها و ٤٢٧ مليا في سنة ١٩٥٥ ومبلغ ٣٩٨١ جنيها و ٢٢٧ مليا في كل من السنوات من ١٩٥٦ إلى ١٩٥٨ و بمبلغ ٤٠٣٧ جنيها و ٦٢٧ مليا في سنة ١٩٥٩ ، وإذ اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي قررت في ١٩٦٥/٤/٢٤ تخفيض إيراداته في سني النزاع إلى : ٢٢٦١ جنيها و ١٨٣ مليا ، ٣٠٤٧ جنيها و ٢٤٧ مليا ، ٣٠٠٣ جنيها و ٦٨٦ مليا ، ٢٧٤٤ جنيها و ٩١٢ مليا ، ٢٧٤٩ جنيها و ٩٣٩ مليا على التوالي ، فقد أقام الدعوى رقم ٤٥ سنة ١٩٦٥ تجاري بنى سوييف الابتدائية بالطعن في قرار اللجنة الخاص بالسنوات من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨ والدعوى رقم ٤٤ سنة ١٩٦٥ تجاري بنى سوييف الابتدائية بالطعن في قرار اللجنة المتعلق بسنة ١٩٥٩ ، وقد أمرت المحكمة بضم الدعويين وقضت في ١٩٦٦/٣/٢٤ بنسب مكتب الخبراء لفحص أوجه الخلاف بين الطرفين وتحديد صافي إيرادات الممول في سني المحاسبة . وبعد أن قدم مكتب الخبراء تقريره حكمت بتاريخ ١٩٦٨/٣/١٤ باعتبار صافي إيراداته في السنوات المذكورة : ٢٢٢٢ جنيها و ٤٤٩ مليا ، ٢٣٨٣ جنيها و ١٩٠ مليا و ٢٩٦٧ جنيها و ١٨١ مليا ، و ١٩٠٨ جنيها و ٣٠٧ مليا ، ٢١١٣ جنيها و ٣٧٤ مليا استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٠ سنة ٦ ق بنى سوييف طالبة الغاء فيما قضى به من تخفيض إيرادات الممول في سنتي ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ بنخصم ما دفعه من ضريبة تركات ورسم أيلولة عن تركة أخيه وتأييد قرار اللجنة في هذا الخصوص وبتاريخ ١٩٧٠/١٢/١٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعننت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النياية مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بنخصم ضريبة التركات ورسم الأيلولة اللذين دفعهما مورث المطعون ضدهم في سنتي ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ عن تركة أخيه من إيراداته في هاتين السنتين ، استنادا إلى أن ضريبة



التركات ورسم الأيلولة يعتبران من الضرائب المباشرة ويجب خصمهما من وعاء الضريبة العامة طبقاً لحكم المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٩ وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ذلك أن هذه الضريبة لا تصيب إلا الدخل أو الإيراد ولا شأن لها برأس المال فلا يستنزل من الإيراد عند حسابها إلا التكاليف التي تحمل بها صاحب الإيراد في سبيل الحصول عليه ، ومن ثم فإن ضريبة التركات ورسم الأيلولة ليسا من الضرائب الواجبة الخصم التي عنها المادة سابقة الذكر لأنهما يفرضان على رأس المال بمناسبة انتقاله من الميت إلى الحي لا بمناسبة الحصول على الإيراد .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن النص في المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ - قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ سنة ١٩٦٩ - على أنه " يخصم من الإيراد الخاضع للضريبة ما يكون قد دفعه الممول ( ١ ) ٠٠٠ ( ٢ ) ( ٣ ) كافة الضرائب المباشرة التي دفعها الممول خلال السنة السابقة غير الضريبة العامة على الإيراد ولا تشمل ذلك مضاعفات الضريبة والتعويضات والغرامات " يدل على أن المقصود بالضرائب المباشرة التي تخصم من وعاء الضريبة العامة التي يدفعها الممول في سنة المحاسبة بمناسبة حصوله على الإيراد الخاضع لهذه الضريبة ولما كانت ضريبة التركات ورسم الأيلولة لا يدفعها الممول بمناسبة حصوله على الإيراد وإنما بمناسبة زيادة رأس ماله بقدر ما آل إليه من مال عن مورثه ، فانهما لا يخصمان من وعاء الضريبة العامة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر في قضائه ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

## جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضوية السادة المستشارين : حسن السنباطي و د / بشرى رزق فتیان و ورافعت عبد الرحيم و محمد حسب الله .

(١٢١)

الرقم ٣٤٧ لسنة ٤١ ق :

(٢٠١) حكم "حجية الحكم الجنائي" . "قوة الأمر المقضي" . عمل "الأجر"

(١) حجية الحكم الصادر في الدعوى الجنائية . أمام المحكمة المدنية . شرطه .

٢ — براءة رب العمل من اتهامه بعدم إداء الأجر للعامل . استناد الحكم في ذلك إلى عدم استحقاقه للأجر خلال فترة إيقافه عن العمل . وجوب تقييد المحكمة المدنية بهذا القضاء في دعوى العامل بطلب أجره خلال تلك الفترة .

(٣) حكم "تسبيب الحكم" استثنائي .

إقامة الحكم الاستثنائي قضاءه على أسباب خاصة به دون إحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي النعني على الحكم الأخير . غير مقبول .

(٦٥٥٤) حكم "تسبيب الحكم" عمل نقض .

٤ — الدفاع غير المؤثر في الدعوى . عدم التزام المحكمة بالرد عليه .

٥ — استحقاق العامل أجره إذا منعه رب العمل من أدائه م ٦٩٢ مدني . عدم انطباق هذا النص في حالة فصل العامل .

٦ — انتهاء الحكم إلى نتيجة صحيحة . لا يفسده مجرد القصور في أسبابه القانونية . لمحكمة النقض استكمال هذه الأسباب .

(١) مفاد المادة ٥٦ من قانون الاجرامات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الاثبات . إن الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجية في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس

المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله . فإذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور فإنه يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تلتزمها في بحث الحقوق المدنية المفصل بها لكي لا يكون حكمها مخالفاً للحكم الجنائي السابق به .

( ٢ ) إذ كان الثابت من الحكم الجنائي المؤيد استثنائياً أن الدعوى الجنائية رفعت على رئيس مجلس إدارة المصرف المطعون ضده لأنه لم يقدم للطاعن أجره في الميعاد القانوني ولم يقدم دليل تقاضى هذا العامل لأجره ، فقضت المحكمة ببراءته مما أسند إليه تأسيساً على أنه وقد نسب للطاعن الاختلاس فيحق للمذكور إيقافه عن العمل حين البت في أمره دون حاجة إلى إبلاغ السلطة المختصة بما ارتكبه هذا العامل الذي لم يكن اتهمه بتدبير من صاحب العمل ولا يكون هذا الأخير ملزماً بإداء أجره إليه عن فترة الإيقاف لأن الأجر مقابل العمل ومادام لم يعمل خلالها فلا يستحق مقابلاً عنها . وكان من مقتضى ما تقدم بطريق اللزوم أن الطاعن يضحى فاقد الحق في اقتضاء أجره عن فترة الإيقاف المشار إليها وكان هذا بذاته هو الأساس الذي أقيمت عليه الدعوى المدنية الراهنة في هذا الصدد ، فإن الحكم الجنائي سالف الذكر يكون قد فصل فصلاً لازماً في واقعة هي الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، فيحوز في هذه الواقعة حجية الشيء المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية فتتقيد به هذه المحكمة ويمتنع عليها أن تخالفه أو تعيد بحثه .

( ٣ ) إذ كان الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الابتدائي بناء على أسباب خاصة به دون أن تحيل عليه في أسبابه وكان النعى الموجه من الطاعن متصرفاً إلى الحكم الابتدائي فإنه — أياً كان وجه الرأي فيه — يكون غير مقبول .

( ٤ ) الدفاع الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه هو الدفاع الجوهرى المتج في الدعوى . وإذا كان ذلك وكان ما ذهب إليه الطاعن من أن المحكمة الاستئنافية أغفلت الرد عليه غير مؤثر في دعواه المطروحة أمامها . فإن النعى عليه بالقصور يكون على غير أساس .



( ٥ ) تنص المادة ٦٩٢ من القانون المدني على أنه ” إذا حضر العامل أو المستخدم لمزاولة عمله في الفترة اليومية التي يلزمه بها عقد العمل أو أعلن أنه مستعد لمزاولة عمله في هذه الفترة ولم يمنعه عن العمل إلا سبب راجع إلى رب العمل كان له الحق في أجر ذلك اليوم “ فإن مفاد هذا النص أنه يشترط أصلاً لاستحقاق الأجر في الحالة التي أفصح عنها أن يكون عقد العمل قائماً على اعتبار أن الأجر إلزام من الالتزامات المنبثقة عنه مما مؤداه أن أحكام تلك المادة تنحصر عن حالة فصل العامل طالما أن هذا الفصل ينهي ذلك العقد ويزيل الالتزامات الناتجة عنه ومنها الأجر فإن الطاعن يكون بمنأى عن أحكام المادة ٦٩٢ المشار ، فلا على المحكمة إن هي التفتت عن دفاعه المنوه عنه .

( ٦ ) إذا كان الحكم وافي الأسباب الواقعية صحيح النتيجة قانوناً فلا يفسده مجرد القصور في أسبابه القانونية بل لمحكمة النقض استكمال هذه الأسباب . .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة بعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق — الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٠٥ سنة ١٩٦٨ مدني كلى دمنهور بطلب الزام المصرف المطعون ضده بأن يدفع له مبلغ ١٨٨٩,٨٠٠ ، وقال تبياناً لذلك أنه كان يعمل رئيس خزانة بنك مصر فرع دمنهور منذ ١١/٦/١٩٥٤ وإذا وقع عجز في خزانة المصرف قيمته ٣٤٧٠ جنيه يوم ٢٩/٢/١٩٦٤ فقد حرر على نفسه في هذا التاريخ إقرارين بالوفاء به وسدده في اليوم التالي كما باشر عمله يومى أول و ٢ من مارس سنة ١٩٦٤ ثم أصيب بمرض

مفاجيء دخل بسببه مستشفى المواساة على نفقة المصرف الذي صرف له مرتب شهر مارس سنة ١٩٦٤ لكنه فصل بعد ثذ من العمل دون مبرر فأقام الدوى رقم ٧٠٣ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى دمنهور التى قضى فيها يوم ٢٥/١٢/٦٧ بعدم مشروعية قرار الفصل وتعويضه عنه فالغى المصرف هذا القرار ونظرا لأن منعه من العمل منذ شهر إبريل سنة ١٩٦٤ يرجع إلى المصرف رب العمل فيستحق أجره من هذا التاريخ حتى تاريخ إعادته إلى عمله فى سنة ١٩٦٧ وفقا لنص المادة ٦٩٢ من القانون المدنى وبقدر هذا الأجر بالمبلغ سالف الذكر أقام به دصواه الماثلة .... محكمة الدرجة الأولى قضت فى ٢٤/١٢/١٩٦٩ برفض الدوى . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية (مأمورية دمنهور) باستئنافه المقيد برقم ٦١ لسنة ٢٦ ق مدنى ، قضت يوم ٢٥/١/١٩٧١ بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبليت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت جلسة لنظره ، وفيها أصرت النيابة على رأيها هذا .

وحيث أن الطعن أقيم على أربعة أسباب . ينمى الطاعن بالسبب الاول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ويقول فى بيان ذلك أنه قضى بأن الحكم الجنائى الصادر فى الدوى الجنائية رقم ٢٤٨١ سنة ١٩٦٥ جنح بتدر دمنهور ببراءة رئيس مجلس إدارة المصرف المطعون ضده من تهمة عدم اداء أجر الطاعن اليه وعدم تقديم دليل تقاضيه هذا الاجر حجة لازمة تمنع المحكمة المدنية من تناول أحقيته لاجره فى فترة الايقاف بينما أن نطاق الدوى الجنائية وهو الامتناع عن وفاء الاجر فى الميعاد المحدد بالمادتين ٤٧٠ ، ٤٩ من قانون العمل مختلف عن مجال الدوى المدنية وهو استحقاق هذا الاجر .

وحيث أن النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن "يكون للحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية بالبراءة أو بالإدانة قوة الشىء المحكوم به أمام المحاكم المدنية فى الدعاوى التى لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانونى ونسبتها إلى فاعلها ،

و يكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى على انتفاء التهمة أو على عدم كفاية الأدلة ، ولا تكون له هذه القوة اذا كان مبنيًا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون .

و كانت المادة ١٠٢ من قانون الإثبات يجرى نصها بأن "لا يرتبط القاضي المدني بالحكم الجنائي الا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضرورياً ، فإن مقاد ذلك أن الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجتيه في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، فاذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الامور فإنه يمتنع على الحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكي لا يكون حكمها مخالفاً للحكم الجنائي السابق له . ولما كان الثابت من الحكم الصادر في اللجنة رقم ٣٤٨١ سنة ١٩٦٥ بنذر دمنهور — الذي تأيد استئنافاً جنح س دمنهور — أن الدعوى الجنائية رفعت على رئيس مجلس إدارة المصرف المطعون ضده لانه في يوم ١٩٦٥/٦/٢٧ لم يقدم العامل لدية — الطاعن — أجره في الميعاد القانوني ولم يقدم دليل تقاضي هذا العامل لاجره ، فقضت المحكمة في ١٩٦٦/٢/١٦ ببراءته مما أسند اليه تأسيساً على أنه وقد نسب للطاعن الاختلاس فحق للذكور ايقافه عن العمل حين البت في أمره دون حاجة إلى ابلاغ السلطة المختصة بما ارتكبه هذا العامل الذي لم يكن اتهامه بتدبير من صاحب العمل ولا يكون هذا الاخير ملزماً بأداء أجره اليه عن فترة الايقاف لان الاجر مقابل العمل وما دام لم يعمل خلالها فلا يستحق مقابلاً عنها ، ولما كان من مقتضى ما تقدم بطريق اللزوم أن الطاعن يضحى فاقد الحق في اقتضاء أجره عن فترة الايقاف المشار إليها ، وكان هذا بذاته هو الأساس الذي أقيمت عليه الدعوى المدنية الراحنة في هذا الصدد ، فان الحكم الجنائي سالف الذكر يكون قد فصل بقضائه فصلاً لازماً في واقعة هي الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، فيحوز في هذه الواقعة حجية الشيء المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية فتتقيد به هذه المحكمة ويمتنع عليها أن تخالفه أو تعيد بحثه ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أعتد بحجية الحكم الجنائي فقضى بأنه يمنع الطاعن من المطالبة بأجره عن فترة وقفه قبل فصله التي حددها بالمدة من ١/٤/١٩٦٤ حتى



١٩٦٤/١١/٣٠ — ويتعين على المحكمة المدنية التزامه ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه من وجهين (أولهما) الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن محكمة الدرجة الأولى قضت بنوع من الإيقاف من العمل لم ينص عليه القانون إذ اعتبرت الفترة اللاحقة لقرار الفصل فترة إيقاف لا يستحق عنها أجرا لعدم قيامه بالعمل خلالها بينما أن إلغاء قرار الفصل يؤدي إلى سقوطه وزوال الآثار المترتبة عليه واعتبار عقده مسنمرا . ( وثانيهما ) القصور في التسبيب ، إذ أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن قرار الفصل هو الذى منعه ماديا من أداء العمل مما يترتب استحقاقه للأجر وفقا للمادة ٦٩٢ من القانون المدنى لكن محكمة الدرجة الثانية لم ترد على دفاعه هذا .

وحيث إن هذا النعى مردود في وجهة الأول بأن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الابتدائى بناء على أسباب خاصة به دون أن يحيل عليه في أسبابه ، وإذا كان النعى الموجه من الطاعن إلى الحكم الابتدائى ، فإنه — أيا كان وجه الرأى فيه — يكون غير مقبول . والنعى في وجهه الثانى مردود بأن الدفاع الذى تلتمز المحكمة بالرد عليه هو الدفاع الجوهرى المنتج في الدعوى ، وإذا كان ذلك الذى ذهب الطاعن إلى أن المحكمة الاستئنافية أغفلت الرد عليه غير مؤثر في ادعواه المطروحة أمامها ، لأن المادة ٦٩٢ من القانون المدنى وقدر جرى نفعها بأنه ( إذا حضر العامل أو المستخدم لمزاولة عمله في الفترة اليومية التى يلزمه بها عقد العمل أو أعلن أنه مستعد لمزاولة عمله في هذه الفترة ولم يمنعه عن العمل إلا سبب راجع إلى رب العمل كان له الحق في أجر ذلك اليوم ) ، فإن مفاد هذا النص أنه يشترط أصلا لاستحقاق الأجر في الحالة التى افصح عنها أن يكون عقد العمل قائما على اعتبار أن الأجر التزام من الالتزامات المنبثقة عنه مما مؤداه أن أحكام تلك المادة تنحصر عن حالة فصل العامل طالما أن هذا الفصل ينهى ذلك العقد ويزيل الالتزامات الناتجة عنه ومنها الأجر ولما كان مقتضى ما تقدم أن الطاعن يكون بمنأى عن أحكام المادة ٦٩٢ المشار إليها ، فلا على المحكمة

أن هي التفتت عن دفاعه المنوه عنه . فضلا عن أنه إذا كان الحكم وافي الأسباب الواقعية صحيح النتيجة قانونا فلا يفسده مجرد القصور في أسبابه القانونية بل لمحكمة النقض استكمال هذه الأسباب .

وحيث أن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه من وجهين ( أولهما ) الفساد في الاستدلال ، إذ ذهب إلى أن المصرف المطعون ضده ألغى قرار فصله لأنه لم يجد صيغة قانونية أخرى لإعادته إلى عمله وفق لأئحة العاملين بالقطاع العام ، فأقام بذلك واقعة لا مأخذ لها في الأوراق وأرجع إلغاء قرار الفصل إلى غير سنده الظاهر وهو الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧.٢ سنة ١٩٦٥ الذي قضى بعدم مشروعية قرار الفصل ( وثانيهما ) القصور في التسبب والفساد في الاستدلال إذ رتب الحكم على مذهبه سالف الذكر عدم أحقيته لأجره عن فترة فصله مع أن إلغاء قرار الفصل يلغى الآثار المترتبة عليه فيستحق أجره عن فترة فصله التي منع منعاً مادياً من العمل خلالها .

وحيث إن هذا النعى مردود في وجهه الأول بأنه لا صبرة بما استطرد إليه الحكم المطعون فيه من تقارير في شأن مبررات قرار إلغاء الفصل مادام أن هذه التقارير — أيا كان وجه الرأي فيها — لم تكن لازمة لإقامة قضائه ولم تؤثر فيما قضى به أو خلص إليه من نتيجة ، ويكون النعى عليه في هذا الصدد غير منتج ولا جدوى فيه . والنعى في وجهه الثاني مردود بأنه طالما أن فترة الفصل غير خاضعة لأحكام المادة ٦٩٢ من القانون المدني — على ما سلف بيانه — فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتد بما نص عليه قرار إلغاء الفصل الصادر في ١٩٦٧/٩/١٩ من اعتبار مدة الفصل فترة إيقاف لا يستحق الطاعن عنها أجرا انتهى إلى عدم أحقيته لهذا الأجر مادام لم يؤد فيها عملاً ، يضحى النعى عليه بالقصور وفساد الاستدلال في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، ويقول في بيان ذلك أن الحكم قضى بأنه عمل في الجمعية التعاونية للنقل دون بيان ماهية هذا العمل وأثره على عقده مع المصرف

المطعون ضده بذنا أن ذلك العمل استغرق أياما قليلة انتهى بعدها ولا يترتب عليه حرمانه من أجره .

وحيث إن هذا النعمى مردود بأن الحكم المطعون فيه أسس قضائه بعدم أحقية الطاعن لأجره عن فترة الفصل على أنه لم يؤد خلالها عملا لأصرف المطعون ضده وأن الأجر لقاء العمل ، ولما كانت هذه الذمامة كافية بذاتها لحمله في هذا الصدد ، فإن النعمى عليه في شأن ما استطرد إليه متريدا من عدم أحقية الطاعن لأجره عن فترة فصله لالتحاقه بالعمل خلالها لدى الجمعية التعاونية للنقل يكون غير منتج ولا جدوى فيه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

---



## جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضوية السادة المستشارين : حسن المنباطي ؛ ود / بشري رزق قتيان ؛ وراففت عبد الرحيم ؛ ومجد حسب الله .

( ١٢٢ )

الطعن رقم ٨١ لسنة ٢٤ القضائية :

( ١ ) تأمينات اجتماعية .

قبول هيئة التأمينات الاجتماعية اعتراض رب العمل على المبلغ المطلوب لها . توقيعها بعد ذلك حجزاً وفاء لتلك المبالغ . التبعاً رب العمل للقضاء بطلب براءة ذمته . عدم تقيده بالميعاد المنصوص عليه في المادة ٦٣ لسنة ١٩٦٤

( ٢ ) اثبات " طرق الإثبات "

الشخص الطبيعي أو المعنوي . عدم جواز إتخاذ من عمل نفسه لنفسه دليلاً يحتج به على الغير .

( ١ ) مؤدى نص المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية أن الحساب الذي تجسريه الهيئة وتخطر به صاحب العمل ويحق له الاعتراض عليه لا يعتبر نهائياً ويجعل بالتالي الدعوى المطروحة على القضاء بالطعن عليه غير مقبولة إلا في حالة صدور قرار الهيئة الصريح أو الضمني برفض اعتراض صاحب العمل على هذا الحساب وتقاعسه من رفع دعواه تلك خلال الأجل الذي أفصحت عنه المادة ١٣ المشار إليها . أما إذا أصدرت الهيئة قرارها بقبول ذلك الاعتراض ثم اتخذت إجراءات الحجز اقتضاء لمبلغ الحساب موضوعه فإن الميعاد الذي حددته هذه المادة بالالتجاء إلى القضاء ينحصر عن الدعوى المرفوعة في هذه الحالة لدفع تلك الإجراءات التي تخضع للقواعد العامة في رفع الدعوى في قانون المرافعات .

( ٢ ) لايسوغ استظهار ماهية قرار هيئة التأمينات الاجتماعية بشأن الاعتراض المقدم من رب العمل . من مجرد أقوالها إذ لايجوز للشخص الطبيعي أو المعنوي أن يتخذ من عمل نفسه لنفسه دليلا يحتج به على الغير .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائل أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٠٥ سنة ١٩٧٠ مدنى كلى قنا بطلب براءة ذمته من مبلغ ٤٨٨ جنيه و ٤٢١ مليم الذى أوقع الحجز على منقولاته اقتضاه له فى ١٩٧٠/٢/٢ وإلغاء هذا الحجز واعتباره كأن لم يكن وقال تبيانا لمطلبه هذا أن الهيئة المطعون ضدها أخطرتة فى ١٩٦٩/٣/١٧ بسداد مبلغ ٤٦١ جنيه و ٨٣٢ مليم رأت أنه قيمة الاشتراكات المستحقة لهافى المدة من ١٩٥٩/٤/١ حتى ١٩٥٩/٩/٣ عن ... .. بمقوله إنهما يعملان لديه ، فاعترض على مطالبتها تلك استنادا إلى أنه لاتربطهما به علاقة عمل ، وقررت الهيئة المطعون ضدها يوم ١٩٦٩/٦/٩ المحدد لنظر اعتراضه عدم الترامه بالمبلغ المطالب به ، لكنها عاودت مطالبتة فى ١٩٦٩/٩/٢٤ بمبلغ ٤٨٨ جنيه و ٤٢١ مليا على اعتبار أنه قيمة اشتراكاتها المشار إليها إذ اعترض على مطالبتها هذه حددت يوم ١٩٦٩/١٢/٣١ لنظر اعتراضه الذى قررت قبوله ، بيد أنها أوقعت الحجز على منقولاته بتاريخ ١٩٧٠/٢/٣ اقتضاء للبلغ الأخير بحالة أنه غير ملزم به ولذلك فقد أقام دعواه المائلة بطلباته المنوه عنها . والمحكمة الابتدائية قضت فى ١٩٧١/٣/٣٠ برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسيوط ( مأمورية قنا ) باستئنافه المقيد برقم ٨٧/ سنة ٤٦ ق مدنى نقضت فى ١٩٧٢/٤/١٦ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة بمذكرة أبدت

فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت جلسة لنظره ، وفيها أصرت النيابة على رأيها هذا .

وحيث إنه مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع والخطأ في الإسناد ، ويقول في بيان ذلك أنه بنى منازعته على أن الهيئة المطعون ضدها قبلت اعتراضه الأول وقررت إنهاء المطالبة واعتبارها كأن لم تكن بتاريخ ١٩٦٩/٦/٩ الذي نظرت فيه ولما أعادت مطالبته عاود الاعتراض الذي أنهته يوم ١٩٦٩/١١/٣١ يمثل ما انتهى به الأول ، وطلب إلزامها بتقديم الملف الخاص به المتضمن اعتراضاته وما تم فيها فأمرت محكمة الدرجة الثانية بتقديم هذا الملف وفقا للثابت بمحضر جلسة ١٩٧١/١١/٢٢ لكن المطعون ضدها تخافت من تقديمه فاعتبرت المحكمة المسألة منتهية وقضت بأن هذه الأخيرة رفضت اعتراضه لما تخلف عن حضور الجلسة المحددة لنظره مستندة في قضائها على أقوال الهيئة في هذا الصدد والتي جاءت الأوراق خلوا مما يؤيدها على الرغم من انه قدم المستندات القاطعة بوجود الملف المذكور .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بعد أن بينت في فقراتها الثلاثة الأولى كيفية حساب الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل اتبعت ذلك بالنص في فقراتها التالية على أن : « ( تعتبر قيمة الاشتراكات المحسوبة وفقا لما تقدم وكذا المبالغ الأخرى المستحقة للهيئة وفقا لأحكام القانون واجبة الأداء بعد انقضاء خمسة وأربعين يوما من إخطار صاحب العمل بها بخطاب موصى عليه مع علم الوصول أو بفوات ميعاد الاعتراض دون حدوثه ، ويجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذا الحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال شهر من تاريخ وروده إليها ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه أن يلجأ إلى القضاء خلال الثلاثين يوما التالية لانقضاء هذه المدة وإلا صار الحساب نهائيا ، ويعتبر عدم رد الهيئة على اعتراض صاحب العمل خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة بمثابة قرار ضمني بالرفض ) » ومؤدى هذه النصوص أن الحساب الذي تجريه الهيئة ، وتخطر به صاحب العمل ويحق له الاعتراض عليه لا يصير نهائيا ويجعل بالتالي



الدعوى المطروحة على القضاء بالطعن عليه غير مقبولة إلا في حالة صدور قرار الهيئة الصريح أو الضمني برفض اعتراض صاحب العمل على هذا الحساب وتقاعسة عن رفع دعواه خلال الأجل الذي أفصحت عنه المادة ١٣ المشار إليها ، أما إذا أصدرت الهيئة قرارها بقبول ذلك الاعتراض ثم اتخذت إجراءات الحجز اقتضاء لمبلغ الحساب موضوعه فإن الميعاد الذي حددته هذه المادة للالتجاء إلى القضاء ينحسر عن الدعوى المرفوعة في هذه الحالة لدفع تلك الإجراءات إذ تخضع للقواعد العامة في رفع الدعاوى الواردة في قانون المرافعات وغير سائغ في هذا الصدد استظهار مادية قرار الهيئة من مجرد أقوالها إذ لا يجوز الشخص الطبيعي أو المعنوي أن يتخذ من عمل نفسه لنفسه دليلاً يحتج به عليه الغير . ومتى كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن أقام استئنافه أمام محكمة الدرجة الثانية على أنه بعد أن قررت الهيئة المطعون ضدها في ١٩٦٩/٦/٩ قبول اعتراضه عادت إلى مطالبته بالمبلغ موضوع التداعى فعاود الاعتراض الذي حددت لنظره جلسته ١٩٦٩/١٢/٣١ وقررت فيه عدم إلزامه بهذا المبلغ أسوة بما انتهت إليه في اعتراضه الأول وأنه لذلك لا يخضع لاحكام المادة ١٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في دعواه المسائلة التي أقامها بطلب براءة ذمته من المبلغ المذكور عندما أوقعت الهيئة المطعون ضدها الحجز على منقولاته في ١٩٧٠/٢/٢ اقتضاء له وطلب من المحكمة الاستئنافية — إثباتا لدفاعه هذا — تكليف الهيئة بتقديم الملف الخاص به ، وإذ أمرت المحكمة هذه الأخيرة في جلسة ١٩٧١/١١/٢٢ بتقديم ذلك الملف وتخلفت عن تقديمه . طلب في مذكرته المقدمة باللسة ١٩٧٢/١٢/٢٣ نذب خبير للانتقال إلى مقر الهيئة والاطلاع عليه لبيان ما يكون تضمنه من اعتراضاته على المطالبة موضوع الدعوى وما تم بشأنها من قرارات وأساسها ، ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد أطرحت دفاع الطاعن هذا بالبناء على ما أوردته في مدونات حكمها من أن الهيئة المطعون ضدها قررت في مذكرتها أن الطاعن لم يحضر يوم ١٩٦٩/١٢/٣١ المحدد لنظر اعتراضه مما تعتبر معه أنها رفضته فينبغي عليه الالتجاء إلى القضاء خلال الثلاثين يوما التالية والإصرار الحساب نهائيا طبقا للسادة ٦/١٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وأنه وقد رفع دعواه بعد هذا الميعاد في ١٩٧٠/٥/٨ يضحى الحساب نهائيا

ولاجدوى من ندب خير طالما أن الأوراق كافية لتكوين عقيدتها ثم انتهت إلى تأييد حكم محكمة الدرجة الأولى فيما قضى به من رفض الدعوى لرفعها بعد الميعاد المنوّه عنه ، ولما كان قضاء الحكم المطعون فيه هذا إنما استند إلى مجرد أقوال المطعون ضدها ولم يعن بتحقيق دفاع الطاعن متقدم التبيان مع أنه دفاع جوهري لو صح قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، لأنه إذا ثبت أن الهيئة المطعون ضدها قد قبلت في ١٩٦٩/١٢/٣١ اعتراض الطاعن وقررت عدم التزامه بالمبلغ محل النزاع لأضحت دعواه الراهنة — على ما سلف بيانه — بمثابة عن الميعاد الذي حددته المادة ١٣ المشار إليها للالتجاء إلى القضاء بل يكون موعد رفضها غير مقيد بأى أجل وتضحي خاضعة للأحكام العامة في رفع الدعاوى التي أفصح عنها قانون المرافعات ، فمن ثم يكون الحكم المطعون فيه معيبا بالقصور في التسييب والإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه لهذا الوجه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكال نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين محمد صدقي العصار ، وجمال الدين عبد اللطيف ، وجمال الدين رافع ، وعبد الحيد المرصفاوى .

( ١٢٣ )

الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٣٠ القضائية :

اختصاص " اختصاص ولائى " . رى .

لمفتش الرى إصدار قرار مؤقت بتمكين المنتفع بمسقى أو مصرف خاص من استعمال حقه عند الاعتداء عليه متى كان حائزا للحق فى السنة السابقة على الشكوى . م ١٥ ق ٦٨ لسنة ١٩٥٣ الفصل فى أصل الحق ذاته . من اختصاص المحاكم العادية .

١ — النص فى المادة ١٥ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف المنطبق على واقعة النزاع وتقابلها المادة ١٤ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ يدل على أن الشارع وإن أجاز لمفتش الرى أن يصدر قرارا مؤقتا بتمكين من يثبت انتفاعه بمسقى أو مصرف خاص من استعمال حقه إذا وقع اعتداء عليه وكان الشاكي حائزا للحق المدعى به فى السنة السابقة على تقديم الشكوى ، إلا أنه نص على أن للقضاء العادى وحده ولاية الفصل فى المنازعات التى تتصل بأصل الحق ، ولما كان الثابت من الإطلاع على الصورة الرسمية لمحاضر أعمال الخبير المنتدب فى الدعوى والمقدمة فى الطعن أن مهندس الرى قرر أن المسقاه موضوع النزاع هى مسقاه خاصة ، وكان النزاع فى الدعوى يدور حول ما يدعىه المطعون عليهما من أن الطاعن نقل هذه المسقاه من مكانها وباتساع أقل مما أحاقهما عن الإنتفاع بها لرى أرضهما ، وطلبا إعادة الحالة إلى ما كانت عليه وهو نزاع يتعلق بأصل الحق وتختص المحاكم بنظره طبقا لنص المادة الخامسة عشرة سالفه الذكر ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة ، فإنه لا يبطله خطؤه فى الاستناد إلى حكم المادة التاسعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ ، ويكون النعى عليه غير سديد .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليهما أقاما الدعوى رقم ٩٦ سنة ١٩٦٦ مدنى دمنهور الابتدائية ضد الطاعن وآخر هو مفتش رى ثالث بدمنهور بصفته ، طلبا فيها الحكم بإزالة المضار التى نشأت من فعل الطاعن الميمنة بصحيفة الدعوى وتقرير مكتب الخبراء والخريطة المساحية المقدمين فى الدعوى رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٦٢ مدنى بندر دمنهور وذلك بتحويل الحد القبلى للترعة موضوع النزاع ثلاثة أمتار إلى الجهة القبلىة وبعمق يتراوح بين ١٥٠ ، ١٧٠ سنتيمترا وبحيث تكون على امتداد الجزء الباقى منها فى الجهة الشرقية وبامتدادها إلى أن تصل إلى ساقيتهما الواقعة إلى جوار مصرف شبراخيت ، وقالا شرحا لدعواهما أنهما يمتلكان أرضا زراعية مساحتها ٧ قوايط و ١٢ سهما تروى هى وأرضا زراعية مملوكة للطاعن من ترعة قمبر العمومية ، وقام الأخير بنقل هذه التربة من مكانها إلى الجهة البحرية فى منافع الحكومة وردم المجرى القديم وأنشأ ترعة تخالف مواصفاتها التربة القديمة إذ أن التربة الجديدة بعرض ثلاثة أمتار وبعمق يتراوح بين ٦٠ ، ٨٠ سنتيمترا فى حين أن امتدادها من الجهة الشرقية بعرض ستة أمتار وبعمق يتراوح بين ١٥٠ ، ١٧٠ سنتيمترا ، وإذ ترتب على عمل الطاعن إعاقة الرى لأرضيهما بحيث لا تصل إليهما المياه إلا فى الأدوار العالية ، فقد أقاما هذه الدعوى للحكم لهما بطبائهما وبعد أن ضمت المحكمة الدعوى رقم ٣٨٣ سنة ١٩٦٢ مدنى بندر دمنهور حكمت بتاريخ ١٠/١/١٩٦٠ بندين مكتب خبراء وزارة العدل بدمنهور للاطلاع على مستندات الطرفين وبحث اعتراضات الطاعن والانتقال إلى تفتيش رى ثالث بدمنهور والإطلاع على الأوراق الخاصة بالترعة موضوع النزاع ومعايقتها لبيان تاريخ إنشائها وما إذا كان حدث فى مجراها وعمقها تغيير وتاريخ حدوثه

ومن الذى أحدثه ومدى تأثير ذلك على أرض المطعون عليهما . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة في ١٩٧٠/٥/٦ بطلبات المطعون عليهما . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٨٦ سنة ٢٦ ق مدنى الاسكندرية " مأمورية دمنهور " وبتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٤ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فترأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأياها .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى تأسيسا على أن المطعون طيها طلبا تعديل وتغيير مجرى المسقاء موضوع النزاع وهو أمر خارج عن ولاية القضاء العادى وفقا للمادة التاسعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف المقابلة للمادة ١٦ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥٣ التى جعلت النظر في كل مايتعلق بالمساقى والمصارف من اختصاص تفتيش الرى وحده ، غير أن محكمة الاستئناف رفضت هذا الدفع استنادا إلى أن مفاد نص المادة التاسعة سالفة الذكر أن المشرع مراعاة منه لمصلحة الزراعة وتوخيا للمصلحة التى يقتضيها الحال أجاز في حالة تعدى أحد المتفاعين بالمساقى والمصارف بما يضر الآخرين أن يلجأ هؤلاء للجهات الإدارية المختصة كي تعيد الأمور إلى ما كانت عليه دون أن يقصد منع المحاكم من الفصل في هذه الدعاوى سواء كانت متعلقة بوضع اليد أو الملك وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن المحكمة التشريعية من جعل الاختصاص لتفتيش الرى في جميع المنازعات المتعلقة بالرى والصرف وهى حرص المشرع على سرعة الفصل في هذه المنازعات تتنافى مع جعل الاختصاص مشتركاً بين المحاكم العادية وتفتيش الرى ، يؤيد هذا النظر أن المادة التاسعة سالفة الذكر نصت على أن قرار تفتيش الرى نهائى وهو ما يفصع عن رغبة المشرع في أن يكون الاختصاص النهائى لتفتيش الرى في مثل هذه المنازعات .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ١٥ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الري والصرف المنطبق على واقعة النزاع وتقابلها المادة ١٤ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ على أنه إذا قدم صاحب الأرض أو حائزها أو مستأجرها شكوى لتفتيش الري بأنه قد منع أو أعيق بغير حق من الانتفاع بمسقاه أو مصرف خاص أو منع بغير حق من دخول إحدى الأراضي لترميم أو تطهير تلك المسقاه أو المصرف جاز لتفتيش الري إذا ثبت أن الشاكي كان حائزا للحق المدعى به في السنة السابقة على تقديم الشكوى أن يصدر قرارا مؤقتا بتمكين الشاكي من استعماله مع تمكين غيره من المتفعين من استعمال حقوقهم أيضا على أن ينص في القرار على القواعد التي تنظم استعمال هذه الحقوق ويصدر القرار المذكور في مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الشكوى وينفذ على نفقة المشكو فيه ويستمر تنفيذه إلى أن تفصل المحكمة المختصة في الحقوق المذكورة يدل على أن الشارع وإن أجاز لمفتش الري أن يصدر قرارا مؤقتا بتمكين من يثبت انتفاعه بمسقى أو مصرف خاص من استعمال حقه إذا وقع اعتداء عليه وكان الشاكي حائزا للحق المدعى به في السنة السابقة على تقديم الشكوى إلا أنه نص على أن للقضاء العادي وحده ولاية الفصل في المنازعات التي تتصل بأصل الحق ولما كان الثابت من الاطلاع على الصورة الرسمية لمحاضر أعمال الخبير المنتدب في الدعوى والمقدمة في الطعن أن مهندس الري قرر أن المسقاه موضوع النزاع هي مسقاه خاصة ، وكان النزاع في الدعوى يدور حول ما يدعيه المطعون عليهما من أن الطاعن نقل هذه المسقاه من مكانها وياتساع أقل مما أعاقهما عن الانتفاع بها لرى أرضيهما وطلبا لإعادة الحالة إلى ما كانت عليه وهو نزاع يتعلق بأصل الحق وتختص المحاكم بنظره طبقا لنص المادة الخامسة عشر مאלفة الذكر ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة فإنه لا بطله خطؤه في الاستناد إلى حكم المادة التاسعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ ويكون النعي عليه بهذا السبب غير سديد .

وحيث إن حاصل النعي بالسببين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت في الأوراق وشابه قصور في التسبيب ذلك أن الحكم استند إلى أن تقرير الخبير المنتدب في الدعوى يتفق تماما مع تقريره المقدم في الدعوى رقم ٣٨٣



لسنة ١٩٦٢ مدني بندر دمنهور ، في حين أن هناك تناقضا بينهما وقد أخذ الحكم بنتيجتهما دون أن يرد على هذا التناقض ، وهو ما يبطله .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أن الثابت من الصورة الرسمية لتقرير الخبير المؤرخ ١٢/١/١٩٦٤ والمودع في القضية رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٢٢ مدني بندر دمنهور أن الخبير انتهى إلى أن الطاعن قد نقل التربة موضوع النزاع من مكانها إلى الجهة البحرية في منافع الحكومة وردم المجري القديم وأن التربة المستحدثة عرضها ثلاثة أمتار وبعث يتراوح بين ٦٠ ، ٨٠ سنتيمترا في حين أن امتدادها من الجهة الشرقية عرضه ستة أمتار وبعث يتراوح بين ١٥٠ ، ١٧٠ سنتيمترا وأن العرض والعمق الحديد ين بالنسبة للتربة المستحدثة يعوق مرور مياه الري لأرض المطعون عليهما التي لاتصل إليها المياه إلا في الأدوار العالية ، كما يبين من الصورة الرسمية لتقرير الخبير المؤرخ ١٩/١/١٩٧٠ والمقدم في الدعوى الحالية أن الخبير انتهى في البند الثالث من النتيجة إلى أن المسقاه موضوع النزاع بوضعها الحالي بعد المعاينة الثانية أصبحت من حيث العمق تماثل العمق بالحزم الشرقي الذي لم يحصل فيه تغير وأنها حاليا باتساع ثلاثة أمتار ونصف في حين أن امتدادها الشرقي الذي لم يحصل فيه تغير بعرض ستة أمتار ثم أوضح في البند الرابع أنها بوضعها الحالي تمر فيها مياه الري إلى نهايتها من الناحية الغربية عند ساقية المطعون عليهما وذلك بعد تعميقها الذي حصل بعد المعاينة الأولى وأن اتساعها الحالي له تأثير بسيط على قوة المياه فيها ويستفاد من ذلك أن المسقاه الجديدة أصبحت بعث المسقاة القديمة بسبب تعميقها بعد المعاينة الأولى ، أما الاتساع فيوجد فيه خلاف وله تأثير بسيط على قوة تصريف المياه في المسقاه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت مضمون التقريرين على النحو الثابت فيهما وانتهى إلى أنه لازالت هناك بعض الأضرار التي تصيب المطعون عليهما لما كان ذلك فانه لا يكون هناك تناقض بين التقريرين ويكون النعي على الحكم بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعضوية السادة المستشارين أحمد سيف الدين سابق ، ومحمد عبد الخالق البغدادي ، وأحمد شبيه الحمد ، وسليم عبد الله .

( ١٢٤ )

الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٢٤ القضائية :

( ١ ) اختصاص . دعوى " نظر الدعوى " استئناف . تنفيذ .

ويجب إحالة الدعوى عند القضاء بعدم الاختصاص . إلزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها . أثره . ماتم صحيحا من إجراءات قبل الإحالة يبقى صحيحا . على المحكمة المحال إليها الدعوى متابعة الإجراءات من حيث انتهت . مثال بشأن استئناف .

( ٢ ) تنفيذ عقارى . تسجيل . بيع " دعوى صحة التعاقد " .

تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد على بيع عقار . أثره تسجيل الحكم الصادر فيها . ارتداء أثره إلى تاريخ تسجيل الصحيفة . تسجيل دائن البائع لهنيئه نزع الملكية بعد تسجيل المشتري صحيفة دعواه . لا حجية له قبل الأخير ولو سجل حكم مرمى المزداد قبل تسجيل حكم صحة التعاقد . ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .

( ٣ ) حكم " حجية الحكم " . تنفيذ عقارى .

القضاء بطلان إجراءات نزع الملكية لورودها على عقار مملوك للغير . لا يعد مخالفا لحجية الحكم السابق بإقاع بيع العقار محل التنفيذ . علة ذلك .

١ — مفاد النص في المادة ١١٠ من قانون المرافعات على أن " المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية " وعلى أن " تلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها " أن يعتد أمام هذه المحكمة الأخيرة بما تم من إجراءات أمام المحكمة التي رفعت إليها الدعوى ومن ثم فإن ماتم صحيحا من إجراءات قبل الإحالة يبقى صحيحا وتتابع الدعوى سيرها أمام المحكمة التي أحيلت إليها من حيث

انتهت إجراءاتها أمام المحكمة التي أحالتها ، وإذ كان الاستئناف قد رفع في ميعاده بإجراءات صحيحة لدى محكمة الجيزة الابتدائية التي قضت بقبوله شكلا وبعدم اختصاصها به وإحالة إلى محكمة استئناف القاهرة . فلا تريب على هذه المحكمة إذ تابعت نظره من حيث انتهت إجراءاته أمام المحكمة التي أحالته فاعتبرته محكوما بقبوله شكلا وسارت فيه حتى حكمت في موضوعه ، فإن النعى بهذا الوجه يكون على غير أساس .

٢ — مفاد نص المادتين ١٥ ، ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بشأن الشهر العقاري إن تسجيل صحيفة الدعوى التي يرفعها المشتري على البائع لإثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه أن يجعل حق المشتري حجة على كل من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى ، وبذلك يكون المشرع قد رسم للمدعى في دعوى صحة التعاقد طريقا يمكنه من التمسك بالحكم الذي يصدر لصالحه ضد كل من آل إليه الحق من البائع المدعى عليه ، وإعلام الغير بالأخطار التي يتعرضون لها عند التعاقد بشأن العقار موضوع الدعوى ، وإذا كان هذا الإعلام يتحقق بالتأشير بمنطوق الحكم وحده فإنه من باب أولى يتحقق بشهر الحكم كاملا إذ أن هذا الشهر يتضمن كل بيانات التسجيل الهامشي ويزيد عليه ، ومتى تقرر ذلك فإن أثر تسجيل الحكم من حيث الاحتجاج على من ترتبت لهم حقوق عينية على العقار ، يرتد إلى تاريخ تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ، يستوى في ذلك أن تكون هذه الحقوق قد تقرر بتصرف رضائي صادر من البائع له أو نتيجة إجراءات تنفيذ عقارى اتخذت ضد هذا البائع ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر حين قضى ببطالان إجراءات نزع الملكية لتسجيل المطعون ضده الأول بتاريخ ١٩٦٨/٣/٧ صحيفة دعوى صحة التعاقد الصادر له من مدين الطاعنة ثم تسجيله الحكم الصادر فيها بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٠ ، فارتد أثر التسجيل إلى تاريخ تسجيل الصحيفة . بينما تنبيه نزع الملكية مسجل بتاريخ ١٩٦٩/٢/٣٠ فإن النعى بهذا الوجه يكون على غير أساس .



٣ — إذ كان الحكم الصادر بإيقاع بيع العقار محل التنفيذ على الطاعة لم يفصل في خصومة مطروحة وإنما تولى فيه القاضي إيتاع البيع على الطاعة بما له من سلطة ولائية دون أن يفصل في منازعة بين الطرفين ، وكان المقرر أن مناط التمسك بالحجية المانعة من إعادة نظر النزاع في المسألة المقتضى فيها ، أن يكون الحكم السابق قد فصل في منازعة تناقش فيها الطرفان واستقرت حقيقتها بينهما به استقرارا مانعا من مناقشتها في الدعوى الثانية بين الطرفين ، وإذ لم يتفق هذا مناط فإنه لا يكون في صدور الحكم المطعون فيه ببطلان إجراءات نزع الملكية مناقضا لحكم مرسومى المزااد قضاء مخالف لحكم سابق له قوة الشيء المحكوم فيه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تحصل في أن الطاعة باشرت إجراءات التنفيذ العقارى ضد مدينها مورث المطعون ضدها الثانية عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها وذلك فى القضية ٨٥٥ لسنة ١٩٦٩ بندر امبابه الجزئية وفى ١٧/٨/١٩٦٩ اقترض المطعون ضده الأول على قائمة شروط البيع مستندا إلى الإجراءات لشرائه الحصة المنفذ عليها بعقد بيع ابتدائى أقام دعوى بصحته ونفاذه وسجل صحيفتها فى ٧/٥/١٩٦٨ أى قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية الحاصل فى ٣/٧/١٩٦٩ ، وإلى بطلان الشهادتين العقاريتين المستخرجتين عن العقار محل التنفيذ لخلوهما من بيان تسجيل صحيفة دعواه وبتاريخ ٢٩/٤/١٩٨٠ رفض قاضى التنفيذ الاعتراض وأمر بالاستمرار فى التنفيذ فاستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم لدى محكمة الجيزة الابتدائية بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٧٠ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وبعدم اختصاصها بنظره وإحالة إلى محكمة استئناف القاهرة حيث قيد برقم ٣٧٥٩ لسنة ٨٧ قضائية ، وأمامها دفعت الطاعة بسقوط الحق فى الاستئناف لرفعه بعد الميعاد وبطلان

صحيفته لإيداعها قلم كتاب محكمة غير مختصة وبتاريخ ١٩٧١ / ٦ / ٣٠ أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الطاعة بكافة طرق الإثبات القانونية أن تصرف مدينها مورث المطعون ضدها الثانية ببيع نصيبه في العقار محل التنفيذ للمطعون ضده الأول ، تال لحقها وصرحت له بالنفى بذات الطرق وبعد أن سمعت المحكمة أقوال شهود الطرفين قضت بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٩٧٢ في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبيطلان إجراءات نزاع الملكية في الدعوى ٨٥٥ لسنة ١٩٦٩ بيوع بندر امبابه . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذا عرض على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعة بالوجه الأول من السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول أنها كانت قد دفعت بسقوط الحق في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد وبيطلان صحيفته لإيداعها قلم كتاب محكمة غير مختصة وما كان الحكم بأحالة الاستئناف إلى المحكمة المختصة ليصحح الإجراء الباطل لأنه صدر بعد انقضاء ميعاده ، فكان على محكمة الاستئناف أن تقبل الدفيعين ولكنها قالت في رفضهما أنهما لا يستندان إلى أساس في القانون فضلا عن أنه قد صدر حكم بمحكمة الجيزة الابتدائية بقبول الاستئناف شكلا وصار حجة عليها لعدم طعنها عليه ، بما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك بأن مفاد النص في المادة ١١٠ من قانون المرافعات على أن على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بأحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وعلى أن " تلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها " ، أن يعتد أمام هذه المحكمة الأخيرة بما تم من إجراءات أمام المحكمة التي رفعت إليها الدعوى ، ومن ثم فإن ماتم صحيحا من إجراءات قبل الإحالة يبقى صحيحا ، وتتابع الدعوى سيرها أمام المحكمة التي أحيلت إليها من حيث انتهت إجراءاتها أمام المحكمة التي أحالتها

لما كان ذلك وكان الاستئناف قد رفع في ميعاده بإجراءات صحيحة لدى محكمة الجيزة الابتدائية التي قضت بقبوله شكلاً وبعدم اختصاصها به وإحالته إلى محكمة استئناف القاهرة فلا تريب على هذه المحكمة إذ تابعت نظره من حيث انتهت إجراءاته أمام المحكمة التي أحالته فاعتبرته محكوماً بقبوله شكلاً وسارت فيه حتى حكمت في موضوعه ، ولا يغير من سلامة الحكم المطعون فيه في هذا الشأن ما استطرده إليه من أن الطاعنة فوتت سبيل الطعن على الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية بقبول الاستئناف شكلاً مادام أنه قد أقام قضاءه برفض الدفيعين على دعامة أخرى تكفى لحمله ، ومن ثم يكون النعي بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الثاني من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول إن حق المطعون ضده الأول على العين المنفذ عليها ينشأ من تاريخ تمام التأشير بمنطوق الحكم النهائي الصادر له بصحة عقده على هامش تسجيل صحيفة دعواه ، لا من تاريخ تسجيل هذه الصحيفة طبقاً للمادة ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري وإذا كان — أي المطعون ضده الأول — قد سجل الحكم الصادر له بصحة عقده في ١٩٧١/٣/٢٠ بعد تسجيلها هي حكم مرسى المزاد الذي أوقع عليها مزاد العقار المنفذ عليه في ١٩٧٠/١٠/٢٦ فلا يسرى في حقها التصرف الصادر من مدينتها للمطعون ضده الأول وإذا قضى الحكم المطعون فيه بالمخالفة لتلك القواعد ببطلان إجراءات نزع الملكية التي انتهت بحكم مرسى المزاد فإنه يكون قد أخطأ في القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بشأن الشهر العقاري والتوثيق بعد أن بين في المادة ١٥ منه الدعاوى التي يجب تسجيلها ومن بينها دعوى صحة التعاقد على حقوق عقارية نص في المادة السابعة عشر منه على أنه " يترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة في المادة الخامسة عشر أو التأشير بها أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤشربه طبق القانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير بها " ومفاد ذلك أن تسجيل صحيفة الدعوى التي يرفعها المشتري على البائع لا ثبات



صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه أن يجعل حق المشتري حجة على كل من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى وبذلك يكون المشرع قد رسم للمدعى في دعوى صحة التعاقد طريقاً يمكنه من التمسك بالحكم الذي يصدر لصالحه ضد كل من آل إليه الحق من البائع المدعى عليه وإعلام الغير بالأخطار التي يتعرضون لها عند التعاقد بشأن العقار موضوع الدعوى ، وإذا كان هذا الإعلام يتحقق بالتأشير بمنطوق الحكم وحده ، فإنه من باب أولى يتحقق بشهر الحكم كاملاً إذ أن هذا الشهر يتضمن كل بيانات التسجيل الهامشي ويزيد عايه ومتى تقرر ذلك فإن أثر تسجيل الحكم من حيث الاحتجاج على من ترتبت لهم حقوق عينية على العقار يرتد إلى تاريخ تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد يستوى في ذلك أن تكون هذه الحقوق قد تقرر بتصرف رضائي صادر من البائع له أو نتيجة إجراءات تنفيذ عقارى اتحدت ضد هذا البائع ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر حين قضى ببطلان إجراءات نزع الملكية لتسجيل المطعون ضده الأول بتاريخ ١٩٦٨/٣/٧ صحيفة دعوى صحة التعاقد الصادر له من مدين الطاعنة ثم تسجيله الحكم الصادر فيها بتاريخ ٣/٢٠ لسنة ١٩٧١ وارتداد أثر التسجيل إلى تاريخ تسجيل الصحيفة بينما تنبيه نزع الملكية مسجل بتاريخ ١٩٦٩/٢/٣٠ فإن النعى بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول أن الحكم قد رفض الأخذ بأقوال شاهديها لأسباب غير سائغة تقوم على اعتبارات غير صحيحة ، من قوله أن الشاهد الأول أو حضر مجلس العقد لوقع عليه كشاهد وأنه غير سائع أن يطلب إلى الشاهد الثانى مصاحبتهما عند مطالبتهما لمدينتها بالدين لمجرد أنه مدرس أبقتهما مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن من المقرر أن تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضى الموضوع وله أن يأخذ بأقوال البعض دون

البعض الآخر ولا سلطان لأحد عليه في ذلك إلا أن يخرج بملك الأقوال إلى مالا يؤدي إليه مدلولها ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن استعرض أقوال شهود الطرفين انتهى إلى أن أقوال شهود الطاعنة لا تكفي لإقناع المحكمة بصحة ادعائها أن تصرف مدينتها ببيع نصيبه في العقار المنفذ عليه للمطعون ضده الأول تال لحقها فإن ماثيره الطاعنة في هذا الصدد لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير المحكمة لأقوال الشهود بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير تلك التي أخذ بها الحكم المطعون فيه وهو ما يخرج عن رقابة هذه المحكمة ومن ثم يكون النعي بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه قضاءه في الدعوى على خلاف حكم سابق حاز قوة الأمر المقضي ، وقالت في بيان ذلك أن الحكم المطعون فيه صدر مخالفاً للحكم النهائي الصادر في ١٩٧٠/٧/٢٧ بإيقاع بيع العقار محل التنفيذ عليها بعد أن رفضت محكمة أول درجة اعتراض المطعون ضده الأول وأمرت بالاستمرار في التنفيذ .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الحكم الصادر في ١٩٧٠/٧/٢٧ بإيقاع بيع العقار محل التنفيذ على الطاعنة لم يفصل في خصومة مطروحة وإنما تولى فيه القاضى إيقاع البيع على الطاعنة بماله من سلطة ولائيه دون أن يفصل في منازعة بين الطرفين والمقرر أن مناط التمسك بالحجية المانعة من إعادة نظر النزاع في المسألة المفضى فيها أن يكون الحكم السابق قد فصل في منازعة تناقش فيها الطرفان واستقرت حقيقتها بينهما به استقراراً مانعاً من مناقشتها في الدعوى الثانية بين الطرفين وإذ لم يتحقق هذا المنطوق فإنه لا يكون في صدور الحكم المطعون فيه مناقضاً للحكم مرسى المزداد قضاء مخالف لحكم سابق له قوة الشيء المحكوم فيه ، ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد محمد المهدي ، ومحمد الباجوري ، وصالح نصار ، وأحمد صلاح الدين وممدان .

( ١٢٥ )

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤٣ القضائية :

( ١ ) دعوى "قيمة الدعوى" . استئناف " نصاب الاستئناف" .

تقدير المدعى قيمة لدعواه . حجة له وعليه بالنسبة لنصاب الاستئناف . شرطه . عدم  
استخدام هذا التقدير بالقواعد القانونية لتقدير قيمة الدعوى . التزام محكمة الدرجة الثانية بمراقبة  
ذلك .

( ٢ ) إيجار " إيجار الأماكن " . دعوى " قيمة الدعوى " . استئناف  
الأحكام الجائز استئنافها .

تعلق المنازعة في الدعوى بامتداد المقدار امتدادا قانونيا من عدمه تبعاً للنزعة في تأجير العين خالية  
أو مفروشة . اعتبار الدعوى غير ممتدة القيمة . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .

١ - إذ كان الأصل أنه لا يجوز الاعتراض على قيمة الدعوى بعد صدور  
الحكم فيها ما لم يخالف الأسس التي وضعها المشرع للتقدير ، بمعنى أن التقدير  
الذي يحدده المدعى فيها لدعواه يكون حجة له وحجة عليه بالنسبة لنصاب الاستئناف  
إلا إذا كان هذا التقدير يصطدم مع إحدى القواعد التي قررها القانون لتقدير  
قيمة الدعوى ، فعندئذ لا يعتد بتقدير المدعى لدعواه أو بعدم اعتراض خصمه  
عليها ، بل يتعين على محكمة الدرجة الثانية أن تراقب من تلقاء نفسها اتفاق  
التقدير مع قواعد القانون ، وإن تعتمد في ذلك على القواعد التي نص عليها قانون  
المرافعات في المواد من ٣٦ إلى ٤١ وذلك عملاً بالمادة ٢٢٣ من هذا القانون .



٢ — إذ كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليها الأولى أقامتها بعد صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ استنادا إلى أن عين النزاع مؤجرة مفروشة وأن المادة ٢٣ من ذلك القانون أخرجت الأماكن المؤجرة مفروشة من حكم الامتداد القانوني خلافا لما كانت تقضي به المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذي أبرم عقد الإيجار موضوع النزاع في ظله ، وأن المادة ٢٦ منه أباحست للمالك أن يؤجر شقة واحدة مفروشة في كل عقار يملكه وهي تؤجر في ذات العقار شقة أخرى مفروشة ، وأن المادة ٢٩ أوجبت على الملاك والمستأجرين تعديل أوضاعهم وفقا لهذه الأحكام ، وكانت الطاعنة قد أجابت على الدعوى بأن ما أثبت بالعقد من أن الشقة مفروشة صوري وأنها أوجرت خالية ، وكان مفاد ذلك القول أن عقد الإيجار محل النزاع يسرى عليه الامتداد القانوني ، فإن مثار النزاع في الدعوى يكون في حقيقة الواقع دائرا حول ما إذا كان العقد ممتدا امتدادا قانونيا تبعا لتأجير العين المؤجرة خالية طبقا لتصوير الطاعنة ، أو أن هذا الامتداد قد انحسر عنه بعد إذ أدركه القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بالنظر لتأجير العين مفروشة أخذا بقول المطعون عليها الأولى . لما كان ما تقدم وكانت المادة ٨/٣٧ من قانون المرافعات تقضي بأنه إذا كانت الدعوى متعلقة بامتداد المقد كان التقدير باعتبار المقابل النقدي للمدة التي قام النزاع على امتداد العقد إليها ، وكانت المدة المشار إليها في الدعوى المطروحة غير محدودة ، فإن قيمة الدعوى تعد عندئذ زائدة عن مائتين وخمسين جنيتها طبقا للمادة ٤١ من قانون المرافعات ، ويجوز الطعن بطريق الاستئناف في الأحكام الصادرة فيها ، وإذا لم يساير الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف فإنه يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وتوحيات التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه القانونية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٦٨٣١ لسنة ١٩٧٠ مدنى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد الطاعنة والمطعون عليه الثانى طالبة الحكم بفسخ عقد الإيجار المبرم بينهما وبين الأخير والزامهما باخلاء العين المؤجرة وتسليمها المنقولات المبينة بالكشف الموقع عليه من المطعون عليه الثانى سليمة وقالت شرحا لها أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٧/١٠/٧ استأجر منها المطعون عليه الثانى الشقة رقم ٩ بالعمارة رقم ٦٣ بشارع الخليفة المأمون بمصر الجديدة مفروشة لقاء أجرة شهرية قدرها ١٥ جنيها ، ثم ترك العين المؤجرة للطاعنة بعد طلاقها منه ، وإذ يحظر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على المالك تأجير أكثر من شقة واحدة مفروشة ، وكانت تؤجر شقة أخرى مفروشة ، فقد أقامت الدعوى بالطلبات سالفة البيان ، أجابت الطاعنة على الدعوى بأن الشقة أوجرت خالية وبتاريخ ١٩٧١/٥/١٠ حكمت المحكمة باخلاء الطاعنة والمطعون عليه الثانى من عين النزاع وتسليمها للمطعون عليها الأولى بما فيها من منقولات بالحالة التى كانت عليها وقت التعاقد . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦٣٧ لسنة ٨٨ ق القاهرة طالبة الغاءه ، وبتاريخ ١٩٧٣/٣/١١ حكمت محكمة الاستئناف بعدم جواز الاستئناف طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، ويعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جديرا بالنظر ، وبالحلقة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك نقول أن الحكم قدر قيمة الدعوى بما يدخل فى حدود النصاب الانتهاى للمحكمة الابتدائية على أساس أن عقد إيجار الشقق المفروشة فى ظل القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لا يخضع للامتداد القانونى ، فى حين أن العقد وقد أبرم فى ظل القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فقد تعاقى حق مكتسب للطاعنة بمقتضاه فى الامتداد القانونى الذى كان لا يفرق بين الشقق المفروشة وغير المفروشة .

وحيث إن النعى في محله ، ذلك أنه لما كان الأصل أنه لا يجوز الاعتراض على قيمة الدعوى بعد صدور الحكم فيها ما لم يخالف الأسس التي وضعها المشرع للتقدير ، بمعنى أن التقدير الذي يحدده المدعى فيها لدعواه يكون حجة له ووجهة عليه بالنسبة لنصاب الاستئناف ، إلا إذا كان هذا التقدير يصطدم مع إحدى القواعد التي قررها القانون لتقدير قيمة الدعوى ، فعندئذ لا يعتد بتقدير المدعى لدعواه أو بعدم اعتراض خصمه عليه ، بل يتعين على محكمة الدرجة الثانية أن تراقب من تلقاء نفسها اتفاق التقدير مع قواعد القانون ، وأن تعتمد في ذلك على القواعد التي نص عليها قانون المرافعات في المواد من ٣٦ إلى ٤١ وذلك عملاً بالمادة ٢٢٣ من هذا القانون . لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أن المطعون عليها الأولى أقامتها بعد صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ استناداً إلى أن عين النزاع مؤجرة مفروشة وأن المادة ٢٣ من ذلك القانون أخرجت الأماكن المؤجرة مفروشة من حكم الامتداد القانوني خلافاً لما كانت تقضى به المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذي أبرم عقد الإيجار موضوع النزاع في ظله ، وأن المادة ٢٦ منه أباحت للمالك أن يؤجر شقة واحدة مفروشة في كل عقار ، ولكه وهى تؤجر في ذات العقار شقة أخرى مفروشة ، وأن المادة ٢٩ أوجبت على الملاك والمستأجرين تعديل أوضاعهم وفقاً لهذه الأحكام ، وكانت الداعنة قد أجابت على الدعوى بأن ما أثبت بالعقد من أن الشقة مفروشة صوري وأنها أوجرت خالية ، وكان مفاد ذلك القول أن عقد الإيجار محل النزاع يسرى عليه الامتداد القانوني ، فإن مثار النزاع في الدعوى يكون في حقيقة الواقع دائراً حول ما إذا كان العقد ممتداً امتداداً قانونياً تبعاً لتأجير العين المؤجرة خالية طبقاً لتصوير الطاعنة ، أو أن هذا الامتداد قد انحسر عنه بعد أن أدركه القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بالنظر لتأجير العين مفروشة أخذاً بقول المطعون عليها الأولى لما كان ما تقدم وكانت المادة ٨/٣٧ من قانون المرافعات تقضى بأنه إذا كانت الدعوى متعلقة بامتداد العقد كان التقدير باعتبار المقابل النقدي للسدة التي قام



النزاع على امتداد العقد اليها ، وكانت المدة المشار اليها في الدعوى المطروحة غير محدودة ، فان قيمة الدعوى تعد عندئذ زائدة عن مائتين وخمسين جنيها طبقا للمادة ١٤ من قانون المرافعات ، ويجوز الطعن بطريق الاستئناف في الأحكام الصادرة فيها ، وإذ لم يسأير الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

---

## جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد محمد المهدي ، والدكتور عبد الرحمن عياد ، ومحمد الباجوري ، وأحمد صلاح الدين وهذان .

( ١٢٦ )

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٤٣ القضائية :

إيجار " إيجار أماكن " .

إباحة تنازل المستأجر عن الإيجار حال بيع المتجر أو المصنع . م ٥٩٤ / ٢ مدني .  
 الصفة التجارية للمحل المبيع . العبرة في ثبوتها وقت البيع لا بعده . مثال بشأن محل حلاقة .

إذ كان النص في الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني على أنه " ومع ذلك إذا كان الأمر خاصاً بإيجار عقار أنشئ به مصنع أو متجر ، واقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر جازاً للحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بإبقاء الإيجار . . . " يدل على أن المشرع أجاز التجاوز عن الشرط المانع ، وأباح للمستأجر التنازل عن الإيجار على خلافه متى كان الشيء المؤجر عقاراً مملوكاً لشخص وأنشأ فيه المستأجر محلاً تجارياً سواء كان متجراً أو مصنعا ، بشرط أن تثبت الصفة التجارية للنشاط الذي كان يزاوله المتنازل وقت اتمام بيع المتجر أو المصنع ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه عول في اعتبار العين المؤجرة - وهي محل حلاقة - من قبيل المتجر الذي يباح التنازل عن إيجاره على أن مشتريه استغله في تاريخ لاحق على البيع في ممارسة عمل تجاري ، مع أن العبرة في التعرف على طبيعة المحل المبيع إنما يكون وقت البيع لا بعده . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد تمحجج عن بحث ما إذا كانت المستأجرة تمارس نشاطاً تجارياً في المحل عند إبرام البيع ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون علاوة على القصور في التسبيب .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٩٣١٢ لسنة ١٩٧٠ أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليها بطلب لإخلائهما من العين المبينة بصحيفة الدعوى وقال بيانا لها أنه بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٣ أجر لمورثة المطعون عليه الثانى دكانا بالمنزل رقم . . . لإستعماله صالونا للحلاقة ، وإذ تنازلت عن الدكان للطعون عليه الأول مخالفة نصوص العقد فقد أقام دعواه أجاب المطعون عليه الأول بأنه اشترى صالون الحلاقة بمحتوياته بموجب عقد ثابت التاريخ فى ١٩٦٦/١٢/٢٠ من المستأجرة الأصلية مورثة المطعون عليه الثانى وبتاريخ ١٩٧١ / ٣ / ٢٣ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم طالبا إلغاءه وإلغائه له بطلباته وقيده استئنافه برقم ٢٠٥٦ سنة ٨٨ قى القاهرة وبتاريخ ١٩٧٣/٣/١١ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالحلقة المحددة التزمت النيابة وأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى على سند من القول بأن المطعون عليه الأول مارس فى المحل المؤجر نشاطا تجاريا بدليل ثبوت شرائه لبعض الأدوات فى تواريخ لاحقة على التنازل ، وأنه بذلك يعتبر محلا تجاريا يجوز للمستأجرة الأصلية بيعه بالتطبيق للمادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى ، فى حين أن مناط أعمال حكم هذه المادة هو بتحديد الشكل القانونى لعين النزاع فى تاريخ بيعها ، وبيان نوع النشاط الذى كانت تزاوله



المستأجرة الأصلية خلال فترة استئجارها وحتى يبعها وإذا تمسك الطاعن بأن المستأجرة المذكورة طيلة فترة شغلها المحل كانت تستعمله صالونا للحلاقة ، ولا يصدق عليه بهذه المثابة وصف المتجر ، وتجاهل الحكم هذا الدفاع رغم جوهريته واتجه إلى تحديد النشاط الذي أدعى المطعون عليه الأول أنه يزاوله بعد التنازل ، فإنه يكون علاوة على خطئه في تطبيق القانون قد شاب قصور في التسبيب .

وحيث إن النعمى صحيح ، ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني على أنه " ٢ - ومع ذلك إذا كان الأمر خاصا بإيجار عقار أنشئ به مصنع أو متجر ، واقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر ، جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بإبقاء الإيجار .. " يدل على أن المشرع أجاز التجاوز على الشرط المانع ، وأباح للمستأجر التنازل عن الإيجار على خلافه ، متى كان الشيء المؤجر عقارا مملوكا لشخص وأنشأ فيه المستأجر محلا تجاريا سواء كان متجرا أو مصنعا ، بشرط أن تثبت الصفة التجارية للنشاط الذي كان يزاوله المتنازل وقت إتمام بيع المتجر أو المصنع ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في هذا الخصوص قوله .. " وإذا كان الثابت أن المستأجرة الأصلية مورثة المطعون عليه الثاني باعت قبيل وفاتها للمستأنف ضده الأول المطعون عليه الأول صالون الحلاقة محل النزاع بكافة أدواته ، وذلك بمقد مؤرخ ١٩٦٦/٢/٥ وكان الثابت من الفواتير المقدمة من المستأنف عليه الأول المؤرخة ١٩٦٨/٥/١٢ بمبلغ ٣٢٥ قرشا ، ١٩٦٩/١١/١٠ بمبلغ ١٢٠ قرشا ، ١٩٧٠/١١/١٠ بمبلغ ٢٠٥ قرشا أن هذا المحل يقوم أيضا بالتجارة بأدوات الزينة ، فإن هذا البيع يكون قد أنصب على محل تجارى .. " فان هذا الذي قرره الحكم يتطوى على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه دول في اعتبار العين المؤجرة من قبيل المتجر الذي يباح التنازل عن إيجاره على أن

مشتريه استغله في تاريخ لاحق على البيع في ممارسة عمل تجارى ، مع أن العبرة في التعرف على طبيعة المحل المبيع إنما يكون وقت البيع لابعده "لما كان ذلك وكان المحكم قد تجنب عن بحث ما إذا كانت المستأجرة تمارس نشاطا تجاريا في المحل عند إبرام البيع ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون علاوة على القصور في التسييب بما يتعين معه نقضه ودون حاجة للتعرض لبقاى أسباب النفى .

---

## جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود ؛ وعضوية السادة المستشارين : محمد المهدي ؛ والدكتور عبد الرحمن عياد ؛ وصلاح نصار ؛ وأحمد وهدان .

( ١٢٧ )

الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٣٣ القضائية :

( ١ ) إعلان .

إعلان أفراد القوات المسلحة . وجوب تسليم الصورة للإدارة القضائية المختصة .

( ٢ ) إعلان . بطلان . نظام عام .

بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان . نسي . زواله بالنزول عنه صراحة أو ضمنا . عدم جواز الرجوع في التنازل .

( ٣ ) إعلان . أهلية . دفع . بطلان .

الدفع يبطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة لتقص في أهلية أحد الخصوم . دفع شكلي . عدم التمسك به في صحيفة الاستئناف . أثره . سقوط الحق في إبدائه . حله ذلك .

( ٤ ) حكم " مالا يعد قصورا " .

إخفال الحكم الرد على دفاع لا يتغير به وجه الرأي في الدعوى . لا قصور .

( ٥ ) محورات . موظف عام . تزوير . إثبات .

المحورات الرسمية البيانات التي قام بها الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة في حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن في حضوره مجال إنكارها الطعن بالتزوير البيانات التي يدونها تحت مسؤولية ذوى الشأن للغير إثبات ما يخالفها بكافة الطرق .

١ - مفاد المادة ٦/١٣ من قانون المرافعات أن إعلان أفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم يكون باستلام الإدارة القضائية المختصة صورة الإعلان بواسطة النيابة العامة .



٢ — بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام على ما يستفاد من نص المادتين ١٠٨ ، ١١٤ من قانون المرافعات ، وبالتالي فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، وإنما يجب على الخصم الذي تقرر البطلان لمصلحته أن يتمسك به أمام محكمة الموضوع ، ويجوز له أن ينزل عنه صراحة أو ضمنا ، وفي هذه الحالة يزول البطلان طبقا لنص المادة ٢٢ من القانون نفسه ، ولا يجوز لمن نزل عن البطلان أن يعود إلى التمسك به . لما كان ما تقدم وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي أن طرفي الدعوى قدما مذكرات شارحة لوجهة نظرهم بعد إتمام التحقيق وبعد إحالة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية فإن ذلك كاف للقول بتزول الطاعن الأول ضمنا عن التمسك ببطلان إعلانه بصفته من رجال الجيش ، ولا يجوز له العودة للتمسك به أمام محكمة الاستئناف ، وإذا سائر الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يعيبه ما أورده بشأن التعويل على قبول شققة الطاعن الأول الإعلانات الموجهة إليه دون اعتراض لأنه يعد استطرادا زائدا عن حاجة الدعوى ويستقيم الحكم بدونه .

٣ — إذ كان مؤدى المادة ١٠٨ من قانون المرافعات إنه إذا وقع التكليف بالحضور في الخصومة أمام محكمة أول درجة باطلا ولم يصحح البطلان لسبب أو لآخر بحيث انتقل إلى الحكم ، وقام المحكوم عليه بالطعن فيه فإن حق الطاعن يسقط في الدفع ببطلان التكليف وكذلك سائر الدفوع المتعلقة بالإجراءات إذا لم ييده في صحيفة الطعن ، وكان الدفع ببطلان الإجراءات المبني على نقص أهلية أحد الخصوم في الدعوى هو من الدفوع الشكلية المتعلقة بالإجراءات وليس من الدفوع الموضوعية ، باعتباره وسيلة موجهة إلى الخصومه أو إلى بعض إجراءاتها دون التعرض لذات الحق المدعى به أو المنازعة فيه ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنه الثانية شاركت في رفع الاستئناف بوصفها وصية على أبنائها الطاعنين الرابعة والخامسة ، وكانت لم تقدم صورة رسمية من صحيفة الاستئناف كما خلت منونات الحكم المطعون فيه مما يشير إلى تضمن الصحيفة التمسك بالبطلان المدعى به ، فإن الإشارة في المذكرة الشارحة المقدمة أمام محكمة الاستئناف لا يحول دون سقوط الحق في التمسك بالبطلان أيا كان وجه الرأي فيه .

٤ — لا يعيب الحكم بالقصور التفاته من الرد على الدفع طالما لا يشكل دفاعا جوهريا مما قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فيما او تعرض له الحكم .

٥ — النص فى المادة ١١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ المقابلة للمادة ٣٩١ من القانون المدنى على أن ” المحررات الرسمية حجة على الناس كافة بما دون فيها من أمور قام بها محررها فى حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن فى حضوره ما لم يتبين تزويرها بالطرق المقررة قانونا “ يدل على أن حجية الورقة الرسمية تقتصر على ما ورد بها من بيانات قام بها الموظف العام أو المكلف بخدمة عامه فى حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن فى حضوره ، وهى البيانات التى لا يجوز إنكارها إلا عن طريق الطعن بالتزوير ، أما البيانات الأخرى التى يدلى بها ذوى الشأن إلى الموظف فتقوم بتدوينها تحت مسئوليتهم فيجوز إثبات ما يخالفها بكافة طرق الإثبات ، لما كان ذلك وكان المطعون عليه ليس طرفا فى المستندات محل النعى ، وكانت هذه البيانات تتعلق باقرارات ذوى الشأن ولا تتضمن تصرفات قانونية له صلة بها ، فإنه يعتبر من الغير بالنسبة لها ويكون له إثبات عكس ما ورد بها ، ولا وجه لهذه المنابة لتحدى بقاعدة عدم جواز الإثبات بالبيئة فيما يخالف أو يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابي .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٥٥٣ لسنة ١٩٦٩ ابتداء أمام محكمة الدقى الجزئية ضد الطاعنين بطلب الحكم بطردهم من الشقة المبينة بالصحيفة وبتسليمها له ، وقال بيانا لدعواه أن الطاعن الثالث كان يستأجر منه شقة بالعقار رقم .. .. .. .. وإذ فوجئ بباقي

الطاعنين يعرضون عليه الأجرة بدعوى أنهم يستأجرونها منه ، مع أنه لا تربطهم به أية صلة ، ويعتبر وضع يدهم بدون سند قانوني ، فقد أقام دعواه وحكت المحكمة في ١٩٧٠/٤/٢١ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنون الأول والثانية والرابعة والخامسة أنهم يقيمون مع الطاعن الثالث إقامه دائمة بشقة النزاع وبعد سماع شهود الطرفين عادت وحكت بتاريخ ١٩٧٠/١١/٣ بإحالة الدعوى إلى محكمة الجيزة الابتدائية حيث قيدت برقم ٣٣٧١ لسنة ١٩٧٠ مدني . وبتاريخ ١٩٧١/١/٧ حكمت المحكمة الابتدائية بإخلاء الطاعنين من الشقة موضوع النزاع . استأنف الطاعنون هذا الحكم طالين الغاء وقيد استئنافهم برقم ٧٧٨ لسنة ٨٨ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٥ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر وبالحلقة المحددة تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينعي الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إن الطاعن الأول من أفراد القوات المسلحة وكان يتعين أن تسلم الإعلانات الموجهة إليه بواسطة النيابة العامة إلى الإدارة القضائية المختصة عملا بالمادة ١٣/٦ من قانون المرافعات ، وقد تمسك أمام محكمة الاستئناف ببطان إعلانه في منزله ، إلا أن الحكم رفض هذا الافع قولا منه أنه أعلن مخاطبا مع شقيقته وأنها لم تعترض مع أن عدم اعتراضها لا يصحح البطلان ، وأضاف الحكم أنه مثل أمام محكمة الدقي الجزئية بوكيل عنه ولم يثر هذا للدفع ، في حين أنه لم يحضر أمام هذه المحكمة لا بنفسه ولا بوكيل عنه ، وهو ما يعيب الحكم بخالفة القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه وإن كان مفاد المادة ١٣/٦ من قانون المرافعات أن إعلان أفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم يكون باستلام الإدارة القضائية المختصة صورة الإعلان بواسطة النيابة العامة ، إلا أنه لما كان بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من



شرع لحمايه وليس متعلفا بالنظام العام على ما يستفاد من المادتين ١٠٨، ١١٤ من ذات القانون، فإنه لا يجوز للحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، وإنما يجب على الخصم الذى تقرر البطلان لمصلحته أن يتمسك به أمام محكمة الموضوع ، ويجوز له أن ينزل عنه صراحة أو ضمنا ، وفى هذه الحالة يزول البطلان طبقا لنص المادة ٢٢ من القانون نفسه ، ولا يجوز لمن نزل عن البطلان أن يعود إلى التمسك به لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه برفض الدفع ببطلان الإعلان على أن الطاعن الأول مثل أمام محكمة الدقى الجزئية بوكيل عنه ، وكان ما يزعمه الطاعن من عدم حضوره قول مرسل لم يقدم دليلا عليه وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى أن طرفى الخصومة قدما مذكرات شارحة لوجهة نظرهم بعد إتمام التحقيق وبعد إحالة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية فإن ذلك كاف للقول بنزول الطاعن الأول ضمنا عن التمسك ببطلان إعلانه ، ولا يجوز له العودة للتمسك به أمام محكمة الاستئناف . وإذا سائر الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يعيبه ما أورده بشأن التعويل على قبول شقيقة الطاعن الأول الإعلانات الموجهة إليه دون اعتراض لأنه يعد استطرادا زائدا عن حاجة الدعوى ويستقيم الحكم بدونه ، ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينمون بالسببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه البطلان والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقولون إن الطاعنة الثانية تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن الطاعنتين الرابعة والخامسة حوصمتا أمام محكمة أول درجة بصفتهم الشخصية مع أنهما كانتا قاصرتين عند ذلك ، وقد صدر الحكم عليهما باطلا بهذه الصفة دون اختصاص الطاعنة الثانية الوصية عليهما ، وإذا أغفل الحكم الرد على هذا الدفاع فإنه يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إن النعى مردود ، أنه لما كان مؤدى المادة ١٠٨ من قانون المرافعات أنه إذا وقع التكليف بالحضور فى الخصومة أمام محكمة أول درجة باطلا ، ولم يصحح البطلان لسبب أو لآخر بحيث انتقل إلى الحكم ، وقام المحكوم عليه بالطعن فيه فإن حق الطاعن يسقط فى الدفع ببطلان التكليف وكذلك سائر الدفوع المتعلقة بالإجراءات إذا لم ييده فى صحيفة الطعن ، وكان

الدفع ببطلان الإجراءات المبني على نقص أهلية أحد الخصوم في الدعوى هو من الدفوع الشكلية المتعلقة بالإجراءات وليس من الدفوع الموضوعية ، باعتباره وسيلة موجهة إلى الخصومة أو إلى بعض إجراءاتها دون التعرض لذات الحق المدعى به أو المنازعة فيه ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنة الثانية شاركت في رفع الاستئناف بوصفها وصية على ابنتها الطاعنتين الرابعة والخامسة ، وكانت لم تقدم صورة رسمية من صحيفة الاستئناف كما خلت مدونات الحكم المطعون فيه مما يشير إلى تضمن الصحيفة التمسك بالبطلان المدعى ، فإن الإشارة في المذكرة الشارحة المقدمة أمام محكمة الاستئناف لا يحول دون سقوط الحق في التمسك بالبطلان أيا كان وجه الرأي فيه ، لما كان ما تقدم وكان لا يعيب الحكم بالقصور التفاته من الرد على هذا الدفع طالما لا يشكل دفاعا جوهريا مما قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى فيما لو تعرض له الحكم فإن النعي يكون غير وارد .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولون أنهم قدموا لمحكمة الموضوع مستندات رسمية يتضح منها أن الطاعن الثالث كان يقيم معه باقي الطاعنين إقامة دائمة بشقة النزاع منذ أن استأجرها وظلوا كذلك حتى تركها إلا أن الحكم المطعون فيه طرح هذه المستندات بقوله إنها من عمل الطاعنين وحدهم وأن الطاعن الأول قد أدخل تليفونا بالشقة باسمه بسهولة حصوله عليه بحكم وظيفته مع أن هذا الاستنتاج خاطيء لأن مبناء الظن لا اليقين ، وإذا كانت تلك المستندات تثبت إقامتهم بالشقة فإن حكم الإحالة إلى التحقيق لم يكن له محل لأنه لا يجوز إثبات عكس ما جاء بالكتابة بغير الكتابة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ذاته يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ١١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — المقابلة للمادة ٣٩١ من القانون المدني — على أن المحررات الرسمية حجة على الناس كافة بما دون فيها من أمور قام بها محرريها في حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن في حضوره ما لم يتبين تزويرها بالطرق

المقررة قانونا . يدل على أن حجية الورقة الرسمية تقتصر على ماورد بها من بيانات قام بها الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة في حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن في حضوره ، وهى البيانات التى لا يجوز انكارها الا عن طريق الطعن بالتزوير ، أما البيانات الأخرى التى يدلى بها ذوى الشأن إلى الموظف فيقوم بتدوينها تحت مسؤوليتهم فيجوز إثبات ما يخالفها بكافة طرق الإثبات . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد ، ومن حيث إنه بالنسبة لتلك المستندات فكلها ليست حجة من المستأنف عليه - المطعون عليه - ذلك أنها لاتدل دلالة واضحة على قبولها ، والشهادة الصادرة من المستشار العسكرى عن محل إقامة المستأنف ... .. الطاعن الأول - فهى حسب ادلائه من محل إقامته وكذلك بالنسبة للبنك وعقد التليفون ، وباقي المستندات فهى من عملهم وحدهم دون أن يكون للمستأنف عليه دخل فيها وخاصة إذا كان المستأجر وهو ... .. المستأجر الأصلى الأخ - المطعون عليه الثالث - ولى أمر هؤلاء جميعا حسب أقواله فما لا شك فيه أن تكون كل الاتصالات عنده فالتليفون فى منزله هو ، وقد طلبه النقيب المهندس ... .. باسمه كما هو معلوم لسهولة حصوله عليه بحكم وظيفته . وكان المطعون عليه ليس طرفا فى المستندات محل النعى ، وكانت هذه البيانات فيما يتعلق باقرارات ذوى الشأن ولا تتضمن تصرفات قانونية له صلة بها ، فإنة يعتبر من الغير بالنسبة لها ويكون له إثبات عكس ما ورد بها ولا وجه بهذه المثابة للتعدي بقاعدة عدم جواز الإثبات بالبينه فيما يخالف أو يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابى ، ويكون الحكم لم يخطئ فى تطبيق القانون . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه ركن فى انتفاء المساكنة بين الطاعن الثالث وباقي الطاعنين إلى تحقيقات المحضر رقم ٦٩٧ لسنة ١٩٦٩ إدارى العجوزه واطرح أقوال شهود الطاعنين وأيد الحكم الابتدائى فى اطمئنانه لشهود المطعون عليه ، وكانت تلك القوانين والادلة التى اعتمد بها الحكم المطعون فيه سائغة وتؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها الحل قضائه وكان لا شأن لمحكمة النقض لما يستنبطه قاضى الموضوع من القرائن فى الدعوى متى كان استخلاصه سائغا ، وكان لمحكمة الموضوع وهى تباشر سلطاتها فى تقدير الأدلة أن تأخذ بنتيجة دون أخرى ولو كانت محتملة متى أقامت قضائها على



أسباب سائغة كافية لجملة ، فإن ما يشبه الطاهنون بهذا السبب لا يعلمون أن يكون  
مجادلة موضوعية في تقدير محكمة الموضوع للدلالة بغية الوصول إلى نتيجة أخرى  
غير التي أخذت بها تلك المحكمة وهو مالا يجوز إثارة أمام محكمة النقض ، ومن ثم  
يكون النعي بالفساد في الاستبدال على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعضوية السادة المستشارين :  
مصطفى الفقى و وأحمد سيف الدين منابى و محمد عبد الخالق البغداوى و سليم عبد الله .

( ١٢٨ )

الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٣ و القضائية :

إعلان " بطلان الإعلان " . شفعة .

بطلان الإعلان . نصي . زواله بتحقيق الغاية من الإجراء أو بالانزول الصريح أو الضمني . مثال بشأن  
إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة .

إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة لا يعلو أن يكون من أوراق المحضرين ، يسرى  
عليه ما يسرى على تلك الأوراق من أحكام المصلحة والبطلان المنصوص عليها  
في قانون المرافعات ، والنص في الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون المشار  
إليه على أنه " لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء " .  
وفي المادة ٢٢ منه على أن " يزول البطلان إذا انزل عنه من شرع لمصلحته  
صراحة أو ضمنا وذلك فيما عدا الحالات التي يتعلق فيها بالبطلان بالنظام العام  
مفاده أن المشرع - وعلى ما أوضحته المذكرة الإيضاحية - قدر أن الشكل  
ليس سوى وسيلة لتحقيق غاية معينة فالقانون عندما يتطلب شكلا معيناً  
فإنما يرمى إلى تحقيق غاية يحققها توافر هذا الشكل أو البيان ، وإذا ثبت تحقق الغاية  
رغم تخلف هذا الشكل أو البيان فإن من التمسك بالشكليات القضاء بالبطلان ، كما  
رأى المشرع أن يجيز لمن شرع البطلان لمصلحته أن ينزل عنه صراحة أو ضمنا  
إلا إذا نهى بالنظام العام ، وإذا كان الثابت أن إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة وبه  
الطاعنان إلى المطعون ضده الأخير بتاريخ ١٩٧١/١٠/٢٠ في محل تجارته  
وليس في موطنه فرد عليه بإعلان وجهه اليهما في ١٩٧١/١١/٣ أقر فيه أنه تلقى  
إعلان الرغبة ولاحظ على بياناته مجانبها للحقيقة فسارع إلى تصحيحها ، وعرض  
على الطاعنين الحلول محله في عقد البيع بالثمن الحقيقي والنفقات الحقةية دون

أن يتمسك بأى اعتراض أو تحفظ فى شأن بطلان إعلان الرغبة مما يدل على تحقق الغاية التى يتفهمها المشرع من وراء هذا الاجراء وعلى نزول من وجه اليه عما اعتراه من بطلان نسبي شرع لمصلحته، فان الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر و انتهى إلى تأييد القضاء بسقوط الحق فى الشفعة لبطلان إعلان الرغبة فيها يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعنين رفعوا على المطعون ضدهم الدعوى رقم ٥٧٧٨ سنة ١٩٧١ مدنى كلى جنوب القاهرة يطلب الحكم بأحقيتهما فى أخذ العقار المبين بصحيفة الدعوى بالشفعة نظير مبلغ قدره ١٢٠٠ جنيه وقالوا فى بيانها أنهما علما بأن المطعون ضدهم الخمسة الأول باعوا للمطعون ضده السادس وآخر كامل أرض وبناء العقار المشار إليه وحق الركوب المقرر لهذا العقار على عقار مجاور بتمن قدره ٦٥٠ جنيها للأرض والبناء ، ٥٠٠ جنيه لحق الركوب ولما كانا يمتلكان ١٣ ط شائعة فى ٢٤ ط من العقار المجاور فقد أعلننا المطعون ضدهم بتاريخ ١٤ و ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٧١ برغبتهما فى أخذ العقار وحق الركوب بالشفعة ، فرد طيهما المطعون ضده السادس بإعلان فى ١٩٧١/١١/٣ ادعى فيه أن ثمن الشراء هو ٣٠٠٠ جنيه بالإضافة إلى ٧٥ جنيها سمرة و ٥٠ جنيها أتماب حماماء وإنه المشتري الوحيد للصفقة فقاما بإيداع ثمن الشراء الحقيقى وقدره ١٢٠٠ جنيه مضافا إليه قيمة السمرة وأتماب الحماماء فى خزانة المحكمة ثم رفعوا الدعوى بطلبائهما السابقة . دفع المطعون ضده بسقوط الحق فى الأخذ بالشفعة لبطلان إعلانه فى محل تجارته ، وبتاريخ ١٩٧٢/٤/٣٠ قضت المحكمة بسقوط حق الطاعنين فى أخذ العقار المبيع بالشفعة ، فاستأنفا هذا الحكم



بالاستئناف رقم ٢٨٥٧ سنة ٧٩ قضائية القاهرة، وبتاريخ ٢/٤/١٩٧٢ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف، فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسته لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها

وحيث إن مما ينمى الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ويقولان في بيان ذلك إنه أيد الحكم الابتدائي فيما انتهى إليه من القضاء بسقوط الحق في اخذ بالشفعة تأسيساً على بطلان اعلان الرغبة الموجه منهما إلى المطعون ضده الأخير في محل تجارته وليس في مسوطنه ، رغم أنهما تمسكا أمام محكمة الاستئناف بأن البطلان الذي شاب اعلان الرغبة قد زال وتصحيح الإجراء لسببين ( أولهما ) تحقق الغاية التي ابتغاها المشرع من هذا الإعلان وهي إبلاغ المطعون ضده الأخير ( المشتري ) برغبتهما في أخذ العقار المبيع بالشفعة والحلول محله في الصفقة بالشروط الواردة بالإعلان ، وأية ذلك أن المطعون ضده الأخير قد رد عليهما باعلان في ٣/١١/١٩٧١ ناقش فيه البيانات والشروط التي تضمنها إعلان الرغبة الذي وصله في ٢٠/١٠/١٩٧١ وقد نصت المادة ٢٠ من قانون المرافعات على عدم الحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء . ( وثانيهما ) نزول المطعون ضده الأخير ضمناً عن التمسك ببطلان إعلان الرغبة — الذي لا يتعلق بالنظام العام — إذا اقتصر في رده على المجادلة الموضوعية للبيانات والشروط التي تضمنها إعلان الرغبة دون أن يثير أى اعتراض أو تحفظ على صحة إعلانه ، وقد نصت المادة ٢٢ من قانون المرافعات على أن يزول البطلان إذا نزل عنه من شرع لمصلحته صراحة أو ضمناً طالما أنه لا يتعلق بالنظام العام ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذا النظر الصحيح في القانون وجارى الحكم الابتدائي في خطئه ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أن إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة لا يعد وأن يكون من أوراق المحضرين يسرى عليه ما يسرى على تلك الأوراق من أحكام الصحة والبطلان المنصوص عليها في قانون المرافعات ، والنص في

الفقرة الثانية من المادة ٢٠/ من القانون المشار إليه على أنه "لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء". وفي المادة ٢٢/ مئة على أن "يزول البطلان إذا نزل عنه من شرع لمصلحته صراحة أو ضمنا وذلك فيما عدا الحالات التي يتعلق فيها البطلان بالنظام العام". مفاده أن المشرع - وعلى ما أوضحته المذكرة الإيضاحية - قدر أن الشكل ليس سوى وسيلة لتحقيق غاية معينة فالقانون عندما يتطلب شكلا معينا أو بيانا معينا فانما يرمى إلى تحقيق غاية يحققها توافر هذا الشكل أو البيان ، وإذا ثبت تحقق الغاية رغم تخلف هذا الشكل أو البيان فإن من التمسك بالشكليات القضاء بالبطلان ، كما رأى المشرع أن يجوز لمن شرع البطلان لمصلحة أن ينزل عنه صراحة أو ضمنا إلا إذا تعلق بالنظام العام ، لما كان ذلك وكان الثابت أن إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة وجهه الطاعنان إلى المطعون ضده الأخير بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٧١ في محل تجارته وليس في موطنه ، فرد عليه بإعلان وجهه إليهما في ٣/١١/١٩٧١ أقر فيه بأنه لمقى إعلان الرغبة ولاحظ على بياناته بجانبها للتحقيق فسارع إلى تصحيحها وعرض على الطاعنين الحلول محله في عقد البيع بالثمن الحقيقي والنفقات الحقيقية دون أن يتمسك بأي اعتراض أو تحفظ في شأن بطلان إعلان الرغبة ، مما يدل على تحقق الغاية التي يبتغيها المشرع من وراء هذا الإجراء وعلى نزول من وجه إليه عما اعتراه من بطلان نسبي شرع لمصلحته ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وأنهى إلى تأييد القضاء بسقوط الحق في الشفعة لبطلان إعلان إبداء الرغبة فيها يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار تائب رئيس المحكمة مصطفى الأسيوطي وعضوية السادة المستشارين :  
محمد كمال عباس ، صلاح الدين يونس ، إبراهيم علي صالح ، ألقي بقررحبتي .

( ١٢٩ )

الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤١ القضائية :

( ٢٤١ ) ضرائب " ضريبة التركات " ، التزام " جوارلة " ، الميراث .

التصرفات الصادرة من الميراث خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة إلى أحمد وورثته  
أو شخصية مستعارة ، لاحتياجها مصلحة الضرائب ، يجوز رفع الوراثة الأمر إلى القضاء لإثبات  
جدية التصرف .

( ٢ ) جوارلة الميراث حقها إلى ورثتها في باقي ثمن أطميان مبيعة فيها خلال خمس السنوات  
السابقة على الوفاة . ثبوت جدية هذا التصرف ، أمره . وجوب استبعاد قيمة الحق الجوارل به  
كاملا من وراء ضريبة التركات ولو كان ما دفعه الميراث من عوض أقل من تلك القيمة .

١ - النص في المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها  
بالقانون ٢١٧ لسنة ١٩٥١ على أن " يستحق رسم الأيلولة على الهبات وسائر  
التصرفات الصادرة من الميراث في خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة  
إلى شخص أصبح وارثا له بسبب من أسباب الإرث كان متوافرا وقت حصول  
التصرف أو الهبة سواء تعلقت تلك الهبات والتصرفات بأموال متفولة أو ثابتة  
أو صدرت إلى الشخص المذكور بالذات أو بواسطة ... " على أنه إذا كان  
التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء لكي يقيم الدليل على  
دفع المبلغ وفي هذه الحالة يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه وبعد شخصية مستعارة  
لمن يصدر التصرف لصالحه فروعه وزوجته وأزواج فروعه " يدل على أن المشرع  
اتخذ من هذه السنوات الخمس فترة ريبة بحيث لا تحتاج مصلحة الضرائب بالهبات  
وسائر التصرفات الصادرة من الميراث إلى شخص أصبح وارثا خلالها بسبب من  
أسباب الإرث كان متوافرا وقت صدورها أو إلى أحد الشخصيات المستعارة



التي أوردتها المادة المذكورة غير أنه أجاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر إلى القضاء لإثبات جدية التصرف وأنه تم يعوض حتى يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه ، ولما كان ما حمل المشرع على وضع هذا النص إنما هو خشيته من صورة التصرفات بقصد التهرب من الضريبة فقد رأى رد رسم الأيلولة عن هذه التصرفات متى أثبت صاحب الشأن أن هذه التصرفات كانت تصرفات حقيقية بعوض .

٢ - إذ كانت المحكمة الاستئنافية قد انتهت في حدود سلطتها الموضوعية إلى أن الحوالة مشار التزاع جدية وهي حوالة المورثة لورثتها حقها في باقى ثمن الأطنان المباعة منها وقدره ٥٣٩ جنيها و ٨٠ مليا ويعوض قدره ١٠٠٠ جنية بعد أن عجزت المحيلة عن تحصيل دينها قبل المدين فإن ذلك يستتبع استبعاد الحق المحال به جميعه من عناصر التركة إلى حقه للضريبة لأن ما تشترطه المادة ٤ من القانون ١٤٢ لسنة ٤٤ سالفه الذكر لرد الرسم المدفوع هو جدية التصرف فقط ولأنه من آثار انعقاد الحوالة بين المحيل والمحال له - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن ينتقل نفس الحق المحال به من المحيل إلى المحال له وبكل قيمته ولو كان المحال له قد دفع فيه ثمنا أقل ولا محل بالتالى لما ذهبت إليه الطاعنة من حقها في احتساب الفرق بين الثمن والمدفوع وقيمة الحق المحال به من ضمن عناصر التركة الخاضعة لرسم الأيلولة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٥٣٠٧ لسنة ١٩٦٧ مدنى القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب - الطاعنة - وذكروا بصحيفتها أنه

بموجب خمس عقود بيع مسجلة وتحفظ فيها بحق امتياز البائع لاستيفاء باقى الثمن باعت مورتهم أطيانا زراعية وأن جملة المبالغ الباقية فى ذمة المشتريين من باقى ثمن الأطيان المبعة مبلغ ٤٥٣٩ جنيها و ٤٨٠ ملما بخلاف فوائد التأخير المستحقة ، وأنه بمقتضى عقد مؤرخ ١/٢/١٩٦٠ حوات مورتهم إليهم حقها فى باقى ثمن الأطيان سالف الذكر مع كافة الضمانات والامتيازات كما أعطتهم الحق فى اقتضاء هذا المبلغ بكافة الطرق التى يرونها مناسبة وكذلك الحلول محلها فى الدعاوى المرفوعة منها ضد المدينين وذلك فى مقابل ١٠٠٠ جنيه أودعوه لدى وكيلها وقاموا بإعلان الحوالة رسميا للمشتريين بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٦٠ كما استصدروا حكما فى الدعوى رقم ٦٤٣١ لسنة ١٩٦٠ مدنى القاهرة الابتدائية بصحة ونفاذ عقد الحوالة سالف الذكر . وأنه لما توفيت المحيلة بتاريخ ٩/٦/١٩٦١ قامت مصلحة الضرائب بتقدير التركة ولم تعد بعقد الحوالة آنف الذكر وأدخلت المبالغ موضوع عقد الحوالة ضمن أصول التركة على أساس أن هذا العقد صدر خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة إلى الورثة ومن ثم فلا يسرى فى حق مصلحة الضرائب عملا بالمادة ٤ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ولذا فقد أقاموا الدعوى الماثلة لإثبات دفع المقابل الثابت بعقد الحوالة طالبين الحكم بثبوت دفع العوض منهم إلى مورتهم المرحومة .. .. عن المبالغ موضوع عقد الحوالة المؤرخ ١/٢/١٩٦٠ وبتاريخ ١٩/٢/١٩٦٨ حكمت المحكمة بثبوت دفع العوض من المدينين إلى المرحومة .. .. عن المبالغ موضوع عقد الحوالة استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٤٥ لسنة ٨٥ ق القاهرة طالبة الحكم بإلغاء الحكم المستأنف واعتبار مبلغ الـ ٣٥٣٩,٤٨٠ داخلا فى تركة المرحومة .. .. وبتاريخ ١٦/٣/١٩٧١ حكمت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد هو مخالفه القانون والخطأ فى تطبيقه وفساد فى الاستدلال ومخالفه الثابت بالأوراق من وجهين حاصل أولهما أن

الحكم المطعون فيه إذ انتهى في قضائه إلى ثبوت دفع العوض من المطعون ضدهم لمورثتهم المرحومة ... .. عن المبالغ موضوع عقد الحوالة يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ذلك أن الثابت من الأوراق أن تصرف المورث كان في فترة الرتبة المنصوص عليها في المادة الرابعة من قانون رسم الأيلولة وأن موضوع حوالة باقى ثمن الأطنان المبعة منها إلى آخرين وقدره ٤٥٣٩ جنيها و ٤٨٠ مليا بخلاف فوائده المستحقة مع كافة الضمانات والامتيازات والحقوق المتعلقة به نظير مبلغ ١٠٠٠ جنية فيكون الفرق بين المبلغين سالف الذكر وقدره ٣٥٣٩ جنيها و ٤٨٠ مليا هو هبة مستقرة وبالتالي يكون بخير عوض ويتعين احتسابه على هذا الأساس ضمن عناصر التركة على خلاف ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه، وحاصل ثانيهما أن الحكم المطعون فيه إذ انتهى في قضائه إلى أن الثمن المدفوع كقابل في عقد الحوالة وقدره ألف جنية هو العوض عن علم ضمان المورثة للمطعون ضدهم يسار المدين يكون قد خالف الثابت بالأوراق وشابه فساد في الاستدلال ذلك الدين المحال دين مضمون باعتباره محل بأحد حقوق الامتياز وهو بائع العقار وأن المورثة قامت بتسجيل قوائم قيد هذا الحق وأن هذا الدين انتقل بجميع ضماناته إلى المطعون ضدهم الأمر الذى يضمن لهم استيفاء حقهم كاملا وتقييم أعمار المدينين . هذا إلى أن الحكم لم يبين كيف أن مبلغ الألف جنية يقابل الدين المتنازل البالغ قدره ٤٥٣٩ جنيها و ٤٨٠ مليا غير فوائده مع أن الأصل تكافؤ البيع والثمن .

وحيث إن النعى بما جاء في هذا السبب مردود في وجهه الأول بأن النص في المادة الرابعة من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بحسب تعديلها بالقانون ٢١٧ سنة ١٩٥١ على أن "يستحق رسم الأيلولة على الهبات ومائر التصرفات الصادرة من المورث في خلال خمس سنوات السابقة على الوفاة إلى شخص أصبح وارثا له بسبب من أسباب الإرث كان متوفرا وقت حصول التصرف أو الهبة سواء تعلقت تلك الهبات والتصرفات بأموال متقولة أو ثابتة أو صدرت إلى الشخص المذكور بالذات وبالواسطة .. على أنه إذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء لكي يقيم الدليل على دفع المبلغ وفي هذه الحالة يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه . ويعد شخصية مستعارة لمن يصدر



التصرف لصالحه فروعه وزوجه وأزواج فروعه مما يدل على أن المشرع اتخذ من هذه السنوات الخمس فترة رتبة بحيث لا تحتاج مصلحة الضرائب بالهبات وصائر التصرفات من المورث إلى شخص أصبح وارثاً خلالها بسبب من أسباب الإرث كان متوافراً وقت صدورها وإلى أحد من الشخصيات المستعارة للمورث التي أوردتها المادة المذكورة غير أنه أجاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر إلى القضاء لإثبات جدية التصرف وأنه تم بعوض حتى يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه ولما كان ما حمل المشرع على وضع هذا النص إنما هو خشيته من صورية الهبات أو التصرفات بقصد التهرب من الضريبة فقد رأى رد رسم الأيلولة عن هذه التصرفات متى أثبت صاحب الشأن أن هذه التصرفات كانت تصرفات حقيقية بعوض . لما كان ذلك وكانت المحكمة الاستئنافية قد انتهت وفي حدود سلطتها الموضوعية إلى أن الحوالة مثار النزاع جدية وبعوض قدره ١٠٠٠ جنيه بعد أن عجزت المحيلة عن تحصيل دينها قبل المدين فإن ذلك يستتبع استبعاد الحق المحال به جميعه من عناصر التركة الخاضعة للضريبة لأن ما شرطه المادة ٤ من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٤ سائلة الذكر لرسم المدفوع هو جدية التصرف فقط ولأن من آثار انعقاد الحوالة بين المحيل والمحال له — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن ينتقل نفس الحق المحال به من المحيل إلى المحال له وبكل قيمته ولو كان المحال له قد دفع فيه ثمناً أقل ولا محل بالتالي لما ذهبت إليه الطاعنة من حقها في احتساب الفرق بين الثمن المدفوع وقيمة الحق المحال به ضمن عناصر التركة الخاضعة لرسم الأيلولة . والنعي في وجهه الثاني مردود بأن الحكم أقام قضاءه على أن "الحوالة تثبت عن باقى ثمن الأطيان المبيعة مقابل عوض قدره ١٠٠٠ جنيه بعد أن عجزت المحيلة عن تحصيل دينها قبل المدينين على نحو ما تشهد به الحافظة المقدمة من المدعين وهي أسباب سائغة مستمدة من أوراق الدعوى ومستنداتها وأن البحث في وجود العوض أو يسار المدين أو إعساره أو عجز المحيل عن تحصيل دينه أمر يدخل في سلطة قاضي الموضوع ومن ثم يكون النعي برمته على غير أساس .

## جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الأسير وعضوية السادة المستشارين :  
جلال عبد الرحيم مثنان ، ومحمد كمال عباس ، و د/ إبراهيم علي صالح ، وأبني بقطر حبش .

( ١٣٠ )

الطلب رقم ٥٣٤ لسنة ٤٣ القضائية :

ضرائب " ضريبة كسب عمل " " الضريبة العامة على الإيراد " .

المكافأة السنوية التي تمنح للعمدة . ق/ ٥٩ لسنة ١٩٦٤ . عدم خضوعها لضريبة كسب  
العمل . على ذلك . مؤداه . عدم دخولها في وعاء الضريبة العامة على الإيراد .

المناط في اعتبار المكافأة التي تمنح للعمدة خاضعة للضريبة العامة على الإيراد  
قوامه الوقوف على كنهها وما إذا كانت تدخل في وعاء الضريبة على كسب العمل  
فتدخل بالتالي في وعاء الضريبة العامة على الإيراد من عدمه ذلك أن من المقرر  
طبقاً للمادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والفقرة السادسة من القانون  
رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه يدخل في وعاء  
الضريبة العامة على الإيراد وسائر الإيرادات الخاضعة للضرائب النوعية الأخرى  
بعد تحديدها طبقاً للقواعد المقررة لكل منها ، ولما كانت المادة ٣١ من قرار  
رئيس الجمهورية رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن العمدة والمشايخ تنص على  
أن " يمنح العمدة مكافأة مقدارها ستون جنياً " وكانت المذكرة الإيضاحية  
لهذا القانون قد أوردت " واستحدثت المادة ٣١ حكماً جديداً بالنسبة للعمدة  
فقضت بأنه يمنح مكافأة مقدارها ستون جنياً . وقد جاء هذا الحكم نتيجة  
لإلغاء شرط النصاب المالي وما كان يترتب عليه من إعفاء العمدة من قدر  
من ضرائب الأطنان الزراعية وإستبدال بهذا الإعفاء مكافأة مالية مناسبة لقاء  
ما تفرضه عليه واجبات وظيفته من الأعباء " يكون البين أن قصد المشرع  
من تقرير هذه المكافأة هي أن تكون عوضاً للعمدة عن نفقات يتكبدها

في سبيل تنفيذه لعماله فلا تخضع لضريبة كسب عمل ونتيجة لذلك فإنها لا تدخل في وعاء الضريبة العامة على الإيراد . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى بعدم إخضاع حصيلة هذه المكافأة لضريبة الإيراد العام فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت صافي إيراد المطعون ضده عن سنتي ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ بمبلغ ١٥٣٨ جنيتها و ٧٤٣ مليا ، ١٥٦٨ جنيتها و ٧٤٣ مليا على التوالي وإذا اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٦٨ باعتماد تقديرات المأمورية لإيراداته الخاضعة للضريبة عن سنتي النزاع فقد أقام الدعوى رقم ٣٩ سنة ١٩٦٨ تجارى المنيا الابتدائية وبتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٧٠ حكمت المحكمة بنديب خير لتحقيق اعتراضاته ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٧١ بتقدير إيرادات المطعون ضده بمبلغ ١١٢٧ جنيتها و ٢٠ مليا عن سنة ١٩٦٤ وبمبلغ ١٠٦٤,٥١٤ جنيتها عن سنة ١٩٦٥ . استأنفت مصاحبة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف بالاستئناف رقم ٢٠ سنة ٨ ق ، وبتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٧٣ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأت انه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة العامة على رأيها .

وحيث ان الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه



على أن مكافأة العمودية لا تعد كسب عمل فلا تسرى عليها ضريبة نوحية لأنها لا تصرف للعمدة مقابل عمل وإنما تؤدي له لمواجهة النفقات الفعلية التي تتطلبها مباشرة لأعمال وظيفته ورتب الحكم المطعون فيه على ذلك خضوعها لضريبة الإيراد العام في سنتي الترام ، في حين أن المادتين ٦١ ، ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تخضعان المكافآت لضريبة المراتب وما في حكمها المقررة في الباب الأول من الكتاب الثالث من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فضلا عن أن المادة ٣١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن العمد والمشايخ التي قررت منح العمدة ستين جنيها سنويا قد خلعت عليها وصف المكافأة بما يجعلها خاضعة للضريبة المقررة على المراتب وما في حكمها وهو ما يستفاد كذلك من المذكرة الإيضاحية للقانون سالف الذكر وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث أن هذا النعي مردود بأن المناط في اعتبار المكافأة التي تمنح للعمدة خاضعة للضريبة العامة على الإيراد قوامه الوقوف على كنهها وما إذا كانت تدخل في وعاء الضريبة على كسب العمل فتدخل بالتالي في وعاء الضريبة العامة على الإيراد من عدمه ذلك أن من المقرر طبقا للمادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والفقرة السادسة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ سوعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يدخل في وعاء الضريبة العامة على الإيراد سائرا لإيرادات الخاضعة للضرائب النوعية الأخرى بعد تحديدها طبقا للقواعد المقررة لكل منها ، ولما كانت المادة ٣١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن العمد والمشايخ تنص على أن يمنح للعمدة مكافأة مقدارها ستون جنيها وكانت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون قد أوردت واستحدثت المادة ٣١ حكما جديدا بالنسبة للعمدة فقضت بأن يمنح مكافأة مقدارها ستون جنيها . وقد جاء هذا الحكم نتيجة لإلغاء شرط النصاب المالي وما كان يترتب عليه من إقصاء العمدة من قدر من ضرائب الأطنان الزراعية واستبدال بهذه الإقصاء مكافأة مالية مناسبة لقاء ما تعرضه عليه واجبات وظيفته

من الأعباء يكون البين أن قصد المشرع من تقدير هذه المكافأة هي أن تكون عوضاً للعمده عن تفقات يتكبدها في سبيل تنفيذ عمله فلا تخضع لضريبة كسب عمل ونتيجة لذلك فإنها لا تدخل في وماء الضريبة العامة على الإيراد .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى بعدم اخضاع حصيلة هذه المكافأة لضريبة الإيراد العام فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ويكون النعى بهذا السبب في غير محله بما يستوجب رفضه .

## جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضوية السادة المستشارين :  
محمد مصطفى المنفلوطي ، وحسن السنباطي ، ود/ بشري رزق فتاح ، ومحمد حسب الله .

( ١٣١ )

الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٤١ القضائية :

( ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ) عمل " فسخ عقد العمل " . نظام عام .

( ١ ) تغيب العامل عن العمل أكثر من ١٠ أيام متوالية في السنة الواحدة . أثره .  
جواز فسخ العقد . شرطه . إذاره ككتابة بعد مضي ٥ أيام . وجوب وصول الإنذار للعامل  
قبل اكتمال العشرة أيام .

( ٢ ) قيام العامل باخطار رب العمل بسبب ضيابه لمرضه . ثبوت علم رب العمل بذلك بعد  
فسخ العقد لتغيب العامل مدة أكثر من ١٠ أيام . اعتبار الفسخ مبررا .

( ٣ ) بدل الانتقال . اعتباره جزءا من الأجر ، متى كان لزاما طاعة يذللها بطلع بزوالها ،  
اعطائه للعامل عوضا عن نفقات يتكبدتها . عدم اعتباره جزءا من الأجر .

( ٤ ) إجازات العامل . استبدالها بأيام أخرى أو بمقابل نقدي . غير جائز إلا في الأحوال  
المقررة قانونا ومقتضيات العمل . الاستثناء حلول موعد الإجازة ورفض رب العمل الترخيص للعامل  
بها . استحقاق العامل التعويض منها .

( ٥ ) نظام عام . إثبات .

قواعد الإثبات عدم تعلقها بالنظام العام . جواز الإقناع على مخالفتها صراحة أو ضمنا . عدم  
جواز التحدي به أمام محكمة النقض لأول مرة .

( ٦ ) إثبات . " البيئة " . محكمة الموضوع .

ترجيح شهادة على أخرى من إطلاقات قاضي الموضوع . عدم التزامه ببيان أسباب هذا الترجيح  
ما دام لم يخرج بها عما يؤدي إليه مدلولها .



## (٧) نقض . "أسباب الطعن" .

علم تحديد الطاعن الوقائع والمستندات المراد الاستدلال بها ودلالة كل منها والقصور المنسوب للحكم . نهي مجهل . غير مقبول .

١ — نص الفقرة الخامسة من المادة ٧٦ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ يدل على أن لصاحب العمل الحق في فسخ عقد العامل دون مكافأة أو تعويض إذا تغيب الأخير عن عمله أكثر من عشرة أيام متوالية خلال السنة الواحدة بشرط أن يوجه إليه إنذارا كتابيا بعد مضي خمسة أيام على الأقل من تاريخ انقطاعه عن العمل ، ومن ثم فلا يعتد بالإذار إذا وقع قبل اكتمال هذه المدة ولكن هذا لا يمنع صاحب العمل من التراخي في إرسال الإنذار إلى ما بعد اكتمالها ومنح عامله مهلة أطول بشرط أن يصله هذا الإنذار قبل اكتمال مدة العشرة أيام المتوالية ، إذ كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن قد انقطع عن العمل في ٦٩/٥/٥ وأرسل إلى المطعون ضده إنذارا كتابيا مؤرخا في ٦٩/٥/١٢ وصله في ٦٩/٥/١٤ ثم أعقبه المطعون ضده بخطاب الفصل المؤرخ ٦٩/٥/١٧ فإن العشرة أيام المتتالية التي اشترطها المشرع تكون قد اكتملت ، وبالتالي فلا يجدى الطاعن التحدى بأنه لم يكمل مدة خمسة أيام من تاريخ استلامه الإنذار حتى صدور قرار الفصل .

٢ — العبرة في سلامة قرار الفصل وفيما إذا كان صاحب العمل قد تعسف في فصل العامل أو لم يتعسف هي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بالظروف والملايسات التي كانت تحيط به وقت الفسخ لا بعده . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن الثابت في الدعوى أن الطاعن لم يخطر المطعون ضده بسبب غيابه إلا بعد مضي أكثر من عشرة أيام ، وكان الأخير لم يتصل علما بمرض الطاعن إلا بعد أن استعمل حقه الذي منحه القانون إياه في فسخ العقد ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٣ — بدل الانتقال أما أن يعطى إلى العامل عوضا له عن نفقات يتكبدها في سبيل تنفيذ عمله ، وهو على هذا الوضع لا يعتبر جزءا من الأجر ولا يتبعه

في حكمه وإما أن يعطى لقاء طاقة يبذلها وفي هذه الحالة يعتبر جزءا من الأجر مرهونا بالظروف التي دعت إلى تقريره فيستحق اوجودها ويقطع بزوالها ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن بدل الانتقال الذي يطالب به الطاعن بفرض صحة وجوده لم يكن لقاء جهد إضافي يلتزم ببذله ، ورتب على ذلك عدم اعتبار بدل الانتقال جزءا من الأجر ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

٤ - إجازات العامل بأنواعها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عزيمة من الشارع ، دعت إليها اعتبارات من النظام العام وهي في نطاق قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أيام معدودات من كل سنة لا يجوز في غير الأحوال المقررة في القانون وبعد مقتضيات العمل استبدالها بأيام آخر من السنة أو السنوات التالية ، كما لا يجوز استبدالها بمقابل نقدي ، وإلا فقدت اعتبارها وتمطلت وظيفتها ولم تحقق الغرض منها واستعالت إلى ( عوض ) وبمجرد مال مائل يدفعه صاحب العمل إلى العامل ، وفي ذلك مصادرة على اعتبارات النظام العام التي دعت إليها ومخالفة لها والقول بأن للعامل أن يتراخى بأجازاته ثم يطالب بمقابل عنها معناه أنه يستطيع بمشيئته وإراداته المنفردة أن يحمل صاحب العمل بالزام هو عوض حقه بينما لا بدله فيه وهو حال يختلف عما إذا حل ميعادها ورفض صاحب العمل الترخيص له بها فإنه يكون قد أدخل بالزام جوهري من التزاماته التي يفرضها عليه القانون ولزمه تعويض العامل فيه .

٥ - قواعد الإثبات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست من النظام العام ، فإذا سكوت عنها من يريد التمسك بها ، عد ذلك تنازلا منه عن حقه في الإثبات بالطريق الذي رصمه القانون ، ولا يجوز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٦ - ترجيح شهادة شاهد على شاهد آخر هو من إطلاقات قاضي الموضوع لا شأن فيه لغير ما يطمئن إليه وجدانه وليس بملزم أن يبين أسباب هذا الترجيح ما دام لم يخرج بأقوال الشاهد عما يؤدي إليه مدلولها .

٧ — إذ كان الطاعن لم يحدد الوقائع والمستندات المراد الاستدلال بها وإنما ساق نعيه بشكل عام دون بيان لها ودلالة كل منها وأثره بالنسبة للحكم من قصور في قضائه مما يجعله نعيًا مجهولًا غير مقبول .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تسلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن تقدم بطلب إلى مكتب عمل غرب القاهرة ضمنه أنه التحق بالعمل لدى المطعون ضده اعتبارًا من أول مايو سنة ١٩٦٠ بأجر شهري مقداره ٣٥ جنيه يضاف إليه مبلغ ٣ جنيه كبذل انتقال ، وأنه بتاريخ ٥ من مايو سنة ١٩٦٩ أصيب بمرض أفعده ، عن العمل ، فأبلغ مكتب المطعون ضده هاتفيا ، غير أن الأخير أنذره بكتاب موصى عليه عليه تسلمه ١٤/٥/١٩٦٩ بانقطعه عن العمل بغير مبرر فرد على المطعون ضده بخطاب آخر مؤرخ في ١٥/٥/١٩٦٩ يخبره فيه بمرضه ، إلا أن المطعون ضده أخطره في ١٧/٥/١٩٦٩ بفصله ، وأضاف أن هذا الفصل قد جاء مشوبا بالعسف ، وطالب إعادته إلى عمله ، ولما لم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع أحاله إلى محكمة القاهرة الجزئية حيث قيد بجدولها برقم ٤٧١٥ سنة ١٩٦٩ عمال جزئى القاهرة . و بـجلسة ٢٤/١٢/١٩٦٩ قضت المحكمة بوقف قرار الفصل وبالإزام المطعون ضده بأن يؤدي للطاعن أجره بواقع ٣٥ جنيه شهريا من تاريخ فصله . وبعد أن حدد الطاعن طلباته الموضوعية بمبلغ ٢١٧٣ جنيه و ٥٣٠ مليم منه مبلغ ٦ جنيه و ٣٣٠ مليم قيمة أجره عن المدة من ١/٥/١٩٦٩ حتى ٥/٥/١٩٦٩ ، ومبلغ ٥٧ جنيه و ٢٠٠ مليم مقابل أجازاته السنوية من الثلاث السنوات الأخيرة ، ومبلغ ٣٨ جنيه مقابل مهلة الإخطار ، ومبلغ ٧٦ جنيه مكافأة عن سنتي ٦٨ ، ٦٩ ، ٢٠٠٠ جنيه تعويضا عن الفصل فندت المحكمة بإحالة الدعوى إلى محكمة القاهرة الابتدائية



وقيدت بجدولها برقم ٦٧٠ سنة ٧٠ كلى القاهرة وفي ٢١ من أبريل سنة ١٩٧٠ حكمت المحكمة بالزام الطاعن بأن يؤدي للمطعون ضده مبلغ ١٠ جنيه و٣٣٦ مليم استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٧٥٢ سنة ٨٧ ق . وبجلسة ٢٤ يونيه سنة ١٩٧١ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن . وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الطاعن نعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول الفساد في الاستدلال . وقال بيانا لذلك ان الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن الطاعن لم يخطر المطعون ضده بسبب غيابه إلا بعد مضي عشرة أيام من تاريخ انقطاعه عن العمل ، وأن المطعون ضده لم يعلم بمرض الطاعن إلا بعد فصله ، في حين أن الثابت بالاوراق أن الطاعن قدم ضمن حافظة مستنداته شهادة ورخة ٧٠/١٢/١٥ صادرة من السيد المحامى يشهد فيها بأنه أخطر صاحب العمل شفاهة بانقطاعه لمرضه في اليوم التالى ، كما أن المطعون ضده استلم خطاب الطاعن المؤرخ ١٩٦٩/٥/١٥ في ١٧/٥/١٩٦٩ .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك أن لحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما ثبت له من أن مرض الطاعن بدأ في ١٩٦٩/٥/٥ — تاريخ انقطاعه عن العمل — وأن المطعون ضده أرسل له إنذارا كتابيا في ١٩٦٩/٥/١٢ وصله في ١٩٦٩/٥/١٤ ، ثم ألحقه بكتاب فصله المؤرخ ١٩٦٩/٥/١٧ ، وأن الطاعن لم يخطر المطعون ضده بسبب غيابه إلا بعد مضي العشرة أيام من تاريخ ذلك الانقطاع بمقتضى الخطاب الذى أرسله إلى المطعون ضده وتسلمه الأخير في ١٧ من مايو سنة ١٩٦٩ — بعد أن تمت واقعة الفصل — وهو استخلاص موضوعي سائق يكفى لحمله اليكم ، إذ كان ذلك وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع المصوم في مختلف مناحى أقوالهم وجميعهم وبالرد استقلالاً على كل حجة

أو قول أثاروه ، وحبسها أن تقيم حكمها على أسباب سائغة تكفى لحمله ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث أن الطاعن نعى على الحكم المطعون فيه بالسببين الثانى والثالث الخطأ فى تطبيق القانون . وقال بياناً لذلك أنه من مقتضى المادة ٧٦/٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن للعامل الحق فى العودة لعمله خلال الخمسة الأيام التالية على الإنذار الكتابى الصادر من صاحب العمل إليه والثابت أنه تسلم هذا الإنذار فى ١٤ من مايو سنة ١٩٦٩ فكان يتعين ألا يفصل قبل يوم ١٩ من مايو سنة ١٩٦٩ .

وحيث أن هذا النعى مردود ذلك أن النص فى الفقرة الخامسة من المادة ٧٦ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٥٩ على أنه " لا يجوز لصاحب العمل فسخ العقد دون سبق إعلان العامل ودون مكافأة أو تعويض إلا فى الحالات الآتية : - إذا تغيب العامل بدون سبب مشروع أكثر من عشرة يمين يوماً خلال السنة الواحدة ، أو أكثر من عشرة أيام متوالية على أن يسبق انفصال إنذار كتابى من صاحب العمل للعامل بعد غيابه عشرة أيام فى الحالة الأولى وانقطاعه خمسة أيام فى الحالة الثانية . . . " يدل على أن لصاحب العمل الحق فى فسخ عقد العامل دون مكافأة أو تعويض إذا تغيب الأخير عن عمله أكثر من عشرة أيام متوالية خلال السنة الواحدة بشرط أن يوجه إليه إنذاراً كتابياً بعد مضي خمسة أيام على الأقل من تاريخ انقطاعه عن العمل ، ومن ثم فلا يعتد بالإنذار إذا وقع قبل اكتمال هذه المدة ولكن هذا لا يمنع صاحب العمل من التراجع فى إرسال الإنذار إلى ما بعد اكتمالها ومنع عامله مهلة أطول بشرط أن يصله هذا الإنذار قبل اكتمال مدة عشرة أيام المتوالية ، إذ كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن قد انقطع عن العمل فى ١٩٦٩/٥/٥ وإرسل له المطعون ضده إنذاراً كتابياً مؤرخاً فى ١٩٦٩/٥/١٢ وصله فى ١٩٦٩/٥/١٤ ثم أعقبه المطعون ضده بخطاب الفصل المؤرخ ١٩٦٩/٥/١٧ ، فإن العشرة أيام المتتالية التى اشترطها المشرع تكون قد اكتملت وبالتالى فلا تجدى للطاعن التحدى بأنه لم يكمل مدة خمسة أيام من تاريخ استلامه الإنذار حتى صدور قرار الفصل ، ويكون النعى على الحكم بهذين السببين على غير أساس .

وحيث ان الطاعن نعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع بخالفة القانون، وقال في بيان ذلك إنه إذا ما ثبت وجود سبب مشروع للغياب فلا محل لتطبيق م ٧٦/٥ من قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ٥٩ ، وأن أنقطاعه كان بسبب مرضه — وهو مبرر مشروع — أمر ثابت في الأوراق من الشهادة الطبية التي قدمها من طبيبه المعالج ومن أقوال شاهده .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن العبرة في سلامة قرار الفصل وفيما إذا كان صاحب العمل قد تعسف في فصل العامل أو لم يتعسف هي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بالظروف والملايسات التي كانت محيطة به وقت الفسخ لا بعده . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن الثابت في الدعوى أن الطاعن لم يخطر المطعون ضده بسبب غيابه إلا بعد مضي أكثر من عشرة أيام ، وكان الأخير لم يتصل عمله بمرض الطاعن إلا بعد أن استعمل حقه الذي منحه القانون إياه في فسخ العقد ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الخامس الخطأ في تطبيق القانون وقال في بيان ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم اعتبار بدل الانتقال جزءا من أجر الطاعن يكون قد شابه خطأ في تطبيق القانون ذلك أن الفقه والقضاء يجريان على أن بدل الانتقال الثابت يعتبر جزءا لا يتجزأ من الأجر .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك إنه لما كان من المقرر أن بدل الانتقال إما أن يعطى إلى العامل عوضا له عن نفقات يتكبدها في سبيل تنفيذه لعمله ، وهو على هذا الوضع لا يعتبر جزءا من الأجر ولا يتبعه في حكمه ، وإما أن يعطى له لقاء طاقة يبذلها وفي هذه الحالة يعتبر جزءا من الأجر مرهونا بالظروف التي دعت إلى تقريره فيستحق لوجودها وينقطع بزوالها ، وإذا كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن بدل الانتقال الذي يطالب به الطاعن بفرض صحة وجوده لم يكن لقاء جهدا إضافي يلزم ببذله ، ورتب على ذلك عدم اعتبار بدل الانتقال جزءا من الأجر فإنه يكون قد التزم صحيح القانون . ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .



وحيث أن حاصل السبب السادس أن الحكم المطعون فيه إذ أخذ بما انتهى إليه الحكم الابتدائي من رفض مقابل الإجازات السنوية المستحقة للطاغن عن السنة الأخيرة قولا بأن انقضاء سنة دون حصول العامل لإجازته يعتبر تنازلا ضمنيا عنها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لأن التنازل عن الحق لا يفترض كما أن حق العامل في الإجازة لا يسقط إلا بفوات مواعيد التقدم .

وحيث أن هذا التمس في غير محله ، فلك أن إجازات العامل بأنواعها — وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — عزيمة من الشاوع دعت إليها اعتبارات من النظام العام وهي في نطاق قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أيام معدودات من كل سنة لا يجوز في غير الأحوال المقررة في القانون والتفسير مقتضيات العمل استبدالها بأيام أخر من السنة أو السنوات التالية ، كما لا يجوز استبدالها بمقابل نقدي ، وإلا فقدت اعتبارها وتعطلت وظيفتها ولن تحقق الغرض منها واستحاللت إلى "عوض" وبمجرد مال سائل يدفعه صاحب العمل إلى العامل ، وفي ذلك ، مصادرة على اعتبارات النظام العام التي دعت إليها ومخالفة لها ، والقول بأن للعامل أن يترأخى بإجازاته ثم يطالب بمقابل عنها معناه أنه يستطيع بمشيئته إرادته المتفرقة أن يحمل صاحب العمل بالتزام . هو عوض عنه لأعين حقه بينما لا يملكه فيه وهو حال يختلف عما إذا حل ميعادها ورفض صاحب العمل الترخيص له بها فإنه يكون قد أخل بالتزام جوهرى من التزاماته التي يفرضها عليه القانون ولزومه تعويض العامل عنه ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السببين السابع والثامن أن الحكم المطعون فيه رفض طلب المكافأة عن سنتي ٦٨ ، ٦٩ استنادا إلى قول الشاهد الأول للطعون ضده في حين أن المادة ٤٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٥٩ أجازت للعامل وحده إثبات كافة حقوقه بجميع طرق الإثبات ، مما كان يتعين معه ألا يأخذ الحكم المطعون فيه بأقوال شاهد المطعون ضده مادام لم يبدل الأخير على دفاعه بدليل كتابي بل يلزمه بتقديم دفاتره أو مندوب خبير للاطلاع عليها ، فشابه خطأ في تطبيق القانون كما أنه أصدر دفاع الطاعن ذلك أنه طلب من

محكمة الموضوع ندب خبير للاطلاع على دفاتر المطعون ضده ولم تجبه إلى طلبه فتأب حكما البطلان .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك أن قواعد الإثبات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ليست من النظام العام ، فإذا سكت عنها من يرد التمسك بها ، عد ذلك تنازلا منه عن حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون ، ولا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، وكان ترجيح شهادة شاهد على شاهد آخر هو من اطلاقات قاضي الموضوع ، لاشأن فيه لغير ما يطمئن إليه وجدانه ، وليس يلزم أن يبين أسباب هذا الترجيح مادام لم يخرج بأقوال الشاهد عما يؤدي إليه مدلولها ، وكان يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه بعد أن استعرض أقوال شهود الطرفين انتهى إلى أن شهادة شاهد الطاعن لا تكفي لاقناع المحكمة بصحة ادعائه ، واستخلص من شهادة شاهد المطعون ضده أن الأخير لم يجر على منع عماله أية مكافأة سنوية وكان استخلاصه سائغا ، قائما على أسباب تكفي لحمله ، وقد عليه بعد ذلك أن يتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم ويرد استقلالاً على كل قول أوجهة أو طلب أنظروا ما دام قيام الحقيقة التي اقتنع بها وأورد دليلها فيه لرد الضمى المسقط لتلك الأقوال والجمع والطلبات ، لما كان ذلك وكان ما استند إليه الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه يكفي لحمل قضائه ويتضمن الرد المسقط بطلب ندب خبير فلان النعى بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن نعى بالسبب التاسع على الحكم المطعون فيه القصور في السبب وقال في بيان ذلك أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على أوجه دفاع وهوية تمسك بها إذ أنه عاب على حكم محكمة أول درجة خطأها في استخلاص الوقائع وتواريخ الخطابات المتبادلة وخطأها في تطبيق القانون ، ولم يعن الحكم المطعون فيه بالرد على ذلك .

وحيث ان هذا التعى غير مقبول ذلك أن الطاعن لم يمدد الوقائع والمستندات المراد الاستدلال بها ، وإنما ساق نعيه بشكل عام دون بيان لها ، ودلالة كل منها وأثر ما ينسبه للحكم من قصور في قضائه مما يجعله نعيًا مجهولًا غير مقبول .

وحيث انه لما تقدم جميعه يتعين رفض الطعن .

---



## جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أقر حلف وعضوية للسادة المستشارين :  
 محمد مصطفى المنفلوطي ، وحسن السنباطي ، و د . بشري رزق قيان ، ورافقت عبد الرحيم .

( ١٣٢ )

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٢ في القضايا :

عمل . تأمينات اجتماعية .

التزام صاحب العمل بإداء الاشتراكات إلى هيئة التأمينات الاجتماعية . صاحب العمل .  
 تعريفه . عدم وجوب احترامه العمل أو ثبوت قصده إلى تحقيق الربح . مثال في قيام صاحب  
 الأرض بإقامة بناء .

نص المادة الأولى من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩  
 يدل على أن المشرع حرص على عدم اشتراط أن يكون صاحب العمل متغذا  
 من العمل الذي يزاوله حرفة أو مهنة له ولذلك يستوى أن يهدف صاحب العمل  
 إلى تحقيق الربح به أولا يهدف إليه . ويقطع بذلك أن قانون عقد العمل باستبعاد  
 طائفة الخدم من الخضوع لأحكامه إنما يفترض خضوعهم لها أصلا لولا  
 الاستبعاد وذلك أن المخدم لا يتحقق في شأنه كصاحب عمل بالنسبة إلى الخادم  
 وصف الاحتراف كما أن المادة ٧٦٤ من القانون المدني عرفت عقد العمل بأنه  
 هو الذي يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأنه يعمل في خدمة المتعاقد الآخر وتحت  
 إدارته أو إشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر ولم يتطلب هذا القانون  
 توافر شروط معينة في هذا المتعاقد الآخر ففسرى إذن أحكامه على جميع عقود  
 العمل سواء أكان أصحاب الأعمال يتخذون هذه الأعمال مهنة لهم أم لا .

المحكمة

بمسد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٣٦٥ سنة ١٩٧٠ عمال كلى الاسكندرية طلبت منها الحكم بعدم أحقية الهيئة الطاعنة في مطالبتها بمبلغ ٣٣٣ جنيها و ٤٥٠ مايا ، وقالت شرعا لدعواها أنها تملك العقار الموضح بصحيفة الدعوى وأقامت عليه بناء من ... بدروم وطابقين بعد أن استخرجت لذلك ترخيصا بالبناء رقم ١٩٩٦ سنة ٦٨ حى شرق الاسكندرية وفي ١٩٧٠/٢٠/٢٩ وصلها خطاب من الهيئة الطاعنة تطالبها بالمبلغ المذكور على أساس أنه يمثل قيمة الاشتراكات المقررة عن العمال الذين قاموا ببناءة وإذمهلت أعمال البناء إلى مقاولين ، ولم تقم بها بنفسها فلا تسأل عن تلك الاشتراكات فقد أقامت دعواها ببراءة ذمتها منها . وبتاريخ ١٩٧١/٣/١٨ قضت المحكمة الابتدائية بعدم أحقية الهيئة الطاعنة في مطالبة المطعون ضدها بمبلغ ٣٣٣ جنيها و ٤٥٠ مليا الخاصة بالترخيص رقم ١٩٩٦ سنة ٦٨ فاستأنفت الهيئة الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافها برقم ٦٥٨ سنة ٢٧٧ وفي ١٩٧٢/٣/٢٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنن الهيئة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن . وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٧/١/١٣ وفيها التزمت النيابة رأيا سابقا .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه . وفي بيان ذلك تقول الطاعة أن ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من أن صاحب العمل هو من يتخذ العمل حرفة أو مهنته له وما رتبته على ذلك من عدم اعتبار المطعون ضدها صاحبة عمل وبالتالي عدم التزامها بأداء الاشتراكات المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ لا سند له من هذا القانون الذى أخضع لأحكامه جميع العاملين والزم أصحاب الأعمال بأداء الاشتراكات الإقتات معينة استثنائها من الخضوع لأحكامه وقد عرفت المادة الأولى من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩

المقصود بصاحب العمل بأنه كل شخص طبيعي أو اعتباري يستخدم عاملاً أو عمالاً لقاء أجر مهما كان نوعه دون أن تشترط اتخاذ العمل حرفه أو مهنة له كما نصت المادتان ٦٧٤ من القانون المدني و ٤٢ من قانون العمل على الخاصيتين الأساسيتين اللتين يتميز بهما عقد العمل الفردي وهما "أداء العمل تحت إدارة أو إشراف صاحب العمل" و "وكون الأداء مقابل أجر" وإذا لا يوجد في الأوراق ما يدل على أن المطعون ضدها عهدت البناء إلى مقاول فإن علاقة التبعية والأجر تقوم بينها وبين العمال الذين استخدمتهم في البناء على أرضها مما يجعلها صاحبة عمل في نظر القانون دون توقف على احترافها للعمل أو توخيها قصد الكسب من ورائه وبالتالي قلّزم بسداد الاشتراكات موضوع المطالبة للهيئة الطاعنة .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أنه لما كان النص في المادة الأولى من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه "يقصد بصاحب العمل كل شخص طبيعي أو اعتباري يستخدم عاملاً أو عمالاً لقاء أجر مهما كان نوعه" يدل على أن المشرع حرص على عدم اشتراط أن يكون صاحب العمل متخذاً من العمل الذي يزاوله حرفة أو مهنة له ولذلك يستوى أن يهدف صاحب العمل إلى تحقيق الربح به أو لا يهدف إليه ويقطع بذلك أن قانون عقد العمل باستبعاده طائفة الخدم من الخضوع لأحكامه إنما يفترض خضوعهم لها أصلاً لولا هذا الاستبعاد وذلك رغم أن المخدم لا يتحقق في شأنه — كصاحب عمل بالنسبة إلى الخادم — وصف الاحتراف كما أن المادة ٦٧٤ من القانون المدني عرفت عقد العمل بأنه هو الذي يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة المتعاقد الآخر وتحت إرادته أو إشرافه مقابل أجر يتعهد به الطرف الآخر ولم يتطلب هذا القانون توافر شروط معينة في هذا التعاقد الآخر فتسرى إذن أحكامه على جميع عقود العمل سواء أكان أصحاب الأعمال يتخذون هذه الأعمال مهنة لهم أم لا ، ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون



فيه قد خالف هذا النظر. وجرى في قضائه على أن المطعون ضدها لا تخضع لقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ باعتبارها صاحبة عمل لأنها لا تحترف مهنة وعلى هذا الأساس قضى ببراءة ذمتها من المبلغ الذي تطالبها به الهيئة الطاعنة وحجية هذا الخطأ عن بحث حقيقة العلاقة بين المطعون ضدها وبين هؤلاء العمال الذين استخدمتهم في بناء عقارها وما إذا كانت علاقة عمل استكملت عناصرها القانونية أم لا فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يستوجب نقضه .

---

## جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هبكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
محمد مدني العصار ، ورافقت محمد الرحيم ، وجمال الدين عبد الطيف ، وإبراهيم هاشم .

( ١٣٣ )

الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ١٤٠١ القضائية :

( ١ و ٢ و ٣ و ٤ ) التزام "حواله الحق" .

( ١ ) الحق الشخصي إما كان محله قابل للحواله كاصل . يستوي في ذلك أن يكون الحق منجزاً أو معلقاً على شرط أو مقترناً باجل أو أن يكون حقاً مستقبلاً .

( ٢ ) حوالة الحق لا تنتهي ، ألتزاماً جديداً في ذمة المدين انتقال الالتزام ذاته بجميع مقوماته وخصائصه

( ٣ ) طلب حجز السيارة . ماهيته . جواز حوالة الحق من الناشئة عنه . انتقال الحق المحال به بمجرد انعقاد الحوالة .

( ٤ ) حوالة الحق تتم دون حاجة إلى رضا المدين م٠٣ م٠٣ مدني . انتقال الحق المحال به بمجرد انعقاد الحوالة . لا يغير من ذلك عدم تماثلها في حق المدين المحال عليه .

( ٥ و ٦ ) التزام "حواله" . تعويض . مسئولية .

( ٥ ) ضمان المحيل لأفعاله الشخصية . م٠٣١١ مدني . حق المحال له في التعويض .  
شموله قيمة الحق المحال به وكفاة الأضرار التي لحقت بالمحال له .

( ٦ ) عناصر التعويض . شمولها ما كان للضرورة من رجحان كسب قوته عليه العمل غير المشروع

( ٧ ) إثبات " طرق الإثبات " . التزام "حواله" .

حوالة الحق في مقابل مبلغ معين . أمر مشروع . إثبات مقابل حوالة الحق . خضوعه للقواعد العامة . انعقاد حوالة الحق في طلب حجز سيارة . تقاضي المحيل مبالغاً يزيد عن السعر المحدد لها بقرار التسعيرة اللاحق للاتفاق . وجوب اثباته بالكتابة علة ذلك .

١ — الأصل طبقا لما تقضى به المادة ٣٠٣ من القانون أن الحق الشخصي أيا كان محله قابل للحوالة إلا إذا حال دون ذلك نص القانون أو اتفاق المتعاقدين أو طبيعة الالتزام ، يستوى في ذلك أن يكون الحق منجزا أو مطلقا على شرط أو مقترنا بأجل أو أن يكون حقا مستقبلا .

٢ — حوالة الحق — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تنشئ التزاما جديدا في ذمة المدين وإنما هي تنقل الالتزام الثابت أصلا في ذمته من دائن إلى دائن آخر باعتبار هذا الالتزام حقا للدائن المحيل ، وينتقل بها الالتزام ذاته بجميع مقوماته وخصائصه .

٣ — إذ كان طلب حجز السيارة المقدم من الطاعنة قد أنشأ لها حقا قبل الشركة الموزعة من شأنه أن يجعل لها أسبقية الحجز التالية بحيث يكون حقها شراء السيارة عند موافقة الشركة المنتجة على طلبها ، وكذلك استرداد مقدم الثمن الذي دفعته بموجب إيصال الحجز في حالة عدم موافقة الشركة المذكورة على الطلب أو عدولها عنه ، كما أن لها الحق في الرجوع على الشركة الموزعة بالتعويض إذا هي رفضت تسليمها السيارة رغم قبول الشركة المنتجة للطلب ، وهي جميعها حقوق يصح أن تكون محلا للتعامل وتقبل التنازل عنها بطريق حوالة الحق .  
ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الاتفاق تضمن تنازل الطاعنة للطعون عليه عن طلب حجز السيارة وعن السيارة ذاتها وأن المطعون عليه أصبح مالكها عند استلامها من الشركة ، فإن الاتفاق على هذه الصورة هو حوالة حق وبمقتضاه ينتقل الحق المحال به من الطاعنة إلى المطعون عليه بمجرد انعقاد الحوالة دون نظر إلى نفاذها في حق الشركة المنتجة وهي الحال عليم لا يغير من ذلك إن الحق في شراء السيارة لما يوجد بعد عند إبرام الاتفاق أو أنه معلق على شرط قبول الشركة المنتجة لطلب الحجز لأنه تجوز حوالة الحق المعلق على شرط والحق المستقبل .

٤ — تنص المادة ٣٠٣ من القانون المدني بأن الحوالة تم دون حاجة إلى إرضاء المدين ، مما مفاده وعلى ماورد في مذكرة المشروع التمهيدية ، أن المشرع اختار المبدأ الذي سارت عليه التشريعات الحديثة التي تجيز أن يظل المدين



بالحق المحال به بمعزل عن تعاقب المحيل والمحال له مراعية في ذلك أن المدين يستوى لديه استبدال دائن بدائن آخر، وبالتالي فإن الحق به ينتقل بمجرد انعقاد الحوالة دون حاجة إلى نفاذها في حق المدين المحال عليه .

٥ - حق المحال له في التعويض في حالة ضمان المحيل لأفعال الشخصية وفقا للمادة ٣١١ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يقتصر على استرداد ما دفعه للمحيل عوضا عن الحق المحال به مع الفوائد والمصروفات ، كما هو الحال عندما يتحقق الضمان للمادتين ٣٠٨ ، ٣٠٩ من القانون المدني ، بل يكون التعويض كاملا يشمل قيمة هذا الحق كلها ولو زادت على ما دفعه المحال له للمحيل ويشمل أيضا التعويض عن أي ضرر آخر يلحق بالمحال له من جراء فعل المحيل .

٦ - القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يمنع من أن يدخل في عناصر التعويض ما كان للضرر من رجحان كسب فوته عليه العمل غير المشروع ، ذلك أنه إذا كانت الفرصة أمرا محتملا فإن تفويتها أمر محقق يجب التعويض عنه .

٧ - إذا كان المطعون عليه يدعى أنه دفع للطاعنة مبلغ ١٠٠ جنيه في مقابل حوالة حقها في استلام السيارة دون أن يثبت هذا المبلغ في الاتفاق ، وكانت حوالة الحق في مقابل مبلغ معين أمرا مشروعاً ذلك أن المشرع أجاز في المادة ٣٠٨ من القانون المدني أن تكون الحوالة بعوض ، وهذا العوض وفقا لما هو مستفاد من المادة ٣١٠ من القانون المذكور هو الشيء الفنى، استولى عليه المحيل من المحال له في مقابل الحوالة ، ومن ثم فإن هذا المقابل يخضع في إثباته للفواعد العامة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن دفع هذا المبلغ يعتبر عملا غير مشروع وأنه يجوز بالتالي إثباته بالبينه والقرائن ويمتنع فيه توجيه اليمين الحاسمة تأسيسا على أنه زيادة غير قانونية في الثمن الذي حددته الحكومة لبيع السيارات شأنه في ذلك شأن بيع الساعة المسعرة أو لمحددة الربح بما يزيد عن السعر أو الربح المحدد ، وكانت المادة الثانية من قرار وزير الصناعة رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٦٣ المعمول به من

تاريخ نشره في ١٩٦٣/٤/٢٩ والذي حدد سعر السيارة نصر ١٣٠٠ قد نصت على أن تسرى الأسعار المبينة بالجدول المرافقة لهذا القرار على العقود الجديدة التي تبرم اعتباراً من تاريخ العمل به وإذا كان الثابت أن حوالة الحق قد تمت في تاريخ ١٩٦٣/٣/١١ وهو سابق على تاريخ العمل بهذا القرار ، ومن ثم فإنه لا محل لبحت أثر مخالفة هذا القرار في خصوص واقعة الدعوى لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في الزام الطاعنة بمبلغ المائة جنيه إلى دليل غير كتابي فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن يستوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٤٧٤ سنة ١٩٦٨ مدني اسكندرية الابتدائية ضد الطاعنة وآخرين ... .. بطلب الحكم بالزام الأولين متضامنين وفي مواجهة باقي المدعى عليهم بأن يدفع له مبلغ ١٨٧٠ جنيهاً وقال بياناً لدعواه أنه بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٦ تقدمت الطاعنة بطلب حجز سيارة نصر ١٣٠٠ لدى شركة أفكوا — المدعى عليها الرابعة — الموزعة لشركة النصر لصناعة السيارات ودفعت من ثمنها مبلغ ٢٧٠ جنيهاً وتعهدت بدفع الباقي على أقساط عند الاستلام وفقاً للسعر الذي تحدده الشركة المنتجة ، وبموجب اتفاق مؤرخ ١٩٦٣/٣/١١ تنازلت للطاعنة عن حقها في طلب حجز السيارة وعن السيارة ذاتها . مقابل مبلغ ٣٧٠ جنيهاً وتسلم المطعون عليه طلب الحجز والإيصال الدال

عليه وتضمن الاتفاق أنها تقاضت منه ٢٧٠ جنيها فقط ولم يذكر باقي المقابل وقدره مائة جنيه لأنه يعتبر زيادة غير قانونية فوق الثمن الذي حددته الشركة لبيع هذه السيارات وعند حلول ميعاد الاستلام في سنة ١٩٦٥ سارعت الطاعنة بمعاونه زوجها المدعى عليه الثاني باستلام السيارة وقيدتها بأسمها بإدارة مرور الاسكندرية في ١٧/٦/١٩٦٥ ثم باعها في ذات اليوم إلى المدعى عليه الثالث بأكثر من ضعف ثمنها الأصلي ، فأبلغ الشرطة وتحرر عن ذلك المحضر رقم ٤٦٤٨ سنة ١٩٦٥ لإدارى العطارين ، وإذا أخلت الطاعنة بالتزاماتها الناشئة عن الاتفاق المؤرخ ١١/٣/١٩٦٣ وأصبح تنفيذه مستحيلا بخطئها بما يستوجب فسخه وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه برد ما دفعه وقدره ٣٧٠ جنيها فضلا عن تعويض الضرر الذى لحق به ويقدر بمبلغ ١٥٠٠ جنيها ، فقد أقام الدعوى بالطلبات سالفه البيان وبتاريخ ٣٠/٣/١٩٦٩ حكمت المحكمة بالزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليه مبلغ ٢٧٠ جنيها ورفض طلب الزامها بدفع مبلغ ١٠٠ جنيها وبإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه أن الطاعنة قد فوتت عليه بفعلها الشخصى حق الحصول على السيارة محل إيصال الحجز المتعاقد عليه باستلامها من الشركة دون إخطاره ثم بيعها إلى المدعى عليه الثالث وأن ذلك ألحق به ضررا وفوت عليه كسبا بلغ حملته ١٥٠٠ جنيها وأن المدعى عليه الثانى قد أسهم في ذلك الفعل الذى جعل تنفيذ التزام الطاعنة مستحيلا وبعد تنفيذ الحكم بإسماع شهود الطرفين حكمت المحكمة بتاريخ ٢٢/٦/١٩٦٩ بإثبات ترك المطعون عليه الخصومة بالنسبة للدعى عليهم الثالث والرابعة والخامس وبالزام الطاعنة بأن تؤدي إلى المطعون عليه مبلغ ٧٠٠ جنيها ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . استأنفت الطاعنة الحكم الصادر في ٣٠/٣/١٩٦٦ أمام محكمة الاسكندرية بالاستئناف رقم ٤٧٤ سنة ٢٥ ق مدنى بالنسبة لشقه الأول الخاص بالزامها بدفع مبلغ ٢٧٠ جنيها كما استأنفه المطعون عليه بالاستئناف رقم ٥٩٨ سنة ٢٥ ق بالنسبة لشقه الثانى الخاص برفض طلبه بالزام الطاعنة بمبلغ ١٠٠ جنيها واستأنفت الطاعنة الحكم الصادر في ٢٢/٦/١٩٦٦ بالاستئناف رقم ٩٧٧ سنة ٢٥ ق كما استأنفه المطعون عليه بالاستئناف رقم ١٠١٣ سنة ٢٥ ق ، وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافات الثلاثة الأخيرة إلى الاستئناف الأول حكمت بتاريخ ١٣/٣/١٩٧١ برفض الاستئناف



رقم ٤٧٤ سنة ٢٥ ق وتأيد الحكم الصادر في ١٩٦٩/٣/٣٠ فيما قضى به من الزام الطاعنة بأن تؤدي إلى المطعون عليه مبلغ ٢٧٠ جنيه وفي الاستئناف رقم ٥٩٨ سنة ٢٥ ق بإلغاء الحكم الصادر في ١٩٦٩/٣/٣٠ في خصوص قضائه برفض الدعوى بالنسبة لمبلغ ١٠٠ جنيه وبالزام الطاعنة بأن تؤدي هذا المبلغ إلى المطعون عليه ورفض الاستئناف رقمي ٩٧٧ ، ١٠١٣ سنة ٢٥ ق وتأيد الحكم المستأنف الصادر في ١٩٦٩/٦/٣٢ ، طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض فيما قضى به في الاستئنافات أرقام ٤٧٤ ، ٥٩٨ ، ٩٧٧ سنة ٢٥ ق . مدني الاسكندرية ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب تنمي الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت في الأوراق والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك أن تقول أن الحكم أقام قضاءه على إن العقد المؤرخ ١٩٦٣/٣/١١ المبرم بين الطاعنة والمطعون عليه هو حوالة حق حولت الطاعنة بمقتضاه للمطعون عليه حقها الثابت بإيصال حجز السيارة لدى شركة افكو الموزعة مقابل ٢٧٠ جنيه أقرت الطاعنة في العقد بقبضه وقد توافرت أركان هذه الحوالة بين طرفيها ، أما عن تكيف العلاقة بين الطاعنة والشركة المنتجة وهي شركة النصر لصناعة السيارات فإن طلب حجز السيارة من الطاعنة المقدمة بصورته وهو بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٦ يعتبر إيجاباً ويعتبر تحرير إيصال الحجز من الشركة المنتجة في ١٩٦٢/١١/١٩ قبولاً ضمنياً لأن المدة التي مضت بين هذين التاريخين كافية لتبدى هذه الشركة رأيها بالقبول أو الرفض ، وهذا الأمر مستفاد من نص المادة ٢/٩٣ من القانون المدني بل أن المادة ٩٨ من ذات القانون صريحة في هذا المدلول في حين أن تنازل الطاعنة عن طلب حجز السيارة ليس في حقيقة حوالة حق لأن هذا الطلب لا ينشئ لها حقاً قبل الشركة الموزعة أو الشركة المنتجة ولا يعدو أن يكون مجرد إيجاب ينتظر قبول الشركة المنتجة ، ولا يعتبر إيصال سداد رسم الحجز قبولاً من الشركة المنتجة لأنه صادر من الشركة الموزعة ويشتمل على تعهد برد المبلغ المدفوع إلى الطاعنة في حالة عدم قبول الشركة

المنتجة ومن ناحية أخرى فإن الحكم أنزل على واقعة الدعوى حكماً مستفاداً من صورتين قدمتهما الطاعنة على سبيل المثال بطلب حجز مؤرخ ١٩٧٢/١٠/٦ وإيصال سداد رسم مؤرخ ١٩٦٢/١١/١٩، إذ الثابت من أقوال المدير المالي لشركة أفكو في تحقيقات الشكوى الإداري رقم ٦٤٨، سنة ١٩٦٥، العطارين أن الطاعنة قدمت طلب الحجز عن السيارة موضوع الدعوى في ١٩٦٢/٤/٢٦ وسددت رسم الحجز في نفس اليوم وأن موافقة الشركة المنتجة تمت في يوم ١٩٦٥/٦/٣، مما يبين منه أن الشركة المنتجة لم تكن طرفاً في شيء مما تم في يوم ١٩٦٤/٤/٢٦، هذا إلى أنه لا وجه للاستناد إلى المادتين ٩٣، ٩٨ من القانون المدني لأن القبول المطلوب في واقعة الدعوى هو القبول الصادر من الشركة المنتجة وتفيد الأوراق التي استند إليها الحكم أن الطاعنة والشركة الموزعة كانتا في انتظار ذلك القبول الأمر الذي يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال.

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه لما كان الأصل طبقاً لما تقضي به المادة ٣٠٣ من القانون المدني أن الحق الشخصي أياً كان محله قابل للحالة إلا إذا حال دون ذلك نص القانون أو أن يكون حقاً مستقبلاً، وكانت حوالة الحق — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تنشئ التزاماً جديداً في ذمة المدين وإنما هي تنقل الالتزام الثابت أصلاً في ذمته من دائن إلى دائن آخر باعتبار هذا الالتزام حقاً للدائن المحيل وينقل بهما الالتزام ذاته بجميع مقوماته وبخصائصه، ولما كان طلب حجز للسيارة المقدم من الطاعنة قد أنشأ لها حقاً قبل الشركة الموزعة من شأنه أن يجعل لها أسبقية على طلبات الحجز التالية، بحيث يكون من حقها شراء السيارة عند موافقة الشركة المنتجة على طلبها وكذلك استرداد مقدم الثمن الذي دفعته بموجب إيصال الحجز في حالة عدم موافقة الشركة المذكورة على الطلب أو عدولها عنه، كما أن لها الحق في الرجوع على الشركة الموزعة بالتعويض إذا هي رفضت تسليمها السيارة رغم قبول الشركة المنتجة للطلب وهي جميعها حقوق يصح أن تكون محلاً للتعامل وتقبل التنازل عنها بطريق حوالة الحق، ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه إن الاتفاق المؤرخ ١٩٦٣/٣/١١ تضمن تنازل الطاعنة للطعون عليه عن طلب حجز السيارة

ومن السيارة ذاتها وأن المطعون عليه يصبح مالكا لها عند استلامها من الشركة فإن الإتفاق على هذه الصورة هو حوالة حق ، وبمقتضاه ينتقل الحق المحال به من الطاعة إلى المطعون عليه بمجرد انعقاد الحوالة دون نظر إلى نفاذها في حق الشركة المنتجة وهي المحال عليها ، لا يغير من ذلك إن الحق في شراء السيارة لما يوجد بعد عند إبرام الاتفاق أو أنه معلق على شرط قبول الشركة المنتجة لطلب الحجز لأنه وعلى ما سلف البيان تجوز حوالة الحق المعلق على شرط والحق المستقبل وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة وقرر أن نفاذ الحوالة في حق الشركة المنتجة هو أمر يتصل بالعلاقة التي تربط بين المطعون عليه وهذه الشركة وهي التي تدفع بعدم نفاذ الحوالة في حقها ، فإنه لا يؤثر في سلامة قضائه أضافه بشأن تكييف العلاقة بين الطاعة وبين الشركة المنتجة للسيارات أيا كان وجه الرأي فيه مما يكون معه النعي بهذا الخصوص غير منتج ، لما كان ذلك فإن النعي بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسيب ، وفي بيانه تقول الطاعة أن الحكم الزمها بتعويض قدره ٧٠٠ جنيها تأسيسا على أنها محيلة للحق وضامنة لأفعالها الشخصية لأنها فوتت على المطعون عليه حقه في الحصول على السيارة ببيعها لغيره مما اضطره إلى شراء سيارات مستعملة وانفق مبالغ في سبيل إصلاحها ، هذا إلى أن الطاعة استثمرت مقدم الثمن المدفوع من المطعون عليه في المدة من ١٩٦٣/٣/١١ حتى ١٩٦٥/٦/١٧ ثم تصرف في السيارة مقابل ثمن يزيد كثيرا عن الثمن الذي اشترت به ، في حين أن الأمر لا يتعلق بحوالة حق بل مجرد تنازل عن طالب حجز السيارة وهو في حقيقته ايجاب ينتظر القبول من الشركة المنتجة ، وقد تسكت الطاعة في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأن التزامها انتهى بتسليمها طلب الحجز وإيصال سداد مقدم الثمن المطعون عليه وكان عليه أن يتابع هذا الطلب وأن يحصل على قبول الشركة المنتجة ، وأنه مع التسليم بأن اتفاق ١٩٦٣/٣/١١ كان حوالة فقد كان على المطعون عليه أن يعلن الشركة المحال عليها ليكون الاتفاق نافذا في حقها ، غير أنه لم يفعل وتراخى في استلام السيارة لأنه لم يتيسر له دفع الثمن إلى الشركة وطالب الطاعة بأن تظل السيارة



باسمها وأن يقوم هو بدفع الأقساط باسمها الأمر الذي رفضته لأنه يعرضها لمخاطر كثيرة ، وقدمت تدليلا على ذلك مشروع توكيل غير موقع عليه وهو طبيب على تذكرة علاج باسمه يفيد توكيها ل في استلام السيارة وشهد بذلك شاهدا ... .. ، إلا أن المحكمة أهدرت دالة هذا المستند ولم تعول على أقوال شاهديها ، كما أنها التفتت عن شهادة رسمية من إدارة المرور تفيد أن المطعون عليه اشترى سيارة أخرى ثم باعها قبل موافقة الشركة المنتجة على بيع السيارة إلى الطاعنة ، وكل ذلك يدل على أن المطعون عليه هو الذي أخل بالتزاماته في اتفاق ١٩٦٣/٣/١١ ولم يصبه ضرر . هذا إلى أن المحكمة أخذت بأقوال شاهدي المطعون عليه وقد أيد شاهده الأول دفاع الطاعنة من أن المطعون عليه لم يكن يملك ثمن السيارة وكان يرغب في دفع الأقساط باسمها غير أنه قرر أن المطعون عليه باع سيارته الأخرى عندما أتفق مع الطاعنة في سنة ١٩٦٣ على أن تنازل له عن السيارة موضوع النزاع وهو مالا يتفق مع شهادة المرور سالفة الذكر ، أما الشاهد الثاني فقد نفى وجود سيارة أخرى للمطعون عليه خلافا للثابت في تلك الشهادة . علاوة على أن المحكمة ذهبت إلى أن الطاعنة فوتت على المطعون عليه حقه في السيارة مع أنه لم يتعلق له حق بها ، أما ما أضافته المحكمة من أنه اشترى سيارات مستعملة وأتفق في سبيل إصلاحها فقد ورد على لسان شاهديه وتنفيه شهادة المرور ، كذلك فإن المحكمة عولت في تقدير التعويض على أن الطاعنة استثمرت مقدم الثمن المدفوع وأنها تصرفت في السيارة بالبيع بمبلغ يزيد كثيرا عن الثمن الذي أشرت به ، مما مفاده أنها عوضت المطعون عليه عن أضرار احتماليه خلافا للقانون الذي يقضى بأن الضرر الذي يعرض عنه هو الضرر المباشر فقط سواء في ذلك المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية ، على أنه مع تطبيق أحكام الحوالة فإنه وفقا للمادة ٣١٠ من القانون المدني لا يلزم المحيل بعوض إلا برد ما استولى عليه مع الفوائد والمصروفات ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان الاتفاق المؤرخ في ١٩٦٣/٣/١١ ، وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول من حوالة حق الطاعنة إلى المطعون عليه ، وكانت المادة ٣٠٣ من القانون المدني

تقضى بأن الحوالة تتم دون حاجة إلى رضا المدين ، مما مفاده وعلى ما ورد في مذكرة المشروع التمهيدى أن المشرع أختار المبدأ الذى سارت عليه التشريعات الحديثة التى تجيز أن يظل المدين بالحق المحال به بمعزل عن تعاقد المحيل والمحال له مراعية في ذلك أن المدين يستوى لديه استبدال دائن بدائن آخر ، وبالتالي فإن الحق المحال به وعلى ما سلف ذكره في الرد على السبب الأول ينتقل بمجرد انعقاد الحوالة دون حاجة إلى نفاذها في حق المدين المحال عليه ، وكان لا محل لما تنعاه الطاعنة بأن المحكمة أهملت دلاله مشروع التوكيل والتفتت عن شهادة المرور لأن محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تتعقب كل حجة للخصم وترد عليها استقلالاً متى أقامت قضاءها على ما يكفي لحمله ، وكان لا يقبل من الطاعنة ما أثارته من أقوال الشهود لأن ترجيح شهادة شاهد على شهادة آخر هو من اطلاقات قاضى الموضوع لا شأن فيه لغير ما يطمئن اليه وجدانه ، وقد أخذت محكمة الموضوع بأقوال شاهدى المطعون عليه وأطرحت أقوال شاهدى الطاعنة بما لها من سلطة في تقدير الدليل وكان لا وجه للتحدى بحكم المادة ٣١٠ من القانون المدنى في خصوص التعويض الذى يرجع به المطعون عليه على الطاعنة ذلك لأن حق المحال له في التعويض في حالة ضمان المحيل لأفعاله الشخصية وفقاً للمادة ٣١١ من القانون المدنى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يقتصر على استرداد ما دفعه للمحيل عوضاً عن الحق المحال به مع الفوائد والمصروفات كما هو الحال عندما يتحقق الضمان طبقاً للمادتين ٣٠٨ ، ٣٠٩ من القانون المدنى بل يكون التعويض كاملاً يشمل قيمة هذا الحق كلها ولو زادت على ما دفعه المحال له للمحيل ويشمل أيضاً التعويض عن أى ضرر آخر يلحق بالمحال له من جراء فعل المحيل ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله : « أن محكمة أول درجة قد أصابت فيما تضمنه قضاؤها بالحكم الصادر بجلسته ١٩٦٩/٦/٢٢ من مسائلة المستأنفة — الطاعنة — عن الخطأ الذى وقع منها إخلالاً منها بالتزاماتها الناشئة عن العقد المؤرخ ١٩٦٣/٣/١١ وذلك للأسباب السابقة التى عولت عليها المحكمة كما أن المستأنفة كانت تستطيع استلام السيارة من الشركة وتسليمها إلى المستأنف عليه لو كانت حسنة النية لا تريد انتهاز الفرصة ببيعها لغير نظير ثمن أكبر . أما أوجه الضرر التى حاقت بالمستأنف عليه —

المطعمون عليه — فتأبته وقد جمعتها المحكمة فيما عبرت عنه بقولها أن العملية قمت باستلام السيارة لنفسها والتصرف فيها بالبيع لغيره ومن ثم تكون قد فوتت بذاتها الشخصى حق المستأنف عليه فيما جعل تنفيذ الالتزام وحصوله على هذه السيارة مستحيلا ، وبناء على ذلك يكون قد استحال على المستأنف عليه الحصول على هذه السيارة بالذات من تاريخ استلامها وإلى الآن مما اضطره لشراء سيارات مستعملة الواحدة بعد الأخرى وانفاقه في سبيل إصلاحها وما إصابه من ضرر أدبى ، فضلا عن استثمار المستأنف مبلغ ٣٠٠ جنيه منذ ١١/٣/١٩٦٣ حتى ١٧/٦/١٩٦٥ ثم تصرفها بالبيع مقابل ثمن لا شك أنه يزيد كثيرا عن الثمن المسمى فى الإيصال وأنه فيما يختص بمبلغ التعويض المقضى به فإن هذه المحكمة تقرر محكمة أول درجة في تقديرها لمداهمة الظروف التداعى وكفايته لتغطية كل الأضرار التي نالت المستأنف عليه “ مما مفاده أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن الطاعنة هي التي أخلت بالتزاماتها الناشئة عن عقد الحوالة والزامها بالتعويض استنادا إلى أنه لم يعد في إمكان المطعمون عليه الحصول على السيارة التي حولت له الطاعنة حقها فيها وهي سيارة جديدة الأمر الذي اضطره إلى شراء سيارات مستعملة أنفق مبالغ في إصلاحها وأن الطاعنة استثمرت مقدم الثمن الذي دفعه لها مما حرمه من استثمار هذا المبلغ ، كما أنها فوتت عليه الفرصة في بيع هذه السيارة والحصول منها على ربح ، ذلك أن الطاعنة تصرفت فيها بالبيع مقابل مبلغ يزيد كثيرا عن الثمن الذي اشترت به ، ثم أعملت المحكمة سلطتها الموضوعية في تقدير التعويض الجابر لهذه الأضرار مراعية في ذلك ظروف الدعوى وملاساتها ، ولما كان القانون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يمنع من أن يدخل في عناصر التعويض ما كان للضرر من رجحان كسب قوته عليه العمل غير المشروع ذلك أنه إذا كانت الفرصة أمرا محتملا فإن تفويتها أمر محقق يجب التعويض عنه ، لما كان ذلك فإن النعى بهذا السبب يكون غير سديد .

وحيث إن مما تنهأ الطاعنة بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم الزمها بأن ترد للمطعمون عليه مبلغ ١٠٠ جنيه بناء على مجرد قرائن استنادا إلى أنه دفع لها هذا المبلغ نظير تنازلها عن طلب حجز السيارة لم يذكر في الاتفاق لأنه زيادة غير قانونية في الثمن شأنه في ذلك شأن بيع السمعة



المسعرة أو المحددة الربح بما يزيد عن السعر أو الربح المحدد قانونا ، وأنه لهذا لا يشترط الدليل الكتابي لإثبات هذا المبلغ بل تكفى فيه البينة والقرائن كما لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة فيه لسمته غير الشرعية ، في حين أن مقابل حوالة الحق لا يكون التزاما غير مشروع لأنها قد تكون بعوض ، ومن ثم فلا يجوز اثبات المبلغ الذى يدعيه المطعون عليه إلا بالكتابة ويجوز فيه توجيه اليمين الحاسمة وهو ما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كان المطعون عليه يدعى أنه دفع للطاعنه مبلغ ١٠٠ جنيه فى مقابل حوالة حقها فى استلام السيارة دون أن يثبت هذا المبلغ فى الاتفاق المؤرخ ١١/٣/١٩٦٣ ، وكانت حوالة الحق فى مقابل مبلغ معين أمرا مشروعا ذلك أن المشرع أجاز فى المادة ٣٠٨ من القانون المدنى أن تكون الحوالة بعوض ، وهذا العوض وفقا لما هو مستفاد من المادة ٣١٠ من القانون المذكور هو الشيء الذى استولى عليه المحيل من المال له فى مقابل الحوالة ومن ثم فإن هذا المقابل يخضع فى إثباته للقواعد العامة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه فى هذا الخصوص على أن دفع هذا المبلغ يعتبر عملا غير مشروع وأنه يجوز بالتالى إثباته بالبينة والقرائن ويمتنع فيه توجيه اليمين الحاسمة تأسيسا على أنه زيادة غير قانونية فى الثمن الذى حددته الحكومة لبيع السيارات شأنه فى ذلك شأن بيع السلع المسعرة أو المحددة الربح بما يزيد عن السعر أو الربح المحدد ، وكانت المادة الثانية من قرار وزير الصناعة رقم ٤٥٠ سنة ١٩٦٣ المعمول به من تاريخ نشره فى ٢٩/٤/١٩٦٣ والذى حدد سعر السيارة نصر ١٣٠٠ قد نصت على أن تسرى الأسعار المبينة بالجدول المرافقة لهذا القرار على العقود الجديدة التى تبرم اعتبارا من تاريخ العمل به ، وكان الثابت أن حوالة الحق قد تمت فى تاريخ ١١/٣/١٩٦٣ وهو سابق على تاريخ العمل بهذا القرار ، ومن ثم فإنه لا محل لبحث أثر مخالفة هذا القرار فى خصوص

واقعة الدعوى ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استند في الزام الطاعنة بمبلغ المائة جنيه إلى دليل غير كتابي فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن المطعون عليه قد وجه إلى الطاعنة اليمين الحاسمة بالنسبة لمبلغ المائة جنيه فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .

## جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة / السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد مدني العصار ، وجمال الدين عبد اللطيف ، وجلال الدين رافع ، وعبد الحميد  
المرصفاوي .

( ١٣٤ )

الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ التضيائية :

( ١ ) التزام ” الوفاء ” .

الاتفاق على حلول الموفى بالدين محل الدائن . عدم اشتراط رضا المدين . وجوب اتمام  
الاتفاق على الحلول وقت الوفاء على الأكثر . م ٣٢٧ مدني .

( ٢ ، ٣ ) إثبات ” طرق الإثبات ” . التزام ” الوفاء ” . تأمينات عينية .

الاتفاق على الحلول المبرم بين الموفى بالدين والدائن . إثباته . خضوعه للقواعد العامة دون  
التقيد بشكل خاص . الحلول في التأمينات . وقوعه بحكم القانون دون حاجة لاتفاق خاص .  
م ٣٢٩ مدني .

( ٣ ) الحلول محل الدائن المرتهن في الحق المضمون بالرهن . عدم جواز التمسك بالرهن في مواجهة  
الغير إلا بالتأشير بالحلول على هامش القيد الأصلي . م ١٠٥٣ / ٢ مدني . شأن لذلك بنفاذ  
الحلول قبل الغير .

( ٤ ) استئناف ” الطلبات الجديدة ” . إرث . دعوى ” الطلبات  
في الدعوى ” .

اختصاص المدعي لورثة المدين في دعوى المطالبة بدين مورثهم عدم تضمينه صحيفة دعواه طلب  
إلزامهم بالدين من تركة المورث . إضافته هذا الطالب في صحيفة الاستئناف . لا يعد طلبا  
جديدا . علة ذلك .

١ — تنص المادة ٣٢٧ من القانون المدني على أن ” للدائن الذي استوفى  
حقه من غير المدين أن يتفق مع هذا الغير على أن يحل محله ولو لم يقبل المدين ذلك ،  
ولا يصح أن يتأخر هذا الاتفاق عن وقت الوفاء ” ومفاد ذلك أنه يشترط للحلول



في هذه الحالة وعلى ماورد بالأعمال التحضيرية للقانون المدني أن يتفق الموفى والدائن على الحلول ، ولا ضرورة لرضاء المدين به ، وأن يتم الاتفاق على الحلول وقت الوفاء على الأكثر . وقد قصد من هذا الشرط الأخير إلى درء التعايل فقديتواطاً الدائن مع المدين بعد أن يكون هذا قد استوفى حقه فيتفقان غشا على حلول أحد الأغيار لتفويت حق دائن مرتين ثان متأخر في المرتبة فيما أو أقر النص صحة الاتفاق على الحلول بعد الوفاء .

٢ — لا يشترط في الاتفاق على الحلول شكل خاص ، ويخضع في إثباته للقواعد العامة ، والموفى يحل محل الدائن في حقه بما لهذا الحق من خصائص وما يلحقه من توابع وما يكفله من تأمينات عينية أو شخصية وما يرد عليه من دفع ، وهو ما تقضى به المادة ٣٢٩ من القانون المسدنى ويقع الحلول في التأمينات بحكم القانون دون حاجة لاتفاق الموفى مع الدائن على إحلاله محله في الرهن أو أى تأمين آخر .

٣ — تنص المادة ١٠٥٣ / ٢ من القانون المدني على أنه لا يصح التمسك قبل الغير بتحويل حق مضمون بقيد ، ولا التمسك بالحق الناشئ عن حلول شخص محل الدائن في هذا الحكم بحكم القانون أو بالاتفاق ولا التمسك كذلك بالتنازل عن مرتبة القيد لمصلحة دائن آخر إلا إذا حصل التأشير بذلك في هامش القيد الأصلي ، وهو نفس المعنى الذى تنص عليه المادة ١٩ من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ، ومفاد هذا النص أن من يحل محل الدائن المرتين في الحق المضمون بالرهن لا يجوز له أن يتمسك بالرهن في مواجهة الغير إلا بالتأشير على هامش القيد الأصلي بما يفيد هذا الحلول ، ولا شأن لذلك بتنفيذ الحلول في مواجهة الغير .

٤ — أنه وإن كان الطاعن قد طلب أمام محكمة أول درجة إلزام المطعون عليهما الأولى والثانية بالمبلغ موضوع الدعوى — وهو دين في ذمة مورثهما — دون أن يضمن طلباته أنه يطلب إلزامهما بهذا المبلغ من تركة مورثهما ، إلا أنه لما كان الثابت من صحيفتى الدعوى الابتدائية وتعديل الطلبات أمام محكمة أول درجة ، وما ورد في مذكرته المقدمة لها ، أن الطاعن اختصم المطعون عليهما

الأول والثانية ابتداء بوصفهما ورثة المدين وأنه يطلب إلزامهما بدفع المبلغ من تركة المورث ، وبالتالي فإن ما أضافه في صحيفة الاستئناف من إلزامهما بدفع هذا المبلغ من تركة المورث لم يكن إلابانا وتحديدًا لطلبه الأصلي ولا يعتبر من الطلبات الجديدة التي لا يقبل إبدؤها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف وفقا لما تقضى به المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات .

### المحكمة

بعد الاطلاع الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١٦٢ سنة ١٩٦٩ مدنى الاسكندرية الابتدائية ضد المطعون عليهم وآخرين بصحيفة قال فيها أن المرحوم ... .. مورث المطعون عليهما الأولى والثانية كان مدينا لبنك الأراضى المصرى فى مبلغ ١٣٦٢ جنيها و ١ مليم وفوائده التأخيرية بموجب عقد اعتراف بدين وقرض جديد مع ترتيب رهن رسمى موثق بمكتب الشهر العقارى بالاسكندرية فى ١٩٥٢/١٠/٢٥ ومشهر فى ١٩٥٢/١١/٤ وجدد قيده فى ١٩٦٢/١٠/١٤ واتخذ البنك إجراءات التنفيذ على العقارات المرهونة ضد ورثة المدين — المطعون عليهما الأولى والثانية — فى الدعوى رقم ١ سنة ١٩٦٦ بيوع اسكندرية الابتدائية ورسا المزاد على أحد المزايدين ، ثم قرر بزيادة العشر فحددت جلسة ١٩٦٣/١٢/١٧ لإجراء المزايدة الجديدة وبهذه الجلسة قرر الطاعن أنه سدد إلى البنك كامل مطلوباته وحل محله وطلب إلغاء إجراءات البيع وشطب تسجيلات حكم مرمى المزاد وقرر البنك أن الطاعن أوفى كامل مطلوباته بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٥ وحل محله فى جميع حقوقه وامتيازاته قبل المدينين ووافقت المطعون عليها الأولى عن نفسها وبصفتها على هذا الحل وحكمت المحكمة بتلك الجلسة بإلغاء حكم مرمى المزاد الصادر بتاريخ ١٩٦٣/١١/٥

وشطب إجراءات المزايدة الثانية ، وأضاف الطاعن أنه حرر عقد رسمي موثق في ٩/١ سنة ١٩٦٨ أثبت فيه ما تقدم ، كما أن حملة ما سددته للبنك وما دفعه من مصروفات بلغ ١٥٥٢ جنيها و ٧٥٠ مليا تضاف إليه الفوائد التي استجبت حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٨ بواقع ٧٪ ليصبح حملة ما يستحقه مبلغ ٢٠٩٠ جنيها و ٧٥٠ مليا ، وإذا بحق له مطالبة المطعون عليهما الأول والثانية بهذا المبلغ ، كما أنه في ١٨/١/١٩٦٩ وقع بمقتضى عقد الحلول تحت يد المطعون عليهم من الثالث حتى العاشرة — وهم يستأجرون مع غيرهم العقارات المذكورة — الحجز التنفيذي على ما يستحق عليهم من الأجرة للمطعون عليهما الأولى والثانية غير أنهم لم يقرروا بما في ذمتهم ولم يسددا إليه الأجرة مما يجيز له مطالبتهم بدينه ، فقد أقام دعواه بطلب الحكم بالزام المطعون عليهما الأولى والثانية بأن يدفعوا له مبلغ ٢٠٩٠ جنيها و ٧٥٠ مليا والزام المطعون عليهم من الثالث إلى الأخيرة بسداد جميع الأجرة المستحقة في ذمتهم عن المساكن التي يستأجرونها عن المدة من ١/١/١٩٦٨ حتى تاريخ إعلانهم وألا يلزمون بقيمة دينه كله . ثم أدخل الطاعن المطعون عليه الحادى عشر خصما في الدعوى وقدم مذكرة بالحسنة ١٩٧١/٢/٣ أضاف فيها أن المستأجرين وهم المطعون عليهم من الثالث إلى العاشرة امتنعوا عن الوفاء له بالأجرة استنادا إلى أن المطعون عليه الحادى عشر اشترى من المطعون عليها الأولى عقارين من العقارات المرهونة بموجب عقد بيع عرفى مؤرخ ١٢/١٢/١٩٦٧ وأنه استصدر الحكم رقم ٣٣٨٣ سنة ١٩٦٩ مستعجل الاسكندرية بتعيينه حارسا قضائيا على هذه العقارات ووقع حجزا على منقولاتهم ويقول الطاعن أنه يحتمل أن يكون هذا العقد مزورا كما أنه صدر بغير موافقة محكمة الأحوال الشخصية وانتبى إلى تعديل طلباته بطلب الحكم أولا : بإعلان عقد البيع المؤرخ ١٢/١٢/١٩٦٧ الصادر من المطعون عليها الأولى بصفتها إلى المطعون عليه الحادى عشر مع إقالته من الحراسة وتكليفه بإيداع المبالغ التي حصلها من ريع العقارات الأربعة من أول يناير سنة ١٩٦٨ حتى الآن ثانيا — لزام المطعون عليهما الأول والثانية بأن تؤدى له مبلغ ٢٠٩٠ جنيها و ٧٥٠ مليا قيمة ما سددته للبنك والمصاريف الأخرى والفوائد ثالثا — إقامة الطاعن حارسا قضائيا بلا أجر للإدارة والاستغلال على المنازل الأربعة وفقا للبند الخامس من عقد



الرهن والحلول — رابعا — إلزام المطعون عليهم من الثالث إلى العاشرة بأن يدفعوا إليه الأجرة من ١/١/١٩٦٨ حتى الآن والأجرة التي تستحق مستقبلا . وبتاريخ ١٩٧١/٢/٢ حكمت المحكمة برفض الطلبات الموجهة إلى المطعون عليهم من الأولى حتى العاشرة وبعدم قبول طلب بطلان عقد البيع الموجه إلى المطعون عليه الأخير لرفعه من غير ذي صفة وبعدم قبول طلب إقالته من الحراسة القضائية وبعدم قبول طلب الطاعن تعيينه حارسا قضائيا بدلا منه لانعدام مصلحته فيه . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٣٥ سنة ٢٧ ق مدني الأسكندرية طالبا إلغائه والحكم بإلزام المطعون عليهما الأولى والثانية بأن تؤديا له مبلغ ٢.٩٠ جنيها و ٧٥٠ مليا والمصروفات من تركة مورثهما ... .. علاوة على باقى طلباته أمام محكمة أول درجة . وبتاريخ ١٩٧٣/٢/٢ حكمت المحكمة بعدم قبول طلب الطاعن إلزام المطعون عليهما الأولين بأن تؤديا إليه مبلغ ٢.٩٠ جنيها و ٧٥٠ مليا والمصروفات من تركة مورثهما ... .. وبالنسبة لباقي الطلبات برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم للأسباب الأولى والثاني والرابع ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن بالأسباب الأولى والثاني والرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك يقول إن الحكم استند في قضائه إلى أن الطاعن قام بوفاء دين البنك في ١٥/١٢/١٩٦٣ ولم يتم الاتفاق على الحلول إلا بالعقد الموثق في ١٧/٩/١٩٦٨ أى بعد الرفاء بالدين بحوالى خمس سنوات مما يترتب عليه بطلان الاتفاق طبقا لما تقضى به المادة ٣٢٧ من القانون المدني وبالتالي بطلان انجز التنفيذ الموقع تحت يد المطعون عليهم من الثالث إلى العاشرة وانعدام صفة الطاعن في طلب بطلان عقد البيع المؤرخ ١٢/١٢/١٩٦٧ وانعدام مصلحته في طلب تعيينه حارسا قضائيا على العقارات بدلا من المطعون عليه الأخير ، في حين أن الاتفاق على الحلول تم في ذات تاريخ الوفاء وهو ما تدل عليه المخالصة المؤرخة ١٥/١٢/١٩٦١ الصادرة له من البنك وما أثبت بمحضر جلسة ١٧/١٢/١٩٦٣ في دعوى البيوع ومن ثم يكون هذا

الاتفاق صحيحاً ويخوله توقيع الحجز التنفيذي تحت يد المستأجرين وتكون صفة في باقى طلباته ، كما أن الحكم استند إلى أن الحلول يتعلق بحق عيى عقارى فلا يكون له حجج بالنسبة للغير إلا من تاريخ شهره الذى تم فى ١٧/٩/١٩٦٨ وبالتالي فلا يستد به قبل المطعون عليهم ، وهو من الحكم خطأ فى تطبيق القانون لأنه لا يشترط فى الاتفاق على الحلول شكل خاص وإن يتعلق بحق عيى عقارى ، هذا إلى أن حلول الموفى محل الدائن الأصل فى التأمينات يقع بحكم القانون طبقاً لنص المادة ٣٢٩ من القانون المدنى .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه لما كانت المادة ٣٢٧ من القانون المدنى تنص على أن " للدائن الذى استوفى حقه من غير المدين أن يتفق مع هذا الغير على أن يحل محله ولو لم يقبل المدين ذلك ولا يصح أن يتأخر هذا الاتفاق عن وقت الوفاء " مما مفاده أنه يشترط للحلول فى هذه الحالة وعلى ماورد بالأعمال التحضيرية للقانون المدنى أن يتفق الموفى والدائن على الحلول ولا ضرورة لرضاء المدين به وأن يتم الاتفاق على الحلول وقت الوفاء على الأكثر ، وقد قصد من هذا الشرط الأخير إلى دواء التحايل ، فقد يتواطأ الدائن مع المدين بعد أن يكون هذا قد استوفى حقه فيتفقان غشاً على حلول أحد الأغير لتفويت حق دائن مرتين ثان متأخر فى المرتبة ، فيما لو أقر النص صحة الاتفاق على الحلول بعد الوفاء ، وكان يبين من الاطلاع على الإيصال المؤرخ ١٥/١٢/١٩٦٣ الصادر من بنك الأراضى المصرى أنه أثبت فيما يلى " وصل من ... .. ... .. ... .. الطاعن — مبلغ ١٤٧٠ جنيهاً و ١١٥ ملياً سداد كلى مقابل الحلول محل البنك فى جميع حقوقه وفقاً للطالب المقدم منه اليوم وذلك دون أى ضمان ولا مسئولية على البنك خلاف وجود الدين وهذا خاص بملف البنك سلفه رقم ٦٢٢٦ باسم ... .. ... .. مورث المطعون عليهم الأولى والثانية — مع حفظ حق البنك فى المصاريف السارية والمستجدة ، كما أنه أثبت فى محضر جلسة ١٧/١٢/١٩٦٣ فى قضية البيوع رقم ١ سنة ١٩٦٣ الإسكندرية إن الطاعن قرر أنه « سدد كل مطلوب بنك الأراضى وحل محله » وقرر البنك أن الطاعن حل محله فى جميع حقوقه وامتيازاته قبل المدين ، ويبين من ذلك وما أشير إليه فى الإيصال سالف الذكر إن السداد تم مقابل الحلول وفقاً للطالب المقدم من الطاعن فى ذات

اليوم الذي حرر فيه الإيصال مما مقتضاه إن الاتفاق على الحلول لم يتأخر عن وقت الوفاء ، أما ماورد في العقد الموثق في ١٧/٩/١٩٦٨ فإنه يبين منه أنه لا يتضمن الاتفاق على الحلول وإنما حرر إثباتاً لما كان قد تم الاتفاق عليه بتاريخ ١٥/١٢/١٩٦٣ على النحو سالف البيان وهو ما أشار إليه البند الأول من العقد المذكور ، ولما كان لا يشترط في الاتفاق على الحلول شكل خاص وينحصر في إثباته للقواعد العامة ، وكان الموفي يحل محل الدائن في حقه بما لهذا الحق من خصائص وما يلحقه من توابع وما يكفله من أمانات عينية أو شخصية وما يرد عليه من دفع وهو ما تقضى به المادة ٣٢٩ من القانون المدني . ويقع الحلول في التأمينات بحكم القانون دون حاجة لاتفاق الموفي مع الدائن على إحلاله محله في الرهن أو أى تأمين آخر ، وكان لا يغير من هذا النظر ما تنص عليه المادة ١٠٥٣/٢ من القانون المدني من أنه لا يصح التمسك قبل الغير بتحويل حق مضمون بقيد ، ولا التمسك بالحق الناشئ عن حلول شخص محل الدائن في هذا الحق بحكم القانون أو بالاتفاق ولا التمسك كذلك بالتنازل عن مرتبة القيد لمصلحة دائن آخر إلا إذا حصل التأشير بذلك في هامش القيد الأصلي ، وهو نفس المعنى الذى تنص عليه المادة ١٩ من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ، ذلك أن مفاد هذا النص أن من يحل محل الدائن المرتبه في الحق المضمون بالرهن لا يجوز له أن يتمسك بالرهن في مواجهة الغير إلا بالتأشير على هامش القيد الأصلي بما يفيد هذا الحلول ، ولا شأن لذلك بنفاذ الحلول في مواجهة الغير ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه قد استند إلى أن اتفاق الطاعن مع البنك الدائن على الحلول باطل لأنه لم يتم وقت الوفاء الحاصل في ١٥/١٢/١٩٦٣ وإنما تم بمقتضى العقد الموثق في ١٧/٩/١٩٦٨ وأضاف الحكم المطعون فيه إن الحلول لا يحتاج به بالنسبة للمطعون عليهم من الثالث إلى الأخير إلا من تاريخ شهره في ١٧/٩/١٩٦٨ لأنهم من الغير ويتعلق الحلول بحق عيني عقارى ورتب الحكم على ذلك قضاءه برفض طلبات الطاعن فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت بالأوراق .



وحيث إنه مما ينعاه الطاعن بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيانه يقول أنه طلب أمام محكمة الاستئناف أن يكون إلزام المطعون عليهما الأولى والثانية بالمبلغ المطالب به من تركة مورثهما وأوضح في صحيفة الاستئناف إنه قصد بطلباته أمام محكمة أول درجة إلزام المطعون عليهما المذكورتين من تركة المورث ، غير أن الحكم المطعون فيه اعتبر ذلك طلبا جديدا وقضى بعدم قبوله ، في حين أن البين من الأوراق ومذكرته المقدمة لجلسة ١٩٧١/١٢/٢ أمام محكمة أول درجة أنه اختصم المطعون عليهما بوصفهما ورثة المدين وأن طلباته موجهة إلى التركة ولذلك فإن إضافته لعبارة "من تركة مورثهما" أمام محكمة الاستئناف تعتبر بيانا وتحييدا لطلبه الأصلي وليست طلبا جديدا ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي صحيح أيضا . ذلك أنه وإن كان الطاعن قد طلب أمام محكمة أول درجة إلزام المطعون عليهما الأولى والثانية بالمبلغ موضوع الدعوى دون أن يضمن طلباته أنه يطلب إلزامهما بهذا المبلغ من تركة مورثهما ، إلا أنه لما كان الثابت من صحيفة الدعوى الابتدائية وتعديل الطلبات أمام محكمة أول درجة أن مورث المطعون عليهما المذكورتين هو الذي كان مدينا لبنك الأراضى وأن البنك اتخذ إجراءات التنفيذ على عقارات تركها المورث المذكور وقد حل الطاعن محل البنك بوفاء هذا الدين وأضاف الطاعن في صحيفة تعديل الطلبات أنه اختصم وزير الخزانة ومفتش بيت المال بصفتهما حتى يصدر الحكم في مواجهتهما "بأن هذه التركة أصبحت شاغرة ولا مالك لها وهي ملك الدولة بعد استيفاء الطالب - الطاعن - كامل دينه" ، كما أن الطاعن أورد في مذكرته المقدمة لجلسة ١٩٧١/٢/٢ ردا على الدفع الذي أبداه المطعون عليه الأخير بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة لاختصاص المطعون عليها الأولى بصفقتها وصية على أولادها القصر مع أنهم بلغوا سن الرشد - قوله "أن القانون قد نص على مباشرة الإجراءات ضد التركة في مواجهة أى فرد من الورثة لأن المقصود بالتقاضى هو المورث وهو المدين الأصلي في الدعوى ويعتبر أى وارث من الورثة ممثلا للتركة ويمكن اتخاذ الإجراءات في مواجهته دون الآخرين . مما مفاده أن الطاعن اختصم المطعون عليهما الأولى والثانية ابتداء بوصفهما ورثة المدين وأنه يطلب

إلزامهما بدفع المبلغ من تركة المورث و بالتالى فإن ما أضافه في صحيفة الاستئناف من إلزامهما بدفع هذا المبلغ من تركة المورث و بالتالى فإن ما أضافه في صحيفة الاستئناف من إلزامهما بدفع هذا المبلغ من تركة المورث لم يكن إلا بيانا وتحديدًا لطلبه الأصلي ولا يعتبر من الطلبات الجديدة التي لا يقبل إبدؤها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف وفقا لما تقضى به المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقرر بأن هذا الطلب جديد وقضى بعدم قبوله فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم .

## جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد / المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صدقي العصار ، وزكي الصاري صالح ، وجمال الدين عبد اللطيف ،  
وعبد الحميد الموصفاري .

( ١٣٥ )

الطن رقم ٥٢ لسنة ٣٠ القضائية :

( ١ و ٢ ) دعوى " سقوط الخصومة " . تجزئة . بطلان . بيع .

( ١ ) الخصومة فيما يتعلق بسقوطها . قابليتها للتجزئة . م ١٣٦ من قانون المرافعات  
الحالي . شرطه . عدم قابلية الدعوى للتجزئة . أثره . سقوط الخصومة بالنسبة لبعض المدعى  
عليهم يستتبع سقوطها بالنسبة للآخرين .

( ٢ ) قضاء محكمة أول درجة ببطلان عقد البيع الصادر من المورث ورفض الدعوى بصحته  
وتقاضه . موضوع غير قابل للتجزئة . سقوط الخصومة في الاستئناف بالنسبة لبعض المستأنف  
عليهم . أثره سقوطها بالنسبة للباقيين .

( ٣ ) إرث . دعوى " سقوط الخصومة " . تجزئة .

حضور بعض الورثة المستأنف عليهم بعد إعلانهم أمام محكمة الاستئناف وعدم جواز  
اعتبارهم نائبين عن لم يعلن منهم . سقوط الخصومة بالنسبة للآخرين في موضوع غير قابل  
للتجزئة . أثره سقوطها بالنسبة للآخرين .

( ٤ ) و ( ٥ ) دعوى " سقوط الخصومة " . نقض " السبب الجديد " .

( ٤ ) النعي بعدم مصلحة أحد المستأنف عليهم في إبداء الدفع بسقوط الخصومة . عدم  
جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ٥ ) النعي بتنازل بعض المستأنف عليهم عن الدفع بسقوط الخصومة . سبب جديد . عدم  
جواز التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .



١ — تنص المادة ١٣٦ من قانون المرافعات الحالى المنطبقة على واقعة الدعوى ، على أنه ” يقدم طالب الحكم بسقوط الخصومة إلى المحكمة المقامة أمامها الدعوى المطلوب إسقاط الخصومة فيها بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى ، ويجوز التمسك بسقوط الخصومة في صورة دفع إذا عجل المدعى دعواه بعد انقضاء السنة ، ويكون تقديم الطلب أو الدفع ضد جميع المدعين أو المستأنفين وإلا كان غير مقبول ولئن وردت الفقرة الثالثة من النص خالية من العبارة الأخيرة من المادة ٣٠٣ من قانون المرافعات السابق التي كانت تنص على أنه ” وإذا قدم أحد الخصوم استفاد منه الباقيون “ وهي تفيد أن الخصومة فيما يتعلق بسقوطها تعتبر وحدة لا تتجزأ ولو كان موضوعها قابلا للتجزئة بطبيعته ، ومؤدى ذلك أن الخصومة بالنسبة لإسقاطها أصبحت بمقتضى النص الحالى قابلة للتجزئة عند تعدد المدعى عليهم غير أن ذلك لا يتصور إلا إذا كان موضوع الدعوى قابلا للتجزئة ، أما إن كان الموضوع غير قابل للتجزئة فإن سقوط الخصومة بالنسبة لبعض المدعى عليهم يستتبع سقوطها بالنسبة للباقيين .

٢ — إذ كان الثابت أن الطاعنة أقامت الدعوى بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لها من مورث المطعون عليهم ، واختصمت جميع ورثته ، ودفع مورث المطعون عليهم من الرابعة حتى التاسعة وكذلك المطعون عليها العاشرة هذه الدعوى ببطالان عقد البيع لأن البائع كان فاقد الإدراك معدوم الإرادة وقت التصرف ، وحكم ابتدائيا ببطالان العقد ورفض الدعوى ، فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم وقضت بانقطاع سير الخصومة بوفاة المستأنف عليه مورث المطعون عليهم من الرابعة حتى التاسعة وبعد أن استأنفت الدعوى سيرها دفع المطعون عليهم من الرابعة حتى العاشرة بسقوط الخصومة لأن المطعون عليهم السابعة والتاسعة والأخيرة ، أعلن بعد انقضاء سنة من تاريخ الحكم بانقطاع سير الخصومة ولعدم إعلان المطعون عليه السادس ، ولما كان موضوع الدعوى على هذه الصورة غير قابل للتجزئة لأنه يدور حول صحة عقد البيع أو بطلانه ، ولا يتصور أن يكون هذا التصرف باطلا بالنسبة لمن دفع بسقوط الخصومة من ورثة البائع لأن الحكم الابتدائي ببطالان العقد يصبح نهائيا بالنسبة لهم طبقا لنص المادة ١٣٨ من قانون المرافعات ، وأن يعتبر ذات التصرف صحيحا بالنسبة

لمن لم يدفع منهم بسقوط الخصومة مع أنهم جميعا سواء في المركز القانوني ماداموا قد اختصموا بهذه الصفة ولايحتمل الفصل في الطعن على التعريف خير حل واحد . لما كان ذلك فان سقوط الخصومة بالنسبة لبعض المستأنف عليهم يترتب عليه سقوطها بالنسبة للباقيين .

٣ — لا يصح اعتبار من أعلن من الورثة في ميعاد السنة — بعد انقطاع سير الخصومة — وحضروا بعد تعجيل الدعوى في الاستئناف ، نائبين عمن لم يعلن منهم أو من أعلن بعد هذا الميعاد باعتبارهم جميعا من الورثة ، ذلك لأن هؤلاء الورثة الآخرين كانوا ماثلين في الدعوى أمام محكمة الاستئناف حتى صدور الحكم المطعون فيه ، ولاينوب حاضر عمن كان حاضرا مثله في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، لما كان ما تقدم فان سقوط الخصومة بالنسبة للطعون عليهم السادس والسابعة والتاسعة والأخيرة — في موضوع غير قابل للتجزئة — يترتب عليه سقوطها بالنسبة للطعون عليهم الباقي .

٤ — إذ خلت الأوراق مما يفيد أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الموضوع بانعدام مصلحة المطعون عليه الخامس في إبداء الدفع بسقوط الخصومة لأنه أعلن بتعجيل الاستئناف في الميعاد ، فانه يكون سببا جديدا لاتبجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٥ — إذ خلت أوراق الدعوى مما يفيد أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليهم من الرابعة حتى الأخيرة تنازلوا صراحة أو ضمنا عن الدفع بسقوط الخصومة ، فان النعي بهذا الخصوص يكون سببا جديدا لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه — وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٨٦ سنة ١٩٦٦ مدني طنطا الابتدائية ضد المطعون عليهم الثلاثة الأول والعاشر والمرحوم ... .. مورث باقى المطعون عليهم ، يطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٦/١/٦٦ الصادر من مورثهم المرحوم ... .. والمتضمن بيعه لها المنزل الموضح بصحيفة الدعوى والعقد لقاء ثمن مقبوض قدره ١٠٠٠ جنيه دفع المرحوم ... .. والمطعون عليها العاشر ببطلان عقد البيع لأن البائع كان فاقد الإدراك معدوم الإرادة وقت التصرف واستندا في ذلك إلى تقرير طبي استشاري وبتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٦ حكمت المحكمة ببطلان عقد البيع ورفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٤١ سنة ١٩ ق مدني طنطا . وبتاريخ ١٩٧٠/٥/٢ حكمت المحكمة بانقطاع سير الخصومة بوفاة المرحوم ... .. واستأنفت الدعوى سيرها بناء على طلب الطاعنة . دفع المطعون عليهم من الرابعة إلى العاشرة بسقوط الخصومة لانقضاء سنة من تاريخ صدور الحكم بانقطاع سير الخصومة . وبتاريخ ١٩٧٣/٣/٦ حكمت المحكمة بقبول الدفع وبسقوط الخصومة في الاستئناف ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أبصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبعة أسباب تنعى الطاعنة بالأسباب الرابع والخامس والسابع منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول أن الحكم قضى بسقوط الخصومة في الاستئناف بالنسبة لجميع المطعون عليهم ، مع أن النزاع متعلق بصحة ونفاذ عقد بيع صادر لها من مورث المطعون عليهم وهو مما يقبل التجزئة بطبيعته ، ولا يتمسك بسقوط الخصومة إلا بعض المطعون عليهم فكان يتعين أن يقتصر الحكم بالسقوط على من تمسك بهذا الدفع ، هذا إلى أن المطعون عليهما الثانية والثالثة تقدمتا بمذكرة أمام محكمة الاستئناف سلمتا فيها بطلباتها في الدعوى وإذ أهدر الحكم هذا الإقرار القضائي وقضى بسقوط الخصومة بالنسبة لهما فإنه يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم ، علاوة



على أنه كان يجوز لها أن توجه الاستئناف إلى واحد أو أكثر من ورثة كل من البائع لها والمرحوم .. .. حتى ينتصب كل منهم خصما عن تركته مورثة ويكون الحكم لصالحهما حجة على باقى الورثة ، وودى ذلك أنه وقد أعلنت كلا من المطعون عليهما الرابعة والخامس بتعجيل الاستئناف فى الميعاد القانونى وهما من ورثة المرحوم .. .. ولم تتمكن من إعلان الباقيين من ورثته فإن تخلف هذا الإجراء لا يترتب عليه سقوط الخصومة فى الاستئناف بالنسبة لجميع الورثة . وهو ما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى بأسبابه الثلاثة غير سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٣٦ من قانون المرافعات الحالى المنطبق على واقعة الدعوى تنص على أنه " يقدم طلب الحكم بسقوط الخصومة إلى المحكمة المقامة أمامها الدعوى المطلوب إسقاط الخصومة فيها بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى . ويجوز التمسك بسقوط الخصومة فى صورة دفع إذا عجل المدعى دعواه بعد انقضاء السنة ويكون تقديم الطلب أو الدفع ضد جميع المدعين أو المستأنفين وإلا كان غير مقبول " ولئن وردت الفقرة الثالثة من النص خالية من العبارة الأخيرة من المادة ٣٠٣ من قانون المرافعات السابق التى كانت تنص على أنه " وإذا قدمه أحد الخصوم استفاد منه الباقيون " وهى تفيد أن الخصومة فيما يتعلق بسقوطها تعتبر وحدة لا تتجزأ ولو كان موضوعها قابلا للتجزئة بطبيعته ، ومؤدى ذلك أن الخصومة بالنسبة لإسقاطها أصبحت بمقتضى النص الحالى قابلة للتجزئة عند تعدد المدعى عليهم ، غير أن ذلك لا يتصور إلا إذا كان موضوع الدعوى قابلا للتجزئة ، أما إن كان الموضوع غير قابل للتجزئة فإن سقوط الخصومة بالنسبة لبعض المدعى عليهم يستتبع سقوطها بالنسبة للباقيين ، ولما كان الثابت أن الطاعة أقامت الدعوى بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لها من المرحوم .. .. مورث المطعون عليهم واختصمت جميع ورثته ، ودفع أحمد إبراهيم عطا مورث المطعون عليهم من الرابعة حتى التاسعة وكذلك المطعون عليها العاشرة هذه الدعوى ببطالان عقد البيع لأن البائع كان فاقد الإدراك معدوم الإرادة وقت التصرف وحكم ابتدائيا ببطالان العقد ورفض الدعوى ، فاستأنفت الطاعة هذا

الحكم وقضى بانقطاع سير الخصومة بوفاة المستأنف عليه ... .. وبعد  
أن استأنفت الدعوى سيرها دفع المطعون عليهم من الرابعة حتى العاشرة  
بسقوط الخصومة لأن المطعون عليهم السابعة والتاسعة والأخيرة أعلن بعد انقضاء  
سنة من تاريخ الحكم بانقطاع سير الخصومة ولعدم إعلان المطعون عليهم السادس  
وكان موضوع الدعوى على هذه الصورة غير قابل للتزئة لأنه يدور حول صحة  
عقد البيع أو بطلانه ولا يتصور أن يكون هذا التصرف باطلا بالنسبة لمن دفع  
بسقوط الخصومة من ورثة البائع لأن الحكم الابتدائي ببطلان العقد يصبح  
نهائيا بالنسبة لهم طبقا لنص المادة ١٣٨ من قانون المرافعات ، وأن يعتبر  
ذات التصرف صحيحا بالنسبة لمن يدفع منهم بسقوط الخصومة ، مع أنهم  
جميعا سواء في المركز القانوني ما داموا قد اختصموا بهذه الصفة ولا يحتمل  
الفصل في الطعن على التصرف غير حل واحد ، لما كان ذلك وكان لا يصح  
في صورة الدعوى المطروحة اعتبار من أعلن من الورثة في ميعاد السنة وحضروا  
بعد تعجيل الدعوى في الاستئناف نائين عن من لم يعلن منهم أو من أعلن بعد هذا  
الميعاد باعتبارهم جميعا من الورثة ذلك لأن هؤلاء الورثة الآخرين كانوا ماثلين  
في الدعوى أمام محكمة الاستئناف حتى صدور الحكم المطعون فيه ولا ينوب  
حاضر عن من كان حاضرا مثله في الخصومة التي در فيها الحكم المطعون فيه ، لما كان  
ما تقدم فإن سقوط الخصومة بالنسبة للمطعون عليهم السادس والسابعة والتاسعة  
والأخيرة يترتب عليه سقوطها بالنسبة للمطعون عليهم الباقيين ولما كانت الأوراق  
الأوراق قد دخلت مما تثيره الطاعنة بالسبب الخامس من أن المطعون عليها الثانية  
والثالثة قدمتا إلى محكمة الاستئناف مذكرة سلمتا فيها بطلباتها كما أنها تقدم صورة  
رسمية من هذه المذكرة مما يكون معه النعي في هذا الخصوص غير مقبول ،  
لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بقبول الدفع بسقوط الخصومة  
بالنسبة لجميع المطعون عليهم فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويتكون النعي  
عليه بهذه الأسباب على غير أساس .

وحيث إن مبنى النعي بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في فهم  
الواقع ومخالفة الثابت بالأوراق وفي بيانه تقول الطاعنة أن الحكم أقام  
قضائه بقبول الدفع بسقوط الخصومة على عديد من الأخطاء ، ذلك أنه قرر أن

المستأنف عليها الأولى دفعت بسقوط الخصومة بجلسة ١٩٧٢/٢/٥ وهي أولى الجلسات التي حضرتها بعد تعجيل الاستئناف ، في حين أن المستأنف عليه الأول هو ... .. المطعون عليه الأول — وأنه لم يحضر أمام محكمة الموضوع بدرجتها ولم يبد دفاعا في الدعوى ولم يكن الأستاذ ... .. المحامي الذي تمسك بالدفع وكيلا عنه بل أن هذا الدفع لا يقبل منه طالما أنه لم يثبت في محضر الجلسة توكيله عن أى من الخصوم كما أخطأ الحكم عندما قرر أنه في جلسة ١٩٧٣/١/٧ أنضم ورثة المستأنف عليه الرابع ... .. والمستأنف عليها الخامسة — ... .. إلى المستأنف عليها الأولى في الدفع ، ذلك أن الأستاذ ... .. المحامي سبق حضوره عن المطعون عليها الأخيرة — الخامسة — ... .. بجلسة ١٩٧٢/٤/١ ولم يدع بسقوط الخصومة وإنما طلب التأجيل حتى يقدم الخبير تقريره وهذا ينطوى على تنازل صريح عن الدفع بل أنه لم يبد هذا الدفع عندما حضر بجلسة ١٩٧٣/١/٧ عن المطعون عليها الأخيرة وعن جميع ورثة المرحوم ... .. بتوكيل أثبته بمحضر الجلسة ولم ينضم إلى المطعون عليه الخامس عندما أبدى الدفع بالسقوط بتلك الجلسة ثم أن المطعون عليها الرابعة وهي من ورثة ... .. حضرت بجلسة ١٩٧٢/١١/٥ ولم تبد هذا الدفع ، كما أخطأ الحكم إذ قرر أن المستأنفة الطاعنة — لم تقدم أى دليل على إعلانها ورثة المتوفى — ... .. في حين أنها قدمت لمحكمة الاستئناف ما يفيد إعلانها اثنين من ورثته هما المطعون عليهما الرابعة والخامس بتاريخ ١٩٧١/٣/١٨ أى في خلال السنة كذلك أخطأ الحكم عندما قرر أنها أعلنت المطعون عليهم الرابعة والسابعة عن نفسها وبصفتهما والتاسعة وهن من ورثة أحمد إبراهيم عطا بتاريخ ١٩٧١/٥/١٩ في حين أنها أعلنت هؤلاء جميعا في ١٩٧١/٤/١٨ أى قبل انقضاء مدة السنة وهو ما يبطل الحكم المطعون فيه .

وحيث إن النعى بهذا السبب مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من مراجعة الصور الرسمية لمحاضر جلسات الاستئناف المقدمة بحافضة مستندات الطاعنة الأستاذ ... .. المحامي حضر بجلسة ١٩٧٠/٢/٩ عن المطعون عليها الأخيرة والمرحوم ... .. مورث المطعون عليهم من الرابعة حتى التاسعة



بتوكيل أثبت في محضر الجلسة وأن أحدا من المطعون عليهم لم يحضر  
 بـجلسة ٧١/٦/٦ ١٩٧٧ بعد تعجيل الاستئناف وأن الأستاذ ...  
 .. حضر بـجلسة ١٩٧٢/٢/٢٥ عن المستأنف عليها الأول ودفع بسقوط تعجيل  
 الاستئناف بعد الحكم بانقطاع السير الخصومة بأكثر من سنة وأنه حضر  
 بـجلسة ١٩٧٢/٤/١ عن المطعون عليها الأخيرة وطلب هو والحاضر عن الطاعة  
 تأجيل الدعوى حتى يقدم الخبير تقريره وأن المستأنف عليها ... .. حضرت  
 بـجلسة ١٩٧٢/١١/٥ ولم تبد دفاعا في الدعوى وأن الأستاذ ... .. حضر  
 بـجلسة ١٩٧٣/١/٧ عن المطعون عليها الأخيرة وورثة المرحوم ... ..  
 بتوكيل أثبت بحضور الجلسة وأن المطعون عليه الخامس حضر بذات الجلسة ودفع  
 بسقوط الخصومة ، ويتضح مما سلف أن ما أثبت بمحضر جلسة ١٩٧٢/٢/٥  
 هو مجرد خطأ مادي وأنه قصد بمن أبدى الدفع هو المستأنف عليها الأخيرة  
 المطعون عليها الأخيرة — التي يحضر عنها الأستاذ ... .. ، وكان يبين من  
 المستندات التي قدمها المطعون عليهم من الرابعة إلى الأخيرة من ملف الطعن  
 أن من بينها صورتين من صحيفة الاستئناف الأولى تفيد إعلان المطعون عليهم  
 الثانية والثالثة والسابعة والسادسة في ١٦/٥/١٩٧١ وتفيد الصحيفة الثانية إعلان  
 المطعون عليها الأخير بتاريخ ١٩/٥/٩٧١ وكذلك صورة مذكرة مقدمه من  
 الأستاذ ... .. بوصفه وكيلًا عن المطعون عليهم من الرابعة إلى الأخير خلال  
 فترة حجز الاستئناف للحكم دنع فيها بسقوط الخصومه ، وكان يبين مما تقدم أن  
 المطعون عليهم السابعة والتاسعة والأخيرة أعلن بعد ميعاد سنة من تاريخ الحكم  
 بانقطاع سير الخصومه وتمسك بسقوط الخصومة في الاستئناف في المذكرة التي  
 قدمها وكيلهن ، ولم تقدم الطاعة ما ينفي ماقرره الحكم المطعون فيه من أن  
 المطعون عليه السادس لم يعلن بصحيفة تعجيل الاستئناف حتى تاريخ حجز  
 الدعوى للحكم وكان موضوع الدعوى وعلى ما سلف البيان غير قابل للتجزئة ومن  
 ثم يكفي أن يتمسك بعض المستأنف عليهم بالدفع بسقوط الخصومه حتى يقضى  
 بقبوله بالنسبة للجميع مما يكون معه النعي بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف  
 القانون ، ذلك أن الحكم خلا من بيان أسماء من غاب أو حضر من الخصوم

كما أنه لم يورد دفاع الطاعة الذي تمسكت به في مذكرتها المقدمة لمحكمة الاستئناف في فترة حجز الدعوى للحكم حسبما تقضى به المادة ١٧٨ من قانون المرافعات وهو ما يعيب الحكم بالبطلان .

وحيث إن النعى في شقه الاول مردود بأن أسباب الحكم المطعون فيه تضمنت بيانا بأسماء الخصوم الذين حضروا وما أبدوه في الدعوى من أوجه دفاع . والنعى في شقه الثاني مردود بأنه طبقا للمادة ١٦٨ من قانون المرافعات لا يجوز قبول أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها ، ويبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف استبعدت المذكرة التي قدمتها الطاعة في فترة حجز الدعوى للحكم لأن الخصوم لم يطلعوا عليها ، ومن ثم يكون النعى بهذا الشق في غير محله .

وحيث إن السبب الثالث يحصل في النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيانه تقول الطاعة أن الثابت من محاضر الجلسات أن المطعون عليه الخامس وحده هو الذي أبدى الدفع بسقوط الخصومة بجلسة ١٩٧٣/١/٧ ولم ينضم إليه أحد من الخصوم مع أنه أعلن بتعجيل الاستئناف في ١٩٧١/٤/١٨ أي في الميعاد مما لا تكون له ثمة مصلحة أو صفة في إبداء هذا الدفع ، ورغم تمسكها بهذا الدفاع فإن الحكم المطعون فيه قضى بسقوط الخصومة الأمر الذي يعبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن الأوراق خلت مما يفيد أن الطاعة تمسكت أمام محكمة الموضوع بانعدام مصلحة المطعون عليه الخامس في إبداء الدفع بسقوط الخصومة لأنه أعلن بتعجيل الاستئناف في الميعاد ، مما يكون سببا جديدا لا تجوز إنارته لأول مرة أمام محكمة النقض هذا إلى أن الثابت وعلى ما سلف ذكره أن المطعون عليه السادس لم يعلن بصحيفة تعجيل الاستئناف حتى تاريخ حجز الدعوى للحكم وأن المطعون عليهن السابعة والتاسعة والأخيرة أعلنوا بعد الميعاد ودفعوا جميعا في المذكرة التي تقدم بها وكيلهم بسقوط الخصومة في الاستئناف ، وإذ كان ذلك وكان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة فإن سقوط الخصومة بالنسبة لهؤلاء المطعون عليهم يستتبع سقوطها بالنسبة للباقيين .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيانه تقول إن المطعون عليهم من الرابعة حتى الأخير تنازلوا عن ابداء الدفع بسقوط ذلك أن الرابعة أعلنت بصحيفة تعجيل الاستئناف في ١٨/٤/١٩٧١ أى في الميعاد ولم تحضر الجلسة ١١/٥/١٩٧٢ ولم تبد دفاعا في الدعوى ، كما أن المطعون عليه الخامس أعلن بصحيفة التعجيل في ١٨/٤/١٩٧١ وكان على علم بتداول الاستئناف بالجلسات ولم يحضر الجلسة ٧/١/١٩٧٣ ليدفع بسقوط الخصومة وهو أمر يدل على تنازله عن هذا الدفع ، أما المطعون عليها الأخيرة فإن وكيلها طلب بجلسة ١/٤/١٩٧٢ تأجيل نظر الاستئناف حتى يقدم الخبر تقريره وهذا الطلب يستفاد منه أنها اعتبرت الخصومة قائمة ومنتجة لآثارها مما لا يحق لها العودة إلى التمسك بهذا الدفع ثم أن الحاضر عنها وعن ورثة المرحوم ... لم يدفع بسقوط الخصومة بجلسة ٧/١/١٩٧٣ ولم ينضم إلى المطعون عليه الخامس عندما أبدى الدفع بتلك الجلسة وإذا قضى الحكم بسقوط الخصومة بالنسبة لجميع المطعون عليهم فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت أوراق الدعوى قد خلت مما يفيد أن الطاعة تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليهم من الرابعة حتى الأخيرة تنازلوا صراحة أو ضمنا عن الدفع بسقوط الخصومة مما يكون معه النعى بهذا الخصوص مبيجا جديدا لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، وكان الثابت وعلى ما سلف البيان أن المطعون عليه السادس لم يعلن بصحيفة تعجيل الاستئناف حتى تاريخ حجز الدعوى للحكم وأن المطعون عليهم السابعة والتاسعة والأخيرة أعلن بعد ميعاد السنة ، ودفعوا بسقوط الخصومة في المذكرة المقدمة من وكيلهم في فترة حجز الدعوى للحكم وكان موضوع النزاع غير قابل للتجزئة فإن هذا الدفع من جانبهم يكفي للحكم بسقوط الخصومة بالنسبة لباقي المطعون عليهم ، لما كان ذلك فإن النعى بهذا السبب يكون غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة رئيساً ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد محمد المهدي ، ومحمد الباجوري ، وملاح نصار ، وأحمد وهدان .

(١٣٦)

الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٣ القضائية :

(١) إيجار " إيجار الأماكن " .

الإعفاءات الضريبية المقررة لصالح المستأجر بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ . وجوب  
احتسابها على أساس الإيجار الشهري الإجمالي المدون بدفاتر الحصر والتقدير . لادبرة بالأجرة  
الفعالية الواردة بالعقد أو التي جرى المستأجر على دفعها .

١ - مفاد المادة الأولى من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض  
الإعفاءات من الضريبة على العقارات المبينة وخفض الإيجارات بمقدار  
الاعفاءات ، وفي المادة الأولى من القرار رقم ١ لسنة ١٩٦١ الصادر من اللجنة  
العليا ، أن المشرع أعفى من أداء الضريبة الأصلية على العقارات المبينة المساكن  
التي يزيد متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية على ثلاث جنيهات  
ولا يجاوز خمسة جنيهات ، بحيث يقع عبء التخفيض على طاق الخزانة في صورة  
إعفاء الملاك من الضرائب مقابل تخفيض الأجرة بما يعادلها ، وذلك بقصد  
التخفيف عن كاهل المستأجرين ، وجعل المناط بالإيجار الشهري الإجمالي المدون  
بدفاتر الحصر والتقدير دون استبعاد شيء منها نظير ما يتحمله المالك من مصروفات  
لإمكان استخراج متوسط الإيجار الشهري للحجرة الواحدة بقسمته على عدد  
المحجرات ، ودون اعتبار الأجرة الفعلية المشار إليها في العقد أو التي جرى  
المستأجر على دفعها للتأجير متى كانت مخالفة للثابت في دفاتر الحصر والتقدير ،  
ولما كان الثابت من الكشف الرسمية المستخرجة من سجلات البلدية بمحافظة  
القاهرة والسابق عرضها على محكمة الموضوع أن الوحدة السكنية موضوع النزاع عدد  
حجراتها سبع والقيمة التجارية الإجمالية المثبتة بها هي مبلغ ٣٥ جنيهاً و ٥٠٠ مليماً

وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه اعتد بالأجرة الواردة في عقد الإيجار بعد تخفيضها واحتسب على أساسها متوسط الحجرة في هذه الوحدة ، فإنه يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣١٣٨ سنة ١٩٧١ مدنى أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعنة بطلب تعديل أجرة الشقة التى يستأجرها من مبلغ ٢٧ جنيها و ٨٨٠ مليا إلى مبلغ ٢٤ جنيها و ٥٣٥ مليا شهريا . وقال شرحا لها أنه فى سنة ١٩٥٠ استأجر من الطاعنة شقة بالمنزل رقم ٢ شارع ... .. بأجرة شهرية قدرها ٤١ خفضت إلى ٣٤ جنيها و ٨٥٠ مليا بموجب القانون رقم ١٩٩ سنة ١٩٥٢ ، وإذ تكون الشقة المؤجرة من سبع غرف بما فيها الصالة فتعفى من أداء الضريبة وتخضع للتخفيض المقرر بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ورفضت الطاعنة إجراءه فقد أقام دعواه . وبتاريخ ١٩٧٢/٦/٥ حكمت المحكمة بتحديد أجرة الشقة بمبلغ ٣٠ جنيها و ٦٦٨ مليا اعتبارا من ١٩٦٢/١/١ و بمبلغ ٣٤ جنيها و ٥٣٥ مليا اعتبارا من ١٩٦٥/٣/١ استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣١٣٤ لسنة ٨٩ ق القاهرة طالبة إلغاءه ورفض الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٣/٤/٢١ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بتقضى الحكم . وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر وبالحلقة المحددة التزمت النيابة رأسا .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم استند في خفض أجرة شقة النزاع إعمالاً لأحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ إلى أن المعول عليه هو الإيجار المقسّم بالمقدّر والذي يدفعه المطعون عليه ، وليس طبقاً لما جاء بالكشف الرسمي أو محاضر الجرد ، في حين أن التفسير التشريعي الملزم لأحكام هذا القانون قاطع في أنه يقصد بالقيمة الإيجارية ما دون بدفاتر الحصر والتقدير الذي اتخذ أساساً لفرض الضريبة على العقارات المبنية قبل استبعاد معدل العشرين في المائة مقابل المصروفات التي يتحملها المالك ، وإذ لا خلاف بين الطرفين في أن الشقة المؤجرة مكونة من سبع حجرات بما فيها الصالة ، وكانت الأجرة المثبتة بدفاتر الحصر والتقدير وفق المستندات المقدمة هي مبلغ ٣٥ جنيتها و ٥٥٠ ملياً و خلط الحكم بينها وبين الأجرة التي يدفعها المطعون عليه طبقاً لقوانين التخفيض المتوالية وهي مبلغ ٣٤ جنيتها و ٨٥٠ ملياً ، وذهب إلى أن إيجار الوحدة يزيد على ثلاثة جنيهات ولا تتجاوز خمسة جنيهات ، وإنها تخضع للإعفاء من الضريبة الأصلية ، وخفض الأجرة بما يوازيها فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن النفي سديد ، ذاك أن النص في المادة الأولى من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الإيجارات بمقدار الإعفاءات على أنه ” تعفى من أداء الضريبة على العقارات المبنية والضرائب الإضافية الأخرى المتعلقة بها المساكن التي لا يزيد متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية فيها على ثلاثة جنيهات كما تعفى من أداء الضريبة وحدها المساكن التي يزيد متوسط الإيجار للحجرة بالوحدة السكنية فيها على ثلاثة جنيهات ولا يتجاوز خمسة جنيهات . وعلى المالك في كلتا الحالتين أن يخفض قيمة الإيجار للسكان بما يعادل ما خص الوحدة السكنية من الإعفاء... ” ، وفي المادة الثانية منه على ” أنه في حساب متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية يزداد عدد حجراتها حجرة واحدة إذا اشتملت تلك الوحدة على صالة أو أكثر ” ، وفي المادة الخامسة منه على ” أن تشكل لجنة عليا ... يكون لها تفسير أحكام هذا القانون وتعتبر قراراتها في هذا الشأن تفسيراً تشريعياً ملزماً وتشر في الجريدة الرسمية ” وفي المادة الأولى



من القرار رقم ١ لسنة ١٩٦١ الصادر من اللجنة العليا المشار إليها على أنه " يقصد ... بالإيجار المنصوص عليه في القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه الإيجار المدون بدفاتر الحصر والتقدير والذي اتخذ أساسا لفرض الضريبة على العقارات المبنية قبل استبعاد العشرين في المائة مقابل المصروفات التي يتكبدها المالك وذلك لحساب متوسط إيجار الحجرة في الوحدة السكنية " ، يدل على أن المشرع اعفى من أداء الضريبة الأصلية على العقارات المبنية المساكن التي يزيد متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية على ثلاثة جنيهات ولا يتجاوز خمسة جنيهات ، بحيث يقع عبء التخفيض على حائقي الخزائن العامة في صورة إعفاء الملاك من الضرائب مقابل تخفيض الأجرة بما يعادلها وذلك بقصد التخفيف عن كاهل المستأجرين ، وجعل المناط بالإيجار الشهري الإجمالي المدون بدفاتر الحصر والتقدير دون استبعاد شيء منها نظير ما يتحمله المالك من مصروفات .

لإمكان استخراج متوسط الإيجار الشهري للحجرة الواحدة بقسمته على عدد الحجرات ، ودون اعتبار للأجرة الفعلية المشار إليها في العقد أو التي جرى المستأجر على دفعها للمؤجر متى كانت مخالفة للثابت في دفاتر الحصر والتقدير ، ولما كان الثابت من الكشف الرسمية المستخرجة من سجلات البلدية بمحافظة القاهرة والسابق عرضها على محكمة الموضوع أن الوحدة السكنية موضوع النزاع عدد حجراتها سبع والقيمة الإيجارية الإجمالية المثبتة بها هي مبلغ ٣٥ جنيها و ٥٠٠ مليم وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه اعتد بالأجرة الواردة في عقد الإيجار بعد تخفيضها واحتسب على أساسها متوسط إيجار الحجرة في هذه الوحدة ، فانه يكون قد خالف القانون بما يتعين معه نقضة دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ٢٣ من مارس ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار / محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة بـعضوية السادة  
المستشارين : محمد محمد المهدي ، ود / عبد الرحمن مياد نصار ؛ وأحد صلاح الدين وهدان .

( ١٣٧ )

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" :

( ١ ) إثبات "الإقرار" . أحوال شخصية .

الإقرار . ماهيته . الإقرار والقضائي قد يرد بصحيفة الدعوى . ما يرد على لسان الشخص  
تأييداً لادعائه من أقوال فيها مصلحة لنفسه لم يقصد أن يتخذها خصمه دليلاً عليه . لا تعمد  
أقراراً . علة ذلك . مثال في تحديد الفرق بين الزوجين .

( ٢ ) إثبات . حكم . نقض .

الأصل في الإجراءات أنها برعيت . عدم تقديم الطاعن دلائل عدم إعلانه بجلسته التحقيق .  
أثره . عدم قبول النعي في هذا الطعن .

( ٣ ) إعلان . تزوير .

إثبات المحضر اتباعه القواعد المقررة في القانون لضمان وصول صورة الإعلان إلى المعلن إليه .  
سبيل إثبات العكس . الادعاء بالتزوير .

( ٤ ) إثبات "البينة" .

صلة القرابة أو المصاهرة بين الخصم وشاهده ليست سبباً لرد الشاهد أو لعدم سماع شهادته .

( ٥ ) أحوال شخصية "الطلاق" .

عرض الصلح على الزوجين قبل إيقاع الطلاق . أمر لاتوجيه مجموعة ١٩٥٥ للاقباط  
الارثوذكس . ما جاء بهذا الصدد في مجموعة ١٩٣٨ . لاجال لتطبيقه أمام القضاء .  
علة ذلك

١ - إنه وإن كان الأصل في الاقرار بوجه عام أنه اعتراف شخص بواقعة من شأنها أن تلتج ضده آثارا قانونية بحيث تصبح في غير حاجة إلى الاثبات ويخسم النزاع في شأنها وأن الاقرار القضائي قد يرد في صحيفة الدعوى التي يرفعها المقر ، الا أنه يشترط فيه ما يشترط في الأعمال القانونية من وجود الإرادة ، بمعنى أنه يجب أن يدرك المقر مرمى أقراره ، وأن يقصد به الزام نفسه بمقضاة وأن يكون مبصرا أنه سيتخذ حجة عليه ، وأن خصمة سيعفى بموجبها من تقديم أى دليل ، فلا يحد من قبيل الاقرار الملزم ما يرد على لسان الشخص تأييدا لادعائه من أقوال فيها مصلحة لخصمة ، مادام لم يقصد من أدلأته بهذه الاقوال أن يتخذها خصمة دليلا عليه ، ولما كان البين من صحيفة الدعوى التي أقامتها المطعون عليها أمام محكمة أول درجة أنها وأن حددت فيها حصول إعتداء الطاعن عليها بالضرب وتركه منزل الزوجية يوم ٢٠/٥/١٩٧٠ إلا أنها اردفت ذلك بأنه حرر عن هذه الواقعة محضر إدارى لم تذكر رقمه وكانت المطعون عليها قد أوضحت أمام محكمة الاستئناف أن الصحيفة المشار إليها وقع بها خطأ مادي يتعلق بتاريخ الغرفة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أوضح في مدوناته عن أن المحضر الذى استندت إليه المطعون ضدها صادف محله في سنة ١٩٦٩ فإن مجريات الخصومة ومسلك المطعون عليها فيها لا تساعد على حمل التاريخ المثبت في الصحيفة بأنه إقرار ملزم لها حددت فيه بدء الفرقة ، وبالتالي فلا تثريب على محكمة الاستئناف إن هى أحالت الدعوى إلى التحقيق طالما لم تجد فيها ما يقيد الإقرار الحاسم للنزاع في خصومة .

٢ - إذ كان البين من الصورة الرسمية لمحاضر جلسات التحقيق أمام محكمة الاستئناف المقدمة من الطاعن أنه حدد لإجرائه جلسة ٤/٢/١٩٧٤ ، ولما استبان عدم إعلان الطاعن أجلت لجلسة ٨/٤/١٩٧٤ وفيها سمعت شهود المطعون عليها وحدها لأنه لم يحضر ، وكان المفروض في الإجراءات أن تكون قد روعيت ، وكان الطاعن لم يقدم دليلا على عدم إعلانه لتلك الجلسة ، فإن النعى في هذا الشق يكون مقبولا .

٣ - إذ كان الوارد بأصل إعلان الطاعن للجلسة التي حددت للرافعة بعد التحقيق أن المحضر أثبت انتقاله إلى مسكنه ووجده مغلقا فلم صورة الإعلان



لمندوب الإدارة بقسم شبرا وأخطر عنه بكتاب مسجل ، وكانت البيانات التي أثبتتها المحضر دالة على أنه اتبع القواعد المقررة في القانون لضمان وصول الصورة إلى المعن إليه ، فإن الإعلان يكون صحيحا وترتب عليه جميع الآثار القانونية ومنها افتراض وصول الصورة فعلا إلى المعن إليه ، ولا سبيل لإثبات زعم الطاعن بأن إعلانه لم يتم لتلك الجلسة إلا عن طريق الادعاء بالتزوير .

٤ — مفاد المادة ٨٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن القانون لم يجعل القرابة أو المصاهرة بين الخصم وشاهده سببا لرد الشاهد أو عدم سماع شهادته .

٥ — إذ كانت المادة ٥٧ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس جاءت خلوا مما يوجب عرض الصلح بداءة على طرفي النزاع ، وكانت محاولة التوفيق بين الزوجين وعرض الصلح عليها المشار إليه في المادتين ٥٩ ، ٦٠ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية الخاصة بالأقباط الأرثوذكس الصادرة في ١٩٣٨ لا مجال للأخذ بها بعد إلغاء المجالس المليية بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ لأن المادتين وردتا في باب إجراءات الطلاق ولا تعتبران من القواعد الموضوعية المتعلقة بأسبابه ، ومرددهما إلى السلطات الممنوحة للكنيسة بشأن تأديب الأب الروحي للزوجين حتى يتوبا وينصلح أمرهما ولا محل لتطبيقهما أمام القضاء .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٧٤٣ لسنة ١٩٧٢ " أحوال

شخصية نفس " أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعن طالبة الحكم بتطليقها منه وأمره بعدم التعرض لها في أمور الزوجية ، وقالت بيانا لدعواها أنها تزوجته بتاريخ ١٩٦٧/٩/٢٤ طبقا لشرعية الأقباط الأرثوذكس ، وبعد الدخول والمعاشرة اعتدى عليها بالضرب وترك منزل الزوجية ، وإذ دامت فرقتها أكثر من ثلاث سنوات واستجكم النفور بينهما فقد أقامت الدعوى بطلباتها . وبتاريخ ١٩٧٢/١٠/٢٨ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٠ لسنة ٨٩ ق " أحوال شخصية " القاهرة طالبة إلغاءه والحكم بتطليقها من الطاعن . وفي ١٩٧٤/١/١٤ حكمت محكمة الاستئناف بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها أن الطاعن افترق عن المعيشة معها خطأ من جانبه وبغير خطأ منها وأن هذه الفرقة استطالت مدة ثلاث سنوات متصلة وأن عودة الحياة الزوجية بينهما مستحيلة ، وبعد سماع شاعدي المطعون عليها حكمت بتاريخ ١٩٧٥/٢/٣ بإلغاء الحكم المستأنف وتطليقها على زوجها الطاعن بطلقة بائنة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب ، ينعى الطاعن بالسببين ، الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم بنى قضاءه بالتطليق وفق المادة ٥٧ من مجموعة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس استنادا إلى أقوال شاعدي المطعون عليها من أن استحكام النفور والفرقة بين الزوجين ترجع إلى سنة ١٩٦٩ ، في حين أنها أقرت في صحيفة دعواها التي أقامتها في ١٩٧٢/٢/٢١ بأن واقعة اعتداء الزوج عليها وتركه منزل الزوجية صادفت محلها في ١٩٧٠/٥/٢٠ ، مما يفيد أن الدعوى رفعت قبل اكتمال شرط الفرقة بثلاث سنوات متصلة ، وما كان يسوغ لمحكمة الاستئناف أن تلتفت عن هذا الاعتراف إلى دليل أقل قوة في الإثبات هو أقوال الشهود ، ويعتبر حكم الإحالة إلى التحقيق غير سديد لأنه ينطوى على إهدار الإقرار القضائي الصادر من المطعون عليها ، في شأن تحسديد مدة الفرقة باجوائه إلى شهادة الشهود وإثبات ما يخالفه ، وهو ما يعيبه بخالفة القانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه وأن كان الأصل في الإقرار بوجه عام أنه اعتراف شخص بواقعة من شأنها أن تنتج ضده آثارا قانونية بحيث تصبح في غير حاجة إلى الإثبات ويخسم النزاع في شأنها ، وأن الإقرار القضائي قد يرد في صحيفة الدعوى التي يرفعها المقر ، إلا أنه يشترط فيه ما يشترط في الأعمال القانونية من وجود الإرادة ، بمعنى أنه يجب أن يدرك المقر مرمى إقراره ، وأن يقصده به الزام نفسه بمقتضاه ، وأن يكون مبصرا أنه سيتخذ حجة عليه ، وأن خصمه سيعفى بموجبه من تقديم أى دليل ، فلا يعد من قبيل الإقرار الملزم ما يرد على لسان الشخص تأييدا لادعائه من أقوال فيها مصلحة لخصمه دليلا عليه ، ولما كان البين من صحيفة الدعوى التي أقامتها المطعون عليها أمام محكمة أول درجة أنها وإن حدثت فيها حصول اعتداء الطاعن عليها بالضرب وترك منزل الزوجية يوم ١٩٧٠/٥/٢٠ إلا أنها أوردت ذلك بأنه حرر عن هذه الواقعة محضر إدارى لم تذكر رقمه وكانت المطعون عليها قد أوضحت أمام محكمة الاستئناف أن الصحيفة المشار إليها وقع بها خطأ مادي يتعلق بتاريخ الفرقة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أفصح في مدوناته عن أن المحضر الذي استندت إليه المطعون عليها صادف محله في سنة ١٩٦٩ ، فإن مجريات الخصومة ومسالك المطعون عليها فيها لا تساعد على حمل التاريخ المثبت في الصحيفة بأنه إقرار ملزم لها حددت فيه بدء الفرقة ، وبالتالي فلا تريب على محكمة الاستئناف أن هي أحالت الدعوى إلى التحقيق طالما لم تجد فيها ما يفيد الإقرار الحاسم للنزاع في خصوصه ، ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل السببين الثالث والرابع والنعى على الحكم المطعون فيه بالبطلان من وجوه (أولها) إن محكمة الاستئناف سمعت شهادة شاهدى المطعون عليها بجلسة ١٩٧٤/٤/٨ في غيبة الطاعن دون أن تتحقق من إعلانه إعلانا قانونيا بالجلسة المحددة لإجراء التحقيق ، كما أنه بعد انتهاء التحقيق لم يعلن الطاعن بالجلسة المرافعة التي تمديد لها يوم ١٩٧٤/١٢/١٠ بدليل توجيه إعلانين له في يوم واحد أحدهما من قلم الكتاب أخطر عنه بالمسجل رقم ٣٠٤ والثانى من المطعون عليها أخطر عنه بالمسجل رقم ١٠٥١٠ ، وبعبء عن العقل أن يكون الفارق بين الإخطارين



هذا العدد الضخم من الخطابات ( الثاني ) أن المحكمة لم تحقق من صلة ومدى قرابة شاهدى المطعون عليها بها ، مع أن إثبات هذه الصفة بمحضر التحقيق أمر جوهري . بالاضافة إلى أن الحكم عول على شهادتهما في إثبات مدة الفقرة رغم أنهما لم يقطعا باستمرارها ثلاث سنوات قبل رفع الدعوى ( الثالث ) أن المحكمة أغفلت عرض الصلح على الزوجين المتنازعين قبل السير في إجراءات الإثبات أو تحقيق أسباب الطلاق ، طبقا لشريعة الأقباط الأرثوذكس التي تستوجب عرض الصلح على الطرفين بمعرفة الهيئة المرفوع إليها الدعوى ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه لقيامه على إجراءات باطلة .

وحيث إن النعى مردود في وجهه الأول بأنه لما كان البين من الصورة الرسمية لمحاضر جلسات التحقيق أمام محكمة الاستئناف المقدمة من الطاعن أنه حدد لإجرائه جلسة ١٩٧٤/٢/٤ ولما استبان عدم إعلان الطاعن أحيلت لجلسة ١٩٧٤/٤/٨ وفيما سمعت شهود المطعون عليها وحدها لأنه لم يحضر ، وكان المفروض في الإجراءات أن تكون قد روعيت ، وكان الطاعن لم يقدم دليلا على عدم إعلانه لتلك الجلسة ، فإن النعى في هذا الشق يكون غير مقبول . لما كان ذلك وكان الوارد بأصل إعلان الطاعن للجلسة التي حددت للمرافعة بعد التحقيق أن المحضر أثبت انتقاله إلى مسكنه ووجده مغلقا فلم صورة الاعلان لمندوب الإدارة بقسم شبرا وأخطر عنه بكتاب مسجل ، وكانت البيانات التي أثبتتها المحضر دالة على أنه اتبع القواعد المقررة في القانون لضمان وصول الصورة إلى المعلن إليه ، فإن الإعلان يكون صحيحا وتترتب عليه جميع الآثار القانونية ومنها افتراض وصول الصورة فعلا إلى المعلن إليه ، ولا سبيل لإثبات زعم الطاعن بأن إعلانه لم يتم لتلك الجلسة إلا عن طريق الإدعاء بالتزوير . والنعى مردود في وجهه الثاني بأنه لما كان مقاد المادة ٨٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن القانون لم يجعل القرابة أو المصاهرة سببا لرد الشاهد أو عدم سماع شهادته ، وكان الحكم المطعون فيه قد اطمأن إلى شهادة شاهدى المطعون عليها واستخلص منها استخلاصا سائغا النتيجة التي انتهى إليها من توافر الشروط المنصوص عليها في المادة ٥٧ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس ، وكان تقرير الدليل والاطمئنان إلى أقوال الشهود من إطلاقات محكمة الموضوع ،

وكانت صفة الشاهدين أو قرابتهم للطعون عليها لم تكن ذات أثر في تقدير أو عدم تقدير المحكمة لشهادتهما ، فإن النعي في هذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في الدليل بما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ، والنعي في الوجه الثالث مردود كذلك بأنه لما كانت المادة ٥٧ المشار إليها جاءت خلواً مما يوجب عرض الصلح بداءة على طرفي النزاع ، وكانت محاولة التوفيق بين الزوجين وعرض الصلح عليهما المشار إليها في المادتين ٥٩ و ٦٠ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية الخاصة بالأقباط الأرثوذكس الصادرة في سنة ١٩٢٨ لا مجال للأخذ بها بعد إلغاء المجالس المالية بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ لأن المادتين وردتا في باب إجراءات الطلاق ولا تعتبران من القواعد الموضوعية المتعلقة بأسبابه ، ومردهما إلى السلطات الممنوحة للكنيسة بشأن تأديب الأب الروحي للزوجين حتى يتوبا وينصلح أمرهما ، ولا محل لتطبيقها أمام القضاء الوضعي ، ويكون النعي على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة رئيسا وعضوية السادة المستشارين محمد محمد المهدي ، و د / عبد الرحمن هباد ، ومحمد الباجوري ، وملاح نصار

( ١٣٨ )

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" :

( ١ ، ٢ ) أحوال شخصية "المصريين غير المسلمين" . محكمة الموضوع .

( ١ ) قرار الجهة الدينية بإبطال الانضمام إليها . لمحكمة الموضوع التحقق من صدوره في نطاق سلطتها الكنسية وأن مبناه سوء نية الانضمام وقت الطلب .

( ٢ ) عدم التزام الجهة الدينية بتسبيب قرارها بإلغاء الانضمام إليها . لمحكمة الموضوع على ضوء ظروف الدعوى . الاعتداد به أو طرده .

١ - المستقر في قضاء هذه المحكمة - أن من حق قاضي الموضوع مراقبة الظروف التي حدثت بالجهة الدينية على أبطال قرار الانضمام للطائفة الجديدة - للتحقق من صدوره في نطاق السلطات الكنسية الباقية لها ولم تخرج عنه، وأنه مبن على أساس سوء نية طالب الانضمام عنه تقديم طلبه أخذاً بأنه مسألة تكييف تتعلق بتطبيق القانون على واقعة الدعوى .

٢ - إذ كان القرار الصادر بإلغاء الانضمام - للطائفة الجديدة - وجعله كان لم تكن باعتباره قراراً دينياً يحتمل استقلال الجهة الدينية بإصداره ، دون أن تقدم عنه حساباً أمام القضاء أو أمام أية سلطة زمنية ، فإنها لا تكون ملزمة بتسبيه أو تضمينه المبرر لإبطاله بعد سبق قبوله ، بحيث تنحصر رقابة القضاء في أن تستشف المحكمة من ظروف الدعوى وملاستها بعد صدور القرار ما يعين على الاعتداد به أو إطراده ، لما كان ما تقدم فإن ما خلاص إليه الحكم المطعون فيه ينطوي على مخالفة القانون، ذلك أنه اقتصر على اهدار دلالة قرار إبطال الانضمام بمقوله خلوه من بيان أسبابه ومبرراته وحجب نفسه عن مراقبة ظروف إبطاله



توصلا للتعرف إلى صدوره في نطاق حق الرئاسة الدينية وأن طالب الانضمام لم يكن يستهدف بطلبه سوى التحاليل على أحكام القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام ضد الطاعنة الدعوى . رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ "أحوال شخصية" "نفس" أمام محكمة الجيزة الابتدائية ، بطلب الحكم بإثبات طلاقه لها ، وقال شرحا لدعواه أنه تزوجها بعقد صحيح محرر بتاريخ ١٩٦٤/٥/٢٨ على شريعة الأقباط الأرثوذكس وهي الطائفة التي كان ينتميان إليها ، وإذا أنسلخ منها وانضم إلى طائفة الروم الأرثوذكس ولا تزال هي على مذهبها ، وهما يدينان بالطلاق ، وقد أوقع طلاقها في ١٩٧٣/١/٢١ بقوله "زوجتي ومدخولتي ... .. طالق مني" ، فقد أقام دعواه . أجابت الطاعنة بأن الرئاسة الدينية لطائفة الروم الأرثوذكس قد ألغت انضمامه إليها واعتبرته كأن لم يكن طبقا للشهادة المؤرخة ١٩٧٣/٩/٧ ، وبتاريخ ١٩٧٤/٥/١٢ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩١ لسنة ٩١ ق القاهرة طالبا إلغاء والقضاء له بطلباته ، وبتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٠ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبإثبات طلاق المطعون عليه لزواجه الطاعنة طلاقا رجعيًا . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقص وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرآته جديرا بالنظر وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أهدر دلالة شهادة إلغاء الانضمام على سند من أنها جاءت

غير مسببة ، ولا ترتكن إلى تعليل واضح مؤد في ذاته إليه ، خاصة وأن الفترة الفاصلة بين تقديم طالب الانضمام وقبوله كانت تسمح بتحيصه واستظهار سلامة نية المطعون عليه ، في حين أن ذلك ينطوي على مجاوزة محكمة الاستئناف لاختصاصها القضائي بأن منحت نفسها سلطة الرقابة على الجهات الدينية فيما تصدره من قرارات بناء على ما بقى لها من سلطات بعد إلغاء المجالس المالية ، وهو ما يعيب حكمها بخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه وإن كان المستقر في قضاء هذه المحكمة أن من حق قاضي الموضوع مراقبة الظروف التي حدث بالجهة الدينية على أبطال قرار الانضمام للتحقق من صدورها في نطاق السلطات الكنسية الباقية لها ولم تخرج عنها ، وأنه مبني على أساس سوء نية طالب الانضمام عند تقديم طلبه ، أخذاً بأنه مسألة تكييف تتعلق بتطبيق القانون على واقعة الدعوى ، إلا أن — القرار الصادر بإلغاء الانضمام وجعله كأن لم يكن بأعباءه قراراً دينياً بحثاً تستقل الجهة الدينية بإصداره ، دون أن تقدم عنه حساباً أمام القضاء أو أمام أية سلطة زمنية ، فإنها لا تكون ملزمة بتسيبيه أو تضمينه المبرر لإبطاله بعد سبق قبوله ، بحيث تنحصر رقابة القضاء في أن تستشف المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها بعد صدور القرار ما يعين على الاعتداده أو اطراحه ، ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أورد في هذا الخصوص قوله " ... إلا أن هذه المحكمة تلاحظ أن هذا الاستقرار مشروط بأنه يجب أن يثبت أن التغير إلى طائفة أخرى أو ملة مغايرة لا يتم بمجرد طلب الانضمام وإبداء الرغبة فيه وإنما الحكم عليه هو أن هذه الرغبة في الانضمام وهذا الطالب يتحتم أن يتفحصهما الرئيس الديني المختص ويتحقق من جدية الرغبة في الانضمام وأن يتدقق من صدور الطلب عن نية سليمة فإن تم للرئيس الديني كل ذلك صدر أمره بقبول الانضمام وأصدر لطلبه شهادة ندب ، فإن مفاد ذلك صدور هذه الشهادة وذلك الأمر بالقبول هو الجزم بالقول بأن الفحص والتحيص استحلاء الحقيقة واستظهار سلامة النية في الانضمام كل أولئك قد تحقق لدى ذلك الرئيس ، فإن استقر ذلك كان من المؤكد أن الانضمام تم صحيحاً ، ولا يسوغ لهذا الرئيس إلغاءه إلا بقرار مسبب بيمين فيه سبب — العدول عن قبول طلب الانضمام وتوضيح الملابسات التي شابت القبول ... " فإن هذا

الذى خلص إليه الحكم ينطوى على مخالفة القانون ، ذلك أنه اقتصر على إهدار دلالة قرار إبطال الانضمام بمقوله خلوة من إتيان أسبابه ومبرراته ، وحجب نفسه عن مراقبة ظروف إبطاله توصلا للتعرف إلى صدوره في نطاق حق الرئاسة الدينية المشار إليها فيما سلف ، وأن طالب الانضمام لم يكن يستهدف بطابه التحايل على أحكام القانون ، بما يتعين معه نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

---



## جلسة ٢٦ من مارس ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أديب قصيبي وعضوية السادة المستشارين / محمد فاضل  
الأوجوشي ، وممدوح عطية ، ومحمد عبد العظيم عيد ، وأحمد شوقي المليجي .

( ١٣٩ )

الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ١٤ القضائية :

( ١ ) دفع " الدفع بعدم الدستورية " . دستور .

الدفع بعدم الدستورية . غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض

( ٢ ) عمل " الأجر " . قانون .

حذف رافع مرتبات العاملين استناداً إلى الحد الأدنى للاجور الواردة باللائحة ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ . ق ٥١ لسنة ١٩٦٨ الاستثناء من صدرت لهم أحكام نهائية . عدم جواز التمسك  
بالحقوق المكتسبة للعاملين .

( ٣ ) عمل " المساواة " .

استثناء العاملين الذين صدرت لهم أحكام نهائية من الخاضعين لأحكام القانون ٥١ لسنة ١٩٦٨  
عدم جواز طلب المساواة بهم في تحديد الأجر .

( ٤ ) التزام " الوفاء " عمل .

المقاصة القانونية بين أجر العامل وبين دين وب العمل الناتج عن فرض أو تعويض الاتلاف  
مناطها ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ماعداها يخضع للقواعد العامة . م ٣٦٤ مدني .

( ١ ) من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدفع بعدم دستورية القوانين غير  
متعلق بالنظام العام ولا يجوز للمحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها ، وكان يبين  
من الأوراق أن الطاعن لم يثر هذا الدفع أمام محكمة الموضوع فإنه لا يجوز إثارة  
أمام محكمة النقض .

٢ — أراد المشرع بعبارة صريحة — في المادتين الأولى والثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ — أن يحظر الاستناد إلى الحدود الدنيا للترتيبات التي عينها بالجدول المرافق لتلك اللائحة لرفع مرتبات العاملين أو إعادة تسوية حالاتهم أو صرف فروق عن الماضي ، وأن يرتد بحكم القانون إلى تاريخ العمل بهذه اللائحة فالنفي بذلك مالها من آثار في هذا الخصوص بالنسبة للعاملين سواء من سويت حالاتهم تسوية تلقائية أو من لم تسو حالاتهم على هذا النحو ، ولم يستثن من هذا الحكم سوى العاملين الذين سبق أن صدرت لهم أحكام قضائية نهائية . وإذ كان النص صريحا قاطعا في الدلالة على المراد منه فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بهنـف التشريع ومقصد المشرع منه لأن البحث في ذلك إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه . كما أنه لا وجه لتحدى الطاعن بأن أعمال حكم ذلك القانون على التسويات التي تمت وفقا لللائحة سالفة الذكر يمس الحقوق المكتسبة للعاملين لأن هؤلاء العاملين لا يستمدون حقوقهم في الحدود الدنيا للترتيبات من هذه اللائحة مباشرة بل كان يتعين لنشوء هذه الحقوق وضع جداول الوظائف المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة فيها وهو ما لم يتم حتى ألغيت بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بأصدار لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة .

٣ — إذا كان القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ قد حظر الاستناد إلى الحدود الدنيا للترتيبات المقررة بالجدول المرافق لللائحة موظفي وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ لرفع مرتبات العاملين ولم يستثن من حكمة سوى العاملين الذين سبق أن صدرت لهم أحكام قضائية نهائية . فإن العاملون الذين سرت في شأنهم تلك اللائحة لم تنشأ لهم حقوق في تلك المرتبات حتى الغيت . فإن مقتضى ذلك أن الاستثناء الذي أورده القانون لا يصلح سنداً لطلب المساواة لأن المساواة بين العاملين إنما تكون في الحقوق التي يكفأها القانون وفي الحماية التي يضيفها على أصحاب هذه الحقوق ، ومن ثم لا يعد دفاع الطاعن القائم على هذا الأساس دفاعا جوهريا قد يتغير به به وجه الرأي في الدهوى فإن النعي على الحكم بالقصور أو الإخلال بحق الدفاع لإغفاله الرد عليه يكون غير منتج .

٤ - لئن كان الشارع قد نص في الماتين ٥١ ، ٥٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على حالتين تقع فيهما المقاصة القانونية بين أجر العامل وبين دين رب العمل الناشئ عن قرض أو تعويض الإتلاف ، وجعل لكل منهما حكما خاصا إلا أنه فيما عدا هاتين الحالتين تظل تلك المقاصة ووفقا للقاعدة العامة المقررة بالمادة ٣٦٤ من القانون المدني جائزة بين ديون رب العمل الأخرى وبين أجر العامل بالتقدير القابل للحجز من هذا الأجر . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن ما تقتطعه الشركة المطعون ضدها من مرتب الطاعن استيفاء لدينها المترتب على إلغاء التسوية لا يتجاوز الربع الجائز الحجز عليه طبقا للمادة ٥٢ من قانون العمل المشار إليه . فإن النعى على الحكم بهذا الوجه يكون في غير محله .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن اقام الدعوى رقم ٥٠٩٢ سنة ١٩٦٩ عمال كلى القاهرة على المطعون ضدها شركة مصر لتجارة السيارات طالبا الحكم أولا : وبصفه مستعجلة بوقف إجراءات الخصم بواقع ١٠٪ من مرتبه الشهرى مع وقف تخفيض المرتب الشهرى الشامل وصرفه كاملا حتى يفصل فى الموضوع ثانيا . ببطلان حق الشركة المطعون ضدها فى استرداد ما سبق صرفه له وقدرته هى بمبلغ ٣٦٨ ج ٥٦٨ م مع رد ما تكون قد قامت بخصمه من مرتبه ، وقال بيانها أنه التحق بخدمة الشركة فى ١٠/١٢/١٩٦٢ فى وظيفة بالكادر العالى عملا بالمادة الثالثة من لائحة موظفى وعمال الشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ وأنه فى ١٧/٥/١٩٦٥ قررت الشركة تسوية مرتبه بواقع ٢٠ ج شهريا يضاف إليه ٥ ج ، ٥٠٠ م اعانة خلاء المعيشة اعتبارا من تاريخ تعيينه طبقا



للمجدول الملحق بهذه اللائحة ، إلا أنها عادت وخطرته في ١٩٦٩/٤/٢٢ بان رفع مرتبه إلى الحد الأدنى المقرر في تلك اللائحة قد تم بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ وطالبته بسداد ماسبق صرفته لبناء على تلك التسوية عن الفترة من ١٩٦٢/١٢/١٠ حتى ١٩٦٥/٦/٣٠ وجعلته ٣٦٨ ج ، ٥٦٨ م وبأنها في حالة عدم سداد ذلك المبلغ ستقوم بخصمه من مرتبه بنسبة ١٠٪ منه شهريا اعتبارا من شهر مايو ١٩٦٩ وإذ كان هذا الذي ذهبت إليه الشركة لا يتفق وصحيح القانون فقد أقام دعواة بالطلبات سالقة اليان ، وفي ١٩٧٠/٥/٣٠ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد برقم ٢٥٥٩ سنة ٨٧ ق وأضاف في صحيفته طلبا ثالثا هو الزام الشركة المطعون ضدها بأن تؤدي له مبلغ ١٠٠ ج تعويضا عما لحقه من اضرار ارامية وأدية وفي ١٩٧١/٣/٢٥ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٧/٢/١٢ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب حاصل الوجهة الثالث من السبب الأول منها الخطأ في تطبيق القانون وتأويله وفي بيانه يقول الطاعن إن القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ ، والصادر بقرار من رئيس الجمهورية استنادا إلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويضه باصدار قرارات لها قوة القانون قد جاوز حدود ذلك التفويض عندما نص في المادة الثانية منه على سريانه اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ذلك أن المادة ٢٦٣ من دستور ٢٤/٣/٦٤ تستلزم لتقرير الاثر الرجعي للقانون موافقة أعضاء مجلس الامة ولا يسوغ أن يحل رئيس الجمهورية محل هذا المجلس وهو هيئة منتخبة في اصدار قانون له هذا الاثر .

وحيث إن هذا النعي وهو لا يعدوا أن يكون دفعا بعدم دستورية القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ غير مقبول ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدفع بعدم دستورية القوانين غير متعلق بالنظام ولا يجوز للمحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها ، وكان يبين من الأوراق أن الطاعن لم يثر هذا الدفع أمام محكمة الموضوع فانه لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل الوجهين الأول والثاني من السبب الأول والوجه الأول من السبب الثاني الخطأ في تطبيق القانون وتأويله والفساد في الاستدلال ، وفي بيانها يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على أن المشرع لم يستثن من تطبيق حكم القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ إلا من حصل على حكم قضائي نهائي ، كما أخذ بأسباب الحكم الابتدائي التي استعانت على القول بانسحاب أثره إلى ماتم من تسويات ودية بما جاء بمذكرته الإيضاحية من اتجاه إرادة المشرع إلى التقليل من ضغط الإنفاق المالي في حين أن الواضح من عبارة هذا القانون وقصد المشرع منه إن حكمه إنما ينصرف إلى المطالبات المستقبلية وتلك التي مازالت محل نزاع بين العامل ورب العمل دون التسويات الودية التي تمت فعلا قبل قضاءه والتي سكت عن النص عليها ، كما أن ماورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون لا يصلح سندا لأعمال حكمه على هذه التسويات لما في ذلك من مساس بالحقوق المكتسبة التي رتبها .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الشارع إذ نص في المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ على أنه "مع عدم الإخلال بالأحكام القضائية النهائية لا يجوز للعاملين الذين سرت في شأنهم لائحة نظام موظفي وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ الاستناد إلى الحد الأدنى المقرر في الجدول المرافق لهذه اللائحة للطالبة برفع مرتباتهم أو إعادة تسوية حالاتهم أو صرف أية فروق عن الماضي" ونص في مادته الثانية على أن "ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليها" فقد أراد بعبارة صريحة أن يحظر الاستناد إلى الحدود الدنيا للرتبات التي عينها بالجدول المرافق لتلك اللائحة لرفع مرتبات العاملين أو إعادة تسوية حالاتهم أو صرف فروق عن الماضي ، وأن يرتد بحكم القانون إلى تاريخ العمل بهذه اللائحة فالغى بذلك ما لها من آثار في هذا الخصوص بالنسبة للعاملين سواء من سويت حالاتهم تسوية تلقائية أو لم تسو حالاتهم على هذا النحو ، ولم يستثن من هذا الحكم سوى العاملين الذين سبق أن صدرت لهم أحكام قضائية نهائية ، ومتى كان النص صريحا قاطعا في الدلالة على المراد منه ، فلا محل للخروج

عليه أو تأويله بدهوى الاستمداء بهدف التشريع وقصد المشرع منه لأن البحث في ذلك إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه ، كما أنه لاوجه لتحدى الطاعن بأن أعمال حكم ذلك القانون على التسويات التى تمت وفقا لللائحة سالفة الذكريس الحقوق المكتسبة للعاملين لأن هؤلاء العاملين لا يستمدون حقوقهم فى الحدود الدنيا للترتيبات من هذه اللائحة مباشرة بل كان يتعين لنشوء هذه الحقوق وضع جداول الوظائف المنصوص عليها فى المادتين الثانية والثالثة منها وهو ما لم يتم حتى ألغيت بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعى عليه بهذه الأوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالوجه الثانى من السبب الثانى والوجه الأول من السبب الثالث القصور فى التسييب والإخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك فى دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن التسوية التى تمت بالنسبة لمرددها أن الشركة رأت تطبيق قاعدة المساواة حين قدم إليها حكم قضائى صدر لأحد العاملين بالقطاع العام وأنها تستند فيها إلى أحكام لائحة موظفى وعمال الشركات الصادرة بها القرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ كما طالب بمساواته بزميل له قضى لصالحه كذلك فى دعوى مماثلة إلا أن الحكم أغفل هذا الدفاع الجوهرى مما يعيبه بالقصور والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ قد حظز الاستناد إلى الحدود الدنيا للترتيبات المقررة بالجدول المرافق لللائحة موظفى وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ لرفع مرتبات العاملين ولم يستثن من حكمه سوى العاملين الذين سبق أن صدرت لهم أحكام قضائية نهائية ، وكان العاملون الذين مرت فى شأنهم تلك اللائحة لم تنشأ لهم حقوق فى تلك المرتبات حتى ألغيت على ما سبق بيانه فى الرد على الأوجه السابقة ، وكان مقتضى ذلك أن الاستثناء الذى أورده القانون لا يصلح سنداً لطلب المساواة لأن المساواة بين العاملين إنما تكون فى الحقوق التى يكفلها القانون وفى



الحماية التي يضيفها على أصحاب هذه الحقوق ومن ثم لا يعد دفاع الطاءن القائم على هذا الأساس دفاعا جوهريا قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى، فإن النعى على الحكم بالقصور أو الإخلال بحق الدفاع لإغفاله الرد عليه يكون غير مستج .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني من السبب الثالث أن نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ لم يرد به نص خاص يجيز لرب العمل أن يقتطع جزءا من مرتب العامل، وأحالت المادة ٢/١ من مواد إصداره على قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فيما لم يرد به نص خاص في ذلك النظام وهذا القانون لم يجز لرب العمل هذا الاقتطاع إلا في حالتين نصت عليهما المادتان ٥١، ٥٤ منه وهما الإقتطاع مقابل القرض أو مقابل قيمة ما ألتفه العامل بخطئه من آلات أو منتجات وهو الأمر الذي كان يتعين معه على الشركة المطعون ضدها أن تلجأ إلى القضاء للحصول على حكم بالمبالغ التي صرقتها للطاعن بناء على تلك التسوية، وإذا خال الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقر الشركة على اقتطاع هذه المبالغ من مرتبه وانتهى إلى رفض دعواء ورتب على ذلك عدم إجابته إلى طلب تعويضه عما ناله من أضرار نتجت عن إخلال الشركة بالالتزام القانوني الذي يحظر هذا الإجراء فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه ولئن كان الشارع قد نص في المادتين ٥١، ٥٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على حالتين تقع فيهما المقاصة القانونية بين أجر العامل وبين دين رب العمل الناشئ عن قرض أو تعويض الاتلاف، وجعل لكل منهما حكما خاصا إلا أنه فيما عدا هاتين الحالتين تظل تلك المقاصة ووفقا للقاعدة العامة المقررة بالمادة ٣٦٤ من القانون المدني جائزة بين ديون رب العمل الأخرى وبين أجر العامل بالقدر المقابل للجزء من هذا الأجر، لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن ما تقتطعه الشركة المطعون ضدها من مرتب الطاعن — استيفاء لدينها المترتب على إلغاء تلك التسوية — لا يجاوز الربع الجائز الحيز عليه طبقا للمادة ٥٢ من قانون العمل المشار إليه فإن النعى على الحكم بهذا الوجه يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٧ من مارس ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضوية السادة المستشارين محمد مصطفى المنفلوطي ، والدكتور بشرى رزق ، ورافقت عبد الرحيم ومحمد حسب الله .

( ١٤٠ )

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤ القضائية :

( ٢٠١ ) تأمينات اجتماعية .

( ١ ) تعويض الدفعة الواحدة . حالات استحقاقه . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . انتهاء خدمة العامل قبل توافر شروط الحصول على معاش . استحقاقه للتعويض المذكور عند بلوغه سن الستين ولو بلغها أثناء نظر دعواه أمام محكمة الاستئناف .

( ٢ ) المادة ٨٥ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . الفرض منها . هذه المادة لم تضاف حالات جديدة لاستحقاق العامل للمعاش أو تعويض الدفعة الواحدة .

( ٣ ) حكم " بسبب الحكم " . نقض .

انتهاء الحكم إلى نتيجة سلبية . لا يفسد أعماله حكم مادة غير منطبقة في القانون . لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ .

١ - مفاد النص في الفقرة الأولى من المادة ٧٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أنه " يستحق معاش الشيخوخة عند بلوغ المؤمن عليه سن الستين " والنص في المادة ٧٨ من القانون على أنه " يشترط لاستحقاق المؤمن عليه معاش الشيخوخة أن تبلغ مدة اشتراكه في التأمين ٢٤٠ شهرا على الأقل . ومع ذلك إذا كان انتهاء الخدمة بسبب بلوغ سن الستين أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية فيستحق المؤمن عليه المعاش متى بلغت مدة اشتراكه ١٨٠ شهرا على الأقل " والنص في الفقرة ج من المادة ٨١ من القانون على صرف تعويض الدفعة الواحدة " إذا بلغ المؤمن عليه السن المقررة وفقا للمادة ٧٧ وانتهت خدمته قبل توافر شرط الحصول على معاش " .

إن المؤمن عليه الذي بلغ سن الستين يستحق أصلاً معاش الشيخوخة إذا بلغ المدة التي أفصحت عنها المادة ٧٨ المشار إليها فإذا انتهت خدمته قبل توافر هذا الشرط استحق تعويض الدفعة الواحدة عند بلوغه سن الستين من عمره حتى لو بلغ هذه السن أثناء نظر دعواه يطلبه أمام محكمة الدرجة الثانية طالما أنه قد استكملها قبل أن تصدر المحكمة حكمها فيها ، لأن الغرض الذي استهدفه المشرع بنظام التأمينات الاجتماعية هو ألا يتسلم المؤمن عليه كلما ترك الخدمة عند أحد أصحاب الأعمال قبل بلوغ سن الستين — وهو سن الشيخوخة — مع قدرته على العمل مكافأته فيبديدها ويتعرض هو ومن يعولهم للحاجة والحرمان ، ولذلك حرص المشرع على نقل الالتزام بدفع المكافأة من عاتق أصحاب الأعمال إلى عاتق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وأوجب عدم صرف تعويض الدفعة الواحدة إلا عند بلوغ سن الشيخوخة .

٢ — نص المادة ٨٥ من القانون ٦٤ لسنة ١٩٦٤ على أنه " مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٨٠ ، ٨٤ تدخل المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في هذا التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب عنها معاش بواقع ١٪ من متوسط الأجر الشهري المشار إليه في المادة ٧٦ عن كل سنة من سنوات تلك المدة السابقة فإذا لم تبلغ مدة الاشتراك في التأمين مضافاً إليها المدة السابقة المدة التي تعطى الحق في معاش وفقاً لأحكام هذا القانون استحق المؤمن عليه تعويضاً دفعة واحدة على أن يحسب عن كل سنة من المدة السابقة بواقع ٥,٧٪ من متوسط الأجر السنوي المشار إليه في المادة ٨١ . . . . . " ينبيء عن أن المشرع لم يضيف حالات جديدة لاستحقاق المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة غير تلك التي نص عليها في مواد الفصل الثاني عن استحقاق المعاشات والتعويضات وكيفية تسويتها الواردة بالباب السابع الخاص بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وإنما استهدف بذلك النص — أخذاً بما اشتملت عليه عباراته ويورده من مواد الفصل الثالث من ذلك الباب بعنوان في حساب المدة السابقة من المدة المحسوبة في المعاش — ضم مدة الخدمة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في التأمين التي يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل إلى مدة الاشتراك في التأمين .



٣- إذ كانت أسباب الحكم المطعون فيه الواقعية والنتيجة التي انتهت إليها سليمة . فلا يفسده مجرد تطبيقه للسادة ٨٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بدلا من أعمال أحكام المواد ٧٧ و ٧٨ و ٨١ منه . وإنما يكون لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ ورده إلى الأساس السديد دون نقض الحكم .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر المرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في إن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٣٩٣ سنة ١٩٦٥ مدني جزئي قنا التي قيدت برقم ٥٤٧ سنة ١٩٦٥ عمال كلي قنا بعد إحالتها إلى المحكمة الابتدائية مطالبا بالحكم بالزام الهيئة الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ٦١١ جنيها و ٢٥٠ مليا يتكون من ١١١ جنيها و ٢٥٠ مليا قيمة المكافأة المستحقة له عن مدة عمله و ٥٠٥ جنية مقدار المدرجات خلالها ، وقال في بيان مطلبه هذا أنه كان يعمل منذ أول يناير سنة ١٩٤٧ لدى شركة القيوم للنسيج التي صفت وأحيل عمالها إلى الشركة المطعون ضدها الثانية التي فصلته من العمل دون مبرر في ٢٠/٥/١٩٦٤ فيستحق له في ذمة الطاعنة المبلغ المنوه عنه الذي أقام به الدعوى الماثلة . ومحكمة قنا الابتدائية بعد أن قضت بنذب الطبيب الشرعي لفحص المطعون ضده الأول صحيا على النهج الذي حددته له حكمت في ١٢/١٢/١٩٦٧ بعد قبول دعواه لرفعها قبل الأوان . فاستأنف هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسيوط باستئنافه المقيد برقم ٢٩ سنة ٤٣ ق مدني . وبتاريخ ١٩/١/١٩٧٠ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى الموجهة إلى الهيئة الطاعنة وإلزامها بأن تدفع للمطعون ضده الأول مبلغ ١٠٨ جتية كتعويض الدفعة الواحدة . طعن الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي

بتقضى الحكم . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الهيئة الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه من وجهين ( أولهما ) أنه قضى للطعون ضده بتعويض الدفعة الواحدة على الرغم من أنه لم يبلغ الستين من عمره حالة أنه لا يحق للمؤمن عليه المطالبة بهذا التعويض إلا في حالات المتزوجات اللاتي يستقلن من الخدمة والخروج نهائيا من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ومغادرة البلاد نهائيا والهجرة وذلك وفقا للمادة ٨١ من هذا القانون ( وثانيهما ) أنه استند في قضائه للطعون ضده الأول بتعويض الدفعة الواحدة إلى نص المادة ٨٥ من قانون التأمينات الاجتماعية مع أن هذه المادة لم تنظم حق العامل في الحصول على هذا التعويض بل نظمت ضم مدة الخدمة السابقة على الاشتراك في التأمين إلى مدد الاشتراك لتكتمل الفترة التي ينظر إليها عند بحث مدى توافر الشروط اللازمة لاستحقاق ذلك التعويض وهي المشار إليها في الوجه الأول .

وحيث إن النص في الفقرة الأولى من المادة ٧٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أنه ( يستحق معاش الشيخوخة عند بلوغ المؤمن عليه سن الستين ) ، والنص في المادة ٧٨ من القانون على أنه ( يشترط لاستحقاق المؤمن عليه معاش الشيخوخة أن تبلغ مدة اشتراكه في التأمين ٢٤٠ شهرا على الأقل . ومع ذلك إذا كان انتهاء الخدمة بسبب بلوغ المؤمن الستين أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية فيستحق المؤمن عليه المعاش متى بلغت مدة اشتراكه ١٨٠ شهرا على الأقل ) والنص في الفقرة ج من المادة ٨١ من القانون على صرف تعويض الدفعة الواحدة ( إذا بلغ المؤمن عليه السن المقررة وفقا للمادة ٧٧ وانتهت خدمته قبل توافر شرط الحصول على معاش ) يدل على أن المؤمن عليه الذي بلغ سن الستين يستحق أصلا معاش الشيخوخة إذا بلغت مدة اشتراكه في التأمين المدة التي أفصحت عنها المادة ٧٨ المشار إليها فإذا انتهت خدمته قبل توافر هذا الشرط استحق تعويض الدفعة الواحدة عند

بلوغه سن الستين من عمره حتى لو بلغ هذه السن أثناء نظر دعواه بطلبه أمام محكمة الدرجة الثانية طالما أنه قد استكملها قبل أن تصدر المحكمة حكمها فيها ، لأن الغرض الذي استهدفه المشرع بنظام التأمينات الاجتماعية هو ألا يتسلم المؤمن عليه كلما ترك الخدمة عند أحد أصحاب الأعمال قبل بلوغ سن الستين — وهو سن الشيخوخة — مع قدرته على العمل مكافأته فيبذلها ويتعرض هو ومن يعولهم للحاجة والحرمان ، ولذلك حرص المشرع على نقل الالتزام بدفع المكافحة من عاتق أصحاب الأعمال إلى عاتق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وأوجب عدم صرف تعويض الدفعة الواحدة إلا عند بلوغ سن الشيخوخة .

وإذ كان النص في المادة ٨٥ من القانون المشار إليه على أنه ( مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٨٠ و٨٤ تدخل المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في هذا التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقا لقانون العمل ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب عنها معاش بواقع ١ ٪ من متوسط الأجر الشهري المشار إليه في المادة ٧٦ عن كل سنة من سنوات تلك المدة السابقة فإذا لم تبلغ مدة الاشتراك في التأمين مضافا إليها المدة السالفة المدة التي تعطى الحق في معاش وفقا لأحكام هذا القانون استحق المؤمن عليه تعويضا دفعة واحدة على أن يحسب عن كل سنة المدة السابقة بواقع ٧,٥ ٪ من متوسط الأجر السنوي المشار إليه في المادة ٨١ . . . . ) ينبىء عن أن المشرع لم يضيف حالات جديدة لاستحقاق المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة غير تلك التي نص عليها في مواد الفصل الثاني من استحقاق المعاشات والتعويضات وكيفية تسويتها الوارد بالباب السابع الخاص بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وإنما استهدف بذلك النص — أخذا بما اشتملت عليه عباراته وبوروده ضمن مواد الفصل الثالث من ذلك الباب بعنوان في حساب المدة السابقة ضمن المدة المحسوبة في المعاش ضم مدة الخدمة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في التأمين التي يستحق عنها مكافأة وفقا لقانون العمل إلى مدة الاشتراك في التأمين . ولما كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده الأول من مواليده ١٩٠٩/٥/٢١ وقد صدر الحكم المطعون فيه يوم ١٩٧٠/١/١٩ بعد بلوغه سن الستين وأن الشركة المطعون ضدها الثانية قد أنهت خدمته بفصله من العمل لديها في ١٩٦٤/٥/٢٠ قبل استكمال المدة التي تكفل له الحصول على



معاش مما يضحى معه — وفقا لما سلف بيانه — مستحقا لتعويض الدفعة الواحدة ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بإلغاء حكم محكمة الدرجة الأولى فيما انتهى إليه من عدم قبول دعوى المطعون فيه بإلغاء حكم محكمة الدرجة الأولى بأن تدفع له مبلغ ١٠٨ جنيها قيمة تعويض الدفعة الواحدة المستحق له — وهو قيام الخلف بين الطرفين المتداعيين من الناحية الحسابية — ابتناء على أن مدة خدمة المطعون ضده الأول التي بدأت من ١٦/٣/١٩٤٨ حتى تاريخ فصله في ٢٠/٥/١٩٦٤ لا تعطيه الحق في المعاش فيستحق عنها تعويض الدفعة الواحدة ، فمن ثم يكون قضاء الحكم هذا بمنأى عن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ما دامت أسبابه الواقعية وافية والنتيجة التي انتهى إليها سليمة . إذ لا يفسده مجرد تطبيقه للمادة ٨٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بدلا من أعمال أحكام المواد ٧٧ و٧٨ و٨١ منه وإنما يكون لمحاكمة النقض تصحيح هذا الخطأ ورده إلى الأساس السديد دون نقض الحكم .

وحيث إنه بالبناء على ما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٧٧

- برئاسة السيد المستشار / نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضوية السادة : المستشارين :  
 محمد مصطفى المنفلوطي ، وحسن السنباطي ، والدكتور بشري وزق مكيان . ورأفت عبد الرحيم .

( ١٤١ )

الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٠ القضائية :

( ١ ، ٢ ، ٣ ) وقف " النظر على الوقف " . عمل .

( ١ ) ( النظر على الوقف الخيري لوزارة الأوقاف مالم يشترط الواقف النظر لنفسه .  
 تقرير الواقف بصفته ناظرا معاشا للعاملين بإدارة الوقف بدلا من مكافأة نهاية الخدمة . جوازه  
 دون ائهاد شرعى . حلة ذلك .

( ٢ ) انتقال ملكية المنشأة . لا يؤثر في استمرار عقود عملها . مسئولية صاحب  
 العمل الجديد عن تنفيذ جميع الالتزامات المترتبة عليها .

( ٣ ) انتقال النظر على الوقف الخيري لوزارة الأوقاف . أثره . إلزامها بتنفيذ ماقرره  
 الواقف — الناظر السابق — من معاش للعاملين بإدارة الوقف .

( ٤ ) تأمينات اجتماعية .

العاملون في الزراعة خروجهم من نطاق تطبيق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية السابق ٩٢  
 لسنة ١٩٥٩ . العاملون بإدارة الأطيان الموقوفة حدم استحقاقهم لمعاش الشيخوخة قبل مؤسسه  
 التأمينات الاجتماعية .

١ — مؤدى نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل  
 بالقانونين رقمي ٥٤٧ لسنة ٥٣ ، ٢٩٦ لسنة ١٩٥٤ ونص المادة الأولى من  
 القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع أقام وزارة الأوقاف في النظر على الوقف  
 الخيري ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه ، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون  
 ضدهم كانوا يعملون بوقف خيري وشرط الواقف ( . . . . ) النظر لنفسه عليه ،  
 فإن صفة الواقف في إدارة ذلك الوقف محل الدعوى حتى تاريخ وفاته تكون

قائمة ، ويكون له بصفته ناظرا للوقف أن يقرر معاشا للطعون ضدهم بدلا من مكافأة نهاية الخدمة وهو عمل متصل بأعمال الإدارة المخولة في حجة الوقف وليس تصرفا في أصل الاستحقاق ولا تعديلا في مصارفه أو تغييرا لها الممتنع عليه إلا بإشهاد عملا بالمادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف .

٢ - مفاد نص المادة ٤٨ من المرسوم بق ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي والمادة ٨٥ من قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - إن انتقال ملكية المنشأة من صاحب العمل إلى غيره بأي تصرف مهما كان نوعه لا يؤثر على عقد العمل ويبقى العقد قائما بقوة القانون بين العامل وصاحب العمل الجديد كما لو كان قد أبرم معه منذ البداية وينصرف إليه أثره ويكون مسئولا عن تنفيذ جميع الالتزامات المترتبة عليه .

٣ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد خلاص للأسباب التي أوردها أن المطعون ضدهم التحقوا بالعمل في دائرة الوقف وظلوا يعملون بها إلى أن وقفها الواقف على الخيرات عام ١٩٥٠ ، استمروا قائمين بعملهم إلى أن انتهت خدمتهم في ظل القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وأن الواقف بصفته ناظرا للوقف ، وفاء بالتزاماته عملا بأحكام المادة ٨٥ من ذلك القانون - قرر لكل منهم معاشا بدلا من مكافأة نهاية الخدمة وإرضاء المطعون ضدهم عملا بالمادة ٣/٨٣ من ذات القانون وأن الطاعنة - وزارة الأوقاف - بعد أن تسلمت تلك الأطيان في أغسطس سنة ١٩٦١ انصرف إليها أثر عقودهم وأصبحت مسئولة عن تنفيذ جميع الالتزامات المترتبة عليها وأقرت استحقاق كل منهم واجازته وسلمت كل منهم (سركيا) صرف بموجبه ذلك المعاش حتى نوفمبر سنة ١٩٦٥ - وكان الذي استخلصه الحكم المطعون فيه قائما على أساس له أصله الثابت في الأوراق محمولا على أسباب مبررة متفقا مع صحيح القانون فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال يكون غير صديد .



٤ - إذ خلاص الحكم المطعون فيه إلى أن عقود عمل المطعون ضدهم قد انتهت بأحالتهم إلى التقاعد عام ١٩٥٩ - سواء كان ذلك سابقا على أول أغسطس سنة ١٩٥٩ تاريخ بدء العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأمينات الاجتماعية أو لاحقا عليه - وكان عمال الزراعة غير خاضعين لأحكام القانون السابق رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للإدخار للعمال الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي وكان القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد استثنى في مادته الثانية من نطاق أحكامه "العمال الذين يستخدمون في الزراعة إلا فيما يرد به نص خاص" ثم أخضع في المادة ١٩ منه عمال الزراعة المشتغلين بآلات ميكانيكية أو المعرضين لأحد الأمراض المهنية بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون لتأمين إصابات العمل - والمطعون ضدهم - العاملون السابقون، بإدارة الأطباء الموقوفة ليسوا من بين هؤلاء إذ كان ذلك وكان بانتهاء عقود عمل المطعون ضدهم سنة ١٩٥٩ تتحدد جميع آثار تلك العقود . وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى إلزام الطاعنة - وزارة الأوقاف - بأداء المعاشات التي تقررت للمطعون ضدهم من الواقف بصفته ناظرا سابقا للوقف الخيري دون مؤسسة التأمينات الاجتماعية التي أنشئت بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والذي يخرج المطعون ضدهم عن نطاق أحكامه فانه يكون قد أصاب صحيح القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٥٨٤ لسنة ٦٦ عمال كلى القاهرة على الطاعنة طالبين الحكم بإلزامها بأن تدفع معاشا شهريا بمقداره

عشرة جنيئات لكل من الأربعة الأول ، ومبلغ خمسة جنيئات لكل من الباقين وذلك اعتباراً من أول نوفمبر سنة ١٩٦٥ مع ما يستجد ، وقالوا بياناً لذلك أنهم كانوا يعملون موظفين بإدارة وقف المرحوم . . . الخيري إلى أن رأت الإدارة إنهاء خدمتهم على أن تصرف لكل من الأربعة الأول منهم مبلغ عشرة جنيئات ولكل من الباقين مبلغ خمسة جنيئات كعاش شهري عن مكافأة نهاية الخدمة ، وظلوا يقبضون هذا المعاش طوال حياة الواقف ومن بعده في حياة ابنه الذي تلاه في النظارة إلى أن تسلمت وزارة الأوقاف — الطاعنة — الوقف في أول من أغسطس سنة ١٩٦١ فأوقفت معاشاتهم غير أنها عاودت صرفها بوصفها عوضاً عن مكافأة نهاية الخدمة ، ثم رجعت وامتنعت عن صرفها مرة أخرى اعتباراً من شهر نوفمبر سنة ١٩٦٥ ، فأقاموا دعواهم بطلباتهم سالفة الذكر . وبجلسة ١٩/٤/١٩٦٩ قضت المحكمة بإلزام الطاعنة بأن تدفع إلى كل من المطعون ضدهم الأربعة الأول عشرة جنيئات شهرياً ، وإلى كل من المطعون ضدهم من الخامس إلى الأخيرة خمسة جنيئات شهرياً ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٦٥ ولمدة حياة المطعون ضدهم ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٩٨١ سنة ٨٦ ق عمال القاهرة . وفي ٢٨ مايو سنة ١٩٧٠ حكمت المحكمة برفضه وتأيد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن . وعرض الطعن على غرفة مشورة وحددت لنظيره جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٧٧ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تبت على الحكم المطعون فيه بسببها الأول الخطأ في تطبيق القانون من أربع أوجه . وقالت بياناً لأوجه ثلاثة منها أن الحكم المطعون فيه قد قضى بإلزام الوقف بمعاشات المطعون ضدهم يكون قد منح شرط الواقف وانصرف عن

المعنى الواضح لحجة الوقف إلى ما لا تحتمله عباراتها الظاهرة ، وتكون حجة الوقف قد تضمنت مصارف لم يرد عليها تقرير معاش بدلا من مكافأة نهاية مدة الخدمة ، وأنه وإن كانت المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ٤٦ تنص على أنه من تاريخ العمل به لا يصح الوقف ولا الرجوع فيه ولا التغيير في مصارفه وشروطه إلا إذا صدر بذلك إشهاد ممن يملكه ، وقد أصبح الاختصاص بالتغيير أو التعديل من اختصاص لجنة شئون الأوقاف عملا بالقانون رقم ٢٧٢ لسنة ٥٩ ، فإن تقرير معاش يشكل خروجاً على حدود وكالة ناظر الوقف التي حددتها المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، كما أنه وقد انتهى إلى أن حق المطعون ضدهم في أن يتقاضوا معاشاً بدلا من مكافأة نهاية الخدمة عملا بالمادة ٨٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ودون أن يضع الواقف نظام إيداع خاصا بعمال الوقف ، وأعمال حكم المادة ٨٥ من ذات القانون والوقف ليس خلقا لدائرة الواقف . يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٧ لسنة ٢٩٦٠، ٥٣ لسنة ٥٤ ونص المادة الأولى من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع أقام وزارة الأوقاف في النظر على الوقف الخيري مالم يشترط الواقف النظر لنفسه ، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدهم كانوا يعملون بوقف خيري وشرط الواقف المرحوم . . . . النظر لنفسه عليه ، فإن صفة الواقف في إدارة ذلك الوقف محل الدعوى حتى تاريخ وقاته في ١٢/٤/١٩٦١ تكون قائمة ، ويكون له بصفته ناظرا للوقف أن يقرر معاشا للمطعون ضدهم بدلا من مكافأة نهاية الخدمة وهو عمل متصل بأعمال الإدارة المخولة له في حجة الوقف وليس تصرفا في أصل الاستحقاق ولا تعديلا في مصارفه أو تغييرا لها الممتنع عليه إلا بإشهاد عملا بالمادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف ، وكان مفاد نص المادة ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي والمادة ٨٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٥٩ — وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — أن انتقال ملكية المنشأة من صاحب العمل إلى غيره بأي تصرف مهما



كان نوعه لا يؤثر في عقد العمل ويبقى العقد قائماً بقوة القانون بين العامل وصاحب العمل الجديد كما لو كان قد أبرم معه منذ البداية، وينصرف إليه أثره ويكون مسئولاً عن تنفيذ جميع الالتزامات المترتبة عليه . . . متى كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص للأسباب السابقة التي أوردها أن المطعون ضدهم التحقوا بالعمل في دائرة الوقف وظلوا يعملون بها إلى أن وقفها الوقف على الخيرات عام ١٩٥٠ ، واستمروا قائمين بعملهم إلى أن انتهت خدمتهم في ظل القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وأن الوقف بصفته ناظراً للوقف ، وفاء بالتزاماته عملاً بأحكام المادة ٨٥ من ذلك القانون قرر لكل منهم معاشاً بدلاً من مكافأة نهاية الخدمة ، وارتضاه المطعون ضدهم عملاً بالمادة ٣/٨٣ من ذات القانون ، وأن الطاعنة بعد أن تسلمت تلك الأظيان في أغسطس سنة ١٩٦١ وانصرف إليها أثر عقودهم وأصبحت مسئولة عن تنفيذ جميع الالتزامات المترتبة عليها ، وأقرت استحقاق كل منهم وأجازته وسلمت كل منهم سركياً صرف بموجبه ذلك المعاش حتى نوفمبر سنة ١٩٦٥ . متى كان ذلك وكان هذا الذي استخلصه الحكم المطعون فيه قائماً على أساس له أصله الثابت في الأوراق ، محمولا على أسباب تبرره متفقاً مع صحيح القانون، فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال يكون غير سديد .

وقالت الطاعنة بيانا للوجه الرابع من السبب الأول - أنه مع الفرض بخضوع المطعون ضدهم لقوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ، فإن هيئة التأمينات الاجتماعية هي التي تتحمل معاشاتهم التي حلت محل المكافأة طالما أن الحكم المطعون فيه قد خلص إلى قيام علاقة عمل بينهم وبين الوقف عملاً بأحكام المادتين ٧٨ و٧٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - والقانونين رقمي ١٤٣ سنة ٦١، ٦٣ سنة ٦٤ .

وحيث إن هذا النعى في هذا الشق مردود - ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ خلص إلى أن عقود عمل المطعون ضدهم . قد انتهت بأحالتهم إلى التقاعد عام ١٩٥٩ - سواء كان ذلك سابقاً على أول أغسطس سنة ١٩٥٩ تاريخ بدء العمل بالقانون ٩٢ لسنة ٥٩ في شأن التأمينات الاجتماعية أو لاحقاً عليه - وكان عمال

الزراعة غير خاضعين لأحكام القانون السابق رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآثر للإدخار للعمال الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٤٢ بشأن عقد العمل الفردي - وكان القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد استثنى في مادته الثانية من نطاق أحكامه العمال الذين يستخدمون للعمل في الزراعة إلا فيما يرد به نص خاص " ثم أخضع في المادة ١٩ منه عمال الزراعة المشتغلين بآلات ميكانيكية أو لمعرضين لأحد الأمراض المهنية بالجدول رقم " ١ " الملحق بهذا القانون لتأمين إصابات العمل - والمطعون ضدهم سنة ١٩٥٩ تتحدد جميع آثار تلك العقود ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى إلزام الطاعنة بأداء المعاشات التي تقرر للمطعون ضدهم دون مؤسسة التأمينات الاجتماعية التي أنشئت بالقانون رقم ٩٢ لسنة ٥٩ والذي يخرج المطعون ضدهم عن نطاق أحكامه ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويكون النعي عليه بهذا الوجه غير مفيد .

وحيث إن الطاعنة نعت بسببها الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب من وجهين - وقالت بياناً لذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أساس قيام علاقة عمل بين الطاعنة والمطعون ضدهم دون أن يسوق دليلاً من الأوراق على قيام تلك العلاقة ، كما أنه لم يرد على ما أثارته في صحيفة الاستئناف وفي مذكرتها المقدمة منها بـ ١٧/٦/٥٩ من أنه لا توجد علاقة عمل بينها وبين المطعون ضدهم يكون قد شابها قصور في التسبب .

وحيث إن هذا النعي بوجهيه مردود - ذلك أن الحكم المطعون فيه قد استخلص قيام علاقة عمل بين المطعون ضدهم والوقف الخيري ، وانصراف أثر عقود عملهم إلى الطاعنة ، ورتب على ذلك استحقاق كل منهم للمعاش المقرر له بدلاً من مكافأة نهاية الخدمة بقوله " . . أن ما ذهبت إليه الوزارة يتعارض مع الثابت والظاهر من الأوراق ، ذلك إنه قد ثبت من تقرير الخبير الذي ندبته محكمة أول درجة إنه انتقل إلى الوزارة وطلب من السيد مراجع الحسابات استخراج المستندات التي تثبت العمل الذي يقوم به المطعون ضدهم ومدة عمل كل منهم ، واجابت المراجع بأن هذه البيانات غير موجودة بالوزارة ولا توجد بيانات عنها بملف الوقف ، وقرره الموظف المختص أنه يرد من الوزارة قوائم بأسماء ومرتببات أشخاص معينين للواقف . . . . موضحاً به أسماء

الأشخاص المذكورين ، وقدم له كشفا منها يتضمن أسماء المطعون ضدهم وهو معتمد من وكيل ناظر الوقف في ١٥/٨/١٩٦١ ومختوم عليه بخاتم دائرة ... .. بمصر - وهذا الذي ذكره بتقرير الخبير يدل على وجود علاقة بين المطعون ضدهم والواقف قرر لهم بمقتضاها المرتبات المذكورة ولا يشتم منها بأى حال أن هذه العلاقة لم تكن علاقة عمل وأن المبالغ المقررة لكل منهم كانت من قبيل الإحسان أو الصدقة يؤيد ذلك - ورة الإقرار من ناظر الوقف وما تضمنته فتوى إدارة الشؤون القانونية بوزارة الأوقاف .

والتي يبين منها أنها استعرضت حالة المطعون ضدهم وانتهت إلى أن المرتبات التي كانت تصرف من دائرة المرحوم عبد العزيز عزت لمستخدمى الوقف السابقين لا تعتبر إعانة أو مساعدة لهم وإنما هى معاش استحق لهم عوضا عن مكافأة نهاية الخدمة وأقترح الاستمرار فى صرف هذه المعاشات إلى أربابها وقد وافق على هذه الفتوى السيد مدير الشؤون القانونية والسيد وزير الأوقاف ، ونتيجة لذلك استمرت الوزارة فى صرف المرتبات للمطعون ضدهم الأمر الذى يؤيد أقوالهم عن صفتهم كموظفين بالوقف المذكور - وترى المحكمة أن قول الوزارة بأن المرتبات كانت تصرف من باب الإحسان أو الصدقة - قول مرسل لم يتأيد بما يعززه وأن المطعون ضدهم كانوا يعملون بوقف المرحوم ... .. ، وأن هذه المرتبات تقررت لهم عوضا عن مكافأة نهاية الخدمة ، فلا تريب على الواقف فى ذلك إذ يعتبر بذلك قد نفذ واجبا قانونيا فى ذمته ويتعين التزام الخلف وهى الوزارة بتنفيذ هذا الالتزام القانونى وذلك باستمرار صرف هذه المرتبات إعمالا لنص المادة ٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . - لما كان ذلك ، وكان لقاضى الموضوع السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى ، وبحسبه أن يبين الحقيقة التى اقتنع بها ، وأن يقيم قضاءه على أسباب تكفى للحجة ، ولا عليه بعد ذلك أن يتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم ويرد استقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب مادام قيام الحقيقة التى أقنع بها دليلها فيه الرد ضمن



المسقط لتلك الأقوال والمجج والطلبات . لما كان ذلك وكان ما استخلصه الحكم المطعون فيه — على ما ساف بيانه — في حدود سلطته الموضوعية يكفي لحمل قضائه ، فإن ماثيره الطاعنة بهذا السبب من قصور في التسبيب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار / محمد صالح أبو راس ، وعضوية السادة المستشارين : جميل الزيني ،  
وسعد العيسوي ، ومحمود حسن حنين ، ومحمود حمدي عبد العزيز .

( ١٤٢ )

الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٠ القضائية :

( ٢٠١ ) نقل بحرى " سند الشحن " .

(١) سند الشحن . دليل الناحن إلى المرسل إليه قبل الناقل في شحن البضاعة إذ حق تسليمها عند الوصول . اعتباره أيضا : أداة ائتمان يعتبر حامله بمثابة حائر للبضاعة .

(٢) سند الشحن الأدنى المندمجة فيه البضاعة . تداوله بطريق التظهير . المظهر إليه الأخير هو صاحب الحق في استلام البضاعة .

(٣) إثبات " الكتابة " . نقل بحرى .

صور الأوراق العرفية عند عدم وجود الأصل . لاجية لما في الإثبات . علة ذلك . مثال بشأن سندات الشحن .

(٤) أمر أداء . حجز . اختصاص " اختصاص نوعي " .

الأمر بحجز ما للدين لدى الغير . اختصاص قاضى الأمور الوقتية بإصداره . م ٥٤٥  
مرافعات سابق . اختصاص قاضى الأداء بإصداره . شرطة . م ٨٥٨ مرافعات سابق .  
صدور أمر الحجز من قاضى الأداء في حالة لا تتوافر فيها شروط إصدار أمر الأداء . أثره .  
بطلان الأمر .

١ — سند الشحن وإن كان يمثل في الأصل دليل الشاحن أو المرسل إليه قبل الناقل في شحن البضاعة أو حق تسليمها عند الوصول وهو مما يمثل الطابع الشخصى لوظيفة السند إلا أنه يعد أيضا أداة ائتمان . فهو يمثل البضاعة المشحونة لذاتها ويقوم مقامها بحيث تندمج البضاعة في سند الشحن ويعتبر حامله بمثابة حائر للبضاعة وإن كانت هذه الحيازة رمزية تتمثل فيها الطابع العيني لوظيفة السند .

٢ — إذا كان أصل سند الشحن الإذني المندمجة فيه البضاعة يتم تداوله بطريق التظهير فإن الحق في استلام البضاعة يكون للظهير الأخير الحائز بصله .

٣ — مفاد نص المادة ٢/٣٩٠ من التقين المدني — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه لا حجية لصور الأوراق العرفية في الإثبات إلا بمقدار ما تهدي إلى الأصل إذا كان موجودا فيرجع إليه كدليل للإثبات . أما إذا كان الأصل غير موجود فلا سبيل للاحتجاج بالصورة إذ هي لا تحمل توقيع من صدرت منه والتوقيع بالإمضاء أو بصحة الختم أو ببصمة الأصبع هو شرط لإضفاء الحجية على الأوراق العرفية وإذا كان المطعون ضده الأول لم يقدم أصول سندات الشحن إكتفاء منه بتقديم صورها وكانت الطاعنة قد تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن تقديم تلك الصور لا يغني عن تقديم الأصول لإثبات الحق المدعى به لكونها قابلة للتداول ولكون المظهر إليه الأخير هو وحده صاحب الحق في البضاعة . فإن الحكم المطعون فيه إذ عول في قضائه بالزام الطاعنة بثمن البضاعة على الصور وحدها واتخذ منها دليلا على ثبوت الحق للمطعون ضده الأول فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٤ — مفاد نص المادتين ٥٤٥ ، ٨٥٨ مرافعات سابق أن الأمر بتوقيع -يجز ما للدين لدى الغير يصدر إما من قاضي الأمور الوقفية وإما من قاضي الأداء تما لطبيعة الدين المحجوز من أجله فإن كان الدين من الديون التي تتوفر فيها شروط إصدار أمر الأداء بلحا الدائن إلى قاضي الأداء وإلا فإنه يلجأ إلى قاضي الأمور الوقفية — وينبغي على ذلك أنه إذا صدر أمر الحجز من قاضي الأداء في حالة لا تتوفر فيها شروط إصدار أمر الأداء فإن الحجز يكون باطلا وكذلك العكس . لما كان ما تقدم وكان الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد قضى ببطلان أمر الأداء المعارض فيه بناء على أنه صدر في غير الحالات التي يجوز فيها إصداره وكان أمر الحجز قد صدر من ذات رئيس الدائرة المختصة بإصدار أوامر الأداء فإن ذلك يستتبع بطلانها لأنه كان يتعين صدورهما من قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة بدلا من قاضي الأداء .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المطعون ضده الأول — البنك التجارى اليونانى — استصدر بتاريخ ١٩٦١/٤/٢٦ أمر الأداء رقم ٥٨ لسنة ١٩٦١ تجارى كلى الإسكندرية بإلزام الطاعنة بأن تؤدى له مبلغ ... .. وصحة الحجزين التحفظيين الموقع أولهما فى ١٩٦١/٤/٢٦ تحت يد المطعون ضدها الثالثة تأسيسا على أن شركة ... .. وشركاء ” قامت بشحن رسالة من الفول السودانى خلال شهر أكتوبر سنة ١٩٥٩ من ميناء الاسكندرية إلى ميناء جنوا على الباخرة ” اسبيريا ” التابعة للشركة الطاعنة بموجب أربع سندات شحن وإذ كان المطعون ضده الأول قد أقرض للشركة الشاحنة قيمة الرسالة واستلم منها سندات الشحن وفواتير الشراء ضمنا للقرض وكانت الطاعنة باعتبارها أمينة النقل البحرى قد خالفت القانون والعرف البحرى بتسليم البضاعة إلى الشركات المستوردة دون أن تستلم منها ما يدل على سداد قيمة البضاعة فإنها تكون بهذا التصرف مسؤولة عن سداد ثمنها إليه . عارضت الطاعنة فى هذا الأمر وقيدت معارضتها برقم ٤٧٣ سنة ١٩٦١ مدنى كلى الإسكندرية وفيها تمسكت ببطالان أمر الأداء لصدوره فى غير حالاته وبطلان الحجزين الموقعين تحت يد المطعون ضدهما الثانى والثالثة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وبسقوط الحق فى المطالبة بالتقادم السنوى المنصوص عليه فى المادة ٦/٣ من معاهدة سندات الشحن ورفض الدعوى موضوعا لاستيفاء الشركة الشاحنة ثمن البضاعة من الشركات المستوردة عن طريق أحد البنوك السويسرية . وبتاريخ ١٩٦٢/٤/٩ قضت محكمة أول درجة ببطالان أمر الأداء المعارض فيه ورفض الدفعين بعدم قبول الدعوى وبسقوط الحق فى المطالبة وبندب خبير لتحقيق واقعة الوفاء بالثمن وبعد أن

قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ١٩٦٩/٤/٣٠ بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده الأول مبلغ ١١٢٥٩,١٥٠ جنيها وبصحة الحجزين . استأنفت الطاعنة هذا الحكم والحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٤/٩ بالاستئناف رقم ٣٢١ لسنة ٢٢ ق تجارى وصممت على دفعوها ودفاعها . ومحكمة استئناف الاسكندرية قضت في ١٩٦٩/١٢/٢٤ بتأييد الحكمين المسأنفين . طعنن الطاعنة فى الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه . وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فجددت جلالة لظرفه وبالحلقة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن من بين ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه بالسببين الثانى والخامس مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ومما قالت فى بيان السبب الثانى أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بعدم وجود علاقة قانونية تربطها بالمطعون ضده الأول تجعل من حقه أن يطالبها بتسليم البضاعة المشحونة لأنه لم يكن طرفا فى عقود النقل البحرى كما أنه لم يقدم أصول سندات الشحن التى لا يغنى عنها الصور الشمسية المقدمة منه ذلك أن الحق يندمج فى الصك المثبت به ويكون أصل السند دليلا على الحق وعلى ملكية حائزة له ويكون هو صاحب الصفة فى مقاضاتها إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع وأجاز للمطعون ضده الأول الاستناد فى طلبه على الصور الشمسية لمستندات الشحن بمقولة أن الطاعنة أقرت بمحضر جلسة ١٩٦١/٤/٢٤ فى التظلم رقم ٤١٩ لسنة ١٩٦١ تجارى اسكندرية " بمطابقة تلك الصور للأصل وبقبولها لها بحالتها دون اعتراض منها على صحة التظاهرات المثبتة بها واقتصرت منازعتها فى هذا الشأن على تكييف هذه التظاهرات من الناحية القانونية والآثار المترتبة عليها " فى وحين أن هذا من الحكم خطأ فى الاسناد إذ الثابت بمحضر الجلسة المشار إليه هو أنه " . . . . وإن كانت الشركة المتظلمة لاتنكر صدور هذه السندات منها إلا أن السند الأصلى دليل ملكية البضاعة فيلزم تقديمه وإن كان عليه تظهير للبنك فهذا لا يمنع أن يكون على السند الأصلى تظاهرات أخرى لاحقة ومع ذلك فراجعة الصور المقدمة تدل على أن التظهير تظهير على بياض ومثل هذا التظهير لا يقلل ملكية السند ولكنه يعتبر تظهيرا توكليا فتظل ملكية البضاعة

للشركة الشاحنة . . . ” وهذا الثابت لا يحمل المعنى الذى حصله الحكم وإذا عول فى قضائه على تلك الصور العرفية فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن سند الشحن وأن كان يمثل فى الأصل دليل الشاحن أو المرسل إليه قبل الناقل فى شحن البضاعة أو حق تسليمها عند الوصول وهو ما يمثل الطابع الشخصى لوظيفة السند إلا أنه يعد أيضا أداة . ثمان فهو يمثل البضاعة المشحونة ذاتها ويقوم مقامها بحيث تندمج البضاعة فى سند الشحن ويعتبر حامله بمثابة حائز للبضاعة وإن كانت هذه الحيازة حيازة رمزية ، فيمثل فيها الطابع العينى لوظيفة السند وإن كان أصل سند الشحن الإذنى المندمجة فيه البضاعة يتم تداوله بطريق التظهير فمن ثم يكون الحق فى استلام البضاعة للمظهر إليه الأخير الحائز لأصله . لما كان ذلك وكان مفاد نص المادة ٢/٣٩٠ من التقنين المدنى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه لاجبة لصور الأوراق العرفية فى الإثبات إلا بمقدار ما تهدى إلى الأصل إذا كان موجودا فيرجع إليه كدليل للإثبات أما إذا كان الأصل غير موجود فلا سبيل للاحتجاج بالصورة إذ هى لا تحمل توقيع من صدرت منه والتوقيع بالإمضاء أو بصمة الختم أو بصمة الأصبع هو شرط أضفاء الحجية على الأوراق العرفية وكان المطعون ضده الأول — لم يقدم أصول سندات الشحن إكتفاء منه بتقديم صورها وكانت الطاعنة قد تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن تقسيم تلك الصور لا يغنى عن تقديم الأصول لإثبات الحق المدعى به لكونها قابلة للتداول ولكون المظهر إليه الأخير هو وحده صاحب الحق فى البضاعة فإن الحكم المطعون فيه إذ عول فى قضائه بالزام الطاعنة بثمن البضاعة على الصور وحدها واتخذ منها دليلا على ثبوت الحق للمطعون ضده الأول فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ولا يقدح فى ذلك ماورد به ردا على ما تمسكت به الطاعنة من أنها . . . ” أقرت صراحة فى المظالم المرفوع منها عن أمر الججز ضد البنك رقم ٤١٩ لسنة ١٩٦١ تجارى كلى بمحضر جلسة ٢٤/٤/١٩٦١ بمطابقة هذه الصور الأصل وبقبوله لها بحالتها دون اعتراض منها على صحة التظهير . . . ” ذلك أنه وإن كان تفسير إقرارات الخصوم هو مما يستقل به قاضى الموضوع إلا أن ذلك



مرهون بأن يكون التفسير ليس فيه خروج عن مدلول عباراتها وإذا كان ذلك وكان يبين من محضر الجلسة المشار إليه أنه ثبت على لسان الحاضر من الطاعة قوله "... وإن كانت الشركة المتظلمة لا تنكر صدور هذه السندات منها، إلا أن السند الأصلي دليل ملكية البضاعة فيلزم تقديمه وأن كان عليه تظهير للبنك فهذا لا يمنع أن يكون على السند الأصلي تظهيرات أخرى لاحقة ومع ذلك للمراجعة الصور تدل على أن التظهير تظهير على بياض ...". فإن هذا الذي أقرت به الطاعة لا يفيد ما حصله الحكم ذلك من الإقرار بموافقة شخص البضاعة وإصدار سندات الشحن المثبتة لها والتمسك بضرورة تقديم الأصل كدليل على ملكية البضاعة ثم مناقشة التظهير الوارد بصورها الفوتوغرافية احتياطيا لا يحمل ما ذهب إليه الحكم من أن الطاعة "أقرت صراحة بمطابقة الصور للأصل وبقبولها بدون إعتراض منها على صحة التظهيرات" ويكون الحكم بذلك قد خرج بتفسيره عن مدلول العبارات الواردة بمحضر الجلسة المشار إليه هذا فضلا عن أن رد الحكم المطعون فيه لا يواجه دفاع الطاعة المؤسس على أن أصول السندات وهي من الأوراق القابلة للتداول بالتظهير يجوز أن تكون قد ظهرت إلى الغير بعد تصويرها فانتقلت ملكية الحق إليه ويكون النعي بهذا السبب في محله ... وتقول الطاعة في بيان السبب الخاص أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٦٢/٤/٩ يقضى ببطلان أمر الأداء المعارض فيه، فإن البطلان ينسحب بالضرورة على كافة ما صدر به سواء من حيث إلزام الطاعة بالدين أو ما أمر به من صحة حجزين التحفظيين الموقعين تحت يد المطعون ضدهما الثاني والثالث، لأن علة إبطال أمر الأداء هي صدوره ممن لا ولاية له في إصداره وهي بذاتها العلة في بطلان أمرى الحجز لصدورهما من ذات الأمر وهو رئيس الدائرة المختصة بإصدار أوامر الأداء والذي لا يختص بإصدار أوامر الحجز إلا بالنسبة للديون التي يجوز استصدار أمر أداء بها وترتبطا على ذلك فإن ما قضى به الحكم الابتدائي - المؤيد بالحكم المطعون فيه - من صحة الحجزين الموقعين تحت يد الغير يكون فضلا عن مخالفته للقانون متعارضا مع إقضائه السابق ببطلان أمر الأداء .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن المادة ٥٤٥ من قانون المرافعات

السابق الذى صدر أمر الحجز فى طئه كانت تنص على أنه إذا لم يكن بيد الدائن سند تنفيذى أو كان دينه غير معين المقدار فلا يجوز الحجز إلا بأمر من قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة التابع لها المدين يأذن فيه بالحجز وبقدر دين الحاجر مؤقتاً كما كانت المادة ٨٥٨ من ذلك القانون تنص على أنه « إذا أراد الدائن فى حكم المادة ٨٥١ حجز ما يكون لمدينه لدى الغير وفى الأحوال التى يجوز فيها للدائن استصدار أمر من القاضى بالحجز التحفظى ، يصدر أمر الحجز من القاضى المختص بأصدار الأمر بالآداء وذلك استثناء من أحكام المادتين ٥٤٥، ٦٠٤ » ومفاد ذلك أن الأمر بتوقيع حجز ما للمدين لدى الغير يصدر إما من قاضى الأمور الوقتية وإما من قاضى الآداء تبعاً لطبيعة الدين المحجوز من أجله فإن كان الدين من الديون التى تتوفر فيها شروط إصدار أمر الآداء لحا الدائن إلى قاضى الآداء وإلا فإنه يلجأ إلى قاضى الأمور الوقتية ، ويتبنى على ذلك أنه إذا صدر أمر الحجز من قاضى الآداء فى حالة لا تتوفر فيها شروط إصدار أمر الآداء فإن الحجز يكون باطلاً وكذلك العكس ، لما كان ما تقدم وكان الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٦٢/٤/٩ قد قضى ببطالان أمر الآداء المعارض فيه بناء على أنه صدر فى غير الحالات التى يجوز فيها إصداره وكان أمر الحجز قد صدر من ذات رئيس الدائرة المختصة بأصدار أوامر الآداء، فإن ذلك يستتبع بطلانها لأنه كان يتعين صدورهما من قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة بدلاً من قاضى الآداء وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بتأييد الحكم الابتدائى القاضى بصحة الحجزين تحت يد المطعون ضدهما الثانى والثالثة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه لهذين السببين دون حاجة لمبحث باقى أسباب الطعن .

## جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار محمد صالح أبوإرس وعضوية السادة المستشارين حافظ رفقي ، وجميل الزيني ، وسعد العيسوي ، ومحمود حمدي عبد العزيز .

( ١٤٣ )

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤١ القضائية :

شركات "شركات الأشخاص" . التزام . حجز .

شركات الأشخاص . ذات شخصية معنوية مستقلة عن الشركاء . مؤداه . بطلان الحجز الموقع على عقار مملوك للشركة وفاء لدين مستحق على الشريك ولو كانت أموالها مستغرقة بالديون .

لشركات الأشخاص سواء كانت شركات تضامن أو شركات توصية شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها وهو ما يستتبع انفصال ذمتها عن ذمتهم فتكون أموالها مستقلة عن أموالهم وتعتبر ضمانا عاما لدائنها وحدهم ولا يجوز لدائني الشركاء التنفيذ على أموال الشركة مزاحمين بذلك دائنيها وإنما يجوز لهم أن ينفذوا على ما يدخل في ذمة الشريك من أموال الشركة لخصته في الأرباح أو نصيبه الشافي مما يبقى من أموالها بعد التصفية ولذلك نص المشرع في المادة ٥٣٣ من التقنين المدني على بقاء الشخصية المعنوية للشركة في حدود ما تتطلبه أغراض التصفية كأنجاز الأعمال الجارية واستيفاء حقوق الشركة ووفاء ديونها فإذا أنجز المصنف هذه الأعمال يصبح الشركاء ملاكا على الشيوع للصافي من أموالها وتم قسمته بينهم أما قبل ذلك فلا يجوز الحجز على أموال الشركة استيفاء لدين على الشركاء . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب بطلان الحجز الموقعة على عقارين مملوكين للشركة وفاء لديون مستحقة على الشركاء بمقوله أن الشركة قد انقضت لاستغراق أموالها بالديون وأنه لا حاجة لتصفيتها مع أيلولة أموالها إلى الشركاء محملة بالديون المستحقة على الشركة يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار انقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الواقع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن اقام الدعوى رقم ٢٠٦٤ لسنة ١٩٦٦ مدنى كلى الاسكندرية على المطعون ضدهم . طالبا الحكم ببطلان المحوز الادارية التنفيذية العقارية المبينة بصحيفة الدعوى وإلغائها واعتبارها كأن لم تكن استنادا إلى أن الشركة المطعون ضدها الرابعة شركة ”نيقولا وفنجيلي س . ثريفون“ تمتلك العقارين الموضحين بصحيفة الدعوى وكانت قد رهنتها لبنك التجارة الذى أدمج فى البنك الأهلى المصرى ”الطاعن“ وذلك بموجب ثلاثة عقود رهن رسمية مشهرة ضمنا لدين فى ذمتها للبنك المرتهن وبتاريخ ١٩٥٩/١٠/٥ أوقعت مأمورية ضرائب مينا البصل والجمرك حجزا إداريا على العقار الثانى ضد ورثة المطعون ضدهما الخامس والسادس اللذين كانا شريكين فى اشركة وفاء لمبلغ ١٩٣٠٥ جنيها و ١١٤ مليا قيمة الضرائب التجارية والاستثنائية المستحقة على مورثيهما الشريكين المتضامنين فى الشركة المطعون ضدها الرابعة وبتاريخ ١٩٦١/٢/١٨ أوقعت ذات المأمورية حجزا إداريا ثانيا على العقار الأول وفاء لمبلغ ٢٥٥٧٨ جنيها و ١١٦ مليا ، ضد الشركة المطعون ضدها الرابعة بوصفها مسئولة عن سداد ضريبة الإيراد العام المستحقة على الشريك المتوفى المرحوم ... .. وبتاريخ ١٩٦١/٧/٢١ ، أوقعت مأمورية ضرائب التركات حجزا إداريا ثالثا على العقار الثانى وفاء لمبلغ ١٣٤٣ جنيها و ٨٤٩ مليا قيمة ٦٠٪ ضريبة التركات المستحقة على تركة الشريك المرحوم ... .. المطعون ضد السادس وورثته ولما كان العقاران المشار إليهما مملوكين للشركة المطعون ضدها الرابعة التى لاتزان تتمتع بشخصيتها المعنوية وذمتها المالية المستقلة فلا يجوز لدائى الشركاء فيها توقيع الحجز على أموال الشركة ولما كان البنك

الطاعن دأثنا للشركة ومرتبتها للعقارين سالفى الذكر منذ أقام الدعوى بطلباته السابقة وبتاريخ ١٩٦٩/١/٢٦ أفضت محكمة الاسكندرية الابتدائية بإحالة الدعوى إلى قاضى التنفيذ بمحكمة ميناء البصل للاختصاص حيث قيدت الدعوى برقم ٥٤ سنة ١٩٦٩ تنفيذ مينا البصل وبتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٧ قضت المحكمة ببطلان الجوز الإدارية التنفيذية العقارية الثلاثة الموقعة بتاريخ ١٩٥٩/١٠/٥ ، ١٩٦١/٢/١٨ ، ١٩٦٦/٧/٢١ على العقارين الموضحين بالصحيفة ومحاضر الجوز وبالغائها واعتبارها كأن لم تكن . أستاذ المطعون ضدهم الثلاثة الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٤٨ سنة ٢٥ ق وبتاريخ ١٩٧١/٣/١٤ قضت محكمة إستئناف الاسكندرية بإلغاء الحكم المستأنف ويرفض الدعوى .

طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة برأىها .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض طاب بطلان الجوز الإدارية محل النزاع على انتهاء الشركة صفة المطعون ضدها الرابعة وأيلولة أموالها إلى الشركاء محملة بالديون المستحقة على الشركة بما يجوز معه لدائى الشركاء التنفيذ على هذه الأموال وأنه لا محل لإجراء التصفية طالما أن الثابت من الأوراق استغراق أموال الشركة بالديون المستحقة عليها وعدم بقاء أموال يمكن تقسيمها على الشركاء فى حين أن الشركة المطعون ضدها الرابعة مازالت كائنة تتمتع بشخصيتها المعنوية ودمتها المالية المستقلة حتى تتم تصفيتها وأن هذه التصفية لازمة محافظة على حقوق دائى الشركة فضلا عن حقوق الشركاء وأن أموال الشركة تظل مملوكة لها ولا يؤول إلى الشركاء إلا الصافي منها بعد انتهاء التصفية وسداد ديون الشركة وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أنه لما كان لشركات الأشخاص سواء أكانت شركات تضامن أو شركات توصية شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص

الشركاء فيها وهو ما يستتبع انفصال ذمتها عن ذمتهم فتكون أموالها مستقلة عن أموالهم ويعتبرها ضمائنا عاما لدائنيها وحدهم ولا يجوز لدائني الشركاء التنفيذ على أموال الشركة مزاحمين بذلك دائنيها وإنما يجوز لهم أن ينفذوا على ما يدخل في ذمة الشريك من أموال الشركة لخصته في الأرباح أو نصيبه الصافي مما يتبقى من أموالها بعد التصفية ولذلك نص المشرع في المادة ٥٣٣ من النقنين المدني على بناء الشخصية المعنوية للشركة في حدود ما تتطلبه أغراض التصفية كإنجاز الأعمال التجارية واستبقاء حقوق الشركة ووفاء ديونها فإذا ما انجز المصنفى هذه الأعمال يصبح الشركاء ملاكا على الشيوع للصافي من أموالها وتم قسمته بينهم أما قبل ذلك فلا يجوز الحجز على أموال الشركة استيفاء لدين على الشركاء، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض طلب بطلان الحجز الموقعة على عقارين مملوكين للشركة ووفاء لديون مستحقة على الشركاء بقوله أن الشركة قد انقضت لاستغراق أموالها بالديون وأنه لا حاجة لتصفيتها مع أيلولة أموالها إلى الشركاء محملة بالديون المستحقة على الشركة يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين القضاء برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنفين ( المطعون حدهم الثلاثة الأول ) بالمصروفات الاستئنافية .



## جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد صالح أبو راس وعضوية السادة المستشارين : جميل الزبي ، سعد العيسوي ، ومحمود حسن حسين ، ومحمود حمدي عبد العزيز .

( ١٤٤ )

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٣ القضائية :

- ( ١ ) تقادم " تقادم مسقط " . حكم . " ما بعد قصورا " . حجز .
- الحجز القاطع للتقادم . ماهيته . عدم تحديد الحكم للحجز الذي قرر انقطاع التقادم به . قصور .
- ( ٢ ، ٣ ) تقادم " تقادم مسقط " . دعوى . رد غير المستحق .
- ( ٢ ) صحيفة الدعوى لا تعتبر قاطعة للتقادم الا في خصوص الحق المرفوع به الدعوى وتوابعه .
- ( ٣ ) دعوى براءة الذمة من الدين . لا تقمع تقادم الحق في طلب إسترداد ماتم تحصيله .
- ( ٤ و ٥ و ٦ ) مسئولية . تعويض . دعوى . حجز .
- ( ٤ ) دعوى عدم الاعتداد بالحجز لا توقف التنفيذ . استمرار الحجز في التنفيذ وتحصيل دينه من المحجوز لديه . لا يعد خطأ موجبا للتعويض .
- ( ٥ ) المساءلة عن استعمال حق القاضى أو الدفاع فى الدعوى . مناطه .
- ( ٦ ) وصف الفعل بأنه خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض .

١ — الحجز الذى ينقطع به التقادم طبقا لنص المادة ٣٨٣ من التقنين المدنى هو الذى يوقعه الدائن ضد مدينه ليمنع به التقادم الذى يهدد دينه بالسقوط ، وإذ كانت أوراق الدعوى خالية من أى دليل على توقيع حجوز من المطعون ضده ضد مدينه — الطاعن — فإن سكوت الحكم المطعون فيه عن بيان تاريخ الحجزين اللذين يقصدهما وأطرافهما وسائر البيانات التى تعين

على ترتيب آثارهما في قطع التقادم السارى لمصلحة الطاعن من تاريخ قبضه رسم الترخيص تطبيقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٧٧ من التقنين المدنى يجعله قاصر البيان لما ينبى على هذا التجهيل من تعجيز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون .

٢ — صيغة الدعوى المرفوعة بحق مالا تعتبر قاطعة للتقادم إلا فى خصوص هذا الحق وما التحقق به من توابعه فإن تغاير الحقان فالطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعاً للتقادم بالنسبة إلى الحق الآخر .

٣ — موضوع دعوى براءة الذمة — من الدين — تختلف طبيعة ومصدرا عن موضوع دعوى الالتزام برده، إذ لا يعدو أن يكون موقف المدعى فى الدعوى الأولى موقفاً سلبياً يقتصر فيه على مجرد إنكار الدين دون أن يرقى إلى حد المطالبة به فى حين أن دعوى الالتزام هى دعوى إيجابية تتضمن معنى الطلب الصريح الجازم برد ذلك — الدين — وهو ما يتفق مع معنى المطالبة القضائية وفق ما تنص عليه المادة ٣٨٣ من التقنين المدنى . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ورتب على رفع المطعون ضده دعوى براءة الذمة قطع التقادم بالنسبة للحق المطلوب رده فى دعوى الالتزام فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

٤ — المساءلة بالتعويض قوامها خطأ المسئول وإذ كان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يؤدى إلى توفر هذا العنصر من عناصر المسئولية ، لأن استمرار الطاعن فى إجراءات التنفيذ يقبض جزء من الدين الذى يدعيه لا يعد خطأ منه يستوجب المسئولية بالتعويض لأن المشرع لم يرتب على رفع دعوى عدم الاعتداد بالحجز أثراً موقفاً للإجراءات كالأثر المترتب على رفع الاشكال فى التنفيذ سواء من المدين أو الغير ، خصوصاً وقد تمسك الطاعن بأن المحجوز لديها سارعت إلى الوفاء بما هو مستحق فى ذمتها للمحجوز عليه عقب الحجز بوقت قصير وقبل صدور الحكم الانتهاى بعدم الاعتداد بإجراءات التنفيذ بما يرفع عنه مظنة الخطأ بعدم احترام حجية الأحكام فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

٥ — نصت المادتان الرابعة والخامسة من التقنين المدني على أن من استعمل حقه استعمالا مشروعاً لا يكون مسئولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر بالغير وأن استعمال الحق لا يكون غير مشروع إلا إذا لم يقصد به سوى الإضرار بالغير وهو، ألا يتحقق إلا بانتفاء كل مصلحة من استعمال الحق، وحقاً التقاضى والدفاع من الحقوق المباحة ولا يسأل من يلج أبواب القضاء تمسكاً أو ذوداً عن حق يدعيه لنفسه إلا إذا ثبت انحرافه عن الحق المباح إلى اللدد في الخصومة والعنت مع وضوح الحق ابتغاء الإضرار بالخصم، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في نسبة الخطأ إلى الطاعن إلى مالا يكفي لإثبات انحرافه عن حقه المكفول في التقاضى والدفاع إلى الكيد والعنت والدد في الخصومة فإنه يكون فضلاً عما شابه من القصور قد أخطأ في تطبيق القانون .

٦ — وصف الأفعال بأنها خاطئة أم غير حادثة هو من مسائل القانون التى تخضع لرقابة محكمة النقض .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٥٧٩٩ سنة ١٩٧١ مدنى كلى القاهرة على الطاعن يطلب إلزامه بأن يرد له مبلغ ٢٦٩٦ جنياً قيمة رسم ترخيص الاستيراد الذى اقتضاه منه بغير حق ومبلغ ٢٠٠٠ جنياً تعويضاً عما لحقه من الأضرار ، تأسيساً على أنه وابنه سبق أن تحصلا من الإدارة المختصة على ترخيص استيراد أسماك مجمدة من يوغسلافيا وعلى الرغم من أن الاستيراد لم يتم فإن الإدارة العامة للاستيراد ادعت أنها تستحق عنهما رسماً قدره ٤٤٩٣ جنياً و ٣٠٠ مليم وأوقعت استيفاء لهذا المبلغ حجزين تنفيذيين إداريين على مالهما



محت يد الشركة الشرقية للدخان فأقاما ضد الطاعن الدعوى رقم ١٤٤٨٩ سنة ١٩٦٧ مدنى مستعجل القاهرة بعدم الاعتراد بهما لفقدتهما شرط تحقق الدين في ذمتهما وقد حكم لصالحهما انتهائيا بالاستئناف رقمى ٣٥٨ و ٣٥٩ سنة ١٩٦٨ مدنى مستأنف القاهرة بعدم الاعتراد بالحجزين ، ثم اتبعا الدعوى المستعجلة بالدعوى الموضوعية رقم ١٨٩ سنة ١٩٦٨ مدنى كلى القاهرة بطلب الحكم ببراءة ذمتهما من دين الرسم المنفذ به وقد قضى فيها لصالحهما ببراءة ذمتهما ابتدائيا وانتهائيا بالاستئناف رقم ٧٢٤ سنة ٨٩ ق القاهرة ، غير أن الطاعن كان قد تمكن من تحصيل مبلغ ٢٠٢٣ جنيها و ٢٦١ مليم من الشركة المحجوز لديها قبل أن يفصل القضاء في أحقيته في اقتضاء الرسم الذى يدعيه بما يوفر للمطعون ضده حق طلب استرداد المبلغ المتحصل من ماله بغير حق مع التعويض ، ورد الطاعن على الدعوى بتقادم الحق في المطالبة برد الرسم بالتقادم الثلاثى ، وبتاريخ ١٩٧٢/٦/١١ قضت محكمة أول درجة بإلزام الطاعن بأن يؤدي للمطعون ضده مبلغ ٢٦٩٦ جنيها ورفضت طلب التعويض ، استأنف المطعون ضده الحكم بالاستئناف رقم ٣٨٥٤ سنة ٨٩ ق كما استأنفه الطاعن بالاستئناف رقم ٢٨٦٩ سنة ٨٩ ق ، وبعد أن تقرر ضم الاستئنافين قضت محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٣ برفض استئناف الطاعن وبتعديل الحكم المستأنف في استئناف المطعون ضده إلى إلزام الطاعن بأن يؤدي للمطعون ضده مبلغ ٣٦٩٦ جنيها بزيادة قدرها ١٠٠٠ جنية تعويضا ، طعن الطاعن في الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أيدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ومخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برنض الدفع الذى تمسك به بسقوط حق المطعون ضده في استرداد الرسم المدفوع بالتقادم الثلاثى طبقا لنص المادة ٣٧٧/٢ من التقنين المدنى على أن مدة التقادم انقطعت

بالحجزين دون أن يوضح عن مقصوده بهما وما إذا كان يقصد بهما الحجزين الموقعين من الطاعن تحت يد الشركة المحجوز لديها أم أنه يقصد حجزين آخرين ، وإذا خلت الأوراق من دليل على توقيع المطعون ضده أية حجوز على الطاعن مما ينقطع بها تقادم الحق في دعوى استرداد الرسم وكان الحجز باعتباره إجراء قاطعاً للتقادم ومن مسائل القانون فإنه كان يتعين على محكمة الموضوع أن تبين في حكمها اسمي الحاجز والمدين وتاريخ كل حجز وكافة العناصر اللازمة لتعيينهما وإمكان ترتيب الآثار القانونية عليهما وإذا خلا الحكم من ذكر هذه البيانات مع لزومها فإنه يكون قاصر البيان ، كما أسس الحكم قضاءه بانقطاع التقادم على سبق رفع المطعون ضده دعوى براءة الذمة رقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٨ مدنى كلى القاهرة على الطاعن ورتب الحكم على عدم انقضاء ثلاثة سنوات من تاريخ الحكم فيها انتهائياً فى ١٢/٨/١٩٧٠ ورفع الدعوى باسترداد الرسم فى ١٦/١١/١٩٧١ قضاءه برفض الدفع فى حين أن المطالبة القضائية التى يبنى عليها انقطاع التقادم هى التى تنصب على ذات الحق المهدد بالسقوط وإذا كانت دعوى براءة الذمة لا تعدو أن تكون وسيلة دفاع يواجه بها المدين الدائن ويقتصر فيها على مجرد انكار مديونية فان صحفة دعواها لا تقطع تقادم الحق فى دعوى استرداد الرسم خصوصاً وأنها لم تتضمن تكليف المدعى عليه — وهو الطاعن — برد ما حصله وهو شرط لازم لقطع التقادم أما مجرد إنكار الدين فإنه لا يحمل معنى التكليف بأدائه وإذا كانت الشركة المحجوز لديها قد أوفت لإدارة الاستيراد مبلغ ٢٦٩٦ بموجب شيكين بتاريخ ٢٧/٢/١٩٦٨ ، ٣/٣/١٩٦٨ وكانت صحفة دعوى المطالبة باسترداد الرسم قد أودعت قلم الكتاب بتاريخ ١٦/١١/١٩٧١ فإن مدة الثلاثة سنوات تكون قد انقضت دون انقطاع وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ، كما ينعى الطاعن على الحكم قضاءه عليه بالتعويض بخالفة القانون ذلك أن ما أورده الحكم فى أسبابه من أن الطاعن نفذ بالحجز وقبض قيمة الرسم من المحجوز تحت يدها فأهدر حجية الحكم الصادر بعدم الاعتداد بالحجز مما يلجأ المطعون ضده إلى تقاضى لزوم له وهو ما لا تتوفر به عناصر المسؤولية إذ أن الطاعن قبض الدين المحجوز من أجله — أى قيم الرسم من الشركة المحجوز لديها قبل صدور الحكم النهائى فى دعوى عدم الاعتداد مما لا يستقيم به ركن الخطأ كما أن طرق باب التقاضى لا يبنى عليه الحكم بالتعويض على الطاعن

لعدم ثبوت انحراف، بالرخصة المباحة إلى اللدد في الخصومة ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه معيباً، يستوجب نقضه .

وحيث إن الطعن بوجوهه الثلاثة صحيح ذلك أنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدفع بسقوط حق المطعون ضده في استرداد الرسم المتحصل منه بالتقادم الثلاثي طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٧٧ من التقنين المدني على دعائين أولاهما أن مدة التقادم انقطعت بالحجزين وثانيهما برفع المطعون ضده دعوى براءة الزمة رقم ١٨٩ سنة ١٩٦٨ كلى القاهرة وعدم انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الحكم فيها نهائياً وتاريخ رفع الدعوى بطلب استرداد الرسم ، دون أن يبين الحكم مقصوده بالحجزين اللذين انقطع بهما التقادم وإذ كان الحجز الذي ينقطع به التقادم طبقاً لنص المادة ٣٨٣ من التقنين المدني هو الذى يقع الدائن ضد مدينه ليمنع به التقادم الذى يهدد دينه بالسقوط وكانت الأوراق خالية من أى دليل على توقيع محوز من المطعون ضده ضد مدينه الطاعن فان سكوت الحكم المطعون فيه عن بيان تاريخ الحجزين اللذين يقصدهما وأطرافهما وسائر البيانات التى يتبين على ترتيب آثارهما فى قطع التقادم السارى لمصلحة الطاعن من تاريخ قبضه رسم الترخيصين تطبيقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٧٧ من التقنين المدني فإنه يكون قاصر البيان لما يترتب على هذا التجهيل من تعجيز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون ، لما كان ذلك وكانت صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما لا تعتبر قاطعة للتقادم إلا فى خصوص هذا الحق وما التحقق به من توابعه فإن تغاير الحقان فالطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعاً للتقادم بالنسبة إلى الحق الآخر ، ولم كان موضوع دعوى براءة الزمة من رسم الاستيراد تختلف طبيعة ومصدراً عن موضوع دعوى الإلزام برده ، إذ لا يعدو أن يكون موقف المدعى فى الدعوى الأولى موقفاً سلبياً يقتصر فيه على مجرد انكار الدين دون أن يرقى إلى -د المطالبة به- فى حين أن دعوى الإلزام هى دعوى إيجابية تتضمن معنى الطلب الصريح الجازم برد ذلك الرسم وهو ما يتفق مع معنى المطالبة القضائية وفق ما تنص عليه المادة ٣٨٣ من التقنين المدني ، لما كان ذلك الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ورتب على رفع المطعون ضده دعوى براءة الزمة قطع التقادم بالنسبة للحق المطلوب رده فى دعوى الإلزام فانه



يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، لما كان ماتقدم وكانت المساءلة بالتعويض قوامها خطأ المسئول وكان ماأورده الحكم المطعون فيه لا يؤدي إلى توفر هذا العنصر من عناصر المسؤولية لأن استمرار الطاعن في اجراءات التنفيذ بقبضه جزء من الدين الذي يدعيه كرسوم مقابل اصدار اذني الاستيراد لصالح المطعون ضده وابنه لا يعد خطأ منه يستوجب المسؤولية بالتعويض لأن المشرع لم يرتب على رفع دعوى عدم الاعتداد بالحجز أثرا موقفا للاجراءات كالأثر المترتب على رفع الاشكال في التنفيذ سواء من المدين أو الغير خصوصا وقد تمسك الطاعن بأن المحجوز لديها سارعت إلى الوفاء له بما هو مستحق في ذمتها للمحجوز عليه عقب الحجز بوقت قصير وقبل صدور الحكم الا نهائي بعدم الاعتداد باجراءات التنفيذ بما يرفع عنه مظنة الخطأ بعدم احترام حجية الأحكام وإذ كانت المادتان الرابعة والخامسة من التقنين المدني قد نصتا على أن من استعمل حقه استعمالا مشروعاً لا يكون مسئولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر بالغير وأن استعمال الحق لا يكون غير مشروع الا إذا لم يقصده سوى الإضرار بالغير وهو مالا يتحقق الا بانتفاء كل مصلحة من استعمال الحق ، وكان حقا التقاضي والدفاع من الحقوق المباحة ولا يسأل من بلج أبواب القضاء تمسكاً أو ذوداً عن حق يدعيه لنفسه الا إذا ثبت انحرافه عن الحق المباح إلى اللد في الخصومة والعنت مع وضوح الحق ابتغاء الإضرار بالخصم وكان وصف الأفعال بأنها خاطئة هو من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض ، فإن الحكم المطعون فيه وقد اقتصر في نسبة الخطأ إلى الطاعن على قوله بأنه اضطر المطعون ضده إلى دفع اللد والعنت عن طريق خصومات قضائية كان الأجدر به تفاديها باحترام القانون والنزول عند حكمة وكان ذلك وحده لا يكفي لاثبات انحراف الطاعن عن حقه المكفول في التقاضي والدفاع إلى الكيد والعنت واللد في الخصومة فإنه يكون فضلاً عما شابه من القصور قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد صالح أبوراس وعضوية السادة المستشارين : حافظ رفقي ، وجميل الزيتي ، وسعد العيسوي ، ومحمود حسن حسين .

( ١٤٥ )

الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٣ انقضائية :

(١) ، (٢) ملكية . نزع الملكية للمنفعة العامة . تعويض . تقادم .  
”تقادم مسقط“ .

( ١ ) استيلاء الحكومة على عقار جبراً دون اتباع إجراءات نزع الملكية . غصب . أثره .  
عدم انتقال ملكية العقار للحكومة .

( ٢ ) دعوى الاستحقاق التي يرفعها المالك لاسترداد ملكه من غاصبه ودعوى المطالبة بقيمة العقار المقتصب . عدم سقوط أيهما بالتقادم .

( ٣ ) حكم ”تسبيب الحكم“ . نقض .

انطواء أسباب الحكم على خطأ في القانون . عدم تأثير هذا الخطأ على نتيجة الحكم الصحيحة . لا بطلان . لمحة النقض تصحيح التقارير الخاطئة .

( ٤ ) نزع الملكية للمنفعة العامة . تعويض . حكم ”تسبيب الحكم“ .

وجوب مراعاة ما قد يطرأ على الجزء من العقار الذي لم ينزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العامة من زيادة أو نقص . ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . عدم اتباع الخبير قواعد التقدير في هذه الحالة مع بيان عناصره . أخذ الحكم بما جاء بتقرير الخبير . قصور .

( ١ ) استيلاء الحكومة على عقار جبراً عن صاحبه بدون اتباع الاجراءات التي يوجبها قانون نزع الملكية للمنفعة العامة يعتبر بمثابة غصب وليس من شأنه أن ينقل ملكية العقار للحكومة بل تظل هذه الملكية لصاحب العقار رغم هذا الاستيلاء .

( ٢ ) دعوى الاستحقاق التي يرفعها المالك لا سترداد ملكة من غاصبة لا تسقط بالتقادم لكون حق الملكية حقا دائما لا يسقط بعدم الاستعمال ومطالبة المالك بقيمة العقار محل الغصب تعتبر مطالبة بالزام المدين الغاصب بتنفيذ التزامه الرد بطريق التعويض في حالة تعذر التنفيذ عينا ذلك أن التنفيذ العيني هو الأصل ولا يستعاض عنه بالتعويض التقديري إلا إذا استحال التنفيذ العيني . لما كان ذلك فإن دعوى المطالبة بقيمة العقار موضوع الغصب لا تسقط بالتقادم وإن كان الغاصب يستطيع أن يدفعها بتملك العقار بالتقادم المكسب .

( ٣ ) متى كان الحكم صحيحا فيما انتهى اليه من قضاء فإنه لا يبطل ما يقع في أسبابه من خطأ في تطبيق القانون ما دام هذا الخطأ لم يؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى اليها . ولحكمة النقض تصحيح ما وقع في قرارات الحكم القانونية من أخطاء وأن تعطى الوقائع الثابتة تكييفها القانوني الصحيح مادامت لا تعتمد في هذا التكييف على غير ما حصلته محكمة الموضوع من هذه الوقائع .

( ٤ ) مفاد نص المادة ١٩ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع الملكية أنه يجب عند تقدير التعويض مراعاة ما يكون قد طرأ على قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العامة من نقص أو زيادة بنخصمه أو إضافته إلى ثمن الجزء المستولى عليه بحيث لا يزيد المبلغ الواجب خصمه أو إضافته عن نصف القيمة التي يستحقها المالك ويستوى في ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تكون الحكومة قد اتبعت الإجراءات القانونية في نزاع الملكية أو لم تتبعها ذلك أن المادة ١٩ سالفة الذكر إنما تقرر حكما عاما في تقدير التعويض . لما كان ذلك وكان الخبير المتدب لم يتبع في تقديره للتعويض الضوابط التي نصت عليها المادة ١٩ المشار إليها ، اكتفاء منه بالقول في عبارة عامة بأنه راعى أحكام تلك المادة دون بيان لعناصر التقدير ومقدار ما أضيف إليها وأسقط عنها ونسبة الإضافة أو الاسقاط لقيمة التعويض فإن الحكم المطعون فيه وقد أسس قضاءه على ما جاء بتقرير الخبير يكون مشوبا بالقصور .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراعاة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٦٨ كلى دمنهور على الطاعنين بطلب إلزامهم متضامنين بأن يدفعوا لهم مبلغ ١٠٩٦٦ جنيه و ٦٦٠ مليا وفوائده إستنادا إلى أن مديرية التربية والتعليم بدمنهور التى يمثلها الطاعنون استولت على قطعة أرض مملوكة لهم مساحتها فدانان و ١٤ ط و ١٤ س دون اتخاذ إجراءات نزع الملكية للنفعة العامة وأقامت عليها مدرستين وأن المبلغ المطالب به هو قيمة التعويض المستحق لهم ، دفع الطاعنون بسقوط حق المطعون ضدهم بالتقادم الثلاثى وفقا للمادة ١٧٢ من التقنين المدنى لا تقضاء أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ الاستيلاء على الأرض حتى تاريخ رفع الدعوى . وبتاريخ ١٢/١١/١٩٦٩ قضت محكمة دمنهور الابتدائية برفض الدفع بسقوط حق المطعون ضدهم بالتقادم وبندب خبير لتقدير قيمة التعويض المستحق للمطعون ضدهم وبعد أن قدم الخبير تقريره عدل المطعون ضدهم طلباتهم إلى إلزام الطاعنين بمبلغ ٢٦٨٤ جنيه و ٩٢٠ مليم و بتاريخ ٧/١٠/١٩٧٠ قضت محكمة أول درجة بإلزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون ضدهم مبلغ ١٩٥٢ جنيها و ٥٠ مليا وفوائده القانونية . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٣١ لسنة ٢٦ ق طالبين إلغاءه والقضاء بسقوط حق المطعون ضدهم بالتقادم وإحتياطيا برفض الدعوى كما استأنفه المطعون ضدهم بالإستئناف رقم ٤٣٦ سنة ٢٦ ق طالبين القضاء لهم بطلباتهم المعدلة وبتاريخ ١٩/٣/١٩٦٢ قضت محكمة استئناف الاسكندرية ( مأمورية دمنهور ) بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بسقوط حق المطعون ضدهم بالتقادم الثلاثى وبندب خبير لتقدير قيمة الأرض موضوع النزاع وقت رفع الدعوى وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت

المحكمة بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٣ برفض الاستئناف رقم ٤٣١ سنة ٢٦ ق المقام من الطاعنين وفي الاستئناف رقم ٤٣٦ سنة ٢٦ ق بتعديل الحكم المستأنف إلى الزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون ضدهم مبلغ ٢١٩٠٤ جنيهاً و ١٠٠ مليم وتأييده بالنسبة للفوائد طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة مخرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها انتمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل أولهما مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدفع بسقوط حق المطعون ضدهم بالتقادم على أن مسئولية الإدارة عن الاستيلاء على الأرض المملوكة للغير دون اتخاذ إجراءات نزع الملكية للنفعة العامة مردها إلى القانون وليس إلى العمل غير المشروع في حين أن استيلاء الحكومة على الأرض دون إتخاذ إجراءات نزع الملكية للنفعة العامة يعد بمثابة غصب ويكون التعويض عنه تعويضا من عمل غير مشروع يسقط الحق في المطالبة به وفقا للسادة ١٧٢ من التقنين المدني بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ علم المضرور بمحدث الضرر والشخص المسئول عنه وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظار فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه لما كان قيام الحكومة بالاستيلاء على عقار جبرا من صاحبه بدون اتباع الإجراءات التي يوجبها قانون نزع الملكية للنفعة العامة يعتبر بمثابة غصب وليس من شأنه أن ينقل ملكية العقار للحكومة بل تظل هذه الملكية لصاحب العقار رغم هذا الاستيلاء وكانت دعوى الاستحقاق التي يرفعها المالك لاسترداد ملكه من غاصبه لا تسقط بالتقادم لكون حق الملكية حقا دائما لا يسقط بعدم الاستعمال وكانت مطالبة المالك بقيمة العقار محل الغصب تعتبر مطالبة بالزام المدين الغاصب وتنفيذ الترامه بالرد بطريق التعويض في حالة تعذر التنفيذ عينا ذلك أن التنفيذ العيني هو الأصل ولا يستعاض عنه بالتعويض التقدي إلا إذا استحال التنفيذ العيني ، لما كان ذلك ، فإن

دعوى المطالبة بقيمة العقار موضوع الغصب لا تسقط بالتقادم وإن كان الغاصب يستطيع أن يدفعها بتملك العقار بالتقادم المكسب ومتى كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب فيما انتهى إليه من رفض الدفع بسقوط حق المطعون ضدهم بالتقادم الثلاثي ويكون النعي عليه بهذا السبب غير منتج ذلك أنه متى كان الحكم صحيحاً فيما انتهى إليه من قضاء فإنه لا يبطله ما يقع في أسبابه من خطأ في تطبيق القانون مادام هذا الخطأ لم يؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها والمحكمة النقض تصحيح ما وقع في تشريرات الحكم القانونية من أخطاء وأن تعطى الوقائع الثابتة تكيفها القانوني الصحيح مادامت لا تعتمد في هذا التكيف على غير ما حصلته محكمة الموضوع من هذه الوقائع .

وحيث إن حاصل السبب الثاني القصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أنهم تسكوا أمام محكمة الموضوع بوجوب أعمال ما تقضى به المادة ١٩ من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ في شأن نزع الملكية للمنفعة العامة من مراعاة الزيادة التي طرأت على أرض المطعون ضدهم بسبب أعمال المنفعة العامة وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بقوله أن الخبير أورد في تقريره أنه راعى في التقدير أحكام المادة المشار إليها في حين أن ما أورده الخبير كان قولاً مرسلًا في عبارة مجهولة لا يتضح منها أنه أتم الأسس التي حددتها المادة المشار إليها مما يجعل الحكم مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه لما كانت المادة ١٩ من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين تنص على أنه إذا زادت أو نقصت قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العامة في غير مشروعات التنظيم داخل ملكيته المدين وجب مراعاة هذه الزيادة وهذا النقصان بحيث لا يزيد المبلغ الواجب إضافته أو إسقاطه عن نصف القيمة التي يستحقها المالك مقابل نزع الملكية ومقاد هذا النص أنه يجب عند تقدير التعويض مراعاة ما يكون قد طرأ على قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العامة من نقص أو زيادة بخضمه أو إضافته إلى ثمن الجزء المستولى عليه بحيث لا يزيد المبلغ الواجب خضمه أو إضافته عن نصف القيمة التي يستحقها المالك ويستوى في ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تكون



قد اتبعت الإجراءات القانونية في نزع الملكية أو لم تتبعها ذلك أن المادة ١٩ سالفة الذكر إنما تقر حكما عاما في تقدير التعويض لما كان ذلك وكان الخبير المتدب لم يتبع في تقديره للتعويض الضوابط التي نصت عليها المادة ١٩ المشار إليها اكتفاء منه بالقول في عبارة عامة بأنه راعى أحكام تلك المادة دون بيان لعناصر التقدير مقدار ما أضيف إليها وأسقط منها ونسبة الإضافة والإسقاط لقيمة التعويض فإن الحكم المطعون فيه وقد أسس قضاءه على ما جاء بتقرير الخبير يكون مشوبا بالقصور بما يوجب نقضه لهذا السبب .

---

## جلسة ٢٩ من مارس ١٩٧٧

بقيادة السيد / المستشار قائب رئيس المحكمة أحمد حسن هيكل وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صدق العيمار ، وزكي الصاوي ، صالح ، وجمال الدين عبداللطيف ،  
وعبد الحميد المرصفاوي .

( ١٤٦ )

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٤٠ القضائية :

( ٢٠١ ) حكم ” الطعن في الحكم ” . نقض ” الأحكام غير الجائز  
الطعن فيها ” .

( ١ ) الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم النهائي المنهى لها . عدم جواز  
الطعن فيها استئلاما . الحالات المستثناءة . أوردتها المادة ٢١٢ . رافعات على سبيل الحصر .  
( ٢ ) القضاء بسقوط الدعوى بالتقادم قبل أحد الخصوم وتحديد جلسة لنظر الدعوى بالنسبة  
للآخرين . قضاء غير منه للخصومة كلها . عدم جواز للطعن فيه استئلاما .

١ — النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل — وعلى ما أفصححت  
عنه المذكرة الإيضاحية — على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضي بعدم جواز  
الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم النهائي  
المنهى لها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى  
وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري ،  
ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها  
بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحيانا من تعويق الفصل في موضوع  
الدعوى وما يترتب عليه حتما من زيادة نفقات التقاضي .

٢ — إذ كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القضاء بتأييد الحكم الابتدائي  
الذي قضى بقبول الدفع المبدئي من بنك القاهرة المطعون عليه و بسقوط الدعوى  
قبله بالتقادم وحددت المحكمة جلسة لنظر الدعوى بالنسبة لباقي المدعى عليهم

وهو حكم لا تنتهى به الخصومة كلها وهى إلزام بنك القاهرة المطعون عليه مع باقى المدعى عليهم متضامين بأن يؤدوا للطاعن مبلغ ..... كما أنه ليس من الأحكام الأخرى التى حددتها المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على سبيل الحصر وأجازت الطعن فيها على استهلال . لما كان ذلك فإن الطعن فى الحكم المطعون فيه يكون غير جائز . لا يغير من هذا النظر أن الحكم المطعون فيه قد أنهى الخصومة بالنسبة لبنك القاهرة المطعون عليه لقضائه بسقوط الدعوى قبله بالتقادم ذلك أن نص المادة ٢١٢ سالفه الذكر صريح فى أن الأحكام المشار إليها فى الشق الأول منه ، ويجوز الطعن فيها هى الأحكام الختامية التى تنهى الخصومة كلها ، وهى فى الدعوى الحالية إلزام البنك المذكور مع باقى المدعى عليهم متضامين بمبلغ التعويض ، وهو ما يتفق مع العلة التى من أجلها وضع المشرع هذا النص .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المضعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤١٣ سنة ١٩٦٧ مدنى الزقازيق الابتدائية ضد بنك القاهرة — المطعون عليه — وآخرين هم البنك المركزى ... .. و ... .. يطلب الحكم بالزامهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ٥٠٠٠ جنيها ، وقال بيانا لدعواه أن بنك القاهرة فرع الزقازيق الذى يمثله المطعون عليه أعلنه فى الفترة من ١٩٦١/١٠/٢ إلى ١٩٦٢/٤/١١ خمسة بروتستات عدم دفع استنادا إلى خمسة سندات اذنية بمبالغ مجموعها ٢٧٠٠ جنيها كان مدينا بمقتضاها إلى الشركة الشرقية للهندسة والتجارة التى يمثليها المدعى عليهم ... .. ، ورغم انقضاء هذه الديون بالوفاء فقد قدما السندات المذكورة إلى بنك القاهرة فرع الزقازيق للحصول ولدى إعلانه بهذه البروتستات أجاب بأنه قد وفى بالديون الثابتة بها . بمقتضى مخالفات قدمها



غير أن البنك المطعون عليه تقدم بهذه السندات لاستصدار أوامر أداء ضده ،  
ولما رفض طلبه حددت جلسة لنظر الدعاوى التي قيدت بأرقام ٣٨٢ ،  
٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٤٤٨ سنة ١٩٦٢ مدنى الزقازيق الابتدائية . وبتاريخ  
١٩٦٣/١/٧ حكمت المحكمة بالزامه بدفع المبالغ الثابتة بالسندات فاستأنف هذه  
الأحكام بالاستئنافات أرقام ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ سنة ٦ ق المنصورة وحكم  
فيها بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢١ بالغاء الأحكام المستأنفة ورفض دعاوى البنك المطعون  
عليه وسجلت المحكمة فى أحكامها أن السندات تحمل تظاهرات حررت فى تاريخ  
لاحق لإعلان البروتستات بما يدل على أن التظهير حصل بعد تقديم المخالصات  
الدالة على الوفاء بالديون ، وأن البنك كان يعلم بالوفاء وبالتالي يكون حاملا  
سئ النية ولا يستفيد من قاعدة تظهير السند من الدفع ، وإذ يعد تقديم تاريخ  
التظهير تزويرا طبقا للمادة ١٣٦ من قانون التجارة ويسأل بنك القاهرة المطعون  
عليه عن الأضرار التى حاقّت به بسبب الإجراءات التى إتخذها ضده ، كما يسأل  
المدعى عليهما ... .. ، ... .. من خطئهما الذى  
ارتكباه بالاتفاق مع البنك وكذلك البنك المركزى بماله من حق الرقابة والإشراف  
على البنوك ، ويقدر الطاعن التعويض عن هذه الأضرار بمبلغ ٥٠٠٠ جنيها  
فقد أقام دعواه الحالية للحكم بطلبائه . دفع بنك القاهرة بسقوط الدعوى بالتقادم  
لرفعها بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث  
الضرر وبالشخص المسئول عنه . وبتاريخ ٢/٢٢ سنة ١٩٦٨ حكمت المحكمة بقبول  
الدفع وبسقوط الدعوى قبل بنك القاهرة المطعون عليه بالتقادم وحددت جلسة  
لنظر الدعوى قبل باقى المدعى عليهم ، وبتاريخ ١٣/٥/١٩٧٤ حكمت المحكمة  
بعدم قبول الدعوى بالنسبة للبنك المركزى لرفعها على غير ذى صفة وإلزام المدعى  
عليهما ... .. ، ... .. متضامنين بأن يؤديا  
للطاعن مبلغ ٢٠٠ جنية . وكان الطاعن قد استأنف الحكم الصادر فى ١٩٦٨/٢/٢٢  
بالاستئناف رقم ١١/٦٦ ق مدنى المنصورة " مأمورية الزقازيق " وبتاريخ  
١٩٦٩/١٢/٤ حكمت المحكمة بإثبات تنازل الطاعن عن مخاصمة المستأنف عليهم  
الثانى والثالث والرابع - البنك المركزى ... .. ، ... ..  
... .. وفى الموضوع برفض الاستئناف وأيد الحكم المستأنف . طعن

الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن طبقاً للمادة ٢١٢ من قانون المرافعات . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالانتظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الدفع بعدم جواز الطعن في محله ، ذلك أن النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلياً ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية المستعجلة الصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى ، يدل - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ، ورأى المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أودال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحياناً من تمويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتماً من زيادة نفقات التقاضى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القضاء بتأييد الحكم الابتدائى الذى قضى بقبول الدفع المبدى من بنك القاهرة المطعون عليه وبسقوط الدعوى قبله بالتقادم وحددت المحكمة جلسة لنظر الدعوى بالنسبة لباقى المدعى عليهم ، وهو حكم لا تنتهى به الخصومة كلياً وهى الزام بنك القاهرة المطعون عليه من باقى المدعى عليهم متضامين بأن يؤدوا للطاعن مبلغ ٥٠٠٠ جنيه كما أنه ليس من الأحكام الأخرى التى حددتها المادة ٢١٢ سالفه الذكر على سبيل الحصر واجازة الطعن فيها على استقلال ، لما كان ذلك فإن الطعن في الحكم المطعون فيه يكون غير جائز لا يغير من هذا النظر أن الحكم المطعون فيه قد

أنهى الخصومة بالنسبة لبنك القاهرة المطعون عليه لقضائه بسقوط الدعوى قبله بالتقادم ، ذلك أن نص المادة ٢١٢ سالف الذكر وعلى ما سلف بيانه صريح في أن الأحكام المشار إليها في الشق الأول منه ويجوز الطعن فيها هي الأحكام الختامية التي تنهى الخصومة كلها وهي في الدعوى الحالية إلزام البنك المذكور مع باقى المدعى عليهم متضامين بمبلغ التعويض وهو ما يتفق مع العلة التي من أجلها وضع المشرع هذا النص .

---



## جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٧

بقيادة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعضوية السادة المستشارين مصطفى العقي ، وأحمد سيف الدين سابق ، ومحمد عبد الحامق بغدادى ، وأحمد شيبه الحمد .

( ١٤٧ )

الطعن رقم ٢٩ ، لسنة ٢ ، القضائية :

( ١ ) إلزام " المقاصة القانونية " .

وثوق المقاصة القانونية . شرطه . خلو الدين من النزاع وأن يكون كل منها مستحق الاداء . معلوم المقدار .

( ٢ ) قوة الأمر المقضى . حكم " الأسباب الزائدة " .

منطوق الحكم والأسباب المتصلة به اتصالا حتميا . اكتسابها قوة الأمر المقضى . الأسباب الزائدة لاحجية لها .

( ٣ ) ملكية . حيازة . التزام " حق الحبس " . تقادم " تقادم مكسب " .

وضع يد المشتري على العين المباعة بعد فسخ العقد استنادا إلى حقه فى حبسها حين استرداد الثمن . حيازة عرضية . عدم ملاحقتها سببا لكسب الملكية بالتقادم .

١ — إذ كانت المقاصة القانونية ، وعلى ما تقضى به المادة ٣٦٢ من القانون للمدينى تستلزم فى الدين أن يكون خاليا من النزاع مستحق الأداء أى محققا لاشك فى ثبوته فى ذمة المدين ومعلوم المقدار ، وكان لابد من اجتماع الشرطين ، لأن المقاصة تتضمن معنى الوفاء الإيجابى ولا يجبر المدين على دفع دين متنازع فيه أو دين غير معلوم المقدار وكان البين من الحكم المطعون فيه إن مورث المطعون ضدهم — البائع — نازع مورث الطاعنين — المشتري — فى قيمة المدفوع له من اثمن — بمقتضى العقد الذى قضى بفسخه — وأنكر عليه استحقاقه لفوائد

مادفعه كما نازعه في قيمة ما أجراه من إصلاحات وما أقامه من المباني وما أداه من أموال أميرية بما استوجب ندب خبير لتقدير ذلك . فإن مؤدى ذلك تخلف الشرطين الواجب توافرها لإجراء المقاصة القانونية .

٢ — من المقرر أنه لا يجوز من الحكم قوة الأمر المقضى سوى منطوقه وما هو متصل بهذا المنطوق من الأسباب إنحصاراً حتمياً بحيث لا تقوم له قائمة إلا به ، وإذ كان ما ورد بأسباب الحكم الاستثنائي لا يجوز قوة الأمر المقضى لأنه جاء زائداً على حاجة الدعوى ولم يؤسس الحكم قضاءه عليه ، فإن النعى يكون في غير محله .

٣ — إذ واجه الحكم المطعون فيه دفاع الطاعنين باكتساب مورثهم — المشتري — الذى قضى بفسخ عقد ثرائه ملكية أعيان النزاع بوضع اليد المدة الطويلة وانتهى إلى أن حيازته لها كانت حيازة عرضية بنية التملك فلا تصلح غير مقترنة سبباً لكسب الملكية بالتقادم ، إذ أن وضع يده كان مستنداً إلى حقه فى حبس الأعيان المباعة حتى يستوفى مقدم الثمن وقيمة الإصلاحات التى أجراها ، وكانت هذه الأسباب سائغة وتكفى لحمل قضاائه ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور أو بخالفة القانون فى غير محله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن — تحصل فى أن مورث الطاعنين اقام الدعوى رقم ٦٨٦ لسنة ١٩٤٦ مدنى كلى طنطا على مورث المطعون ضدهم بطلب الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ١٩٤٠ جنيه ، وقال بياناً لها أنه بمقتضى عقد عرفى مؤرخ ٧ من إبريل سنة ١٩٤١ اشترى من مورث المطعون ضدهم أرضاً زراعية مساحتها ١٥ فدان

و٤ قرار يبطو ١٣ سهم لقاء ثمن قدره ١٢٠٥ جنيه دفع له منه مبلغ ٩٤٠ جنيه  
إلا أن البائع أقام ضده الدعوى رقم ٧٨١ ٧٨٥ لسنة ١٩٤٤ مدنى المحلة يطلب  
فسخ العقد وتسليم العين المبيعة وقضى له فيها بطلباته بتاريخ ٢١ من مايو  
سنة ١٩٤٤ ولما كان قد اتفق على اصلاح الاعيان المبيعة مبلغ ٨٠٠ جنيه وأقام  
عليها مبانى تقدر قيمتها بمبلغ ٢٠٠ جنيه فيكون له قبل البائع مبلغ ١٩٤٠ جنيه  
فرفع الدعوى للطالبة به وأقام مورث المطعون ضدهم الدعوى رقم ٨٣٩  
لسنة ١٩٤٦ مدنى كلى طنطا على مورث الطاعنين بطلب الزام مورث الطاعنين  
بأن يدفع له مبلغ ١٤٠٠ جنيه قيمة ريع الاطيان المبيعة من تاريخ التعاقد حتى  
أكتوبر سنة ١٩٤٦ وما يستجد بواقع ٢٥ جنيه للفدان من أكتوبر سنة ١٩٤٦  
حتى التسليم وقال بيانا لدعواه أنه وقد انتهت المحكمة فى الدعوى فى ١٨١  
لسنة ١٩٤٤ المحلة إلى الحكم بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٩٤١/٤/٧ وتسليم العين  
المبيعة واستمر المشتري واضعا يده على تلك الاطيان فانه يلتزم بريعتها . وبتاريخ  
٣ من يونية سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة برفض الدعوى رقم ٨٣٩ لسنة ١٩٤٦  
مدنى كلى طنطا ونذبت خيرا فى الدعوى رقم ٦٨٦ لسنة ٤٦ مدنى كلى طنطا  
لتقدير قيمة الاطيان وبيان المبانى التى اقامها المشتري وقيمتها وما أجراه من  
اصلاحات، استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٢٦ لسنة ٣  
قضائية الاسكندرية وبتاريخ ٢٧ من مارس سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بالغاء الحكم  
المستأنف الصادر فى الدعوى رقم ٨٣٩ لسنة ١٩٤٦ ونذبت خيرا لتقدير ريع  
الاعيان المبيعة من بدء وضع يد المشتري عليها حتى شهر أكتوبر سنة ١٩٤٦ ثم  
إلى أن يتم تسليمها لمورث المطعون ضدهم وتعديل الحكم التمهيدى الصادر فى الدعوى  
رقم ٦٨٦ لسنة ١٩٤٦ يجعل مهمة الخبير الذى نذبت محكمته أول درجة تقدير  
قيمة ما أجراه المشتري من اصلاحات ضرورية كانت أو كالية . . وبعد أن قدم  
الخبير المتدب لتقدير الربح تقريره قضت المحكمة بتاريخ ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٣  
بالزام مورث الطاعنين بأن يدفع للمطعون ضدهم مبلغ ١٠٩٥ جنيه و٤٩٣ ملياً على  
ألا ينفذ هذا الحكم إلا بعد الفصل نهائياً فى الدعوى ٦٨٦ لسنة ١٩٤٦ واثناء  
نظر هذه الدعوى وجه المطعون ضدهم دعوى فرعية لمورث الطاعنين يطلب  
الزاماً بأن يدفع لهم مبلغ ٢٤٧٥ جنيهاتها قيمة الربح المستحق لهم من سنة ١٩٥٢ إلى  
سنة ١٩٦١ وتسليم اعيان النزاع وبعد أن نذبت المحكمة خيرا فى الدعوى وقضى



تقريره قضت بتاريخ ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٩ في الدعوى الاصلية برفضها وفي الدعوى الفرعية بالزام مورث الطاعنين بأن يدفع لمورث المطعون ضدهم مبلغ ١٠٩٨ جنيه ٣٧٤ مليا وأن يسلمه اعيان النزاع بما عليها من منشآت - استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا وفي دبر رقم ١٣٢ لسنة ١٧ قضائية وبتاريخ ١٩ من مايو سنة ١٩٧٠ قضت المحكمة بنسب خبير لتقدير ريع اعيان النزاع على أساس القيمة التجارية وبيان ما قام به مورث الطاعنين من اصلاحات خلال المدة من أول يناير سنة ١٩٥٢ حتى نهاية سنة ١٩٦٢ وتقدير قيمتها . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ١٨ من ابريل سنة ١٩٧٢ بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذا عرض على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على أسباب ثلاثة ، يشي الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والثابت في الاوراق ، وفي بيان ذلك يقولون أنه وقد قضت محكمة الاستئناف في ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٣ بالزام مورثهم بأن يدفع للمطعون ضدهم مبلغ ١٠٩٥ جنيه و٤٩٣ مليا قيمة الربح المستحق من تاريخ عقد البيع حتى نهاية سنة ١٩٥١ وتضمنت أسباب الحكم المكلة لمنطوقه أن مورثهم دفع الثمن ٩٤٠ جنيه وأجرى اصلاحات محل بحث بمحكمة أول درجة وأن للمشتري حق حبس العين وربيعها حتى يستوفي مادفعه من ثمن وما أنفقه في الاصلاحات وحاز هذا القضاء قوة الامر المقضى فأصبح حق مورثهم في استرداد مادفعه من الثمن وفوائده خاليا من النزاع كما صار حق المطعون ضدهم في الربح معين المقدار وخاليا من النزاع الأمر الذي تقع معه المقاصة القانونية بين الدينين وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أهدر ججية الحكم المشار اليه وخالف القانون والثابت في الاوراق .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت المقاصة القانونية ، وعلى ما تقضى به المادة ٣٦٢ من القانون المدني ، تستلزم في الدين أن يكون خاليا من النزاع مستحق الأداء أي محققا لا شك في ثبوته في ذمة المدين ومعلوم المقدار ،

ولا بد من اجتماع الشرطين، لأن المقاصد تتضمن معنى الوفاء الإلجباري، ولا يجبر المدين على دفع دين متنازع فيه أو دين غير معلوم المقدار، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن مورث المطعون ضدهم قد نازع مورث الطاعنين في قيمة المدفوع له من الثمن وأنكر عليه استحقاقه لفوائد مادفعه، كما نازعه في قيمة ما أجراه من اصلاحات وما أقامة من الباني وما أداه من أموال أميرية بما استجوب ندب خير بتاريخ ٣ من يونيو سنة ١٩٤٧ فأعيدت له المأمورية لفحص ما قدم من اعتراضات، واستطال النزاع أمام محكمة ثاني درجة فذهى الطاعنون على الخبير عدم احتساب مبالغ أنفقها مورثهم في إصلاح الأتبان المبيعة وأنة قدر ريعها على أساس القيمة التجارية فنسبت المحكمة في ١٩ من مايو سنة ١٩٧٠ خيرا آخر لبيان هذه العناصر وكان مؤدى ذلك تخلف الشرطين الواجب توافرها لإجراء المقاصة القانونية، لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يحوز من الحكم قوة الأمر المقضى سوى منطوقه وما هو متصل بهذا المنطوق من الأسباب اتصالا حتميا بحيث لا تقوم له قائمة إلا به، فإن ما ورد في أسباب الحكم الاستئنافي الصادر بتاريخ ٢٦/٥/١٩٥٣ من أنه لا نزاع في أن المستأنف صده قد دفع من الثمن ٩٤٠ جنهما وقام باصلاحات موضع بحث محكمة أول درجة ولا مرء في أن المستأنف ضده يحق له حبس العين وريعها حتى يوفى له البائع ما قبضه من الثمن وفوائده وقيمة الاصلاحات . . لا يحوز قوة الأمر المقضى لأنه جاء زائدا على حاجة الدعوى ولم يؤسس الحكم قضاءه عليه ومن ثم يكون النفي بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسيين الثاني والثالث على الحكم المطعون مخالفة القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا أمام محكمة الدرجة الثانية بتملكهم أعيان النزاع بوضع يدهم ومورثهم قبل المدة الطويلة منذ سنة ١٩٥٥ بعد أن تقضى حق الحبس لوقوع المقاصة بين ما يستحقه للبائع من ريع وما يستحقه المشتري من مقدم الثمن وفوائده وما أنفق في اصلاح الأعيان المبيعة ولأنه وإن كانت المادة ٩٧٢ من القانون المدني تنص في فقرتها الأولى على أنه "ليس لأحد أن يكسب بالتقادم على خلاف سنته فلا يستطيع أحد أن يغير

بنفسه لنفسه سبب حيازته “ إلا أنها نصت في الفقرة الثانية منها على أنه يستطيع أن يكسب بالتقادم إذا تغيرت صفة حيازته أما بفعل الغير أو بفعل منه يعتبر معارضة لحق المالك . . . ” وقد أنكر مورثهم أي حق للبائع على الأعيان المباعة وبهذه المجابهة تغيرت صفة حيازته وتملك تلك الأعيان بوضع اليد المدة الطويلة الذي توافرت له شرائطه القانونية ، ويترتب على كسب ملكية هذا الأعيان بالتقادم أن تكون ثمارها حقاً لهم من تاريخ بدء حيازة مورثهم لها إذ ترصد ملكية الحائز إلى بدء وضع يده وإذا أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا لدفاع الجوهري فإنه يكون مشوباً بالقصور ومخالفاً للقانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنين على ماقرره من أن ما أثاره المستأنفون - الطاعنون - بشأن تملك مورثهم وهم من بعده لأعيان النزاع بالتقادم مردود بأن مورثهم إنما يستند في حيازته للأعيان محل النزاع إلى حقه في حبسها حتى يستوفي مقدم الثمن وفوائده وقيمة الاصلاحات التي أوجدها بالأعيان وقد أقر له بهذا الحق الحكم الصادر في الاستئناف رقم ١١٧ لسنة ٦ ق طنطا . . . هذا بالإضافة إلى إنه طبقاً لحكم المادة ٩٧٢ من القانون المدني فإنه ليس لأحد أن يكسب بالتقادم على خلاف منده فلا يستطيع أحد أن يغير بنفسه لنفسه سبب حيازته ولا الأصل الذي تقوم عليه هذه الحيازة ولا يجدي في هذا المجال الاحتجاج بسكوت مورث المستأنف ضدهم عن تنفيذ أحكام الصادر له بالتسليم وهو حكم الفسخ ذلك أن تنفيذ هذا الحكم مشروط بسداد الثمن المدفوع وفوائده والذي يقابله حق المستأنف عليهم في الربيع الأمر الذي ما يزال حتى الآن محل النزاع في الدعوى المنظورة والتي لم يفصل فيها بعد نهائياً وبذلك يكون ما أثاره المستأنفون من تملك مورثهم لأعيان النزاع بالتقادم على غير أساس من القانون والواقع ويتعين لذلك اطراحه ومن ثم فقد واجه الحكم المطعون فيه دفاع الطاعنين باكتساب مورثهم ملكية أعيان النزاع بوضع اليد المدة الطويلة وانتهى إلى أن حيازته عرضية غير مقترنة بنية التملك



فلا تصلح سببا لكسب الملكية بالتقادم ، إذ أن وضع يده كان مستندا إلى حقه في حبس الأعيان المبعة حتى يستوفى مقدم الثمن وفوائده وقيمة الاصلاحات التي أجراها ، وكانت هذه الأسباب سائغة وتكفى لحمل قضائه ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور أو بخيانة القانون يكون في غير محله .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود وعضوية السادة المستشارين :  
محمد محمد المهدي محمود ، د/ عبد الرحمن عباد ، ومحمد الباجوري ، صلاح نصار .

( ١٤٨ )

الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٣ القضائية :

( ٢٤١ ) تأميم . قانون .

( ١ ) التأميم . ماهيته . تعيين المشروع المؤمم والعناصر التي ينصب عليها . مرجعه القانون .  
( ٢ ) احتفاظ المشروع بشكله القانوني بعد تأميمه . خضوعه للإشراف الإداري . لا أثر  
لذلك على شخصيته المعنوية . مسئولية المشروع مسئولية كاملة عن الالتزامات السابقة على التأميم  
للتصرفات الصادرة منه قبل التأميم . خضوعها للقانون المدني .

( ٣ ) اختصاص ” اختصاص ولائي ” . قرار إداري .

اختصاص محكمة القضاء الإداري دون سواها بتفسيرات قرارات الإدارية وتأويلها .  
للقضاء العادي سلطة إعطاء الوصف القانوني لهذه القرارات توصلا لتعديده اختصاصه في النزاع .

( ٤ ، ٥ ) تأميم . قرار إداري .

( ٤ ) القرار الإداري . ماهيته وضع المؤسسة يدها بعد إتمامه على المبنى المؤجر  
لشروع الموم وأمتناعها عن دفع عن الأجرة ، لا يعد قوارا إداريا ، علة ذلك ،

( ٥ ) تأميم الصناعات التحويلية والمطاحن والمخابز تأميما كلياً ، ق ١٣٢  
لسنة ١٩٦٢ ، أثره عدم امتدادة إلى المبنى المخصص للإدارة والمكاتب .

( ٦ ) دعوى ” وقف الدعوى ” . اختصاص .

الحكم بوقف السير في الدعوى طبقاً للادة ١٢٩ مرافعات ، مناطه .

( ٧ ، ٨ ) تأميم .

( ٧ ) بلان تقييم المشروعات المؤممة . إضافتها شيئاً للأموال المؤممة أو استبعادها منها . لا  
حجية لقرارها على هذا قبل الدولة أو أصحاب الشأن .

(٨) احتفاظ المشروع بشخصيته المعنوية بعد التأميم . ائرد . اعتباره من الغير بالنسبة لتاريخ عقد الإيجار الصادر منه قبل التأميم ، لا يلزم ثبوت تاريخ العقد لتنفاذه .

### (٩) إيجار " إيجار الأماكن " . ضرائب .

الإعفاءات الضريبية على العقارات الميينة . ق ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ . سرياتها على المساكن وعلى المباني المنشأة لغير ذلك من الأغراض . حساب الإعفاء أساسه . عدد الحجرات في كل وحدة مؤجرة . وجوب الاعتماد بالوصف الوارد بدفاتر الحصر والتقدير .

### (١٠) إيجار " إيجار الأماكن " . بطلان . نظام عام . حكم " ما يعد قصورا " .

جواز تمسك المستأجر لأول مرة أمام محكمة الاستئناف بتخفيض الأجرة . اغفال الحكم بحث هذا الدفاع . قصور .

١- التأميم عمل من أعمال السيادة تخصص بإجراءاته السلطة التشريعية وحدها يراد منه نقل ملكية المشروع الخاص كله أو بعضه إلى الملكية الجماعية ممثلة في الدولة تحقيقا لضرورات اجتماعية واقتصادية ، وتعيين المشروع المؤمم وتحديد العناصر التي ينصب عليها التأميم يرجع فيه إلى القانون مباشرة ، سواء كان التأميم كاملا أو ساهمت الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مائة بنصيب .

٢- المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن مؤدى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ومذكرته الإيضاحية أن المشرع لم يشأ انقضاء المشروع المؤمم بل ارتأى الإبقاء على شكله القانوني واستمراره في ممارسة نشاطه ، مع إخضاعه للجهات الإدارية التي يلحقه بها ، وكان هذا الإشراف لا يعنى زوال شخصية المشروع المؤمم بل تظل له شخصيته المعنوية التي كانت له قبل التأميم وذمته المالية المستقلة بما يكون عالقاً بها من التزامات فيسأل المشرع مسئولية كاملة عن جميع التزاماته السابقة على التأميم كنتيجة حتمية لاستمرار شخصيته المعنوية إذ كان ذلك وكانت قوانين التأميم قد جاءت خلوا من أى تنظيم لهذه الالتزامات فتبقى على أصلها خاضعة لأحكام القانون المدنى ، وبالتالي فإن القانونين رقمى ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ ليس من شأنها التأثير على عقود الإيجار المبرمة قبل التأميم والتي تكون قائمة عند حصوله طالما كانت جديّة وصحيحة .



٣ — لئن كان يتمتع على المحاكم المدنية بنص المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ — السارى على واقعة الدعوى — أن تتعرض لتفسير الأمر الإدارى أو تأويله وكانت المادة التاسعة من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ خولته لمحكمة القضاء الإدارى بالمجلس دون سواها ، إلا أنه لما كان القانون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لم يعرف القرارات الإدارية ولم يبين الخصائص التى تميزها والتى يهتدى بها فى القول بتوافر الشروط اللازمة لها ولخصائصها من تعرض السلطة القضائية العادية لها بتعطيل أو تأويل ، فإن وظيفة المحاكم المدنية أن تعطى هذه القرارات وضعها القانونى على هدى حكم التشريع ومبدأ الفصل بين السلطات وحماية الأقرض وحقوقهم توصلنا إلى تحديد اختصاصها للفصل فى النزاع المعروض عليها .

٤ — إذ كان القرار الإدارى هو انصاح جهة الإدارة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانونى معين يكون ممكنا وجائزا ابتغاء مصلحة عامة ، فإن وضع مؤسسة المطاحن يدها . ومن يدها الشركة الطاعنة على مبنى الإدارة نفاذا لقوانين التأمين إنما ينصرف إلى أحقية الدولة فى استلامها ، سواء أكان المبنى محل النزاع مملوك للشركة المؤممة أو مؤجر لها ، ولا يعتبر مجردة انفصاحا من جهة الإدارة باعتباره من المنشآت التى يلحقها التأمين ، ولا يتمخض بالتالى عن قرار إدارى يتمتع بالحصانة القانونية أمام المحاكم العادية ، كما أن عدم تنفيذ عقد الإيجار بالامتناع عن دفع الأجرة لا يعدو أن يكون عملا ماديا كاشفا وليس منشئا لمركز قانونى ولا ينهض هو الآخر إلى مرتبة القرار الإدارى ، ولا يؤثر فى ذلك أن الطاعنة لم تقر بقيام العلاقة التأجيرية وأدعت صوريته لأن المطاحن التى توجهها جهة الإدارة إلى عقد خاضع لأحكام القانون المدنى ومحاولة التحلل منها لا يعد قرارا إداريا .

٥ — إضافة القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٢ "جميع الصناعات التويزية والمطاحن والمباني الملحقة أو المتداخلة فى الشركات أو المنشآت التى ساهمت المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز فى تأسيسها طبقا للقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢

وقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦١ لسنة ١٩٦١ " إلى الجدول الموافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ إنما تمت التأميم الجزئي إلى الصناعات التويزية — وطبقا لصريح لفظها — الملحقه بالشركات والمنشآت التي ساهمت فيها والمتداخلة فيها حسابيا أو من حيث القوى المحركة أو الإشراف الإداري أو الوجود المكناني ولا يستطيل بداهة إلى غير هذه — الصناعات بالذات ، والمبنى المخصص للإدارة والمكاتب ليس من قبيلها ويؤيد ذلك النظر ما أوردته المذكرة الإيضاحية من أنه "لم يكن هناك من سبيل ترك هذه الصناعات وهي صناعات تموينية تحت إشراف متعارض يخل إخلالا واضحا بحسن سير العمل وانضباطه في الشركات والمنشآت التابعة للمؤسسة المذكورة ويسبب مشاكل لاحصر لها ، وهو الأمر الذي اقتضى في معظم الأحوال إخضاع لإشراف في هذه الصناعات بصورة مطابقة للمؤسسة حتى لا يؤدي تعدد من يتولون الإدارة في هذه الصناعات إلى عدم إمكان توافر حسن النية في الإشراف على العمل " وهو ما يقطع بأن المناطق في الإعتداد بالتداخل واللاحاق وجعله سبباً لمد أثر التأميم هو بكون المنشآت المتداخلة أو الملحقه مخصصة للصناعات التويزية دون سواها .

٦ — إذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة في القانون وقضى برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي ، فإنه لا تريب عليه ان التفت عن طلب وقف الدعوى حتى يفصل في مدى مشروعية القرار من جهة القضاء الإداري ، طالما أن الأوراق خالية من وجود مثل هذا القرار ، وطالما انطباق للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٢ — بشأن التأميم — وطالما ان الفصل في المنازعة يدخل في اختصاص القضاء العادي ، لأن مناط الحكم بوقف السير في الدعوى طبقا للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات عند إثارة أحد الخصوم دفعا يكون الفصل فيه لازما للفصل في الدعوى ، أن تكون المسألة التي يثيرها الدفع خارجة عن اختصاص المحكمة المتعلق بالوظيفة أو الاختصاص النوعي الأمر المقتقد في النزاع المائل .

٧ — لا يعيب الحكم تعويله على ما جاء بقرار لجنة التقييم الجزئي من ملكية المبنى محل النزاع ملكية خاصة لبعض الشركاء رغم أنه ليس للجان التقييم المشكلة نفاذا لأحد القانونين رقمي ١١٧ ١١٨٤ لسنة ١٩٦١ أن تضيف إلى الأموال

المؤمنة أو تستبعد منها شيئا فان هي فعلت فلا يكون لقرارها أثر ولا يكتسب أية حصانة ، ولا يكون له من حجية قبل الدولة أو أصحاب الشأن ، إذ إنه متى انتهى الحكم إلى النتيجة الصائبة دون أن يكون لما أثبتت من مدونات أثر على قضائه فان من حق محكمة النقض أن تقوم الخطأ دون أن تنقض الحكم .

٨ — إذ كانت الشركة الطاعنة رغم تأميمها جزئيا ثم كليا لم تفقد شخصيتها المعنوية التي كانت لها قبله فانها لا تعتبر غيرا بالنسبة لتاريخ الورقة العرفية في معنى المادة ٣٩٥ من القانون المدني باعتبارها طرفا فيها وتحتاج به ، ويكون الحكم قد أصاب حين قرر أن جدية عقد الإيجار — الصادر من الشركاء بصفتهم الشخصية للشركة — لا تستلزم ثبوت تاريخه .

٩ — مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ والمادة الأولى من التفسير التشريعي الملزم الصادر بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ والمعدل بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٧ أن المشرع أعفى من أداء الضريبة على العقارات المبنية والضرائب الإضافية الأخرى المساكن التي لا يزيد متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية فيها على ثلاثة جنيهات ، كما أعفى من أداء الضريبة الأصلية وحدها المساكن التي يزيد متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية منها على ثلاثة جنيهات ولا يجاوز خمسة جنيهات وأن ذلك الحكم يسرى على المباني المنشأة أصلا لأغراض خلاف السكنى بحيث يقع عبء التخفيض على عاتق الخزانة العامة في صورة إعفاء الملاك من الضرائب مقابل تخفيض الأجرة بما يوازيها بقصد التخفيف على كاهل المستأجرين ، وجعل المناطق في تطبيق هذا التخفيض بمحصر عدد الحجرات التي تشمل عليها كل وحدة مؤجرة وليس بعدد الوحدات بالذات ، على أن يعول في عدد الحجرات بالوصف الوارد في دفاتر المحصر ، إذ كان ذلك وكان الثابت من الكشف الرسمي المستخرج من سجلات مصلحة الأموال المقررة والمقدم ضمن مستندات الشركة الطاعنة أمام محكمة الاستئناف أن العين المؤجرة موضوع النزاع هي مبنى مكون من طابقين وفي كل طابق عدد من الحجرات ، وكان الحكم المطعون فيه اعتبر كل طابق وحدة مستقلة تزيد أجرة كل منها على خمسة جنيهات ولا تتمتع بالإعفاء الضريبي ولا يسرى على



أجرتها التخفيض مع أنه كان واجبا عليه مراعاة عدد الحجرات في كل وحدة ويحتسب على أساسها الضريبة والإعفاء منها ، فإنه يكون قد خالف القانون .

١٠ — ابداء الدفاع بشأن تخفيض الأجرة مبناه بطلان الاتفاق على أجرة تزيد على الحد الأقصى المقرر بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المعدلة له أو المندرجة فيه ومن بينها القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ، ١٦٨٦ لسنة ١٩٦١ وهذا البطلان متعلق بالنظام العام وجائز إبداءه في أية حالة تكون عليها الدعوى إذ كان ذلك وكان الثابت أن الشركة الطاعنة تمسكت أمام محكمة الاستئناف بطلب تخفيض الأجرة وفقا لذاتك القانونين وأغفل الحكم الرد على ذلك الدفاع رقم جوهرية فإنه يكون معيبا بالقصور .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٦٢٦٦ لسنة ١٩٦٥ مدني أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد الطاعن بصفته — شركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة بطلب الحكم بإلزامه أن يدفع لهم مبلغ ١٧٤٠ جنيها وصحة الجزاء التحفظي الموقع بتاريخ ١٩٦٥/١١/١ وجعله نافذا والواشرا لها أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٩/١٢/٣١ استأجرت منهم " شركة مطاحن مصنع مكرونة الصوه " مبنى مكونا من دورين بناحية شبرا البلد بمدخل طريق مصر — اسكندرية الزراعي ، بقصد استعماله كمكتبا لإدارتها بأجرة سنوية قدرها ٣٦٠ جنيها ، وإذا آلت الشركة المستأجرة تأمينا إلى المؤسسة المصرية العامة للمطاحن والمخابز — والتي حلت محلها الشركة الطاعنة — بمقتضى القانونين رقمي ٤٢ لسنة ١٩٦٢ ، ٥١ لسنة ١٩٦٣ ، وتأخرت المؤسسة ثم الشركة في سداد الأجرة من أول يناير

سنة ١٩٦١ حتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٦٥ فقد أقاموا دعواهم . دفعت الطاعنة بصورية عقد الإيجار ، وبتاريخ ١١/٢/١٩٦٧ حكمت المحكمة : (أولا) برفض الدفع بصورية عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٩/١٢/٣١ و بصحته وجدته ( ثانيا ) بالزام الشركة الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليهم مبلغ ١٧٤٠ جنيه . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٠٢ لسنة ٨٤ ق القاهرة طالبة الغاء ورفض الدعوى وتمسكت بعدم الاختصاص الولائي ، وبتاريخ ١٩٧٠/٣/٨ حكمت محكمة الاستئناف ( أولا ) برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة وباختصاصها ( ثانيا ) بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر وبالحلقة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على ستة أسباب ، تنمى الطاعنة بالسبب الأول والوجهين الأول والثالث من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك نقول أن الحكم انتهى إلى قضائه برفض الدفع بعدم اختصاص القضاء المدنى ولائيا بنظر الدعوى على سند من القول أن مطالبها بأجرة مبنى الإدارة الذى ثبت من قرار لجنة التقييم الأولى التى قامت بتحديد رأس مال شركة الصوة بعد تأميمها نصفيا أنه لا يدخل في ممتلكات الشركة وأنه مملوك ملكية خاصة لبعض الشركاء وهم المطعون عليهم ، وأنه لا يغير من ذلك إدراج هذا المبنى في قرار اللجنة المشكلة بعد التأميم الكامل ، فى حين أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن المؤسسة العامة للطاحن والمضارب والمخازن قامت بالاستيلاء على شركة الصوة أخوان " مطاحن ومصنع مكرونة بشبرا البلد " شاملا مبنى الإدارة باعتباره من عناصر المشروع المؤم طبقا لأحكام القوانين أرقام ٤٢ لسنة ١٩٦٢ و ١٣ لسنة ١٩٦٢ و ٥١ لسنة ١٩٦٣ والقرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار الجمهورى رقم ٥٦١ لسنة ١٩٦٢ وإنها لم تقر منذ التأميم قيام العلاقة التأجيرية المدعى به بالعقد العرفى المؤرخ ١٩٥٩/١٢/٣١ ، وإن هذا يعتبر انفصاحا عن إرادتها بقصد أحداث أثر قانونى باعتبارها الجهة الإدارية التى ناط بها القانون تنفيذ أحكامه ، وهو قرار إدارى

استكمل كافة مقوماته وتم تنفيذه بأن أرسلت المؤسسة كتابا في ١٩٦٢/١٠/٦ بالامتناع عن دفع الإجرة لأن المبنى من توابع المنشأة المؤممة ، ويكون النزاع في حقيقته مبنى على أدعاء بعدم مشروعية قرار الاستيلاء ، وهو أمر يخرج عن ولاية المحاكم المدنية ويختص بالفصل فيه القضاء الإداري . هذا إلى أن القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٢ أتبع المنشآت الملحقة أو المتداخلة في منشآت المطاحن المؤممة من حيث الوجود المكاني أو الإدارة رغم اختلاف المالك في كل منهما ، مما مؤداه خضوع هذه الأصول بطبيعتها لقانون التأمين . بالإضافة إلى أنه لا اختصاص للجان التقييم في استبعاد ما قصد المشرع تأمينه ، وقرارها في هذا الخصوص لا يجوز حجية ، ولا يحق للحكم الاعتماد على دلالة في هذا المجال ، خاصة وقد تناقض القول بصدده بين تقريرى بلحتى التأمين النصفى والكامل . علاوة على أن الحكم رفض الإستجابة لطلب الطاعنة وقف الدعوى بالتطبيق للسادة ١٢٩ من قانون المرافعات حتى يفصل في مشروعية قرار المؤسسة من جهة القضاء الإداري المختصة ، كما أغفل الرد عليه مع أنه يعد مسألة أولية يتوقف عليها الفصل في الموضوع ، وهو ما يعيب الحكم بخالفة القانون وبالقصور في التسيب .

وحيث إن النعى غير سديد ذلك أن التأمين عمل من أعمال السيادة تختص بأجرائه السلطة التشريعية وحدها ، يراد منه نقل ملكية المشروع الخاص كلة أو بعضه إلى الملكية الجماعية ممثلة في الدولة تحقيقا لضرورات اجتماعية واقتصادية ، وتعيين المشروع المؤم وتحدد العناصر التي ينصب عليها التأمين يرجع فيه إلى القانون مباشرة ، سواء كان التأمين كاملا أو ساهمت الدولة أو إحدى الهيئات العامة في ماله بنصيب ، ولما كان الثابت من الأوراق أن " شركة الصوة أخوان . مطاحن الصوة مصنع مكرونة بشيرا البلد " قد أتمت تأمينا جزئيا باعتبارها من المنشآت التموينية بموجب القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ المعمول به في ١٩٦٢/٢/٣ بأضافتها للجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ وأسهمت الدولة فيها ممثلة بالمؤسسة المصرية العامة للمطاحن والمضارب والمخابز بحصة لا تقل من نصف رأس المال ، وما لبث المشرع بموجب



القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ المعمول به منذ ١٩٦٣/٥/٨ أن أممها تأمينا كاملا ينقلها إلى الجدول الملحق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، وكان القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقدير مساهمة الحكومة في بعض المنشآت والشركات لم يغير من شأن وكيان هذه الشركات ، وكان المقرر — في قضاء هذه المحكمة — أن مؤدى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ومذكرته الإيضاحية أن المشرع لم يشأ انقضاء المشروع المؤمم ، بل ارتأى الأبقاء على شكله القانوني وإستمراره في ممارسة نشاطه ، مع إخضاعه للجهة الإدارية التي يلحقه بها ، وكان هذا الإشراف لايعنى زوال شخصية المشروع المؤمم بل تظل له شخصيته المعنوية التي كانت له قبل التأميم وذمته المالية المستقلة بما يكون عالقاً بها من التزامات ، فيسأل المشروع مسئولية كاملة عن جميع التزاماته السابقة على التأميم كنتيجة حتمية لاستمرار شخصيته المعنوية ، وكانت قوانين التأميم المشار إليها جاءت خلوا من أى تنظيم لهذه الالتزامات فتبقى على أصلها خاضعة لأحكام القانون المدنى ، فان القانونين رقمى ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ ليس من شأنهما التأثير على عقود الأيجار المبرمة قبل التأميم والتي تكون قائمة عند حصوله طالما كانت جدية وصحيحة . لما كان ذلك فإنه وأن كان القرار الإدارى هو افصاح جهة الإدارة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد أحداث أثر قانونى معين يكون ممكنا وجائزا ابتغاء مصلحة عامة ، ولئن كان يمتنع على المحاكم المدنية بنص المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ — السارى على واقعة الدعوى — أن يتعرض لتفسير الأمر الإدارى أو تأويله ، وكانت المادة التاسعة من قانون إن تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ خولته محكمة القضاء الإدارى بالمجلس دون سواها ، إلا أنه لما كان القانون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لم يعرف القرارات الإدارية ولم يبين الخصائص التى تميزها والتي يهتدى بها فى القول بتوافر الشروط اللازمة لها ولخصائتها من تعرض السلطة القضائية للعادية لها بتعطيل أو تأويل ، فإن وظيفة المحاكم المدنية أن تعطى هذه القرارات وصفها للقانونى على هدى حكمة للتسريح ومبدأ الفصل بين السلطات وحماية الأفراد وحقوقهم موصلا إلى

تحديد اختصاصها للفصل في النزاع المطروح عليها ، فإن وضع مؤسسة المطاحن يدها — ومن بعدها الشركة الطاعنة — منذ ١٩٦٢/١/٣١ على مبنى الإدارة نقاذا لقوانين التأمين إنما ينصرف إلى أحقية الدولة في استلامها سواء كان المبنى محل النزاع مملوكا للشركة المؤممة أو مؤجرا لها ، ولا يعتبر بمجرد إفصاحها من جهة الإدارة باعتباره من المنشآت التي يلحقها التأمين ولا يتمخض بالتالي عن قرار إداري يتمتع بالحصانة القانونية أمام المحاكم العادية . كما أن عدم تنفيذ عقد الإيجار بالامتناع عن دفع الأجرة وفق الكتاب المؤرخ ١٩٦٢/١٠/٦ لا يعد وأن يكون عملا ماديا كاشفا وليس منشئا لمركز قانوني ولا ينهض هو الآخر إلى مرتبة القرار الإداري ، لا يؤثر في ذلك أن الطاعنة لم تقر بقيام العلاقة التأجيرية وادعت صوريتهما لأن المطاعن التي توجهها جهة الإدارة إلى عقد خاضع لأحكام القانون المدني ومحاولة التحلل منها لا يعد قرارا إداريا . لما كان ما تقدم وكانت إضافة القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٢ ”جميع الصناعات التموينية والمطاحن والمباني الملحقة أو المتداخلة في الشركات أو المنشآت التي ساهمت المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز في رأس مالها طبقا للقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦١ لسنة ١٩٦١“ إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ ، إنما تمد التأمين الجزئي إلى الصناعات التموينية — طبقا لصريح لفظها — الملحقة بالشركات والمنشآت التي ساهمت فيها والمتداخلة فيها حسابيا أو من حيث القوى المحركة والإشراف الإداري أو الوجود المكاني ولا يستطيل بداهة إلى غير هذه الصناعات بالذات ، والمبنى المخصص للإدارة والمكاتب ليس من قبيلها ، يؤيد ذلك النظر ما أوردته المذكرة لإيضاحية من أنه ”لم يكن هناك من سبيل لترك هذه الصناعات وهي صناعات تموينية تحت إشراف متعارض يخل أخلا لا واضحا بحسن سير العمل وانضباطه في الشركات والمنشآت التابعة للمؤسسة المذكورة وبسبب مشا كل متعددة لا حصر لها ، وهو الأمر الذي اقتضى في معظم الأحوال إخضاع الإشراف في هذه الصناعات بصورة مطلقة للمؤسسة حتى لا يؤدي تعدد من يتولون الإدارة في هذه الصناعات إلى عدم إمكان توافر حسن الإشراف على العمل“ وهو ما يقطع بأن المناط في الاعتداد بالتداخل والإلحاق وجعله سببا لمدأثر التأمين هو يكون المنشآت

المتداخلة أو الملحقه مخصصة للصناعات التحويلية دون سواها . لمان كان ما سلف وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة في القانون وقضى برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي ، فإنه لا تريب عليه أن التفت عن طلب وقف الدعوى حتى يفصل في مدى مشروعية القرار من جهة القضاء الإداري ، طالما أن الأوراق خالية من وجود مثل هذا القرار ، وطالما لا انطباق للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٢ ، وطالما أن الفصل في المنازعة يدخل في اختصاص القضاء العادي ، لأن مناط الحكم بوقف السير في الدعوى طبقا للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات عند إثارة أحد الخصوم دفعا يكون الفصل فيه أمرا لازما للفصل في الدعوى أن تكون المسألة التي يثيرها الدفع خارجا عن اختصاص المحكمة المتعلق بالوظيفة أو الاختصاص النوعي الأمر المقتد في النزاع المائل . كما لا يعيبه تعويله على ما جاء بقرار لجنة التقييم الجزئي من ملكية المبنى محل النزاع ملكية خاصة لبعض الشركاء ، رغم أنه ليس بمان التقييم المشكلة نفاذا لأحد القانونين رقمي ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٧٦١ أن تضيف إلى الأموال المؤسسة أو تستبعد منها شيئا ، فإن هي فعلت فلا يكون لقرارها من أثر ولا يكتسب أية حصانة ، ولا يكون له من حجة قبل الدولة أو أصحاب الشأن ، إذ أنه متى انتهى الحكم إلى النتيجة الصائبة دون أن يكون لما أثبتته من مدونات أثر على قضائه ، فإن من حق محكمة النقض أن تقوم الخطأ دون أن تنقض الحكم ، ويكون النعي بخالف القانون والقصور في التسبيب على غير أساس .

وحيث ان حاصل النعي بالوجه الثاني من السبب الثاني والسببين الرابع والخامس منها على الحكم المطعون فيه أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الاستئناف بصورية عقد الإيجار الصادر من أحد الشركاء إلى الشركة المؤممة ، راي كنة إلى أن المباني المؤجرة انشئت منذ سنة ١٩٥٦ ، وأن عقد الإيجار لم يظهر في دفاتر الشركة إلا في سنة ١٩٦١ ، وأنه لا يمكن ولوج مباني في المصنع إلا من طريقها ، كما أن عقد الإيجار غير ثابت التاريخ بما يفيد اصطناعه تحايلا على قوانين التأميم فلا ينفذ في حق الطاعنة عميلا بالمادة ٣٩٥ من القانون المدني ، غير أن الحكم أعرض عن هذا الدفاع واكتفى بالإحالة إلى حكم محكمة أول درجة ،



قولا بأن عقود الإيجار لا يلزم تنفيذها ثبوت التاريخ ، وأن مقتضى المادة ١٢ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن يسرى عقد الإيجار على المالك الجديد للعقار ولو لم يكن له تاريخ ثابت ، وهو في الحكم خطأ من تطبيق القانون ، ذلك ان المادة ١٢ المشار إليها إنما شرعت لحماية المستأجر من المالك الجديد ، وتحكم حالة مغايरे للوضع المائل الذي يتمسك فيه المؤجر بالعقد وتدفع الطاعة بوصفها مستأجرة بعدم الاحتجاج به عليها ، وواقع النزاع المطروح يتعلق بحقيقة وجود عقد الإيجار ذاته قبل صدور قوانين التأمين هذا إلى أن الحكم الابتدائي أقام قضاءه بعدم صورية العقد على سند مما جاء بقرار لجنة التقييم الجزئي مع أن اللجنة لا اختصاص لها بمده .

وحيث ان النعي مردود ، ذلك أن البين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المنطعون فيه إنه استند في قضائه بجدية عقد الإيجار موضوع النزاع إلى أن الثابت بالأوراق وبقرار لجنة التقييم النصفى ان العين مؤجرة بمقتضى عقد صادر من الشركاء بصفتهم الشخصية إلى الشركة المؤتممة التي لها شخصية اعتبارية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها ، وأن الواضع من دفاتر الشركة المنظمة إن أجرتها مسددة حتى سنة ١٩٦٠ — التي بدأ فيها عقد الإيجار — ومدرج بها مديونية للشركة بأجرة سنة ١٩٦١ وهي مدة سابقة على مساهمة الدولة بنصيب في رأس المال في غضون سنة ١٩٦٢ ، وأنه يتصل بالمبنى عدد من الخوانيت مؤجر للغير بموجب عقود صادرة من الشركاء بصفتهم الشخصية ، وأن رخصة إقامة المبنى صادرة باسم أحد الشركاء بهذه الصفة في نهاية سنة ١٩٥٥ ، وإن قيمة إنشائها لم تدخل ضمن رصيد المباني الوارد بدفاتر الشركة المؤتممة وميزانياتها التي حلت من إجراء أية إضافات إلى مبانيها الأصلية ، وأوضح الحكم إن هذا المبنى بطبيعته لا يعتبر من ملحقات الشركة المؤتممة أو من العناصر الجوهرية المتداخلة فيها ، واستشف الحكم من أن مباني الشركة لم تشغل إلا جزءا من الأرض المشتراه في سنة ١٩٤٢ بموجب عقد تضمن مساحة أكبر من الأرض المقامة عليها العين المؤجرة لا تدخل ضمن الشركة المؤتممة ، ورتب على ذلك أنه ليس ثمة من دليل على صورية عقد الإيجار استنادا إلى أن القانون لا يشترط لجديته ثبوت تاريخه وإن عن الجائز أن تستأجر الشركة مباني مملوكة لأشخاص

الشركاء فيها وإن ذلك لا يعنى صورية عقد الإيجار ، وكانت محكمة الموضوع قد انتهت بذلك إلى رفض الدفع بالصورية استنادا إلى أسباب سائغة لها مأخذها من الأوراق ومؤدية في العقل والمنطق إلى النتيجة التي خلصت إليها ، ولا يعود اعتراض الطاعنة أن يكون جدلا موضوعيا يستقل به قاضي الموضوع متى كان استخلاصه سائغا لما كان ذلك وكانت الشركة الطاعنة رغم تأميمها جزئيا ثم كليا لم تفقد شخصيتها المعنوية التي كانت لها قبله طبقا لما جاء بالرد على السبب الأول فانها لا تعتبر غيرا بالنسبة لتاريخ الورقة العرفية في معنى المادة ٣٩٥ من — القانون المدني باعتبارها طرفا فيها وتحتاج به ، ويكون الحكم قد أصاب حين قرر أن جدية عقد الإيجار لا تستلزم ثبوت تاريخه ، خاصة وإنه لم يعول على حكم المادة ١٢ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإنما عرض لها بمناسبة سرد القواعد القانونية في هذه المسألة ، لما كان ماتقدم وكانت محكمة الموضوع إذا استعانت بما أورده قرار لجنة التقييم النصفى فانها إنما استقت من واقعه ومن المستندات المقدمة قرائن استخلصتها وأيدتها بحجج قانونية ، وهي في مطلق حقها في هذا المجال ، ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الرابع من السبب الثاني والسبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ، وفي بيان ذلك تقول أن مفهوم أحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ أن يشمل التأميم كل الأصول التي تكون قد مولت من أموال الشركة المؤتممة ، وأن مقتضى القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٢ أن يمتد نطاق التأميم إلى كل ما يتداخل في المشروع المؤتمم ويعتبر ملحقا به ، وقد تمسكت الشريعة أمام محكمة الاستئناف بنسب خير ليان ما إذا كانت العين المؤجرة تعتبر من عناصر المشروع المؤتمم ومسدى تداخلها فيه من ناحية الوجود المكاني ، غير أن الحكم لم يستجب لهذا الطلب ولم يشر إليه بما يشوبه بالقصور .

وحيث إن النعي مردود بما جاء بالرد على الأسباب السابقة ، وبما استخلصته المحكمة. وعلى ما صلت بيانه من قرائن لها سندها تشير إلى أن المبنى المؤجرة لأصلها بالشركة المؤتممة وأنها غير مسؤولة عنها بما لها من سلطة موضوعية ،

وإذا كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الخصم إلى طلب تدب خير متى وجلت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها ، وكان لها أن تأخذ بما تقتنع به من أدلة وقرائن دون حاجة للرد استقلالاً على كل ما يثار أمامها من دفاع ، فإن النعي بالقصور يكون غير وارد .

وحيث إن مبنى النعي بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم رفض إجراء تخفيض الأجرة عملاً بالقانون رقم ١٦٩ على سند أن المبنى يتكون من وحدتين سكنيتين وأن قيمة أجرة كل وحدة تزيد على خمسة جنيهات فلا تتمتع بالاعفاء الضريبي ، حين أن المناط في تطبيق هذا القانون هو تعدد الحجرات بالوحدة السكنية وليس بعدد هذه الوحدات ، وإذا قدمت الطاعنة المستندات الدالة على عدد الحجرات في المبنى المخصص للإدارة والمكتب ، ومما يتعين معه تخفيض الأجرة بما يعادل الضريبة الأساسية والضرائب الإضافية ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون ، هذا إلى أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الاستئناف بوجود أعمال أحكام القانونين رقمي ٥٥ لسنة ١٩٥٨ و ١٩٦٨ لسنة ١٩٦١ استناداً إلى أن العين المؤجرة تم انشاؤها بعد تاريخ العمل بأولهما ، وأغفل الحكم الرد على هذا الدفاع مع أن من شأنه تبيير وجه الرأي في الدعوى ، وهو ما يشوبه بالقصور .

وحيث إن النعي في محله ، ذلك أن النص في المادة الأولى من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الإيجارات بمقدار الإعفاءات على أنه ” تعفى من أداء الضريبة على العقارات المبنية والضرائب الإضافية الأخرى المتعلقة بها المساكن التي لا تزيد متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية فيها على ثلاثة جنيهات كما تعفى من أداء الضريبة وحدها المساكن التي يزيد متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية فيها على ثلاثة جنيهات ولا يجاوز خمسة جنيهات وعلى المالك في كلتا الحالتين أن يخفض القيمة الإيجارية للمساكن بما يعادل ما خص الوحدة السكنية من الإعفاء ، ويسري الإعفاء والخفض المصوص عليهما في الفقرات السابقة بالنسبة إلى المباني المنشأة أصلاً لأغراض السكن وذلك في الحدود السابقة



الذكر" وفي المادة الاولى من التفسير التشريعي الملزم الصادر بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٧ على أنه " يحدد عدد الحجرات بالوحدة السكنية أو غير السكنية على أساس الوصف الثابت بدفاتر الحصر والتقدير وقت العمل بأحكام القانون رقم ١٦٩ المشار إليه . . . . . وإذا تضمن وصف المبنى بدفاتر الحصر والتقدير عدداً فاقسام لكل منها قيمة إيجارية خاصة لها لمصانع والمعامل وغيرها قسمت القيمة الإيجارية لكل قسم على عدد الحجرات الموجودة به . . . . . يدل على أن المشرع أعفى من أداء الضريبة على العقارات المبنية والضرائب الإضافية الأخرى المساكن التي لا يزيد متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية فيها على ثلاثة جنيهات ، كما أعفى من أداء الضريبة الأصلية وحدها المساكن التي يزيد متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية منها على ثلاثة جنيهات المنشأة أصلاً لأغراض خلاف السكني ، بحيث يقع عبء التخفيض على عاتق الخزانة العامة في صورة إعفاء الملاك من الضرائب مقابل تخفيض الأجرة بما يوازىها بقصد التخفيف عن كاهل المستأجرين ، وجعل المناطق في تطبيق هذا التخفيض بحصر عدد الحجرات التي تشمل عليها كل وحدة مؤجرة وليس بعدد الوحدات بالذات ، على أن يعول في عدد الحجرات بالوصف الوارد في دفاتر الحصر والتقدير . ولما كان الثابت من الكشف الرسمي المستخرج من سجلات مصلحة الأموال المقررة المؤرخ ١٥/٦/١٩٦٩ والمقدم ضمن مستندات الشركة الطاعنة أمام محكمة الاستئناف أن العين المؤجرة موضوع التراع هي مبنى مكون من طابقين وفي كل طابق عدد من الحجرات ، وكان الحكم المطعون فيه اعتبر كل طابق وحدة مستقلة تزيد أجرة كل منها على خمسة جنيهات ولا تتمتع بالإعفاء الضريبي ولا يسرى على أجزائها التخفيض مع أنه كان واجبا عليه مراعاة عدد الحجرات في كل وحدة ويحتسب على أسائها الضريبة والإعفاء منها ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص . لما كان ذلك وكان إبداء الدفاع بشأن تخفيض الأجرة مبناه بطلان الاتفاق على أجرة تزيد على

الحد الأقصى المقرر بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ — والقوانين المعدلة له أو المدمجة فيه ومن بينها القانونان رقمي ٥٦ لسنة ١٩٥٨ و ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ، وكان هذا البطلان متعلقا بالنظام العام وجائزا ابداه في أية حالة تكون عليها الدعوى ، وكان الثابت أن الشركة الطاعنة تمسكت أمام محكمة الاستئناف بطلب تخفيض الأجرة وفقا لذينك القانونين ، وأغفل الحكم المطعون فيه الرد على ذلك الدفاع رغم جوهريته ، فإنه يكون معيبا بالقصور بما يتعين منه نقضه لهذا السبب أيضا .

---

## جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعضوية السادة المستشارين : مصطفى الفقى ؛ وأحمد سيف الدين سابق ؛ وعبد الخالق البندادى ؛ وسليم عبد الله .

( ١٤٩ )

الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٤٣ القضائية :

إيجار . حراسة . دعوى " الصفة " . قوة الأمر المقتضى . وقف .

القضاء نهائيا بصحة الإيجار الصادر من ناظر الوقف دون الإيجار الصادر من المستحقين . فرض الحراسة على أمواله الخاصة . عدم شوطها أمر الاداء الصادر لصالح الوقف بالإيجار المتأخر . مؤداه . عدم جواز حلول إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة محل الناظر السابق المؤجر في تجديد السير في المعارضة المرفوعة من المستأجر عن الأمر .

إذ كان الحكمان السابقان قد قطعاً بأن الأطيان المؤجرة للطاعن بمعرفة الناظر السابق — كانت وقفا وانتهى الحكم الصادر في الدعوى .... إلى أن عقود الإيجار الصادرة للطاعن من المستحقين عن تلك الأطيان غير صحيحة لانعدام ولايتهم في تأجيرها إذ ناط القانون ولايه إدارتها إلى ناظر الوقف السابق بوصفة حارسا عليها ومن ثم اعتبر الإجارة الصادرة منه هي الاجارة الصحيحة وقد تأيد هذا الحكم استئنافيا فحاز قوة الأمر المقضى وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاء على أن عقد إيجار الأطيان وأمر الاداء المعارض فيه قد صدر باسم — الناظر السابق — بصفته الشخصية وليس بصفته ناظرا على الوقف لو حارسا على أعيانه يكون قد خالف حجية الأحكام المتقدم ذكرها وهي تسمو على النظام العام ، وقد أدت هذه المخالفة إلى الخطأ في تطبيق القانون إذ مد نطاق الحراسه المفروضة على الأموال والممتلكات الخاصة بالناظر السابق إلى أمر الاداء الصادر بالإيجار المتأخر عن الأطيان التي يتولى إدارتها بصفته حارسا عليها بعد انتهاء وقفها . وقبل حلول إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة محل هذا الحارس في تجديد السير في المعارضة المرفوعة عن أمر الاداء المشار إليه وفي طلب الحكم بسقوط الخصومة فيها .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن ... .. استصدر بتاريخ ٣٠ / ١٠ / ١٩٥٨ أمر أداء بالزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ١٢٨٣٦ جنيه قيمة المتبقى من إيجار الأطنان البالغ مساحتها ١٤٧ فدان و ١١ قيراطا و ١٨ سهما والتي يستأجرها بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٥٢/٧/٣١ اتفق على امتداده وذلك عن المدة من سنة ١٩٥٣ حتى سنة ١٩٥٨ ، فعارض الطاعن فى هذا الأمر بالدعوى رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٥٨ مدنى كلى قنا استنادا إلى أن الأطنان المؤجرة كانت وقفا فلما صدر القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بانتهاء الوقف على غير الخيرات ألت إلى المؤجر ملكية  $\frac{2}{4}$  من أعيان الوقف أى ٣٢ فدانا و ١٨ قيراطا و ١٤ سهما وحصل منه على مبلغ ٢٠٠٠ جنيه وهو يزيد على نصيبه فى الإيجار ، وآل باقى الأطنان المؤجرة إلى غيره من المستحقين الذين أنذروه بأنهم أشهروا حقوقهم فى الوقف وانحسرت عن الناظر السابق سلطة تأخير اتصبتهم فى تلك الأطنان فأضطر إلى إبرام عقود إيجار مع هؤلاء المستحقين بتاريخ ١٠ / ٤ / ١٩٥٣ ، ١١ / ٤ / ١٩٥٣ عن الحصص التى آلت ملكيتها اليهم ، ونظرا لمنازعة ناظر الوقف السابق فى شأن صحة العقود المبرمة مع باقى المستحقين أقام هو الدعوى رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٥ مدنى كلى قنا ضد الناظر السابق وباقى مستحقى الوقف طلب فيها الحكم أصليا بصحة عقود الإيجار المبرمة مع المستحقين واحتياطيا بصحة عقود الإيجار المبرم مع ناظر الوقف السابق ... .. مع الزام باقى المستحقين برد ما قبضوه من إيجار ، و بتاريخ ١٦ / ٢ / ١٩٥٧ قضى فى تلك الدعوى بالزام المستحقين برد الأجرة التى قبضوها منه وركن الحكم فى قضائه إلى أن القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذى أنهى الوقف على غير الخيرات نص

في مادته الخامسة على أن تظل تحت يد ناظر الوقف بصفته حارس الأعيان التي كانت موقوفة لإدارتها حتى يتم تسليمها إلى مستحقيها ولما كانت الأطنان موضوع النزاع لم يتم تسليمها إلى مستحقيها فإنه لا يحق لهم تأجيرها فاستأنف المستحقون الحكم ، واستطرد الطاعن قائلا في معارضته إن الفصل فيها يتوقف على الفصل في الاستئناف المشار إليه وانتهى إلى طلب وقف تنفيذ أمر الاداء ، وبتاريخ ١٩٥٨/١١/٢٧ قضت المحكمة بوقف نفاذ أمر الاداء المعارض فيه وبوقف الفصل في موضوع المعارضه حتى يتم الفصل نهائيا في الدعوى رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٥ مدنى كلى قنا ، وإذ قضى بتاريخ ١٩٢٢/٢/١٨ بتأييد الحكم المستأنف الصادر في الدعوى المشار إليها ، وكانت الحراسة قد فرضت على أموال وممتلكات ناظر الوقف السابق ... ثم آلت تلك الممتلكات إلى الدولة بموجب القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، فقد جددت إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة السير في المعارضة في أمر الاداء طالبة الحكم بسقوطها لعدم تحريكها خلال سنة من صدور الحكم النهائي في الدعوى رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٥ ، فدفع الطاعن بعدم قبول التجديد لرفعه من غير ذى صفة ولاعدام المصلحة ، وبتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٧ قضت المحكمة برفض الدفع وبسقوط الخصومة في المعارضة ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٥ لسنة ٤٣ ق أسبوط - مأمورية قنا - . وبتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٢ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذ عرض على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظرها وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم قضى بسقوط الخصومة في المعارضة تأسيسا على أن أمر الاداء المعارض فيه صدر لصالح ... بصفته الشخصية وقد فرضت الحراسة على أمواله وممتلكاته خلال عام ١٩٦٤ ثم آلت تلك الأموال والممتلكات إلى الدولة بموجب أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ومن ثم أضحى لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة مصلحة وصفه في طلب سقوط الخصومة في المعارضة التي أقامها الطاعن في أمر الاداء المشار إليه ، حتى أنه

وأن كان أمر الأداء قد صدر باسم ... .. دون ذكر صفته إلا أن الخبرة بحقيقة الواقع وهو ما كشف عنه الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٥ مدنى كلى قنا والذي تأيد استئنافيا فقد قطع فى أسبابه بأن الأتيان المؤجرة تابعة للوقف وإن إدارتها منوطة ... .. الذى كان ناظرا على الوقف ثم أصبح حارسا على أحيائه بعد صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات ومن ثم يكون عقد الإيجار الصادر منه هو الواجب الاحترام والتنفيذ، لما كان ذلك فإن أمر الأداء يكون قد صدر فى الواقع لصالح ... .. بصفته حارسا على أتيان الوقف فلا تشمل الحراسة التى فرضت على أمواله وممتلكاته بصفته الشخصية ومن ثم تتقدم مصلحة وصفه إدارة الأموال التى آلت إلى الدولة فى المطالبة بقيمة أمر الأداء المشار إليه أو طلب سقوط الخصومة فى المعارضه المقامة عنه ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الصادر بتاريخ ١٦/٢/١٩٥٧ فى الدعوى سنة ٢٣١ لسنة ١٩٥٥ مدنى كلى قنا المرفوعة من الطاعن على ... .. وبقى مستحق الوقف يبين أنه انتهى فى قضائه إلى عدم صحة عقود الإيجار الصادرة للطاعن من المستحقين وبصفة الإجارة الصادرة له من ... .. وأسس قضاءه على قوله "أن القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذى أنهى الوقف على غير الخيرات قد نص فى مادته الخامسة بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ على أن الأموال والأعيان التى كانت موقوفة تسلم إلى مستحقها وإلى أن يتم تسليم هذه الأعيان تبقى تحت يد الناظر لحفظها وإدارتها وتكون له صفة الحارس ... .." ولما كانت الحراسة تعطل حق المالك فى التأجير وتطلق سلطة الحارس فى إدارة العين الموضوعة تحت حراسته وإستغلالها على الوجه الذى يراه ، فإن مقتضى ذلك أن تكون إجارة المستحقين فى صورة الدعوى غير صحيحة قانونا لصدورها ممن لا يملك ولاية الإدارة التى ناطها القانون بالحارس إلى أن يتم التسليم العيني فينبسط بمقتضاه سلطان المستحقين على منفعة الأعيان الموقوفة ويمكنهم عندئذ التصرف فى هذه المنفعة وتنفيذ الترام المؤجر بتسليم الشيء المؤجر وفقا لأحكام القانون . وحيث



أنه لم يتم بعد تسليم الأعيان الموقوفة للمستحقين وهذا أمر ثابت من دفاعهم ..  
وينتج عن ذلك فضلا عن انعدام ولايتهم في التأجير بسبب قيام الحراسة واستمرارها أنهم باتوا عاجزين عن وفاء التزامهم بتسليم العين المؤجرة للمدعى وتمكينه من الانتفاع بها في هدوء... وأن إجازة الحارس الممتدة بعقد الصلح الأخير هي الإجازة الصحيحة التي نفذت فعلا بموافقة القانون كما يبين من الاطلاع على الحكم الصادر بتاريخ ٢٧/١١/١٩٥٨ في المعارضة في أمر الأداء (النزاع الحالي) أنه انتهى في قضائه إلى وقف الفصل في موضوع المعارضة حتى يتم الفصل نهائيا في القضية رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٥ مدنى كلى قنا تأسيسا على قوله "لا شبهة مطلقا في أن الفصل في موضوع هذه المعارضة يستلزم بحث حق المعارض ضده ( ... .. ) في تأجير الأطنان جميعها بعد أن انتهى الوقف وأصبح المستحقون ملاكاً لا نصبتهم في أعيان الوقف المنحل وفقد المعارض ضده النظاره على الوقف وأضحى حارسا عليه وبالتالي مدى صحة ونفاذ عقود الإيجار المبرمة بين المعارض وهؤلاء المستحقين إذ يتأثر تبعاً لذلك الحق في إلزامه بالوفاء بالأجرة المطلوبة للمعارض ضده من الأعيان المؤجرة جميعها وهذه الأمور لا زالت معروضة على القضاء ولم يقل فيها كلمته بحكم نهائى في القضية رقم ٢٣١/١٩٥٥ مدنى كلى قنا والحكم في هذه المعارضة يتوقف على الفصل في تلك الدعوى ومفاد ذلك أن كلا الحكمين المذكورين قطعاً بأن الأطنان المؤجرة للطاعن بمعرفة ... .. كانت وفقاً وانتهى الحكم الصادر في الدعوى ٢٣١ لسنة ١٩٥٥ مدنى كلى قنا إلى أن عقود الإيجار الصادرة للطاعن من المستحقين عن تلك الأطنان غير صحيحة لانعدام ولايتهم في تأجيرها ، إذ ناط القانون ولاية إدارتهم إلى ناظر الوقف السابق بوصفه حارساً عليها ومن ثم اعتبر الإجازة الصادرة من ... .. والتي اتفق على امتدادها بعد صيرورته حارساً عليها — هي الإجازة الصحيحة ، وتدأيد هذا الحكم استئنا في الحاز قضاءه قوة الأمر المقضى ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه على أن عقد إيجار الأطنان وأمر الأداء المعارض فيه قد صدرا باسم ... .. بصفته الشخصية وليس بصفته ناظراً على الوقف ثم حارماً على أعيانه ، فإنه يكون قد خالف حجية الأحكام المتقدم ذكرها وهي تسمو على النظام العام ، وقد أدت

هذه المخالفة إلى الخطأ في تطبيق القانون إذ قد نطاق الحراسة المفروضة على الأموال والممتلكات الخاصة ... إلى أمر الأداء الصادر بالإيجاب المتأخر عن الأَطْيَان التي يتولى إداوتها بصفته حارسا عليها بعد انتهاء وقفها وقبل حلول إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة حل هذا الحارس في تجديد السير في المعارضة المرفوعة عن أمر الأداء المشار إليه وفي طلب الحكم بسقوط الحصونة فيها بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين قبول الدفع بانعدام صفة المظنون ضده في تجديد السير في المعارضة والحكم بعدم قبول التجديد لرفعه من غير ذي صفة .

## جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد محمد المهدي ، و د . عبد الرحمن عياد ، وصلاح نصار ، وأحمد صلاح الدين وهذان .

( ١٥٠ )

الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٣ القضائية :

( ٢ ، ١ ) إيجار ” إيجار الأماكن ” .

( ١ ) استحقاق المؤجر لمقابل الترخيص للمستأجر بتأجير العين من الباطن سواء انتفع بهذه الرخصة من عدمه . مناطه . انعقاد الإيجار من البداية بقصد استعمال المكان المؤجر مفروشا بمعرفة المستأجر . عدم جواز تنازل المستأجر عن هذا الحق بإرادته المنفردة .

( ٢ ) إيجار مسكن خاص مع التصريح للمستأجر في استغلاله مفروشا . استحقاق المؤجر لمقابل الترخيص . مناطه . استغلال المكان مفروشا بالفعل . جواز تنازل المستأجر عن حق التأجير من الباطن . ق ١٢١ لسنة ٤٧ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٩

( ٣ ) إيجار ” الأماكن ” . إثبات .

تنازل المستأجر عن حق التأجير من الباطن مفروشا المتفق عليه في العقد . عبء إثبات قيام المستأجر بتأجير العين مفروشة . وقوعه على عاتق المؤجر . علة ذلك .

١ — إنه وإن كان — المقرر في قضاء هذه المحكمة — أن المقصود باستعمال المكان مفروشا في معنى المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو وجود اتفاق عليه بين المؤجر والمستأجر ، وأن يكون التأجير دون أثاث ليقرشه المستأجر بنفسه ويستغله مفروشا ، وفي هذه الحالة تستحق علاوة السبعين في المائة سواء انتفع المستأجر بهذه الرخصة أو لم ينتفع ومواء أخره من الباطن مفروشا أو غير مفروش ، إلا أن مناط الأخذ بهذه القاعدة أن يثبت أن الإيجار قد انعقد منذ البداية على مكان بقصد استغلاله مفروشا بمعرفة المستأجر ، وعلى وجه ما كان المؤجر ليرضى معه لإبرامه لو تقدم إليه المستأجر بطلب



استجاره سكنا خاصا له ، ففى هذه الصورة يعتبر التصريح شرطا  
جوهريا من شرائط انعقاد العقد لايملك المستأجر بإرادته المنفردة العدول  
عنه وإخطار المؤجر برغبته فى استعمال العين سكنا خاصا له .

٢ — إذا استؤجر المكان كسكن خاص واتفق المستأجر مع المؤجر على أن يستغل  
المكان مفروشا فإن حق المؤجر فى اقتضاء العلاوة بنسبة ٧٠٪ فى هذه الحالة يقوم بقيام  
هذا الاستعمال للمكان مفروشا ينتهى بانتهائه وبعد إخطار المستأجر له بذلك ، وهو  
ما حرص المشرع على تأكيده بما نص فيه فى المادة ٢٨ من القانون رقم ٥٢  
لسنة ١٩٦٩ من عدم استحقاق المؤجر للأجرة الإضافية إلا عن مدة التأجير  
مفروشا . ولما كانت الوقائع المسجلة أخذا من مدونات الحكم المطعون فيه  
أن عين النزاع كانت مؤجرة ابتداء إلى زوج المطعون عليها بأجرة شهرية  
قدرها ٣٥٥ قرشا ، وبعد وفاته ظلت هى شاغلة لها . ثم طلبت من الطاعنين  
تحرير عقد جديد باسمها مع التصريح لها بالتأجير من الباطن مفروشا نظرا لظروفها  
العائلية الخاصة وبحرر بينهما عقد مؤرخ ١٩٦٧/١٢/١ صرح لها فيه بالتأجير من  
الباطن مفروشا بميزان أجرة شهرية قدرها ٥٤٠ قرشا شاملة الزيادة بنسبة ٧٠٪ ،  
وفى ١٩٦٨/٦/١٤ أخطرت الطاعن بتنازلها عن حق التأجير من الباطن مفروشا  
وتخصيصها العين المؤجرة لسكنها الخاص فإن المؤجر — الطاعن — لا يكون  
مستحقا لاقتضاء العلاوة بنسبة ٧٠٪ بعد إخطاره بهذا التنازل سواء  
بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أو القانون رقم ٥٢  
لسنة ١٩٦٩

٣ — مفاد النص فى المادة الأولى من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨  
من أن " على الدائن إثبات الالتزام وعلى المدين إثبات التخالص منه ، إنه إذا  
اثبت أولهما دينه وجب على الآخر أن يثبت براءة ذمته منسه ، لأن الأصل  
خلوص الذمة وإنشغالها عارض ، ومن ثم كان الإثبات على من يدعى ما يخالف  
الثابت أصلا أو عرضا مدعيا كان أو مدعى عليه ، وبذلك يتناوب الخصمان  
فى الدعوى عبء الإثبات تبعاً لما يدعيه كل منهما ، وإذا أقام الحكم المطعون  
فيه قضاءه على ما استخلصه من قيام المطعون عليها بالوفاء بالأجرة الأصلية لعين

التزاع بعد تنازلها عن رخصة التأجير من الباطن مفروشا وإخطار المؤجر بذلك وعدم تقديم الطاعن ما يدل على أنها قامت بتأجيرها مفروشة، فإن ذلك لا ينطوي على قلب لعبء الإثبات لأن استحقاق الطاعن لاقتضاء الزيادة بنسبة ٧٠٪ بعد تنازل المطعون عليها عن حق التأجير من الباطن مفروشا لا يقوم إلا فترة التأجير المفروش وهبء إثباته إنما يقع على عاتق المؤجر .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧١٨٩ سنة ١٩٧٠ مدنى أمام محكمة القاهرة الابتدائية — والتي قيدت فيما بعد برقم ٨٣٣١ سنة ١٩٧١ جنوب القاهرة — ضد المطعون عليها طالبا الحكم باخلاؤها من الشقة استئجارها المبينة بصحيفة الدعوى وتسليمها إليه ، وقال بيانا لدعواه أنه بموجب عقد مؤرخ ١/١٢/١٩٦٧ استأجرت منه المطعون عليها شقة المنزل رقم ٣ شارع ... .. بأجرة شهرية قدرها ٥٤٠ قرش ، وأذن لها بتأجيرها من الباطن مفروشة ، وإذا تأخرت في سداد الأجرة المستحقة من المدة من ١/٧/١٩٦٨ حتى ٣١/٨/١٩٧٠ وقدرها ١٤٣ جنيا و ٢٦٠ مليا رغم التنبيه عليها وتكليفها بالوفاء فقد أقام الدعوى بطالباته — أجابت المطعون عليها بأنها أخطرت الطاعن في ١٤/٦/١٩٦٨ تنازلها عن الرخصة المخولة لها بالتأجير من الباطن مفروشة ، وأنها لا تلتزم إلا بدفع الأجرة القانسونية لعين النزاع وقدرها ٣ جنيه ٥٥٠ مليا شهريا .

وبتاريخ ١٩٧٢/٣/٥ حكمت المحكمة باخلاء العين المؤجرة وتسليمها للطاعن بدمضى ثلاثة شهور من صدور الحكم نهائيا . استأنفت المطعون عليها هذا

الحكم بالاستئناف رقم ١٢٣٦ سنة ٨٩ ق القاهرة طالبة إلغاء ورفض الدعوى ، وفي ١٩٧٣/٣/٢٩ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق القضا ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الضمن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديراً بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن بالسببين الأول والثالث منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم بني قضاءه على سند من القول بأن المطعون عليها أخطرت الطاعن بتنازلها عن رخصة التأجير من الباطن ، وأنها استعملت حتمها الناشئ من العقد دون أن يتضمن الطلب أية مخالفة لشروطه ، إذ تمسكت بدفع الأجرة الأصلية بعد استبعاد العلاوة الإضافية مقابل التأجير مفروشا ، وأن الطاعن لم يقيم الدليل على أنها أجرت الشقة مفروشة به . الإخطار ، في حين أن الثابت بعقد الإيجار أن الأجر المتفق عليها شذلة الزيادة بواقع ٧٠٪ مقابل التصريح بالتأجير من الباطن مفروشا ، وإذا خول المانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذي تم التعاقد صحيحا في ظله — المؤجر اقتضاء علاوة على الأجرة الأصلية مقابل السماح للمستأجر بتأجير العين المؤجرة مفروشة . فإنه لا يسوغ للمطعون عليها أن تستقل بنقضه بإرادتها المنفردة ، ولا تملك التوقف عن دفع العلاوة المتفق عليها بدعوى أنها لم تؤجر الشقة مفروشة ، ولا يجوز لها التحدى بما نصت عليه المادة ٢٨ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ طالبا أن الاتفاق تم قبل صدور هذا القانون الذي خلا من نص يفيد سريان أحكامه بأرجعي . هذا إن أن الحكم قلب عبء الإثبات وألغى من على عاتق الطاعن إقاعة الدليل على أن المطعون عليها أجرت الشقة مفروشة ، مع أن أدعاءها يناقض النوارد بعقد الإيجار وعليها عبء إثبات ما تدعيه ، وهو ما يعيب الحكم مخالفة القانون .

ونحيث إن الذي مردود ، ذلك أنه وإن كان — من المقرر في قضاء هذه المحكمة — أن المقصود باستغلال المكان المؤجر مفروشا في معنى المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو وجود اتفاق عليه بين المؤجر والمستأجر ، وأن يكون



التأجير دون أثاث ليقترضه المستأجر بنفسه ويستغله مفروشا ، وأنه في هذه الحالة تستحق علاوة السبعين في المائة سواء انتفع المستأجر بهذه الرخصة أو لم ينتفع وسواء أجره من الباطن مفروشا أو غير مفروش ، إلا أن مناط الأخذ بهذه القاعدة أن يثبت أن الإيجار قد انعقد منذ البداية على مكان بقصد استغلاله مفروشا بمعرفة المستأجر ، وعلى وجه ما كان المؤجر ليرتض معه إبرامه لو تقدم إليه المستأجر بطلب استئجاره سكنا خاصا له ، قفى هذه الصورة يعتبر التصريح شرطا جوهريا من شرائط انعقاد العقد لا يملك المستأجر بإرادته المنفردة العدول عنه وإخطار المؤجر برغبته في استعمال العين مسكنا خاصا له ، أما إذا استؤجر المكان كسكن خاص فلواتفق المستأجر مع المؤجر على أن يستغل المكان مفروشا ، فإن حق المؤجر في اقتضاء العلاوة بنسبة ٧٠٪ في هذه الحالة يقوم بقيام هذا الاستئناف للمكان مفروشا وينتهي باتمهائه ويعد إخطار المستأجر له بذلك ، وهو ما حرص المشرع على تأكيده بما نص عليه في المادة ٢٨ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ من عدم استحقاق المؤجر للأجرة الإضافية إلا عن مدة التأجير مفروشا ، ولما كانت الوقائع المسلمة أخذا من مدونات الحكم المطعون فيه أن عين النزاع كانت مؤجرة ابتداء إلى زوج المطعون عليها بأجرة شهرية قدرها ٣٥٥ قرشا ، وبعد وفاته ظلت هي شافله لها ، ثم طلبت من الطاعن تحرير عقد جديد باسمها مع التصريح لها بالتأجير من الباطن مفروشا نظرا لظروقتها العائلية الخاصة وتحرر بينهما عقد مؤرخ ١٩٦٧/١٢/١ صرح لها فيه بالتأجير من الباطن مفروشا مقابل أجرة شهرية قدرها ٥٤٠ قرش شاملة الزيادة بنسبة ٧٠٪ ، وفي ١٩٦٨/٦/١٤ أخطرت الطاعن بتنازلها عن حق التأجير من الباطن مفروشا ، وتخصيصها العين المؤجرة لسكنها الخاص ، فإن المؤجر - الطاعن - لا يكون مستحقا لاقتضاء العلاوة بنسبة ٧٠٪ بعد إخطاره بهذا التنازل سواء بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أو القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . لما كان ذلك وكان مفاد النص في المادة الأولى من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ من أن " على الدائن إثبات الالتزام وعلى المدين إثبات التخالص منه " بمعنى أنه إذا أثبت أولهما دينه وجب على الآخر أن يثبت براءة ذمته منه ، لأن الأصل خلوص الذمة وانشغالها عارض ، ومن ثم

كان الاثبات على من يدعى ما يخالف الثابت أصلاً أو عرضاً ، مدعياً كان أو مدعى عليه ، وبذلك يتناوب في الدعوى عبء الاثبات تبعاً لما يدعى كل منهما ، وإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاة على ما استخلصة من قيام المطعون عليها بالوفاء بالأجرة الأصلية لعين النزاع بعد تنازلها عن رخصة التأجير من الباطن مفروشا واطار المؤجر بذلك ، وعدم تقديم الطاعن ما يدل على أنها قامت بتأجيرها مفروشة ، فإن ذلك لا ينطوي على قلب لعبء الاثبات لأن استحقاق الطاعن لاقتضاء الزيادة بنسبة ٧٠٪ بعد تنازل المطعون عليها عن حق التأجير من الباطن مفروشا لا يقوم الا لفترة التأجير المفروش وعبء اثباته انما يقع على عاتق المؤجر ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم استند في قضائه إلى أن الشابت من المستندات التي قدمتها المطعون عليها أنها أودعت الأجرة القانونية لعين النزاع خزانة مأمورية العوائد المختصة شهراً بشهر حتى تاريخ الحكم ، وأنها أخطرت المؤجر بهذا الإيداع في حين أن الأوراق خلو مما يفيد الإيداع الكامل حتى مع احتساب الأجرة على أساس أن العين مؤجرة غير مفروشة .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها قدمت ضمن حافطتي مستنداتها خمسة عشر إيصالاً من الإدارة العامة للإيرادات بالإيجار المودع خزنتها ، واستخلص من هذه الإيصالات أن المطعون عليها أودعت مأمورية العوائد الأجرة الأصلية لعين النزاع وأخطرت الطاعن بهذا الإيداع بما يبرئ ذمتها من الأجرة المستحقة عليها خلال فترة النزاع ، وكان الطاعن لم يقدم صورة رسمية من هذه المستندات تفيد خلافها ، ولم يبين وجه عدم اكتمال الإيداع ، فإن النعى يكون مجرّداً من الدليل .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود ، وعضوية السادة المستشارين  
محمد محمد المهدي ، ود . عبد الرحمن عباد ، ومحمد الباجوري ، وصالح نصار .

(١٥١)

الطعن رقم ٥٦٥ ، لسنة ٥٧٠ القضائية :

( ٢٤١ ) إيجار ” إيجار الأماكن ” . تقض . ” المصلحة في الطعن ” .

( ١ ) وجوب توافر المصلحة في الطعن بالنقض . مناط المصلحة . أن يكون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن . العبرة بوقت صدور الحكم .

( ٢ ) صدور الحكم المطعون فيه باجابة المدعى إلى طلبه بتمكينه من إحدى شققي النزاع . الطعن بالنقض المرفوع منه في أثر طعن خصمه على هذا الحكم . غير مقبول . علة ذلك .

( ٣ ) حكم ” تسبيب الحكم ” . تقض . ” أسباب الطعن ” . إيجار .

عدم تمسك الواعد أمام محكمة الموضوع في صيغة صريحة جازمة بمنازل الموعد له عن حقه في الوعد بالإيجار . إلتفات المحكمة عن هذا الدفاع . لاخطأ . أثر ذلك . عدم قبول التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ٤ ، ٥ ) إيجار . ” إيجار الأماكن ” . عقد .

( ٤ ) الوعد بالإيجار . ماهيته . وجوب اشتماله على العناصر الجوهرية لعقد الإيجار . جواز أن يكون الاتفاق على المدة الواجب اتمام الإيجار خلالها .

( ٥ ) الوعد بالإيجار . من العقود غير المسماة . اختلافه عن عقد الإيجار . تحديد محكمة الموضوع مدة قفاذ الوعد بأكثر من خمس سنوات المحددة لسقوط الحق في الأجرة بالتفادم . لاخطأ .

( ٦ ) التزام . تعويض . تقض ” أسباب الطعن ” .

انقضى الموضوع الزام المدين بالتعويض بدلا من تنفيذ التزامه عينيا . شرطه . أن يكون العقد مرهقا له ولا يلحق بالدين خيرا جسيما . عدم جواز إثارة المدين لهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .



( ٧ ) نقض " أسباب الطعن " . إيجار " إيجار الأماكن " .

النعي بأن الطاعن أسبق من المطعون ضده في وضع يده على العين المؤجرة . واقع . لا يجوز إقامته لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ١ ) قاعدة المصلحة مناط الدعوى وفق المادة الثالثة من قانون المرافعات تطبق حين الطعن بالنقض كما تطبق في الدعوى حال رفعها وعند استئناف الحكم الذي يصدر فيها ، ومعيار المصلحة الحقة سواء كانت حالة أو محتملة إنما هو كون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن حين قضى برفض طلباته كلها أو قضى له ببعضها دون البعض الآخر ، فلا مصلحة للطاعن فيما يكون قد صدر به الحكم وفق طلباته أو محققا لمقصوده منها ، والعبرة في قيام المصلحة وعدم قيامها بوقت صدور الحكم محل الطعن بالنقض ، وبالنظر وقتئذ إلى جميع وقائع الدعوى وظروفها الثابتة بالحكم وتقدير ما إذا كان ما يمكن النعي عليه من خطأ في القانون أضر بالطاعن أو لم يضر به بصرف النظر عما قد يطرأ بعد ذلك ، وتعايل ذلك أن محكمة النقض إنما تنظر في الطعن بالحالة التي كان عليها عند صدور الحكم المطعون فيه بحيث لا يكون لأية ظروف طارئة أي أثر في الطعن ولا في مركز أطراف الخصومة .

( ٢ ) إذ كان الثابت أن الطاعن أقام دعواه بتمكينه من إحدى الشقتين رقم ٨ أو رقم ١٢ تأسيسا على أنه يستمد حقه في هذا الطلب من وعد بالإيجار توافرت شروط تنفيذه بالنسبة لأي واحدة من هاتين الشقتين ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتمكين الطاعن من الشقة رقم ١٢ وقطع في أسبابه بعدم أحقيته في المطالبة بتمكينه من الشقة رقم ٨ ، فإنه يكون قد قضى للطاعن بكل مطلوبه وحقق مقصوده من مدعاة بتمكينه من إحدى الشقتين وفق تحديده لطلباته التي أقام على أساسها دعواه وأصر عليها طيلة مراحل التقاضي أمام المحكمتين الابتدائية والاستئنافية . لما كان ما تقدم وكان الطاعن حسبما يبين من صحيفة طعنه أرتضى ذلك القضاء من الحكم المطعون فيه لأنه يستوى عنده الحكم له بأى من الشقتين ، وكان لا مصلحة له بهذه المثابة وقت صدور الحكم المطعون فيه ، وكان الطاعن لم يشر لرفع طعنه إلا عند ما أقام المحكوم عليهما — المطعون عليها الأول والرابع —

طعنا على الحكم من جانبهما ، فإنه لا يسوغ له القول بأن مصلحته المحتملة تستند إلى هذا الظرف الذي جاء لاحقا لصدور الحكم المطعون فيه ، إذ أنه إنما يحتاط خشية نقض الحكم في الطعن الآخر ، لأنه طالما أنتقت المصلحة في الطعن وقت صدور الحكم فليس من شأن أي ظرف لاحق أن يبعثها إلى الوجود .

( ٣ ) إذ كان الطاعنان لم يقدماما يدل على تمسكهما أمام محكمة الموضوع بانقضاء عقد الوعد بالإيجار بالتقابل عنه أثر تنازل بات من المطعون عليه الأول الموعود له — عن التمسك به ، وكل ما ساقه الطاعن الأول على ما جاء بأسباب الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه أنه عرض الشقق الأربعة على المطعون عليه الأول شفاهة لا ستجارها فلم يقبل بينما نفى المطعون عليه الأول هذا الادعاء وإذ كان لا يكفي لاعتبار اندفاع متضمنا هذا النفي مجرد الإشارة فيه إلى عدم قبول المطعون عليه الأول استتجار تلك الشقق بل يجب أن يبيده في صيغة صريحة جازمة تدل على تمسك صاحبة بأن عقد الوعد بالإيجار قد أنقضى بما لا يجوز معه للمطعون عليه الأول التمسك به بعد ذلك ، إقامة دعواه تأميسا عليه ، فإنه لا تريب على الحكم المطعون فيه أن هو لم يعتبر دفاع الطاعن الأول متضمنا انقضاء الوعد وبالتالي لم يرد عليه ، وطالما أنه لم يتمسك به أمام محكمة الموضوع فإنه لا يقبل منه التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ — إذ كان الوعد بالإيجار الملزم لجانب واحد هو عقد بمقتضاه يتعهد صاحب العين بأن يؤجرها لآخر إذا رغب في استتجارها ، وكان هذا العقد وفقا للمادة ١٠١ من القانون المدني لكي يعتبر ملزما لمن صدر منه الشرط أن تبين فيه العناصر الجوهرية لعقد الإيجار وأن تحدد فيه المدة التي يجوز فيها إلزام الواعد باتمام الإيجار خلالها ، وكان الاتفاق على تحديد هذه المدة لا يشترط أن يكون صريحا بل يجوز أن يكون ضمنيا فيحق أن يستخلص من ظروف الاتفاق المدة المعقولة التي يقدرها لنفاذ الوعد بالإيجار، لما كان ذلك ، وكان الوعد بالإيجار مثار النزاع قد خلا من تقرير المدة التي يجوز فيها إلزام الطاعن الأول بإبرام عقد الإيجار الموعود به للمطعون عليه الأول فإنه لا تريب على محكمة الموضوع إن هي قدرت المدة التي اعتبرتها معقولة — تسع سنوات — في نطاق ما تستقل به من سلطة

تقديرية وفق مقصود العاقدين ، وكان هذا التقدير لا ينطوى على مخالفة لأية قاعدة أمرت نصت عليها القواوين الاستثنائية لإيجار الأماكن ، فان النعى — على تحديد هذه المدة — يكون على غير أساس .

هـ — الوعد بالإيجار ليس بإيجار بل يدخل في طائفة العقود غير المسماة ، باعتباره يقتصر على إلزام الواعد بأن يبرم عقد إيجار إذا طلب الطرف الآخر منه ذلك خلال مدة معينة ولا ينشئ في ذمة الواعد أو الموعد له أيا من الالتزامات التبادلية بين المؤجر والمستأجر المترتبة على عقد الإيجار وبالتالي — فإنه لا مساغ للنعى على المدة التي قدرتها المحكمة لنفاذ الوعد — تسع سنوات — بمجاوزتها مدة السنوات الخمس المحددة لسقوط الأجرة بالتقادم في عقد الإيجار لا اختلاف مجال كل من العقدين .

٦ — أنه وإن كان الأصل أن للدائن طلب تنفيذ التزام مدينة عينا ، وكان يرد على هذا الأصل استثناء من حق القاضي أعماله تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٢٠٣ من القانون المدني أساسه إلا يكون هذا التنفيذ مرهقا للمدين فيجوز في هذه الحالة أن يقتصر على دفع تعويض نقدي متى كان ذلك لا يلحق بالدائن ضررا جسيما ، إلا أنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه لم يتضمن ما يفيد أن الطاعن الأول دفع الدعوى بأن تنفيذ الوعد بالإيجار عينا ينطوى على رهن له وابتدى استعداده للتنفيذ بمقابل ، وكان الطاعنان لم يقدم ما يدل على تمسكهما بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، وهو أمر يخالطه عناصر واقعية ويقتضى تحقيق اعتبارات موضوعية ، فأنه لا يجوز لهما إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض ، ويكون النعى غير مقبول .

٧ — قول الطاعنين إن الطاعن الثاني وأخوته سبقوا المطعون عليه الأول في وضع اليد على شقة النزاع فيفضلون عليه ، دفاع يقوم على واقع لم يسبق طرحه أمام محكمة الموضوع لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار والمقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل فى أن المطعون عليه الأول فى الطعن رقم ٥٦٥ سنة ٤٣ ق — الطاعن  
فى الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٣ ق — أقام الدعوى رقم ١٨٨ لسنة ١٩٦٩ مدنى  
أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد الطاعنين والمطعون عليه الثانى — المطعون  
عليهم الأول والثالث والرابع فى الطعن الآخر وآخر — المطعون عليه الثانى —  
فى الطعن الأخير بطلب الحكم بتمكينه من إحدى الشقتين رقم ٨ أو رقم ١٢ من العقار  
المبين بالصحيفة وتسليمها له خالية . وقال يانا لدعواه أنه بموجب عقد  
مؤرخ ٢٢/٥/١٩٦٠ استأجر من الطاعن الأول الشقة ... ..  
ونظرا لضيق الشقة فقد تعهد المؤجر فى العقد بأن يؤجر له إحدى الشقق التى  
تخلو ويكون لها مزايا أفضل وأن يعرضها عليه لعله يرغب فى استئجارها  
وإذ اخلت الشقة رقم ١٢ فى شهر أبريل سنة ١٩٦٨ من مستأجرها وزعم المؤجر  
أن ابنه الطاعن الثانى يشغلها ، وخلت الشقة رقم ٨ من شاغلها فى أغسطس  
سنة ١٩٦٨ ، ومع ذلك أجراها شريك المؤجر فى ملكية العقار — المطعون عليه  
الثانى — فى ٢١/٩/١٩٦٨ إلى آخر — المطعون عليه الثانى — فى الطعن الآخر —  
رغم مبادرته بإخطار المؤجر له فى ٢١/٨/١٩٦٨ فقد أقام دعواه بطلباته سالفة  
البيان . وبتاريخ ٩/٦/١٩٧١ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المستأجر  
المطعون عليه الأول فى الطعن رقم ٥٦٥ سنة ٤٣ ق هذا الحكم طالبا إلغاءه والقضاء  
له بطلباته وقيد استئنافه برقم ٣٥٢١ لسنة ٨٨ ق القاهرة ، وبتاريخ ٢/٤/١٩٧٣  
حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ، وبإلزام الطاعن الأول فى الطعن  
رقم ٥٦٥ لسنة ٤٣ ق بتمكين المطعون عليه الأول من الشقة رقم ١٢ وتسليمها  
له خالية . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنهما برقم ٥٦٥  
سنة ٤٣ ق ، كما طعن فيه المستأجر وقيد طعنه برقم ٧٥٠ لسنة ٤٣ ق . دفع  
المطعون عليه الثانى فى هذا الطعن بعدم قبوله ، وقدمت النيابة العامة مذكرة فى

كل طعن أبدت فيها الرأي برفض الدفع المبدى في الطعن الثاني وفي الموضوع برفض الطعنين ، وعرض الطعنان على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأتهما جديرين بالنظر ، وبالجلسة المحددة أمرت المحكمة بضم ثاني الطعنين لأولهما والتزمت البياضة رأيهما .

### أولا : الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٣ ق .

حيث إن مبنى الدفع بعدم القبول المبدى من الطعون عليه الثاني بانتغاء مصلحة الطاعن فيه ، على سند من أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتمكين الطاعن من إحدى الشقتين اللتين طالب ، بتمكينه من أحدهما فيكون قد قضى له بكل طلباته وليس بجدية قوله أن له مصلحة محتملة احتياطيا لما عسى أن يحكم به ضده في الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٣٤ ق المرفوع من المطعون عليه الأول عن شق الحكم الخاص بالشقة رقم ١٢ وأنه قد يترتب عليه في حالة سكوتة عن إقامة طعنه المسائل بشأن الشقة رقم ٨ عودة النزاع إلى محكمة الإحالة فيما يتعلق بالشقة الأخرى وحدها ، لأن الطاعن لم يعد له حق يتعلق بالشقة الأولى ، بما ينبني عليه عدم قبول الطعن .

وحيث إن الدفع في محله ، ذلك أنه لما كانت قاعدة المصلحة مناط بالدعوى وفق المادة الثالثة من قانون المرافعات تطبق حين الطعن بالنقض كما تطبق في الدعوى حان رفعها وعند استئناف الحكم الذي يصدر فيها . وميعاد المصلحة الحقة سواء كانت حالة أو محتملة إنما هو كون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن حين قضى برفض طلباته كلها أو قضى له ببعضها دون البعض الآخر فلا مصلحة لطاعن فيما يكون قد صدر به الحكم وفق طلباته أو محققا لمقصوده منها ، والعبرة في قيام المصلحة وعدم قيامها بوقت صدور الحكم محل الطعن بالنقض وبالنظر وقتئذ إلى جميع وقائع الدعوى وظروفها الثابتة بالحكم وتقديرها إذا كان ما يمكن النعي عليه من خطأ في القانون أضر بالطاعن أو لم يضر به ، يصرف النظر عما قد يطرأ بعد ذلك وتعليل ذلك أن محكمة النقض إنما تنظر في الطعن بالحالة التي كان عليها

عند صدور الحكم المطعون فيه بحيث لا يكون لأية ظروف طارئة أى أثر فى الطعن ولا فى مراكز أطراف الخصومة ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن أقام دعواه بتمكينه من إحدى الشقتين رقم ٨ ، ورقم ١٢ تأسيسا على أنه يستمد حقه فى هذا الطلب من وعد بالإيجار توافرت شروط تنفيذه بالنسبة لأى واحدة من هاتين الشقتين ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتمكين الطاعن من الشقة رقم ١٢ ، وقطع فى أسبابه بعدم أحقيته فى المطالبة بتمكينه من الشقة رقم ٨ ، فإنه يكون قد قضى للطاعن بكل مطلوبه وحقق مقصوده من مدعاه بتمكينه من إحدى الشقتين ومن تحصيله لطلباته التى أقام على أساسها دعواه وأصر عليها طيلة مراحل التقاضى أمام المحكمين الابتدائية والاستئنافية ، لما كان ما تقدم وكان الطاعن حسبما يبين من صحيفة طعنه ارتضى ذلك القضاء من الحكم المطعون فيه لأنه لا يستوى عنده الحكم له بأى من الشقتين ، وكان لا مصلحة له بهذه المثابة وقت صدور الحكم المطعون فيه ، وكان الطاعن لم ينبر لرفع طعنه إلا عندما أقام المحكوم عليهما - المطعون عليهما الأول والرابع - طعنا على الحكم من جانبها وأن لا يسوغ له القول بأن مصلحته المحتملة تستند إلى هذا الطرف الذى جاء لاحقا لصدور الحكم المطعون فيه ، أو أنه إنما يحتاط خشية نقض الحكم فى الطعن الآخر لأنه طالما انتفت المصلحة فى الطعن وقت صدور الحكم فليس من شأن أى طرف لاحق أن يبعثها إلى الوجود ، ويكون الدفع على أساس .

ولما تقدم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن .

ثانيا : عن الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٣ ق .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينعى الطاعنان بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسييب ، وفى بيان ذلك يقولان أن الطاعن الأول تمسك أمام محكمة الموضوع بأن أربع شقق خلت بالعمارة لبيل شققتى النزاع وتتوافر فيها شروط الوعد بالإيجار ، وأنه عرضها على المطعون عليه الأول شفاهة فرفض استجبارها ، فيعد من ثم تنازلا عن حقه المستمد من الوعد مما يجيز للطاعن الأول



بالتالى التحلل منه ، وقدم تدليلا على دناعه عقود هذه الشقق تحمل تواريخ لاحقه لتاريخ الوعد ، وإذا أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع الجوهرى فإنه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أن الطاعنين لم يقدم ما يدل على ممسكهما أمام محكمة الموضوع بانقضاء عقد الوعد بالإيجار بالتقابل عنه أثر تنازل بات من المطعون عليه الأول عن التمسك به ، وكل ماساقه الطاعن الأول — على ما جاء بأسباب الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه أنه عرض الشقق الأربعة على المطعون عليه الأول شفاهة لاستئجارها فلم يقبل بينما نفى المطعون عليه الأول هذا الادعاء وإذا كان لا يكتفى لاعتبار الدفاع متضمنا هذا النعى مجرد الإشارة فيه إلى عدم قبول المطعون عليه الأول استئجار تلك الشقق بل يجب أن يبدىه فى صيغة صريحة جازمة تدل على تمسك صاحبه بأن عقد الوعد بالإيجار قد انقضى بما لا يجوز معه للمطعون عليه الأول التمسك به بعد ذلك وإقامة دعواه تأسيسا عليه ، فإنه لا تريب على الحكم المطعون فيه إن هو لم يعتبر دفاع الطاعن الأول متضمنا انقضاء الوعد والتالى لم يرد عليه ، وطالما أنه لم يتمسك به أمام محكمة الموضوع فإنه لا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام النقض ، ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولان إن الحكم الابتدائى وسأيه فى ذلك الحكم المطعون فيه حدد مدة الوعد بالإيجار بتسع سنوات تبدأ من تاريخ عقد الإيجار الصادر للمطعون عليه الأول فى ٢٢/٥/١٩٦٨ الأمر الذى لا يتفق مع المعنى الظاهر لعبارة العقد ويتعارض ومقصود العاقدین إذ أن نية المؤجر أو المستأجر لا يمكن أن تتصرف إلى الالتزام بقيد الوعد أو ترقب تفاذه هذه المدة الطويلة ، هذا إلى أن الوعد بالإيجار ليس إلا عقد إيجار وبهذه المثابة يتعارض وأحكام عقد الإيجار الذى يسقط حق المستأجر فى التمسك بالحقوق الناشئة عنه بانقضاء خمس سنوات على إبرامه ، بالإضافة إلى أن تحديد مدة تسع سنوات لنفاذ الوعد ينطوى على خروج على قواعد قوانين إيجار الأماكن التى تؤثر من لا يجد مأوى

على من يستقر في مسكن ويبحث عن غيره ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كان الوعد بالايجار الملزم لجانبا واحدا هو عقد ، فمقتضاه يتعهد صاحب العين بأن يؤجرها لآخر إذا رغب في استئجارها ، وكان هذا العقد وفقا للمادة ١٠١ من القانون المدني يعتبر ملزما لمن صدر منه بشرط أن تبين فيه العناصر الجوهرية لعقد الايجار ، وأن تحدد فيه المدة التي يجوز فيها إلزام الواعد باتمام الايجار خلالها ، وكان الاتفاق على تحديد هذه المدة لا يشترط أن يكون صريحا بل يجوز أن يكون ضمنا فيحق للقاضي أن يستخلص من ظروف الاتفاق المدة التي يقدرها لنفاذ الوعد بالايجار ، لما كان ذلك وكان الوعد بالايجار مثار النزاع قد خلا من تقدير المدة التي يجوز فيها إلزام الطاعن الأول بأبرام عقد الايجار الموعود به للطعون عليه الأول ، فإنه لا تريب على محكمة الموضوع أن هي قدرت المدة التي اعتبرتها معقولة في نطاق ما تستقل به من سلطة تقديرية وفق مقصود العقدين ، لما كان ما تقدم وكان الوعد بالايجار ليس بايجار بل يدخل في طائفة العقود غير المسماة ، باعتباره يقتصر على إلزام الواعد بأن يبرم عقد إيجار إذا طلب الطرف الآخر منه ذلك خلال مدة معينة ولا يشي في ذمة الواعد والموعود له أيامن الالتزامات المتبادلة بين المؤجر والمستأجر المترتبة على الايجار فإن لاسماع للنعي على المدة التي قدرتتها المحكمة لنفاذ الوعد بالايجار بمجاوزتها مدة السنوات الخمس المحددة لسقوط الأجرة بالتقادم في عقد الايجار لإختلاف محال كل من العقدين ، لما كان ما سلف وكان هذا التقدير لا ينطوي على مخالفة لأية قاعدة أمره نصت عليها القوانين الاستثنائية لايجار الأماكن ، فإن النعي يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين يتعيان بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه على أن الطاعن الأول أخل بالتزامه الناشئ عن عقد الوعد بالايجار وأنه يحق من ثم للطعون عليه الأول أن يطالبه بالتنفيذ العيني مادام هذا التنفيذ ممكنا ، مع أن التنفيذ العيني في هذه الحالة ينطوي على ارهاق ظاهر للطاعن الأول الذي قدم

ماثبت شرائه لمنقولات المستأجر السابق للشقة بمبلغ ألف وخمسمائة جنيه ليتمكن من إخلائها وإعدادها سكنا لأولاده ، بما كان يتعين معه على الحكم أعمال الفقرة الثانية من المادة ٢٠٤ من القانون المدني التي تنص على أنه إذا كان في التنفيذ العيني إرهابا للمدين جاز له أن يقتصر على دفع تعويض وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه وإن كان الأصل أن للدائن طلب تنفيذ التزام مدينه عينا ، وكان يرد على هذا الأصل استثناء من حق القاضي أعماله تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٢٠٣ من القانون المدني أساسا وهو ألا يكون هذا التنفيذ مرهقا للمدين ، فيجوز في هذه الحالة أن يقتصر على دفع تعويض نقدي متى كان ذلك لا يلحق بالدائن ضررا جسيما ، إلا أنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه لم يتضمن ما يفيد أن الطاعن الأول دفع الدعوى بأن تنفيذ الوعد بالإيجار عينا ينطوي على رهق له ، وأيدى استعدادا للتنفيذ بمقابل ، وكان الطاعنان لم يقدم ما يدل على تمسكهما بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، وهو أمر تخالفه عناصر واقعية ويقتضى تحقيق اعتبارات موضوعية ، فانه لا يجوز لهما إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، ويكون النعي غير مقبول .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول الطاعنان أن الحكم استند في قضائه إلى أن الشقة رقم ١٢ قد خلت من ساكنها ، وفي ذلك مخالفة لعبارة الوعد بالإيجار التي تعني أن يتك أحد المستأجرين بالعمارة شقته بسبب لا دخل لإرادة الطاعن الأول فيه ، والطاعن الأول هو الذي تدخل لإخلاء هذه الشقة بشرائه منقولاتها بالثمن الباهظ الذي دفعه وما استخلصه الحكم من أن ترك الطاعن الأول للشقة لأولاده يعني الاحتفاظ بها لنفسه بعيدا عن فهم الواقع في الدعوى لأنه إنما أتاح لابنه الطاعن الثاني وأخوته استئجارها ، وهم يفضلون المطعون عليه الأول لسبقهم في وضع اليد إعمالا لحكم المادة ٥٧٣ من القانون المدني ، والمخالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فانه يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال .



. وحيث إن النعى في غير محله ، ذلك أن عبارة الوعد بالإيجار جرى نصها كما يلي « يتعهد المؤجر - الطاعن الأول - في حالة خلوشقة على الشارع العمومي بأن يعرضها على المستأجر - المطعون عليه الأول - لعله يرغب في استئجارها ، على أنه إذا لم يرد المستأجر برغبته في التأجير والقيام فعلا بتأجيرها في خلال أسبوع من تاريخ إخطاره باستعداد المؤجر لتسليم الشقة إليه يكون العرض لا غيا » .

ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على "وحيث إنه فيما يتعلق بالشقة رقم ١٢ فإن الثابت من عقد بيع المنقولات المؤرخ ١٩٦٨/١/٢٧ المحرر بين كل من ... .. والمستأنف عليه الأول - الطاعن الأول - أن البائع كان يقيم بالشقة رقم ١٢ بالدور الثالث بالعمارة ... .. والمملوكة للمستأنف عليه الأول ، وقد عزم المستأجر البائع على السفر خارج القطر واستغنى عن كافة المنقولات الموجودة بالشقة سكنه فباعها للمستأنف عليه الأول لقاء مبلغ ١٥٠٠ جنيه ونص في البند الرابع من عقد البيع المذكور على أن الطرف الأول البائع يقرب بأن عقد الإيجار المحرر بينه وبين الطرف الأول المالك - المستأنف عليه الأول - والخاص بالشقة سكنه والمحرر في ١٩٦١/٨/١٥ قد فسخ وأصبح لا غيا ويحق للطرف الثاني المالك التصرف في الشقة كيف يشاء ... الخ ويستفاد من ذلك أن الشقة المذكورة قد خلت من ما كنها وكان يتعين على المستأنف عليه الأول أن يعرضها على المستأنف تنفيذاً للوعد بالإيجار الوارد بنهاية عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٠/٥/٢٢ ، فإن هو لم يفعل واحتفظ بالمنقولات التي اشتراها من المستأجر السابق في الشقة وتركها لأولاده على حد قوله أي احتفظ بالشقة لنفسه - فإنه يكون قد أخل بالتزامه الوارد في الوعد بالإيجار ، ويحق للمستأنف أن يطالبه بالتنفيذ العيني ... " فإن ما قرره الحكم لا فساد في استدلاله ، ذلك أنه استمد من صيغة الوعد بالإيجار ومن عبارات عقد بيع المنقولات المبرم من الطاعن الأول وبين المستأجر السابق أن ذلك الأخير أنهى علاقته التجارية واسترد الطاعن الأول حريته في التصرف ، ملتزماً فيما خلص إليه المعنى الظاهر منها ، ولما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير المستندات المقدمة إليها بما لا يخرج عن عباراتها الواضحة وكان استخلاص الحكم المطعون فيه استخلاصاً موضوعياً سائغاً ، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الخصوص

لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي انتهى إليها الحكم .

لما كان ما تقدم وكان قول الطاعنين إن الطاعن الثاني واخوته سبقوا المطعون عليه الأول في وضع اليد على شقة النزاع فيفضلون عليه دفاع يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ، فانه لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، ويكون النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود ؛ وعضوية السادة المستشارين :  
محمد محمد المهدي ، ود / عبد الرحمن مياد ؛ ومحمد الباجوري ؛ وأحمد وهدان .

( ١٥٢ )

الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٤٣ القضائية :

( ١ ) حوالة " حوالة الحق " . إثبات " الكتابة " . إيجار .

حوالة الحق . ماهيتها . وجوب مراعاة القواعد العامة في الإثبات . مثال في إيجار .

( ٢ ) بيع . تسجيل . ملكية . إيجار " إيجار الأماكن " .

مشتري العقار يعقد غير مسجل . ليس إلا دائئا عاديا للبائع . لاحق له في مطالبة مستأجر العقار المبيع بالطريق المباشر . العلاقة المباشرة بينهما . نشوؤها بعد انتقال الملكية للمشتري بالتسجيل .

( ٣ ) عقد . ملكية . تسجيل . إيجار " إيجار الأماكن " .

علم المستأجر بحلول مشتري العقار محل البائع في عقد الإيجار . العلم الممول عليه هو بأن مشتري العقار سجل عقده وانتقلت إليه الملكية .

١ — حوالة الحق هي اتفاق بين المحيل وبين المحال له على تحويل حق الأول الذي في ذمة المحال عليه إلى الثاني ، ويتعين مراعاة القواعد العامة في إثبات الحوالة لما كان ذلك وكان المطعون عليه الأول لم يقدم ما يفيد حوالة عقد الإيجار من البائعة إليه ، وكان البين من الإنذار الموجه منه إلى الطاعتين — المستأجرين — إنه اقتصر على الإشارة إلى حلوله محل المؤجر والبائعة في عقد الإيجار بوصفه خلفا خاصا ، فإن ذلك لا يكفي لإثبات حصول اتفاق بينه وبين البائعة للعقار المؤجر على تحويله حقها في قبض الأجرة من الطاعتين .



٢ — مؤدى ما نص عليه المواد ١٤٦ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ من القانون المدني أن أثر الإيجار ينصرف إلى الخلف الخاص بحكم القانون فيحل هذا الخلف محل المؤجر في جميع حقوقه قبل المستأجر وفي جميع التزاماته نحوه غير أن انصراف مقد الإيجار إلى الخلف الخاص يتلقى ملكية العين المؤجرة هو ما يترتب عليه من آثار وأن كان يعد تطبيقا للقاعدة العامة المنصوص عاها في المادة ١٤٦ من القانون المدني ، إلا أنه وفقا للتنظيم القانوني الذي قرره المشرع لهذه القاعدة في المواد الثلاث الأخرى سالفة الذكر وبالشروط المبينة فيها لا يكون التصرف إليه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — خلفا خاصا في هذا الخصوص إلا إذا انتقلت إليه الملكية فعلا . وعلى ذلك فإنه يتعين على مشتري العقار حتى يستطيع الاحتجاج بعقد شرائه قبل المستأجر من البائع أن يسجل هذا العقد لانتقل إليه الملكية بموجبه ، أما قبل التسجيل فهو ليس إلا دائئا عاديا للبائع مؤجر العقار ، وعلاقة المشتري بالبائع وعلاقة الأخير بالمستأجر منه علاقتان شخصيتان تستقل كل منهما عن الأخرى ولا يترتب عليها قيام أية علاقة بين مشتري العقار الذي لم يسجل عقده لهذا العقار ومن ثم فليس لأحد هذين أن يطالب الآخر بشيء بالطريق المباشر .

٣ — علم المستأجر المعول عليه في الحلول محل البائع في عقد الإيجار والتزامه دفع الأجرة لمشتري العقار المؤجر هو علمه بأن هذا العقار بيع إلى مشتري سجل عقد شرائه وانتقلت إليه الملكية ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر المطعون عليه محالا إليه بعقد إيجار رغم خلو الأوراق مما يفيد ذلك ورغم أن علم الطاعنين — المستأجرين — بشراء المطعون عليه الأول للعقار واختصاصهم إياه في دعوى التخفيض لا يخول له الحق في اقتضاء أن أجر منهم طالبا لم يسجل عقد شرائه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه المستشار المقرر .

والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام ضد الطاعنين — بعد رفض أمر الأداء — الدعوى رقم ١١٥١٠ لسنة ١٩٧١ مدنى أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية بطلب الزامهم متضامين بأن يدفعوا مبلغ ٣٧٤,٤٠٠ وقال شرحا لها أنه بمقتضى عقد مؤرخ ١٩٥٩/٣/١ استأجر الطاعنون بطريق التضامن من المطعون عليه الثانى الدكاين الميينين بصحيفة الدعوى بأجرة شهرية قدرها ١٣,٥٠٠ ، وقد تنازل الأخير عن العين للسيدة ... .. وبموجب عقد ابتدائى مؤرخ ١٩٦٠/١/١ اشترى هو منها هدين الدكاين وأقام الطاعنون ضده وضد المسالكين السابقين الدعوى رقم ٤٣٠٩ لسنة ١٩٦٠ — مدنى القاهرة الابتدائية وقضى فيها بتخفيض الأجرة إلى أربعة جنيهات وإذ حل محل البائعة فى عقد الإيجار بوصفه خلفا خاصا لها ، وامتنع الطاعنون عن دفع الأجرة ابتداء من يناير سنة ١٩٦٤ حتى يونية سنة ١٩٧١ ، رغم انذارهم بالسداد ، فقد أقام دعواه . دفع الطاعنون بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة لأنه لا تربطهم بالمطعون عليه الأول علاقة تأجيرية ، وأنهم يقومون بالوفاء إلى المؤجر الأصل المطعون عليه الثانى ، واختصوا ذلك الأخير للحكم عليه بما قد يحكم به عليهم للطعون ضده الأول . وبتاريخ ١٩٧٢/٥/١١ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٢٢٠ لسنة ٨٩ ق — القاهرة طالبا إلغاء والقضاء له بطلباته . وبتاريخ ١٩٧٣/٥/٦ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبالزام الطاعنين متضامين بأن يدفعوا للمطعون عليه الأول مبلغ ٣٧٤,٤٠٠ . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبنت فيها الرأى بتمتص الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ، فرأته ، جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة تمسكت النيابة برأىها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولون أن الحكم استند فى قضائه إلى أن المطعون عليه الأول وجه إليهم إنذار فى ١٩٧١/٧/٣ يتضمن شراء العين المؤجرة وخوله بموجب هذا البيع حق المؤجر والبائعة فى عقد الإيجار ، ورتب الحكم على ذلك أن المطعون عليه الأول يطالبهم بالأجرة بوصفه محاللا وليس بوصفه مشترى وأن الحواله أصبحت

ناقذة في حقهم بدليل إختصاصهم إياه في دعوى التخفيض ، ويكون بالتالى مستحقا للأجرة ، في حين أن الثابت في الدعوى أن حواله مالم تنعقد بين المؤجر أو البائعة وبين المطعون عليه الأول ، ولم يذكر في إنذاره المشار إليه أن عقد الإيجار قد حول له وإنما اقتصر فيه على اخطار الطاعنين بأنه اشترى العقار فأصبح خلفا خاصا للملكة ، فلا يمكن اعتباره مجالا له لمجرد أنه اشترى العقار المؤجر ، هذا إلى أن عقد البيع الصادر للمطعون عليه الأول عقد ابتدائي لم يسجل ، وليس من شأنه انشاء علاقة مباشرة بين المشتري وبين المستأجر من البائع ، فلا يعتبر خلفا خاصا ولا يكون له الحق في اقتضاء الأجرة بهذه الصفة ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى صحيح ذلك أنه لما كانت حوالة الحق هي اتفاق بين المحيل وبين المحال له على تحويل حق الأول الذى في ذمة المحال عليه إلى الثانى ، وكان يتعين مراعاة القواعد العامة في اثبات الحوالة ، وكان الثابت أن المطعون عليه الأول لم يقدم ما يفيد حوالة عقسه الإيجار من البائعة إليه ، وكان البين من الإنذار الموجه منه إلى الطاعنين المشار إليه بسبب النعى أنه اقتصر على الإشارة إلى حلوله محل المؤجر والبائعة في عقد الإيجار بوصفه خلفا خاصا ، فإن ذلك لا يكفى لإثبات حصول اتفاق بينه وبين البائعة للعقار المؤجر على تحويل حقه ، في قبض الأجرة من الطاعنين ، لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما تنص عليه المواد ١٤٦ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ من القانون المدنى أن أثر الإيجار ينصرف إلى الخلف الخاص بحكم القانون فيحل هذا الخلف محل المؤجر في جميع حقوق قبل المستأجر وفي جميع التزاماته نحوه ، غير أن انصراف عقد الإيجار إلى الخلف الخاص الذى يتلقى ملكية العين المؤجرة هو وما يترتب عليه من آثار ، وإن كان يعد تطبيقا للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من القانون المدنى إلا أنه ونفا للتنظيم القانونى الذى قرره المشرع لهذه القاعدة في المواد الثلاثة الأخرى سالمة الذكر وبالشروط المبينة فيها لا يكون المتصرف إليه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — خلفا خاصا في هذا الخصوص إلا إذا انتقلت إليه الملكية فعلا وعلى ذلك فإنه يتعين على مشتري العقار حتى يستطيع الاحتجاج بعقد شرائه قبل المستأجر من البائع أن يسجل هذا العقد لتنتقل إليه الملكية بموجبه ، أما قبل



التسجيل فهو ليس إلا دائنا عاديا للبائع مؤجرا للعقار وعلاقة المشتري بالبائع وعلاقة الأخير بالمستأجر منه علاقتان شخصيتان تستقل كل منهما عن الأخرى ولا يترتب عليهما قيام أية علاقة بين مشتري العقار الذي لم يسجل والمستأجر لهذا العقار ، ومن ثم فليس لأحد هذين أن يطالب الآخر بشيء بالطريق المباشر ، لما كان ما تقدم ، وكان علم المستأجر الممول عليه في الحلول محل البائع في عقد الإيجار والزامه دفع الأجرة لمشتري العقار المؤجر هو علمه بأن هذا العقار بيع إلى مشتر سجل عقد شرائه وانتقلت إليه الملكية وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر المطعون عليه الأول محالا إليه بعقد الإيجار رغم خلو الأوراق مما يفيد ذلك ورغم أن علم الطاعنين بشراء المطعون عليه الأول العقار واختصاصهم إياه في دعوى التخفيض لا يخول له الحق في اقتضاء الأجرة منهم طالما لم يسجل عقد شرائه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن ولما كان الموضوع صالحا للفصل فيه ، ولما تقدم فإنه يتعين تأييد حكم محكمة أول درجة .

## جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الأصيوطى ومضوية السادة المستشارين  
جلال عبد الرحيم عثمان ؛ ومحمد كمال عباس ؛ وملاح الدين بونس ؛ وألقى بقطر حبشى .

(١٥٣)

الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٣ ٤ القضائية :

(١) ضرائب . حكم " ما يعد قصورا " .

تمسك الرضى على القاصر ببطلان إعلانه بتقدير التركة لعدم توجيهه إلى مثله القانونى . اغفال  
الحكم بحث هذا للدفاع الجوهرى . قصور .

(٢) إعلان . بطلان . تركه .

بطلان إعلان أحد الورثة بالنموذج الخاص بتقدير عناصر التركة . أثره . اقتراح ميعاد  
الطعن أمام لجنة الطعن استفادة باقى الورثة منه .

١ — إذا كان الثابت بملف لجنة الطعن أن النموذج رقم ٨ تركت الخاص  
بتقدير عناصر التركة قد أرسل فى ١٩٧٠/١٠/٢٥ للقاصر . بخطاب موصى  
عليه إلى والدته باعتبارها وصية عليه ، وكان الثابت بمذكرة الطاعنين — الورثة —  
المقدمة لمحكمة الاستئناف أن الوصى على القاصر شخص آخر تملك ببطلان  
إعلانه بنموذج ٨ تركت لعدم توجيهه إليه بصفته . وقدم تأييدا لدفاعه شهادة  
من نيابة الأحوال الشخصية تفيد تعيينه وصيا على القاصر بتاريخ ١٩٦٩/٦/٣ ،  
ولما كان هذا الدفاع إن ثبتت صحته يعتبر جوهريا قد يتغير به وجه الرأى فى  
الدعوى . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذا  
الدفاع ولم يرد عليه فإنه يكون مشويا بالقصور .

٢ — يترتب على القضاء ببطلان إعلان الطاعن — أحد الورثة — بالنموذج  
رقم ٨ تركت الخاص بتقدير عناصر التركة اقتراح الميعاد وقبول طعنه شكلا

أمام لجنة الطعن مما يفيد منه باقى الطاعنين باعتبار أن موضوع الطعن وهو نزاع في عناصر التركة غير قابل للتجزئة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن مأمورية ضرائب بنى سويف قدرت تركة المرحوم ... .. مورث الطاعنين بمبلغ ٩٥٧٣٠ جنيتها وإذا اترضوا وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها في ١٩٧١/٩/٢٥ بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد فقد أقام الطاعنون الدعوى رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٧١ تجارى بنى سويف الابتدائية طعنا على هذا القرار . بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٣ حكمت المحكمة بتأييد القرار المطعون فيه . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤ سنة ١٠ ق بنى سويف . بتاريخ ١٩٧٣/١/٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينداه الطاعنون على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا أمام المحكمة الابتدائية والمحكمة الاستئنافية ببطلان إعلان القاصر ... .. (الطاعن السادس) بالنموذج رقم ٨ تركت لعدم توجيه هذا الإعلان إلى ممثله القانوني ... .. الوصى عليه إذ أرسل إلى والدته السيدة ... .. (الطاعنه الخامسة) في حين أنها ليست وصيا عليه ، وقدموا للمحكمة الاستئنافية شهادة تثبت أن ... .. هو الوصى على القاصر ... .. إلا أن المحكمة لم تشر إلى هذا الدفاع ولم ترد عليه .



وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن الثابت بملف لجنة الطعن أن نموذج رقم ٨ تركات الخاص بتقدير عناصر التركة قد أرسل في ١٩٧٠/١٠/٢٥ للقاصر ... .. (الطاعن السادس) بخطاب موسى عليه إلى والدته السيدة ... .. باعتبارها وصيا عليه وكان الثابت بمذكرة الطاعنين المقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسته ١٩٧٢/١٢/٧ أن ... .. بصفته ممثلا للقاصي ... .. تمسك بإعلان إعلانه بنموذج ٨ تركات لعدم توجيهه إليه بصفته وصيا عليه وقدم تأييدا لدفاعه شهادة من نيابة ببالأحوال الشخصية تفيد تعيين ... .. وصيا على القاصر ... .. بتاريخ ١٩٦٩/٢/٣ ، ولما كان هذا الدفاع إن ثبتت صحته يعتبر جوهريا قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى إذ يترتب على القضاء بإعلان هذا الطاعن بنموذج رقم ٨ تركات انفتاح الميعاد وقبول طعنه شكلا أمام لجنة الطعن مما يفيد منه باقى الطاعنين باعتبار أن موضوع الطعن — وهو نزاع في عناصر التركة — غير قابل للتجزئة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذا الدفاع ولم يرد عليه فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

## جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٧٧

بريانه السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد صدقي العصار ، وجمال الدين عبد الطيف ، وجمال الدين رافع ، وعبد الحميد المرصافي .

( ١٥٤ )

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ القضائية :

( ١ ) بطلان " بطلان الحكم " . دعوى " انقطاع سير الخصومة " .

البطلان المترتب على فقدان أحد الخصوم صفته في الدعوى . بطلان نفسي مقرر لصالح  
من شرع الانقطاع لحايته .

( ٢ ، ٣ ) اختصاص " اختصاص ولائي " . أجنب . إصلاح زراعي .  
بيع . ملكية .

( ٢ ) استيلاء الدولة على الأراضي الزراعية وما في حكمها المملوكة للأجانب . ق ١٥  
لسنة ١٩٦٣ . اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بالمنازعات الناشئة من هذا  
الاستيلاء . المنازعات بين الأفراد بشأن تنفيذ الاتفاقات المبرمة بينهم . اختصاص المحاكم  
العادية بنظرها .

( ٣ ) طلب المشتري فسخ عقد البيع الصادر له من البائع الأجنبي لاستعانة تنفيذ التزامة  
ينقل الملكية بعد استيلاء جهة الإصلاح الزراعي على الأرض المبيعة . اختصاص المحاكم  
العادية بنظر النزاع . لا يغير من ذلك اختصاص جهة الإصلاح الزراعي في الدعوى طالما لم يوجه  
إليها أية طلبات ولم تهرى منازعات بشأن ملكية الأطنان .

( ٢ ) دعوى " وقف الدعوى " .

وقف الدعوى طبقا للسادة ١٢٩ مرافعات . جوازي للحكمة حسبما تستبينه من جدية  
المنازعة في المسألة الأولية الخارجة عن حدود اختصاصها .

( ٥ ، ٦ ) أجنب . جمعيات . ملكية . بيع .

( ٥ ) حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها سواء كانوا أشخاصا طبيعيين  
أم اعتباريين . ق ١٥ لسنة ١٩٦٣ . لا محل لاستثناء الجمعيات الخيرية الأجنبية .  
علة ذلك .

(٦) أجازة تصرف الجمعيات الخيرية في القدر الزائد من المائتي فدان خلال عشر سنوات  
٢٢٨ ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . اعتباره ملغيا بصدر القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر  
تملك الأجانب للأراضي الزراعية .

(٧) اختصاص " اختصاص ولائي " . إصلاح زراعي . قانون .

اختصاص اللجنة العليا للإصلاح الزراعي بتفسير أحكام القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .  
لا يسلب المعاكم حقها في تفسير القانون المذكور .

(٨) أجنب . إصلاح زراعي . بيع . تسجيل . تعويض . ملكية .

الأراضي التي آلت ملكيتها إلى الدولة تنفيذاً للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر  
تملك الأجانب للأراضي الزراعية . استحقاق المالك الأجنبي للتعويض عنها دون المشتري منه  
بعد ابتدائي لم يسجل .

١ - استقر قضاء محكمة النقض على أن البطلان المترتب على فقدان أحد  
الخصوم صفته في الدعوى بطلان نسبي مقرر لصالح من شرع الانقطاع لحمايته  
وهم خلفاء المتوفى أو من يقوم مقام من فقد أهليته أو زالت صفته إذ لا شأن  
لهذا البطلان بالنظام العام .

٢ - مفاد نص المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الخاص  
بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها ، إن اللجنة القضائية  
للاصلاح الزراعي إنما تختص بالمنازعات التي تنشأ عن استيلاء الدولة على الأراضي  
الزراعية وما في حكمها المملوكة للأجانب ، أما غير ذلك من المنازعات التي تقوم  
بين الأفراد وبعضهم بشأن تنفيذ الاتفاقات المبرمة بينهم والتي لا تكون جهة  
الإصلاح الزراعي طرفاً فيها ، فإنه ، لا اختصاص للجنة بنظرها ، وإنما يكون  
الاختصاص لجهة القضاء العادي صاحبة الولاية العامة في جميع المنازعات  
إلا ما استثنى بنص خاص .

٣ - إذ كان النزاع في الدعوى قائماً بين الطاعنة - البائعة الأجنبية -  
والمطعون عليه الأول بشأن ما دعاه هذا الأخير من استحالة تنفيذ الطاعنة



لالتزامها بنقل ملكية الأطنان المبيعة إليه وطلب فسخ التعاقد بينهما لهذا السبب وكان هذا النزاع بذاته لا تعتبر جهة الإصلاح الزراعى طرفا فيه بل يدور حول تنفيذ الاتزامات التعاقدية بين طرفي العقد وحدهما دون جهة الإصلاح الزراعى ، وهو نزاع تختص جهة القضاء العادى بنظره ويخرج عن نطاق اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى ، ولا يقدح فى ذلك اختصاص جهة الإصلاح الزراعى ، فى الدعوى ذلك أنه علاوة على أن المطعون عليه الأول لم يوجه إليها ثمة طلبات فإنها لم تثرأية منازعة بشأن ملكية الطاعة للأطنان التى قامت فعلا بالاستيلاء عليها .

٤ - وقف الدعوى طبقا للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات هو أمر جوازى للحكمة حسبا تستبينه من جدية المنازعة فى المسألة الأولية الخارجة من اختصاصها أو عدم جديتها .

٥ - مفاد نص الفقرة الأولى من المادة الأولى ، والفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية وما فى حكمها ، أنه يحظر على الأجانب سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين أن يملكوا الأراضى الزراعية وما فى حكمها فى جمهورية مصر العربية بأى سبب من أسباب كسب الملكية . ولا يعتد بتصرفات الأجنبي الصادرة إلى أحد المصريين إلا إذا كانت ثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣/١٢/١٩٦١ وإذا جاء النص بالنسبة للأشخاص الاعتباريين عاما مطلقا فإنه يشمل الجمعيات الخيرية الأجنبية ولو قصد المشرع استثناء هذه الجمعيات من تطبيق أحكام هذا القانون لنص على ذلك صراحة كما فعل بالنسبة للفلسطينيين ، يؤيد هذا النظر أن المشرع استثنى بعد ذلك هذه الجمعيات من تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشروط خاصة حتى تتمكن الجمعيات المذكورة من الاستمرار فى القيام بنشاطها فنص فى المادة الأولى من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧١ على أنه استثناء من أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية وما فى حكمها يجوز للجمعيات الخيرية

التي كانت قائمة وقت العمل بذلك المرسوم بقانون الاحتفاظ بالمساحات التي كانت تملكها في ذلك التاريخ من الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي البور والصحراوية بعد استبعاد ما سبق لها التصرف فيه من هذه الأراضي قبل العمل بأحكام هذا القانون ، ويصدر بتحديد الجمعيات الخيرية الأجنبية التي يسرى عليها هذا الحكم قرار من رئيس الجمهورية وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة لم تدع أنها أفادت من هذا القانون فإن النعي يكون غير سديد .

٦ - لا وجه لاستناد الطاعنة - البائعة الأجنبية - في عدم سريان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها طمعا ، إلى أن المادة ٢ / هـ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ أجازت للجمعيات الخيرية التصرف في القدر الزائد عن المائتي فدان في خلال عشر سنوات تنتهي في ١٩٦٢/٩/٨ ذلك أن هذه الفقرة تعتبر ملغاة بما نصت عليه المادة ١٢ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ من إلغاء كل نص يخالف أحكامه ، هذا مع مراعاة الاستثناء الذي قرره المشرع بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧١ ، والثابت أن التصرف موضوع الدعوى صدر من الطاعنة إلى المطعون عليه في ١٩٦٢/٥/٢ ولم يكن ثابت التاريخ قبل يوم ١٩٦١/١٢/٢٣ وبالتالي يسرى عليه القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ .

٧ - النص في المادة ١٢ / مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ هـ إلى أن للجنة العليا للإصلاح الزراعي تفسير أحكام هذا القانون وتعتبر قراراتها في هذا الشأن تفسيرا تشريعا ملزما وتنشر في الجريدة الرسمية . هذا النص لا يسلب المحاكم حقها في تفسير القانون المذكور ، وكل ما عناه المشرع من النص المذكور هو أن ما تصدره اللجنة المشار إليها من تفسيرات لأحكام هذا القانون تعتبر تفسيرا تشريعا يتعين على المحاكم أن تلتزمه فيما تصدره من أحكام .

٨ - إذ يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وما أضافه الحكم الأخير أنه أستند في رفض الدعوى الفرعية التي رفعتها الطاعنة - البائعة

الأجنبية — على الهيئة العامة للإصلاح الزراعى إلى أنه ليس للطاعنه الحق في الرجوع على الهيئة المذكورة بمقدم الثمن الذى قضى به للمطعون عليه الأول لأن الاستيلاء على الأرض التى اشتراها المذكور تم تنفيذاً للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ وأن الطاعنه بوصفها مالكة للأرض المبيعة التى تستحق التعويض مقابل الاستيلاء عليها دون المطعون عليه الأول لأنه ليس مالكا ، ولما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ قد نصت على أن يؤدى إلى ملك الأراضى التى آلت ملكيتها إلى الدولة تطبيقاً لهذا القانون تعويضاً بقدر وفقاً للأحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وبمراعاة — الضريبة السارية فى ١٩٥٢/٩/٩ وكان الثابت أن المطعون عليه الأول لم يسجل عقد البيع الصادر إليه من الطاعنه فإنه لا يكون مالكا ولا يستحق ثمن تعويض من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم يكون فى غير محله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تنصل فى أن المطعون عليه الأول بصفته ولياً على أولاده القصر ... ، ... ، ... أقام الدعوى رقم ٤٩٥٤ لسنة ١٩٦٦ مدنى القاهرة الابتدائية طالباً بالحكم ضد المدرسة العبيدية — الطاعنه — وفى مواجهة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى — المطعون عليها الثانية — بفسخ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٦٢/٥/٢ والمتضمن بيع الطاعنه له أطيانا زراعية مبينة الحدود والمعالم بالمقد والصحيفة وبالزامها برد مبلغ ٨١٥ جنيهاً السابق دفعه عند التوقيع على العقد وبأن تدفع له مبلغ ٥٠٠ جنيه تعويضاً عن الأضرار المادية والأدبية التى لحقت به من عدم تنفيذ العقد ، وقال شرحاً لدعواه أنه بموجب



عقد ابتدائي مؤرخ ١٩٦٢/٥/٢ باعته الطاعنة أطيانا زراعية مساحتها ٩ فداناً و ١٨ قيراطاً و ٢١ سهماً موصفة الحدود والمعالم بالعقد وبالصحيفة مقابل مبلغ ٢٥٠ جنيهاً للفدان وبشمن إجمالي قدره ٢٤٤٦ جنيهاً و ٦٠٠ ملياً ودفع منه وقت التعاقد مبلغ ٨١٥ جنيهاً واتفق على سداد الباقي على قسطين ثم استولى الإصلاحي الزراعي على الأطيان سالفة الذكر تنفيذاً للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الخاص بحظر تملك الأجانب للأرض الزراعية إذ أن الطاعنة جمعية خيرية يونانية ، فأنذرها في ١٩٦٦/٤/٩ بفسخ العقد وطلب إليها رد مادفعه من الثمن وقدره ٨١٥ جنيهاً والتعويض ، غير أنها لم تستجب له فاقام دعواه بالطلبات سالفة البيان ، اقامت الطاعنة دعوى فرعية ضد المطعون عليها الثانية طالبة الحكم أصلياً بالزامها بطلبات المطعون عليه الأول واحتياطياً الحكم عليها بما هسى أن يحكم به على الطاعنة وبتاريخ ١٩٧٠/٤/١٨ قضت المحكمة في الدعوى الأصلية بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٢/٥/٢ وبالزام الطاعنة برد مبلغ ٨١٥ جنيهاً إلى المطعون عليه الأول ورفض طلب التعويض وفي الدعوى الفرعية برفضها . استأنفت الطاعنة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٢١٤٠ سنة ٨٧ ق مدني القاهرة وبتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٢ قضت المحكمة برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة وباختصاصها ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها ورفض الدعوى بطلب وقف الدعوى وفي الدعويين الأصلية والفرعية برفض الاستئناف موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على خمسة أسباب ، تنعى الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان في الإجراءات وفي بيان ذلك تقول أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى بصفته ولياً على أولاده القصر ... .. ورغم أن أحد القصر وهو ... .. بلغ سن الرشد في ١٩٦٧/٥/٢٢ أي أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أول درجة وقبل أن تنهى الدعوى للحكم فيها فإن محكمة الدرجة الأولى ومن بعدها محكمة الدرجة الثانية لم تقض باقطاع سير

الخصومة طبقا لنص المادة ١٣٠ من قانون المرافعات الأمر الذي يعيب الحكم بالبطالان .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن البطلان المترتب على فقدان أحد الخصوم صفته في الدعوى بطلان نسبي مقرر لصالح من شرع الانقطاع لحمايته وهم خلفاء المتوفى أو من يقوم مقام من فقد أهليته أو زالت صفته إذ لا شأن لهذا البطلان بالنظام العام ، ولما كان ذلك فإنه لا يكون للطاعة أن تحتج ببطلان الحكم المطعون فيه ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن مبنى النعي بالسببين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول الطاعة أنها دفعت بعدم اختصاص المحاكم ولائيا بنظر النزاع وباختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بنظره ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع تأسيسا على أن الاستفادة من نص المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ والمادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ أن اللجان القضائية للإصلاح الزراعي تختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بملكية الأقطان المستولى عليها ، وبالتالي فإن الملاك هم الذين يلجأون إلى تلك اللجان دون المشتريين بعقود غير مسجلة كما هو الحال بالنسبة للمطعون عليه الأول ، في حين أنه يكفي أن يكون النزاع متعلقا بملكية الأقطان المستولى عليها حتى يتعين عرضه على اللجان المذكورة سواء كان رافع الطعن مالكا أم غير مالك ، هذا إلى أن المطعون عليه الأول رفع اعتراضا أمام اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي مما كان يتعين معه على محكمة الاستئناف أن تقضى بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان لأنه كان يتعين على المطعون عليه الأول أن ينتظر حتى يصدر قرار في الاعتراض المرفوع منه ، وأن تقضى المحكمة بوقف الدعوى حتى يفصل في هذا الاعتراض وإذ هي فصلت في الموضوع ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الخاص بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية

وما في حكمها تنص على أن "تختص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي المنصوص عليها في المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه بالفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون . واستثناء من أحكام قانوني مجاس الدولة والسلطة القضائية لا يجوز الطعن بالإلغاء أو وقف التنفيذ في قرارات تلك اللجنة القضائية أو التعويض عنها " فقد أفاد هذا النص أن اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي إنما تختص بالمنازعات التي تنشأ عن استيلاء الدولة على الأراضي الزراعية وما في حكمها المملوكة للأجانب أما غير ذلك من المنازعات التي تقوم بين الأفراد وبعضهم بشأن تنفيذ الاتفاقات المبرمة بينهم والتي لا تكون جهة الإصلاح الزراعي طرفا فيها فانه لا اختصاص للجنة بنظرها وإنما يكون الاختصاص لجهة القضاء العادي صاحبة الولاية العامة في جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص ، ولما كان النزاع الحالي في الدعوى قائما بين الطاعنة والمطعون عاين الأول بشأن ما ادعاه هذا الأخير من استحالة تنفيذ الطاعنة لالتزامها بنقل ملكية الأطيان المباعة إليه ، وطلب فسخ التعاقد بينهما لهذا السبب وكان هذا النزاع بذاته لا تعتبر جهة الإصلاح الزراعي طرفا فيه بل يدور حول تنفيذ الالتزامات التعاقدية بين طرفي العقد وحدهما دون جهة الإصلاح الزراعي ، وهو نزاع مما تختص جهة القضاء العادي بنظره ويخرج عن نطاق اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي ولا يقدح في ذلك اختصاص جهة الإصلاح الزراعي في الدعوى ذلك أنه علاوة على أن المطعون عليه الأول لم يوجه إليها ثمة طلبات فانها لم تثر أية منازعة بشأن ملكية الطاعنة للأطيان التي قامت فعلا بالاستيلاء عليها . ولما كان وقف الدعوى طبقا للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات هو أمر جوازي للمحكمة حسبما تستبينه من جدية المنازعة في المسألة الأولية الخارجة من اختصاصها أو عدم جديتها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة الصحيحة وقضى برفض الدفوع التي أثارها الطاعنة بشأن عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبعدم قبولها بوقف السير فيها ، فان تعيينه فيما قرره من أن الالتجاء إلى اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي مقصور على الملاك دون المشترين يعقود صرفية أيما كان وجه الرأي فيه . يكون غير منتج ، ويكون النعي عليه بهذين السببين في غير محله .



وحيث إن حاصل النعى بالسبب الرابع إن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم طبق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ على واقعة الدعوى وقضى بفسخ العقد الصادر منها بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢ إلى المطعون عليه الأول في حين أنها جمعية خيرية وقد أجازت لها المادة ٢ / هـ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ التصرف في الأطيان الزائدة عن الحد القانوني خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بقانون الإصلاح الزراعي أي حتى ١٩٦٢/٩/٨ ، أما القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ فقد نص على إبطال التصرفات اللاحقة على تاريخ ١٩٦١/١٢/٢٣ ، ومن ثم فلا يسرى على الطاعنة ، ولا يعد ناسخاً للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لأن القانون اللاحق لا ينسخ قانوناً سابقاً إلا بنص ولا يكفي وجود التعارض بين القانونين ، يؤيد هذا النظر أن القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ جعل الحد الأقصى للملكية الأطيان الزراعية مائة فدان بدلاً من مائتين ومع ذلك ظلت الطاعنة محتفظة بالمائتي فدان تطبيقاً للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، كما أن عبارة الأشخاص الاعتباريين الواردة في المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ لا يقصد بها الجمعيات الخيرية وإنما الشركات والجمعيات غير الخيرية ، ومن ناحية أخرى فليس من اختصاص المحكمة تفسير قوانين الإصلاح الزراعي لأن هذا من اختصاص الهيئة العليا للإصلاح الزراعي ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

حيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها ينص في الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على أن « يحظر على الأجانب سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين تملك الأراضي الزراعية أو ما في حكمها من الأراضي القابلة للزراعة والبور والصحراوية ويشمل هذا الحظر الملكية التامة كما يشمل ملكية الرقبة أو حق الانتفاع . ويستثنى الفلسطينيون من تطبيق هذا القانون مؤقتاً » وينص في الفقرة الأولى من المادة الثانية على أن « تؤول إلى الدولة ملكية الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي القابلة للزراعة والبور والصحراوية المملوكة للأجانب وقت العمل بهذا القانون بما عليها من المنشآت والآلات الثابتة وغير الثابتة والأشجار وغيرها من الملحقات الأخرى . المخصصة لمدمتها ، ولا يعتد في تطبيق

أحكام هذا القانون بتصرفات الملاك الخاضعين لأحكامه ما لم تكن صادرة إلى أحد المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وثابتة التاريخ قبل يوم ١١/٢٣ سنة ١٩٦١ ومقاد هذين النصين أنه يحظر على الأجانب سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين أن يملكوا الأراضي الزراعية وما في حكمها في جمهورية مصر العربية بأي سبب من أسباب كسب الملكية ولا يعتد بتصرفات الأجنبي الصادرة إلى أحد المصريين إلا إذا كانت ثابتة التاريخ قبل يوم ١٢/٢٣/١٩٦١، وإذا جاء النص بالنسبة للأشخاص الاعتباريين عاماً مطلقاً فإنه يشمل الجمعيات الخيرية الأجنبية ولو قصد المشرع استثناء هذه الجمعيات من تطبيق أحكام هذا القانون لنص على ذلك صراحة كما فعل بالنسبة للفلسطينيين، يؤيد هذا النظر أن المشرع استثنى بعد ذلك هذه الجمعيات من تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشروط خاصة حتى تتمكن الجمعيات المذكورة من الاستمرار في القيام بنشاطها فنص في المادة الأولى من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧١ على أنه «استثناء من أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالأصلاح الزراعي والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها يجوز للجمعيات الخيرية التي كانت قائمة وقت العمل بذلك المرسوم بقانون الاحتفاظ بالمساحات التي كانت تملكها في ذلك التاريخ من الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي البور والصحراوية بعد استبعاد ما سبق لها التصرف فيه من هذه الأراضي قبل العمل بأحكام هذا القانون ويصدر بتحديد الجمعيات الخيرية الأجنبية التي يسرى عليها هذا الحكم قرار من رئيس الجمهورية ويبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة لم تدع أنها أفادت من هذا القانون، وكان لا وجه لاستناد الطاعنة في عدم سريان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ عليها إلى أن المادة ٢ / هـ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ أجازت للجمعيات الخيرية التصرف في القدر الزائد عن المائتي فدان في خلال عشر سنوات تنهى في ٨/٩/١٩٦٢، ذلك أن هذه الفقرة تعتبر ملغاة بما نصت عليه المادة ١٢ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ من الغاء كل نص يخالف أحكامه، هذا مع مراعاة الاستثناء الذي قرر المشرع بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧١ على ما سلف البيان، والثابت أن التصرف موضوع الدعوى صدر

من الطاعنة إلى المطعون عليه في ١٩٦٢/٥/٢ ولم يكن ثابت التاريخ قبل يوم ١٩٦١/١٢/٢٣ وبالتالي يسرى عليه القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، وكان النص في المادة ١٢ مسكرا من المرسوم بقانون رقم ١٩٥٢ على إن " للجنة العليا للإصلاح الزراعي تفسير أحكام هذا القانون وتعتبر قراراتها في هذا الشأن تفسيراً تشريعياً ملزماً وتنشر في الجريدة الرسمية ، هذا لا يسلب المحاكم حقها في تفسير القانون المذكور وكل ما عناه المشرع من النص المذكور هو أن ما تصدره اللجنة المشار إليها من تفسيرات لأحكام هذا القانون تعتبر تفسيراً تشريعياً يتعين على المحاكم أن تلتزمه فيما تصدره من أحكام لما كان ذلك فإن النعي بهذا السبب يكون غير سديد .

وحيث إن النعي بالسبب الخامس يتحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ، ذلك أنه أقام قضاءه برفض الدعوى الفرعية التي رفعتها الطاعنة على الهيئة العامة للإصلاح الزراعي تأسيساً على أن التعويض عن الأضرار المستولى عليها لا يكون إلا لمالك تلك الأضرار ، وأن الملكية لم تنقل بعد إلى المطعون عليه الأول لعدم تسجيل عقده فلا يكون مستحقاً للتعويض بل يستحق هذا التعويض للطاعنة ، في حين أن قانون الإصلاح الزراعي لا يستلزم في المستحق للتعويض أن يكون مالكا للأضرار المستولى عليها بل يكفي أن يكون واضعاً اليد عليها بصفته مالكا وهو ما يتوافر في المطعون عليه الأول ، ومن ثم فلا محل للحكم بفسخ العقد وإلزامها برد مقدم الثمن لأن الاستيلاء تم تحت يد المطعون عليه الأول صاحب الحق في التعويض عن الأضرار المستولى عليها ، الأمر الذي يعيب الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وما أضافه الحكم الأخير أنه استند في رفض الدعوى الفرعية التي رفعتها الطاعنة على الهيئة العامة للإصلاح الزراعي إلى أنه ليس للطاعنة الحق في الرجوع على الهيئة المذكورة بمقدم الثمن الذي قضى به للمطعون عليه الأول لأن الاستيلاء على الأرض التي اشتراها المذكور تم تنفيذاً للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ وإن الطاعنة بوصفها مالكة للأرض المبيعة هي التي تستحق التعويض مقابل



الاستيلاء عليها دون المطعون عليه الأول لأنه ليس مالكا ، ولما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ قد نصت على أن يؤدي إلى ملك الأراضى التى آلت ملكيتها إلى الدولة تطبيقا لهذا القانون تعويض يقدر وفقا للأحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وبمراعاة الضريبة السارية فى ٩/٩/ سنة ١٩٥٣ وكان الثابت إن المطعون عليه الأول لم يسجل عقد البيع الصادر إليه من الطاعنة فإنه لا يكون مالكا ولا يستحق ثمة تعويض من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، لما كان ذلك فان النعى بهذا السبب يكون فى غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن ميكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
محمد صدقي العصار؛ وزكي الصاوي صالح؛ وجمال الدين عبد اللطيف؛ ومبد الحميد المرصفاوي .

(١٥٥)

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٣ القضائية :

( ٢ ، ١ ) بطلان . بيع . حكم . تجزئة . دعوى " ترك الخصومة " .

( ١ ) دعوى صحة التعاقد . دفع ورثة البائع ببطلان العقد لصدوره من المورث وهو في حالة عته شائعة ويعلمها المشتري . موضوع غير قابل للتجزئة .

( ٢ ) ترك أحد الطاعنين للخصومة أمام محكمة النقض في موضوع غير قابل للتجزئة .  
تمسك المطعون عليه بطالب قبـول الترك . لامصلحة فيه . علة ذلك . م ١٢٨  
مرافعات .

( ٣ ) حكم " حجية الحكم " . دفع .

الحكم برفض الدعوى بدعائها . له حجية موقوتة . عدم جواز معاودة طرح النزاع متى  
كانت ظروف الدعوى لم يطرأ عليها تغيير .

( ٤ ) بيع " دعوى صحة التعاقد " . محاماه .

منع جهات الشهر العقاري من تسجيل العقود التي تزيد قيمتها على ١٥٠٠ ج أو التأشير  
عليها بأي إجراء مالم تكن موقعا عليها من محام مقبول أمام المحكمة الابتدائية . م ٨٨ من  
القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ . عدم مريان هذا النص على المحاكم عند نظر الدعاوى بصحة ونفاذ  
هذه العقود .

( ٥ ) اثبات " انكار التوقيع " .

انكار التوقيع على المحرر العرفي . لقاضي الموضوع إجراء التحقيق بالبينة أو بالمضاهاه  
أو بهما معاً متى رأى لزوماً لذلك .

(٨٧) أهلية "المتة" . بطلان "بطلان التصرفات" حكم "القصور".

( ٦ ) تصرف المعتوه قبل تسجيل قرار الحجر . جواز طلب إبطاله . شرطه . أن تكون حابة العنة شائعة وقت التعاقد أو أن يكون المتصرف إليه على بينة منها .

( ٨ ) تقديم مذكرة إلى محكمة الاستئناف أحال فيها الخصم إلى دفاعه في مذكرة مقدمة منه في استئناف آخر معجوز للحكم مع الاستئناف الأول لذات الجلسة . إغفال الحكم بحث . اورد بها من دفاع بشأن التمسك بعنة البائع . قصور .

١ — إذ كان الثابت أن مورث الطاعنين أنكر توقيعه على عقد البيع موضوع الدعوى ولما حكم ابتدائيا بصحته ونفاذه استأنف ذلك الحكم وتمسك بدفاعه السابق ثم انقطع سير الخصومة بوفاته وبـد أن استأنفت الدعوى سيرها دفع الطاعنان الأول والثاني ببطلان ذلك العقد لصدوره من مورثهما وهو في حالة عته شائعة بعامها المطعون عليه الأول — المشتري — ومن ثم فإن موضوع الدعوى على هذه الصورة يكون غير قابل للتجزئة لأنه يدور حول صحة العقد أو بطلانه ولا يحتمل الفصل فيه غير حل واحد ، إذ لا يتصور أن يكون هذا التصرف باطلا بالنسبة لمن تمسك ببطلانه ويكون في نفس الوقت صحيحا بالنسبة لمن ترك الخصومة في الطعن ، لما يترتب على الترك في هذه الحالة من صيرورة الحكم النهائي بصحة العقد باتا .

٢ — النص في المادة ٢١٨ من قانون المرافعات الواردة في باب الأحكام العامة في طرق الطعن في الأحكام يدل على أن المشرع أجاز خروجاً على مبدأ نسبية الأثر المترتب على اجراءات المرافعات أن يفيد خصم من طعن مرفوع من غيره في الميعاد في حالة الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة بالتدخل في الطعن بالوسيلة التي بينها المادة المذكورة ، فأجاز الشارع في هذه الحالة لمن قبل الحكم أو لمن لم يطعن عليه في الميعاد ، أن يطعن في الحكم أثناء نظر الطعن المقام في الميعاد من أحد المحكوم عليهم أو يتدخل فيه منضمماً إليه في طلباته فان هو قعد عن استعمال هذه الرخصة أمرت المحكمة الطاعن باختصامه في الطعن ، مما مفادة أن ترك الخصومة من الطاعن الثاني في موضوع غير قابل للتجزئة يفرض صحته لا يحول دون أن يطعن



ورثته في الحكم بعد الميعاد منضمين للطاعنين الأول والثالثة في طلباتهما ، وإلا أمرت المحكمة الطاعنين المذكورين بادخالهم في الطعن ، ومن ثم فلا يكون هناك مصالحة للطعون عليه الأول في التمسك بطلب قبول الترك من الطاعن الثاني ، ويصبح هذا الطلب ولا جدوى منه .

٣ — الحكم برفض الدعوى بالحالة التي هي عليها يكون له حجية موقوتة تقتصر على الحالة التي كانت عليها الدعوى حين رفعها أول مرة وتحول دون معاودة طرح النزاع من جديد متى كانت الحالة التي انتهت بالحكم السابق هي بعينها لم تتغير ولما كان الثابت أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى المسائلة على مورث الطاعنين بذات الطلبات في — الدعوى السابقة والتي قضى فيها بعدم قبولها بحالتها — دون أن يطرأ تغيير على ظروف الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى تأسيسا على مجرد القول بأن الحكم السابق ليست له حجية في الدعوى الحالية لأنه لم يفصل في موضوعها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٤ — النص في الفقرة الأولى من المادة ٨٨ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ يدل على أن المشرع قصد بهذا النص منع جهات الشهر العقاري والتوثيق وغيرها من الجهات التي تقوم بهذا العمل من تسجيل العقود التي تزيد قيمتها على ١٥٠٠ ج أو التصديق أو التأشير عليها بأي إجراء ما لم تكن موقعا عليها من محام مقبول للرافعة أمام المحاكم الابتدائية على الأقل ، ومن ثم يؤيد ذلك ما نصت عليه الفقرة الثانية من تلك المادة بقولها ” ويتعين على هذه المكاتب الرجوع لحدادول النقابة الموجودة لديها للتحقق من صفة المحامي ودرجة قيده ” لما كان ذلك فإن عدم التوقيع من محام على العقد موضوع الدعوى والبالغ قيمته ٢٢٥٠ جنيه لا يحول دون القضاء بصحته ونفاذه .

٥ — النص في المادة ٣٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أنه ” إذا أنكر من يشهد عليه المحرر خطه أو امضاءه أو ختمه أو بصمة أصبعه أو أنكر ذلك خلفه أو نائبه ، وكان المحرر منتجا في النزاع ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لتكوين عقيدة المحكمة في شأن صحة الخط أو الامضاء أو الختم أو بصمة أصبعه ،

أمرت المحكمة بالتحقيق بالمضاهاة أو بسماع الشهود أو بكليهما " يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن المشرع قصد أن يكل إلى قاضي الموضوع اختيار الطريقة التي يراها مؤدية إلى ظهور الحقيقة ، فله التحقيق بالبيننة أو بالمضاهاة أو بهما معا إذا رأى لزوما لذلك .

٦ — مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ١١٤ من القانون المدني ، أنه لا يكفي لإبطال تصرف الممتوه الصادر قبل تسجيل قرار الحجر أن تكون حالة العته شائعة وقت التعاقد أو أن يكون المتصرف إلية على بينة منها .

٧ — إذ كان الطاعنان الأول والثاني قد أحالا في مذكرتهما المقدمة لمحكمة الاستئناف في فترة حيز الدعوى للحكم إلى دفاعهما الوارد في المذكرة المقدمة منهما في الاستئناف رقم ... بشأن صحة ونفاذ عقد آخر من ذات الخصوم — الذي كان منظورا — مع استئناف الدعوى الماثلة ومجوزا للحكم لذات الجلسة — وكان يبين من الاطلاع على الصورة الرسمية لاذكرة المقدمة من الطاعنين المذكورين في الاستئناف سالف الذكر ، والمودعه ملف الطعن أنهما تمسكا ببطلان عقد البيع موضوع الدعوى لأنه صدر من مورثهما وهو في حالة عته شائعة ويعلمها المطعون عليه الأول — المشتري — وأن هذه الحالة أثبتتها الطيب الشرعى في تقريره بعد توقيع الكشف على مورثهما . وطلبا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الدفاع ، ومن ثم فإن الدفاع المذكور يعتبر مطروحا على المحكمة ، ويتعين عليها أن تقول كلمتها فيه لأنه دفاع جوهري أوضح يتغير به وجه الرأي في الدعوى .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي قلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٣٩٧ سنة ١٩٧٠ مدنى سواهج الابتدائية ضد المرحوم ... .. الشهر بالذكور

... .. - مورث - الطاعنين - طلب فيها الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٥/٥/١٩٦٩ المتضمن بيعه له أطيانازراعيه مساحتها ٨ س ١٤ ط ٥ ف شائعته في ٤ ط ٢٢ ف ومبينة الحدود والمعالم بالصحيفة والعقد لقاء ثمن مقبوض قدره ٢٢٥٠ جنيه والتسليم ، دفع مورث الطاعنين بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٧ سنة ١٩٧٠ مدني سوهاج الابتدائية وأنكر توقيعه على عقد البيع . وبتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٠ حكمت المحكمة برفض الدفع الأول وأحالت الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه الأول أن مورث الطاعنين قد وقع على عقد البيع وبعد أن سمعت المحكمة شاهدي المطعون عليه الأول حكمت في ٤/٤/١٩٧١ بصحة العقد وحددت جلسة لنظر الموضوع ثم عادت وبتاريخ ٢٣/٥/١٩٧١ حكمت بطلبات المطعون عليه الأول . استأنف مورث الطاعنين هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤١ سنة ٤٦ ق مدني أسبوط "دائرة سوهاج" ، وفي ١/١١/١٩٧١ حكمت المحكمة بانقطاع سير الخصومة لوفاة المورث المذكور ثم استأنفت الدعوى سيرها بناء على طلب المطعون عليه الأول الذي اختصم الطاعنين والمطعون عليها الثانية وبتاريخ ١٥/١١/١٩٧٢ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم في خصوص السببين الأول والرابع . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها ، وقدم المطعون عليه الأول إقرارا من الطاعن الثاني بترك الخصومة في الطعن مصدقا عليه في ٢٨/٤/١٩٧٤ بمكتب توثيق جرجا وأعلن به في ١٦/٥/١٩٧٤ ، ورد وكيل الطاعنين بأن الطاعن الثاني توفي بتاريخ ١٧/١١/١٩٧٤ وإن ورثته ينكرون حصول الترك من مورثهم . وقدمت النيابة العامة مذكرة تكميلية أبدت فيها الرأي بعدم قبول طلب الترك .

وحيث إنه وفي خصوص طلب ترك الخصومة من الطاعن الثاني فإنه لما كان الثابت أن مورث الطاعنين أنكر توقيعه على عقد البيع موضوع الدعوى ولما حكم ابتدائيا بصحته ونفاذه استأنف ذلك الحكم وتمسك بدفاعه السابق ثم انقطع سير الخصومة بوفاة ، وبعد أن استأنفت الدعوى سيرها دفع الطاعنان الأول



والثاني ببطان ذلك العقد لصدوره من مورثهما وهو في حالة صته شائعة ويعلمها المطعون عليه الأول ، وكان موضوع الدعوى على هذه الصورة غير قابل للتجزئة لأنه يدور حول صحة عقد البيع أو بطلانه ولا يحتمل الفصل فيه غير حل واحد ، إذ لا يتصور أن يكون هذا التصرف باطلا بالنسبة لمن تمسك ببطلانه ويكون في نفس الوقت صحيحا بالنسبة لمن ترك الخصومة في الطعن لما يترتب على الترك في هذه الحالة من ضرورة الحكم النهائي بصحة العقد باتا ، وكان النص في المادة ٢١٨ من قانون المرافعات الواردة في باب الأحكام العامة في طرق الطعن في الأحكام على أنه "إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضمما إليه في طلباته فإن لم يفعل أمرت المحكمة الطاعن باختصاصه في الطعن " يدل على أن المشرع أجاز خروجاً على مبدأ نسبية الأثر المترتب على إجراءات المرافعات أن يفيد خصم من طعن مرفوع من غيره في الميعاد في حالة الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة بالتدخل في الطعن بالوسيلة التي بينها المادة المذكورة ، فأجاز الشارع في هذه الحالة لمن قبل الحكم أو لمن لم يطعن عليه في الميعاد أن يطعن في الحكم أثناء نظر الطعن المقام في الميعاد من أحد المحكوم عليهم أو بتدخل فيه منضمما إليه في طلباته ، فإن هو قعد عن استعمال هذه الرخصة أمرت المحكمة الطاعن باختصاصه في الطعن ، مما مفاده أن ترك الخصومة من الطاعن الثاني بفرض صحة لا يحول دون أن يطعن ورثته في الحكم بعد الميعاد منضمين للطاعنين الأول والثالث في طلباتهم وإلا أمرت المحكمة الطاعنين المذكورين بإدخالهم في الطعن ، ومن ثم فلا تكون هناك مصالحة للمطعون عليه الأول في التمسك بطلب قبول الترك من الطاعن الثاني ويصبح هذا الطلب ولا جدوى منه .

وحيث إن الطعن إسترفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بني على خمسة أسباب ينمى الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أن

مورثهم دفع الدعوى بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٧ سنة ١٩٧٠ مدني سوهاج الابتدائية إلا أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع تأميساً على أن الحكم الصادر في الدعوى الأولى لم يفصل في موضوعها في حين أن ذلك الحكم إذ قضى بعدم قبول الدعوى بحالتها على سند من أن ملكية المبيع لم تنتقل إلى البائع فإن هذا القضاء بعد قضاء قطعياً يحوز الحجية فيما فصل فيه بين الخصوم ويحول دون معاودة طرح النزاع بذات الظروف السابقة التي لم يطرأ عليها أي جديد يفيد استقرار الملكية للبائع وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه لما كان الحكم برفض الدعوى بالحالة التي هي عليها تكون له حجية موقوتة تقتصر على الحالة التي كانت عليها الدعوى حين رفعها أول مرة وتحول دون معاودة طرح النزاع من جديد متى كانت الحالة التي انتهت بالحكم السابق هي بعينها لم تتغير ، ولما كان الثابت أن المطعون عليه الأول سبق أن أقام الدعوى رقم ٧٧ سنة ١٩٧٠ مدني سوهاج الابتدائية ضد مورث الطاعنين طلب فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفي المؤرخ ١٥/٥/١٩٦٩ المتضمن بيعه له أطيافاً زراعية مساحتها ٥ فدان و ١٤ قيراط ٨ سهم شائعة في ٢٢ فدان و ٤ قيراط مبينة الحدود والمعالم بالضحية والعقد لقاء ثمن قدره ٢٢٥٠ جنيه وتسليمها بما عليها من زراعة ، وبتاريخ ١٩٧٠/٣/٧ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى بحالتها وأقامت قضاءها على ما ذكرته من أنه تبين من مطالعة عقد البيع العرفي المؤرخ ١٥/٥/١٩٦٩ سند الدعوى أن القدر المبيع الوارد بالعقد آلى للبائع مورث الطاعنين عن طريق الاستحقاق في وقف أهلى باسم ... .. ووضع اليد المسدة الطويلة المكتسبة للملكية ولم ينهض من الأوراق حق تاريخ الفصل في الدعوى ما يقطع على وجه اليقين بأشهار حل الوقف أو حصول البائع للدعى على حكم مسجل بتثبيت ملكيته للأطيان المبيعة موضوع التداعى ولم يطلب المدعى المطعون عليه الأول تثبيت ملكية البائع له لتلك الأطياف ، وإذا كان ذلك وليس في الأوراق من دليل على انتقال ملكية القدر المبيع إلى المدعى عليه تكون الدعوى غير مقبولة ذلك أنه ما دامت الملكية لم تنتقل إلى البائع للدعى فإن هذا

البائع لا يستطيع نقلها إليه . . . . . ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى بحالتها وإذا كانت هذه الأسباب مرتبطة بمنطوق الحكم ارتباطاً وثيقاً ولازمة للنتيجة التي انتهى إليها فلائها تكون معه وحدة لا تتجزأ ويرد عليها ما يرد عليه من قوة الأمر المقضى ، ومن ثم فإن هذا الحكم لم يكن حجة بين طرفية وهي حجة موقوتة تظل باقية طالما أن ظروف الحكم في الدعوى لم تتغير ، ولما كان الثابت أن المطعون - عليه الأول - أقام الدعوى الماثلة على مورث الطاعنين بذات الطلبات دون أن يطرأ تغيير على ظروف الدعوى إذ لا يبين من صورة عقد شهر الوقف التي قدمها المطعون عليه الأول لمحكمة أول درجة بجلسته ١٩٧٠/٩/٢٧ ما إذا كانت خاصة بالأرض موضوع النزاع ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى تأسيساً على مجرد الأول بأن الحكم السابق ليست له حجية في الدعوى الحالية لأنه لم يفصل في موضوعها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف القانون لقضائه بصحة ونماذ عقد البيع مع أنه باطل بطلاناً مطلقاً طبقاً للمادة ٨٨ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ لأن قيمة تزيد على ١٥٠٠ جنيه ولم يوقع عليه من محام ، ذلك أنه يبين من أقوال ... .. وكيل الأستاذ ... .. المحامي في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧١/٢/٢٨ أنه حرر العقد ولم يعرضه على أحد المحامين ، لا يغير من ذلك أن العقد مذيّل بتوقيع للأستاذ ... .. المحامي وببصمة تيمم مكتبه لأن هذا إن صح فيكون قد تم في وقت لاحق ليوم ١٩٧١/٢/٢٨ أي بعد تحرير العقد ورفع الدعوى وليس من شأنه أن يصحح ما لحق العقد من بطلان جوهري ، الأمر الذي يعيب الحكم بمخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان النص في الفقرة الأولى من المادة ٨٨ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على أنه "لا يجوز تسجيل العقود التي تزيد قيمتها على ألف ونعمائة جنيه أو التصديق أو التأشير عليها بأي إجراء أمام مكاتب الشهر والتوثيق وغيرها إلا إذا كانت موقعا عليها من أحد



المحاميين المقبولين للرافعة أمام المحاكم الابتدائية على الأقل ، يدل على أن المشرع قصد بهذا النص منع جهات الشهر العقاري والتوثيق وغيرها من الجهات التي تقوم بهذا العمل من تسجيل العقود التي تزيد قيمتها على ١٥٠٠ جنيه أو التصديق أو التأشير عليها بأي إجراء مالم تكن موقعا عليها من محام مقبول للرافعة أمام المحاكم الابتدائية على الأقل ، ومن ثم فإن هذا النص لا يسرى على المحاكم وهي تنظر الدعاوى المرفوعة بصحة ونفاذ العقود ، يؤيد ذلك ما نصت عليه الفقرة الثانية من تلك المادة بقولها ” ويتعين على هذه المكاتب الرجوع لجداول النقاية الموجودة لديها للتحقيق من صفة المحامي ودرجة قيده . “ ، لما كان ذلك فإن عدم التوقيع من محام على العقد موضوع الدعوى لا يحول دون القضاء بصحته ونفاذه ، ويكون النعى على الحكم بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن مبنى النعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أن مورثهم تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم صدور العقد منه لكنه عدل عن الطعن عليه بالتزوير وأثر إنكار توقيعه عليه فأحالت محكمة أول درجة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه الأول صحة العقد ثم سمعت المحكمة شهودا ورفضت تأجيل الدعوى ليعان مورث الطاعنين شهود النفي فطلب منها تحقيق دفاعه بالمضاهاة بمعرفة قسم أبحاث التزوير والتزييف غير أنها اعتبرته عاجزا عن إثبات الطعن بالإنكار واتخذت من ذلك ومن تردده بين الطعن بالتزوير والطعن بالإنكار سببا للإلتفات عن تحقيق دفاعه وقضت بصحة العقد أخذا بأقوال شاهدي المطعون عليه الأول مع أنهما اختلفا في بيان تاريخ العقد ومكان تحريره ومقدار الثمن ، وإذا أيد الحكم المطعون فيه قضاء محكمة أول درجة لأسبابه فإنه يكون قد أدخل بحقه في الدفاع وشابه فساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان النص في المادة ٣٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أنه ” إذا أنكر من يشهد عليه المحرر خطه أو امضاءه أو ختمه أو بصمة أصبعه أو أنكر ذلك خلفه أو نائبه وكان المحرر متجبا في النزاع ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لتكوين عقيدة المحكمة

في شأن صحة الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة أصبعه أمرت المحكمة بالتحقيق بالمضاهاة أو بسماع الشهود أو بكليهما . " يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن المشرع قصد أن يكل إلى قاضي الموضوع اختيار الطريقة التي يراها مؤدية إلى ظهور الحقيقة فله التحقيق بالبينة أو بالمضاهاة أو بهما معا إذا رأى لزوما لذلك ، ولما كان يبين من الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٤/٤ المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه قضى بصحة عقد البيع موضوع الدعوى وبناء على ما استظهره من أقوال شاهدي الإثبات اللذين شهدا بتوقيع موث الطاعنين على العقد ، وما استخلصه من ظروف الدعوى ، والتفت عن طلب التحقيق بالمضاهاة لعدم الحاجة إليه ولما استخلصه من مسلك موث الطاعنين من تردده بين الإدعاء بالتزوير والطعن بالإنكار ثم قصوره عن إعلان شهوده رغم تأجيل الدعوى ثلاث مرات مما اقتضى مد أجل التحقيق ، ولما كان تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها مرهونا بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع ولا سلطان لأحد عليه في ذلك إلا أن يخرج بتلك الأقوال إلى غير ما يؤدي إليه مدلولها ، وكانت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية قد استخلصت من أقوال شاهدي المطعون عليه الأول ومن ظروف الدعوى صحة العقد المطعون عليه بالإنكار وكان ما أوردته في ذلك سائغا يؤدي إلى ما انتهت إليه ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسببين الرابع والخامس أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أنهم تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الاستئناف بأنه مع التسليم بأن مورثهم قد وقع على العقد فإنه عقد باطل لصدوره منه وهو في حالة عته شائمة وكان المطعون عليه الأول على بينة منها بحكم إقامته معه في مسكن واحد واستدلوا على ذلك بالطلب المقدم من الطاعن الأول المسجل في ٢٩ / ٧ / ١٩٧٠ لتوقيع الحجر على مورثهم وهو شقيقهم وبالتحقيق الذي أجرت النيابة الأحوال الشخصية وناقشت فيه المطلوب الحجر عليه ، وماورد بتقرير الطب الشرعي عن حالته وبما انتهت إليه مذكرة النيابة من طلب توقيع الحجر للعتة الشيخونى ، كما أنهم طلبوا إحالة الدعوى

إلى التحقيق لإثبات هذه الحالة ، إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع ولم يرد على تلك المستندات التي قدموها وأغفل الرد على طلبهم بإحالة الدعوى إلى التحقيق واكتفى بالإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي مع أن شيئاً من ذلك لم يكن مطروحاً على محكمة أول درجة ، وهو ما يعيب الحكم بالقصور .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ١١٤ من القانون المدني تنص على أنه " إذ صدر التصرف قبل تسجيل قرار الحجر فلا يكون باطلاً إلا إذا كانت حالة الجنون أو العته شائعة وقت التعاقد ، أو كان الطرف الآخر على بينة منها " وكان مفاد هذا النص أنه يكفي لإبطال تصرف المعتوه الصادر قبل تسجيل قرار الحجر أن تكون حالة العته شائعة وقت التعاقد أو أن يكون المتصرف إليه على بينة منها ، ولما كان الطاهنان الأول والثاني قد أحالا في مذكرتهما المقدمة لمحكمة الاستئناف في فترة حجز الدعوى للحكم إلى دفعهما الوارد في المذكرة المقدمة منهما في الاستئناف رقم ١٩٧ سنة ٤٥ ق الذي كان منظورا مع استئناف الدعوى الماثلة ومحجوزا للحكم لذات الجلسة ، وكان يبين من الاطلاع على الصورة الرسمية للمذكرة المقدمة من الطاعنين المذكورين بجلسته ١٩٧٢/١١/١٥ في الاستئناف رقم ١٩٧ سنة ٤٥ ق سوهاج والمودعة ملف الطعن أنهما تمسكا ببطلان عقد البيع موضوع الدعوى لأنه صدر من مورثهما وهو في حالة عته شائعة ويعلمها المطعون عليه الأول وأن هذه الحالة أثبتها الطبيب الشرعي في تقريره بعد توقيع الكشف على مورثهما ، وطلبا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الدفاع ، ومن ثم فإن الدفاع المذكور يعتبر مطروحاً على المحكمة ويتعين عليها أن تقول كلمتها فيه لأنه دفاع جوهري لو صح يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، ولما كان الحكم المطعون فيه اكتفى في هذا الصدد بالإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي ويبين من الرجوع إلى الحكم الأخير الصادر بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٣ أنه أورد قوله " أن المدعى عليه مورث الطاعنين وقد باع الأتيان موضوع العقد سند الدعوى قبل تقديم طلب الحجر فلا يمكن الطعن على هذا التصرف إلا إذا كانت حالة العته شائعة وقتذاك أو كان المتصرف إليه على بينة منها ، وهذا لم يقل به المدعى عليه ،



وكان ماورد بهذا الحكم لا يصلح ردا على دفاع الطاعنين سالف الذكر ويفيد أن المحكمة لم تطلع على ماركنا إليه من مستندات تمسكا بدلائلها لتأييد دفاعهما ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور .

وحيث أنه لما تقدم يتعين تقض الحكم في خصوص الأسباب الأول والرابع والخامس .

---

## جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد صدق المصارع ، وزكي الصاوي صالح ، وجمال الدين عبد اللطيف ، عبد الحميد المرصفاوي .

( ١٥٦ )

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٣ القضائية :

( ١ ، ٢ ، ٣ ) نقض "رفع الطعن" "ميعاد الطعن" . بطلان .

( ١ ) رفع الطعن بالنقض بتقرير أودع قلم الكتاب على خلاف ما تقتضيه المادة ٢٥٣  
مرافعات من رفعه بصحيفة . لا بطلان . علة ذلك . توافر البيانات التي يتطلبها القانون  
في صحيفة الطعن بما تحقق منه الغاية من الإجراء .

( ٢ ) خاير صورة تقرير الطعن المعلقة للطعون عليه من بيان تاريخ الطعن والمحكمة التي قدم  
إليها واسم الموظف الذي حصل التقرير أمامه . لا بطلان .

( ٣ ) الطعن بالنقض . اعتباره مرفوعا في تاريخ إيداع صحيفته قلم الكتاب .

( ٤ ) دعوى "سقوط الخصومة" . بطلان . "بطلان الاجراءات" .

الإجراء المانع من سقوط الخصومة . شرهه . أن يكون صحيحا أو يصبح صحيحا لعدم  
التمسك ببطلانه في الوقت المناسب .

( ٥ و ٦ و ٧ ) إعلان . بطلان . حكم . دفع . دعوى "سقوط الخصومة" .

( ٥ ) الإجراء الباطل بطلانا غير متعلق بالنظام العام . اعتباره صحيحا طالما لم يتمسك صاحب  
المصلحة بالبطلان في الوقت المناسب .

( ٦ ) بطلان أوراق التكليف بالحضور تعيب في الإعلان . بطلان نصي لصاحب المصلحة  
وحده التمسك به أمام محكمة الموضوع .

( ٧ ) الدفع الذي يهين على المحكمة بحته . هو الدفع الصريح بالجازم . دفع الخصم بعدم إعلانه  
بتعجيل الدعوى بعد الانقطاع في ميعاد سنة . لا يعتبر دفعا يبطلان الإعلان الموجه اليه .

## (٨) إصلاح زراعى . ملكية .

استيلاء جهة الإصلاح الزراعى على القدر الزائد عن الحد المسموح بتملكه قانونا من الأراضى الزراعية . حقها فى الاستيلاء مستمد من البائع للحد من ملكيته .

## (٩ و ١٠) التزام "استحالة التنفيذ" . إصلاح زراعى . بيع .

(٩) استيلاء جهة الإصلاح الزراعى على العين المبيعة باعتبارها داخلة فى القدر الزائد فى ملكية البائع . أثره . إفساخ عقد البيع من تلقاء نفسه لاستحالة تنفيذ الالتزام بنقل الملكية .

(١٠) استحالة تنفيذ التزام البائع بنقل الملكية لسبب أجنبى . لا يعفيه من رد الثمن للشترى .

## (١١) بيع "ضمان الاستحقاق" . إصلاح زراعى .

استيلاء جهة الإصلاح الزراعى على الأطنان المبيعة بعد البيع . لا يعد هلاكا للبيع . تطبيق أحكام ضمان الاستحقاق . لا محل له فى دعوى رجوع المشتري على البائع متى استند إلى انفساخ العقد .

## (١٢) دعوى "تكييف الدعوى" .

الزام محكمة الموضوع بأعطاء الدعوى الوصف القانونى الصحيح . عدم تقيدها فى ذلك بتكييف الخصوم لها .

١ - إنه وإن كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ الذى رفع الطعن فى ظله تنص على أن يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه إلا أن هذا التعديل الذى أدخله المشرع على طريقة رفع الطعن بتقرير حسبا أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات تعليقا على المادة ٢٥٣ سالفه الذكر إنما قصد به "تيسير الإجراءات وحتى لا يتجشم المحامى مشقة الانتقال بنفسه إلى قلم الكتاب للتقرير بالطعن" فاستحسن المشرع استعمال عبارة "يرفع الطعن بصحيفة تودع . . ." بدلا من عبارة "يرفع الطعن بتقرير يودع" منعا لكل لبس ، هذا إلى أن العبرة هى بتوافر البيانات التى يتطلبها القانون فى ورقة الطعن بحيث



لا تثير على الطاعن إن هو أودع قلم الكتاب تقريراً توافرت فيه تلك البيانات لأن الغاية من هذا الإجراء تكون قد تحققت ، ولما كان تقرير الطعن الذي قدمه الطاعن قد اشتمل على كافة البيانات المنصوص عليها في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات ، فإن الدفع ببطلان الطعن لرفعه بتقرير يكون في غير محله .

٢ — خلو صورة التقرير بالطعن المعلنة للطعون عليه من بيان تاريخ الطعن والمحكمة التي قدم إليها واسم الموظف الذي حصل التقرير أمامه . لا يبطل الطعن .

٣ — إذ كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات تنص على أن يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه فإن الطعن يكون مرفوعاً في تاريخ هذا الإيداع ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٩٧٢/١٢/٢٣ . وكان الثابت من محضر الإيداع أن تقرير الطعن أودع في ١٩٧٣/٢/٢٠ قلم كتاب محكمة استئناف المنصورة التي أصدرت الحكم ، فإن الطعن يكون قد — رفع في الميعاد ، ويكون الدفع بعدم قبوله — لعدم بيان تاريخ إيداع التقرير في الصورة المعلنة للطعون عليه قائماً على غير أساس .

٤ — يشترط حتى تحكم المحكمة بسقوط الخصومة ألا تتخذ خلال السنة التي تسقط الخصومة بانهضاً أي إجراء يقصد به موالاة السير فيها على أن يكون هذا الإجراء صحيحاً أو يصحح صحيحاً لعدم التمسك ببطلانه في الوقت المناسب .

٥ — مؤدى نص المادة ١٠٨ من قانون المرافعات أن الإجراء يعتبر صحيحاً رغم ما قد يعتوره من أوجه البطلان غير المتعلقة بالنظام العام طالما أن الدفع بهذا البطلان لم يتمسك به صاحب المصلحة فيه في الوقت الذي حدده القانون .

٦ — بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس

متعلقاً بالنظام العام ، وبالتالي فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، وإنما يجب على الخصم الذى تقرر هذا البطلان لمصاحته أن يتمسك به أمام محكمة الموضوع .

٧ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الدفع الذى يتعين على المحكمة أن تجيب عنه بأسباب خاصة هو ذلك الذى يقدم إليها صريحاً معيناً على صورة دفع جازم واضح المعالم يكشف عن المقصود منه . وإذيين مما أورده - الحكم المطعون فيه أن الطاعنين لم يتمسكوا صراحة فى صحيفة الاستئناف ببطلان الإعلانات التى وجهت إلى بعضهم وبيّنوا وجه العيب منها وهو أمر غير متعلق بالنظام العام ، بل اقتصروا على الدفع بعدم إعلانهم بتعجيل الدعوى فى ميعاد ستة من من تاريخ الحكم بانقطاع سير الخصومة وقرر الحكم أن هذا لا يعتبر دفعا يبطلان الإعلان حتى تبحثه المحكمة ، وإذ رتب الحكم على ذلك سقوط حق الطاعنين فى الدفع ببطلان هذه الإعلانات واعتبرها إجراء صحيحاً يقطع المدة وقضى برفض الدفع بسقوط الخصومة ، فانه يكون قد التزم صحيح القانون .

٨ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن جهة الإصلاح الزراعى إنما تستمد حقها فى الاستيلاء على ما يزيد عن القدر المسموح بتملكه قانوناً من البائع نفسه إذا كان البيع غير ثابت التاريخ قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى وذلك على أساس أن البائع هو الذى زادت ملكيته وقت العمل بقانون الإصلاح الزراعى من هذا القدر وأن الاستيلاء الذى قامت به جهة الإصلاح الزراعى إنما يستهدف البائع للحد من ملكيته الزائدة عن القدر المسموح بتملكه قانوناً .

٩ - عقد البيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينفسخ حتماً ومن تلقاء نفسه طبقاً للمادة ١٥٩ من القانون المدنى بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين لسبب أجنبي ، ويترتب على الانفساخ - ما يترتب على النسخ من عودة المتعاقدين إلى الحالة التى كانوا عليها قبل العقد ، ويحمل تبعه الاستحالة فى هذه الحالة المدين بالتزام الذى استحال تنفيذه عملاً بمبدأ تحمل التبعة فى العقد

الملزم للجانبين ولما كان الحكم قد أثبت أن التزام مورث الطاعنين نقل ملكية العقار المبيع للطعون عليه قد صار مستحيلا بسبب استيلاء جهة الإصلاح الزراعي عليه تنفيذا لحكم القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ — بتحديد الحد الأقصى للملكية الزراعية للفرد بما لا يزيد عن مائة فدان — فإنه يكون بذلك قد أثبت إن استحالة تنفيذ هذا الالتزام ترجع لسبب أجنبي .

١٠ — استحالة تنفيذ الالتزام — بنقل الملكية — لسبب أجنبي ، لا يعفى البائع مورث الطاعنين من رد الثمن الذي قبضه من المشتري — المطعون عليه — ، بل إن هذا الثمن واجب رده في جميع الأحوال التي يفسخ فيها البيع بحكم القانون ، وذلك بالتطبيق لحكم المادة ١٦٠ من القانون المدني ، ويقع الغرم على مورث الطاعنين نتيجة تحميله التبعة في انقضاء التزامه الذي استحال عليه تنفيذه — باستيلاء جهة الإصلاح الزراعي على العين المبيعة — ولا يجدى في ذلك دفاع الطاعنين بأن المطعون عليه أهمل في تسجيل العقد أو إثبات تاريخه .

١١ — الهلاك المنصوص عليه في المادة ٤٣٧ من القانون المدني ، هو زوال الشيء المبيع بمقوماته الطبيعية ولا يعد استيلاء جهة الإصلاح الزراعي على الأطنان المبيعة بعد البيع هلاكاً لما تجرى عليه أحكام الهلاك في البيع ، وتطبيق أحكام ضمان الاستحقاق لا يكون إلا حيث يرجع المشتري على المائع بهذا الضمان على أساس قيام عقد البيع أما إذا اختار المشتري سبيل المطالبة بفسخ العقد فإنه لا مجال لتطبيق هذه الأحكام ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن المطعون عليه رفع دعواه بطلب فسخ عقد البيع بسبب استيلاء جهة الإصلاح الزراعي على الأطنان المبيعة ، وقضى على الأساس السالف ذكره بالزام الطاعنين برد الثمن الذي قبضه مورثهم — البائع — من المطعون عليه ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

١٢ — محكمة الموضوع ملزمة بإعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح . دون أن تنقيد في ذلك بتكييف الخصوم لها .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٨٤٤ سنة ١٩٦٦ مدنى المنصورة  
الإبتدائية ضد المرحوم ... .. مورث الطاعنين بطلب الحكم  
بفسخ عقد البيع الإبتدائى المؤرخ ١٩٥٦/٤/٨ المتضمن بيعه له ٢٠ قيراط و ١٧ م<sup>٢</sup>  
المبينة بصحيفة الدعوى وإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٦٨٨ جنيه و ٥٠٠ مليم ، وقال  
بيانا لدعواه إنه بموجب العقد سالف الذكر باع له المدعى عليه أرضا زراعية مساحتها  
٢٠ قيراط و ١٧ م<sup>٢</sup> مبينة الحدود بالعقد مقابل ثمن مدفوع قدره ٦٨٨ جنيه و ٥٠٠ مليم  
ثم صدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الذى حدد الحد الأقصى للملكية الزراعية  
للشخص بما لا يزيد عن مائة فدان وقدم البائع وهو من الملاك الخاضعين له  
إقرارا للهيئة العامة للإصلاح الزراعى ولم يحتفظ فيه بالأرض المبيعة  
ضمن ما سمح له القانون الاحتفاظ به ، فقامت الهيئة المذكورة  
بالاستيلاء عليها ، واعترض المطعون عليه على هذا الاستيلاء أمام اللجنة  
القضائية للإصلاح الزراعى بالاعتراض رقم ١٠١١ سنة ١٩٦٣ غير أنه قضى  
فى ١٩٦٥/٤/٤ برفض الاعتراض وإذ يعد استيلاء الحكومة على الأرض المبيعة  
بمثابة استحقاق لها ينحوله طالب فسخ العقد واسترداد الثمن الذى دفعة نقد أقام  
دعواه للحكم له بطلابه وبتاريخ ١٩٦٨/١٠/٢٣ حكمت المحكمة بانقطاع سير  
الخصومة بوفاة المدعى عليه ، واستأنفت الدعوى سيرها بناء على طلب المطعون  
عليه مختصا الطاعنين وآخرين بوصفهم ورثة البائع طالبا الحكم بفسخ  
العقد وإلزامهم بزد الثمن من تركة مورثهم وبتاريخ ١٩٧١/١/٤ حكمت المحكمة  
للمطعون عليه بطلابه .

استأنف المحكوم عليهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف  
رقم ٧٠ سنة ٣٣ مدنى ودفعوا بسقوط الخصومة فى الدعوى التى صدر فيها الحكم

تأسيسا على أنهم لم يعلنوا جميعا بالتعجيل بعد الحكم بانقطاع سير الخصومة وتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٣ حكمت المحكمة برفض الدفع بسقوط الخصومة ورفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدم المطعون عليه مذكرة دفع فيها ببطلان الطعن وبعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفعين وفي الموضوع برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره فيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع ببطلان الطعن أنه رفع بتقرير بينما كان يتعين رفعه بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة وإن صورته المعلنة خلت من بيان تاريخ التقرير بالطعن والمحكمة التي قدم إليها واسم الموظف الذي تلقاه مما يترتب عليه بطلان الطعن عملا بالمادة ٢٥٣ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أنه وإن كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ الذي رفع الطعن في ظله تنص على أن يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، إلا أن هذا التعديل الذي أدخله المشرع على طريقة رفع الطعن بتقرير حسبما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات تعليقا على المادة ٢٥٣ سالف الذكر إنما قصد به تفسير الإجراءات وحتى لا يتجشم المحامي مشقة الانتقال بنفسه إلى قلم الكتاب للتقرير الطعن فاستحسن المشرع استعمال عبارة " يرفع الطعن بصحيفة تودع " بدلا من عبارة " يرفع الطعن بتقرير يودع " منعاً لكل لبس ، هذا إلى أن العبرة هي بتوافر البيانات التي يتطلبها القانون في ورقة الطعن بحيث لا تثير على الطاعن إن هو أودع قلم الكتاب تقريراً توافرت فيه تلك البيانات لأن الغاية من هذا الإجراء تكون قد تحققت ، ولما كان تقرير الطعن الذي قدمه الطاعن قد اشتمل على كافة البيانات المنصوص عليها في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات ، وكان خلو صورة التقرير المعلنة للمطعون عليه من بيان تاريخ الطعن والمحكمة التي قدم إليها واسم الموظف الذي حصل التقرير أمامه هو مما لا يبطل الطعن فإن الدفع بالبطلان يكون في غير محله .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن شكلا أنه وقد خلت صورة التقرير المعلنة للمطعون عليه من تاريخ إيداعه قلم الكتاب فإنه يكون من حقه الا يعتد بغير تاريخ الإعلان الحاصل له في ٣ مارس سنة ١٩٧٣ وإذا انتهى ميعاد الطعن في ١٩٧٣/٢/٢١ فإنه يكون غير مقبول لرفعه بعد الميعاد .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات تنص على أن يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه فإن الطعن يكون مرفوعا في تاريخ هذا الإيداع ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٩٧٢/١٢/٢٣ وكان النائب من محضر الإيداع أن تقرير الطعن أودع في ١٩٧٣/٢/٢٠ قلم كتاب محكمة استئناف المنصورة التي أصدرت الحكم فإن الطعن يكون قد رفع في الميعاد ويكون الدفع بعدم قبوله قائما على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينعى الطاعنون بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والتناقض ، ويقولون في بيان ذلك أن الحكم أسس قضاءه برفض الدفع بسقوط الخصومة في الدعوى الابتدائية على أنهم اكتفوا بالدفع بعدم إعلانهم بالتعجيل في ميعاد سنة من تاريخ الحكم بانقطاع سير الخصومة دون أن يتمسكوا صراحة ببطالان الإعلانات التي تمت أو يبينوا وجه العيب فيها وأن تلك الإعلانات تكون متبجج لاثارها في قطع مدة السقوط لأن الأمر لا يتعلق بالنظام العام وأنه لا يغير من ذلك أن محكمة الدرجة الأولى أمرت بإعلانهم إعلانا صحيحا طبقا للمادة ٨٥ من قانون المرافعات بعد أن ارتأت عيبا في تلك الإعلانات ، في حين أن محكمة أول درجة تبينت أن إعلان هؤلاء الطاعنين كان باطلا لأنهم أعلنوا في مواجهة النيابة دون إجراء أية تحريرات فكلفت المطعون عليه بإعلانهم إعلانا صحيحا طبقا لنص المادة سالفة الذكر وتم إعلانهم لأول مرة في محال إقامتهم بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٧٤/١١/٢٢ بعد أن كانت الخصومة قد سقطت ، وإذا لم يحضروا أمام محكمة أول درجة فقد تمسكوا في صحيفة الاستئناف بسقوط الخصومة لعدم إعلانهم بصحيفة



التعجيل وهذا القول يحمل معنى الدفع ببطلان الإعلانات التي تمت في النيابة  
علاوة على أن المادة ٨٥ من قانون المرافعات سالفه الذكر توجب على المحكمة  
بحث أوجه العيب في الإعلان ولومن تلقاء نفسها وإذا اعتبر الحكم هذه الإعلانات  
الباطلة قائمة ومنتجة لآثارها فإنه يكون فوق تناقضه قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان يشترط حتى تحكم المحكمة  
بسقوط الخصومة ألا تتخذ خلال السنة التي تسقط الخصومة بانقضائها أى إجراء  
يقصده موالاة السير فيها على أن يكون هذا الإجراء صحيحاً أو يصبح صحيحاً  
لعدم التمسك ببطلانه في الوقت المناسب ، وكانت المادة ١٠٨ من قانون  
المرافعات تنص على أن " الدفع بعدم الاختصاص المحلى . . . والدفع بالبطلان  
وسائر الدفوع المتعلقة بالإجراءات يجب إبدائها معاً قبل إبداء أى طلب أو دفاع  
في الدعوى أو دفع بعدم القبول وإلا سقط الحق فيما لم يبد منها ويسقط حق  
الطاعن في هذه الدفوع إذا لم يبدّها في صحيفة الطعن " مما مؤداه أن الإجراء يعتبر  
صحيحاً رغم ما قد يعتريه من أوجه البطلان غير المتعلقة بالنظام العام طالما أن الدفع  
بهذا البطلان لم يتمسك به صاحب المصلحة فيه في الوقت الذي حدده القانون  
وكان بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان — وعلى ما جرى به  
قضاء هذه المحكمة — هو بطلان نسي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس  
متعلقاً بالنظام العام وبالتالي فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها وإنما  
يجب على الخصم الذي تقرر هذا البطلان لمصلحته أن يتمسك به أمام محكمة  
الموضوع ، لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه  
برفض الدفع بسقوط الخصومة أمام محكمة أول درجة على قوله " أن الدعوى  
المستأنفة قد قضى فيها بانتقطاع سير الخصومة بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٦٨ لوفاة المدعى  
عليه — مورث الطاعنين — وكان ذلك آخر إجراء صحيح فيها فبدأت منه مدة  
السقوط . . . ثم قام المدعى أصلاً — المطعون عليه — بتعجيلها ضد ورثة  
المتوفى المستأنفين — الطاعنين — بالإعلان المؤرخ ٢٢ ، ٢٤ ، ٣٠/٣/١٩٦٩  
بجلسة ٣٠/٤/١٩٦٩ وفيها أجلت الدعوى لإعلان من لم يعلن بصحيفة التعجيل  
فقام المدعى بإعلان من لم يعلن بالإعلان السابق وهما المستأنفتان الثالثة  
والثامنة — الطاعتان الثالثة والسابعة — بتاريخ ١١/٥/١٩٦٩ لجلسة

١٩٦٩/٦/١١ وإذ لم يتمسك المستأفون ببطلان تلك الإعلانات صراحة ولم يبينوا وجه العيب فيها وكان الأمر في هذا الشأن غير متعلق بالنظام العام فإن تلك الإعلانات تكون منتجة لآثارها ولا يغير من ذلك أن محكمة الدرجة الأولى قد أمرت من بعد ذلك وفي غيبة بعض المستأفون بإعلانهم إعلاناً صحيحاً إذ ارتأت عيباً في ذلك الإعلان اعمالاً لنص المادة ٨٥ من قانون المرافعات ، ذلك أنه يتعين على المستأفون في استئنافهم أن يتمسكوا بالبطلان صراحة وأن يبينوا وجه العيب فيها إن كان ثمة عيب أو بطلان حتى يطرحها للبحث وإلا فلا تتعرض لهما هذه المحكمة من تلقاء نفسها وإذ لم يفعلوا وقصروا القول على أنهم لم يعلنوا عدا الأولين فإنه يتعين اعتبار تلك الإعلانات قائمة منتجة لآثارها في قطع مدة السقوط المنصوص عليها في تلك المادة إذ حصلت قبل انقضائها وكان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الدفع الذي يتعين على المحكمة أن تجيب عنه بأسباب خاصة هو ذلك الذي يقدم إليها صريحاً معيناً على صورة دفع جازم واضح المعالم يكشف عن المقصود منه ، وكان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه أن الطاعنين لم يتمسكوا صراحة في صحيفة الاستئناف ببطلان الإعلانات التي وجهت إلى بعضهم و يبينوا وجه العيب فيها وهو أمر غير متعلق بالنظام العام بل اقتصروا على الدفع بعدم إعلانهم بتعجيل الدعوى في ميعاد سنة من تاريخ الحكم بانقطاع سير الخصومة وقرر الحكم أن هذا لا يعتبر دفعا ببطلان الإعلان حتى تبطل المحكمة ، وإذ رتب الحكم على ذلك سقوط حق الطاعنين في الدفع ببطلان هذه الإعلانات واعتبرها إجراء صحيحاً يقطع المدة وقضى برفض الدفع بسقوط الخصومة ، فإنه يكون طبقاً لما تقدم ذكره قد التزم صحيح القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أن الحكم قضى بمسؤولية مورثهم عن رد ثمن العقار المبيع للطعون عليه استناداً إلى أن عقد البيع انفسخ من تلقاء نفسه طبقاً للمادة ١٥٩ من القانون المدني بسبب استيلاء الإصلاحيين على هذا العقار واستحالة تنفيذ المورث لالتزامه بنقل الملكية ، وأنه يترتب على الانفساخ عودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد فليترتب البائع برد



التمن لأنه هو المدين بالالتزام الذي استحاله تنفيذه وتحمل تبعه هذه الاستحالة ، في حين أن المطعون عليه بوصفه مشتريا هو الملزم باتخاذ إجراءات التسجيل وقد تراخى في ذلك وفي إثبات تاريخ عقده مدة خمس سنوات فيكون هو المسئول عن استيلاء الإصلاحي الزراعي على العقار المبيع ، كما أنه ترتب على هذا الاستيلاء هلاك العين المبيعة تحت يد المطعون عليه فيتحمل هو تبعه الهلاك هذا إلى أن مقتضى أعمال حكم المادة ١٦٠ من القانون المدني أن يكون من حق البائع استرداد المبيع وهو متعذر بسبب الاستيلاء عليه نتيجة إهمال المشتري علاوة على أن المطعون عليه أقام دعواه طبقا لأحكام ضمان الاستحقاق ورد الطاعنون على ذلك بأن الإصلاحي الزراعي لم يكن له وقت البيع أي حق على هذه العين حتى تطبيق الأحكام المذكورة ، غير أن الحكم اعتبر الدعوى دعوى فسخ لاستحالة تنفيذ التزام البائع ، وبذلك تكون المحكمة قد غيرت سبب الدعوى وهو أمر لا تملكه ، الأمر الذي يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه من المقرر — في قضاء هذه المحكمة — أن جهة الإصلاحي الزراعي ، تستمد حقها في الاستيلاء على ما يزيد عن القدر المسموح بتملكه قانونا من البائع نفسه إذا كان البيع غير ثابت التاريخ قبل صدور قانون الإصلاحي الزراعي ، ذلك على أساس أن البائع هو الذي زادت ملكيته وقت العمل بقانون الإصلاحي الزراعي عن هذا النذر وأن الاستيلاء الذي قامت به جهة الإصلاحي الزراعي إنما يستهدف البائع للحد من ملكيته الزائدة عن القدر المسموح بتملكه قانونا لما كان ذلك وكان عقد البيع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يفسخ حتماً ومن تلقاء نفسه طبقا للمادة ١٥٩ من القانون المدني بسبب أجنبي ، ويترتب على الانقضاء ما يترتب على الفسخ من عودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد ، وتحمل تبعه الاستحالة في هذه الحالة المدين بالالتزام الذي استحاله تنفيذه عملاً بمبدأ تحمل التبعة في العقد الملزم للطاعنين وكان الحكم قد أثبت أن التزام مورث الطاعنين بتقل ملكية العقار المبيع للمطعون قد صار مستحيلاً بسبب استيلاء جهة الإصلاحي الزراعي عليه تنفيذاً لحكم القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ سالف البيان ، فإنه يكون بذلك قد أثبت أن استحالة تنفيذ هذا الالتزام ترجع لسبب أجنبي ، وإذا كان وقوع الإستحالة



لهذا السبب لا يعفى البائع — مورث الطاعنين — من رد الثمن الذى قبضه من المشتري — المطعون عليه — ، بل ان هذا الثمن واجب رده فى جميع الأحوال التى يفسخ فيها العقد أو يفسخ بحكم القانون وذلك بالتطبيق لحكم المادة ١٦٠ من القانون المدنى ويقع الغرم على مورث الطاعنين نتيجة تحميله التبعة فى انقضاء التزامه الذى استحال عليه تنفيذه ، ولا يجدى فى ذلك دفاع الطاعنين بأن المطعون عليه أهمل فى تسجيل العقد أو إثبات تاريخه ، وإذ كان الهلاك المنصوص عليه فى المادة ٤٣٧ من القانون المدنى هو زوال الشئ المبيع بمقوماته الطبيعية ولا يعد استيلاء جهة الإصلاح الزراعى على الأطنان المبيعة بعد البيع هلاكاً لها تجرى عليه أحكام الهلاك فى البيع ، وكان تطبيق أحكام ضمان الاستحقاق لا يكون إلا حيث يرجع المشتري على البائع بهذا الضمان على أساس قيام عقد البيع أما إذ اختار المشتري سبيل المطالبة بفسخ العقد فإنه لا مجال لتطبيق هذه الأحكام ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن المطعون عليه رفع دعواه بطلب فسخ عقد البيع بسبب استيلاء جهة الإصلاح الزراعى على الأطنان المبيعة وقضى على الأساس السالف ذكره بالزام الطاعنين برد الثمن الذى قبضه مورثهم من المطعون عليه ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون لا يغير من ذلك قول المطعون عليه فى صحيفة دعواه أن الاستيلاء يكون بمثابة استحقاق يخوله طلب الفسخ ورد الثمن ، ذلك أن محكمة الموضوع ملزمة بإعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح دون أن تتقيد فى ذلك بتكييف الخصوم لها ، لما كان ما تقدم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن ميكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد صدقي العصار ، وزكي الصاوي صالح ، وجمال الدين عبد النظيف ، وعبد الحميد المرصفاوي .

( ١٥٧ )

الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٣ القضائية :

( ١ و ٢ و ٣ و ٤ ) اختصاص ” الاختصاص النوعي “ . تنفيذ . حجز  
نقض .

( ١ ) دعوى المحجوز عليه بالغاء حجز ما للدين لدى الغير الإداري وبراءة ذمته من الدين  
المحجوز من أجله . هي دعوى برفع الحجز . ماهيتها . أشكال موضوعي في التنفيذ .

( ٢ ) خلو القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري من النص على دعوى رفع  
الحجز . وجوب الرجوع إلى قانون المرافعات . اختصاص فاضي التنفيذ دون غيره بنظر تلك  
الدعوى أيا كانت قيمتها .

( ٣ ) الحكم الصادر في موضوع الدعوى . يعتبر مشتملا حتما على قضاء ضمني في شأن  
الاختصاص النوعي . وجوب أن تقضى فيه المحكمة ولو لم يدفع به أحد من الخصوم .

( ٤ ) نقض الحكم لمخالفة قواعد الاختصاص وجوب أن تقتصر محكمة المقض على  
الفصل في مسألة الاختصاص . عند الاقتضاء تعين المحكمة المختصة التي يجب التداعي إليها  
باجراءات جديدة .

١ — إذ كان الثابت أن المطعون عليه قد أقام الدعوى ضد الطاعنين بطلب  
الحكم بالغاء حجز ما للدين لدين الغير الإداري الذي وقع الطاعن الأول —  
مجلس المدينة — على ماله تحت يد الطاعن الثاني وبراءة ذمته من الدين المحجوز  
من أجله تأسيسا على عدم مديونيته للطاعن الأول بذلك الدين ، فإن الدعوى  
بهذه المثابة هي دعوى بطلب رفع الحجز ، وهي تلك الدعوى التي يرفعها المحجوز  
عليه ضد الحاجز معترضا على الحجز طالبا الغاءه لأي سبب من الأسباب المبطله

له موضوعية كانت أم شكلية وذلك بقصد التخاص من الحجز ومن آثاره والتمكن من تسلم المحجوز من المحجوز لديه ، وهذه الدعوى هي إشكال موضوعي في التنفيذ . لا يغير من ذلك طلب المحجوز عليه ببراءة ذمته من الدين المحجوز من أجله ذلك أن هذا الطالب هو أساس الدعوى ومدار النزاع فيها إذ لا يجاب إلى طلبه بإلغاء الحجز إلا بثبوت براءة ذمته من الدين .

٢ — تقضى المادة ٧٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري بأن تسرى على الحجز الإداري جميع أحكام قانون المرافعات التي لا تتعارض مع أحكام ذلك القانون المذكور وقد خلا من النص على دعوى رفع الحجز ، فإنه يرجع بشأنها إلى قانون المرافعات ، وإذ تنص المادة ٣٣٥ من هذا القانون على أنه " يجوز للمحجوز عليه أن يرفع الدعوى بطلب رفع الحجز أمام قاضي التنفيذ الذي يتبعه . . . . . " مما يقتضاه أن قاضي التنفيذ دون غيره هو المختص نوعيا بنظر هذه الدعوى أيا كانت قيمتها ، وتخرج من اختصاص المحكمة الابتدائية النوعي .

٣ — مؤدى نص المادة ١٠٩ من قانون المرافعات أن الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام ولذا فإن مسألة الاختصاص بالنسبة لنوع الدعوى تعتبر قائمة في الخصومة ومطروحة دائماً على المحكمة ويعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشتملاً حتماً على قضاء ضمني في شأن الاختصاص . لما كان ذلك فإنه كان يتعين على المحكمة الابتدائية أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى — بإلغاء الحجز الإداري وبراءة الذمة من الدين — ولو لم يدفع أحد أطراف الخصومة أمامها بعدم الاختصاص وأن يحيل الدعوى إلى قاضي التنفيذ المختص اتباعاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

٤ — تنص المادة ٢٦٩ / ١ من قانون المرافعات على أنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفة قواعد الاختصاص ، تقتصر المحكمة على الفصل في مسألة الاختصاص وعند الاقتضاء — تعيين المحكمة المختصة التي يجب التداعي إليها بإجراءات جديدة ، وإذا كان الاستئناف — صالحاً للفصل



فيه ، فإنه يتعين إلغاء الحكم بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية نوعياً بنظر الدعوى وباختصاص قاضى التنفيذ المختص بدائرة دمنهور الابتدائية ينظرها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسباً يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٢٠٧ مدنى دمنهور الابتدائية ضد رئيس مجلس مدينة دمنهور ووزير الرى بصفته ممثلاً لمصلحة المساحة — الطاعنين — طلب فيها الحكم بإلغاء حجز ما للدين لدى الغير الإدارى الموقع فى ١٩٧٠/٦/٢٢ بناء على طلب الطاعن الأول تحت يد مصلحة المساحة وبراءة ذمته من المبلغ المحجوز من أجله وقدره ٤٣٠ جنيهاً و ٩٥٠ ملياً ، وقال شرحاً لدعواه أنه بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٢ وقع الطاعن الأول حجزاً ما للدين لدى الغير الإدارى على ما يستحقه من تعويض تحت يد مصلحة المساحة عن المشروع رقم ٨٣ بلديات وفاء لمبلغ ٤٣٠ جنيهاً و ٩٥٠ ملياً باعتبار قيمة مرافق ، مع أنه ليس للطاعن الأول الحق فى المطالبة بهذه المرافق أو بضرية تحسين . ذلك أنه بتاريخ ١٩٦٤/١١/١٥ تنازل أخوه ... .. عن نفسه وبصفته وكيلاً عن باقى ورثة المرحوم ... .. عن مطالبة الطاعن الأول بالتعويض عن الشوارع التى تحترق باقى ملكهم بعيداً عن المشروع رقم ٨٣ بلديات مقابل إعفائهم من قيمة جميع المرافق الخاصة بالمياه والرصف والمجارى والإنارة وضرية التحسين وقد تم ذلك الاتفاق نفاذاً للصالح المبرم بين الطاعن الأول وبين جميع ملاك هذه المنطقة والمصدق عليه من لجنة الفصل فى الاعتراضات والمرفق بملف الاعتراض رقم ٢١ سنة ١٩٦٠ وإذ يحق له طلب إلغاء هذا الحجز وبراءة ذمته من المبلغ المحجوز من أجله فقد أقام الدعوى

للحكم له بطلباته وبتاريخ ١٩٧١/٢/٢٤ حكمت المحكمة بئدب مكتب خبراء وزارة العدل بدمهور للاطلاع على أوراق المشروع رقم ٨٣ بلديات وملف الاعتراض رقم ٢١ سنة ١٩٦٠ المنضم للدعوى رقم ٣٨٥ سنة ١٩٦٩ مدنى دمنهور الابتدائية لمعرفة ما إذا كان قد حصل اتفاق بشأن المرافق ومقابل التحسين ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت فى ١٩٧١/١٢/٢٢ بطلبات المطعون عليه . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤ سنة ٢٨ ق مدنى الاسكندرية " مأمورية دمنهور " وبتاريخ ١٩٧٣/١/٢٧ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض سبب الطعن وأضافت سببا يتعلق بالنظام العام حاصله أن الدعوى تعتبر فى حقيقتها منازعة موضوعية من منازعات التنفيذ التى يختص بنظرها قاضى التنفيذ إعمالا لنص المادتين ٢٧٥ و ٣٣٥ من قانون المرافعات وإذا قضت محكمة أول درجة فى موضوع الدعوى فإنها تكون قد خالفت القانون فى شأن قواعد الاختصاص النوعى وهى من النظام العام ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائى قد وقع فى نهس المخالفة ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشوره فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن النعى الذى أثارته النيابة العامة صحيح ذلك أنه لما كان الثابت أن المطعون عليه قد أقام الدعوى ضد الطاعنين بطلب الحكم بإلغاء حجز المالدين لدى الغير الإدارى - الذى وقعه انطاعن الثانى وببراءة ذمته من الدين المحجوز من أجله تأسيسا على عدم مديونية لاطاعن الأول بذلك الدين ، فإن الدعوى بهذه المنابه هى دعوى بطلب رفع الحجز وهى تلك الدعوى التى يرفعها المحجوز عليه ضد الحاجز معترضا على الحجز طالبا الغاءه لأى سبب من الأسباب المبطله له موضوعية كانت أم شكائية وذلك بقصد التخلص من الحجز ومن اثاره والتحكم من تسليم المال المحجوز من المحجوز لديه ، وهذه الدعوى هى إشكال موضوعى فى التنفيذ ولا يغير من ذلك طلب المحجوز عليه الحكم ببراءة ذمته من الدين المحجوز من أجله ، ذلك أن هذا الطلب هو أساس الدعوى ومدار النزاع فيها إذ لا يجاب إلى طلبه بإلغاء الحجز إلا بثبوت براءة ذمته من الدين ولما كانت

المادة ٧٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري تقضى بأن تسرى على الحجز الإداري جميع أحكام قانون المرافعات التي لا تتعارض مع أحكام ذلك القانون ، وكان القانون المذكور قد خلا من النص على دعوى رفع الحجز فإنه يرجع بشأنها إلى قانون المرافعات ، وإذا تنص المادة ٣٣٥ من هذا القانون على أنه ” يجوز للحجوز عليه أن يرفع الدعوى بطاب رفع الحجز أمام قاضي التنفيذ الذي يتبعه . . . “ مما يقتضاه أن قاضي التنفيذ دون غيره هو المختص نوعيا بنظر هذه الدعوى أيا كانت قيمتها وتخرج عن اختصاص المحكمة الابتدائية النوعي ، ولما كانت المادة ١٠٩ من قانون المرافعات تنص على أن ” الدفع بعدم اختصاص المحكمة لاتقاء ولايتها أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها . ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى فإن مؤدى ذلك أن الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام ولذا فإن مسألة الاختصاص بالنسبة لنوع الدعوى تعتبر قائمة في الخصومة ومطروحة دائما على المحكمة ويعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشتملا حتما على قضاء ضمني في شأن الاختصاص ، لما كان ذلك فإنه كان يتعين على المحكمة الابتدائية أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المذكورة ولو لم يدفع أحد أطراف الخصومة أمامها بعدم الاختصاص وأن تحيل الدعوى إلى قاضي التنفيذ المختص بإتباعا لنص الفقرة الأولى من المادة ١١٠ من قانون المرافعات فيما تنص عليه من أنه ” على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ، ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية . . . “ وإذا هي قضت في موضوع النزاع مجاوزة اختصاصها وأيدها الحكم المطعون فيه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .



وحيث أن المادة ١/٣٦٩ من قانون المرافعات تنص على أنه "إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفة قواعد الاختصاص، تقتصر المحكمة على الفصل في مسألة الاختصاص وعند الاقتضاء تعين المحكمة المختصة التي يجب التداعي إليها بإجراءات جديدة" وإذ كان الاستئناف صالحا للفصل فيه ولما سلف فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص محكمة دمنهور الابتدائية نوحيا بنظر الدعوى وباختصاص قاضي التنفيذ المختص بدائرة محكمة دمنهور الابتدائية بنظرها .

---

## جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد صدقي العصار ؛ وزكي الصاوي صالح ؛ وجمال الدين عبد اللطيف ؛ وعبد الحميد المرصفاي .

( ١٥٨ )

الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٣ القضائية :

( ١ ) تقادم " تقادم مسقط " .

وقف تنفيذ عقوبة الغرامة بعد سداد المتهم لها . الدعوى يطلب استردادها تسقط بانقضاء  
خمس عشرة سنة من تاريخ وقف تنفيذ العقوبة . لا محل لأعمال نص المادة ١٨٧ مدني .  
حالة ذلك .

( ٢ ) نقض " السبب غير المنتج " . حكم " تسبيب الحكم " .

انتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة في القانون . النعي عليه لخطأ ورد في أسبابه . غير منتج .

١ - تنص المادة ١٨٧ من القانون المدني على أن تسقط دعوى استرداد  
ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير  
المستحق بحقه في الاسترداد وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المبلغ  
المطالب برده يمثل عقوبة غرامه قضى بها على مورث المطعون عليهم ، وأنه بعد  
أن قام بدفعه صدر قرار رئيس الجمهورية بوقف تنفيذ هذه العقوبة فيكون  
المورث حين دفع هذا المبلغ تفيذا للحكم الصادر في تلك القضية قد وفى بدين كان  
مستحقا عند الوفاء به ، ولما كان القرار المذكور ليس من شأنه أن يزيل الحكم الجنائي  
الذي قضى بالغرامة بل كان من أثره أن صار للمطعون عليهم وهم ورثة المحكوم عليه  
الحق في استرداد المبلغ المذكور ومن ثم فلا يصح أن يواجهوا بحكم المادة ١٨٧  
من القانون المدني سالف الذكر ، ذلك أن المبلغ المحكوم به وقت أن حصلته  
النيابة العامة قد حصل بحق لكن بقاءه تحت يدها أصبح بعد صدور القرار  
سالف الذكر بغير سند ، ولذلك يصبح ديننا عاديا يسقط الحق في اقتضائه بمدة

التقادم المنصوص عليها في عليها في المادة ٣٧٤ من القانون المدني ، وإذ كان الثابت في الدعوى أن هذه المدة وهي خمس عشرة سنة لم تكن قد اكتملت من تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية في ١٩٦٣/٩/٢٤ حتى رفع الدعوى في ١٩٧١/١٠/٢١ بأحقية المطعون ضدهم في صرف قيمة الغرامة المدفوعة من المورث — فإن الحق في المبلغ المطالب برده لا يكون قد سقط بالتقادم <sup>(١)</sup> .

٢ — إذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى الصيحه ، فإن النعي عليه بالخطأ في الأسباب التي أقام عليها قضاءه يكون غير منتج مادام منطوقه جاء موافقا للتطبيق الصحيح للقانون على الواقعة الثابتة فيه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٢٩٢٦ سنة ١٩٧١ مدنى الاسكندرية الابتدائية ضد وزير العدل بصفته — الطاعن — وآخرين طلبوا فيها الحكم بأحقيتهم في صرف مبلغ ٦٩٥ جنيها و ٣٤٠ مليا قيمة الغرامة المدفوعة من مورثهم في قضية اللجنة رقم ١٩ سنة ١٩٦٢ أمن دولة المنيا والمقرر بوقف تنفيذها ، وقالوا بيانا لدعواهم أن النيابة العامة اتهمت مورثهم المرحوم ... .. في قضية اللجنة سالفة الذكر بأنه في يوم ١٩٥٨/٤/١٦ استعمل العملة المفرج عنها وقدرها ٤٣٧ جنيها و ٦٧٠ مليا في غير الأغراض اخصصة لها بأن استورد بضائع أخرى ، وبتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٤ حكمت محكمة أمن الدولة بتفريغ ٦٩٥٤٤ جنيها و ٣٤٠ مليا والمصادرة ، وبعد أن قامت النيابة بتحصيل الغرامة المحكوم بها وعرضت القضية على مكتب شئون أمن الدولة للتصديق على الحكم

(١) راجع نقض ١٩٧٢/٣/٢٨ مجموعة المكاتب الفنى السنة ٢٤ ص ٥٠٩



صدر قرار رئيس الجمهورية في ٢٤/٩/١٩٦٣ بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة وحذف عقوبة المصادرة، وأضاف المطعون عليهم أن مورثهم توفي في ١٣/٨/١٩٦٣ وأدرجت مصلحة الضرائب هذا المبلغ ضمن عناصر التركة وقامت بالحجز عليه تحت نيابة غرب الاسكندرية غير أنها لم تورد المبلغ إلى المصلحة، فقاموا هم بتسديد الضرائب المستحقة عن التركة وحصلوا في ٢٨/٩/١٩٦٨ على شهادة بالإفراج عن المبالغ النقدية التي خلفها المورث ومن بينها مبلغ الغرامة سالف الذكر وبتاريخ ١٢/٩/١٩٦٩ قدموا طلبا لرئيس نيابة غرب الاسكندرية لصرف المبلغ فوافق على ذلك، إلا أن كاتب أول محكمة المنشية بالاسكندرية امتنع عن الصرف استنادا إلى سقوط حقهم فيه لمضي خمس سنوات على تاريخ الاستحقاق في ٢٤/٩/١٩٦٣، وإذ يستحيل عليهم المطالبة بهذا المبلغ لتوقيع الحجز من مصلحة الضرائب وهو أمر من شأنه وقف سريان التقادم إلى أن حصلوا على شهادة بالإفراج عنه، فقد أقاموا دعواهم للحكم لهم بطلباتهم. وبتاريخ ٣٠/٥/١٩٧٢ حكمت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليهم المبلغ موضوع الدعوى. استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالإستئناف رقم ٩١٩ سنة ٢٨ ق مدني طالبا إلغاءه والقضاء بسقوط حق المطعون عليهم في استرداد المبلغ المذكور طبقا للحكم المادة ١٨٧ من القانون المدني لمضي ثلاث سنوات من ٢٤/٩/١٩٦٣ تاريخ علمهم بحقهم في استرداده وبتاريخ ٢٣/١/١٩٧٣ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت انيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن. وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحدت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها.

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بسقوط حق المطعون عليهم في استرداد المبلغ موضوع الدعوى بالتقادم وبأحقيتهم في صرفه قد أخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت بالأوراق من وجهين (الأول) أنه أقام قضاءه على أن المستفاد من نص الفقرة الثانية من المادة ٣١ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بفرض أيلولة على التركات والمادة ٤٣ من لائحته التنفيذية أن أموال التركة تعتبر محبوسة من وقت الوفاة حتى يتم سداد رسم الأيلولة وضرية التركات أو يثبت أنه غير مستحق

عليها شيء من ذلك و بالتالى فلا يجوز للورثة مطالبة الغير بما في ذمتهم من ديون للتركة قبل سداد ما يكون مستحقا عليها من رسم أو ضريبة والحصول دلى الشهادة الدالة على ذلك ، وهو ما يترتب عليه وقف سريان التقادم من تاريخ الوفاة حتى صدور تلك الشهادة وإذ لم تمض ثلاث سنوات من ١٩٦٨/٩/٢٨ تاريخ شهادة الإفراج عن التركة حتى رفع الدعوى فلا يكون حق المطعون عليهم في استرداد المبلغ قد سقط بالتقادم ، في حين أن الشارع قصد بهذين النصين منع مدينى التركة من الوفاء بديونهم للورثة قبل صدور شهادة الإفراج ولم يمنع هؤلاء الآخرين من المطالبة بحقوق التركة وصيانتها من التقادم مما يقتضاه أن التقادم لا يقف طوال الفترة من تاريخ الوفاة حتى صدور الشهادة المذكورة ( والثانى ) أنه مع التسليم بوقف التقادم حتى تاريخ صدور شهادة الإفراج في ١٩٦٨/٩/٢٨ فإن مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها في المادة ١٨٧ من القانون المدنى تكون قد انقضت من هذا التاريخ ١٩٧١/١٠/٢١ مما كان يتعين معه القضاء بسقوطها بالتقادم .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٨٧ من القانون المدنى تنص على أن تسقط دعوة استرداد ماذفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المبلغ المطالب برده يمثل عقوبة غرامة قضى بها على مورث المطعون عليهم في اللجنة رقم ١٩ سنة ١٩٦٢ ، أمن دولة المنيا ، وأنه بعد أن قام بدفعه صدر قرار رئيس الجمهورية في ١٩٦٣/٩/٢٤ بوقف تنفيذ هذه العقوبة فيكون المورث حين دفع هذا المبلغ تنفيذا للحكم الصادر في تلك القضية قد وفى بدين كان مستحقا عند الوفاء به ولما كان القرار المذكور ليس من شأنه أن يزيل الحكم الجنائى الذى قضى بالغرامة بل كان من أثره أن صار للمطعون عليهم وهم ورثة المحكوم عليه الحق في استرداد المبلغ المذكور ومن ثم فلا يصح أن يواجهوا بحكم المادة ١٨٧ من القانون المدنى سالفه الذكر ، ذلك أن المبلغ المحكوم به وقت أن حصلته النيابة العامة قد حصل بق ، لكن بقاءه تحت يدها أصبح بعد صدور القرار سالف الذكر بغير سند ، ولذلك يصبح ديننا عاديا يسقط الحق في اقتضائه بمدة التقادم المنصوص عليها في المادة ٣٧٤ من القانون

المدنى ، ولما كان الثابت فى الدعوى أن هذه المدة وهى خمس عشر سنة لم تكن قد اكتملت من تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية فى ١٩٦٣/٩/٢٤ حتى رفع الدعوى فى ١٩٧١/١٠/٢١ فإن الحق فى المبلغ المطالب برده لا يكون قد سقط بالتقادم ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة وقضى بالزام الطاعن برد المبلغ المذكور إلى المطعون عليهم ، فإن النعى عليه بالخطأ فى الأسباب التى أقام عليها قضاءه يكون غير منتج مادام منطوقه جاء موافقا للتطبيق الصحيح للقانون على الواقعة الثابتة فيه .

وحيث إنه لم تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد صدقي العصار ، وزكي الصاوي صالح ، وجمال الدين عبد اللطيف ، وعبد الحيد المرصفاوي .

( ١٥٩ )

الطعن رقم ١٩١ لسنة ٣٠ القضائية :

اختصاص " اختصاص ولائي " . تحكيم " هيئة التحكيم " مؤسسات .

المؤسسات الصحفية . من أشخاص القانون الخاص . اعتبارها في حكم المؤسسات العامة  
في حالات خاصة . ق. ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ وق - لسنة ١٩٦٤ - المنازعات فيما يجاوز هذه الحالات  
من اختصاص القضاء العادي دون هيئات التحكيم

مفاد نص المادة السادسة من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة  
ونص المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات  
الصحفية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إن المؤسسات الصحفية  
لا تعدو أن تكون مؤسسات خاصة غير أن المشرع رأى أن يكون تأسيسها  
للشركات المساهمة اللازمة لمباشرة نشاطها وتنظيم علاقتها بها وفق القواعد المقررة  
بالنسبة للمؤسسات العامة ، كما اعتبرها في حكم هذه المؤسسات فيما يتعلق بمسئولية  
مديرها ومستخدميها الجنائية ، وفيما يختص بمزاولة الاستيراد والتصدير ،  
ومن ثم تعد المؤسسات الصحفية - فيما يجاوز هذه المسائل - من أشخاص  
القانون الخاص ، وبالتالي يكون الاختصاص بشأنها لجهة القضاء العادي صاحب  
الولاية العامة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر  
واعتبر المؤسسة الطاعنة - مؤسسة دار المعارف - مؤسسة عامة ورتب على ذلك  
القضاء بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى وهي خاصة بمطالبة بنك مصر  
الطاعن بمبلغ مقابل نشرات ، وباختصاص هيئات التحكيم بها ، فإنه يسكون  
قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن مؤسسة دار المعارف بمصر — الطاعنة — أقامت الدعوى رقم ٥٧١٧ سنة ١٩٧١ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ضد بنك مصر — المطعون عليه — طالبة الحكم بالزامه بأن يؤدي لها مبلغ ٤١٧ جنيها و ٦٩٤ مليا قيمة طبع نشرات تعهد بالوفاء به بمقتضى خطابه المؤرخ ١٩٦٩/٨/٢٦ ، دفع ألبنك المطعون عليه بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى تأسيسا على أن هيئات التحكيم هى المختصة بنظر النزاع لأن الطاعنة مؤسسة عامة . وبتاريخ ١٩٧٢/٥/٦ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وبإحالتها إلى هيئة التحكيم المختصة . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٩٠٣ سنة ٨٩ مدنى . وبتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٤ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى فيه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول أن الحكم اعتبرها مؤسسة عامة استنادا إلى أنه وإن كانت طبيعة المؤسسات الصحفية لم تحدد بنص فى القانون إلا أن مقومات المؤسسات العامة متوافرة فيها إذ أن لها مجلس إدارة يصرف شئونها وميزانية مستقلة وتقوم على إدارة مرفق عام هو توجيه الشعب عن طريق الصحافة وإشباع حاجات الأفراد من العلم والمعرفة بأوجه نشاط العالم الخارجى كما إن القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ قد منحتها حق تأسيس شركات

مساهمة بمفردها لمزاولة نشاطها الخاص بالنشر أو الإعلان أو الطباعة أو التوزيع وفق القواعد المقررة للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ، في حين أن المؤسسات الصحفية مملوكة للاتحاد الاشتراكي الذي يشكل مجالس إدارتها وهو هيئة سياسية مستقلة عن سلطات الدولة ، ولكل مؤسسة صحفية ميزانية مستقلة لا يتول فيها شيء للدولة ولا تخضع لإشرافها ، وقد نص القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ على أن تعتبر المؤسسات الصحفية في حكم المؤسسات العامة في أحوال حددها على سبيل الحصر في المادتين الثانية والثالثة منه مما مفاده أنه فيما عدا هذه الحالات تعتبر المؤسسات الصحفية مؤسسات خاصة ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النمي صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة السادسة من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة قد نصت على أن ” يشكل الاتحاد القومي — الذي حل محله الاتحاد الاشتراكي — مؤسسات خاصة لإدارة الصحف التي يملكها ، ويعين لكل مؤسسة مجلس إدارة يتولى مسؤولية إدارة صحف المؤسسة ، “ كما نصت المادة الثانية من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية على أنه ” للمؤسسات الصحفية تأسيس شركات مساهمة بمفردها دون أن يشترك معها مؤسسون آخرون وذلك لمباشرة نشاطها الخاص بالنشر أو الإعلان أو الطباعة أو التوزيع ، ويكون تأسيس هذه الشركات وتنظيم علاقتها بالمؤسسات الصحفية بها وفق القواعد المقررة بالنسبة للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي “ ونصت المادة الثالثة منه على أن ” تعتبر المؤسسات الصحفية المشار إليها في هذا القانون في حكم المؤسسات العامة فيما يتعلق بأحوال مسؤولية مديريها ومستخدميها المنصوص عليه في قانون العقوبات ، وفيما يتعلق بمزاولة التصدير والاستيراد “ فإن مفاد هذه النصوص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إن المؤسسات الصحفية لا تعدو أن تكون مؤسسات خاصة غير أن المشرع رأى أن يكون تأسيسها للشركات المساهمة .



اللازمة لمباشرة نشاطها وتنظيم علاقتها بها وفق القواعد المقررة بالنسبة للمؤسسات العامة كما اعتبرها في حكم هذه المؤسسات فيما يتعلق بمسئولية مديريها ومستخدميها الجنائية وفيما يختص بمزاولة الاستيراد والتصدير ومن ثم تعد المؤسسات الصحفية فيما يجاوز هذه المسائل — من أشخاص القانون الخاص — وبالتالي يكون الاختصاص بشأنها لجهة القضاء العادي صاحب الولاية العامة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتبر المؤسسة الطاعنة مؤسسة عامة ورتب على ذلك القضاء بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى وهي خاصة بمطالبة بنك مصر — الطاعن — بمبلغ مقابل طبع نشرات وباختصاص هيئات التحكيم بها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

---

## جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين الدكتور عبد الرحمن عياد، و محمد الباجوري، وصلاح نصار، و أحمد صلاح الدين وهدان .

( ١٦٠ )

الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٣٤ القضائية :

( ١ ) استئناف " الأحكام غير الخائز استئنافها " . حكم .

الأحكام الصادرة أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيها استقلالاً . الاستثناء . حالاته . م ٢١٢ مرافعات .

( ٢ ) إيجار " إيجار الأماكن " . استئناف . حكم .

استئناف الحكم الذى قضى بتخفيض الأجرة مع ندب خبير لتقدير الفروق المستحقة للمستأجر . القضاء بعدم جوازه . صحيح . لا يغير من ذلك استئناف الحكم الصادر برد الفروق وضم كلا الاستئنافين والفصل فيهما بحكم واحد .

( ٣ ) حكم " الطعن فى الحكم " . استئناف . نظام عام .

قابلية الأحكام للطعن فيها من عدمه . تعلقه بالنظام العام .

( ٤ ) قانون " تفسير " .

حكمة التشريع . عدم جواز اللجوء إليها مع صراحة النص .

( ٥ ) نقض " أسباب الطعن " . نظام عام .

التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بالأسباب المتعلقة بالنظام العام . شرطه .

( ٦ ) إيجار " إيجار الأماكن " . استئناف . حكم .

استئناف الحكم المنهى للخصومة . أثره . اعتبار الأحكام السابق صدورها فى القضية مستأنفة . شرطه . ألا تكون قد قبلت صراحة . وجوب قصر أثر الاستئناف بالنسبة لما رفع عنه فقط . مثال بشأن الحكم بتخفيض الأجرة والحكم برد الفروق .

( ٧ ، ٨ ) إيجار ” إيجار الأماكن “ . دعوى . أمر الأداء .

( ٧ ) طلب المستأجر استرداد فروق الأجرة المصاحب لطلب التخفيض . سبيل المطالبة به .  
الطريق العادى لرفع الدعوى دون سلوك طريق أمر الأداء . علة ذلك .

( ٨ ) دعوى المستأجر باسترداد مادفع زائدا عن الأجرة القانونية . جواز رفعها تبعاً لدعوى تخفيض الأجرة أو بدعوى مستقلة . جواز رفعها بعد انتهاء الملاقة الإيجارية .

( ٩ ، ١٠ ) التزام . إيجار . إيجار الأماكن .

( ٩ ) المقاصة القضائية . شروطها . وجوب طلبها بدعوى أصلية أو بطلب عارض . لا يجوز طلبها لأول مرة في الاستئناف . مثال في إيجار .

( ١٠ ) المقاصة القانونية . شروطها . وقوعها بقوة القانون . جواز التمسك بها لأول مرة في الاستئناف . مثال في إيجار .

١ — المقرر — في قضاء هذه المحكمة — أن مفاد المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن المشرع وضع قاعدة عامة مقتضاها أن الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الحكم المنهى للخصومة ، سواء كانت تلك الأحكام قطعية أم متعلقة بالإثبات ، ولم يستثن من ذلك إلا الأحكام التي بينها بيان حصروهاى الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والقبالة للتنفيذ الجبرى وإن رائده في ذلك — على ما أفصححت عنه المذكرة الإيضاحية — هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحيانا من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يستتبع ذلك حتما من زيادة نفقات التقاضى .

٢ — إذ كان البين من الأوراق أن الدعوى أقيمت أمام محكمة أول درجة بطلب تحديد أجرة عين النزاع ورد الفروق المترتبة على هذا التحديد ، وكان الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧١/١/٣٠ قد اقتصر على الشق الخاص بتحديد الأجرة دون الشق المتعلق برد الفروق التي ناط بتقديرها أحد الخبراء وكان هذا الحكم قطعيا غير مشمول بالنفاذ المعجل ويخرج عن نطاق الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى ، وكان الحكم المنهى للخصومة لم يصدر إلا في تاريخ لاحق ، فإن الطعن فيه على استقلال



يكون غير جائز وفقا لنص المادة ٢١٢ مرافعات لما كان ذلك وكان قرار المحكمة بضم الاستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد ليس من شأنه أن يدمجهما في استئناف واحد بحيث يفقد كل منهما إستقلاله ولا يؤثر على مركز الخصوم في كل منهما طالما أن الطلبات في إحداها ليست هي ذات الطلبات في الآخر . فلا يجوز القول بأن قرار محكمة الاستئناف بضم الاستئنافين جعل للاستئناف المقضى بعدم جوازه جائزا بعد أن كان قبل قرار الضم غير جائز ، وإذ سائر الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي عليه بخالفة القانون يكون على غير أساس .

٣ — قابلية الأحكام للطعن فيها أو عدم قابليتها مسألة متعلقة بالنظام العام تقضى بها المحكمة من تلقاء نفسها .

٤ — إذ كان نص المادة ٢١٢ مرافعات واضعا فلا يسوغ اللجوء في تفسيره لحكمة التشريع ، لأن هذه الحكمة لا يمكن تطبيقها باعتبارها ليست نصا يطبق ، وإنما هي مجرد وسيلة يهتدى بها في تفسير النص حال غموضه .

٥ — أنه وإن كان يجوز التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بأي سبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام ، إلا أنه لما كان مضافا الطعن بالجلسة منصب على ما جاء بحكم محكمة أول درجة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لموضوع تخفيض الأجرة محل النعي ، وإنما قضى بعدم جواز الاستئناف فإن النعي يكون واردا على غير محل .

٦ — إذ كان مفاد المادتين ١/٢٢٩ ، ٢٣٢ من قانون المرافعات مرتبطتين أنه تعتبر مستأنفه مع استئناف الحكم المنهى للخصومة جميع الأحكام الصادرة قبله ، غير أن ذلك مشروط بالاتكون هذه الأحكام قد قبلت ممن استأنفها صراحة وأن يقتصر نظر الاستئناف على الحدود التي يقررها الأثر الناقل للاستئناف ، فلا يطرح على المحكمة الاستئنافية إلا ما رفع عنه الاستئناف فقط ، ولا يجوز لها أن تتعرض للفصل في أمر غير مطروح عليها . لما كان ذلك وكان البين من صحيفة الاستئناف أنها جاءت قاصرة على قضاء محكمة أول درجة الصادر بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٧ فيما يتعلق برد فروق الأجرة ، ولم تعرض على الإطلاق لموضوع

تحديد الأجرة ولا لأوجه المنازعة المنطقة به ، وكان طلب الطاعن إيقاف الفصل في هذا الاستئناف حتى يتم الفصل في استثناءه الآخر عن حكم تحديد الأجرة لا يفيد تعرضا لهذا الموضوع الأخير ، بل يعنى على العكس تسايده باستقلال كل من الاستئنافين عن الآخر موضوعا وسببا ، فإنه يمتنع بهذه المثابة على محكمة الاستئناف النظر في موضوع تحديد الأجرة عند الفصل في الاستئناف المقصور على فروق الإيجار .

٧ - مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٢٠١ من قانون المرافعات ، أنه يشترط لسلوك طريق استصدار أمر الأداء أن يكون الدين المطالب به مبلغا من النقود ثابتا بالكتابة ومعين المقدار حال الأداء ، ومقتضى ذلك أن يكون الدين ثابتا بورقة عليها توقيع المدين ، وبين منها أو من أوراق أخرى موقع عليها منه أن الدين حال الأداء ومعين المقدار ، فإن لم يكن الدين معين المقدار في ورقة من هذا القبيل أو لم يكن ما يطالب به الدائن ديناً من النقود معيناً مقداره ، فإن سبيل الدائن إلى المطالبة به يكون هو الطريق العادى لرفع الدعاوى ولا يجوز له في هذه الحالة أن يلجأ إلى طريق استصدار أمر الأداء ، لأنه استثناء من القواعد العامة في رفع الدعاوى لا يجوز التوسع فيه ، ولا يكون طريقا إلزاميا عند المطالبة بالحق ابتداء ، ولما كانت فروق الأجرة التي طالب بها المطعون عليه لم تثبت في ورقة تحمل توقيع الطاعن ولم يعين مقدارها أو تصبح حالة الأداء إلا عند صدور الحكم على ضوء تقرير أهل الخبرة بتخفيض أجرة شقة النزاع وكان البين من الأوراق أن المطلوب المطعون عليه بمدعاه لم يكن قاصرا على المطالبة بالفروق بل صاحب تحديد الأجرة ، فإن استلزام اتباع طريق استصدار الأمر بالأداء بالنسبة للفروق يقوم على غير سند قانوني .

٨ - لا تريب على المدعى إن هو جهم في دعوى واحدة بين طالبين يقوم أحدهما على الآخر ويعتبر نتيجة لازمة له ، ولما كانت الدعوى بطلب استرداد مادفع زائدا عن الأجرة القانونية مترتبة على طالب التخفيض فإنه يجوز رفعها مستقلة بدعوى مبتدأة أو بالتبعية لدعوى تخفيض الأجرة ، كما يصح رفعها ولو بعد انتهاء العلاقة الإيجارية .

٩ — إذ كان البين من الأوراق أن هناك خلافا بين طرفي التداعي حول أجره الجراج وأن الخبير المنتدب لم يعرض لها ولم يحدد قدرها تاركا الأمر للجنة تقدير القيمة الإيجارية المختصة ، وكان الحكم الصادر بالتخفيض قد اكتفى بتحديد الأجرة القانونية لشقة النزاع دون الجراج وكانت هذه الأجرة ليست معلومة المقدار ولا خالية من النزاع ، فلاحى الحكم إن هو ذهب في خصوصها إلى أنه إزاء مقاصة قضائية لا يجوز ابدؤها إلا بدعوى أصلية أو يطلب عارض ولا تقبل إثارتها لأول مرة في مرحلة الاستئناف .

١٠ — المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المقاصة القانونية على ما تنص به المادة ٣٦٢ من القانون المدنى تستلزم في الدين أن يكون خاليا من النزاع محققا لاشك في ثبوته في ذمة المدين ، وأن يكون معلوم المقدار ، ولا بد من اجتماع الشرطين اعتبارا بأن المقاصة تتضمن معنى الوفاء الاجبارى ، لا يجبر المدين على دفع دين متنازع فيه أو غير معلوم مقداره ، وكان التمسك بالمقاصة القانونية يصح إذا توافرت شرائطها في أية حالة تكون عليها الدعوى ، وكان دين الأجرة عن المدة من ١٩٧١/٦/١ حتى آخر مارس سنة ١٩٧٣ قد حدد بوجه نهائى بالحكم الصادر فى ١٩٧١/١/٣٠ بعد أن قضى بعدم جواز استئنافه ، وكان يتعين على محكمة الموضوع إذا ما ثبت أن المطعون عليه لم يوف بالأجرة أن توقع المقاصة القانونية وهو ما يصح التمسك به لأول مرة أمام محكمة الاستئناف وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر المقاصة قضائية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ومدى المداولة .

. حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٨٨ سنة ١٩٦٨ مدنى أمام محكمة الجيزة الابتدائية بطلب الحكم بتخفيض أجرة الشقة المستأجرة إلى مبلغ ١٢ جنيها و ٤٢٣ مليا شهرى أو بحد مبلغ ٣٩٣ جنية و ٧٣٣ مليا فروق أجرة



سددت دون وجه حق في الفترة من ١/٩/١٩٦٥ حتى يناير سنة ١٩٦٨ وقال شرحا لها أنه استأجر من الطاعن الدور الأول من الفيلا السكائنة بشارع ... .. بموجب عقد مؤرخ ٢٢/٨/١٩٦٥ بأجرة شهرية قدرها ٢٥ جنيها ، وإذ تبين له أن حقيقة الأجرة الاتفاقية طبقا لايصال صادر من الطاعن إلى مستأجر سابق في شهر يناير سنة ١٩٦٢ كانت مبلغ ٢٢ جنيها و ٥٠٠ مليا شهريا تنخفض طبقا للقوانين أرقام ١٦٨ سنة ١٩٦١ ١٦٩ سنة ١٩٦١ ، ٧ سنة ١٩٦٥ إلى مبلغ ١٢ جنيها و ٢٢٣ مليا فقد أقام دعواه . وبتاريخ ١٥/٤/١٩٦٨ حكمت المحكمة بنسب مكتب الخبراء لبيان تاريخ إنشاء الشقة وإعدادها للسكنى وقيمتها التجارية وقتئذ أو أجرة المثل مع تحديد أجرتها القانونية واحتساب ما قد يكون مستحقا للطعون عليه من فروق . وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت فحكمت في ٢٠/٤/١٩٧٠ بإعادة المأمورية للخبير لبيان أجرة المثل لشقة النزاع في شهر نوفمبر سنة ١٩٦١ ، ثم حكمت في ٣٠/١/١٩٧١ ( أولا ) بالعدول من الحكم التمهيدي الصادر في ٢٠/٤/١٩٧٠ ( ثانيا ) باعتبار الأجرة القانونية لشقة النزاع في تاريخ التعاقد مبلغ ١٢ جنيها و ٢٤٧ مليا بخلاف أجرة الجراج ( ثالثا ) بإعادة المأمورية إلى الخبير لتقدير الفروق المستحقة للطعون عليه في ذمة الطاعن حتى تاريخ إيداع تقريره . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٩٤ لسنة ٨٨ ق القاهرة طالبا الغاء ورفض الدعوى — واستمرت المحكمة الابتدائية في نظر الدعوى ، وأثر تقديم الخبير تقريره حكمت في ٢٧/١٢/١٩٧٢ بالزام الطاعن بأن يؤدي للطعون عليه مبلغ ٨٣٣ ج و ٨٥٠ م قيمة الفروق المستحقة من أول أكتوبر سنة ١٩٦٥ حتى آخر مارس سنة ١٩٧١ بخلاف أجرة الجراج . استأنف الطاعن هذا الحكم الأخير بالاستئناف رقم ٥٦٢ لسنة ٨٩ ق القاهرة طالبا الغاء والقضاء أصليا بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان واحتياطيا بوقف الدعوى حتى يفصل في الاستئناف الأول . وبعد ضم الاستئنافين حكمت محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٩/٣/١٩٧٣ ( أولا ) في الاستئناف رقم ١٢٩٤ لسنة ٨٨ ق بعدم جوازه ، ( ثانيا ) في الاستئناف رقم ٥٦٢ لسنة ٨٩ ق بتعديل الحكم المستأنف وقصر فروق الأجرة على مبلغ ٦١٥ جنيها و ٨٩٥ مليا طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض

الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على خمسة أسباب ، ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أسس قضاءه بعدم جواز الاستئناف رقم ١٢٩٤ لسنة ٨٨ ق المرفوع من الطاعن من حكم محكمة أول درجة الصادر بتاريخ ١٩٧١/١/٣٠ والخاص بتحديد الأجرة استنادا إلى أن هذا الحكم صدر أثناء سير الدعوى ولم تنته به الخصومة أمامها ، وأن الحكم المنهى للخصومة لم يصدر إلا بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٧ ، وأنه بالتالى لا يجوز استئنافه على استقلال عملا بالمادة ٢١٢ من قانون المرافعات ، في حين أن المحكمة التى توخاها المشرع بهذا النص هى عدم تقطيع أوصال القضية وقد تحققت هذه الخشية بما قرره محكمة الاستئناف من ضم الاستئناف رقم ٥٦٢ لسنة ٨٩ ق المرفوع عن الحكم الختامى إلى الاستئناف المقضى بعدم جوازه ، فيكون قد تحقق جمع شمل القضية في صعيد واحد وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون . وأضاف الطاعن بالجلسة أن حكم محكمة أول درجة المؤرخ ١٩٧١/١/٣٠ اعتمد في قضائه بتخفيض الأجرة على صورة فوتوغرافية لعقد إيجار وإيصال بالأجرة نسب صدوره من الطاعن لمستأجر سابق ، وإذ صدر حكم نهائى بتاريخ ١٩٧٥/١/٢١ فى الدعوى رقم ٥٩٤٣ سنة ١٩٧١ مدنى جنوب القاهرة التى أقامها الطاعن وخاصم فيها المطعون عليه والمستأجر السابق ، قضى باعتبار أصل هذا الإيصال وذلك العقد غير موجودين ، وهو حكم حائز لقوة الأمر المقضى بين الطاعن والمطعون عليه ويحق له التمسك بحجته أمام محكمة النقض باعتباره من النظام العام عملا بالمادة ٢٥٣ من قانون المرافعات حتى ولو لم تتضمنه صحيفة الطعن .

وحيث إن النعى غير سديد ، ذلك أن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن مفاد المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن المشرع وضع قاعدة عامة مقتضاها أن الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم المنهى للخصومة ، سواء كانت تلك الأحكام

قطعية أم متعلقة بالإثبات ، ولم يستثن من ذلك إلا الأحكام التي بينها بيان حصر وهي الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والقابلة للتنفيذ الجبرى ، وأن رائده في ذلك — على ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية — هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم ، وما يترتب على ذلك أحيانا من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يستتبع ذلك حتما من زيادة نفقات التقاضى ، ولما كان التبين من الأوراق أن الدعوى أقيمت أمام محكمة أول درجة بطلب تحديد أجرة عين النزاع ورد الفروق المترتبة على هذا التحديد ، وكان الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧١/١/٣٠ يقتصر على القضاء فى الشق الخاص بتحديد الأجرة دون الشق المتعلق برد الفروق التى ناط بتقريرها أحد الخبراء ، وكان هذا الحكم قطعيا غير مشمول بالنفاذ المعجل ويخرج عن نطاق الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى ، وكان الحكم المنهى للخصومة لم يصدر إلا فى تاريخ لاحق ، فإن الطعن فيه على استقلال يكون غير جائز وفقا لنص المادة المشار إليها . لما كان ذلك وكانت قابلية الأحكام للطعن فيها أو عدم قابليتها مسألة متعلقة بالنظام العام تقضى بها المحكمة من تلقاء نفسها ، وكان نص المادة ٢١٢ واضحا فلا يسوغ اللجوء فى تفسيره لحكمة التشريع ، لأن هذه الحكمة لا يمكن تطبيقها باعتبارها ليست نصا يطبق ، وإنما هى مجرد وسيلة يهتدى بها فى تقرير النص حال غموضه ، وكان قرار المحكمة بضم الاستئناف ليصدر فيها حكم واحد ليس من شأنه أن يدمجهما فى استئناف واحد بحيث يفقد كل منهما استقلاله ، ولا يؤثر على مركز الخصوم فى كل منهما طالما أن الطلبات فى أحدهما ليست هى ذات الطلبات فى الآخر ، فلا يجوز القول بأن قرار محكمة الاستئناف بضم الاستئناف جعل الاستئناف المقضى بعدم جوازه جائزا بعد أن كان قبل قرار الضم غير جائز ، وإذا ما أير الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس . لما كان ما تقدم فانه وإن كان يجوز التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بأى سبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام ، إلا أنه لما كان ما أضافه الطاعن بالجلسة ينصب على ما جاء بحكم محكمة أول درجة وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لموضوع تخفيض الأجرة محل النعى ، وإنما قضى بعدم جواز الاستئناف فإن النعى يكون واردا على غير محل ، وبالتالي غير مقبول .



وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم لم يتعرض في قضائه لتحديد الأجرة على سند من القول بأن الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف من قضاء محكمة الدرجة الأولى ، وأن الاستئناف رقم ٥٦٢ سنة ٨٩ ق انصب على الحكم الصادر برد الفروق ، في حين أن مفاد نص المادة ٢٦ من قانون المرافعات أن استئناف الحكم المنهى للخصومة يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قد قبلت صراحة ، فيمتد هذا الاستئناف إلى الحكم المتعلق بتحديد الأجرة ، خاصة وأن الطاعن لم يقبله بدليل استئنافه إياه على استقلال ، لا يذير من ذلك ما تقضى به المادة ٢٣٢ من ذات القانون لأن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بوقف الفصل في طلب رد الفروق حين الفصل نهائيا في شأن تحديد الأجرة مما مؤداه وجوب أن تقضى المحكمة الاستئنافية في موضوع التخفيض بداءة ثم تتعرض لطلب الفروق ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي في غير محله ، وذلك أنه لما كان مفاد المادتين ١/٢٢٩ ، ٢٣٢ من قانون المرافعات مرتبطتين أنه تعتبر مستأنفة ، مع استئناف الحكم المنهى للخصومة جميع الأحكام الصادرة قبله ، غير أن ذلك مشروط ألا تكون هذه الأحكام قد قبلت من استأنفها صراحة ، وبأن يقتصر نظر الاستئناف على الحدود التي يقررها الأثر الناقل للاستئناف فلا يطرح على المحكمة الاستئنافية إلا ما رفع عنه الاستئناف فقط ، ولا يجوز لها أن تتعرض للفصل في أمر غير مطروح عليها . لما كان ذلك وكان البين من صحيفة الاستئناف رقم ٥٦٢ لسنة ٨٩ ق أنها جاءت قاصرة على قضاء محكمة أول درجة الصادر بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٧ فيما يتعلق برد فروق الأجرة ، ولم تعرض على الإطلاق لموضوع تحديد الأجرة ولا لأوجه المنازعة المتعلقة به . وكان طلب الطاعن إيقاف الفصل في هذا الاستئناف حتى يتم الفصل في استئنافه الآخر عن حكم تحديد الأجرة لا يفيد تعرضا لهذا الموضوع الأخير ، بل يعني على العكس تسليمه باستقلال كل من الاستئنافين عن الآخر موضوعا وسببا ، فإنه يتمتع بهذه

المثبتة على محكمة الاستئناف النظر في موضوع تحديد الأجرة عند الفصل في الاستئناف المقصور على فروق الإيجار ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول إن طلب رد الفروق غير مقبول من وجهين ( أولهما ) أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأنه بعد صدور الحكم بالتخفيض أصبحت المطالبة بهرق الإيجار وقد توافرت فيها شرائط تطبيق المادة ٢٠١ من قانون المرافعات بحيث كان يتعين استصدار أمر أداء ، ونفى الحكم توافر هذه الشروط ، في حين أن فرق الإيجار يستند إلى ورقة عليها توقيع المدين وهي الإيصالات التي استلم الطاعن بموجبها الأجرة ، وبصدور حكم التخفيض أصبح مبلغ الفروق معين المقدار ( الثاني ) أن طلب تخفيض الأجرة ورد الفروق وإن كانا قد أبديا في دعوى واحدة إلا أن كلا منهما يعتبر طالبا أصليا مما لا يجوز معه الفصل في ثانيهما إلا بعد صيرورة الحكم في أولهما نهائيا ، وإذ ذهب الحكم إلى أن طلب هذه الفروق هو طلب تابع لطلب التخفيض ويجوز إبداءهما معا دون انتظار الفصل نهائيا في صدد تخفيض الأجرة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي مردود في وجهه الأول بأن النص في الفقرة الأولى من المادة ٢٠١ من قانون المرافعات على أنه " استثناء من القواعد العامة في رفع الدعاوى ابتداء تتبع الأحكام الواردة في المواد التالية إذا كان حق الدائن ثابتا بالكتابة وحال الأداء وكان كل ما يطالب به ديناً من النقود معين المقدار أو منقولاً معيناً بنوعه ومقداره . . " يدل على أنه يشترط أسلوب طريق استصدار أمر الأداء أن يكون الدين المطالب به مبلغاً من النقود ثابتاً بالكتابة ومعين المقدار وحال الأداء ، ومقتضى ذلك أن يكون ثابتاً بورقة عليها توقيع المدين ، ويبين منها أو من أوراق أخرى موقع عليها منه أن الدين حال الأداء ومعين المقدار ، فإن لم يكن الدين معين المقدار في ورقة من هذا القبيل أو لم يكن كل ما يطالب به الدائن ديناً من النقود معيناً مقداره ، فإن سبيل الدائن إلى

المطالبة به يكون هو الطريق العادى لرفع الدعاوى ولا يجوز له في هذه الحالة أن يلجأ إلى طريق استصدار أمر الأداء ، لأنه استثناء من القواعد العامة في رفع الدعاوى لا يجوز التوسع فيه ، ولا يكون طريقا إلزاميا إلا عند المطالبة بالحق ابتداء . ولما كانت فروق الأجرة التي طالب بها المطعون عليه لم تثبت في ورقة تحمل توقيع الطاعن ولم يتعين مقدارها أو تصبح حالة الأداء إلا بعد صدور الحكم على ضوء تقرير أهل الخبرة بتخفيض أجرة شقة النزاع ، وكان البين من الأوراق أن المطلوب المطعون عليه بمدهاء لم يكن قاصرا على المطالبة بالفروق بل صاحبه طالب تحديد الأجرة ، فإن استلزام اتباع طريق استصدار الأمر بالأداء بالنسبة للفروق يقوم على غير سند قانوني ، والنهي مردود في وجهه الثاني بأنه لما كان لا تثريب على المدعى إن هو جمع في دعوى واحدة بين طالبين يقوم أحدهما على الآخر ويعتبر نتيجة لازمة له ، وكانت الدعوى بطلب استرداد ما دفع زائدا عن الأجرة القانونية مترتبة على طالب التخفيض فإنه يجوز رفعها مستقلة بدعوى مبتدأه أو بالتبع لدعوى تخفيض الأجرة ، كما يصح رفعها ولو بعد اتمام العلاقة التجارية ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بوجوب استئصال ما لم يسدده المطعون عليه من أجرة شقة النزاع عن الفترة من ١٩٧٠/٢/١ حتى آخر يناير سنة ١٩٧٣ ومن أجرة الجراج عن الفترة من ١٩٦٦/١/١ حتى آخر يناير سنة ١٩٧٣ من فروق الأجرة المحكوم بها للمطعون عليه وذهب الحكم إلى أن هذه المطالبة تتضمن مقاصة قضائية لا تكون إلا بدعوى أصلية أو في صورة طلب عارض ولا يجوز إبدائها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ، في حين أن المقاصة المبداء قانونية وليست قضائية ويجوز إبدائها لأول مرة في الاستئناف باعتبارها وسيلة دفاع ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .



وحيث إنه لما كان البين من الأوراق أن هناك خلافا بين طرفي التداعى حول أجره الجراج ، وأن الخبير المتدب لم يعرض لها ولم يحدد قدرها تاركا الأمر للجنة تقدير القيمة الإيجارية المختصة ، وكان الحكم الصادر بالتخفيض قد اكتفى بتحديد الأجرة القانونية لشقة النزاع دون الجراج ، وكانت هذه الأجرة ليست معلومة المقدار ولا خالية من النزاع ، فلا على الحكم إن هو ذهب في خصوصها إلى أنه إزاء مقاصة قضائية لا يجوز إبدائها إلا بدعوى أصلية أو بطلب عارض ولا تقبل إثارتها لأول مرة في مرحلة الاستئناف . لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه اختصم من الفروق المقضى بها ما استحق في الفترة من ١٩٧٠/٢/١ حتى آخر مايو سنة ١٩٧١ ، فإن النعى في هذا الشق يكون غير وارد . لما كان ما تقدم وكان المقرر — في قضاء هذه المحكمة — أن المقاصة القانونية على ما تقضى به المادة ٣٦٢ من القانون المدني تستلزم في الدين أن يكون خاليا من النزاع محققا لا شك في ثبوته في ذمة المدين وأن يكون معلوم المقدار ، ولا بد من اجتماع الشرطين اعتبارا بأن المقاصة تتضمن معنى الوفاء الإيجارى ولا يجبر المدين على دفع دين متنازع فيه أو غير معلوم مقداره ، وكان التمسك بالمقاصة القانونية يصح إذا توافرت شرائطها في أية حال تكون عليها الدعوى ، وكان دين الأجرة عن المدة من ١٩٧١/٦/١ حتى آخر مارس سنة ١٩٧٣ قد حدد بوجه نهائى بالحكم الصادر في ١٩٧١/١/٣٠ بعد أن قضى بعدم جواز استئنافه وكان يشعين على محكمة الموضوع إذا ما ثبت أن المطعون عليه لم يوف الأجرة إن توقع المقاصة القانونية ، وهو ما يصح التمسك به لأول مرة أمام محكمة الاستئناف وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر المقاصة قضائية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه في هذا الخصوص وحده .

## جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود وعضوية السادة المستشارين :  
محمد محمد المهدي ، والدكتور عبد الرحمن عياد ، ومحمد الباجوري ، وصالح نصار .

(١٦١)

الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٣ التضيائية :

(١ - ٥) إيجار . " إيجار الأماكن " ضرائب . تقادم .

(١) القيمة الإيجارية . ماهيتها . مقابل صافي فائدة استثمار العقار ومقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الإصلاح والصيانة والإدارة دون الضرائب العقارية . الأجرة القانونية المقصود بها القيمة الإيجارية بالإضافة إلى الضرائب العقارية التي لا يعفى المستأجر منها طبقاً للقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ .

(٢) تخفيض الأجرة المتعاقد عليها بواقع ٣٥٪ طبقاً للقانون ٧ لسنة ١٩٦٥ . عدم امتدادها للضرائب العقارية التي لا يشملها الإعفاء الوارد بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ . الترام المستأجر بها .

(٣) الحقوق الخاضعة للتقادم انسى . م ٣٧٥ مدني مناطها . التجدد والدورية .

(٤) الضرائب العقارية المفروضة بالقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ . التزام المؤجر بإدائها الضريبة العقارية . التزام المستأجر بها باعتبارها أحد عناصر الأجرة القانونية .

(٥) التزام المستأجر بإداء الضرائب العقارية باعتبارها أحد عناصر الأجرة القانونية . خضوعه للتقادم تخمى . غلة ذلك .

١ - مفاد نص المادة الأولى من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ : — وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع قد فرق بين عبارتي القيمة الإيجارية والأجرة القانونية ، وجعل الأولى تقوم على عنصرين هما نسبة محددة من كل من قيمة الأرض وتكاليف البناء ، بينما الأجرة القانونية تقوم على هذين العنصرين مضافاً إليها الضرائب التي لا يشملها الإعفاء المقرر بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١

بمعنى أن القيمة الإيجارية في نظر ذلك القانون لها مدلول مستقل محدد ينصرف إلى ما يقابل صافي فائدة استثمار العقار ومقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الإصلاحات والصيانة دون الضرائب .

٢ — مؤدى ما تنص عليه الفقرتان الأولى والثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ أن المشرع لم يشأ طبقا لصريح اللفظ أن يخرج عن مدلول القيمة الإيجارية كما حددها القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وأنه عرض لمجرد تخفيضها وحدها ، غاية الأمر أنه حددها جزافا بنسبة معينة من الأجرة المتعاقد عليها ، وأحل هذا التحديد الحكيم محل تقدير اللجان واعتبره قاصرا على النسبة المحددة من عنصرى قيمة الأرض وتكاليف المبنى دون أن يمتد إلى الضرائب التى لا تخصم لحساب المستأجر وإنما يلتزم بها أو لا يلتزم وفقا للاشتغالات المقررة بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واعتبر أجرة شقق النزاع بعد تخفيضها بنسبة ٣٥٪ من الأجرة المتعاقد عليها لا تشمل الضرائب العقارية بنوعها ورتب على ذلك التزام الطاعن — المستأجر — بها وخلص إلى تأييد أمر الأداء ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

٣ — النص في الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى على أن " يتقدم بخمس سنوات كل حق دورى ولو أقربه المدين كإجرة المبنى والأراضي الزراعية ومقابل الحكر ، وكالفوائد والإيرادات المرتبة والمهايا والأجور والمعاشات " يدل على أن الضابط في هذا النوع من التقدم الخمسى هو كون الالتزام مما يتكرر ويستحق الأداء فى مواعيد دورية وأن يكون الحق بطبيعته مستمرا لا ينقطع مما ينوء الملتزم بحمله لو ترك بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات .

٤ — مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن قيمة ما يخص العين المؤجرة من ضرائب عقارية أو إضافية هى أحد عناصر الأجرة القانونية تضاف إلى القيمة الإيجارية ، إذ كان ذلك وكانت الضرائب العقارية تمثل " قيمة



مضافة " إلى القيمة الإيجارية فإن الأجرة القانونية تشمل القيمة الإيجارية مضافاً إليها مقدار الضرائب التي لا يشملها الإعفاء المقرر بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، وكان مفاد ما تقدم أنه وإن كان الأصل في الضريبة العقارية على العقارات الميمنة وملحقاتها المفروضة بالقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ أن يلتزم بها من يستفيد من إيراد العقار وهو المالك الذي يظل مسئولاً قبل الإدارة الضريبية عن أدائها في حدود علاقته بها إلا أن المستأجر وحده هو الذي يتحمل مبالغها بحكم القانون في نطاق العلاقة التأجيرية التي تربطه بالمالك باعتبارها قيمة مضافة على القيمة الإيجارية عملاً بالقوانين أرقام ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٧٤ لسنة ١٩٦٥ .

٥ - إذ كانت الضرائب العقارية التي لم يشملها الإعفاء المقرر بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ تضاف إلى القيمة الإيجارية التي تدفع في مواعيد دورية فإنها تأخذ حكمها باعتبارها أجرة لاضريبة ، وكانت يتبع الأجرة في خضوعها للتقادم الخمسى كافة الالتزامات الملحقة بها والمعتبرة من عناصرها إذا كانت هذه الالتزامات دورية وقابلة للتزايد ومتعاقبة مادام عقد الإيجار قائماً ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وذهب إلى أن المبالغ المطالب بها لايسرى عليها التقادم الخمسى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليه استصدر أمر الاداء رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٧١ مدنى من محكمة القاهرة الابتدائية فى ٣٠/٥/١٩٧١ بالزام الطاعن بصفته - رئيس الهيئة العامة لصندوق وموازنة أسعار الحاصلات الزراعية - بأن يدفع له

مبلغ ١٦٠٠ جنيه و ٦٢٦ مليم ، وقال بيانا له أنه بموجب عقدى إيجار مؤرخين ١٩٦٢/٨/١٥ ، أجر إليه الشقق أرقام . . . . . بالعقار رقم . . . . . بالقاهرة ، بأجرة قدرها ٨٥ جنيها و ٨٠٠ مليما شهريا ، وإذا يلتمز الطاعن طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بقيمة الضرائب الأصلية والإضافية المستحقة بالنسبة للشقق الثلاثة الأولى عن المدة من ١٩٦٢/٨/١٥ حتى ١٩٧١/٢/٢٨ ، وبالضرائب الإضافية عن الشقة الأخيرة عن المدة من ١٩٦٢/٨/١٥ حتى ١٩٧٣/٢/١٥ وجعلتها مبلغ ١٦٠٠ جنيه و ٦٢٦ مليم ، وامتنع الطاعن عن سدادها فقد استصدر الأمر سالف البيان . استأنف الطاعن هذا الأمر بالاستئناف رقم ٣٧٠٧ لسنة ٨٨ ق القاهرة طالبا الغاءه ، وبتاريخ ١٩٧٣/٤/٧ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد أمر الاداء المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطاعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة ، فرأته جديرا بالنظر وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينمى الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم بنى قضاءه على سند من القول بأن المشرع قصد بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ إحلال الأجرة المخفضة محل تقدير اللجان للقيمة الإيجارية ، وفقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ونص على أن تخفض الأجرة المتفق عليها بنسبة ٣٥٪ ثم تضاف إليها الضرائب العقارية مع مراعاة الاعتبارات المقررة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، في حين أن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ إنما توخى تحديد الأجرة القانونية بتخفيض الأجرة المتعاقد عليها بنسبة معينة ، وأن هذه الأجرة المخفضة تعتبر بديلا للأجرة المنوط تحديدها باللجان ، وانها تشمل القيمة الإيجارية مضافا إليها الضرائب التى يرد عليها الإعفاء ، بمعنى أن القيمة الإيجارية بعد التخفيض تمثل ما يتقاضاه المؤجر من صافي فائدة استثمار العقار مقابل الاستهلاك والضرائب العقارية الملزم بها هو أصلا وفقا للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ومن ثم فقد حددها المشرع لتكون شاملة ونهائية بحيث لا يجوز إضافة أية مبالغ أخرى إليها تحت أى أساس آخر ، وهو ما يوجب الحكم بمخالفة القانون .

وحيث إن النعي غير سديد ، ذلك أن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار المساكن على أنه "تحدد إيجارات الأماكن المعدة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض التي تنشأ بعد العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه وفقاً لما يأتي : ( أ ) صافي فائدة استثمار العقار بواقع ٥ ٪ من قيمة الأرض والمباني . ( ب ) ٣ ٪ من قيمة المباني مقابل استهلاك رأس المال ومصرفات الإصلاحات والإدارة مع مراعاة الإعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه تضاف إلى القيمة التجارية المحددة وفقاً لما تقدم ما يخصها منه الضرائب العقارية الأصلية والإضافية المستحقة . . . . . يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع فرق بين عبارتي القيمة التجارية والأجرة القانونية ، وجعل الأولى تقوم على عنصرين هما نسبة محددة من كل من قيمة الأرض وتكاليف البناء ، بينما تقوم الأجرة القانونية على هذين العنصرين مضافاً إليها الضرائب التي لا يشملها الإعفاء المقرر بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، بمعنى أن القيمة التجارية في نظر ذلك القانون لها مدلول مستقل محدد ينصرف إلى ما يقابل صافي فائدة استثمار العقار ومقابل استهلاك رأس المال ومصرفات الإصلاحات والصيانة دون الضرائب ولما كان مؤدى ما تنص عليه الفقرتين الأولى والثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ من أنه "تخفض بنسبة ٣٥ ٪ الأجر المتعاقد عليها إلا ما كن الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، والتي لم يكن قد تم تقدير قيمتها التجارية طبقاً لأحكام هذا القانون تقديراً نهائياً غير قابل للطعن فيه وتعتبر الأجرة المخفضة طبقاً لفقرة السابقة تحديداً نهائياً للقيمة التجارية ويسرى بأثر رجعي من بدء تنفيذ عقد الإيجار " أن المشرع لم يشأ طبقاً لصريح اللفظ أن تخرج عن مدلول القيمة التجارية كما حددها القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وأنه عرض لمجرد تخفيضها وحدها ، غاية الأمر أنه حددها جزافاً بنسبة معينة من الأجرة المتعاقد عليها ، وأحل هذا التحديد الحكمي محل تقدير اللجان وأعتبره قاصراً على النسبة المحددة من عنصرى قيمة الأرض وتكاليف المباني دون أن يمتد إلى الضرائب التي لا تخصم لحساب المستأجر وإنما يلتزم بها أولاً يلتزم وفقاً للإعفاءات المقررة بالقانون رقم



١٦٩ لسنة ١٩٦١ على ماسلف بيانه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واعتبر أجره شقق انزع بعد تخفيضها بنسبة ٣٠٪ من الأجرة المتعاقد عليها لا تشمل الضرائب العقارية بنوعها ، ورتب على ذلك التزام الطاعن — المستأجر — بها وخص إلى تأييد أمر الاداء ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ، ويكون النعى على غير اساس .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك في صحيفة الاستئناف بانه بغرض استحقاق الضرائب الأصلية والاضافية ، فإن المبالغ المطالب بها سقطت بمضى خمس سنوات باعتبارها جزءا من الأجرة ومن الحقوق الدورية المتجددة في معنى المادة ٣٧٥ من القانون المدني ، إلا أن الحكم قضى برفض الدفع على سند من أنه طالما أن القيمة التجارية لا تشمل الضرائب العقارية بنوعها فلا يسوغ القول بسقوط الحق في المطالبة بهذه الضرائب بالتقادم الخمسى ، في حين أن من حق المحكمة أن تسبغ التكييف الصحيح على الطلبات المعروضة عليها ، غير متعيدة بوصف الخصوم لها ، هذا إلى أنه سواء أكانت المبالغ الواردة بأمر الأداء اعتبرت جزءا من القيمة التجارية أو ضرائب عقارية فإن لها صفة الدورية والتجدد ، وهى على أى الحالين ينقضى الالتزام بها بمضى خمس سنوات وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى في محله . ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدني على أن « يتقادم بخمس سنوات كل حق دورى متجدد ولو أقر به المدين كأجرة المباني والأرض الزراعية ومقابل الحكر ، وكالفوائد والإيرادات المرتبة والمهايا والأجور والمعاشات » يدل على أن الضابط في هذا النوع من التقادم الخمسى هو كون الالتزام مما يتكرر ويستحق الأداء في مواعيد دورية ، وأن يكون الحق بطبيعته مستمرا لا ينقطع ، مما ينوء الملتزم بحمله لو ترك بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات ، ولما كان مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن قيمة ما يخص العين المؤجوة من ضرائب عقارية أو إضافية

هي أحد عناصر الأجرة القانونية تضاف إلى القيمة الإيجارية ، وكانت الضرائب العقارية على ماسلف بيانه في الرد على السبب الاول تمثل " قيمة مضافة " إلى القيمة الإيجارية " فإن الأجرة القانونية تشمل القيمة الإيجارية مضافا إليها مقدار الضرائب التي لايشملها الإعفاء المقرر بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ " ، لما كان ذلك وكان مفاد ما تقدم أنه وأن كان الأصل في الضريبة العقارية على العقارات المبنية وملحقاتها المفروضة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ أن يلتزم بها من يستفيد من إيراد العقار وهو المالك الذي يظل مسئولاً قبل الإدارة الضريبة عن ادائها في حدود علاقته بها إلا أن المستأجر وحده هو الذي يتحمل مبالغها بحكم القانون في نطاق العلاقة التأجيريه التي تربطه بالمالك باعتبارها قيمة مضافة على القيمة الإيجارية عملا بالقوانين أرقام ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٧٤ لسنة ١٩٦٥ على ما سبق . لما كان ما تقدم وكانت الضرائب التي لم يشملها الإعفاء تضاف إلى القيمة الإيجارية التي تدفع في مواعيد دورية فإنها تأخذ حكمها باعتبارها أجرة لاضريبة وكانت تنبع للأجرة في خضوعها للتقادم الخمسي كافة الالتزامات الملحقه بها والمعتبرة من عناصرها إذا كانت هذه الالتزامات دورية وقابلة للتزايد ومتعاقبة مادام عقد الإيجار قائما ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وذهب إلى أن المبالغ المطالب بها لا يمرى عليها التقادم الخمسي فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه في هذا الخصوص وحده على أن يكون مع النقض الإحالة .

## جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار قاتب رئيس المحكمة محمد محمد حسين وعضوية السادة المستشارين عز الدين الحسيني ، وعبد العال السيد ، ومحمدى الخولى ، وإبراهيم فوده .

( ١٦٢ )

الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٢ القضائية :

( ١ ) قسمة " قسمة المهياة " . رسوم " رسوم قضائية " .

القضاء باعتبار عقد قسمة المهياة منتهيا استنادا إلى أن مدته سنة واحدة . وجوب احتساب الرسوم المستحقة على أساس ريع العقار عن مدة سنة . م ٣/٧٥ ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .

( ٢ ) نقض " السبب المجهل " .

عدم بيان الطاعنين بصحيفة الطعن ما أغفل الحكم الرد عليه . نعى مجهل غير مقبول .

١ - الأصل فى الدعاوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنها معلومة القيمة ولا يخرج عن هذا الأصل إلا الدعاوى التى ترفع بطلب غير قابل للتقدير فتعتبر مجهولة القيمة ، وإذ يبين من الحكم الصادر فى الدعوى أن المدعى فيها أقامها بطلب الحكم باعتبار عقد قسمة المهياة المؤرخ ١٩٦٩/١٢/٤ منتهيا وتمسك الطاعنون بأن هذا العقد غير محدد المدة ولا يجوز لأى من الطرفين طلب انهاءه إلا إذا أخل الطرف الآخر بالتزاماته المبينه بالعقد، وقضت المحكمة للدمى بطلباته تأسيسا على أن العقد قسمة مهياة مدته سنة فان الدعوى تكون معلومة القيمة ويحتسب رسمها عملا بنص البند الثالث من المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ فى شأن الرسوم القضائية فى المواد المدنية ، بريع العقار موضوع ذلك العقد عن مدة سنة .

٢ - متى كان الطاعنون لم يوضحوا فى صحيفة الطعن أوجه دفاعهم التى أغفل الحكم المطعون فيه الرد عليها ، فإن النعى عليه يكون غير مقبول .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن ... .. أقام الدعوى رقم ٤١١٥ سنة ١٩٦٩ مدنى كلى القاهرة ضد الطاعنين طالبا الحكم باعتبار قسمة المهايأة المحرر عنها عقد الاتفاق المؤرخ ١٩٦٠/١٢/٤ منتهية من ١٩٦٩/١٢/١ ، وفى ١٩٧٠/٤/٢٠ حكمت المحكمة للمدعى بطلباته وألزمت المدعى عليهم بالمصروفات ، استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١٢١٢ سنة ٨٧ ق ، وفى ١٩٧١/١٢/١٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . وفى ١٩٧٢/٣/١٧ استصدر قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة قائمة بمبلغ ٤٥٣ جنيها و ٣٥٠ مليا باقى الرسوم النسبية المستحقة بعد خصم ما سدد وقدره ١٤ جنيها و ٧٥٠ مليا ، عارض الطاعنون فى هذه القائمة طالبين الحكم أصليا بالغائها واحتياطيا تعديلها إلى مبلغ ٥٧ جنيها و ٩١٠ مليا وبتأخير ١٩٧٢/٥/١٦ حكمت المحكمة بتأييد قائمة الرسوم المعارض فيها . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل أولهما الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول الطاعنون أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أساس أن الدعوى الصادر فيها قائمة الرسوم المعارض فيها معلومة القيمة وأنه طلب فيها إنهاء عقد قسمة مهايأة مدته سنة طبقا لنص المادة ٨٤٦ من القانون المدنى فتقدر قيمتها ببيع العقار عن مدة العقد ، فى حين أن المنازعة فى الدعوى لم تتناول ملكية العقار موضوع عقد قسمة المهايأة أو مقدار ريعه ، وإنما دارت حول الاستمرار فى تنفيذ العقد المحور بين الطرفين والذى اقتصر على تنظيم إدارة العقار .

بأن خص كل فريق من ملاكه بإدارة حصة معينة منه وتحصيل ريعها، وبذلك تكون الدعوى خارجة عن نطاق الدعاوى معلومة القيمة، وتعتبر مجهولة القيمة ولا يستحق عنها سوى رسم ثابت، ويفرض إن الدعوى معلومة القيمة فإن تقدير الرسم يحسب وفقا لنص المادة ٦/٧ من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ببيع العقار موضع النزاع في المدة الباقية من عقد القسمة والتي تبدأ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩٦٩/٩/٨ وتنتهي نهاية السنة المحددة لنفاذ العقد في ١٩٦٩/١١/٣٠ ويستحق عنها رسوم قدرها ٥٧ جنيها و ٩١٠ مليا بعد استبعاد ما تم سداده .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك إن الأصل في الدعاوى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنها معلومة القيمة ولا يخرج عن هذا الأصل إلا الدعاوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير فتعتبر مجهولة القيمة، وإذ يبين من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤١١ سنة ١٩٦٩ مدنى كلى القاهرة أن المدعى فيها أقامها بطلب الحكم باعتبار عقد قسمة المهايأة المؤرخ ١٩٦٠/١٢/٤، انتهى من ١٩٦٩/١٢/١ وتمسك الطاعنون بأن هذا العقد غير محدد المدة ولا يجوز لأى من الطرفين طلب إنجائه إلا إذا أخل الطرف الآخر بالتزاماته المبينة بالعقد، وقضت المحكمة للمدعى بطلانته تأسيسا على أن العقد قسمة مهايأة مدته سنة، فإن الدعوى تكون معلومة القيمة ويحتسب رسمها عملا بنص البند الثالث من المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية في المواد المدنية ببيع العقار موضع العقد عن مدة سنة وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في القانون .

وحيث إن حاصل السبب الثانى القصور في التسبيب ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يرد على بعض أوجه دفاع الطاعنين .

وحيث إنه لما كان الطاعنون لم يوضحوا في صحيفة الطعن أوجه دفاعهم التي أغفل الحكم المطعون فيه الرد عليها، فإن النعي عليه بهذا السبب يكون غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد مدني العصار ، ورأفت عبد الرحيم ، وذكى الصاوي صالح ، وجمال الدين عبد الطيف .

( ١٦٣ )

الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٣ القضائية :

بناء . تعويض . تنظيم . نزع الملكية للمنفعة العامة . نقض .

القرار الصادر باعتماد خطوط التنظيم . أثره . منع أصحاب الشأن من البناء أو التعلية في الأجزاء البارزة عنها مع استحقاقهم للتعويض من هذا الحظر . ق ٤٥ لسنة ١٩٦٢ طلب التعويض استنادا إلى قانون نزع الملكية ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ ورده إلى الأساس القانوني السليم .

إذ كان الطاعنان قد أقاما الدعوى لمطالبة المطعمون عليهم — محافظ القاهرة وآخرين — بالتعويض تأسيسا على أن مصلحة التنظيم رفضت الترخيص لهما بإجراء أعمال التعلية في العقارين المملوكين لهما بسبب وجود مشروع لتوسيع الشارع ، ولما كانت المادة ١٢ من قانون تنظيم المباني السابق رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ المنطبقة على واقعة الدعوى والمعمول به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٤ ، وتقابلها المادة ١٢ من القانون الحالي رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ تنص على أن ” يصدر باعتماد خطوط التنظيم للشوارع قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المختص ، ومع عدم الإخلال بأحكام قانون نزع الملكية يحظر من وقت صدور هذا القرار إجراء أعمال البناء أو التعلية في الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم ، ويعوض أصحاب الشأن تويضا عادلا أما أعمال الترميم لازالة الخلل وأعمال البياض فيجوز القيام بها“ مما يفاده أنه إذا صدر قرار من المحافظ باعتماد خطوط التنظيم فإنه يحظر على أصحاب الشأن من وقت صدور هذا القرار إجراء أعمال البناء أو التعلية في



الأجزاء البارزة عن خط التنظيم ، غير أنه حماية لحقوق الأفراد — حسبما ورد في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون — فقد نص المشرع على الزام الإدارة بتعويض أولى الشأن تعويضا عادلا في حالة الحظر من البناء أو التعلية . لما كان ذلك فإنه يكون للطاعنين وفقا للأساس المتقاسم ذكره الحق في المطالبة بالتعويض عن منعها من إجراء أعمال التعلية في العقارين المملوكين لها وذلك إذا تحقق موجبها لا يغير من هذا النظر استنادهما خطأ إلى قانون نزع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ذلك أن المحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ وأن ترده إلى الأساس القانوني السليم ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه برفض دعوى التعويض تأسيسا على عدم حصول استيلاء فعلي على العقارين المملوكين للطاعنين ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه و سائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنين أقام الدعوى رقم ٧٦٤١ سنة ١٩٧١ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهم بصحيفة قالا فيها أنهما يمتلكان العمارتين رقمى . . . شارع . . . بالقاهرة وكانا يقومان بإتمام الدور السابع بالعمارة الأولى والدورين الخامس والسادس بالعمارة الثانية ثم توقف نشاطهما بسبب فرض الحراسة عليهما . ولما رفعت الحراسة عنهما فى ١٩٧١/٣/١ رفضت مصلحة التنظيم الترخيص لهما باستكمال هذه المباني تأسيسا على وجود مشروع لتوسيع شارع . . . نظريا من مراقب هندسة القاهرة فى ١٩٧١/١٢/١٣ أن يمنعهما الترخيص مع موافقتهما على إزاحة البناء عند توسيع الشارع غير أنه لم يرد على طلبهما ، وإذا بعد منعهما من إتمام البناء على هذا النحو نزما لمساكنتهما بدون إجراءات الأمر الذى يخالف الدستور وأنحكام

القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ فقد أقاما هذه الدعوى للحكم بتحديد التعويض المستحق لهما عن المساحة التي معا من البناء عليها وقدرها ٦٦٨ مترا مربعا بواقع ٢٥ جنيه للتر عن نزع الملكية. وبتاريخ ١٩٧٢/٥/٢ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعنان هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٠٩٩ سنة ٨٩ ق . مدنى . وبتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٩ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى عدم قبول الدعوى ، طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة انظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم أقام قضاءه برفض استحقاقهما للتعويض تأسيسا على عدم حصول استيلاء على العقارين المملوكين لهما في حين أن منعهما من حق العلو بالبناء هو نزع للملكية ينحولهما الحق في التعويض طبقا للدستور والقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كان الطاعنان قد أقاما الدعوى لمطالبة المطعون عليهم بالتعويض تأسيسا على أن مصالحة التنظيم رفضت الترخيص لهما بإجراء أعمال التعمية في العقارين المملوكين لهما الكائنين بشارع ... .. بالقاهرة بسبب وجود مشروع لتوسيع هذا الشارع ، وكانت المادة ١٢ من قانون تنظيم المباني السابق رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ المنطبق على واقعة الدعوى والمعمول به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٤ - ونقالبها المادة ١٣ من القانون الحالى رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ - تنص على أن " يصدر باعتماد خطوط التنظيم للشوارع قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المختص ومع عدم الإخلال بأحكام قانون نزع الملكية يحظر من وقت صدور هذا القرار إجراء أعمال البناء أو التعمية في الأجزاء البارزة عن خطوط التنظيم ويعوض أصحاب الشأن تعويضا عادلا . أما أعمال الترميم لإزالة الخلل وأعمال التعمية فيجوز القيام بها . مما مفاده أنه إذا صدر قرار من المحافظ

باعتقاد خطوط التنظيم ، فإنه يحظر على أصحاب الشأن من وقت صدور هذا القرار إجراء أعمال البناء أو التعلية في الأجزاء البارزة عن خط التنظيم . غير أنه حماية لحقوق الأفراد — حسبما ورد في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون — فقد نص المشرع على إلزام الإدارة بتعويض أولى الشأن تعويضاً عادلاً في حالة الحظر من البناء أو التعلية ، لما كان ذلك فإنه يكون للطاعنين وفقاً للأساس المتقدم ذكره الحق في المطالبة بالتعويض عن منعهما من إجراء أعمال التعلية في العقارين المملوكين لهما وذلك إذا تحقق موجهه ، لا يغير من هذا النظر استنادهما خطأ إلى قانون نزع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ذلك أن لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ وأن تدره إلى الأساس القانوني السليم ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض دعوى التعويض تأسيساً على عدم حصول استيلاء فعلي على العقارين المملوكين للطاعنين ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .



## جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعضوية السادة المستشارين مصطفى الفقي ، وأحمد سيف الدين ساق ، ومحمد عبد الحاق البغدادي ، وسليم عبد الله .

( ١٦٤ )

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) حكم ” الطعن في الحكم “ . بطلان ” بطلان الأحكام “ . صورية .  
رفع دعوى أصلية ببطلان الحكم . مشرطة . تجرد الحكم من أركانه الأساسية . أدعاء الدائن  
صورية الحكم الصادر ضد مدينه . لا يفقده . الأركان الأساسية للأحكام .

( ٢ ) حكم ” حجية الأحكام “ . التماس إعادة النظر . خلف .  
حجية الأحكام . امتدادها إلى الدائنين العاديين للنصوم . جواز التظلم من الحكم بطريق  
التماس إعادة النظر متى أثبت الدائن غش المدين أو تواطئه . م ٨/٢٤١ مرافعات .

( ٣ ) دعوى ” الدعوى البوليصية “ . حكم .  
عدم نفاذ تصرف المدين قبل الدائن . م ٢٣٧ مدني ، ع ١ ووروده على الأحكام الصادرة  
ضد المدين .

٤ — إذ حصر الشرع طرق الطعن في الأحكام ووضع لها آجالاً محددة  
وأجراءات معينة ، فإنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — يتمتع ببحث أسباب  
العوار التي قد تلحق بالأحكام إلا عن طريق التظلم منها بطرق الطعن المناسبة  
لها ، بحيث إذا كان الطعن غير جائز أو كان قد استغلق فلا سبيل لإهدار  
تلك الأحكام بدعوى بطلان أصلية ، وذلك — تقديرًا لحجية الأحكام باعتبارها  
عنوان الحقيقة في ذاتها ، وأنه أجاز استثناء من هذا الأصل العام — في بعض

( ١ ) نقض جلسة ١٩٧٢/٣/٧ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٣ ص ٣١١

الصور — القول بإمكان رفع دعوى بطلان أصالية ، غير أن ذلك لا يتأتى إلا عند تجرد الحكم من أركانه الأساسية وليس هذا هو الشأن في الدعوى الحالية إذ أن العيب — الادعاء بصورية — الذي أثاره الطاعن — الدائن — بالنسبة لحكم النفقة — الصادر ضد المدين لصالح زوجته إن لمصح — لا يفقده الأركان الأساسية للأحكام .

٢ — متى كانت حجية الأحكام ليست قاصرة على أطرافها الذين كانوا ممثلين بأشخاصهم فيها بل هي تمتد أيضا إلى من كان مائلا في الدعوى بمن ينوب عنه كدائني الناحم العاديين ، فإن حكم النفقة الصادر على المطعون ضده الأول لصالح زوجته — يسرى في حق الطاعن ( الدائن ) باعتباره في حكم الخلف العام بالنسبة لمدينة المطعون ضده — المذكور — وقد أتاح القانون للطاعن سبيل التظلم من هذا الحكم بطريق التماس إعادة النظر بشرط إثبات غش مدینه المذكور أو توأطئه ، وذلك إعمالا للفقرة الثامنة من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات .

٣ — عدم النفاذ المنصوص عليه في المادة ٢٣٧ من القانون المدني ، يرد على التصرفات وليس على الأحكام .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن بصفته أقام الدعوى رقم ١٠٤٧ سنة ١٩٧١ مدنى كلى شين الكوم على المطعون ضدهما طالبا بطلان الحكم رقم ١٠٣ سنة ١٩٧٠ أحوال شخصية بئدر شين الكوم واحتياطا بوقوف قاذه بالنسبة له وقد في بيان دعواه أن المطعون ضده الأول وهو رقيب شرطة تابع له كان قد

ارتكب أثناء تادية وظيفته جنحة قتل خطأ حكم فيها نهائياً بإدائته فأقام المضرور دعوى تعويض عليهما قضى فيها نهائياً بالزامهما متضامتين بأن يدفعوا له مبلغ ٥٠٠ جنيه ، ونفاذا لهذا الحكم أوفى هو بمبلغ التعويض إلى المحكوم له ، ثم اتخذ إجراءات استقطاعه من مرتب تابعه في حدود الربع بواقع ٤ جنيهات و ٧٠ ملياً شهرياً ، غير أن تابعه المطعون ضده الأول تواطأ مع زوجته المطعون ضدها الثانية فأقامت عليه دعوى النفقة رقم ١٠٣ سنة ١٩٧٠ أحوال شخصية بندر شين الكوم وصادقها فيها فقضى بالزامه بأن يدفع لها أربعة جنيهات شهرياً وأصبح دين النفقة المحكوم به متقدماً على دينه ومستغرقاً لربع المرتب مما أدى إلى توقف تحصيل هذا الدين ، ولما كان حكم النفقة المشار إليه هو في حقيقته حكم صوري صدر نتيجة غش وتواطؤ بين المطعون ضدهما بقصد الإضرار به وتقويت حقه في خصم مستحقاته من مرتب تابعه المطعون ضده الأول فقد رفع الدعوى بالطلبات السالف بيانها مستنداً في طلبه الاحتياطي إلى المادة ٢٣٧ من القانون المدني — وبتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٧ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى بالنسبة للطلب الأصلي — ثم قضت بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٥ برفض الطلب الاحتياطي استأنف الطاعن هذين الحكيمين بالاستئناف رقم ٢٤ لسنة ٦ قضائية مأمورية شين الكوم ، وبتاريخ ١٩٧٣/١١/١٢ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذ عرض على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظاره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك يقول إن محكمة الموضوع غير مقيدة في تكيف الطلبات المعروضة عليها بوصف الخصوم لها وإنما تلتزم بالتكيف الصحيح الذي تنهيه من وقائع الدعوى وتطبيق القانون عليها ، وإن الحكم المطعون فيه إذ كيف دعواه سواء في الطلب الأصلي أو الاحتياطي بأنها تلك المشار إليها بالمادة ٢٣٧ من القانون المدني يكون قد خالف القانون ذلك لأن الواقع المطروح في الدعوى بطلبها أن الحكم ١٠٣ لسنة ١٩٧٠ أحوال شخصية بندر شين الكوم قد صدر نتيجة غش وتواطؤ



بين المطعون ضدهما بقصد الأضرار بحقه في اقتضاء دينه خصما من مرتب المطعون ضده الأول ، ومؤدى ذلك أن يكون التكييف الصحيح لدعواه أنها دعوى صورية حكم النفقة المذكور ، ولكن الحكم المطعون فيه حجب نفسه عن بحث أدلة الصورية المقدمة في الدعوى فلم يتبين الواقع الصحيح المطروح فيها مما أدى به إلى الخطأ في تكييف هذا الواقع وبالتالي إلى رفض طلب بطلان الحكم المشار إليه مستندا إلى حجته وأعرض عن وقف نفاذه تأسيسا على أنه ليس تصرفا فينأى عن نطاق المادة ٢٣٧ من القانون المدني ، وذلك في حين أن حجية الأحكام نسبية لا تتمدى أطرافها فلا تمتد حجية حكم النفقة إليه لأنه لم يكن طرفا فيه وليس له سبيل للطعن عليه بطرق الطعن المقررة قانونا ، هذا بالإضافة إلى أن لأحكام النفقات حجية مؤقتة فيرد عليها الإسقاط بزوال دواعيها ، ومتى ثبت تواطؤ المطعون ضدهما في إستصدار حكم النفقة بقصد الإضرار به فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يعيد النظر في ذلك الحكم وإسقاطه ، ومن ناحية أخرى فإنه قد صدر بناء على ما تصادق عليه المطعون ضدهما ، وهذه المصادقة ليست إلا تصرفا بينهما ينطبق عليه حكم المادة ٢٣٧ من القانون المدني فيحق للطاعن طلب وقف نفاذه ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله بما يستوجب نفسه .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أنه متى كان الواقع في الدعوى أن الطاعن استهدف بالطلب الأصلي القضاء له ببطلان الحكم ١٣٠ لسنة ١٩٧٠ أحوال شخصية بندر شين الكوم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض هذا الطلب على أساس " أنه لا سبيل لإصدار الحكم المذكور بدعوى بطلان أصلية وذلك تقديرا لحجية الأحكام باعتبارها عنوان الحقيقة في ذاتها ، وأنه وإن كانت أحكام النفقة ذات حجية مؤقتة بطبيعتها إلا أن ذلك لا ينل من وجوب احترامها وتظل هذه الحجية المؤقتة باقية طالما أن دواعي النفقة وظروف الحكم بها لم تتغير ... " — فإن هذا الذي أسس عليه الحكم قضاءه صحيح في القانون ، ذلك أنه وقد حصر المشرع طريق الطعن في الأحكام ووضع لها آجالا محددة وإجراءات معينة ، فإنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه

المحكمة — يمتنع ببحث أسباب العوار التي تلحق بالأحكام إلا عن طريق التظلم منها بطرق الطعن المناسبة لها ، بحيث إذا كان الطعن غير جائز أو كان قد استغلق فلا سبيل لإهدار تلك الأحكام بدعوى بطلان أصلية ، وذلك تقديرا لحجية الأحكام باعتبارها عنوان الحقيقة في ذاتها ، وأنه وإن جاز استثناء من هذا الأصل العام — في بعض الصور — القول بإمكان رفع دعوى بطلان أصلية ، غير أن ذلك لا يثنى إلا عند تجرد الحكم من أركانه الأساسية ، و ليس هذا هو الشأن في الدعوى الحالية إذ أن العيب الذي أثاره الطاعن بالنسبة لحكم النفقة المشار إليه — إن صح — فهو لا يفقده الأركان الأساسية للأحكام ، ولما كانت حجية الأحكام ليست قاصرة على أطرافها الذين كانوا ممثلين بأشخاصهم فيها بل هي تمتد أيضا إلى من كان مائلا في الدعوى بمن ينوب عنه كدائني الخصم العاديين ، فإن حكم النفقة المذكور يسرى في حق الطاعن ( الدائن ) باعتباره في حكم الخلف العام بالنسبة لمدينة المطعون ضده الأول ، وقد أتاح القانون للطاعن سبيل التظلم من هذا الحكم بطريق التماس إعادة النظر بشرط إثبات غش مدينه المذكور أو توأطئه وذلك أعمالا للفقرة الثامنة من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الطلب الاحتياطي على سند من القول بأنه ” أخذا بواقع هذا الطلب وتاصيل الطاعن له بالاستناد إلى نص المادة ٢٣٧ من القانون المدني وما ساقه تبريرا له يكون هذا الطلب دعوى بعدم نفاذ التصرف وهذه الدعوى يجب أن تنصب على تصرف وليس على حكم . . . و لا كان حكم النفقة هو المطلوب وقف نفاذه . . . فإن هذا الطلب ينأى عن نطاق المادة ٢٣٧ مدني وما بعدها ويتعين رفضه . . . “ وكان هذا الذي قرره الحكم — في شأن تكييف طلب وقف النفاذ — متفقا مع الواقع الذي طرحه الطاعن والاساس القانوني لطلبه الاحتياطي ذلك أن عدم النفاذ المنصوص عليه في المادة ٢٣٧ من القانون المدني والتي اعتصم الطاعن بأحكامها إنما يرد على التصرفات وليس على الأحكام فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٧٦

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة اديب قصبجي ، وعضوية السادة المستشارين :  
مدوح عطية ، وعرف الدين خيرى . ومحمد عبد العظيم عيد . وأحمد شوقى المديجى .

( ١٦٥ )

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٢٤ القضائية :

( ١ ) عمل " الميزة العينية " .

السكن المجانى . اعتباره ميزة عينية تلحق بالأجر وتأخذ حكمه . شرطه . أن يكون رب العمل ملزما بأن يوفره للعامل فى مقابل عمله .

( ٢ ) حكم " تسبيب الحكم " .

اتهام الحكم إلى النتيجة الصحيحة فى القانون . لا يعيبه استطراده لتأييد وجهة نظره متى كان هذا الاستطارد زائدا .

١ — السكن المجانى لا يعتبر ميزة عينية تلحق بالأجر وتأخذ حكمه إلا إذا كان رب العمل ملزما بأن يوفره للعامل فى مقابل عمله . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى فى استدلال سائغ إلى أن الشركة المطعون ضدها لم تلتزم بتهيئة ذلك السكن للطاعن " كاتب بوابة " كجزء من أجره وأن طبيعة عمله لا تفرض حصوله عليه ، ورتب على ذلك أنه لا يعد من قبيل الأجر العينى فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بأسباب كافية إلى نتيجة تتفق والتطبيق الصحيح للقانون ، فإن تعيينه فيما استطرد إليه لتأييد وجهة نظره يكون بفرض صحته غير مستج .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق - الطعن - تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٢٥ سنة ١٩٦٨ عمال بندر طنطا على الشركة المطعون ضدها طالبا الحكم بالزامها بزيادة أجره من مبلغ ١٢ جنيها إلى ٢٢ جنيها شهريا اعتبارا من شهر مايو ١٩٦٨ ، وقال بيانا لدعواه أنه يعمل "كاتب بوابة" بمحاج الشركة المطعون ضدها وقد اقتضى العمل المنوط به تخصيص مسكن له بالمحاج ظل يشغله منذ سنة ١٩٦١ حتى فوجيء في ٢٤/٣/١٩٦٨ بإخطار من الشركة بإخلائه . وإذ كان تخصيص هذا المسكن ميزة عينية تقررت له منذ ثمانى سنوات وأصبحت جزءا لا يتجزأ من أجره يقدره بمبلغ عشرة جنيهات شهريا فقد أقام دعواه بطاياته سالفه البيان . وبتاريخ ٥/١٢/١٩٦٨ قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى محكمة طنطا الابتدائية للاختصاص وقيدت بجدولها برقم ٤٦ سنة ١٩٦٩ كلى وفي ١٢/٥/١٩٦٩ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا وقيد الاستئناف برقم ٢٠٧ لسنة ٢٩ ق ، وبتاريخ ١٤/١٢/١٩٧١ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق القرض وقدمت النيابة العامة مذكرة أدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض للطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩/٣/١٩٧٧ وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل أولهما الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيانه يقول الطاعن ان الحكم الابتدائي الذي أيده لأسبابه الحكم المطعون فيه لم يعتبر المسكن الذى خصص له ميزة عينية تلحق بأجره بمقولة أنه يعمل "كاتب بوابة" وأن طبيعة هذا العمل تقتضى الإشراف الدائم ليلا ونهارا على أعمال الشركة المطعون ضدها والذي ذهب إليه الحكم يخالف الواقع والقانون

والثابت في الأوراق ، لأن طبيعة عمل الطاعن هي الإشراف على الأقطان الداخلة للمحلج والخارجة منه ، ولا يتصور أن يقوم بهذا العمل ليلا ونهارا .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المسكن المجاني لا يعتبر ميزة عينية تلتحق بالأجر وتأخذ حكمه إلا إذا كان رب العمل ملزما بأن يوفره للعامل في مقابل عمله ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى في استدلال سائغ إلى أن الشركة المطعون ضدها لم تلتزم بتهيئة ذلك المسكن للطاعن كجزء من أجره وأن طبيعة عمله لا تفرض حصوله عليه ، ورتب على ذلك أنه لا يعد من قبيل الأجر العيني ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الاستدلال إذ قرر أن حصول الشركة من الطاعن بعد رفع دعواه على إقرار بعدم مسؤوليتها عن إخلاله مسكنه يؤكد أن هذا المسكن مخصص لصالح الشركة وهو استدلال معيب لأن المسكن لو كان مخصصا لصالحها لما أخذت عليه هذا الإقرار .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بأسباب كافية إلى نتيجة تتفق والتطبيق الصحيح للقانون على ما سلف بيانه في الرد على السبب السابق ، فإن تعييبه فيما استورد إليه لتأييد وجهة نظره يكون بفرض صحته غير مستج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٨ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد صالح أبو رواس ، وعضوية السادة المستشارين : جميل الزيني ، وسعد العيسوي ، ومحمود حسن حنين ، ومحمود حدى عبد العزيز .

( ١٦٦ )

الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٥٠ القضائية :

( ١ ، ٢ ) فضالة . بنوك " خطاب الضمان " . حكم . ما بعد قصورا .

( ١ ) الفضالة . ماهيتها . المادتان ١٨٨ و ١٨٩ مدني .

( ٢ ) رفض دعوى رجوع البنك على العميل بمقتضى خطاب الضمان بعد أن مـد البنك أجل الخطاب دون موافقته . اغفال الحكم بحث ما أستند إليه البنك من أحكام الفضالة . قصور .

١ — الفضالة باعتبارها من مصادر الالتزام تتحقق طبقا لما تنص عليه المادتان ١٨٨ ، ١٨٩ من اثنتين المدنى كلما تولى الشخص عن قصد أثناء توليه شأنا لنفسه القيام بعمل عاجل لحساب غيره لما بين الشائين من ارتباط لا يمكن القيام بأحدهما منفصلا عن الآخر .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه اقتصر في إقامة قضائه برفض دعوى الطاعن — البنك — قبل المطعون ضدهم — العملاء — على أنه لا يجوز للبنك أن يستقل بمد أجل خطاب الضمان دون موافقة عميلة ما دام أن للضمان أجلا موقوتا في الخطاب الصادر للاستفادة — شركة مصر للتجارة الخارجية — والمتفق على تحديده مقدما وهو مالا يواجه دفاع الطاعن من أنه كان وقت تجديد خطاب الضمان فضوليا تولى شأنا عاجلا للمطعون ضدهم أثناء توليه شأن نفسه بما يصلح أساسا لمطالبة المطعون ضدهم بالمبلغ الذى أداه لشركة مصر للتجارة الخارجية . وكان الممول عليه فى معنى القصور — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون الدفاع الذى يلتفت الحكم عن الرد عليه جوهريا ومما قد يتغير به وجه



الرأى فى الدّعى . و كان الحکم المطعون فىه لم يعرض لهذا الدّفاع على أهمیته و یقسطه حقه من الرد فإنه یكون مشوبا بالقصور .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق و سماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى إن الطاعن — بنك بور سعيد — أقام الدّعى رقم ١٥٢٩ سنة ١٩٦٣ تجارى كلى القاهرة طالبا الزام المطعون ضدهم بأن يدفعوا له متضامين مبلغ ١٦٠٢ جنيها و ٥٠١ مليا قيمة رصيدهم المدين بحسابهم الجارى لديه لغاية ١٩٦٢/١٢/٣١ وفوائده تأسيسا على أنه بتاريخ ١٩٦١/٢/١ تقدم المطعون ضدهم إليه بطلب إصدار خطاب ضمان باسمهم لصالح شركة مصر للتجارة الخارجية بمبلغ ٢٠٠٠ جنيها ولمدة تنتهى فى ١٩٦١/٥/٣١ ضمنا لتنفيذ عقد توريد ثوم للشركة المذكورة ولى الطاعن الطلب وأصدر خطاب الضمان المطلوب ، ثم وافق على مد خطاب الضمان عدة مرات بناء على طلب الشركة المستفيدة وبتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٦ عادت إلى طلب مد الخطاب حتى ١٩٦٢/٥/٣١ أو صرف قيمة فى حالة عدم الموافقة وبتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٩ أخطرت شركة مصر للتجارة الخارجية بأنها أرسلت خطاب الضمان للحصول عن طريق بنك الاسكندرية فقام الطاعن بسداد القيمة مع قيدها بحساب المطعون ضدهم الجارى الذى اتضح أنه أصبح لدينا بمبلغ ١٦٠٢ جنيها و ٥٠١ مليا حتى ١٩٦٢/١٢/٣١ وهو ما أقام الدّعى بطلبه وبتاريخ ١٩٦٦/١/٤ قضت محكمة أول درجة بنسب خبير لتصفية حساب هذه العملية وبيان ما إذا كان المطعون ضدهم وافقوا على مد أجل خطاب الضمان أولا . وبتاريخ ١٩٦٨/١١/١٢ وبعد أن أودع الخبير تقريره قضت المحكمة بالزام المطعون ضدهم متضامين بأن يدفعوا للطاعن مبلغ ١٦٠٢ جنيها و ٥٥١ مليا والفوائد ، استأنف المطعون ضدهم الحكم بالاستئناف رقم ٦٠٣

لسنة ٨٥ ق. ومحكمة استئناف القاهرة قضت في ١٢/٥/١٩٧٠ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقضى الحكم المطعون فيه . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن : ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب والخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول بأنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن رجوعه على المطعون ضدهم بقيمة خطاب الضمان التي دفعها للشركة المستفيدة منه وإن استند إلى التزامهم الناشئ عن الطلب الذي قدموه لاستصدار الخطاب ضمانا لتنفيذ عملية التوريد الراسية عليهم ، فإنه يستند أيضا إلى أحكام الفضالة ذلك أن الطاعن حين وافق على مد أجل خطاب الضمان مرة بعد أخرى استجابة لطلب الجهة المستفيدة كان ينبغي تحقيق مصلحة مشتركة بينه وبين المطعون ضدهم تمثل في تأجيل الوفاء النقدي بقيمة الخطاب للشركة المستفيدة وهو ما يترتب عليه في ذات الوقت تأخير الرجوع عليهم بها وتهيئة مزيد من الفرص ومتسع من الوقت لهم لتنفيذ التزامهم تجاه المستفيدة من الخطاب وهذا العمل الذي قام به وتحققت به المنفعة المزدوجة هو ما يوفر له حق الرجوع على المطعون ضدهم بقيمة ما أداه طبقا لأحكام الفضالة وإذا عرض الحكم المطعون فيه عن مواجعة هذا الدفاع وتخصيصه وعدم الرد عليه مع ماله من أثر في تغيير وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور الذي يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن الفضالة باعتبارها من مصادر الالتزام تتحقق طبقا لما تنص عليه المادتان ١٨٨ ، ١٨٩ من التقنين المدنيين كلما تولى الشخص من قصد أثناء تواجده شأنا لنفسه القيام بعمل عاجل لحساب غيره لما بين الشائين من ارتباط لا يمكن القيام بأحدهما منفصلا عن الآخر ، وإذا كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن قبوله مد أجل خطاب الضمان مرة تلو أخرى حتى ٢٩/٥/١٩٦٢ استجابة لطلبات الشركة المستفيدة منه باعتباره ضامنا لاطعون ضدهم وفق الخطاب الذي أصدره لها إنما كان لمصلحته ومصلحة عملائه معا ابتغاء ارجاء الوفاء منه بالقيمة للمستفيدة وفاء تقديرا عاجلا من جهة

وتأخير الرجوع على المطعون ضدهم بتلك القيمة فيما لو تم دفعها في الحال ، وهذه المصلحة المشتركة التي تحققت بموافقة على مد أجل خطاب الضمان دون موافقة المطعون ضدهم سلفا على المد كانت من بين أسانيده في الرجوع عليهم بقيمة ما أداه في نطاق أحكام الفضالة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في إقامة قضائه برفض دعوى الطاعن قبل المطعون ضدهم على أنه لا يجوز للبنك أن يستقل بمد أجل خطاب الضمان دون موافقة عميله مادام أن للضمان أجلا موقوتا في الخطاب الصادر للاستفادة والمتفق على تحديده مقدما وهو مالا يواجه دفاع الطاعن من أنه كان وقت تجديد خطاب الضمان فضوليا تولى شأننا عاجلا للمطعون ضدهم أثناء توليه شأن نفسه بما يصلح أساسا لمطالبة المطعون بالمبلغ الذي أداه لشركة مصر للتجارة الخارجية وكان المعول عليه في معنى القصور على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن - يكون الدفاع الذي يلتفت الحكم عن الرد عليه جوهريا ومما قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع على أهميته ويقسطة حقه من الرد فإنه يكون مشوبا بالقصور الذي يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .



## جلسة ١٨ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد صالح أبو راس وعضوية السادة المستشارين : حافظ رفق ، وجميل الزيني ، وسعد العيسوي ، ومحمود حسن حسين .

( ١٦٧ )

الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤٣ القضائية :

( ١ ) استئناف ” الحكم في الاستئناف ” ” تسببيه ” .

إحالة الحكم الاستئنافي في بيان الوقائع ودفاع الخصوم إلى ماورد بالحكم الابتدائي . صحيح ولو كان قد قضى بالغائه .

( ٢ ) إفلاس . تنفيذ . تأمينات عينية .

منع اتخاذ اجراءات انفرادية على أموال المدين المفلس .  
عدم صريانه على المرتهين وأصحاب الاختصاص وحقوق الامتياز العقارية سواء قبل الحكم بشهر الافلاس أو بعده . حقهم في مباشرة هذه الاجراءات .

( ٣ ) حكم ” تسبيب الحكم ” . نقض .

اتهاء الحكم في فضائه إلى النتيجة الصحيحة دون الرد على دفاع قانوني للخصوم . لمحكمة النقض أن تستكمل أسبابه القانونية .

( ٤ ) التزام ” الوفاء ” . إفلاس . تأمينات عينية .

الوفاء في فترة الريبة بالديون الحالية . جواز الحكم ببطلانه . م ٢٢٨ من قانون التجارة .  
شرطه . أن يلحق بجماعة الدائنين ضرر . بيع الدائن المرتهن للبضاعة المرهونة له حيازياً .  
لا يضار منه جماعة الدائنين .

١ — لا يعيب الحكم الاستئنافي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يحيل في بيان الوقائع ودفاع الخصوم على الحكم الابتدائي ولو قضى بالغائه . لما كان ذلك . وكان الحكمان اللذان أحال عليهما الحكم المطعون فيه اشتملا

على بيان وقائع الدعوى ومراحلها وما استند إليه الخصوم من الأدلة الواقعية والحجج القانونية فإن النعى عليه بخالفة القانون والبطلان يكون على غير أساس .

٢ - لما كانت قاعدة منع اتخاذ الإجراءات الانفرادية - في حالات الإفلاس - لا تنطبق إلا بالنسبة للدائنين العاديين والدائنين أصحاب حقوق الامتياز العامة الذين تضمهم جماعة الدائنين أما الدائسون المرتهنون وأصحاب حقوق الاختصاص وأصحاب حقوق الامتياز العقارية فلا يندرجون في عداد هذه الجماعة بسبب ما لهم من تأمينات تضمن حقوقهم وتدرأ عنهم خطر إفلاس المدين ومن ثم لا يتناولهم المنع من مباشرة الإجراءات الانفرادية فيجوز لهم مباشرة دعاويهم والتنفيذ على الأموال المحملة بتأميناتهم سواء قبل الحكم بشهر الإفلاس أو بعده ، فللدائن المرتهن رهن حيازة لمنقول الحق في التنفيذ على المنقول في أى وقت مع مراعاة الإجراءات المبينة في القانون وأن يستوفى حقه من ثمن المنقول المحمل بالرهن .

٣ - إذ كان الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى النتيجة الصحيحة من أن ذلك البيع والوفاء صحيحان فإنه لا يعيبه - عيبا يوجب نقضه - عدم الرد على دفاع قانونى للخصوم ، إذ بحسب المحكمة أن يكون حكمها صحيحا في نتيجته ولمحكمة النقض أن تستكمل أسبابه القانونية بما ترى استكمالها به .

٤ - الوفاء في فترة الرتبة بالديون الحالية وإن كان يجوز الحكم بطلانه طبقا لنص المادة ٢٢٨ من قانون التجارة مهما كان مصدر الدين سواء أكان تعاقديا أم ناشئا عن فعل ضار وأيا كان تاريخ نشوئه سواء قبل فترة الرتبة أم خلالها ومهما كان الأسلوب الذى اتبعه الدائن للحصول على الوفاء وديا كان أم بطريق التنفيذ الجبرى إلا أن ذلك مرهون بأن ينجم عن هذا الوفاء ضرر لجماعة الدائنين ، أما الوفاء الذى يتم نتيجة بيع الدائن المرتهن - الذى لا يخرط ضمن جماعة الدائنين - للبضاعة المرهونة حيازيا ، فلا تضار منه هذه الجماعة ولا تعود عليها أية مصلحة من إبطاله لأن للدائن المرتهن حق الأولوية في جميع الأحوال على الثمن الناتج عن بيع المال المضمون بالرهن .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومساثر الأوراق — تتحصل فى أن الطاعن بصفته أقام الدعوى رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٧ بإفلاس القاهرة على المطعون ضده — بنك مصر — بطلب الحكم بإبطال بيع البضاعة الموضحة بالصحيفة الذى تم بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٥ وإبطال الوفاء إليه من حصيلة ثمن البيع خصما من دينه قبل المفلس ... .. واعتباره كأن لم يكن تأسيسا على أن المطعون ضده قام ببيع البضاعة المودعة لديه على سبيل الرهن من قبل المفلس وأن البيع تم نظير ثمن قدره ١٠٢٠٠ جنيه وبتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٤ أى قبل مضى شهر على تاريخ البيع صدر حكم فى القضية رقم ٣ لسنة ١٩٦٣ صلح واقى القاهرة بأشهر إفلاس المدين مع تحديد يوم ١٩٥٩/١١/١١ تاريخا لتوقفه عن الدفع بما يكون معه البيع قد تم فى فترة الرية فضلا عن علم المطعون ضده باختلال أشغال المدين المستفاد من أنه كان طرفا فى إجراءات الصلح الواقى ، كما أن البيع تم بثمن يقل عن سعر السوق والقيمة الدفترية للبضاعة المقدرة بمبلغ ١٥٢٢٧ جنيه . وبعد تمام البيع قيد المطعون ضده حصيلة البيع بالحساب الجارى الدائن لمدينه المفلس ثم خصمه بطريق المقاصة مما له فى ذمته فوق الوفاء باطلا بطلانا وجوبيا لحصوله بغير الكيفية المتفق عليها وبغير النقود طبقا لنص المادة ٢٢٧ من قانون التجارة واحتياطيا فإنه يعد من التصرفات الجائز إبطالها طبقا لنص المادة ٢٢٨ تجارى . وبتاريخ ١٩٦٩/١/١١ قضت محكمة أول درجة بنسب خبير لبيان كيفية نشوء الدين ومتى ترتب حق الرهن للمطعون ضده وما إذا كان نشوء الدين وترتيب الرهن تما فى وقت واحد أم لا ووضعهما بالنسبة لفترة الرية . وبعد أن أودع الخبير تقريره ، قضت محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧٠/١٠/٢٤ بإعلان البيع وعدم نفاذه بالنسبة لجماعة الدائنين . استأنف المطعون ضده الحكم بالاستئناف



رقم ٤٦٧ لسنة ٨٧ ق . ومحكمة استئناف القاهرة قضت في ١٩٧٣/٢/٢٨ بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى طعن الطاعن في الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره . وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها ..

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وبطلانه لتناقضه وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أحال في شأن وقائع النزاع ومستندات الخصوم وأوجه دفاعهم إلى مدونات الحكمين الصادرين من محكمة أول درجة بتاريخى ١٩٦٩/١/١١ و ١٩٧٠/١٠/٢٤ في حين أنهما ألغيا وتجردا من كل أثر وتكون الإحالة عليهما غير جائزة وإذ خلا الحكم المطعون فيه من بيان الوقائع وفق ما تنص عليه المادة ١٧٨ مرافعات فانه يكون باطلا لما يجب أن يشمل عليه من البيانات الجوهرية الى لا يكملها بيان في ورقة مستقلة عنه فضلا عن أن الحكم المطعون فيه وقد ألغى الحكم الابتدائي وأحال عليه في بيان الوقائع — في ذات الوقت — يكون متناقضا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يعيب الحكم الاستئنافي أن يحيل في بيان الوقائع ودفاع الخصوم على الحكم الابتدائي ولو قضى بالفائة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم اللذان أحال عليهما الحكم المطعون فيه قد اشتملا على بيان وقائع الدعوى ومراحلها وما استند إليه الخصوم من الأدلة الواقعية والحجج القانونية فإن النعى عليه بخالفة القانون والبطلان يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى بطلان الحكم المطعون فيه للقصور وإغفال الرد على دفاع جوهرى وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أخذ بما جاء بأسباب الاستئناف من أن دين المطعون ضده على المفلس نشأ مقترنا برهن بضائعه وهنا حيازيا وأن الطاعن لم يوجه أى طعن لا إلى الدين ولا إلى الرهن الحيازى بل اقتصر طعنه على البيع الما صل في ١٩٦٥/٣/١٧ وتحصيل قيمة البضاعة المرهونة

وأن من مقتضى نشوء الدين عن عقد فتح اعتماد مقترن بالرهن أحقية المطعون ضده كدائن مرتين في بيع البضاعة المرهونة وأولويته على كافة الدائنين وعلى الثمن الناتج من البيع طبقا لنص المادة ٣٥٢ من قانون التجارة وأن الإفلاس لا يحول بين الدائنين المرتين حيازيا أو عقاريا وبين التنفيذ على أعمال المرهون ولا تدرج حقوقهم ضمن حقوق جماعة الدائنين إلا لمجرد العلم كما لا يؤثر علم الدائن المرتين باختلال أشغال المدين أو عدم علمه به وأنه يتعين للحكم بالبطلان عملا بالمادة ٢٢٨ تجارى أن يصدر تصرف من المدين للمطعون ضده ، بينما لم يتم المدين ببيع البضائع المرهونة لدائنه ، إنما تم البيع بالمزاد العلني ومفاد ما قرره الحكم المطعون فيه أنه اعتبر كل دين مضمون برهن حيازى معاصر لنشوء الدين بمنأى عن البطلان المقرر في نطاق الإفلاس في حين أن هذا النظر قاصر البيان ومخالف للقانون لأن الدين إذا كان ناشئا في فترة الريية فقد تعين خضوعه للبطلان الوجوبى أو الجوازى حسب الأحوال ولو كان صحيحا لأن ذلك لا يمنع أن يكون الرهن الضامن له باطلا وجوبيا ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه اعتبر دعوى الطاعن منصبه على البيع الذى تولاه المطعون ضده فحسب في حين أن دعواه منصبه على البيع والوفاء من ثمن البضاعة وإذا تم الوفاء في فترة الريية فلاه يخضع للبطلان الوجوبى المقرر بالمادة ٢٢٧ تجارى ولو كان الدين سابقا عليها وإذا أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع فإنه يكون قاصرا بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد بخصوص الشق الأول من النعى أن " الثابت من تقرير خبير محكمة الدرجة الأولى والمسلم به من طرف الخصومة أن دين البنك نشأ مقترنا برهن حيازى كضمان تأميننا لسداد الدين المستحق للبنك على المفلس ولم يكن الدين والرهن محل طعن منه على السواء ، وكان المطعون عليه هو بيع البنك - المستأنف عليه - الحاصل بتاريخ ١٨/٣/١٩٦٥ بالمزاد العلني للبضاعة المرهونة له حيازيا البالغ قيمتها مقدما دقريا ضمانا لسداد دينه والوفاء بحصيلة البيع وقدرها لجزء من دينه ... " ومفاد ذلك أن الحكم بين في أسبابه أن كلا من الدين والرهن لم يكونا محل طعن من الطاعن وإنما أنصب الطعن على مجرد البيع واستيفاء الثمن من حصيلته ، لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض لبيان حكم هذا البيع والوفاء منتهيا إلى

صحتها ولم يعرض في أسبابه لا صراحة ولا ضمنا إلى مدى صحة أو بطلان الدين انذى ينشأ مقترنا برهن حيازي فإن النعى عليه بمقولة أنه اعتبر كل دين نشأ مقترنا برهن حيازي بمنأى عن البطلان لا يصادف محلا من الحكم المطعون فيه. والنعى مردود في شقه الثاني بأنه لما كانت قاعدة منع اتخاذ الإجراءات الانفرادية لا تنطبق إلا بالنسبة للدائنين العاديين والدائنين أصحاب حقوق الامتياز العامة الذين تضمهم جماعة الدائنين أما الدائسون المرتهنون وأصحاب الاختصاص وأصحاب حقوق الامتياز العقارية فلا يندرجون في عداد هذه الجماعة بسبب ما لهم من تأمينات تضمن حقوقهم وتدرأ عنهم خطر افلاس المدين ومن ثم لا يتناولهم المنع من مباشرة الإجراءات الانفرادية فيجوز لهم مباشرة دعاويهم والتنفيذ على الأموال المحملة بتأميناتهم سواء قبل الحكم بشهر الإفلاس أو بعده ، فللدائن المرتهن رهن حيازة لمنقول الحق في التنفيذ على المنقول في أى وقت مع مراعاة الإجراءات المبينة في القانون وأن يستوفى حقه من ثمن المنقول المحمل بالرهن وإذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن في هذا الشأن وأورد في خصوصه أن " ... وإنما قام البنك الدائن المرتهن للبضاعة بإجراء بيعها بالمزاد العلني أعمالا لحقه المقرر بالمادة ٣٥٢ من القانون التجاري ... باعتبار أن البضاعة محل البيع هي بضاعة مرهونة حيازيا للبنك ... وباعتبار أن الإفلاس يؤثر في حقوق الدائنين المرتهنين حيازيا أو عقاريا في التنفيذ على الأعيان التي تقع عليها بضماناتهم فإنه والحالة هذه لا يجوز الاستناد إلى أحكام الإفلاس لنيل من التصرف الذي أجراه البنك بالبيع على البضاعة المرهونة واقتضائه لدينه أو بعضه من القيمة الناتجة للبيع .. ومن ثم يكون نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه بإغفاله الرد على دفاعه في هذا الشأن على غير أساس هذا فضلا عن أن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى النتيجة الصحيحة من أن ذلك البيع والوفاء صحيحان ، فإنه لا يعيبه عدم الرد على دفاع قانوني للتخصوم ، إذ بحسب المحكمة أن يكون حكمها صحيحا في نتيجته ومحكمة النقض أن تستكمل أسبابه القانونية بما ترى استكمالها به .

وحيث أن حاصل النعى بالسبب الثالث مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن الطاعن لم ينع بشيء على الدين الذي في ذمة المفلس ولا الرهن الضامن له وإنما اقتصر نعيه على



بيع البضاعة وهو تصرف لم يصدر من المفلس حتى يكون معرضا للبطلان الوجوبي أو الجوازي في حين أن التكييف الصحيح لدفاع الطاعن أن المطعون ضده حمل المفلس على قبول البيع لاستيفاء جزء من دينه بهذه الوسيلة وهو ما يعتبر في النهاية وفاة من المفلس غير جائز .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن الوفاء في فترة الريبة بالديون الحالة وإن كان يجوز الحكم ببطلانه طبقا لنص المادة ٢٢٨ من قانون التجارة مهما كان مصدر الدين سواء كان تعاقديا أم ناشئا عن فعل ضار وأيا كان تاريخ نشوئه سواء قبل فترة الريبة أم خلالها ومهما كان الأسلوب الذي اتبعه الدائن للحصول على الوفاء وديا كان أم بطريق التنفيذ الجبري إلا أن ذلك مرهون بأن ينجم عن هذا الوفاء ضرر لجماعة الدائنين ، أما الوفاء الذي يتم نتيجة بيع الدائن المرتهن — الذي لا ينعرض ضمن جماعة الدائنين — للبضاعة المرهونة حيازيا ، فلا تضار منه هذه الجماعة ولا تعود عليها أية مصلحة من إبطاله لأن للدائن المرتهن — على ما سبق بيانه — حق الأولوية في جميع الأحوال على الثمن الناتج عن بيع المال المضمون بالرهن . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في خصوص هذا النعي أنه ” ولما كان المدف من دعوى الإبطال المقررة في الإفلاس منع المدين من الإضرار بحقوق الدائنين عن طريق إجراء تصرفات يترتب عليها إضفاء الضمان العام المقرر لهم بإعادة المال موضوع التصرف إلى ذمة المدين حتى يتناول الضمان العام وفق ما نصت عليه المادة ٢٢٨ تجاري فإنه والحالة هذه لا يجوز الاستناد إلى أحكام الإفلاس للنيل من التصرف الذي أجراه البنك بالبيع على البضاعة المرهونة واقتضائه لدينه أو بعضه من القيمة الناتجة من البيع هذا فضلا عن انعدام مصلحة جماعة الدائنين في طلب إبطال إجراء البيع والوفاء بحصيلة دين البنك في ضوء الظروف المتقدمة “ . فإنه يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة ولا يعيبه بعد ذلك ما أورده خطأ في تقريراته القانونية الزائدة من أن الوفاء الذي يتم نتيجة تنفيذ الدائن على مال المدين هو وفاء لم يصدر من المفلس ولا يدخل في نطاق المادة ٢٢٨ من قانون التجارة ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه بالبطلان لإغفاله الفصل في بعض طلباته وفي بيان ذلك يقول أنه طلب علاوة على بطلان بيع البضاعة المرهونة ، بطلان الوفاء بالثمن للمطعون ضده إما وجوبا أو جوازا لحصوله في فترة الرتبة وإذا أغفل الحكم الرد عليه فإنه يكون مشوبا بالقصور .  
وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن الحكم المطعون فيه — وعلى ما سبق الرد به على السببين الثاني والثالث من أسباب الطعن — قد عرض لطلي الطاعن بإبطال البيع والوفاء محل الدعوى منتهيا إلى محتملها ومن ثم يكون النعى عليه بالقصور على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد مدني العصار ، ورافقت عبد الرحيم ، وزكي الصاوي صالح ، وجمال الدين عبد اللطيف .

( ١٦٨ )

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٠ القضائية :

( ١ ) عمل . موظفون .

إدارة النقل العام لمدينة الاسكندرية قبل اعتبارها هيئة عامة بالقرار الجمهوري ٤٤٩٤ لسنة ١٩٦٥ من أشخاص القانون العام . الموظفون والمستخدمون بها . اعتبارهم من الموظفين العموميين .

( ٢ ) مسئولية " مسئولية تقصيرية " . موظفون .

عدم جواز مخافة الموظف للأئحة المخازن والمشتريات . ق ٢١٠ لسنة ٥١ المعدل بالقانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ . مسئولية أمناء المخازن وأرباب العهد عما في عهدتهم ومنهم قائد سيارة النقل العام . أساسها القانون لا العمل غير المشروع .

( ٣ ) تقادم " تقادم مسقط " . تعويض . مسئولية . موظفون .

دعوى التعويض المرفوعة من إدارة النقل العام بالاسكندرية ضد قائد سيارتها عن التلفيات التي أحدثتها بها نتيجة خطئه . استنادها إلى إخلاله بالالتزامات الناشئة عن القانون التي تفرضها عليه وظيفته . سقوطها بالتقادم العادي . م ٣٧٤ مدني لا محل لتطبيق المادة ١٧٢ مدني بشأن العمل غير المشروع .

١ - إذ كانت إدارة النقل العام لمدينة الاسكندرية - الطاعنة - وقبل صدور القرار الجمهوري رقم ٤٤٩٤ لسنة ١٩٦٥ الذي اعتبرها هيئة عامة ، قد أنشئت بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ الصادر بتاريخ ١٩٥٤/١/٩ الذي أضفى عليها الشخصية المعنوية وكانت تبشر مرافقا عاما من مرافق الدولة ، فهي بذلك



تعتبر من أشخاص القانون العام ، ويعتبر موظفوها ومستخدموها موظفين عموميين بحكم تبعيتهم لها ، وتكون علاقتهم بها علاقة تنظيمية عامة تحكمها القوانين واللوائح .

٢ - إذ كان الثابت أن المطعمون عليه كان يشغل وقت الحادث وظيفة سائق لدى الطاعنة - هيئة النقل العام لمدينة الاسكندرية - وكانت علاقة الموظف بالدولة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح الصادرة بشأنها وهي التي تحدد حقوق وواجبات كل وظيفة بصرف النظر عن شاغلها ، وإذ بين المشرع حقوق الموظفين ثم حدد واجباتهم والأعمال المحرمة عليهم في الفصل السادس من الباب الأول من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وكانت المادة ٨٢ مكررا المضافة إلى أحكام هذا الفصل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ المعمول به من تاريخ نشره في ٤/٤/١٩٥٧ قبل حصول إتلاف السيارة قد حرمت على الموظف في الفقرة الرابعة منها مخالفة لأئحة المخازن والمشتريات المصدق عليها من مجلس الوزراء في ٦/٦/١٩٤٨ وكانت المادة ٤٥ من هذه اللائحة والتي قررت من قبل العمل بالمادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ ، ومحاكمة من يخالفها تأديبيا قد نصت على أن أمناء المخازن وجميع أرباب العهد مسئولون شخصيا عن الأصناف التي في عهدهم ومن حفظها والاعتناء بها وعن صحة وزنها وعددها ومقاسها ونوعها وعن نظافتها وصيانتها من كل ما من شأنه أن يمرضها للتلف أو الفقد ، ولا تخلى مسئوليتهم إلا اذا ثبت للصحة أن ذلك قد نشأ عن أسباب قهرية أو ظروف خارجة عن إرادتهم ولم يكن في الإمكان التحوط لها ، كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٤٩ منها على أن " الأصناف التي تفقد أو تلف بسبب مرقعة أو حريق أو أى حادث آخر كان في الإمكان منعه فيسأل عنها من كانت في عهده تلك الأصناف حين حصول السرقة أو التلف " . لما كان ذلك فإن مسئولية أمناء المخازن وجميع أرباب العهد هما في عهدهم ، لا تنسب إلى العمل غير المشروع بل تنسب إلى القانون الذي أنشأها .

٣ - متى كانت الطاعنة - هيئة النقل العامة لمدينة الاسكندرية - قد تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن أساس مسئولية المطعمون عليه - قائد سيارة

الهيئة هو إخلاله بالالتزامات التي تفرضها عليه وظيفته وهي التزامات ناشئة عن القانون مباشرة ، وكان التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني هو تقادم استثنائي خاص بدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع فلا يسرى على الالتزامات التي تنشأ مباشرة من القانون ، وإنما يسرى في شأن هذه الالتزامات التقادم العادي المنصوص عليه في المادة ٣٧٤ من القانون المدني ما لم يوجد نص خاص يقضي بتقادم آخر ، وإذا لم يرد بنصوص القانون ما يجيز تطبيق نص المادة ١٧٢ المشار إليها بالنسبة لدعوى التعويض الناشئة عن مخالفة أمناء المخازن وأرباب العهد للواجبات المفروضة عليهم في المادة ٨٢ - مكرر من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المضافة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١١٥٧ والمادة ٤٥ من لائحة المخازن والمشتريات التي تبناها القانون المذكور ، فإن هذه الدعوى لا تسقط إلا بالتقادم العادي وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظم ونسب دعوى التعويض المرفوعة من الطاعنة - ضد فائد سيارتها عن التلغيفات التي أحدثتها بالسيارة نتيجة خطئه - إلى العمل غير المشروع فأجرى عليها التقادم الاستثنائي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ ساقطة الذكر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وساند أوراق الطعن - تتحصل في أن الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية - الطاعنة - أقامت الدعوى رقم ١١٨٨ سنة ١٩٦٧ مدني الاسكندرية الابتدائية ضد المطعون عليه طلبت فيها الحكم بإلزامه بأن يؤدي لها مبلغ ٣٤٨ جنيناً و ٤٢٥ مليماً ، وقالت ثمر حال دعواها إن المطعون عليه كان يعمل سائقاً لديها وفصل من عمله في ١٩٦٢/١٢/٢٦ وتاريخ ١٩٥٧/١١/١٠ وأثناء قيادته للسيارة رقم ٥٤ جراج " ٩ أتوبيس عام

الاسكندرية " تسبب في إتلانها وكان ذلك ناشئا عن خطئه النابت بالحكم الصادر ضده في ١٩٦٢/١/٣٠ في قضية اللجنة رقم ٥٨٤٩ سنة ١٩٥٧ باب شرقي والمؤيد استئنافيا بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٩ ، وإذ يتعين على المطعون عليه بصفته صاحب ههذه تسليم السيارة عهدته سالمة فور انتهاء عمله وإلاعد مسئولا عما يلحقها من تلف إعمالا لنص المادة ٤٥ من لائحة المخازن والمشتريات وقد بلغت قيمة إصلاح التلف الذي لحق بالسيارة المذكورة ٣٤٨ جنيه و ٣٤٨ مليم ولم يقم المطعون عليه بسداده ، فقد أقامت الدعوى للحكم لها بطلباتها . دفع المطعون عليه بسقوط الدعوى بالتقادم المقرر بالمادة ١٧٢ من القانون المدني تأسيسا على أن - الدعوى رفعت بعد انقضاء أكثر من ثلاث سنوات على علم الطاعنة بحادث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، وبتراريخ ١٩٦٧/١٢/٢٨ حكمت المحكمة بإلزام المطعون عليه بأن يؤدي للطاعنة المبلغ المطلوب ورفضت الدفع في أسباب حكمها استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨١ سنة ٢٤ ق مدني - الاسكندرية ، وفي ١٩٦٩/١١/١٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبسقوط دعوى الطاعنة بالتقادم . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة . فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على سببين تنعى الطاعنة بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول - الطاعنة - إن الحكم قضى بسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثي طبقا للمادة ١٧٢ من القانون المدني على سند من أن مسئولية المطعون عليه ناشئة عن العمل غير المشروع في حين أن المطعون عليه كان يعمل وقت الحادث سائقا لديها وهي تقوم بإدارة مرفق النقل العام بالاسكندرية فتكون علاقتها به علاقة تنظيمية تحكمها القوانين ولائحة المخازن والمشتريات ، وإذ ثبت أن المطعون عليه قد أهمل في القيام بتمهات وظيفته فيكون القانون هو المصدر المباشر للتعويض الناشئ عن هذا الإهمال مما كان يتعين معه على الحكم المطعون فيه تطبيق أحكام التقادم العادية المنصوص عليها في المادة ٣٧٤ من القانون المدني دون نص المادة ١٧٢ من



القانون المذكور والذي يقتصر نطاقه على الالتزامات الناشئة عن العمل غير المشروع ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كانت إدارة النقل العام بمدينة الاسكندرية — الطاعنة وقبل صدور القرار الجمهوري رقم ٤٤٩٤ لسنة ١٩٦٥ الذي اعتبرها هيئة عامة قد أنشئت بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ الصادر بتاريخ ١٩٥٤/١/٩ الذي أضفى عليها الشخصية المعنوية ، وكانت تباشر مرفقا عاما من مرافق الدولة فهي بذلك تعتبر من أشخاص القانون العام ، ويعتبر موظفوها ومستخدموها موظفين عموميين بحكم تبعيتهم لها وتكون علاقتهم بها علاقة تنظيمية عامة تحكمها القوانين واللوائح ، ولما كان الثابت أن المطعون عليه كان يشغل وقت الحادث وظيفة سائق لدى الطاعنة ، وكانت علاقة الموظف بالدولة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح الصادرة بشأنها وهي التي تحدد حقوق وواجبات كل وظيفة بصرف النظر عن شاغلها ، وإذا بين المشرع حقوق الموظفين ثم حدد واجباتهم والأعمال المحرمة عليهم في الفصل السادس من الباب الأول من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وكانت المادة ٨٢ مكررا المضافة إلى أحكام هذا الفصل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ المعمول به من تاريخ نشره في ١٩٥٧/٤/٤ قبل حصول إتلاف السيارة ، قد حرمت على الموظف في الفقرة الرابعة منها مخالفة لأئحة المخازن والمشتريات المصدق عليها من مجلس الوزراء في ١٩٤٨/٦/٦ وكانت المادة ٤٥ من هذه اللائحة والتي قررت من قبل الحمل بالمادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ محاكمة من يخالفها تأديبيا قد نصت على أن أمناء المخازن وجميع أرباب العهد مسئولون شخصيا عن الأصناف التي في عهدهم وعن حفظها والاعتناء بها وعن صحة وزنها وقياسها ونوعها وعن نظافتها وصيانتها من كل ما من شأنه أن يضرها لتلف أو الفقد ولا تخلى مسئوليتهم إلا إذا ثبت للمصاحبة أن ذلك قد نشأ عن أسباب قهرية أو ظروف خارجة عن إرادتهم ولم يكن في الإمكان التحوط لها ، كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٤٩ منها على أن الأصناف التي تمقد أو تناف بسبب سرقة أو حريق أو نهي حادث آخر كان في الإمكان منه ، فيسأل عنها من كانت في عهده تلك

الأصناف حين حصول السرقة أو التلف ، فإنه يبين أن مسئولية أمناء المخازن وجميع أرباب العهد عما في عهدتهم لا تنسب إلى العمل غير المشروع بل تنسب إلى القانون الذي أنشأها ، لما كان ذلك وكانت الطاعة قد تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن أساس مسئولية المطعون عليه هو إخلاله — بالالتزامات التي تفرضها عليه وظيفته وهي التّرامات ناشئة عن القانون مباشرة وكان التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني هو تقادم استثنائي خاص بدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع فلا يسرى على الالتزامات التي تنشأ مباشرة من القانون ، وإنما يسرى في شأن هذه الالتزامات التقادم العادي المنصوص عليه في المادة ٣٧٤ من القانون المدني ما لم يوجد نص خاص يقضي بتقادم آخر ، وإذ لم يرد بنصوص القانون ما يجيز تطبيق نص المادة ١٧٢ المشار إليها بالنسبة لدعوى التعويض الناشئة عن مخالفة أمناء المخازن وأرباب العهد للواجبات المفروضة عليهم في المادة ٨٢ مكرر من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المضافة للقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ والمادة ٤٥ من لائحة المخازن والمشتريات التي تبناها القانون المذكور فإن هذه الدعوى لا تسقط إلا بالتقادم العادي ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ونسب دعوى التعويض المرفوعة من الطاعة إلى العمل غير المشروع وأجرى عليها التقادم الاستثنائي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ مאלفة الذكر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين محمد صدقي العصار، ورافقت عبدالرحيم، وزكي الصاوي صالح، وجمال الدين عبد اللطيف .

( ١٦٩ )

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٢ القضائية :

( ١ و ٢ و ٣ ) تعويض . نزع الملكية للنفعة العامة . حكم ” بحجية الحكم “ .  
قوة الأمر المقضى .

( ١ ) تقديم الاعتراض على تقدير التعويض عن نزع الملكية في الميعاد . جواز تحديد الزيادة المطلوبة في التعويض بطلب لاحق . وجوب أن تكون المبالغ المطلوبة في حدود الرسم المسدد من صاحب الشأن عند تقديم الاعتراض .

( ٢ ) الاعتراض على التعويض عن نزع الملكية . مهاد الحد الأقصى للرسم على الاعتراض في الميعاد القانوني : اتفاق المعارضين على استحقاق أحدهم لكامل المساحة المنزوع ملكيتها . صدور قرار اللجنة باستحقاق الأخير للزيادة في التعويض . أثره . اعتباره منصرفاً إلى كامل المساحة .

( ٣ ) الحكم بزيادة التعويض عن نزع الملكية . إيراد المحكمة في أسبابها أن الأرض المنزوع ملكيتها هي كامل المساحة المملوكة للطعون عليها . قضاء يحوز قوة الأمر المقضى في هذه المسألة . القضاء لها بباقي التعويض على أساس ملكيتها لكامل المساحة . لا خطأ .

١ — مفاد نص المادة السابعة من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للنفعة العامة أو التحسين معدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع قد اكتفى في شأن الاعتراض الذي يقدم للجنة الفصل في المعارضات على تقدير الجهة التي تقوم على نزع الملكية للتعويض من المقاررات المستولى عليها بتقديم هذا الاعتراض في الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة ، ولم يتطلب لاعتبار الاعتراض مقدماً في الميعاد أن يحدد في عريضته مقدار الزيادة المطلوبة في التعويض مادام يمكن تحديد



هذه الزيادة بطلب لاحق بشرط أن تكون في حدود الرسم الذي أوجب القانون إرفاقه بصحيفة الاعتراض .

٢ — إذ بين من الأوراق أن كشف حصر العقارات المطلوب نزع ملكيتها قد تضمنت أن لقطعون عليها أرضا مساحتها ٣٣٤,١٠ مترا مربعا بواقع ثمن المتر أربعة جنيئات وأن المطعون عليها قدمت اعتراضا في الميعاد على تقدير التعويض عن هذه المساحة طالبة تعديله إلى مبلغ ... بواقع ١٥ جنيها للمتر وأرفقت به حوالة بريدية بمبلغ ... إلا أنها أرسلت إلحاقا لمعارضتها السابقة كتابا أرفقت به حوالة بريدية بمبلغ ... حتى يكون مجموع الرسم عشرة جنيئات وهو الحد الأقصى المقرر في القانون لرسم الاعتراض وقد وصل هذا الكتاب إلى الجهة المختصة في الميعاد وهو ما يخولها الحق في الاعتراض على البيانات الواردة في كشف الحصر والمطالبة بأية زيادة على التعويض المقرر للأرض المستولى عليها . ولما كان الثابت من الصورة الرسمية للحضر المؤرخ ٣٠/٨/١٩٦٤ المحرر بمعرفة مندوب نزع الملكية بتفتيش المساحة أن المطعون عليها وآخرين بصفته المستحقين لصرف التعويضات المقدرة من المشروع اعترضوا على البيانات الواردة بكشف الحصر ووافقوا على تصحيح الوضع على أساس أن المطعون عليها تستحق مسطحا قدره ٤٨٢,٩٨ مترا مربعا ، مما مقتضاه أن المطعون عليها قد اعترضت في الميعاد القانوني على تقدير التعويض بالنسبة للمساحة المملوكة لها بأكملها ودفعت الرسم عن هذا القدر ، ويكون هذا الاعتراض معروضا على لجنة الفصل في الاعتراضات وإذا قررت هذه اللجنة تعديل ثمن المتر إلى ستة جنيئات ونصف للمتر من المساحة المتزوعة ملكيتها ، فإن قرارها يكون منصرفا إلى القدر جميعه .

٣ — إذ كان الاستفادة من حكم المحكمة الابتدائية في الطعن المقدم من كل من الطرفين — في قرار لجنة الاعتراضات على نزع الملكية — أنه أورد في أسبابه إن الطاعنة الأولى — وزارة التربية — نزع ملكيته أرض لقطعون عليها مساحتها ٤٨٢,٩٨ مترا مربعا ثم قضى بتعديل قرار اللجنة وجعل سعر المتر من المساحة المتزوعة ملكيتها بمبلغ تسعة جنيئات ، وهي أسباب مرتبطة بالمنطوق إرتباطا وثيقا ومن ثم فإنها تحوز قوة الشيء المحكوم فيه ، ولما كان هذا

الحكم الإتهائي قد صدر في حدود اختصاص المحكمة الابتدائية ، فإنه طبقا للمادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ يكون قد حاز قوة الأمر المقضى في هذه المسألة — المتعلقة بمساحة الأرض المنزوعة ملكيتها — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة الصحيحة وقضى للطعون عليها بباقي التعويض المستحق لها بواقع تسعة جنيهات للتر المربع من المساحة بأكملها ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حمها يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في إن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٢٤ سنة ١٩٦٩ مسدنى الإسكندرية الابتدائية ضد وزير التربية والتعليم ومفتش المساحة بالإسكندرية بصفتيها طالبت فيها الحكم بالزامهما متضامنين بأن يدفعها لها مبلغ ٧٥٩ جنيها و ٩٠ مليا وقالت يانا للدعوى إن الطاعن الأول نزع ملكية الأرض المملوكة لها ومساحتها ٤٨٢,٩٨ مترا مربعا . . . . . محافظة الإسكندرية وقدر التعويض عنها مبلغ أربعة جنيهات للتر فاعترضت على هذا التقدير أمام لجنة الفصل في المعارضات التى قررت في ١٢/١١/١٩٦٤ بتعديل ثمن المتر من المساحة المنزوعة ملكيتها إلى مبلغ ٦ جنيه و ٥٠٠ مليم فطعن في هذا القرار أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية طالبة تقدير التعويض عن المتر المربع بمبلغ ١٥ جنيه وقيد طعنها برقم ٢٧٠٦ سنة ١٩٦٤ مدنى كما طعن الطاعنان في هذا القرار أمام ذات المحكمة بالطعن رقم ٢٨٥٥ سنة ١٩٦٤ وبعد أن قررت المحكمة ضم الطعنين قضت بتاريخ ٢٧/٩/١٩٦٦ بنوب خير هندسى لتقدير ثمن المتر المربع في الأرض وقت نزع الملكية . وبتاريخ ٢٧/٦/١٩٦٦ حكمت المحكمة بتعديل لجنة قرار الفصل في المعارضات وجعل سعر المتر من المساحة المنزوعة ملكيتها مبلغ ٩ جنيه ،

وإذ رفض الطاعنان مبلغ ٧٥٩ جنيها و ٩٠ مليا من التعويض المستحق لها وقدره ٤٣٤٦ جنيها و ٨٢٠ مليا عن الأرض المملوكة ومساحتها ٤٨٢,٩٨ مترا مربعا استنادا منهما إن مساحتها ٣٣١ مترا مربعا فقد أقامت هذه الدعوى للحكم لها بطلباتها . وبتاريخ ١٩٦٩/١٢/٣٠ حكمت المحكمة بنذب مكتب الخبراء إيمان مساحة الأرض موضوع الدعوى بقيمة التعويض المستحق عنها بواقع ٩ جنية للتر . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٩ بإلزام الطاعن الأول بصفته بأن يدفع للمطعون عليها مبلغ ٧٤٤ جنيها و ٤٠٠ ملجم . استأنف الطاعنان هذا الحكم أمام استئناف الإسكندرية بالاستئناف رقم ٢٠٥ سنة ٧٢ ق مدني . وبتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٢ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتوحيلا للثابت بالأوراق والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم استند في قضائه إلى أن الطاعنين أقرتا تنازعهما عن العقدين العرفيين المتضمنين بيعهما قدرا من تلك المساحة لـ ... .. ورد إليهما - الطاعنان - العربون الذي دفعاه إليهما خصما من التعويض المستحق لها ، كما استند الحكم إلى أن النزاع في معارضة الطاعنين اقتصر على تقدير ثمن المتر المربع من المساحة المزمعة ملكيتها دون أن يثار أى نقاش حول قدر هذه المساحة ، في حين إن كشف الحصر المتعلقة بقرار نزع الملكية قد عرضت خلال الميعاد القانوني وتضمنت إن المطعون عليها تملك ٢٣٤٤,١٠ ثمن إجمالي قدرة ١٣٣٦ جنيها ٤٠٠ مليا بواقع أربعة جنيهات للتر المربع واعترضت المطعون عليها على التعويض المقدر لها عن المساحة المذكورة طالبة تعديله إلى مبلغ ٥١١ جنيها و ٥٠٠ مليا بواقع خمسة عشر جنيها عن كل متروأت رسما عنه في الميعاد قدره ٧ جنية و ٣٥٠ دون أن تعترض على المساحة التي اختصت بها بكشوف الحصر ، غير أنها بعد ذلك إتفقت مع باقى الملاك



الواردة أسماؤهم في كشوف الحصر على أن تختص هي بمساحة قدرها ٤٨٢,٩٨ مترا مربعا وتفاخفت عن عقدي البيع الصادرين منها إلى ... .. و ... .. وهذا الاتفاق لا يكون له أى أثر على نطاق الاعتراض الذى تحدد بمبلغ الزيادة فى التعويض الذى حددته المطعون عليها عن مساحة ٣٣٤,١٠ مترا مربعا والذى أدت منه الرسم فى الميعاد بحيث يتمتع عليها وقد انقضى الميعاد المحدد لتقديم الاعتراض أن تزيد عليها فى طلبها عن ذلك المبلغ ويصبح التعويض المستحق لها عن المساحة الزائدة فى ملكيتها وقدرها ٤٨,٨٨ مترا مربعا بواقع أربعة جنيهات للتر حسب تقدير المصلحة نهائيا بفوات ميعاد المعارضة بشأنه ، وقد ظلت طالبات المطعون عليها دون تعديل أمام لجنة الفصل فى المعارضات كما أن الطعن فى قرار هذه اللجنة أمام المحكمة الابتدائية لا يتسع للطلبات الجديدة وإذ قضى الحكم المطعون فيه بأن السعر الذى حدده الحكم فى المعارضتين يسرى على المساحة الزائدة ولم يرد على دفاع الطاعنتين فى هذا الخصوص فإنه لم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه النصوص هذا إلى أن مذهب إليه الحكم من أن ملكية المطعون عليها للقدر المنزوعة ملكية ومساحة ٤٨٢,٩٨ مترا مربعا معترف بها من الطاعنتين وبأن مساحة تلك الأرض لم يدر بشأنها أى نقاش بين طرق الدعوى سواء أمام لجنة الفصل فى المعارضات أو أمام المحكمة ، هذا القول يخالف الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة السابعة من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين معدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه لذوى الشأن من الملاك وأصحاب الحقوق خلال ٣٠ يوما من تاريخ انتهاء مدة عرض الكشوف المنصوص عليها فى المادة السابقة الاعتراض على البيانات الواردة بها . وتقدم الاعتراضات المذكورة إلى المقرر الرئيسى للمصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية ، وإلى المكتب التابع لها بعاصمة المحافظة الكائن فى دائرتها العقارات وإذا كان الاعتراض متعلقا بحق على العين الواردة فى الكشوف المتقدمة الذكر وجب أن يرفق به كافة المستندات المؤيدة له وتاريخ شهر الحقوق المقدم بشأنها وأرقامها وذلك خلال تسعين يوما التالية على تقديم الاعتراض وإلا اعتبر الاعتراض كأن لم يكن وللجهة القائمة بتنفيذ إجراءات نزع الملكية إن رأت وجها أن تطلب من ذوى الشأن من الملاك

وأصحاب الحقوق مستندات مكحلة أخرى على أن تبين لهم هذه المستندات كتابة ودفعة واحدة وتحدد لهم ميعادا مناسباً لتقديمها ، أما إذا كان الاعتراض منصبا على التعويض وجب أن يرفق به إذن بريد يساوى ٢٪ من قيمة الزيادة محل الاعتراض بحيث لا يقل هذا المبلغ عن ٥٠ قرش ولا يجاوز عشرة جنيهات ويعتبر الاعتراض كأن لم يكن إذا لم يرفق به هذا الرسم كاملا وكان - فإذ ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع قد اكتفى في شأن الاعتراض الذى يقدم للجنة الفصل فى المعارضات على تقدير الجهة التى تقوم على نزع الملكية للتعويض عن العقارات المستولى عليها بتقديم هذا الاعتراض فى الميعاد المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من هذه المادة ، ولم يتطلب لاعتبار الاعتراض مقبلا فى الميعاد أن يحدد فى عريضته مقدار الزيادة المطلوبة فى التعويض مادام يمكن تحديد هذه الزيادة بطلب لاحق بشرط أن تكون فى حدود الرسم الذى أوجب القانون إرفاقه بصحيفة الاعتراض ولأن كان يبين من الأوراق أن كشوف حصر العقارات المطلوب نزع ملكيتها للمشروع رقم ٣٣٨ تربية وتعليم والتى عرضت فى المدة من ١٩٦٤/٧/٢١ إلى ١٩٦٤/٨/١٩ قد تضمنت أن المطعون عليها أرضا مساحتها ٣٣٤,١٠ مترا مربعا بثمن إجمالى قدره ١٣٣٩ جنيه و ٤٠٠ مليم بواقع ثمن المتر أربعة جنيهات وأن المطعون عليها قدمت بتاريخ ١٩٦٤/٨/١٢ اعتراضا فى الميعاد على تقدير التعويض عن هذه المساحة طالبة تعديله إلى مبلغ ٥٠١١ جنيه و ٥٠٠ مليم بواقع ١٥ جنيه للمتر أى بزيادة ٣٦٧٥ جنيه و ١٠٠ مليم وأرفقت بمعارضتها حوالا بريدية بمبلغ ٧ جنيه و ٣٥٠ مليم ، إلا أنها أرسلت الحاقا لمعارضتها السابقة كتابا أرفقت به حوالا بريدية بمبلغ جنيهين و ٦٥٠ مليم حتى يكون مجموع الرسم عشرة جنيهات وهو الحد الأقصى المقرر فى القانون لرسم الاعتراض وقد وصل هذا الكتاب إلى الجهة المختصة بتاريخ ١٩٦٤/٦/٧ أى فى الميعاد وهو ما ينحوها الحق فى الاعتراض على البيانات الواردة فى كشوف الحصر والمطالبة بأية زيادة على التعويض المقرر للأرض المستولى عليها ، ولما كان الثابت من الصورة الرسمية للمحضر المؤرخ ١٩٦٤/٨/٣٠ المحرر بمعرفة مندوب نزع الملكية بتفتيش المساحة بالاسكندرية أن المطعون عليها وآخرين بصفتهم المستحقين لصرف التعويضات المقدرة عن المشروع سالف الذكر اعترضوا على

البيانات الواردة بكشوف الحصر ووافقوا على تصحيح الوضع على أساس أن المطعون عليها تستحق مسطحا قدره ٤٨٢,٩٨ مترا مربعا لأنه تم نسخ عقدي البيع الصادرين من المطعون عليها إلى .. .. . مما يقتضاه أن المطعون عليها قد اعترضت في الميعاد القانوني على تقدير التعويض بالنسبة للمساحة المملوكة لها بأكملها وقدرها ٤٨٢,٩٨ مترا مربعا ودفعت الرسم عن هذا القدر ، ويكون هذا الاعتراض معروضا على لجنة الفصل في الاعتراضات وإذا قررت هذه اللجنة تعديل ثمن المتر إلى ستة جنيهات ونصف للمتر من المساحة المتزوعة ملكيتها فإن قرارها يكون منصرفا إلى القدر جميعه وهو ما يستفاد من حكم المحكمة الابتدائية الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٧ في الطعن المقدم من كل من الطرفين إذ أورد في أسبابه أن الطاعنة الأولى زعت ملكية أرض للمطعون عليها مساحتها ٤٨٢,٩٨ مترا مربعا ثم قضى بتعديل قرار اللجنة وجعل سعر المتر من المساحة المتزوعة بمبلغ تسعة جنيهات وهي أسباب مرتبطة بالمنطوق ارتباطا وثيقا ومن ثم فإنها تمحوز قوة الشيء المحكوم فيه ، ولما كان هذا الحكم الانتهائي قد صدر في حدود اختصاص المحكمة الابتدائية فإنه طبقا لمادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ يكون قد حاز قوة الأمر المقضى في هذه المسألة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة الصحيحة وقضى للمطعون عليها بباقي التعويض المستحق لها بواقع تسعة جنيهات للمتر المربع عن المساحة بأكملها فإنه يكون قد امتزم صحيح القانون ويكون النعمى عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن ميكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صديق العصار وورافت عبد الرحيم ووزكي الصاوي ووجال الدين عبد اللطيف و

( ١٧٠ )

الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٤٣ التضيائية :

( ٢٠٤ ) عقد "العقود الإدارية"

( ١ ) العقود الادارية . لم يعرفها القانون أو يبين خصائصها . وجوب الرجوع الى  
نصوص العقد ذاته لاعطاء الوصف القانوني الصحيح باعتبار عقد اداريا أو مدنيا .

( ٢ ) العقود الادارية . ماهيتها .

( ٣ ) اختصاص "الاختصاص الولائي" . عقد "العقود الإدارية" .

عدم تقديم جهة الادارة للعقد موضوع الدعوى . تقديمها ورقة مصممة شروط العملية غير موقع  
عليها من المقاول . رفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم ولائيا بنظر الدعوى باعتبار العقد مدنيا  
وليس اداريا . لا خطأ .

١ - لم يعرف القانون العقود الإدارية ولم يبين خصائصها التي تميزها والتي  
يتمدى بها في القول بتوافر الشروط اللازمة لها ولخصائصها من تعرض المحاكم  
لها بالتعطيل أو بالتأويل ، إلا أن أعطاء العقود التي تبرمها جهات الإدارة  
وصفها القانوني الصحيح باعتبارها عقودا إدارية أو مدنية يتم على هدى ما يجري  
تحصيله منها ، ويكون مطابقا للحكمة من إبرامها .

٢ - العقود التي تبرمها الإدارة مع الأفراد لا تعتبر عقودا إدارية - وعلى  
ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا إذا تعلقت بتفسير مرفق عام أو بتنظيمه  
وأظهرت الإدارة نيتها في الأخذ في شأنها بأسلوب القانون العام وأحكامه بتضمين  
العقد شروطا استثنائية وغير مألوفة تنأى بهما عن أسلوب القانون الخاص  
أو تحيل فيها الإدارة على اللوائح الخاصة .

٣ — إذ بين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قضي برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم ولائياً بنظر الدعوى استناداً إلى أن العقد موضوع الدعوى لم يتضمن شروطاً استثنائية وغير مألوفة في عقود القانون الخاص وتكشف عن نية الإدارة في اختيار وسائل القانون العام ، وهو ما يفقد ركناً جوهرياً من أركانه كعقد إداري ويخرجه بالتالي عن دائره العقود الادارية ، ولما كان الطاعنان — وزير الصناعة — وآخر — لم يقدموا لمحكمة الاستئناف العقد موضوع الدعوى للتدليل على صحة دفاعهما من أن هذا العقد هو عقد إداري وقدموا ورقة معنونة بأنها ” الشروط الخاصة بعملية حفر خنادق وفرد ورى كابلات ضغط “ وهي التي قدماها بملف الطعن ولا محل للتعويل على هذه الورقة لأبه غير موقع عليها من المطعون عليه — الما قول — ولا تغني عن تقديم العقد ذاته ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى وصف العلاقة القائمة بين الطرفين بأنها علاقة تعاقدية يحكمها القانون الخاص وتختص بنظرها جهة القضاء العادي فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوصاعه الشكائية

وحيث أن الوقائع — حسباً بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٤١٩ سنة ١٩٦٥ تجارى القاهرة الابتدائية ضد وزير الصناعة ورئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للكهرباء بصفتيهما — الطاعنين — طلب فيها الحكم بالزامهما بأن يدفعاً له مبلغ ٦٦٧ جنيهاً و ٣٢٠ ملياً ، وقال في بيان ذلك أنه بتاريخ ١٥/١/١٩٦٤ رست عليه عملية حفر خنادق كابلات الضغط ملف رقم ٢٣ ١٩١٤ عقد رقم ٨ ، وقام بتنفيذ العمل على أكمل وجه وسلمه إلى مهندس المؤسسة واستحق له قبلها مبلغ ٣٤٧ جنيهاً و ٣٢٠ ملياً قيمة المستخلصات الرقمية ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ،

ملاوة على مبلغ التأمين المدفوع وقدره ٣٢٠ جنيهاً ومجموع ذلك مبلغ ٦٦٧ جنيهاً و ٣٢٠ ملياً وإذا امتنعت المؤسسة عن دفعه فقد أقام الدعوى للطالبة به . دفع الطاعنان بعدم اختصاص المحاكم ولائياً بنظر الدعوى لأن النزاع يدور حول عقد إداري مما تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل فيه . وبتاريخ ١٩٦٦/٢/١٦ حكمت المحكمة برفض الدفع وباختصاصها بنظر الدعوى ونذيت مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة لأداء المأمورية الميمنة بمنطوق هذا الحكم وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٠ حكمت بإلزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون عليه مبلغ ١٦٦٧ جنيهاً و ١٢٠ ملياً استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٤٥ سنة ٨٥ ق القاهرة وتمسكا بدفعها السابق وبتاريخ ١٩٧٣/٤/١٩ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم للاستئناف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبطلت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لظوره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله إن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك إنه قضى برفض الدفع بعدم اختصاص جهة القضاء الإداري ولائياً بنظر الدعوى تأسيساً على إن العقد موضوع النزاع عقد مقاولاة لا يتضمن شروطاً استثنائية غير مألوفة في القانون الخاص ويخضع لأحكام القانون المدني مع أن هذا العقد عقد إداري توافرت فيه كافة الأركان لاعتباره عقداً إدارياً ، فأحد أطرافه وهو الطاعن الثاني شخص من أشخاص القانون العام كما إنه يتعلق بتسيير مرفق عام هو مرفق الكهرباء إذ أنه خاص بعملية حفر وردم خنادق كابلات الشبكة الأرضية للضغط المتوسط وفرد وردم الكابلات ليتم توصيل التيار الكهربائي ، وتضمنت بنوده عديداً من الشروط غير المألوفة في عقود القانون الخاص من ذلك البند العشرون فقد خول الإدارة حق إلغاء العقد ومصادرة التأمين النهائي كله وتوقيع غرامات التأخير ضد المطعون عليه والتنفيذ على حسابه إذا أخل بالتزامه وما نص عليه في البند الحادي والعشرين من تطبيق أحكام لائحة المتاقصات والمزايدات فيما لم يرد بشأنه نص خاص في شروط العقد وهذه اللائحة زاهرة بالشروط الاستثنائية التي تتم عن مظاهر السلطة العامة ، وإذا



استوفى العقد بهذه المثابة كل مقومات العقد الإداري فإن المنازعات الناشئة عنه تخرج عن ولاية جهة القضاء العادي وتدخل في اختصاص القضاء الإداري إعمالا لنص المادة العاشرة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وإذ قضى المحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم ولائيا بنظر الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بذلك أنه وإن لم يعرف القانون العقود الإدارية ولم يبين خصائصها التي تميزها والتي يهتدى بها في القول بتوافر الشروط اللازمة لها ولخصائصها وسمياتها من تعرض المحاكم لها بالتعطيل أو بالتأويل إلا أن إعطاء العقود التي تبرمها جهة الإدارة وصفها القانوني الصحيح باعتبارها عقودا إدارية أو مدنية يتم على هدى ما يجرى تحصيله منها ويكون مطابقا للحكمة من إبرامها ، ولما كانت العقود التي تبرمها الإدارة مع الأفراد لا تعتبر عقودا إدارية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إلا إذا تعلق بتسيير مرفق عام أو بتنظيمه وأظهرت الإدارة نيتها في الأخذ في شأنها بأسلوب القانون العام وأحكامه يتضمن العقد شروطا استثنائية وغير مألوفة تنأى عن أسلوب القانون الخاص أو تحيل فيها الإدارة على اللوائح الخاصة بها ، وكان يدين من الحكم الابتدائي الصادر في ١٦/٢/١٩٦٦ والمزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم ولائيا بنظر الدعوى على قول ” أثابت من العقد المؤرخ ١٥/١/١٩٦٤ أن المدعى عليه بصفته — الطاعن الثاني — عهد إلى المدعى — المطعون عليه — بعملية حفر وردم خنادق لكابلات الشبكة الأرضية وفرد هذه الكابلات والعقد بهذه الصورة لا يعدو أن يكون عقد مقاوله إذ لم يتضمن شروطا غير مألوفة تخرجه عن نطاق تطبيق القانون الخاص ” مما مفاده أن المحكمة رأت أن العقد موضوع الدعوى لم يتضمن شروطا استثنائية وغير مألوفة في عقود القانون الخاص أو تكشف عن نية الإدارة في اختيار وسائل القانون العام وهو ما يفقد العقد ركنا جوهريا من أركانه كعقد إداري ويخرجه بالتالي عن دائرة العقود الإدارية ، ولما كان الطاعنان لم يقدموا لمحكمة الاستئناف العقد موضوع الدعوى لتدليل على صحة دفاعهما من أن هذا العقد هو عقد إداري ، بل قدما ورقة معنونه بأنها ” الشروط الخاصة بعملية حفر خنادق وفرد ورى كابلات ضغط

١٠٥ ك . ف “ وهى التى قدماها بملف الطعن ، ولا محل للتعويل على هذه الورقة لأنه غير موقع عليها من المطعون عليه ولا تغنى عن تقديم العقد ذاته لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى وصف العلاقة الفأئمة بين الطرفين بأنها علاقة تعاقدية يحكمها القانون الخاص وتختص بنظرها جهة القضاء العادى فانه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

---

## جلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم ، وعضوية  
السادة المستشارين : مصطفى الفقى ، وأحمد سيف الدين سابق ، ومحمد عبد الخالق البودادى ،  
وسليم عبد الله سليم .

( ١٧١ )

الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٤ القضائية :

( ١ ) حكم ” الطعن فى الحكم “ . نقض .

الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى . عدم جواز الطعن فيها  
بطريق النقض .

( ٢ ) حكم ” إصدار الحكم “ . تجزئة . بطلان . ” بطلان الأحكام “ .

بطلان الحكم . غير قابل للتجزئة . استئناف الطاعة لشق من الحكم الابتدائى دون شقه  
الآخر . الدفع المبدى منها يبطلان الحكم فى الشق المستأنف لخلوه من بيان تغير الهيئة التى نطقت  
به . غير مقبول .

( ٣ ) نقض ” السبب الجديد “ . بيع ” دعوى صحة التعاقد “ .

دعوى صحة التعاقد . ادعاء الطاعة وجود خلاف بين العقد وصحيفة الدعوى بشأن أطوال  
حدود العقار المبيع . عدم جواز إثباته لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ٤ ) إثبات ” حجية الورقة الرسمية “ . تزوير .

محضر الجلسة . ورقة رسمية . عدم جواز انكار ما أثبت فيها . إلا بالطعن بالتزوير .

( ٥ ) دعوى ” مصروفات الدعوى “ .

عدم تسليم المدعى عليها فى دعوى صحة التعاقد بالحق المدعى به قبل رفع الدعوى . القضاء  
بالزامها بالمصروفات . لا خطأ .



١ - مؤدى المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات أن يقتصر الطعن بطريق النقض على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف وعلى الأحكام الانتهاية أيا كانت المحكمة التي أصدرتها إذا صدرت على خلاف حكم سابق أما الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض وإنما يكون الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف سواء بتأييدها أو بالغاءها أو بتعديلها .

٢ - إذا كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات محكمة أول درجة أن أحد السادة القضاة الذين سمعوا المرافعة لم يحضر تلاوة الحكم الابتدائي وحل محله آخر . وخلا الحكم الابتدائي من بيان أن القاضي انذى لم يحضر النطق بالحكم قد اشترك في المداولة ووقع على مسودته إلا أنه لما كان بطلان الحكم لا يقبل التجزئة والقضاء به يؤدي إلى انعدامه برمته وكانت الطاعة قد قبلت الحكم الابتدائي في شق منه فجاز هذا الشق قوة الأمر المقضى فيه التي تعلو عن النظام العام فإنه يمتنع معه النظر في إبطاله في شقه الآخر الذي قصرت - الطاعة - استئنافها عليه .

٣ - إذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعة لم تثر أمام محكمة الموضوع في دعوى صحة التعاقد أمر الخلاف بين طول الحدين الواردين بعقد البيع وطولها المئين بصحيفة الدعوى فلا يقبل منها التمسك بهذا الدفاع الجديد لأول مرة أمام هذه المحكمة .

٤ - محضر الجلسة يعتبر ورقة رسمية وفق نص المادة ١٠ من قانون الإثبات وما أثبت فيه حجة على الكافة فلا يجوز للطاعة أن تذكر ما جاء به إلا بالطعن عليه بالتزوير طبقاً لنص المادة ١١ من ذات القانون .

٥ - دفع الطاعة بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، بالإضافة إلى طلبها إرجاء قياس مساحة العقار المبيع إلى وقت لاحق للحكم بصحة وتفاذ عقد البيع بمعرفة شخص معين حددته ، كاف للقول بأنها لم تسلم بالحق المدعى به - صحة التعاقد - قبل رفع الدعوى ولعدم إعمال مانصت عليه المادة ١٨٥ من

قانون المرافعات في هذا الشأن ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من إلزامها بالمصروفات بناء على أنها نازعت المطعون ضده أمام محكمة أول درجة ، لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه وتأويله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده اشترى من الطاعنة بعقد بيع عرفي مؤرخ ١٩٦٥/٥/١ قطعة أرض قضاء مساحتها ٨٠ مترا مربعا تحت العجز والزيادة لقاء ثمن قدره ٤٣٠ جنيتها دفع منه ٣٧٥ جنيتها واتفق على سداد الباقي عند التوقيع على العقد النهائي - وإزاء تخلف الطاعنة عن تسليمه سند ملكيتها وماتبين من كشف التحديد المراجع من المساحة من أن مساحة العين المبيعة ٦٦,٢٥ مترا مربعا فقد أقام المطعون ضده الدعوى رقم ٧٢ سنة ١٩٦٩ مدني كلى المنيا بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع سالف الذكر بالنسبة لمساحة ٦٦,٢٥ مترا مربعا وإلزام الطاعنة برد ٢٧ جنيتها و ١٨٥ مليا قيمة العجز في المساحة المبيعة - وقد دفعت الطاعنة الدعوى بسقوط حق المطعون ضده في المطالبة بقيمة العجز لمضي أكثر من سنة على إبرام البيع ، وقالت أنها لا تعارض في أن يقضى بإثبات التعاقد على أن يلزم بالمصاريف وبتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٨ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى في شقها الخاص بطلب الحكم بصحة التعاقد وإلزام الطاعنة بقيمة العجز وأقامت قضاها بعدم القبول على ماتبين من أن عقد شراء البائنة لم يسجل بعد فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم ونازعت في رد قيمة العجز فقضى بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب . ولما ترقى الطاعنة بتسجيل سند ملكيتها أقام المطعون ضده الدعوى رقم ٦٠٤ سنة ١٩٧١ مدني كلى المنيا بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع السابق الإشارة إليه فدفعها الطاعنة بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها

في الدعوى رقم ٧٢ سنة ١٩٦٩ مدنى كلى المنيا وقررت بجلسته ١٩٧٢/٢/٢١ بأن الحدود للواردة بالصحيفة تختلف عن الحدود الواردة بعقد البيع وأنها تعالِب الحكم حسب الحدود الواردة بالعقد على أن لا تكون المراجعة المساحية حجة عليها وإرجاء القياس إلى فرصة أخرى على أن يقوم به المهندس ... .. وبتاريخ ١٩/٤/١٩٧٢ قضت المحكمة بصحة وتفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٥/٥/١ المتضمن بيع الطاعة للطعون ضده أرض قضاء مساحة ٨٠١ مترًا تبين أنها ٦٦,٢٥ مترًا موضحة الحدود بالعقد والصحيفة نظير ثمن مقبوض قدره ٣٤٧,٨٠١٥ وقضت في أسبابها برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى ، استأنفت الطاعة هذا الحكم بالحكم بالاستئناف رقم ٩٤ سنة ٨ ق بى سوينف (أمورية المنيا) وطلبت تعديل الحكم المستأنف بجعل المساحة المحكوم بصحة بيعها ونفاذه ٦٦,٢٥ مترًا تحت العجز والزيادة وإرجاء المقاس إلى فرصة أخرى على أن يتولاه المهندس ... .. وبتاريخ ١٩٧٢/١١/٢ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وألزمت الطاعة بالمصروفات وعشرة جنهيات مقابل أتعاب المحاماة طعنت الطاعة في هذا الحكم مع الحكم الابتدائي بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم جواز الطعن بالنقض في الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى رقم ٦٠٤ سنة ١٩٧١ مدنى كلى المنيا ورفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه لما كان مؤدى المادتين ٢٤٩، ٢٤٨ من قانون المرافعات أن يقتصر الطعن بطريق النقض على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف وعلى الأحكام النهائية أيا كانت المحكمة التي أصدرتها إذا صدرت على خلاف حكم سابق أما الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض وإنما يكون الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف سواء بتأييدها أو بالغائها أو بتعديلها لما كان ذلك وكانت الطاعة قد طعنت بالنقض في الحكم الصادر من محكمة المنيا الابتدائية بتاريخ ١٩٧٢/٤/٩ في الدعوى رقم ٦٠٤ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى المنيا وطلبت



في صحيفة الطعن نقضه بالإضافة إلى الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٩٤ سنة ٨ ق الذي قضى بتأييده فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز .

وحيث إن الطعن في الحكم رقم ٩٤ سنة ٨ ق بني سويف ( مأمورية المنيا ) قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن إقيم على ستة أسباب حاصل أولهما النعى على الحكم المطعون فيه ومخالفة القانون إذ أيد الحكم الابتدائي رغم ما اعتراه من بطلان وفي بيان ذلك تقول الطاعة أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٦٠٤ سنة ١٩٧١ مدنى كلى المنيا صدر باطلا طبقا للسادة ١٧٠ من قانون المرافعات لأن السيد الأستاذ .. .. عضو الهيئة التى سمعت المرافعة تخلف عن الحضور بمجلسة النطق به ولم يفصح بالحكم أو محضر الجلسة عن ذلك .

وحيث إن النعى بهذا السبب مردود ذلك بأنه وإن كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات محكمة أول درجة أن أحد السادة القضاة الذى سمعوا المرافعة وهو القاضى ... .. لم يحضر تلاوة الحكم الابتدائي وحل محله آخر هو القاضى ... .. وخلا الحكم الابتدائي من بيان أن انقضى الذى لم يحضر النطق بالحكم قد اشترك فى المداولة ووقع على مسودته إلا أنه لما كان بطلان الحكم لا يقبل التجزئة والقضاء به يؤدي إلى إعدامه برمته وكانت الطاعة قد قبلت الحكم الابتدائي فى شق منه فحاز فى هذا الشق قوة الأمر المقضى فيه التى تعلو على النظام العام بما يتمتع معه النظر فى إبطاله فى شقه الآخر انذى قصرت إستئنافها عليه ، لما كان ذلك فإن النعى بهذا السبب يكون فى غير محله .

وحيث إن الطاعة تنعى على الحكم فى السببين الثانى والثالث مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله وقالت فى تبيان ذلك أن البرة فى تحديد المبيع المحكوم بصحة التعاقد عنه هى بما ورد من ذلك فى العقد لا بما ذكر فى صحيفة دعوى صحة التعاقد وقد خالف الحكم المطعون فيه هذه القاعدة عندما جمع تحديد المبيع الوارد بعقد البيع وتحديد الوارد بصحيفة الدعوى رغم ما بينها من اختلاف فى الحد الغربى وفى طول الحدين البحرى والقبلى هذا والحدود والأطوار الواردة

بالعقد موضوع الدعوى تطابق تلك الواردة بالعقد المسجل الذى تملك الطاعنة بمقتضاه العقار المبيع وثابت منه إن الحد الغربى وهو ... .. كان ولا يزال على عهد من القدم حتى الآن فما قال به المطعون فيه عن اختلاف الحد المذكور بأنه نتيجة تصرف منها لا يكون مبررا لمخالفة القاعدة السالف الإشارة إليها وقد أدت مخالفتها بالحكم المطعون فيه ولا إلى مخالفة نص المادة ١٤٧ من القانون المدنى التى تقضى بأن العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاقهما أو للأسباب التى يقررها القانون وما دام لا يوجد اتفاق بينهما وبين المطعون ضده على تعديل عقد البيع المبرم بينهما فإن قضاء الحكم المطعون فيه بصحة ونفاذ هذا العقد على حسب التحديد الوارد بصحيفة الدعوى يكون مشوبا بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود فى سببيه ذلك أنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد اعتد بالتحديد الوارد بصحيفة الدعوى بالنسبة للحد الغربى بناء على ما ثبت من الاطلاع على الدعوى رقم ٧٢ سنة ١٩٦٩ مدنى كلى المنيا وتسليم الطاعنة فيها بإثبات صحة ونفاذ عقد البيع موضوع الدعوى الحالية حسب الحدود الواردة بصحيفة تلك الدعوى ، وإن هذا التسليم ينطوى على إقرار ضمنى بصحة التحديد الوارد بصحيفتها المطابق للتحديد الوارد بصحيفة إفتتاح هذه الدعوى ولما كان تفسير تقارير الخصوم فى دعوى أخرى بما لا يخرج عن مداول عبارتها وتقدير ما إذا كان يمكن اعتبارها اعترافا ببعض وقائع الدعوى أم لا هو مما يستقل به قاضى الموضوع ، فلا تثريب على المحكمة إن هى اعتمدت على إقرار الطاعنة الضمنى فى تلك الدعوى ورأت فيه ما جعلها تلتفت عما ورد بالعقد بخصوص ذلك الحد ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة لم تترأمام محكمة الموضوع أمر الخلاف بين طول الحدين البحرى والقبلى والواردين بعقد البيع وطولهما المبين بصحيفة الدعوى فلا يقبل من الطاعنة التمسك بهذا الدفاع الجديد لأول مرة أمام هذه المحكمة ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل الأسباب الرابع والخامس والسادس النعى على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله وقالت الطاعنة فى بيان

ذلك أنه لا مصلحة لها في إبداء الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وإن الذى أبدى هذا الدفع هو المطعون ضده على ما يبين من إقراراته الصريحة فى درجتى التقاضى وهذه الإقرارات حجة عليه — ولكن الحكم المطعون فيه اعتبرها صاحبة الدفع ولم يعمل أثر تلك الإقرارات بمقولة أنه كان عليها أن تطعن بالتزوير فى محضر الجلسة المنسوب إليها أنها دفعت فيه بالدفع المذكور تفاديا للحكم عليها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وألزمها بها دون نظر فى تطبيق المادة ١٨٥ من قانون المرافعات لما أبدته فى كل الظروف من إمضاء أى إجراء لا يمس حقوقها .

وحيث إن هذا النعى فى أسبابه الثلاثة مردود ذلك أن الثابت فى الملف الابتدائى بمحضر جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣ أن الاستاذ ... .. المحامى حضر عن الطاعة ودفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ٧٢ سنة ١٩٦٩ مدنى كلى المنيا وقد قضى الحكم الابتدائى فى أسبابه برفض هذا الدفع — كما أن المذكرات المقدمة من المطعون ضده إلى محكمة الموضوع بدرجتيها قد خلت من كل ما يفيد إقراره بأنه هو الذى أبدى ذلك الدفع — ولما كان محضر الجلسة يعتبر ورقة رسمية وفق نص المادة ١٠ من قانون الإثبات وما أثبت فيه حجة على الكافة فلا يجوز للطاعة أن تنكر ما جاء به إلا بالطعن عليه بالتزوير طبقا لنص المادة ١١ من ذات القانون لما كان ذلك وكان دفع الطاعة بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالإضافة إلى طلبها إرجاء قياس مساحة العقار المبيع إلى وقت لاحق للحكم بصحة ونفاذ عقد البيع بمعرفة شخص معين حددته كافيًا للقول بأنها لم تسلم بالحق المدعى به قبل رفع الدعوى وأعدم أعمال ما نصت عليه المادة ١٨٥ من قانون المرافعات فى هذا الشأن فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائى فيما قضى به من إلزامها بالمصروفات بناء على أنها نازعت المطعون ضده أمام محكمة أول درجة . ، لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه وتأويله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور عبد الرحمن عرابي ومحمد الباجوزي ومصلاح نصار وأحمد وهدان .

( ١٧٢ )

الطعن ٦٢٧ لسنة ٣٤ انقضائية :

( ١ ) إيجار ” إيجار الأماكن ” . حكم ” تسبب الحكم ” .

الحكم بإخلاء المستأجر للتخلف عن سداد الأجرة . شرطه . ثبوت التحالف . عدم المازعة  
الجديدة في الأجرة . إغفال المحكمة الرد على دفاع لا يتضمن منازعة جديدة في الأجرة . م ٢٣ ق  
٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

( ٢ ) إيجار ” التزامات المستأجر ” .

الترميمات المستعجلة البسيطة التي يلزم بها المؤجر . احتياط المستأجر من الأجرة مقابل ما أنفق  
في إجراءات دون ترخيص سابق من القضاء . مناطه . اعتداد المؤجر بإجراءاتها في وقت مناسب  
وتحذره عن القيام بها . م ٦٨ مدني .

( ٣ ) إيجار . ” إيجار الأماكن ” .

دعوى الإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة . عدم اعتداد الحكم بسداد المستأجر للأجرة لعدم الوفاء  
بالفوائد والمصاريف الرسمية . لا خطأ .

١ — النص في المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن  
وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين على أنه ” في غير الأماكن المؤجرة  
مفروشة لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها  
في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية : ( ١ ) إذا لم يقيم المستأجر بالوفاء بالأجرة  
المستحقة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موحي عليه  
مصحوب بعلم الوصول بدون مظلوف أو بإعلان على يد محضر ... ” يدل على أنه

يشترط. للحكم بالإخلاء بسبب التأخير في سداد الإجرة ثبوت تناف المستأجر عن الوفاء بها ، وأن تكون هذه الأجرة خالية من المنازعة الجدية على استحقاقها طبقاً لأحكام القانون ، ويتعين على المحكمة قبل أن تفصل في طلب الإخلاء أن تتحقق من ذلك باعتباره فصلاً في مسألة داخلية في صميم المنازعة التجارية المطروحة عليها ، فإن كانت المنازعة حول الأجرة من جانب المستأجر ليست بالمنازعة الجدية حق لها ألا تعبأ بها وأن تعتبر الأجرة التي ينزع فيها المستأجر مستحقة وأن تقضى بالإخلاء .

٢ — إذ كان الواقع في الدعوى أن النزاع — في دعوى الإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة — مرده إلى الترميمات التي أجراها الطاعنان بوصفهما مستأجرين وأنهما يطالبان بنخصمها من الأجرة إستناداً إلى ما قرره الفقرة الثانية من المادة ٥٦٨ من القانون المدني ، والتي تخولهما بإجراء الترميمات — المستعجلة أو البسيطة مما يلزم به المؤجر ، وأن يستوفيا ما أنفقاه فيهادون ترخيص من القضاء خصماً من الأجرة ، وإلى إن قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢١ بشأن ترميم الأماكن المستأجرة لأغراض التعليم حمل الملاك من نفقات هذا الترميم بما يوازي ٢٠٪ فقط من قيمة الإيجار السنوي على أن تضاف إلى ميزانية الوزارة باقى التكاليف ، وكانت المادة ٥٦٨ آنفة الذكر تشترط لإعفاء المستأجر من طلب الترخيص السابق أن يعذر المستأجر المؤجر أن يقوم بالترميم وإلا يقوم به المؤجر بعد إعداده في وقت مناسب يحدده المستأجر وكانت الأوراق خلوا مما يفيد هذا الإعداد كما لم يدع الطاعنان قيامهما به ، فإنه لا يجوز للمستأجر إن يستنطع من الأجرة شيئاً في مقابل مصروفات يكون قد أنفقها في إصلاح العين ، ولو كان الإنفاق على ترميمات مستعجلة مما تخوله المادة المشار إليها إجراءه دون حاجة إلى ترخيص من القضاء ، طالما أنه قام بها دون إعداد المؤجر بإجرائها في وقت مناسب .

٣ — أنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على دفاع الطاعنين بشأن المنازعة في الأجرة فإنه يحمل على أنه إرتأى أن المنازعة غير جدية ، ولا عليه إن لم يرد عليها لأنها غير ذات تأثير ولم يكن من شأنها تغيير الرأى في الدعوى ،

لما كان ما تقدم وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعتد بإيداع الطاعنين لفروق الأجرة استنادا إلى إنهما لم يقوما بإيداع الفوائد والمصاريف الرسمية ، وكان الطاعنان لم يدللا على خلاف ذلك ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه أقام ضد الطاعنين — وزير التربية والتعليم ومدير منطقة وسط القاهرة التعليمية بصفتهما — الدعوى رقم ٩٦٩ لسنة ١٩٧١ مدنى أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية بطلب إخلاء الطاعنين من العين المؤجرة لهما . وقأن شرحا لها أنه يمتلك المبنى رقم ١١ شارع ... .. وتشغله مدرسة ... .. التابعة لمنطقة وسط القاهرة التعليمية ، وإذ تأخرت المنطقة فى الوفاء بالأجرة عن المدة من أول فبراير حتى آخر أبريل سنة ١٩٧١ بواقع ١٩ جنيها ، ٨٩٠ مليا شهريا رغم تكليفها بالوفاء فقد أقام دعواه وبتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٧ حكمت المحكمة للمطعون عليه بطلباته . إستأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٥٩ سنة ٨٩ ق القاهرة طالبن العاء، ورفض الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٦ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان على هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر . وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد ، ينعى به الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقولان إن الحكم قضى بالإخلاء على سند من توافر شروط المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وأن قياهما بوفاء فروق الأجرة غير مبرىء للذمة إذ كان يتعين



سداد الأجرة كاملة مضافا إليها الفوائد والمصاريف في حين أن المادة المشار إليها تشترط ألا يكون هناك نزاع جدي بشأن الأجرة المطالب بها ، وقد تمسك الطاعنان أمام محكمة الاستئناف بأنه يتعين خصم قيمة الترميمات التي تم إجراؤها بمعرفة المنطقة التعليمية من الأجرة المستحقة وبواقع ٢٠٪ منها بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢١ والمادة ٥٦٨/٢ من القانون المدني ، وأن هذا من شأنه أن يجعل المطالبة بالأجرة متنازعا عليها ، وكان على الحكم أن يبت أولا في جدية النزاع ومدى حق الطاعنين في خصم مصاريف الترميمات . هذا إلى أن الحكم أغفل بحث أثر الوفاء بالمبالغ المتنازع عليها وهل يغطي الفوائد والمصاريف ، وهو ما يعيبه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين على أنه في غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية : - ( أ ) إذا لم يقيم المستأجر بالوفاء وبالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موثق عليه مصحوب بعلم الوصول بدون مظروف أو بإعلان على يد محضر ، . . . . . ، يدل على أنه يشترط للحكم بالإخلاء بسبب التأخير في سداد الأجرة ثبوت تخلف المستأجر عن الوفاء بها ، وأن تكون هذه الأجرة خالية من المنازعة الجدية على استحقاقها طبقا لأحكام القانون ، ويتعين على المحكمة قبل أن تفصل في طلب الإخلاء أن تتحقق من ذلك باعتباره فصلا في مسألة داخلية في صميم المنازعة الإيجارية المطروحة دليها ، فإن كانت المنازعة حول الأجرة من جانب المستأجر ليست المنازعة الجدية الجدية حق لها ألا تنبأ بها وأن تعتبر الأجرة التي يتنازع فيها المستأجر مستحقة ، وأن تقضى بالإخلاء . ولما كان الواقع في الدعوى أن النزاع مرده إلى الترميمات التي أجراها الطاعنان بوصفهما مستأجرين ، وأنهما يطالبان بخصمها من الأجرة امتنادا إلى مقررته الفقرة الثانية من المادة ٥٦٨ من القانون المدني ، والتي تنوّلها إجراء الترميمات المستعجلة أو البسيطة مما يلزم به المؤجر ، وأن يستوفيا ما اتفقاه فيها دون ترخيص من القضاء خصما من الأجرة ، وإلى أن

قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢١ بشأن ترميم الأماكن المستأجرة لأغراض التعليم حمل الملاك من نفقات هذا الترميم ، بما يوازي ٢٠ ٪ فقط من قيمة الإيجار السنوي على أن تضاف إلى ميزانية الوزارة باقى التكاليف ، وكانت المادة ٥٦٨ آنفه الذكر تشترط لإعفاء المستأجر من طنب الرخيص السابق أن يعذر المستأجر المؤجر فى أنه يقوم بالترميم والايقوم به المؤجر بعد إعداره فى وقت مناسب يحدده المستأجر ، وكانت الأوراق خلوا مما يفيد هذا إذ عذار كما لم يدع الطاعنان قيامهما به ، فإنه لا يجوز للمستأجر أن يستقطع من الأجرة شيئاً فى مقابل معمر وفات يكون قد أتمها فى إصلاح العين ، ولو كان الاتفاق على ترميمات مستعجلة مما تخوله المادة المشار إليها إجراءه دون حاجة إلى ترخيص من القضاء ، طالما أنه قام بها دون إعدار المؤجر بإجرائها فى وقت مناسب ، لما كان ذلك فإنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على دفاع الطاعنين فى هذا الصدد فإنه يحمل على أنه ارتأى أن المنازعة غير جدية ، ولا عليه إن لم يرد عليها لأنها غير ذات تأثير ولم يكن من شأنها تغيير الرأى فى الدعوى . لما كان ما تقدم وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعتد بإيداع الطاعنين لفروق الأجرة استناداً إلى أنهما لم يقوموا بإيداع الفوائد والمصاريف الرسمية وكان الطاعنان لم يدللا على خلاف ذلك . فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسييب يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد محمد المهدي ، ومحمد البابجوري ، وملاح نصار ، وأحمد وهدان .

( ١٧٣ )

الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٤٣ القضائية :

( ١ ) إيجار ” إيجار الأماكن “ . قانون . ضرائب .

التزام المستأجر بضربتي الدفاع والأمن القومي في الأماكن الخاضعة للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧  
عدم التزام محكمة الموضوع بإضافتهما من تلقاء نفسها إلى القيمة الإيجارية في دعوى تحديد الأجرة .  
علة ذلك .

( ٢ ) إيجار ” إيجار الأماكن “ . قانون . ضرائب . نقض .

التزام المستأجر بضربتي الدفاع والأمن القومي . القانونان ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ و ٢٣ لسنة ١٩٦٨  
قوانين أمرة فيما يتعلق بفرض الضريبة . عدم اعتبارها كذلك بالنسبة لشخص الملزم بإدائها . جواز  
الاتفاق على مخالفتها . عدم جواز التمسك بإعمالها لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ٣ ) محكمة الموضوع . حكم ” مالا يعد قصورا “ .

تقديم مذكرة بعد حجز الدعوى للحكم دون تفريع أو اطلاع الخصم الآخر عليها . إغفال  
محكمة بحث ماورد بها من دفاع . لا قصور .

( ٤ ) إيجار . ” إيجار الأماكن “ .

العوائد المروطة على المكان المؤجر . لا تصلح أساساً لتحديد الأجرة الاتفاقية . صلاحيتها  
كقرينة على مقدار أجرة المثل .

( ٥ ) نقض ” السبب الجديد “ .

ورود النعي على أسباب الحكم الابتدائي . عدم تمسك الطاعن به أمام محكمة الاستئناف  
اعتباره سبباً جديداً لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض



## (٦) إيجار "إيجار الأماكن". تحديد الأجرة .

الزام المؤجر بصيانة العين المؤجرة وإجراء الترميمات الضرورية . م ٥٦٧ مدني . استنباه التزاما قانونيا جديدا . وجوب تقوينه وإضافته الى أجرة الأساس في المباني المنشأة قبل يناير ١٩٤٤ . م ٤ ق ١٢١ لسنة ١٩٧٤ .

١ — إنه وإن كان مفاد الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٦٥ بفرض ضريبة إضافية للدفاع ، أن يقع عبء هذه الضريبة على المستأجر أو الشاغل للسكن بالنسبة للمباني المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ والخاضعة لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ولئن كان مؤدى المادة الثالثة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٨ بفرض ضريبة لأضرار الأمن القومى أن يسرى عليها حكم ضريبة الدفاع سالفة الذكر ، إلا أنه لما كان المفروض على محكمة الموضوع هو تحديد القيمة الإيجارية لشقة النزاع الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وكانت الضريبتان المشار إليهما لاتعدان أحد عناصر الأجرة التي تضاف إلى القيمة الإيجارية وفقا له وكانت القوانين الصادرة بفرض ضريبتى الدفاع والأمن القومى لم تندمج فى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . فإن ذلك لا يستوجب من المحكمة تطبيقها من تلقاء نفسها عند تقدير الأجرة .

٢ — إذ كانت مدونات الحكم المطعون فيه قد خلت مما يفيد تمسك الطاعنة بأعمال أحكام القانونين رقمى ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ ، ٢٣ لسنة ١٩٦٨ فإنه لا يقبل منها التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لانطواء هذا الدفاع على سبب جديد ، ولا يوهن من ذلك أن القانون الذى يفرض ضريبة معينة يعتبر قانونا آمرا فيما يتعلق بفرضها ، لأنه لا يعتبر كذلك فيما يتعلق بتعيينه الشخص الذى يلزم بها فيجوز الاتفاق بين المؤجر والمستأجر على مخالفة هذا التعيين وهو الاستفادة من حكم المادة ٥٦٧ من التقنين المدنى ، وذلك طالما لم يتعارض مع نص القانون أو قاعدة تعيين حدا أقصى للأجرة القانونية .

٣ — المقرر — فى قضاء هذه المحكمة — أنه إذا انعقدت الحصومة واستوفى الخصوم دفاعهم فيها وحجزت الدعوى للحكم فإن صلتهم بها تنقطع إلا بالقدر الذى تصرح به المحكمة ، فإذا قدم أحد الأطراف مستندا أو مذكرة فى فترة حجز

الدعوى للحكم دون أن يكون مصرحاً لدفيعها بتقديم أيهما ودون أن يثبت اطلاع الطرف الآخر عليه ، فلا على المحكمة أن التفتت عنها ، وإذا لم تقدم الطاعنة ما يفيد أن محكمة الاستئناف صرحت لها بتقديم مذكرة في فترة حجز الدعوى للحكم ، وكانت صورة المذكرة المقدمة منها خالية مما يثبت اطلاع الخصم الآخر عليها ، فإن النعي على الحكم بالقصور لعدم تعرضه لما تضمنته هذه المذكرة من أوجه دفاع يكون على غير أساس .

٤ - إذ كان المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن عوائد الأملاك المبذية المربوطة على المكان المؤجر لا تصالح أساساً لتعيين الأجرة المتفق عليها وإن صالحت قرينة على مقدار أجرة المثل فإنه لا على الحكم إذا لم يتخذ من مقدار العوائد الثابتة بالشهادة العقارية المقدمة من الطاعنة دليلاً قاطعاً في مجال تحديد القيمة الإيجارية لشقة النزاع .

٥ - إذ كان سبب النعي وارداً على أسباب الحكم الابتدائي ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه خلا من هذا الدفاع ، ولم تقدم الطاعنة ما يدل على أنها عرضت هذه المطاعن على محكمة الاستئناف ، فإنه بذلك يكون سبباً جديداً لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٦ - مفاد العقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إن الشارع إذا اتخذ من أجرة شهر أبريل ١٩٤١ أو أجرة المثل لذلك الشهر أجرة أساس للبيان المنشأة قبل يناير ١٩٤٤ أوجب مراعاة ما يطرأ على التعاقد الساري في شهر الأساس من تعديل في التزامات كل من المتعاقدين بحيث إذا فرض القانون أو الاتفاق أو العرف على المستأجر التزامات جديدة لم تكن مفروضة عليه في شهر الأساس أو فرض شيئاً من ذلك على المؤجر ، فإنه ينعين تقديم تلك الالتزامات واستئصال مقابلهما من أجرة الأساس في الحالة الأولى وإضافتها إليها في الحالة الثانية ، لما كان ذلك وكانت المادة ٥٦٧ من التقنين المدني الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ والمعمول به من ١٥/١٠/١٩٤٩ استحدثت حكماً جديداً أضافت به على عائق المؤجر التزاماً بصيانة العين المؤجرة ولمجره

جميع الترميمات الضرورية ، وهو الترام لم يكن واردا في ظل القانون المدني القديم الذي كان ساريا في شهر أبريل ١٩٤١ والذي كانت التزامات المؤجر بموجبه سلبية تقتصر على ترك المستأجر ينتفع بالعمسين المؤجرة ، ويتعين من ثم تقويمه وإضافة قيمته إلى أجرة هذا الشهر ، لما كان ما تقدم وكان الثابت أن الطاعنة تسكت أمام محكمة الموضوع بوجوب تقويم هذا الالتزام الذي لم يكن متفقا عليه من قبل وإضافة مقابلة إلى أجرة شهر الأساس ، فإن الحكم إذا التفت عن تمحيص هذا الدفاع الجوهرى ولم يعمل بشأنه حكم الفقرة الثانية من المادة الرابعة سائلة الذكر يكون فضلا عن مخالفته القانون قد شابه قصور في التسبيب .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم الملعون فيه وساثر أوراق الطعن —  
تتصل في أن المطعون عليه أقام اندعوى رقم ٢٤٦٧ لسنة ١٩٦٨ مدنى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية ضد الطاعنة طالبا الحكم أولا : — بتحديد القيمة الإيجارية لشقة النزاع بتبلغ ٤ جنيه و ٦٤٠ مليا اعتبارا من تاريخ التعاقد .  
ثانيا : — بإلزام — الطاعنة — بأن ترد إليه بمبلغ ٢٣٣ جنيها و ٤٠٠ مليا قيمة فروق الأجرة ، وقال شرحا لها أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٥/١٢/١ استأجر من الطاعنة شقة بالعقار رقم ٢٠ شارع ... .. بالأسكندرية لقاء أجرة شهرية قدرها ٩ جنيهات و ٣٠٨ مليات وقام بسداد هذه الأجرة من بدء التعاقد ، وإذا تضح له أنها تزيد عن الأجرة القانونية فقد أقام الدعوى ، بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٥ حكمت المحكمة بنذب مكتب الخبراء لبيان تاريخ إنشاء شقة النزاع وتحديد قيمتها الإيجارية القانونية طبقا لقوانين إيجار الأماكن المنعقدة والفروق إن وجدت ، وبعد أن قدم الخبير تقريره ، عادت وحكمت بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٤



أولا : بتحديد القيمة الإيجارية لشقة النزاع ٥ جنيهات و ٩٧٥ مليا شهريا ابتداء من ١٩٦٥/١٢/١ وبمبلغ ٦ ج و ٧٥ مليم ابتداء من ١٩٦٨/١/١ ثانيا : بالإلزام الطاعنة بأنه تدفع للطعون عليه مبلغ ١٦٤ جنيها و ١٥٠ مليا مقسما على أقساط متساوية بواقع ٣ ج ٢٨٣ مليم ابتداء من أول يناير ١٩٧١ حتى السداد. أستهأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٦ لسنة ٢٧ ق الاسكندرية طالبة الغاء ، وبتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٣ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، ويعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة وأته جديرا بالنظر ، وبالحاسة المحددة انترمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، تنعى الطاعنة بالشق الثاني من الوجه الأول والوجه الثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك نقول أن الحكم لم يضيف إلى القيمة الإيجارية ضريبتى الأمن القومى والدفاع اللتين يتحمل بهما المستأجر بمقتضى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ - وبمقتضى القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ ، حالة أن الأجرة القانونية تشمل بالإضافة إلى القيمة الإيجارية الأصلية الضرائب التى يتحمل بها المستأجر وهو ما يعنيه بمخالفة القانون . هذا إلى أن الحكم لم يشر إلى ما تضمنته المذكرة المقدمة منها في فترة حجز الدعوى للحكم من أوجه دفاع في هذا الخصوص وفيما يتعلق بعدم جواز الالتجاء إلى أجرة المثل ووجوب تقويم عناصر زيادة تكاليف الصيانة وتحسين صقع المكان المؤجر وإضافتها إلى الأجرة وإذا لم يعرض لهذا الدفاع بالتمحيص فإنه يكون قاصر التسبيب .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه وإن كان مفاد الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٦٥ بفرض ضريبة إضافية للدفاع ، وأن يقع عبء هذه الضريبة على المستأجر أو الشاغل للسكن بالنسبة للباني المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ والخاضعة لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ولئن كان مؤدى المادة الثالثة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٨ بفرض ضريبة

لأغراض الأمن القومي أن يسرى عليها حكم ضريبة الدفاع سالفة الذكر ، إلا أنه لما كان الماروض على محكمة الموضوع هو تحديد القيمة التجارية لشقة النزاع الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وكانت الضريبتان المشار إليهما لا تعدان أحد عناصر الأجرة التي تضاف إلى القيمة التجارية وفقا له ، وكانت القوانين الصادرة بفرض ضريبتى الدفاع والأمن القومي لم تدجى فى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بما يستوجب من المحكمة تطبيقها من تلقاء نفسها عند تقدير الأجرة ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد خات مما يفيد تمسك الطاعنة بأعمال أحكام هذه القوانين ، فإنه لا يقبل منها التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لا نطواء هذا الدفاع على سبب جديد . لما كان ذلك وكان لا يوهن من ذلك أن القانون الذى يفرض ضريبة معينة يعتبر قانونا آمرا فيما يتعلق بفرضها ، لأنه لا يعتبر كذلك فيما يتعلق بتعيينه الشخص الذى يلزم بها فيجوز الاتفاق بين المؤجر والمستأجر على ما يخالف هذا التعيين وهو المستفاد من حكم المادة ٥٦٧ من التقنين المدنى وذلك طالما لم يتعارض مع نص فى القانون أو قاعدة تعيين حد أقصى للأجرة القانونية لما كان ما تقدم وكان المقرر — فى قضاء هذه المحكمة — أنه إذا انقضت الحصومة واستوفى الخصوم دفاعهم فيها وحجرت الدعوى للحكم ، فإن صلتهم بها تنقطع إلا بالقدر الذى تصرح به المحكمة ، فإذا قدم أحد الأطراف مستندا أو مذكرة فى فترة حجب الدعوى للحكم دون أن يكون مصرحا له فيها بتقديم أيهما ودون أن يثبت اطلاع الطرف الآخر عليه ، فلا على المحكمة أن التفتت عنها ، وإذا لم تقدم الطاعنة ما يفيد أن محكمة الاستئناف صرحت لها بتقديم مذكرة فى فترة حجب الدعوى للحكم ، وكانت صورة المذكرة المقدمة منها خالية مما يثبت اطلاع الخصم الآخر عليها ، فإن النعى على الحكم بالقصور لعدم تعرضه لما تضمنته هذه المذكرة من أوجه دفاع يكون على غير أساس .

وحيث أن حاصل النعى بالوجه الثانى من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق ، وفى بيان ذلك نقول الطاعنة أن الحكم صدر على خلاف ما هو ثابت بالشهادة العقارية المقدمة منها والتي تفيد أن القيمة التجارية لعين النزاع فى شهر الأساس كانت عشرة جنيهات .

وحيث إن النعى غير سديد، ذلك أنه لما كان المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن عوائد الأملاك المبنية المربوطة على المكان المؤجر لا تصلح أساسا لتعويض الأجرة المتفق عليها وإن صلحت قرينة على مقدار أجرة المثل، فإنه لا على الحكم إذا لم يتخذ من مقدار العوائد الثابتة بالشهادة العقارية المقدمة من الطاعنة دليلا قاطعا في مجال تحديد القيمة الإيجارية لشقة النزاع، ومن ثم يكون النعى ولا أساس له.

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الثالث من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه المقصور في التسبب، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم الابتدائي أقام قضاءه على سند مما جاء بتقرير الخبير بالرغم مما وجهته إليه من اعتراضات.

وحيث إن النعى مردود، ذلك أنه لما كان هذا السبب واردا على أسباب الحكم الابتدائي، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه خلا من هذا الدفاع ولم تقدم الطاعنة ما يدل على أنها عرضت هذه المطاعن على محكمة الاستئناف فإنه بذلك يكون سببا جديدا لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض.

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة بباقي الأسباب على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبب، ذلك أنه لم يراع في تقدير أجرة الأساس إضافة مقابل الالتزام بصيانة المين المؤجرة الذي ألغاه القانون المدني على عاتق المؤجر في تاريخ لاحق لشهر الأساس رغم تمسكها بذلك أمام محكمة الموضوع تطبيقا لنص المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ولم يرد على ما أثاره من دفاع في هذا الصدد وهو ما يعيبه بخلاف القانون فضلا عن القصور في التسبب.

وحيث إن النعى في محله، ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين على أنه "و يدخل في تقدير الأجرة المتفق عليها أو أجرة المثل تقويم كل شرط أو التزام جديد لم يكن واردا على العقود المبرمة قبل أول مايو ١٩٤١ أو لم يجر العرف في هذا التاريخ بفرضه على المستأجر"، يدل على أن الشارع إذ اتخذ من أجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المثل لذلك الشهر



أجرة أساس للمباني المنشأة قبل يناير ١٩٤٤ أوجب مراعاة ما يطرأ على التعاقد السارى في شهر الأساس من تعديل في التزامات كل من المتعاقدين بحيث إذا فرض القانون أو الاتفاق أو الدوف على المستأجر التزامات جديدة لم تكن مفروضة عليه في شهر الأساس أو فرض شيئا من ذلك على المؤجر ، فإنه يتعين تقويم تلك الالتزامات واستئزال مقابلهما من أجرة الأساس في الحالة الأولى وإضافتها إليها في الحالة الثانية . لما كان ذلك ، وكأت المادة ٥٦٧ من التقنين المدنى الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ والمعمول به من ١٥/١٠/١٩٤٩ استحدثت حكما جديدا أضافت به إلى عائق المؤجر التزاما بصيائه للعين المؤجرة وإجراء جميع الترميمات الضرورية ، وهو الترام لم يكن واردا في ظل القانون المدنى القديم الذى كان ساريا في شهر أبريل ١٩٤١ ، والذى كانت التزامات المؤجر بموجبه سلبية تقتصر على ترك المستأجر ينتفع بالعين المؤجرة ، ويتعين من ثم تقويمه وإضافة قيمته إلى أجرة هذا الشهر . لما كان ما تقدم وكان الثابت أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الموضوع بوجوب تقويم هذا الترام الذى لم يكن متفقا عليه من قبل وإضافة مقابله إلى أجرة شهر الأساس ، فإن الحكم إذ التفت عن تمحيص هذا الدفاع الجوهرى ، ولم يعمل بشئنه حكم الفقرة الثانية من المادة الرابعة سابقة الذكر يكون فضلا عن مخالفته القانون قد شابه قصور في التسبيب مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

## جلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة و- وية السادة المستشارين : محمد محمد المهدي ، والدكتور عبد الرحمن حيايد ، وصلاح نصار ، وأحمد وهدان .

( ١٧٤ )

الطعن رقم ٦٩١ لسنة ٤٣ القضائية :

( ٣٠٢٠١ ) إيجار " إيجار الأماكن " .

( ١ ) الأجرة المخفضة طبقاً للأداة الثانية من القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ . تقدير حكماً . القصد منه انتهاء الحالات المنظورة أمام لجان التقدير .

( ٢ ) الأجرة التي عنها المشرع في القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ . واتخذها أساساً للتخفيض بنسبة ٣٥٪ . هي التي اتفق عليها الطرفان دون قيد على إرادتهما قبل صدور قرار بلنة تقدير الإيجارات . هـ ذلك .

( ٣ ) مراعاة المؤجر للأجرة التي قدرتها بلنة تقدير الإيجارات لشقة مماثلة في ذات العقار عند التعاقد على عين النزاع . مؤداه . اعتبار هذه الأجرة غير خاضعة لمطلق إرادة المتعاقدين . الحكم بتخفيضها بنسبة ٣٥٪ عملاً بالقانون ٧ لسنة ١٩٦٥ . خطأ .

١ - المستفاد من نص المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ بإجراء تخفيض بنسبة ٣٥٪ من الأجرة المحددة في عقود الإيجار الخاضعة للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الأجرة المخفضة بمقتضاه تعد من قبيل التقدير الحكمي بدلاً عن تقدير القيمة التجارية ، بما يستتبع إنهاء الحالات التي كانت منظورة أمام لجان التقدير تحقيقاً للغرض المستهدف من التخفيض باعتبار أن هذه النسبة وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية هي التي دلت الإحصاءات عن عمل اللجان إنها النسبة التي يضيفها المؤجرون عادة إلى القيمة الحقيقية .

٢ - المقرر في - قضاء هذه المحكمة - أن المقصود بالأجرة المتعاقد عليها التي عنها المشرع في القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ واتخذها أساساً للتخفيض بنسبة ٣٥٪

هى الأجرة التى اتفق عليها الطرفان دون قيد على إرادتهما قبل صدور قرار لجنة تقدير الإيجارات ، إذ هى التى افترض فيها المشرع المغالاة فى التقدير فتى انتفت عنها هذه الشبهة تكون بمنأى عن هذا التخفيض .

٣ — إذ كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه روى عند التعاقد فى تحديد الأجرة المتفق عليها بمبلغ ٨ ج ٧٠٠ ملجم الأجرة التى سبق أن قدرتها لجنة تقدير الإيجارات تقديراً نهائياً للشقة التى تقع أسفل شقة النزاع والمساكنة لها ، اعتباراً بأن وجود تقدير سابق للجنة لأجرة وحدة مماثلة يعنى أن الوحدات المماثلة الأخرى ستقدر بنفس الأجرة طبقاً للجارى عليه العرف وأن قرار اللجنة الذى صدر فى تقدير أجرة الشقة محل النزاع فيما بعد استند صراحة فى مدوناته لسبق تقدير أجرة شقة المثل بذات القدر ، فإن أجرة عين النزاع التى عينت فى عقد الإيجار قبل تقدير اللجنة لها والتى روى فيها مطابقتها للقيمة التجارية التى قدرتها اللجنة لوحدة أخرى مماثلة لها فى البنى ذاته لا تعتبر أجرة تخضع لمطلق إرادة المتعاقدين الحرة ولا يصح أن تتخذ أساساً للتخفيض الذى قضى به القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ بل هى أجرة تقيّد المتعاقدين فى تحديدّها بالأسس والعناصر التى فرضها القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ دون أن تخضع لظروف العرض والطلب بما لا يمكن معه إعمال التخفيض عليها بمعدل الخمسة والثلاثين فى المائة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأجرى التخفيض آنف الذكر على الأجرة السالفة لمجرد أنها محدّدة فى عقد الإيجار ورتب على ذلك قضاءه ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعن أقام الدوى رقم ١٠٢٦ سنة ١٩٦٩ مدنى أمام محكمة بندر



أسيوط الجزئية ضد مورث المطعون عليهم طالبا الحكم بالزامه بأن يؤدي له مبلغ ١٠٣ جنيهات و ٧٠٠ مليم وبصحة إجراءات المحرز التحفظي الموقع ١٩٦٩/١/١٤ وجعله نافذا ، وقال بيانا لدعواه أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٤/٦/٢٧ أستأجر مورث المطعون عليهم شقة بالدور الثاني بالعقار الذي اشتراه الطاعن في ١٩٦٦/١٠/٢٢ والمبين بالعقد والكائن ... .. بأجرة شهرية قدرها ٨ جنيهات و ٧٠٠ مليم ، وإذا دأب منذ أول نوفمبر سنة ١٩٦٦ على سداد الأجرة بواقع ٥ جنيه و ٥٦٠ مليم شهريا فيكون الباقي في ذمته حتى أول أغسطس سنة ١٩٦٩ مبلغ ١٠٣ جنيهات و ٧٠٠ مليم وهو ما أقام به الطاعن الدعوى . دفع المطعون عليهم بعد وفاة مورثهم بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى ، وبأن الأجرة المتفق عليها في العقد خفضت بنسبة ٣٥٪ بمقتضى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ وأصبحت ٥ جنيه و ٦٥٠ اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٦٥ . وبتاريخ ١٩٧١/١١/١٠ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمت أسيوط الابتدائية وقيدت برقم ١٤٩٢ سنة ١٩٧١ ، وبتاريخ ١٩٧١/٣/٢٧ حكمت المحكمة الابتدائية بالزام المطعون عليهم بأن يؤديوا من تركة مورثهم مبلغ ١٠٣ جنيرا و ٧٠٠ مليم . استأنف المطعون عليهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٧ سنة ٤٧ ق أسيوط طالبين إلغاءه ورفض الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٣/٥/٦ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم اعتبر الأجرة المحددة في عقد إيجار عين النزاع متعاقدا عليها وأخضعها للتخفيض بنسبة ٣٥٪ طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، في حين أن الأجرة التعاقدية التي تخضع للتخفيض في معنى المادة المشار إليها هي تلك التي يجرى الاتفاق الحر عليها ويكون تقديرها تحكميا يخضع لمطلق إرادة المتعاقدين ، وإذا تحددت الأجرة التي اتفق عليها المتعاقدان في عقد الإيجار على أساس الأجره التي حددتها لجنة تقدير الإيجارات لشئمة كانت تقع

بالدور الأول بذات العقار ، فإنها لا تكون وليدة اتفاق حر ، مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النمي صحيح ، ذلك أنه لما كان المستفاد من نص المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ بإجراء تخفيض بنسبة ٣٥٪ من الأجرة المحددة في عقود الإيجار الخاضعة للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من الأجرة المخفضة بمقتضاه تعد من قبيل التقدير الحكيم بديلا من تقدير القيمة الإيجارية به بما يستتبع إنهاء الحالات التي كانت منظورة أمام لجان التقدير تحقيقا للغرض المستهدف من التخفيض ، بإعتبار أن هذه النسبة وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية — هي التي ذات الاحصاءات عن عمل اللجان أنها النسبة التي يضيفها المؤجرون عادة على القيمة الحقيقية، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة — أن المقصود بالأجرة المتعاقد عليها التي عنها المشرع في القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ واتخذها أساسا للتخفيض بنسبة ٣٥٪ هي الأجرة التي اتفق عليها الطرفان دون قيد على إرادتهما قبل صدور قرار لجنة تقدير الإيجارات ، إذ هي التي انترض فيها المشرع المغالاة في التقدير ، فتمتعت عنها هذه الشبهة تكون بمنأى عن هذا التخفيض . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه روعى عند التعاقد في تحديد الأجرة المتفق عليها بمبلغ ٨ جنيه و ٧٠٠ ليم الأجرة التي سبق أن قدرتها لجنة تقدير الإيجارات تقديرا نهائيا في ١٩٦٣/٩/٣٠ للشقة التي تقع أسفل شقة النزاع والمماثلة لها ، اعتبارا بأن وجود تقدير سابق للجنة لأجرة وحدة مماثلة يعني أن الوحدات المماثلة الأخرى ستقدر بنفس الأجرة طبقا للجرى عليه العرف ، وأن قرار اللجنة الذي صدر في تقدير أجرة الشقة محل النزاع فيما بعد بتاريخ ١٩٦٤/١٢/١٠ استند صراحة في تقديره لسبق تقدير أجرة شقة المثل بذات القدر ، فإن أجرة عين النزاع التي عينت في عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٤/٦/٢٧ قبل تقدير اللجنة لها والتي روعى فيها مطابقتها للقيمة الإيجارية التي قدرتها اللجنة لوحده أخرى مماثلة لها في المبنى ذاته لا تعتبر أجرة تخضع لمطلق إرادة المتعاقدين الحرة ، ولا يصح أن تتخذ أساسا للتخفيض الذي قضى به القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، بل هي أجرة تقيد المتعاقدان في تحديدها بالأسس والعناصر التي فرضها القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥

دون أن تخضع لظروف العرض والطلب بما لا يمكن أعمال التخفيض أيها بمعدل الخمسة والثلاثين في المائة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظار وأجرى التخفيض آنف الذكر على الأجرة السالفة لمجرد أنها معددة في عقد الإيجار ورتب على ذلك قضاءه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه دون حاجة للتعرض لباقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ، فإنه يتعين تأييد حكم محكمة أول درجة .



## جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الأسبوطى وعضوية السادة المستشارين :  
جلال عبد الرحيم عثمان ، ومحمد كمال عباس ، والدكتور ابراهيم على صالح ، وألفى بقطر حبشى .

( ١٧٥ )

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ١٤ التضاوية :

حكم " الطعن فى الحكم " . نقض .

القضاء بتعديل أرباح الممول فى ستة معينة وإعادة الأوراق إلى مأمورية الضرائب بالنسبة  
للسنتين التاليتين لحاسبته عن أرباحه الفعلية . الطعن فى الشق الأخير بطريق النقض . غير جائز  
باعتباره غير منه الخصومة كلها . م ٢١٢ مرافعات .

النص فى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل — وعلى ما أفصحت عنه  
المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور — على أن المشرع وضع قاعدة عامة تقضى  
بعدم جواز الطعن على استقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل  
الحكم الختامى المنهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة  
بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التى تصدر فى شق من الموضوع متى كانت قابلة  
للتنفيذ الجبرى ، وإذا كان الحكم الصادر من محكمة الاستئناف  
بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٣ قد قضى أولا : — بتعديل أرباح المطعون ضده  
عن سنة ١٩٥٥ إلى مبلغ ٢٠١ جنيه ، ثانيا : — بإلغاء الحكم المستأنف فيما  
قضى به من اعتبار أرباح سنة ١٩٥٥ أساسا للربط فى سنتى ١٩٥٦ ، ١٩٥٧  
وقرر فى أسبابه المرتبطة بالمنطوق إعادة الأوراق إلى مأمورية الضرائب لحاسبة  
الممول عن أرباحه الفعلية فى هاتين السنتين ، وكان هذا القضاء لا ينتهى به الخصومة  
كلها ، كما أن الشق الثانى منه — الذى ورد عليه الطعن — ليس من الأحكام  
اتى استثنائها المشرع على سبيل الحصر فإن الطعن فى هذا الشق يكون  
غير جائز .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتمثل فى أن مأمورية ديروط قدرت أرباح المطعون ضده من الطيور فى كل من السنوات من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٧ بمبلغ ٦٤٨ جنيه ، وإذ أعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها فى ١٩٦٢/٣/٢٩ بتخفيض أرباحه فى سنة ١٩٥٥ إلى مبلغ ٣٠٦ جنيهه تتخذ أساسا لربط الضريبة عليه فى سنتى ١٩٥٦ و ١٩٥٧ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٠٢ سنة ١٩٥٨ ، فقد أقام الدعوى رقم ١٠٦ سنة ١٩٦٢ تجارى المنيا الابتدائية بالطعن فى هذا القرار . وبتاريخ ١٩٦٥/١١/٦ حكمت المحكمة بتخفيض أرباحه فى سنة ١٩٥٥ إلى مبلغ ١٦٢ جنيه واعتبار أرباحه فى هذه السنة أساسا للربط فى سنتى ١٩٥٦ و ١٩٥٧ . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٩ سنة ١٩٥٧ بنى سويف طالبة تأييد قرار لجنة الطعن . وفى ١٩٧٠/١٢/٢٣ حكمت المحكمة أولا : بتعديل أرباح المطعون ضده عن سنة ١٩٥٥ إلى مبلغ ٢٠١ ج . ثانيا : بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى من اعتبار أرباح سنة ١٩٥٥ أساسا للربط فى سنتى ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ وأمرت فى الأسباب بإعادة الأوراق إلى المأمورية لمحاسبة الممول عن أرباحه الفعلية فى هاتين السنتين الأخيرتين . طمنت مصلحة الضرائب فى الشق الثانى من هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن النص فى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه ” لا يجوز الطعن فى الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى ” ، يدل —

وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون — على أن المشرع وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها وذلك فيما نذا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدسوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ، وإذ كان الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٣ قد قضى أولا : بتعديل أرباح المطعون ضده عن سنة ١٩٥٥ إلى مبلغ ٢٠١ جنيه . ثانيا : — بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من اعتبار أرباح سنة ١٩٥٥ أساسا للربط في سنتي ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ وقرر في أسبابه المرتبطة بالمنطوق إعادة الأوراق إلى مأمورية الضرائب لمحاسبة الممول عن أرباحه في هاتين السنتين ، وكان هذا القضاء لا تنهى به الخصومة كلها ، كما أن الشق الثاني منه — الذي ورد عليه الطعن — ليس من الأحكام التي استثنىها المشرع على سبيل الحصر ، فإن الطعن في هذا الشق يكون غير جائز .



## جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الأسيوطى وعضوية السادة المستشارين :  
جلال عبد الرحيم عثمان ، ومحمد كمال عباس ، وصلاح الدين يونس ، والدكتور ابراهيم على صالح .

( ١٧٦ )

الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٢٤ القضائية :

( ١ ) دعوى . رسوم " رسوم قضائية " .

اشتمال الدعوى على طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة من سند واحد أو عن سندات مختلفة  
تقدير الرسم . كقيته . ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .

( ٢ ) ضرائب " ضريبة الأرباح التجارية " شركات " شركات التضامن .

الشريك في شركة التضامن هو المسئول شخصيا عن الضريبة . سبب الترامه هو القانون .  
رئيس عقد الشركة . طعن الشركاء في تقدير الأرباح وفي تقدير الرسم بالطلبات المعلومة القيمة .  
لكل شريك على حده .

١ — تنص الفقرة الأولى من المادة السابعة القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤  
على أنه إذا اشتملت الدعوى الواحدة على طلبات متعددة معلومة القيمة  
ناشئة عن سند واحد فيقدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات فإذا كانت ناشئة عن  
سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حده . ومقصود المشرع بالسند  
في معنى هذه المادة هو السبب القانوني الذي تبني عليه الدعوى سواء كان  
عقدا أم إرادة منفردة أم فعلا غير مشروع أو إثراء بلا سبب أو نصا  
في القانون .

٢ — مؤدى نص المادتين ١/٣٤ ، ٣٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن  
ضريبة الأرباح التجارية لم تفرض على ما تنتجه شركات التضامن من أرباح  
ولما فرضت على كل شريك شخصيا من حصته في أرباح الشركة تعادل حصته

فيها مما مقتضاه أن الشريك في شركة التضامن يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو المسئول شخصيا عن الضريبة ومفاد ذلك أن قانون الضرائب لا يعتد بحقد شركة التضامن كسبب قانوني لالتزام الشريك المتضامن بالضريبة وإنما السبب في التزامه هو القانون الذي حمله في الأصل عبء تقديم الاقرار وأوجب توجيه الإجراءات إليه شخصيا ، وأفرده سبيل طعنه بحيث تستقل دعواه بسببها عن الشريك الآخر فيقدر الرسم بالطلبات المعلومة القيمة لكل شريك على حدة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه النظر وجرى على تقدير رسم واحد لما تحققه شركة التضامن من ربح فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن ... .. و ... .. الشريكين المتضامنين في شركة حكيم لتجارة الحردوات ... .. ( المطعون ضده ) المشتري لهذه الشركة أقاموا الدعوى رقم ١١٩٣ سنة ١٩٦٢ ضرائب القاهرة الابتدائية طالبين الحكم بإلغاء قرار لجنة الطعن — الذي قدر أرباح الشريكين واعتبر المشتري مسئولا عن الضريبة المستحقة — وتمسكوا بالإقرارات المقدمة لمأمورية الضرائب عن سنوات النزاع من ١٩٦٠/٥٩ إلى ١٩٦٢/٦١ وباعتبار المتنازل إليه غير مسئول عن الضرائب المستحقة ، كما أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ١١٩١ سنة ١٩٦٢ ضرائب القاهرة الابتدائية طعنا على نفس القرار ، وبعد أن قررت المحكمة ضم الدعويين حكمت بتاريخ ١٩٦٧ / ٥ / ٣٥ بتعديل اقرار المطعون فيه واعتبار أرباح الشريكين في سنوات النزاع المبالغ التالية : — ٢٨٠ جنيها ، ٦٢٠ جنيها ، ٣٦٣ جنيها . استأنف الشريكان والمتنازل إليه هذا

الحكم بالاستئناف رقم ٣٥٧ سنة ٨٥ ق القاهرة ، واستأنفته مصلحة الضرائب بالاستئناف رقم ٣٥٨ سنة ٨٥ ق القاهرة وبتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٧١ حكمت المحكمة برفض الاستئناف الأول وفي الاستئناف الثاني بتعديل الحكم المستأنف واعتبار أرباح سنة ١٩٦٢/١٩٦١ مبلغ ٧٨٤ جنيها و ٢٧٩ مليا . وبتاريخ ١٩٧١/١٠/٢٥ إستصدر قلم كتاب محكمة الاستئناف قائمة بتقدير مبلغ ٣٨ جنيها و ٢١٠ مليا باقى الرسوم المستحقة على الاستئناف رقم ٣٥٧ سنة ٨٥ ق القاهرة ومبلغ ٦ جنيه و ٢٢٠ الرسوم المستحقة لما حكم به فى الاستئناف ٣٥٨ سنة ٨٥ ق القاهرة . عارض المطعون ضده فى هذه القائمة وبتاريخ ١٩٧٢/٦/١٩ حكمت المحكمة بتعديل القائمة المعارض فيها إلى مبلغ ٦ جنيهات و ٢٢٠ مليا . طعنّت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم . وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظاره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث ان مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه بتعديل قائمة الرسوم على أساس أن طلبات الشريكين المتضامين ناشئة عن سند واحد هو عقد شركة التضامن وبالنالى يقدر رسم واحد لما تحققه الشركة من ربح فى حين أن سبب التزام كل شريك متضامن باعتباره ممولا فردا يختلف عن سبب التزام الشريك الآخر فيتعدد الرسم بتعدد الشركاء .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الفقرة الأولى من المادة السابقة من القانون ٩٠ سنة ١٩٤٤ نصت على أن إذا اشتملت الدعوى الواحدة على طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن سند واحد فيقدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات فإذا كانت ناشئة عن سمات مختلفة قدر الرسم باعتبار — كل سند على حده ، وإذا كان مقصود المشرع بالسند فى معنى هذا المادة هو السبب القانونى الذى تبنى عليه الدعوى سواء كان عقدا أم إرادة منفردة أم فعلا غير مشروع أو إثراء بلا سبب أو نصا فى القانون ، وكان مؤدى نص المادتين ١/٣٤ ، ٣٩



من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ أن ضريبة الأرباح التجارية لم تفرض على ما تنتجه شركات التضامن من أرباح وإنما فرضت على كل شريك شخصيا عن حصته في أرباح الشركة تعادل حصته فيها مما مقتضاه أن الشريك في شركة التضامن يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو المسئول شخصيا عن الضريبة ، ومفاد ذلك أن قانون الضرائب لا يعتمد بعد شركة التضامن كسبب قانوني لالتزام الشريك المتضامن بالضريبة وإنما السبب في التزامه هو القانون الذي حمله — في الأصل — عبء تقديم الإقرار وأوجب توجيه الإجراءات إليه شخصيا ، وأفرد له سبيل طعنه بحيث تستقل دعواه بسببها عن الشريك الآخر فيقدر الرسم بالطلبات المعلومة القيمة لكل شريك على حده ، وإذا خالف الحكم المأطون فيه هذا النظر وجرى على تقدير رسم واحد لما تحققه شركة التضامن من ربح فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

## جلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد صالح أبو راس وعضوية السادة المستشارين : حافظ رفقي ، وحميل الزيني ، وسعد العيسوي ، ومحمود حسن حسين .

( ١٧٧ )

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ١ بالقضائية:

( ١ ) التزام ” الوفاء ” . حكم ” حجية الحكم ” . قوة الأمر المقضى .

اكتساب القضاء النهائي قوة الأمر المقضى . شرطه . فصل الحكم في وجود الدين دون أن يعرض للوفاء به . لا يجوز قوة الأمر المقضى بالنسبة لواقعة الوفاء التي يثيرها الخصم من بعد .

( ٢ ) نقل بحرى . جمارك .

مسئولية الناقل البحري عن الغرامة والرسوم المستحقة عن العجز غير المبرر في البضاعة المشحونة . التزام المرسل إليه بالرسوم الجمركية المستحقة على مايفرج عنه من البضاعة .

( ٣ ) التزام ” الوفاء ” .

الوفاء من الغير المبرر لمدة المدين . شرطه . أن تتجه ارادته للوفاء بدين غيره .

( ٤ ) جمارك . نقل بحرى . حكم ” ما بعد قصورا ” .

وفاء المرسل اليه بالرسوم الجمركية عن البضاعة بأكملها المبينة بسند الشحن التمهني بأن هذا الوفاء مبرر. نذمة الناقل عن الرسوم المستحقة عن العجز غير المبرر في الرسالة . اغفال الحكم بحث ما اذا كان الوفاء من المرسل اليه قد تم خطأ أم أنه قصد به وفاء لدين على الغير . تصور .

## ( ٥ ) جمارك . نقل بحرى .

اعفاء وزارة التموين من رسم الوارد . القرار الجمهورى ١٩٥٢ لسنة ١٩٦٣ .  
عدم مريان هذا الاعفاء على العجز غير المبرر فى البضاعة المفترض تهريبها والتي يلتزم التافل  
بالرسوم المستحقة .

١ — القضاء النهائى لا يكتسب قوة الأمر المقضى إلا فيما ثار بين الخصوم أنفسهم من نزاع وفصوات فيه المحكة بصفة صريحة أو ضمنية حتمية . أما ما لم تنظر فيه المحكة بالفعل فلا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى فالحكم الذى لم يتناول إلا البحث فى وجود الدين ولم يعرض للوفاء لا يحوز قوة الأمر المقضى بالنسبة إلى الوفاء ، لما كان ذلك وكان الحكم المؤرخ . . . حين قرر مسئولية المطعون ضدها عن سداد رسوم العجز المطالب بها لم يكن الطرفان قد تناقشا فى أمر الوفاء بها ولا فيما إذا كان وفاء المرسل إليها مبرئا لذمة المطعون ضدها منها أم لا ومن ثم فإن ذلك الحكم لا يكون قد قضى بشىء — لا صراحة ولا ضمنا — فى أمر الوفاء الذى لم تثره المطعون ضدها إلا بعد صدور ذلك الحكم ومن ثم فإن تعرض الحكم الختامى — المطعون فيه — لواقعة الوفاء بالرسوم من المرسل إليها وما رتبته عليه من القضاء برفض الدعوى لا ينطوى على مخالفة لقضاء سابق حاز قوة الأمر المقضى .

٢ — إن المادة ١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ إذ تقرر مسئولية الناقل البحرى عن سداد الرسوم المستحقة عن العجز غير المبرر فى البضاعة المشحونة فانها تلزم المرسل اليه بالرسوم الجمركية المستحقة على الرسالة فى حدود ما أفرج عنه منها .

٣ — الوفاء بالدين من الغير لا يبرىء ذمة المدين إلا إذا اتجهت ارادة الموفى إلى الوفاء بدين غيره أما إذا ظن الموفى وقت الوفاء انه يدفع ديناً على نفسه فلا يعتبر هذا وفاء لدين على الغير وانما وفاء لدين غير مستحق يجوز للموفى المطالبة باسترداد ما وفاه على أساس قاعدة دفع غير المستحق .

٤ — إذ كان الحكم المطعون فيه قد عول فى قضائه برفض دعوى — مصلحة الجمارك — بمطالبة الشركة الناقلة بالرسوم عن العجز غير المبرر فى البضاعة على



وفاء المرسل اليها لكامل الرسوم الجمركية المستحقة على الرسالة المشحونة بما فيها الرسوم عن العجز المبرر واعتبره مبررا لذمة المطعون ضدها — الناقلة — من غير أن يستظهر العناصر القانونية اللازمة لاعتبار مادفعته المرسل اليها وفاء عن المطعون ضدها دون أن يعرض للدفاع الجوهري للطاعة الذي تمسكت به من أن السداد من المرسل اليها كان خاطئا بما يجيز لها الرجوع عليها باسترداد ما دفع دون حق وأنه لا يبرئ ذمة المطعون ضدها من الالتزام بدفع رسوم العجز مما كان يستلزم من الحكم أن يعرض لشروط الوفاء من الغير لبيان ما إذا كانت إرادة المرسل اليها قد اتجهت وقت الوفاء إلى سداد دين الناقلة أم أنها لم تقصد الوفاء عنها فلنا منها أنها توفى دينها عليها فإنه يكون مشوبا بالقصور .

• — إن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١ بإصدار التعريفة الجمركية المعمول بها اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٢ إذ نص في الفقرة الأولى من المادة ١١ منه على تحصيل رسم مقداره ٣٥ ٪ من القيمة على دقيق الحنطة والذرة والشعير وعلى الإعفاء من هذا الرسم إذا كان مستوردا بمعرفة وزارة التموين أو لحسابها يكون قد دل على أن مناط الإعفاء من ذلك الرسم هو خروج المواد المشار اليها من الدائرة الجمركية باسم وزارة التموين ولحسابها، ومن ثم فلا ينصرف الإعفاء من الرسم إلى البضاعة التي لم تقبل ويفترض تهريبها، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل دفاع الطاعة — مصلحة الجمارك — في هذا الخصوص مع أنه دفاع جوهري يتغير به وجه الرأي في الدعوى وأعفى المطعون ضدها — الناقلة — من إداء رسم الوارد المستحق عن العجز غير المبرر مع اقتراض تهريبه بمقولة أن المرسل اليها قامت بسداد الرسوم عن الرسالة جميعها في حين أنها — وعلى ما أثبتته الخبر في تقريره — لم تسدد رسم الوارد لإعفاؤها منه فإنه يكون مشوبا بالقصور فضلا عن خطئه في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

. وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتحصل في أن الطاعة أقامت الدعوى رقم ٢٤٣٦ سنة ٦٥ مدنى كلى اسكندرية  
على المطعون ضدها بطلب الحكم بالزامها بأن تدفع لها مبلغ ٥٢٠ جنيها و ٣١٥ مليا وفوائده  
تأسيسا على أن الباخرة "سميث كونكر" حين وصلت إلى ميناء الإسكندرية  
يوم ١٩٦٣/١٢/٦ وعليها شحنة من أجولة الدقيق المستورد لحساب وزارة  
التكوين ، وجد بها عجز غير مبرر قدره ٣١٦ جوالا تلزم المطعون ضدها بصفتها  
بدفع الرسوم عنه تطبيقا للواد ٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ١١٧ من القانون رقم ٦٦  
سنة ١٩٦٣ ، وبتاريخ ١٩٦٦/١٢/٩ قضت محكمة أول درجة برفض  
الدعوى . استأنفت الطاعة الحكم بالاستئناف رقم ١٦٥ سنة ٢٣ ق مدنى ،  
ومحكمة استئناف اسكندرية قضت بتاريخ ١٩٦٨/٤/٨ بنذب خير ليسان  
ما تستحقه الطاعة من الرسوم عند العجز غير المبرر ، وأوردت في أسباب  
حكمها أن المطعون ضدها مسئولة عن سداد رسوم هذا العجز . وإذا حدد  
الخبر مقدار الرسوم المستحقة عن العجز بمبلغ ٣١٥, ٥٢٠ جنيها ، تمسكت المطعون  
ضدها بأن الطاعة استوفت كامل حقها بما في ذلك رسوم العجز من المرسى  
إليها . وبتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢١ أهدت المحكمة المأمورية إلى الخبر لتحقيق  
هذا الدفاع — وبعد أن قدم الخبر ملحقا لتقريره أوضح فيه أن وزارة التكوين  
سددت الرسوم عن الرسالة بأكملها ، قضت المحكمة بتاريخ ١٩٧١/١/١٦  
بتأييد الحكم المستأنف .

طعن الطاعة في الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها  
الرأى بنقض الحكم المطعون فيه . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة  
فجددت جلسة لنظره . وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه في الوجه الأول من السبب  
الأول وفي السبب الثانى وفي الوجهين الأول والثانى من السبب الثالث  
القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت  
أمام محكمة الاستئناف بأن الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٤/٨ قطع في أسبابه

بمسئولية المطعون ضدها عن الرسوم المستحقة عن العجز بما يمتنع عليها أن تقضى في الدعوى على خلاف ما حاز قوة الأمر المقضى . وإذا أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع الجوهرى وقضى بتأييد الحكم الابتدائى الصادر برفض الدعوى فإنه يكون فضلا عما شايع من قصور قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن القضاء النهائى لا يكسب قوة الأمر المقضى إلا فيما تثار بين الخصوم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصفة صريحة أو ضمنية حتمية . أما ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل ، فلا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى ، فالحكم الذى يتناول إلا البحث في وجود الدين ولم يعرض للوفاء لا يحوز قوة الأمر المقضى بالنسبة إلى الوفاء . لما كان ذلك وكان الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٤/٨ حين قرر مسؤولية المطعون ضدها عن سداد العجز المطالب به لم يكن الطرفان قد تناقشا في أمر الوفاء بها. ولا فيما كان وفاء المرسل إليها مبرئا لخدمة المطعون ضدها منها أم لا ، ومن ثم فإن ذلك الحكم لا يكون قد قضى بشئ — لا صراحة ولا ضمنا — في أمر الوفاء الذى لم تثره المطعون ضدها إلا بعد صدور الحكم المؤرخ ١٩٦٨/٤/٨ ومن ثم فإن تعرض الحكم الختامى المطعون فيه لواقعة الوفاء بالرسوم لمن وزارة التموين وما رتبته عليه من القضاء برفض الدعوى لا ينطوى على مخالفة لقضاء سابق حاز قوة الأمر المقضى ولا يعيب الحكم إغفاله الرد على هذا الدفاع إذ المعول عليه أن الدفاع الجوهرى الذى يترتب على إغفاله تسبب الحكم هو ما يكون مؤثرا في النتيجة ومن ثم يكون النعى عليه بالقصور على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه في الوجه الثالث من السبب الثالث مخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول إن الحكم اعتبر سداد المرسل إليها للرسوم عن العجز نافيا لقرينة التهريب وبالتالي عدم استحقاق الطاعنة للرسوم المطالب بها في حين أن فطنه التهريب لا تنفى طبقا لنص المادة ٣٨ من قانون الجمارك إلا إذا برهن الربان أو وكيله على أن البضاعة الناقصة لم تشحن أو لم



تفرغ أو فرغت في غير الجهة المرسل إليها على أن يكون تبرير النقص بمستندات جديّة أما قيام المرسل إليها بسداد الرسوم عن العجز قبل اكتشافه فلا يعد من أسباب انتفاء قرينة التهريب ويكون الحكم بذلك قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنة على سداد المرسل إليها للرسوم المطالب بها دون أن يورد في مدوناته ما يدل على نفي قرينة التهريب بذلك السداد ومن ثم فإن هذا النعى لا يصادف محلا من الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه في الوجه الثاني من السبب الأول القصور في النسب في بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن السداد الذي تم من المرسل إليها عن الرسالة هو سداد خاطيء لأنها لا تلزم إلا بالرسوم الجمركية المستحقة عن البضائع التي أفرج عنها فعلا ومن ثم يكون لها الحق في استرداد تلك الرسوم من الطاعنة وبالتالي فإن هذا السداد الخاطيء من الغير لا يبرىء ذمة المطعون ضدها من التزامها القانوني الأصيل بالرسوم المستحقة عن العجز في البضاعة وإذا أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع الجوهرى فإنه يكون قد شاب قصور يبطله .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن المادة ١١٧ من قانون الجمارك ٦٦ لسنة ١٩٦٣ إذ تقرر مسئولية الناقل البحري عن سداد الرسوم المستحقة عن العجز غير المبرر في البضاعة المشحونة فإنها تلزم المرسل إليه بالرسوم الجمركية المستحقة على الرسالة في حدود ما أفرج عنه منها . ولما كان الوفاء بالدين من الغير لا يبرىء ذمة المدين إلا إذا اتجهت إرادة الموفى إلى الوفاء بدين غيره أما إذا ظن الموفى وقت الوفاء أنه يدفع ديناً على نفسه فلا يعتبر وفاء لدين على الغير وإنما وفاء لدين غير مستحق يجيز للموفى المطالبة باسترداد ما وفاه على أساس قاعدة دفع غير المستحق وكان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه برفض دعوى الطاعنة على وفاء المرسل إليها السكامل الرسوم الجمركية المستحقة على الرسالة المشحونة بما فيها الرسوم عن العجز غير المبرر واعتبره مبرراً لذمة المطعون ضدها من غير أن يستظهر العناصر القانونية اللازمة لا اعتبار ما دفعته المرسل إليها وفاء عن المطعون ضدها ودون أن

يعرض للدفاع الجوهري للطاعة الذي تمسكت به من أن السداد من المرسل إليها كان خاطئاً بما يجزئها الرجوع عليها باسترداد ما دفع دون حق وأنه لا يرى ذمة المطعون ضدها من الالتزام بدفع رسوم المعجز مما كان يستلزم الحكم أن يعرض لشروط الوفاء من الغير لبيان ما إذا كانت إرادة المرسل إليها قد اتجهت وقت الوفاء إلى سداد دين الناقل أم أنها لم تقصد الوفاء عنها فلنا منها أنها توفى ديناً عليها ، فإنه يكون مشوباً بالقصور .

وحيث إن الطاعة تنعني أيضاً على الحكم المطعون فيه في الوجه الثالث من السبب الأول وفي الوجه الرابع من السبب الثالث القصور في التسبب ومخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت بما أوضحه الخبير في تقريره بأن من ضمن الرسوم المستحقة عن المعجز بمبلغ ٢٨٧ جنيه و ٩٥٠ مليم يمثل فيه «رسم الوارد» وأنه وإن كانت المرسل إليها — وهي وزارة التموين — لم تسدده ذلك إلى كونها معفاة منه وهذا الإعفاء شخصي قرره القانون بالنسبة لما تستورده من المواد التموينية التي تصل إلى البلاد ويفرج عنها ولا تفيد منه المطعون ضدها بالنسبة للبضائع التي يفترض أنها هربت داخل البلاد وإذا غفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع الجوهري وقضى بتأييد الحكم الذي رفض الدعوى بالنسبة لكامل الرسوم المطالب بها بما في ذلك رسم الوارد الذي لم يسدد لإعفاء المرسل إليها منه إعفاء شخصياً فإنه يكون فضلاً عما شابه من قصور قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١ بإصدار التعريفة الجمركية المعمول بها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٢ إذ نص في الفقرة الأولى من المادة ١١ منه على تحصيل رسم مقداره ٣٥ ٪ من القيمة على دقيق الحنطة والذرة والشعير وعلى الإعفاء من هذا الرسم إذا كان مستورداً بمعرفة وزارة التموين أو لحسابها يكون قد دل على أن مناط الإعفاء من ذلك الرسم هو خروج المواد المشار إليها من الدائرة الجمركية باسم وزارة التموين ولحسابها ومن ثم فلا ينصرف الإعفاء من الرسم إلى البضاعة التي لم تصل ويفترض تهريبها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل دفاع الطاعة

في هذا الخصوص مع أنه دفاع جوهري يتغير به وجه الرأي في الدعوى وأمنى  
المطعون ضدها من أداء رسم الوارد المستحق عن العجز غير المبرر مع افتراض  
تهريبه بمقولة أن وزارة التكوين قامت بسداد الرسوم من الرسالة جميعها في حين  
أنها — وعلى ما أثبتته الخبير في تقريره — لم تسدد رسم الوارد لإعفائها منه فانه  
يكون مشوبا بالقصور فضلا عن خطئه في تطبيق القانون بما يوجب تقضيه  
للأسباب السالفة .



## جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار أحمد حسن هيب كل ، نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صدقي المصاوي ، وزكي الصاوي صالح ، وجمال الدين عبد اللطيف ،  
وعبد الحميد المرصافي .

( ١٧٨ )

الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٢٠٠ القضائية :

إثبات "البينة" .

الدعوى بالزام المدعى عليه بأداء المبالغ التي حصلها من مستأجرى أطيان المدعى . واقعة  
مادية . جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة .

إذ كان انذات أن المبلغ الذي طلبته المطعون عليها وقضى به ضد مورث  
الطاعنين يمثل قيمة ريع أطيان حصلها من المستأجرين وثمان بالتي خيش .  
وتستند المطعون عليها في ذلك لا إلى تصرف قانوني بل إلى واقعة مادية هي  
استيلاء مورث الطاعنين على هذه المبالغ بغير وجه حق ، ومن ثم فانه يجوز  
إثباتها بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن  
تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٩ سنة ١٩٥٣ مدني قنا الابتدائية  
ضد المرحوم ... .. - مورث الطاعنين - بطالب الحكم بالزامه

بأن يؤدي لها مبلغ ٢٣٧٨ جنيه ، وقالت شرحا لدعواها أن والدها توفي بتاريخ ١٩٤٦/٦/١٠ وتركها قاصرا وعينت والديها وصية عليها إلا أن مورث الطاعنين كان يقوم بإدارة الشركة ويستولى على إيراداتها وظل كذلك حتى بعد صدور قرار المجلس الحسبي في ١٩٤٧/٩/١٨ بتسليمها أموالها ثم بعد بلوغها سن الرشد وبلغ مجموع ما حصل عليه ٢٩٠٨ جنيه منه ٢٤٧ جنيه ر. مليم قيمة حصصة مورثها في تجارة غلال و ٥٢ جنيه و ٥٠٠ مليم ثمن بالنى خيش ٤٠٠ ٠ جنيه ثمن منزل مبيع إلى ... .. والباقي وقدره ٣٢٠٨ جنيه قيمة ريع أطيانها البالغ مساحتها ٣٦ فدان و ٢٣ قيراط و ١٨ سهم عن السنوات من ١٩٤٦/١٩٤٧ حتى ١٩٥٢/١٩٥١ وإذا أنفق عليها مبلغ ١٠٨٠ جنيه ثمن منزل اشتراه باسمها فيكون الباقي في ذمته هو المبلغ المطلوب به وركنت المطعون عليها في إثبات دعواها إلى الدعوى رقم ١٩٤٦/٩ حسبي قنا الابتدائية وكافة طرق الإثبات ، بما فيها البيئة . دفع مورث الطاعنين بعدم جواز الإثبات بالبيئة وطلب احتياطا رفض الدعوى .

وبتاريخ ١٩٦٢/١/٢٩ حكمت المحكمة برفض الشق الخاص بتجارة الغلال و ريع الأطيان عن سنتي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ وبندب مكتب خبراء وزارة العدل بقنا لمعينة الأطيان موضوع النزاع و بيان المتفح بها في السنوات من ١٩٤٧/١٩٤٨ إلى ١٩٥٢/١٩٥١ وتقدير ريعها وتحديد نصيب المطعون عليها فيه وتحقيق ما إذا كان مورث الطاعنين قد استولى على بالنى الخيش و ثمن المنزل موضوع النزاع ، و بعد أن قدم الخبر تقريره حكمت المحكمة في ١٩٦٧/٣/٦ بالزام مورث الطاعنين بأن يدفع للمطعون عليها مبلغ ١٥٥٥ جنيه و ٦٤٥ مليم . استأنف الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسيوط وقيد الاستئناف برقم ٧٨ سنة ٤٢ ق " مأمورية قنا " . وفي ١٩٧١/٦/٢١ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنون أن المطعون عليها ووالديها هما المتان استوليتا . على ريع الأطيان عن السنوات ١٩٤٨/١٩٤٩ إلى ١٩٥٢/١٩٥١ على أن يكون مستأجرو هذه الأطيان في تلك السنوات ضمن الشهود الذين تسمعهم المحكمة وبعد سماع شهود الطرفين حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٢/٦/١٩ بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعنين بأن يؤديوا إلى المطعون عليها من تركه مورثهم

المرحوم ... .. مبلغ ١٣٠٢ جنيه ٦٤٥ ملم . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم نقضا جزئيا في خصوص السبب الثاني ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لتظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينمى الطاعنون بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أن مورثهم دفع مدم جواز إثبات الدعوى بالبيئة إلا أن محكمة أول درجة التفتت عن الرد على هذا لدفعوا كتفت بنذب مكتب الخبراء بحكمها الصادر في ١٩٦٢/١/٢٩ ثم تمسكوا بالدفع المذكور أمام محكمة الاستئناف لأنها ردت بحكمها الصادر في ١٩٧١/٦/٢١ بأن الحكم سالف الذكر حسم النزاع بين طرفي الخصومة على وسيلة الإثبات في الدعوى وكان يجوز استئنافه على استقلال وفقا للسادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق غير أنه لم يستأنف فيكون قد انتسب قوة الأمر المقضى ولا يجوز الطعن فيه ، في حين أن استئناف الحكم الصادر في موضوع الدعوى يستتبع استئناف جميع الأحكام السابق صدورها فيما مالم تكن قببات صراحة طبقا للسادة ٤٠٤ من قانون المرافعات السابق وأن مجرد حضوره الجلسات المرافعة في الموضوع لا يعد قبولا لهذه الأحكام ، وإذ لم يعتبر الحكم المطعون فيه أن الحكم الصادر في ١٩٦٢/١/٢٩ مستأنف مع الحكم الصادر في الموضوع فإنه قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الثابت أن المبلغ الذي طلبته المطعون عليها وقضى به ضد مورث الطاعنين يمثل قيمة ريع أطيان حصلها من المستأجرين وثمن بالتى خيش وتستند المطعون عليها في ذلك لا إلى تصرف قانونى بل إلى وقعة مادية هي استيلاء مورث الطاعنين على هذه المبالغ بغير وجه حق ، ومن ثم فإنه يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة ، وإذ قضت محكمة أول درجة بحكمها الصادر في ١٩٦٢/١/٢٩ بنذب مكتب الخبراء لتحقيق الواقعة



سألفه الذكرفإنها تكون قد إلتزمت صحيح القانون ، ويصبح النعى على مافقره الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٧١/٦/٢١ أيا كان وجه الرأى فيه غير منتج .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسببين الثالث والخامس على الحكم المطعون فيه التناقض والقصور فى التسبب ، ذلك أن الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٧١/٦/٢١ انتهى إلى أن مورث الطاعنين لا يسأل عن ريع الأطنان فى سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ الزراعية لأنه يبين لها من الاطلاع على القضية الحسبية رقم ٩ سنة ١٩٤٦ قنا الابتدائية أنه يوجد بها كشف حساب عن سنة ١٩٤٨ موقع عليها من المطعون عليها ومن والدتها يتضمن بياناً عن تأجير أطنانها إلى عدة مستأجرين وقيمة الأجرة المستحقة على كل منهم ومقدار ما أنفق من مصروفات وأن مفاد ذلك أن المطعون عليها هى التى استلمت أجرة هذه السنة ، فى حين أن الحكم المطعون فيه الصادر فى ١٩٧٢/٦/١٩ قد استند إلى تقرير الخبير الذى تضمن أن مورث الطاعنين هو الذى تولى تأجير الأطنان وتحصيل أجزائها فى المدة من سنة ١٩٤٧ حتى سنة ١٩٥٢ دون أن يبين أصل الريع ونصيب كل مستحق فيه وما قبضه منه والسنة الخاصة بالريع المقبوض علاوة على أن هذه النتيجة تتناقض مع ما انتهى إليه الحكم الصادر من محكمة الاستئناف فى ١٩٧١/٦/٢١ عن الريع المستحق عن سنة ١٩٤٨ وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالتناقض والقصور .

وحيث إن هذا النعى بسببيه مردود ، بأنه لما كان يبين من تقرير الخبير الذى استند إليه الحكم المطعون فيه أنه أورد تفصيلاً مقدار الريع فى كل سنة من السنوات موضوع المطالبة ثم أوضح جملته وأثبت أن الطرفين اتفقا على مقدار إيجار الفدان فى كل سنة من تلك السنوات وبين الخبير استحقاق المطعون عليها للريع وأن مورث الطاعنين هو الذى كان يقوم بتحصيله من المستأجرين من المدة / ١٩٤٧ - ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ - ١٩٥٢ الزراعية ، وكان لا ينال من هذه النتيجة أن محكمة الاستئناف رأت فى حكمها الصادر فى ١٩٧١/٦/٢١ للأسباب السائغة التى أوردتها أن مورث الطاعنين

لم يستولى على ريع سنة ١٩٤٧ / ١٩٤٨ ذلك أن المحكمة أن تأخذ بتقرير الخبير كله كما أن لها أن تأخذ ببعض ما جاء به وتطرح بعضه لأنها غير مقيدة بأراء الخبراء إذ هي لا تقضى إلا على أساس ما تظمن إليه ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بهذين السببين يكون في غير محله .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه شابه الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب وفي بيانه يقول الطاعنون أنهم قدّموا للمحكمة الموضوع عقود إيجار عن الأطيان موضوع النزاع للتدليل على أن العلاقة قامت بين المطعون عليها ووالدتها وبين المستأجرين مباشرة ، كما استندوا إلى عقود إيجار مودعة من المطعون عليها ووالدتها ملف الدعوى الحسبية رقم ٩ سنة ١٩٤٦ قنا الابتدائية وجميعها تدل على أن مورث الطاعنين ليس من بين المؤجرين أو المستأجرين أو المتفعين بالأطيان المذكورة ، غير أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع مما يعيبه بالإخلال بحق الدفاع والقصور .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كانت المطعون عليها قد أقامت دعواها على أساس أن مورث الطاعنين كان يقوم بتحصيل إيرادات الأطيان التي تركها والدها واستولى عليه عدا ما أقرت باستلامه منه ، وقضت محكمة أول درجة بنبذ خبر لتحقيق دفاع الطرفين ، وانتهى الخبر في تقريره إلى أن مورث الطاعنين هو الذي كان يحصل على الأجرة من مستأجري هذه الأطيان ، كما أنه تحقيقا لدفاع الطاعنين أحالت محكمة الاستئناف الدعوى إلى التحقيق ليثبتوا أن المطعون عليها ووالدتها استوليا على ريع الأطيان المذكورة ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه انتهى فيما يتعلق بإيراد الأطيان التي تركها مورث المطعون عليها إلى أن مورث الطاعنين هو الذي كان يقوم بتحصيل الأجرة من المستأجرين في سنوات النزاع ولم يسلمها للمطعون عليها واستند الحكم في ذلك إلى تقرير الخبير المندب في الدعوى وأقوال الشهود الذين سمعهم محكمة الاستئناف وهو ما يكفي لحمله في هذا الخصوص ويتضمن الرد على دفاع الطاعنين من أن بعض عقود الإيجار حررت باسم المطعون عليها ووالدتها ، لأن ذلك لا ينفي

قيام مورث الطاعنين بتحصيل الأجرة حسب استخلصه الحكم المطعون فيه ،  
لما كان ذلك فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث أن مبنى النعى بالسبب الثانى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن حكم محكمة الاستئناف الصادر بتاريخ ١٩٧١/٦/٢١ قطع فى أسبابه بأن مورث الطاعنين لا يسأل عن ريع سنة ١٩٤٧ / ١٩٤٨ وقدره مبلغ ٥٣٥ جنيها و ٣١٠ مليا لأنه وصل جميعه ليد المطعون عليها ووالدتها وإذا غفل الحكم المطعون فيه الصادر فى ١٩٧٢/٦/١ خصم هذا المبلغ بما قضى به للمطعون عليها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث أن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٧١/٦/٢١ أنه قطع فى أسبابه المرتبطة بالانطوق فى أن ريع الأطيان الزراعية وقدره ٥٣٥ جنيها و ٣١٠ مليا قد وصل جميعه ليد المطعون عليها ووالدتها ، وأحال الحكم الدعوى إلى التحقيق فى شأن ريع باقى السنوات من سنة ١٩٤٨ / ١٩٤٩ إلى ١٩٥١ / ١٩٥٢ فإنه يكون قد أنهى الخصومة فى شأن الريع المطلوب عن سنة ١٩٤٧ / ١٩٤٨ مما كان يتعين معه على محكمة الاستئناف أن تلتزم بهذا القضاء فتستزل مبلغ ٥٣٥ جنيها و ٣٢٠ مليا قيمة ريع هذه السنة مما قضت به للمطعون عليها ، وإذا خالف الحكم ذلك فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه جزئيا فى هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم فإنه يتعين خصم مبلغ ٥٣٥ جنيها و ٣١٠ مليا من مبلغ ١٣٠٢ جنيها ٦٤٥ مليا الذى قضى به الحكم المطعون فيه للمطعون عليها وبالتالى تعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعنين بأن يدفعوا من تركة مورثهم إلى المطعون عليها مبلغ ٧٦٧ جنيها و ٣٣٥ مليا والمصروفات المناسبة عن الدرجتين عملا بالمادتين ١٨٦ ، ٢٤٠ من قانون المرافعات .



## جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد مدني المصاوي ، وزكي الصاوي صالح ، وجمال الدين عبد اللطيف ، وعبد الحميد  
 المصاوي .

( ١٧٩ )

الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٣ في القضائية :

دعوى "وقف الدعوى" . استئناف .

قضاء محكمة أول درجة باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تنفيذ المدعى ما أمرت به المحكمة بعد  
 انقضاء مدة الوقف - الجزائي أمر جوازي للمحكمة . وجوب ممارسة المحكمة الاستئنافية لسلطانها  
 في مراقبة تقدير محكمة أول درجة من الناحيتين القانونية والموضوعية .

النص في المادة ١٠٩ من قانون المرافعات السابق معدلة بالقانون رقم ١٠٠  
 لسنة ١٩٦٢ وتقابلها المادة ٩٩ من القانون الحالي على أن "تحكم المحكمة  
 على من تخلف من الخصوم أو من موظفي المحكمة عن القيام بأي إجراء من إجراءات  
 المرافعات في الميعاد الذي حددته له المحكمة بغرامة . . . ويجوز للمحكمة بدلا  
 من الحكم على المدعى بالغرامة أن تحكم بوقف الدعوى لمدة لا تتجاوز ستة أشهر  
 إذا تخلف عن إيداع مستنداته في الميعاد أو عن تنفيذ أي إجراء كافته به  
 وذلك بعد سماع أقوال المدعى عليه وإذا مضت مدة الوقف ولم ينفذ المدعى  
 ما أمر به القاضي جاز الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن" . يدل على أن  
 الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن عملا بالفقرة الأخيرة من هذه  
 المادة هو أمر جوازي لمحكمة الموضوع يرجع فيه إلى تقديرها ، فإذا  
 مارست المحكمة سلطتها وقضت بتوقيع هذا الجزاء ، ثم رفع المحكوم عليه استئنافا  
 عن هذا الحكم متظلمًا منه ، كان على المحكمة الاستئنافية - وعلى ما جرى به قضاء  
 هذه المحكمة - أن تراجع محكمة الدرجة الأولى في تقديرها له إذ أن الاستئناف  
 ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور

الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف ، مما يقتضى من تلك المحكمة أن تعيد النظر فى الحكم المستأنف من الناحيتين القانونية والموضوعية وإذ كانت محكمة الاستئناف قد حجبت نفسها عن ممارسة سلطتها فى مراقبة تقدير محكمة الدرجة الأولى تأسيسا على أن توافر شروط المادة سالفة الذكر يوجب على المحكمة الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن متى طلب منها ذلك دون أن تكون لديها سلطة تقديرية فى هذا الصدد وبنت على ذلك قضاءها بتأييد الحكم المستأنف ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن وزارة الأوقاف بصفتها ناظرة على وقف السلطان الغورى الخيرى — الطاعنة — أقامت الدعوى رقم ٢٠٨٢ سنة ١٩٥٧ مدنى القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليه الأخير والمرحوم ... .. مورث باقى المطعون عليهم بطاب الحكم بتثبيت ملكيتها للأرض الموضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وكف منازعة المدعى عليهما وشطب جميع التسجيلات عليها ، وقالت يسانا لدعواها أن قطعة الأرض المذكورة مملوكة للوقف الذى تمثله وأن سندها فى هذه الملكية شعبة الوقف وطلبات المستحكر الخاصة باستبدال الحكر وإذ وضع المدعى عليهما اليد على الأرض سالفة الذكر وامتدنا عن سداد أجرة الحكر لجهة الوقف فقد أقامت دعواها للحكم لها بطايلاتها . وبتاريخ ١٩٦٦/١/٤ حكمت المحكمة بوقف الدعوى لمدة ستة أشهر لعدم تنفيذ الطاعنة قرار المحكمة الخاص بتقديم حجة الوقف ، وبعد مضي مدة الوقف عجلت الطاعنة الدعوى فذفع المدعى عليهما باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تنفيذ الطاعنة قرار المحكمة الذى أوقفت الدعوى بسبب عدم تنفيذه . وبتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٣ حكمت المحكمة بإعادة الدعوى

كان لم تكن . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٥ سنة ٨٤ ق مدنى القاهرة . وحكم بانقطاع سير الخصومة بوفاة المرحوم ... .. ثم استأنفت الدعوى سيرها واختصمت الطاعنة ورثته وهم المطعون عليهم عدا الأخير . وبتاريخ ١٩/٣/١٩٧٣ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف طعنات الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه ادارة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سببين تنعى بهما الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبب ذلك أن مؤدى نص المادة ١٠٩ من قانون المرافعات السابق أن المشرع جعل الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن أمرا جوازا للقاضى الموضوع ، وإذ بنى الحكم المطعون فيه قضاءه بتأييد الحكم المستأنف على أنه متى توافرت شروط المادة المذكورة وجب على المحكمة أن تقضى بتوقيع هذا الجزاء وحجبت محكمة الاستئناف نفسها بذلك عن مراعاة محكمة أول درجة فى هذا التقدير ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور .

وحيث أن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند فى تأييد الحكم المستأنف فى قضائه باعتبار الدعوى كأن لم تكن على قوله " أنه من المسلم به فقها وقضاء إنه متى توافرت شروط المادة ١٠٩ مرافعات قديم التى تحكم لإجراءات الدعوى وقت الحكم فيها وطلب من المحكمة الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن وجب عليها أن تقضى به وإيس لها سلطة تقديرية فى هذا الصدد " وهذا الذى قرره الحكم غير صحيح فى القانون ، ذلك أن النص فى المادة ١٠٩ من قانون المرافعات السابق معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وتقابلها المادة ٩٩ من القانون الحالى على أن " تحكم المحكمة على من يتخلف من الخصوم أو من موظفى المحكمة عن القيام بأى إجراء من إجراءات المرافعات فى الميعاد الذى حددته له المحكمة بغرامة ... .. ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم



على المدعى بالغرامة أن تحكم بوقف الدعوى لمدة لا تتجاوز ستة أشهر إذا تخلف عن إيداع مستنداته في الميعاد أو عن تنفيذ أى إجراء كلفته به وذلك بعد سماع أقوال المدعى عليه وإذا مضت مدة الوقف ولم ينفذ المدعى ما أمر به القاضى جاز الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن " يدل على أن الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن عملاً بالفقرة الأخيرة من هذه المادة هو أمر جوازى لمحكمة الموضوع يرجع فيه إلى تقديرها ، فإذا مارست المحكمة سلطتها وقضت بتوقيع هذا الجزاء ثم رفع المحكوم عليه استئنافاً عن هذا الحكم متظالماً منه كان على المحكمة الاستئنافية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تراجع محكمة الدرجة الأولى في تقديرها له إذ أن الاستئناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف مما يقتضى من تلك المحكمة أن تعيد النظر فى الحكم المستأنف من الناحيتين القانونية والموضوعية وإذا كانت محكمة الاستئناف قد حجبت نفسها عن ممارسة سلطتها فى مراقبة تقدير محكمة الدرجة الأولى تأسيساً على أن توافر شروط المادة سالفة الذكر يوجب على المحكمة الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن متى طلب منها ذلك دون أن يكون لديها سلطة تقديرية فى هذا الصدد وبنت على ذلك قضاءها بتأييد الحكم المستأنف فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسيب بما يستوجب نقضه .

## جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هبكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد صدقي العصار ، وزكي العاروي صالح ، وجمال الدين عبد اللطيف ، عبد الحميد  
المرصفاوي .

( ١٨٠ )

الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٣٤ القضائية :

( ١ ) دعوى " التدخل في الدعوى " . شفعة .

ثبوت أن تدخل الخصوم في دعوى الشفعة كان تدخلا هجوميا . لا أثر لما أسبقوه من وصف  
على هذا التدخل بأنه انضمامي . العبرة بحقيقة التدخل ومرماه .

( ٢ ) استئناف . حكم " الطعن في الحكم " . دعوى " الخصوم فيها " .

الطعن في الحكم . جوازه لمن كان خصما أصلا أو ضامنا لخصم أصيل ؛ مدخلا في الدعوى  
أو مت دخلا فيها للاختصاص أو الانضمام لأحد طرفيها .

١ - أنه وإن كان الطاعنون قد وصفوا تدخلهم أمام محكمة أول درجة  
بأنه انضمامي ولم يطلبوا صراحة الحكم لأنفسهم بحق ذاتي ، إلا أنه لما كان  
تدخلهم مبنيا على ادعائهم شراء العقار - محل طلب الشفعة - ولهذا فقد دفعوا  
بسقوط حق المطعون عليه الأول - طالب الشفعة . لعدم إنذارهم برغبته في  
العقار المذكور بالشفعة ولعدم اختصاصهم في الدعوى ، ومن ثم فإن تدخلهم  
على أساس من هذا الادعاء يكون في حقيقته وبحسب مرماه ، تدخلا هجوميا .  
لا انضماميا لأن الفصل في موضوع هذا التدخل يقتضي بحث ما إذا كان عقدهم  
سابقا أو لاحقا على التاريخ الذي سجل فيه إعلان الرغبة في الشفعة وفقا  
لما تقتضيه المادة ٩٤٧ من القانون المدني وإذا انتهى الحكم المستأنف إلى  
أن عقد الطاعنين لاحق على هذا التسجيل ، وخلص إلى أنه لا يبرى في حق  
المطعون عليه الأول ، فإن هذا القضاء يكون حكما عليهم في شأن ما يدعونه من

حقوق على العقار المذكور في مواجهة الخصوم في الدعوى ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من الطاعنين تأسيساً على أن تدخلهم أمام محكمة أول درجة كان تدخلاً انضمامياً ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ — من المقرر — في قضاء هذه المحكمة — أنه يجوز الطعن من كل من كان طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ولم يتخل عن منازعته حتى صدر الحكم ضده سواء كان خصماً أصيلاً أو ضامناً لخصم أصيل ، مدخلاً في الدعوى أو متدخلاً فيها للاختصاص أو الانضمام لأحد طرفي الخصومة فيها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٢٥١ سنة ١٩٦٨ مدنى الجيزة الابتدائية ضد باقى المطعون عليهم بطلب الحكم بأحقاقه في الحلول محل المطعون عليه الثانى فى أخذ العقارين الموضحين بصحيفة الدعوى بالشفعة من المطعون عليه الثالث وتسايمها له مقابل ثمن مقداره ٢١٠٠ جنيه وهو الثمن الحقيقى المودع منه خزانة المحكمة فى ١٩٦٨/٢/٢٤ أو ما تراه المحكمة من ثمن بعد تحقيقها مع المصروفات الرسمية وذلك فى مواجهة البنك المركزى المصرى بصفتة مصفياً للبنك العربى المصرى — المطعون عليه الرابع — وقال بيانها أنه نما إلى علمه أن المطعون عليه الثالث باع للمطعون عليه الثانى العقارين المذكورين صفقة واحدة بثمن قدره ٢١٠٠ جنيه وأحدهما بشارع أبولبنه رقم ٤ والثانى بشارع البكرى رقم ١ وإذ يملك عقاراً بجوار المنزل رقم ٤ شارع أبولبنه من جهتين ومن حقه أن يشفع فى الصفقة جميعاً باعتبارها كلاً لا يتجزأ



فقد أقام دعوى للحكم له بطالباته رد المطعون عليهما الثانى والثالث بأن البنك المطعون عليه الرابع اتخذ إجراءات التنفيذ على العقارين وفاء لدين له على المطعون عليه الثالث ورغبة من الأخير فى تفادى بيعهما بالمزاد بثمن بخس فقد اتفق مع المطعون عليه الثانى على سداد دين البنك والحلول محله ثم اختص المطعون عليه الثانى بالمنزل رقم ١ شارع البكرى وهو لا يجاور عقار المطعون عليه الأول أما المنزل رقم ٤ شارع أبو لبنه فقد بقى على ملك المطعون عليه الثالث وانتهيا إلى طلب الحكم برفض الدعوى تأسيسا على أن العقار الذى يجاور ملك المطعون عليه الأول لم يحصل بيعه . وبتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٦ حكمت المحكمة بدب مكتب خبراء وزارة العدل بالحيزة لتطبيق المستندات على الطبيعة وبيان ما إذا كان المطعون عليه الأول يجاور أيًا من المنزلين موضوع النزاع من جهتين ثم تدير قيمة المنزل الذى يجاور ملك المطعون عليه الأول من جهتين بالنسبة للثمن المقدّر للمنزلين فى عقد البيع المؤرخ فى ١٩٦٧/٧/١٦ وبيان ما إذا كانت تجزئة الصفقة تخل بانتفاع المطعون عليه الثانى ، ثم قدم الخبير المتدب تقريره . وبجلسة ١٩٧٠/٤/١٥ تدخل الطاعنون فى الدعوى منضمين للمطعون عليهما الثانى والثالث فى طلب رفضها ودفعوا بسقوط حق المطعون عليه الأول فى طلب الشفعة استنادا إلى أنهم اشتروا من والدهم المطعون عليه الثالث العقار رقم ٤ شارع أبو لبنه بعقد مؤرخ فى ١٩٦٨/٣/٣٠ ولم يذره المطعون عليه الأول برغبته فى أخذهذا العقار بالشفعة أو يختصمهم فى الدعوى ، وطلبوا احتياطيا الحكم برفض الدعوى تأسيسا على أن العقد المحرر بين المطعون عليهما الثانى والثالث ليس فى حقيقته بيعا بل هو وفاء بمقابل لا يجوز الأخذ فيه بالشفعة . وبتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٩ حكمت المحكمة بقبول تدخل الطاعنين خصوما فى الدعوى وبأحقية المطعون عليه الأول للمنزل الكائن بشارع أبو لبنه رقم ٤ المبين الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وبالعقد المؤرخ ١٩٦٧/٧/١٦ بالشفعة مقابل ثمن قدره سبعة مائة جنيه والتسليم . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦٥ سنة ٨٩ ق مدنى القاهرة . وبتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٧٣ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بقبض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد ينحى به الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم أقام قضاءه بعدم جواز الاستئناف المرفوع منهم تأسيسا على أن تدخلهم أمام محكمة أول درجة كان تدخلا انضماميا للطعون عليهما الثاني والثالث في طلب رفض الدعوى ولم يتدخلوا تدخلا هجوميا طالبين حقا لأنفسهم وأن المطعون عليهما المذكورين قبلا الحكم المستأنف وهذا القبول ينقض به تدخل الطاعنين وفي حين أنهم لم يتدخلوا في الدعوى المدافع عن حقوق المطعون عليهما سالفى الذكر بل تدخلوا فيها استنادا إلى حقهم الذاتى المباشر المستمد من شرائهم للعقار الكائن بشارع أبو لبنه رقم ٤ موضوع النزاع وأنهم لهذا تمسكوا في مواجهة جميع الخصوم بأن العقد المشفوع فيه ليس فى حقيقة بيعه وإنما هو عقد من نوع خاص لا يجوز فيه الشفعة ، كما أنه مع التسليم بأن تدخلهم انضمامى فلأنهم بهذا التدخل أصبحوا طرفا فى الدعوى ويكون الحكم الصادر فيها حجة لهم أو عليهم ويجوز لهم الطعن فيه بكافة طرق الطعن ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف فإنه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه وإن كان الطاعنون قد وصفوا تدخلهم أمام محكمة أول درجة بأنه انضمامى ولم يطلبوا صراحة الحكم لأنفسهم بحق ذاتى ، إلا أنه لما كان تدخلهم مبنيا على ادعائهم شراء العقار الكائن بشارع أبو لبنه رقم ٤ من المطعون عليه الثالث وهو أحد العقارين المنازع عليهما فى الدعوى الأصلية ، ولهذا فقد دفعوا بسقوط حق المطعون عليه الأول لعدم إنذارهم برغبته فى أخذ العقار المذكور بالشفعة ولعدم اختصاصهم فى الدعوى ، ومن ثم فإن تدخلهم على أساس من هذا الادعاء يكون فى حقيقة وبموجب مراء تدخل هجوميا لا انضماميا ، ذلك أن الفصل فى موضوع هذا التدخل يقتضى بحث ما إذا كان عقدهم سابقا أو لاحقا على التاريخ الذى سجل فيه إعلان الرغبة فى الشفعة وفقا لما تقضى به المادة ٩٤٧ من القانون المدنى ، وإذا انتهى الحكم المستأنف إلى أن عقد الطاعنين لاحق على هذا التسجيل وخلص إلى أنه لا يسرى فى حق المطعون عليه الأول ، فإن هذا القضاء يكون حكما عليهم فى شأن ما يدعونه من حقوق على العقار المذكور فى مواجهة الخصوم فى الدعوى ، ولما

كان من المقرر — في قضاء هذه المحكمة — أنه يجوز الطعن من كل من كان طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ولم يتخل عن منازعته حتى صدر الحكم ضده سواء كان خصماً أصيلاً أو ضامناً لخصم أصيل ، مديلاً في الدعوى أو مديلاً فيها للاختصاص أو الانضمام لأحد طرفي الخصومة فيها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من الطاعنين تأسيساً على أن تدخلهم أمام محكمة أول درجة كان تدخلاً إنضمامياً فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

---



## جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوة السادة المستشارين :  
 محمد صدقي العصار ، رأفت عبد الرحيم ، وزكي العاصي صالح ، وجمال الدين عبد اللطيف .

( ١٨١ )

الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٣ القضائية :

( ٣٤٢٤١ ) تأمينات اجتماعية . تعويض . مسئولية " مسئولية  
 تقصيرية " .

( ١ ) تنفيذ هيئة التأمينات الاجتماعية لألتزامها بشأن تأمين العامل ٤١٢٠ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤  
 لا يخل بما يكون للعامل أو ورثته من حق قبل المسئول عن الإصابة .

( ٢ ) مسئولية رب العمل عن أعمال تابعه . جواز رجوع العامل على رب العمل امتدادا إلى  
 أحكام المسئولية التقصيرية . لا محل لأعمال حكم المادة ٤٢ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن وجوب  
 توافر الخطأ الجسيم في جانب رب العمل . مجال أعماله . يكون عند بحث المسئولية الذاتية للأخير .

( ٣ ) حق العامل في التعويض عن أصابة العمل قبل هيئة التأمينات الاجتماعية . حقه في  
 التعويض عن ذات الأصابة قبل المسئول عن الفعل الضار . جواز الجمع بين الحقين .

١ — تنص المادة ٤١ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات  
 الاجتماعية المنطبقة على واقعة الدوى وتقاطعا المادة ٦٦ من القانون الحالي  
 رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن — " تلتزم الهيئة بتنفيذ أحكام هذا الباب حتى  
 ولو كانت الإصابة تقتضي مسئولية شخص آخر خلاف صاحب العمل ، ولا يخل  
 ذلك بما يكون للتأمين عليه من حق قبل الشخص المسئول مما مقتضاه أن تنفيذ  
 الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لالتزامها المتصوص عليه في الباب الرابع بشأن  
 تأمين إصابات العمل ، لا يخل بما يكون للتأمين له — العامل أو ورثته — من  
 حق قبل الشخص المسئول .

٢ — نصت المادة ١٧٤ / ١ من القانون المدني على أن المتبوع يكون مسؤولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها وإذا كانت مسؤولية المتبوع عن تابعه ليست مسؤولية ذاتية وإنما هي مسؤولية — الكفيل المتضامن — وكفاله ليس مصدرها العقد وإنما مصدرها القانون ، فانه لا جدوى من التحدى في هذه الحالة بنص المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والتي لا تجيز للمصاب فيما يتعلق باصابات العمل أن يتمسك ضد هيئة التأمينات الاجتماعية بأحكام أى قانون آخر ، ولا تجيز له ذلك أيضا بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ جسيم في جانبه ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة — وعلى ما جرى به قضاء الدائرة الجنائية لهذه المحكمة (١) — هو عند بحث مسؤولية رب العمل الذاتية .

٣ — إذا كان العامل يقتضى حقه في التعويض عن إصابة العمل من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في مقابل الاشتراكات التي شارك هو ورب العمل في دفعها بينما يتقاضى حقه في التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذي ارتكبه المسئول ، فانه ليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقين .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعنه الثالثة أقامت الدعوى رقم ١٤٤٨ لسنة ١٩٧١ مدنى المنصورة الابتدائية ضد المطعون عليهما طالبة الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفعا لها مبلغ ألف جنيه ، كما أقام الطاعنان الأول والثانية وأخرى الدعوى رقم ١٨٩٩ سنة ١٩٧١ مدنى المنصورة الابتدائية ضد المطعون عليهما فطلبوا فيها الحكم

( ١ ) نقض جنائى ١٩٧٥/٢/٣ مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٦ ص ١١٧ .

بإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا لهم مبلغ ٢٠٠٠ جنيه وقالوا بيانا للدعويين أنه بتاريخ ١٩٦٩/١١/٢٦ كان المطعون عليه الثاني يقود السيارة رقم ٧٣٧ نقل دقهلية — المملوكة للمطعون عليه الأول — وتسبب بخطئه في قتل مورثهم المرحوم .. .. الذى كان يعمل تباعا على السيارة المذكورة وهو شقيق الطاعن الأول وابن الطاعنه الثانية وزوج الطاعنه الثالثة ، وضبطت عن الواقعة قضية اللجنة رقم ٦٠٢٤ لسنة ١٩٦٩ مركز المنصورة وقضى فيها بإدانة المطعون عليه الثانى من تهمة القتل الخطأ وتأييد الحكم استئنافيا ، وقد أصابهم بفقد مورثهم نتيجة الحادث ضرر يقدر بمبلغ ألفى جنيه بالنسبة للطاعنين الأول والثانية و بمبلغ ألف جنيه بالنسبة للطاعنة الثالثة ، وإذ يلزم المطعون عليه الثانى بتعويضهم عن هذا الضرر ويسأل معه المطعون عليه الأول بالتضامن بوصفه متبوعا فقد أقاموا الدعويين للحكم لهم بطلباتهم . وبعد أن قررت المحكمة ضم الدعويين حكمت بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٥ بإلزام المطعون عليهما بأن يدفعوا متضامنين للطاعنه الثالثة مبلغ ٤٠٠ جنيه وللطاعن الأول مبلغ ٢٠٠ جنيه وللطاعنه الثانية مبلغ ٣٠٠ جنيه استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٣٣٥ سنة ٢٤ ق مدنى . وبتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعويين قبل المطعون عليه الأول طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولون إن الحكم قضى برفض دعوى التعويض قبل المطعون عليه الأول استنادا إلى أن مورث الطاعنين أصيب أثناء العمل وبسببه لأنه كان يعمل تباعا على سيارته رقم ٧٣٣ نقل دقهلية التى وقع منها الحادث وكان قد أمن عليه ضد الإصابات لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، وطبقا للمادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا يجوز للمصاب فيما يتعلق بإصابات العمل أن يتمسك قبل صاحب العمل بأحكام أى قانون آخر إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه ، وأن الثابت من قضية اللجنة



التي ضبعت عن الحادث انتفاء هذا الخطأ بالنسبة للطعون عليه الأول وقد قامت الهيئة العامة للتأمينات بصرف التعويض المستحق لورثة العامل في صورة معاش ولا يجوز لهم مطالبة صاحب العمل بالتعويض استنادا إلى المسؤولية التقصيرية، في حين أن المادة المذكورة لا تنطبق إلا على الضرر الذي يصيب العامل نفسه أثناء العمل وبسببه ولا تشمل الضرر الذي يلحق أفراد أسرته بسبب خطأ شخص آخر، وقد أصيب الطاعنون بأضرار مادية نتيجة وفاة مورثهم وبطالبتهم بالتعويض عنها وفقا للقواعد العامة، وإذ قضى الحكم برفض دعواهم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النعى في محله، ذلك أنه لما كانت المادة ٤١ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية المنطبقة على واقعة الدعوى وتقابلها المادة ٦٦ من القانون الحالي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن تلزم الهيئة بتنفيذ أحكام هذا الباب حتى ولو كانت الإصابة تقتضي مسؤولية شخص آخر خلاف صاحب العمل ولا يخل ذلك بما يكون للتأمين عليه من حق قبل الشخص المسئول مما مقتضاه أن تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لالتزامها عليه المنصوص عليه في الباب الرابع بشأن تأمين إصابات العمل لا يخل بما يكون للتأمين له العامل أو ورثته من حق قبل الشخص المسئول ولما كانت المادة ١/١٧٤ من القانون المدني قد نصت على أن المتبوع يكون مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها، وكانت مسؤولية المتبوع عن تابعه ليست مسؤولية ذاتية إنما هي في حكم مسؤولية الكفيل المتضامن وكفالاته ليس مصدرها العقد وإنما مصدرها القانون، فإنه لا جدوى من التحدى في هذه الحالة بنص المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والتي لا تجيز للمصاب فيما يتعلق بإصابات العمل أن يتمسك ضد الهيئة بأحكام أى قانون آخر ولا تجيز له ذلك أيضا بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ جسيم في جانبه، ذلك أن مجال التطبيق لهذه المادة - وعلى ما جرى به قضاء الدائرة الجنائية - بهذه المحكمة هو عند بحث مسؤولية رب العمل الذاتية، ولما كان العامل يقتضى حقه في التعويض عن إصابة العمل من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

في مقابل الاشتراكات التي شارك هو ورب العمل في دفعها بينما يتقاضى حقه في التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذي ارتكبه المسئول فليس ما يمنع من الجمع بين الحقين ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض دعوى التعويض التي أقامها الطاعنون على أساس المسئولية التقصيرية وذلك بالنسبة للطعون عليه الأول واستند الحكم في قضائه إلى نص المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ بانتفاء الخطأ الجسيم في جانبه ولأن الهيئة العامة للتأمينات قامت بصرف التعويض المستحق لورثة العامل في صورة معاش فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

## جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٧٧

بقيادة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمّد وعضوية والسادة المستشارين :  
محمد محمد المهدي ، والدكتور عبد الرحمن عياد ، ومحمد الباجوري ، وأحمد وهدان .

( ١٨٢ )

الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٤١ القضائية :

( ١ ) حكم ” الطعن في الحكم “ . بطلان . دعوى .

بحث أسباب العوار بالحكم . سبيله . الطعن فيه بالطريق المناسب . عدم  
جواز رفع دعوى أصلية يبطلان الحكم . الاستثناء . تجرده من أركانه الأساسية .

( ٢ ، ٣ ) استئناف . إثبات . دعوى ” الدفاع “ .

( ٢ ) وظيفة محكمة الاستئناف . نظر موضوع الاستئناف في حدود طلبات المستأنف  
يسأل ما أشتل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مسبب يواجه عناصر  
التزاع الواقعية والقانونية .

( ٣ ) دعوى التعويض ضد موظف . تمسك المدعى أمام محكمة الاستئناف بضم التحقيقات  
الإدارية التي سلخت بعد صدور الحكم الابتدائي . اغفال المحكمة هذا الطلب اكتفاء بمذكرة  
مفوض الدولة وقرار وزير العدل بإلغاء الجزاء السابق توقيعه على الموظف . مخالفة ذلك للآثر  
الناقل للاستئناف .

( ٤ ) قرار إداري . دعوى . تعويض . موظفون .

قرار وزير العدل بإلغاء جزاء سبق توقيعه على أحد موظفيه . لا يحول دون  
إقامة دعوى بالتعويض ضد الموظف . جواز إيقاف الخطأ على خلاف مدلول  
القرار الإداري .

١ - إذ حصر المشرع طرق الطعن في الأحكام ووضع لها اجالا محدودة  
وإجراءات معينة فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يمتنع بحث أسباب  
العوار التي تلحق بالأحكام إلا عن طريق التظلم منها بطريق الطعن المناسب



لها ، بحيث إذا كان الطعن غير جائز كما هو الحال في واقع الدعوى أو كان قد استغلق فلا سبيل لإهدار تلك الأحكام بدعوى بطلان أصلية ، وذلك تقديرا لحجية الأحكام باعتبارها عنوان الحقيقة في ذاتها . وأنه وإن جاز استثناء من هذا الأصل العام في بعض الصور القول بإمكان رفع دعوى بطلان أصلية أو الدفع بذلك ، غير أنه لا يتأتى إلا عند مجرد الحكم من أركانه الأساسية .

٢ - وظيفة محكمة الاستئناف ليست مقصورة على مراقبة الحكم المستأنف من حيث سلامة التطبيق القانوني فحسب ، وإنما يترتب على رفع الاستئناف نقل موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف إلى محكمة الدرجة الثانية وإعادة طرحه عليها بكل ما أشتمل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء .

٣ - إذا كان الطاعن قد ركن في إثبات وقوع الخطأ في جانب المطعون عليه الثاني - كاتب الجلسة - إلى ما شاب ملف الدعوى من عيب بأوراقها ، كان موضوع تحقيق من رئاسة المحكمة ومن النيابة الإدارية مع المطعون عليه الثاني ، وتمسك أمام محكمة الاستئناف بوجوب ضمهما وقد كانا تحت نظر محكمة أول درجة وسلخا بعد ذلك ، وكانت محكمة الاستئناف إذ حجزت الدعوى للحكم قبل أن يتحقق الضم فقد تقدم الطاعن بطلب لإعادتها لمرافعة لضمهما ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستجب لهذا الطلب قولا منه أن المحكمة هيأت للتصوم فرصة تقديم المذكرات دون ماضوره لضم المطلوب مادامت الأوراق فيها العناصر التي تكفي لتكوين اقتناعها ، وبأن قضاءها بتأييد الحكم المستأنف على سند مما أثبت بتقرير مفوض الدولة من عدم صحة ما تضمنته شكوى الطاعن وفساد التهم المنسوبة للمطعون عليه الثاني ، بما ترتب عليه صدور قرار من وزير العدل بإلغاء الجزاء الذي كان قد وقع عليه ، فإن هذا الذي قرره الحكم ينطوي على مخالفة للأثر الناقل للاستئناف حين حجب نفسه عن مواجهة موضوع النزاع بعدم اطلاعه على ملف الدعوى والتحقيقات الإدارية المطلوب ضمهما والذين يستند إليهما الطاعن في طلب التعويض والذي

بنت محكمة أول درجة قضاها على أساس ماورد بهما ، وأحل بديلا عنها ما استخاضه مفوض الدولة في تقريره رغم أن القاضي يجب أن يستقل بتقدير الدليل بناء على اقتناعه الشخصي ومعملا رقابته الذاتية ، ولا يقدح في ذلك أن يكون الحكم المطعون فيه قد حال إلى أسباب الحكم الابتدائي مما لا يتعارض مع أسبابه أو أن الوقائع المدونة بتقرير مفوض الدولة ومخالفتها للثابت بتحقيقات النيابة الإدارية لم تكن محل نعي من الطاعن لأن شرط ذلك أن تكون المحكمة قد اطلعت على الأوراق المطلوب ضمها بنفسها وأخضعتها لتقديرها هي طبقا للاثر الناقل للاستئناف .

٤ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد اعتد بقرار وزير العدل بإلغاء الجزاء الموقع على كاتب الجلسة - وأصبح الحجية عليه مع أنه لا يجدو أن يكون سحبا لقرار إداري لا يحول بين المضرور وبين إقامة الدعوى المدنية بالتعويض يدلل فيها على وقوع الخطأ ونسبته إلى المدعى عليه فيها وحصول الضرر وعلاقة السببية بينهما ولو على خلاف مدلول القرار الصادر من السلطة الإدارية .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٢١١ لسنة ١٩٦٧ مدنى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهما بطلب القضاء ببطالان الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٧٢٦ لسنة ١٩٦٤ القاهرة الابتدائية واحتياطيا : - بالزام المطعون عليهما متضامتين بأن يدفعوا له مبلغ خمسمائة جنيه . وقلل بيانا لدعواه أنه كان قد أقام الدعوى رقم ٧٢٦ لسنة ١٩٦٤ ضد المطعون عليه الأول أمام دائرة الإيجارات بمحكمة القاهرة الابتدائية مطالبا بقدر الزيادة القانونية فى أجرة العين المؤجرة له

ومقابل استهلاك المياه ، وقد تبين بعد صدور الحكم فيها بالرفض بتاريخ ١٩٦٥/٢/١١ أن المطعون عليه الثانى - وهو أمين سر الجلسة - قد تواطأ مع المطعون عليه الأول فأخفى أوراقا من ماب الدعوى عند إرساله للقاضى عقب حجزها للحكم ، فتقدم بشكوى لرئيس المحكمة أحييت إلى النيابة الإدارية وانتهى تحقيقها بمجازاة المطعون عليه الثانى بنحصر ثلاثة أيام من راتبه . وإذا صدر الحكم فى الدعوى بناء على إجراء باطل كان من شأنه الإخلال بحق الدفاع وكان قد لحقه ضرر من ذلك ، فقد أقام دعواه بطلانته سالفة البيان . وبتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٧ حكمت المحكمة ( أولا ) بعدم جواز سماع الدعوى بالنسبة لطلب بطلان الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٧٢٦ لسنة ١٩٦٤ القاهرة الابتدائية . ( ثانيا ) برفض باقى الطلبات استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٣٢ لسنة ٨٦ ق القاهرة طالبا الغاء والقضاء له بطلانته ، وبتاريخ ١٩٧١/٣/٩ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق التماس وطلعت النيابة مذكرة أيدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر وبالجلسة المحددة تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك ، يقول إن الحكم أقام قضاءه على أن طلب بطلان الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٧٢٦ لسنة ١٩٦٤ القاهرة الابتدائية مؤسس على الإخلال بحق الدفاع ، وهو سبب لا يجعل الحكم معدوما وتكون الدعوى ببطلانه غير مقبولة ، فى حين أن الحكم المراد إبطاله صادر من دائرة الإيجارات بالمحكمة الابتدائية ولا يجوز الطعن فيه بطرق الطعن العادية والاستثناء منه إعمالا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، فليس من سبيل لرفع ما وقع فيه من خطأ إلا عن طريق دعوى البطلان المبتدأه هذا إلى أن الثابت فى الدعوى المشار إليها أنه صدر فيها حكم بمناقشة الطاعن لم يعلن الخصوم وسلخ من أوراق الدعوى ولم يبين فى الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٥/٢/١١ أن المحكمة عدلت عنه وسبب عدولها ، كما أن مذكرة الطاعن سرقت من ملف الدعوى واستبدلت بمذكرة أخرى للمطعون عليه الأول مما يجعل إجراءات التقاضى



مشوبة بالغش ، ولو تحققت المحكمة من وجود الحكم التمهيدى وتقدمته أو اطلعت على مذكرة الطاعن التى تضمنت دفاعه لكأنه قد قضت لصالحه ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه وقد حصر المشرع طرق الطعن فى الأحكام ووضع لها أجالا محددة وإجراءات معينة فإنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يمتنع بحث أسباب العوار التى قد تلحق بالأحكام إلا عن طريق التظلم منها بطرق الطعن المناسبة لها ، بحيث إذا كان الطعن غير جائز كما هو الحال فى واقع الدعوى أو كان قد استغلق فلا سبيل لإهدار تلك الأحكام بدعوى بطلان أصلية ، وذلك تقديرا لحجية الأحكام باعتبارها عنوان الحقيقة فى ذاتها .  
وانه وإن جاز استثناء من هذا الأصل العام فى بعض الصور القول بإمكان رفع دعوى بطلان أصلية أو الدفع بذلك ، غير أنه لا يأتى إلا عند تجرد الحكم من أركانه الأساسية ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قررا أن « ... مناط البطلان الذى يعتصم به المستأنف — الطاعن — هو الإخلال بحق الدفاع وهذا النوع من البطلان عموما لا يتحدد بأى حكم شابه عوار شاكلته إلى حد الانعدام أى التحرر من الأركان الأساسية للأحكام ... » ، ورتب على ذلك عدم قبول دعوى البطلان ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ، ويكون النعى عليه بهذا السبب غير سديد .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن ببقى الأسباب على الحكم المطعون فيه بطلان الإجراءات والخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن محكمة الاستئناف قضت فى طلب التعويض دون ضم مفردات الدعوى الابتدائية وما حوته من مستندات وقد طلب الطاعن ضمها وضم تحقيقات النيابة الإدارية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٦ فلم تجبه إلى ذلك ، وقضت فى الدعوى دون أن يكون تحت بصرها هذه الأوراق وبنت قضاءها بنفى الخطأ عن المطعون عليه الثانى تأسيسا على قرار وزير العدل الذى رفع الجزء الإدارى عنه مع أن هذا القرار لاجحية له ، الأمر الذى يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون علاوة على العيب الذى شاب الإجراءات .

وحيث إن النعى في محله ، ذلك أن وظيفة محكمة الاستئناف ليست مقصورة على مراقبة الحكم المستأنف من حيث سلامة التطبيق القانوني فحسب ، وإنما يترتب على رفع الاستئناف نقل موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف إلى محكمة الدرجة الثانية وإعادة طرحه عليها بكل ما اشتمل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء . ولما كان الطاعن قد ركن في إثبات وقوع الخطأ في جانب المطعون عليه الثاني إلى ما شاب ملف الدعوى رقم ٧٢٦ لسنة ١٩٦٤ القاهرة الابتدائية من عبث بأوراقها ، كان موضع تحقيق من رئاسة المحكمة ومن النيابة الإدارية مع المطعون عليه الثاني وتمسك أمام محكمة الاستئناف بوجوب ضمها ، وقد كانا تحت نظر محكمة أول درجة وسلخا بعد ذلك ، وكانت محكمة الاستئناف إذ حجزت الدعوى للحكم قبل أن يتحقق الضم فقد تقدم الطاعن بطلب لإعادتها للمرافعة لضمهما ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستجب لهذا الطلب قولا منه أن المحكمة هيأت للتصوم فرصة تقديم المذكرات دون ماضورة لضم المطلوب مادامت الأوراق فيها العناصر التي تكفى لتكوين اقتناعها ، وبنت قضاءها بتأييد الحكم المستأنف على سند مما أثبت بتقرير مفوض الدولة من عدم صحة ما تضمنته شكوى الطاعن ، وفساد التهم المنسوبة للمطعون عليه الثاني ، بما ترتب عليه صدور قرار من وزير العدل بإلغاء الجزاء الذي كان قد وقع عليه ، فإن هذا الذي قرره الحكم ينطوي على مخالفة للأثر الناقل للاستئناف ، حين حجب نفسه عن مواجهة موضوع النزاع بعدم اطلاعه على ملف الدعوى والتحقيقات الإدارية المطلوب ضمهما واللذين يستند إليهما الطاعن في طلب التعويض والذي بنت محكمة أول درجة قضاءها على أساس ماورد بهما ، وأحل بدلا عنهما ما استخلصه مفوض الدولة في تقريره رغم أن القاضي يجب أن يستقل بتقدير الدليل بناء على اقتناعه الشخصي ومعملا رقابته الذاتية . لما كان ذلك وكان هذا العيب الاجرائي جر الحكم إلى خطأ في تطبيق القانون حيث اعتد بقرار وزير العدل بإلغاء الجزاء الموقع وأسبغ الحجية عليه ، مع أنه لا يعدو أن يكون محبا لقرار إداري ولا يحول بين المضرور وبين إقامة الدعوى المدنية بالتعويض يدلل فيها على وقوع الخطأ ونسبته إلى المدعى عليه فيها وحصول الضرر وعلاقة السببية

بينهما ولو على خلاف مدلول القرار الصادر من السلطة الإدارية . لا يقدح في ذلك أن يكون الحكم المطعون فيه قد أحال إلى أسباب الحكم الابتدائي فيما لا يتعارض مع أسبابه أو أن الوقائع المدونة بتقرير مفوض الدولة ومخالفتها للثابت بتحقيقات في النيابة الإدارية لم تكن محل نعي من الطاعن لأن شرط ذلك أن تكون المحكمة قد أطلعت على الأوراق المطلوب ضمها بنفسها وأخضعتها لتقديرها هي طبقا للأثر الناقل للاستئناف كما ساف القول ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون علاوة على ما شابه من عيب في الإجراءات مما يتعين معه نقضه لهذا السبب .

---



## جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٧٧

بوتاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كل سايم وعضوية السادة المستشارين مصطفى الفقى ، وعبد المألوق البغدادى ، وأحمد شيبه الحمد ، وسليم عبد الله .

( ١٨٣ )

الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٣٠ القضائية :

( ١ ) نزع الملكية للنفعة العامة . تعويض . تقادم " التقادم المسقط " .

نزع الملكية للنفعة العامة دون اتباع الإجراءات القانونية . الالتزام بالتعويض . مصدره القانون وليس العمل غير المشروع . تقادمه . بمضى خمس عشرة سنة من تاريخ الاستحقاق . عدم خضوعه للتقادم الثلاثى .

( ٢ ) نزع الملكية للنفعة العامة . تعويض .

استيلاء الإدارة على العقارات دون اتباع الإجراءات القانونية لنزع الملكية اعتبره بداية غضب . المقصود به . لا يغير من ذلك أن التزام الإدارة بالتعويض فى هذه الحالة مصدره القانون وليس العمل غير المشروع .

( ٣ ) محكمة الموضوع . خبره .

طلب إعادة المأمورية للتخير . عدم التزام محكمة الموضوع بإجابته .

( ٤ و ٥ ) نزع الملكية للنفعة العامة . تعويض .

( ٤ ) نزع ملكية جزء من أرض الماطون عليهم لإنشاء طريق . ثبت أنه لم تسبقه مشروعات أخرى للنفعة . أثره . لا محل لأعمال المادة ٢٠ ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .

( ٥ ) التعويض المستحق من نزع ملكية جزء من أرض الماطون خدوم للنفعة العامة . انقاص نسبة معينة من التعويض مقابل التحسين الذى طرأ على باقى الأرض بشرط إحقاقها مستقبلا من هذا المقابل لا خطأ .

١ - الملكية الخاصة موهبة - بحكم الدساتير المتعاقبة - فلا تنزع إلا للنفعة العامة ومقابل تعويض عادل ونفا للقانون ( المادة الخامسة من

الدستور المؤقت الصادر في ١٩٥٨ ، المادة ١٦ من دستور ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور ١٩٧١) وقد نصت المادة ٨٠٥ من القانون المدني على أنه لا يجوز أن يحرم أحد من ملكه إلا في الأحوال التي يقررها القانون وبالطريقة التي رسمها ويكون ذلك في مقابل تعريض عادل، ونصت المادة الأولى من القانون ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين على أن "يجرى نزع ملكية العقارات اللازمة للمنفعة والتعويض عنه وفقاً لأحكام هذا القانون".  
 ومؤدى هذا — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون مصدر التزام الجهة نازحة الملكية بتعويض الملاك هو القانون وليس العمل غير المشروع وذلك سواء التزمت تلك الجهة بالإجراءات التي رسمها قانون نزع الملكية أو التفتت عنها إذ أن نزع الملكية دون إتخاذ الإجراءات القانونية يؤدي إلى الاستيلاء على ملك صاحب الشأن ونقل حيازته للدولة التي تخصصه للمنفعة العامة فينتفك في غايته مع نزع الملكية بإتخاذ إجراءاته القانونية ، ومن ثم فيستحق ذوو الشأن جميع ما يربته قانون نزع الملكية من حقوق بما في ذلك الحق في تعويض يعادل الثمن ولا تخضع المطالبة به للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني وإنما يتقادم بمضي خمسة عشر سنة من تاريخ الاستحقاق عملاً بنص المادة ٣٧٤ من القانون المذكور <sup>(١)</sup> .

٢ — القانون — وليس العمل غير المشروع — هو مصدر الإلتزام بالتعويض عند الاستيلاء على العقار دون اتباع الإجراءات القانونية لنزع الملكية للمنفعة العامة ، ولا ينال من ذلك أن هذه المحكمة قد وصفت هذا الاستيلاء في بعض أحكامها بأنه يعتبر بمثابة غصب إذ أن ذلك كان بصدد تحديد الوقت الذي تقدر فيه قيمة العقار لبيان مقدار التعويض الذي يستحقه مالكه وإقامة الاعتبارات التي تبرر تقدير قيمته وقت رفع الدعوى لا وقت الاستيلاء عليه، وأوفي مقام تبرير أحقية مالك العقار المستولى عليه — بهذه الصورة — في المطالبة بريعه من تاريخ الاستيلاء وحتى صدور مرسوم نزع الملكية أو الحكم نهائياً بقيمته بناء على طلب صاحبه ، أو في مقام صدور قرار إداري بالاستيلاء صدر

(١) في ١٤/١/١٩٧٦ مجموعة المكتب الفني لسنة ٢٧ ص (الطعن ١٩ لسنة ٤١ ق) .

من شخص لا سلطة له إطلاقاً في إصداره ومشوباً بمخالفة صارخة للقانون بما يجرده عن صفته الإدارية ويغدو معه الاستيلاء على هذا النحو غصباً واعتداء مادياً .

٣ — محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الطاعن إلى طلب إعادة المأمورية إلى الخبير متى اقتنعت بكفاية الأبحاث التي أجراها وبسلامة الأسس التي بنى عليها رأيه .

٤ — إذ كان البين من تقرير الخبير ومحاضر أعماله أن شارع . . . . هو أول مشروع أنشئ في المنطقة الكائن بها أرض المطعون ضدهم وأن الاستيلاء على جزء منها كان لإنشاء هذا الشارع فلم تسبقه مشروعات أخرى للمنفعة العامة ، فإن مؤدى ذلك أنه لا مجال لأعمال نص المادة ٢٠ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ( بشأن عدم احتساب الزيادة في تقدير التعويض إذا تم نزع الملكية خلال خمس سنوات من تاريخ بدء التنفيذ في المشروع السابق ) .

٥ — إشتراط الخبير لا نقاص مقابل التحسين — عن الجزء الذي لم تنزع ملكيته — من قيمة التعويض المستحق للمطعون ضدهم إعفاء باقى أرضهم من هذا المقابل مستقبلاً يتفق مع غاية كل من القانونين ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ — الأول بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة والثاني بشأن فرض مقابل تحسين — وهى تحميل الملاك بمقابل التحسين الذى يطرأ على عقاراتهم بسبب أعمال المنفعة العامة ، ولهذا نصت المادة ١٣ من القانون الأخير على "أن للجلس البلدى المختص فى جميع الأحوال أن يحصل مقابل التحسين عن طريق خصمه مما يستحق فى ذمته لذوى الشأن من تعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين " . . . الأمر الذى لا يسوغ معه بعدئذ تحصيل هذا المقابل مرة أخرى .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .



### وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٦٨ مدنى  
كلى دمنهور بطلب الحكم بالزام الطاعن بصفته بأن يدفع لهم مبلغ ٤٧٢٥ جنيها  
والفوائد القانونية بواقع ٧٪ من أول يناير سنة ١٩٦٢ حتى السداد ، استنادا  
إلى أنهم يمتلكون الأرض المينة بصحيفة الدعوى ، وقد استولى عليها الطاعن  
بصفته دون أن يتخذ إجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة ودون أن يتعاقد معهم  
على شرائها فحق لهم المطالبة بقيمتها ورفعوا الدعوى بالطلبات سالفة البيان —  
دفع الطاعن بسقوط حق المطعون ضدهم بالتقادم الثلاثى استنادا إلى نص المادة  
١٧٢ من القانون المدنى . وبتاريخ ١٢/١١/١٩٦٩ قضت محكمة أول درجة برفض  
الدفع بالتقادم — وقبل الفصل فى الموضوع — بنسب خير لتقدير قيمة التعويض  
المستحق للدعين ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عدل هؤلاء طلباتهم إلى مبلغ  
١١٣٤٠ جنيها مع الفوائد . وبتاريخ ٧/١٠/١٩٧٠ قضت المحكمة بالزام الطاعن  
بصفته بأن يدفع للمطعون ضدهم مبلغ ٣٥٤٣ جنيها و ٧٥٠ مليا والفوائد القانونية  
بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا — استأنف الطاعن هذا  
الحكم بالاستئناف رقم ٤٣ لسنة ٢٦ قضائية الاسكندرية — مأمورية دمنهور  
طالباً فيه إلغاء الحكم المستأنف وتمسك بالدفع بالتقادم ونعى على تقرير الخبير  
القصور والمخاللة فى تقدير التعويض ، كما استأنف المطعون ضدهم بالاستئناف  
رقم ٤٣٥ لسنة ٢٦ قضائية طالبين فيه تعديل الحكم المستأنف وزيادة التعويض  
المحكوم لهم به وفوائده إلى ما كانوا قد طلبوه أمام المحكمة الابتدائية . وبتاريخ  
١٩/٣/١٩٧٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع  
بسقوط حق المطعون ضدهم بالتقادم وبإعادة المأمورية إلى الخبير لتقدير قيمة  
الأرض المستولى عليها وقت رفع الدعوى لا وقت الاستيلاء ، وبعد أن قدم الخبير  
تقريره حكمت بتاريخ ٢٣/٤/١٩٧٣ برفض استئناف الطاعن ، وفى الاستئناف  
رقم ٤٣٥ لسنة ٢٦ ق بتعديل الحكم المستأنف والزام الطاعن بصفته بأن يدفع —  
للمطعون ضدهم مبلغ ٧٠٨٧ جنيها و ٥٠٠ مليم وبتأييده بالنسبة للفوائد — طعن  
الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض — وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت

فيها الرأي برفض الطعن — وإذا عرض على المحكمة في غرفة مشورة حددت جاسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينعي الطاعن بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك يقول أنه إذا سلكت جهة الإدارة في الاستيلاء على عقار أحد الأفراد الإجراءات التي رسمها قانون نزع الملكية فإن مصدر التزامها بتعويض المالك هو القانون المذكور أما إذا قامت هذه الجهة بالاستيلاء على العقار بدون اتباع تلك الإجراءات — كما هو الحال في الدعوى الماثلة — فإنه حسبما استقر عليه قضاء محكمة النقض — يعتبر بمثابة غصب ويكون مصدر التزامها بتعويض المالك هو العمل غير المشروع ، وعلى ذلك تكون دعوى المطعون ضدهم بطلب التعويض عن العقارات التي استولى عليها الطاعن دون اتباع إجراءات قانون نزع الملكية هي دعوى تعويض ناشئة عن عمل غير مشروع ، وإذا تنص المادة ١٧٢ من القانون المدني على أن " تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه . . . " وكان الثابت أن علم المطعون ضدهم بواقعة الاستيلاء والجهة الإدارية المسئولة عنها قد تحقق بتاريخ ١٩٦١/٤/١ ولم ينهضوا لرفع دعواهم إلا في سنة ١٩٦٨ ، فإن الدفع بسقوطها بالتقادم الثلاثي يكون صحيحا في القانون ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بقضائه برفض هذا الدفع تأسيسا على أن مصدر التزام الطاعن بالتعويض هو قانون نزع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ وليس العمل غير المشروع فلا تسقط الدعوى إلا بانقضاء خمس عشرة سنة ، فإنه يكون معيبا بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله .

وحيث إن الطعن مردود ، ذلك أن الملكية الخاصة مصنونة بحكم الدساتير المتعاقبة — فلا تنزع إلا للنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون (المادة الخامسة من الدستور المؤقت الصادر في سنة ١٩٥٨ ، المادة ١٦ من الدستور سنة ١٩٦٤ ، المادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١) كما نصت المادة ٨٠٥ من القانون المدني على أنه لا يجوز أن يحرم أحد من ملكه إلا



في الأحوال التي يقررها القانون وبالطريقة التي يرسمها ويكون ذلك في مقابل تعويض عادل ، ونصت المادة الأولى من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للنفعة العامة أو التحسين على أن "يجرى نزع ملكية العقارات اللازمة للنفعة العامة والتعويض عنه وفقا لأحكام هذا القانون" ومؤدى هذا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون مصدر التزام الجهة نازعة الملكية بتعويض الملاك هو القانون وليس العمل غير المشروع وذلك سواء التزمت تلك الجهة بالإجراءات التي رسمها قانون نزع الملكية أو التفتت عنها إذ نزع الملكية دون اتخاذ الإجراءات القانونية يؤدي إلى الاستيلاء على ملك صاحب الشأن ونقل حيازته للدولة التي تخصصه للنفعة العامة فيتفق في غايته مع نزع الملكية باتخاذ إجراءاته القانونية ، ومن ثم فيستحق ذور الشأن جميع ما يترتب عليه قانون نزع الملكية من حقوق بما في ذلك الحق في تعويض يعادل الثمن ولا يخضع في المطالبة به للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني وإنما يتقدم بمضى خمسة عشر سنة من تاريخ الاستحقاق بنص المادة ٣٧٤ من القانون المذكور ولا ينال من اعتبار القانون مصدر الالتزام بالتعويض عند الاستيلاء على العقار دون اتباع الإجراءات القانونية لنزع الملكية للنفعة العامة أن هذه المحكمة قد وصفت هذا الاستيلاء في بعض أحكامها بأنه يعتبر بمثابة غصب إذ أن ذلك كان بصدد تحديد الوقت الذي تقدر فيه قيمة العقد لبيان مقدار التعويض الذي يستحقه مالكه وإقامة الاعتبارات التي تبرر تقدير قيمته وقت رفع الدعوى لا وقت الاستيلاء عليه ، أو في مقام تبرير أحقية مالك العقار المستولى عليه بهذه الصورة - في المطالبة بريعه من تاريخ الاستيلاء وحتى صدور مرسوم نزع الملكية أو الحكم نهائيا بقيمته بناء على طلب صاحبه ، أو في مقام صدور قرار إداري بالاستيلاء صدر من شخص لا سلطة له إطلاقا في إصداره ومشوبا بخالفة صارخة للقانون بما يجرده عن صفته الإدارية ويغدو معه الاستيلاء على هذا النحو - غصبا واعتداء ماديا .. ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع بسقوط دعوى المطعون ضدهم بانقضاء ثلاث سنوات من يوم علمهم بواقعة الاستيلاء والجهة المسئولة عنها تأسيسا على أن مصدر التزام الطاعن بالتعويض هو القانون فلا تسقط الدعوى به إلا بمضى خمسة عشر سنة قد التزم صحيح القانون فإن النعي عليه بالسبب الأول يكون في غير محله .



وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على المحكم المطعون فيه القصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بطلب إعادة المأمورية إلى الخبير لبيان المشروعات العامة للتنظيم التي أنشئت في المنطقة السكّان بها عقار النزاع وتاريخ انشائها وبيان تاريخ الاستيلاء على أرض المطعون ضدهم وتحديد مقدار المنفعة التي عادت عليها من تنفيذ تلك المشروعات مع تطبيق أحكام المادتين ١٩ ، ٢٠ من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ ذلك أنه وفقا للمادة الأولى يجب عند تقدير التعويض مراعاة قيمة الزيادة أو النقص في قيمة الجزء الباقي الذي لم تنزع ملكيته ، وطبقا للأنية يجب إسقاط أى زيادة في قيمة العقار إذا تم الاستيلاء عليه خلال خمس سنوات من تاريخ البدء في تنفيذ المشروعات السابقة ، ألا أن المحكمة لم تستجب لطلبه واعتمدت تقرير الخبير على أساس أنه تكفل بالرد على ماأناره من دفاع يتعلق بمقابل التحسين رغم أن الخبير أثبت في تقريره أن أرض النزاع يحدها من الجهة البحرية شارع بالأسفلت ومن الجهة الشرقية شارع ... .. وهو حديث وعرضه عشرون مترا ولم يبين تاريخ إنشاء هذه المشروعات السابقة وتأثيرها على قيمة الأرض المتزوعة ملكيتها ولم يوضح قيمة ماعاد من منفعة على باقى أرض المطعون ضدهم اتى لم تنزع ملكيتها بسبب تنفيذ تلك المشروعات تطبيقا لنص المادتين المشار إليهما عند تقديره للتعويض ، واكتفى الخبير بانقاص نسبة ٢٥٪ فقط من التعويض مقابل التحسين وبشرط إعفاء باقى أرض المطعون ضدهم المطة على شارع ... .. من مقابل التحسين المفروض بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ دون أن يبين عناصر هذا التقدير الحزافى مما يعيب تقريره بالقصور هذا فضلا عن أن الخبير لم ينضم من التعويض المستحق عن الأرض المتزوعة ملكيتها أى مبلغ مقابل ماعاد على باقى الأرض من زيادة في القيمة .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أنه لما كان الثابت بتقرير الخبير المقدم أمام محكمة الاستئناف " أنه في ضوء معاينة أرض النزاع وبمراعاة موقعها وقربها من العمران وبالاسترشاد بالعقد المسجل رقم ١٨٧٥ لسنة ١٩٦٩ عن أرض مجاورة وبمراعاة زحف العمران تدريجيا نحو هذه الأرض والظروف

الاقتصادية للبلاد فإنه يقدر ثمن المتر المربع في سنة ١٩٦٨ وهو تاريخ رفع  
الدوى بمبلغ جنيهين ... " كما ورد بالتقرير أن أرض النزاع أخذت لإنشاء  
شارع ... .. بعرض عشرين مترا يخرق أرض المطعون ضدهم ، وهذا  
يؤدي إلى زيادة المنفعة لباقي أرضهم تقدر بواقع ٢٥ ٪ من التقدير الأصلي ،  
وعلى ذلك يكون ثمن المتر بعد خصم مقابل التحسين ١,٥٠٠ جنيه بشرط أن يعفى  
مجلس مدينة دمنهور باقى الأرض المطلة على الشارع من مقابل التحسين ٥٠٠ ، وكان  
هذا الذى أوردته الخبير في تقريره واستند إليه الحكم يكفى لحمل قضائه ويؤدي إلى  
النتيجة التى انتهى إليها ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الطاعن إلى طلب  
إعادة المأمورية إلى الخبير متى اقتنعت بكفاية الأبحاث التى أجراها وبسلامة الأسس  
التي بنى عليها رأيه ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن قصور تقرير الخبير عن بيان  
عناصر تقدير التعويض ومقابل التحسين لا يعدو أن يكون جسداً موضوعياً  
في كفاية الدليل الذى اقتنعت به المحكمة مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ،  
ولما كان البين من تقرير الخبير ومحاضر أعماله أن شارع ... .. هو  
أول مشروع أنشئ في المنطقة الكائن بها أرض المطعون ضدهم وأن الاستيلاء  
على جزء منها كان لإنشاء هذا الشارع فلم تسبقه مشروعات أخرى للنفعة العامة ،  
فإن مؤدى ذلك أنه لا مجال لأعمال نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ٥٤  
وكان اشتراط الخبير لانقاص مقابل التحسين من قيمة التعويض المستحق للمطعون  
ضدهم إغفاء باقى أرضهم من هذا المقابل مستقبلاً يتفق مع غاية كل من القانونين  
٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للنفعة العامة أو التحسين و ٢٢٢  
لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين وهي تحصيل الملاك بمقابل التحسين الذى  
يطرأ على عقاراتهم بسبب أعمال المنفعة العامة ، ولهذا نصت المادة ١٣ من  
القانون الأخير على أن " لمجلس البلدى المختص في جميع الأحوال أن يحصل  
مقابل التحسين عن طريق خصمه مما يستحق في ذمته لدوى الشأن من  
تعويض عن نزع الملكية للنفعة العامة أو التحسين " ... الأمر الذى  
لا يسوغ معه بعدئذ تحصيل هذا المقابل مرة أخرى ، لما كان ذلك ، فإن النعى  
على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسيب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين الدكتور عبد الرحمن عياد ، ومحمد الباجوري ، وصالح نصار ، وأحمد وهدان .

( ١٨٤ )

الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٣ ، القضائية :

( ١ ) إيجار " إيجار الأماكن " . استئناف . حكم " الطعن فيه " .

الحكم ابتدئاً باخلاء المستأجرة والمنازل لهن الدكان المؤجر لعدم الحصول على إذن من المؤجر . قصور المستأجرة عن استئناف الحكم . لا أثر لعلحق حق المنازل إليه في الطعن فيه إذ لم يشر مباشرة في التمسك باعتباره مشترياً للتجروليس متنازلاً إليه عن الإيجار .

( ٢ ) إيجار " إيجار الأماكن " محكمة الموضوع .

الضرورة الملجئة لبيع المتجر . مادة ٢/٥٩٤ مدني . استقلال محكمة الموضوع باستغلالها دون معقب . شرطه أن يكون استغلالها سائفاً . مثال لأسباب غير سائفة :

١ - إذ كان الواقع في الدعوى أن النزاع المطروح دار أمام محكمة أول درجة حول تكييف العقد الصادر للطعون عليه الأول وما إذا كان يعد مجرد تنازل عن الإيجار أو بيعاً للمتجر وكان الحكم الابتدائي الصادر باخلاء المطعون عليها من العين المؤجرة وبتسليم محتوياتها الميينة بعقد الإيجار تأسيساً على أن المطعون عليها الثانية والمستأجرة تنازلت عنها إلى المطعون عليه الأول بالمخالفة انصوص العقد وأحكام القانون يجعل لهذا الأخير المتنازل له - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حقاً مباشراً في مواجهة المؤجر للعين مورت الطاعنين في التمسك باعتباره مشترياً للمتجر وليس متنازلاً إليه عن الإيجار حتى ولو تراخت البائعة له - المطعون عليها الثانية - في استئناف الحكم ، استناداً إلى أن له مصلحة محقة قائمة وقت صدور الحكم المطعون فيه تحسول له استشفاه ، ولا يجوز القول بأن عدم استئناف المطعون عليها الثانية للحكم - من شأنه أن يجعل حكم محكمة أول



درجة فيما قضى به من ثبوت التنازل عن العين المؤجرة حكما نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى بالنسبة للمطعون عليه الأول ، لما كان ذلك وكان لاثيريب على المحكمة إن هي التفتت عن الرد على دفاع غير منتج في الدعوى فإن النعى يكون على غير أساس

٢ - إنه وإن كانت المادة ٥٩٤/٢ من القانون المدنى، تشترط للحكم بإبقاء عقد الإيجار في حالة بيع المتجر قيام ضرورة تقتضى أن يبيع مالك المتجر متجره ولئن كان تقدير هذه الضرورة التى تسوغ التنازل عن الإيجار بالرغم من الشرط المانع متروك لقاضى الموضوع طبقا لما يستخلصه من ظروف البيع مسترشدا في ذلك بالأسباب الباعثة اليه ، إلا أنه ينبغى أن يكون استخلاص الحكم سائغا ومستندا إلى دليل قائم في الدعوى يؤدي منطقيا وعقلا إلى ما انتهى إليه . ولما كان الثابت أن الطاعنين تمسكا في مذكراتهما الشارحة أمام محكمة الاستئناف بعدم توافر الضرورة لدى المطعون عليها الثانية وأن مجرد استدعاء الزوج للتجنيد لا يحول دون الزوجة العاملة والاستقرار في عملها وأن الأوراق خالية مما يشير إلى صحة الاستدعاء أصلا ، وكان الحكم المطعون فيه لم يورد ضمن أسبابه ما يفيد قيام الدليل على حصول ذلك الاستدعاء ، فإنه بقصوره عن بيان المصدر الذى استقى منه هذه الواقعة والدليل على صحتها ومدى تأثيرها باعتبارها ضرورة ملجئة ، يكون مشوبا بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن مورث الطاعنتين كان قد أقام ضد المطعون عليهما الدعوى رقم ٩٨٦٩ سنة ١٩٦٩ مدنى أمام محكمة القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بإخلاصهما

من الدكان الذي تستأجره المطعون عليها الثانية وتسليمه وما به من موجودات بحالة جيدة . وقال شرحا لها أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٥٦/١/١ إستأجرت منه المطعون عليها الثانية دكانا أسفل العقار رقم ... .. بمصر الحديدية بقصد استعماله لبيع الحلوى والسجائر بأجره شهريه قدرها ٢ جنيه و ٦٥٠ مليا ونص في العقد على عدم جواز التنازل عن الإيجار بدون إذن كتابي من المؤجر وإذا خالفت المستأجرة هذا الحظر وتنازلت عن الإيجار للمطعون عليه فقد أقام دعواه . وبتاريخ ١٩٧١/١/١٧ حكمت المحكمة بالطلبات . استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٢ سنة ٨٨ ق القاهرة طالبا الغاءه ورفض الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٦ حكمت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنتان على هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة الترمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن بنى على خمسة أسباب ، تمنى الطاعنتان بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك تقولان أنهما تمسكتا في دفاعهما أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون عليها الثانية لم تستأنف الحكم الصادر من محكمة أول درجة باخلاؤها من العين المؤجرة ، وبذلك أصبح هذا الحكم نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى فيما تضمنه من ثبوت حصول التنازل منها عن الإيجار ، وأنه يحوز ذات القوة بالنسبة للتنازل اليه المطعون عليه الأول وإذا أغفل الحكم الرد على هذا الدفاع فإنه يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون قد شابه القصور .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الواقع في الدعوى أن النزاع المطروح دار أمام محكمة أول درجة حول تكييف العقد الصادر للمطعون عليه الأول وما إذا كان يعد مجرد تنازل عن الإيجار أو بيعا للتجر ، وكان الحكم الابتدائي الصادر باخلاء المطعون عليهما من العين المؤجرة وتسليم محتوياتها الميينة بعقد الإيجار تأسيسا على أن المطعون عليها الثانية تنازلت عنها إلى المطعون عليه الأول

بالمخالفة لنصوص العقد وأحكام القانون وجعل لهذا الأخير - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حقا مباشرا في مواجهة المؤجر للعين - مورث الطاعتين - في التمسك باعتباره مشتريا للتجروايمر متنازلا اليه عن الإيجار حتى ولو تراخت البائنة له - المطعون عليها الثانية - في استئناف الحكم ، استنادا إلى أن له مصلحة محققة قائمة وقت صدور الحكم المطعون فيه تمحول له استئنافه ، ولا يجوز القول بأن عدم استئناف المطعون عليها الثانية للحكم من شأنه أن يجعل حكم محكمة أول درجة فيما قضى به من ثبوت التنازل عن العين المؤجرة حكما نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى بالنسبة للمطعون عليه الأول . لما كان ذلك وكان لا تريب على المحكمة ان هي التفتت عن الرد على دفاع غير منتج في الدعوى فان النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن مما تنعاه الطاعتان بباقي الأسباب على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم ذهب إلى قيام حالة ضرورة الجأت المطعون عليها الثانية إلى بيع المحل التجارى تتمثل في واقعة تجنيد زوجها ، في حين أنهما تمسكتا بأنه ليس لهذه الواقعة من أصل ثابت في الأوراق ، وأنه يفرض صحتها لتشكك ضرورة في معنى المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى لأن المطعون عليها الثانية هي المستأجرة أصلا للمحل التجارى ولا يؤثر تجنيد زوجها على مورثها في ممارسة التجارة ، وهو ما يعيب الحكم بالقصور في التسييب والفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعى في محله ، ذلك أنه وإن كانت المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى تشترط للحكم بإبقاء عقد الإيجار في حالة بيع المتجر قيام ضرورة تقتضى أن يبيع مالك المتجر متجره ، ولئن كان تقدير هذه الضرورة التي تسوغ التنازل عن الإيجار بالرغم من الشرط المانع متروك لقاضى الموضوع طبقا لما يستخلصه من ظروف البيع مسترشدا في ذلك بالأسباب الباعثة إليه ، إلا أنه ينبغي أن يكون استخلاص الحكم سائغا ومستندا إلى دليل قائم في الدعوى يؤدي منطقيا وهقلا إلى ما انتهى إليه . لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعتين تمسكتا في مذكرتيهما الشارحة أمام محكمة الاستئناف بعدم توافر الضرورة لدى المطعون عليها الثانية



وإن مجرد استدعاء الزوج للتجنيد لا يحول دون الزوجة العاملة والاستقرار في عملها ، وأن الأوراق خالية مما يشير إلى صحة ذلك الاستدعاء أصلاً ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في الرد على ذلك الدفاع بقوله " ... الثابت قيام ضرورة بالمستأنف عليها الثانية - المطعون عليها الثانية - اضطرتها إلى بيع هذا المحل هو استدعاء زوجها بالقوات المسلحة وتفرغها لتربية أولادها بمنزل الزوجية ... " دون أن يورد في أسبابه ما يفيد قيام الدليل على حصول ذلك الاستدعاء فإنه بقصوره عن بيان المصدر الذي استقى منه هذه الواقعة والدليل على صحتها ومدى تأثيرها باعتبارها ضرورة ملجئة ، يكون مشوباً بالقصور في التسيب والفساد في الاستدلال ، مما ينبغي معه نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

---

## جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم . وعضوية السادة المستشارين مصطفى الفقي ، وأحمد سيف الدين سابق ، ومحمد عبد الخالق البغدادي ، وأحمد شيبه أحمد .

(١٨٥)

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٠ القضائية :

نقض "أثر نقض الحكم" .

نقض الحكم نقضاً كلياً والإحالة . أثره . عودة الخصوم إلى مراكمهم القانونية السابقة على صدوره . اعتبار أوجه الدفع والدفع السابق أبعادها مطروحة على المحكمة دون حاجة إلى إعادة التمسك بها .

مقتضى نقض الحكم كلياً اعتباره كأن لم يكن فيزول وتزول جميع آثاره المترتبة عليه ويعود الخصوم إلى مراكمهم السابقة على صدوره وتعتبر أوجه الدفع والدفع مطروحة على المحكمة دون حاجة إلى إعادة التمسك بها ، وإذا كان دفاع الطاعن بصحته بخصوص تمسكه بخصم المبلغ الوارد بالإيصال الصادر من مورث المطعون ضدهم هو دفاع جوهري من شأنه لو نحص أن يغير وجه الرأي في قضاء محكمة الإحالة من حيث مقدار المبلغ المتنازع عليه بل هو في واقع الأمر يعتبر مطروحاً عليها وتلتزم فيه بما قضت به محكمة النقض من اعتباره إقراراً صادراً من المورث يفيد قبضه المبلغ الوارد به من الطاعن وكان قد سبق للورثة المطعون ضدهم أن وافقوا الطاعن على خصم هذا المبلغ بمذكرتهم المقدمة خلال المرحلة الاستئنافية الأولى بما يعد منهم إقراراً قضائياً صدر أمام القضاء فبات حجة قاطعة عليهم تبين على المحكمة أعمال مضمونة ، فإن محكمة ثاني درجة إذ أيدت حكم محكمة أول درجة الذي لم يتعرض لهذا الدفاع لأسبابه فأغفلته رغم جوهريته ورغم تعلقه بما تلتزم به من قضاء محكمة النقض ورغم إقرار المطعون ضدهم به وطلبهم الحكم على أساسه فإن حكمها المطعون فيه يكون مخالفاً للقانون ومشوباً بالقصور في التسييب .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مورث المطعون ضدهم أنشأ مصنعا لعلف الحيوان وبتاريخ ١٩٥٩/١/٣٠ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم تجارة وتصنيع علف الحيوان مقررًا فى مادته الأولى إلغاء التراخيص الصادرة للأفراد وقصرها على شركات المساهمة والجمعيات التعاونية ومفوضًا فى مادته الثانية وزير الزراعة فى الاتفاق مع بنك التسليف الزراعى والتعاونى على أن يتولى البنك شراء المصانع التى يملكها الأفراد على أن يقدر ثمنها بواسطة لجنة تشكل بقرار من الوزير المذكور وقد قدرت تلك اللجنة آلات مصنعه بمبلغ ١٩٤٨ جنيها فتظلم فى هذا التقدير بالدعوى رقم ١٧٩٢ لسنة ١٩٦١ مدنى القاهرة فقضت المحكمة فى ١٩٦٤/٦/٨ لصالح ورثته بتعديل قرار لجنة التقدير المتظلم منه إلى مبلغ ٦٤٠٩ جنيها و٧٠٠ مليم دون أن يتضمن الحكم إلزام وزير الزراعة بصفته "الطاعن" بالوفاء بهذا المبلغ مما حدا بالورثة لإقامة الدعوى رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٥ مدنى كلى القاهرة بطلب إلزام الطاعن بالوفاء به فمضى لهم بذلك بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٢ فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٢ لسنة ٨٢ قضائية القاهرة فقضت المحكمة بتاريخ ١٩٦٧/٣/٩ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى فطعن المطعون ضدهم على هذا الحكم بالنقض بالطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٣٧ قضائية وبتاريخ ١٩٧٢/٥/١٨ قضت المحكمة بنقض الحكم وأحالت القضية على محكمة استئناف القاهرة . فقضت فى ١٩٧٣/١١/٢٩ بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن على هذا الحكم بالنقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه والحكم فى موضوع الدعوى وإذا عرض الطعن على المحكمة فى غرفة المشورة حددت جلسة لنظره وفيها صممت النيابة على رأيها .



وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول أنه تقدم أمام محكمة الاستئناف في المرة الأولى التي نقض فيها حكمها بإيصال يفيد استلام مورث المطعون ضدهم مبلغ ٩٢٢ جنيتها و ١٦٢ مليا وفوائده ، وهو قيمة نصف المقدر لثمن آلات المصنع بمعرفة اللجنة المختصة وقد أقر المطعون ضدهم بقبض مورثهم لهذا المبلغ وارتضوا استنزاله من التعويض المقضى لهم به ، كما ركنت محكمة النقض في قضائها بنقض الحكم والإحالة إلى الإقرار القضائي الصادر من المطعون ضدهم بقبض المبلغ والموافقة على خصمه ، إلا أن الحكم المطعون فيه قد خالف قضاء النقض ولم يعمل أثر الإقرار القضائي المشار إليه وأغفل استنزال المبلغ المقبوض والتفت عن دفاع الطاعنة الجوهرى الذى لو عنى ببحثه وتمحيصه لتغير وجه الحكم في هذا الصدد ، ومن ثم جاء الحكم مخالفا للقانون ومشوبا بالقصور في التسيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعى سديد ذلك أن الثابت من مطالعة الحكم الاستئنافى الصادر في المرحلة الأولى بتاريخ ١٩/٥/١٩٦٦ أنه ضمن أسبابه تقديم الطاعن لإيصال صادر من مورث المطعون ضدهم باستلامه مبلغ ٩٢٢ جنيتها و ١٦٢ مليا قيمة نصف المقدر لثمن آلات المصنع ولما كان مقتضى نقض الحكم الصادر في ٩/٣/١٩٦٧ نقضا كلياً اعتباره كأن لم يكن فيزول وتزول جميع آثاره المترتبة عليه ويعود الخصوم إلى مراكزهم القانونية السابقة على صدوره وتعتبر أوجه الدفاع والدفع مطروحة على المحكمة دون حاجة إلى إعادة التمسك بها وكان دفاع الطاعن بصفته بـمخصوص تمسكه بخضم المبلغ الوارد بالإيصال الصادر من المورث هو دفاع جوهرى من شأنه لو فحص أن يغير وجه الرأى في قضاء محكمة الإحالة من حيث مقدار المبلغ المتنازع عليه ، بل هو في واقع الأمر يعتبر مطروحا عليها وتلتزم فيه بما قضت به محكمة النقض من اعتباره إقرارا صادرا من المورث يفيد قبضه المبلغ الوارد به من الطاعن وكان قد سبق للورثة المطعون ضدهم أن وافقوا الطاعن على خصم هذا المبلغ بمذكرتهم المقدمة لجلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٦٧ خلال المرحلة الاستئنافية الأولى بما يعد منهم إقرارا قضائيا صدر أمام القضاء فبات حجة قاطعة عليهم يمين على المحكمة لإعمال مضمونه ، ولكن محكمة ثانى

درجة أيدت حكم محكمة أول درجة الذي لم يتعرض لهذا الدفاع لأصابعه فأغفلته رغم جوهريته ورغم تطلقه بما تلازم به من قضاء محكمة النقض ورغم إقرار المطعون ضدهم به وطلبهم الحكم على أساسه فبجاء حكمها المطعون فيه مخالفا للقانون ومشوبا بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه في خصوص ذلك المبلغ الذي لم يخص من جملة المحكوم به .

وحيث إن الطعن الحالي هو طعن بالنقض للمرة الثانية وقد انتهت المحكمة إلى نقض الحكم نقضا جزئيا فيتعين عليها أن تحكم في الموضوع ، ولما تقدم فإنه يتعين الحكم بخصم مبلغ ٩٢٢ جنيا و ١٢٦ مليا من جملة المبلغ المحكوم به .

## جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود وعضوية السادة المستشارين . محمد محمد المهدي ، محمد الباجوري ، وملاح نصار ، و أحمد وهدان .

(١٨٦)

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤١ ق "أحوال شخصية" :

(١) إثبات . تزوير . موظفون .

الأوراق الرسمية . حجيتها . فاصرة على البيانات التي تتعلق بما قام به محررها أو شاهد حصوله من ذوى الشأن أو تلقاه عنهم في حدود سلطته واختصاصه . البيانات الأخرى التي يدونها تفلأ عن ذوى الشأن . المرجع في إثبات حقيقةهما إلى القواعد العامة في الإثبات .

(٢) أحوال شخصية " الزواج " .

إثبات المأذون في وثيقة التصديق على الزواج خلو الزوجين من الموانع الشرعية . لا حجية على إسلام الزوجة . عدم إسلام الزوجة الكنايية . لا يعد مانعا شرعا في مفهوم لائحة المأذونين .

(٣) إثبات . موظفون .

مباشرة الموظف العام أو المكلف بخدمة عاما لإجراء معين لا تنقطع بمجرد توافر شروط اختصاصه ، كما أن امتناعه لا يفيد عدم توافرها . العبرة بحقيقة الواقع .

(٤) موظفون . أحوال شخصية . بطلان .

توثيق الزواج بغير المسلمات . عدم اختصاص المأذونين الشرعيين به . توثيق المأذون لهذا المقصد . لا يؤدي إلى بطلان مطلقا . جواز إبطاله بإثبات عدم إسلام الزوجة بكافة الطرق .

(٥) موظفون . إثبات " محركات رسمية " . أحوال شخصية . إثبات .

مهمة الموظف المختص بتدوين الوفيات . التحقق من شخصية المتوفى . البيانات الأخرى ومنها ديانة المتوفى يدونها الموظف طبقا لما يدل به ذوى الشأن . جواز إثبات ما يخالفها بكافة الطرق .



١ — مفاد المادة ١١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — المقابلة للمادة ٣٩١ من القانون المدني — أن الحجية المقررة للأوراق الرسمية تقتصر على ماورد بها من بيانات تتعلق بما قام به محررها أو شاهد حصوله من ذوى الشأن أو تلقاه عنهم في حدود سلطته واختصاصه ، تبعاً لما في إنكارها من مساس بالأمانة والثقة المتوافرين فيه ، ومن ثم لا يتناول هذه الحجية البيانات الخارجة عن الحدود أو ما يتعلق بمدى صحة ماورد على لسان ذوى الشأن من بيانات لأن إثباتها في ورقة رسمية لا يعطيها قوة خاصة في ذاتها بالنسبة لحقيقة وقوعها ، فيرجع في أمر صحتها أو عدم صحتها إلى القواعد العامة في الإثبات .

٢ — عدم إسلام الزوجة الكتابية لا يعد مانعاً شرعياً أو قانونياً في معنى المادة ٣٣٥ من لائحة المأذونين الصادر بها قرار وزير العدل في ١٩٥٥/١/٤ يحول دون زواج المسلم بها بما لا يضيف على ما أورده المأذون في وثيقة زواج المورث بزوجته من بيان يفيد خلوهما من الموانع الشرعية والقانونية حجة على إسلام الزوجة .

٣ — مباشرة الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة لإجراء معين لا تقطع بمجرد ما في توافر الشروط اللازمة لاختصاصه به ، كما أن امتناعه عن ذلك لا يفيد تلك الشروط فيه ، والعبرة في هذا الخصوص هي بحقيقة الواقع لا بصفة من قام بالإجراء أو مدى اختصاصه به .

٤ — وإن كان توثيق الزواج بغير المسلمات يخرج عن اختصاص المأذونين الشرعيين طبقاً للمادتين ١٨ ، ١٩ من لائحة المأذونين ، إلا أن عقد التصديق على الزواج — الذي قام به المأذون بين زوج مسلم وزوجة كتابية — لم يقع باطلاً بطلاناً جوهرياً إذا اتفق المتعاقدان فيه على الزواج ، وإن كان من الجائز أن يطرأ عليه البطلان حين يتضح أن الزوجة لم تكن مسلمة وأنه لم تتبع الإجراءات الخاصة بالشكل الذي أوجب القانون اتباعها ، ويجوز إثبات ذلك بكافة طرق الإثبات اعتباراً بأن ديانة الزوجة واعتبارها مسلمة ضمناً تبعاً لتوثيق عقد الزواج بمعرفة المأذون لا يمكن اعتبارها من البيانات التي قام بها محرره في حدود مهمته .

هـ — شهادة الوفاة ورقة رسمية معدة لإثبات حصول الوفاة ، ومهمة الموظف المختص بتدوين الوفيات تقتصر وفقا لنص المادة ٢٩ وما بعدها من قانون الأحوال المدنية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ على التحقق من شخصية المتوفى قبل القيد إذا كان التبليغ إليه غير مصحوب بالبطاقة الشخصية ، أما البيانات الأخرى المتعلقة بسن المتوفى ومحل ولادته وصناعته وجنسيته وديانته ومحل إقامته واسم ولقب والده ووالدته فعلى الموظف المختص تدوينها طبقا لما يدلى به نوى الشأن ، ومن ثم فإن حجية شهادات الوفاة بالنسبة لتلك البيانات تنحصر في مجرد صدورها على لسان هؤلاء دون صحتها في ذاتها وتجاوز الإحالة إلى التحقيق لإثبات ما يخالفها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٦٩ أحوال شخصية أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية ضد الطاعن — وزير الخزانة بصفته ممثل بيت المال — بطلب الحكم بإبطال الإشهاد الصادر بتاريخ ١٩٦٩/١/٢١ من محكمة رشيد لأحوال الشخصية في المادة رقم ٣ لسنة ١٩٦٩ ورائات والمضمن توريث السيدة / أنيسة خليل الحداد وعدم تعرض الطاعن له به ، وبصفة الإشهاد الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٨/٩ من محكمة باب شرقي لأحوال الشخصية في المادة رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٦٩ ورائات ، وقال شرحا لدعواه أنه بتاريخ ١٩٦٩/١/١٣ توفي المرحوم ... .. عن تركة تورث من بعده ، فاستصدر بصفته شقيقه إشهادا شرعيا قيد برقم ٣ لسنة ١٩٦٩ ورائات رشيد بتحقيق وفاته وانحصار إرثه في زوجته أنيسة خليل الحداد وتستحق ربع التركة فرضا وفيه ويستحق الباقي تعصبا ، ثم توفيت الزوجة في ١٩٦٩/٦/١٧ ، وعثر بين متاعها على مستند رسمي

صادر من مديرية الأحوال الشخصية العامة بالجمهورية اللبنانية مؤرخ ١٩٦١/٨/٢٨ يفيد أنها مسيحية الديانة ولا يجوز بالتالي توريثها في زوجها تبعاً لاختلافهما ديانة ، فاستصدر الاشهاد رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٦٩ وراثات باب شرقى بانحصار الإرث فيه ، وإذ نازعه الطاعن بصفته في صحة هذا الاشهاد وذهب إلى أيلولة نصيب الزوجة إلى بيت المال فقد أقام الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٠/١/٢٧ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه أن المرحومة أنيسه خليل الحداد كانت تدين بالمسيحية وقت وفاة زوجها منصور أحمد طيخه ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت وحكمت في ١٩٧٠/٦/١٦ (أولاً) ببطلان اشهاد الوفاة والوراثات الصادر من محكمة رشيد للأحوال الشخصية في المادة ٣ لسنة ١٩٦٩ وراثات (ثانياً) بصحة اشهاد الوفاة والوراثات الصادر من محكمة باب شرقى للأحوال الشخصية في المادة ٢٩٤ لسنة ١٩٦٩ وراثات . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣ لسنة ٧٠ ق الأحوال الشخصية الأسكندرية طالباً العاءه ، وبتاريخ ١٩٧١/٥/٩ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديراً بالنظر وبالحجاسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينمى الطاعن بالسبب الأول وبالوجه الثانى من السبب الثانى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه على سند من القول بأن وثيقة الزواج تقتصر حجيتها على حصول الزواج فقط دون التقرير بإسلام الزوجين ، كما أن شهادة الوفاة حجة في اثبات واقعة الوفاة ولا علاقة لها بالدين الذى يعتنقه المتوفى عند حلول أجله ، في حين أن المأذون أثبت في وثيقة الزواج خلو الزوجين من جميع الموانع الشرعية والقانونية مما مفاده تحققه من أن الزوجين مسلمان مصريان ، إذ أن المادة ١٩ من لائحة المأذونين لا تجيز له توثيق عقود الزواج إذا كان أحد الطرفين غير مسلم ، هذا إلى أن الثابت بشهادة وفاة الزوجة وفقاً لتبليغ المطعون عليه أنها مسلمة ، وكل من وثيقة الزواج وشهادة الوفاة تعتبر ورقة رسمية قام بتحريرها أحد المكلفين بخدمة عامة في حدود سلطته ولهما حجيتهما الكاملة في



الإثبات ، ولا يجوز إهدار ما تضمنته من بيانات إلا عن طريق اتخاذ الادعاء بالتزوير ولا يسوغ إثبات عكس ما ورد بهما بطريق الإحالة إلى التحقيق . وإذا استدل الحكم بالبينه على أن زوجة المورث كانت تدين بالمسيحية وقت وفاته خلافا لما هو ثابت بوثيقة زواجها وشهادة وفاتها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان مؤدى النص في المادة ١١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — المقابلة للمادة ٣٩١ من القانون المدنى — على أن " المحررات الرسمية حجة على الناس كافة بما دون فيها من أمور قام بها محررها في حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن في حضوره ما لم يتبين تزويرها بالطرق المقررة قانونا " ، أن الحجية المقررة للأوراق الرسمية تقتصر على ما ورد بها من بيانات تتعلق بما قام به محررها أو شاهد حصوله من ذوى الشأن أو تلقاه عنهم في حدود سلطته واختصاصه ، تبعا لما في انكارها من مساس بالأمانة والثقة المتوافرين فيه ، ومن ثم تناول هذه الحجية البيانات الخارجة عن هذه الحدود أو ما تعلق بمدى صحة ما ورد على لسان ذوى الشأن من بيانات لأن إثباتها في ورقة رسمية لا يعطيها قوة خاصة في ذاتها بالنسبة لحقيقة وقوعها ، فيرجع في أمر صحتها أو عدم صحتها إلى القواعد العامة في الإثبات ، لما كان ذلك وكان عدم إسلام الزوجة الكتابية لا يعد مانعا شرعيا أو قانونيا في معنى المادة ٣٣٩ من لائحة المأذونين الصادر بها قرار وزير العدل في ١٩٥٥/١/٤ يحول دون زواج المسلم بها بما لا يضمنى على ما أورده المأذون في وثيقة زواج المورث بنوعته من بيان يفيد خلوها من الموانع الشرعية والقانونية حجية على إسلام الزوجة ، وكان لا يغير من ذلك خروج توثيق عقود الزواج بغير المسلمات عن اختصاص المأذونين الشرعيين طبقا للمادتين ١٨ ، ١٦ من اللائحة المشار إليها ، لأن مباشرة الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة لإجراء معين لا تقطع بمجرد توافر الشروط اللازمة لاختصاصه به كما أن امتناعه عن ذلك لا يفيد عدم توافر تلك الشروط فيه ، وأن العبرة في هذا الخصوص هي بحقيقة الواقع لا بصفه من قام بالإجراء أو مدى اختصاصه به ، وبالتالي فإن عقد التصديق على الزواج في ١٩٦١/١٢/٢٥ لم يقع باطلا بطلانا جوهريا إذ اتفق المتعاقدان فيه على الزواج ، وإن كان من

الجائز أن يطرأ عليه البطلان حين يتضح أن الزوجة لم تكن مسلمة وأنه لم تتبع الإجراءات الخاصة بالشكل التي أوجب القانون اتباعها ، ويجوز إثبات ذلك بكافة طرق الإثبات اعتباراً بأن ديانة الزوجة مسلمة ضمناً تبعاً لتوثيق عقد الزواج بمعرفة المأذون لا يمكن اعتبارها من البيانات التي قام بها محرره في حدود مهمته ، لما كان ما تقدم وكانت شهادة الوفاة ورقة رسمية معدة لإثبات حصول الوفاة ، وكانت مهمة الموظف المختص بتدوين الوفيات تقتصر وفقاً لنص المادة ٢٩ وما بعدها من قانون الأحوال المدنية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ على التحقيق من شخصية المتوفى قبل القيد إذا كان التبليغ إليه غير مصحوب بالبطاقة الشخصية ، وأما البيانات الأخرى المتعلقة بسن المتوفى ومحل ولادته وصناعته وجنسيته وديانته ومحل إقامته واسم ولقب والده ووالدته فعلى الموظف المختص تدوينها طبقاً لما يدلى به ثبوت الشأن ، ومن ثم فإن حجية شهادات الوفاة بالنسبة لتلك البيانات تنحصر في مجرد صدورهما على لسان هؤلاء دون صحتها في ذاتها وتجاوز الإحالة إلى التحقيق لإثبات ما يخالفها ، وإذ أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي في إجازته للمطعون عليه إثبات أن زوجة المتوفى كانت مسيحية وقت وفاته فإنه لا يكون قد أهدر حجية الورقتين الرسميتين سالفتي الذكر ، ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالوجه الأول من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم استدل على أن زوجة المورث كانت مسيحية وقت وفاته بالشهادة المؤرخة ١٩٦١/٨/٢٨ ، في حين أنها ورقة عرفية لا تقطع في صحة هذه الواقعة وأنه لا تلازم بين كون الزوجة مسيحية في ذلك التاريخ وبين كونها كذلك وقت الزواج الحاصل في ١٩٦١/١١/٢٥ وإلى حين وفاة زوجها في ١٩٦٩/١/١٣ إذ لا مانع من أن تكون قد اعتنقت الإسلام في الأيام التالية لتحرير تلك الشهادة ، وإذا كان الثابت من وثيقة زواجها ومن إبلاغ المطعون عليه عند وفاتها بأنها مسلمة ، فإن الحكم إذا اعتمد في قضائه على الشهادة سالفة الإشارة يكون قد شابته فساد في الاستدلال .

وحيث إن اتعى مردود ، ذلك أن البين من الحكم المطعون فيه أنه لم يقتصر في استدلاله على أن زوجة المورث كانت تدين بالمسيحية وقت وفاته على مجرد ما تضمنته الشهادة الصادرة عن مديرية الأحوال الشخصية العامة بالجمهورية اللبنانية والمؤرخة ١٩٦١/٨/٢٨ من أنها كانت مسيحية وإنما استند أيضا وفي المقام الأول إلى ما أجمع عليه الشهود ومنهم شاهد الطاعن من أن زوجة المتوفي كانت تدين بالديانة المسيحية وظلت كذلك حتى وفاته ، لما كان ذلك وكانت هذه الأدلة مجمعة لها مأخذها من الأوراق وتؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها الحكم فانه لا مساع لتعيب أحدها على استقلال طالما استقام التدليل به من سائر الأدلة الأخرى ، ويكون النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أديب قصبجي وعضوية السادة المستشارين؛  
محمد فاضل المرجوشي ، وثدوح عطية ، ومحمد عبد العظيم عبد ، وأحمد شوقي المليجي .

( ١٨٧ )

الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤١ القضائية :

( ١ ) نقض « أسباب الطعن » .

أسباب الطعن بالنقض . عدم وجوب بيان كل وجه من وجوه النعي على حدة .

( ٢ ) عمل .

البطريرك . اختصاصه برسم القس وترقيتهم ونقلهم وعزلهم وتجريدهم .  
خضوع الكنائس والقسس العاملين بها . لتبعيته وإشرافه . الكاهن لدى الهيئة الكنيسة  
للاقباط الأرثوذكس . علاقته بها . علاقة عمل .

١ — إذ كان القانون لم يرسم بيان أسباب الطعن — بالنقض طريقة خاصة ،  
بل يكفي أن المقصود منه جلباً ومحدد ، فإنه لا ينقض منه عدم إيراد الطاعن  
كل وجه من تلك الأوجه على حدة .

٢ — استقر قضاء هذه المحكمة على أن البطريرك بوصفه رئيساً لمجلس الأقباط  
الأرثوذكس هو الذي يختص دون غيره برسمه القس وترقيتهم ونقلهم ومن  
كنيسة إلى أخرى وعزلهم وتجريدهم وأن الكنائس والقسس العاملين بها خاضعة  
لتبعيته وإشرافه وتعتبر العقود المبرمة مع هؤلاء قائمة بينهم وبين البطريركية ولو اقتضى  
التنظيم المالي صرف أجورهم من الهيئات أو الجمعيات التي تتولى الإدارة ، وأن  
علاقة الكاهن لدى الهيئة الكنيسية للأقباط الأرثوذكس هي علاقة عمل .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الواقع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٣٤ سنة ١٩٦٩ مدنى كلى أسيوط على المطعون ضدهما طالبا الحكم بإلزام المطعون ضده الأول بصفته بأن يؤدي له مبلغ ٢٣٢٠ جنيه وإلزام المطعون ضدها الثانية - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - بأن تقرر له معاش الشيخوخة على أساس أن آخر أجر له هو ٥٠ ج شهريا ، وقال بيانا لها أنه رسم كاهنا لكنيسة الأقباط الأرثوذكس بأبوقرقاص في سنة ١٩٣٩ ثم نقل للعمل بمطروانية أسيوط في سنة ١٩٥٢ واستمر يؤدي عمله حتى بلغ الخامسة والستين فطلب في ١٧/٢/١٩٦٩ إحالته للمعاش واعتباره مستقبلا من هذا التاريخ وأضاف أنه كان يتقاضى أجرا قدره ١٠ ج إلى جانب المنح والمزايا مقابل تادية الشعائر الدينية التي تبلغ ٤٠ ج شهريا ، وفوجئ في ١/٢/١٩٥٤ بتخفيض أجره إلى ٥ ج شهريا . وإذ كان يحق له اقتضاء فرق الأجر حتى ٣١/١٠/١٩٦٨ وجملته ٧٨٠ ج من المطعون ضده الأول بالإضافة إلى متجمد أجره عن خمسة شهور لاحقه وقدره ٥٠ ج ، ويستحق قبله تعويضا بمبلغ ١٥٠٠ ج عما لحقه من اضرار بسبب رفضه التصريح له بالعمل بجهات دينية أخرى بأجور أعلى ، وكانت المطعون ضدها الثانية ملزمة بتقرير معاش له على أساس آخر أجر كان يتقاضاه فقد أقام الدعوى بطلباته سالفة البيان . وفي ١٦/٣/١٩٧٠ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسيوط وقيد استئنافه برقم ١٦٩ سنة ٤٥ ق ، وفي ٩/٦/١٩٧١ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا بطريق النقض وأودع المطعون ضده الأول مذكرة دفع فيها بعدم قبول الطعن ، وقدمت النيابة الدامة مذكرة رأت فيها رفض الدفع ونقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت لنظره جلسة ٢٦/٤/١٩٧٧ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن المبدى من المطعون ضده الأول أن الأوجه التي استند إليها الطاعن في صحيفة الطعن جاءت مختلطة في غير تفصيل نشأها الغموض والإبهام مما يبطل الطعن .

وحيث إن هذا الدفع مردود ذلك أنه لما كان يبين من مطالعة صحيفة الطعن أن الطاعن قد أورد في صدد بيان سبب وجوه نعيه على الحكم المطعون فيه وحصرها في الخطأ في تطبيق القانون وتأويله والقصور في التسيب والاخلال بحق الدفاع ، ثم أخذ بعد ذلك في مناقشة أسباب الحكم وتعداد ما أخذه على هذه الأسباب في حدود أوجه النعى سالفة الذكر بما يحصل هذه المآخذ وأدلتها واضحة ظاهرة ، وكان القانون لم يرسم لبيان أسباب الطعن طريقة خاصة بل يكفي أن يكون المقصود منه جليا ومحددا وكان هذا هو الحال في صحيفة الطعن الحالى ولا يفيض منه عدم إيراد الطاعن كل وجه من تلك الأوجه على حده ، فإن الدفع يكون متعين الرفض .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينعم الطاعن في سبب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله وفي بيان ذلك يقول أن الحكم جرى في قضائه على أن علاقته بالمطعون ضده الأول ليست علاقة عمل استنادا إلى أن اختيار هذا الأخير وهو رئيسه الديني لا يعدو أن يكون إجراء تنظيمها للتحقق من أهلية الكاهن لأداء رسالته ولا يرتب له أكثر من مجرد التوجيه الديني وتبعيته له تبعية روحية وأن ما يتقاضاه رجل الكهنوت في المذهب الأرثوذكسي لا يعد من قبيل الأجر وإنما هو عبارة عن هبات رخص له في قبضها ولا يستطيع أن يستأديها جبرا ، في حين أن هذه العلاقة هي علاقة عمل إذ يملك البطريك أو المطران حق رقابة الكاهن وتوقيع الجزاءات عليه ونقله من كنيسة إلى أخرى كما يلتزم بأداء أجره إليه مهما كان نوعه .



وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن البطريرك بوصفه رئيسا لمجلس الأقباط الأرثوذكس هو الذي يختص دون غيره برسامه القسس وترقيتهم ونقلهم من كنيسة إلى أخرى وعزلهم وتجويدهم وأن الكنائس والقسس العاملين بها خاضعة لتبعيته وإشرافه وتعتبر العقود المبرمة مع هؤلاء قائمة بينهم وبين البطريركية ولو اقتضى التنظيم المسأل صرف أجورهم من الهيئات أو الجمعيات التي تتولى الإدارة نيابة عن البطريرك ، وأن علاقة الكاهن لدى الهيئة الكنسية للأقباط الأرثوذكس هي علاقة عمل ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعن تأسيسا على أن علاقته بتلك الهيئة لا تعتبر علاقة عمل فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

---

## جلسة ٣٠ من إبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أديب قصبي وعضوية السادة المستشارين :  
مدوح عطيه ، وشرف الدين خيرى ، ومحمد عبد العظيم عبد ، وأحمد شوقي المايحي .

( ١٨٨ )

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٣٤ القضائية :

عمل . "أجر" . موظفون .

العسكريون المشار إليهم في القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ المنقولون إلى وظائف مدنية . وجوب  
احتفاظهم بما كانوا يتقاضونه من رواتب أصلية وتعويضات . بدل التغذية . هو جزء من الأجر المستحق لهم .

مؤدى نص المادتين ١٣١، ٨٥ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن  
شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود  
بالقوات المسلحة مجتمعين أن يحتفظ هؤلاء العسكريون المنقولون إلى وظائف  
مدنية بكامل ما كانوا يتقاضونه من الوظائف العسكرية من رواتب أصلية ومن  
تعويضات تشمل كافة أنواع البدلات أيا كانت طبيعتها وأساس استحقاقها ، على  
أن يستهلك ما يتجاوز مربوط الدرجات المقررة للوظائف التي نقلوا إليها مما يحصلون  
عليه في المستقبل . من زيادة في المرتب نتيجة للترقية أو منح العلاوات والبدلات .  
لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واستبعد من مرتب  
الطاعن الذى يجب أن يؤدى إليه بعد نقله إلى الشركة المطعون ضدها المبلغ الذى  
كان يتقاضاه في وظيفته العسكرية كبديل تغذية بدعى أن هذا البديل يرتبط بالوظيفة  
العسكرية ولا يعتبر جزءا من الأجر ورتب على ذلك استئصال متجمد هذا المبلغ من  
الفروق المستحقة له فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن، أمستوفى أوضاعه الشكاية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٧١ عمال كل القاهرة عن الشركة المطعون ضدها طالبا الحكم بالزامها بتعديل مرتبه الشهري إلى مبلغ ١٩ جنيه و ١٦٦ مليا اعتبارا من ١/٨/١٩٦٥ مع ما يترتب على ذلك من فروق مالية ، وقال بيانا لدعواه أنه كان متطوعا بالقوات المسلحة وبلغ آخر مرتب تقاضاه بها ١٩ جنيها و ١٦٦ مليا شهريا وكان يتعين عليها تطبيقا للمادة ١٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ أن تمنحه ذات — المرتب ، إلا أنها حددت مرتبه بمبلغ ١٥ جنيها شهريا ، فأقام دعواه بطلباته المتقدمة وبتاريخ ١٧/١/١٩٧١ حكمت المحكمة بنذب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المهمة الميمنة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ٢٧/٤/١٩٧٢ بأحقية الطاعن لمرتب شهري مقداره ١٩ جنيه و ١٦٦ مليا اعتبارا من ١/٨/١٩٦٥ وبالزام الشركة المطعون ضدها بأن تدفع له مبلغ ١٠٨ جنيها و ٢٨٤ مليا قيمة الفروق المستحقة له . استأنف الشركة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٢٧٥٦ سنة ٨٩ ق، وبتاريخ ١١/٢/١٩٧٣ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى أحقية الطاعن لمرتب شهري مقداره ١٦ جنيه و ٥٠٠ مليا ابتداء من ١/٨/١٩٦٥ والزام الشركة بأن تؤدي له مبلغ ٣٤ جنيها و ٦٠٠ مليا قيمة الفروق المستحقة له . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ٩/٤/١٩٧٧ وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي بيانه يقول الطاعن أن المادة ١٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه إذا تقاضى أحد العسكريين عند نقله إلى وظيفة مدنية راتبا وتعويضات مدنية تقل في مجموعها عن مجموع ما كان يتقاضاه في الوظيفة العسكرية ، أدى إليه الفرق بصفة شخصية على أن تستقطع هذه الزيادة من



العلاوات والترقيات والتعويضات ، إلا أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النص الصريح وانتهى إلى اعتبار بدل التغذية الذي كان يصرف له مرتبطاً بالعمل في القوات المسلحة واستبعده من مجموع ما كان يتقاضاه عند نقله إلى الشركة المطعون ضدها .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة ، بعد أن نظمت في فقرتها الأولى والثانية قواعد نقل العسكريين إلى الوظائف المدنية ، نصت في فقرتها الثالثة على أنه " ... إذا تقاض الفرد المقول إلى الوظيفة المدنية راتب وتعويضات مدنية تقل في مجموعها عن مجموع ما كان يتقاضاه في الوظيفة العسكرية أدى إليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية أو العلاوات أو التعويضات . وكانت المادة ٥٨ من ذات القانون قد نصت على رواتب العسكريين هي الرواتب الأصلية المقررة للدرجات المختلفة بما في ذلك العلاوات الدورية وفقاً لما هو وارد في الجدول المرافق لهذا القانون . أما التعويضات فتشمل البدلات والعلاوات الإضافية . . . " فإذا أدى حذير النصين مجتمعين أن يحتفظ هؤلاء العسكريون المنقولون إلى وظائف مدنية بكامل ما كانوا يتقاضونه في الوظائف العسكرية من رواتب أصلية ومن تعويضات تشمل كافة أنواع البدلات أياً كانت طبيعتها وأساس استحقاقها ، على أن يستهلك ما يتجاوز مربوط الدرجات المقررة للوظائف التي نقلوا إليها مما يحصلون عليه في المستقبل من زيادة في المرتب نتيجة للترقية أو منح العلاوات والبدلات . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واستبعد من مرتب الطاعن الذي يجب أن يؤدي إليه بعد نقله إلى الشركة المطعون ضدها مبلغ ٢ جنيه و ٦٦٦ مليماً كان يتقاضاه في وظيفته العسكرية كبديل تغذية بدعوى أن

هذا البطل يرتبط بالوظيفة العسكرية ولا يعتبر جزءاً من الأجر ، ورتب على ذلك استئصال متجدد هذا المبلغ من الفروق المستحقة له ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين الحكم في موضوع الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف .

---

## جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الاسيوطى وعضوية السادة المستشارين  
جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس ، وصح الدين يونس ، والدكتور ابراهيم على صالح .

( ١٨٩ )

الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٤٣ القضائية :

ضرائب " ضريبة التركات " .

تقدير وعاء التركة . الأملاك المبنية . وجب تقدير قيمتها تقديرا حكما على أساس القيمة  
الإيجارية المنخذه أساسا لربط العوائد في تاريخ الوفاء . لا محل لتقديرها على أساس القيمة الإيجارية  
بعد تخفيضها بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩١١ ذلك .

النص في الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض  
رسم أيلولة على التركات يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ( ١ ) — على  
أن المشرع قد قدر قيمة الأملاك التي يتركها المورث تقديرا حكما بما يعادل  
اثنى عشر مثلا من القيمة الإيجارية السنوية المنخذه أساسا لربط عوائد المباني  
في التاريخ الذي حدثت فيه الوفاة بغض النظر عما يطرأ عليها من تعديل بعد  
هذا التاريخ ، ويؤكد هذا النظر أن المشرع عندما رأى أن يغير القيمة الإيجارية  
المنخذه أساسا لربط العوائد أصدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ بتخفيضها بنسبة  
٢٠ ٪ للمقارنات التي انطبق عليها قانون التخفيض رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في حين  
أنه لم ينص على التخفيض عندما أصدر القانونين ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ، ١٦٩ ،  
لسنة ١٩٦١ ( ١ ) لما كان ذلك وكان النابت من المحضر المحرر بمعرفة مأمور  
الضرائب والمرافق بالملف الفردي أن القيمة الإيجارية السنوية المنخذه أساسا  
لربط الضريبة على العقار ماثار النزاع هي مبلغ ٢٥٩ جنيها و ٢٠٠ مليا فان قيمة  
العقار وفقا لحكم المادة ٣٦/٢ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ تقدر بأثنى عشر



مثلا من هذه القيمة أى مبلغ ٣١١٠ جنيها و ٤٤٠ مليا ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأجرى حساب قيمة العقار مثار النزاع على أساس القيمة التجارية المنخفضة طبقا للقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - حسب ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل فى أن مأمورية ضرائب الرمل قدرت صافى تركة المرحومة ... .. مورثة المطعون عليها والمتوفية فى ٢٧/١٢/١٩٦٥ بمبلغ ١٦٢٨٧ جنيها و ٢٤٥ مليا وإذا عترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها فى ٣٠/١١/١٩٦١ بتقدير قيمة التركة بمبلغ ١٠٠٩ جنيه و ٢٨١ مليم يستبعد منها عند الربط قيمة المتقولات المنزلية طالما أنها مستعملة فى أغراض الأسرة فقد أقام الدعوى رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٦٧ تجارى الاسكندرية الابتدائية طالبا الحكم بتعديل قيمة التركة إلى مبلغ ٦٤٣٨ جنيها و ٣٤١ مليا كما أقامت الطاعنة الدعوى ٤٣٤ لسنة ١٩٦٧ تجارى الاسكندرية الابتدائية طعنا على ذات القرار طالبة تأييد تقديرات المأمورية . وبتاريخ ٢٦/١٠/١٩٦٧ قضت المحكمة فى الطعن بنسلب خير لتقدير قيمة التركة ، وبعد أن قدم الخبير تقريره وبجلسة ٢٠/٢/١٩٦٩ قضت المحكمة فى موضوع الطعن بتعديل القرار المطعون فيه إلى تحديد صافى التركة بمبلغ ٧٧٣٤ جنيها و ٨٩١ مليا فيما عدا التويص المستحق للاصلاح الزراعى - إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦٧ لسنة ٢٥ ق الاسكندرية . وبتاريخ ٢٩/٥/١٩٧٣ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض . دفع المطعون ضده ببطان صحيفة الطعن وبعدم قبول الطعن لانتفاء المصلحة وقدمت النيابة مذكرة أيدت فيها رأى - برفض الدفيعين وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فجددت جلسة لنظرة وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى الدفع ببطلان صحيفة الطعن أن صورة الصحيفة المعلقة للمطعون ضده جاءت خلوا من اسم الذى أودع صحيفة الطعن ووقع عليها على خلاف ما يقضى به نص المادة ٢٥٣ - ٢ مرافعات .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه يبين من صحيفة الطعن المعلقة للمطعون ضده والمقدمة منه أنها ذيلت بتوقيع الأستاذ عبد الفتاح الشافعى النائب بإدارة قضايا الحكومة بوصفه وكيلًا عن المصلحة الطاعنة وهى مصلحة حكومية تمثلها قانونا إدارة قضايا الحكومة عملاً بالمادة ١٣ / ١ من قانون المرافعات والمادة السادسة من قانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن لانتفاء المصلحة أن الطاعنة لم تطلب الحكم بإلغاء قرار لجنة الطعن القاضى بتعديل تقرير المأمورية لقيمة العقار بشارع الأقبال إلى مبلغ ٦٥٨ جنيها و ٨٨٠ ملياً بما يجعل هذا القرار نهائياً لا سبيل إلى الحكم بإلغائه .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأن المصلحة الطاعنة ضمنّت طلباتها " نقض الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم الابتدائى المستأنف فيما قضى به من تقدير قيمة العقار الكائن بشارع أقبال - الاسكندرية بمبلغ ١٦٥٨ جنيها و ٨٨٠ ملياً والحكم أصلياً فى موضوع الدعوى بتأييد تقرير المأمورية لقيمة هذا العقار بمبلغ ٣١١٠ جنيها و ٤٠٠ ملياً ومؤدى هذه الطلبات أن الطاعنة طلبت ضمناً الحكم بإلغاء قرار لجنة الطعن الذى عدل تقرير مأمورية الضرائب لقيمة العقار موضوع النزاع إذ لا يستقيم طلب الحكم بتقدير المأمورية لقيمة العقار إلا بإلغاء قرار لجنة الطعن الذى عدل هذه القيمة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك تقول أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى تأييد حكم محكمة أول درجة فيما قضى به من تقدير قيمة العقار موضوع النزاع على أساس القيمة الإيجارية المنخفضة طبقاً للقانون ٦٩ لسنة ١٩٦١ على خلاف ما تنص عليه

المادة ٢/٣٦ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ التي توجب تقدير قيمة الأملاك الخاضعة لعوائد المباني على أساس القيمة التجارية السنوية المتخذة أساساً لربط العوائد في التاريخ الذي حصلت فيه الوفاة وهي تعادل ٨٠ ٪ من القيمة التجارية الفعلية عملاً بالمادة ١٢ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ وقد رأى المشرع جعل هذه القيمة ثابتة لمدة ثمان سنوات عملاً بالمادة ١١ من ذات القانون ما لم يتدخل المشرع بتعديلها بقانون لتتفق مع القيمة التجارية المحفظة قانوناً كما حددت بعد صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ الذي قضى بتخفيض قيمة الأجرة القانونية فتدخل المشرع وأصدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ الذي قضى بتخفيض القيمة التجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة العقارية بنسبة ٢٠ ٪. وإذا لم يصدر المشرع قانوناً مماثلاً بعد صدور قانون التخفيض رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦١ ومن ثم تظل نفس القيمة التجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة العقارية هي المدول عليها في تقدير قيمة العقار موضوع النزاع وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أن النعي في الفقرة الثانية من المادة ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ تفرض رسم أيلولة على التركات على أن تقدر قيمة الأملاك الخاضعة لعوائد المباني بما يعادل اثنى عشر مثلاً من القيمة التجارية السنوية المتخذة أساساً لربط عوائد المباني يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن المشرع قد حدد قيمة الأملاك التي يتركها المورث تقديراً حكماً بما يعادل اثنى عشر مثلاً من القيمة التجارية السنوية المتخذة أساساً لربط عوائد المباني في التاريخ الذي حدثت فيه الوفاة بغض النظر عما يطرأ عليها من تعديل هذا التاريخ ، ويؤكد هذا النظر أن المشرع عندما رأى أن يغير القيمة التجارية المتخذة أساساً لربط العوائد أصدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ بتخفيضها بنسبة ٢٠ ٪ للعقارات التي انطبق عليها قانون التخفيض رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٥ في حين أنه لم ينص على التخفيض عندما أصدر القانونين ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ، ١٦٩ ، لسنة ١٩٦١ ، لما كان ذلك وكان الثابت من محضر الاطلاع المؤرخ ١٩٦٦/٣/٣ المحرر بمعرفة مأمورية الضرائب والمرفق بالملف الفردي أن القيمة التجارية السنوية المتخذة أساساً لربط الضريبة للعقار مشار النزاع هي مبلغ ٢٥٩ جنيتها و ٢٠٠ ملية فإن قيمة العقار وفقاً لحكم المادة ٢/٣٦ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ تقدر باثنى عشر مثلاً من هذه القيمة أي



مبلغ ٣١١٠ جنيهًا و ٤٤٠ ملية وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا المنظر وأجرى حساب قيمة العقار مثار النزاع على أساس — القيمة التجارية المخفضة طبقاً للقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المطعون فيه والحكم باعتبار قيمة العقار رقم ٦٢٩ الكائن بشارع الإقبال بالاسكندرية مبلغ ٣١١٠ جنيهًا و ٤٠٠ ملية .

---

## جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد صالح أبو راس وعضوية السادة المستشارين : حافظ رفقي ،  
سعد العيسوي ، محمود حسن حسين ، محمود حمدي عبد العزيز .

( ١٩٠ )

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٤٤ القضائية :

(٣٤٢٤١) تقادم " تقادم مسقط " . دعوى . تعويض . رسوم .

(١) المطالبة القضائية التي تقطع التقادم . ماهيتها .

(٢) طلب الإعفاء من الرسوم القضائية . لا يعتبر من قبيل المطالبة القضائية القاطعة  
للتقادم .

(٣) إحالة دعوى التعويض عن العمل غير المشروع من القضاء الإداري إلى المحكمة المدنية .  
إيداع الصحيفة قلم كتاب محكمة القضاء الإداري بعد ثلاث سنوات من تاريخ العلم باضرو  
ومحدثه . أثره . سقوط الدعوى بالتقادم .

١ - إذ نصت المادة ٣٨٣ من التقنين المدني على أن التقادم ينقطع بالمطالبة  
القضائية ولو رفعت الدعوى أمام محكمة غير مختصة فقد دلت على أن المقصود  
بالمطالبة القضائية هو مطالبة الدائن لمدينه بالحقوق قضاء وهو ما يتم بطريق رفع  
الدعوى لصدور الحكم باجبار المدين الممتنع عن التنفيذ على الوفاء بما التزم به .

٢ - طلب الاعفاء من الرسوم القضائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه  
المحكمة - لا يعتبر من قبيل المطالبة القضائية ولو انتهى الأمر فيه إلى قبول الطلب  
لأن تقديمه إلى لجنة المساعدة القضائية لا يهدف إلى الإعفاء من دفع الرسم  
المستحق قبل عرض النزاع على القضاء ، ولا يترتب على صدور القرار بقبول  
الطلب طرح النزاع تلقائياً على المحكمة وإنما ترخص به للطالب - إذا شاء - في  
رفع الدعوى بغير رسوم . وبذلك يبين أن طلب الإعفاء من الرسوم شيء ورفع  
الدعوى على المدين فعلاً لإكراهه على الوفاء بالحقوق لدائنه شيء مغاير ، وأن اتجه

القضاء الإدارى فى أحكامه الى أن طلب الإعفاء من الرسوم يجمع بين طبيعة انتظم الإدارى بالافصاح عن الشكوى وبين انتظم القضاء برفع الدوى الآن هذه الطبيعة الإدارية تغاير طبيعة الحقوق المدنية التى تحكمها القواعد الموضوعية المدنية .

٣ — إن عبارة " الأمر بأحالة الدوى بحالتها إلى المحكمة المختصة " . المشار إليها فى صدور المادة ١١٠ من قانون المرافعات تنصرف إلى ما يكون قد تم من الإجراءات فى الدوى فى ظل قانون المحكمة التى رفعت إليها ابتداء قبل إحالتها إلى المحكمة المختصة دون أن تنصرف إلى الحقوق أو الدفوع الموضوعية التى تنظمها القوانين الموضوعية دون قانون المرافعات الذى ينظم الإجراءات لما كان ذلك وكان الدفع بالتقادم والتمسك بانقطاعه من المسائل الموضوعية التى يحكمها القانون المدنى فإن الحكم المطعون فيه وقد التزم هذا النظر وخلص من احتساب المدة ما بين تاريخ وفاة مورث الطاعنين وتاريخ رفع الدوى بإيداع صحتها بقلم كتاب محكمة القضاء الإدارى إلى أن الحق فى رفع دوى التعويض عن العمل غير المشروع قد تقادم بانقضاء ثلاث سنوات على تاريخ العلم بالضرر ومحدثه طبقاً لنص المادة ١٧٢ من التقنين المدنى فإنه لا يكون قد خالف القانون أو الخطأ فى تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا على المطعون ضدها الدوى رقم ٤٦٦٠ لسنة ١٩٦٩ مدنى كلى القاهرة بعد إحالتها من محكمة القضاء الإدارى بطلب الزامها بمبلغ ٣٠٠ جنيه تعويضاً عما أصابهم من ضرر بموت مورثهم المرحوم



بسبب تكليفه بعمل لا يتفق وحالته المادية . وبتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٩ قضت محكمة أول درجة بالزام المطعون ضدها بأن تؤدي للطاعتين مبلغ ١٢٠٠ جنيه يقسم بالتساوي بينهم . استأنفت المطعون ضدها الحكم بالاستئناف رقم ٣٣١٣ لسنة ٨٧ ق وتمسكت بسقوط الحق في رفع الدعوى بالتقادم الثلاثي طبقا للمادة ١٧٢ من التقنين المدني ورد الطاعنون على الدفع بانقطاع التقادم بطلب المرافعة القاطع له وفق اجراءات القانون الإداري . وبتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣ قضت محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف وسقوط الحق في رفع الدعوى بالتقادم . طعن الطاعنون في الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة بغرفة المشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون أنه لما كان التقادم ينقطع وفقا لنص المادة ٣٨٣ من التقنين المدني بالمطالبة القضائية ولورفعت الدعوى أمام محكمة غير مختصة فإن الإحالة إلى المحكمة ذات الاختصاص تقسم بالحالة التي تكون عليها الدعوى وإذا كانت إجراءات مطالبة المطعون ضدها بالتعويض قد افتتحت أمام المحكمة الإدارية بطلب إعفاء الطاعنين من الرسوم لعجزهم عن سدادها فلما أجيئوا إلى الطلب قضت تلك المحكمة بدم اختصاصها بالفصل في الدعوى وإحالتها للمحكمة المدنية وإذا جرى القضاء الإداري واستقرت أحكامه على أن طلب الإعفاء من الرسوم القضائية الذي ينتهي بالقبول يعد قاطعا للتقادم ، فإن إحالة الدعوى إلى القضاء المدني لا تمس المراكز القانونية السابقة على الإحالة وترتبط على ذلك فإن الطاعنين وقد قدموا طلب الإعفاء من الرسوم إلى لجنة المساعدة القضائية بمجلس الدولة في ١٩٦٣/١٢/٥ وكان مورثهم قد توفي في ١٩٦٣/٢/٦ فإنه باحتساب المدة بين التاريخين لا تكون قد جاوزت مدة سقوط الحق بالتقادم ويكون الحكم المطعون فيه بقضائه على خلاف ذلك قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن المادة ٣٨٣ من التقنين المدني إذ قضت على أن التقادم ينقطع بالمطالبة القضائية ولورفعت الدعوى أمام

محكمة غير مختصة فقد دلت على أن المقصود بالمطالبة القضائية هو مطالبة الدائن لمدينه بالحق قضاء وهو ما يتم بطريق رفع الدعوى لصدور الحكم بإجبار المدين المحتنع عن التنفيذ على الوفاء بما التزم به ، أما طلب الإعفاء من الرسوم القضائية فإنه — وعلى ما جرى به ، قضاء هذه المحكمة — لا يعتبر من قبيل المطالبة القضائية ولو انتهى الأمر فيه قبول الطلب لأن تقديمه إلى لجنة المساعدة القضائية لا يهدف إلا إلى الإدفاء من دفع الرسم المستحق قبل عرض النزاع على القضاء ، ولا يترتب على صدور القرار بقبول الطلب طرح النزاع تلقائيا على المحكمة وإنما يرخص به للطالب — إذا شاء — في رفع الدعوى بغير رسوم ، وبذلك يبين أن طلب الإعفاء من الرسوم شيء ورفع الدعوى على المدين فعلا لإكراهه على الوفاء بالحقوق لدائنه شيء مغاير ، ولئن اتجه القضاء الإداري في أحكامه إلى أن طلب الإعفاء من الرسوم يجمع بين طبيعة التنظيم الإداري بالإفصاح عن الشكوى وبين التنظيم القضائي برفع الدعوى إلا أن هذه الطبيعة الإدارية تغاير طبيعة الحقوق المدنية التي تحكمها الموضوعية المدنية أما التحدى بعبارة "الأمن بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة" المشار إليها في صدر المادة ١١٠ من قانون المرافعات فرودود بانتهاء تنصرف إلى ما يكون قد تم من الإجراءات في الدعوى في ظل قانون المحكمة التي رفعت إليها ابتداء قبل إحالتها إلى المحكمة المختصة ، دون أن تنصرف إلى الحقوق أو الدفوع الموضوعية التي تنظمها القوانين الموضوعية دون قانون المرافعات الذي ينظم الإجراءات ، لما كان ذلك وكان الدفع بالتقادم والتمسك بانقطاعه من المسائل الموضوعية التي يحكمها القانون المدني فإن الحكم المطعون فيه وقد التزم هذا النظر وخلص من احتساب المسدة بين تاريخ وفاة مورت الماعنين في ١٩٦٣/٢/٦ وتاريخ رفع الدعوى بإيداع مهيقمها بقلم كتاب محكمة القضاء الإداري في ١٩٦٦/٥/٢٩ إلى أن الحق في رفع دعوى التعويض عن العمل غير المشروع قد تقادم بانقضاء ثلاث سنوات على تاريخ العلم بالضرر وبمحدثه طبقا لنص المادة ١٧٢ من التقنين المدني فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه وبكون الطعن على غير أساس .

## جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أحمد حسن هيكل وعضوية السادة المستشارين :  
محمد صادق العصار ، رأفت عبد الرحيم ، وزكى الصاوى صالح ، وجمال الدين عبد اللطيف .

(١٩١)

الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٣ : القضائية :

تقدم "القطاع التقادم" . دعوى "الصفة" . هيئات .

هيئة السكك الحديدية . يمثلها أمام القضاء رئيس مجلس إدارتها . اخنعم وزير النقل بصفته  
في دعوى التعويض قبل الهيئة . لا يقطع التقادم في مواجهتها . تصحيح الدعوى بتوجيهها لـ يمثلها  
القانونى لا ينسحب أثره في قطع التقادم الى تاريخ رفع الدعوى . تصحيح الصفة طبقا للمادة ١١٥/٢  
مرافعات وجوب اتمامه بمراعاة المواعيد المحددة .

الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية هي طبقا للقرار الجمهورى رقم ٢٧١٥  
لسنة ١٩٦٦ ا.م. عمل به في ٢٥/٧/١٩٦٦ هيئة عامة يمثلها أمام القضاء رئيس  
مجلس إدارتها طبقا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة . وإذا  
كان الثابت أن المطعون عليه الأول أقام دعواه ضد وزير النقل بصفته والمطعون  
عليه الثانى بصحيفة أودعت قلم المحضرين في ٣/١٠/١٩٦٩ وطلب الحكم  
عليهما متضامنين بمبلغ التعويض ثم صحح المطعون عليه الأول دعواه باختصاص  
رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية وهو المتبوع للمطعون  
عليه الثانى بصحيفة معلنه في ٣/٢/١٩٧٠ ، ولما كانت مطالبة وزير النقل بالحق  
المدعى به ليس من شأنها قطع التقادم بالنسبة للهيئة المذكورة ذلك أنه يشترط  
لانتقطاع التقادم أن يتمسك الدائن بحقه في مواجهة مدنية ، لا يغير من هذا النظر  
مانعت عليه المادة ١١٥/٢ من قانون المرافعات من أنه إذا رأت المحكمة أن  
الدفع بعدم قبول الدعوى لا انتفاء صفة المدعى عليه قائم على أساس أجاب الدعوى  
لإعلان ذى الصفة وأن هذا النص حسبا ورد في المذكرة الإيضاحية لقانون  
المرافعات استعدته المشرع تبسيطاً للإجراءات وتقديراً منه لتنوع فروع الوزارات



والمصالح والمؤسسات والهيئات على نحو قد يصعب معه تحديد الجهة التي لها صفة في التداعى ، ذلك أن تصحيح الصفة يجب أن يتم في الميعاد المقرر وألا يخل بالمواعيد المحددة لرفع الدعاوى ويمدد التقدم . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض الدفع بسقوط الدعاوى بالتقدم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ من قانون المرافعات على سند من أن اختصاص رئيس مجلس إدارة الهيئة فى ١٩٧٠/١٢/٣ قد صحح الإعلان الموجه لوزير النقل والذي قطع التقدم ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

١- حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام أصلاً الدعوى رقم ٩٧٠ سنة ١٩٦٨ مدنى قسم أول بندر المنصورة ضد وزير النقل بصفته وضد المطعون عليه الثانى طلب فيها الحكم بالزامهما ضامنين متضامنين بأن يدفع لـ مبلغ ٧٠٠ جنيه ، وقال بيانا لدعواه أنه كان يقود سيارة بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٧ وعند اجتيازه مزلقان السكة الحديد صدمه القطار فحدث به عدة إصابات وضبطت عن الواقعة قضية اللجنة رقم ٨ سنة ١٩٦٧ مركز المنصورة وحكم فيها بأدانة عامل المزلقان — المطعون عليه الثانى — عن تهمه الإصابة الخطأ وأصبح هذا الحكم نهائياً ، وإذ تسبب عن الحادث وقوع تلف بسيارته يقدر بمبلغ ٧٠٠ جنيه يلزم المطعون عليه المذكور بتعويضه ويسأل وزير النقل بوصفه متبوعاً له عن هذا الضرر وفقاً للمادة ١٧٤ من القانون المدنى ، فقد أقام الدعوى للحكم له بطلباته ، بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٧ أمرت المحكمة بإحالة الدعوى إلى محكمة المنصورة الابتدائية حيث قيدت بجدولها برقم ٧٢ سنة ١٩٦٩ مدنى دفع وزير النقل بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة لأن المطعون عليه الثانى تابع للهيئة العامة لشئون السكك الحديدية وهو

هيئة عامة يمثلها رئيس مجلس إدارتها . وبتاريخ ١٩٧٠/١٢/٣ صحح المطعون عليه الأول شكل الدعوى باختصاص رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية - الطاعن بصفته - بدلا من وزير النقل دفع الطاعن بسقوط الدعوى بالتقادم طبقا للمادة ١٧٢ من القانون المدني لانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الحادث في ١٩٦٦/١٢/٢٧ . وهو اليوم الذي علم فيه - المطعون عليه الأول - بحادث الضرر وبالشخص المسؤول عنه حتى رفع الدعوى عليه في ١٩٧٠/١٢/٣ . وبتاريخ ١٩٧١/١/١٣ حكمت المحكمة برفض الدفع بالسقوط باحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه الأول أن المطعون عليه الثاني تسبب بخطئه في إتلاف سيارته وأن ضررا لحقه يقدر بالمبلغ المطلوب وبعد أن سمعت المحكمة أقوال الشهود قضت بتاريخ ١٩٧٢/٣/٨ بالزام الطاعن والمطعون عليه الثاني بأن يدفعوا متضامنين للمطعون عليه الأول مبلغ ٥٠٠ جنيه . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٢ سنة ٢٤ ق ومدنى المنصورة ، وبتاريخ ١٩٧٣/٤/٨ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى الزام الطاعن والمطعون عليه الثاني بأن يدفعوا متضامنين للمطعون عليه الأول مبلغ ٣٠٠ جنيه . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم على سند من القول بأن الحادث وقع بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٧ وأن المطعون عليه اختصم وزير النقل بصحيفة قدمت لقلم المحضرين بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٣ وأن تصحيح شكل الدعوى باختصاصه - رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية - في ١٩٧٠/١٢/٣ قد أسبغ الصحة على الصحيفة الموجهة لوزير النقل والتي قطعت التقادم ولأن خطأ المطعون عليه الأول في تحديد الممثل القانوني للهيئة لا يكفي لبطلان الإعلان طالما أن التصحيح قد تم ، وأن البين من صحيفة الدعوى أنه اختصم وزير النقل بصفته ممثلا لهيئة السكك الحديدية مما يفاده أنه كان يقصد اختصاص هذه الهيئة بالذات وقد تم الإعلان

بإدارة قضايا الحكومة وحضر محاميا بالجنسات الأولى ولم يتسك بالبطلان ، في حين أن وزير النقل ليس مسئولا عن الدين الذي يطالب به المطعون عليه الأول ومن ثم فإن الإعلان الموجه إليه لا يقطع التقادم بالنسبة للهيئة العامة لشئون السكك الحديدية لأنها تتمتع بالشخصية الاعتبارية ويمثلها مجلس إدارتها أمام القضاء ، ولا يغير من ذلك أن إدارة قضايا الحكومة تنوب عنها أمام قضاء لأن حضورها عن وزارة النقل يختلف عن حضورها عن هيئة السكك الحديدية ، وإذا قضى المحكم برفض الدفع بسقوط الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كانت الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية هي طبقا للقرار الجمهوري رقم ٢٧١٥ سنة ١٩٦٦ الذي عمل به في ١٩٦٦/٧/٢٥ هيئة عامة ويمثلها أمام القضاء رئيس مجلس إدارتها طبقا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة ، وكان الثابت أن المطعون عليه الأول أقام دعواه ضد وزير النقل بصفته والمطعون عليه الثاني بصحيفة أودعت قلم المحضرين في ١٩٦٦/١٠/٣ تأسيسا على أنه بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٧ كان يجتاز منزلقان السكة الحديد بسيارة وصادمها القطار فأحدث بها اتلافات تقدر بمبلغ ٧٠٠ جنيه وأن المطعون عليه الثاني وهو حارس المنزلقان تسبب بخرابها في حدوثها وأن وزير النقل بوصفه متبوعا يسأل عن هذا الضرر وطلب الحكم عليها متضامنين بهذا المبلغ ، ثم صحح المطعون عليه الأول دعواه باختصاص رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية وهو المتبوع للمطعون عليه الثاني بصحيفة معلقة في ١٩٧٠/٢/٣ . ولما كانت مطالبة وزير النقل بالحق المدعى به ليس من شأنها قطع التقادم بالنسبة للهيئة المذكورة ، ذلك أنه يشترط لانتجاع التقادم أن يتسك الدائن بحقه في مواجهة مدينه ، لا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ١١٥/٢ من قانون المرافعات من أنه إذا رأت المحكمة أن الدفاع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه قائم على أساس أجلت الدعوى لإعلان ذي الصنعة وأن هذا النص حسبما ورد في المذكر الإيضاحية لقانون المرافعات استهدفة المشرع تبسيط الاجراءات وتقديره منه لتنوع قروع الوزارات — والمصالح والمؤسسات والهيئات على نحو قد يصعب



معه تحديد الجهة التي لها صفة في التداعي — ذلك أن تصحيح الصفة —  
يجب أن يتم في الميعاد المقرر ولا يخل بالمواعيد المحددة لرفع الدعاوى ويمدد التقادم،  
لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض  
الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من قانون  
المرافعات مل سند من أن اختصاص رئيس مجلس إدارة الهيئة في ١٩٧٠/١٢/٢  
قد صحح الإعلان الموجه لوزير النقل والذي قطع التقادم ، فإنه يكون قد  
أخطأ في تطبيق القانون لما يستوجب نقضة .

وحيث إنه يتعين بحث ما للدعوى الجنائية بالمحكوم فيها من محكمة الجناح  
المستأنفة بتاريخ ١٩٦٧/٣/١٥ من أثر في وقف سريان التقادم على ضوء  
ما هو ثابت بمحضر جلسة ١٩٧٠/٢/٤ أمام محكمة أول درجة من أن المطعون  
عليه الأول صحح شكل الدعوى في مواجهة الحاضر عن الحكومة باختصاص  
رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية — ومن ثم يتعين أن  
يكون مع النقض الإحالة .

## جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد صدقي العصار وذكى الصاوى وجمال الدين عبد الطيف و عبد الحميد  
المصفاوى .

( ١٩٢ )

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٤ القضائية :

إيجار ” إيجار الأراضى الزراعية “ . إصلاح زراعى . بطلان .

ديون المؤجر قبل مستأجر الأرض الزراعية الناشئة بعد العمل بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦  
وجوب التصديق على توقيعات ذوى الشأن لدى الجمعية التعاونية . اغفال ذلك أثر . بطلان  
الدين . وجوب إخطار لجنة المنازعات الزراعية أيضا بهذه الديون . لا محل للفرقة بين الديون  
الناشئة عن العلاقة الإيجارية وغيرها .

مفاد نص المادتين الرابعة والخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ الذى  
عمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٦/٩/٨ وقبل تعديله  
بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ ، أنه بالنسبة للديون التى تستحق للمؤجر بعد تاريخ  
العمل بالقانون المذكور على مستأجر أرض زراعية أوجب المشرع التصديق على  
توقيعات ذوى الشأن على السندات المثبتة لها لدى الجمعية التعاونية الزراعية  
المختصة ، ورتب بطلان الدين جزاء على تخلف هذا الإجراء ، كما أوجب على  
الدائن إخطار لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية بهذا الدين خلال شهر من تاريخ  
نشوئه وناط بهذه اللجنة التحقق من سبب هذه الديون وجديتها وإذا جاءت  
عبارة المادة الخامسة عامه مطلقة من كل قيد فإن حكمها ينطبق على كل دين  
يستحق للمؤجر على مستأجر الأرض الزراعية بعد تاريخ العمل بالقانون سالف  
الذكر أيا كان سببه يستوى فى ذلك الديون الناشئة عن علاقة الإيجار أو غيرها ،  
ولا محل لما ذهب إليه الطاعنون — ورثة الدائن — من قصر النص على الديون  
التي تستحق للمؤجر على المستأجر بسبب علاقة الإيجار إستنادا إلى الحكمة من التشريع

لأن ذلك إنما يكون عند غموص النص أو وجود لبس فيه ، أما إذا كان النص واضحاً جلي المعنى فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بالحكمة التي أملتة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعنين تقدموا إلى رئيس محكمة المنيا الابتدائية بطلب لإصدار أمر بإلزام المطعون عليه بأن يؤدي لهم مبلغ مائة جنيه إستناداً إلى أن مورثهم المرحوم ... .. كان يدين المطعون عليه في هذا المبلغ بموجب سند مؤرخ في ١٩٦٨/٩/٢١ وأنه امتنع عن السداد رفض رئيس المحكمة إصدار الأمر وحدد جلسة لنظر الدعوى وقام الطاعنون بإعلان المطعون عليه بها وقيمت الدعوى برقم ١٧٩ سنة ١٩٧٢ مسدنى المنيا الابتدائية وبتاريخ ١٩٧٣/١/٢٧ حكمت المحكمة للطاعنين بطلباتهم استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٥ سنة ق مدنى بنى سويف "أمورية المنيا" ودفع ببطلان الدين تأسيساً على أنه كان يستأجر أرضاً زراعية من الدائن ولم يتبع بشأن الدين الإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ وبتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٧٣ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون عليهم . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مائة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسته لنظره وفيها التزمت نيابة برأيها .



وحيث إن الطعن بنى على سببين ينعى الطاعنون بأولهما على الحكم للمطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم قضى بطلان الدين موضوع النزاع تأسيسا على أن المطعون عليه كان يستأجر أرضا زراعية من مورثهم ولم تتخذ في شأنه الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٣ ، ٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٦ وهي تشترط التصديق على توقيعات ذوى الشأن لدى الجمعية التعاونية المختصة وأن تخطر عنه لجنة فض المنازعات الزراعية وهي التي تتحقق من جدية أو صورية الدين أيا كان تاريخ نشوئه وينقض النظر عن سببه في حين أن الدين المذكور نشأ في ١٩٦٨/٩/٢١ لاحقا على تاريخ العمل بالقانون المذكور فلا يخضع لحكم المادة الثالثة منه بل تسرى عليه المادة الخامسة ومن ثم فلا محل للقول باختصاص لجنة فض المنازعات لأن اختصاصها مقصور طبقا لنص المادة الرابعة على الديون الخاضعة للمادة الثالثة والتي نشأت قبل تاريخ العمل بالقانون ، هذا إلى أن المادة الخامسة لم تحتل إلا عن دين المؤجر قبل المستأجر فيخرج عن حكمها الدين المستحق لغير المؤجر بسبب علاقة له بعقد الإيجار ، وذلك تحقيقا للغرض الذي استهدفه الشارع من وضع هذه النصوص وهو منع استغلال الملاك لمستأجرى الأرض الزراعية ، وإذا كان النابت أن الدين المطلوب مستحق لمورث الطاعنين لأسباب لا علاقة لها بإجارة الأحياء ، وفضى الحكم المطعون فيه بطلان هذا الدين ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير مسديد ، ذلك أنه لما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ الذى عمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٦/٩/٨ وقبل تعديله بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن "تتولى لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية المختصة بتحقيق الديون التى تخطر عنها الدائنون طبقا للمادتين ٣ ، ٥ وذلك وفقا للقواعد المنصوص عليها فى المادة السابعة وتطلع على مستنداتها (الكبيالات وغيرها) وتسمع أقوال الدائنين والمدينين وشهودهم وتتحقق من صواب الديون وجديتها فإذا ثبت لها صورية الدين أو قيامه على سبب غير صحيح قانونا كان لها أن تقضى بعدم الاعتراف لمزبلسند وسقوط الدين" وتنص المادة الخامسة منه على أن "كل دين يستحق

مستقبلا لسبب مشروع على مستأجر أرض زراعية لصالح المؤجر يجب أن يصدق على توقعات ذوى الشأن عليه لدى الجمعية التعاونية المختصة وإلا كان باطلا وعلى الدائن أن يخطر لجنة فض المنازعات الزراعية بهذا الدين خلال شهر من تاريخ نشوئه ، مما مفاده أنه بالنسبة للديون التي تستحق للمؤجر بعد تاريخ العمل بالقانون المذكور على مستأجر أرض زراعية أوجب المشرع التصديق على توقعات ذوى الشأن على السندات المثبتة لها لدى الجمعية التعاونية الزراعية المختصة ورتب بطلان الدين جزاء على تخلف هذا الإجراء ، كما أوجب على الدائن إخطار لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية بهذا الدين خلال شهر من تاريخ نشوئه وناط بهذه اللجنة التحقيق من سبب هذه الديون وجديتها ، وإذا جاءت عبارة المادة الخامسة عامة مطلقة من كل قيد فإن حكمها ينطبق على كل دين يستحق للمؤجر على مستأجر الأرض الزراعية بعد تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر أيا كان سببه ، يستوى فى ذلك الديون الناشئة عن علاقة الإيجار أو غيرها ولا محل لما ذهب إليه الطاعنون من قصر النص على الديون التي تستحق للمؤجر على المستأجر وبسبب علاقة الإيجار استنادا إلى الحكمة من التشريع لأن ذلك إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه أما إذا كان النص واضحا جلى المعنى فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بالحكمة التي أملتة . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن مورث الطاعنين كان يؤجر أرضا زراعية للمطعون عليه وأن الدين موضوع الدعوى استحق له على الأخير بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ فإن الحكم بإدقضى ببطلان هذا الدين لعدم اتباع الإجراءات المنصوص عليها فى المادة الخامسة سالفة الذكر يكون قد إلتزم صحيح القانون ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى أن الحكم المطعون فيه شابه القصور فى التسبيب ، ذلك أن الطاعنين تمسكوا فى دفاعهم أمام محكمة الموضوع بأن الدين المطالب به هو باقى ثمن أطيان باعها مورثهم إلى والد المطعون عليه بموجب عقد ابتدئ مؤرخ فى ١٧ يناير سنة ١٩٦٨ وأن المشتري أقام على مورثهم الدعوى رقم ٦٠٧ سنة ١٩٦٨ مدنى بتدرملوى بطلب الحكم بصحة ونفاذ هذا العقد واتهمت هذه الدعوى صلحا بعقد مؤرخ فى ١٩٣٨/٩/٢١ وفى ذات

التاريخ حرر باقي الثمن وقدره ٦٠٠ جنيه سند على المطعون عليه وهو موضوع الدعوى الحالية ، وذلك لثقة المورث فيه بسبب علاقة الوكالة التي كانت قائمة بينهما ، الأمر الذي يبين منه أن الدائن الحقيقي بهذا الدين ليس هو المطعون عليه بل والده وهو ليس بمستأجر من مورث الطاعنين ، وقدموا تأييدا لذلك صوره رسمية من حكم التصديق على عقد الصلح المذكور ، غير أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهري وهو ما يعيبه لقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان الثابت أن السند موضوع الدعوى حرر بأمر المطعون عليه وكان الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول قد انتفى إلى أن الدين موضوع النزاع مستحق لمؤجر أرض زراعية على مستأجر وأنه باطل لأنه لم يتخذ بشأنه الإجراءات المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بغض النظر عن سببه ومن ثم فإن تمسك الطاعنين بأن سبب الدين هو باقى ثمن بيع أرض مستحق على والد المطعون عليه يكون غير منتج ويكون عدم رد الحكم على هذا الدفاع لا يعيبه بالقصور .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعنوية السادة  
المستشارين أحمد مدني العصار، ورافت عبد الرحيم، زكي الصاوي صالح، وجمال الدين عبد اللطيف.

( ١٩٣ )

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٢ القضائية :

( ١ ) التزام " التضامن " . وكالة . مسئولية .

مسئولية الوكيل عن عمل نائبه . شرطه . أن يكون قد أتابه دون ترخيص من الموكل  
م ٧٠٨ / ١ مدني .

( ٢ ) محكمة الموضوع . وكالة .

الوكالة الضمنية . لمحكمة الموضوع استخلاصها من القرائن وظروف الأحوال .

( ٣ ) التزام " التضامن " . تجزئة . مسئولية . وكالة .

المسئولية التضامنية لاركلاء قبل الموكل . شرطها . أن تكون الوكالة غير قابلة للانقسام  
أو عند وقوع خطأ مشترك بينهم جميعا . م ٧٠٧ / ١ مدني .

( ٤ ) دعوى " سبب الدعوى " . وكالة .

طلب الموكلة إلزام المدعى عليهما متضامنين بما تم تحصيله لحسابها لأن الأول وكيل عنها  
والثاني نائب للوكيل أتابه دون ترخيص منها . ثبوت أن الثاني وكيل عنها أيضا أنه . للمحكمة  
أن تقضي في الدعوى على هذا الأساس . لا يعتبر ذلك تغييرا لسبب الدعوى .

١ - تنص المادة ١/٧٠٨ من القانون المدني على "أنه إذا أتاب الوكيل عنه  
في تنفيذ الوكالة دون أن يكون مرخصا له في ذلك ، كان مسئولا عن عمل  
النائب كما لو كان هذا العمل قد صدر منه هو ، ويكون الوكيل ونائبه في هذه  
الحالة متضامنين في المسئولية ، مما مفاده أن الوكيل لا يسأل عن عمل نائبه

طبقا لهذه الفقرة إلا إذا كان قد أنياه في تنفيذ الوكالة دون أن يكون مرخصا له في ذلك من الموكل .

٢ - لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تستخلص من هذه المستندات المقدمة لها في الدعوى ومن القرائن وظروف الأحوال قيام الوكالة الضمنية .

٣ - مفاد نص المادة ١/٧٠٧ من القانون المدنى أن الوكلاء لا يكونون متضامنين في التزاماتهم قبل الموكل إلا إذا كانت الوكالة غير قابلة للانقسام ، أو كان الضرر الذى أصاب الموكل قد وقع نتيجة خطأ مشترك بين الوكلاء جميعا .

٤ - إذ كان الثابت أن الطاعنة طالبت المحكم بإلزام المطعون عليها متضامنين بأن يؤديا لها المبالغ التى قاما بتحويلها لحسابها على أساس أن المطعون عليه الأول وكيل عنها وأنه أناب عنه المطعون عليه الثانى في تنفيذ الوكالة دون أن ترخص له الطاعنة في ذلك مما يجعلهما متضامنين في المسؤولية تطبيقا لحكم المادة ١/٧٠٨ من القانون المدنى ، وإذا خلس الحكم المطعون فيه إلى أن المطعون عليه الثانى لم يكن نائبا عن المطعون عليه الأول بل كان وكىلا آخر عن الطاعنة ، فإن ذلك لا يمنع محكمة الموضوع من أن تقضى على المطعون عليه الثانى بالمبالغ التى ثبت أنه حصلها لحساب الطاعنة وبقيت في ذمته على أساس أنه وكيل عن الطاعنة ، ولا يعتبر ذلك منها تغييرا لسبب الدعوى مما لا تملك المحكمة من تلقاء نفسها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٤٥٩١ سنة ١٩٦٠ مدنى القاهرة

الابتدائية ضد المطعون عليه الأول بطلب الحكم بإلزامه بتقديم كشف حساب مؤيد بالمستندات عن مدة إدارته لأموالها الخاصة والتي كانت تديرها باعتبارها الممثلة القانونية لورثة المرحوم ... .. والحكم لها بما يثبت أنه مستحق لها وقالت بيانا لدعواها أنها وكلت المطعون عليه الأول لاستلام أطيانها الزراعية بناحية الزمرونية مركز كفر شكر محافظة القليوبية من مستأجرها السابق في نهاية شهر أكتوبر سنة ١٩٥٥ والقيام على إدارتها فاستلمها منه وحصل على مبلغ ٦٠٠٠ جنيه خلال سنة ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ مدة إدارتها غير أنه لم يدفع لها سوى مبلغ ٣٤٠٠ جنيه وانتهى وكالاته فأقامت دعواها بالطلبات سالفه البيان ثم أدخلت في الدعوى كل ... .. ليقدما مالهيهما من مستندات بالمبالغ التي دفعاها للمطعون عليه الأول بصفته وكيلها عنها وبتاريخ ١٩٦٢/٤/١٤ حكمت المحكمة بإلزام المطعون عليه الأول بتقديم كشف حساب عن مدة وكالاته مشفوعا بالمستندات المؤيدة له ، وبعد أن قدم كشف الحساب المطلوب عادت فحكمت بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٣ بنبذ مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة لإجراء المحاسبة بين الطرفين . وبتاريخ ١٩٦٩ / ١٠ / ١٢ أمام المطعون عليه الأول دعوى فرعية ضد الطاعنة طلب فيها الحكم بإلزامها بأن تدفع مبلغ ٣٠٠٠ جنيه قيمة أتعابه ومصاريف استحقاقها مقابل وكالاته عنها وإدارته لأموالها وبتاريخ ١٩٦٤/٤/١٨ أدخلت الطاعنة المطعون عليه الثاني لإلزامه بأن يؤدي لها بالتضامن مع المطعون عليه الأول ما يسفر عنه الحساب على أساس أنه كان يقوم بتحصيل الإيراد الناتج عن الأطيان بوصفه نائبا عن المطعون عليه الأول ثم عدلت طلباتها إلى طلب الحكم بإلزام المطعون عليهما متضامنين بأن يدفعها لها مبلغ ٤٤٨١ جنيها و ٨٩٧ مليا وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٤/١١/٢٣ في الدعوى الأصلية برفضها وفي الدعوى الفرعية بعدم قبولها بالنسبة لطلب مقابل أتعابه عن مباشرة شئون الضرائب المستحقة على مورث الطاعنة ومباشرته حساب محلها الخاص ورفض الدعوى بالنسبة لباقي الطلبات . استأنف كل من الطاعنة والمطعون عليه الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئناف الطاعنة برقم ١٨٠ سنة ٨٢ ق مدني ، وقيد استئناف المطعون عليه الأول برقم ١٤٠ سنة ٨٢ ق مدني ، وبعد أن ضمت المحكمة



الاستئناف الثاني إلى الاستئناف الأول حكمت بتاريخ ٩/٦/١٩٦٦ بإعادة المأمورية إلى مكتب خبراء وزاوة العدل بالقاهرة لأداء المأمورية المبينة، منطوق هذا الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ٣١/١٢/١٩٦٩ برفض الاستئنافين وتأيد الحكم المستأنف طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه اعتبر المطعون عليه الثاني وهو ناظر العزبة وكيلًا عنها وليس نائبًا عن المطعون عليه الأول ورتب على ذلك أن المطعون عليه الأول مسئول عن التراماته وحدها ولا شأن له بالأعمال التي اختص بها المطعون عليه الثاني مادامت الوكالة قابلة للانقسام ، في حين أن المطعون عليه الأول أناب عنه المطعون عليه الثاني دون ترخيص منها في ذلك مما يجعل المطعون عليه الأول مسئولًا عن عمل نائبه ويكونان متضامنين في المسئولية قبلها أخذاً بحكم المادة ١/٧٠٨ من القانون المدني ، أما ماقرره الحكم فهو خاص بعلاقة النائب بالغير محافظة على حقوقه ، وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه أنه ظهر من تقرير الخبير الذي اعتمده الحكم أن المطعون عليه الأول حصل لحساب الطاعنة مبلغ ٥٧١٥ جنيهاً ودفع لها مبلغ ٥٧٨١ جنيهاً و ٥٧٧ ملياً وبذلك تكون هي مدينة له في مبلغ ٦٦ جنيهاً و ٥٧٧ ملياً أما عن الرصيد المتبقى بصندوق العزبة في آخر أكتوبر سنة ١٩٥٦ تاريخ انتهاء وكالة المطعون عليه الأول ومقداره ٦٧٨ جنيهاً و ٨٦٧ ملياً الذي يسأل عنه هو ناظر العزبة المطعون عليه الثاني وحده لأنه هذا المبلغ كان في عهده وكان لا محل لما ذهب إلى الطاعنة من أن المطعون عليه الأول مسئول بالتضامن مع المطعون عليه الثاني استناداً إلى حكم المادة ١/٧٠٨ من القانون المدني ذلك أن هذه المادة تنص في فقرتها الأولى على أنه إذا أذاب الوكيل عنه غيره في تنفيذ

الوكالة دون أن يكون مرخصا له في ذلك كان مسئولا عن عمل النائب كما لو كان هذا — العمل قد صدر منه هو ويكون الوكيل ونائبه في هذه الحالة متضامنين في المسئولية ، مما مفاده أن الوكيل لا يسأل عن عمل نائبه طبقا لهذه الفقرة إلا إذا كان قد أنابه في تنفيذ الوكالة دون أن يكون مرخصا له في ذلك من الموكل ، ولما كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه استخلص من ظروف الدعوى أن المطعون عليه الثاني لم يكن نائبا عن المطعون عليه الأول بل كان وكيلا عن الطاعنة واستدل على ذلك بتوقيع المطعون عليه الثاني على دفاتر العزبة المتضمنة بيان الإيرادات والمصروفات واستمراره في العمل لدى الطاعنة بعد انتهاء وكالة المطعون عليه الأول وانقطاع صلته بها وأنه لهذا يكون المطعون عليه الأول مسئولا عن التزاماته وحدها ولا شأن له بالأعمال التي اختص بها المطعون عليه الثاني الوكيل الآخر للطاعنة لأن الوكالة بينهما قابلة للانقسام ، ولما كان لمحكمة الموضوع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تستخلص من المستندات المقدمة لها في الدعوى ومن القرائن وظروف الأحوال قيام الوكالة الضمنية ، وكان ما خلاص إليه الحكم على النحو سالف البيان سائغا ويؤدي إلى النتيجة التي يؤدي إليها ، لما كان ذلك فإنه ما تشيره الطاعنة بهذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة المحكمة في تقدير الدليل بما يكون معه النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن مبني النعي بالسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي بيانه تقول الطاعنة أنه مع التسليم بأن المطعون عليه الثاني وكيل عنها مع المطعون عليه الأول فإن تعدد الوكلاء طبقا للمادة ١/٧٠٧ من القانون المدني موجب للتضامن بين المطعون عليهما ولم يثبت في الدعوى تخلف شرطى المسئولية التضامنية المنصوص عليها في هذه المادة وهما عدم قابلية الوكالة للانقسام وانتفاء الخطأ المشترك الذي ألحق الضرر بالطاعنة ، وإذا رفض الحكم المطعون فيه اعتبار المطعون عليهما متضامنين في المسئولية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ١/٧٠٧ من القانون المدني تنص على أنه إذا تعدد الوكلاء كانوا مسئولين بالتضامن متى كانت

الوكالة غير قابلة للتقسام أو كان الضرر الذي أصاب الموكل نتيجة خطأ مشترك"، وكان مفاد هذا النص أن الولاء لا يكونون متضامنين في التزاماتهم قبل الموكل إلا إذا كانت الوكالة غير قابلة للتقسام أو كان الضرر الذي أصاب الموكل قد وقع نتيجة خطأ مشترك بين الوكلاء جميعاً، ولما كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وعلى ما سلف ذكره في الرد على السبب الأول - أن الحكم قد خلص إلى أن وكالة المطعون عليها عن الطاعة في إدارة أطيانها كانت قابلة للتقسام لأن كلا منهما اختص بأعمال معينة في إدارة المزرعة، وكانت الطاعة لم تدع بوقوع خطأ مشترك من المطعون عليهما ترتب عليه الأضرار بمصلحتها، وكان الخبير المنتدب في الدعوى قد انتهى في تقريره الذي أخذ به الحكم المطعون فيه إلى أن ذمة المطعون عليه الأول بريئة من أي دين للطاعة بل هو الذي يداينها وأن الرصيد المتبقى في صندوق العزبة وقدره ٦٧٨ جنيه ٨٩٧ مليم يسأل عنه المطعون عليه الثاني لأنه ناشئ عن تنفيذ ما استقل به من أعمال في إدارة الأطيان، لما كان ذلك فإن شرطى المسؤولية التضامنية المنصوص عليهما في المادة ٧٠٧/١ من القانون المدني لم يتوافرا في الدعوى ويكون النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون في غير محله .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيانه تقول أن الحكم رفض طلبها إلزام المطعون عليه الثاني بأن يؤدي لها المبالغ التي ظهرت في ذمته حتى تاريخ انتهاء وكالة المطعون عليه الأول وقدرها ٦٧٨ جنيه و ٨٦٧ مليم استناداً إلى أنها أقامت دعواها قبل المطعون عليه الثاني على أساس أنه نائب عن المطعون عليه الأول دون ترخيص منها، وأن المحكمة لا تملك من تلقاء نفهمها تغيير سبب دعواها والحكم فيها على أساس أنه وكيل عن الطاعة، وهذا من الحكم خطأ في تطبيق القانون ذلك أن الأساس القانوني لدعواها هو مطالبة كل منهما بالمبالغ المستحقة لها والتي قاما بتحصيلها، أما الاستناد إلى أن المطعون عليه الثاني نائب عن المطعون عليه الأول فهو أساس طلب الحكم عليهما بالتضامن، والمحكمة أن تقضى عليهما بالمبالغ المذكورة بالتضامن أو بغيره، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون .



وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه لما كان الثابت أن الطاعة طلبت الحكم بالزام المطعون عليهما متضامين بأن يؤديا لها المبالغ التي قاما بتحصيلها لحسابها على أساس أن المطعون عليه الأول وكيل عنها وأنه أناب عنه المطعون عليه الثاني في تنفيذ الوكالة دون أن ترخص له الطاعة في ذلك مما يجعلهما متضامين في المسؤولية تطبيقاً لحكم المادة ١/٧٠٨ من القانون المدني وإذا خلص الحكم المطعون فيه حسباً تقدم ذكره إلى أن المطعون عليه الثاني لم يكن نائباً عن المطعون عليه الأول بل كان وكيلاً آخر عن الطاعة ، فإن ذلك لا يمنع محكمة الموضوع من أن تقضى على المطعون عليه الثاني بالمبالغ التي ثبت أنه حصلها لحساب الطاعة وبقيت في ذمته على أساس أنه وكيل عن الطاعة ، ولا يعتبر ذلك منها تغييراً لسبب الدعوى مما لا تملك المحكمة من تلقاء نفسها ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعة قبل المطعون عليه الثاني على سند من أنها أقامت دعواها ضده على أساس أنه نائب عن المطعون عليه الأول وأنها لا تملك تغيير سبب الدعوى والحكم فيها على أساس أنه وكيل عن الطاعة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب .

## جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة ، محمد أسعد محمود وعضوية السادة المستشارين محمد محمد المهدي ، والدكتور عبد الرحمن عياد ، وصلاح نصار ، وأحمد صلاح الدين وهذان .

( ١٩٤ )

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٤ القضائية :

( ١ ) إصلاح زراعي . إيجار " إيجار الأراضي الزراعية " .

امتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية امتدادا قانونيا بعد انتهاء مدتها الأصلية .  
انصرافه الى الأراضي التي تزرع بالمحاصيل العادية دون الأراضي المزروعة حدائق  
عنه ذلك .

( ٢ ) إصلاح زراعي . اختصاص . إيجار .

لجان الفصل في المنازعات الزراعية . ق ٥٤ لسنة ١٩٦٦ . عدم اختصاصها بالمنازعات  
الخاصة بإيجاز الحدائق .

( ٣ ) تنفيذ عقارى . إيجار .

نفاذ اجارة المدين للعقار قبل الحاضرين والراسى عليه الزاد . شرطة . تصرف المدين في الثروات  
أو تأجير العقار بعد صدور الحكم . عدم نفاذه قبل الاخير . حقه في تسلم العقار من تاريخ صدور  
الحكم لا من يوم تسجيله .

( ٤ ) صورية . دعوى . إيجار " إيجار الأماكن " . حكم  
" حجبية الحكم " .

الدعوى بصوريه عقد الإيجار . اختصاص المستأجر فيها دون المؤجر . لا أثر له على قبول الدعوى .  
لا حجبية للحكم الصادر فيها قبله .

( ٥ ) صورية . حكم " تسبيب الحكم " . إيجار " إيجار الأماكن " . نقض .

الحكم بصوريه عقد إيجار استنادا إلى قرائن عدة وشهادة شاهد . كفاية الشهادة لحل قضائه .  
النص على القرائن . غير منتج .

(٦) دعوى "دعوى عدم نفاذ التصرف" . صوريه .

الطعن بعدم نفاذ التصرف . عدم قبول الادعاء من بعد بصورية العقد . علة ذلك جواز الجمع بينهما في دعوى واحدة .

١ — المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادة ٣٥ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي معدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ أن امتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية امتداد قانونها بعد انتهاء المدة المتفق عليها فيها إنما ينصرف إلى عقود إيجار الأراضي الزراعية التي تزرع بالمحاصيل الحقلية العادية ، أما عقود الأراضي المزروعة حدائق فلا تخضع لحكم تلك المادة ، ففي هذه الحالة تتدخل إرادة العاقد في شأن تحديد المدد وتقدير الأجرة بما يكون أوفى بقصودها والغاية من التعاقد وأدنى إلى الموازنة بين الالتزامات والحقوق المتبادلة .

٢ — مؤدى ما تقضى به المادة الثالثة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية — قبل إلغائه بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ — من اختصاص هذه اللجان بنظر المنازعات الناشئة عن تطبيق المادة ٣٥ من قانون الإصلاح الزراعي أن تخرج من اختصاص اللجان المنازعات الخاصة بإيجار الحدائق ، لما كان ذلك وكان الثابت من عقد الإيجار الذي يستند إليه الطاعن أنه استأجر بمقتضاه حديقة موالح مشمرة بها مخازن وآلة رى فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي تأسيساً على أن قانون الإصلاح الزراعي أخرج الحدائق من نطاق تطبيقه فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٣ — مؤدى نصوص المواد ١/٤٠٦ ، ١/٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١٧ ، ١/٤٤٦ من قانون المرافعات أن المدين يعتبر بحكم القانون حارساً على عقاره المحجوز إذا لم يكن مؤجراً قبل تسجيل التنييه ، وأن الشارع — درءاً لمغبة أن يعتمد المدين بمناسبة التنييه على عقاره إلى الكيد لدائنيه فيسيء إدارته وصولاً إلى تقليل ثمرته وتنقيص قيمته في نظر الراغبين في الشراء ، ولما



لاحظه من أن المستأجر من المدين أو ممثله قد يبادر إلى إثبات تاريخ عقده قبل البيع الجبري فلا يملك من تؤول إليه ملكية العقار طلب عدم نفاذ العقار عملاً بالمادة ٦٠٤ من القانون المدني — جعل الأصل في الإجارة التي تسرى على الدائنين الحازرين وعلى من حكم بإيقاع البيع عليه أن تكون ثابتة التاريخ رسمياً قبل تسجيل التنبيه دون تلك الحاصلة بعده ، ولئن أجاز القانون التأجير للمدين وجعله نافذاً في حق الدائن ومن وقع عليه البيع متى كان من أعمال الإدارة الحسنة ، إلا أنه قصد بذلك أن يقيد حق المدين في التأجير بالقيود الذي وضعه في حالة بيعه ثمرات العقار ، إذ هو مسئول عن الأجرة بوصفه حارساً بعد أن ألحقت بالعقار ذاته من يوم تسجيل التنبيه إلى يوم البيع بالمزاد أما إذا تم إيقاع البيع بصدور حكم به ، فإن ثمرات العقار تكون من حق من وقع عليه البيع ولا يتعلق بها حق للدائنين لأن حقه الشخصي في تسليم العقار ينشأ من يوم صدور الحكم بإيقاع البيع لا من يوم تسجيله ، فتتقضى الحراسة التي يفترضها القانون ويرتفع عن المدين وصف الحارس ولا يكون له صفة في التصرف في ثمرات العقار أو تأجيره ، ولا يكون تصرفه أو تأجيره نافذاً في حق من حكم بإيقاع البيع عليه باعتباره خلفاً للدائنين أطراف خصومة التنفيذ، ولما كان الواقع في الدعوى أن عقد الإيجار الذي يستند إليه الطاعن لم يثبت تاريخه إلا في تاريخ لاحق لتاريخ تسجيل نزع الملكية فإنه يكون من حق المطعون عليه الذي صدر الحكم بإيقاع البيع له ، ومن يوم صدور هذا الحكم ودون اشتراط لتسجيله الإدعاء بصورية عقد الإيجار الصادر ممن يمثل المدين إلى الطاعن ، وأن يطلب طرد هذا الأخير من العقار الذي حكم بإيقاع بيعه عليه .

٤ — إذا كان القانون لا يوجب في دعوى الصورية اختصاص أشخاص معينين ، ومن ثم فلا تأثير لعدم اختصاص المؤجر في دعوى صورية عقد الإيجار على قبول الدعوى ، وإنما الأثر المترتب على ذلك ينحصر في أن الحكم الصادر فيها لا يكون حجة عليه .

٥ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد استند فيما انتهى إليه من صورية عقد الإيجار إلى عديد من القرائن وإلى ما شهد به شاهد المطعون عليه ، وإذا

٦ - العلة في وجوب أن يطعن الدائن بدعوى الصورية أولا حتى إذا أخفق فيها كان له أن يطعن بدعوى عدم نفاذ التصرف بما لا يتفق مع الدفع بالصورية بعد ذلك بحيث يجوز للدائن في الدعوى الواحدة أن يطعن في تصرف مدينه بالصورية وبدعوى عدم نفاذ التصرف معا على سبيل الخيرة فيحاول إثبات الصورية أولا ، ثم ينتقل إن هو أخفق فيها إلى عدم النفاذ .

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن-  
تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢١٣ لسنة ١٩٧١ مدنى أمام محكمة  
بنى سويف الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بطرده من الحديقة الميمنة  
بالصحيفة وتسليمها بمشتملاتها وملحقاتها للمطعون عليه ومنع منازعة وتعرض  
الطاعن له . وقال بيانا لدعواه أنه بتاريخ ١٩٧٠/١٠/٢٥ أصدر قاضى التنفيذ  
بمحكمة بابا الحكم فى الدعوى رقم ١١٠٩ لسنة ١٩٦٨ بإيقاع بيع العقارات الميمنة  
بقائمة شروط البيع عليه والأمر بتسليمها له ، ومن بين العقارات قطعة أرض  
مساحتها ٨ أفدنة و ٨ قراريط و ١١ مهم عبارة عن حديقة وما كينة رى وما يتبعها  
من ملحقات ومشمولات ، وسلم العقارات الرامى مزادها عليه بموجب محضر  
رسمى مؤرخ ١٩٧١/١/٣ وإذ تعرض له الطاعن فى استلام الحديقة استلاما فعليا  
زاعما أنه استأجرها من وكيل الدائنين بموجب عقد إيجار ثابت التاريخ فى

لعدم ثبوت تاريخه قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان وبتاريخ ١٥/١٢/١٩٧١ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه مطاعنة على عقد الإيجار وبعد سماع شهود الطرفين عادت وحكمت في ١٦/٥/١٩٧٢ بطرد الطاعن من الحديقة وتسليمها بملحقاتها ومشتملاتها للمطعون عليه . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩ لسنة ١٠ ق بنى سويف طالبا إلغاءه والقضاء برفض الدعوى . وبتاريخ ٩/١٢/١٩٧٢ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بعدم اختصاص المحاكم ولائيا بنظر الدعوى ، إذ الاختصاص بنظرها معقود للجنة الفصل في المنازعات الزراعية عملا بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ ، إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع قولا منه أن عقدا لإيجار الذي ركن إليه الطاعن غير مسجل بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة وبالتالي فلم تودع صورة منه بها مما لا يقبل معه التحدى به أمام جهات القضاء في حين أن الطاعن قدم شهادة من مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية بأنه حائز لمساحة مقيدة بسجل الحيازة ولو كان مقصود الحكم المطعون فيه ما أشار إليه الحكم الابتدائي من وجود تحقيقات تجريها النيابة في دفاتر الجمعية لكان حتما عليه أن يوقف الدعوى ريثما تنتهى هذه التحقيقات ، هذا إلى أن تأجير الحدائق يدخل في نطاق تطبيق المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي وتفسيرها التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٥٣ مما يجعل الفصل في أمر بقاء الطاعن بالعين من اختصاص اللجنة المشار إليها ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادة ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي



معدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ أن امتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية امتدادا قانونيا بعد انتهاء المدة المتفق عليها فيها إنما ينصرف إلى عقود إيجار الأراضي الزراعية التي تزرع بالمحاصيل الحقلية العادية أما عقود الأراضي المزروعة حدائق فلا تخضع لحكم تلك المادة ، ففي هذه الحالة تتدخل إرادة العاقدين في شأن تحديد المدة وتقدير الأجرة بما يكون أوفى بمقصودهما والغاية من التعاقد وأدنى إلى الموارنة بين الالتزامات والحقوق المتبادلة . ولما كان مؤدى ما تقضى به بالمادة الثالثة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن خان الفصل في المنازعات الزراعية قبل الغائه بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ - من اختصاص هذه اللجان بنظر المنازعات الناشئة عن تطبيق المادة ٣٥ من قانون الإصلاح الزراعي أن تخرج من اختصاص اللجان المنازعات الخاصة بإيجار الحدائق ، لما كان ذلك وكان الثابت من عقد الإيجار الذي يستند إليه الطاعن أنه استأجر بمقتضاه حديقة موالح مشجرة بها مخازن وآلة فان الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى رفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي تأسيسا على أن قانون الإصلاح الزراعي أخرج الحدائق من نطاق تطبيقه فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لما كان ما تقدم وكان ماساقة بعد ذلك تأييدا لوجهة نظره من أن الطاعن لم يودع عقد الإيجار لا يعد وأن يكون استطرادا زائدا عن حاجة الدعوى يستقيم بدونه ، وكان ثبوت التزوير في دفاتر الجمعية أو عدم ثبوته لا أثر له على قضائه في هذا الصدد فإن النعي برمته يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم قبول دعوى المطعون عليه تأسيسا على أنه لم يقيم بتسجيل حكم إيقاع البيع الذي يستند إليه في دعواه ، وأنه لا يحق له بالتالي طلب طرده من عين النزاع ، وقد استند حكم محكمة أول درجة في رفضه لهذا الدفع إلى أن البيع الجسبري وفقا للمادة ٤٤٧ من قانون المرافعات يؤدي إلى انتقال الملكية ولا يشترط سوى سلامة إجراءات التنفيذ وملكية المدين للبيع وليس هناك من مطعن على ذلك وأضاف الحكم المطعون فيه أن المشتري جبرا أو اختيارا الذي لم يسجل ملكيته تملك ثمرات العين ، وهو ما قام به المطعون عليه اقتضاء لحقه في الثمرات في يد حائزها ويدخل في ذلك الحق في طرد المستأجر واضع اليد

بمسند صوري ، في حين أن مفاد المادة ٤٤٧ من قانون المرافعات والمادة ١/٦٠٤ من القانون المدني والمادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر العقاري أنه يجب لكي يمارس الراسى عليه المزاو حقه فى طلب الطرد أن تكون الملكية قد انتقلت إليه فعلا بتسجيل حكم إيقاع البيع وليس بمجرد صدور هذا الحكم لأنه لا يعد خلفا خاصا طالما لم تنقل إليه الملكية بالتسجيل وهو ما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون . هذا إلى أن الثابت أن وكيل الدائنين طعن على حكم إيقاع البيع ببطلان الإجراءات خلافا لما أثبتته الحكم الابتدائى .

وحيث إن النعى فى غير محله ، ذلك أن النص فى المادة ١/٤٠٦ من قانون المرافعات على أن "تلق العقار ثمراته وإيراداته عن المدة التالية لتسجيل التنبيه وللمدين أن يتبع ثمار العقار الملحقه به متى كان ذلك من أعمال الإدارة الحسنة . . ." وفى المادة ١/٤٠٧ منه على أنه "إذا لم يكن العقار مؤجرا اعتبر المدين حارسا إلى أن يتم البيع ما لم يحكم قاضى التنفيذ بعزله من الحراسة أو بتحديد سلطته . . ." وفى المادة ٤٠٨ منه على أنه "ومع مراعاة أحكام القوانين الأخرى فى شأن إيجار العقارات تنفذ عقود الإيجار الثابتة التاريخ قبل تسجيل التنبيه فى حق الحاجزين والدائنين المشار اليهم فى المادة ٤١٧ ومن حكم بإيقاع البيع عليه وذلك بغير إخلال بأحكام القانون المتعلقة بعقود الإيجار الواجبة الشهر ، أما عقود الإيجار غير ثابتة التاريخ قبل تسجيل التنبيه فلا تنفذ فى حق من ذكروا إلا إذا كانت من أعمال الإدارة الحسنة " ، وفى المادة ١/٤٤٦ على أن "يصدر حكم بإيقاع البيع بديباجة الأحكام . . . ويشتمل منظوقه على أمر المدين أو الحائز بتسليم العقار لمن حكم بإيقاع البيع عليه " يدل على أن المدين يعتبر بحكم القانون حارسا على العقار المحجوز إذا لم يكن مؤجرا قبل التسجيل التنبيه ، وأن الشارع دراء لمغبة أن يعتمد المدين بمناسبة التنفيذ على عقاره إلى الكيد لدائنيه فى سوء إدارته وصولا إلى تقليل ثمراته وتقيص قيمته فى نظر الراغبين فى الشراء ، ولما لاحظته من أن المستأجر من المدين أو ممثله قد يبادر إلى إثبات تاريخ عقده قبل البيع الجبرى فلا يملك من نؤول إليه ملكية العقار طلب عدم نفاذ الإيجار عملا بالمادة ٦٠٤ من القانون المبنى جعل الأصل فى الإجارة التى تسرى على الدائنين الحاجزين وعلى من حكم بإيقاع البيع عليه أن تكون ثابتة التاريخ رسميا قبل تسجيل التنبيه دون تلك الحاصلة بعده . ولئن أجاز القانون التأجير للمدين



وجعله نافذا في حق الدائن ومن الوقع عليه البيع متى كان من أعمال الإدارة الحسنة ، إلا أنه قصد بذلك أن يقيد حق المدين في التأجير بالقيد الذي وضعه في حالة بيعه ثمرات العقار ، إذ هو مسئول عن الأجرة بوصفه حارسا بعد أن ألحقت بالعقار ذاته من عدم تسجيل التنبيه إلى يوم البيع بالمزاد ، أما إذا تم إيقاع البيع بصدور حكم به فإن ثمرات العقار تكون من حق من وقع عليه البيع ولا يتعلق بها حق للدائنين لأن حقه الشخصي في تسلم العقار ينشأ من يوم صدور الحكم بإيقاع البيع لا من يوم تسجيله فتتقضى الحراسة التي يفرضها القانون ويرتفع عن المدين وصف الحارس ولا يكون له صفة في التصرف في ثمرات العقار أو في تأجيره ولا يكون تصرفه أو تأجيره نافذا في حق من حكم بإيقاع البيع عليه باعتباره خلفا للدائنين أطراف خصومة التنفيذ ولما كان الواقع في الدعوى أن عقد الإيجار الذي يستند إليه الطاعن لم يثبت تاريخه إلا في ١٢/١١/١٩٧٠ وفي تاريخ لاحق لتسجيل تنبيه نزع الملكية الحاصلة في ٤/١٠/١٩٦٢ فإنه يكون من حق المطعون عليه الذي صدر الحكم بإيقاع البيع له ومن يوم صدور هذا الحكم ودون اشتراط لتسجيله الادعاء بصورة عقد الإيجار آنف الإشارة الصادر من ممثل المدين إلى الطاعن وأن يطلب طرد هذا الأخير من العقار الذي حكم بإيقاع بيعه عليه ، ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى في غير محله ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس . لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه قضى برفض الدفع بناء على أسباب مستقلة للإحالة فيها إلى أسباب الحكم الابتدائي ، فإن النعي على ما أورده هذا الحكم الأخير - أيا كان وجه الرأي فيه - يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعي بالوجه الأول من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم قضى بصورية عقد الإيجار الصادر إلى الطاعن من وكيل الدائنين دون أن يدخل المطعون عليه هذا الأخير خصما في الدعوى أو تقرر المحكمة إدخاله فيها ، مع أن صورية العقد لا تتجزأ مما يتعين معه اختصاص طرفي العقد تفاديا لتناقض الأحكام ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون .



وحيث إن النعى غير صحيح ، ذلك أن القانون لا يوجب في دعوى الصورية اختصاص أشخاص معينين ومن ثم فلا تأثير لعدم اختصاص المؤجر في دعوى صورية عقد الإيجار على قبول الدعوى وإنما الأثر المترتب على ذلك ينحصر في أن الحكم الصادر فيها لا يكون حجة عليه ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالوجه الثاني من السبب الثالث الفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه انتهى إلى اعتبار عقد الإيجار موضوع الدعوى عقدا صوريا استنادا إلى قرائن أوردها مع أن بعض هذه القرائن لا يؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها وبعضها يتضمن مخالفة للقانون ، وإذا فسد الحكم في استنباط أدلة معينة سرى الفساد إلى باقى الأدلة .

وحيث إن النعى غير سديد ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد استند فيما انتهى إليه من صورية عقد الإيجار إلى عديد من القرائن وإلى ما شهد به شاهد المطعون عليه من أن والد الطاعن يعمل خفيرا للهديقة وأن وكيل الدائنين هو الذى يضع اليد عليها ويتولى بيع ثمارها ولم يضع الطاعن اليد عليها ، وإذا كانت هذه الشهادة تعتبر دعامة تكفى لحمل الحكم ولم تكن محل تعيب من الطاعن فإن النعى على الحكم لاستناده إلى ما ساقه من قرائن أيا كان وجه الرأى فيه يكون نعيًا غير منتج ولا جدوى منه .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن المطعون عليه قرر في صحيفة دعواه أن العقد الذى يتمسك به الطاعن غير نافذ في حقه لثبوت تاريخه بعد تنبيه نزع الملكية وجعل ذلك سنده الأول والأسامى في طلب الضرر ، ثم عاد بعد ذلك وادعى صورية عقد الطاعن صورية مطلقة ، مع أن التمسك بالصورية المطلقة يجب أن يسبق غيره من أوجه الدفاع ، لأنه إذا قبل بقيام العقد ثم الادعاء بعدم نفاذه ، فإن ذلك ينطوى على تسليم بعدم صوريته ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى مردود ذلك أن العلة في وجوب أن يطعن الدائن بالدعوى الصورية أولا حتى إذا أخفق منها كان له أن ينعى بدعوى عدم نفاذ تصرف

المدين إن الطعن في الدعوى الأخيرة ابتداء يتضمن الإقرار بمعرفة التصرف بما لا يتفق مع الدفع بالصورية بعد ذلك بحيث يجوز للدائن أن يطعن في تصرف مدينه بالصورية وبدعوى عدم نفاذ التصرف معا على سبيل الخيرة فيحاول إثبات الصورية أولا ثم ينتقل إن هو أخفق فيها إلى عدم النفاذ . لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على صحيفة الدعوى الابتدائية أن المطعون عليه استلمها بقوله .. " غير أن المعلن إليه - الطاعن - تعرض للطالب - المطعون عليه - في استلام الحديقة سالمة الذكر استلاما فعليا مدعيا أنه مستأجر لها من السنديك بموجب عقد إيجار ثابت التاريخ في ١٨/١١/١٩٧٠ - ولما كان عقد الإيجار سالف الذكر هو عقد صوري تحرر بين المعلن إليه والسنديك أضرارا بالطالب ولم يثبت تاريخه إلا بعد صدور الحكم بإيقاع البيع على الطالب .. " ثم أورد المطعون عليه بعد ذلك قوله إن أساس طلب الطرد أن عقد الإيجار غير ثابت التاريخ قبل تسجيل التنبيه ومن ثم لا ينفذ في حقه بالإضافة إلى أنه عقد صوري ، فإن مسلك المطعون عليه لا ينم عن أنه قد أقر بحجية التصرف المقرون بالدفع بعدم نفاذه في حقه وأنه إذا أخفق في هذا الدفع عمد إلى الطعن بالصورية بل الثابت أنه تمسك منذ البداية بعرض أسانيد الصورية وأدلتها عليها ويكون النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد عبد المهدي ، والدكتور عبد الرحمن عياد ، ومحمد الباجوري ، وصالح نصار .

( ١٩٥ )

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٣ في القضايا :

( ١ ) حكم ” ما لا يعد قصورا “ . صورية . إيجار . ” إيجار الأماكن “

الطعن بالصورة الذي يجب على المحكمة بحثه والبت فيه . وجوب أن يكون صريحا جازما  
بجود الطعن بالتواطؤ والاحتيال . لا يفيد . صلة ذلك . مثال في إيجار .

( ٢ ، ٣ ) دعوى ” الدعوى غير المباشرة “ . إيجار ” إيجار الأماكن “ .  
بطلان .

( ٢ ) الدعوى غير المباشرة نطاقها . السأجر . طلب لإبطال عقد مستأجر آخر .

( ٣ ) الدعوى غير المباشرة . وجوب اختصاص المدعى فيها . م ٢/٢٣٥ مدني للدين مباشرة  
الدعوى بنفسه أو تركها للدائن يباشرها عنه . مثال في إيجار .

( ٤ ) دفع ” الدفع بعدم القبول “ . إيجار ” إيجار الأماكن “ . نقض .

الحكم برفض الدفع بعدم القبول لانقضاء المصلحة بأسباب سائغة . الجدل الموضوعي في  
ذلك . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض . مثال في إيجار .

( ٥ ) محكمة الموضوع .

عدم التزام المحكمة بإجابة طلب إسئجاب الخصم .

( ٦ ) نقض ” أسباب الطعن “ .

عدم إفصاح الطاعن بصحيفة طعنه بالنقض عن القرائن المستندة من أوراق الدعوى التي  
تكذب شاهد المطعون عنه . نفي مجهول غير مقبول .



## (٧) إيجار " إيجار الأماكن .

اجراء المفاضلة بين المستأجرين . شرطه . أن تكون العقود صحيحة وناقذة .

## (٨) حكم " تسبيب الحكم " " ما يعد قصورا " . إيجار " إيجار الأماكن .

اغفال الحكم التحدث عن مستند قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . قصور . مثال فى إيجار .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الطعن بالصورية الذى يجب على المحكمة بحثه والبت فيه يلزم أن يكون صريحا فى هذا المعنى ولا يفيد مجرد الطعن بالتواطؤ أو الاحتيال لاختلاف الأمرين مدلولاً وحكماً ، لأن الصورية إنما تعنى عدم قيام المحرر أصلاً فى نية عاقله ، أما التواطؤ فإنه غير مانع من جدية التعاقد ومن قيام الرغبة فى إحداث آثار قانونية له ، ولما كان الواقع فى الدعوى أن الطاعنة لم تدفع بصورية عقد الإيجار الصادر للطعون عليه الثانى أمام محكمة أول درجة ، وإنما بنت دفاعها على أن عملية القرعة التى جعلت منها سندها فى مدعائها أحررت بمعرفة المالك - المطعون عليه الأول - وسأقت على ذلك فى مذكرتها الشارحتين - ص ١٠٠ - قرائن تم عن التواطؤ بين المالك وبين قريب المطعون عليه الثانى ، بدليل تحرير العقد مقر الشرطة ونأخر المستأجر فى استلام الشقة من شاغلها وقتذاك ، وكان هذا لا يعنى التمسك على نحو جازم قاطع بصورية هذا العقد ، فلا على الحكم المطعون فيه إن هو التفت عن هذا الدفاع .

٢ - النص فى الفقرة الأولى من المادة ٢٣٥ من القانون المدنى على أن " لكل دائن ولو لم يكن حقه مستحق الأداء أن يستعمل باسم مدينه جميع حقوق هذا المدين ، إلا ما كان منها متصلاً بشخصه خاصه أو غير قابل للحجز . . . . " يدل على أن نطاق الدعوى غير المباشرة لا يشمل الحقوق التى يؤدى استعمال الدائن لها إلى المساس بما يجب أن يبقى للمدين من حرية فى تصرف مثنونه ، فيجوز للدائن أن يرفع دعوى بإبطال عقد كان مدينه طرفاً فيه لعييب شاب رضاه ، ولا يعتبر بذلك من قبيل الحقوق المتصلة بشخص المدين فيجوز من ثم استعمالها باسمه ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى أن المطعون عليه الثانى

أسس دعواه عند طالب الحكم بتسليمه العين المؤجرة وتمكينه من الانتفاع بها على بطلان عقد الإيجار الصادر للطاعنة والذي تضمنه محضر القرعة التي أجريت في محافظة الحيزة ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه بعد استعراضه توافر سائر شروط الدعوى غير المباشرة انتهى إلى أن المطعون عليه الثاني يحق له الطعن على عقد الإيجار الصادر من المؤجر له إلى الطاعة لصدوره نتيجة إكراه لا يمس إجراء عملية القرعة فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ولا يعيبه ما وقع فيه من قرارات قانونية خاطئة لا تؤثر في جوهر قضائه .

٣ - المدين الذي أوجبت الفقرة الثانية من المادة ٢٣٥ من القانون المدني إدخاله خصما في الدعوى - غير المباشرة - قد يتخذ موقفا سلبيا تاركا للدائن بحث مباشرة الدعوى عنه أو يسلك موقفا إيجابيا فيعمد إلى مباشرة الدعوى بنفسه ، وحينئذ يقتصر دور الدائن على مجرد مراقبة دفاع المدين ، ولما كان المدين المطعون عليه الأول قد أثر طيلة تردد الدعوى أمام محكمة أول درجة الموقف السلبى مكتفيا بأن يقرر أمامها أنه أكره على التوقيع على محضر القرعة ، كما جاء على لسان محاميه أمام محكمة الاستئناف أنه ينضم للمطعون عليه الثاني في طلباته ، فإن قول الحكم أنه وقف من الدائن موقف المظاهر المؤيد له لا ينطوى على خطأ في تطبيق القانون .

٤ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء مصلحة المطعون عليه الثاني في إقامتها بأن القانون لا يستلزم إقامة المستأجر الأجنبي إقامة دائمة بالإضافة إلى أن الثابت عدم مغادرته البلاد نهائيا بدليل مثوله بشخصه أمام محكمة الاستئناف في إحدى الجلسات وتوكيله محاميا لإبداء دفاعه ، وهى أسانيد سائغة ومقبولة ومؤدية إلى النتيجة التي انتهى إليها ، والجلد فيها . ووضوح لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

٥ - إذ كان القانون لا يلزم المحكمة وهى بسبيل تكوين عقيدتها اتباع طريق معين للأنبات ، وحسبها أن تقيم قضاءها على ما يكفى لحمله ، فإنه لا على المحكمة إذا هى لم تستجب لطلب الاستجواب .

٦ - إذ كانت الطاعنة لم تبين في صحيفة الطعن القرائن المستمدة من أوراق الدعوى والتي ترى أنها مكتوبة لشاهد المطعون عليه الثاني فإن ما أورده سبب النعى يكون مجهلا غير مقبول .

٧ - وان شرفت المسادة ١/٥٧٣ من القانون المدنى القاعده العامة فى المفاضلة بين المستأجرين متى أجر مؤجر معين بنفسه أو عن طريق نائب عنه عينا بذاتها عدة إجازات عن مدة بعينها أو عن مدد متداخلة وجعلت الأولوية لمن سبق منهم فى وضع يده على العين المؤجرة دون اعتداد بسبق تاريخ الإجارة أو إثبات تاريخها ، إلا أن مجال تطبيقها لا يفتح والتراحم لا يقوم إلا إذا كانت العقود مبرمة مع مستأجرين عديدين يعقود إيجار صحيحة و نافذة فإذا شاب إرادة المؤجر عند صدور أحد العقود منه أحد عيوب الإرادة وتقرر بطلانه انعدمت الحكمة من ادخاله فى نطاق المفاضلة . ولما كان البين من الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه مهد لقضائه باطمئنانه لأقوال شاهد المطعون عليه الثانى الذى قرر أن محافظة الجيزة التى يمثلها المطعون عليه الثالث استدعت المالك - المطعون عليه الأول - وطلبت منه العدول عن عقد الإيجار الصادر منه للمطعون عليه الثانى وتحرر عقد جديد للطاعنة ، وأنه رفض فى البداية ثم أذعن تحت تأثير الإكراه الواقع عليه واضطر إلى التوقيع على محضر عملية القرعة لصالح الطاعنة بما يفيد أنه انتهى إلى أن إرادة المؤجر عند إبرامه التعاقد الصادر إلى الطاعنة كانت معيبة ، وكان حسبه ذلك لإطراح سريان هذا العقد دون ما حاجة إلى إجراء المفاضلة بينه وبين العقد الصادر من ذات المؤجر إلى المطعون عليه الثانى .

٨ - إذ كان الثابت فى الدعوى أن الطاعنة قدمت إلى محكمة الاستئناف محافظة طوت صورة فوتوغرافية لعقد إيجار ثابت التاريخ صادر لها من وكيل المطعون عليه الأول يتضمن استئجارها عين النزاع وعدة إيصالات بسداد الأجرة منها فى تواريخ تالية ، وأثبت على وجهها أن هذا العقد يعتبر توكيدا للعلاقة الإيجارية القائمة من قبل وإقرارا لها وإجازة لما تم أمام محافظة الجيزة - من تحرير عقد إيجار بينهما والذى طعن عليه المستأجر الآخر بالبطلان - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يتحدث عن عقد الإيجار وإيصالات - الأجرة وأخفل التعرض لدالاتها وهل تعد إجازة للإجراءات الحاصلة فى محضر القرعة



أو أنها تعد إنشاء لعلاقة إيجارية جديدة في تاريخ إبرامه ، كما لم يبين مدى تأثير العقد على الدعوى غير المباشرة التي سلكها الحكم المطعون عليه الثاني عند رفعه دعواه ، وكان تقديم هذا العقد بهذه المثابة ينطوي على دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكون قد عاره القصور في التسبيب .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون عليه الثاني أقام الدعوى رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٦٧ مدني الدقي - والتي أحييت من بعد إلى محكمة الجيزة الابتدائية وقيدت برقم ٦٧٩ لسنة ١٩٦٨ مدني - ضد الطاعنة والمطعون عليهما الأول والثالث بطلب الحكم بإلزام المطعون عليه الأول بتسليمه العين المؤجرة له منه وتمكينه من الانتفاع بها وذلك في مواجهة الطاعنة ، وبإلغاء القرار الصادر من المطعون عليه الثالث - محافظ الجيزة بصفته - بتمكين الطاعنة منها ، وقال شرحا لدعواه أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٦/١١/١٥ استأجر من المطعون عليه الأول شقه بالعقار رقم ٢٧ شارع ... .. بأجرة شهرية قدرها ٤ جنيهات و٩٦٩ مليما في ١٩٦٦/١٢/١ ، واذ لم يتمكن من استلام العين المؤجرة ، ونازعه الطاعنة استنادا إلى أنها تشغلها بموجب محضر القرعة الذي أجراه المطعون عليه الثالث ، والموقع عليه من المطعون عليه الأول في ١٩٦٦/١٢/٨ ، فقد أقام الدعوى . دفعت الطاعنة بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى . وبتاريخ ١٩٦٨/١٢/١٩ حكمت المحكمة باستجواب المطعون عليه الأول والطاعنة ، وبعد أن تم الاستجواب طادت وحكمت في ١٩٦٩/٦/٢٦ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليهما الأول والثاني أن أولهما وقع على محضر القرعة تحت تأثير إكراه أفسد رضاه ، وبعد سماع الشهود حكمت في ١٩٧٠/١/٢٩ ( أولا ) برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى . ( ثانيا ) بتمكين المطعون عليه

الثاني من العين المؤجرة له من المطعون عليه الأول . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٨٤ لسنة ٨٧ ق القاهرة طالبه الغاء ورفض الدعوى . وبساريخ ١٩٧٢/١٢/٢٨ حكمت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر . وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالوجه الأول من السبب الأول ، وبالوجه الثالث من السبب منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت في صحيفة الاستئناف بصورية عقد الإيجار الذي يستند إليه المطعون عليه الثاني والصادر إليه من المطعون عليه الأول ، وأنه لم يحرم إلا بعد اجراء القرعة ردا على رفض الطاعنة دفع مبلغ من المال للمالك على سبيل الخلو ، وإذ لم يرد الحكم على هذا الدفاع رغم ثبوته من أوراق الدعوى وظروفها ، وعمد إلى اجراء المفاضلة بين هذا العقد الصوري وبين العقد الصادر اليها من نفس المالك ، رغم أنه لا مجال لها إلا إذا كان عقد المطعون عليه الثاني قد انعقد صحيحا ، فانه يكون علاوة على مخالفة القانون قد شابه القصور .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الطعن بالصورية الذي يجب على المحكمة بحثه والبت فيه يلزم أن يكون صريحا في هذا المعنى ولا يفيد مجرد الطعن بالتواطؤ أو الاحتيال لاختلاف الأمرين مدلولاً وحكماً ، لأن الصورية إنما تعنى عدم قيام المحرر أصلا في نية عاقيه ، بها التواطؤ فإنه غير مانع من جدية التعاقد ومن قيام الرغبة في إحداث آثار قانونية له . ولما كان الواقع في الدعوى أن الطاعنة لم تدفع بصورية عقد الإيجار الصادر للمطعون الثاني أمام محكمة أول درجة ، وإنما بنت دفاعها على أن عمالية القرعة اتى جعلت منها سندها في مدعاها أجريت بمعرفة المالك المطعون عليه الأول ، وسأقت على ذلك في مذكرتيها الشارحتين عدة قرائن تتم عن التواطؤ بين المالك وبين قريب المطعون عليه الثاني ، بدليل تحرير العقد في مقر الشرطة وتناحر المستأجر في استلام الشقة من شاغلها وقتذاك ،

وكان هذا لا يعنى التمسك على نحو جازم قاطع بصورية هذا العقد ، فلا على الحكم المطعون فيه إن هو التفتت عن هذا الدفاع ، ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الثانى من السبب الأول وبالوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول إن الحكم خول المطعون عليه الثانى التمسك بأحكام المادة ٢٣٥ من القانون المدنى ، وأجاز له الطعن بالبطلان على عقد الإيجار الصادر من مدعية المطعون عليه الأول إلى الطاعنة بمقولة أنه أبرمه تحت تأثير الإكراه الواقع خلال عملية القرعة ، على سند من القول بأن مؤدى الإجارة المشار إليها أن تذهب بحق الدائن جميعا باستحالة تمكينه من العين المؤجرة ، وأن المدين ساند دائنه فى طلب البطلان ، فى حين أن عقد الإيجار مجرد رخصة لا شأن للدائن بها ومتعلقة بشخص المدين ، والدعوى غير المباشرة تعد استثناء من القاعدة العامة فلا يجب التوسع فيها ، ولا يمكن أن يحمل سكوت الخصم على أنه إقرار منه بالإجراء المتخذ وهو ما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا للنعى غير سديد ، ذلك أن النص فى الفقرة الأولى من المادة ٢٣٥ من القانون المدنى على أن لكل دائن ولو لم يكن حقه مستحق الأداء أن يستعمل باسم مدينه جميع حقوق هذا المدين ، إلا ما كان منها متصلا بشخصه خاصة أو غير قابل للحجز . . . يدل على أن نطاق الدعوى غير المباشرة لا يشمل الحقوق التى يؤدى استعمال الدائن لها إلى المساس بما يجب أن يبقى للمدين من حرية فى تصرف شئونه ، فيجوز للدائن أن يرفع دعوى بإبطال عقد كان مدينه طرفا فيه لعيب شاب رضاه ، ولا يعتبر بذلك من قبيل الحقوق المتصلة بشخص المدين فيجوز من ثم استعمالها باسمه ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى أن المطعون عليه الثانى أسس دعواه عند طلب الحكم بتسليمه العين المؤجرة وتمكينه من الانتفاع بها على بطلان عقد الإيجار الصادر للطاعنة والذي تضمنه محضر القرعة التى أجريت فى محافظة الجيزة ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه بعد استعراضه توافر سائر شروط الدعوى غير المباشرة انتهى إلى أن المطعون عليه الثانى يحق له الطعن على عقد الإيجار الصادر من المؤجر له إلى الطاعنة



لصدوره نتيجة اكراه لا يحس إجراء عملية القرعة فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ولا يعيبه ما وقع فيه من تقديرات قانونية خاطئة لا تؤثر في جوهر قضائه . لما كان ذلك وكان المدين الذي أوجبت الفقرة الثانية من المادة ٢٣٣ آنفة الذكر ادخاله خصما في الدعوى قد يتخذ موقفا سلبيا تاركا للدائن عبء مباشرة الدعوى عنه ، أو يسلك موقفا إيجابيا فيعمد إلى مباشرة الدعوى بنفسه ، وحينئذ يقتصر دور الدائن على مجرد مراقبة دفاع المدين ، وكان المدين المطعون عليه الأول قد اثر طيلة تردد الدعوى أمام محكمة أول درجة الموقف السلبى مكتفيا بأن يقرر أمامها بجلسته ١٩٦٩/٢/١٣ أنه أكره على التوقيع على محضر القرعة ، كما جاء على لسان محاميه بمحضر جلسته ١٩٧٢/١١/١٣ أمام محكمة الاستئناف أنه ينضم للمطعون عليه الثانى فى طلباته ، فإن قول الحكم إنه وقف من الدائن موقف المظاهر المؤيد له لا ينطوى على خطأ فى تطبيق القانون ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن النعى بالوجهين الأول والثانى من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الاخلال بحق الدفاع من وجهين ( أولا ) أن الطاعنة دفعت بعدم قبول الدعوى لانتفاء مصلحة المطعون عليه الثانى فى رفعها ، لأنه سودانى الجنسية ولا يقيم بجمهورية مصر العربية ، وتقدمت بطلب المحكمة الاستئناف لاستجوابه غير أن المحكمة رفضته مستنتجة وجود المصلحة دون تحقيق دفعها — ( الثانى ) أن المحكمة عولت على أقوال شاهد المطعون عليه الثانى رغم تجريح الطاعنة لها نظرا لمصلحة القربى التى تربطهما ، ولأن أقواله تدحضها أوراق الدعوى وأطرححت المحكمة هذا الدفاع .

وحيث إن النعى مردود فى وجهه الأول بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء مصلحة المطعون عليه الثانى فى إقامتها بأن القانون لا يستلزم إقامة المستأجر الأجنبى إقامة دائمة بالإضافة إلى أن الثابت عدم مغادرته البلاد نهائيا بدليل مثولة بشخصه أمام محكمة الاستئناف فى إحدى الجلسات وتوكيله محاميا لبدء دفاعه ، وهى اسانيد سائغة ومقبولة ومؤدية إلى النتيجة التى انتهى إليها ، والجدل فيها موضوعى لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ، ولما كان القانون لا يلزم المحكمة وهى بسبيل تكون عقيدتها

اتباع طريق معين للاثبات ، وحسبها أن تقيم قضاها على ما يكفي لحمله ، فإنه لا على المحكمة إذا هي لم تستجب لطلب الاستجواب ، والنعي مردود في وجهة الثاني بأن محكمة الموضوع تستقل بتقدير أقوال الشهود متى كان استخلاصها سائفا ، ولها أن تلمن إلى أقوال شاهد دون آخر ، ومرد ذلك لوجودها دون معقب ، لما كان ذلك وكانت لم تبين في صحيفة الطعن القرائن المستمدة من أوراق الدعوى والتي ترى أنها مكدبة لشاهد المطعون عليه الثاني ، فإن ما أورده سبب النعي يكون مجهلا ، ومن ثم فهو في هذا الشق غير مقبول .

وحيث إن الطاعة تنعى بالأوجه الثالث والرابع والخامس من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاها على أن الطاعة كانت تعلم وقت وضع يدها على عين النزاع أنها مؤجرة للمطعون عليه الثاني بدليل أنها لاقت بالمحافظة ، دون أن يكشف الحكم عن المصدر الذي استقى منه هذه النتيجة ، على حين أن الثابت أن علمها باستئجاره كان في تاريخ لاحق لإجراء القرعة بالاضافة إلى أن لجوءها إلى المحافظة لا يصلح دليلا على العلم المدعى ، إذ من غير المعقول أن تطلب من جهة الإدارة استئجار شقة غير خالية وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعي في غير محله ، ذلك أن المادة ١/٥٧٣ من القانون المدني وإن شرعت القاعدة العامة في المفاضلة بين المستأجرين ، متى أجز مؤجر معين سواء بنفسه أو عن طريق نائب عنه صينا بذاتها عدة إجازات عن مدة بعينها أو عن مدد متداخلة ، وجعلت الأولوية لمن سبق منهم في وضع يده على العين المؤجرة دون اعتداد بسبق تاريخ الأجرة أو إثبات تاريخها ، إلا أن مجال تطبيقها لا يفتح والتراحم لا يقوم إلا إذا كانت العقود مبرمة مع مستأجرين عديدين بعقود إيجار صحيحة ونافذة ، فإذا شاب إرادة المؤجر عند صدور أحد العقود منه أحد عيوب الإدارة وقرر بطلانه تعدمت المحكمة من إدخاله في تطلق المفاضلة . ولما كان البين من الحكم الابتدائي التأييد بالحكم المطعون فيه أنه مهد لقضائه بإطعته لآقوال شاهد المطعون عليه الثاني الذي قرر أن محافظة الجيزة التي يحلها المطعون عليه الثالث استدعت المالك - المطعون عليه

الأول — وطلبت منه العدول عن عقد الإيجار الصادر منه للمطعون عليه الثاني وتحرير عقد جديد للطاعة ؛ وإنه رفض في البداية ثم أذعن تحت تأثير الإكراه الواقع عليه ، واضطر إلى التوقيع على محضر عملية القرعة لصالح الطاعة ، بما يفيد أنه انتهى إلى ان إرادة المؤجر عند إبرامه التعاقد الصادر إلى الطاعة كانت معيبة ، وكان حسب ذلك لا طراح مريان هذا العقد دون حاجة إلى إجراء المفاضلة بينه وبين العقد الصادر من ذات المؤجر إلى المطعون عليه الثاني. لما كان ذلك فإنه ولئن عمد الحكم رغم ذلك إلى الاستعانة بأحكام المادة ٥٧٣ أنه الذكر للتدليل على علم الطاعة بأن العين مؤجرة لا خرواً ووضع يدها كان وليد فحش ؛ ورتب على ذلك تفصيل عقد المطعون عليه الثاني وتمكينه من العين المؤجرة ، إلا أنه طالما انتهى الحكم إلى النتيجة السليمة وإن تنكب صحيح الوسيلة فإن من حق محكمة النقض أن تقوم الحكم دون أن تنقضه ، ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالوجه الثاني من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول أنها قدمت إلى محكمة الاستئناف عقد إيجار مؤرخ ١٩٧٠/٥/٢٠ صادر إليها من وكيل المالك — المطعون عليه الأول — وعددا من إيصالات سداد الأجرة في شهور لاحقة موقع عليها من المالك شخصيا وأوضحت أن هذا الأجراء من المالك يفيد تصحيح الإجراءات السابقة ، وإذ لم يرد الحكم على هذا الدفاع فإنه يكون قد عارده قصور في التسبيب .

وحيث إن النعى في محله ، ذلك أنه لما كان الثابت في الدعوى أن الطاعة قدمت بجلسة ١٩٧٢/١١/١٣ إلى محكمة الاستئناف حافظة طوت صورة فوتوغرافية لعقد إيجار ثابت التاريخ في ١٩٧٠/٥/٢٣ صادر لها من وكيل المطعون عليه الأول ينضمّن استئجارها عين انتزاع وعدة إيصالات بسداد الأجرة منها في تواريخ تالية ، وأثبت على وجه الحافظة أن هذا العقد يعتبر توكيدا للعلاقة الإيجارية القائمة من قبل وإقرارا لها وإجازة لما تم أمام محافظة الجيزة ؛



لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه يتحدث عن عقد الإيجار وإيصالات الأجرة وأغفل التعرض لدلائلها وهل تعد أجازة للأجراءات الحاصلة في محضر القرعة أو أنها تعد إنشاء لعلاقة إيجارية جديدة في تاريخ إبرامه ، كما لم يبين مدى تأثير العقد على الدعوى غير المباشرة التي سلكها المطعون عليه الثاني عند رفعه دعواه ، وكان تقديم هذا العقد بهذه المثابة ينطوي على دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكون قد عاوه القصور في التسييب بما يتعين معه نقضه لهذا السبب وحده ، على أن يكون مع النقض الإحالة .

---

## جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعضوية السادة  
المستشارين مصطفى الفقى، وأحمد سيف الدين سابق، ومحمد عبد الحالى البغدادى، وأحمد شيبه الحمد .

(١٩٦)

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤ القضائية :

حكم "حجية الحكم" . نظام عام . نزع ملكية للنفعة العامة . تعويض .

حجية الأمر المقضى . من النظام العام . لا يتعارض ذلك مع جواز نزول من صدور لصالحه  
الحكم من الحق الثابت به . مثال . بشأن نزول جهة الإدارة عن القرار الصادر من لجنة الامتراضات  
في التقدير عن نزع ملكية للنفعة العامة .

لأن كانت حجية الأمر المقضى قد أصبحت متعلقة بالنظام العام وفقا  
لنص المادة ١٠١ من قانون الإثبات ، إلا أنه مازال للحكوم له الحق في النزول  
عن الحكم الصادر لصالحه ، وقد نصت المادة ١٤٥ من قانون المرافعات على  
أن النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به كما جاء في المذكرة  
الايضاحية لقانون الإثبات تعليقا على نص المادة ١٠١ منه أنه يجوز للخصم أن  
يتنازل عن الحكم الصادر لمصلحته إذا تنازل عن الحق الثابت بهذا الحكم وانهى  
بهذا التنازل النزاع الذى تناوله الحكم . وإذا كان الثابت أن الطاعن وباقى ملاك  
الأراضي التى نزع ملكيتها قد تقدموا بطلبات إلى محافظ البحيرة المطعون ضده  
الثانى لإعادة النظر في التقديرات السابقة لقيمة الأراضي المتروعة ملكيتها فأحال  
تلك الطلبات إلى مجلس مدينة دمنهور - المطعون ضده الأول - الذى شكل لجنة  
لفحص الموضوع انتهت في تقريرها إلى اقتراح رفع التقدير إلى مبلغ ١ جنيه ،  
٧٥٠ ملما للتر المربع الواحد وقد وافق المطعون ضده الأول على هذا الاقتراح  
وأصدر قرارا برفع التقدير إلى السعر الذى اقترحتة اللجنة ، كما أصدر المطعون ضده  
الثانى القرار رقم ٦ لسنة ١٩٧١ أقر فيه التقدير الجديد ، فإن مفاد ذلك نزول  
المطعون ضدهما عن التقدير السابق فيزول معه القرار الصادر من لجنة الاعتراضات  
في شأنه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن رفع على المطعون ضدهما الدعوى رقم ٨٢٠ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى دمنهور بطلب الزامهما بأن يدفعوا له مبلغ ٥٣٧٧ والفوائد القانونية حتى تمام السداد ، وذلك استنادا إلى أن مجلس مدينة دمنهور (المطعون ضده الأول) نزع ملكية ١٣ قيرط ٢٠ سهما من أطيانه للنفعة العامة تنفيذا للمشروع رقم ٨٣ بإنشاء منطقة سكنية حديثة بدمنهور وقدر لها تعويضا مبلغ ١٣٦٠ جنيها فاعترض على هذا التقدير ولكن لجنة الاعتراضات قضت برفض اعتراضه ، فتظلم هو وباقي ملاك الأراضى المنزوعة ملكيتها من أجل تنفيذ هذا المشروع من ضالة تقدير التعويض إلى محافظة البحيرة — المطعون ضده الثانى — الذى أحال التظلمات إلى المطعون ضده الأول فأمر بتشكيل لجنة لفحصها وانتهت هذه اللجنة إلى اقتراح احتساب سعر المتر المربع من تلك الأراضى بمبلغ ١ جنيه و ٧٥٠ مليا فأصدر مجلس مدنى دمنهور المطعون ضده الأول قرارا فى ١٩٧٠/١٢/٥ بتعديل سعر المتر المربع من تلك الأرض على هذا الأساس ووافقت مديرية الإسكان والمرافق بمحافظة البحير على هذا التقدير بكتابها رقم ٢٨٢٧/ بتاريخ ١٩٧١/١/٩ كما أصدر المحافظ قرارا برقم ٦ لسنة ١٩٧١ بتاريخ ١٩٧١/١/٢٦ باعتماد السعر الجديد ، وإذ طالب الطاعن بصرف باقى التعويض وقدره ٥٣٧٧ جنيها أجابه المطعون ضده الأول بالالتجاء إلى القضاء فأقام الدعوى بطلباته السابقة . دفع المطعون ضدهما بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها وبتاريخ ١٩٧٢/١١/١٥ قضت المحكمة برفض الدفع وفى الموضوع برفض الدعوى . فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٥ سنة ٢٨ قضائية اسكندرية وبتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت



النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذا عرض على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى بسببي الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب في بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه برفض دعواه على أساس أن التظلمات التي تقدم بها هو وباقي الملاك الذين نزعت ملكيتهم للنفعة العامة تنفيذا للمشروع رقم ٨٣ بلدية دمنهور إلى محافظ البحيرة كانت تمثل طعنا منهم في القرار الصادر من لجنة الفصل في الاعتراضات بتأييد تقديرات الحكومة والذي لم يطعن فيه فصار نهائيا كما أن قرار المحافظ رقم ٦ لسنة ١٩٧١ الصادر في ١/٢٦/١٩٧١ نص في مادته الثانية على مريان أحكامه اعتبارا من تاريخ صدوره فلا يسرى على أرض الطاعن التي نزعت ملكيتها في تاريخ سابق على ذلك ، في حين أن التظلمات التي تقدموا بها إلى المحافظ لم يهدفوا من ورائها إلى الطعن في قرار لجنة الاعتراضات بل التمسوا بها إعادة النظر في التعويض الذي قدره مجلس مدينة دمنهور - المطعون ضده الأول - بما للمحافظ من ولاية التصديق على قرارات مجالس المديرية ، وإذا تبين للجنة التي شكلت لفحص تظلمات الملاك أن العدالة تقتضي رفع التقدير إلى ١ جنيه و ٧٥٠ مليا للمتر المربع ، فقد وافق المطعون ضدهما على اقتراح اللجنة وأصدر كل منهما قرار برفع التقدير إلى السعر المشار إليه ، ومن ثم يكون المطعون ضدهما قد نزلا ضمنا عن القرار الصادر من لجنة الاعتراضات بتأييد التقدير القديم ، بل أنهما قاما بصرف الفروق لجميع ملاك الأراضي المنزوعة ملكيتها فيما عداه وطلب من محكمة الموضوع تدب خبير للتأكد من ذلك إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الطلب فأخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب بما يسوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مديد ، ذلك أنه وإن كانت حجية الأمر المقضي قد أضحت متعلقة بالنظام العام وفقا لنص المادة ١٠١ من قانون الإثبات ، إلا أنه مازال للحكوم له الحق في النزول عن الحكم الصادر لصالحه ، فقد نصت المادة ٦٤٥ من قانون المرافعات على أن النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به كما جاء في المذكرة الإيضاحية لقانون الإثبات تعاليفا على نص المادة ١ منه أنه يجوز للنصم أن يتنازل عن الحكم الصادر لمصلحته إذا

تنازل عن الحق الثابت بهذا الحكم وانتهى بهذا التنازل النزاع الذي تناوله الحكم لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن وباقي ملاك الأراضي التي نزعت ملكيتها تنفيذاً للمشروع رقم ٨٣ بلدية دمنهور قد تقدموا بطلبات إلى محافظ البحيرة - المطعون ضده الثاني - لإعادة النظر في التقييمات السابقة لقيمة الأراضي المنزوعة ملكيتها فأحال تلك الطلبات إلى مجلس مدينة دمنهور - المطعون ضده الأول - الذي شكل لجنة لفحص الموضوع انتهت في تقريرها إلى اقتراح رفع التقييم إلى مبلغ ١ جنيه و ٧٥٠ مليم للتر المربع الواحد وقد وافق المطعون ضده الأول على هذا الاقتراح وأصدر قراراً بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٥ برفع التقييم إلى السعر الذي اقترحه اللجنة ، كما أصدر المطعون ضده الثاني القرار رقم ٦ لسنة ١٩٧١ بتاريخ ١٩٧١/١/٢٦ أقر فيه التقييم الجديد ، فإن مفاد ذلك نزول المطعون ضدهما عن التقييم السابق فيزول معه القرار الصادر من اللجنة الاعتراضات في شأنه ، وليس صحيحاً ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن قرار المحافظ - المطعون ضده الثاني - لا يسرى على أرض الطاعن بمقولة أنها نزعت ملكيتها قبل صدوره ، ذلك أن هذا القرار قصده رفع ظلم عن عاتق ملاك الأراضي التي نزعت ملكيتها بالفعل تنفيذاً للمشروع رقم ٨٣ بلدية دمنهور وأن النص في مادته الثانية على أن يعمل به من تاريخ صدوره قصده تحديد تاريخ الأحقية في صرف فرق السعر ، وقد حجبه ذلك الاستدلال الفاسد عن الرد على طلب الطاعن ندب خبير للتحقق من تنفيذ القرار وصرف الفروق إلى جميع ملاك الأراضي المنزوعة ملكيتها فيما عداه ، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال فضلاً عن القصور في التسبيب بما يتعين معه نقضه والإحالة .

## جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الأسبوطى وعضوية السادة المستشارين :  
محمد كمال عباس ، صلاح الدين يونس ، والدكتور ابراهيم على صالح ، والفى بطر حبشى .

( ١٩٧ )

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ، ٢ ) ضرائب "ضريبة الأرباح التجارية" . شركات "شركات التضامن" .

( ١ ) ضريبة الأرباح التجارية . فرضها على شريك متضامن شخصيا فى شركات التضامن أو التوصية  
التزام هذا الشريك بتقديم الإقرار عن أرباحه وجوب توجيه اجراءات ربط الضريبة اليه أو الى من بينه  
من الشركاء أو الغير

( ٢ ) طعن مدير شركة التوصية فى قرار لجنة الطعن الضريبى نيابة عن الشركاء المتضامين  
دون توكيل ، غير مقبول طعنه بهذه الصفة لا يتصرف اليه أوراق الشركاء المتضامين .

١ - مؤدى نص المادة ٣٤ / ٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - وعلى  
ماجرى به قضاء هذه المحكمة - إن المشرع لم يعتد بالشخصية الاعتبارية لشركات  
التضامن أو التوصية ، فلم يخضعها بهذا الوصف كما أخضع الشركات المساهمة  
فى المادة ٣١ منه ، بل سوى فى حكم المادة ٣٤ منه بين الشريك المتضامن  
فى هذه الشركة وبين الممول الفرد من حيث إخضاع كل منهما للضريبة فى حدود  
ما يصيبه من ربح ، مما يقتضاه أن هذا الشريك يعتبر فى مواجهة مصلحة الضرائب  
هو الممول وهو المسئول شخصيا عن الضريبة ، ونتيجة لذلك يكون على هذا الشريك  
حسب تقدم الإقرار عن أرباحه فى الشركة ، كما يجب أن توجه الاجراءات اليه  
من مصلحة الضرائب ، كل ذلك إلا إذا كان الشريك قد أناب أحد الشركاء  
أو الغير فى تقديم الإقرار عن الأرباح إلى مصلحة الضرائب ، فإن الاجراءات  
فى هذه الحالة يجوز أن توجه إلى هذا النائب بصفته ممثلا للشريك .

٢ - لا يجوز الطعن من مدير شركة التوصية فى قرار لجنة الطعن نيابة عن  
الشركاء المتضامين دون توكيل خاص بذلك ، ولما كان الحكم قد جرى فى قضائه  
أن الأوراق خلو من توكيل الشركاء المتضامين لمدير الشركة فى الطعن على قرار



الجنة ، وكان المدير قد أقام طعنه بهذه الصفة وحدها ، فإن هذا الطعن لا ينصرف إلى شخصه باعتباره شريكا متضامنا ولا باقى الشركاء المتضامنين .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعه وبعد المداوله .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتمصل فى أن مأمورية ضرائب قنا قدرت أرباح شركة ... .. لتجارة الأخشاب وهى شركة توصيه بسيطة بالمبالغ ١٨٧٥ جنيها و ٢٢٠٠ جنيها و ٣٣٧٩ جنيها عن السنوات من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٦ على التوالى يخص الشركاء المتضامنين النصف والباقى لحصة التوصيه وإذا اعترضوا وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها فى ١٣/٦/١٩٦٤ بتخفيض أرباح الشركة إلى ١٢٧٨ جنيها و ١٦٧٤ جنيها و ١٨٣٠ جنيها عن سنوات النزاع فقد أقام الطاعن بصفته مديرا للشركة الدعوى رقم ٨١ لسنة ١٩٦٤ قنا الابتدائية طعنا على هذا القرار . دفعت مصلحة الضرائب بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للشركاء المتضامنين استنادا إلى أنه رفع من غير ذى صفة . بتاريخ ١٩٧١/١٢/٨ حكمت المحكمة برفض الدفع وبقبول الطعن شكلا وتخفيض أرباح الشركاء المتضامنين إلى المبالغ التالية ٣٨٥ جنيها و ٥٤٦ ل.يا و ٥٦١ جنيها و ٥٩٥ ل.يا و ٦٠٨ جنيها و ٤٨٠ ل.يا فى سنوات النزاع وأشارت فى أسبابها إلى انتهاء النزاع صلحا عن حصة التوصية . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٨ لسنة ٤٧ ق أميوط بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى الابتدائية لرفعها من غير ذى صفة . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق القرض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد من وجهين حاصلهما أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم قضى بعدم قبول الدعوى الابتدائية تأسيساً على أن مؤدى نص المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن شركات التضامن والتوصية لا تخضع للضريبة وإنما تربط على الشريك المتضامن وهو الذى يحق له وحده أن يطعن في الربط بنفسه أو بمن ينوب عنه وإذا كان مدير شركة التوصية هو الذى طعن في قرار اللجنة بصفته هذه دون أن يكون نائباً عن الشركاء المتضامين فإن طعنه يكون غير مقبول عنهم في حين أن شركة التوصية شخصية معنوية لم يهدرها قانون الضرائب بحيث يحق لمدير الشركة تمثيل الشركاء المتضامين دون نيابة منهم هذا إلى أن الطاعن وإن كان مديراً لشركة التوصية إلا أنه شريك متضامن يمثل نفسه في الطعن على قرار اللجنة .

وحيث إن هذا النعى مردود وذلك أنه لما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص في فقرتها الثانية على أنه " وفيما يتعلق بشركات التضامن فرض الضريبة على كل شريك شخصياً عن حصته في أرباح تعادل نصيبه في شركة " وتقضى في فقرتها الثالثة على أنه " . أما فيما يتعلق بشركات التوصية فتفرض باسم كل من الشركاء المتضامين بمقدار نصيبه في الربح وما زاد عن ذلك فتفرض عليه الضريبة باسم الشركة " وكان مؤدى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لم يعتد في هذا الخصوص بالشخصية الاعتبارية لشركات التضامن والتوصية فلم يخضعها بهذا الوصف للضريبة كما أخضع الشركات المساهمة في المادة ٣١ منه ، بل سوى في حكم المادة ٣٤ بين الشريك المتضامن في هذه الشركات وبين الممول الفرد من حيث إخضاع كل منهما للضريبة في حدود ما يصيبه من ربح ، مما يقتضيه أن هذا الشريك يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو المسئول شخصياً عن الضريبة ، ونتيجة لذلك يكون على هذا الشريك عبء تقديم الإقرار عن أرباحه في الشركة كما يجب أن توجه الإجراءات إليه شخصياً من مصلحة الضرائب كل ذلك إلا إذا كان الشريك قد أذاب أحد الشركاء أو الغير في تقديم الإقرار عن الأرباح إلى مصلحة الضرائب ، فإن الإجراءات في هذه الحالة يجوز أن تنوّه إلى هذا النائب بصفته ممثلاً للشريك مما لا يسوغ معه القول بجواز الطعن

من مدير شركة التوصية في قرار لجنة الطعن نيابة عن الشركاء المتضامين ، دون توكيل خاص بذلك ، ولما كان الحكم قد جرى في قضائه على أن الأوراق خلو من توكيل الشركاء المتضامين لمدير الشركة في الطعن على قرار اللجنة وكان المدير قد أقام طعنه بهذه الصفة وحدها فإن هذا الطعن لا ينصرف إلى شخصه باعتباره شريكاً متضامناً ولا إلى باقى الشركاء المتضامين وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الأسيوطى وعضوية السادة  
المستشارين: جلال عبد الرحيم عثمان ، محمد كمال عباس ، وصالح الدين يونس ، الدكتور  
ابراهيم على صالح

( ١٩٨ )

الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٤٤ القضائية :

ضرائب " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " .

الممول الخاضع لقواعد الربط الحكى فى القانون ٥٥ لسنة ٦٧ جواز اختياره المحاسبة على أساس  
أرباحه الفعلية . شرط . تقديم طلب بذلك فى الميعاد المحدد لا يغنى عن ذلك تمسك الممول بهذا  
الطلب أثناء نظر النزاع فى أى مرحلة من مراحله .

النص فى الفقرة الأولى والبند رقم ( ١ ) من المادة الثانية من القانون رقم ٥٥  
لسنة ١٩٦٧ بنظام الربط الحكى لضريبة الأرباح التجارية والصناعية على  
أنه " استثناء من حكم المادة السابقة تربط الضريبة على الأرباح الحقيقية للمولين  
الذين تجاوز أرباحهم فى سنة الأساس ٢٥٠ جنيها عن أية سنة من السنوات  
انقضية فى الحالتين الآتيتين : ( ١ ) إذا أثبت الممول أن أرباح السنة المقيسة  
تقل بنسبة ٢٥ ٪ أو أكثر عن أرباح سنة الأساس بشرط أن يطلب محاسبته  
عن أرباحه الحقيقية بكتاب موصى عليه بعلم الوصول فى الميعاد المنصوص عليه  
فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه " — يدل على أن  
المشرع قد أجاز استثناء لمولى ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ممن يخضعون  
لقواعد الربط الحكى طبقاً لأحكام هذا القانون اختيار المحاسبة على أساس  
أرباحهم الفعلية شريطة أن يقدم الممول طلباً يعلن فيه هذه الرغبة فى الميعاد  
المحدد بمقتضى خطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول ، ولا يغنى عن هذا الالتزام  
أن يتمسك الممول بهذا الطلب أثناء نظر النزاع فى مرحلة من مراحله  
طالما أن المشرع قد شرطه لكى يفيد الممول من هذه الرخصة المقررة  
استثناء .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر صالح والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتصل في أن مأمورية ضرائب دمياط قدرت صافي أرباح المطعون ضده من نشاطه في استغلال مقهى وفندق عن كل من سنى ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ بمبلغ ٢٦٢ جنيه وذلك قياسا على أرباحه من سنة ١٩٦٢ وعن كل من سنى ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ بمبلغ ٧٨٠ جنيه وعن سنة ١٩٦٧ بمبلغ ٤٦٤ جنيه ، وإذا اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٦٩ بتأييد تقدير المأمورية في اتخاذها أرباح سنة ١٩٦٢ أساسا للقياس عن سنى ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ وتخفيض التقدير عن كل من سنى ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ إلى مبلغ ٤٦٩ جنيه ومبلغ ٢٧٢ جنيه عن سنة ١٩٦٧ ، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ١٧٩ سنة ١٩٦٩ تجارى دمياط الابتدائية كما أقام الممول - المطعون ضده - الدعوى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٦ تجارى دمياط الابتدائية طعنا على هذا القرار ، وبتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٧٠ حكمت محكمة أول درجة برفض الدعوى رقم ١٧٩ سنة ١٩٦٩ تجارى دمياط - المقامة من مصلحة الضرائب - وتأييد قرار اللجنة بالنسبة لتقدير أرباح الممول من سنة ١٩٦٧ بواقع ٢٧٢ جنيه وفي الدعوى رقم ١٨٠ سنة ١٩٦٩ تجارى دمياط بتعديل قرار اللجنة واعتبار صافي الأرباح عن كل من سنى ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ بمبلغ ٢٦٢ جنيه .

استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٧٥ لسنة ٤٩ ( مأمورية استئناف دمياط ) ، وبتاريخ ٣ يونيو سنة ١٩٧٣ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وتقديره في الأرباح عن كل من سنى ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ بمبلغ ٤٦٩ جنيه وتأييده فيما قضى به من تقدير صافي الأرباح عن كل من السنوات ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٧ بمبلغ ٢٦٢ ، ٢٦٢ ، ٢٧٢ جنيه على التوالي . طعنت

الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأت انه جدير بالنظر فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم حدد أرباح المطعون ضده عن سنة ١٩٦٧ تحديد فعلياً بمبلغ ٢٧٢ جنيه ولم يتخذ أرباحه من سنة ١٩٦٥ وقدرها ٤٦٩ جنيه أساساً للربط عنها مستنداً في ذلك إلى أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ في حين أن المادة الثانية منه تشترط أن يطلب الممول محاسبته عن ربحه الحقيقي بكتاب موصى عليه بعلم الوصول في ميعاد تقديم الاقرار وذلك حتى يتسنى له أن يفيد من المدون عن الربط الحكمي إلى الربط الفعلي والإسقاط حقه فيه ، وإذا كان المطعون ضده لم يتقدم بطلب على النجوى في الموعد الذي حدده المشروع ورغم ذلك فقد جرى قضاء الحكم المطعون فيه على تحديدها في أرباحه عن سنة ١٩٦٧ على أساس الربح الفعلي بواقع ٢٧٢ جنيه فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن النص في الفقرة الأولى وبالبند رقم "١" من المادة الثانية من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ بنظام الربط الحكمي لضريبة الأرباح التجارية والصناعية مل أن "استثناء من حكم المادة السابقة تربط الضريبة على الأرباح الحقيقية للمولين الذين تجاوز أرباحهم في سنة الأساس ٢٥٠ جنيه عن أي سنة من السنوات المقيمة في الحالتين الآتيتين : ( ١ ) إذ أثبت المول أن أرباح السنة المقيمة تقل بنسبة ٢٥٪ أو أكثر عن أرباح سنة الأساس بشرط أن يطلب محاسبته عن أرباحه الحقيقية بكتاب موصى عليه بعلم الوصول في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه يدل على أن المشرع قد أجاز استثناء المولى لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ممن يخضعون لقواعد الربط الحكمي طبقاً لأحكام هذا القانون اختيار المحاسبة على أساس أرباحهم الفعلية شريطة أن يقدم المول طلباً يعان فيه هذه الرغبة في الميعاد المحدد بمقتضى خطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول ، ولا يغني عن هذا الالتزام أن يتمسك المول بهذا الطلب أثناء نظر



التراع في مرحلة من مراحله طالما أن المشرع قد شرطه لكي يفيد الممول من هذه الرخصة المقررة استثناء . ولما كان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده لم يطالب بحاسبته على أساس أرباحه الفعلية على النحو وفي الموعد السابق البيان ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على تحديد أرباحه عن سنة ١٩٦٧ تحديدًا فإلما بواقع ٢٧٢ جنيه حالة أنه يتعين في هذه الحالة الأخذ بالتقدير الحكمي لأرباحه عن تلك السنة بواقع ٤٦٩ جنيه فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطاييه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الحكم بإلغاء الحكم المسأنف وتحديد أرباح المطعون ضده عن سنة ١٩٦٧ بمبلغ ٤٦٩ جنيهًا .

## جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد مدني العصار ورافقت عبد الرحيم وزكي الصاوي صالح وجمال الدين عبد اللطيف .

( ١٩٩ )

الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٤ القضائية :

( ١ ) إعلان " الإعلان في المحل المختار " . دعوى . محاماه . موطن .

مكتب المحامي الموكل من الخصم . اعتباره محلا مختارا له في درجة التقاضي الموكل فيها .  
 جواز إعلانه بالقرار الصادر بإعادة الدعوى للرافعة في هذا المحل .

( ٢ ) التزام " تنفيذ الإلتزام " . تعويض .

تنفيذا الإلتزام . إما إن يكون عينيا أو عن طريق التعويض . التعويض قد يكون نقديا .  
 أو عينيا .

( ٣ ) ارتفاق . استئناف " الطلب الجديد " . التزام . دعوى . تعويض .

استئناف المدعى الحكم الصادر برفض دعواه . طلبه في صحيفة الاستئناف الحكم له بالطلب  
 الأصلي . تمسكه من بعد بطلبه الاحتياطي . لا يعد طلبا جديدا في الاستئناف . مثال . بشأن حق  
 ارتفاق سلبي .

( ٤ ) التزام " التضامن " . استئناف " الطلب الجديد " . نقض .

النعم الذي لا يحقق سوى مصلحة نظرية صرف للطاعن . غير منتج . مثال بشأن طلب التضامن  
 لأول مرة في الاستئناف .

( ٥,٦,٧ ) ارتفاق . ملكية .

( ٥ ) حق الارتفاق . ماهيته . انتقاص من نطاق ملكية العقار الخادم .

( ٦ ) الاتفاق على إنشاء حقوق الارتفاق الإيجابية أو السلبية . جوازه في حدود القانون  
 والنظام العام والآداب .

( ٧ ) الاتفاق على تقرير حق ارتفاق سلبى بعدم إخلال على العقار المخدم . ثبت أنه يحقق مصلحة مشروعة لمالك العقار . استنادا لحكم فى ذلك إلى أسباب سائفة لنفى التعسف لاختطاف .

١ - الأصل أن يستم تسليم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو فى موطنه الأصلى ويجوز تسليمها فى الموطن المختار فى الأحوال التى بينها القانون ، وصدرت توكيل من أحد الخصوم لمن وكله من المحامين بمقتضى توكيل عام أو خاص من شأنه طبقا للواد ١٠ و ٧٢ و ٧٤ من قانون المرافعات أن يجعل موطن هذا الوكيل معتبرا فى إعلان الأوراق اللازمة لسير الدعوى فى درجة التقاضى الموكل هو فيها . وإذا كان الثابت فى الدعوى أن محكمة الاستئناف حجزت الدعوى للحكم وصروحت بتقديم مذكرات ، وقدم الأستاذ ... بصفة وكيل عن الطاعنتين مذكورة بدفاعهما فى الميعاد ثم قررت المحكمة إعادة الدعوى للرافعة ثم كلفت المطعون عليهما بإعلان الطاعنتين ، فاعانوهما بمكتب الأستاذ ... بوصفه موطنهما المختار وتسلم هو شخصيا الإعلان دون أن يعترض أو ينفى وكالته عن الطاعنة الأولى وهو ما يستفاد منه أنه كان وكيلاً عنها فى الاستئناف ، وقد تولى هو بصفته وكيلاً عن الطاعنتين الطعن فى الحكم الاستئنافى بطريق النقض ، وإن يكن هذا بناء على توكيل آخر ، لما كان ذلك فإن الإعلان سالف الذكر يكون صحيحا وإذا اعتد به الحكم المطعون فيه ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بالبطلان فى غير محلة .

٢ - تنفيذ الالتزام إما أن يكون تنفيذا جديدا فيقوم المدعى بإداء عين ما لزم به أو تنفيذا عن طريق التعويض ، والتعويض قد يكون تقديرا أو عينيا بإزالة المخالفة التى وقعت إخلالا بالالتزام .

٣ - إذا كان الثابت أن المطعون عليهم طلبوا أمام محكمة أول درجة الحكم بالزام الطاعنتين بسد جميع الفتحات التى تطل على ملكهم من الجهة القبالية ولما أن قدم الخبر تقريره ، عدلوا طلباتهم إلى طاب الحكم أصليا بالزام الطاعنتين بأقامة السور الذى بينه الخبر فى تقريره ، واحتياطيا بالزمهما بأن تدفعا لهم مبلغ ١٠٣٥ ج قيمة تكاليف إنشاء هذا السور - وهى القيمة المبينة ، بالتقرير - ليتولوا هم أقامته بمقرتهم . وإذا قضت المحكمة برضى دعواهم فقد طلبوا فى صحيفة استئنافهم إلغاء الحكم المستأنف والزام الطاعنتين بأقامة السور



المذكور ، ثم طلبوا في مذكرتهم الزام الطاعنتين بأن تدفعا لهم متضامتين مبلغ ١٠٣٥ ج من قيمة تكاليف إنشاء هذا السور اذى اضطروا الاقامته ، وقالوا في مذكرتهم أن هذا المبلغ هو ما قدره الخبير ولكنهم يحملوا بباقي التكاليف الفعلية ولما كان طاب المطعون عليهم في صحيفة الاستئناف تنفيذ الالتزام بطريق التعويض العيني باقامة السور لسد الفتحات على نفقة الطاعنتين ينطوى على طلب الزامهما بقيمة تكاليف اقامة هذا السور ، فإن طلب هذه التكاليف في مذكرتهم لا يكون طلبا جديدا في الاستئناف .

٤ — لأن كان طاب الحكم بالتضامن ، يعتبر طلبا جديدا لا يجوز ابدؤه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف تطبيقا لنص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات ، إلا أن النعى بشأنه غير متح ولا يحقق للطاعنتين سوى مصلحة نظرية صرف لأن الحكم المطعون فيه انتهى إلى رفض هذا الطلب ، ولا نهود عليهما أية فائدة من نقض الحكم في هذا الخصوص .

٥ — حق الارتفاق طبقا للمادة ١٠١٥ من القانون المدني هو خدمة يؤديها العقار المرتفق به للعقار المرتفق فيحد من منفعة الأول ويجعله مثقلا بتكاليف لفائدة الثاني ، وهو وإن لم يحرم مالك العقار الخادم من ملكيته إلا أنه يتقص من نطاقها فيجرمة من القيام بأعمال في عقاره كان له الحق في أن يقوم بها لولا وجود حق الارتفاق ، كما أنه يوجب عليه ألا يمس في استعماله لحقوق ملكيته بحق الارتفاق فلا يعوق استعماله أو ينقصه أو يجعله أكثر مشقة .

٦ — النص في المادة ١٠١٦ من القانون المدني على أن "حق الارتفاق يكسب بعمل قانوني أو الميراث" يدل على أن للأفراد أن يتفقوا على إنشاء حقوق الارتفاق التي يختارونها سواء كانت ايجابية أم سلبية مع مراعاة أن تكون في حدود القانون والنظام العام والآداب .

٧ — إذ كان مفاد الاتفاق — في عند البدل — هو تقرير حق ارتفاق سلبى بعدم المطلق على ملك المطعون عليهم ، وهو أمر لا مخالفة فيه للقانون ، وكان الحكم المطعون فيه في خصوص الرد على دفاع الطاعنتين بأن هذا الشرط تعسفى قد عرض للحالات الثلاث التي أوردتها المادة الخامسة من القانون المدني وقررانها غير متوافرة في المدعى لأن المصلحة المقصودة من هذا الشرط

مشروعة ولم يثبت من الأوراق أن المطعون عليهم قصدوا إلى مجرد الاضرار بالطاعتين ، بل الثابت أن المصالح التي يرجون تحقيقها مصالح اديبيه جوهرية حرصوا على النص عليها صراحة ، بالايديع : لا للقول بأننا قليلة الأهمية بالنسبة لما يصيب الطاعتين من ضرر بسببها ، وإذا يتضح : أساف أن المحكمة في حدود سلطاتها التقديرية أطرحت بأسباب سائغة لها أصلها الدات في الأوراق ما تمسكت به الطاعتان من أن الشرط المشار إليه تعسفى ، فإن النعى يكون غير سديد .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدوى رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٦٩ مدنى القاهرة الابتدائية ضد الطاعتين طابوا فيها الحكم بالزامهما بسد جميع الفتحات من أبواب وشبابيك وبلكنات وفرندات ومناور تطل على ملكهم من الجهة القبلىة بطول ٤٠ مترا ، وقالوا شرحا لدعواهم أنه بموجب عقد بدل مسجل فى سنة ١٩٦٥ تنازلا — كطرف ثان — ... .. كطرف أول — عن قطعة أرض فضاء رقم ١١٦ كائنه بشارع ولى العهد بالقبة ونص فى البند الثانى عشر من العقد على أنه فى حالة إقامة الطرف الأول أو من تؤول اليه الأرض موضوع البديل مستقبلا فيلا ( سكن خاص ) فقط على قطعة الأرض فله الحق فى عمل فتحات طبقا لقوانين البناء ، وفى حالة إقامة عمارة سكنية استثنائية بمعرفة الطرف الأول أو من تؤول اليه قطعة الأرض المذكورة فليس لهم الحق فى عمل فتحات أبواب أو شبابيك أو بلكنات أو فرندات أو مناور تطل على بقية ملك البائعين لهذه الأرض وهى

الجهة القبلية بطون ٤٠ مترا وذلك سواء كانت هذه الواجهة مقامة على الصامت أو بعيدة لأى مسافة عن هذا الحد الفاصل ، وأضافت المطعون عليهم أن الطاعتين اشتريا الأرض المذكورة وأنشأتا عليها عمارة سكنية استغلالية وقامت بفتح أبواب وشبايك وبلكنات وفرندات تطل على ملكهم من الجهة القبلية مخالفتين بذلك البند الثانى عشر سالف الذكر ، وإذ لم تقوما بإسد تلك الفتحات رغم التنبيه عليهما فقد أقاموا الدعوى للحكم لهم بطلباتهم . وفى ١٩٦٩/١١/١ نذبت المحكمة خيرا من الجدول لمعاينة العين موضوع النزاع وبيان مدى مخالفة الطاعتين لما هو متفق عليه فى عقد البذل والأصرار التى لحقت بالمطعون عليهم نتيجة وجود مخالفات وهل يمكن إصلاحها دون إرهاب على مالك العقار المرتفق به ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عدل المطعون عليهم بطلباتهم إلى طلب الحكم أصليا بالزام الطاعتين بإقامة السور الذى بينه الخبير فى تقريره مع مراعاة الأصول الهندسية والفنية اللازمة لإقامته واحتياطيا بالزامهما بأن تدفعا لهم مبلغ ١٠٣٥ جنيه قيمة تكاليف إنشاء هذا السور — حسب تقدير الخبير — ليتولوا هم إقامته بمراعاة الأصول الهندسية والفنية . وبتاريخ ١٩٧١/٢/١٣ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون عليهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤٥٩ سنة ٨٨ ق مدنى القاهرة وفى ١٩٧٢/٦/٢٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف بالزام الطاعتين بأن تدفعا للمطعون عليهم مبلغ ١٠٣٥ جنيه ورفضت ما عدا ذلك من طلبات . طعن الطاعتان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب حاصل السبب الأول منها وقوع بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم المطعون فيه ، ذلك أن محكمة الاستئناف حجرت الدعوى للحكم بجلسة ١٩٧٢/٦/١٩ وبتلك الجلسة قررت إعادة الدعوى للراعية وكلفت المستأنفين — المطعون عليهم — بإعلان المستأنف عليهما — الطاعتين فوجها لهما الإعلان بمكتب الأستاذ ... .. المحامى بوصفه موطنهما المختار ، وتم الإعلان فى هذا الموطن بجلسة ١٩٧٢/٦/٢٩ حيث أصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه ، مع أن الإعلان المذكور باطل بالنسبة للطاعة الأولى لأن الأستاذ ... .. المحامى لم يحضر معها أو عنها فى أية جلسة من الجلسات



حتى يعتبر مكتبه محلا مختارا لها يصح إعلانها فيه ، لا يغير من ذلك أنه قدم لمحكمة الاستئناف مذكرة بدفاع الطاعنتين عندما حجت الدعوى للحكم بالجلسة ١٩٧٢/٦/١٩ لأن مجرد تقديم هذه المذكرة عن الطاعنة الأولى لا يعني أنه موكل عنها ، وإذا اعتد الحكم بهذا الإعلان الباطل فإنه يكون باطلا بدورة .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الأصل أن يتم تسليم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه الأصلي ويجوز تسليمها في الموطن المختار في الأحوال التي بينها القانون ، وكان صدور توكيل من أحد الخصوم لمن وكله من المحامين بمقتضى توكيل عام أو خاص من شأنه طبقا للواد ١٠٧٢ ، ٧٤ من قانون المرافعات أن يجعل موطن هذا الوكيل معتبرا في إعلان الأوراق اللازمة لسير الدعوى في درجة التقاضي الموكل هو فيها ، وكان الثابت في الدعوى أن محكمة الاستئناف حجت الدعوى للحكم بالجلسة ١٩٧٢/٦/١٩ وصرحت بتقديم مذكرات في عشرين يوما وجعلت المدة مناصفة بين الطرفين وقدم الأستاذ ... .. المحامي بصفته وكيلا عن الطاعنتين مذكرة بدفاعهما في الميعاد ثم قررت المحكمة بتلك الجلسة إعادة الدعوى للرافعة بالجلسة ١٩٧٢/٦/٢٠ وبالجلسة الأخيرة كلفت المطعون عليهم بإعلان الطاعنتين فأعلنوهما بتاريخ ١٠٧٢/٦/٢٤ بمكتب الأستاذ ... .. بوصفه موطنهما المختار وتسلم هو شخصيا الإعلان دون أن يعترض أو ينفي وكالته عن الطاعنة الأولى ، وهو ما يستفاد منه أنه وكيلا عنها في الاستئناف ، وقد تولى هو بصفته وكيلا عن الطاعنتين الطعن في الحكم بالاستئناف بطريق النقض وإن يكون هذا بناء على توكيل آخر لما كان ذلك فإن الإعلان سالف الذكر يكون صحيحا وإذا اعتد به الحكم المطعون فيه فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بالبطلان في غير محله .

وحيث إن الطاعنتين تنعيان بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون لقضائه يطلب جديد أبدى لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ، وفي بيان ذلك تقولان أن المطعون عليهما انتهوا أمام محكمة أول درجة إلى طلب الحكم أصليا بالزام الطاعنتين بإقامة السور الذي بينه الخبير في تقريره ، واحتياطيا الزامهما بأن تدفعا لهم مبلغ ١٠٣٥ جنيه تكاليف إقامة هذا السور ، ولما قضى

برفض دعواهم طلبوا في مذكرتهم المقدمة لمحكمة الاستئناف إلغاء الحكم المستأنف والزام الطاعنتين بأن تدفعا لهم متضامتين مبلغ ١٠٣٥ جنيه قيمة تكاليف إنشاء السور الذي اضطروا لإقامته على أرضهم ، وإذ كان هذا الطلب جديدا لم يسبق طرحه على محكمة أول درجة فقد دفعتا في مذكرتهما المقدمة بجلاسة ١٩٧٢/٦/١٩ بعدم قبوله اتباعا لنص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات ، إلا أن الحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفاع وبالزامهما بالمبلغ المطلوب ، وهو ما يبيح مخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعي في خصوص طلب الإلزام بمبلغ ١٠٣٥ جنيه مردود ، ذلك أن تنفيذ الإلزام إما أن يكون تنفيذا عينيا فيقوم المدين بإداء عين ما ألزم به أو تنفيذا عن طريق التعويض ، والتعويض قد يكون نقديا أو عينيا بإزالة لمخالفة التي وقعت إخلالا بالالتزام ، ولما كان الثابت أن المطعون عليهم طلبوا أمام محكمة أول درجة الحكم بالزام الطاعنين بسد جميع الفتحات من أبواب وشبابيك وفرندات ومناور تطل على ملاكهم من الجهة القبلية ، ولما أن قدم الخبير الذي ندبته المحكمة تقريره الذي انتهى فيه إلى أن العمارة التي أقامتها الطاعنتان مكونة من خمسة أدوار في كل دور فتحات وبلكونة ومنورين تطل على ملك المطعون عليهم من الجهة القبلية وأنه يستحيل سد هذه الفتحات لأنها فتحات إضاءة مباشرة لمبنى العمارة ولتلافي هذه الأضرار يلزم إقامة سور بكامل ارتفاع العمارة لسد جوانب المناور وحجب الرؤية وتكلفت أنشاؤه مبلغ ١٠٣٥ جنيه ، عمل المطعون عليهم بطاعتهم إلى طالب الحكم أصليا بالزام الطاعنتين بإقامة السور الذي بينه الخبير في تقريره واحتياطيا بالزامهما بأن تدفعا لهم مبلغ ١٠٣٥ جنيه قيمة تكاليف إنشاء هذا السور ليتولوا هم إقامته بمعرفةهم ، وإذ قضت المحكمة برفض دعواهم فقد طلبوا في صحيفة استئنافهم إلغاء الحكم المستأنف والزام الطاعنتين بإقامة السور المذكور ثم طلبوا في مذكرتهم المقدمة بجلاسة ١٩٧٢/٦/١٩ إلزام الطاعنين بأن تدفعا لهم متضامتين مبلغ ١٠٣٥ جنيه من قيمة تكاليف إنشاء هذا السور الذي اضطروا لإقامته ، وقالوا في مذكرتهم أن هذا المبلغ هو ما قدره الخبير ولكنهم تحملوا بباقي التكاليف الفعلية ، ولما كان طالب المطعون عليهم في صحيفة الاستئناف تنفيذ الالتزام بطريق التعويض العيني بإقامة السور



لسد الفتحات على نفقة الطاعنتين ينطوي على طلب التزامهما بقيمة تكاليف إقامة هذا السور ، لا يكون معه طلب هذه التكاليف في مذكرتهم طلبا جديدا في الاستئناف ، أما النعمى في خصوص طلب الحكم بالتضامن فالرغم من أنه يعتبر طلبا جديدا لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف تطبيقا لنص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات ، إلا أن النعمى بشأنه غير متبع ولا يحقق للطاعنتين سوى مصلحة نظرية صرف لأن الحكم المطعون فيه انتهى إلى رفض هذا الطلب ، ولا تعود عليهما أية فائدة من نقض الحكم في هذا الخصوص لما كان ذلك فإن النعمى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى النعمى بالسبب الثالث إن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول الطاعنتان ، أنهما تمسكتا في دفاعهما أمام محكمة الموضوع بأن الشرط الوارد في البند الثاني عشر من عقد البذل هو شرط تعسفي غير مشروع ومخالف للقانون لأنه يعطى لهما الحق في فتح مطلات على ملك المطعون عليهما من الجهة القبلية إذا أقامتا على الأرض موضوع البذل قلا خاصة ويسلبهما هذا الحق إذا أقامتا عليها عمارة سكنية استغلالية ، إلا أن الحكم رفض هذا الدفاع وقضى بصحة هذا الشرط مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعمى غير مسديد ، ذلك أن حق الارتفاق طبقا للمادة ١٠١٥ من القانون المدني هو خدمة يؤديها العقار المرتفق به للعقار المرتفق فيخدم من منفعة الأول ويجعله مثقلا بتكليف لفائدة الثاني وهو وإن لم يحرم مالك العقار الخادم من مملكته إلا أنه ينتقص من نطاقها فيحرمه من القيام بأعمال في عماره كان له الحق في أن يقوم بها لولا وجود حق الارتفاق ، كما أنه يوجب عليه ألا يمس في استعماله لحقوق ملكيته بحق الارتفاق فلا يعوق استعماله أو يقصده أو يجعله أكثر مشقة ، ولما كان النص في المادة ١٠١٦/١ من القانون المدني على أن "حق الارتفاق يكسب بمثل قانوني أو بالميراث" . يدل على أن للأفراد أن يتفقوا على إنشاء حقوق الارتفاق التي يختارونها سواء كانت إيجابية أم سلبية مع مراعاة أن تكون في حدود القانون والنظام العام والآداب ، وكان الثابت من عقد البذل المبرم بين .....

وبين المطعون عليهم والمسجل في ١١/٨/١٩٦٤ أنه نص في البند الثاني عشر منه على أن "من المتفق عليه صراحة بين الطرفين أنه في حالة إقامة الطرف الأول أو لمن



تؤول إليه الأرض موضوع البديل مستقبلا فيلا — سكن خاص — فقط على قطعة الأرض فله الحق في عمل فتحات طبقا لقوانين البناء ، وفي حالة إقامة عمارة سكنية استغلالية بمعرفة الطرف الأول أو من تؤول إليه قطعة الأرض موضوع البديل فليس لهم الحق في عمل فتحات أبواب أو شبايك أو بلكونات أو فرندات أو مناور تطل على بقية ملك البائعين لهذه الأرض وهي الجهة القبلية بطول حوالى ٤ مترا وذلك سواء كانت الواجهة مقامة على الصامت أو بعيدة لأى مسافة كانت عن هذا الحد الفاصل . ” فإن هذا الشرط يتضمن الاتفاق على أنه في حالة إقامة فيلا على الأرض موضوع البديل يكون لمن تؤول إليه هذه الأرض الحق في فتح مطلات على ملك المطعون عليهم من الجهة القبلية في حدود القانون ، أما في حالة إقامة عمارة سكنية على تلك الأرض ينتفى هذا الحق ، مما مفاده تقرير حق ارتفاق سلبى بعدم المطل على ملك المطعون عليهم في الحالة الأخيرة وهو أمر لا يخالف فيه للقانون ، وقد أورد المحكم المطعون فيه قوله في هذا الخصوص ” إن هذا الشرط قام على اعتبار مقدار الضرر المحتمل وغير المحتمل في نظر العاقلين وقد توقف ذلك في نظرهما على مقدار علو البناء أو انخفاضه وكبر مساحته أو قلتهما وكثرة عدد سكانه أو قاتمهم وهو اعتبار معقول إذ العادة أن تكون الفيلا أقل مساحة من العمارة فيفيد ذلك العقار المجاور وأن تكون الفيلا من دور أو دورين وذلك يحد القدرة على الاطلاع على الجار وتكون العمارة من عدة أدوار خمسة أو ستة وذلك يحد من القدرة على كشف الجار وأن تكون الفيلا سكنا لأسرة واحدة والعمارة من سكان عديدين وضرر عشرة جيران يفوق بكثير ضرر جار واحد وقد يشمل الجار مضايقة جار واحد ولا يشمل مضايقة عشرة جيران . . . . . وفي واقعة النزاع قرر الخبير أن العمارة المقامة استغلالية مكونة من خمسة أدوار بالأرض وبكل دور أربع شقق وبكل دور تسع فتحات وبلكونة غير منورين والفيلا لا يشمل أن يكون بها من الفتحات مثل هذا العدد مما يجعل هذا الشرط في نظر هذه المحكمة قائما على اعتبارات مقبولة قانونا . . . . . ومن ثم كان شرطا مشروعا . “ ، وكان الحكم في خصوص الرد على دفاع الطاعنتين بأن هذا الشرط تعسفى قد عرض للحالات الثلاث التى أوردتها المادة الخامسة من القانون المدنى وقرر أنها غير متوافرة في الدعوى لأن المصلحة المقصودة من هذا الشرط

مشروعة ولم يثبت من الأوراق أن المطعون عليهم قصدوا إلى مجرد الإضرار بالطاعتين ، بل الثابت أن المصالح التي يرجون تحقيقها مصالح أدبية جوهرية حرصوا على النص عليها صراحة بما لا يدع مجالاً للقول بأنها قليلة الأهمية بالنسبة لما يصيب الطاعتين من ضرر بسببها ، وإذا يتضح مما سلف أن المحكمة في حدود سلطاتها التقديرية أطاحت بأسباب سائغة لها أصلها الثابت في الأوراق ما تمسكت به الطاعتان من أن الشرط المشار إليه تعفى فإن النعى بهذا السبب يكون غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أحمد حسن هيكل وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صدقي المصاوي، وراعت عبد الرحيم، وزكي الصاري صالح، وجمال الدين  
عبد انطيف .

( ٢٠٠ )

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤٣ التضيائية :

( ١ ) إثبات " الكتابة " . محكمة الموضوع .

تقدير الورقة المراد اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة . من سلطة قاضي الموضوع

( ٢ ) أوراق تجارية . تقادم " تقادم مسقط " .

خوالبك من شرط الإذن . أثره . خروجه من نطاق الأوراق التجارية . عدم خضوعه  
للقادم الصرف . الأوراق المحررة لأعمال تجارية . وجوب اشتراطها أيضا لدى شرط الإذن .

١ - تقدير الورقة المراد اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة من جهة كونها تجعل  
ومجرد التصرف المدعى به قريب الاحتمال أولا تجعله كذلك هو مما يستقل به  
قاضي الموضوع ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك متى أقام قضاءه على  
استخلاص سائغ .

٢ - قانون التجارة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أوجب  
في شروط السند الإذني المنصوص عليها بالمادة ١٩٠ منه بيان اسم المستفيد  
مقرونا بشرط الأمر ليكون السند قابلا للتداول بمجرد التظهير ، وإذا كان شرط  
الإذن لازما في الأوراق التجارية عموما فإن الصك الذي لا ينص فيه على هذا  
الشرط يفقد إحدى الخصائص الأساسية للأوراق التجارية فيخرج عن نطاقها ،  
ولا يمكن أن يندرج في إحدى صورها التي نظمها القانون ، ولا يجرى عليه  
القادم الخمسي بصرف النظر عما إذا كان قد حرر لعمل تجاري أم لغيره . وما كان  
السند موضوع النزاع لم يتضمن شرط الإذن ، وهو من البيانات الأساسية التي



يتطلبها القانون ، فهو بهذه المثابة يصبح سندا معيبا . لما كان ذلك وكان لا يمكن أن يعد هذا السند بحالته تلك من قبيل ما أشارت إليه المادة ١٩٤ من قانون التجارة بعبارة " وغيرها من الأوراق المنحرة لأعمال تجارية " لأن هذه العبارة لا تعنى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — الأوراق — التي أفقدها العيب اللاحق بها إحدى الخصائص الذاتية الجوهرية للأوراق التجارية ومن بينها شرط الإذن ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بسقوط الحق في المطالبة بقيمة هذا السند بالتقدم الخمسى ، فإن النعى عليه يكون على غير أساس .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المتور والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه استصدر بتاريخ ١٩٦٩/١١/٥ أمر أداء رقم ٨٢٢ سنة ١٩٦٩ مدنى القاهرة الابتدائية بالزام الطاعن بأن يؤدي له مبلغ عشرة آلاف جنيه قيمة الدين المستحق له بمقتضى سند مؤرخ ١٩٦٢/١/٣١ ويستحق الأداء وقت الطلب . بتظلم الطاعن من هذا الأمر بالتظلم رقم ٨٠٣٩ سنة ١٩٦٩ مدنى القاهرة الابتدائية . ودفع بسقوط الحق في المطالبة بقيمة السند بمضى خمس سنوات عملا بالمادة ١٩٤ من قانون التجارة وبتاريخ ١٩٧١/٣/٤ حكمت المحكمة برفض الدفع وتأيد أمر الأداء المتظلم منه استأنف الطاعن سنة ٨٨ ق مدنى . هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٥٧ وبتاريخ ١٩٧١/٢/٢٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بالسقوط وباستجواب الطاعن فيما جاء بأسباب ذلك الحكم وبعد أن استجوبت المحكمة الطرفين قضت بجلسته ١٩٧٢/١٢/٢٣ برفض الاستئناف

وتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب بنعى الطاعن بالسببين الأولين منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في دفاعه بأن السند المؤرخ ١٩٦٢/١/٣١ موضوع النزاع لا يمثل مديونية حقيقية إذ أنه حرره للمطعون عليه ليطالب ورثته بعد وفاته بمبلغ يتكافأ مع المدة الطويلة التي قضاهما في خدمته ، ودال على ذلك بأنه في ١٩٦٥/١/١ تكونت شركة تضامن بينه وبين المطعون عليه وآخرو ساهم المطعون عليه في رأسمال الشركة بحصة قدرها ٢٨٠٠٠ جنيه دفع منها ٦٠٠٠ جنيه بإيصال مؤرخ ١٩٦٤/٩/٢٤ وتعهد بسداد الباقي على أقساط ثم انسحب من الشركة بتاريخ ١٩٦٩/١/١٥ وقبض جزءا من مستحقاته ووافق على تقسيط الباقي وأقر بأنه لا توجد له مستحقات أخرى ، دون أن يشير المطعون عليه إلى سند المديونية في تلك الأوراق ، هذا إلى أنه لم يطالب بقيمة إلا في ١٩٦٩/١١/٥ مع أنه أثبت فيه أنه مستحق الأداء وقت الطلب ويتميز ذلك مبدأ ثبوت بالكتابة على أن السند لا يمثل مديونية حقيقية ، غير أن الحكم المطعون فيه نفى توافر هذا المبدأ تأسيسا على أن عقد الشركة يدل على سداد المطعون عليه لحصته في رأس المال بالكامل وأن إقراره في عقد الانسحاب بقبض كل مستحقاته إنما ينصرف إلى مستحقاته قبل الشركة فقط وأن ذلك لا يجعل واقعة الوفاء بدين النزاع محتملة ، في حين أن هذا من الحكم قصور عن إدراك مبدأ الثبوت بالكتابة والذي استند فيه الطاعن إلى الأدلة سالفة الذكر ، وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك إنه لما كان تقدير الورقة المراد اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة من جهة كونها تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال أولا تجعله كذلك هو مما يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابة محكمة النقض عليه في ذلك متى أقام قضاة على استخلاص سائح ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه خلاص إلى أن إغفال عقدي الشركة وتعديلها الإشارة إلى الدين محل النزاع لا يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة على أن هذا الدين خصم في حساب الشركة

خلافاً لما ذهب إليه الطاعن في دفاعه ، واستند الحكم في ذلك إلى أن المطعون عليه لم يجتمع فيه صفة اندائن والمدين لأنه كان دائناً للطاعن شخصياً ومديناً للشركة ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة بحصة في رأس مالها ، هذا إلى أنه قام بسداد هذه الحصة كاملة بإقرار الطاعن في صحيفة الاستئناف ، كما إنه أقر في عقد التعديل بانسحابه من الشركة لقاء مبلغ ٢١٠٠٠ جنيتها يدفع على أقساط ولا يكون له بعد ذلك حق قبلها وهذا الإقرار ينصرف إلى مستحقاته في الشركة ولا يشمل الدين محل النزاع لأن الشركة لها ذمة مالية مستقلة عن ذمة الشركاء ، ولما كانت هذه الاعتبارات سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليه الحكم ، فإن النعي بهذين السببين يكون في غير محله .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثالث بأن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسيب ذلك أن الطاعن دفع بسقوط الحق في إقامة الدعوى بمضى خمس سنين طبقاً لنص المادة ١٩٤ من قانون التجارة على أساس أنه يفرض صحة الدين المطالب به فإن السند حرر في ١٩٦٢/١/٣١ لأغراض تجارية ولم تحصل المطالبة به إلا بعد سبع سنوات ولكن الحكم رفض هذا الدفع تأسيساً على أن هذا السند خلا من شروط الإذن أو الأمر ، في حين أن الحكم لم يذكر إن كان قد رجع إلى سند المديونية الأصل المحرر باللغة الفرنسية أم إلى ترجمته العربية وهي ترجمة عرفية دون أن يذكر العبارة التي لا تفيد شرط الأمر أو الإذن وما إذا كانت الترجمة العرفية مطابقة للأصل ، هذا إلى أنه على التسليم بوجود عيب في السند فإنه يتحول من ورقة تجارية إلى سند دين عادي ويظل خاضعاً للتقادم الخمسي ، ذلك أن المادة ١٩٤ من قانون التجارة لم تكتف بتعداد الأوراق التجارية بل أضافت عبارة ” وغيرها من الأوراق المحررة لأعمال تجارية ” وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه أنهما أثبتا أن السند موضوع الدعوى لا يتضمن شرط الأمر أو الإذن ، ولم ينازع الطاعن أمام محكمة الموضوع في صحة الترجمة العربية لهذا السند ، وكان قانون التجارة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قد أوجب في شروط السند الإذني المنصوص عليها بالمادة ١٩٠ منه بيان اسم المستفيد مقروناً بشرط الأمر ليكون السند قابلاً للتداول بمجرد التظهير . وإذا



كان شرط الإذن لازماً في الأوراق التجارية عموماً فإن الصك الذي لا ينص فيه على هذا الشرط يفقد إحدى الخصائص الأساسية للأوراق التجارية فيخرج عن نطاقها ولا يمكن أن يندرج في إحدى صورها التي نظمها القانون ، ولا يجري عليه التقادم الخمسي بصرف النظر عما إذا كان قد حرر لهمل تجارى أم لغيره . ولما كان السند موضوع النزاع وعلى ما سلف ذكره لم يتضمن شرط الإذن وهو من البيانات الأساسية التي يتطلبها القانون ، فهو بهذه المثابة يصبح سنداً معيباً ، لما كان ذلك وكان لا يمكن أن يعد هذا السند بحالته تلك من قبيل ما أشارت إليه المادة ١٩٤ من قانون التجارة بعبارة ” وغيرها من الأوراق المحررة لأعمال تجارية “ لأن هذه العبارة لا تعنى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — الأوراق التي أفقدها العيب اللاحق بها إحدى الخصائص الدائمية الجوهرية للأوراق التجارية ومن بينها شرط الإذن ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بسقوط الحق في المطالبة بقيمة هذا السند بالتقادم الخمسي ، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٧٧

بقيادة السيد المستشار محمد محمد المهدي وعضوية السادة المستشارين : الدكتور عبدالرحمن  
عبداد ، ومحمد الباجوري ، وصالح نصار ، وأحمد وهدان .

( ٢٠١ )

الطعن رقم ٢٩٤ ، لسنة ٢٩٥ لسنة ٤١ القضائية :

( ٢٠١ ) إيجار " إيجار الأماكن "

( ١ ) الإصلاحات والتحسينات الجديدة بالعين المؤجرة . مزنة جديدة . وجوب تقويمها  
وإضافة الانتفاع بها إلى الأجرة .

( ٢ ) النص في عقد الإيجار على أن الغرض هو استعمال العين المؤجرة فندقاً وأن القيمة  
الإيجارية لها تحدد طبقاً لتقدير اللجنة . لا محل لاعتبار هذا الاستعمال مزنة جديدة تقوم ويضاف  
مقابل الانتفاع بها إلى الأجرة .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الإصلاحات والتحسينات الجديدة التي  
يكون المؤجر قد أدخلها في العين المؤجرة تقوم ويضاف ما يقابل الانتفاع بها إلى  
الأجرة التي تحدد وفقاً للأسس التي قررها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧  
والقوانين المدمجة فيه والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ باعتبار أن هذه الإصلاحات  
والتحسينات تعتبر مزنة جديدة إضافية يجوز للمؤجر أن يتقاضى مقابلها عنها .

٢ - إذ كان الواقع في الدعوى أنه نص في عقد الإيجار المبرم بين الطرفين  
أن النقص من التأجير هو استعمال العين المؤجرة فندقاً وأن النسيئة الإيجارية لها  
تحدد طبقاً لتقدير لجنة تقدير الإيجارات ، فإنه لا مجال لاعتبار هذا الاستعمال  
المتفق عليه في العقد مزنة جديدة إضافية تقوم ويضاف ما يقابل الانتفاع بها  
إلى الأجرة التي حددتها لجنة التقدير ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر  
باعتبار الانتفاع المقصود من الإيجار وهو استغلال العين فندقاً مزنة يستحق

المؤجر مقابلا لها وفق المادة الرابعة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والمادة ٢٨ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ اللذين لا تخضع العين المؤجرة لأحكام أى منهما فإنه يكرن قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتحصل فى أن مورث الطاعنين فى الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٤١ ق - المؤجرة - أقام  
ضد المطعون عليهما فيه - المستأجرين - الدعوى رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٠ مدنى  
أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية - طالبا الحكم بتحديد أجرة الأدوار الثلاثة  
المؤجرة اليهما بمبلغ ٩٧ جنيه و ٩٢٠ مليم شهريا شاملة الزيادة القانونية بواقع ٧٠٪  
وذلك اعتبارا من ١/٢/١٩٦٧ ، والراي فيها بأن يدفع له مبلغ ١٥٤١ جنيه و ٥٢٠ مليم  
عن المدة من ١/٢/١٩٦٧ حتى ٣١/١٢/١٩٦٩ ، وقال شرحا لها أن المطعون  
عليهما استأجرا العقار المملوك له والكائن بطريق الجيش رقم ٩٠ بمدينة الاسكندرية  
بموجب عقد مؤرخ ١/٧/١٩٦٧ بقصد استغلاله فندقا ، ونص فى العقد على تحديد  
الأجر طبقا لقرار لجنة تقدير الايجارات ، ودفع له مقدما مبلغ ١٧٠٠ جنيه ،  
وإذ تم استلام العين فى ١/٢/١٩٦٧ ثم أصدرت اللجنة المختصة قرارها بتحديد أجزتها  
بمبلغ ٥٧ جنيه و ٦٠٠ مليم شهريا ، وكان استغلال العين مفروشة يعتبر ميزة تقوم  
وتجيز زيادة الأجرة بمقد أقصى ٧٠٪ ، ورفض المطعون عليهما احتسابها ،  
فقد أقام الدعوى . وبتاريخ ٢٢/٤/١٩٧٠ حكمت المحكمة بتحديد الأجرة بواقع  
٩٧ جنيه و ٩٢٠ مليم شهريا شاملة الأجرة الاضافية بواقع ٧٠٪ اعتبارا من  
١/٢/١٩٦٧ وبالزام المطعون عليهما بأن يدفع لمورث الطاعنين مبلغ ١٤٥١ جنيه .  
و ٥٢٠ مليم استأنف المطعون عليهما - المستأجران - هذا الحكم بالاستئناف  
رقم ٧٧٥ لسنة ٢٦ ق الاسكندرية طالبين الغاءه والحكم أصليا بعدم اختصاص  
المحكمة ولا ئيا بنظر الدعوى وعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها واحتياطيا



رفض الدعوى . توفي المالك المستأنف عليه وحل محله الطاعنون .  
وبتاريخ ١٩٧١/١/٢٠ حكمت محكمة الاستئناف برفض الدفيعين وبتعديل الحكم  
المستأنف بجعل بدء سريان الأجرة المقضى به من ١٨/٨/١٩٦٩ بدلا من ١/٢/١٩٦٧  
وبتخفيض المبلغ المحكوم به إلى ١٧٧ جنيه و ٧٥٢ مليم . طعن المستأجران في  
هذا الحكم بطريق النقص وقيد طعنهما برقم ٢٩٤ لسنة ٤١ ق ، كما طعن فيه  
ورثة المؤجر وقيد طعنهم برقم ٢٩٥ لسنة ٤١ ق ، وقدمت النيابة العامة مذكرة  
في كل من الطعنين أبدت فيهما الرأي بالرفض وبعرض الطعنين على هذه المحكمة  
في غرفة مشورة رأت أنهما جديران بالنظر ، وبالجلسة المحددة أمرت المحكمة  
بضم ثانيهما إلى الأول ليصدر فيهما حكم واحد ، والتزمت النيابة رأيها فيهما .

حيث إن مما ينهض الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان  
ذلك يقولان أن الحكم قضى برفض الدفع وبعدم جواز نظر الدعوى وبإضافة  
علاوة قدرها ٧٠٪ إلى الأجرة المحددة بمعرفة لجان التقدير طبقا للقانون رقم ٤٦  
لسنة ١٩٦٢ على سند من أن المنازعة لا تنصب على تقدير اللجان للأجرة وإنما تنحصر  
في تقدير العلاوة القانونية التي فرضتها القوانين المتعاقبة لإيجار الأما كن ثم القانون  
رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن التأجير مفروشا ، وأنه يتعين تطبيق هذه القوانين على  
المباني الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، في حين أن هذا القانون  
أتى بمعايير مادية بجمته لتحديد الأجرة تقوم على احتساب نسب معينة من قيمة  
الأرض والمباني توزع على وحدات المبنى ، وهو تحديد لا يقتصر على الأما كن  
المعدة للسكنى وإنما يمتد إلى الأما كن التي تؤجر لغير ذلك من الأغراض بما  
لا مجال معه لتقدير زيادة لأي سبب من الأسباب .

وحيث إن النعي في محله ، ذاك أنه ولئن كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن  
الإصلاحات والتحسينات الجديدة التي يكون المؤجر قد أدخلها في العين المؤجرة  
تقوم ويضاف ما يقابل الانتفاع بها إلى الأجرة التي تحدد وفقا للاسس التي قررها  
القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المدججة فيه ، والقانون رقم ٤٦  
لسنة ١٩٦٢ باعتبار أن هذه الإصلاحات والتحسينات تعتبر منية جديدة إضافية  
يجوز للمؤجر أن يتقاضى مقابلتها ، إلا أنه لما كان الواقع في الدعوى أنه  
نص في عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٧/١/٧ المبرم بين الطرفين أن افرض من التأجير  
هو استعمال العين المؤجرة فندقا ، وأن القيمة الإيجارية لها تتحدد وطبقا لتقدير

بلجنة تقدير الايجارات ، فانه لا مجال لاعتبار هذا الاستعمال المتفق عليه في العقد مزيه جديدة إضافية تقوم ويضاف مايقابل الانتفاع بها إلى الأجرة التي حددتها بلجنة التقدير وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر الانتفاع المقصود من الإيجار وهو استغلال العين فندقا مزيه يستحق المؤجر مقابلا لها وفق المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، والمادة ٢٨ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ اللذين لا تخضع العين المؤجرة لأحكام أى منهما ، فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

حيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى بهما الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون لعدم استجابته إلى طالب تقرير الزيادة في الأجرة من بدء التأجير في ١/٢/١٩٦٧ واقتصر على تقريرها ابتداء من ١٨/٨/١٩٦٩ تاريخ سريان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩

وحيث إنه لما كان قد قضى في الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤١ ق - على ما سلف بيانه برفض طلب استحقاق المؤجر للزيادة أصلا ، فإن الطعن الحالي يرد على غير محل ويتعين رفضه .

## جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد المهدي الدكتور وعضوية السادة المستشارين : الدكتور عبد الرحمن  
عبد الرحمن ، الباجوري ، صلاح نصار ، أحمد وهدان .

( ٢٠٢ )

الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٣ القضائية :

( ١ ) إيجار " إيجار المساكن " .

إخلاء المستأجر من العين المؤجرة لاستعمالها استعمالاً يتنافى شروط الإيجار بغير موافقة  
المالك . شرطه . أن يلحق بالمؤجر ضرر .

( ٢ ) محكمة الموضوع . خبرة . إثبات .

سلطة محكمة الموضوع في الأخذ برأى الخبير الاستشاري الذي تطمئن إليه دون الخبير المنتدب  
في الدعوى .

( ٣ ) محكمة الموضوع . إيجار . " إيجار الأماكن " .

قيام المستأجر بتغيير مسكنه إلى مشغل ومصنع ملابس بغير موافقة المالك . استخلاص . توافر  
الضرر في حق المؤجر من عدمه . من مسائل الواقع . استئصال محكمة الموضوع بتقديرها من أقامت  
قضاءها على أسباب سائغة .

١ — مفاد المادة ٢ فقرة ج من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المقابلة للمادة  
٢٣ فقرة ج من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة  
— أنه يشترط لإخلاء المكان المؤجر أن يكون المستأجر قد استعمله أو صرح  
استعماله بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقول بغير موافقة المؤجر ، وأن ينشأ  
ضرر له بسبب ذلك .

٢ — محكمة الموضوع غير ملزمة برأي الأمير الذي تنتدبه في الدعوى ولها أن  
أخذ بتقرير الخبير الاستشاري الذي تطمئن إليه متى أقامت حكمها على  
دلة صحيحة من شأنها أن تؤدي عقلاً إلى النتيجة التي انتهت إليها .



٣ - إذ كان الحكم المطعون فيه استخلص من أوراق الدعوى وفي حدود سلطته الموضوعية أن الطاعنة خيرت استعمال شقة النزاع عن الفرض المتفق عليه في عقد الإيجار وخالفت بذلك شروط الإيجار المعقولة بغير موافقة المؤجر وأنه ترتب على هذا التغير ضرر مستمد في ذلك إلى تقرير الخبير الاستشاري وكان استخلاص ثبوت الضرر أو نفيه من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع مادام الدليل الذي أخذ به في حكمه مقبولا قانونا وإذ كان ما أورده الحكم في ذلك وتؤدي إليه المقدمات التي ساقها فان النعي عليه بالفساد في الاستدلال يكون غير سديد .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن المستوفى أوضاه الشككية

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تبين في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣٥٣٠ سنة ١٩٦٩ مدني أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعنة طالبا الحكم باخلاصها من الشقة استئجارها المبينة بصحيفة الدعوى ، وتسليمها إليه ، وقال بيانا لدعواه أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٣/٥/٤ استأجرت منه الطاعنة شقة رقم ... .. بقصد استعمالها سكنا ، وإذ خالفت شروط التعاقد واستعملتها مصندا للاباس الجاهزة وأعمال التطريز استخدمت فيه مجموعة من العمال وزودته بما كينات تدار بالكهرباء مما يسبب إزعاجا لباقي مستأجري العقار ويحدث به ارتجاجا واهتزازا ويضر بمصلحة المطعون عليه ، وتنازلت عن شقة النزاع للشركة التي أنشأتها بغير إذن كتابي منه فقد أقام الدعوى بطلباته ، أدعت الطاعنة بتزوير عقد الإيجار المقدم من المطعون عليه ، وبتاريخ ١٩٧٠/٤/١٨ حكمت المحكمة بعدم قبول الادعاء بالتزوير ، وفي ١٩٧١/٢/٢٤ حكمت بنسب خبير ايمان بيقية استعمال الطاعنة لشقة النزاع وما عسى أن يكون قد لحق المطعون عليه من أضرار نتيجة هذا الاستعمال .

وبعد أن قدم الخبير تقرير وقدم المطعون عليه تقرير خبير استشاري ، حادت وحكت في ١٩٧٦/٦/٢٨ بالزام الطاعة بإخلاء شقة النزاع ، وتسليمها للمطعون عليه . استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٩٧٦ لسنة ٨٦ ق ، الدائرة طالبة الإلغاء ورفض الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٣/٣/٤ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعة على هذا الحكم بطريق النقض ، قدمت النيابة العامة مذكرة أبطلت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في عرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر وبالحلقة المحددة التزمت النيابة برأيها .

وحيث ان الطعن بني على أربعة أسباب تنعى الطاعة بالأسباب الثلاثة الأولى وبالأوجه الأول من السبب الرابع منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال وفساد الفقه الثابت في الأوراق والتناقض في الأسباب ، وفي بيان ذلك تقول أن الخبير المنتدب أوضح بتقريره أن عين النزاع تستعمل مشغل خياط منذ سنة ١٩٦٧ وقد رخص به سنة ١٩٦٨ ، وأن مبانيها والبقار الذي تقع به كلها سليمة ، وأن المطعون عليه يعلم بهذا الاستعمال منذ سبتمبر سنة ١٩٦٧ وقد أقره ، ولم يلحقه ضرر نتيجة ذلك الاستعمال ، وإذا أطرح الحكم المطعون فيه ما أثبتته الخبير المنتدب واستند في قضائه بما تلبسه من تقرير الخبير الاستشاري الذي لم يجزوه على تقريره أن ضررا قد وقع بالمبنى ولكن لوح باحتمال حدوثه مستقبلا ، وأهدر إقرار المطعون عليه في مذكرته بأن الضرر يتحقق على المدى الطويل . وإن لم يكن قد تحقق بعد ، ودلالة إقامة دعواه بعد سنتين من تشغيل المصنوع من أنه أقرضا الوضع القائم بشقة النزاع ، فإن الحكم يكون فاسدا الاستدلال وقد أخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت بالأوراق وتناقض في أسبابه بما يستوجب نقضه :

وحيث إن النعي مردود ذلك أنه لما كان مفاد المادة ٢٠٠ فقرة ج من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المادة ٢٣٠ فقره ج من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — " أنه يشترط لإخلاء المكان المؤجر أن يكون المستأجر قد استعمله أو سمح باستعماله بطريقة تحالف شروط الإيجار المعقولة بغير موانعة المؤجر ، وأن يشأ ضرره . بسبب ذلك وكان يبين مدونات الحكم الابتدائي التي أخذ بها الحكم المطعون فيه أنه أقام

قضاؤه على أن " . . . . . الثابت من محاضر أعمال الخبير المندوب أن المدعى عليها الطاعنة - تحصلت على - رخصة مؤقتة لمدة سنة لمحل خياطة ملابس تبدأ من ١٩٦٨/١١/١٩ وتنتهي في ١٩٦٩/١١/١٨ وأرفق بطلب ترخيصها عقد إيجار في ١٩٦٧/١١/١ بتصد استعمال المحل مصنع ملابس ، وثابت أن المدعى - المطعون عليه - تقدم بشكوى في ١٩٦٨/١٠/٢ يشكو فيها المدعى عليها عن عملها بالاشقة بالمصنع حياكة ، وشكوى أخرى بنفس الموضوع وأرفقتا بملف الترخيص بهندسة حي وسط القاهرة الخاص بالمدعى عليها والثابت أيضا أن المدعى تقدم بشكوى للشرطة في ١٩٦٩/٧/١٦ يشكو من استعمال المدعى عليها للاشقة كمشغل يداريه ما كينات بالمولدورات . " وحيث إن المحكمة تأخذ من ذلك أن المدعى لم يتصل بعلمه استعمال المدعى عليها للاشقة محل النزاع كمشغل ومصنع للاباس الجاهزة إلا من بداية تقديمها للجهة المختصة للحصول على ترخيص بهذا المصنع ، وقد عارض المدعى في ذلك أشد المعارضة بشكائين تقدم بهما للجهة المختصة بإصدار الترخيص ، ثم تقدم بشكاية ثالثة للشرطة ، ثم أقام الدعوى الماثلة وصدور أوراق من أو إلى المدعى عليها عن تسليمها بضاعة أو إرسالها بضاعة لا يسدل منه على علم المدعى بواقعه تغيير طريقة الاستعمال في العين المؤجرة إذ أن المدعى ليس طرف في هذه الأوراق حتى يستدل بها على علمه . أما الكتاب المنحرر على مطبوعات المدعى فقد جردته وبعرض صدوره من مكتبه فإنه لا يعنى علم المدعى بأن المدعى عليها استغلت شقة النزاع كمصنع وضعت به هذا العدد من الماكينات التي تدار بالكهرباء . كل ذلك مما تستخلص منه المحكمة أن المدعى لم يتنازل عن حقه في طلب الاخلاء عند توافر شروطه .

وحيث إنه بالنسبة لضرورة توافر تغيير طريقة الإستعمال ، عما نص عليه في العقد فإن الثابت من عقد الإيجار الموقع عليه من المدعى عليها أن الشقة أجرة بقصد استعمالها مسكنا فقط ، وإن إدعت المستأجرة أنها كانت تستعملها مسكنا ومشغلا وهو قول لم يقيم عليه دليل يقين . والثابت من أوراق الدعوى جميعها ومن الرخصة الصادرة إلى المدعى عليها ومن ملخص عقد الشركة أنها اتخذت من الشقة مسكنا لخياطة الملابس وهو ما يخالف الاستعمال المخصوص عليه في العقد .



وحيث انه بالنسبة لاشتراط توافر حصول ضرر للمدعى من جراء تقييد الاستعمال ومخالفة الشروط المعقولة للتعاقد فإن الثابت من معاينة الشرطة لمصنع المدعى عليها في ١٦/٧/١٩٦٩ أن محرر محضر الشرطة وجد بالثقة بأن ماكينات خياطة منها مئة ماكينات تعمل بالموتورات الكهربائية ، وثابت من ملف الترخيص والمذكرة المؤرخة ١٩٧٠/٨/١٩ أن بالمحل خمس ماكينات خياطة تدور بركات كهربائية قوتها في مجموعها  $\frac{3}{4}$  حصان وصدورت الرخصة المؤقتة وثابت بها أن القوة المحركة  $\frac{1}{8}$  حصان أما الرسومات المعتمدة بالرخصة المذكورة فالثابت بها أن القوة المحركة  $\frac{4}{8}$  حصان . وأثبت الخبير المندوب أنه وجد ثلاث ماكينات خياطة بموتورات كهربائية قوة كل منها  $\frac{1}{8}$  حصان

وحيث إن المحكمة تعتمد على توافر حدوث ضرر مستقبل بالمدعى ربما من جراء استعمال الماكينات التي تدور بموتورات كهربائية إلى تقرير الخبير الاستشاري معتمد ، مما ورد به أسباب مكملة لهذا الحكم ذلك أنه وإن لم يظهر أثر هذا الاستعمال في المدى القريب جدا فإن ذلك لا بد ويظهر أثره في المدى المتوسط أو البعيد ، خاصة وأن تصميم المنزل كان على أساس إعدادة للسكنى كما قرر الخبير الاستشاري وهو ما نهى عنه المدعى في عقود الإيجار ، فضلا عن أن الخبير المندوب لم يذكر بتقريره أن ضررا لا يتوقع حدوثه من جراء هذا الاستعمال وإنما نفى أن ضررا قد حدث فعلا . . ، ولما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة برأي الخبير الذي تدبته في الدعوى ، ولما أن تأخذ بتقرير الخبير الاستشاري الذي تطأئ إليه متى أقامت حكما على أدلة صحيحة من شأنها أن تؤدي عقلا إلى النتيجة التي انتهى إليها ، ذلك أن رأي الخبير لا يعدو أن يكون عنصرا من عناصر الإثبات يخضع هو وعمله لتقدير الموضوع . ، وكان الحكم المطعون فيه قد امتلص من أوراق الدعوى وفي حاود سلطته الموضوعية أن الطاعنة غيرت استعمال شقة النزاع عن الغرض المتفق عليه في عقد الإيجار وخالفت بذلك شروط الإيجار المعقولة بغير موافقة المؤجر وأنه ترتب على هذا التغير ضرر مستندة في ذلك إلى تقرير الخبير الاستشاري ، وكان استخلاص ثبوت الضرر أو نفيه من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع مادام الدليل الذي أخذه في حكمة مقبولا قانونا وإذ كان ما أورده الحكم في ذلك سائغا وتؤدي إليه المقدمات التي ساقها فإن

النعمى عليه بالفساد فى الأستدلال والخطأ فى تطبىق القانون والتناقض فى الأسباب  
يكون غير سليم . . .

وحيث إن الطاعنة تنعمى بالوجه الثانى من السبب الرابع على الحكم المطعون  
فيه الخطأ فى تطبىق القانون ، وفى بيان ذلك تقول أن الحكم استند فى قضائه  
إلى أنها تنازلات عن حقها فى الإيجار إلى الشركة التى أنشأتها بغير إذن كتابى  
من المؤجر رغم أنها مازالت هى المستعملة لشقة النزاع والمنفعة بها ، ولا يغير من  
ذلك تغيير الوصف القانونى طالما أنها لم تتركها أو تتنازل عنها للغير .

وحيث إن النعمى مردود ، ذلك أن - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه إذا بنى  
الحكم على دعائين كل منهما مستقلة عن الأخرى ، وكان يصح بناء الحكم على  
إحدهما فقط فإن النعمى عليه فى الدعامة الأخرى يكون غير منتج . ولما كان  
الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسابه قد أقام قضاءه باخلاء  
شقة النزاع على ثبوت استعمال الطاعنة لها بطريقة تنافى شروط الإيجار  
المقبولة وتضرر بالمالك ، وإذا كانت هذه الدعامة كافية لحمل قضائه على ماسلات  
الرد به على النعمى على الدعامة الأخرى التى أوردها الحكم بشأن تنازل الطاعنة عن  
الشقة للشركة التى أنشأتها - أيا كان وجه الرأى فيها - يكون غير منتج .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الأسير على وعضوية السادة المستشارين جلال عبد الرحيم عثمان ، و محمد كمال عباس ، و صلاح الدين يونس ، والدكتور إبراهيم علي صالح .

( ٢٠٣ )

الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٣ القضائية :

( ١ ) ضرائب " الضريبة العامة على الإيراد " . قسمة " قسمة المهايأة "

قسمة المهايأة . اختصاص الممول بالانتفاع بمنزل معين بالاقامة فيه مقابل انتفاع اخوته بخصته في منزلين آخرين . إعفاء الإيراد المفترض من المنزل الذي اخص به من الضريبة العامة على الإيراد واستبعاد إيرادها بخصه في المنزلين الآخرين من وعائهما . لا خطأ .

( ٢ ) ضرائب " الضريبة العامة على الإيراد " . إيجار .

تقدير وعاء الضريبة العامة على الإيراد . إيرادات العقارات المبنية . وجوب تقديرها حكماً على أساس القيمة التجارية المتخذة أساساً لربط العوائد . عدم الاعتداد بما قضى به القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٦١ من إعفاءات .

١ — لما كان يبين من تقرير الخبير الذي أخذ به الحكم المطعون فيه أن قسمة مهايأة قد تمت بين المطعون ضده وإخوته ، اختص المطعون ضده بمقتضاها بالانتفاع بأحد المنازل للاقامة فيه بينما تنازل عن منفعة نصيبه في منزلين آخرين لإخوته وكان الحكم قد أعفى من الضريبة إيراد المطعون ضده المفترض من المنزل الذي اختص به ويقيم فيه فعلاً طبقاً لحكم الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديلها بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٥١ . كما استبعد من وعاء الضريبة إيراد ما يخصه في المنزلين الآخرين اللذين استقل أخوته بالانتفاع بهما نتيجة للقسمة ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ — النص في الفقرة الثالثة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ يدل على أن الأصح في تحديد إيراد



العقارات المبنية أن يكون حكيا بحسب القيمة التجارية المتخذة أساسا لربط العوائد والثابتة بدفاتر الحصر والتقدير ، دون اعتداد بما قضى به القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ من تقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على هذه العقارات وخفض الإيجارات بمقدار الإعفاءات. يؤكد ذلك أن المشرع عندما رأى أن يغير القيمة التجارية المتخذة أساسا لربط العوائد أصدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ بتخفيضها بنسبة ٢٠٪ للعقارات التي انطبق عليها قانون التخفيض رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في حين أنه لم ينص على التخفيض عندما أصدر القوانين المماثلة السابقة عليه ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعول في تحديد إيرادات العقارات المبنية المملوكة للمطعون ضده في سنتي ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ على قيمتها التجارية المتخذة أساسا لربط العوائد والثابتة بدفاتر الحصر والتقدير وإنما حدد إيرادها حسب قسائم العوائد في هاتين السنتين بالرغم من أن بعض شقق هذه العقارات قد مرت عليها أحكام القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٦١ . فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضده قدم إلى مأمورية ضرائب العطارين أول اقرارين عن إيراداته الخاضعة للضريبة العامة في سنتي ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ بمبلغ ٢١٢٩ جنيه و ٤٤٨ مليم ، ١٦٤٤ جنيه و ٨٠٣ مليم ، فأجرت المأمورية تعديلهما إلى مبلغ ٩٤٣٠ جنيه و ٥١٢ مليم ، و ٩٤٧٨ جنيه و ٥٧٢ مليم ، وإذا اعترض وأحيل الملف إلى لجنة الطعن وبتاريخ ١٩/١٠/١٩٦٧ أصدرت قرارها بتحديد صافي إيراداته في سنتي النزاع — عدا وعاء ضريبة المهن غير التجارية — بمبلغ ٥٤٥٥ جنيه و ٩٦٩ مليم ، و ٥٤٥٥ جنيه و ٦٢٩ مليم ، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدوى رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٨ تجارى الاسكندرية الابتدائية طعنا في هذا

القرار طالبه اعتبار القيمة التجارية للعقارات المبينة المملوكة للمول في سنتي النزاع مبلغ ٦٨٥٨ جنيه و ٩٤٤ مليم ، بدلا من ٣٦٥٨ جنيه و ٩٦٨ مليم كما طعن هذا الأخير في قرار اللجنة بالدعوى رقم ٢٠٨ سنة ١٩٦٨ تجارى الاسكندرية الابتدائية طالبا الحكم ببراءة ذمته من أية مبالغ تزيد عما يترتب على اقراره . أمرت المحكمة بضم الدهويين ، وقضت في ١٩٦٨/٦/٤ بنذب مكتب خبراء وزارة العدل لفحص اعتراضات الطرفين وبيان صافي إيرادات المول في سنتي المحاسبة ، وبعد أن قدم مكتب الخبراء تقريره حكمت في ١٩٧٠/٥/٤ ، برفض الطعن رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٨ وفي موضوع الطعن رقم ٢٠٨ سنة ١٩٦٨ بتحديد صافي إيراد المول في كل من السنتين المذكورتين بمبلغ ٤٨٣٥ جنيه ، ١٥٦ مليم استأنف الممول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٢٥ سنة ٢٦ ق تجارى الاسكندرية طالبا الحكم له بطلانيته ، كما أقامت مصلحة الضرائب استئنافا فرعيا طالبة تأييد تقديرات المأمورية وفي ١٩٧١/١/٢٧ قضت المحكمة بإعادة المأمورية لمكتب الخبراء لفحص اعتراضات الطرفين على تقرير المكتب المقدم لمحكمة أول درجة وتحديد صافي إيرادات المول على ضوء هذه الاعتراضات وبعد أن قدم مكتب الخبراء تقريره حكمت في ١٩٧٢/٥/٢٧ في موضوع الاستئناف الأصلي باعتبار صافي الإيراد العام للمول — عدا وعاء ضريبة المهن غير التجارية — مبلغ ٢٦٠٤ جنيه و ٦١٣ مليم في سنة ١٩٦٣ ومبلغ ٢٧٧٦ جنيه و ٣٠٣ مليم في سنة ١٩٦٤ ورفض الاستئناف الفرعى — طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها نقض الحكم ومرض الطعن على اعكسة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن يقوم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من ثلاثة أوجه حاصل ( ثالثها ) أن الحكم أعفى من الضريبة إيراد ثلاثة منازل مما يملكه المطعون ضده على سند من القول بأن هذه المنازل يشغلها المطعون ضده وإخوته ، في حين أن الثابت في الدعوى ومن تقرير الخبير المنتدب فيها أن المطعون ضده لا يشغل سوى منزلا واحدا من هذه المنازل ، ومن ثم كان يتعين قصر الإحفاء على الإيراد المفترض لهذا المنزل وفقا لحكم المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٩ بعد تعديلها بالقانون رقم

وحيث إن هذا النعى مردود ، — بأنه لما كان يبين من تقرير الخبير الفني أخذ به الحكم المطعون فيه أن قسمة مهايأه قد تمت بين المطعون ضده وأخوته ، اختص المطعون ضده بمقتضاها بالانتفاع بأحد المنازل للإقامة فيه بينما تنازل عن منفعة نصيبه في منزلين آخرين لإخوته وكان الحكم قد أعطى من الضريبة إيراد المطعون ضده المفترض من المنزل الذي اختص به ويقيم فيه فعلا طبقا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٨ سنة ١٩٥١ ، كما استبعد من وعاء الضريبة إيرادات ما يخصه في المنزلين الآخرين اللذين استقل أخوته بالانتفاع بهما نتيجة للقسمة ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني أن الحكم قضى بتحديد إيراد المباني المملوكة للمطعون ضده في سنتي التراجع على أساس قيمتها التجارية طبقا لقوائم العوائد في هاتين السنتين ملحوظا في هذه القيمة ما طرأ عليها من تخفيضات وإعفاءات مقررة بالقانون رقم ١٦٩ سنة ١٩٦١ في حين إنه طبقا لحكم المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ يجب تحديد إيراد تلك المباني وفقا لقيمتها التجارية المتخذة أساسا لربط عوائد المباني والثابتة بدفاتر الحصر والتقدير دون اللغات إلى ما نصت عليه القوانين الخاصة من تخفيضات ..

وحيث إن هذا النعى في محله ، وذلك لأن النص في الفقرة الثالثة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٨ سنة ١٩٥١ على أن " ويكون تحديد إيرادات العقارات مبنية أوزواجية على أساس القيمة التجارية المتخذة أساسا لربط العوائد أو ضريبة الأطنان بعد خصم ٢٠٪ مقابل جميع التكاليف " ، يدل على أن الأصل في تحديد إيراد العقارات المبنية أن يكون حكما بحسب القيمة التجارية المتخذة أساسا لربط العوائد والثابتة بدفاتر الحصر والتقدير ، دون اعتداد بما قضى به القانون رقم ١٦٩ سنة ١٩٦١ من تقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على هذه العقارات وخفض الاليجطرات بمقتضى الإعفاءات ، يؤكد ذلك أن المشرع عند ما رأى أن يغير القيمة التجارية المتخذة



أساساً لربط العوائد أصدر القانون رقم ٣٧ سنة ١٩٦٦ بتخفيضها بنسبة ٢٠٪ للعقارات التي انطبق عليها قانون التخفيض رقم ٧ سنة ١٩٦٥ في حين أنه لم ينص على التخفيض عندما أصدر القوانين المماثلة السابقة عليه . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعول في تحديد إيرادات العقارات المبنية المملوكة للمطعون ضده في سنتي ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ على قيمتها التجارية المتخذة أساساً لربط العوائد والثابتة بدفاتر الحصر والتقدير — وإنما حدد إيرادها حسب قسائم العوائد في هاتين السنتين بالرغم من أن بعض شقق هذه العقارات قد سرت عليها أحكام القانون رقم ١٦٩ سنة ١٩٦١ ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص دون حاجة لبحث الوجه الأول من سبب الطعن .

## جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الأسيرطى وعضوية السادة  
المستشارين : جلال عبد الرحيم عثمان، وعبد كمال عباس، صلاح الدين يونس، والدكتور إبراهيم  
عل صالح .

( ٢٠٤ )

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٣ القضائية :

( ١ ) اختصاص ” الاختصاص النوعى ” . تنفيذ ” قاضى التنفيذ ” .  
بطلان . حجز . حوالة .

دعوى المحال إليه بنفاذ الحوالة فى حق المدين المحال عليه والتزامه بالدين المحال به  
وقرائده . لا يبعد من منازعات التنفيذ الموضوعية التى يختص بها قاضى التنفيذ . لا يغير  
من ذلك فصل المحكمة فى النزاع بشأن بطلان الحجز الذى أوقعة دائن آخر على ذات الدين .

( ٢ ) حجز ” حجز إدارى ” . بطلان .

إغفال الجهة الإدارية الحاجزة . إعلان المحجوز عليه بالحجز . أثره . اعتبار الحجز  
كان لم يكن . م ٢٩ ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ . للمحال إليه بالدين المحجوز عليه التمسك  
بالعوار الذى لحق بالحجز .

١ - إذ كانت طلبات المطعون ضده الأول هى الحكم بنفاذ الحوالة  
الصادرة إليه من السيد . . . . . فى حق الشركة المطعون ضدها الثانية  
والزامها بأن تدفع له مبلغ . . . . . والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية  
وحتى السداد وهى طلبات الزام فى دعوى مبتدأه تغيا بها المطعون ضده الأول  
الحصول على حكم من القضاء بالزام مدينه باداء معين فلا تعتبر لذلك من حداد  
المنازعات فى التنفيذ التى أختص بها المشرع قاضى التنفيذ وحده ولا يقدر  
فى هذا النظر أن تحسم محكمة الموضوع فى حكمها ما يسط عليها من أوجه الدفاع  
والدفوع القانونية - بشأن بطلان الحجز الإدارى الموقع من مصلحة الضرائب .

تحت يد الشركة المحال إليها استيفاء لدينها قبل المحيلة — بلوغا للقضاء في الدعوى لأنها وعلى هذا النحو لا تواجه منازعة في التنفيذ بمدلولها في القانون .

٢ — تنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري على أنه ” يقع حجز مالهدين لدى الغير بموجب محضر حجز يعلن للحجوز لديه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ويتضمن قيمة المبالغ المطلوبة وأنواعها وتواريخ استحقاقها ويجب إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز مبينا بها تاريخ إعلانه للمحجوز لديه خلال الثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان المحضر للمحجوز لديه وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن “ . ولما كانت الطاعنة — مصلحة الضرائب الخاجرة — لم تثبت قيامها بإعلان المحجوز عليها بالحجز في الميعاد المحدد في هذا النص فإن الحجز يعتبر كأن لم يكن مما يتحقق به للطعون ضده الأول المصلحة في التمسك بالعوار الذي حاق بالحجز وذلك باعتبار أن الحق محل الحجز محال إليه من المحجوز عليها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق — تحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٧٥٣٣ سنة ١٩٧١ مدني جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعنة والشركة المطعون ضدها الثانية طالبا الحكم بإلزام الأخيرة في مواجهة الأولى بتنفيذ الحوالة المحررة في ٣ أبريل سنة ١٩٧١ الصادرة إليه من السيدة ... في حق الشركة المطعون ضدها الثانية وقيمتها ٣٥٠٠ جنيه والفوائد القانونية بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية وحتى السداد وأورد بصحيفة دعواه ... أنه أعلن الشركة بالحوالة في ١٥ يونيو سنة ١٩٧١ فاجأته بخطابها المؤرخ ١٩ يولية سنة ١٩٧١ بأن مصلحة الضرائب أوقعت حجزا بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٧١ للسيدة المحيلة تحت يدها



بمبلغ ٣٢٤٦ جنيها و ٩٠ مليا فيعتبر لذلك حجزا سابقا على الحجز الذي وقعه بمقتضى الحوالة واعتبرت خطابها سالف الذكر بمثابة تقرير بما في الذمة .  
 وبتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٧٢ حكمت المحكمة بإلزام الشركة المطعون ضدها الثانية بأن تدفع له — المطعون ضده الأول — المبلغ المدعى به والفوائد على ما سلف بيانه استنادا إلى أن الحجز الذي أوقعته الطاعنة — مصلحة الضرائب تحت يد مدير الشركة بأرمنت وقع باطلا لأنه كان يتعين إيقاعه تحت يد رئيس مجلس الإدارة كما أنه لم يملن إلى المحجوز عليها خلال الثمانية الأيام التالية لإعلان محضر الحجز إلى المحجوز لديه استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٤٢٨ سنة ٨٩ ق القاهرة ، بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٧٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض على المحكمة في غرفة المشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه من ثلاثة أوجه ، وحاصل أولها مخالفة قواعد الاختصاص النوعي وفي بيان ذلك تقول إن الحكم انتهى في قضائه إلى تأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة حالة إن موضوع النزاع هو من منازعات التنفيذ التي أولت المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات الاختصاص فيها سواء الموضوعية منها أو الوقتية وأيا كانت قيمتها لقاضي التنفيذ دون غيره ، مما كان يتعين معه على محكمة أول درجة أن تقضى بعدم اختصاصها نوعيا بنظرها ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتأييد الحكم المستأنف فإنه يكون معيبا بمخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف فقد حصل وقائع الدعوى المقامة من المطعون ضده الأول وطلباته فيها استنادا مما أورده بصحيفتها الافتتاحية وما طرح عليها من دفاع وهو الحكم بتفاد الحزالة الصادرة إليه من السيدة ... .. في حق الشركة المطعون ضدها الثانية وإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٣٥٠٠ جنيه والفوائد القانونية بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية وحتى السداد وهي طلبات إلزام في دعوى مبتدأه

تضايها المطعون ضده الأول الحصول على حكم من القضاء بإلزام مدينه باداء معين فلا تعتبر لذلك من عداد المنازعات في التنفيذ التي يختص بها المشرع قاضي التنفيذ وحده ولا يقدح في هذا النظر أن تحسم محكمة الموضوع في حكمها ما بسط عليها من أوجه الدفاع والدفع القانونيه باوفا للقضاء في الدعوى لأنها وعلى هذا النحو لا تواجه منازعة في التنفيذ بمدلولها في القانون . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى للمطعون ضده الأول بطلباته سالفة البيان فإنه لا يكون قد خالف صحيح حكم القانون في شأن قواعد الاختصاص و يكون النعى عليه بهذا الوجه غير سديد .

وحيث إن حاصل الوجهين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه استند في قضائه ببطلان الحجز الذي وقعته مصلحة الضرائب على سند من القول بأن إعلان الحجز لم يسلم في مركز إدارة الشركة وفقا للمادة ١٣ من قانون المرافعات ورتب على ذلك قبول الدفع المبدى من المطعون ضده ببطلان الحجز لهذا السبب في حين أنه حجز إدارى وقع تحت يد المطعون ضدها الثانية في أرمنت فهو ليس من الأوراق التي تعلن عن طريق المحضرين ولا يطبق في شأنها الحكم الوارد في المادة ١٣ سالفة البيان بل تحكمها المادة ٢٩ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإدارى والتي تنص على أن يتم بكتاب موصى عليه بعلم الوصول كما أن البطلان المقرر في هذه الحالة هو بطلان نسبي لا يصح أن يتمسك به إلا من شرع لمصلحته وهى الشركة المحجوز تحت يدها فحسب وليس المطعون ضده باعتباره دائنا حاجزا هذا إلى أن الغاية من الإجراء قد تحققت بحبس الشركة للمال المحجوز تحت يدها مما كان يتعين معه طبقا للمادة ٢٠ من قانون المرافعات رفض الدفع ببطلان الحجز .

وحيث إن هذا النعى غير منتج ذلك أن المادة ٢٩ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإدارى تنص على أنه "يقع حجز ما للدين لدى الغير بموجب محضر حجز يعان إلى المحجوز لديه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ويتضمن قيمة المبالغ المطلوبة وأنواعها وتواريخ استحقاقها — ويجب إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز مبينا بها تاريخ إعلان

للمحجوز لديه خلال الثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان المحضر للمحجوز لديه وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن" ولما كانت الطاعة لم تثبت قيامها بإعلان المحجوز عليها بالحجز في الميعاد المحدد في هذا النص فإن الحجز يعتبر كأن لم يكن مما يتحقق به للمطعون ضده الأول... المصلحة في التمسك بالعوار الذي حاق بالحجز وذلك باعتبار أن الحق محل الحجز محال إليه من المحجوز عليها ومن ثم فلا جدوى مما نعتة الطاعة على الحكم المطعون فيه فيما أورده في شأن بطلان الحجز .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٧٧

رئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أديب قصيبي وعضوية السادة المستشارين :  
محمد فاضل المرجوشي ، و ممدوح عطية ، و شرف الدين خيرى ، و محمد عبد العظيم عيد

( ٢٠٥ )

الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٣ قضائية :

عمل " الأجر " .

الميزة العينية . اعتبارها جزءا من أجر العامل .

إذ كان يدين من الحكم المطعون فيه أنه قد اعتمد في تكييف المبلغ موضوع النزاع بأنه أجر وليس بدل انتقال على ما قرره من أن الشركة الطاعنة قد التزمت بأن ترتب للمطعون ضده العامل - وسيلة انتقال إلى مقر عمله كميزة عينية أو أن تؤدي إليه مقابلا نقديا لهذه الميزة قدره ثلاثة جنيئات على ثلاثة شهور ، وكان هذا الذي قرره الحكم هو استخلاص سائغ يتفق مع واقع الدعوى وظروف ومبررات صرف هذا المبلغ ، وكانت الميزة العينية وطبقا لنص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تعتبر من قبل الأجر ويلحق حكمها بما يلتزم رب العمل بادائه للعامل كمقابل لها ، وأن الحكم إذ انتهى على هذا الأساس إلى اعتبار ذلك المبلغ جزءا من أجر المطعون ضده ، تعلق به حقه لا يكون قد أخطأ في التكييف ، ولا يجدي الطاعنة بالتالي التمسك بنص المادة ٢٧ من لائحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ٦٦ التي تنظم صرف البدلات لهؤلاء العاملين ، أو بعدم توافر العناصر القانونية التي تخرج بالمنحة إلى اعتبارها أجرا .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -  
تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٠٨٤ لسنة ١٩٧٠ عمال كلى  
الاسكندرية على الشركة الطاعنة طالبا الحكم بالزامها بأن تؤدى إليه كل ثلاثة  
شهور مبلغ ثلاثة جنيهاً قيمة مصاريف الانتقال المستحقة له اعتباراً من أول  
يولية سنة ١٩٦٧ ، وقال بياناً لدعواه أنه بتاريخ ١١ يولية سنة ١٩٦٤ التحق  
بالعمل لدى شركة الصناعات المكتبية بأجر شهرى قدره ثلاثة عشر جنيهاً وأنها  
وافقت فى ٥ يناير سنة ١٩٦٥ على أن تتحمل مصاريف انتقاله إلى مكان العمل  
بواقع ثلاثة جنيهاً كل ثلاثة شهور ، وبعد أن انتقلت ملكية هذه الشركة  
إلى الشركة الطاعنة ظلت الأخيرة تؤدى إليه هذا المبلغ وعلى النحو المتقدم  
حتى ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٧ ثم امتنعت عن صرفه إليه بغير مبرر ، وإذا كان  
نظماً المبلغ أصبح حقا مكتسباً له وجزءاً من أجره فقد أقام الدعوى بطلباته  
سابقة البيان . وبتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٧١ قضت المحكمة الابتدائية بنسب  
مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المأمورية الميمنة بمنطوق الحكم ، وبعد  
أن قدم الخبير تقريره حكمت فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ برفض الدعوى .  
استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد  
استئنافه برقم ١٣٣٢ سنة ٢٧ ق ، وفى ٢٦ أبريل سنة ١٩٧٣ قضت المحكمة  
بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعنة بأن تؤدى للمطعون ضده مبلغ ثلاثة جنيهاً  
كل ثلاثة شهور كمصاريف انتقال اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٧ . طعن  
الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها  
رفض الطعن . وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت لنظره جلسة ٢٣ إبريل  
سنة ١٩٦٧ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن يقوم على سببين تنعى بهما الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، وتقول في بيان ذلك أن الحكم بني قضاءه على ما انتهى إليه من تكييف المبلغ موضوع النزاع بأنه أجر ، في حين أنه لا يعدو أن يكون بدل انتقال ولم يصرف للمطعون ضده مقابل جهد أو عمل وبالتالي يجوز لها أن توقف صرفه عملاً بالمادة ٢٧ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ التي تستلزم لصرف البدلات موافقة مجلس إدارة الشركة ثم اعتماد الوزير المختص كما أخطأ الحكم في اعتبار ذلك المبلغ ميزه استمر صرفها للمطعون ضده مدة لا تكفى لاستقرارها بما يجعله من قبيل الأجر ، إذ لم يتوافر فيه شرط الاستقرار والعمومية اللازمان لاعتباره حقاً مكتسباً له وجزءاً من أجره .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد اعتمد في تكييف المبلغ موضوع النزاع بأنه أجر وليس بدل انتقال على ماقرره من أن الشركة الطاعنة باعتبارها خلفاً لشركة الصناعات المكتبية قد التزمت بأن ترتب للمطعون ضده وسيلة انتقال إلى مقر عمله كميزة عينية أو أن تؤدي إليه مقابلاً نقدياً لهذه الميزة قدره ثلاثة جنيهات كل ثلاثة شهور ، وكان هذا الذي قرره الحكم هو استخلاص سائغ يتفق مع واقع الدعوى وظروف ومبررات صرف هذا المبلغ ، وكانت الميزة العينية وطبقاً لنص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تعتبر من قبيل الأجر ويحق حكمها بما يلتزم به رب العمل بأدائه للعامل كمقابل لها ، فإن الحكم إذ انتهى على هذا الأساس إلى اعتبار ذلك المبلغ جزءاً من أجر المطعون ضده تعلق به حقه لا يكون قد أخطأ في التكييف ، ولا يجدى الطاعنة بالتالي التمسك بنص المادة ٢٧ من لائحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ التي تنظم صرف البدلات لهؤلاء العاملين ، أو بعدم توافر العناصر القانونية التي تخرج بالمنحة إلى اعتبارها أجراً ، ومن ثم يكون النعى على الحكم بهذين السببين في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد صالح ابورأس وعضوية السادة المستشارين ، حانظ رقى  
جميل الزبى ، سعد العيسوى ، محمود حمدى عبد العزيز .

( ٢٠٦ )

الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٣ القضائية :

نزع الملكية للمنفعة العامة . دعوى " رفع الدعوى " . تعويض .

عدم جواز الالتجاء مباشرة إلى المحكمة بطلب مقابل عدم الانتفاع بالعقار المنزوع ملكيته من  
تاريخ الاستيلاء حتى دفع التعويض . شرطه . أن تكون الجهة الإدارية قد اتبعت الاجراءات  
القانونية ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤

النص فى الفقرة الثانية من المادة ١٦ من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بشأن  
نزع الملكية للمنفعة العامة على أن تغيير صاحب الشأن فى التعويض عن مقابل  
عدم الانتفاع بالعقار المستولى عليه بالإجراءات والميعاد الخاصين بالمعارضة فى  
التقدير أمام لجنة الفصل فى المعارضات المنصوص على تشكيلها فى المادتين ١٢  
و ١٣ من القانون المشار إليه مرهون بالتزام الجهة التى استولت على العقار بأحكام  
المادة ١٦ سالفة الذكر فلما ، لم تفعل فإنه لا يكون أمام صاحب الحق من  
سبيل - للحصول على حقه سوى الالتجاء إلى القضاء للمطالبة به بالدعوى العادية  
المبتدأة .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل  
فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى ١٨٤١ سنة ٦٩ مدنى كلى القاهرة على المطعون  
ضده وزير الإسكان بطلب الزامهما بأن يدفعوا لهم مبلغ ٧٣٨١ جنيها و ٣٦٠ مليا

تأسيسا على أنهم كانوا يملكون حصة قدرها ٣٩ و ٤٠ في العقار الموضح الحدود والمعلم بالصحيفة وبتاريخ ١٦/٢/١٩٥٧ أخطرهم المطعون ضده الأول بأن العقار المذكور نزلت ملكيته لمشروع مدخل القاهرة البحرية بموجب القرار الوزاري رقم ٥٥/٤٠٩ وكانهم بإخلاله في موعد لا يتجاوز ٣١/٣/١٩٥٧ وقد امتثلوا لذلك في الموعد المحدد ، وأقاموا الدعوى ٥٨/٤٠١٨ مستعجل القاهرة بطلب إثبات حالة العقار وتقدير ريعه الشهري وقدره الخبير بمبلغ ٧٢ جنيه و ٤٠٠ مليم شهريا . وإذ قدر المطعون ضده الأول التعويض ثمن الأرض والمباني بواقع ٥ جنيهات للمتر من الأرض ، ٤ جنيهات للمتر المكعب من المباني ، اعترضوا على التقدير أمام لجنة الفصل في المنازعات الخاصة بنزع الملكية فرفعته إلى مبلغ ٥ جنيهات للمتر من الأرض ، ٦ جنيهات للمتر من المباني - طعن الطاعنون في قرار اللجنة بالدعوى رقم ٣٧٧٨ سنة ٥٧ كلى القاهرة ، كما طعن فيه المحافظة بالدعوى رقم ٣٨٦٣ سنة ٥٧ كلى القاهرة وبعد ضم الدعويين وأثناء سيرهما أضاف الطاعنون طلب القضاء لهم بمقابل عدم انتفاعهم بالعقار من ٣١/٣/٥٧ حتى سداد التعويض ، وبعد ضم الطعنين قضت المحكمة في موضوعهما بتعديل قرار اللجنة ورفع ثمن المتر من الأرض إلى مبلغ ١٧ جنيها و ثمن المتر من من المباني إلى ٥ جنيهات و ٨٨٠ مليما ثم قضت بتاريخ ١٢/١٠/١٧٦٧ بعدم قبول طلب التعويض عن مقابل الانتفاع لعدم سبق عرضه على اللجنة - وإذ كان من حقهم الحصول على مقابل الانتفاع فقد أقاموا الدعوى به وفقا لتقرير الخبير وبتاريخ ٣١/١/٧١ قضت المحكمة بالإزام المطعون ضده بأن يؤدي للطاعنين مبلغ ٤٩٢٦ جنيها و ٧١٤ مليما أستاذف الطاعنون الحكم بالاستئناف رقم ١٣٢٠ سنة ٨٨ ق طالبين زيادة المحكوم به ، كما أستاذفه المطعون ضده بالاستئناف رقم ١٢٩٧ سنة ٨٨ ق طالب إلغاءه وبتاريخ ٢/٢/١٩٧٣ قضت محكمة استئناف القاهرة في الاستئنافين بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى طعن الطاعنون في الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فجددت جلسته لنظره وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينهاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولون إن القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بشأن نزع

الملكية للمنفعة العامة ، إذ نظم إجراءات دفع التعويض لمن تقرر لزوم عقاره للمنفعة العامة ، نظم كذلك إجراءات تعويضه عن مقابل عدم الانتفاع به في حالة الاستيلاء عليه قبل دفع التعويض عن نزع الملكية ، فنص على وجوب إعلان من ثم الاستيلاء على عقاره بقيمة التعويض المقدرة له من قبل الجهة نازعة الملكية اعتباراً من تاريخ الاستيلاء الفعلي حين دفع التعويض المقدرة له من قبل الجهة نازعة الملكية اعتباراً من تاريخ الاستيلاء الفعلي حين دفع التعويض المستحق عن نزع الملكية على أن يكون له حق المعارضة في التقدير خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه بالقيمة المقدرة ، ويكون الفصل في المعارضة طبقاً للأوضاع الخاصة بالمعارضة في تقدير التعويض المستحق عن نزع الملكية أي بمعرفة لجنة الفصل في معارضات نزع الملكية ، فإن لم تقدر الجهة التي استولت على العقار التعويض وتخطر ذوى الشأن به فلا يفتح باب الطعن بالمعارضة أمام تلك اللجنة ولا يكون أمام صاحب الحق من سبيل لاقتضاء حقه في مقابل عدم الانتفاع سوى الالتجاء إلى القضاء بدعوى مبتدأه ولا يعاب عليه وقتئذ أنه لم يسلك سبيل المعارضة لأن ولوج طريق المعارضة يستلزم بداهة تقدير التعويض من الجهة المسئولة عنه وإعلان المستحق له به فإن لم يتم شيء من ذلك فإن باب الطعن بالمعارضة يبقى مغلقاً ، وإذ كان المطعون ضده قد أخطر الطاعنين بتاريخ ١٦/٢/١٩٥٧ بلزوم عقارهم للمنفعة العامة لمشروع شارع مدخل القاهرة البحري وطالبهم بإخلائه وتسليمه في ميعاد لا يتجاوز ١٩٥٧/٣/٣١ فقبلوا الطالب وسلموا العقار خالياً في الميعاد وبالرغم من ذلك فإن المطعون ضده لم يقدر التعويض المستحق لهم مقابل عدم انتفاعهم بالعقار المستولى عليه مما اضطرهم إلى رفع دعوى مبتدأه به ولئن كانت محكمة أول درجة قد استجابت لهذا الطلب في حدود القانون وقضت لهم بالتعويض إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بالغائه بمقوله أن اختصاص لجنة الفصل في المعارضات لتقدير التعويض عن نزع الملكية والاستيلاء على العقار، ولأنه ولازم قبل اللجوء إلى المحكمة مباشرة بالدعوى المبتدأة في حين أن اختصاص تلك اللجنة مرهون بإعلان المستولى على عقاره بقيمة التعويض فإن لم تلتزم الجهة التي استولت عليه بالإجراءات التي نص عليها قانون نزع الملكية فإنه لا تريب على صاحب الحق في التعويض أن يطرق باب التقاضي العادي للمطالبة به وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .



وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ١٦ من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للنفعة العامة إذ نصت على أن " يكون لصاحب الشأن في العقار الحق في تعريض مقابل عدم الانتفاع به من تاريخ الاستيلاء الفعلي لحين دفع التعويض المستحق عن نزع الملكية وله خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانه بقيمة التعويض عن عدم الانتفاع حق المعارضة في هذا التقدير ويكون الفصل في المعارضة طبقا للنصوص الخاصة بالمعارضة في تقدير التعويض المستحق عن نزع الملكية ، وتعين المصلحة المختصة خلال أسبوع من تاريخ الاستيلاء قيمة التعويض ، ويعلن صاحب الشأن بذلك " فقد دلت على أن تقييد صاحب الشأن في التعويض عن مقابل عدم الانتفاع بالعقار المستولى عليه بالإجراءات والميعاد الخاصين بالمعارضة في التقدير أمام لجنة الفصل في المنازعات المنصوص على تشكيلها في المادتين ١٢ ، ١٣ من القانون المشار إليه مرهون بالتزام الجهة التي استولت على العقار بأحكام المادة ١٦ سالفة الذكر فإن لم تفعل فإنه لا يكون أمام صاحب الحق من سبيل للحصول على حقه سوى الالتجاء إلى القضاء للمطالبة به بالدعوى العادية المبتدأة ، لما كان ذلك ، وكان المطعون ضده قد ذهب في دفاعه أمام محكمة أول درجة إلى أن الجهة الإدارية نازعة الملكية قدرت التعويض عن الحرمان من مقابل الانتفاع إلى جانب التعويض عن نزع ملكية العقار ذاته ولم يأخذ بالحكم المشار إليه بذلك الدفاع قولا منه بأن التعويض من الجهة الإدارية كان عن الأرض والبناء فقط ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم اختصاص محكمة أول درجة بالفصل في الدعوى على ما ثبت بمدوناته من أن " ما يطلب به المستأنفون من تعويض عن مقابل الحرمان من الانتفاع مما يدخل في حدود ولاية لجنة الفصل في المعارضات المشكلة طبقا للقانون رقم ٥٩٧ سنة ١٩٥٤ ، ولما كان لا يجوز لذوى الشأن اللجوء إلى المحكمة مباشرة لمخالفة ذلك لأحكام القانون المذكور التي لا تجيز طلب أى زيادة في التعويض بغير طريق الاعتراض المبين فيه وفي الميعاد المحدد لتقديمه وكانت قواعد الاختصاص الولائي من النظام العام وكانت محكمة الدرجة الأولى قد جاوزت اختصاصها الولائي بالفصل في التعويض ضد مقابل الحرمان من الانتفاع بعد نزع الملكية بدعوى مبتدأة . . . فيتعين إلغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص المحكمة المذكورة بظر الدعوى " في حين أن الطاعنين أقاموا

دعواهم أمام محكمة أول درجة تأسيسا على أنهم لم يخطروا بتقدير التعويض وقيمته حتى يفتح أمامهم باب الطعن فيه أمام لجنة الفصل في المعارضات وهو ما اتجه إليه حكم محكمة أول درجة ، بعد تقييد دفاع المطعون ضده بصدده ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ حجب نفسه عن بحث ذلك وأطلق القول بأن القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ يحول بين الطاعنين وبين رفع دعوى مبتدأه بمقابل الحرمان من الانتفاع بالعقار من غير أن يستفيد مما إذا كان المطعون ضده ، قد التزم بإجراءات قانون نزع الملكية أم تجاهلها لإختلاف الأثر القانوني في الحالتين من حيث طريقة تقدير التعويض والاختصاص به ، فإنه فضلا عن خطئه في تطبيق القانون يكون قد شابه قصور يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطاعن .

## جلسه ١٦ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد صالح أبو راس وعضوية السادة المستشارين حافظ رفقي وجميل  
الترقي وسعد العيسوي ومحمود عبد العزيز .

( ٢٠٧ )

الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٣ القضائية :

- ( ٢٠١ ) نوع الملكية للنفعة العامة . حكم . نظام عام . تعويض .
- ( ١ ) إدارة نزع الملكية بمصلحة المساحة . هي المصلحة المنوط بها القيام بإجراءات  
نزع الملكية . تعلق إجراءاتها بالنظام العام . الجهة المستفيدة بنزع الملكية . تمنع عليها المساومة  
أو التصالح على مقدار التعويض استقلالا .
- ( ٢ ) التعويض عن نزع الملكية . التزام مصلحة نزع الملكية بسداده إلى صاحب الشأن مطالبة  
الجهة المستفيدة بنزع الملكية بالتعويض المذكور . عدم جوازه .
- ( ٣ ) حجز " حجز ما للمدين لدى الغير " .
- إجراءات حجز ما للمدين لدى الغير . شرط صحتها . أن يكون المحجوز لديه مدينا للمحجوز  
عليه .

١ - إنه وإن كانت الجهة طالبة نزع الملكية هي التي تستفيد من العقار  
المنزوع ملكيته للنفعة العامة ومن ثم تلزم بدفع التعويض المقدر لمن نزع ملكيته  
وتكون مدينة قبله . إلا أن المستفاد من نصوص المواد ١ ، ٦ ، ١١ ، ١٥ من  
القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للنفعة العامة أو التحسين  
أن المشرع ناط بإدارة خاصة من إدارات الحكومة هي " إدارة نزع الملكية " .  
بمصلحة المساحة القيام بكافة الإجراءات اللازمة لتحديد مساحة العقار وتعيين  
ملاكه وتقدير التعويض المستحق لأصحابه عن نزع ملكيته وسداده إليهم مقابل  
الحصول على توقيعاتهم على نماذج خاصة تنقل الملكية للنفعة العامة وإيداع  
النماذج بمصلحة الشهر العقاري لكي يترتب على إيداعها جميع الآثار المترتبة على  
شهر البيع الرضائي ، والتشريع الخاص الذي ينظم هذه الإجراءات كلها متعلق  
بالنظام العام لتعلق موضوعه وإتصال أحكامه بمنفعة عامة ويستلزم بالتالي -



وفق ما تنص عليه المواد السابقة — من الجهة التي طلبت نزع الملكية سداد التعويض المستحق عن نزع الملكية — بعد تقديره نهائيا — لا إلى المنزوع ملكيته ولكن إلى المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية لتقوم هي بتسليمه إلى ذوى الشأن فيه بمراعاة الضوابط والأحكام التي نص عليها القانون والقرارات المنفذة له . وخصوصا على توقيعاتهم على النماذج الخاصة المعدة لهذا الغرض والتي نص عليها القانون — خلافا لقواعد وإجراءات التسجيل العادية — على أن يداعها مصلحة الشهر العقارى يترتب عليه آثار شهر عقود البيع الرضائية وبذلك تمنع على الجهة طالبة نزع الملكية أن تساوم على مقدار التعويض أو تتصلح عليه استقلالا اختصارا للإجراءات أو تنفرد بسداده إلى المنزوع ملكيته لأن هذه الأمور نظم المشرع إجراءاتها تنظيما الزاميا .

٢ — إذ كان قانون نزع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ قد ألزم الجهة المستفيدة من نزع الملكية بسداد التعويض إلى جهة حكومية أخرى لتتولى بدورها سداده إلى مستحقيه ، فإنه يكون فى نفس الوقت قد دل على أن المنزوع ملكية للاحق له فى مطالبة الجهة المستفيدة من نزع الملكية بشئ من التعويض وإنما هو يتقاضاه بنص القانون من " مصلحة نزع الملكية " .

٣ — يشترط لصحة إجراءات حجز المدين تحت يد الغير أن يكون المحجوز لديه مدنيا للمحجوز عليه فإن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى رفض دعوى الطاعن بناء على ما أورده من أن المحجوز لديها — وهى المطعون ضدها الأولى — غير ملزمة بشئ قبل المنزوع ملكيتها فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه ، يستوى فى ذلك أن يكون المحجوز لديها قد أعلنتها المحجوز عليها بفرضها على سداد دين الطاعنه أم لم تعلنها لأن ذلك لو تم لكان فيه مخالفة لإجراءات متعلقة بالنظام العام .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
تتصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٧٠ مدنى كلى الاسكندرية  
على المطعون ضدها الأولى بطلب الحكم بإلزامها بأن تؤدي له مبلغ ٧٥٣٤ جنيها  
و ١٦٥٠ مليا ، تأسيسا على أنه حصل على حكم نهائى فى الاستئناف رقم ٣٣٧  
سنة ١٩٦٩ ق الاسكندرية بإلزام شركة سكك حديد الدلتا بأن تدفع له مبلغ ٧٥٣٤ جنيها  
و ١١٥٠ مليا حصل بمقتضاه على أمر بالتخصيص بمقدار المدينة بجوار مصنع المطعون  
ضدها ، ثم تبين أن الأرض اتخفت بشأنها إجراءات نزع الملكية لصالح المطعون  
ضدها الأولى التى أصبحت مدينة للزوع ملكيتها بقيمة العقار المزروع ، فوقع  
الطاعن حجزا بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٢ تحت يد المطعون ضدها الأولى وفاء لدينه  
المستحق بموجب الحكم سالف البيان ، وعلى أثره ، قامت المحجوز لديها بتاريخ  
١٩٦٧/١١/٢٨ بالتقرير بما فى ذمتها ، وأقرت فيه بأنها مدينة فعلا بمبلغ التعويض  
المستحق للمحجوز عليها ، ووعدت بتحديد الدين فى تقرير لاحق ، وبتاريخ  
١٩٦٨/٢/١٢ أقرت فى قلم الكتاب بأن الدين يبلغ مقداره ٨.٨٢ جنيها و ٦٢٠ مليا  
وبتاريخ ١٩٦٨/٣/١٧ أئذ الطاعن كلا من المحجوز عليها والمحجوز لديها ، بصرف  
دينه المحجوز من أجله خلال ثمانية أيام ، وإلا طالب المحجوز لديها به ، فأئذرت  
المحجوز لديها المحجوز عليها ، بمزمها على الوفاء بالمبلغ المحجوز به للطاعن ، ولم  
تعرض المحجوز عليها على الوفاء ، ولما تطلكت المحجوز لديها عن الوفاء لدينه ،  
لم يبق أمامه إلا التنفيذ على أموالها بموجب سند تطبيقا لنص المادة ٥٧٠  
من قانون المرافعات الملقى ، فاستشككت المطعون ضدها الأولى فى التنفيذ ،  
مدعية براءة ذمتها بإيداع التعويض خزانة الجهة التى قامت بإجراءات نزع الملكية  
وفق ما ينص القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ وإذ قضى بوقف إجراءات التنفيذ  
فقد اضطر لإقامة دعواه موضوعيا بطلب إلزام — المطعون ضدها الأولى بدينه ،  
فأستجابت له محكمة أول درجة ، وقضت فى ١٩٧٢/١٠/٢٦ بإلزام المطعون ضدها  
الأولى ، بأن تؤدي للطاعن مبلغ ٧٥٣٤ جنيها ، ١١٥٠ مليا استأنفت المطعون  
ضدها الأولى الحكم بالاستئناف ١١٥٩ سنة ٣٨ ق وبتاريخ ١٩٧٣/٣/٥ قضت  
محكمة استئناف الاسكندرية بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى — طعن  
الطاعن فى الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى  
برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره  
وبالجلسة المحددة ألزمت النيابة رأيا .



وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينحى الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه من وجهين وفي بيان الوجه الأول يقول أنه في الوقت الذي سلك فيه السبيل الصحيح باستصدار الأمر باختصاصه بعقار المدينة وتوقيع الحجز تحت يد المطعون ضدها على التعويض المستحق له مقابل نزع ملكية ذلك العقار ، وما تلا ذلك من اقرارها بأحقية الطاعن في استيفاء دينه مما تحت يدها للمنزوع ملكيته فإن الحكم المطعون فيه ذهب خطأ إلى أن المطعون ضدها الأولى غير مدينة بالتعويض عن نزع الملكية لصالحها بمقوله أن المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية هي المدينة به . وهي التي تتولى صرفه لذوى الشأن بما يجعل الحجز تحت يد المطعون ضدها باطلا ، وفي حين أن الجهة التي تطلب نزع الملكية هي المدينة بالتعويض وأن المصلحة القائمة بالإجراءات بريئة الذمة منه لأن نزع الملكية ليس لحسابها وإن خالف الحكم هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون في التطبيق بما يستوجب نقضه وفي بيان الوجه الثاني يقول الطاعن أن قانون نزع الملكية لا يوجب إيداع التعويضات خزانة مصاحبة نزع الملكية كما ذهب إلى ذلك الحكم المطعون فيه ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ١١ من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ التي استند إليها الحكم المطعون فيه والمادة السابعة منه والمذكرة الإيضاحية جاءت خلوا من أى التزام بوجوب على الجهة المستفيدة من نزع الملكية إيداع التعويض خزانة إدارة نزع الملكية ، وإذ كان الثابت إن العقار نزعت ملكيته لصالح المطعون ضدها الأولى فإنها تكون مدينة للمنزوع ملكيتها بقيمة التعويض وقد أقرت بمديونيتها عندما أوقع الطاعن الحجز تحت يدها ، وانتهت إلى الشركة الدائنة لها بعزمها على الوفاء بدين الطاعن وأنه مع التسليم جديلا بأن قانون نزع الملكية يحتم على المطعون ضدها الأولى إيداع مبلغ التعويض خزانة مصاحبة نزع الملكية ، فإنه وقد حال دون ذلك توقيع الحجز تحت يدها ، فإنه يمتنع عليها إيداع المبلغ بأي جهة .

وحيث إن المعنى بوجهية مردود أنه وإن كانت الجهة طالبة نزع الملكية هي التي تستفيد من العقار المنزوع ملكيته للمنفعة العامة ومن ثم تلتزم بدفع التعويض المقدر لمن نزعت ملكيته وتكون مدينة به قبله ، إلا أن الاستفادة من نصوص المواد ١ ، ٦ ، ١١ ، ١٥ من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بشأن



نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين أن المشرع ناط بإدارة خاصة من إدارات الحكومة "إدارة نزع الملكية" بمصلحة المساحة القيام بكافة الإجراءات اللازمة لتحديد مساحة العقار وتعين ملاكه وتقدير التعويض المستحق لأصحابه عن نزع ملكيته وسداده إليهم مقابل الحصول على توقيعاتهم على نماذج خاصة بنقل الملكية للمنفعة العامة وإيداع النماذج بمصلحة الشهر العقاري لكي يترتب على إيداعها جميع الآثار المترتبة على شهر عقد البيع الرضائي والتشريع الخاص الذي ينظم هذه الإجراءات كلها تتعلق بالنظام العام لتعلق موضوعه واتصال أحكامه بمنفعة عامة ويستلزم بالتالي - وفق ما تنص عليه المواد السابقة - من الجهة التي طلبت نزع الملكية سداد التعويض المستحق عن نزع الملكية - بعد تقديره نهائياً - لا إلى المنزوع ملكيته ولكن إلى المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية لتقوم هي بتسليمه إلى ذوى الشأن فيه بمراعاة الضوابط والأحكام التي نص عليها القانون والقرارات المنفذة له ، وحصولها على توقيعاتهم على النماذج الخاصة المعدة لهذا الغرض والتي نص القانون - خلافا لقواعد وإجراءات التسجيل العادية - على أن إيداعها بمصلحة الشهر العقاري يترتب عليه آثار شهر عقود البيع الرضائية وبذلك يتمتع على الجهة طالبة نزع الملكية أن تساو على مقدار التعويض أو تتصلح عليه ، استقلالاً اختصاراً بالإجراءات أو تنفرد بسداده إلى المنزوع ملكيته لأن هذه الأمور وأمثالها نظم التشريع إجراءاتها تنظيمياً إلزامياً ، لما كان ذلك وكان قانون نزع الملكية المشار إليه قد ألزم الجهة المستفيدة من نزع الملكية بسداد التعويض إلى جهة حكومية أخرى لتتولى بدورها سداده إلى مستحقه ، فإنه يكون في نفس الوقت قد دل على أن المنزوع ملكيته لا حق له في مطالبة الجهة المستفيدة من نزع الملكية بشيء من التعويض وإنما هو يتقاضاه لنص القانون من "مصلحة نزع الملكية" ، ولما كانت القاعدة أن النص الخاص واجب التطبيق فيما يقيد أو يعطل أو يغير النص العام ، وكان يشترط لصحة إجراءات حجز ما للدين تحت يد الغير ، أن يكون المحجوز لديه مديناً للمحجوز عليه ، فإن الحكم المطعون فيه ، وقد انتهى إلى رفض دعوى الطاعن مغاير على ما أورده من أن المحجوز لديها - وهي المطعون ضدها الأولى -

غير ملتزمة بشيء قبل المنزوع ما كيتها — وهي شركة سكك حديد الدلتا — فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه يستوى في ذلك أن تكون المحجوز لديها قد أعلنت المحجوز عليها بعزمها على سداد دين الطاعن أم لم تعلنها لأن ذلك لو تم لكان فيه مخالفة لإجراءات متعلقة بالنظام العام .

وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني التناقض والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إن ما أورده الحكم المطعون فيه من القول بأن القانون يلزم المطعون ضدها الأولى — وهي المستفيدة من نزع الملكية بإيداع مبلغ التعويض إدارة نزع الملكية لاستدله من القانون ، وبذلك فإن — ما تذرعت به تلك الشركة من الغلط في القانون بالنسبة لتقريرها بما في ألزمه الصادرين عنها ، بيد أن الحكم المطعون فيه أخذ بتقرير المطعون ضدها الأولى المؤرخ ١٩٦٨/٥/١١ الذي قررت فيه بأنها أودعت التعويض المستحق خزانة إدارة نزع الملكية وهو تقرير منافي لضوابط القانونية ، هذا فضلا عن خطأ الحكم المطعون فيه بتقريره أن التنفيذ على أموال المحجوز لديه جائز في حالتين فقط هما امتناعه عن التقرير بما في الذمة أو التقدير على خلاف الحقيقة ومسقطا حق الطاعن في التنفيذ على أموال المطعون ضدها لعدم إيداعها المبلغ في المواعيد التي حددها القانون أو صرفه إليه بالتطبيق المادة ٣٤١ من قانون المرافعات وعلاوة على ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه ، وقد قضى ببطالان حجز ما للدين لدى الغير من غير طلب فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعي مردود علاوة على ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول — بأن الحكم المطعون فيه إذ أورد في أسبابه أن "المستأنفة قد أودعت قيمة التعويض بخزينة إدارة نزع الملكية بالإسكندرية وهي المختصة قانونا بصرف التعويضات وهي التي تلتزم الشركة المستأنفة قانونا بالوفاء بالتعويض لها ، وكما سلف البيان فإن الإيداع في خزانة الجهة القائمة بإجراءات نزع الملكية يقوم مقام الإيداع بخزينة المحكمة المبرىء للذمة طبقا للمادة ٥٧٠ مرافعات مخالفة للذكر " فإنه يكون قد رد على ما يشتره الطاعن ويكون النعي عليه بالقصور في غير محله ، لما كان ذلك فإنه لا جناح على الحكم المطعون فيه أن يعرض لصحة

الحجز كسأله أولية لازمة للفصل في طلب الإلزام المؤسس على عدم الوفاء بدين الحاجز ولا إيداعه توصلا إلى ما انتهى إليه من عدم التزام المطعون ضدها الأولى بالدين المطالب به لتخلف شرط من شروط الالتزام به وهو أن المحجز لديه غير مدين بدين الحاجز بما يكون معه التنفيذ طبقا لنص المادة ٥٧٠ من قانون المرافعات الملغى باطلا - أما النعي على الحكم المطعون فيه بالتناقض فإنه نعي مجمل لم يكشف الطاعن عن موطنه بما يجعله غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يضحى الطعن برمته على غير أس - أس يتعين رفضه .

---



## جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار محمد صالح أبوراس وعضوية السادة المستشارين حافظ رقتى  
وجميل الزينى ، سعد العيسوى ، محمود حسن حسين .

( ٢٠٨ )

الطعن رقم ٧٣٨ لسنة ٣ : القضائية :

( ١ ) دعوى " شروط قبول الدعوى " . نقض " المصلحة في الطعن " .

عدم منازعة المطعون ضدها بصفتها للطاعة أمام محكمة الموضوع ، وعدم توجيه طلبات  
إليها . مؤداه . انعدام مصلحة الطاعة في اختصاصها بتلك الصفة أمام محكمة النقض .  
وجوب الحكم بعدم قبول الطعن الموجه إليها بهذه الصفة .

( ٢ ) تحكيم . اختصاص " اختصاص ولائى " شركات .

اختصاص ميثاق التحكيم . مناطه . ق ٦٠ لسنة ١٩٧١ اخفاء الحكم صفة  
القطاع العام على الشركة الطاعة دون بيان المصدر الذى استقى منه هذه الصفة . تصور .

( ٣ ) نقل بحرى . معاهدات " معاهدة بروكسل " . مسئولية .

البضائع المشحونة فوق ظهر السفينة . عدم انطباق أحكام معاهدة بروكسل عليها .  
شرطه .

١ - يشترط لقبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على  
الحق موضوع التقاضى ومن ثم فلا يكفى لقبول الطعن بالنقض مجرد أن يكون  
المطعون عليه طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون  
فيه بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها أو نازعه خصمه في طلباته  
هو وإذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها بصفتها  
ممثلة لملاك السفينة وإن كانت قد اختصمت أمام محكمة الاستئناف التى أصدرت  
الحكم المطعون فيه إلا أن الطاعة لم توجه إليها طلبات ما بعد أن قضت محكمة  
أول درجة بعدم قبول الدعوى الموجهة إليها لرفعها على غير ذى صفة ، لما

كان ذلك فإنه لا تكون للطاعنة مصلحة في اختصاصها بتلك الصفة أمام محكمة النقض مما يوجب الحكم بعدم قبول الطعن الموجه إليها بصفتها ممثلة لملاك السفينة .

٢ - نصت المادة ٦٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ في شأن التحكيم على اختصاص هيئات التحكيم المنصوص عليها في هذا القانون دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام كما أجاز القانون لهيئات التحكيم الفصل أيضا في المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين وطينيين كانوا أو أجانب إذا قبل هؤلاء الأشخاص بعد وقوع النزاع إحالته على التحكيم ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى الموجهة إلى المطعون ضدها بصفته الشخصية واختصاص هيئات التحكيم بنظرها على أن الطرفين من شركات القطاع العام بما مفاده أنه أضفى صفة القطاع العام على الشركة الطاعنة دون أن يبين المصادر التي استقى منه هذه الصفة التي خلعها على الطاعنة ويتغير بها الاختصاص بنظر الدعوى ، ومن شأنه أن يجهل الأسباب التي أقام الحكم عليها قضاءه ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيقه للقانون فإنه يكون معيبا بالقصر .

٣ - لما كانت الفقرة "ج" من المادة الأولى من معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن المنعقدة في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٤. قد نصت على استثناء البضائع التي تشحن على ظهر السفينة من تطبيق أحكامها لشدة ما تتعرض له من مخاطر بهذه الطريقة بشرط أن يذكر في عقد النقل أن البضاعة شحنت على ظهر السفينة وأن تكون قد نقلت فعلا بهذه الطريقة لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه بعدم قبول الدعوى الموجهة إلى المطعون ضدها بصفته ممثلة لأمين النقل على خروج النزاع من نطاق تطبيق معاهدة سندات الشحن بمقولة أن رسالة المواسير قد شحنت على ظهر السفينة في حين أن الثابت من بيانات سند الشحن أن ٢١٠ ماسورات فقط من مجموع الرسالة قد شحنت على ظهر السفينة فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاؤه على أن الرسالة قد شحنت على ظهر السفينة دون أن يبين

مصدر تحصينه لشحن الرسالة كلها على سطح السفينة بالمخالفة لما ثبت من البيانات في سند الشحن وكيفية نقل البضاعة بالفعل لاختلاف الأثر القانوني في كل حالة يكون فضلا عن مخالفة الثابت بالأوراق مشوبا بالقصور .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٨٤٧ سنة ١٩٦٨ تجارى كلى الاسكندرية على المطعون ضدها بصفتها الشخصية وبصفتها وكالة الباخرة "أركاديا" ووكالة ملاكها ومجهزها طالبه الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ١٢٦٨٤ جنيه استنادا إلى أنها استوردت رسالة مواسير قدرها ١٢٦٤ ماسورة شحنت على الباخرة أركاديا التي تمثلها المطعون ضدها من ميناء كارونى بفرنسا وأرسلت الباخرة إلى ميناء الاسكندرية تبين أن عدد ٥٧٠ ماسورة من ضمن الرسالة اعتراها تلف وقدر التعويض المستحق عند المبلغ المطالب به وأن المطعون ضدها مسئولة عن تعويض هذا التلف بصفتها الشخصية لقيامها بتفريغ الرسالة كما أنها مسئولة عنه بصفتها ممثلة للناقل دفع الحاضر عن ملاك السفينة بعدم قبوله الدعوى لرفعها على غير ذى صفة تأسيسا على أن شركة سوماركو كانت تستأجر السفينة منهم أبان الرحلة البحرية التي شحنت خلالها البضاعة وهى المسئولة باعتبارها مجهز السفينة وأمانة النقل وتاريخ ١٩٧٠/٥/٣١ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية أولا برفض الدعوى الموجهة إلى المطعون ضدها بصفتها الشخصية وثانيا بعدم قبول الدعوى الموجهة اليها - بصفتها ممثلة لملاك السفينة لرفعها على غير ذى صفة وثالثا برفض الدعوى الموجهة اليها - بصفتها ممثلة لأمين النقل . استأنفت الطاعنة الحكم بالاستئناف رقم ٣٩٢ ق سنة ٢٦ ق ودفع الحاضر عن المطعون ضدها بصفتها ممثلة لأمين النقل بعدم قبول الدعوى لرفعها على خلاف الإجراءات والمواعيد المتصوص عليها في المادتين ٢٧٤ - ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية وتاريخ ١٩٧٣/٥/١٠ - قضت محكمة استئناف الاسكندرية



وبعدم اختصاص المحكمة بنظرها وإحالتها إلى مكتب التحكيم بوزارة العدل لتفصل فيه إحدى هيئاته وبالنسبة للدعوى الموجهة إلى المطعون ضدها بصفتها ممثلة لأمين النقل البحري بتعديل الحكم المستأنف بعدم قبول الدعوى لرفعها على خلاف الإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية المصري - طعن الطاعنة في الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدها بصفتها ممثلة لملاك السفينة وبنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لها بصفتها ممثلة لأمين النقل وعرض الطعن على غرفة المشورة فحدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه يشترط لقبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضي ومن ثم لا يكفي لقبول الطعن بالنقض مجرد أن يكون المطعون عليه طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضا أن يكون قد نازع خصمه أمامها أو نازعه خصمه في طلباته هو وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها بصفتها ممثلة لملاك السفينة وإن كانت قد اختصمت أمام محكمة الاستئناف التي أصدرت الحكم المطعون فيه إلا أن الطاعنة لم توجه إليها طلبات ما بعد أن قضت محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى الموجهة إليها لرفعها على غير ذي صفة، لما كان ذلك فإنه لا تكون للطاعنة مصلحة في اختصاصها بتلك الصفة أمام محكمة النقض مما يوجب الحكم بعدم قبول الطعن الموجه إليها - بصفتها ممثلة لملاك السفينة .

وحيث إن الطعن بالنسبة للمطعون ضدها بصفتها الشخصية وبصفتها ممثلة للأجهزة أمين النقل حاز أوضاعا الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل أولهما مخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى الموجهة إلى المطعون ضدها بصفتها الشخصية واختصاص هيئات التحكيم بنظرها على أن الطرفين من شركات القطاع العام في حين أن

الشركة الطاعنة ليست من شركات القطاع العام وقد خلت الأوراق مما يدل على ثبوت هذه الصفة لها كما أنها لم تقبل اختصاص هيئات التحكيم بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعمى في محله ذلك أنه لما كانت المادة ٦٠ من القانون رقم ٦٠ سنة ١٩٧١ في شأن التحكيم قد نصت على اختصاص هيئات التحكيم المنصوص عليها في هذا القانون دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام كما أجاز القانون لهيئات التحكيم الفصل أيضا في المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين وطنيين كانوا أو أجانب إذا قبل هؤلاء الأشخاص بعد وقوع النزاع إحالته على التحكيم وكان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى الموجهة إلى المطعون ضدها بصفتها الشخصية واختصاص هيئات التحكيم بنظرها على أن الطرفين من شركات القطاع العام بما مفاده إذ أضفى صفة القطاع العام على الشركة الطاعنة دون أن يبين المصدر الذي استقى منه هذه الصفة التي خلعاها على الطاعنة ويتغير بها الاختصاص بنظر الدعوى ومن شأنه أن يجهل بالأسباب التي أقام الحكم عليها قضاؤه ويهجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون فإنه يكون معيبا بالقصور .

وحيث إن حاصل السبب الثانى مخالفة الثابت بالأوراق والخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم المطعون فيه أقام قضاؤه بعدم قبول الدعوى الموجهة إلى المطعون ضدها بصفتها ممثلة للأمين القل على أن البضاعة شحنت على سطح السفينة بما يخرج النزاع من الخضوع لأحكام معاهدة "بروكسل" الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن ويوجب تطبيق أحكام المادتين ٢٧٤ - ٢٧٥ من قانون التجارة البحرية في حين أن الثابت من سند الشحن أن ما شحن على سطح السفينة لا يزيد على ٢١٠ ماسورات من مجموع الرسالة البالغ عددها ١٢٦٤ ماسورة وإذا كان التلف قد لحق ٥٧٠ ماسورة فإن الحكم إذ بنى قضاؤه على أن البضاعة كلها قد شحنت على سطح السفينة يكون قد خالف الثابت بالأوراق مخالفة أدت به إلى الخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه لما كانت الفقرة ج من المادة الأولى من معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن المنعقدة في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ قد نصت على استثناء البضائع التي تشحن على ظهر السفينة من تطبيق أحكامها لشدة تعرض له من مخاطر هذه الطريقة — بشرط أن يذكر في عقد النقل أن البضاعة شحنت على ظهر السفينة وأن تكون قد نقلت فعلا بهذه الطريقة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى الموجهة إلى المطعون ضدها بصفتها ممثلة لأمين النقل على خروج التراجع من نطاق تطبيق معاهدة سندات الشحن بمقوله أن رسالة المواسير قد شحنت على ظهر السفينة في حين أن الثابت من بيانات سند الشحن أن ٢١٠ ماسورة فقط من بين مجموع الرسالة البالغ عددها ١٢٦٤ ماسورة قد شحنت على ظهر السفينة فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاؤه على أن الرسالة قد شحنت على ظهر السفينة دون أن يبين مصدر تحصيله لشحن الرسالة كلها على سطح السفينة بالمخالفة لما ثبت من البيانات في سند الشحن وكيفية نقل البضاعة بالفعل لاختلاف الأثر القانوني في كل حالة فإنه يكون فضلا عن مخالفته الثابت بالأوراق مشويا بالقصور بالسببين معا .



## جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٧٧

بقيادة السيد المستشار محمد صالح أبو رأس رئيسا وعضوية السادة المستشارين : حافظ رفقي ،  
جميل التزيتي ، محمد العيموي ، محمود حمدي عبد العزيز .

( ٢٠٩ )

الطعن رقم ٨١١ لسنة ٤٣ القضائية :

(٢٠١) عقد . تنفيذ العقد . الترام .

( ١ ) تنفيذ الالتزام . وجوب الرجوع إلى ماورد في العقد دون نقص أو زيادة إلا أن  
يكون من مستلزمات التنفيذ .

( ٢ ) استخلاص حسن النية في تنفيذ العقد من مسائل الواقع التي يستل بها فاض  
الموضوع .

(٣) عرف . قصص "السبب الجدي" .

التمسك بقيام عرف معين . عدم جواز إمارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ٤ ) بيع . شركات " شركات القطاع العام "

حظر الاستيراد من الخارج على القطاع الخاص . ق ٩٥ لسنة ١٩٦٣ الاتجار  
فيما يستورده القطاع العام من السلع . غير محظور .

١ - مفاد نص المادتين ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ من النقتين المدني أن العقد لا ينشئ  
حقا ولا يولد التزاما لم يرد بشأنه نص فيه والملتزم يقوم بتنفيذ التزامه كما ورد  
في العقد دون نقص أو زيادة إلا إذا كان ذلك من مستلزمات التنفيذ .

٢ - تفسير العقد طبقا لما اشتمل عليه يجب أن يتم بحسن نية ، وحسن  
النية من مسائل الواقع التي تخضع لسلطان محكمة الموضوع .

٣ - لما كان ما يشير الطاعن من أن العرف جرى على قيام الجهات الإدارية  
بمثل التسهيلات الواردة بسبب النعمى هار من الدليل لعدم تقديمه دليلا على  
قيام هذا العرف ولعدم إشارة الخبير إليه في تقريره كما لم يرد في مدونات الحكم

المطعون فيه ما يدل على أن الطاعن سبق له التمسك به أمام محكمة الموضوع فلا يجوز عرضه لأول مرة أمام هذه المحكمة .

٤ — أن القانون رقم ٩٥ سنة ١٩٦٣ وإن حظر الاستيراد من الخارج على القطاع الخاص فإنه لم يحظر عليه الاتجار فيما يستورده من السلع إن توفرت في السوق المحلي فإن لم توجد فإنه يمكنه الاستعانة في تدبير الكمية المتعاقد على توريدها بواسطة إحدى الشركات المصرح لها بالاستيراد .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتمثل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١١٨ سنة ١٩٦٥ تجارى كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدها بطلب الحكم أولا — بوقف صرف قيمة خطاب الضمان رقم ٣٠١ لسنة ١٩٦٥ الصادر من المطعون ضده الثانى بتاريخ ١٩٦٥/٧/٥ لصالح هيئة الإمدادات والتموين بالقوات المسلحة حين الفصل في موضوع الدعوى وثانيا : — بأحقته في استرداد خطاب الضمان سالف الذكر والزام المطعون ضده الثانى بعدم صرف شيء من قيمته ، تأسيسا على أن إدارة التعيينات بالجيش أعلنت في شهر أبريل سنة ١٩٦٥ عن حاجتها إلى ٣٠٧٠ طن عدس طبقا للشروط والمواصفات التى أعلنت ورسا العطاء في يادى الأمر على شركة ... .. التى اشترطت على إدارة الجيش أن تتولى الإفراج عن العدس من الجمارك اثر وصوله وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لتحويل قيمته إلى سوريا فیر أن إدارة الجيش عادت وطرحت عملية التوريد في ممانسة تقدم لها الطاعن وقبل عطاءه وقدم خطاب ضمان من المطعون ضده الثانى لصالح هيئة الإمدادات والتموين بمبلغ ٩٩٥٢ جنيا وبدأ في استيراد العدس من سوريا ووصلت إلى ميناء الاسكندرية أول كمية قدرها ٥٠٠ طن بقيت داخل الجمارك دون أن تتحرك

إدارة الجيش للإفراج عنها أو الحصول على موافقة إدارة النقد على تحويل القيمة إلى أحد البنوك بسوريا مما عرض البضاعة للتلف وزاد في قيمة الأرضية بمادهاة إلى إقامة الدعوى، وبتاريخ ٢٥/١٠/١٩٦٧ نذبت المحكمة أول درجة خبير للاطلاع على شروط الممارسة وبيان ما إذا كانت إدارة الجيش قد التزمت بشئ من المصالح الطاعن. وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ٢٧/٥/١٩٧٢ برفض الدعوى واستئناف الطاعن الحكم بالاستئناف رقم ٣٦٢ لسنة ٨٩ ق طالبا إلغاءه وقضت محكمة استئناف القادحة بالتأييد — طعن الطاعن في الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فجددت جلسة انظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن أقام طعنه على ثلاثة أسباب أولها مخالفة للقانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه بني قضاءه برفض الدعوى على أن المطعون ضده الأول لم يلتزم في العقد بعمل أى تسهيلات للإفراج عن العدس من الجمارك أو الحصول على موافقة إدارة النقد على تحويل الثمن إلى سوريا ، وهو بذلك لم يعرض لقطع النزاع ويواجهه بالحسم لأن خلو العقد من النص على ذلك لا يغير من أن ظروف التعامل تحتم على المطعون ضده الأول تقديم التسهيلات اللازمة والتي بدونها يستحيل عليه تنفيذ التعاقد ، وكان ذلك يستلزم من الحكم تفسير العقد والبحث عن النية المشتركة للطرفين دون التقيد بالنص الجرفي لألفاظه وهذه النية يستهدي في شأنها بطبيعة التعامل وما يقتضيه من حسن نية وثقة ، والثقة تفترض قيام التزام على عاتق المطعون ضده بعمل التسهيلات الإدارية اللازمة لخروج السلعة من الدائرة الجمركية وسداد ثمنها لأنها تستورد من الخارج والاستيراد قاصر على شركات القطاع العام ، ولو لم يكن هذا الالتزام الضمني لنص المطعون ضده الأول على إعفائه منه صراحة في العقد ، وإلا انسحب الطاعن حينئذ من التعاقد لاستحالة تنفيذه ، هذا فضلا عن أن العرف قد جرى على تقديم هذه التسهيلات بغير نص خاص عليها في العقد .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن مفاد نص المادتين ١٤٧ ، ١٤٨ من التقنين المدني أن العقد لا ينشئ حقا ولا يولد التزاما لم يرد بشأنه نص فيه ،



والملتزم يقوم بتنفيذ التزامه ، كما ورد في العقد دون نقص أو زيادة إلا إذا كان ذلك من مستلزمات التنفيذ ، وأن تفسير القاضى للعقد يكون من خلال ألفاظه فإن كانت الألفاظ معبرة عن الإرادة بوضوح ، فلا يجوز العدول عن الإرادة الظاهرة إلى إرادة أخرى وإلا كان ذلك انحرافا في التفسير ، وعملية تفسير العقد للوقوف على الإرادة الحقيقية للمتعاقدين من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضى الموضوع بشرط أن تكون العبارات والصيغة تحتل المعنى الذى حصله ، كما أن تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه يجب أن يتم بحسن نية ، وحسن النية هو أيضا من مسائل الواقع تخضع بدورها لسلطان محكمة الموضوع ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن بقوله أن العقد انعقد في سنة ١٩٦٥ بعد العمل بالقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٦٣ الذى يقصر استيراد السلع من الخارج على شركات القطاع العام وهو ما يفترض علم الطاعن به وثبت من تقرير الخبير المتدب أن العقد لم يتضمن أى التزام على عاتق مصلحة الإمدادات بالجيش بعمل تسهيلات للطاعن سواء فيما يتعلق باستيراد العدس من الخارج أو الإفراج عنه من الجمارك أو تحويل ثمنه إلى سوريا ولا يجوز بناء على خلو العقد من أى التزام من ذلك أن يتحمل الطاعن من التزامه في المواعيد المحددة لأنه كان على علم وبينه من جميع القيود السابقة مادام أنه لم يطرأ بعد العقد ما يجعل التنفيذ مستحيلا بالقوة القاهرة أو السبب الاجنبى فإن الحكم يكون قد فسر العقد تفسيراً يتفق مع صريح ألفاظه ولا يتعارض مع مستلزمات حسن النية ويكون النعى عليه بخالفه القانون والفساد في التسبب على غير أساس ، أما النعى عليه بالقصور بمقوله أن العرف جرى على قيام الجهات الإدارية بمثل التسهيلات السابقة ، فإنه عار عن الدليل لعدم تقديم الطاعن دليلاً على قيام هذا العرف ولعدم إشارة الخبير إليه في تقريره ، كما لم يرد في مدونات الحكم المطعون فيه ما تدل على أن الطاعن سبق له التمسك به أمام محكمة الموضوع بما لا يجوز عرضه لأول مرة أمام هذه المحكمة .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال والتناقض ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم بنى قضاءه على أن القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ لم يحظر على تجار القطاع الخاص التعامل في السلع

المستوردة في الداخل إذا توفرت تلك السلع فيه إذا وجدوا أنه يمكنهم الحصول عليها ، في حين أن الخبر أثبت أنه لا يمكن توفير العدس من السوق المحلي ، كما لم يعرض الحكم لدلالة أن هذه السلعة هي بذاتها التي تعاقدت إدارة التعينات مع شركة ... .. على توريدها والتي اشترطت لتنفيذ العقد - وقت تقديم العطاء - أن تسمى إدارة - الجيش للافراج عنها من الجمارك وتحويل ثمنها للخارج ولما أجريت بعدئذ ممارسة شكلية فإنه كان ملحوظا وقت رسوها على الطاعن بصفته وكيلًا عن أصحاب الشركة السابقة قيام إدارة الجيش بهذه التسهيلات ، إذ لم يحفل الحكم بالرد على هذا الدفاع فانه يكون مشوبا بالقصور

وحيث إن النعي في شقة الأول غير صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه وهو في مقام تفسير نصوص العقد لم يقل بإمكان الحصول على العدس من السوق المحلي على عكس ما قرره الخبر وإنما أورد " أن القانون لم يحظر تجار القطاع الخاص التعامل في تلك السلعة إذا وجدوا أنه يمكنهم الحصول عليها من السوق المحلي إن توافرت فيه أو عن طريق الاستعانة في استيرادها بأحدى شركات القطاع العام " ومفاد ذلك أن القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ وإن حظر الاستيراد من الخارج على القطاع الخاص فانه لم يحظر عليه الاتجار فيما يستورد من السلع إن توفرت في السوق المحلي فإن لم توجد فانه يمكنه الاستعانة في تدبير الكمية المتعاقد عليها بواسطة إحدى الشركات المصرح لها بالاستيراد ، كما أن النص في شقة الثاني غير مقبول إذ لم يقدم الطاعن أمام محكمة الموضوع ما يدل سبق إرتباط مصلحة الإمدادات مع شركة ... .. على توريد ذات الصنفه بالشروط التي أشار إليها ولا ما يدل على وكالته عن تلك الشركة وقبول العطاء منه بهذه الصفة .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم بالسبب الثالث الفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم الابتدائي أقام قضاءه برفض الدعوى على أنه كان في إمكان الطاعن أن يتنازل عن العقد لإحدى شركات القطاع العام في حين إن ذلك غير جائز لأن شخصية المورد ملحوظة في عقد التوريد ولأن تراخيص الاستيراد شخصية .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول لوروده على غير محل في قضاء الحكم المطعون فيه ، ذات أنه وإن أيد الحكم الابتدائي في نتيجته إلا أنه اتخذ لنفسه أسبابا خاصة تكفى لحمل قضائه بأن أورد " إن القانون لم يحظر على تجار القطاع الخاص التعامل في مثل تلك السلعة إذا وجدوا أنه يمكنهم الحصول عليها من السوق المحلي إن توفرت فيه أو عن طريق الاستعانة في استيرادها بأحدى شركات القطاع العام " ومناد ذلك إن الحكم المطعون فيه بعد أن فسر العقد بما يتفق وعبارته وخلص إلى أن الطاعن كان على علم وقت التعاقد بقيود الاستيراد وتحويل العملة ، وأنه لم يطرأ بعد العقد ما يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا قرر بأنه لا يرى مبررا لتدخل الطاعن من الترامه لأن القانون لم يحظر على تجار القطاع الخاص التعامل في مثل السلعة التي تعهد بتوريدها إن توفرت في السوق المحلي وأمكنة الحصول عليها منه أو عن طريق الاستعانة في استيرادها بأحدى الشركات المسموح لها بالاستيراد ، وما قرره الحكم في هذا الصدد يغير ما قرره الحكم الابتدائي ، ويجعله قائما على أسباب خاصة تكفى لحمله .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس .



## جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٧٧ .

برئاسة السيد المستشار محمد صالح أبو راس وعضوية السادة المستشارين :  
حافظ رقتي ، وجميل الزيني ، وسمعد العيسوي ، و محمود حمدي عبد العزيز .

( ٢١٠ )

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) حكم "مالا يعد قصورا" . محكمة الموضوع .

نفي عار من الدليل . عدم قبوله . محكمة النقض لا تلزم بتكليف الخصوم بتقديم ما يؤيد الطعن  
( ٢ ) أمر أداء . إعلان . دفع .

سقوط أمر الأداء لعدم إعلانه خلال ستة أشهر . جزاء مقرر لمصلحة المدين عدم التمسك به  
في صحيفة التظلم قبل التكلم في الموضوع . أثره . سقوط الحق فيه . لا يغير من ذلك تمسك المتظلم  
بإعلان أمر الأداء .

١ — إذ كان النص عار عن الدليل لخلو مدونات الحكمين الابتدائي والمطعون  
فيه مما يفيد تمسك الطاعن بالدفع والمطلوبات — المشار إليها بوجه النعي —  
وعدم تقديمه ما يدل على إثارتها أمام محكمة الموضوع وإغفال الحكم المطعون فيه  
الرد عليها ، لما كان ذلك وكانت هذه المحكمة غير ملزمة بتكليف الخصوم تقديم  
ما يؤيد الطعن فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسيب والإخلال  
بحق الدفاع لا يكون قبولا .

٢ — سقوط أمر الأداء لعدم إعلانه للمدين خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره —  
وفق ما كانت تنص المادة ٨٥٦ من قانون المرافعات السابق — هو جزاء مقرر  
لمصلحة المدين وحده ولا بد لإعماله من التمسك به ممن شرع الجزاء لمصلحته  
ويسقط الحق في توقيع هذا الجزاء بتنازل صاحبه عنه صراحة أو ضمنا وأنه باعتباره  
دفعاً شكلياً لا بد من التمسك به في صحيفة التظلم قبل التكلم في الموضوع والإلتزام  
المتظلم متنازلاً عن التمسك به ، ولا ينال من هذا النظر تمسك الطاعن بإعلان  
إعلان تكليفه بوفاء الدين لأنه إجراء سابق على صدور الأمر ولأن تمسكه

بإعلان إعلان أمر الأداء الذي استخلص الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يقصد به سوى التوصل إلى اعتبار ميعاد التظلم مفتوحاً لأن التمسك بإعلان أمر الأداء لا يفيد التمسك بسقوط الأمر ذاته، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص في حدود سلطته أن الطاعن لم يقصد بتعيب الإعلان سقوط أمر الأداء ذاته وإنما قصد الرد على الدفع بعدم قبول التظلم شكلاً لرفعه بعد الميعاد فإن النعى بهذا السبب يكون في غير محله .

### المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضده استصدر بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٩ أمر الأداء رقم ٥٧ سنة ١٩٦٩ كلى طنطا بالزام الطاعن بأن يؤدي له مبلغ ٥٠٠ جنيه والمصاريف وإذا تظلم الطاعن من الأمر بالتظلم رقم ١١١٦ سنة ١٩٦٨ قضت محكمة طنطا الابتدائية بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٣ بعدم قبول التظلم شكلاً لرفعه بعد الميعاد . استأنف الطاعن الحكم بالاستئناف رقم ٤١ سنة ١٩ ق وبتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٤ قضت محكمة استئناف طنطا بإلغاء الحكم وبإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في موضوع التظلم وبتاريخ ١٩٧٠/١٠/٢٤ قضت محكمة أول درجة برفض التظلم وبتأييد الأمر المنتظم منه استأنف الطاعن الحكم بالاستئناف رقم ٥٤ سنة ٢١ ق وبتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٠ قضت محكمة استئناف طنطا بالتأييد طعن الطاعن في الحكم بطريق التقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعي الطاعن على الحكم لمطعون فيه بالأسباب الأول والثالث والرابع القصور في التسبيب والإخلال بحق بالدفاع

وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة أول درجة بإعلان إعلان التكليف بالوفاء السابق على صدور أمر الأداء وبعد قبول طلب أمر الأداء تأسيسا على بطلان التكليف بالوفاء ، كما تمسك بانقسام الدين بينه وبين شريكه فيه ... .. ، وطلب الزام المطعون ضده بتقديم دفاتره التجارية باعتبارها أوراقا مشتركة بينهما لإثبات براءة ذمته إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على ذلك الدفاع والطلبات بالرغم من كونها مطروحة على محكمة الدرجة الثانية في نطاق ما تنص عليه المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات مما يبطل الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن النعي بالأسباب الثلاثة المتقدمة عار عن الدليل لخلو مدونات الحكمين الابتدائي والمطعون فيه مما يفيد تمسك الطاعن بالدفع والطلبات السابقة وعدم تقديمه ما يدل على إثارتها أمام محكمة الموضوع وإغفال الحكم المطعون فيه الرد عليها ، لما كان ذلك وكانت هذه المحكمة غير ملزمة بتكليف الخصوم تقديم ما يؤيد العامن فإن النعي بالأسباب السابقة لا يكون مقبولا .

وحيث إن حاصل السبب الثاني مخالفة القانون والقصور في التسييب وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه إذا اعتبره متنازلا عن التمسك بالدفع باعتبار أمر الأداء كأن لم يكن لعدم إعلانه في ظرف ستة أشهر من تاريخ صدوره بمقتضاه أن الطاعن أسقط حقه فيه بعدم التمسك به في صحيفة التظلم فردود أن الطاعن وقد تمسك أمام محكمة أول درجة بإعلان إعلانه بالتكليف بالوفاء السابق على صدور أمر الأداء بإعلان إعلانه الأمر ذاته فضلا عن تمسكه بعدم قبول طلب الأداء ، وهذا كله يقطع باصراره على التمسك بإعلان إجراءات استصدار أمر الأداء كلها سواء السابقة على صدوره أو اللاحقة عليه ، هذا إلى أن التنازل عن الحق أو عن الدفع لا يفترض وإذ قضى الحكم المطعون فيه على خلاف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن سقوط أمر الأداء لعدم إعلانه للمدين خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره — وفق ما كانت تنص عليه المادة ٨٥٦ من قانون المرافعات السابق — هو جزء مقرر لمصلحة المدين وحده ولا بد لأعماله من التمسك به ممن شرع الجزء لمصلحة ويسقط الحق في توقيع هذا الجزء



بتنازل صاحبه عنه صراحة أو ضمنا وأنه بأعتبره دفعا شكليا لا بد من التمسك به في صحيفة التظلم قبل التكلم في الموضوع والا اعتبر المتظلم متنازلا عن التمسك به ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بسقوط أمر الأداء لعدم إعلانه خلال الستة أشهر التالية لصدوره على أن الطاعن — وهو المدين الصادر ضده لأمر لم يتمسك به في صحيفة التظلم بما يعد تنازلا ضمنيا عن الحق في إثارة قضاة لا يكون قد خالف القانون ، ولا يزال من صحة هذا النظر تمسك الطاعن ببطلان إعلان تكليفه بوفاء الدين لأنه إجراء سابق على صدور الأمر ولأن تمسكه ببطلان إعلان أمر الأداء الذي استلخص الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يقصد به سوى التوصل إلى اعتبار ميعاد التظلم مفتوحا لأن التمسك ببطلان إعلان أمر الأداء لا يفيد التمسك — بسقوط الأمر ذاته لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص في حدود سلطته الموضوعية أن الطاعن لم يقصد بتعيب الإعلان بسقوط أمر الأداء ذاته وإنما قصد الرد على الدفع بعدم قبول التظلم شكلا لرفعه بعد الميعاد فإن النعي عليه بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الخامس مخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع وفي بيانه يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على ما أثاره بشأن براءة ذمته من اندين المطالب به استنادا إلى أنه كان ضمنا لتوريد أقطان للطعون ضده وأنه قدم فاتورة عن آخر تعامل بينهما مؤشرا عليها بالتخالص وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات السبب الحقيقي للدين وتخالصه منه ولكن الحكم المطعون فيه التفت عن طلبه فأخل بحقه في الدفاع ولم يحفل بالرد عليه فشابه قصور يستوجب نقضه .

وحيث إن هذه النعي في غير محله ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه رد على دفاع الطاعن بقوله " أن الطرفين اتفقا في سند الدين على أن التخالص منه يكون بالكتابة وإذا لم يقدم الطاعن دليل التخالص وفق ما اتفق الطرفان عليه فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون حتى ولو كان الدين تجاريا ما دام أن قواعد الإثبات لا تتعلق بالنظام العام ويجوز الاتفاق على

اشتراط الدليل الكتابي فيما كان يجوز إثباته بالبينة في المعاملات التجارية ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للورقتين المقدمتين من الطاعن ورد عليها بقوله ” أن تاريخيهما سابق على سند الدين فلا يدلان عقلا على التخالص منه “ وكان طلب الإحالة على التحقيق ليس حقا لمختصوم يتحتم إجابته عليه ما دامت محكمة الموضوع قد وجدت في الأدلة المطروحة عليها ما يكفي لتكوين عقيدتها وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى بعد ما عرض للوقائع والأدلة فيها إلى ثبوت الدين في ذمة الطاعن. وصحة الأمر الصادر بالزامه بإدائه فإن النعى عليه يكون على غير أساس ويتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد صالح أبو راس وعضوية السادة المستشارين . حافظ رفقي ،  
جميل الزيني ، محمود حسن حسين ، محمود حمدي عبد العزيز .

( ٢١١ )

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) نقض ” إيداع الصحيفة ” . استئناف .

صدرت المحكمة المطعون فيه من دائرة استئناف سوهاج . إيداع صحيفة الطعن  
بالنقض في قلم كتاب محكمة استئناف أسيوط . لاخطأ . علة ذلك .

( ٢ ) إعلان ” بطلان الإعلان ” . نقض .

تقديم المطعون ضده مذكرة يدفاه في الميعاد القانوني . تمسكه ببطلان إعلانه  
دون بيان مصلحة في ذلك أثره . عدم قبول الدفع بالبطلان .

( ٣ ) تزوير . حكم ” ما يعد قصورا .

عدم جواز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها في موضوع الدعوى مما . صدر  
الحكم من المحكمة الاستئنافية . وجوب التقيد بهذه القاعدة سواء كان الحكم  
بالتأييد أو الإلغاء .

١ - نصت الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من قانون السلطة القضائية  
رقم ٦ لسنة ١٩٧٢ على أنه يجوز تأليف دائرة استئنافية بصورة دائمة في  
أحد مراكز المحاكم الابتدائية بقرار يصدر من وزير العدل بعد أخذ رأي الجمعية  
العامة لمحكمة الاستئناف وإذا أصدر الوزير قرارا بإنشاء دائرة استئنافية في مقر  
محكمة سوهاج الابتدائية فإنها تظل دائرة من دوائر محكمة استئناف أسيوط ،  
لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه صادرا من الدائرة المدنية والتجارية  
بأمورية استئناف سوهاج التابعة لمحكمة استئناف أسيوط ، فإن إيداع صحيفة  
الطعن بالنقض في قلم كتاب المحكمة الأخيرة لا يكون مخالفا للقانون .



٢ — لما كان الثابت أن المطعون ضده قدم مذكرة دفاعه في الميعاد القانوني ولم يبين وجه مصلحته في التمسك بالبطلان الذي يدعيه — في ورقة إعلان صحيفة الطعن — فإنه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تكون الغاية من الإعلان قد تحققت وتلتفى معه المصلحة في الدفع بالبطلان .

٣ — النص في المادة ٤٤ من قانون الإثبات يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفي الموضوع معا بل يجب أن يكون القضاء في الادعاء بالتزوير سابقا على الحكم في موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة أخرى تؤيد دفاعه في موضوع الدعوى ، لا فرق في ذلك بين أن يكون انكار المحرر أو الادعاء بتزويره حاصل أمام محكمة أول درجة أو محكمة ثاني درجة ولا أن يكون انقضاء من أيهما صادرا بصحته أو برده وبطلانه وسواء كان الحكم من محكمة ثاني درجة بالتأييد أو الإلغاء لا اتحاد المحكمة التشريعية في جميع الأحوال السابقة ، وهي ألا يحرم الخصم الذي تمسك بالورقة وحكم بتزويرها أو ادعى التزوير وأخفق في ادعائه من تقديم ما قد يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد إثباته بالمحرر الذي ثبت تزويره أو التخلص من الالتزام الذي يثبته وفشل في الطعن عليه إذ المحرر المحكوم بصحته أو بطلانه لا يعلم أن يكون دليلا في الدعوى وقد تتعدد الأدلة على إثبات الالتزام أو نفيه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في الادعاء بالتزوير وفي الموضوع معا ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى على الطاعن أمام محكمة المراجعة الجزئية — بعد رفض طلب الأداء — لإلزامه بمبلغ ٢٤٣ جنهم ابتداء على سند إفدى مؤرخ

١٩٦٧/١/٢١ مستحق الأداء في ١٩٦٧/٥/١ . ادعى الطاعن بتزوير امضائه على السند فقضت المحكمة بنبذ خبر لتحقيق التزوير ، وقدم الحبير تقريره بأن التوقيع بالإمضاء مزور ، وبتاريخ ١٩٧٠/١/٢٤ قضت المحكمة برد وبطلان السند ، ثم قضت بجلسة ١٩٧٠/٤/٤ برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده الحكم بالاستئناف رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٧٠ سوهاج . ومحكمة سوهاج الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية قضت بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٩ بنبذ خبر لإجراء المضاهاة بين بصمة الطاعن المتهور بها السند بجانب التوقيع وبين بصمة اصبعه التي تؤخذ بمعرفة مندوب تحقيق الشخصية وإذا انتهى المندوب إلى صحة البصمة قضت المحكمة بجلسة ١٩٧٢/٦/٢٩ بالغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة أول درجة قيميا بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة سوهاج الابتدائية . وبتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٦ قضت المحكمة برفض الادعاء بالتزوير وبتاريخ ١٩٧٣/١/٢٥ قضت بالزام الطاعن بالدين وفوائده . استأنف الطاعن الحكم بالاستئناف رقم ٣٢ لسنة ٤٨ ق مأمورية سوهاج طالبا إلغاؤه في التزوير والموضوع معا . ومحكمة استئناف أسيوط - مأمورية سوهاج - قضت في ١٩٧٣/١٢/١٩ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في الحكم بطريق النقض ودفع المطعون ضده ببطلان الطعن وبطلان إعلان صحيفته وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفع وفي الموضوع برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فخلدت جلسة لنظاره وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل الوجه الأول من وجهي الدفع بالبطلان أن الطاعن وقد أودع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة استئناف أسيوط قد خالف نص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات التي توجب إيداعها قلم كتاب محكمة النقض أو قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم . وإذا صدر الحكم المطعون فيه من محكمة استئناف سوهاج فإن إيداع الصحيفة بقلم كتاب محكمة خلافها يجعل الطعن باطلا ، وحاصل الوجه الثاني أن صحيفة الطعن أعلنت له في مواجهة شيخ البلد وقدخلت ورقة الإعلان من بعض البيانات اللازمة لصحة الإعلان كتوقيع المخاطب معه والمحضر وما يفيد الإخطار عن تسليم صورة الإعلان بما يجعله باطلا .

وحيث إن الدفع في وجهه الأول مردود بأن الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ نصت على أنه "يجوز تأليف دائرة استئنائية بصورة دائمة في أحد مراكز المحاكم الابتدائية" بقرار يصدر من وزير العدل بعد أخذ رأي الجمعية العامة لمحكمة الاستئناف وإذا أصدر الوزير قراراً بإنشاء دائرة استئنافية في مقر محكمة سوهاج الابتدائية فإنها تبطل دائرة من دوائر محكمة استئناف أسيوط ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه صادراً من الدائرة المدنية والتجارية بأمورية استئناف سوهاج التابعة لمحكمة استئناف أسيوط . فان إيداع صحيفة الطعن بالنقض في قلم كتاب المحكمة الأخيرة لا يكون مخالفاً للقانون . والدفع مردود في وجهه الثاني بأنه لما كان الثابت أن المطعون ضده قدم مذكرة بدفاعه في الميعاد القانوني ولم يبين وجه مصلحته في التمسك بالبطلان الذي يدعيه فإنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تكون للغاية من الإعلان قد تحققت وتنتفي هذه المصلحة في الدفع بالبطلان .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن : الحكم المطعون فيه إذ قضى في تزوير والموضوع معاً بتأييد الحكم الابتدائي القاضي برفض الادعاء بتزوير السند المطعون عليه وبالزام الطاعن بالدين يكون قد حرمه من عرض باقي ما لديه من الأدلة على إثبات براءة ذمته من الدين لمجرد أنه أخفق في إثبات تزوير الدليل الذي قدمه المطعون ضده سنداً لدعواه بما يكون معه الحكم قد خالف نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن المادة ٤٤ من قانون الإثبات إذ نصت على أنه "إذا قضت المحكمة بصحة المحرر أو برده أو قضت بسقوط الحق في إثبات صحته أخذت في نظر موضوع الدعوى في الحال أو حددت لنظره أقرب جلسة " . قد دلت — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها وفي الموضوع معاً ، بل يجب أن يكون ، القضاء في الادعاء بالتزوير سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى حتى لا يحرم



الخصم من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة أخرى تؤيد دفاعه في موضوع الدعوى لا فرق في ذلك بين أن يكون انكار المحرر أو الادعاء بتزويره حاصلًا أمام محكمة أول درجة أو محكمة ثاني درجة ولا يكون القضاء من أيهما صادرا بصحته أو برده وبطلانه وسواء كان الحكم من محكمة ثاني درجة بالتأييد أو الإلغاء لاتحاء المحكمة التشريعية في جميع الأحوال السابقة وهي ألا يحرم الخصم الذي تمسك بالورقة وحكم بتزويرها أو ادعى بالتزوير وأخفق في ادعائه من تقديم ما قد يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد إثباته بالمحرر الذي ثبت تزويره أو التخلص من الالتزام الذي يثبتته وفشل في الطعن عليه، إذ المحرر المحكوم بصحته أو بطلانه لا يعدو أن يكون دليلًا في الدعوى وقد تعدد الأدلة على إثبات الالتزام أو نفيه، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في الادعاء بالتزوير وفي الموضوع معافاته يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد مدني العصار ، رأفت عبد الرحيم ، وزكي الصاوي صالح ، جمال الدين  
عبد اللطيف .

( ٢١٢ )

الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٢ القضائية :

( ١ ) نقض " أسباب الطعن " .

عدم بيان الطاعن في صحيفة الطعن أوجه الدفاع التي ينص على الحكم اغفال الرد عليها .  
غير مقبول . لا يفي عن ذلك تقديم صورة المذكرة التي تضمنت دفاعه المذكور .

( ٢ ) إعلان " بطلان الإعلان " . بطلان .

حضور الخصم الذي يزول به حقه في التمسك ببطلان إعلانه . هو الحضور الذي يتم بناء  
على إعلان الورقة الباطلة ذاتها .

( ٣ ) حكم " الخطأ المادي " . بيع .

إيراد الحكم في أسبابه أن عقد البيع موضوع الدعوى صدر من المورث بينما أنه في حقيقة  
مصدر له . خطأ مادي لا يعيبه .

( ٤ ) استئناف " اعتبار الاستئناف كأن لم يكن " . إرث . بطلان .  
بيع . تجزئة .

القضاء في دعوى الوراثة بصره ونفاذ عقد البيع ورفض دعوى الخصم ببطلانه . موضوع  
غير قابل للتجزئة . اعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لمن لم يعلن من المستأنف عليهم في  
الميعاد المحدد . أثره . اعتباره كذلك بالنسبة لباقي المستأنف عليهم . علة ذلك .

( ٥ ) استئناف " اعتبار الاستئناف كأن لم يكن " . تجزئة .

اعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال الميعاد المحدد  
جزء يجب توقيعه عند طلبه من صاحب المصلحة . المادتان ٧٠ و ٢٤٠ مرافعات قبل تعديله  
بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ . لا محل لأعمال حكم المادة ٢١٨ مرافعات .

## (٦) بطلان "بطلان الإجراءات" . تجزئة .

انقصاص العمل الباطل . وروده على العمل الاجرائى المركب من أجزاء قابلة للتجزئة أو  
الاتقسام . تعيب سق من العمل الاجرائى البسيط أو غير القابل للتجزئة أو الاتقسام . أثره .  
بطلان العمل كله . م ٢/٢٤ مرافعات .

١ — إذ كان الطاعن لم يبين في صحيفة الطعن وجوه الدفاع التى ضمنها  
مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف والتى ينص على الحكم المطعون فيه اغفال  
الرد عليها ، وكان لا يغنى عن ذلك تقديم صورة رسمية من هذه المذكرة إلى  
محكمة النقض ، ومن ثم فإن النعى يكون غير مقبول .

٢ — تنص المادة ١١٤ من قانون المرافعات المقابلة للمادة ١٤٠ من  
قانون المرافعات السابق على أن " بطلان صحف الدعاوى وإعلانها وبطلان أوراق  
التكليف بالحضور الناشئ من عيب فى الإعلان أو فى بيان الحكم أو فى تاريخ  
الجلسة يزول بحضور المعلن إليه فى الجلسة أو بإيداع مذكرة بدفاعة " ومفاد  
ذلك — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن حضور الخصم الذى يعنيه  
المشرع اسقوط الحق فى التمسك بالبطلان ، هو ذلك الذى يتم بناء على إعلان  
الورقة ذاتها فى الزمان والمكان المعينين فيها لحضوره إذ أن العلة من تقرير هذا  
المبدأ هو اعتبار حضور الخصم فى الجلسة التى دعى إليها بمقتضى الورقة الباطلة  
قد حقق المقصود منها وبعد تنازلا من الخصم عن التمسك ببطلانها .

٣ — إن ما ذكره الحكم المطعون فيه بأن البيع صدر من مورثة المطعون  
عليهم مع أن البيع صادر إليها من المحجور عليه ، هو مجرد خطأ مادي ومن ثم  
فلا يؤثر فى سلامة قضائه .

٤ — إذ كان الثابت أن مورثة المطعون عليهم أقامت دعواها بصحة ونفاذ  
عقد البيع الصادر لها من المحجور عليه بينما أقام الطاعن بصفته قيا على المحجور  
عليه دعواه ببطلان عقد البيع المذكور لأن البائع لم يبرم العقد إلا لأن مورثة  
المطعون عليهم استغلت فيه طيشا بينا وهوى جامحا ولأن التصرف صدر منه وهو  
سفيه نتيجة الاستغلال والتواطؤ ، وقررت المحكمة ضم الدعوى الثانية إلى الأولى  
ليصدر فيهما حكم واحد للارتباط وقضت بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت



القيم على المحجوز عليه أن عقد البيع صدر نتيجة استغلال ثم حكمت بصحة وتقاذ العقد ورفض دعوى البطلان فاستأنف الطاعن بصفته هذا الحكم ودفع المطعون عليهما الثاني والخامس باعتبار الاستئناف كأول لم يكن لأن الطاعن لم يعلنهما إعلاناً صحيحاً خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم كتاب المحكمة ولما كان موضوع الدعوى على هذه الصورة غير قابل للتجزئة لأنه يدور حول صحة البيع أو بطلانه ولا يتصور أن يكون هذا التصرف صحيحاً بالنسبة لمن اعتبر الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لهما من بين ورثة المشتري ، وأن يعتبر ذات التصرف باطلاً بالنسبة للباقيين مع أنهم جميعاً ورثة وهم سواء في المركز القانوني مادام قد اختصموا بهذه الصفة ، ولا يحتمل الفصل في الطعن على التصرف غير حل واحد . لما كان ذلك فإن اعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة للمطعون عليهما الثاني والخامس يستتبع اعتباره كأن لم يكن بالنسبة لباقي المطعون عليهم .

٥ — ميعاد الثلاثة شهور المحدد في المادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ والتي أحالت إليها المادة ٢٤٠ من هذا القانون هو ميعاد حضور ويطرب على عدم تكليف المستأنف عليه بالحضور في خلال هذا الميعاد اعتبار الاستئناف كأن لم يكن ويتعين على المحكمة أن توقع هذا الجزاء في حالة طلبه من صاحب المصاحبة فيه ولا يكون لها خيار فيه ما لم يتنازل عن طلب توقيعه صاحب المصاحبة فيه ، ولا يغير من هذا النظر ما تقضى به المادة ٢١٨ من قانون المرافعات من أنه إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة ورفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقيين ولو بعد فواته بالنسبة إليهم ذلك بأن نص هذه المادة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إنما ينصب على ميعاد الطعن فيمتد هذا الميعاد لمن فوته بالنسبة لبعض المحكوم لهم ، ومن ثم فلا ينطبق حكمها على الحالة التي يرفع فيها الاستئناف على جميع المحكوم لهم في الميعاد المحدد لرفعه ، ولا يعلن إلى بعضهم في الميعاد المقرر لإعلانه .

٦ — إذ تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من قانون المرافعات على أنه " إذا كان الإجراء باطلاً في شق منه فإن هذا الشق وحده هو الذي يبطل "

فهى تنظم انتقاص العمل الباطل بحيث إذا كان شق من الإجراء غير معيب فإنه يمكن أن يبقى صحيحا رغم تعيب الآخر ولا يرد هذا الانتقاص إلا على العمل الإجراءى المرتب من أجزاء قابلة للتجزئة أو الانقسام دون العمل الإجراءى البسيط أو غير القابل للتجزئة أو الانقسام فتعيب شق من العمل الإجراءى من هذا النوع الأخير يؤدي إلى بطلان العمل الإجراءى كله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن المرحومة ... .. مورثة المطعون عليهم أقامت الدعوى رقم ٩٦٦/٢٩٢ مدنى الزقازيق الابتدائية ضد ... .. بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٣/٧/١٨ المتضمن بيعه لها أطيانا زراعية مساحتها ٦ فدادين و١٤ قيراطا و٤ أسهم تبين أن حقيقة مساحتها ٥ أفدنة و١٤ قيراطا و٤ أسهم لقاء ثمن مدفوع قدره ٢٧٩٤ جنيه والتسليم وبعد أن حكم بتوقيع الحجر على المدعى عليه اختصمت مورثة المطعون عليهم ، الطاعن بصفته قما عليه ، كما أقام الطاعن بصفته الدعوى رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٦٧ مدنى الزقازيق الابتدائية ضد مورثة المطعون عليهم بطلب الحكم بإبطال عقد البيع سالف الذكر تأميدا على أن المحجور عليه لم يبرم العقد إلا لأنها استغلت فيه طيشا بينا وهوى جامحا بعد أن تزوجها دون أن يحصل منها على الثمن ولأن التصرف كان نتيجة الاستغلال والتواطؤ وهو مآدعا زوجته الأولى إلى طلب توقيع الحجر عليه لفسه ، وصدر حكم بذلك فى الاستئناف رقم ٩/١٠ ق أحوال شخصية المنصورة ولاية على المال ، قررت المحكمة ضم الدعوى الثانية إلى الأولى ليصدر فيهما حكم واحد ثم حكمت بتاريخ ١٩٦٨/١/١٤ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت القيم على المحجور عليه أن عقد البيع موضوع الدعوى

قد صدر نتيجة استغلال ، وسمعت المحكمة أقوال شهود الطاعن ثم توفيت مورثة المطعون عليهم وقام الطاعن بتعجيل الدعوى ضد المورثة ، وتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٨ حكمت المحكمة في الدعوى رقم ٢٩٢ سنة ١٩٦٦ بطلبات مورثة المطعون عليهم ، وفي الدعوى رقم ٢٩٣ سنة ١٩٦٧ برفضها . استأنف الطاعن بصفته هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٨ سنة ١٥ ق مدني المنصورة - مأمورية الزقازيق - دفع المطعون عليهما الثاني والخامس باعتبار الاستئناف كان لم يكن لعدم اعلانهما به اعلانا صحيحا في الميعاد القانوني . وتاريخ ١٩٧٣/٥/٥ حكمت المحكمة باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . طعن الطاعن بصفته في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحدد جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه للقصور ، وفي بيان يقول أن المطعون عليهما الثاني والخامس دفعا بجملة ١٩٧٣/٣/٥ باعتبار الاستئناف كأن لم يكن تأسيسا على أنهما لم يعلن بصحيفته إعلانا صحيحا في الميعاد القانوني ، ومجرت المحكمة الدعوى للحكم في الدفع وصرحت بتقديم مذكرات وقدم هو مذكرة في الميعاد رد فيها على الدفع ، غير أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على دفاعه ، مما يعيبه بالقصور وحيث إنه لما كان الطاعن لم يبين في صحيفه الطعن وجوه الدفاع التي ضمنها مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف والتي ينمى على الحكم المطعون فيه إغفال الرد عليها ، وكان لا يغني عن ذلك تقديم صورة رسمية من هذه المذكرة إلى محكمة النقض ، ومن ثم فإن النعي بهذا السبب يكون غير مقبول .

وحيث إن مبنى النعي بالسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي بيانه يقول الطاعن ، إن الحكم قضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن تأسيسا على أن المطعون عليهما الثاني والخامس لم يعلن إعلانا صحيحا في الميعاد لأن أولهما مجند بالقوات المسلحة ولم يعلن في وحدته عن طريق النيابة العامة ولأن صور الإعلانات خلت من البيانات التي أوجب قانون المرافعات إثباتها



في أصل الإعلان وصورته في حين أنه لا يجوز للمطعون عليه الثاني أن يتسك ببطلان إعلانه لأنه هو الذي تسبب فيه ذلك أنه لم يفصح عن تجهيده عند تعجيل الدعوى أمام محكمة أول درجة ، كما أن من تسلم عنه الإعلان في موطنه أخفى هذا الأمر بما لا يجوز معه أن يستفيد من غشه أما بالنسبة لباقي أوجه البطلان في الإعلان فإن الغاية من الإجراء قد تحقق بوصول الإعلان وبحضور المطعون عليهما الثاني والخامس أمام محكمة الاستئناف وهو مالا يجوز معه القضاء بالبطلان عملاً بنس المادة ٢٠/٢ من قانون المرافعات الأمر الذي يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في شقه الأول مردود ، بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يستند فيما انتهى إليه من بطلان إعلان صحيفة الاستئناف بالنسبة للمطعون عليه الثاني إلى أنه مجند بالقوات المسلحة وأنه لم يعلن بوحدته عن طريق النيابة طبقاً لنص البند السادس من المادة ١٣ من قانون المرافعات وإنما استند في ذلك إلى خلوص صورة هذا الإعلان من البيانات التي نصت عليها المادة ١١ من قانون المرافعات ومن ثم فإن هذا النعى لا يصادف محلاً من قضاء الحكم المطعون فيه والنعى في شقه الثاني مردود ذلك أن المادة ١٤ من قانون المرافعات المقابلة للسادة ١٤٠ من قانون المرافعات السابق إذ تنص على أن بطلان صحف الدعاوى وإعلانها وبطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الإعلان أو في بيان الحكم أو في تاريخ الجلسة يزول بحضور المعلن إليه في الجلسة أو بإيداعه مذكرة بدفاعه ” فقد أفادت بذلك — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن حضور الخصم الذي يعنيه المشرع لسقوط الحق في التمسك بالبطلان هو ذلك الذي يتم بناء على إعلان الورقة ذاتها في الزمان والمكان المعينين فيها لحضوره ، إذ أن العلة من تقرير هذا المبدأ هو اعتبار حضور الخصم في الجلسة التي دعى إليها بمقتضى الورقة الباطلة قد حقق المقصود منها وبسبب تنازلاً من الخصم عن التمسك ببطلانها ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعتد بإعلان المطعون عليهما الثاني والخامس بصحيفة الاستئناف التي أودعت بتاريخ ١٩٧٤/٧/٨ واعتبره إعلاناً باطلاً وأن المطعون عليهما المذكورين لم يحضرا في الجلسة المحددة التي دعى إليها بمقتضى ورقة الإعلان الباطلة مما لا تتوافر معه

العلّة المشار إليها وإنما حضرا بناء على إعادة إعلانها بالجلسة ١٩٧٣/٣/٥ ودفعاً باعتبار الاستئناف كأن لم يكن فإنه لا يزول بطلان تلك الورقة بحضورها بهذه الجلسة ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى ببطلان إعلانهما في صحيفة الاستئناف ورتب على ذلك القضاء باعتبار الاستئناف كأن لم يكن فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي بيانه يقول الطاعن أن الحكم قضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لجميع المطعون عليهم استناداً إلى أن موضوع الاستئناف غير قابل للتجزئة لأن النزاع فيه يدور حول بطلان عقد البيع الصادر من مورثه المطعون عليهم بتاريخ ١٩٦٣/٧/١٨ في حين أن عقد البيع صدر من المحجور عليه ، هذا إلى أن النزاع لا يدور حول بطلان عقد البيع فحسب وإنما يدور حول صحته ونفاذه الذي يتصور فيه التجزئة ومن ثم فإن إعلان الإعلان بالنسبة لبعض المطعون عليهم لا ينصرف إلى البعض الآخر ممن صح إعلانهم وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان ما ذكره الحكم المطعون فيه من أن البيع صدر من مورثة المطعون عليهم مع أن البيع صادر إليها من المحجور عليه هو مجرد خطأ مادي لا يؤثر في سلامة قضائه ، وكان الثابت أن مورثة المطعون عليهم أقامت دعواها بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٣/٧/١٨ الصادر لها من المحجوز عليه بينما أقام الطاعن بصفته قima على المحجور عليه دعواه ببطلان عقد البيع المذكور لأن البائع لم يرم العقد إلا لأن مورثة المطعون عليهم استغلت فيه طيشاً بينا وهوى جامعاً ولأن التصرف صدر منه وهو صفته نتيجة الاستغلال والتواطؤ ، وقررت المحكمة ضم الدعوى الثانية إلى الأولى ليصدر فيهما حكم واحد الارتباط ، وقضت بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت القيم على المحجور عليه أن عقد البيع صدر نتيجة استغلال ثم حكمت بصحة ونفاذ العقد ورفض دعوى البطلان فاستأنف الطاعن بصفته هذا الحكم ودفع المطعون عليهم الثاني والخامس باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لأن الطاعن لم يعلنهما إعلاناً

صحيحا خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم كتاب المحكمة ، ولما كان موضوع الدعوى على هذه الصورة غير قابل للتجزئة لأنه يدور حول صحة عقد البيع أو بطلانه ولا يتصور أن يكون هذا التصرف صحيحا بالنسبة لمن اعتبر الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لهما من بين ورثة المشتري وأن يعتبر ذات التصرف باطلا بالنسبة للباقيين مع أنهم جميعا ورثة وهم سواء في المركز القانوني مادام قد اختصموا بهذه الصفة ولا يحتمل الفصل في الطعن على التصرف غير حل واحد ، لما كان ذلك فإن اعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة للمطعون عليهم الثاني والخامس يستتبع اعتباره كأن لم يكن بالنسبة لباقي المطعون عليهم ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لجميع المطعون عليهم فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيانه يقول أن الحكم أخطأ إذا اعتبر موضوع النزاع غير قابل للتجزئة وقضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة للمطعون عليهم ذلك لأن موضوع الدعوى هو صحة ونفاذ العقد ودعوى البطلان إن هي إلا دفع في هذه الدعوى ومن ثم يتصور أن يبطل العقد في حق بعض ورثة المشتري ويصح في حق البعض الآخر . ومع التسليم بأن الموضوع غير قابل للتجزئة فإن المادة ٢١٨ من قانون المرافعات تنص على أنه إذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقيين ولو بعد فواته بالنسبة إليهم ، مما يقتضاه أنه إذا صح الطعن بالنسبة للبعض ولم يصح بالنسبة للبعض الآخر ، فإنه يصح بالنسبة لمن لم يصح إعلانه . هذا إلى أن المشرع اتجه في قانون المرافعات الحالي إلى التقليل من دهاوى البطلان وابتدع نظرية تحول الإجراء الباطل ونص في المادة ٢/٢٤ من هذا القانون على أنه إذا كان الإجراء باطلا في شق منه فإن هذا الشق وحده هو الذي يبطل . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا الاتجاه التشريعي الحديث وقضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لجميع المطعون عليهم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .



وحيث إن النعي في شقه الأول مردود بما سبق بيانه في الرد على السبب الثالث ومردود في شقه الثاني بأن ميعاد الثلاثة شهور المحدد في المادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٩٧٦/٧٥ والتي أحالت إليها - المادة ٢٤ من هذا القانون هو ميعاد حضور ويرتب على عدم تكليف المستأنف عليه بالحضور في خلال هذا الميعاد اعتبار الاستئناف كأن لم يكن ويتعين على المحكمة أن توقع هذا الجزاء في حالة طلبه من صاحب المصلحة فيه ولا يكون لها خيار فيه ما لم يتنازل عن طلب توقيعه صاحب المصلحة فيه ولا يغير من هذا النظر ما تقضى به المادة ٢١٨ من قانون المرافعات من أنه إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة ورفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب إختصاص الباقي ولو بعد فواته بالنسبة إليهم، ذلك بأن نص هذه المادة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما ينصب على ميعاد الطعن فيمتد هذا الميعاد لمن فوته بالنسبة لبعض المحكوم لهم ، ومن ثم فلا ينطبق حكمها على الحالة التي يرفع فيها الاستئناف على جميع المحكوم لهم في الميعاد المحدد لرفعه ولا يعلن إلى بعضهم في الميعاد المقرر لإعلانه . والنعي في شقه الثالث مردود ؛ ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من قانون المرافعات إذ تنص على أنه " وإذا كان الإجراء باطلا في شق منه فإن هذا الشق وحده هو الذي يبطل " فهي تنظم إلتقاص العمل الباطل بحيث إذا كان شق من الإجراء غير معيب فإنه يمكن أن يبقى صحيحا رغم تعيب الآخر ولا يرد هذا إلا على العمل الإجرائي المركب من أجزاء قابلة للتجزئة أو الانقسام دون العمل الإجرائي البسيط أو غير القابل للتجزئة أو الانقسام فتعيب شق من العمل الإجرائي من هذا النوع الأخير يؤدي إلى بطلان العمل الإجرائي كله . لما كان ذلك وكان الحكم المستأنف وعلى ما سلف البيان صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة وكان الحكم المطعون فيه قد قضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لجميع المطعون عليهم بعد أن تحقق لديه أن المطعون عليهما الثاني والخامس لم بعنا بصحيفة الاستئناف إعلانا قانونيا صحيحا في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٧٧ .

برئاسة السيد المستشار قائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود ، وعضوية السادة المتشارين :  
محمد محمد المهدي ، محمد الباجوري ، صلاح نصار ، وأحمد وهدان .

( ٢١٣ )

الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٣ القضائية :

( ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ) إيجار " إيجار الاماكن " . بيع . محكمة الموضوع .

( ١ ) المتجر في معنى المادة ٥٩٤ مدني . مقوماته . الاتصال بالعلاء والسمعة التجارية  
هي العنصر الرئيسي .

( ٢ ) بيع المتجر . للعقدين حرية تحديد العناصر التي يتركب منها . لمحكمة الموضوع سلطة  
تقديرها . شرطه . أن تكون استخلاصها سائغا .

( ٣ ) بيع المتجر . م ٥٩٤ / ٢ مدني . شرطه . أن يكـون الشراء بقصد  
ممارسة ذات النشاط الذي كان يزاوله البائع . جواز استبعاد المتعاقدين لعنصر الاسم  
التجاري .

( ٤ ) إضافة بائع المتجر نشاطا تجاريا قبل البيع بفترة وجيزة دون ممارسته فعلا . ممارسة  
المشتري ذلك النشاط المضاف وحده . استخلاص المحكمة من ذلك أن الواقعة مجرد تنازل عن  
الإيجار . استخلاص سائق .

١ — وإن كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المتجر في معنى المادة ٥٩٤ من  
القانون المدني يشمل جميع عناصره من ثابت ومنقول ومن مقومات مادية  
ومعنوية ، وإن المقومات المعنوية هي عماد فكرته وأهم عناصره ، ولا يلزم  
توافرها جميعا لتكوينه بل يكفي بوجود بعضها ، ويتوقف تحديد العناصر  
التي لا غنى عنها لوجود المحل التجاري على نوع التجارة التي يزاولها المحل ،  
إلا أن العنصر المعنوي الرئيسي والذي لا غنى عن توافره لوجود المحل التجاري  
والذي لا يختلف باختلاف نوع التجارة هو عنصر الاتصال بالعلاء والسمعة

التجارية باعتباره المحور الذي تدور حوله العناصر الأخرى ، فيترتب على غيبته انتفاء فكرة المتجر ذاتها ، فلا يتصور متجر بلا عملاء سواء كانوا دائمين أو عابرين ، ويعد بيعاً له الإقتصار على بيع هذا العنصر وحده دون غيره من سائر العناصر المادية أو المعنوية .

٢ — ولئن كان للمتعاقدين حرية تحديد العناصر التي يتركب منها المتجر الذي يجريان عليه التعاقد ، إلا أن لمحكمة الموضوع سلطة الفصل فيما إذا كانت العناصر المعروضة عليها كافية لوجود المتجر ، غير متقيدة في هذا الشأن بما يقرره أو بالوصف الذي يضيفانه على التعاقد ، ولها وهي بسبيل التعرف على حقيقة العقد والتحرى عن قصد المتصرف من تصرفه تقدير الأدلة والقرائن المقدمة في الدعوى واستخلاص ما تقتنع به منها متى كان استخلاصها سائغاً متفقاً مع الثابت بالأوراق .

٣ — المحكمة من الاستثناء المقرر بالمادة ٢/٩٥٤ مدني هي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — رغبة المشرع في الإبقاء على الرواج المالي والتجاري في البلاد بتسهيل بيع المتجر عندما يضطر صاحبه إلى بيعه وتمكين مشتريه من الاستمرار في استغلاله ، ومفاد استلزام توافر العنصر المعنوي الخاص بالاتصال بالعملاء وجوب أن يكون الشراء بقصد ممارسة النشاط ذاته الذي كان يزاوله بائع المتجر ، ولا يغير من ذلك جواز استبعاد الاسم التجاري من العناصر التي ينصب عليها بيع المتجر .

٤ — إذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه استنبط من إضافة الطاعنة الأولى — المستأجرة الأصلية — نشاط السفريات قبيل التصرف في المحل بأيام قليلة ، ودون أن يكون في المسكنة ممارسته فعلاً وواقعاً ، ومن مصادفة ذلك للتوقيت الذي اتخذ منه باقي الطاعنتين هذا النشاط سمة تجارية لهن طبقاً لما هو ثابت بطلب القيد بالسجل المقدم منهن ، ومن اختلاف النشاط المذكور عن أوجه النشاط الأصلية من حيث المقومات المادية والمعنوية ، قرينة على انعقاد عنصر الاتصال بالعملاء بالنسبة له ، ورتب على ذلك أن التصرف في حقيقته مجرد تنازل عن الإيجار وليس بيعاً للمتجر ، وكان سبق قيام الطاعنة الأولى بإضافة



نشاط الاتجار في المولى والسجائر خلافا لما قرره الحكم من إبقائها على نشاط المحل دون تغيير لا تأثير له على وجه الاستدلال المتعلق بتحديد الأثر المترتب على إضافتها لنشاط السفريات ، فإن ما خلاص إليه الحكم يكون سائغا ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وهو في ذلك قد اهتمت بواقع الحال عند البيع وليس في وقت لاحق .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٣١ لسنة ١٩٧٢ مدنى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية ضد الطاعنين وورثة المرحوم ... طالبين الحكم بإخلاء الوثقة والطاعنة الأولى في مواجهة الباقيين من الدكان الموضح بالصحيفة وتسليمه إليهم خاليا مما يشغله ، وقالوا شرحا لها أنه بموجب عقد مؤرخ ١٠/١٢/١٩٤١ استأجر منهم المرحوم ... دكانا بالعقار رقم ١٧ شارع عباس العقاد بالاسكندرية بقصد استعماله محلا لبيع الكاوتشوك ونص في العقد على عدم جواز التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار ، وبعد وفاة المستأجر الأصل في ٢٨/١٢/١٩٦٧ استمرت العلاقة الإيجارية مع ورثته بذات الشروط إلى أن أخطروهم في ٦/٦/١٩٦٨ ببيعهم المحل إلى الطاعنة الأولى التي ظلت تشغل العين وتسدد لهم الإيجار مع احتفاظهم بضمان المتنازل له قبل ورثة المستأجر الأصلي ، وإذ فوجئوا بتنازلها عن الإيجار إلى باقي الطاعنين على خلاف شروط العقد ودون إذن منهم ، فقد أقاموا الدعوى بالطلبات سالفه البيان ، وبتاريخ ٢/١٢/١٩٧٢ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون عليهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٣٩ لسنة ٨٢ ق الاسكندرية طالبين إلغاء الحكم لهم بالطلبات . وبتاريخ ٢٢/٥/١٩٧٣ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم

المستأنف وبإخلاء الطاعنة الأولى وورثة ... .. من المحل موضوع النزاع وتسليمه إلى المطعون عليهم خاليا مما يشغله في مواجهة باقي الطاعنين . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينمى الطاعنون بها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال والقصور في التسييب وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم أقام قضاءه على أن الطاعنة الأولى أبقت النشاط الأصلي للمحل وهو بيع إطارات الكاوتشوك إلى ما قبل تنازلها عن الإيجار لباقي الطاعنين بأسبوع حيث غرتة بإضافة نشاط جديد في السفريات داخل الجمهورية وخارجها ، وهو النشاط الذي اتخذته المتنازل لهم — الطاعنون من الثاني إلى الرابع — سمة تجارية ، وخلص إلى أن التصرف الصادر لهم هو تنازل عادي عن الإيجار وليس بيعا لمحل تجارى يخضع لحكم المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى أخذاً بأن نشاط السفريات يغير في مقوماته المادية والمعنوية النشاط الأصلي ، في حين أن الثابت بالأوراق أن المستاجر الأصلي أنشأ شركة سنة ١٩٦٣ حدد نشاطها بالتجارة في إطارات الكاوتشوك بالإضافة إلى الاتجار في السيارات وقطع الغيار والأدوات المكتبية والتخليص الجمركى ، وأبقت الطاعنة الأولى أوجه النشاط السالفة وأضافت إليها الاتجار في الحلوى والسجائر في ١٩٧٠/٣/٢٥ واتبعت بنشاط السفريات في ١٩٧١/١١/٧ ، ولم يتخلل باقى الطاعنين من هذه الأنشطة بدورهم وإنما احتفظوا بها ومن بينها التخليص الجمركى الذى يرتبط به ويكمله نشاط السفريات بحيث يتوحد العملاء فيها ، واتخاذهم أحد هذه الأنشطة سمة تجارية لهم لا يفيد اقتصارهم عليه وحده كما ذهب الحكم ، وهو ما يعيبه بخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال هذا إلى أن المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى لا تشترط لانطباق أحكامها أن يرد البيع على كافة عناصر المحل التجارى وأن يستمر المشتري في مزاوله ذات النشاط الذى كان يزاوله البائع ، إذ العبرة في انطباقها على واقعة الدهوى وتوافر شروط صحة التنازل هى بوقت البيع لا بعده ، فيكفى ورود البيع

على بعض مقومات المحل المادية والمعنوية وذلك بنظر النظار من نوع النشاط التجاري الذي يمارس فيه باعتباره لا يتحقق إلا بعد التنازل . علاوة على أن إضافة نشاط جديد إلى النشاط المتفق عليه لا يعد تغييرا في الاستعمال يشمل الخطر ولا يمنع من نفاذ البيع في حق المؤجر . وبفرض اعتباره كذلك فإنه يعد من قبيل التغيير البسيط المتسامح فيه . بالإضافة إلى أن ما نسب إلى الطاعنين من تغيير لا تستتبع عدم انطباق حكم المادة ٥٩٤/٢ آفة الذكروا إنما يستوجب حكم المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ متى أضر الاستعمال الجديد بمصالح المالك وإذا لم يبين الحكم وجه الضرر الذي لحق المطعون عليهم من جرائه ولم يرد على ما تمسكوا به من دفاع جوهرى مبناه أن المطعون عليهم وقد ارتضوا من قبل تغيير الاستعمال الأصلي بإضافة أوجه نشاط جديدة موثقة الصلة بالاستعمال المتفق عليه فليس لهم الاعتراض على إضافة نشاط السفرات المتصل بها فإنه يكون فصلا عن خطئه في تطبيق القانون قد شابه القصور في التسبب .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه وإن كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المتجر في معنى المادة ٥٩٤ من القانون المدني يشمل جميع عناصره من ثابت ومنقول ، ومن مقومات مادية ومعنوية ، وأن المقومات المعنوية هي عماد فكرته وأهم عناصره ، ولا يلزم توافرها جميعا لتكوينه بل يكفي بوجود بعضها ويتوقف تحديد العناصر التي لاغنى عنها لوجود المحل التجاري على نوع التجارة التي يزاولها المحل ، إلا أن العنصر المعنوي الرئيسي والذي لاغنى عن توافره لوجود المحل التجاري ، والذي لا يختلف باختلاف نوع التجارة هو عنصر الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية باعتباره المحور الذي تدور حوله العناصر الأخرى ، فيرتب على غيبته انتفاء فكرة المتجر ذاتها ، فلا يتصور متجر بلا عملاء سواء كانوا دائمين أو عابرين ، ويعد بيعه بالالاقتصار على بيع هذا العنصر وحده دون غيره من سائر العناصر المادية أو المعنوية ، ولئن كان للتعاقد حرية تحديد العناصر التي يتركب منها المتجر الذي يجريان عليه التعاقد ، إلا أن لمحكمة الموضوع سلطة الفصل فيما إذا كانت العناصر المعروضة عليها كافية لوجود المتجر ، غير متقيده في هذا الشأن بما يقدرانه أو بالوصف الذي يضيفانه على التعاقد ، ولها وهي بسبيل التعرف على حقيقة العقد والتحرى عن قصد



المتصرف من تصرفه تقدير الأدلة والقرائن المقدمة في الدعوى واستخلاص ما تقتنع به منها متى كان استخلاصها سائفاً متفقاً مع الثابت بالأوراق . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن التصرف الصادر من الطاعنة الأولى إلى باقي الطاعنين هو مجرد ستار لإخفاء تنازل عن الإيجار لا تتوافر فيه شرائط تطبيق المادة المشار إليها مستنداً إلى قوله " ... وحيث إن الثابت من الأوراق ( ١ ) أن المرحوم ... استأجر المحل موضوع النزاع في سنة ١٩٤١ بغرض استعماله كمحل لبيع الكاوتشوك وأنه عندما أسس شركة التوضعية البسيطة في عام ١٩٦٣ حدد الغرض من تأسيسها بالتجارة في إطارات الكاوتشوك والسيارات وقطع الغيار والأدوات المكتبية والتخليص الجمركي ( ٢ ) ... .. الطاعنة الأولى - بعد أن اشترت من ورثة المرحوم ... المحل المذكور في سنة ١٩٦٨ أبقى نشاط المحل التجاري كما هو ودون تغيير حتى ١٩٧١/١١/٢٧ حيث أضافت إلى نشاطها مكتب سفريات داخل الجمهورية وخارجها ( ٣ ) أن السيدة ... .. باعت المحل موضوع النزاع في تاريخ سابق على ١٩٧١/١٢/٤ أي بعد تغيير نشاطها بحوالي أسبوع وذلك ثابت من طلب قيد السجل التجاري المقدم من المستأنف عليهم الأخيرين - الطاعنين الثلاثة الأخيرين ، حيث ثابت منه أن بدء نشاط الأخيرين بالمحل موضوع النزاع هو ١٩٧١/١٢/٤ ( ٤ ) أن النشاط الأساسي للمستأنف عليهم الأخيرين هو ( مكتب سفريات داخل وخارج الجمهورية ) - ولهذا فقد اتخذوا من هذا النشاط السمة التجارية لنشاطهم وحيث أنه يبين مما تقدم أن السيدة ... .. وإن كانت قد أضافت إلى نشاطها ( مكتب سفريات داخل وخارج الجمهورية ) إلا أنها لم تمارس هذا النشاط وإنما أضافته لمجرد إعطاء تصرفها بالبيع للمستأنف عليهم الأخيرين الطابع القانوني . وحيث إن النشاط الخاص ( بمكتب سفريات داخل وخارج الجمهورية ) يغير في مقدماته المادية والمعنوية وخاصة العملاء النشاط الخاص بتجارة الكاوتشوك وقطع غيار السيارات والأدوات المكتبية والتخليص الجمركي ... " فإن هذا الذي أورده الحكم لا ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ، ذلك أنه لما كانت الحكمة من الاستثناء المقرر بالمادة ٢/٥٩٤ سالفة الذكر

هى -وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة- رغبة المشرع فى الإبقاء على الرواج المالى والتجارى فى البلاد بتمهيل بيع المتجر عندما يضطر صاحبه إلى بيعه وتمكين مشتريه من الاستمرار فى استغلاله ، وكان مفاد استلزام توافر العنصر المعنوى الخاص بالاتصال بالعملاء وجوب أن يكون الشراء بقصد ممارسة النشاط ذاته الذى كان يزاوله بائع المتجر ، وكان لا يغير من ذلك جواز استبعاد الاسم التجارى من العناصر التى ينصب عليها بيع المتجر ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه استنبط من اضافة الطائفة الأولى نشاط السفريات قبيل التصرف فى المحل بأيام قليلة ، ودون أن يكون فى الممكنه ممارسته فعلا وواقعا ومن مصادفة ذلك للتوقيت الذى اتخذ منه باقى الطاعنين هذا النشاط سمة تجارية لهم طبقا لما هو ثابت بطلب القيد بالسجل المقدم منهم ، ومن اختلاف النشاط المذكور عن أوجه النشاط الأصبية من حيث المقومات المادية والمعنوية ، قرينة على افتقاد عنصر الاتصال بالعملاء بالنسبة له ، ورتب على ذلك أن التصرف فى حقيقته مجرد تنازل عن الإيجار وليس بيعا للمتجر ، وكان سبق قيام الطائفة الأولى باضافة نشاط الاتجار فى الحلوى والسجائر خلافا لما قرره الحكم من ابقائها على نشاط المحل دون تغيير حتى ١٧/١١/١٩٧١ لا تأثير له على وجه الاستدلال المتعلق بتحديد الأثر المترتب على إضافتها نشاط السفريات فان ما خلص إليه الحكم يكون سائغا ويؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها ، وهو فى ذلك قد اعتد بواقع الحال عند البيع وليس فى وقت لاحق . لما كان ذلك وكان ما يشير الطاعنون حول مدى الارتباط بين أوجه النشاط هذه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالتحدث فى حكمها عن كل قرينة من الفرائن التى يدلى بها الخصوم استدلالا على دعواهم عن طريق الاستنباط ، كما أنها غير مكلفة بتتبع أقوال الطاعنين بشأنها وترد على كل منها استقلالا ، إذ فى قيام الحقيقة التى اقتنعت بها وأوردت دليها التعليل الضمنى لا طراح هذه الأقوال ، فإن مذهب الحكم فيما انتهى إليه يفيد ضمنا الرد على ما ادعاه الطاعنون

من ارتضاء المطعون عليهم إضافة أوجه نشاط جديدة تبعاً لانتهاه إلى عدم تحقق  
العنصر الرئيسي اللازم لبيع المتجر على ما سلف بيانه . لما كان ما تقدم وكانت  
الدعامة سائلة الذك التي أقيم عليها الحكم تكفى وحدها لحل قضائه فان تعيينه  
في الدعامة الأخرى المتعلقة بتطبيق المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ -  
أيا كان وجه الرأي فيها - يكون غير مؤثر ، ومن ثم فان النعى برمته يكون على غير  
أساس ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد محمد المهدي ومضوية السادة المستشارين : دكتور عبد الرحمن عياد ، محمد الباجوري ، صلاح نصار ، أحمد وهدان .

( ٢١٤ )

الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٣ القضائية :

( ١ ) محكمة الموضوع . إثبات " القرائن القضائية " .

سلطة محكمة الموضوع في تقدير القرائن القضائية . شرطه . أن تكون قد اطلعت عليها وأخضعتها لتقديرها .

( ٢ ) إيجار " إيجار الأماكن " .

انقطاع المساكن للمستأجر الأصلي منذ بدء الإيجار عن الإقامة في العين . أثره انتهاء العلاقة بينه وبين المؤجر .

١ - لأن كان لمحكمة الموضوع السلطة الكاملة في تقدير القرائن القضائية وإطراح ما لا ترى الأخذ به . منها ، إلا أن ذلك مشروط - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بأن تكون قد اطلعت عليها وأخضعتها لتقديرها بحيث إذا بان أنها لم تطلع عليها وبالتالي لم تبحثها فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يبطله .

٢ - انقطاع الساكن المعاصر لبدء التعاقد عن الإقامة في العين المؤجرة واستقلاله بالسكن في مكان آخر يترتب عليه انتهاء العلاقة الإيجارية بينه وبين المؤجر فإن عاد إليها وتركها المستأجر الأصلي فلا يحق لمساكنه التمسك بعودة هذه العلاقة بعد انقضائها توصلا للبقاء في العين المؤجرة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعنة وآخرين أقاموا الدعوى رقم ٢٩٥٧ لسنة ١٩٧١ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهما بطلب الحكم بإخلاء الشقة استئجار أولها وتسليمها إليهم ، وقالوا شرحا لها أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٤/١٢/٧ استأجر المطعون عليه الأول من الطاعنة وشقيقتها — مورثها ومورث باقى المدعين — الدور الرابع من العمارة رقم ٢ بشارع رشدى بمصر الجديدة ونص فى العقد على حظر التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار إلا بتصریح كتابى من المالك ، وإذ خالف المطعون عليه المذكور هذا الشرط وأجر عين النزاع من الباطن للمطعون عليها الثانية دون الحصول على إذن كتابى منهم بذلك فقد أقاموا الدعوى ، وبتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٨ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الطاعنة وباقى المالك أن المطعون عليه الأول أجر عين النزاع من الباطن للمطعون عليها الثانية بدون إذن منهم ، وإذ انحصرت ملكية العقار فى الطاعنة ودفع المطعون عليهما بانقطاع سيرة الخصومة حكمت المحكمة فى ١٩٧٠/٥/٢٤ برفض الدفع وإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الواقعة المحددة بمنطوق الحكم السابق ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت وحكمت فى ١٩٧٢/٣/٢٦ برفض الدعوى استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦٨٥ لسنة ٨٩ ق القاهرة إلغاءه والحكم لها بالطلبات ، وبتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٠ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنمى الطاعة على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أسس قضاءه على أن إقامة المطعون عليها الثانية في العين المؤجرة كانت معاصرة لبدء العلاقة الإيجارية وأنها استمرت دون انقطاع حتى انتقل المطعون عليه الأول إلى مسكن آخر في مارس ١٩٦٧ فيحق لها البقاء في العين باعتبارها مستأجرة أصلية وأنه فضلا عن ذلك فقد استوفت إقامتها الشروط المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وإذ خلص إلى هذه النتيجة دون التفات إلى ما قدمته أمام محكمة الاستئناف من مستندات تقطع في إقامة المطعون عليها الثانية في مسكن آخر خلال سنتي ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ السابقتين على ترك المطعون عليه الأول لعين النزاع وهو ما تنفي به شروط أعمال أثر المساكنة التي يتعين استمرارها دون انقطاع من بدء الإيجار حتى ترك المستأجر الأصلي للعين كما يتخلف شرط الإقامة لمدة سنة المحددة في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وإذ لم يشر الحكم إلى هذه المستندات أو يحصنها أو يبحث في دلالتها رغم جوهريتها ، فإنه يكون معيبا بالقصور في التسبيب .

وحيث إن النعي في محله ، ذلك أنه لئن كان لمحكمة الموضوع السلطة الكاملة في تقدير القرائن القضائية وإطراح ما لا ترى الأخذ به منها ، إلا أن ذلك مشروط — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بأن تكون قد اطلعت عليها وأخضعتها لتقديرها بحيث إذا بان أنها لم تطلع عليها وبالتالي لم تبحثها فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يبطله ، لما كان ذلك وكانت الطاعة قد تمسكت أمام محكمة الاستئناف باقرار وكيل المطعون عليها الثانية في محضر معاون محكمة المنصورة الابتدائية المحرر بتاريخ ١٩٦٥/١/٢٥ في القضية رقم ٦ لسنة ١٩٦٣ كلى أحوال شخصية المنصورة باقامتها في العنوان الذي شهدا عليه شاهدا الطاعة والمغاير لعين النزاع ، كما تمسكت بتوقيع المطعون عليها المذكورة على قائمة جرد تركه زوجها المحررة بذات العنوان في ١٩٦٦/٣/٢٣ بمعرفة معاون المحكمة المختص ، وبطلب النيابة العامة بجلسة ١٩٦٨/٤/٢٣ إحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية لإقامة الوصية — المطعون عليها الثانية — بالعنوان المشار إليه وصدور قرار الإحالة بناء على ذلك ، وأخيرا



بما هو ثابت من إجابة البواب — شاهد الطاعنة — وعلى الإعلان الموجه إلى المطعون عليها الثانية في هذا العنوان بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٢٦ بتركها الإقامة فيه منذ سنة ونصف أى في وقت معاصر لذلك الذى تخلى فيه المطعون عليه الأول — المستأجر الأصل — عن عين النزاع وقدمت الطاعنة تأييدا لهذا الدفاع صورا رسمية من محضر معاون محكمة المنصورة المؤرخ ١٩٦٥/١/٢٥ وقائمة جرد تركة الزوج المطعون عليها الثانية المؤرخة ١٩٦٦/٣/٣٣ ومحضر جلسة ١٩٦٨/٤/٢٣ في القضية رقم ٦ لسنة ١٩٦٣ كلى أحوال شخصية المنصورة وورقة الإعلان الموجه الى المطعون عليها الثانية في ١٩٦٨/١٠/٢٦ في القضية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٨ — مصر الجديدة — وكانت هذه المستندات تفيد أن المطعون عليها الثانية كانت تقيم بالعمارة التى يقوم بحراستها شاهد الطاعنة — البواب .. — في الفترة من ١٩٦٥/١/٢٥ إلى ما بعد ١٩٦٦/٣/٢٣ وهى واقعة لها تأثيرها على تحديد مدى استيفاء المطعون عليها الثانية لشروط اعتبارها مستأجرة أصلية ومنها ثبوت عدم تخليها عن الإقامة بالعين المؤجرة لأى فترة باعتبار أن انقطاع المساكن المعاصر لبدء التعاقد عن الإقامة فى العين المؤجرة واستغلاله بالسكنى فى مكان آخر يترتب عليه انتهاء العلاقة الإيجارية بينه وبين المؤجر فان عاد إليها وتركها المستأجر الأصلى فلا يحق لمساكنه التمسك بعودة هذه العلاقة بعد انقضائها توصلا للبقاء فى العين المؤجرة ، كما أنها تؤثر فى بيان مدى توافر شرط الإقامة لمدة سنة المنصوص عليها فى المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وكان هذان الأساسان هما اللذين أقامت عليهما المطعون عليها الثانية حقها فى البقاء فى العين المؤجرة بعد ترك المستأجر الأصلى لها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على سند من تحققهما دون إيراد أية إشارة إلى تلك المستندات بما يفيد اطلاع المحكمة عليها ودون التفات إلى ما لها من مدلول مؤثر على توافر عناصر الدعوى ، ويكون قد شاب القصور فى التسبب مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

## جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعضوية السادة المستشارين مصطفى  
الفقي ، وأحمد سيف الدين سابق ، ومحمد عبد الخالق البغدادي ، وسليم عبد الله سليم .

( ٢١٥ )

الطعن رقم ٨١٥ سنة ٤٣ القضائية :

( ١ ) دعوى " التدخل في الدعوى " . بيع قوة الأمر المقضى .  
ملكية .

التدخل الاختصاصي في دعوى صحة التعاقد استنادا إلى ملكية طالب التدخل للعين المبيعة .  
رفض قبول تدخله لثبوت مغايرة العين للعقار المدعى بملكيتها في قضاء لا يجوز قوة الأمر المقضى  
في دعوى تثبيت ملكيته لذات العين المبيعة .

( ٢ ) وقف . إثبات . " عبء الإثبات " . ملكية .

إقرار ناظر الوقف واضح اليد على أعيانه بمبعتها للوقف في إدعاء الغير بملكيتها ، لا شأن له  
في المطالبة بكتاب الوقف أو بأشهاد عليه .

( ٣ ) إثبات " الكتابة " .

عدم جحد الطاعن أن الصورة الكربونية للمستند تحمل توقيع الطاعن صاحبه . أثره . اكتساب  
هذه الصورة حجيتها في الإثبات .

١ - نصت المادة ١٥٣ من قانون المرافعات القديم ( المطابقة للمادة  
١/١٢٧ من قانون المرافعات الجديد ) على أنه " يجوز لكل ذي مصلحة أن  
يتدخل في الدعوى منضمًا لأحد الخصوم أو طالبًا الحكم لنفسه بطلب  
مرتبط بالدعوى " كما نصت المادة ١٥٥ من قانون المرافعات القديم ( المقابلة  
للمادة ١٢٧ من قانون المرافعات الجديد ) على أن تحكم المحكمة على وجه  
السرعة في كل نزاع يتعلق بقبول الطلبات العارضة أو التدخل . . . . . وتحكم  
المحكمة في موضوع الطلبات العارضة أو في طلبات التدخل مع الدعوى الأصلية

كلما أمكن ذلك والا استبقت الطلب العارض أو طلب التدخل للحكم فيه بعد تحقيقه" ومؤدى هذا أن الفصل في موضوع طلب التدخل الاحتصامى يكون مسألة تالية لقبول التدخل يتم مع الدعوى الأصلية إن أمكن فإن لم يكن ممكنا أرجى لما بعد الحكم فيها ليقضى فيه على حدة بعد تحقيقه إذ كان ذلك فإن الحكم السابق صدوره بعدم قبول تدخل وزارة الأوقاف في الدعوى رقم ..... لا يحوز قوة الأمر المقضى في مسألة ثبوت أو انتفاء ملكيتها لعقار النزاع ذلك أنه انصرف في أسبابه ومنطوقه — وفي مقام الفصل في النزاع المتعلق بطلب قبول تدخلها — إلى ما قصد الفصل فيه وهو مجرد استبعادها من الخصومة في الدعوى السابقة مما لا يمتنع عليها معه رفع دعواها الحالية بطلب تثبيت ملكيتها لعقار النزاع ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر بقضائه برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فإن النعى عليه يكون على غير أساس .

٢ — متى كان ناظر الوقف الواضع اليد على أعيانه — وعلى ما قضت به هذه المحكمة — مقرا بتبعيةها للوقف فلا شأن للمدعى بملكيتها في المطالبة بكتاب ولا بأشهاد على الوقف ، وعلى هذا المدعى وحده تقديم الدليل المذهب لدعواه وخصوصا إذا كان الوقف قديما يرجع إلى ما قبل صدور لائحة ترتيب المحاكم الشرعية في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ التي أوجبت لأول مرة إجراء الإشهاد على الوقف لإثباته .

٣ — متى كان الطاعن لم يجد أن الصورة الكريونية تحمل توقيع ناظر الوقف فإن هذا التوقيع يكسبها بحيتها ويمسحها قيمتها في الإثبات .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطاعن استوفى أوزاعه الشكلية .



وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في إن محافظ دمياط بصفته نائبا عن وزارة الأوقاف أقام الدعوى رقم  
١١٠ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى دمياط ضد الطاعن بطلب الحكم تثبيت ملكيته  
للعقار المبين الحدود والمعلم بصحيفتها — قائلا في بيان دعواه أن هذا العقار  
يقع ضمن أعيان الوقف الخيرى للمرحوم ... .. المسجل  
بمحكمة دمياط الشرعية برقم ١٤٦ ص ١٣ متابعة وإن وزارة الأوقاف بصفتها  
ناظرة على هذا الوقف الخيرى وكلت المرحوم ... .. لإدارة أعيانه  
وبتاريخ ١٢/١٢/١٩٥٣ قام بتسليم العقار المذكور لوزارة الأوقاف بموجب  
محضر تسليم رسمى موقع عليه منه ، غير أن الطاعن نازع الوزارة في ملكية هذا  
الجزء من أعيان الوقف مستندا في منازعته إلى الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٤  
سنة ١٩٦١ مدنى كلى دمياط والذي قضى بعدم قبول تدخل وزارة الأوقاف في  
تلك الدعوى مما اضطره لرفع دعواه الحالية بطلباته سالفة البيان . دفع الطاعن  
هذه الدعوى بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها في الدعوى رقم ٣٤ سنة ١٩٦١  
المشار إليها والتي كان قد أقامها بطلب إثبات صحة التعاقد الحاصل بينه وبين  
ورثة المرحوم ... .. عن العقار المبين بصحيفتها وبالعقد  
المؤرخ ٢٢/٨/١٩٦٠ والتي انتهت صلحا بين طرفيها بعد الحكم بعدم قبول تدخل  
وزارة الأوقاف خصما فيها . وبتاريخ ٢٥/١١/١٩٦٥ قضت محكمة أول  
درجة برفض هذا الدفع ، ثم نذبت خيرا في الدعوى وبعد أن قدم تقريره  
حكمت بتاريخ ٣١/١/١٩٧١ بتثبيت ملكية محافظ دمياط بصفته لعقار النزاع ،  
إستأنف الطعن هذا الحكم بالاستئناف ٢١ سنة ٣ قضائية مأمورية دمياط طالبا  
إلغاءه ، وبتاريخ ٧/٦/١٩٧٣ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، فطعن  
الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها  
الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ومرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة  
فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة برأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينمى الطاعن بالسبب الأول على الحكم  
المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ومخالفة الثابت في الأوراق  
والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول أن محكمة أول درجة أقامت قضائها

برفض الدفع المبدى منه بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم رقم ٣٤ سنة ١٩٦١ مدنى كلى دمياط على سند من القول " بأن اخراج خصم من الدعوى أو الحكم بعدم قبول تدخله لا يحوز حجية الأمر المقضى فى موضوع الدعوى لأنه لم يبت فى هذا الموضوع أصلاً " بل اقتصر على البت فى رفض اشتراك شخص معين فى خصومة قائمة والحكم بذلك لا يمنع هذا الشخص من رفع الدعوى مستقلة بطلباته دون أن يدخل فى الخصومة التى حكم برفض اشتراكه فيها . . وجاء الحكم المطعون فيه مؤيداً هذا النظر وأضاف إلى أسباب محكمة أول درجة قوله أنه وإن كان الحكم الصادر بعدم قبول تدخل خصم فى دعوى لا يصح الرجوع فيه ، بالتالى يحوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة لذلك وفى نطاقه فقط إلا أنه لا يحوز هذه القوة بالنسبة للموضوع الذى أراد الخصم التدخل من أجله ، ولذلك الخصم الذى لم يقبل تدخله أن يقيم دعوى مستقلة فيما بعد لأن الحكم الذى قضى برفض قبول تدخل المستأنف عليه ( المطعون ضده ) إنما قضى بذلك فى نطاق طلب قبول أو رفض تدخل ذلك الخصم وهذا لا يكون إلا من ظاهر الأوراق وبالقدر اللازم للبت فى قبول تدخل الخصم من عدمه . . ، وهذا الذى ذهب إليه الحكم المطعون ينطوى على مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه لأن الحكم الصادر بقبول التدخل والقضاء فى موضوعه يستوى مع الحكم بعدم قبول التدخل إذ تقوم حجية الحكم فى الحالتين على ما فعلت فيه من مسائل سواء فى منطوقه أو أسبابه متى كانت تلك المسائل محل مفاضلة بين الخصوم ، ولما كانت وزارة الأوقاف قد طالبت التدخل فى الدعوى ٣٤ سنة ١٩٦١ مدنى كلى دمياط السابق رفعها منه بطلب صحة وتقاض عمدة البيع الصادر له من . . . عن عقار النزاع طالبة رفضها بقوله أن هذا العقار مملوك لوقف . . . الخيرية بموجب حجة الوقف المسجلة برقم ١٥٩٥١ سنة ٧٩ خيرية وأنه سبق أن قضى لما بتثبيت ملكيتها للعقار المذكور فى الدعوى رقم ١١٨٩ سنة ١٩٥٥ مدنى جزئى دمياط ، فقامت المحكمة — فى مقام الفصل فى موضوع التدخل — بمبحث المنازعة التى أثارها وزارة الأوقاف حول الملكية وناقشت دفاع الطرفين وبحثت مستنداتها وأدلتهم وقررت ضم تلك الدعوى الأخيرة وتوضيح أنها ليست دعوى تثبيت ملكية وتناولت حجة الوقف المشار إليها ، ثم انتهت فى



أسباب حكمها إلى الفصل في هذه المنازعة إذ قطعت بأن العقار محل عقد البيع الصادر له يختلف عن العقار الذي تدعى وزارة الأوقاف ملكيته وخلصت من ذلك إلى القضاء بعدم قبول تدخلها ، فإن هذا الحكم الصادر في تلك الدعوى السابقة يكون قد قطع في أسبابه المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمنطوقه بعدم صحة إدعاء وزارة الأوقاف ملكيتها للعقار المبيع إليه وقد صار هذا الحكم نهائياً لعدم الطعن فيه وبالتالي يحوز قوة الأمر المقضى في هذا الخصوص ويمتنع على وزارة الأوقاف إثارة هذا النزاع من جديد في الدعوى الحالية ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم جواز نظر هذه الدعوى لسابقة الفصل فيها وبمقولة أن الحكم السابق لم يبت في موضوع التدخل حالة أن الثابت أنه قدبت فيه فإنه يكون معيباً بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وبخالفة الثابت بالأوراق مشوباً بالقصور في التسيب والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المادة ١٥٣ من قانون المرافعات القديم ( المطابقة للمادة ١/١٢٦ من قانون المرافعات الجديد ) نصت على أنه " يجوز لكل ذي مصلحة أن يتدخل في الدعوى منضمماً لأحد الخصوم أو طالباً الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى " ، كما نصت المادة ١٥٥ من قانون المرافعات القديم ( المقابلة للمادة ١٢٧ من قانون المرافعات الجديد ) على أن " تحكم المحكمة على وجه السرعة في كل نزاع يتعلق بقبول الطلبات العارضة أو التدخل ... وتحكم المحكمة في موضوع الطلبات العارضة أو في طلبات التدخل مع الدعوى الأصلية كلما أمكن ذلك وإلا استبقت الطلبات العارضة أو طلب التدخل للحكم فيه بعد تحقيقه " ، ومؤدى هذا أن الفصل في موضوع طلب التدخل الاختصاصي يكون مسألة تالية لقبول التدخل يتم مع الدعوى الأصلية إن أمكن فإن لم يكن ممكناً أرجى لما بعد الحكم فيها ليقتضى فيه على حدة بعد تحقيقه ، لما كان ذلك فإن الحكم السابق صدره بعدم قبول تدخل وزارة الأوقاف في الدعوى رقم ٣٤ سنة ١٩٦١ مدنى كلى دمياط لا يحوز قوة الأمر المقضى في مسألة ثبوت أو انتفاء ملكيتها للعقار النزاع ذلك أنه انصرف في أسبابه ومنطوقه — وفي مقام الفصل في النزاع المتعلق بطلب قبول تدخلها — إلى ما قصد الفصل فيه وهو مجرد استبعادها من الخصومة في الدعوى السابقة مما لا يمتنع عليها معه



رفع دعواها الحالية بطلب تثبيت ملكيتها لعقار النزاع ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر في قضائه برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ومخالفة الثابت بالأوراق ، ذلك أنه ماير الحكم الابتدائي في قضائه بتثبيت ملكية وزارة الأوقاف لعقار النزاع استنادا إلى تقرير الخبير المنتدب في الدعوى رغم قصوره وما تضمنه من استعالة تطبيق حجة الوقف على العقار المذكور مما يؤدي إلى استبعاد صفة الوقف عنه إذ لا وقف بغير إشهاد ولا ينال من ذلك ما قرره الخبير من أن هذا العقار كان في وضع يد مورث البائع له لمدة حوالي عشرين عاما بصفته ناظرا عليه إلى أن سلمه لوزارة الأوقاف في سنة ١٩٥٣ باعتبار من أعيان الوقف إذ لا دليل على صفة هذا المورث كناظر وقف أو على إقراره بتبعية عين النزاع للوقف خاصة وأن وزارة الأوقاف لم تقدم أصل محضر التسليم المنسوب إليه ولا يصح الاستناد إلى صورته الكربونية لانعدام حجيتها ، بل ولا يغني إقرار ناظر الوقف عن الحججة الشرعية لإثبات أن عقار النزاع ضمن أعيان الوقف ، كما أنه لا يجوز الاستناد إلى وضع يد ناظر الوقف لتقرير ملكية الأوقاف لأن من شأن ذلك تغيير سبب الدعوى ، هذا فضلا عن أن ملكية عين النزاع ثابتة لمورث البائع له بمستندات مودعة في قضية أخرى كانت منضمة لهذه الدعوى وقد أغفل الخبير بحثها ولم يستجب الحكم المطعون فيه لطلب إعادة المأمورية إلى الخبير لفحص هذه المستندات ، وأضاف الطاعن قائلا أن مجلس مدينة دمياط الذي حل محل وزارة الأوقاف قد أقر بملكيتها لعقار النزاع بإصداره القرار المؤرخ ١٩٦٣/٩/٢٣ بهدمه وتسكيفه بصفته مالكا باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه والحصول على ترخيص بالهدم مما يعتبر حجة على وزارة الأوقاف ، ومع ذلك ورغم تمسكه بأوجه الدفاع السالف بيانها فإن الحكم المطعون فيه لم يواجهها بأسباب سائغة كما أنه أغفل الرد على هذا الدفاع الأخير مع أنه جوهري مما يعيبه بالقصور الذي يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بتثبيت ملكية وزارة الأوقاف لعقار النزاع على قوله " أن الخبير تابع فحص حجة

الوقف وأثبت أن المرحوم ... .. بوصفه ناظرا على هذا الوقف الخيري كان يضع اليد على أعيانه ومنها عقار النزاع باعتباره ضمن أعيان وقف ... .. لمدة عشرين عاما سابقة على استلام وزارة الأوقاف لتلك الأعيان بمحضر تسليم مؤرخ ١٢/١٢/١٩٥٣ ، وقد سلم الناظر المذكور لمندوب وزارة الأوقاف عقدي إيجار هذا العقار باسم شركة نسيج دمياط مؤرخين في ١/١/١٩٥١ ، ومنذ تاريخ التسليم فإن وزارة الأوقاف ومن بعدها مجلس مدينة دمياط يضعان اليد عليه ، وترى المحكمة أن في اعتراف ناظر الوقف الذي ثبت وضع يده بهذه الصفة فعلا ما يمتنع معه الإدعاء بأنه ما دامت حجة الوقف قد امتنع على الخبير تطبيقها على عين النزاع فلا وقف بدعوى أنه لا وقف بلا إشهاد ، ذلك أن إنشاء هذا الوقف لا جدال فيه وإنما قام النزاع بشأن تحديد موقع أعيانه ، ومن ثم فإن صعوبة تطبيق الخبير للمستندات لا تقضياء ثلاثة قرون على إنشاء الوقف — وبالتالي تغيير المعالم وأسماء الشوارع في هذه الحقبة الطويلة من الزمن — لا يترتب عليه ضياع أعيان الوقف وإهدار ملكيته طالما كان لهذا الوقف ناظر يضع اليد على أعيانه ويؤجرها للغير كما شهد هؤلاء المستأجرون أمام الخبير باستئجار أعيانه من الناظر المذكور منذ مدة طويلة .. ” ثم واجه الحكم المطعون فيه دفاع الطاعن بشأن ادعائه ملكية مورث البائع له لعقار النزاع ملكية خاصة بقوله “ إن الخبير قد ناقش هذا الدفاع وأنه انتهى بحق إلى أنه لا دليل في الأوراق على صحة هذا الإدعاء .. كما أن ما أستند إليه الطاعن لا يقوى أمام إقرار المورث المذكور في محضر التسليم المشار إليه بأن عقار النزاع يدخل ضمن أعيان وقف ... .. وأنه كان يضع اليد على هذه الأعيان بوصفه ناظرا عليها — وتقر المحكمة ما انتهى إليه الخبير — إذ لا يقبل قانوننا من وارث أن يدعى أن مورثه كان يملك عقارا معينا بينما هذا المورث يقرر صراحة أنه كان يضع اليد على ذلك العقار لا لكونه مملوكا له ملكية خاصة بل بوصفه من أعيان وقف ... .. الخيري الذي كان المورث ناظرا عليه .. ومن ثم فإن المحكمة لا ترى الاستجابة إلى طلب المستأنف إعادة الأمور إلى الخبير .. ” وقال الحكم بالنسبة لاستناد الطاعن إلى الترخيص الصادر له من مجلس مدينة دمياط بهدم عقار النزاع كدليل على ملكيته “ أن منح مجلس المدينة ترخيصا بالهدم لمن يطلبه هو من الأمور التي



يكون فيها حال البناء هو المقصود من منح ذلك الترخيص ، أما الملكية فليس من شأن مجلس المدينة أن يمنحها أو يمنعها بمجرد إعطائه ترخيصا بالبناء أو الهدم لأى عقار ومن ثم يتعين إطراح هذا الدفاع ” — وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه يتضمن الرد الكافى على ما أثاره الطاعن من دفاع ، ولا قصور فيه ، ويتفق وصحيح القانون ، ذلك أنه — وعلى ما قضت به هذه المحكمة — متى كان ناظر الوقف الواضع اليد على أعيانه مقرا بتبعيةها للوقف فلا شأن لمدعى ملكيتها فى المطالبة بكتاب ولا بأشهاد على الوقف وعلى هذا المدعى وحده تقديم الدليل المثبت لدعواه وخصوصا إذا كان الوقف قديما يرجع إلى ما قبل صدور لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فى ٢٧ مايو ١٨٩٧ التى أوجبت لأول مرة إجراء الإشهاد على الوقف لإثباته ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اتزم هذا النظر فى قضائه بتثبيت ملكية وزارة الأوقاف لعقار النزاع دون أى تغيير لسبب الدعوى إذ أن الحكم لم يستند — كما قال الطاعن — إلى وضع يد ناظر الوقف على أعيانه لتقدير ملكية الأوقاف وإنما اعتمد على إقرار الناظر المذكور بتبعية عين النزاع للوقف وأنه كان يضع أيدها بهذه الصفة ، ولما كان الثابت من المستند رقم ٤ من حافظة المستندات الطاعن ( صورة رسمية طبق الأصل من وجه حافظة المستندات المقدمة من وزارة الأوقاف أمام محكمة الاستئناف ) أن وزارة الأوقاف قدمت ضمن مستنداتها محضر إستلامها لأعيان الوقف بتاريخ ١٢/١٢/١٩٥٣ موقعا عليه من الناظر السابق المرحوم ... .. فضلا عن إقرار آخر صادر منه يتضمن إقراره بتبعية الأعيان التى سلمها لوقف ... .. ، وقد خلت أوراق الطعن بما يدل على أن الحكم المطعون فيه قد اعتمد فى قضائه على ما لا قيمة له فى إثبات إقرار الناظر المذكور بتبعية عين النزاع للوقف ، وسواء كان الحكم قد استند إلى أصل محضر التسليم أو صورته الكربونية فإن الطاعن لم يحدد أن تلك الصورة تحمل توقيع ناظر الوقف المذكور ، وهذا التوقيع يكسبها حجيتها ويمنعها قيمتها فى الإثبات ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة



بإجابة الخصم إلى طلب إعادة المأمورية إلى الخبير متى كانت قد وجدت في تقريره ما يكفي لإقتناعها بالرأي الذي انتهت إليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أسباب سائغة تكفي لحمله ولها أصلها بالثابت في الأوراق . من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإن النعي عليه بالقصور في التسبيب وبمخالفة الثابت بالأوراق يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أديب قصبجي وعضوية السادة المستشارون : محمد

فاضل المرجوشي ، ومدوح عطية ، و محمد عبد العظيم عبيد ، و شرف الدين خيرى .

( ٢١٦ )

الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ١٤٠٠ القضائية :

( ٢٤١ ) عمل . مؤسسات .

( ١ ) المؤسسات الصحفية مؤسسات خاصة . خضوع علاقتها بالعاملين منها لأحكام قانون العمل دون اللائحة ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ . الاستثناء . اعتبارها مؤسسات عامة في الحالات الواردة على سبيل الحصر في م ٣ ق ١٥١ لسنة ١٩٦٤ .

( ٢ ) نقل العامل بالمؤسسة الصحفية إلى إحدى المؤسسات العامة . مخالفة للقانون لا يغير من ذلك توجيهات رئيس الوزراء الصادرة في هذا الخصوص .

١ - المؤسسات الصحفية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي مؤسسات خاصة رأى المشرع أن يكون تأسيسها للشركات المساهمة اللازمة في حكم هذه المؤسسات فيما يتعلق بمسؤولية مديريها ومستغاديينها الجنائية وفيما يختص بمزاولة الاستيراد والتصدير ومن ثم تعد المؤسسات الصحفية فيما يجاوز هذه المسائل من أشخاص القانون الخاص وبالتالي تخضع علاقتها بالعاملين فيها لأحكام قانون العمل ولا ترد عليها أحكام نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي امتد مريانها إلى العاملين بالمؤسسات العامة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ .

٢ - إذا كانت أحكام قانون العمل لا تجبر لرب العمل نقل العامل إلى المؤسسات العامة فإن قرار المطعون ضدها الأولى - مؤسسة أخبار اليوم بنقل الطاعن المامل بها يكون وقع مخالفاً للقانون ولا ينال من ذلك تمسكها بأن ثمة توجيهات قد صدرت من رئيس الوزراء في هذا الشأن إذ أن هذه التوجيهات

لا تعدوا أن تكون مجرد توصيات غير ملزمة لها كما أنها لا تصلح بدورها أداة لنقل الطاعن منها ولا أثر لها على عقد العمل القائم بينهما والذي يحكم علاقته بها بل تظل وحدها هي صاحبة الحق في إصدار القرارات الخاصة بشئون العاملين بها في نطاق هذه العلاقة لها من شخصية اعتبارية مستقلة وفقا لنص المادة الأولى من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٢ سنة ١٩٦٧ عمال كلى القاهرة على المطعون ضدهما — مؤسسة أخبار اليوم والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — طالبا الحكم بإلزام الأولى بأن تؤدي له مبلغ ٥٣٩٢ ج وبإلزامهما متضامتين بأن يؤديا له مبلغ ٦٠٠ ج ، وقال بيانا لها إنه كان يعمل صحفيا بتلك المؤسسة منذ عام ١٩٦١ إلى أن فصلته في ٢٧/٢/١٩٦٦ وإذا كان هذا الفصل تعسفيا ويستحق قبلها مبلغ ٥٣٩١ ج منه ٥٠٠٠ ج تعويضا عن الفصل و ١١٢ ج مقابل مهلة الإنذار و ٢٨٠ ج مقابل الإجازات السنوية ، كما يستحق قبل المطعون ضدهما مبلغ ٦٠٠ جنيه منه ٣٥٠ جنيه مكافأة نهاية الخدمة و ٢٥٠ ج قيمة ما اقتطع من من أجره لحساب الادخار فقد أقام الدعوى بطلباته المتقدمة . وفي ٣/١٢/١٩٦٨ قضت المحكمة الابتدائية بنذب مكتب الخبراء لأداء المأمورية الميمنة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ٣٠/٣/١٩٧٠ بإلزام المطعون ضدها الأولى بأن تؤدي للطاعن مبلغ ١٠٥٠ جنيه وبرفض الدعوى قبل المطعون ضدها الثانية .



استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقبضت استئنافها برقم ١٣١٦ لسنة ٨٧ ق كما رفع - الطاعن استئنافا فرعيا قيد برقم ٢٥٥٦ لسنة ٨٨ ق وفي ١٩٧١/٥/٢٠ قضت المحكمة في الاستئناف الأصلي بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وفي الاستئناف الفرعي برفضه ، طعن للطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت نظرته جلسته ١٩٧٧/٤/٣٠ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى على جواز نقله من المؤسسة المطعون ضدها الأولى إلى المؤسسة المصرية العامة لميناء الاسكندرية مستندا في ذلك إلى ماقرره من أنه يتعين على المؤسسة الصحفية أن تلتزم بما تشير به الدولة سواء فيما يتعلق بشؤونها التنظيمية أو ما يخص شئون العاملين بها . هذا في حين أن العلاقة التي تربطه بالمؤسسة المطعون ضدها الأولى هي علاقة تعاقدية يحكمها عقد العمل المبرم بينهما ولا شأن للدولة بها ومن ثم يكون قرارها بنقله إلى تلك المؤسسة بتوجيه من رئيس الوزراء لا سند له من القانون وبمناخبة قرار فصله وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه لما كانت المؤسسات الصحفية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي مؤسسات خاصة رأى المشرع أن يكون تأسيسها للشركات المساهمة اللازمة لمباشرة نشاطها وتنظيم علاقتها بها وفق القواعد المقررة بالنسبة للمؤسسات العامة كما اعتبرها في حكم هذه المؤسسات فيما يتعلق بمسئولية مديريها ومستخدميها الجنائية وفيما يختص بمزاولة الاستيراد والتصدير ومن ثم تعد المؤسسات الصحفية فيما يجاوز هذه المسائل من أشخاص القانون الخاص وبالتالي تخضع علاقتها بالعاملين فيها لأحكام قانون العمل ولا ترد عليها أحكام نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي امتد مريانها إلى العاملين بالمؤسسات العامة . بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، وكانت أحكام ذلك القانون لا تجيز لرب العمل نقل العامل إلى المؤسسات العامة فإن قرار المطعون ضدها الأولى بنقل الطاعن يكون قد وقع مخالفا للقانون ، ولا ينال من ذلك تمسكها

بأن ثمة توجيهات قد صدرت من رئيس الوزراء في هذا الشأن إذ أن التوجيهات لا تعدو أن تكون مجرد توصيات غير ملزمة لها كما أنها لا تصلح بدورها أداة لنقل الطاعن منها ولا أثر لها على عقد العمل القائم بينهما والذي يحكم علاقته بها تظل وحدها هي صاحبة الحق في إصدار القرارات الخاصة بشئون العاملين بها في نطاق هذه العلاقة لما لها من شخصية اعتبارية مستقلة وفقا لنص المادة الأولى من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ورتب قضاءه على جواز نقل الطاعن من المؤسسة المطعون ضدها الأولى إلى المؤسسة المصرية العامة لميناء الاسكندرية ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

---

## جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أديب نصيبي وعضوية السادة المستشارين محمد فاضل المرجوشي ، وممدوح عطية ، وشرف الدين خيرى ، ومحمد عبد العظيم عيد .

( ٢١٧ )

الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٢٠ القضائية :

عمل . دعوى " ترك الخصومة " .

تنازل العامل عن دعواه قبل رب العمل . ثبت أنه تضمن تنازله عن حقوق له ناشئة عن العمل . اثبات الحكم تركه للخصومة — خطأ . م ٦ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

تنص المادة ٣/٦ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه " يقع باطلا كل مصالحة أو إبراء عن الحقوق الناشئة من عقد العمل خلال سريانه أو خلال شهر من تاريخ انتهائه إذا كانت تخالف أحكام هذا القانون " وإذا كان مفاد إقرار التنازل الصادر من الطاعن — العامل — أن نزوله عن دعواه إنما لينصرف إلى تنازله عما تشمل عليه هذه الدعوى من حقوق تندرج تحت حكم هذه المادة . وكان الحكم المطعون فيه قد خرج من مدلول الإقرار وجوى في قضائيه على اعتبار هذا التنازل تركا للخصومة لا يمس تلك الحقوق وتوجب بهذا الخطأ عن نظر موضوع الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تحصل في أن العاين أقام الدعوى رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٠ مدنى جزئى أبوتيج على



المطعون ضده الأول وطلب الحكم بإثبات أن مدة خدمته بدأت في سنة ١٩٤٦ وليس في ١٩٦٦/١٢/١٠ كما هو وارد بمقتد العمل المبرم بينهما ، وقال بيانا لها أنه يعمل لدى المطعون ضده الأول منذ سنة ١٩٤٦ ختميرا لآلة رى مقابل أجر قدره ٣٦٠ قرشا شهريا ، وإذ حرر له هذا الأخير عقد عمل أثبت فيه مع خلاف الحقيقة أن علاقة العمل بدأت في ١٩٦٦/١٢/١٠ وأن أجره ٣٢٥ قرشا شهريا مما يمس بحقوقه المقررة بقانون العمل والتأمينات الاجتماعية فقد أقام دعواه بطالبه سالف الذكر . وبتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٨ حكمت المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة أسبوط الابتدائية وقيدت بجدولها برقم ٦٣٥ لسنة ١٩٧٠ عمال كلى . أدخل الطاعن المطعون ضده الثانية الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - خصما في الدعوى ليصدر الحكم في مواجهتها ، وفي ١٩٧٠/٥/٢٧ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن علاقة العمل وتاريخ بدايتها ومقدار أجره وبجلسة ١٩٧٦/٦/٢٤ المحددة لإجراء التحقيق قدم المطعون ضده الأول إقرارا يتضمن تنازل الطاعن عن دعواه وادعى الطاعن بتزوير هذا الإقرار ، وبتاريخ ١٩٧١/١/٢٠ قضت المحكمة بقبول الادعاء بالتزوير وتحقيقه ، وبعد أن سمعت شهود الطرفين قضت في ١٩٧١/١١/٣٠ برفض الادعاء بالتزوير وبصححة ذلك الإقرار ، قضت في ١٩٧٢/٢/٢٣ باعتماد ترك الطاعن للخصومة ، واستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسبوط وقيد استئنافه برقم ٥٤ سنة ٤٧ ق ، وبتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٥ ، قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٧/٤/٣٠ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول من سببي الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بترك الخصومة في الدعوى استنادا إلى إقرار التنازل الصادر منه ، في حين أن هذا الإقرار ينطوي على تنازله عن حقوق ناشئة عن عقد العمل وبالتالي يقع باطلا طبقا لنص المادة السادسة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة ٣/٦ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن "يقع باطلا كل مصالحه أو إبراء عن الحقوق الناشئة عن عقد العمل خلال سريانه أو خلال شهر من تاريخ انتهائه إذا كانت تخالف أحكام هذا القانون" وكان يبين من أقرار التنازل الصادر من الطاعن — وعلى ما سجله الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٧١ — أنه عنوان بعبارة "شروط تنازل عن الشكاوى والقضية المرفوعة على المدعى عليه الأول (المطعون ضده الأول) المحدد لنظرها جلسة ... " وجاء فيه أن الطاعن يقر "بتنازله عن جميع مطلوبة طرفه ... كما تنازل عن جميع حقوقه الأخرى بما فيها التأمين والمبلغ المرفوع به الدعوى وملحقاته وصار خالصا" وكان مفاد ذلك أن تزول عن دعواه إنما ينصرف إلى تنازله عما تشمل عليه هذه الدعوى من حقوق تندرج تحت حكم تلك المادة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خرج عن مدلول الإقرار في وجرى قضائه على اعتبار هذا التنازل تركا للخصومة لا يمس تلك الحقوق وتجب بهذا الخطأ عن نظر موضوع الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لمبحث السبب الآخر من سببي الطاعن .

## جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد صدقي العصار ، وزكي الصاوي صالح ، وجمال الدين عبد اللطيف ، وعبد الحميد المرمقاري .

( ٢١٨ )

الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٣٤ القضائية :

(٣٤٢٤١) حكم "الطعن في الحكم" . تقادم "تقادم" . مسؤولية . تعويض .

(١) عدم جواز الطعن استقلالا في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم النهائي المنهى  
لها . الحالات المستثناة . م ٢١٢ مرافعات .

(٢) رفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم ، والقضاء بمسؤولية المدعى عليه عن التعويض  
مع نوب خبير لتقديره ، حكم لا تنقضي به الخصومة كلها . علم جواز الطعن فيه استقلالا .

(٣) القضاء بنوب خبير لحساب مقدار التعويض . يتألفه بالتزام التعويض السابق تقديره  
في دعوى سابقة عن مدة مهينة . قضاء غير منه للخصومة كلها . علم جواز الطعن فيه استقلالا .

١ - النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما أفصححت  
عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضي بعدم جواز  
الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم النهائي  
المنهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى  
وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري  
ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها  
بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحيانا من تعويق الفصل في موضوع  
الدعوى وما يترتب عليه حتما من زيادة نفقات التقاضي .

٢ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر برفض الدفع الذي أبدته الطاعنة -  
هيئة التأمينات الاجتماعية - بسقوط دعوى المطعون عليه بالتقادم وبمسؤوليته عن



تعويضه عن الأضرار التي لحقت نتيجة امتناعها عن تسليمه الشهادة الدالة على التأمين وبندب مكتب الخبراء لتقدير التعويض عن الأضرار التي لحقت بالمطعون عليه وهو حكم لا تنتهي به الخصومة كلها وهي إلزام الطاعنة بالتعويض عن تلك الأضرار ولا زال لمحكمة الاستئناف بعد صدور الحكم المطعون فيه أن تستمر في نظر النزاع المطروح عليها في الاستئناف الذي رفعه المطعون عليه عن الحكم الصادر من محكمة أول درجة بسقوط الدعوى بالتقادم ، كما أنه ليس حكماً قابلاً للتنفيذ الجبري ، لما كان ذلك فان الطعن في الحكم المطعون فيه قد يكون غير جائز .

٣ — إذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يقضى بالتعويض عن المدة من ... إلى ... وإنما أورد في تحديد مأمورية مكتب الخبراء بأن يلتزم في تقدير التعويض عن المدة المذكورة بما انتهى إليه الخبير في الدعوى السابقة من تقدير هذا التعويض بمبلغ ١١١ ج وواضح من نص المادة ٢١٢ مرافعات أنه صريح في أن الأحكام التي يجوز الطعن فيها هي الأحكام الختامية التي تنهى الخصومة كلها وهي في الدعوى الحالية إلزام الطاعنة بمقدار التعويض الذي يستحقه المطعون فيه عن جميع المدة ، وكذلك الأحكام التي حددتها هذه المادة على سبيل الحصر . وأجازت الطعن فيها على استقلال ، وهو ما يتفق مع العلة التي من أجلها وضع المشرع هذا النص . لما كان ذلك فإنه لا وجه لما قالته الطاعنة في صحيفة الطعن من أن هذا الحكم يقبل الطعن على استقلال .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٥١٩ سنة ١٩٧٠ مدني شين الكوم الابتدائية ضد الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — الطاعنة — طلب فيها الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ١٥٠٠ جنيه ، وقال بيانا لدعواه أنه يمتلك السيارة

رقم ١٤٣ نقل المنوفية وقام بالتأمين على عمالها لدى الطاعنة وبسداد الاشتراكات المقررة في مواعيدها وفي ١٩٦٦/١٠/٢٨ تقدم إلى فرع الهيئة بشين الكوم بطلب لتسليمه الشهادة الدالة على التأمين على عمال السيارة المذكورة حتى يتمكن من تجديد ترخيصها إلا أنها امتنعت مما ترتب عليه توقف السيارة عن العمل وألحق به أضراراً بالغة فأقام الدعوى رقم ٤٤ سنة ١٩٧٧ مدنى شين الكوم الابتدائية ضد مؤسسة التأمينات الاجتماعية طلب فيها الحكم بإلزامها بأن تدفع له تعويضاً قدره ٦٩٦ جنياً وقضت المحكمة بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٢٩ فى تلك الدعوى بنسب مكتب الخبراء لبيان سبب رفض إعطاء الشهادة عن السيارة المذكورة وما إذا كان ذلك يرجع إلى أعمال المطعون عليه أم إلى إهمال موظفى المدعى عليها وفى الحالة الأخيرة يسان الأضرار التى لحقت بالمطعون عليه وتقدير التعويض عنها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عدل المطعون عليه طلباته إلى مبلغ ١٥٠٠ جنيه ، وقضت المحكمة فى تلك الدعوى بتاريخ ١٩٦٩/٥/١٩ بإلزام المدعى عليها بأن تدفع له مبلغ ٧٠٠ جنيه ، فاستأنفت المدعى عليها هذا الحكم وقضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة تأسيساً على أن المطعون عليه أقام تلك الدعوى ضد مؤسسة التأمينات الاجتماعية فى الوقت الذى أصبحت فيه تلك المؤسسة هيئة عامة طبقاً للقانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ يمثلها رئيس مجلس إدارتها ، ولهذا فقد أقام دعواه الحالية ضد الطاعنة مصرحاً بشكل الدعوى الأولى بالطلبات سالفة البيان . دفعت الطاعنة بسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثى طبقاً للمادة ١٧٢ من القانون المدنى وبتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٤ حكمت المحكمة بقبول الدفع وبسقوط الدعوى بالتقادم . استأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ٦٨ سنة ٥ ق مدنى طنطا مأمورية شين الكوم . وبتاريخ ١٩٧٣/٥/١٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبنسب مكتب خبراء وزارة العدل بشين الكوم لمراجعة تقرير الخبير المقدم فى الدعوى رقم ٤٤ سنة ١٩٦٧ مدنى شين الكوم الابتدائية والالتزام بما انتهى إليه من تقديره مبلغ التعويض عن المدة من ١٩٦٦/١١/٢ حتى ١٩٦٧/١/١٦ بمبلغ ١١١ جنياً ثم بيان المدة التى تعطلت فيها السيارة رقم

١٤٣ نقل منوفية فعلا عن العمل وحساب التعويض المستحق على هذا الأساس طمنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدم المطعون عليه مذكرة دفع فيها بعدم جواز الطعن استنادا إلى أن الحكم المطعون فيه غير منه للخصومة كلها ولا يجوز الطعن فيه على استقلال عملا بنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بقبول هذا الدفع . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أن النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري يدل - وعلى ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على الاستقلال في الأحكام الصادرة أثناء الخصومة قبل الحكم الختامي المنهي لها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري ، ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحيانا من تدويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب عليه من زيادة نفقات التقاضي ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر برفض الدفع الذي أبدته الطاعنة بسقوط دعوى المطعون عليه بالتقادم وبمبثوليتها عن تعويضه عن الأضرار التي لحقت نتيجة امتناعها عن تسليمه الشهادة الدالة على التأمين على عمال السيارة رقم ١٤٣ نقل منوفية ويندب مكتب الخبراء لبيان المدة التي لحقت بالمطعون عليه وهو حكم لا تنتهي به الخصومة كلها وفي التزام الطاعنة بالتعويض عن تلك الأضرار ولا زال لمحكمة الاستئناف بعد صدور الحكم المطعون فيه أن تستمر في نظر النزاع المطروح عليها في الاستئناف رقم ٩٨ سنة ٥ ق مذي طنطا مأمورية شين الكوم الذي رفعه المطعون عليه عن الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ٢٤/٤/١٩٧٢ بسقوط الدعوى بالتقادم ، كما أنه



ليس حكماً قابلاً للتنفيذ الجبري ، لما كان ذلك فإن الطعن في الحكم المطعون فيه يكون غير جائز . ولا وجه لما قائله الطاعنة في صحيفة الطعن من أن هذا الحكم يقبل الطعن على استقلال فيما قضى به من رفض الدفع بالتقادم ومسئولية الطاعنة عن تويض المطعون عليه بمبلغ ١١١ جنيتها عن تعطيل سيارته في المدة من ١٩٦٦/١١/٢ حتى ١٩٦٧/١/١٦ ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يقض بالتعويض عن هذه المدة وإنما أورد في تحديد مأمورية مكتب الخبراء بأن يلتزم في تقدير التعويض عن المدة المذكورة بما انتهى إليه الخبراء في الدعوى السابقة رقم ٤٤ سنة ١٩٦٧ مدني شين الكوم الابتدائية من تقدير هذا التعويض بمبلغ ١١١ جنيتها ، وواضح من نص المادة ١١٢ سالفة الذكر وعلى ما تقدم بيانه أنه صريح في أن الأحكام التي يجوز الطعن فيها هي الأحكام الختامية التي تنتهي الخصومة كلها وهي في الدعوى الحالية إلزام الطاعنة بمقدار التعويض الذي يستحقه المطعون عليه عن جميع المدة التي تعطلت فيها السيارة عن العمل ، وكذلك الأحكام التي حددتها هذه المادة على سبيل الحصر وأجازت الطعن فيها على استقلال ، وهو ما يتفق مع الغاية التي من أجلها وضع المشرع هذا النص .

## جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود وعضوية السادة المستشارين : محمد محمد المهدي ، و محمد الباجوري ، وصلاح نصار ، و أحمد وهدان .

( ٢١٩ )

الطعن رقم ١٦٤ لسنة ١ في القضايا :

( ١ ، ٢ ) دعوى " الطلبات في الدعوى " . حكم " الطعن في الحكم " .  
نقض .

( ١ ) اغفال الفصل في طلب موضوعي . وسيلة تداركه : الرجوع إلى ذات المحكمة للفصل فيه .  
اغفال الفصل في دفع شكلي . اعتبار ذلك رفضا له . عدم جواز الطعن بالنقض فيما أغفل  
الحكم المطعون الفصل فيه .

( ٢ ) إيجار " إيجار الأماكن " . حكم " الطعن في الحكم " .

تأييد الحكم الاستثنائي للحكم الابتدائي بتخفيض الأجرة . اغفاله الفصل في طلب برد  
الفروق . عدم جواز الطعن في الشق الأول استقلا . عليه ذلك . م ٣١٢ مرافعات .

١ - إذا كانت المادة ٢٧٣ من قانون المرافعات تنص بأن تسرى على قضايا  
الطعن أمام محكمة النقض القواعد الخاصة بالأحكام فيما لا يتعارض مع النصوص  
الواردة بالفصل الخاص بالنقض ، وكانت المادة ١٩٣ من القانون ذاته صريحة  
في أنه إذا أغفلت المحكمة الفصل في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب  
الشان أن يملن خصمه للحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه ، وقد  
أثر المشرع بذلك أن يكون علاج الأغفال هو الرجوع إلى نفس المحكمة تستدرك  
ما فاتها الفصل فيه سهوا أو غلطا ، وكان المقصود بالأغفال هنا هو الاغفال  
الكلي لطلب موضوعي قدم إلى المحكمة بصورة واضحة بحيث يظل الطلب باقيا  
معلقا لم يقضى فيه ضمنا ، ومن ثم فلا محل لتطبيق هذه المادة إذ إنصب

الافعال على الفصل في دفع شكلى إذ يعتبر رضاه ، أو إذا كان المستفاد من أسباب الحكم أو منطوقه أنها قضت صراحة أو ضمنا برفض الطلب الموضوعى وتكون وسيلة تصحيح الحكم بالطعن فيه بإحدى طرق الطعن العادية أو غير العادية متى كان قابلا لها ، لما كان ذلك فلا يجوز الطعن بطريق النقض فيما أغفل الحكم الفصل فيه .

٢ - مفاد المادة ٢١٢ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع وضع قاعدة عامة مقتضاها أن الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنهى بها الخصومة كلها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم المنهى للخصومة سواء كانت تلك الأحكام قطعية أم متعلقة بالإثبات ، ولم يستثن من ذلك الأحكام التى ينهى بيان حصر وهى الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والمقابلة للتنفيذ الجبرى ، وكان قضاء الحكم المطعون فيه إذا اقتصر على تأييد حكم محكمة أول درجة القاضى بتخفيض أجره من النزاع ، وهو ليس منهى للخصومة كلها - طالما أن طلب استرداد فروق الأجرة لا زال معلقا أمام المحكمة لم تفصل فيه - ، وكان لا يعتبر من الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى فى معنى المادة المشار إليها طالما أنه لا يقرر الزام المحكوم عليه بشئ يمكن للسلطة العامة تنفيذه قهرا عنه باستعمال القوة الجبرية ، إذ يقتصر على إنشاء مركز قانونى جديد ولا يتضمن التزاما باداء معين ، وإن الطعن بطريق النقض يكون غير مقبول .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٢١٤ سنة ١٩٦٧ مدنى أمام محكمة الحيزة الابتدائية ضد الطاعنين طالبا الحكم بتخفيض أجره الشقة استجاره المينة بصحيفة الدعوى إلى مبلغ ٦ جنيهات و ٧٥٠ مليا ، وقال بيانا لدعواه أنه



بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٦٧/٦/١ استأجر من الذاعن شقة بالمزل رقم ١٩ شارع نبيل الوقاد باندقى محافظة البحيرة بأجرة شهرية قدرها ١٥ جنيها ، وإذ أنشئ العقار في سنة ١٩٥٧ وتخضع أجرته للتخفيض المنصوص عليه في القوانين رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ و ١٦٩ لسنة ١٩٦٥ و ٧ لسنة ١٩٦٥ ورفض الطاعنان إجراء ، فقد أقام الدعوى - وبتاريخ ١٩٦٨/٥/١٦ حكمت المحكمة بتدب مكتب خبراء وزارة العدل لبيان تاريخ إنشاء واعداد عين النزاع للسكن وتقدير أجرتها القانونية أو أجرة المثل لها حسب الأساس القانوني المقرر بقانون التخفيض الواجب السريان عليها وإجراء التخفيض اللازم طبقا للقوانين المنطبقة وبعد أن قدم الخبير تقريره أضاف المطعون عليه لطلباته طلب الحكم بالزام الطاعنين بأن يدفعوا له مبلغ ١٠٦ جنيها و ٩٦٤ مليا قيمة الفروق المستحقة له منذ بدء التعاقد . وبتاريخ ١٩٦٩/٤/٣ حكمت المحكمة بتخفيض أجرة الشقة موضوع الدعوى إلى مبلغ ١٠ جنيها و ١٣٨ مليا اعتبارا من تاريخ بدء التعاقد ، وحددت جلسة لنظر موضوع طلب رد الفروق استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٠٦ سنة ٨٣ ق القاهرة طالبن الغاء ورفض الدعوى ، وواصلت المحكمة الابتدائية نظر الدعوى ، وبتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٥ حكمت بالزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون عليه مبلغ ١٠٦ جنيها و ٩٦٤ مليا . استأنف الطاعنان هذا الحكم الأخير بالاستئناف رقم ٤١٣ سنة ٨٧ ق القاهرة طالبن الغاء ورفض الدعوى وبعد ضم الاستئنافين دفع المطعون عليه بعدم جواز الاستئناف فيهما ، وبتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٠ حكمت محكمة الاستئناف (أولا) برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف . (ثانيا) بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن ، وبعدم قبوله ، وفي الموضوع برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن المدعين المبدئين من النيابة العامة بعدم جواز الطعن وبعدم قبوله يقوم «أولهما» على أن الحكم المطعون فيه أغفل الفصل في الاستئناف رقم ٤١٣ سنة ٨٧ ق القاهرة المرفوع طعنا على الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٥ واقتصر على الفصل في الاستئناف رقم ١١٠٦ لسنة ٨٦ ق -

عن الحكم الصادر من ذات المحكمة في ١٩٦٩/٤/٣ وعلاج إغفال الفصل في بعض الطلبات ونق المادة ١٩٣ من قانون المرافعات يكون بالرجوع إلى نفس المحكمة التي أصدرته . هذا إلى أن الحكم المطعون فيه لا يعد بهذه المناهضة منها للتصومة ، وليس قابلا للطعن المباشر على استقلال فلا يجوز الطعن عليه بطريق النقض بالتطبيق للمادة ٢١٢ من قانون المرافعات ويقوم ( ثانيهما ) على أن الحكم المطعون فيه وقد اقتصر على الفصل في الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٦٩/٦/٣ بتأييده ، فقد انتهت مصلحة الطاعنين في الطعن عليه بطريق النقض ، تبعا لصدوره في ظل القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وتطبيق أحكامه ، وإذا دفع المطعون عليه أمام محكمة ثاني درجة بعدم جواز الاستئناف فإن النتيجة الحتمية فيما لو نقض الحكم بفرض صحة أسبابه هي القضاء بعدم جواز الاستئناف ، وهو لا يختلف في نتيجة من الحكم بتأييد الحكم المستأنف ، ويكون المصلحة في الطعن نظرية بحتة .

وحيث إنه لما كانت المادة ٢٧٣ من قانون المرافعات تنص بأنه تسرى على قضايا الطعن أمام محكمة النقض القواعد الخاصة بالأحكام فيما لا يتعارض مع النصوص الواردة بالفصل الخاص بالنقض ، وكانت المادة ١٩٣ من القانون ذاته صريحة في أنه إذا أغفلت المحكمة الفصل في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه للحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه ، وقد آثر المشرع بذلك أن يكون علاج الإغفال هو الرجوع إلى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه ، وهو أو غلطا ، وكان المقصود بالإغفال هنا هو الإغفال الكلي لمطلب موضوعي قدم إلى المحكمة بصورة واضحة بحيث يظل الطلب باقيا معلقا لم يقضى فيه قضاء ضمني ، ومن ثم فلا محل لتطبيق هذه المادة إذا انصب الإغفال على الفصل في دفع شكلي إذ يعتبر رفضا له ، أو إذا كان الاستفادة من أسباب الحكم أو منطوقه أنها قضت صراحة أو ضمنا برفض الطلب الموضوعي ، وتكون وسيلة تصحيح الحكم بالطعن فيه بإحدى طرق الطعن العادية أو غير العادية متى كان قابلا لها . لما كان ذلك ، وكان الواقع في الدعوى إن المحكمة الابتدائية حكمت في ١٩٦٩/٤/٣ بتخفيض أجرة الدين محل النزاع ، وحددت جلسة لنظر طلب إلزام الطاعنين فروق الأجرة ، وإن هذين الأخيرين استأنفا ذلك القضاء بموجب الاستئناف رقم ١١٠٦ لسنة ٨٦ ق ، القاهرة ، وأعقب ذلك إن حكمت محكمة



أول درجة في ١٩٦٩/١٢/٢٥ بقيمة هذه الفروق ، فاستأنف الطاعنان أيضا الحكم الأخير بالاستئناف رقم ٤١٣ لسنة ٨٧ ق ، وبدأن ضمت محكمة الاستئناف الاستئنافين أصدرت الحكم المطعون فيه ، وكان البين من هذا الحكم أنه وإن تضمن في ديباجة النسخة الأصلية أنه صادر في الاستئنافين رقم ١١٠٦ لسنة ٨٦ ق ورقم ٤١٣ لسنة ٨٧ ق إشارة إلى حكمي محكمة أول درجة الصادر أولهما بتاريخ ١٩٦٩/٤/٣ والثاني في ١٩٦٩/١٢/٢٥ إلا أنه عند استعراضها لأسباب الاستئناف والطلبات الموضوعية اقتضت على الإشارة إلى الأسباب الواردة بصحيفة الاستئناف المودعة بتاريخ ١٩٦٩/٥/١٢ طعنا على أول الحكمين الخاص بتخفيض الأجرة وبيانها تفصيلا ، وأغفلت كتابة الإشارة إلى صحيفة الاستئناف أو أسبابه المودعة في ١٩٧٠/٢/٢ والمتعلقة بالطعن على ثاني الحكمين القاضي بالفروق رغم أنها تضمنت طلبات موضوعية مغايرة ، مما مفاده أن محكمة الاستئناف لم تنبه إلى الاستئناف الأخير ، فبقى الفصل فيه معلقا لم تقضى فيه بقضاء ضمني أو صريح ، ولم تتفق البيانات الواردة بأسباب حكمها المطعون فيه مع الثابت بالأوراق ومع الطلبات الموضوعية المعروضة في كل من الاستئنافين ، فيصبح ما جاء بديباجة الحكم من إشارة لرقم الاستئناف متناقضا في حقيقة الواقع مع التوارد بأسبابه، والعبرة في بيان مضمون الحكم وفحواه هي بما تضمنته الأسباب والمنطوق فعلا، دون ما يرد بالديباجة . يؤكد هذا النظر أن الثابت من مسودة الحكم المودعة بملف الدعوى الاستئنافية المرفقة بالطعن أنها لم تورد في صدرها رقم الاستئناف الثاني ، بما يفصح عن أن مراد الحكم بمنطوقه ، وقد ورد بصيغة المفرد لا المثني قد اتجه إلى الاستئناف الأول فحسب لا يغير من ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف على أن الحكم المستأنف صدر في ١٩٦٩/١٢/٢٥ وهو تاريخ الحكم المطعون فيه بالاستئناف الثاني ، لأن الفصل في دفع شكلي ليس يغني عن عرض وقائع الاستئناف ، والإدعاء بالرأي في الطلبات المطروحة فيه ، طالما أن إغفال الفصل في الدفع الشكلي — وعلى ما سلف بيانه يعتبر — رفضا له ، وإن الفصل في الطلبات الموضوعية هو وحده الذي يجعل الحكم حائزا حجية الشيء المحكوم فيه ، فإذا كان المطعون عليه قد دفع بجلسة أول مارس سنة ١٩٧٠ بعدم جواز الاستئنافين وإقتصرت محكمة ثاني درجة في حكمها المطعون عليه على الفصل في الدفع الشكلي آنف الذكر دون أن تعرض في قضائها للاستئناف المرفوع عن حكم الـهـرـوق ،



فإن ذلك من شأنه أن يجعل موضوع هذا الاستئناف باقيا معلقا أمام المحكمة ، وبالتالي فلا يجوز الطعن بطريق النقض فيما أغفل الحكم الفصل فيه . لما كان ما تقدم وكان مفاد المادة ٢١٢ من قانون المرافعات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إن المشرع وضع قاعدة عامة مقتضاها أن الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم المنهي للخصومة ، سواء كانت تلك الأحكام قطعية أم متعلقة بالإثبات ، ولم يستثن من ذلك إلا الأحكام التي بينها بيان حصر وهي الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والقابلة للتنفيذ الجبري ، وكان قضاء الحكم المطعون فيه إذ اقتصر على تأييد حكم محكمة أول درجة الصادر في ١٩٦٩/٤/٣٠ القاضي بتخفيض أجرة عين النزاع ، وهو ليس منها للخصومة كلها ، ولا يعتبر من الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري في معنى المادة المشار إليها طالما أنه لا يقرر إلزام المحكوم عليه بشيء يمكن للسلطة العامة تنفيذه قهرا عنه باستعمال القوة الجبرية ، إذ يقتصر على إنشاء مركز قانوني جديد ، ولا يتضمن التزاما بأداء معين ، فإن الطعن بطريق النقض يكون غير مقبول ويكون الدفع المبدي في محله .

## جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد محمد المهدي ، والدكتور عبد الرحمن عباد ، ومحمد الباجوري ، وأحمد وهذان .

( ٢٢٠ )

الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٣٤ القضائية :

( ١ - ٤ ) إيجار " إيجار الأماكن " " التأجير من الباطن " . عقد .

( ١ ) عقود إيجار الأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية . امتدادها بحكم القانون  
 إلى مدة غير محدودة . بقاء المستأجر في العين المؤجرة بعد انتهاء مدة العقد الاتفاقية . لا يعتبر  
 تجديدًا ضمانيًا للعقد .

( ٢ ) عقد الإيجار من الباطن . نفاذه في حق المؤجر الأصلي متى تم صحيحا باذن منه  
 عدم جواز تعرضه للتأجير من الباطن مادامت الإجازة الأصلية قائمة .

( ٣ ) الإيجار من الباطن . لا ينشئ علاقة مباشرة بين المؤجر الأصلي والمستأجر من الباطن  
 لا فيما يتعلق باستيفاء الأجرة .

( ٤ ) مغادرة المستأجرة الأصلية الديار المعبرية مغادرة نهائية أو موقوتة وانحسار الجنسية  
 المعبرية عنها . لا أثر له على قيام الإجازة الأصلية أو الإيجار من الباطن الذي عقده قبل  
 المغادرة .

( ٥ ) إيجار " إيجار الأماكن " . نقض " أسباب الطعن " . حكم  
 تسبب الحكم .

إقامة الحكم قضاء . برفض طلب الإخلاء على ماورد بالعقد من التصريح بالتأجير من الباطن  
 وهو ما يكفي لحلة . النعى على إهداره بتهمة المنع من التنازل عن الإيجار . غير منتج .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التشريعات الاستثنائية المتابعة الصادرة  
 في شأن الأماكن المبنية المؤجرة للسكنى ولغيرها من الأغراض قيدت نصوص

القانون المدني الخاصة بانتهاء مدة الإيجار وما ترتبه من اقتضاء حقوق المستأجر في البقاء في العين المؤجرة ، وجعلت عقود الإيجار ممتدة تلقائياً وبمحكم القانون إلى مدة غير محدودة ، بحيث لا يعتبر بقاء المستأجر بعد انتهاء مدة العقد الاتفاقية تجديدًا ضمناً للعقد .

٢ - مؤدى المادة الثانية من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ معدلة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ المقابلة للمادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن أنه لا يجوز للمؤجر استعمال حقه في إخراج المستأجر الأصلي إلا إذا أجرة العين من باطنه دون إذن كتابي منه ، مما مفاده أنه يشترط لانتفاع المستأجر من الباطن بحق البقاء في العين أن يكون الإيجار من الباطن قد تم صحيحاً بصدور ذلك الإذن وفقاً لأحكام القانون ، وفي هذه الحالة الأخيرة تكون الإجارة من الباطن نافذة في حق المؤجر فلا يملك الأخير التعرض للمستأجر من الباطن ما دامت الإجارة الأصلية قائمة .

٣ - الأصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن عقداً إيجاراً من الباطن لا ينشئ علاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمؤجر الأصلي لانعدام التعاقد بينهما إلا في حدود ما تقضى المادتان ٥٩٦ ، ٥٩٧ من القانون المدني خاصة بالأجرة حتى ولو كان مصرحاً للمستأجر بالتأجير من الباطن .

٤ - إذا كانت الإجارة من الباطن حال التصريح بها في عقد الإيجار الأصلي تنفذ في حق المؤجر أو من يمثله أو يخلفه دون حاجة لقبوله ، وكان بقاء المستأجر الأصلي في العين أو مبارحته لها ليس له من أثر على إمتداد الإجارة الأصلية واستمرارها ، فإن مغادرة المطعون عليها الثانية - المستأجرة الأصلية - الديار المصرية مغادرة نهائية أو موقوتة وانحسار الجنسية المصرية عنها بسبب أو لآخر لا يوهن من قيام الإجارة الأصلية كما لا يؤثر على الإجارة من الباطن ، طالما حصلت الإجارة من الباطن قبل ذلك وتمت سليمة .

٥ - إذا كان البين أن الحكم لم يؤسس قضاءه على تنازل المطعون عليها الثانية للمطعون عليه الأول عن عقد الإيجار المحظور بالبند الرابع عشر منه ،



ولما جرى عل التأجير من الباطن وهو ما يكفى لحمل قضائه ، فإن المنع عليه في صدد ما أورده تزييدا من إهدار لذلك البند وما استخلصه من قياس حكم التحريم على الإباحة لا يصادف محلا من قضاء الحكم ويكون بفرض صحته غير منتج ولا جدوى منه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٠٦٧ لسنة ١٩٧١ مدنى أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليها بطلب الزام المطعون عليها الثانية فى مواجهة المطعون عليه الأول بإخلاء الشقة الميينة بالصحيفة ممن يشغلها ومن يسكنها وتسليمها إليه خالية وقال بيانا لدعواه أنه بعقد مؤرخ ١٩٥٢/٥/١ استأجرت المطعون عليها الثانية شقة بالعمارة رقم ١٢ شارع السيد البكرى بالزمالك بمافضة القاهرة من المالكة السابقة ، ثم اشترى الطاعن العقار وحولت إليه عقود إيجاره ، وإذ تنازلت المستأجرة عن شقة النزاع إلى المطعون عليه الأول رغم الحظر المنصوص عليه فى البند الرابع عشر من عقد الإيجار وغادرت مصر نهائيا فى ١٩٦٧/٨/٢٢ فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان أجاب المطعون عليه الأول بأنه استأجر شقة النزاع من المطعون عليها الثانية بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٧/٨/٥ بالتطبيق لنص البند الخامس من عقد الإيجار الأصل بالتصريح لها بالتأجير من الباطن ، وبتاريخ ١٩٦٩/١١/٢٠ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أن المطعون عليها الثانية تنازلت عن الإيجار إلى المطعون عليه الأول ، وبعد سماع شهود الطاعنين حكمت فى ١٩٧١/١٢/٢٣ ( أولا ) بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٢/٥/١ . ( ثانيا ) بالزام المطعون عليها الثانية فى مواجهة المطعون عليه الأول بتسليم الشقة الميينة بالصحيفة خالية ممن

يسكنها أو يشغلها . استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٥٧ لسنة ٨٩ ق القاهرة طالبا إلغاءه والقضاء برفض الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٤ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطامن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب ، ينعى الطامن بالأسباب الثلاثة الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه على سند من القول بأن المطعون عليها الثانية أجرت الشقة من باطنها بتاريخ ١٩٦٧/٨/٥ قبل مغادرتها مصر في ١٩٦٧/٨/١٢ ، وأنها من ثم يكون قد تصرفت في الحدود المخولة لها بمقتضى البند الخامس من عقد الإيجار الأصلي وأن مغادرتها البلاد بعد ذلك لا تفسخ هذا العقد ولا العقد المبرم بينها وبين المطعون عليه الأول ، وأن المتعاقدين في عقد الإيجار الأصلي انصرفت بينهما إلى عدم أعمال البند الرابع عشر بدليل النص في البند الخامس على التصريح بالتأجير من الباطن ، وأن مفاد المادة ١/٥٩٤ من القانون المدني أنه طالما صرح المستأجر بالتأجير من الباطن ، فإن التصريح ينسحب على التنازل عن الإيجار ، في حين أن الثابت أن المطعون عليها الثانية غادرت مصر نهائيا وأسقطت عنها الجنسية المصرية بقرار جمهوري ، مما يعنى الكشف عن نيتها في عدم تجديد العقد الأصلي والتخلي عنه ، فينحل عقدها لهذا السبب وينقضى تبعاً لانحلاله عقد المطعون عليه الأول حتى لو اعتبر مستأجرا من الباطن ، هذا إلى أنه لا يجوز إهدار البند الرابع عشر وهو واضح في منع المستأجرة ، من التنازل عن العقد ، مما يمتنع معه إمكان تفسيره ، بالإضافة إلى أن المادة ١/٥٩٤ بنصها على أن منع المستأجر من التأجير من الباطن يقتضى منعه من التنازل عن الإيجار ، لا يفيد ما ذهب إليه الحكم لأن التحريم لا يقاس على الإباحة ، وليس هناك ما يمنع من منع أحد السببين دون الآخر ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى مردود ، فلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التشريعات الاستثنائية المتابعة الصادرة في شأن الأماكن المينة المؤجرة للسكنى وغيرها من الأراض قيدت نصوص القانون المدنى الخاصة بانتهاء مدة الإيجار وما ترتبه من إنقضاء حقوق المستأجر في البقاء بالعين المؤجرة ، وجعلت عقود الإيجار ممتدة تلقائيا وبحكم القانون إلى مدة غير محدودة ، بحيث لا يعتبر بقاء المستأجر بعد انتهاء مدة العقد الإتفاقية تجديدًا ضمينا للعقد ، وكان مؤدى المادة الثانية من القانون برقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ معدلة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ القابلة للمادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن أنه لا يجوز للمؤجر استعمال حقه في إخراج المستأجر الأصلي إلا إذا أجرة العين من باطنه دون إذن كتابى منه ، مما مفاده أنه يشترط لا تنقاع المستأجر من الباطن بحق البقاء في العين أن يكون الإيجار من الباطن قد تم صحيحا بصدور ذلك الإذن وفقا لأحكام القانون ، لما كان ذلك ولئن كان الأصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن عقد الإيجار من الباطن لا ينشئ علاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمؤجر الأصلي لا نعدام التعاقد بينهما إلا في حدود ما تقضى به المادتان ٥٩١، ٥٩٧ من القانون المدنى خاصا بالاجرة ، حتى ولو كان مصرحا للمستأجر في عقد الإيجار الأصلي بالتأجير من الباطن إلا أنه في هذه الحالة الأخيرة تكون الإجارة من الباطن نافذة في حق المؤجر فلا يملك الأخير التعرض للمستأجر من الباطن ما دامت الإجارة الأصلية قائمة . لما كان ما تقدم - وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على قول " .. أن للثابت من الأوراق أن المستأجر - المطعون عليها الثانيه في عقد ١٩٥٢/٥/١ مصرح لها بالتأجير من الباطن قد أجرة من باطنها شقة انتزع إلى المستأنف - المطعون عليه الأول - في ١٩٦٧/٨/٥ وأثبت تاريخه في الشهر العقارى في ١٩٦٧/٨/٧ وكان ذلك قبل مغادرتها الديار المصرية في ١٩٦٧/٨/١٢ ومن ثم تكون قد تصرفت في الحدود المخولة لها بمقتضى البند الخامس من العقد الصادر إليها ، والمكتوب على الآلة الكتابية فإذا كانت قد غادرت البلاد بعد هذا التصرف الذى تملكه فان ذلك لا يفسخ العقد المبرم بينها وبين المستأنف وذلك المبرم بينها وبين المستأنف عليه الأول ما دام قد صدر منها وهى تملك هذا الحق وفى غير



ما حاجة إلى صدور إذن كتابي من المستأنف عليه الأول — الطاعن — على ما تقدم البيان ... ” . فان هذا الذي قرره الحكم لا ينطوى على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه لما كانت الإجارة من الباطن حال التصريح بها في عقد الإيجار الأصلي تنفذ في حق المؤجر أو من يمثله أو يخلفه دون حاجة لقبوله ، وكان بقاء المستأجر الأصلي في العين أو مبارحته لها ليس له من أثر على إمتداد الإجارة الأصلية واستمرارها ، فان مغادرة المطعون عليها الثانية — المستأجره الأصلية — الديار المصرية — مغادرة نهائية أو مؤقتة ، وانحسار الجنسية المصرية عنها لسبب أو لآخر ، لا يوهن من قيام الإجارة الأصلية ، كما لا يؤثر على الإجارة من الباطن ، طالما حصلت الإجارة من الباطن قبل ذلك وتمت سليمة . لما كان ماسلف وكان البين أن الحكم لم يؤسس قضاءه على تنازل المطعون عاينها الثانية للمطعون عليه الأول عن عقد الإيجار المحظور بالبند الرابع عشر منه ، وانما جرى — وعلى ما سبق — على التأجير من الباطن وهو ما يكفي لحمل قضاؤه ، فان النعي عليه في صدد ما أورده تزييدا من إهدار لذلك البند وما استخلصه من قياس حكم التحريم على الإباحة لا يصادف محلا من قضاء الحكم ويكون بفرض صحته غير منتج ولا جدوى منه ، ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالأسباب الرابع والخامس والسادس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أن البند الخامس من عقد الإيجار الأصلي إنما ينصرف إلى إجازة التأجير المفروش ، بدليل تحديد الأجرة فيه متضمنة الزيادة القانونية بمعدل ٧٠ ٪ التي تنصب على التأجير من الباطن مفروشا ، وقد أقر المطعون عليه الأول في خطابه الذي وجهها إلى الطاعن بأنه إستأجر الشقة مفروشه ، وإذا ما كتنفى الحكم بالقول بأن التأجير من الباطن لم يكن مفروشا ، ولم يرد على ما تمسك به الطاعن من أعمال المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التي تقضى بوجوب تعديل الأوضاع بالنسبة لأشقي المفروشة المخالفة لأحكامه ، فانه يكون علاوة على مخالفة القانون قد شابا قصور في التسبيب .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد في هذا الصدد قوله ... "ومن حيث أن محكمة أول درجة أقامت قضاءها على أن نص البند الخامس من عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٢/٥/١ إنما نص على حق المستأجرة في تأجير شقة النزاع من الباطن مفروشه ولم ينص على تأجيرها من الباطن غير مفروشه، وهذا النظر من محكمة أول درجة غير سليم مخالف للثابت في الأوراق، ذلك أن نص البند الخامس من العقد سالف الذكر ورد كما يلي : ( وقد صار تحديد قيمة الإيجار بمبلغ ١١ ج ٩٠٠ مليم شهريا بما في ذلك الزيادات القانونية إلى اليوم عن الإيجار من الباطن وتدفع بموجب إيصالات من المالك ) وهذا النص صريح في الإذن للمستأجرة أن تؤجر من الباطن على إطلاقه دون قيد عليها في أن تؤجر الشقة مفروشة كما ذهبت محكمة أول درجة ... ، وهو تفسير سائغ تحمله عبارة العقد . ولما كان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أوفى بمقصود المتعاقدين ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كان تفسيرها تحمله عبارة هذه الشروط ولا خروج معه على المعنى الظاهر ، وكان الحكم قد اعتبر أن شقة النزاع أوجرت من الباطن خاليه إستعدادا بما جاء بعقد الإيجار من الباطن ، وكان الخطأ الذي يتمسك به الطاعن لا يتضمن إقرارا صريحا قاطعا من المطعون عليه الأول بأنه إستأجر الشقة مفروشة ، فلا على الحكم إن هو التفت عن الرد عليه ، كما لا تثريب عليه اغفاله الرد على ما أثاره الطاعن بشأن إعمال نص المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٩ الخاصة بتعديل الأوضاع بالنسبة للإماما كن المفروشة طالما قد إنتهى إلى أن تأجير المطعون عليه الأول من باطن المطعون عليها الثانية إنصب على الشقة خالية ، ويكون النعي على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود وعضوية السادة المستشارين :  
محمد محمد المهدي ، ومحمد الباجوري ، وصالح نصار ، وأحمد وهدان .

( ٢٢١ )

الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٣ في القضايا :

إيجار "إيجار الأماكن" . قانون .

تأجير أرض فضاء مسورة لاستعمالها ورشة لإصلاح العربات . خضوع العقد لأحكام القانون المدني دون اقتصرات الاستثنائية بإيجار الأماكن . علة ذلك .

إذ كانت المادة الأولى من كل من القانونين رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ورقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ نصت على أن أحكامها تسري على الأماكن وإجراء الأماكن المؤجرة للسكنى أو غير ذلك من الأغراض واستثنت صراحة الأرض الفضاء فتمت العین فی العقد بأنها أرض فضاء ، ولم يثبت أن هذا الوصف يخالف الحقيقة ، فإن أحكام قانون إيجار الأماكن لا تسري عليها ولا عبرة في هذا الخصوص بالغرض الذي استؤجرت من أجله الأرض الفضاء كما لا يغير من طبيعة الأرض أنها مسورة بسور من البناء لأنها تعتبر مع ذلك أرض فضاء وتخضع لأحكام القانون المدني ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الثابت من عقد الإيجار أن العين المؤجرة من المالك السابق للعقار إلى الطاعن هي أرض فضاء ، فانه لا يغير من وصفها ذلك أنها مسورة طالما لم يثبت أن أحاطتها بهذا السور كان عنصرا روعى عند استئجارها أو عند تقدير أجرها ، كما لا يغير منه الإشارة في العقد إلى أنه قصد من الإيجار استعمالها ورشة لإصلاح العربات ، وبالتالي فلا تسري أحكام القانون الاستثنائي .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٧٢ مدني أمام محكمة المنيا الابتدائية بطلب الحكم بطرد الطاعن من قطعة الأرض الفضاء المؤجرة له وتسليمها اليه خالية . وقال شرحا لها أنه اشترى قطعة أرض فضاء كان الطاعن يستأجرها من المالك السابق بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٥٨/٨/١ بأجرة شهرية قدرها ثلاثة جنيهات بقصد استعمالها في إصلاح عربات النقل الكارو وإذا رفض الطاعن تسليمه العين المؤجرة لإقامة بناء عليها رغم التنبيه عليه بالإخلاء فقد أقام دعواه وبتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٠ ، حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩ س ٩ ق بني سويف ( مأمورية المنيا ) طالبا الغاءه والحكم له بطلباته . وبتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٣ حكمت محكمة الاستئناف بطرد الطاعن من الأرض موضوع النزاع وتسليمها إلى المطعون عليه خالية طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أيدت فيها الرأي بنقض الحكم . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر . وبالجلسة المحددة التزمت النيابة وأيها .

وحيث إن الطعن بني على ستة أسباب ينعي بها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أسس قضاءه على سند من القول بأن العين المؤجرة أرض فضاء لا تخضع لقانون إيجار الأماكن ، وأنه لا يغير من طبيعتها تلك أن تكون مسورة بسور من البناء ، أو مراعاة الغرض الذي استؤجرت من أجله ، في حين أن الثابت من عقد الإيجار أن العين المؤجرة قطعة أرض محاطة بسور من الطوب الأحمر ارتفاعه ٢ مترا و ٨٥ سم ومؤجرة لغرض تجاري هو ممارسة حرفيه لإصلاح عربات النقل مما يخضعها القانون لإيجار

الأماكن إذ العبرة بوصف العين في العقد طالما أنه يتفق وحالتها . هذا إلى أنه يؤكد ذلك ربط عوائد الأملاك وعوائد البلدية ورسم النظافة عليها ، ووجود عامل بها مؤمن عليه لدى هيئة التأمينات الاجتماعية ، ولا يغير من ذلك وصف الأرض في عقد البيع المسجل الذي اشتراها به المطعون عليه بأنها أرض فضاء ولا حصوله على رخصة بإقامة بناء عليها ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من كل من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ورقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ نصت على أن أحكامها تسرى على الأماكن وأجزاء الأماكن المؤجرة للسكنى أو الغير ذلك من الأغراض واستثنت صراحة الأرض الفضاء ، فتمت وصفت العين في العقد بأنها أرض فضاء ، ولم يثبت أن هذا الوصف يخالف الحقيقة ، فإن أحكام قانون إيجار الأماكن لا تسرى عليها ، ولا عبرة في هذا الخصوص بالفرض التي استأجرت من أجله الأرض الفضاء ، كما لا يغير من طبيعة الأرض أنها مسورة بسور من البناء لأنها تعتبر مع ذلك أرضا فضاء وتخضع لأحكام القانون المدني . لما كان ذلك وكان الميّن من مدونات الحكم المطعون فيه أن الثابت من عقد الإيجار أن العين المؤجرة من المالك السابق للعقار إلى الطاعن هي أرض فضاء ، فانه لا يغير من وصفها ذلك أنها مسورة طالما لم يثبت أن إحاطتها بهذا السور كان عنصرا روعى عند استئجارها أو عند تقدير أجرتها ، كما لا يغير منه الإشارة في العقد إلى أنه قصد من الإيجار استعمالها ورشة لإصلاح العربات ، وبالتالي فلا تسرى أحكام القانون الاستثنائي . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النص يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود . وعضوية السادة المستشارين :  
محمد محمد المهدي ، الدكتور عبد الرحمن عباد ، ومحمد الباجوري ، وصالح نصار .

( ٢٢٢ )

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" :

( ١ - ٤ ) أحوال شخصية . "الطلاق" . إقرار .

( ١ ) اسناد الزوج وقوع الطلاق إلى زمن ماض . اعتباره إنشاء الطلاق وليس اخباراً  
بـ . علة ذلك .

( ٢ ) الطلاق المضاف إلى الماضي . وقوعه من وقت إقرار الزوج به - لا أثر لمصادقة  
الزوجة أو تكذيبها أو ادعائها الجهل به علة ذلك . مصادقة الزوجة أثرها قاصر على إسقاط  
حقها في النفقة .

( ٣ ) إقرار الزوج بالطلاق المضاف إلى الماضي . وجوب احتساب عدة المطلقة من  
وقت الإقرار لامن تاريخ الاسناد . الاستثناء . انتفاء تهمة المواقعة أو ثبوت تاريخ الطلاق  
بالبينة .

( ٤ ) الطلاق المقترن بالعدد لفظاً أو إشارة والطلاق المتتابع في مجلس واحد . لا يقع به إلا طلاق  
رجعية واحدة .

١ - المقرر في فقه الحنفية أن إسناد الطلاق في زمن ماض يقع من الزوج  
إذا كان أهلاً لإيقاعه وقت إنشائه متى كانت المرأة محلاً له في ذلك الوقت الذي  
أضيف إليه ، ويعتبر إنشاء للطلاق وليس أخباراً عنه لأن الزوج إذ لا يمكنه  
إنشاء الطلاق في الماضي فقد أمكن اعتباره تنجيذاً في الحال .

٢ - الفتوى أن الأصل في الطلاق المضاف إلى الماضي أن يكون من  
وقت الإقرار به من الزوج مطلقاً وسواء أصدقته الزوجة فيه أو كذبتة إذا أدعت  
جهلها به نفياً لتهمة المواقعة مخافة أن يكون اتفاقاً على الطلاق وانقضاء العدة



توصلا إلى تصحيح إقرار الزوج المريض لها بالدين أوليحل له الزواج بأختها أو أربع سواها ، ولا تعدو مصادقة الزوجة زوجها المقر في إسناد طلاقها إلى تاريخ سابق إلا إسقاطا لحقها هي في النققة وما إليها ، دون أن يعمل بهذه المصادقة فيما هو من حقوق الله تعالى .

٣ - إذ كانت عدة المطلقة من وقت إخبار الزوج أو إقراره بالطلاق لامن وقت الاسناد ، وكان تعديل جعل المدة من وقت الإقرار هو خشية تهمة المواضعة فإنه ينبغي أن يتحرى محامها ويرجع إلى الناس الذين هم مظانها ، فإن كان واقع الحال يتجافى عن مظنة هذه التهمة أوقامت على صحة تاريخ الطلاق ببينة شرعية هي وليس الإقرار سنده ، فإنه ينبغي الاعتداد بتاريخ الإسناد واتخاذ بدءا للطلاق ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه على أن بينة شرعية لم تقم على إيقاع انزواج الطلاق في الزمان الماضي الذي أسدء إليه مما مفاده قيام مظنة تهمة المواضعة ، وكان واقع الحال في الدعوى لا ينفىها فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

٤ - إذ كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عبارة الطلاق المقترن بالعدد لفظا أو إشارة بالتطبيق للسادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ يشتمل الطلاق المتتابع في مجالس واحد لأنه مقترن بالعدد في المعنى وإن لم يوصف لفظ الطلاق بالعدد ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن إقرار الطامن بطلاق المطعون عليها كان مجردا عن العدد لفظا أو إشارة ولم يكن طلاقا على مال وليس مكملًا للثلاث وحصل بعد الدخول فإنه لا يقع به إلا واحدة ويكون طلاقا رجعيا ، ولا عبرة بوصف الطلاق الذي يرد على لسان أحد الزوجين .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تفصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٢ "أحوال شخصية نفس" أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية ضد الطاعن طالبة الحكم بإثبات طلاقه لها الحاصل في ١٩٧١/١١/٤ ، وقالت يافا لدعواها أنه تزوجها بصحيح العقد الشرعى في ١٩٦٧/١٠/١٧ وبعد أن دخل بها نشب خلف بينهما اجتماع على أثره يوم ١٩٧١/١١/٤ بعض أفراد أسرتهما لمصالحتهما غير أنه أوقع عليها في هذا المجلس أمام حاضريه يمين الطلاق بقوله "أنت طالق" وكرر مقالته هذه عدة مرات ، وإذ أقام عليها بعد انقضاء عدتها دعوى يطالبها بالدخول في طاعته بزعم أنها لا تزال في عصمته فقد أقامت هذه الدعوى — وبتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٩ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها أن زوجها الطاعن طلقها في ١٩٧١/١١/٤ بعد الدخول ، وبعد أن سمعت شهود الطرفين عادت وحكمت بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٩ برفض الدعوى . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ "أحوال شخصية نفس" الاسكندرية طالبة إلغاؤه والقضاء بطلباتها ، وبتاريخ ١٩٧٥/٥/٨ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإثبات طلاق الطاعن للمطعون عليها طلاقه رجعية اعتبارا من ١٩٧٥/٤/٦ — طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد ينسب الطاعن بالوجهين الأول والثانى منه على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم بنى قضاءه بثبوت الطلاق اعتبارا من ١٩٧٥/٤/٦ على سند من القول بأن الزوج إذا أخبر زوجته بطلاق من زمان مضى وصدفته الزوجية في الاستناد فإن ذلك يعنى أن تكون ابتداء عدتها من وقت الإخبار لا من الوقت الذى أسند إليه الطلاق ، في حين أنه لما كان الثابت أن المطعون عليها ذهبت في دعواها إلى أن الطاعن طلقها طلاقا بائنا في ١٩٧١/١١/٤ أمام شهود ، وصادقها هو على ذلك أمام محكمة الاستئناف بجلسة ١٩٧٥/٤/٦ ، فإنه يتعين إثبات الطلاق

مستندا إلى تاريخ إقرارها بوقوعه ، وهو المتفق عليه بإجماع حال المصادقة أخذًا بقبول الزوجين معا ، مما يعيب الحكم بخالفه القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن المقرر في فقه الحنفية أن إسناد الطلاق في زمن ماض يقع من الزوج إذا كان أهلا لإيقاعه وقت إنشائه متى كانت المرأة محلا له في ذلك الوقت وفي الوقت الذي أضيف إليه ، ويعتبر إنشاء الطلاق وليس إخبارا عنه ، لأن الزوج إذا لا يمكنه إنشاء الطلاق في الماضي فقد أمكن اعتباره تمييزا في الحال . والفتوى أن الأصل في الطلاق المضاف إلى الماضي أن يكون من وقت الإقرار به من الزوج مطلقا وسواء أصدقته الزوجة فيه أو كذبت أو ادعت جهلها به نفيًا لتهمة المواضعه مخافه أن يكونا اتفقا على الطلاق وانقضاء العدة توصلنا إلى تصحيح إقرار الزوج المريض لها بالدين أو ليحل له الزواج بأختها ، أو أربع سواها ، ولا تعدو مصادقة الزوجة زوجها المقرر في إسناد طلاقها إلى تاريخ سابق إلا إسقاط لحقها هي في النفقة وما إليها من حقوق مالية ، دون أن يعمل بهذه المصادقة فيما هو من حقوق الله تعالى ، فتبدأ عدتها من وقت الإخبار أو الإقرار لا من وقت الإسناد . ولما كان تحليل جعل المدة من وقت الإقرار هي خشية تهمة المواضعه ، فإنه ينبغي أن يتحرى محلها ويرجع إلى الناس الذين هم مظانها ، فإن كان واقع الحال يتجافى عن مظنة هذه التهمة أو قامت على صحة تاريخ الطلاق بينة شرعية تكون هي وليس الإقرار ستاده ، فإنه ينبغي الاعتداد بتاريخ الإسناد واتخاذ بدءا للطلاق . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه على أن بينة شرعية لم تقم على إيقاع الزوج الطلاق في الزمان الماضي الذي أسنده إليه وهو يوم ١٩٧١/١١/٤ مما مفاده قيام مظنة تهمة المواضعه ، وكان واقع الحال في الدعوى لا ينفى عنها ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالوجه الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم ذهب إلى أن الطلاق الذي أوقعه الزوج — رجعى طبقا لنص المادة الخامسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، في حين أنه والمطعون عليها يقرران أنه بائن بينونة كبرى ، مما يعيبه .



وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عبارة الطلاق المقترنة بالعدد لفظاً أو إشارة بالتطبيق للمادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ يشتمل الطلاق المتتابع في مجلس واحد لأنه مقترن بالعدد في المعنى وإن لم يوصف لفظ الطلاق بالعدد ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن إقرار الطاعن بطلان المطعون عليها كان مجرداً عن العدد لفظاً أو إشارة ولم يكن طلاقاً على مال وليس مكلاً للثلاث وحصل بعد الدخول ، فإنه لا يقع به إلا واحدة ويكون طلاقاً رجعياً ولا عبارة بوصف الطلاق الذي يرد على أسباب أحد الزوجين ، ويكون النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين  
محمد محمد المهدي ، الدكتور عبد الرحمن عياد ، محمد الباجوري ، وصلاح نصار .

( ٢٢٣ )

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" :

( ١ ، ٢ ، ٣ ) أحوال شخصية "الولاية على رأس المال" .

( ١ ) النزاع في مواد الولاية على المال ليس بخصومة حقيقية . طلب الحجر لصيق بالمطلوب  
الحجر عليه . الغرض منه . عدم جواز توجيهه إلى خلفه العام بعد وفاته .

( ٢ ) وفاة المطالب الحجر عليه قبل صدور حكم في الطلب . أثره . انتهاء الحق فيه  
وانتهاء ولاية محكمة الحجر بنظره . حلة ذلك . عدم اتباع الاجراءات والأحكام الخاصة  
بالولاية على المال بزوال موجبها . الاستثناء . الفصل في الحساب المقدم وتسليم الأموال  
للورثة .

( ٢ ) توقيع الحجر ورفع لا يكون إلا بمقتضى حكم . لا اعتداد بقيام موجب الحجر  
أو زواله .

( ٤ ) أحوال شخصية . "الولاية على المال" . دعوى . استئناف .

استئناف الحكم الابتدائي الصادر يرفض طلب توقيع الحجر . وفاة المطالب الحجر .  
عليه أثناء نظر الاستئناف . وجوب إلغاء الحكم الابتدائي والقضاء بانتهاء الدعوى .

( ٥ ) أحوال شخصية "الولاية على المال" . نقض .

وفاة المحجور عليه إبان نظر الطعن بالنقض وبعد أن أصبحت الدعوى مهياة للحكم فيها .  
لا أثر لذلك في وجوب نظر الطعن والفصل فيه . حلة ذلك .

١ - للتراجع في مواد الولاية على المال ذاتية مستقلة تنطوي على معنى الحسبة  
حفاظا على أموال ناقصي الأهلية أو عديمها وليست بخصومة حقيقية ،  
وطلب الحجر يستهدف مصلحة خاصة ومصالح عامة ترجع كلها إلى حفظ مال

من لا يستطيع المحافظة على ماله فهو بهذه المثابة طلب شخصي لصيق بإنسان موجود على قيد الحياة هو المطلوب الحجر عليه تستدعي حالته اتخاذ تدابير معينة لحماية من نفسه ومن الغير بفرض القوامة عليه وإخضاعه لإشراف محكمة الولاية على المال يوجه إلى شخص المطلوب الحجر عليه ، ولا يجوز توجيهه إلى خلفه العام ، ولذلك ناطت المادة ٩٦٩ من قانون المرافعات بالنيابة العامة وحدها رعاية مصالحه والتحفظ على أمواله والإشراف على إدارتها، وخولت لها في هذا السبيل سلطة التحقيق في حالة المطلوب الحجر عليه وقيام أسباب الحجر التي حددها القانون واقتراح التدابير التي ترى اتخاذها للمحافظة على أمواله .

٢ — مفاد نصوص المواد ٤٧ مدني ، ٤٧ ، ٧٨ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال ، ٩٧٠ من قانون المرافعات ، أنه إذا مات المطلوب الحجر عليه قبل صدور حكم في الطلب المقدم فانه ينتهي الحق فيه وتنتفي ولاية محكمة الحجر بنظره لهلاك الشخص المراد إخضاعه للحجر تبعاً لاستحالة أن يقضى بعد الموت بقيد ينصب على شخص المطلوب الحجر عليه أو بالتحفظ على ماله يؤيد هذا النظر أن المشرع بموجب المادة ٧٨ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ أجرى الأحكام المقررة في شأن الوصاية على القوامة ، وقصد بذلك - وعلى ما جرى بالمذكرة الإيضاحية - أن القواعد الخاصة بالوصاية تسرى على القوامة بالقدر الذي تتلاءم في حدود أحكامها مع طبيعتها ، مما مفاده أنه إذا توفي المطلوب الحجر عليه فقد طلب الحجر محله وموضوعه واستحال قانوناً أن تمضي المحكمة في نظره . وأكد المشرع هذا المعنى في المادة ٩٧٠ من قانون المرافعات باستيعاده اتباع الاجراءات والأحكام الخاصة بالولاية على المال ومنها توقيع الحجر ورفع وتعيين القامة ومراقبة أعمالهم وحساباتهم إذا انتهت الولاية على المال فيما عدا حالي الفصل في الحساب السابق تقدمه للمحكمة وتسليم الأموال لورثة ناقصي الأهلية أو عديمي اعتباراً بأن الولاية مشروطة بقيام موجبها فإذا انعسدم الموجب زالت الولاية . وجاء بالمذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات تعليقا على تلك المادة مأموداه أنه يستحيل على المحكمة أن تأمر بتعيين قيم على شخص ليس على قيد الحياة لتنافر ذلك مع طبيعة الحجر ذاته ، أو أن يعهد إليه بتسليم أمواله أو تولى إدارتها وحفظها لأن الموت لا يبق له على



مال بعد أن انتقل بمجرد الوفاة وبقوة القانون للوارث أو الموصى له ، فيتقضى بالتالى الطلب المقدم بالحجر و يصبح بسبب الموت غير ذى موضوع .

٣ - النص فى المادة ٦٥ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ على أن ” يحكم بالحجر على البالغ للجنون أو للعتة أو للسفة أو للغفلة ، ولا يرفع الحجر إلا بحكم “ يدل على أن المشرع ذهب إلى أن توقيع الحجر ورفعته لا يكون إلا بمقتضى حكم ، خلافا لما تواضع عليه فقهاء الشرع الإسلامى من أن الحجر يكون بقيام موجبته ورفعته يكون بزوال هذا الموجب دون حاجة إلى صدور حكم به ، مما مؤداه أن نشوء الحالة القانونية المترتبة على توقيع الحجر أو رفعه يتوقف على صدور حكم بهما .

٤ - إذ كان للحكم الصادر من المحكمة الابتدائية برفض توقيع الحجر قوته بالنسبة لأهلية المطلوب الحجر عليه اعتبارا بأن عارضا من عوارض الأهلية لم يلحقه ، فيظل متمتعا بأهليته كما كان من قبل ، وكان يترتب على رفع الاستئناف طبقا لنص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات نقل موضوع النزاع فى حدود طلبات المستأنف إلى محكمة الدرجة الثانية وإعادة طرحه عليها بكل ما اشتمل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء ، وعليه فمن شأن استئناف الحكم الابتدائى القاضى برفض طلب الحجر إعادة عرضه أمام محكمة الاستئناف لتدلى برأيها فيه على ضوء ما أبدى من أسباب مبررة وبذلك يعود الوضع بالنسبة له إلى ما كان عليه قبل صدور الحكم الابتدائى فتنتفى ولاية المحكمة بنظر الطلب متى توفى الشخص المراد إخضاعه للحجر والقوامة قبل إصدارها الحكم فى الاستئناف المرفوع إليها ، ولا يبقى سوى اختصاص المحاكم المدنية بشأن المنازعة فى صحة التصرف ، لما كان ذلك ، وكان الثابت أن المطلوب الحجر عليه توفى قبل الفصل فى الاستئناف المرفوع عن الحكم الابتدائى القاضى برفض طلب الحجر بما كان يتعين معه القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وانتهاء دعوى الحجر ، وكان الحكمان المطعون فيهما لم يلتزما هذا النظر وقضى أولهما برفض طلب الحكم بانتهاء الدعوى والثانى باعتبار المطلوب الحجر عليه ذا غفلة استنادا إلى

أن وفاته بعد صدور الحكم الابتدائي لا يؤثر على استمرار سير الدعوى ووجوب التعرض لبحث سبب الحجر المطروح باعتباره حالة قانونية لا تقوم ولا تنقضى إلا بالفصل فيها ، فأنهما يكونان قد أخطأ في تطبيق القانون .

هـ — المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا تأثير لوفاة المحجور عليه في نظر الطعن بالنقض بعد أن أصبحت الدعوى مهياة للحكم أمامها ، لأن وظيفة محكمة النقض الأساسية هي النظر في الطعون التي ترفع إليها في الأحكام النهائية لنقض مفسد منها وتقوم ما يقع فيها من أخطاء قانونية ، فهي تعرض لحالة أنشأها الحكم المطعون فيه وتحاكمه بشأنها وظل فيها المطلوب الحجر عليه على قيد الحياة حتى استكملت الدعوى مقوماتها ، وبالتالي فلا تأثير لوفاته بعد ذلك .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليهما الأولتين تقدمتا إلى نيابة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية طابعتين توقيع الحجر علي والدمها للعتة وتعيين قيم عليه واحتياطيا تعيين مساعد قضائي له ، وقيد الطلب برقم ١٠٩ ب سنة ١٩٧٣ كلى مصر الجديدة وبعد تحقيقه وتقديمه للمحكمة دفع الحاضر عن المطلوب الحجر عليه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٠٩ ب لسنة ١٩٦٧ ، وبتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢ حكمت المحكمة برفض الدفع ورفض طلي الحجر . استأنف المطعون عليهما الأولتين هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٠ لسنة ٨٩ ق القاهرة طابعتين الغاء والحكم بالطلبات ، توفي المطلوب الحجر عليه أثناء نظر الاستئناف وطلبت النيابة الحكم بانهاء الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٤/٦/٢ حكمت محكمة الاستئناف برفض طلب الحكم بانهاء الدعوى ،

وبقبول الاستئناف شكلا مع التصريح بادخال باقى ورثة المطلوب الحجر عليه خصوما فى الدعوى ، ثم عادت وحكمت بتاريخ ١٩/٦/١٩٧٥ بالغاء الحكم المستأنف وإثبات حالة الغفلة لدى المطلوب الحجر عليه . طعن المدخلون من ورثة المطلوب الحجر عليه فى هذين الحكمين بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بتنقض الحكمين ، عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر وبالجلسة المحددة التزمت النيابة برأياها .

وحيث إن مما ينعمه الطاعنون على الحكمين المطعون فيهما الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولون إن الحكمين أقاما قضاءهما برفض طلب الحكم بانتهاء الدعوى وباعتبار المطلوب الحجر عليه ذا غفلة على سند من أن وفاته بعد صدور الحكم الابتدائى وتحقق مصلحة المطعون عليهم فى استئنائه لايؤثر على استمرار السير فيه ووجوب تعرض المحكمة لبحث أسباب الحجر المطروح عليها باعتباره حالة قانونية لا تقوم ولا تنقضى إلا بحكم منها ، فى حين أنه لا يتصور صدور حكم بالحجر على ميت ذلك إن طالب الحجر يتصل بشخص المطلوب الحجر عليه القصد منه فرض تدابير معينة بشأنه لحماية من نفسه ومن الغير فلا يجوز أن يوجه إلى غيره ولا إلى خلفائه من ورثته أو الموصى لهم أو المشترين منه ولا يعتبر الحق فى تقديمه حقا ماليا إذ لا يستند إلى وجود حق للطالب على مال المحجور عليه أو وجود دين له فى ذمته وإنما هو حق عائلى نظامى يستهدف الاحتياط للمستقبل بفرض الحجر والقوامه على شخص معين بالذات ، وموضوع طلب الحجر دائما هو إنسان تستدعى حالته فرض القوامه عليه وإخضاعه لإشراف محكمة الولاية على المال لكى تمارس فى شأنه اختصاصها الولائى العام على فاقدى الأهلية أو ناقصيها ، والأصل إن الحق أو الالتزام يدور وجودا وندما مع موضوعه أو محله فينتهى الحق أو الالتزام إذا زال - الموضوع أو المحل أو هلك ، وعليه فإذا مات المطلوب الحجر عليه قبل الحكم النهائى بتوقيع الحجر عليه فإن الحق فى طلب الحجر ينتهى كما تنهى ولاية محكمة الحجر بنظر الطلب تبعاً لهلاك المطلوب إخضاعه للحجر والقوامه وإستحالة القضاء بوضع قيد على شخصه ، بعد وفاته أو بالتحفظ على أمواله وتعيين قيم لتسليمها وإدارتها بعد انتقال ملكيتها إلى ورثته أو الموصى لهم ، وإذا يمنع الموت من نظر طلب الحجر ابتداء وينهى ولاية محكمة الولاية على المال بالنسبة له مع بقاء اختصاص المحكمة المدنية بشأن المنازعة



في صحة التصرف فإن الطلب ينقضي بوقاة المطلوب الحجر عليه أثناء نظر الاستئناف سيما إذا قضى الحكم الابتدائي برفضه لأنه عندئذ لا ينشئ حالة جديدة ويكون استئنافه تجديدًا للطلب المرفوض فلا تملك محكمة الاستئناف نظره إلا إذا كان المطلوب الحجر عليه على قيد الحياة وكان في مكانها فحصره أو تكليف من تختاره لذلك وإذا خالف الحكمان المطعون فيهما هذا النظر فإنهما يكونان قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى في محله ، ذلك أنه لما كان للتزاع في مواد الولاية على المال ذاتية مستقلة تنطوي على معنى الحسبة حفاظًا على أموال ناقصي الأهلية أو عديميها وليست بخصومة حقيقية ، وكان طلب الحجر يستهدف مصلحة خاصة ومصلحة عامة ترجع كلها إلى حفظ مال من لا يستطيع المحافظة على ماله ، فهذه المثابة طلب شخصي لصيق بالإنسان موجود على قيد الحياة هو المطلوب الحجر عليه تستدعي حالته اتخاذ تدابير معينة لحمايته من نفسه ومن الغير بفرض القوامة عليه واخضاعه لإشراف محكمة الولاية على المال يوجه إلى شخص المطلوب الحجر عليه ولا يجوز توجيهه إلى خلفه العام ، ولذلك ناطت المادة ٩٦٩ من قانون المرافعات بالنيابة العامة وحدها رعاية مصالحه والتحفظ على أمواله والإشراف على إدارتها ، وخولت لها في هذا السبيل سلطة التحقيق في حالة المطلوب الحجر عليه وقيام أسباب الحجر التي حددها القانون واقتراح التدابير التي ترى اتخاذها للمحافظة على أمواله . لما كان ذلك وكانت المادة ٤٧ من القانون المدني تنص على أنه " يخضع فاقدو الأهلية وناقصوها بحسب الأصل لأحكام الولاية أو الوصاية أو القوامة بالشروط ووفقا للقواعد المقررة في القانون " ، وتنص المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال على أنه " تنتهي مهمة الوصي .. بفقد أهليته أو ثبوت غيبته أو موت أو موت القاصر . ، وتنص المادة ٧٨ منه على أنه " يسرى على القوامة والوكالة عن الغائبين الأحكام المقررة في شأن الوصاية على القصر ، ويسرى على القامة والوكلاء عن الغائبين الأحكام المقررة في شأن الأوصياء . " ، كما تنص المادة ٩٧٠ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات المضاف بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ والواردة في باب الإجراءات الخاصة بالولاية على المال على أنه ،

لا تتبع الإجراءات والأحكام المقررة في هذا الباب إذا انتهت الولاية على المال، ومع ذلك تظل المحكمة المرفوعة إليها المادة مختصة بالفصل في الحساب الذي قدم لها وفي تسليم الأموال وفقا للإجراءات والأحكام المذكورة. " فإن مؤدى هذه المواد مجتمعة أنه إذا مات المطلوب الجبر عليه قبل صدور حكم في الطلب المقدم فإنه ينتهى الحق فيه وتنتفى ولاية محكمة الجبر بنظره لهلاك الشخص المراد إخضاعه للجبر والقوامة تبعا لاستحالة أن يقضى بعد الموت بقيد ينصب على شخص المطلوب الجبر عليه أو بالتعفظ على ماله . يؤيد هذا النظر أن المشرع، وجب المادة ٧٨ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الصالفة الإشارة أجرى الأحكام المقررة في شأن الوصاية على القوامة، وقصد بذلك - وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية - أن القواعد الخاصة بالوصاية تسرى على القوامة بالقدر الذى تتلاءم في حدود أحكامها مع طبيعتها مما مفاده أنه إذا توفى المطلوب الجبر عليه فقد طلب الجبر محله وموضوعه واستحال قانونا أن تمضى المحكمة في نظره . وأكد المشرع هذا المعنى في المادة ٩٧٠ من قانون المرافعات الآتية الذكر باستبعاده اتباع الإجراءات والأحكام الخاصة بالولاية على المال ومنها توقيع الجبر ورفع وتعيين القامة ومراقبة أعمالهم وحساباتهم. إذا انتهت الولاية على المال فيما عدا حالى الفصل في الحساب السابق تقديمه للمحكمة وتسليم الأموال لورثة نافضى الأهلية، أو عديمها اعتبارا بأن الولاية مشروطة بقيام موجبها فإذا أعدم الموجب زالت الولاية . وجاء بالمذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات تعليقا على تلك المادة ؟ ... "وأوردت المادة ٩٧٠ قاعدة عامة في مدى تطبيق أحكام هذا الباب من حيث الزمن على أنه إذا انتهت الولاية القضائية على المال لأى سبب من أسباب انتهاء كعودة الأب إلى ولايته أو زوال سبب عديم الأهلية أو وفاة عديم الأهلية أو عودة الغائب أو ثبوت موته لا تتبع الإجراءات والأحكام المذكورة إلا في تسليم الأموال من النائب عن عديم الأهلية أو وكيل الغائب وفي الفصل في الحساب المقدم للمحكمة فعلا، أما ما عدا ذلك من المسائل ولوا تصل بإدارة الأموال فتتبع في الدعوى به الإجراءات العادية وتخضع لقواعد الاختصاص العامة . " ما مؤداه أنه يستحيل على المحكمة أن تأمر بتعيين قيم على شخص ليس على قيد الحياة



لتناظر ذلك مع طبيعة الحجر ذاته ، أو أن تعهد اليه بتسليم أمواله أو تتولى إدارتها وحفظها لأن الموت لا يبقى له على مال بعد أن ينتقل بمجرد الوفاة بقوة القانون للوارث أو الموصى له ، فينقضى بالتالي الطلب المقدم بالحجر ويصبح بسبب الموت غير ذي موضوع . لما كان ماتقدم وكان النص في المادة ٦٥ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ على أنه " يحكم بالحجر على البالغ للمجنون أو للعته أو للسفة أو للغفلة ، ولا يرفع الحجر إلا بحكم " يدل على أن المشرع ذهب إلى أن توقيع الحجر ورفعها لا يكون إلا بمقتضى حكم ، خلافا لما تواضع عليه فقهاء الشرع الإسلامى من أن الحجر يكون بقيام موجبة ورفعها يكون بزوال هذا الموجب دون حاجة إلى صدور حكم به ، مما مؤداه أن نشوء الحالة القانونية المترتبة على توقيع الحجر أو رفعه يتوقف على صدور الحكم بهما ، وكان للحكم الصادر من المحكمة الابتدائية برفض الحجر — بهذه المثابة — قوته بالنسبة لأهلية المطلوب الحجر عليه ، إعتبارا بأن عارضا من عوارض الأهلية لم يلحقه فيظل متمتعا بأهليته كما يترتب على رفع الاستئناف طبقا لنص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات نقل موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف إلى محكمة الدرجة الثانية وإعادة طرحه عليها بكل ما اشتمل عليه من أدله ودفوع وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء ، وعليه فمن شأن استئناف الحكم الابتدائى القاضى برفض طلب الحجر إعادة عرضه أمام محكمة الاستئناف لتدلى برأيها فيه على ضوء ما أبدى من أسباب مبررة وبذلك يعود الوضع بالنسبة له إلى ما كان عليه قبل صدور الحكم الابتدائى فتنتفى ولاية المحكمة بنظر الطلب متى توفى الشخص المراد إخضاعه للحجر والقوامه قبل إصدارها الحكم فى الاستئناف المرفوع إليها على ما سلف بيانه ، ولا يبقى سوى إختصاص المحاكم المدنية بشأن المنازعة فى صحة التصرف ، ولا تعارض بين هذا القول وبين ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أنه لا تأثير لوفاة المحجور عليه فى نظر الطعن بالنقض بعد أن أصبحت الدعوى مهيأة للحكم أمامها ، لأن وظيفة محكمة النقض الأساسية هى النظر فى الطعون التى ترفع إليها فى الأحكام النهائية لنقض ما فسد فيها وتقويم ما يقع فيها من أخطاء قانونية ، فهى تعرض لحالة أنشأها الحكم المطعون فيه وتحاكمه بشأنها ،



وظل فيها المطلوب المحجر عليه على قيد الحياة حتى استكتت الدعوى مقوماتها ،  
وبالتالى فلا تأثير لوفاته بعد ذلك . لما كان ما سلف وكان الثابت أن المطلوب  
المحجر عليه توفى قبل الفصل فى الاستئناف المرفوع عن الحكم الابتدائى القاضى  
برفض طلب المحجر مما كان يتعين معه القضاء بالغاء الحكم المستأنف وانتهاء  
دعوى المحجر ، وكان الحكمان المطعون فيهما لم يلتزما هذا النظر وقضى أولهما  
برفض طلب الحكم بانتهاء الدعوى والثانى باعتبار المطلوب المحجر عايه ذا غفله  
استنادا إلى أن وفاته بعد صدور الحكم الابتدائى لا تؤثر على استمرار سير الدعوى  
ووجوب التعرض لبحث سبب المحجر المطروح باعتباره حالة قانونية لا تقوم  
ولا تنقضى إلا بالفصل فيها ، فإنهما يكونان قد أخطأ فى تطبيق القانون  
بما يوجب نقضهما ، دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ، فإنه يتعين القضاء  
بالغاء الحكم المستأنف وانتهاء دعوى المحجر .

## جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أديب قصبي وعضوية السادة المستشارين :  
 عد قاضل المرجوفى ، وممدوح عطية ، وشرف الدين خيرى ومحمد عبدالعظيم عيد .

( ٢٢٤ )

الطعن رقم ٦٠٨ لسنة ٣ في القضاية :

( ١ ) نقض . " الخصوم في الطعن " .

الاختصاص في الطعن بالنقض . شرطه .

( ٢ ) عمل . " إهانة غلاء المعيشة " .

العاملون بالمساجد خروجهم عن نطاق تطبيق الأوامر العسكرية الخاصة بإهانة غلاء المعيشة .

١ - إذ يبين من مطالعة الأوراق أن المطعون ضده الثانى لم يختصم في الدعوى سواء أمام محكمة أول درجة أو محكمة الاستئناف ، وكان لا يجوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يختصم في الطعن إلا من كان خصما في النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه . فانه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن بالنسبة له .

٢ - الأمر العسكرى رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ والأوامر العسكرية التى تلتها إلى أن صدر الأمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ فرضت إهانة غلاء المعيشة على أصحاب العمل لصالح العمال الذين يشتغلون في المحال الصناعية أو التجارية وفي المحال التى حدها الشارع في المادة الأولى من قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ في حكم المحال التجارية وهى إسطبلات السياحة والنوادي الرياضية وكذلك مجالس الإدارة وحدها المتعلقة بالأعمال الخاصة أو الأعمال ذات المنفعة العامة وإذ كان المسجد الذى عمل به مورثا الطاعنين لا يندرج في عداد المحلات التجارية أو تلك التى اعتبرها المشرع في حكمها مما يتأى بهما عن نطاق تطبيق ملك الأوامر فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقنن  
والمرافعة وبعد المداولة ،

حيث ان الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتصل في أن مورث الفريق الأول من الطاعنين ومورث الفريق الثاني منهم  
أقاما الدعوى رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ عمال كلى طنطا على المطعون ضده الأول  
وزير الأوقاف بصفته حارسا على وقف ... الخيري — وطلبا  
الحكم بإلزامه بأن يؤدي لأولهما مبلغ ٧٢٠ جنيه ولثانتهما مبلغ ١٨٣ جنيه  
وقالا بيانا لها أنهما يعملان بمسجد تابع لهذا الوقف الأول إماما بأجر شهري  
قدره ٤ جنيه والثاني فراشا بأجر شهري قدره ١ جنيه و ٦٠٠ مليم وأنهما طالبا  
وزارة الأوقاف بأن تصرف لهما إعانة غلاء المعيشة وفق أحكام الأمر العسكري  
رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وتعديل أجرهما على هذا الأساس إلا أنها لم تستجب  
لطلبهما، وإذ كان يحق لهما اقتضاء الفروق المترتبة على ذلك اعتبارا من أول  
سنة ١٩٥٨ حتى نهاية سنة ١٩٦٧ فقد أقام الدعوى بطلبتهما المتقدمة، وفي  
١٩٦٩/١/٢٠ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى ، استأنف  
مورث الفريق الأول من الطاعنين وباقي الطاعنين هذا الحكم أمام محكمة  
استئناف طنطا وقيد استئنافهم برقم ٢٠ سنة ١٩ ق عمال ، وفي ١٩٧٣/٤/١٤  
قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق  
النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة  
للمطعون ضده الثاني — رئيس مجلس إدارة هيئة الأوقاف المصرية بصفته —  
وطلبت رفض الطعن بالنسبة للمطعون ضده الأول ، وعرض الطعن على غرفة  
المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٧/٥/٧ فيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدئى من النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون  
ضده الثاني أنه لم يكن طرفا في الخصومة التى فصل فيها الحكم المطعون فيه .



وحيث إن هذا الدفع صحيح ، ذلك أنه لما كان يبين من مطالعة الأوراق أن المطعون ضده الثاني لم يختصم في الدعوى سواء أمام محكمة أول درجة أو محكمة الاستئناف ، وكان لا يجوز — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يختصم في الطعن إلا من كان خصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه ، فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن بالنسبة له .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون ضده الأول .

وحيث إن حاصل سببي الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ جرى في قضائه على أن الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ يقتصر تطبيقه على عمال المحال الصناعية والتجارية وعلى بعض عمال المحال التي حددها المشرع على مهيل الحصر واعتبرها في حكم المحال التجارية ورتب على ذلك أن مورثي الطاعنين لا يخضعان لأحكامه باعتبارهما من عمال الهيئات الدينية ، في حين أن هذا الأمر قرر رفع أجور جميع العمال بلا تفرقة كما أن المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ سنة ١٩٤٢ نصت على أن المقصود بالمحال الصناعية والتجارية في تطبيق أحكامه تلك التي تشغل بالأعمال الصناعية والتجارية من أي نوع كانت وبوجه خاص المحال الواردة بالمادة الأولى من قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٤٦ وقد نصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أنه يعد في حكم المحال التجارية ذات المنفعة العامة وهي تشمل المساجد ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ والأوامر العسكرية التي تلتها إلى أن صدر الأمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ قد فرضت إعانة غلاء المعيشة على أصحاب العمل لصالح العمال الذين يشتغلون في المحال الصناعية أو التجارية وفي المحال التي عدّها الشارع في المادة الأولى من قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ في حكم المحال التجارية وهي أسطبلات السياحة والنوادي الرياضية وكذلك مجالس الإدارة وحدها المنطقة بالأعمال الخاصة أو الأعمال ذات المنفعة العامة وكان المسجد الذي عمل به

مورثا الطاعنين لا يندرج في عداد المحلات التجارية أو تلك التي اعتبرها المشرع في حكمها مما ينأى بهما عن نطاق تطبيق تلك الأوامر ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى هذه النتيجة لا يكون قد خالف القانون ومن ثم يكون النعمى عليه بسبب الطعن على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الأسبوطي ومضوية السادة  
المستشارين : جلال عبد الرحيم عثمان ، صلاح الدين يونس والدكتور ابراهيم علي صالح ،  
الفي بطر حبشي .

(٢٢٥)

الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٤٤ القضائية :

ضرائب "ضريبة التركات" و"وعاء الضريبة" .

الأموال المتروكة عن المتوفى . وجوب تقديرها حسب قيمتها الحقيقية وقت الوفاة . لا عبء  
بقيمة شراء المورث لها .

المستقر في قضاء هذه المحكمة (١) أن الأصل في تقدير التركات — وفي غير  
الأحوال التي وضع المشرع في شأنها قواعد خاصة لتقدير الأموال — أن تقوم الأموال  
التي يتركها المتوفى فعلاً بقيمتها الحقيقية وقت الوفاة ، ذلك أن هذا النوع من  
الضريبة إنما يفرض بمناسبة ما وقع للوارث من إغتناء أي زيادة في رأس ماله  
تقوم لحظة تمامها بما يساويه من ثمن يحتمل أن تباع به وقت حصول الواقعة  
المنشئة للضريبة لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر  
وانتهى إلى تقدير البضاعة المخالفة عن المورث طبقاً لسعر الشراء الثابت بدفاتر  
المنشأة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

(١) قض جلسة ١٩٧٣/١/١٠ بمجموعة المكتب الفتى السنة ٢٤ ص ٥٢



وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —  
 تتحصل في أن مأمورية ضرائب المحلة الكبرى قدرت صافي تركة المرحوم ...  
 ... مورث المطعون ضدهم والمتوفى في ١٧/٨/١٩٦٦ بمبلغ ٢٦٣٠٠  
 جنيها منها ٦٩٣٩ جنيها و ٦٥ مليا القيمة السوقية لبضاعة المحل التجاري المخلف  
 عن المورث باعتبار أن قيمتها الشرائية المدوجة بدفاتر المنشأة مبلغ ٦٦٤٦ جنيها  
 و ٦١٤ مليا يضاف إليها نسبة ربح المنشأة المعتاد ٤,٤ ٪ وإذ اعترض المطعون  
 ضدهم وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٩/١/١٩٧١  
 بتخفيض تقدير قيمة التركة إلى مبلغ ٢٤٤١٦ جنيها ، فقد طعن مصلحة  
 الضرائب في هذا القرار بالدعوى رقم ١١٤ لسنة ١٩٧١ تجارى طنطا الابتدائية  
 طالبة تعديله إلى اعتبار قيمة التركة مبلغ ٢٦٢٧٠ جنيها وقد نازعت الطاعنه  
 في تقدير قيمة شهرة المحل التجاري المخلف ، عن المورث كما أقام الورثة المطعون  
 ضدهم الدعوى رقم ١٦٦ لسنة ٧١ ق تجارى أمام ذات المحكمة مطالبين  
 بتعديل القرار المطعون فيه إلى تقدير التركة بمبلغ ١٨٠٠٠ جنيها — أمرت  
 المحكمة بضم الطعنين وحكمت بجلسة ٢٩/٤/١٩٧٢ بنadb مكتب خبراء وزارة  
 العدل لأداء المأمورية الميينة بمنطوق الحكم . وبعد أن قدم الخبير تقريره  
 حكمت بجلسة ٢١/٣/١٩٧٣ بتعديل قرار اللجنة المطعون فيه إلى اعتبار صافي  
 التركة مبلغ ٣٣٤٠٨ جنيها و ١٥ مليا — استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف  
 رقم ٥٢ لسنة ٢٣ ق طنطا وبجاسة ٣٠/٤/١٩٧٤ قضت محكمة الاستئناف  
 بتأييد الحكم المستأنف . طعن مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض  
 وقدمت النيابة مذكرة أيدت فيها الرأي بنقض الحكم .

وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسته لنظره وفيها التزمت  
 النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون  
 فيه مخالفته القانون والخطأ في تطبيقه تأسيسا على أنه قدر البضاعة المخلفة عن  
 المورث بقيمتها الشرائية الثابتة بدفاتر المنشأة على خلاف ما تقضى به المادة ٣٧  
 من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٢ والتي توجب تقديرها على أساس قيمتها الفعلية  
 وقت الوفاة .

وحيث إن هذا النعمى سديد ذلك أنه من المستقر في قضاء هذه المحكمة —  
أن الأصل في تقدير التركات — وفي غير الأحوال التي وضع المشرع في شأنها  
قواعد خاصة لتقدير الأموال أن تقوم الأموال التي يتركها المتوفى فعلاً بقيمتها  
الحقيقية وقت الوفاة ، ذلك أن هذا النوع من الضريبة إنما يفرض بمناسبة ما وقع  
للوارث من اغتناء أى من زيادة رأس ماله . تقوم لحظة تمامها بما تساوية من ثمن  
يحتمل أن تباع به وقت حصول الواقعة المنشئة للضريبة ولما كان الحكم المطعون  
فيه قد خالف هذا النظر وانتهى إلى تقدير البضاعة المخلفة عن المورث طبقاً لسعر  
الشراء الثابت بدفاتر المنشأة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما  
يوجب نقضه في هذا الخصوص .

---

## جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الأسير وعضوية السادة المستشارين :  
جلال عبد الرحيم عثمان ؛ محمد كمال عباس وملاح الدين يوسف ؛ والدكتور إبراهيم علي صالح .

( ٢٢٦ )

الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) ضرائب " مسائل عامة " .

الخطأ في تقدير الضريبة . كفاية تدارك . لال أن يسترد ما دفعه بغير حق وللصلحة أن يطالب بما هو مستحق لما زيادة على مادفع .

( ٢ ) ضرائب " ضريبة التركات " .

تقدير الأرباح الخلفة عن المورث . كفايته . خطأ مصلحة الضرائب في الأساس القانوني للتقدير . لا يمتنعها من تصحيح الربط النهائي . لا يعد ذلك ربطاً إضافياً .

١ - الضريبة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا ترتكن على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والممول وإنما تحددها القوانين التي توجبها وليس في هذه القوانين ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي يقع فيها للممول أن يسترد ما دفعه بغير حق وللصلحة أن تطالب بما هو مستحق لما زيادة على ما دفع ما لم يكن قد سقط بالتقادم ولا يصح الإعفاء من الضريبة أو تخفيضها إلا في الأحوال المبينة في القانون .

٢ - مؤدى نص المادة ٣٦ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدلة بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن قيمة الأرباح التي تركها المورث تقدر حكماً بما يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية السنوية المتخذة أساساً لربط الضريبة في التاريخ الذي حدثت فيه الوفاة ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنة ربطت الضريبة ابتداءً على أساس



القيمة التجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة على السنة السابقة على وفاة المورث ثم قامت بتصحيح الربط وفقا لحكم المادة ٣٦ سالف البيان فاتها تكون قد عادت إلى ما يوجب القانون في هذا السبيل وليس صحيحا ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن الطاعنة أجرت ربطا إضافيا لم يرد في الحالات التي نصت عليها المادتان ٤٧ مكرر من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ و ٥٢ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . ذلك أن ما قامت به المصلحة لا يعدو أن يكون تصحيحا لخطأ قانوني وقعت فيه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضدها عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها القصر أقامت الدعوى ١٣٠ لسنة ١٩٧٠ مدني المنصورة الابتدائية ضد الطاعنة تطلب فيها الحكم ببراءة ذمتها من مبلغ ٤٦٠ جنيا و ٨٦٤ مليا تأسيسا على أنه إثر وفاة مورثها المرحوم ... .. في ١٥/٩/١٩٦٦ ربطت المصلحة الطاعنة عليها ضريبة تركات قدرها ١٤٥ جنيه و ٢٥٠ مليا ايلولي قدره ١٣ جنيا و ٥٨٨ مليا ورغم قيامها بسداد هذين المبالغين فقد عادت الطاعنة في ٥/٨/١٩٧٠ بطالبتها وبصفقتها بمبلغ ٤٦٠ جنيا و ١٦٤ مليا بمقولة أنها قدرت أطيان الزكاة خطأ بعشرة أمثال القيمة التجارية محسوبة على أساس الضريبة العقارية السابقة على تاريخ الوفاة بينما يوجب القانون تقديرها بعشرة أمثال القيمة التجارية محسوبة على أساس الضريبة العقارية المعمول بها ابتداء من سنة ١٩٦١ وهي السنة التي توفي خلالها المورث وذلك رغم أن الربط أصبح نهائيا بما لا يدع مجالا للمطالبة بأية رسوم أو ضرائب غير التي تم دفعها — وبجلسة ٢٧/٢/١٩٧٣ حكمت المحكمة الابتدائية باجابة المطعون ضدها إلى

طلباتها — استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٩ لسنة ٤٨ ق أسيوط  
وبجلسة ١٩٧٤/٥/٢٢ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف طعنت  
الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي  
بقصر الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره  
وفيهما التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون  
فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه  
ببراءة ذمة الماعون ضدها على أن خطأ المأمورية المتمثل في عدم إتخاذها القيمة  
الإيجارية المتخذة أساسا لربط ضريبة الأطيان في سنة الوداة هو خطأ قانوني  
لا يدخل في صداد الحالات الواردة بنصر الفقرة الأولى من المادة ٥٢ من  
القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدلة بالقانون ٥٦ لسنة ١٩٦٧ والتي يجوز فيها تعديل  
الربط ، وأنه لا سبيل لتصحيح هذا الخطأ أو المعالجة بفروق لضريبة مادام أن الربط  
قد أعلن للورثة وأصبح نهائيا ، وهذا الذي ذهب إليه الحكم يخالف القانون إذ ليس  
في القانون الضريبي أو القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي يقع فيه  
أي من الطرفين ، فالممول أن يسترد مادفعه بغير حق ولل مصلحة أن تطالب بما هو  
مستحق لها زيادة عما دفع من الممول ما لم يكن الحق قد سقط بالتقادم ، كما  
أنه لا محل من جانب آخر للتعدي بنص المادة ٥٢/٢ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤  
والذي لم يبين الحالات التي تجيز للمصلحة العدول عن الربط النهائي وإن كان يحدد  
التاريخ الذي يبدأ منه سريان التقادم وهو ما لم يثر بشأنه خلاف في الدعوى .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك لأن الضريبة — وعلى ما جرى به قضاء هذه  
المحكمة — لا ترتكن على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والممول وإنما تحددها  
القوانين التي توجبها وليس في هذه القوانين ولا في القانون العام ما يحول دون  
تدارك الخطأ الذي يقع فيها فالممول أن يسترد مادفعه بغير حق ولل مصلحة أن تطالب  
بما هو مستحق لها زيادة على ما دفع ما لم يكن قد سقط بالتقادم ولا يصح الإغفاء  
من الضريبة أو تخفيضها إلا في الأحوال المبينة في القانون كذلك فإن مؤدى نص  
المادة ٣٦ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدلة بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٤

على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أيضا — إن قيمة الأعيان التي يتركها المورث تقدر حكما بما يبادل عشرة أمثال القيمة التجارية السنوية المتخذة أساسا لربط الضريبة في التاريخ الذي حدثت فيه الوفاة ولما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنة ربطت الضريبة ابتداء على أساس القيمة التجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة في السنة السابقة على وفاة المورث في ١٥/٩/١٩٦١ ثم قامت بتصحيح الربط وفقا لحكم المادة ٣٦ سالف البيان فإنها تكون قد عادت إلى ما يوجبه القانون في هذا السبيل . وليس صحيحا ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن الطاعنة أقرت ربطا إضافيا لم يرد في الحالات التي نصت عليها المادتان ٤٧ مكرر من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩، ٥٢٦ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ذلك أن ما قامت به المصلحة لا يعدو أن يكون تصحيحا لخطأ قانوني وقعت فيه لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .



## جلسة : ٣ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد صالح أبو راس وعضوية السادة المستشارين حافظ رفقي ،  
جميل الزيني ، سعد العبدوي ، محمود حسن حسين .

( ٢٢٧ )

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣ القضائية :

(١ ، ٢) دعوى "انعقاد الخصومة" . إعلان . بطلان . استئناف .

(١) انعقاد الخصومة . شرطه . إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى إعلانا صحيحا . تخلف  
هذا الشرط . أثره . زوال الخصومة كآثر للطالبة القضائية

(٢) القضاء ببطلان الحكم الابتدائي لبطلان إعلان المدعى عليه بصحيفة افتتاح الدعوى .  
أثره . وجوب وقوف المحكمة الاستئنافية عند حد تقرير بطلان الحكم المستأنف . قضاؤها  
في موضوع الدعوى . خطأ .

١ - مفاد نص المادة ١/٦٣ من قانون المرافعات أنه وإن كان يلزم لإجراء  
المطالبة القضائية إيداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة وهو ما يترتب عليه -  
كآثر إجرائي - بدء الخصومة إلا أن إعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه  
يبقى كما كان في ظل قانون المرافعات الملغى إجراء لازما لانعقاد الخصومة بين  
طرفيها تحقيقا لمبدأ المواجهة بين الخصوم ويكون وجود الخصومة الذي بدأ  
بإيداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب معلقا على شرط إعلانها إلى المدعى عليه  
إعلانا صحيحا فإن تخلف هذا الشرط حتى صدور الحكم الابتدائي زالت الخصومة  
كآثر للطالبة القضائية ذلك أن الخصومة إنما وجدت لتسير حتى تتحقق الغاية  
منها بالفصل في الدعوى .

٢ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببطلان الحكم الابتدائي  
لإغفال المحضر الذي باشر إعلان صحيفة افتتاح الدعوى إثبات أنه لم يجد الطاعن  
في موطنه وقت الإعلان وهو أحد البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الإعلان ثم

رتب الحكم على ذلك بطلان ما تلا الإعلان من إجراءات ومنها الحكم المستأنف وإذا استرسل الحكم في نظر الموضوع والفصل فيه بمقولة أن العيب في الاعلان لا يصل بالخصومة إلى حد الاندما في حين أنه يرتب على بطلان إعلان المدعى عليه بصحيفة افتتاح الدعوى زوال الخصومة التي بدأت مطلقة على شرط الإعلان الصحيح مما كان يقتضى من الحكم المطعون فيه الوقوف عند حد تقرير بطلان الحكم المستأنف حتى لا يحرم الطاعن — وهو من أنمر البطلان لعدم صحة إعلانه — من نظر الدعوى على درجتين باعتباره من أصول التقاضى وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا انظر بمقولة أن محكمة أول درجة استنفدت ولايتها بالفصل في موضوع الدعوى بينما الخصومة أمامها لم تنعقد وزالت فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٩٨ سنة ١٩٧١ تجارى كلى القاهرة على الطاعن بطلب الحكم بإشهار إفلاسه واعتبار يوم ٢٦/٨/١٩٧٠ تاريخاً مؤقتاً للتوقف عن الدفع تأسيساً على أن الطاعن عجز عن سداد دين تجارى مقداره ١١٤٨ جنيه قيمة خمس سندات أذنية حالة الأداء بتاريخ ٢٦/٦/١٩٧١ وبعد أن تخلف الطاعن عن حضور جميع الجلسات — قضت محكمة أول درجة بإشهار إفلاسه . استأنف الطاعن الحكم بالاستئناف رقم ٤٣٩ سنة ٨٨ ق طالبا إلغاء الحكم أصلياً ببطلان صحيفة افتتاح الدعوى واحتياطياً برفضها ومحكمة استئناف القاهرة قضت بتاريخ ٢٨/٢/١٩٧٣ ببطلان الحكم المستأنف

وفي الموضوع بإشهار إفلاس الطاعن . طعن الطاعن في الحكم بطريق النقض  
وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه .  
وعرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فجددت جلسة لنظره وبالجلسة  
المحددة التزمت النيابة برأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ  
في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول أن محكمة الاستئناف وقد خلصت إلى بطلان  
الحكم الابتدائي لعدم إعلان الطاعن بصحيفة الدعوى إعلانا صحيحا الأمر  
الذي أدى إلى تخلفه عن حضور جميع الجلسات وعدم تمكنه من تقديم مذكرة  
بدفاعه فإنه كان بتعين على المحكمة — والخصومة لم تنعقد بين طرفيها أمام  
محكمة أول درجة — ألا تنصدي للفصل في موضوعها وإذ خالفت هــذا  
النظر فإنها تكون قد فوتت عليه درجة من درجتي التقاضي بما يعيب حكمها  
بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن المادة ١/٦٣ من قانون المرافعات  
إذ تنص على أن " ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعي بصحيفة  
تودع قلم كتاب المحكمة مالم ينص القانون على غير ذلك " فإن مفادها أنه وإن  
كان يلزم لإجراء المطالبة القضائية إيداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة  
وهو ما يترتب عليه — كأثر إجرائي — بدء الخصومة إلا أن إعلان صحيفة  
الدعوى إلى المدعي عليه ، يبقى كما كان في ظل قانون المرافعات الملغى ،  
إجراء لازما لانعقاد الخصومة بين طرفيها تحقيقا لمبدأ المواجهة بين الخصوم  
ويكون وجود الخصومة الذي بدأ بإيداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب معلقا  
على شرط إعلانها إلى المدعي عليه إعلانا صحيحا فإن تخلف هذا الشرط حتى  
صدور الحكم الابتدائي زالت الخصومة كأثر للمطالبة القضائية ذلك أن الخصومة  
إنما وجدت لتسير حتى تتحقق الغاية منها بالفصل في الدعوى ، لما كان ذلك  
وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببطلان الحكم الابتدائي لإغفال المحضر  
الذي باشر الإعلان إثبات أنه لم يجد الطاعن في موطنه وقت الإعلان وهو  
أحد البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الإعلان ثم رتب الحكم على ذلك بطلان



ما تلا الإعلان من إجراءات ومنها الحكم المستأنف وإذا استرسل الحكم في نظر الموضوع والفصل فيه بمقوله أن العيب في الإعلان لا يصل بالخصومة إلى حد الانعدام في حين أنه يترتب على بطلان إعلان المدعى عليه بصحيفة افتتاح الدعوى زوال الخصومة التي بدأت معلقة على شرط الإعلان الصحيح مما كان يقتضى من الحكم المطعون فيه الوقوف عند حد تقرير بطلان الحكم المستأنف حتى لا يحرم الطاعن — وهو من تقرر البطلان لعدم صحة إعلانه — من نظر الدعوى على درجتين باعتباره من أصول التقاضى . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بقوله أن محكمة أول درجة استنفذت ولايتها بالفصل في موضوع الدعوى بينما الخصومة أمامها لم تنعقد وزالت فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم من الأسباب فإنه يتعين القضاء ببطلان الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليه الأول بمصروفات التقاضى عن الدرجتين .

## جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد صالح أبو راس وعضوية السادة المستشارين : حافظ رفقي ،  
وجميل الزيني ، سعد العيسوي ، محمود حمدي عبد العزيز .

( ٢٢٨ )

الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٣٠ القضائية :

( ١ ) تأمين . مسئولية . تعويض .

التأمين من المسؤولية عن حوادث السيارات . ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ . نطاقه . التزام المؤمن  
بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن فعل المؤمن له وتابعه أو غيرها ممن يقود السيارة المؤمن عليها .  
للمؤمن الرجوع على الغير بالتعويض الذي أداء للضرر .

( ٢ ، ٣ ) حكم . " تسبب الحكم " . استئناف .

( ٢ ) إحالة الحكم الاستئنافي إلى أسباب الحكم الابتدائي . مقصود بها الإحالة على ما لا يتناقض  
مع أسبابه الخاصة . الإحالة المطلقة لا تعد تناقضا .

( ٣ ) إلغاء المحكمة الاستئنافية الحكم المستأنف . عدم التزامها بتعقب أسبابه والرد  
عليها .

١ — تنص المادة ٧٤٧ من التقنين المدني على أن التأمين عقد يلتزم المؤمن  
بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه  
مبلغاً من المال أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق  
الخطر المبين بالعقد مما مفاده أن الضرر المؤمن منه والذي يجب تغطيته هو نشوء  
الدين في ذمة المؤمن له بسبب تحقق مسؤوليته أياً كان نوعها تقصيرية كانت  
أم تعاقدية إلا أن المادة ١٨ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من  
المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات قد نصت على أنه " يجوز للأؤمن إذا  
الترم أداء التعويض في حالة وقوع المسؤولية المدنية على غير المؤمن له وغير من  
صرح له بقيادة سيارته أن يرجع على المسئول عن الأضرار لاسترداد ما يكون قد

أداه من تعويض "كما قررت المادة ١٩ منه أنه "لا يترتب على حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقاً لأحكام المواد الثلاثة السابقة أى مساس بحق المضرور" فإن مفادها أن نطاق التأمين من المسؤولية في ظل العمل بأحكام هذا القانون أصبح لا يقتصر على فعل المؤمن له وتابعه وحدهما وإنما يمتد التزام المؤمن إلى تغطية المسؤولية المدنية لغير المؤمن له وأغير من صرح له بقيادة السيارة المؤمن عليها وفي هذه الحالة أجاز المشرع للمؤمن الرجوع على الغير الذي تولت المسؤولية عن فعله ليسترد منه قيمة ما أداه من التعويض للمضرور ويؤيد هذا النظر عموم نص المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور بقولها "ويجب أن يغطي التأمين المسؤولية المدنية عن الاصابات التي تقع للأشخاص وأن يكون التأمين بقيمة غير محدودة" بما يفهم من عموم هذا النص وإطلاق امتداد تغطية المسؤولية إلى أفعال المؤمن له ودينه آل عنهم من الأشخاص على حد سواء وترتباً على ذلك فإنه لا يشترط لالتزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للمضرور سوى أن تكون السيارة مؤمناً عليها لديها وأن تثبت مسؤولية قائدها عن الضرر مع تحديد مقدار التعويض .

٢ - إحالة الحكم الاستثنائي - المطعون فيه - على أسباب الحكم الابتدائي يكون مقصوداً به الإحالة على ما لا يتناقض مع أسبابه الخاصة بما تكون معه الإحالة المطلقة لغوا بالنسبة لما خولف فيه الحكم المستأنف وصحيحة فيما تأيد فيه .

٣ - متى كانت الأسباب كافية لحمل قضاء الحكم فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا إلزام على محكمة الاستئناف إذا قضت بإلغاء الحكم المستأنف أن تتعقب أسبابه وترد عليها مادام حكمها مقاماً على ما يحمله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :-



حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٢٩٧٦ سنة ١٩٧١ مدنى كلى شمال القاهرة على الطاعنة والمطعون ضدهما الثانى والثالث بطلب الزامهم بأن يدفعوا لها متضامين مبلغ عشرة آلاف جنيه تأسيسا على أنه أثناء قيادة المطعون ضده الثانى للسيارة رقم ٩٣٤ ملاكى الجيزة المملوكة للمطعون ضده الثالث صدمها وأحدث بها عدة إصابات تحرر عنها المحضر رقم ٤٤٥٨ سنة ١٩٦٨ جنح قصر النيل وقضى عليه فيها نهائيا بالعقوبة ونظرا لأن السيارة مؤمن عليها ضد الحوادث لدى الطاعنة بوثيقة تأمين رقم ٥٦٨٠٩ فإنهم يكونون مسئولين بالتضامن عن التعويض المطالب به ، وبتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٧ قضت محكمة أول درجة بالزام المطعون ضدهما الثانى والثالث متضامين والطاعنة بطريق التضامن معهما بأن يدفعوا للمطعون ضدها الأولى مبلغ خمسة آلاف جنيه . استأنفت الطاعنة والمطعون ضده الثالث الحكم بالاستئناف رقم ١٩٢٥ سنة ٨٩ ق طالبين الغاء ورفض الدعوى ، كما استأنفته المطعون ضدها الأولى بالاستئناف رقم ٤٦٤٥ سنة ٨٩ ق لزيادة التعويض وبعد أن تقرّر ضم الاستئنافيين قضت محكمة استئناف القاهرة فيهما بتاريخ ١٩٧٣/٦/٤ بتعديل الحكم المستأنف وبالزام الطاعنة والمطعون ضده الثانى بالتضامن بينهما بأن يدفعوا للمطعون ضدها الأولى مبلغ خمسة آلاف جنيه ورفض الدعوى قبل المطعون ضده الثالث ، طعنّت الطاعنة فى الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وإذ عرض على المحكمة فى غرفة المشورة حددت جلسة لنظره وفيها تمسكت النيابة برأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنمى الطاعنة على الحكم المطعون فيه بالوجه الأول من السبب الثانى والسببين الثالث والرابع الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك نقول أن الحكم بنى قضاءه على أن حق المضرور فى التعويض قبل شركة التأمين يتعلق بالسيارة المؤمن عليها وأنه يستمد الحق من واقعة التأمين على السيارة بما يعنى أن التأمين عيني لا شخصي

ورتب الحكم على ثبوت التأمين على السيارة — مرتكبة الحادث — لدى الطاعنة مسئوليتها بتغطية التعويض مع ما انتهى إليه من نقي مسئولية المطعون ضده الثالث وهو المؤمن له في حين أن عقد التأمين يهدف إلى حماية المؤمن له من الرجوع عليه بالمسئولية بما لا يلتزم معه شركة التأمين بتغطية مسئولية شخص سواه ، فإن كانت مسئولية المؤمن له متفية كما هو الحال في الدعوى الراهنة فلا تسأل الطاعنة بتغطية مسئولية مخطيء خلافاً لا نعدام الأساس التعاقدى أو القانونى في هذه الحالة ، وإذا اقتصر الحكم المطعون فيه على إطلاق تأصيل مساءلتها على أحكام القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ دون تحديد أى من نصوصه يظاهر مذهبه فانه فضلاً عما شابه من خطأ في تطبيق القانون يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه وإن كانت المادة ٧٤٧ من التقنين المدنى قد نصت على أن " التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذى اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال ... أو أى عوض مالى آخر فى حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد مما مفاده أن الضرر المؤمن منه والذى يجب تغطيته هو نشوء الدين فى ذمة المؤمن له بسبب يحقق مسئوليته أيا كان نوعها تقصيرية كانت أم تعاقدية ، إلا أن المادة ١٨ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات قد نصت على أنه " يجوز المؤمن إذ التزم أداء التعويض فى حالة وقوع المسئولية المدنية على غير المؤمن له وغير من صرح له بقيادة سيارته أن يرجع على المسئول عن الأضرار لاسترداد ما يكون قد أداه من تعويض كما قررت المادة ١٩ منه أنه " لا يترتب على حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقاً لأحكام المواد الثلاثة السابقة أى مساس بحق المضرور " فإن مفادهما أن نطاق التأمين من المسئولية فى ظل العمل بأحكام هذا القانون أصبح لا يقتصر على تغطية المسئولية المدنية الناشئة عن فعل المؤمن له وتابعه وحدهما وإنما يمتد التزام المؤمن إلى تغطية المسئولية المدنية لغير المؤمن له ولغير من صرح له بقيادة السيارة المؤمن عليها وفى هذه الحالة أجاز المشرع للمؤمن الرجوع على الغير الذى تولدت المسئولية عن فعله ليسترد منه قيمة ما أداه من التعويض للمضرور ويؤيد

هذا النظر عموم نص المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور بقولها "ويجب أن يغطي التأمين المسؤولية المدنية عن الإصابات التي تقع للأشخاص وأن يكون التأمين بقيمة غير محدودة" بما يفهم من عموم هذا النص وإطلاقه إمتداد تغطية المسؤولية إلى أفعال المؤمن له ومن يسأل عنهم وغيرهم من الأشخاص على حد سواء ، وترتبطا على ذلك فإنه لا يشترط لالتزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للضرور سوى أن تكون السيارة مؤمنا عليها لديها وأن تثبت مسؤولية قائدها عن الضرر مع تحديد مقدار التعويض ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأشار بصدد تأسيس قضائه بالالتزام الطاعنة والمطعون ضده الثاني بالتعويض إلى أحكام القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ فإن ذلك يكفي لحمله وفيه الغناء ولا يؤثر فيه أغفاله ذكر النصوص التي أعمل حكمها مادام الاسناد في عمومها صحيحا ويكون النعي عليه سواء بالتقصير أو الخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الأول من أسباب الطعن المتناقض في التسبيب وفي بيان ذلك تقسول الطاعنة أن الحكم المطعون فيه إذ خلص إلى إلزامها بالتعويض للأسباب التي قام عليها الحكم الابتدائي ثم ذهب في نفس الوقت إلى نفي مسؤولية المطعون ضده الثالث — وهو مالك السيارة المؤمن له — يكون متناقضا لأن الحكم الابتدائي أقام قضاءه على الطاعنة ترتباً على ما اتجه إليه من ثبوت مسؤولية المؤمن له ، في حين أن الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى نفي مسؤولية الأخير عن الحادث فتدكان يتعين عليه اتساقاً مع الحكم القانوني الصحيح أن يقضى بإلغاء الحكم الابتدائي وبرفض الدعوى قبل الطاعنة ، أما وقد انتهى قضاؤه إلى العكس وأحال في نفس الوقت على أسباب الحكم المستأنف فإنه يكون متناقضاً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اتخذ لنفسه أسباباً تغاير أسباب الحكم المستأنف في صدد تأسيس مسؤولية الطاعنة بالتعويض فأورد أن هذه المسؤولية أساسها "واقعة التأمين على السيارة ذاتها وأن حق الضرور قد تعلق بها" وهو أساس مغاير للأساس الذي



بنى عليه الحكم الابتدائي ومفاده — على ما سلف الرد على أسباب النعى السابقة — أن نطاق التأمين يتسع و يمتد ليشمل الترام المؤمن بتغطية المسؤولية لغير المؤمن له وتابعه ، وعلى ذلك فإن إحالة الحكم المطعون فيه على أسباب الحكم الابتدائي يكون مقصودا بها الإحالة على مالا يتناقض مع أسبابه الخاصة بما تكون معه الإحالة المطلقة لقوا بالنسبة لما خولف فيه الحكم المستأنف وصحيحة فيما تأيد فيه .

وحيث إن حاصل النعى بالوجه الثاني من السبب الثاني القصور في التسبب وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم المطعون فيه لم يحفل بنفى مسؤولية المطعون ضده الثالث — المالك المؤمن له — عن الحادث بما يفهم منه — في ضوء اعتناقه لأسباب الحكم الابتدائي والإحالة عليها — أن هذه المسؤولية مازالت قائمة في الوقت الذي انتهى في منطوقه إلى عكسها وهذا الأغفال يشوب الحكم بالقصور الذي يستوجب نقضه .

وحيث إن النعى في غير محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاء بنفى مسؤولية المطعون ضده الثالث على ما أورده من أنه " لم تكن له على السيارة وقت الحادث سيطرة نهائية " ، وأب نفسه ، وأنه ليس في الأوراق ما يشير إلى أن المطعون ضده الثاني وهو مرتكب الحادث — كان تابعا للمالك فتكون العلاقة مقطوعة بين مرتكب الحادث وبين مالك السيارة . لما كان ذلك وكانت تلك الأسباب كافية لحل قضاء الحكم . وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا الزام على محكمة الاستئناف إذا ما قضت بالبراءة الحكم المستأنف أن تتعقب أسبابه وترد عليها مادام حكمها مقاما على ما يحمل ويكون النعى على الحكم بالقصور لا يصادف محلا ، والطمأن برمته على غير أساس .

## جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٧٧

بإقامة السيد المستشار حافظ رضى وعضوية السادة المستشارين : جميل الزبي  
وسعد العيسوي، ومحمود حسن حسين، ومحمود حمدي عبد العزيز

( ٢٢٩ )

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) أوراق تجارية . أهل تجارية . قانون .

السند الأذنى اعتباره . عملا تجاريا متى وانه تاجر ولو كان مترجعا على معاملة مدنية .

( ٢ ) إثبات " اليمين " . أوراق تجارية . تقادم .

اليمين الموجهة للدين في التقادم الصرفي . يمين جامعة . لا تملك المحكمة توجيهها من تلقاء  
نفسها . القضاء بسقوط الدين بالتقادم الخمسى ودون توجيه اليمين . لا خطأ .

( ٣ ) نقض " السبب الجديد " . إثبات " اليمين "

طالب توجيه اليمين للدين في التقادم الصرفي . عدم جواز ابدائه لأول مرة أمام محكمة .  
النقض .

( ٤ ) حكم " تسبب الحكم " . استئناف .

إلغاء محكمة الاستئناف للحكم الابتدائي . عدم التزامها بالرد على أسبابه .

( ٥ ) تقادم " تقادم مسقط " . حكم " مالا يعد تناقضا " .

إيراد الحكم في أسبابه قبول الدفع بالتقادم . قضاء برفض الدعوى . لا تناقض .

١ - السند الإذنى وفقا لمعريح الفقرة السابعة من المادة الثانية من قانون

التجارة يعتبر عملا تجاريا متى كان موقعه تاجرا سواء أكان مترجعا على معاملة  
تجارية أو مدنية .

٢ - اليمين التي أجازت المادة ١٩٤ من قانون التجارة توجيهها من الدائن بدين صرفى إلى المدين المتمسك بالتقادم هي يمين حاسمة شرعت لمصلحة الدائن لتأييد القرينة القانونية التي يرتكز عليها التقادم الخمسى المنصوص عليه في هذه المادة وهي حصول الوفاء المستمد من مضي مدة التقادم فإذا لم يطلب الدائن توجيهها فليس للمحكمة أن توجهها من تلقاء نفسها ولا عليها إن قضت بسقوط الدين بالتقادم الخمسى .

٣ - إذ لم يقدم الطاعن ما يفيد تمسكه أمام محكمة الموضوع بطلب توجيه اليمين - للمدين الذى تمسك بانقضاء الدين بالتقادم الصرفى - وخات الأوراق مما يفيد ذلك فإن هذا الدفاع الجديد لا سبيل إلى التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ويكون النعى به غير مقبول .

٤ - بحسب محكمة الاستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تقرر فى حكمها ما قضت به وأسباب الغائها للحكم الابتدائى دون أن تكون ملزمة بتتبع أسبابه والرد عايم الآن فى أسبابها الرد على حكم محكمة أول درجة .

٥ - إذ كان الحكم بقبول الدفع بالتقادم وهو قضاء فى أصل الدعوى ينقضى به الالتزام فإن لازم ذلك هو القضاء برفض الدعوى ومن ثم فلا تناقض بين ما انتهى إليه الحكم فى أسبابه من قبول الدفع بالتقادم وبين قضائه فى منطوقه برفض الدعوى .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والموافقة وبعد المداواة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن استصدر فى ١٩٧١/١/٢٢ أمر أداء ضد المطعون ضده



بمبلغ ٨٧٥ جنيها استنادا إلى سند أذنى يستحق السداد في ١/١/١٩٦٦ حول إليه من الدائن الأصلي . تظلم المطعون ضده في هذا الأمر وطعن بالتزوير على التوقيع المنسوب للدائن الأصلي على الحوالة كما دفع بسقوط الدين بالتقادم الخمسي وبتاريخ ١٩٧١/٥/٣٠ قضت محكمة أول درجة برفض الطعن بالتزوير وبتاريخ ١٩٧٢/٤/١٧ قضت برفض الدفع بالتقادم الخمس وبرفض التظلم موضوعا وتأييد أمر الأداء . استأنف المطعون ضده الحكم بالاستئناف رقم ١٦٤ لسنة ٢٤ ق المنصورة ، وبتاريخ ١٩٧٣/١١/١٦ قضت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف والغاء أمر الأداء ورفضه . طعن الطاعن في الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فجددت جلسة انظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله من وجهين أولهما أنه إعتبر السند الأذنى عملاً تجارياً لكونه صادراً من تاجر ورتب على ذلك سقوط الحق في إقامة الدعوى بمضى خمس سنين استناداً إلى المادة ١٩٤ من قانون التجارة رغم أن السند محرر بمناسبة معاملة مدنية إذ تضمن أن مبالغه باقى ثمن عقار اشتراه المطعون ضده بما يترتب عليه اعتباره عملاً مدنياً لا يسقط بالتقادم الخمسي . وثانيهما : أنه قضى بسقوط الحق في إقامة الدعوى بالتقادم الخمسي رغم انتفاء قرينة الوفاء التي يقوم عليها التقادم العرفي إذ جرى المطعون ضده في دفع الدعوى في جميع مراحلها على الاعتراف صراحةً بعدم الوفاء بل عدم الإقرار بالدين إلى حد الطعن على السند بالتزوير ولا يغير من ذلك ادعاءه بسداد الدين إلى المحيل كما لم يحلف رغم تمسكه بالتقادم يميناً مؤكدة لقرينة الوفاء .

وحيث إن النعي في وجهه الأول مردود بأن السند الأذنى وفقاً لصريح نص الفقرة السابعة من المادة الثانية من قانون التجارة يعتبر عملاً تجارياً متى كان موقعه تاجراً سواء أكان مترتباً على معاملة تجارية أو مدنية ، ومردود في وجهه الثاني بأن المطعون الثاني بأن المطعون ضده إذ تمسك في تظلمه وفي استئنافه بسداد الدين إلى الدائن الأصلي فإنه لا يكون قد ناقض قرينة الوفاء التي يقوم عليها

التقادم الخمسى لما كان ذلك وكانت اليمين التى أجازت المادة ١٩٤ من قانون التجارة توجيهها من الدائن بدين صرفى إلى المدين التمسك بالتقادم هى يمين حاسمة شرعت لمصلحة الدائن لتأييد القرينة القانونية التى يرتكز عليها التقادم الخمسى المنصوص عليه فى هذه المادة — وهى حصول الوفاء المستمد من مضى مدة التقادم — فإن الدائن إذا لم يطلب توجيهها فليس للمحكمة أن توجهها من تلقاء نفسها ولا عليها إن قضت بسقوط الدين بالتقادم الخمس ، وإذا لم يقدم الطاعن ما يفيد تمسكه أمام محكمة الموضوع بطلب اليمين وخلت الأوراق بما يفيد ذلك فإن هذا الدفاع الجديد لاسبيل للتحدى به لأول مرة أمام هذه المحكمة ويكون النعى به غير مقبول .

وحيث إن حاصل السبب الثانى بطلان الحكم المطعون فيه لحلوله من الأسباب الواقعية ذلك أنه رغم الغائه الحكم الابتدائى اكتفى بإيراد أسباب عامة لاتضمن ردا على أسباب ذلك الحكم .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بحسب محكمة الاستئناف أن تقرر فى حكمها ما قضت به وأسباب الغائها للحكم الابتدائى دون أن تكون ملزمة بتتبع أسبابه والرد عليها لأن فى أسبابها الرد على حكم محكمة أول درجة ، وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على أن السند الأذنى يعتبر عملا تجاريا متى كان موقعه تاجرا سواء كان مرتبا على معاملة تجارية أو مدنيه عملا بصريح نص الفقرة السابعة من المادة الثانية من قانون التجارة ثم استورد قائلا " وحيث إنه متى تقرر ذلك وكان الثابت بالدعوى أن السند الأذنى موضوع الدعاى استحق أدائه فى ١٩٦٦/١/١ ولم ترفع الدعوى به إلا فى ١٩٧١/٢/٢٢ أى بعد مضى خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق ومن ثم يتعين الغاء الحكم المستأنف والحكم برفض الدعوى " فإن النعى عليه بالبطلان بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه قيام تناقض بين أسبابه ومنطوقه وفى بيان ذلك يقول إنه وقد أخذ فى أسبابه بالتقادم الخمسى

فكان يتعين أن يصدر حكماً بسقوط الدعوى بالتقادم التامى بينما مؤدى منطقته بالرفض عدم الأخذ بهذا التقادم .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أنه لما كان الحكم بقبول الدفع بالتقادم هو قضاء في أصل الدعوى ينقضى به الالتزام فإن لازم ذلك هو القضاء برفض الدعوى ، ومن ثم فلا تناقض بين ما انتهى إليه الحكم في أسبابه من قبول الدفع بالتقادم وبين قضائه في منطقته برفض الدعوى ، ويكون النعى عليه بالتناقض غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حافظ رفقي، وعضوية السادة المستشارين : جميل الزيني ، سعد العيسوي  
ومحمود حسن حسين ، محمود حدي عبد العزيز .

( ٢٣٠ )

الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) حكم " الطعن في الحكم " . نقض .

قضاء المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى بالنسبة  
للطعون ضدها الثانية وبندب خبير تحديد الفرائث المستحقة على الشركة . قضاء غير مته للخصومة .  
عدم جواز الطعن فيه استقلا . ٢١٢ مرفعات .

( ٢ ، ٣ ) شركات " شركات القطاع العام " . تأميم . دعوى  
" الصفة " .

( ٢ ) تحول الشركة المؤتممة إلى شركة مساهمة . إشراف المؤسسة عليها . لا يفقدها شخصيتها  
الاعتبارية . عدم مسؤولية المؤسسة عن التزامات الشركة .

( ٣ ) تأميم شركة التضامن تأميا نصفيا . أثره . تحولها إلى شركة مساهمة . ضريبة الأرباح  
التجارية المستحقة عن فترة التأميم النصفى . اعتبارها ديناً في ذمة الشركة يدخل ضمن خصوم  
المنشأة .

١ - إذ كانت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات تنص على عدم جواز  
الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة إلا بعد  
صدور الحكم المنهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة  
والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى وكان المقصود  
بالحكم المنهى للخصومة كلها الحكم الختامى المنهى للخصومة الأصلية المنعقدة  
بين أطرافها . لما كان ذلك فإن الحكم إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف  
فيما قضى به من عدم قبول الدعوى بالنسبة للطعون ضدها الثانية وبندب خبير

لتحديد الضرائب المستحقة على الشركة المؤممة لم ينه الخصومة الأصلية المرددة بين الطاعنين والمطعون ضدهما ولم يكن هذا الحكم من الأحكام المستثناه والتي وردت بالمادة ٢١٢ المشار إليها على سبيل الحصر فإن الطعن فيه على استقلال يكون غير جائز وإنما يجوز الطعن فيه بعد صدور الحكم المنهى للخصومة .

٢ - إذ كانت المنشأة المؤممة قد تحولت إلى شركة مساهمة وفقا للمادة الأولى من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ هي المطعون ضدها الأولى وكان لهذه الشركة شخصيتها المعنوية ودمتها المالية المستقلة عن ذمة المؤسسة المطعون ضدها الثانية وكانت تبعية المنشأة المؤممة والشركة التي تحولت إليها المؤسسة قاصرة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على مجرد الإشراف الذي لا تفقد معه الشركة التابعة شخصيتها الاعتبارية فإن الحكم المطعون فيه إذ ألزم هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمطعون ضدها الثانية لأنها لا تمثل المطعون ضدها الأولى ولا تسأل عن التزاماتها لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

٣ - تنص المادة الأولى من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ على وجوب أن تتخذ الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون شكل شركة مساهمة ومؤدى ذلك أن مضرب الطاعنين إثر تأميمه بالقانون رقم ٤٢ سنة ١٩٦٢ تأمينا نصفيا وإلحاقه بالجدول المرافق للقانون ١١٨ سنة ١٩٦١ قد تحول إلى شركة مساهمة ولما كان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد أعتد بالشخصية الاعتبارية للشركات المساهمة وأخضعها وفقا للمادة ٢١ منه للريبة كشركة وكانت الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هي توزيع الربح لا تكليف عليه وما تفتطعه شركات المساهمة من هذه الضريبة وتخصمه للوفاء بالتزام الضريبة يعتبر دينا في ذمتها للخزانة العامة لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه أخذ بتقرير الخبير الذي اطمان إليه إذ احتسب ضمن خصوم المنشأة المؤممة كامل الضرائب المستحقة عليها ومنها تلك المستحقة عن فترة التأميم النصفى والفوائد التي استحققت عليها بعد تحديدها تحديدا نهائيا باعتبارها دينا في ذمتها يكون قد التزم صحيح القانون .

## المحكمة .

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن الطاعنين أقاما على المطعون ضدهما الدعوى رقم ١٧٣٥ سنة ١٩٦٩  
تجاري كلى طنطا بطلب الحكم بإلزامها بأن يدفع لها مبلغ ١٧٨٥٥ جنيها و ٩٨٠ مليا  
وفوائده القانونية إستنادا إلى أنهما كانا يملكان مضرب أرز باسم شركة مضارب  
الأرز الحديثة .. .. . وبتاريخ ١٩٦٢/١/٣١ صدر القانون  
رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ الذي نص على إضافة شركة مضارب الأرز الحديثة  
إلى الجدول المرفق بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ الذي يقرر مساهمة الدولة  
في رأس مال المنشآت الواردة بنسبة ٥٠٪ من رأس المال ثم صدر القانون  
رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ في ١٩٦٣/٥/٧ بتأميم المنشأة تأميما كاملا وتم تقييم أصولها  
وخصومها بمعرفة اللجنة المختصة وأسفرت نتيجة التقسيم عن زيادة خصوم المنشأة  
المؤمنة عن أصولها بمبلغ ١٢٩٣١ جنيها ، ٤٠٤ مليات وإذا كانت اللجنة قد ضمنّت هذه  
الخصوم بمبلغ ٢٨٤٣٠ جنيها و ٤١٠ مليا تحت حساب الضرائب المستحقة في المدة  
من ١٩٦٢/١/٣١ حتى ١٩٦٣/٥/٧ تاريخ التأميم الكامل للمنشأة ولما كانت  
المحاسبة النهائية من مصلحة الضرائب قد انتهت إلى أن الضرائب المستحقة على  
المنشأة في ١٩٦٣/٥/٧ هي مبلغ ٧٦٤٣ جنيها و ١٢٥ مليا فيكون المبلغ الذي خصص  
لوفاء الضرائب المستحقة فعلا بمبلغ ٣٠٧٨٧ جنيها و ٢٨٥ مليا يمثل زيادة  
في أصول المشروع المؤم فيصبح مقدار الزيادة في هذه الأصول بعد خصم  
ما انتهى إليه قرار التقييم مبلغ ١٧٨٥٥ جنيها و ٩٨٠ مليا وهو المبلغ المطالب به  
وبتاريخ ١٩٧٠/٣/٣٠ قضت محكمة طنطا الابتدائية برفض الدعوى ، استأنف  
الطاعنان الحكم بالاستئناف رقم ٢٠/٢٦٦ ق وبتاريخ ١٩٧٢/٤/١٨ قضت محكمة  
استئناف طنطا بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى بالنسبة  
للمطعون ضدها الثانية وبندب خير لتحديد الضرائب المستحقة على الشركة المؤمنة  
وبيان المتبقى من المبالغ التي خصصت للوفاء بتلك الضرائب وبعد أن قدم الخبير



تقريره قضت المحكمة في ١٩٧٣/١٢/٣ بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية الطاعنين قبل المطعون ضدها الأولى في مبلغ ٨٠٠٦ جنيها و ٣٧٣ مليا يسدد لها وفقا للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ طعن الطاعنان في الحكم بطريق النقض ودفعت المطعون ضدها الثانية بعدم قبول الطعن بالنسبة لها لرفعه بعد الميعاد وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون ضدها الثانية إن الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٨ إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى بالنسبة للمطعون ضدها الثانية يكون قد أنهى الخصومة بالنسبة لها وإذا لم يرفع الطعن المسائل إلا بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢ فإنه يكون غير مقبول لرفعه بعد الميعاد القانوني .

وحيث إن هذا الدفع غير سديد ذلك أنه لما كانت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات تنص على عدم جواز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري وكان المقصود بالحكم المنهى للخصومة كلها الحكم الختامي المنهى للخصومة الأصلية المنعقدة بين أطرافها لما كان ذلك وكان الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٨ إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى بتأييده من عدم قبول الدعوى بالنسبة للمطعون ضدها الثانية ويندب خير لتحديد الضرائب المستحقة على الشركة المزممة لم يمهله الخصومة الأصلية المزدودة بين الطاعنين والمطعون ضدها ولم يكن هذا الحكم من الأحكام المستثناء والتي وردت بالمادة ٢١٢ المشار إليها على سبيل الحصر فإن الطعن فيه على إستقلال يكون غير جائز، وإنما يجوز الطعن فيه بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها والصادر بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣ وإذا أقيم الطعن في الحكمين في الميعاد القانوني فإن الدفع بعدم قبوله يكون على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب حاصل أولها مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول الطاعنان أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعون ضدها الثانية على إنعدام صفتها في حين أن المضرب بعد تأميمه أصبح تابعا للمؤسسة المطعون ضدها الثانية وقد اختصمت هذه الأخيرة بوصفها ممثلة للدولة المسؤولة عن الالتزامات الشركة المؤممة في حدود ما آل إليها من أموالها وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه لما كانت المنشأة المؤممة قد تحولت إلى شركة مساهمة وفقا للسادة الأولى من القانون رقم ١١٨ سنة ١٩٦١ هي المطعون ضدها الأولى وكان لهذه الشركة شخصيتها المعنوية ودمتها المالية المستقلة عن ذمة المؤسسة المطعون ضدها الثانية وكانت تبعية المنشأة المؤممة والشركة التي تحولت إليها المؤسسة قاصره — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على مجرد الإشراف الذي لا تفقد معه الشركة التابعة شخصيتها الاعتبارية فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعون ضدها الثانية لأنها لا تمثل المطعون ضدها الأولى ولا تسأل عن التزاماتها لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل الأسباب الثاني والخامس والسادس مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إنه بصدور القانون رقم ٤٢ سنة ١٩٦٢ والحاق شركة التضامن التي كان يملكها الطاعنان بالجدول المرفق بالقانون رقم ١١٨ سنة ١٩٦١ تكونت شركة تضامن بينهما وبين الدولة تساهم فيها الدولة بواقع ٥٠٪ من رأس المال لذلك تكون الضرائب المستحقة عن الأرباح التي حققتها تلك الشركة في فترة التأميم النصفى مناصفة يطالب بها كل شريك على حده وتوجه المطالبة إليه شخصيا ولما كانت مصلحة الضرائب لم تتخذ أي إجراء قبل الطاعنين فقد تمسكا أمام محكمة الموضوع بسقوط هذه الضرائب بالتقادم ولكن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى خصم كامل الضرائب

المستحقة عن فترة التأميم النصفى في حين أنه كان يتعين تحميلهما نصف هذه الضرائب فحسب باعتباره يمثل نصيبهما في أرباح المنشأة المؤممة وأغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى فإنه يكون فضلا عن قصوره قد أخطأ في تطبيق القانون وإن كان الحكم المطعون فيه حمل الطاعنين بزوائد التأخير التي استحققت لمصلحة الضرائب بسبب تراخى المطعون ضدها عن سداد الضرائب المستحقة عن أرباح السنوات السابقة على التأميم رغم احتجاز أكثر من قيمتها عند التأميم وقد تمسك الطاعنان بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ولكن الحكم المطعون فيه حملها نتيجة خطأ المطعون ضدها وأغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في جملة مردود ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ تنص على وجوب أن تتخذ الشركات والمنشآت الميمنة في الجدول المرافق لهذا القانون شكل شركة مساهمة وكان مؤدى ذلك أن مضرب للطاعنان أثر تأميمه بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ تأمينا نصفيا وإلحاقه بالجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ سنة ١٩٦١ قد تحول إلى شركة مساهمة ولما كان القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ قد اعتد بالشخصية الاختيارية للشركات المساهمة وأخضعها وفقا للمادة ٣١ منه للضريبة كشركة وكانت الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هي توزيع صريح لا تكليف عليه وما تستقطعه شركات المساهمة من هذه الضريبة وتخصمه للوفاء بالتزام الضريبة يعتبر دينا في ذمتها للزانة العامة لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه أخذا بتقرير الخبير الذى أطمأن إليه إذ احتسب ضمن خصوم المنشأة المؤممة كامل الضرائب المستحقة عليها ومنها تلك المستحقة من فترة التأميم النصفى والفوائد التي اشتملت عليها بعد تحديداتها تحديدا نهائيا باعتبارها تمثل دينا في ذمتها يكون قد ألزم صحيح القانون لما كان ذلك وكان عدم رد الحكم على دفاع غير منتج في الدعوى لا يعيبه بالقصور فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذه الأسباب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السببين الثالث والرابع مخالفة القانون والقصور في التسبب وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إن الحكم المطعون فيه إذ احتسب أخذا بتقرير الخبير الضرائب المستحقة من فترة التأميم النصفى يكون قد أخطأ في



في تطبيق القانون إذ خصم الضرائب من ربح لم يتحقق وما زال محل نزاع بينهما وبين الشركة المطعون ضدها الأولى وأنها تمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ولكن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد التقرير الذى انتهى إليه الخبير بشأن قيمة الضرائب المستحقة على المنشأة المؤتممة بعد أن اقتنعت المحكمة بكفاية الأبحاث التى أجراها وسلامة الأسس التى بنى عليها وكان لمحكمة الموضوع السلطة فى تقدير عمل الخبير وفى الموازنة بين الأدلة للأخذ بما تظمن إليه وأطراح ما عداه منها فإن ما يثيره الطاعنان بسببى النعى يكون جدلا موضوعيا فى كفاية الدليل الذى اقتنعت محكمة الموضوع بالأتجاوز إثارته أمام محكمة النقض ومتى كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس .

## جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين  
رافقت عبد الرحيم ، وزكي الصاوي صالح ، وجمال الدين عبد اللطيف ، وعبد الحميد المصفاوي .

( ٢٣١ )

الخاص رقم ٨٣٠ لسنة ٣٠ القضائية :

تعويض . مسئولية . موظفون .

التعويض المستحق لأفراد القوات المسلحة عند الوفاة أو العجز بسبب الخدمة . ق ١١٦  
لسنة ١٩٦٤ لا يتحول دون مطالبة المضرور بحقه في التعويض الكامل الجابر للضرر استنادا  
إلى السيادة التقديرية عدم جواز الجمع بين التعويضين .

القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ — المنطبق على واقعة الدعوى — تضمن  
القواعد التي تنظم المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لأفراد القوات  
المسلحة عند الوفاة أو العجز الكلي أو الجزئي بسبب العمليات الحربية ،  
فعقد الفصل الثاني من الباب الثاني لبيان أنواع المعاشات والمكافآت ثم  
فصل في الباب الرابع أحكام التأمين والتأمين الإضافي وتعويض المصابين  
بسبب الخدمة باصابات لا تمنعهم من البقاء فيها وحدد في المادة ٦٥ مـ سـ د  
التأمين الإضافي الذي يدفع للورثة الشرعيين إذا كانت الوفاة ناشئة عن  
حادث طيران أو بسبب العمليات الحربية أو إحدى الحالات المنصوص  
عليها في المادة ٣١ أو كانت بسبب الخدمة ، وهي أحكام يقتصر تطبيقها  
على الحالات المنصوص عليها في هذا القانون ، ولا تتعداها إلى التعويض  
المستحق طبقا لأحكام القانون العام فلا تحول دون مطالبة المضرور بحقه  
في التعويض الكامل الجابر للضرر الذي لحقه ، إذ أن هذا الحق يظل مع ذلك  
 قائما وفقا لأحكام القانون المدني إذا كان سبب الضرر الخطأ التقصيري إلا أنه  
لا يصح للمضرور أن يجمع بين التعويضين وإنما كانت المطعون عليهما الأولى

والثانية قد أقامت دعواهما بطلب التعويض تأسيساً على قواعد المسؤولية التقصيرية — لوفاة مورثهما الضابط بالقوات المسلحة نتيجة خطأ تابع وزير الحربية بصفته وهو أساس مغاير لذلك الذي نص عليه القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤، وكان الثابت من كتاب إدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة، والمقدم لمحكمة الموضوع أن المبالغ المنصرفة إلى المستحقين هي تأمين ١٪ وتأمين إضافي ومنحه وأن المعاش المقرر للمطعون عليها الأولي مبلغ ٥٠٠. وكان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قدر التعويض المستحق للمطعون عليهما الأولي والثانية — والدلة المتوفى وشقيقته — بمبلغ للأولى وللثانية مراعيًا في ذلك المبالغ السابق صرفها لهما سالفة الذكر، ومن ثم فهما لم تجعلا بين تعويضين، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة -

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليهما الأولي والثانية أقامت الدعوى رقم ١٧٠٦ سنة ١٩٧١ مدني جنوب القاهرة الابتدائية ضد وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة بصفته — الطاعن — ضد المطعون عليه الثالث طالبت فيها بالحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفع لهما مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه، وقالتا شرحاً لدعواهما أنه في يوم ١٩٦٧/٥/٧ بمدرسة المدفعية بأبي قير تسبب المطعون عليه الثالث وهو ملازم أول من قوة الدفاع الجوي في قتل مورثهما الملازم أول المرحوم ... .. ابن المطعون عليها الأولي وشقيق الثانية وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه بأن قام بتنظيف مدفعه الرشاش وبه خزانة الطلقات ولم يراع احتياطات الأمن والتعليمات الواجب اتباعها فانطلق منه



مقدوفان أصاب أحدهما المورث فقتله ، وضبطت عن الواقعة القضية رقم ٢٢٦١ سنة ١٩٦٧ عسكرية عليا ، وفي ١٢/٥/١٩٦٨ حكمت المحكمة العسكرية العليا الميدانية بحبس المطعون عليه الثالث ستة أشهر وصدق على الحكم بتاريخ ١٨/٦/١٩٦٨ ، وأضافت المطعون عليهما الأولى والثانية أنه أصابتهما بفقد مورثهما وهو عائلهما الوحيد أضرار مادية وأدبية تقدران التعويض عنها بمبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه مناصفة بينهما ، وإذ يلزم المطعون عليه الثالث بتعويضهما عن هذه الأضرار كما يسأل عنها الطاعن بوصفه متبوعا للمطعون عليه الثالث لأن الحادث وقع منه أثناء وبسبب تأدية وظيفته فقد أقامت الدعوى للحكم لهما بطلباتهما . ووجه الطاعن ضد المطعون عليه الثالث دعوى ضمان فرعية طلب فيها الحكم عليه بما عصى أن يحكم به على وزارة الحربية ، كما دفع بعدم جواز نظر الدعوى تأسيسا على أن وفاة المورث حدثت بسبب الخدمة مما لا يجوز معه للجهات القضائية النظر في دعوى التعويض عن وفاته عملا بنص المادة ١١٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة . وفي ١٤/٢/١٩٧١ أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليهما الأولى أو الثانية أن مورثهما المرحوم ... .. كان العائل الوحيد لهما ومدى ما أصابهما من أضرار مادية وأدبية نتيجة قتله . وبعد أن سمعت المحكمة شهودهما حكمت بتاريخ ٣٠/٤/١٩٧٢ برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى وبإلزام الطاعن والمطعون عليه الثالث متضامنين بأن يدفعوا للمطعون عليهما الأولى مبلغ ٢٠٠٠ جنيه وللثانية مبلغ ١٠٠٠ جنيه وفي الدعوى الفرعية بإلزام المطعون عليه الثالث بأن يؤدي للطاعن قيمة ما قضى به للمطعون عليهما الأولى والثانية في حالة قيام الطاعن بالوفاء به . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦٢٣ سنة ٨٩ ق مدنى القاهرة ، كما استأنفه المطعون عليهما الأولى والثانية وكذلك المطعون عليه الثالث بالاستئناف رقمى ٢٤٥٥ ، ٢٩٠٤ سنة ٨٩ ق مدنى القاهرة على التوالى . وفي ١٧/٦/١٩٧٣ حكمت المحكمة برفض الاستئنافات الثلاثة وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه

جدير بالنظر وحددت جلسة لتظهره وفيها تنازل الطاعن عن السبب الأول من سببي الطعن المتعلق بعدم جواز نظر الدعوى أمام المحاكم لأن وفاة المورث حدثت بسبب الخدمة وعدلت النيابة عن رأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن المطعون عليهما الأولى والثانية عوضتا عن وفاة مورثهما فقد صرفت لهما إدارة التأمين والمعاشات بالقوات المسلحة المبالغ المستحقة لهما كتعويض وتأمين ومنحة ومعاش طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ وهذه المبالغ حددها القانون المذكور لتكون تعويضاً كاملاً عن كافة الأضرار سواء كانت مادية أو أدبية ، وإذا قضى لهما الحكم المطعون فيه بالتعويض فإنه يكون قد مكنتهما من الجمع بين تعويضين عن ضرر واحد ، وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المنطبق على واقعة الدعوى تضمن القواعد التي تنظم المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لأفراد القوات المسلحة عند الوفاة أو العجز الكلي أو الجزئي بسبب العمليات الحربية ، فعقد الفصل الثاني من الباب الثاني لبيان أنواع المعاشات والمكافآت ثم فصل في الباب الرابع أحكام التأمين والتأمين الإضافي وتعويض المصابين بسبب الخدمة بإصابات لا تمنعهم من البقاء فيها ، وحدد في المادة ٦٥ مقدار التأمين الإضافي الذي يدفع للورثة الشرعيين إذا كانت الوفاة ناشئة عن حادث طيران أو بسبب العمليات الحربية أو إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة ٣١ أو كانت الوفاة بسبب الخدمة ، وهي أحكام يقتصر تطبيقها على الحالات المنصوص عليها في هذا القانون ولا تنبأها إلى التعويض المستحق طبقاً لأحكام القانون العام فلا تحوّل دون مطالبة المضرور بحقه في التعويض الكامل الجابر للضرر الذي لحقه ، إذ أن هذا الحق يظل مع ذلك قائماً وفقاً لأحكام القانون المدني إذا كان سبب الضرر الخطأ التقصيري إلا أنه لا يصح للمضرور أن يجمع بين التعويض ، ولما كانت المطعون عليهما الأولى والثانية قد أقامتاهما بطلب التعويض تأسيساً على قواعد المسؤولية التقصيرية وهو أساس مفاير لذلك

الذى نص عليه القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ، وكان الثابت من كتاب إدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة المؤرخ في ١٩٧٣/٣/٧ والمقدم لمحكمة الموضوع أن المبالغ المنصرفة إلى المستحقين من المرحوم .. .. هي ١٢٤٨ جنيه تأمين ١/ و ١٠٠٠ جنيه تأمين إضافي و ١١٢ جنيه و ٥٠٠ مليم منحة وأن المعاش المقرر للمطعون عليها الأولى مبلغ ١٤ جنيه و ٨٠ مليم ، وكان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قدر التعويض المستحق للمطعون عليهما الأولى والثانية بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه للأولى و ١٠٠٠ جنيه للثانية مراعى في ذلك المبالغ السابق صرفها لها سائلة الذكر ، ومن ثم فهما لم تجمعا بين تعويضين لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون ما أثاره الطاعن بسبب النعى على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة أول يونية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أحمد محمود وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور عبد الرحمن عياد، ومحمد الباجوري، وصالح نصار، وأحمد وهدان .

( ٢٣٢ )

الطعن رقم ٦٤٧ سنة ٤٣ القضاية :

( ١ ) حكم " بيانات الحكم " . بطلان .

التزام الحكم لإثبات مدوره في مادة تجارية أو مستعجلة . شرطه . إغفال ذلك .  
لابطلان . م ١٧٨ مرافعات . حلة ذلك .

( ٢ ) إيجار " إيجار الأماكن " . دعوى " الخصوم في الدعوى " .

دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر الأصلي للتأجير من الباطن . جواز اختصاص المستأجر من  
الباطن فيها .

( ٣ ، ٤ ، ٥ ) إيجار " إيجار الأماكن " .

( ٣ ) سلب المؤجر رخصة إخلاء المستأجر من الباطن أو التنازل عن الإيجار . ق ٧٦  
لسنة ٦٩ . شرطه . أن يكون حق المستأجر الأصلي قائماً وأن يكون التنازل إليه أو المستأجر  
من الباطن مهجراً .

( ٤ ) مخالفة شرط المنع من التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار . تنجج أثرها  
بمجرد وقوعها ولا تنفى بازالتها .

٥ — وجوب تأجير العين الحالية لمن يتقدم لاستئجارها . الأمر العسكري لسنة ١٩٧٣ .  
شرطه . أن تكون الدين خالية فعلاً عند طلبها .

١ — إذ كانت الفقرة الأولى من المادة ١٧٨ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون  
رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ قد تضمنت ذكر البيانات التي يجب أن يتضمنها الحكم  
ومن بينها ما إذا كان صادراً في مادة تجارية أو مسالة مستعجلة وكانت الفقرة  
الثالثة من ذات المادة قد بينت بيان حصر أى تلك البيانات يترتب على إغفاله

بطلان الحكم وليس من ضمنها هذا البيان الذي قصد به ألا ينظم، على المحضر الذي يتولى التنفيذ أن الحكم واجب التنفيذ بقوة القانون وكانت المادة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه مدنية عادية وليست تجارية ولا مستعجلة فإن الحكم ليس ملزماً ببيان نوعها إذ هذا البيان ليس مطلوباً إلا إذا كانت المادة تجارية أو مستعجلة .

٢ - دعوى الإخلاء للتأجير من الباطن بدون إذن كتابي من المالك محلها فسخ الإجارة الصادرة منه إلى المستأجر الأصلي لانعدام العلاقة العقدية بين المالك والمستأجر من الباطن ، فهي ترفع من المالك على المستأجر الأصلي وإن كان من الخائز أن يجمع بينه وبين المستأجر من الباطن ويوجه الدعوى إليهما معاً .

٣ - مفاد المادة الأولى من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٠ في شأن إيقاف إجراءات التنفيذ والإجراءات المترتبة على التنازل عن عقود الإيجار والتأجير من الباطن للمهجر من منطقة القناة وسيناء أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بعد العدوان الاسرائيلي واضطرار كثير من سكان محافظات سيناء وبور سعيد والسويس والاسماعيلية إلى هجر مساكنهم والتزوج إلى سائر مدن الجمهورية ولجؤهم إلى استئجار مساكن لهم من باطن مستأجرين أصليين دون الحصول على ترخيص من مالكي هذه الأماكن ، ارتأى المشرع أن يستثنى التأجير من الباطن والتزول عن الإيجار وترك العين للمهجرين المذكورين من حكم المادة ٢٣/ب من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، فسلب المؤجر رخصة طلب الإخلاء في هذه الحالة ، وشرط ذلك أن يكون حق المستأجر الأصلي قائماً وأن يكون التنازل إليه أو المستأجر من الباطن من المهجرين من إحدى المحافظات .

٤ - مخالفة شرط المنع من التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار بدون إذن كتابي من المالك تنتج أثرها بمجرد وقوعها ولا تقتضي بازائها أو تصحيحها .

٥ - النص في المادة الثانية من أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ والمعمول به اعتباراً من ١٢/٤/١٩٧٣ يدل على أن مجال أعمال هذا النص أن يمنع مالك العقار عن تأجير أى وحدة سكنية تكون بالفعل خالية

لمن يتقدم لاستئجارها إذا كان الظاهر يشير إلى إمكانية الوفاء بالتزاماته وإذا كانت العين موضوع النزاع محل رابطة قانونية لا زالت قائمة قانونا ولم يقض بعد بانقضائهما عند تقديم الطلب فإن النعى يكون على غير أساس .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تسلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٨٨٨ لسنة ١٩٧١ مدنى أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم باخلاء الطاعنين الأول والثانى من الشقة التى يستأجرها الأول وتسليمها اليهم خالية وقالوا شرحا لها أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٦٢/٢/٢٧ استأجر منهم الطاعن الأول شقة كائنة بالعقار رقم ١٧ شارع عظيم الدولة بقسم الوايلى ، ونص فى العقد على عدم جواز التأجير من الباطن أو التنازل عن عقد الإيجار إلا باذن كتابى منهم ، وإذا خالف الطاعن الاول هذا الشرط وقام بتأجير الشقة من الباطن إلى الطاعن الثانى فقد أقاموا دعواهم . وبتاريخ ١٩٧١/٤/١٢ حكمت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليهم أن الطاعن الأول أجر من باطنه عين النزاع إلى الطاعن الثانى وبعد سماع شهود المطعون عليهم طالب الطاعن الثالث قبول تدخله خصما منضمما إلى الطاعن الثانى فى طلب رفض الدعوى تأسيسا على أنه يساكنه فى شقة النزاع وأنه من مهجري مدينة الاسماعيلية . وبتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٠ حكمت المحكمة (أولا) بقبول تدخل الطاعن الثالث خصما فى الدعوى (ثانيا) برفضها . استأنف المطعون عليهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٢٨ سنة ٨٥ ق القاهرة طالبين الغاء والحكم لهم بطلباتهم وبتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٣ حكمت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف وباخلاء الطاعنين من شقة النزاع وتسليمها للمطعون عليهم . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر . وبالحاسة المحددة التزمت النيابة بأجها



وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب ينعى الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان حين خلا من بيان ما إذا كان صادرا في مادة تجارية أو مسألة مستعجلة ، وهو بيان يجب أن يتضمنه الحكم عملا بالمادة ١٧٨ من قانون المرافعات وإلا كان باطلا ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة ١٧٨ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ قد تضمنت ذكر البيانات التي يجب أن يتضمنها الحكم ومن بينها ما إذا كان صادرا في مادة تجارية أو مسألة مستعجلة وكانت الفقرة الثالثة من ذات القانون قد بينت بيان حصر أى تلك البيانات يترتب على إغفاله بطلان الحكم وليس من ضمنها هذا البيان الذى قصد به ألا يخفى على المحضر الذى يتولى التنفيذ أن الحكم واجب النفاذ بقوة القانون وكانت المادة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه مدنية عادية وليست تجارية ولا مستعجلة فإن الحكم ليس ملزما ببيان نوعها إذ هذا البيان ليس مطلوبا إلا إذا كانت المادة تجارية أو مستعجلة ، فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون والتناقض ، وفى بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بالشهادة المتضمنة أن الطاعن الثالث من مواطنى محافظة الاسماعيلية وقام بهجر أمرته إلى القاهرة والصادرة من لجنة الاتحاد الاشتراكي بقسم أول محافظة الاسماعيلية والمذيلة بتوقيع أمين تلك اللجنة وهو أحد أعضاء لجنة رعاية المهجرين طبقا لنص المادة الأولى من قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٩ فتعتبر صادرة من جهة معنية بإصدارها وتؤخذ كدليل رسمى على أن الطاعن الثالث من مهجرى منطقة القناة ، ولا سبيل إلى النيل من حجيتها إلا بالادعاء بتزويرها ، ورغم ذلك فقد عمد الحكم إلى إهدارها . هذا إلى أن الحكم بعد أن ركن إلى هذه الشهادة لقبول تدخل الطاعن الثالث خصما فى الدعوى ، عاد وأهدر حجيتها بناء على أمور إقتراضية لا دليل عليها ولا سند لها من الأوراق ، وهو ما يعيبه بخالفة القانون والتناقض .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت دعوى الإخلاء للتأجير من الباطن بدون إذن كتابي من المالك محلها فسخ الإجارة الصادر منه إلى المستأجر الأصلي لا نعدام العلاقة العقدية بين المالك والمستأجر من الباطن فهي ترفع من المالك على المستأجر الأصلي وإن كان من الجائز أن يجمع بينه وبين المستأجر من الباطن ويوجه الدعوى إليهما معا ، وكان مفاد المادة الأولى من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٠ في شأن إيقاف إجراءات التنفيذ والإبراءات المترتبة على التنازل عن عقود الإيجار والتأجير من الباطن للمهجرين من منطقة القناة وسيناء أنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بعد العدوان الإسرائيلي واضطرار كثير من سكان محافظات سيناء وبور سعيد والسويس والاسماعيلية إلى هجر مساكنهم والنزوح إلى سائر مدن الجمهورية ولجؤهم إلى إستئجار مساكن لهم من باطن مستأجرين أصليين دون الحصول على ترخيص من مالكي هذه المساكن ارتأى المشرع أن يسدى التأجير من الباطن والتزول عن الإيجار وترك العين للمهجرين المذكورين من حكم المادة ٢٣/ب من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فسلب المؤجر رخصة طلب الإخلاء في هذه الحالة ، وشرط ذلك أن يكون حق المستأجر الأصلي قائما وإن يكون المتنازل أو المستأجر من الباطن من المهجرين من إحدى المحافظات المشار إليها وإن تثبت له هذه الصفة ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى مختصمين الطاعنين الأول والثاني فقط — المستأجر الأصلي والمستأجر من الباطن — ، وكان أبا منهما لم ينكر واقعة التنازل ولم يبد أي دفاع في الدعوى ، وكان سند الطاعن الثالث — بعد قبزل تدخله هو مجرد مساكنه للطاعن الثاني وأنه من مهجري منطقة القناة ، وكانت مخالفة شرط المنع من التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار بدون إذن كتابي من المالك تنتج أثرها بمجرد وقوعها ولا تنقضي بازالتها أو تصحيحها وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ثبوت التنازل إلى الطاعن الثاني الذي لم يثبت توافر صفة المهجر فيه ، فإن النعى على ما أورده الحكم يزيدا بشأن المستندات التي قدمها الطاعن الثالث — أيما كان وجه الرأي فيها — يكون غير منتج ، لما كان ذلك وكان لا تناقض البتة بين ما قرره الحكم في مجال الاستدلال

## جلسة اول يونية سنة ١٩٧٧

على وجود مصلحة للطاعن الثالث في طلب قبول تدخله بمسا كته للطاعن الثاني وتقديم شهادة تؤازر هذا الطلب وبين ما ساقه بشأن قصور هذه الشهادة عن إضفاء صفة التهجير عليه ، ويكون النعى في غير محله .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أن الحكم أغفل ما تمسكوا به من تطبيق المادة الثانية من الأمر العسكري رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ رغم توافر جميع عناصر تطبيقها ، إذ أن الطاعن الأول ترك شقة النزاع لقريبه الطاعن الثاني وأفراد أسرته ومنهم الطاعن الثالث ، فيعتبر أنه في حكم من يتقدم لاستئجار مسكن خال يلزم المطعون عليهم بتأجيره لهم ، وهو ما يعيب الحكم بخالفة القانون .

وحيث إن النعى غير سديد ، ذلك أن النص في المادة الثانية من أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ والمعمول به إعتباراً من ١٢/٤/١٩٧٣ على أنه « يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين مالك العقار أو من له حق تأجيره إذا امتنع عن تأجير أية وحدة سكنية أو أى جزء آخر منه لمن يتقدم له لاستئجاره إذا كان غير ظاهر المعجز عن وفاته بالتزاماته الناشئة عن عقد الإيجار ... » يدل على أن مجال أعمال هذا النص أن يمتنع ملك العقار عن تأجير أى وحدة سكنية تكون بالفعل خالية لمن يتقدم لاستئجارها ، إذا كان الظاهر يشير إلى إمكانه الوفاء بالتزاماته ، وهو أمر غير منطقي على الواقع في الدعوى ، إذ العين موضوع النزاع محل رابطة قانونية لا زالت قائمة قانوناً للطاعن الأول ولم يقض بعد بانقضاءها عند تقديم هذا الطلب مما يجعل النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة أول يونيه سنة ١٩٧٧

بإئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود ، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور عبد الرحمن عياد ، ومحمد الباجوري ، ومصلاح نصار ، وأحمد وهذان .

( ٢٣٣ )

الطعن رقم ٧٤٠ لسنة ٤٣ القضائية :

( ١ ) إيجار ” إيجار الأماكن ” . قانون .

امتداد عقود إيجار الأماكن تلقائيا وبحكم القانون لمدة غير محددة بعد انقضاء مدتها الأصلية .

( ٢ ) إيجار ” إيجار الأماكن ” . دعوى . استئناف .

دعوى الاخلاء هي دعوى بفسخ عقد الإيجار . غير قابلة لتقدير قيمتها . جواز استئناف الحكم الصادر فيها . علة ذلك . لا عبء بالاستناد إلى نص المادة ٩٤ ٢/٥ مدني .

( ٣ ) إيجار ” إيجار الأماكن ” .

تكليف المستأجر لآخر بإدارة المبنى المنشيء في المكان المقر مع التزامه بتسليمه إليه فور طلبه . لا يعد بذلك تنازلا عن الإيجار .

( ٤ ) إيجار ” إيجار الأماكن ” . إثبات .

دعوى المؤجر باخلاء المستأجر من العين المؤجرة للتنازل عن الإيجار . مطالبة المستأجر ومشتري الجدل بتقديم أصل التعاقد المبرم بينهما دون الاكتفاء بصوره . لا سند له .

١ — المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عقود الإيجار الخاضعة لأحكام قوانين إيجار الأماكن لا تنتهي بانقضاء المسدة المتفق عليها ، وإنما تمتد تلقائيا بحكم القانون بعد انقضائها — دون توقف على إرادة الطرفين الصريحة أو الضمنية امتدادا تنظمه أحكام قوانين إيجار الأماكن وتضع ضوابطه وتحكم آثاره على نحو يغير أحكام القانون المدني المتعلقة بالإيجار المنعقد لمدة غير معينة أو للإيجار الذي يتجدد بإرادة المتعاقد مدين الضمنية بعد انتهاء مدته الأصلية .

٢ — إذ كانت الدعوى — باخلاء المستاجر — هي دعوى بطلب فسخ عقد الإيجار يدور النزاع فيها حول امتداد العقد ، وكانت المادة ٣٧/٨ من قانون المرافعات تقضى بأنه إذا كانت الدعوى بطلب فسخ عقد مستمر كان تقدير قيمتها باعتبار المقابل النقدي عن المدة الواردة في العقد إذا كان العقد قد نفذ في جزء منه كان التقدير باعتبار المدة الباقية وإذا كان عقد الإيجار موضوع النزاع قد امتد تلقائيا إلى مدة غير محدودة طبقا لأحكام قوانين إيجار الأماكن ، فمن ثم يكون المقابل النقدي لهذه المدة غير محدد وتكون الدعوى غير قابلة لتقدير قيمتها وبالتالي تعتبر زائدة عن مائتين وخمسين جنيتها طبقا للمادة ٤١ من قانون المرافعات ويكون الحكم الصادر فيها جائزا استئنافه لا يقدح في ذلك استناد المطعون عليهما للطاغن إلى المادة ، ٢/٥٩٤ من القانون المدني ، إذ لا تأثير لهذه المنازعة على تقدير قيمة الدعوى .

٣ — إذ كان البين من الاتفاق أن المطعون عليها الأولى — المستاجرة الأصلية — ناطت بأخر تشغيل وإدارة المقهى بشروط معينة والترم هذا الأخير بتسليمه فور طلبها ، بما مفادة أنه عقد إدارة وإستغلال أو مشاركة من نوع خاص ، فانه لا يعد إخلالا بالشرط المانع من التنازل عن الإيجار أن يتم ذلك بموجب عقد لم يدع بصوريته .

٤ — إذ كان الطاعن — المؤجر — ليس طرفا في الورقة — العقد المبرم بين المستاجرة وبين مشري الجدد — ولا حجية لها قبله ، وكان يبيع المتجر يعتبر عقدا رضائيا يمكن أن يتم شفاهة وليس بعقد شكلي ، ولا تلزم الكتابة لانعقاده ولا لإثباته ، فيجوز ثبوته بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة والقرائن وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه لم يحتاج الطاعن بصورة العقد وإنما أسس قضاءه على أن يبيع المقهى وما تضمنه من التنازل عن إيجارها سو هي واقعة أقر بها الطرفان كلاهما — متى توافرت فيها شروط المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني ، وهو ما يملكه بموجب سلطته الموضوعية ، فإن مطالبة الطاعن بالاستيثاق من مضمون التعاقد إستنادا إلى أن صور الأوراق في الإثبات لا تقوم مقام الأصل — يكون على غير أساس .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٤٣٢ لسنة ١٩٧٠ أمام محكمة طنطا الابتدائية ضد المطعون عليهما بطلب الحكم بإخلائهما من العين الميينة بالصحيفة وقال شرحا ١٥ أنه بعقد مؤرخ ١٩٥٣/٣/١ امتأجرت منه المطعون عليها الأولى دكانا بالمنزل رقم ٢٧ شارع بور سعيد بالمحلة الكبرى لاستعماله مقهى وإذا تنازلت عنه بتاريخ ١٩٧٠/٤/٥ للمطعون عليها الثانية بدون إذن كتابى منه فقد أقام دعواه وأضاف فى مذكرته الشارحة أن المطعون عليهما الأولى سبق أن أجزت المقهى إلى ... .. بعقد مؤرخ ١٩٧٠/٢/٢٢ وأن هذا الأخير أنشأ شركة بينه وبين المطعون عليها الثانية لاستغلال المقهى . أجابت المطعون عليها الثانية بأن المطعون عليها الأولى كانت قد أبرمت عقد شركة لاستغلال المقهى بينها وبين المرحوم ... .. زوج المطعون عليها الثانية وبعد وفاته حلت فى الشركة خلفا له ، ولأن المطعون عليها الأولى أصبحت طاعنة فى السن وغير قادرة على العمل واحتاجت إلى رعاية ابنها المقيم بالقاهرة فقد انسحبت من الشركة . وبتاريخ ١٩٧١/٣/١٨ حكمت المحكمة بإخلاء المطعون عليهما من العين استأنف المطعون عليهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦٦ لسنة ٢١ ق طنطا طالبين إلغاءه والقضاء برفض الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٢/٤/٦ حكمت محكمة الاستئناف بأحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها الأولى أن بالعين المؤجرة جد كاتنازلت عنه مضطرة للمطعون عليها الثانية وأن بالعين ضمنا كافيا ولم يصب الطاعن من جراء التنازل ضرر ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت وحكمت فى ١٩٧٣/٥/١٧ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى طعن الطاعن فى هذا الحكم بغريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرا أكدت فيها



الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ، ينحى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول أنه دفع أمام محكمة الاستئناف بعدم جواز الاستئناف لأن الدعوى رفعت بطلب فسخ عقد الإيجار بما يتعين معه تقدير قيمتها وفقا لحكم المادة ٣٨/٢ من قانون المرافعات وإذا كان العقد قد أبرم مشاهرة وكانت الأجرة مائتين وخمسين قرشا شهريا فان قيمة الدعوى أقل من النصاب النهائى للمحكمة الابتدائية لا يغير من ذلك أن العقد ممتد لمدة غير محدودة طبقا لقوانين إيجارات الأماكن لأن مناصرة الخصم تستند إلى تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدنى ولأن البند الثانى من عقد الإيجار نص على امتداده بذات شروطه ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف فانه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك بأنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تنتهى عقود الإيجار الخاضعة لأحكام قوانين إيجار الأماكن بانقضاء المدة المتفق عليها وإنما تمتد تلقائيا بحكم القانون بعد انقضائها — دون توقف على إرادة الطرفين الصريحة أو الضمنية — امتدادا تنظمه أحكام قوانين إيجار الأماكن وتضع ضوابطه وتحكم آثاره على نحو مغاير لأحكام القانون المدنى المتعلقة بالإيجار المنعقد لمدة غير معينة أو بالإيجار الذى يتجدد بإرادة المتعاقدين الضمنية بعد انتهاء مدته الأصلية لما كان ذلك وكانت الدعوى الحالية هى دعوى بطلب فسخ عقد الإيجار يدور النزاع فيها حول امتداد العقد ، وكانت المادة ٣٧/٨ من قانون المرافعات تقضى بأنه إذا كانت الدعوى بطلب فسخ عقد مستمر كان تقدير قيمتها باعتبار المقابل التقضى عن المدة الزائدة فى العقد فإذا كان العقد قد نفذ فى جزء منه كان التقدير باعتبار المدة الباقية وإذا كان عقد الإيجار موضوع النزاع قد امتد تلقائيا إلى مدة غير محدودة طبقا لأحكام قوانين إيجار الأماكن فمن ثم يكون المقابل التقضى لهذه المدة غير محدد وتكون

الدعوى غير قابلة لتقدير قيمتها وبالتالي تعتبر قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنيها طبقا للمادة ٤١ من قانون المرافعات ويكون الحكم الصادر فيها جائزا استثنافه لا يقدح في ذلك استناد المطعون عليهما في منازعتهما للطاعن الى المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني إذ لا تأثير لهذه المنازعة على تقدير قيمة الدعوى . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أنه قدم شهادة رسمية من دفتر إتيات التاريخ تدل على أن المطعون عليهما الأولى أجزت المقهى بتاريخ ٢٢/٢/١٩٧٠ إلى ... .. وأورد في دفاعه أن هذا العقد قد نفذ لمدة شهرين سابقين على التنازل الصادر للمطعون عليهما الثانية وأن القانون أجاز بيع الجملدك على سبيل الاستثناء ولم يجيز تأجيله ، وإذ كانت هذه الواقعة كافية وحدها للحكم باخلاء المطعون عليهما الأولى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل التعرض لها ، مع أنه دافع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه يعيب الحكم بالقصور فى التسبيب .

وحيث إن النعى مردود بأن الدفاع الذى تلتمز المحكمة بتحقيقه والرد عليه هو الدفاع الجوهرى المنتج فى الدعوى ، وإذ كان البين من الاتفاق المشار إليه بسبب النعى أن المطعون عليهما الأولى ناطت بمن يدعى ... .. تشغيل وإدارة المقهى بشروط معينة والتزم هذا الأخير بنسليمه فور طلبها ، بما مفاده أنه عقد إدارة واستغلال أو مشاركة من نوع خاص وكان لا يعد إخلالا بالشرط المانع من التنازل عن الإيجار أن يتم ذلك بموجب عقد لم يدع بصوريته فلا على المحكمة إن هى التفتت عن هذا الدفاع ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقول أن المطعون عليهما الثانية قررت أمام محكمة الاستئناف أن

المطعون عليها الأولى تنازلت لها عن العين المؤجرة في ١/٤/١٩٧١ وقدمت صورة التنازل فأنكر الطاعن الإحتجاج عليه بالصورة وطلب تقديم الأصل إلا أن الحكم المطعون فيه رد على ذلك بأنه لا يجوز للطاعن أن يجحد واقعة التنازل لعدم تقديم أصله إكتفاء بتقديم الصورة طالما أسس دعواه على هذه الواقعة وفي هذا القول مخالفة للقانون لأن صور الأوراق في مجال الإثبات لا تقوم مقام الأصل فضلا عن أن الطاعن ينبغي بتقديم الأصل الاستيثاق من مضمونه ، إذ قد يكون متضمنا التنازل عن العين خالية أو تأجيرها من الباطن مما يخرج عن مجال تطبيق المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني .

وحيث إن النعى مردود ذلك أنه بالرجوع إلى مذكرة الطاعن أمام محكمة الاستئناف بين أنه أورد فيها قوله « ... ذهبت المستأنفتان - المطعون عليهما - إلى أن هناك تنازلا مؤرخ ١٩٧٠/٤/٥ صادر من الأولى إلى الثانية وأن هذا التنازل توافرت له شرائطه وركزت المستأنفتان كل دفاعهما على هذا التنازل ولما كانت الدعوى أصلا خالية من التنازل المزعوم الذي لم يقدم أصله للمحكمة فإن لعدالة المحكمة أن تتأكد من عدم صحة هذا التنازل وعدم جديته على كل تقدير ... ، وإذ كانت هذه العبارات لا تعنى طلب الزام الخصم بتقديم الورقة المشار إليها فإن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد على أمر لم يطلب إليها صراحة على الوجه المبين بالقانون أما عن قول الطاعن أن صور الأوراق في الإثبات لا تقوم مقام الأصل فردود بأنه لما كان الطاعن ليس طرفا في الورقة المشار إليها ولا حجية لها قبله ، وكان يبيع المتجر يعتبر عقدا رضائيا يمكن أن يتم شفاهة وليس بعقد شكلي ، ولا تلزم الكتابة لا لانعقاده ولا لإثباته فيجوز ثبوته بكافة الطرق القانونية بما فيها البيينة والقرائن وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه لم يحتاج الطاعن بصورة العقد وإنما أسس قضاؤه على أن يبيع المقهى وما تضمنته من التنازل عن إيجارها وفي واقعة أقربها الطرفين كلاهما قد توافرت فيها شروط المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني وهو ما يملكه بموجب سلطته الموضوعية ، فإن مطالبة الطاعن بالإستيثاق من مضمون التعاقد تعد تافلة ، ويكون النعى على غير أساس .



وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة  
الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك يقول أنه نسب في مدوناته إلى المطعون عليها  
الأولى تمسكها أمام محكمة أول درجة بأنها لم تؤجر من الباطن وإنما تنازلت عن  
الحكم للمطعون عليها الثانية ، في حين أن الثابت من أسباب حكم محكمة أول  
درجة أن المطعون عليها الأولى لم تحضر أمامها ولم تدفع الدعوى بدفع  
أودفاع ما .

وحيث إن النعي غير منتج ، ذلك أن المطعون عليهما الأولى والثانية ابتدئا في  
صحيفة استئنافهما وفي مذكرتيهما أمام محكمة الاستئناف أن التنازل المؤرخ ١٩٧٠/٤/٥  
قد توافر به شرط تطبيق المادة ٥٩٤/٢ من القانون المدني ، ومن ثم فلا جدوى  
من النعي على الحكم أنه نسب إلى المطعون عليها الأولى على خلاف الواقع  
تمسكها بالدفاع المشار إليه أمام محكمة أول درجة .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ  
في تطبيق القانون من وجهين ( الأول ) أن المطعون عليها الثانية قدمت لمحكمة  
أول درجة محررا مؤرخ ١٩٦٩/٦/١ معنون بأنه عقد شركة بينهما وبين ...  
... مورث المطعون عليها الثانية وهذا المحرر ليس شركة وإنما هو تأجير للمحرك  
كاف وحده للحكم بالإخلاء لأن المادة ٥٩٤/٢ من القانون المدني إنما تنطبق  
على بيع أيا - ذلك فقط دون إيجاره ( الثاني ) أن شهود المطعون عليهما قروا  
أن التنازل الصادر من الأولى إلى الثانية كان بنية التبرع رعاية لأولاد المطعون  
عليها الثانية القصر ، في حين أن المادة ٥٩٤/٢ من القانون المدني لا تنطبق على  
عقد الهبة وإنما تنطبق على البيع وحده .

وحيث إن النعي في وجهه الأول غير مقبول لتعلقه بدفاع يخالفه واقع لم  
يسبق طرحه على محكمة الموضوع ، ومن ثم فلا يجوز التحدى به لأول مرة  
أمام محكمة النقض . والنعي في وجهه الثاني مردود بان الثابت من الاطلاع  
على الأوراق أنه وإن كان الشاهد الأول من شهود المطعون عليهما قد قروا في  
سياق أقواله أن المطعون عليها الأولى تنازلت عن المقهى للمطعون عليها الثانية

رعاية لأولادها القصر ، فقد قرر الشاهدان الثاني والثالث أن التنازل كان بمقابل قدره خمسون جنيها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إطمأن إلى أقوال شهود المطعون عليهما ورجحهما واستخلص منها استخلاصا سائفا النتيجة التي انتهى من أن التصرف الصادر من المطعون عليها الأولى إلى المطعون عليها الثانية هو بيع جددك توافقت فيه شروط المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني وكان تقدير الدليل واستنباطه هو من إطلاقات محكمة الموضوع فإن النفي بهذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا يحوز التحدى به أمام محكمة النقض .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة أول يونيه سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد محمد المهدي، والدكتور عبد الرحمن عياد، ومحمد الباجوري، وأحمد وهدان .

( ٢٣٤ ) .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٥ ق "أحوال شخصية" .

( ٣٤٢٦١ ) إعلان . موطن . محكمة الموضوع . قانون .

( ١ ) الموطن في مفهوم المادتين ٤٠ مدني ٢٠٤ من اللائحة الشرعية . المكان الذي اعتاد الشخص الإقامة فيه بصفة مستقرة . التغيب عنه فترات . لا أثر له .

( ٢ ) استقرار الإقامة في مكان معين مرده ثبة الشخص . الاستدلال عليها من الظروف المادية . توافر عنصر الاستقرار وثبة التوطن . واقع تستقل به محكمة الموضوع .

( ٣ ) اختلاف فكرة الموطن في القانون الداخلي عنه في القانون الدولي الخاص المقصود بالموطن في القانون الأخير . الأجانب المقيمون في بلد لا ينتمون بجنسيتهم إليه . جواز اعتباره موطناً لهم .

( ٤ ) أحوال شخصية . أجنب . استئناف .

ميعاد استئناف الأحكام الحضرية في دعاوى الأحوال الشخصية للأجانب ١٥ يوماً من تاريخ صدورهما . امتداده إلى ٦٠ يوماً بالنسبة لغير المتوطنين في مصر .

( ٥ ) استئناف . " شكل الاستئناف " .

انتهاء الحكم إلى أن الاستئناف قد رفع بعد الميعاد . لا محل للاستجابة إلى طلب الاعادة للرافعة لبحث الموضوع .

١ - النص في المادة ٤٠ من القانون المدني على أن " الموطن هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة . . . يدل على أن المشروع اعتد بالتصوير الواقعي للموطن - وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية - استجابة للحاجات العملية واتساقاً مع المبادئ المقررة في الشريعة الإسلامية التي أفصحت عنها المادة ٢٠ من



لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، فلم يفرق بين الموطن وبين محل الإقامة العادى ، وجعل الممول عليه في تعيينه الإقامة المستقرة بمعنى أنه يشترط في الموطن أن يقيم فيه الشخص وأن تكون إقامته بصفة مستقرة وعلى وجه يتحقق فيه شرط الاثبات ، وأولم تكن مستمرة تخلها فترات غيبة متقاربة أو متباعدة .

٢ - استقرار الإقامة في مكان معين مرده إلى نية الشخص التي يمكن الاستدلال عليها من الظروف المادية التي تختلف من دعوى إلى أخرى ، وتقدير قيام عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللزم توافرها في المواطن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الأمور الواقعية التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع .

٣ - الموطن وفق المادة ٤٠ من القانون المدنى إنما يتناول معناه في نطاق القانون الداخلى بأعباءه رابطة بين الشخص ومكان معين بالذات في الاقليم الذى يقيم فيه عادة ، دون اعتماد بما إذا كان الشخص الذى يحدد موطنه بمقتضاها ينتمى إلى جنسية الدولة التي توطن فيها أم لا ، ويختلف عن فكرة الموطن في القانون الدولى الخاص التي تبنى على صلة تقوم بين الشخص وبين إقليم دولة معينة مؤسسة على الجنسية ، تغلب عليها العلاقة الروحية وتخضع لمبدأ السيادة الإقليمية وتراعى فيها الاعتبارات السياسية ويترتب عليها أثرها في تمتع الأجانب بالحقوق أو بيان القانون الواجب التطبيق عند تنازع القوانين ، وهى آثار مغايرة لما تحققه للأجانب فكرة الموطن في سائر فروع القانون الداخلى من قبيل إعلان الأوراق القضائية أو تحديد الاختصاص المحلى ، وبالتالي فلا مسأغ لما يذهب إليه الطاعن من انتفاء تقرير موطن للأجانب المقيمين في بلد لا ينتمون بجنسيتهم إليه .

٤ - مؤدى ما تقضى به المادتان ٨٧٥ ، ٨٧٦ الواودتان بالكتاب الرابع من قانون المرافعات المضاف بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ أن المشرع قصر ميعاد الاستئناف في دعاوى الأحوال الشخصية للأجانب فجعله خمسة عشر يوما من تاريخ النطق بالحكم إذا كان حضوريا ، ومد هذا الميعاد إلى ستين يوما لذوى الشأن الغير متوطنين تيسيرا لاتخاذ إجراءات الطعن على أن يقوم هذا المد

مقام مواعيد المسافة ، ويقصد بذوى الشأن غير المتوطنين ألا يكون لهم موطن في معنى المادة ٤٠ من القانون المدني وإذا انتهى الحكم إلى أن للطاعن موطناً في جمهورية مصر العربية ورتب على ذلك قضاءه بسقوط حقة في الاستئناف بفوات ميعاد الخمسة عشر يوماً طبقاً للمادة ٨٧٥ من قانون المرافعات فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

هـ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه ليس لمحكمة الاستئناف أن تعرض للموضوع قبل الفصل في شكل الاستئناف فإن رأت أنه قد رفع بعد الميعاد فإنه لا يكون لها أن تبحث في صحة قضاء هذا الحكم أو عدم صحته ، ولما كان الحكم المطعون فيه انتهى إلى سقوط حق الطاعن بالطعن في الحكم بطريق الاستئناف ، فإنه لا تريب عليه إن هو التفت عن طلب فتح باب المرافعة لما تضمنته من وقائع تتعلق بصحة قضاء الحكم المستأنف أو عدم صحته .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها أقامت ضد الطاعن الدعوى رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣ أحوال شخصية "أجانب" أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بتطليقها عليه طلاقاً بائناً ، وقالت شرحاً لها إنها زوجته بعقد شرعى صحيح مؤرخ ١٩٦٨/٦/٢٧ وموثق بالسجل المدنى تسمى فيه بغير اسمه لاعتبارات سياسية ودخل بها ولا تزال على عصمته ، وإذا تركها هى وصغيرين لها منه دون انفاق ، ورمائها وهى محصنة بالزنا وغاب عنها أكثر من سنة بلا عذر مقبول فقد أقامت الدعوى . حكمت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق لثبوت المطعون عليها الأسباب التى تستند إليها في طلب التطلق ، وبعد سماع شهادتها حكمت

بتاريخ ١٣/١١/١٩٧٣ حضوريا بتطبيقها من الطاعن طلقة بائه . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧ سنة ٩٠ ق أحوال شخصيه "أجانب" القاهرة دفعت المطعون عليه بسقوط الحق في الاستئناف . بتاريخ ٢٣/٦/١٩٧٥ حكمت محكمة الاستئناف بسقوط حق الطاعن في الاستئناف لرفعة بعد الميعاد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر ، وبالمجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن يقوم على سبب واحد ، ينعى الطاعن بالوجه الأول منه على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ويقول في بيان ذلك أن الحكم قضى بسقوط الحق في الطعن بالاستئناف لرفعه بعد ميعاد الخمسة عشر يوما المنصوص عليه في المادة ٨٧٥ من قانون المرافعات ، استنادا إلى أن الطاعن له موطن دائم في مصر ، في حين أن الموطن في مفهوم المادة ٤٠ من القانون المدني ، والمادة ٢٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية يقوم أساسا على الإقامة الفعلية والدائمة ، ولا يصديق عليه مجرد عنوان المسكن دون توافر شروطه ، وإذ كان الثابت أن الطاعن سورى الجنسية وقيم بدمشق ، وإقامته بمصر موقوتة بها لانه لا يجئ "سياسي" ، ولم تثبت نية إقامته ودوامها بدليل قطعي وكان لا يلحق وصف الإقامة الدائمة بغير مواطني الاقليم دون الاجانب عنه فانه يكون متعينا لإعمال حكم المادة ٨٧٦ من ذات القانون ، واحتساب ميعاد الاستئناف بستين يوما ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ٤٠ من القانون المدني على أن "الموطن هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة" . . . يدل على أن المشرع أعتد بالتصوير الواقعي للموطن — وعلى ما جاء بالمذكرة الايضاحية — استجابة للحاجات العملية واتساقا مع المبادئ المقررة في الشريعة الإسلامية التي أفصحت عنها المادة ٢٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، فلم يفرق بين الموطن وبين محل الإقامة العادي ، وجعل المعول عليه في تعيينه الإقامة المستقره ، بمعنى أنه يشترط في الموطن أن يقيم فيه الشخص وأن تكون إقامته فيه بصفة مستقرة



وعلى وجه تحقق فيه شرط الاعتياد ، ولو لم تكن مستمره تتخللها فترات غيبة متفاوتة أو متباعدة . ولما كان استقرار الإقامة في مكان معين مرده إلى نية الشخص التي يمكن الاستدلال عليها من الظروف المادية التي تختلف من دعوى لأخرى ، وكان تقدير قيام عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللازم توافرها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الأمور الواقعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد في هذا الخصوص قوله ... حيث أنه بمراجعة أوراق الدعوى يبين أن المستأنف - الطاعن - كان يعلن أمام محكمة أول درجة في هذه الدعوى والدعوى رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٣ والمنظور استئنافها مع هذه الدعوى على عنوانه بمصر الجديدة وكان يحضر جلسات المرافعة أما بوكيل عنه أو بشخصه يكشف عن اتخاذ هذا العنوان محلا لإقامته عادة ، هذا فضلا عن أن المستأنف قد أثبت بتقرير الاستئناف الموقع عليه منه أنه يقيم برقم ٦ شارع تحت من كامل إبراهيم بمصر الجديدة ، وهو دليل يضاف إلى سابقه من أنه اتخذ من هذا المكان موطناً له وإذا كان الأمر كذلك وكانت الشكاوى المقدمة منه ضد المستأنف عليها - المطعون عليها - والتي كشف فيها عن أنه يقيم في هذا المكان ، فقد جاء على لسانه لدى سؤاله عن البلاغات المقدمة ضد زوجته أنه يقيم في هذا العنوان ، فان ذلك كله من شأنه أن يرسى في يقين المحكمة أن للمستأنف محل إقامة يقوم فيه عادة وهو موطنه طبقاً للمادة ٤٠ من القانون المدني ، ولا يقدح في هذا ما يقول به المستأنف من أن إقامته بهذا المكان هي إقامة مؤقتة وما تقدم به من بطاقة حرر بها أنه يقيم بمصر إقامة مؤقتة ، إذ العبرة في توقيت الإقامة من عدمها هو بالواقع فحسب وتطرح المحكمة ما وصفت به بطاقة إقامته من أنها مؤقتة لمخافة ذلك للأمر الواقع فعلاً ، على أن توقيت الإقامة في ذاته لا ينفي اعتبار المكان موطناً طبقاً للقانون ولما نصت عليه المادة ٤٠ من القانون المدني في فقرتها الثانية على أنه يجوز أن يكون للشخص في وقت واحد أكثر من موطن ، فإنه يبين مما أوردته الحكم أنه استخلص في نطاق سلطته الموضوعية وبأسباب سائغة قيام عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللازم توافرها في الموطن و انتهى إلى أن الطاعن اتخذ من مصر مقاماً . لما كان ذلك

وكان الموطن وفق المادة آتفه الذكر إنما يتناول معناه في نطاق القانون الداخلي باعتباره رابطة بين الشخص ومكان معين بالذات في الإقليم الذي يقيم فيه عادة ، دون اعتداد بما إذا كان الشخص الذي يحدد موطنه بمتقضاها ينتمي إلى جنسية الدولة التي توطن فيها أم لا ، ويختلف عن فكرة الموطن في القانون الدولي الخاص التي تبنى على صلة تقوم بين الشخص وبين إقليم دولة معينة مؤسسة على الجنسية ، تغلب عليها العلاقة الروحية وتخضع لمبدأ السيادة الإقليمية وتراعى فيها الاعتبارات السياسية ويترتب عليها أثرها في تمتع الأجانب بالحقوق أو بيان القانون الواجب التطبيق عند تنازع القوانين ، وهي آثار مغايرة لما تحققه فكرة الموطن في سائر فروع القانون الداخلي من قبيل اعلان الأوراق القضائية أو تحديد الاختصاص القضائي المحلي ، فانه لا مساع لما يذهب اليه الطاعن من انتفاء تقرير موطن للأجانب المقيمين في بلد لا يتمتعون بجنسيتهم اليه . لما كان ما تقدم وكان مؤدى ما تقضى به المادتان ٨٧٥ ، ٨٧٦ الواردة بالكتاب الرابع من قانون المرافعات المصاف بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ أن المشرع قصر ميعاد الاستئناف في دعاوى الأحوال الشخصية للأجانب فجعله خمسة عشر يوما من تاريخ النطق بالحكم إذا كان حضوريا ، ومد هذا الميعاد إلى ستين يوما لذوى الشأن الغير متوطنين تيسيرا لاتخاذ إجراءات الطعن على أن يقوم هذا المد مقام مواعيد المسافة ، وكان يقصد بذوى الشأن غير المتوطنين ألا يكون لهم موطن في معنى المادة ٤٠ من القانون المدني سالفة الذكر ، وإذا انتهى الحكم إلى أن للطاعن موطنا في جمهورية مصر العربية ، ورتب على ذلك قضاء بسقوط حقه في الاستئناف بفوات ميعاد خمسة عشر يوما طبقا للمادة ٨٧٥ من قانون المرافعات ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالوجه الثانى الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بعد حجز الدعوى للحكم بعدم قيام الزوجية المدعاة استنادا إلى عقد الزواج الموثق المقدم من المطعون عليها تبعا لأن اسم الزوج المثبت به غير اسمه ، وأنه لم يكن موجردا بمصر عند إبرامه وأنه إنما عقد عليها عرفيا بتاريخ لاحق ، ولا يمانع

في تطبيقها بمقتضاء ، وأنه تقدم بشكوى للنيابة العامة يتهم المطعون عليها بالتزوير ، وطالب إعادة الدعوى إلى المرافعة ثم وقفها حتى يفصل في الشق الثاني ، غير أن الحكم أغفل الإشارة إلى هذا الطلب ، مما يعيبه بالإخلال بحق الدفاع والقصور .

وحيث إن النعي غير سديد ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه ليس لمحكمة الاستئناف أن تعرض الموضوع قبل الفصل في شكل الاستئناف فان رأت أنه قد رفع بعد الميعاد فلا يكون لها أن تبحث في صحة قضاء هذا الحكم أو عدم صحته ، ولما كان الحكم المطعون فيه انتهى إلى سقوط حق الطاعن بالطعن في الحكم بطريق الاستئناف ، فانه لا تأثير عليه إن هو التفت عن طلب فتح باب المرافعة ، لما تضمنه من وقائع متعلقة بصحة قضاء الحكم المستأنف أو عدم صحته ، ويكون النعي بهذا الوجه على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أديب قصبجي وعضوية السادة المستشارين :  
محمد فاضل المرجوشي ، وممدوح عطيه ، وشرف الدين خيرتى ، وأحمد شوقي المليجي .

( ٢٣٥ )

الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٤٣ القضائية :

( ١ ) عمل " الأجر " .

قاعدة المساواة بين عمال رب العمل الواحد . ماهيتها . قاعدة أساسية . وجوب أعمالها  
ولو لم يصدر بها نص خاص في القانون .

( ٢ ) نقص " أسباب الطعن " . عمل .

علم تقدم الطاعنة ما يدل على اختلاف حالة العامل عن حالة زميله المقارن به . نعى بغير  
دليل .

( ٣ ) عمل " الأجر " . شركات .

قرار الشركة بمنح بدل لعمالها قبل صدور اللائحتين ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ : ١٩٦٢ لسنة ١٩٦٦ .  
بقاؤها نافذة بعد العمل بهما .

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على تقرير حق  
المطعون ضده — العامل — في المساواة بينه وبين زملائه الذين يتساوون معه  
في ظروف العمل في اقتضاء بدل أسوان كاملا ولم يستند في ذلك إلى حكم  
المادة ٥٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، بل استند  
إلى قاعدة المساواة بين عمال رب العمل الواحد وهي قاعدة أساسية ولو لم يجر  
بها نص خاص في القانون ، تفرض قواعد العدالة لأعمالها إذا ما جنح رب  
العمل إلى التفرقة بين عماله في شأن أى حق من حقوقهم بغير مبرر . فإن  
ما تثيره الطاعنة في هذا الشق من النعى لا يصادف محلا في قضاء الحكم  
المطعون فيه .

٢ — إذ لم تقدم الطاعنة — الشركة — ما يدل على اختلاف حالة المطعون ضده — العامل — عن حالة زميله المقارن ضده ، مما يجعل نفيها بغير دليل .

٣ — المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القرارات التي أصدرتها الشركات بمنح البديل قبل صدور لأئحتى العاملين بالقطاع العام الصادرتين بالقرارين الجمهوريين رقمي ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تبقى قائمة ونافذة ويبقى العمل بهما لأنهما لم تنصا صراحة على إلغائها .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٩٠ سنة ١٩٦٩ مدنى كلى أسوان على الشركة الطاعنة طالبا الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٤١١ جنيها ، وقال بيانا لدعواه أنه يعمل ملاحظا بالشركة منذ ٢٢/٥/١٩٦٢ وأنها درجت على منع موظفيها بدل أسوان بواقع ٥٠ / من المرتب الأصلي ، إلا أنها عادت وامتنعت عن أدائه كاملا رغم صرفه لزملائه المتساوين معه في ظروف العمل ، ولذلك أقام دعواه بطلباته سالفه البيان . وبتاريخ ٢٥/١١/١٩٦٩ حكمت المحكمة بنسب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المهمة الميمنة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ٢٣/١١/١٩٧١ بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٥ جزئى أسوان . استأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسيوط ( مأمورية أسوان ) وقيد الاستئناف برقم ١ سنة ١٩٤٧ ق ، وبتاريخ ١١/٥/١٩٧٢ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وأعادت الدعوى للمرافعة لمناقشة الطرفين ، ثم قضت في ٦/٣/١٩٧٢ بالزام

الشركة الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٢٩٢ جنيها و ٤١ مليا . طعننت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبليت فيها الوأى بتقضى الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت لنظره جلسة ١٤/٥/١٩٧٧ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينحى الطاعن بالسببين الأول والثالث منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله إذ استند في قضائه بوجوب التسوية بين المطعون ضده وزميله المقارن به إلى حكم المادة ٥٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، في حين أن نص هذه المادة لا ينطبق على واقعة النزاع لأنه ينصرف إلى التسوية بين عمال المقاول من الباطن وعمال صاحب العمل الأصلي ، هذا فضلا عن أنه ليس ثمة تماثل بين حالة المطعون ضده وبين حالة زميله المشار إليه لاختلاف تاريخ تعيين كل منهما بالشركة فقد التحق بها الأخير في ظل قرارها رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٨ فمنحته بدل أسوان المقرر بمقتضى هذا القرار ، بينما عين المطعون ضده في سنة ١٩٦٢ فطبقت عليه القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٢

وحيث إن النعى في شقة الأول مردود، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على تقرير حق المطعون ضده في المساواة بينه وبين زملائه الذين يتساوون معه في ظروف العمل في اقتضاء بدل أسوان كاملا ، ولم يستند في ذلك إلى حكم المادة ٥٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، بل استند إلى قاعدة المساواة بين عمال رب العمل الواحد وهي قاعدة أساسية ولو لم يجر بها نص خاص في القانون ، تفرض قواعد العدالة إعمالها إذا ما جنح رب العمل إلى التفرقة بين عماله في شأن أى حق من حقوقهم بغير مبرر ، فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الشق من النص لا يصادف محلا في قضاء الحكم المطعون فيه . والثمن في شقه الثانى غير مقبول إذا لم تقدم الطاعنة ما يدل على اختلاف حالة المطعون ضده عن حالة زميله المقارن به ، مما يجعل نعيها بغير دليل .



وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون إذ قضى باستحقاق المطعون ضده لبدل أسوان كاملا مهدرا بتلك حكم المادة ٢٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ التى لا تجيز تقرير أية زيادة فى البدل السابق منحه إلا بعد موافقة مجلس إدارة الشركة ثم اعتماد هذه الموافقة من الوزير المختص .

وحيث إن هذا النص فى غير محله ، ذلك أنه لما كان الثابت فى الدعوى أن الطاعنة لم تنازع فى أن بدل أسوان بفئاته المختلفة قد تقرر من الجهة المختصة بمنحه وفقا للقواعد التى كان معمولاً بها قبل العمل بالأئحتى العاملين بالقطاع العام الصـ سادرتين بالقرارين الجمهوريين رقمى ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، واقتصر الجدل بينهما وبين المطعون ضده على مدى أحقيته فى تقاضى ذلك البدل بالفائدة الكاملة الواردة بقرار الشركة ، وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن القرارات التى أصدرتها الشركات بمنح البدل قبل صدور هاتين الأئحتين تبقى قائمة ونافاذة بعد العمل بهما لأنهما لم تنصا صراحة على إلغائهما ، فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضوية السادة المستشارين : محمد مصطفى المنفلوطي ، وحسن السنباطي ؛ والدكتور بشرى رزق فتیان ، ورأفت عبد الوحيم .

( ٢٣٦ )

الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ١٤ ق القضائية :

عمل " بدل " .

بدل الانتقال . اعتباره جزءاً من الأجر منطه .

بدل الانتقال إما أن يعطى إلى العامل هوضاً له عن نفقات يتكبدها في سبيل الوصول إلى عمله وهو على هذا الوضع لا يعتبر جزءاً من الأجر ولا يتبعه في حكمه ، وإما أن يعطى له كميزه عينية جرى عرف الشركة على منحها له وأصبحت جزءاً من الأجر وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض الدعوى مستنداً إلى أن بدل الانتقال على إطلاقه لا يعتبر جزءاً من الأجر وهو خطأ ومخالفة للقانون حجبته عن بحث سبب بدل الانتقال فإنه يكون معيباً ويتعين نقضه .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تخلص في أن الطامن أقام على الشركة المطعون ضدها الدعوى رقم ٣٧٥٤

لسنة ١٩٦٩ عمال كلى القاهرة طالبا الحكم باستحقاقه بدل الانتقال ومقداره ٢,٠٨٠ جنيها شهريا يضاف الى مرتبه اعتبارا من ١٩٦٥/٢/٢٠ والزام الشركة المطعون ضدها أن تؤديه له قائلًا أنه التحق بالعمل لديها في وظيفة اخصائى اجتماعى بمصنع سفتكس منذ ١٩٦٣/١/٥ وكانت تقوم بنقله من منزله الى محل عمله يوميا بإحدى سيارتها أو تصرف له مبلغ ٨٠ مليا يوميا إذا تعطلت السيارة رغم عدم النص على ذلك فى عقد العمل أو لائحة الشركة ولكنها توقفت عن نقله بسيارتها منذ ١٩٦٥/٢/٢٠ كما امتنعت عن دفع مقابل الانتقال فأقام دعواه مطالبا بما سلف وبتاريخ ١٩٦٩/٦/٢ قضت محكمة أول درجة بنذب خير لبيان ما إذا كانت هناك منحة مقرر للطاعن وباقي العاملين بالشركة مقابل الانتقال ومقدارها ومدى عموميتها ونبايتها واستقرارها ومدة ذلك بحيث يمكن اعتبارها جزءا من الأجر . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت فى ١٩٧٠/٦/٨ بإعادتها اليه لبيان التكاليف الفعلية التى تكبدها الطاعن فى سبيل أنتقاله الى محل عمله بوسائل المواصلات العادية وإذ حددها فى تقريره الثانى فقد قضت المحكمة فى ١٩٧١/٥/٣ بالزام الشركة المطعون ضدها بأن تدفع للطاعن مبلغ ٨٩ جنيها و ٢٦٠ مليا ومبلغ ٨٠ مليا يوميا اعتبارا من ١٩٦٩/٤/٣٠ عن كل يوم من أيام العمل الفعلية يقوم فيه بالانتقال من مقرر سكنه الى محل عمله . استأنفت الشركة هذا الحكم أمام محكمة استئناف - القاهرة وقيد استئنافها رقم ٣٣٩٦ سنة ٨٨ ق بتاريخ ١٩٧١/٦/٣٠ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على غرفة المشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله وفى بيان ذلك يقول إنه أقام قضاءه على أن عقد العمل لم يتضمن نصا يفيد التزام الشركة المطعون ضدها بنقله وأن لائحته خلت من مثل هذا النص وأنها لم تكن تصرف له مبلغا ثابتا أو غير ثابت كمصاريف انتقال وأن ما يقرره من أنه قد كسب حقا فى الميزة العينية التى درج على الحصول عليها وهى استعمال السيارة أو اقتضاء مقابل الانتقال فى حالة توقفها خير سليم



في القانون ذلك أن بدل الانتقال لا يعتبر ميزة عينية ولكنه مقابل المصاريف الفعلية التي يصرفها العامل الذي يشغل وظيفة تقرر لها بدل انتقال وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه ينطوي على خطأ في تكييف الأساس القانوني الذي أقام عليه دعواه وعلى خطأ في تطبيق القانون لأنه يطالب بمقابل الميزة العينية التي منحتها له الشركة وهي نقله من مسكنه إلى محل عمله بإحدى سياراتها وقد توافرت فيها صفتا الاستقرار والعموم كما ثبت من تقرير الخبير وأصبحت جزءا لا يتجزأ من أجره وحقا مكتسبا له لا يجوز حرمانه منه .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن بدل الانتقال إما أن يعطى إلى العامل عوضا له عن نفقات يتكبدها في سبيل الوصول إلى عمله وهو على هذا الوضع لا يعتبر جزءا من الأجر ولا يتبعه في حكمة وإما أن يعطى له كميزة عينية جرى عرف الشركة على منحها له وأصبحت جزءا من الأجر وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض الدعوى مستندا إلى أن بدل الانتقال على إطلاقه لا يعتبر جزءا من الأجر وهو خطأ ومخالفة للقانون فجبه عن بحث سبب بدل الانتقال فإنه يكون معيبا ويتعين نقضه .

## جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أفور خاتم ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد مصطفى المنقلاوطي ، حسن السنياطي ، رأفت عبد الرحيم ، محمد حسب الله .

( ٢٣٧ )

الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٣ القضائية :

تأمينات اجتماعية . قانون .

العجز الكامل للعامل أو وفاته خلال فترة تعطله عن العمل ؛ وجوب أداء المعاش المستحق . شرطه . حدوث السبب الموجب للمعاش خلال سنة من تاريخ التعطل . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تحقق هذا السبب بعد العمل بالقانون المذكور . وجوب تطبيق أحكامه .

تنص المادة ٨٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أنه يستحق معاش العجز أو الوفاة خلال خدمة المؤمن عليه واستثناء من حكم الفقرة الأولى من هذه المادة يستحق المعاش إذا حدث العجز الكامل أو وقعت الوفاة خلال فترة تعطل العامل بشرط ألا تتجاوز هذه الفترة سنة من تاريخ التعطل وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن انتهاء خدمة ابن الطاعن المؤمن عليه وتعطله حدث في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ وأن المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية قد تحقق لديها أن العجز الكامل الموجب لاستحقاق المعاش قد أصاب المؤمن عليه بتاريخ ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٤ وهو تاريخ دخوله مستشفى الأمراض العقلية ، وإذا كانت هذه الواقعة الموجبة لاستحقاق معاش العجز الكامل قد حدثت بعد العمل بأحكام المادة ٨٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في أول أبريل ١٩٦٤ عملاً بالمادة التاسعة من مواد إصدار هذا القانون وقبل مضي سنة كاملة على تاريخ تعطل المؤمن عليه الذي استمر حتى أدركه الحكم الحديث بشأنه

والوارد بالاستثناء المنصوص عليه في المادة ٨٢ المذكورة فإنه يكون مستوفيا للشرط القانوني الخاص بتاريخ حدوث العجز الكامل الموجب لاستحقاقه المعاش .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن بصفته وليا شرعيا على ابنه ... .. أقام دعواه ابتداء أمام محكمة شئون العمال الجزئية بالقاهرة ضد المطعون ضدها بطلب إلزامها بأن تدفع له معاشا شهريا إعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٦٣ وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية ، وقال بيانا لدعواه أن ابنه في ١٩٦٢/١/٢٦ التحق بالعمل لدى شركة مصر — شبين الكوم للغزل والنسيج — والتي اشتركت عنه لدى الهيئة المطعون ضدها إعتبارا من ذلك التاريخ ولكنه أصيب باضطراب عصبي أثناء العمل في ١٩٦٣/٧/١١ ثم عاوده المرض فأخطر الشركة في ١٩٦٣/٨/١٢ ثم في ١٩٦٣/١١/١٣ ولكنها لم تعرضه على طبيب الهيئة المطعون ضدها للكشف عليه وتقدير درجة عجزه فلجأ إلى أطباء الأمراض العصبية ثم قدم إستقالته في ١٩٦٣/١٢/٨ وانقطع عن العمل منذ ١٩٦٣/١٢/١١ وانتهى الأمر به إلى دخول مستشفى الأمراض العقلية في ١٩٦٤/٥/٢٠ ثم في ١٩٦٥/٥/٢٠ ثم في ١٩٦٧/٤/٢١ ثم في ١٩٦٧/٦/٢٤ ولكن الهيئة المطعون ضدها لم تصرف له معونه أو معاشا فأقام دعواه بطلباته سالف البيان . وبتاريخ ١٩٦٩/١٢/١٩ قضت المحكمة الجزئية بنذب خير . وبعد أن قدم الخبير تقريره وعدل الطاعن طلباته آحالت المحكمة الدعوى إلى محكمة القاهرة الابتدائية وقيدت بمجدها برقم ٩٧١/٣٩٤ عمال كلى القاهرة . وبتاريخ ١٩٧١/٦/٣ قضت المحكمة الابتدائية



بالزام المطعون ضدها بأن تؤدي للطاعن بصفته معاشاً شهرياً مقداره ٤ جنيه ٦٦٦ مليم لإعتباراً من ١/٥/١٩٧١ و متجمد المعاش من ١/١/١٩٦٤ إلى آخر إبريل سنة ١٩٧١ ومقداره ٤٠٣ جنيه و ٦١٢ مليم . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٩٣٧ سنة ٨٨ ق . وبتاريخ ٢٧/٥/١٩٧٣ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ٢٤/٤/١٩٧٧ وفيها التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول من سببي الطعن مخالفة القانون ، وقال يانا لذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدعوى تأسيساً على أن العجز الكامل الذي أصاب المؤمن عليه ( ابن الطاعن ) لم يحدث خلال مدة خدمته وإنما حصل بعد انتهاء عقد عمله في ١١/١٢/١٩٦٣ ، وفات الحكم أن نص الفقرة الثانية من المادة ٨٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ جاء قاطعاً في إستحقاق المؤمن عليه معاش العجز إذا حدث العجز الكامل خلال فترة تعطل العامل بشرط ألا تتجاوز هذه الفترة سنة من تاريخ التعطل .

وحيث إن هذا النعى سليم ذلك أنه لما كانت المادة ٨٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣/١٩٦٤ تنص على أنه " يستحق معاش العجز أو الوفاة إذا حدث العجز الكامل أو وقعت الوفاة خلال خدمة المؤمن عليه واستثناء من حكم الفقرة الأولى من هذه المادة يستحق المعاش إذا حدث العجز الكامل أو وقعت الوفاة خلال فترة تعطل العامل بشرط ألا تتجاوز هذه للفترة سنة من تاريخ التعطل " ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن إنتهاء خدمة ابن الطاعن المؤمن عليه وتعطله حدث في ١١/١٢/١٩٦٣ ولأن المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية قد تحقق لديها أن العجز الكامل الموجب لاستحقاق المعاش قد أصاب المؤمن عليه بتاريخ ٢٠/٥/١٩٦٤ وهو تاريخ دخوله مستشفى الأمراض العقلية ، وإذا كانت هذه الواقعة الموجبة

لا استحقاق معاش العجز الكامل قد حدثت بعد العمل بأحكام المادة ٨٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٣ في أول مارس سنة ١٩٦٤ عملاً بالمادة التاسعة من مواد إصدار هذا القانون وقبل مضي سنة كاملة على تاريخ تعطل المؤمن عليه الذي استمر حتى أدركه الحكم الحديث بشأنه والوارد بالاستثناء المنصوص عليه في المادة ٨٢ المذكورة فإنه يكون مستوفياً للشرط القانوني الخاص بتاريخ حدوث العجز الكامل الموجب لا استحقاقه المعاش .  
وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد مصطفى المنفلوطي ، والدكتور بشرى رزق ، ورأفت عبد الرحيم ، ومحمد حسب الله .

( ٢٣٨ )

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) حكم ” مالا يمد قصورا “ .

علم إيراد الحكم بياناً مفصلاً لأوراق في الدعوى ليست لها دلالة مؤثرة . لا تصور .

( ٢ ) عمل ” إنتهاء عقد العمل “ .

إنهاء خدمة العامل المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف والأمانة مع وقف تنفيذ العقوبة من سلطة رئيس مجلس إدارة الشركة . لائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . اختلاف هذه الحالة عن الفصل التأديبي .

١ — إذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد أصدرته بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وهي غير ملزمة بإيراد بيان مفصل لها . وكان التفاتها في أسباب حكمها هذا من مناقشة أوراق ملف خدمة الطامن التي ألح إليها لا يصح الحكم بالقصور طالما أنها ليست ذات دلالة مؤثرة في الدعوى فهي لا تعدو أن تكون مكاتبات ومذكرات حول مدى قانونية إنهاء خدمة الطامن الذي أرست تلك المحكمة حكم القانون فيها .

٢ — تنص المادة ٧٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أن ” تنتهى خدمة العامل بأحد الأسباب الآتية : ١-...-٢-...-٣-... الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي أو بقرار رئيس الجمهورية ٤-...-٥-...-٦-... الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ويكون الفصل جوازياً لرئيس مجلس الإدارة إذا كان الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة “ . ومفاد هذا النص أن حالة إنهاء



الخدمة التي قررها المشرع في البند السادس من المادة ٧٥ المشار إليها ليست جزاء تأديبيا بالفصل إذا فرد لها الشارع بندا مستقلا بذاته عن البند الثالث من هذه المادة الذي أفصح فيه عن جزاء الفصل التأديبي وأن البند السادس من المادة ٧٥ صريح في أن إنهاء خدمة العامل المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة مع وقف تنفيذ العقوبة جوازي يختص بإصداره رئيس مجلس إدارة الشركة التي يعمل بها العامل فينحصر اختصاص المحكمة التأديبية عن ذلك الإنهاء . وإذا كان ذلك وكان الحكم الابتدائي الذي اتخذته المحكمة المطعون فيه قواما لقضائه إنما قضى بأنه وقد حكم على الطاعن نهائيا بالحبس مع الشغل لمدة أسبوعين مع وقف تنفيذ هذه العقوبة وقفا غير شامل لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم عن جريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم قابل للسحب الواردة في الباب العاشر من قانون العقوبات الخاص بالنصب وخيانة الأمانة والمخلة بالشرف والأمانة فيكون متفقا والقانون قرار إنهاء خدمته الصادر من رئيس مجلس إدارة الشركة المطعون ضدها استنادا إلى المادة ٦/٧٥ من القرار الجمهوري ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ التي منحت في هذه الحالة سلطة ذلك الإنهاء المختلف عن جزاء الفصل المقرر بالمادة ٦٠ من القرار الجمهوري المذكور ، ولما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد التزم صحيح القانون .

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٨٢٥ سنة ١٩٧٠ مدني كلى القاهرة مطالبا بالحكم — أولا — بسقوط حق إصدار قرار فصله بالتقادم مع ما يترتب عليه من آثار ومنها صرف أجره من تاريخ الفصل حتى تاريخ عودته إلى عمله —

ثانياً — بعدم الاعتداد بهذا القرار مع ما يترتب عليه من آثار ومنها صرف أجره من تاريخ الفصل حتى تاريخ عودته إلى عمله — ثالثاً — بإلزام الشركة المطعون ضدها بأن تدفع له تعويضاً قيمته عشرة آلاف جنيه عن الأضرار التي أصابته نتيجة هذا الفصل، وقال تبياناً لذلك أنه كان يعمل لدى الشركة المطعون ضدها التي أصدر رئيس مجلس إدارتها القرار رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ بإنهاء خدمته اعتباراً من نهاية عمل يوم ١٢/٦/١٩٦٩ استناداً إلى المدة ٦/٧٥ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بسبب الحكم عليه بالحبس مع الشغل لإصداره شيكا دون رصيد وإذا حرمه هذا القرار من أجره منذ ١٢/٦/١٩٦٩ وألحق به أضرار فقد أقام دعواه المائلة بطلباته المشار إليها، ومحكمة الدرجة الأولى حكمت في ١٦ من يونيو سنة ١٩٧٠ برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم باستئنافه الذي قيد برقم ٣١٧٠ سنة ٨٧ ق مدني أمام محكمة استئناف القاهرة ، فقضت في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحدثت جلسة لنظره ، وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب، ينعي الطاعن بالسببين الأول والثاني والوجه الأول من السبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب، ويقول في بيان ذلك أن محكمة الاستئناف كلفت الشركة المطعون ضدها بتقديم ملف خدمته فقدمته كما ضمت ملف اللجنة المقضى فيها بأدائه وقد أوضح في مذكرتين تقدم بهما إلى المحكمة أن ملف خدمته يتضمن الكتاب الموجه في ٨/٩/١٩٦٩ من رئيس مجلس إدارة الشركة إلى إدارة الفتوى والتشريع بوزارة العمل ومذكرة الشركة المؤرخة ١٩٦٩/١١/٣ الصادرين بشأن استطلاع الرأي حول مدى سلطة رئيس مجلس الإدارة في تطبيق المادة ٧٥ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ — لسنة ١٩٦٦ وتوقيع جزاء الفصل على شاغل وظائف الفئة السادسة وما يعلوها ومذكرة إدارة الشئون القانونية بالمؤسسة المصرية العامة لمقاولات المباني التي انتهت إلى وجوب إحالته إلى المحكمة التأديبية في حالة إصرار الشركة على فصله وتقاريره السرية المثبتة لامتيازاته لكن أسباب الحكم المطعون فيه

جاءت خلوا من بيان أن المحكمة الاستئنافية كلفت المطعون ضدها بتقديم ملف خدمته فقدمته وأنها ضمت ملف اللجنة المذكورة وطالعت الملفين واستظهرت مضمونها كما أن الحكم لم يعن بتمحيص أوراق ملف خدمته المنوه عنها والرد على ما احتوته .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد أصدرته بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وهى غير ملزمة بإيراد بيان مفصل لها ، وإذا كان التفاتها في أسباب حكمها هذا عن مناقشة أوراق ملف خدمة الطاعن التى ألح إليها لا يهمل الحكم بالنقصان طالما أنها ليست ذات دلالة مؤثرة في الدعوى فهمى لا تعدوا أن تكون مكاتبات ومذكرات حول مدى قانونية إنهاء خدمة الطاعن الذى أرست تلك المحكمة حكم القانون فيه بعد أن قضت بأن قرار فصل الطاعن رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ الصادر من رئيس مجلس إدارة الشركة المطعون ضدها قد تم وفقا لأحكام الفقرة السادسة من المادة ٧٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ للحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف والأمانة هي عقوبة الحبس مع الشغل عن جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد ، فمن ثم يضحى النعى في هذا الخصوص غير سديد .

وحيث إن الطاعن يهمل في الوجه الثانى من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه بالبطلان ويقول بياناً لذلك أنه أبدى أمام المحكمة الاستئنافية أن ظروف عمله اضطرتة للسفر إلى السويس مما حال بينه وبين وفاء قيمة الشيك موضوع الاتهام وأدى إلى وقف تنفيذ العقوبة المقضى بها عليه وأن مذكورة إدارة الشؤون القانونية بالمؤسسة المصرية العامة للبنانى رأت أن الحكم وقف التنفيذ ينبىء عن مراعاة الظروف المخففة للتهمة المسندة إليه وملاساتها لكن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع الجوهرى .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أفصح في هذه الأسباب عن أن ثبوت ارتكاب الطاعن جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب يقع به سوء النية والإخلال



بالشرف والأمانة بغض النظر عن الدوافع إليها وظروف وملابسات ارتكابها وأن وقف تنفيذ العقوبة المقضى بها في هذه الجريمة لا ينال من توافرها بركنها المعنوي الخاص بسوء القصد وبفسادها إلى الطاعن ولا يمنع من إنهاء خدمته عملاً بالمادة ٦/٧٥ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ طالما أن وقف التنفيذ لم يكن شاملاً لجميع الآثار الجنائية، وهذا الذي أوردته مدونات الحكم الابتدائي المؤيدة بالحكم المطعون فيه يتضمن الرد الكافي على دفاع الطاعن سند هذا النعى مما يجعل الحكم الأخير بمنأى عن البطلان بالقصور .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، ويقول في بيان ذلك أنه بالتطبيق للمادة ٦٠ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تختص المحكمة التأديبية وحدها بتوقيع جزاء الفصل عليه لأنه كان يشغل وظيفة من الفئة الرابعة لكن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه خالف هذا النظر مهدداً المادة ٦٠ المشار إليها بأن خلط بين إنهاء الخدمة الصادر بها القرار رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ وبين جزاء الفصل .

وحيث أن النعى مردود ، ذلك أن المادة ٧٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ إذ نصت على أن "تنتهي خدمة العامل بأحد الأسباب الآتية : ١ - ٠٠٠ - ٢ - ٠٠٠ - ٣ - الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي أو بقرار من رئيس الجمهورية - ٤ - ٠٠٠ - ٥ - ٠٠٠ - ٦ - الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ويكون الفصل جوازياً لرئيس مجلس الإدارة إذ كان الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة" فان مفاد هذا النص أن حالة إنهاء الخدمة التي قررها المشرع في البند السادس من المادة ٧٥ المشار إليها ليست جزاء تأديبياً بالفصل إذ أفرد لها الشارع بنداً مستقلاً بذاته عن البند الثالث من هذه المادة انتهى أفصح فيه عن جلاء الفصل التأديبي وأن البند السادس من المادة ٧٥ صريح في أن إنهاء خدمة العامل المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة مع وقف تنفيذ العقوبة حق جوازى

يختص بإصداره رئيس مجلس إدارة الشركة التي يعمل بها هذا العامل فينحسر اختصاص المحكمة التأديبية عن ذلك الانهاء . ومتى كان ذلك وكان الحكم الابتدائي الذي اتخذته المحكمة المطعون فيه قواما لقضائه إنما قضى بأنه وقد حكم على الطاعن نهائيا بالحبس مع الشغل لمدة أسبوعين مع وقف تنفيذ هذه العقوبة وفقا غير شامل لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم عن جريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم قابل للسحب والوارد في الباب العاشر من قانون العقوبات الخاص بالنصب وخيانة الأمانة والمخلة بالشرف والأمانة فيكون متفقا والقانون قرار إنهاء خدمته الصادر من رئيس مجلس إدارة الشركة المطعون ضدها برقم ٨ لسنة ١٩٦٩ استنادا إلى المادة ٦/٧٥ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ التي منحت في هذه الحالة سلطة ذلك الانهاء المختلف عن جزاء الفصل المقرر بالمادة ٦٠ من القرار الجمهوري المذكور ، فمن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد التزم صحيح القانون مما يجعل النعى عليه في هذا الصدد على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه القصور لإغفاله الفصل في طلب التعويض .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه طالما أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن أورد في أسبابه الواقعية طلبات الطاعن ومنها طلب التعويض المبني على عدم مشروعية قرار إنهاء خدمته اتبع ذلك بأسبابه التي قضى فيها بأنه وقد جاء قرار الشركة المطعون ضدها بإنهاء خدمة الطاعن موافقا لصحيح تطبيق القانون تكون دعواه برمتها غير صحيحة متعينة الرفض ثم انتهى في منطوقه إلى القضاء برفضها ، فإن ذلك يعد فصلا في طلب التعويض ، ومن ثم يكون منعدم الصواب النعى عليه بالقصور في هذا الخصوص .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٧ من يولية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين محمد صدقي العصار ، وزكي الصاوي ، وجمال الدين عبد اللطيف ، وعبد الحميد المرصفاوي .

( ٢٣٩ )

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٤ القضائية :

( ١ ) قوة الأمر المقضى .

القضاء النهائي : اكتساب قوة الأمر المقضى . شرطه . ما لم تنظره المحكمة بالفعل . لا يعد موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى فيه .

( ٢ ) تقادم " تقادم مسقط " " وقف التقادم . "

وقف سريان التقادم عند وجود مانع للطاعة بالحق ولو كان أدبيا . م ١/٢٨٢ مدني . هذه الموانع لم يوردها المشرع على سبيل الحصر .

( ٣ ) تعويض . تقادم " تقادم مسقط " . ودیعة .

دعوى المودع بالتعويض قبل المودع لديه عما خقه من أضرار لعلم رد السيارة المودعة لديه . وقف سريان تقادمها أثناء نظر المنازعة في الدعوى السابقة بين الطرفين بشأن قيام عقد الوديعة وحق المودع لديه في حبس السيارة .

( ٥،٤ ) تقادم " وقف التقادم " .

( ٤ ) الدفع بالتقادم . للحكمة ولو من تلقاء نفسها . بحث ما يعترض مدة التقادم من وقف أو انقطاع متى تبين سببه من أوراق الدعوى .

( ٥ ) تقدير قيام المانع الموقف امر يان التقادم من سلطة محكمة الموضوع متى اعتمدت على أسباب سائغة .

١ - القضاء النهائي لا يكتسب قوة الأمر المقضى إلا فيما ثار بين الخصوم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصفة صريحة أو ضمنية حتمية سواء في المنطوق



أوفي الأسباب المرتبطة به ، وما لم تنظر فيه المحكمة بالفصل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى فيه .

٢ — النص في الفقرة الأولى من المادة ٣٨٢ من القانون المدني على أنه "لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا . . . " مفاده وعلى ما ورد بالأعمال التحضيرية للقانون المدني أن المشرع نص بصفة دامة على وقف سريان التقادم إذا كان ثمة مانع يستحيل معه على الدائن أن يطالب بحقه في الوقت المناسب ولو كان المانع أدبيا ، ولم ير المشرع إيراد الموانع على سبيل الحصر بل عمم الحكم لتشبيهه مع ما يقضى به العقل .

٣ — إذ كانت الدعوى الحالية قد رفعت في ١٦/٦/١٩٦٦ لمطالبة الطاعن بالتعويض عن إلغاء ترخيص السيارة — المملوكة للمطعون عليه الأول — المودعة لديه إذ سلم لوحاتها المعدنية إلى المطعون عليه الثاني وتمكن بذلك من إلغاء الرخص ، كما أن امتناعه عن رد السيارة واستمراره في حبسها أدى إلى الحيلولة دون التقدم بها إلى قلم المرور لإعادة الترخيص لتسييرها واستغلالها ومن ثم فإن الدعوى بهذه الصورة تكون ناشئة عن عقد الوديعة لأن مسؤولية الوديع تنشأ عن التزامه قانونا برد الوديعة عينا للودع متى طلب منه ذلك . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بالتقادم بناء على ما انتهى إليه من أن التقادم قد وقف سريانه طيلة المدة التي استغرقها الفصل في النزاع بين الطرفين في الدعوى الأولى حول قيام عقد الوديعة وحق الطاعن في حبس السيارة المودعة لديه والذي لم يحسم نهائيا إلا في ٢٦/٢/١٩٦٦ ، وكان ما استخلصه الحكم من قيام مانع لوقف التقادم في الدعوى الحالية سائغا ويكفي لحمله ، وإذا قدمت صحيفة الدعوى إلى قسليم المحضرين في ١٦/٦/١٩٦٦ أي قبل انقضاء مدة التقادم ، فإن النعمى يكون في غير محله .

٤ — حسب محكمة الموضوع أن يدفع أمامها بالتقادم حتى يتعين عليها أن تبحث شرائطه القانونية ومنها المدة بما يعترضها من وقف أو انقطاع إذ أن حصول شيء من ذلك يحول دون اكتمال مدة التقادم مما يقتضي

التثبت من عدم قيام أحد أسباب الوقف أو الانقطاع ومن ثم يكون للمحكمة ولو من تلقاء نفسها أن تقرر وقف التقادم إذا طالعتها أوراق الدعوى بقيام سببه .

٥ - تقدير قيام المانع الموقوف لسريان التقادم موكول أمره إلى محكمة الموضوع دون معقب متى اعتمدت على أسباب سائفة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٣٧٦ سنة ١٩٦٦ مدنى قنا الابتدائية ضد الطاعن والمطعون عليه الثانى بصحيفة قدمت إلى قلم المحضرين فى ١٦/٦/١٩٦٦ طالبا الحكم بإلزامهما متضامنين أن يدفعوا له مبلغ ١٢٩٠٦ ج ، وقال بيانا للدعوى أنه كان قد أودع لدى الطاعن فى ٢٠/٤/١٩٥٠ السيارة رقم ٢١٥٧٧ مصر نقل خاص التى آلت إليه بطريق الشراء من المطعون عليه الثانى وآخرين بوصفهم أصحاب شركة المحاجر المصرية ، ولما طالبه بردها امتنع عن تسليمها اليه فأقام ضده الدعوى رقم ٤٤ سنة ١٩٥١ مدنى قنا الابتدائية طلب فيها الحكم بإلزامه أن يؤدى له مبلغ ٣ جنيه يوميا تعويضا عن حرمانه من تشغيلها فى الفترة من تاريخ إيداعها لديه حتى ٢٠/١٢/٥٠ وما يستجد حتى التسليم وقضى فى تلك الدعوى بتاريخ ٢٩/١١/١٩٥٦ بإلزام الطاعن بأن يدفع له تعويضا قدره ٧٢٠ ج عن الفترة من ٢٠/٤/١٩٥٠ حتى يوم ٢٠/١٢/١٩٥٠ وما يستجد بواقع ٣ جنيه يوميا حتى يوم ٢٩/١٢/١٩٥٠ وهو اليوم السابق على إلغاء ترخيص السيارة ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات ، وأشار الحكم إلى أن المطعون عليه الأول هو وشأنه فى رفع دعوى مستقلة على من تسبب فى إلغاء الرخصة ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٨ سنة ٣٢ ق مدنى أسيوط وقضى بإلغاء الحكم

المستأنف ورفض الدعوى فطعن المطعون عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض بالطن رقم ٢٨٦ سنة ٢٨ ق ٠ وبتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٧ نقضت المحكمة الحكم وأحالت القضية إلى محكمة استئناف أسبوط وبعد تعجيلها حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٦ بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه الأول مبلغ ٢٦٤ جنيه و ٥٦٠ مليم قيمة التغويض عن حبس السيارة في المدة من ١٩٥٠/٧/٢٧ تاريخ بدء امتناع الطاعن عن رد السيارة حتى يوم ١٩٥٠/١٢/٢٩ ، وأضاف المطعون عليه الأول أن الطاعن تواطأ مع المطعون عليه الثاني على إلغاء رخصة السيارة في ١٩٥٠/١٢/٣٤ بدعوى عدم صلاحيتها للاستعمال بقصد التخلص من التعويض الذي يستحقه عن المدة اللاحقة على هذا التاريخ بأن سلم الطاعن اللوحات المعدنية للسيارة إلى المطعون عليه الثاني وتمكن بذلك من إلغاء رخصتها مع أنها صالحة للاستعمال ، وإذ تسبب عن ذلك حرمانه من الانتفاع بالسيارة في الفترة من ١٩٥١/١/١ حتى تاريخ تسليمها له في ١٩٦٦/٤/١٣ ويقدر التعويض بواقع ٧٠ جنيه شهريا على أساس تحديده في الدعوى الأولى رقم ٤٤ سنة ١٩٥١ و يبلغ مجموعه في هذه الفترة ١٢٩٠٦ جنيه يسأل عنه الطاعن والمطعون عليه الثاني بالتضامن فيما بينهما ، فقد أقام دعواه الحالية للحكم له بطلباته . دفع الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ٤٤ سنة ١٩٥١ واستئنافها رقم ١٠٨ سنة ٣٢ ق وبتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٨ حكمت المحكمة برفض الدفع ثم عادت وبتاريخ ١٩٦٨/١٢/٨ حكمت بإلزام الطاعن والمطعون عليه الثاني أن يدفعوا للمطعون عليه الأول مبلغ ٣٠٠٠ جنيه ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١ سنة ٤٤ ق أسبوط "دائرة قنا" ، وبتاريخ ١٩٧٠/٣/١٨ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فترأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب حاصلا أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه التناقض ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه دفع بتقادم الدعوى طبقا للمادة ١٧٢ من القانون المدني لعدم رفعها سواء خلال خمس عشرة



سنة من تاريخ وقوع العمل غير المشروع أو خلال ثلاث سنوات من تاريخ العلم بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه لأن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٤٤ سنة ١٩٥١ مدنى قنا الابتدائية ضد الطاعن لمطالبته بالتعويض عن حرمانه من الانتفاع بسيارته في المدة من ١٩٥٠/٤/٢٠ تاريخ تسليمها للطاعن إلى ١٩٥٠/١٢/٢٠ وما يستجد حتى التسليم بواقع ٣ جنيه يوميا ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٩ حكمت المحكمة في تلك الدعوى بالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه الأول مبلغ ٧٢٠ جنيه وما يستجد حتى التسليم بواقع ٣ جنيه يوميا وبتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٩ حكمت المحكمة في تلك الدعوى بالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه الأول مبلغ ٢٧٠ حنيتها وما يستجد بواقع ٣ جنيه يوميا حتى ١٩٥٠/١٢/٢٩ وهو اليوم السابق على إلغاء رخصة السيارة واحتفظ الحكم للمطعون عليه الأول بالحق في المطالبة بالتعويض ممن تسبب في إلغاء الترخيص ، مما مفاده أن المحكمة قضت برفض الدعوى المذكورة بحالتها في شأن التعويض عن إلغاء الرخصة ، وصار ذلك الحكم نهائيا في هذا الخصوص لعدم استئنافه من المطعون عليه الأول ، و يترتب على ذلك زوال ما كان لتلك الدعوى من أثر في قطع التقادم في هذا الشأن واعتبار التقادم مازال ساريا منذ البداية ، ومن ثم يسرى التقادم من ١٩٥٠/١٢/٣٠ تاريخ وقوع العمل غير المشروع وهو إلغاء الترخيص وتكون مدة الخمس عشرة سنة قد انقضت قبل رفع الدعوى الحالية في ١٩٦٦/٦/١٦ هذا إلى أن المطعون عليه الأول كان على علم بحدوث الضرر وبشخص المسئول عنه منذ ١٩٥٦/١١/٢٩ تاريخ صدور الحكم الابتدائي في الدعوى رقم ٤٤ سنة ١٩٥١ سالفة الذكر فتكون مدة التقادم الثلاثي قد انقضت أيضا قبل رفع الدعوى الحالية إلا أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بالتقادم استنادا إلى ماقرره من أن الدعوى الحالية تعتبر امتدادا للدعوى السابقة رقم ٤٤ سنة ١٩٥١ وأن الطاعن لم يسلم السيارة إلى المطعون عليه الأول إلا في ١٩٦٦/٤/١٣ مما يستفاد منه أنه اعتبر واقعة تسليم السيارة في هذا التاريخ مبدأ السريان بالتقادم وهذا يناقض ماقرره من أن هذه الدعوى تغاير سابقتها ومن أن التقادم يبدأ من تاريخ امتناع الطاعن عن رد السيارة علاوة على أن الثابت من الحكم الاستئنافي رقم ١٠٨ سنة ٣٢ ق الصادر في الدعوى الأولى أنه اعتبر يوم ١٩٥٠/٧/٢٧ تاريخا لامتناع الطاعن عن تسليم السيارة مما يستوجب قبول الدفع بالتقادم ،

وإذ رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون وبالتناقض . وقدم الطاعن مذكرة أمام هذه المحكمة أورد فيها أن أحكام عقد الوديعة هي التي يتعين تطبيقها في العلاقة بين الطرفين دون أحكام المسؤولية التقصيرية وأنه لهذا يقتصر في النعي على الحكم المطعون فيه في قضائه برفض الدفع بالتقادم الطويل بالخطأ في تطبيق القانون وبالتناقض .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كان القضاء النهائي لا يكتسب قوة الأمر المقضى إلا فيما تار بين الخصوم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصفة صريحة أو ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب المرتبطة به ، وكان الحكم الصادر في الدعوى الأولى رقم ٤٤ سنة ١٩٥١ بتاريخ ١١/٢٩/١٩٥٦ قد اقتصر قضاؤه على التعويض عن الفترة من ٢٠/٤/١٩٥٠ إلى ٢٩/١٢/١٩٥٠ وجاء بأسبابه أن المدعى - المطعون عليه الأول - طلب أن يحكم له أيضا بما يستجبد حتى تسليم السيارة ، وقد تبين من الاطلاع على الشهادة المقدمة من المدعى عليه - الطاعن - أن رخصة السيارة الغيت بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٥٠ ، كما أنها استبعدت من الحركة لعدم صلاحيتها بناء على طلب قدمه ... .. المطعون عليه الثاني في هذا التاريخ ، ولذلك ترى المحكمة أن حق المدعى في مطالبة المدعى عليه بالتعويض من حرمانه من الانتفاع بسيارته يجب أن يقف عند تاريخ إلغاء رخصتها واستبعادها من الحركة أي حتى يوم ٢٩/١٢/١٩٥٠ وهو اليوم السابق على إلغاء الرخصة والذي كان يمكنه في الفترة السابقة عليه أن يسير بسيارته وينتفع بها ، والمدعى هو وشأنه مع من تسبب في إلغاء رخصة السيارة فإن الحكم بهذه المثابة لا يكون قد فصل في مسألة التعويض عن الفترة التالية على إلغاء الرخصة لأن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى فيه ، ويكون مذهب إليه الطاعن من أن المحكمة قضت برفض الدعوى بحالتها في خصوص التعويض عن تلك الفترة على غير أساس ، ولما كان النص في الفقرة الأولى من المادة ٣٨٢ من القانون المدني على أنه لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا مما مفاده وعلى ماورد بالأعمال التحضيرية للقانون المدني أن المشروع نص بصفة عامة على وقف سريان التقادم إذا كان ثمة مانع يستحيل معه على الدائن



أن يطالب بحقه في الوقت المناسب ولو كان المانع أدبيا ، ولم ير المشرع إيراد الموانع على سبيل الحصر بل عمم الحكم لتمشيه مع ما يقضى به العقل ، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٤٤ سنة ١٩٥١ مدنى قنا الابتدائية ضد الطاعن لمطالبته بالتعويض عن حرمانه من تشغيل سيارته من تاريخ إيداعها لديه في ١٩٥٠/٤/٢٠ حتى يوم ١٩٥٠/١٢/٢٠ وما يستجد حتى التسليم إلا أن الطاعن أنكر تسليمه السيارة منه وادعى أنه تسلمها من المطعون عليه الثانى أحد الشركاء فى الشركة المسالكة الأصلية للسيارة التى باعها للمطعون عليه الأول ، ودفع بحقه فى حبس السيارة لاقتضاء دين له فى ذمة تلك الشركة عبارة عن مبلغ ٤٩ جنيه منه مبلغ ٢٧ جنيه أجرة حراسة وإيواء السيارة فى المدة من ١٩٥٠/٥/٣ إلى ١٩٥١/٢/٢ ومبلغ ٢٢ جنيه كان قد سلمه إلى سائق سيارة الشركة البائعة بناء على تكليف بذلك من المطعون عايه الثانى بكتاب مؤرخ ١٩٥٠/٥/٣ وأقام الطاعن دعواه أمام محكمة قنا الجزئية طلب فيها إلزام المطعون عليه الأول والشركاء فى الشركة البائعة له بالمبلغ المشار إليه ، وقد أحيلت هذه الدعوى إلى محكمة قنا الابتدائية وقيدت برقم ٤٧ سنة ١٩٥٢ وضمنت إلى الدعوى السابقة للارتباط ، وأحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق فى واقعة إيداع السيارة لدى الطاعن وامتناع الأخير عن ردها ، وبعد أن نذبت المحكمة خيرا حكمت بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٩ فى الدعوى رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ بإلزام الطاعن أن يدفع للمطعون عليه الأول مبلغ ٧٢٠ جنيه عن الفترة من ١٩٥٠/٤/٢٠ حتى ١٩٥٠/١٢/٢٠ وما يستجد حتى يوم ١٩٥٠/١٢/٢٩ بواقع ٣ جنيه يوميا وفى الدعوى رقم ٤٧ سنة ١٩٥٢ بإلزام المطعون عليه الثانى بمبلغ ٢٢ جنيه قيمة أجرة السائق ، وبنت حكما على مائت لديها من أن المطعون عليه الأول هو الذى أودع السيارة لدى الطاعن وأن الأخير حبسها عنه دون وجه حق فاستأنف الطاعن ذلك الحكم بالاستئناف رقم ١٠٨ سنة ٣٢ ق مدنى أسيوط وأصر على انكاره تسلم السيارة من المطعون عليه الأول وعلى أن الحكم المستأنف اخطأ إذا قرر حيازته للسيارة كانت حيازة غير مشروعة ، وبتاريخ ١٩٥٨/٥/١٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى تأسيسا على ما انتهت إليه من عدم ثبوت واقعة تسليم المطعون عليه الأول سيارته للطاعن وانتفاء كل علاقة قانونية تربط الأول بالثانى وأن الأخير لم يحبس السيارة دون وجه حق أو بطريقة غير



مشروعة وإنما حبسها مقابل دينه المحكوم له به في الدعوى رقم ٤٧ سنة ١٩٥٢ فطعن المطعون عليه الأول في ذلك الحكم بطريق النقض وحكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٧ بنقض الحكم وأسست قضاءها على أن الدين الذي يدعيه الطاعن لا يدخل في نطاق المصروفات التي تجيز للمودع لديه حق الحبس لاستيفائها طبقاً للمادة ٢٤٦ من القانون المدني وعجل المطعون عليه الأول الاستئناف وعاد الطاعن إلى ترديد دفاعه السابق ، وبتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٦ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وبالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه الأول مبالغ ٢٦٤ جنيه و ٥٦٠ ملياً عن الفترة من تاريخ الامتناع عن رد السيارة في ١٩٥٠/٧/٢٧ حتى ١٩٥٠/١٢/٢٩ ، وأسست قضاءها على ما استخلصته من أن المطعون عليه الأول هو الذي أودع السيارة لدى الطاعن وأن الأخير حبسها عنه دون وجه حق وأنه من ثم يلزم بتعويض الضرر الذي يلحق المودع من جراء عدم تسليمه الوديعة أو التأخير في تسليمها ، ويبين من ذلك أن النزاع قد إحتدم بين الطرفين حول قيام عقد الوديعة وأحقية الطاعن في حبس السيارة وبدأت ذلك النزاع منذ قيام الدعوى رقم ٤٤ لسنة ١٩٥١ ولم تستقر حقيقة أمره إلا بعد أن حسمت المحكمة هذا النزاع بحكمها الصادر في ١٩٦٦/٢/٢٦ ولما كانت الدعوى الحالية قد رفعت في ١٩٦٦/٦/١٦ — لمطالبة الطاعن بالتعويض عن إلغاء ترخيص السيارة المودعة لديه إذ سلم لوحاتها المعدنية إلى المطعون عليه الثاني وتمكن بذلك من إلغاء الرخصة كما أن امتناعه عن رد السيارة واستمراره في حبسها أدى إلى الحيلولة دون التقدم بها إلى قلم المرور لإعادة الترخيص لتسييرها واستغلالها ، ومن ثم فإن الدعوى بهذه الصورة تكون ناشئة عن عقد الوديعة لأن مسؤولية الوديع تنشأ عن التزامه قانوناً برد الوديعة عينا للمودع متى طلب منه ذلك ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بالتقادم بناء على ما انتهى إليه من أن التقادم قد وقف سريانه طيلة المدة التي استغرقها الفصل في النزاع بين الطرفين في الدعوى الأولى حول قيام عقد الوديعة وحق الطاعن في حبس السيارة المودعة لديه والذي لم يحسم نهائياً إلا في ١٩٦٦/٢/٢٦ وذلك على النحو السابق تفصيله ، ولا تريب عليه في ذلك إذ حسب محكمة الموضوع أن يدفع أمامها بالتقادم حتى يتعين عليها أن تبحث شرائطه القانونية ومنها المدة بما يعترضها من وقف أو انقطاع إذ أن

حصول شيء من ذلك يحول دون اكتمال مدة التقادم مما يقتضى التثبيت من عدم قيام أحد أسباب الوقف أو الانقطاع ومن ثم يكون للحكمة ولو من تلقاء نفسها أن تقرر وقف التقادم إذا طالعتها أوراق الدعوى بقيام سببه ، ولما كان تقدير قيام المانع الموقوف لمريان التقادم موكولا أمره إلى محكمة الموضوع دون معقب متى اعتمدت على أسباب سائفة ، وكان ما استخلصه الحكم من قيام مانع الوقف التقادم في الدعوى الحالية سائفاً ويكفى لحمله ، وإذا قدمت صحيفة الدعوى إلى قلم المحضرين في ١٦/٦/١٩٦٦ أى قبل انقضاء مدة التقادم ، فإن النعى في هذا الخصوص يكون في غير محله ولا يعيبه ما استطرده إليه من أن الدعوى الحالية تعتبر امتداداً للدعوى رقم ٤٤ سنة ١٩٥١ لأن هذا التقرير هو تزايد يستقيم الحكم بدونه فيما قضى به ومن ثم يكون غير منتج النعى على الحكم بالتناقض بين التقرير المذكور وبين ما أورده في معرض الرد على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى من أن الدعوى الحالية تغاير الدعوى السابقة ، والنعى على الحكم بأنه اعتبر مبدأ مريان التقادم من يوم تسليم الطاعن السيارة للمطعون عليه الأول في ١٣/٤/١٩٦٦ ، غير صحيح لأن الحكم لم يورد تاريخ تسليم السيارة إلا في صدد تقدير التعويض فقط ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالأسباب الثلاثة يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما سلف يتعين رفض الطعن :

## جلسه ٧ من يونيه سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد صدقي العصار ، وزكي الصاوي صالح ، وجمال الدين عبد اللطيف ، و عبد الحميد المرصفاوي .

( ٢٤٠ )

الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٣ القضائية :

إختصاص " إختصاص ولائي " . محاماه .

إختصاص مجلس النقابة الفرعية بتقدير أتعاب المحامي . مناطه . عدم الاتفاق عليها كتابة .  
عدم الاعتداد بوجود اتفاق شفهي . م ١١٠ ق ٦١ لسنة ١٩٦٨

النص في المادة ١١٠ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ يدل على أن مجلس  
النقابة الفرعية يختص بتقدير أتعاب المحامي في حالة عدم الاتفاق عليها كتابة ،  
وبالتالي فلا يعتد في هذا الشأن بوجود اتفاق شفهي على تقدير الأتعاب مما يجوز  
إثباته بغير الكتابة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق  
الطعن — تحصل في أن المطعون عليه تقدم إلى مجلس النقابة الفرعية للمحامين  
بني سويف بالطلب رقم ٦١ لسنة ١٩٧٢ لتقدير مبلغ عشرين جنيها شهريا  
مقابل قيامه بمباشرة القضايا والأعمال القانونية الخاصة بشركة النيل العامة



لأوتوبيس الوجه القبلي — الطاعنة — خلال سنتي ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، يضاف إليه مبلغ ٨٤ جنيها مصروفات انتقال عن سنة ١٩٧٠ ، وقال بيانا لطلبه أن الشركة الطاعنة عهدت إليه بمباشرة جميع القضايا الخاصة بفرع بني سويف أمام محكمة استئناف بني سويف ومحكمة بني سويف الابتدائية والمحاكم التابعة لها بالواسطي وبني سويف والفشن ، وكذلك جميع الأعمال القانونية الخاصة بهذا الفرع وما يتبعه دون أن يتم اتفاق بينهما على تقدير الأتعاب وكانت الشركة تدفع له سبعة جنيهات شهريا مقابل المصروفات اللازمة لمباشرة القضايا أمام المحاكم ، وإذا امتنعت الشركة عن تقدير أتعابه ومصروفاته عن الأعمال التي باشرها لها خلال سنتي ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ فقد تقدم لمجلس النقابة بطلبه سالف البيان وبتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٧٢ قرر مجلس النقابة تقدير مبلغ ٤٨٠ جنيه أتعابا للمطعون عليه ومبلغ ٨٤ جنيه نظير مصروفات الانتقال في أعمال خاصة للشركة استأنفت الطاعنة هذا القرار لدى محكمة استئناف بني سويف بالاستئناف رقم ١٢١ سنة ١٠ ق . وبتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٧٣ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد القرار المستأنف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة في أولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول أنها دفعت بعدم اختصاص مجلس النقابة الفرعية بتقدير أتعاب المطعون عليه تأسيسا على وجود اتفاق بينهما يقضي بأن تكون أتعابه سبعة جنيهات شهريا ، غير أن مجلس النقابة رفض هذا الدفع بناء على عدم وجود اتفاق كتابي بين الطاعنة وبين المطعون عليه بشأن الأتعاب التي يستحقها وصايرته محكمة الاستئناف في هذا القضاء ، في حين أن هذا الاتفاق سواء كان شفويا أم كتابيا يسلب مجلس النقابة الفرعية اختصاصه في تقدير الأتعاب ، ويرجع في إثباته للقواعد العامة في الإثبات ، وإذ لم يعتد الحكم المطعون عليه بالاتفاق المذكور فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ١١٠ من قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على أن ” يختص مجلس النقابة الفرعية بتقدير أتعاب المحامي بناء على طلبه ، أو طلب الموكل وذلك عند عدم الاتفاق عليها كتابة“ يدل على أن مجلس النقابة الفرعية يختص بتقدير أتعاب المحامي في حالة عدم الاتفاق عليها كتابة وبالتالي فلا يعتد في هذا الشأن بوجود اتفاق شفهي على تقدير الأتعاب مما يجوز إثباته بغير الكتابة وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم اختصاص مجلس النقابة الفرعية بتقدير أتعاب المطعون عليه إستنادا إلى عدم وجود اتفاق كتابي عليها بين الطرفين فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني مخالفة الحكم المطعون فيه للثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إنها قدمت إلى محكمة الاستئناف إيصالا مؤرخا في ١٩٦٩/٧/٢٧ صادرا من المطعون عليه يتضمن استلامه مبلغ ٤٢ جنيها قيمة أتعابه عن الشهور من فبراير إلى يوليو سنة ١٩٦٩ وإيصالا آخر مؤرخا في ١٩٦٥/١٢/١٤ يتضمن استلامه مبلغ ١٤ جنيها قيمة أتعابه عن شهري أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٦٥ وتمسكت الطاعنة بأن المطعون عليه تقدم بخطاب إلى مدير فرع الشركة في بني سويف يتضمن أن المبلغ الثابت بالإيصال المذكور يمثل قيمة أتعابه عن هذين الشهرين ، مما مفاده أن هناك اتفاقا بين الطرفين على احتساب أتعاب المطعون عليه بواقع سبعة جنيهات شهريا وأنه تسلم مبلغ ٤٢ جنيها قيمة أتعابه عن المدة من فبراير سنة ١٩٦٩ إلى يوليو سنة ١٩٦٩ ، غير أن الحكم المطعون فيه أيد قرار مجلس النقابة الفرعية بتقدير أتعاب المطعون عليه عن سنتي سنة ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، مما يعيبه بخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كان لمحكمة الموضوع السلطة في تفسير المستندات المقدمة لها واستخلاص الأدلة منها مادام استخلاصها سائغا وكان يبين من الاطلاع على الإيصالين المؤرخين ١٩٦٩/٧/٢٧ ، ١٩٦٥/١٢/١٤ أن أولهما يتضمن أن المطعون عليه استلم من فرع الشركة ببني سويف مبلغ ٤٢ جنيها لحساب أتعاب قضايا الشركة عن المدة من فبراير

سنة ١٩٦٩ إلى يوليو سنة ١٩٦٩ وأن الإيصال الثاني يتضمن استلامه من فرع الشركة بالقيوم مبلغ ١٤ جنيه لحساب أتعاب شهرى أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٦٥ وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من عبارات الإيصالين أن المطعون عليه استلم المبلغ الأول تحت حساب الأتعاب عن الشهور الواردة به وأن الإيصال الثانى خاص بأتعاب المطعون عليه عن القضايا الخاصة بفرع القيوم ولا شأن له بأتعابه عن القضايا الخاصة بفرع بنى سويف موضوع الدعوى وأتى الحكم إلى تأييد القرار المستأنف فى قضائه بتقدير أتعاب المطعون عليه بمبلغ عشرين جنيهاً شهرياً عن سبتمبر ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، ولما كان استخلاص الحكم على النحو المتقدم ذكره سائغاً ولا مخالفته فيه للثابت بالأوراق ، فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخل بمحققها فى الدفاع وشابه قصور فى التسبيب ، ذلك أن الطاعنة طلبت من محكمة الموضوع نذب خبير حسابى للاطلاع فى مركزها الرئيسى على دفاترها والوقوف على أن المطعون عليه حصل على أتعابه عن سبتمبر ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ بواقع الشهر الواحد سبعة جنيهات غير أن المحكمة لم تلتفت إلى هذا الدفاع الجوهري وأغفلت الرد عليه بما يعيب الحكم بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان القرار المستأنف الذى أيدته المحكمة المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد أورد فى هذا الخصوص قوله "أما بخصوص طلب الشركة - الطاعنة - نذب خبير حسابى فهذا أمر فى غير محله ذلك لأن أساس - الطلب هو تقدير أتعاب عن قضايا باشرها الأستاذ الطالب - المطعون عليه - لحساب الشركة وقد ثبتت مباشرته لها ولم تنازع الشركة فى ذلك ولم تنكر قيام الطالب بمباشرة هذه القضايا كما لم تعترض على مجهوده بها الذى كان دائماً لصالح الشركة وبالتالي هى المختصة بتقدير الأتعاب من هذه القضايا " وكان تعيين الخبير فى الدعوى من الرخص المخولة لقاضى الموضوع وله وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ولا معقب عليه فى ذلك متى كان رفضه إجابته طلب تعيين الخبير قائماً على أسباب مبررة



له ، وإذ كانت الأسباب سالفة الذكر التي استند إليها المحكم المطعون فيه في رفض طلب الطاعة تعيين الخبير تسوغ رفض هذا الطلب ، ولما كان المحكم المطعون فيه وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب الثاني قد خلص إلى أن مبلغ السبعة جنيهاً الذي استلمه المطعون عليه شهرياً لا يمثل الأتعاب التي يستحقها عن القضايا التي باشرها لمصلحة الطاعة ، لما كان ذلك فإن النعى بهذا السبب يكون غير سليم .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد أسعد محمود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد محمد المهدي ؛ ومحمد الباجوري ؛ وصالح نصار ؛ وأحمد وهدان .

( ٢٤١ )

الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٤٣ القضائية :

( ٢٤١ ) إيجار " إيجار الأماكن " .

( ١ ) القيمة الإيجارية المحددة بواسطة لجان التقدير طبقا للأسس الواردة بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . شمولها مصروفات الإصلاحات والصيانة . لاحق للتوجر في تقاضى مقابلا إضافيا لهذه الخدمات .

( ٢ ) القيمة الإيجارية المخفضة طبقا للقانون ٧ لسنة ١٩٦٥ . شمول الأجرة التعاقدية كل مالزم المستأجر بادائه بما فيه مقابل الخدمات الإضافية . خضوع مجموعها للتخفيض الوارد بالقانون المذكور .

( ٣ ) حكم " ما بعد قصورا " .

إغفال المحكمة طلب المؤجر في سبيل إثبات دفاعه بالزام خصمه بتقديم إيصالات الأجرة دون تبرير ذلك - قصور .

١ - مفاد المادة الأولى من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن والفقرة الأولى من القرار التفسيري التشريعي الملزم رقم ١ لسنة ١٩٦٤ ، أن القيمة الإيجارية للأماكن الخاضعة لهذا التمانون والمحددة بواسطة لجان التقدير لا تقابل فقط صافي فائدة استثمار العقار أرضا وبناء ومقابل استهلاك رأس المال وإنما تشمل كذلك مصروفات الإصلاحات والصيانة والإدارة ، بمعنى أنه لا يحق للمؤجر بعد تقدير القيمة الإيجارية وفق أحكامه أن يتقاضى من المستأجر مقابلا لهذه الخدمات الإضافية ، إذ يفترض أنه تقاضى مقابلا ضمن الأجرة المحددة بواسطة لجان التقدير .

٢ - مفاد ما تنص عليه المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، وما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - بشأن الدافع لإصداره - ، أن القيمة التجارية المخفضة طبقا للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ لا تخرج في عناصرها وخواها عن مدلول القيمة التجارية المحددة وفق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وأن المشرع استعاض عن التقدير الواقعي للأجرة التي نص عليه القانون الأخير بتقدير حكيم لها عن طريق إجراء خفض في عقود الإيجار بالنسبة التي حددتها اعتبارا بأنها النسبة التي يضيفها المؤجرون عادة على القيمة التجارية الحقيقية بما يؤدي إلى التسوية بين التقدير الحكيم والتقدير الواقعي ، يؤيد هذا النظر أن الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ أوجبت أن تعدل القيمة التجارية للأماكن التي تم تقديرها نهائيا على أساس الأجرة المخفضة طبقا لحكم الفقرة الأولى منها أو طبقا للتقدير الذي تم وفقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ أيهما اقل ، والمفاضلة بين قيمتين لا تنأى إلا على أساس مدلول موحد لكل منهما ، لما كان ذلك وكان هذا القانون الأخير أورد أساسا موضوعية لتقدير القيمة التجارية شاملة مصروفات الإدارة التي ضرب التفسير التشريعي أمثلة لها ، وأورد بنصوصه الآمرة أن تحمل إرادته محل إرادة المتعاقدين الحرة ، فلا يستساغ أن يكون قصد عدم انصراف التقدير الحكيم إلى مقابلها وترك أمر الاتفاق عليها إلى إرادة المتعاقدين ، لما كان ما تقدم وكان يستتبع أن تدخل في الأجرة المتعاقد عليها التي تتخذ أساسا في تطبيق القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ كل ما التزم المستأجر في عقد الإيجار بإدائه للمؤجر في مقابل الانتفاع بالعين المؤجرة ، ويندرج في ذلك الأجرة وما يلحق بها من مقابل الخدمات ، فتضاف هذه الملحقات بعد تقويمها إلى الأجرة الأصلية المسماة في العقد لتكون من مجموعها الأجرة المتعاقد عليها والتي تتخذ أساسا للتقدير الحكيم ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأجرى التخفيض على الأجرة المتعاقد عليها شاملة بما اتفق عليه الطرفان بالنسبة لمصروفات الإدارة ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .



٣ - إذ كان للطاعنين - الموجودين - تمسكا في مذكرتهما المقدمة لمحكمة الاستئناف بأن المصعد لم يبدأ تشغيله إلا في أول يوليو سنة ١٩٦٥ ، وطلبوا تكليف المطعون عليه بتقديم إيصالات الأجرة منذ بدء الإيجار في ١٨/١٢/١٩٦٤ ، إلا أن المحكمة لم تعرض لهذا الطلب مع أنه يعتبر من إجراءات الإثبات ويتعين على المحكمة إذا قدم إليها أن تقبله أو ترفضه حسب تقديرها لدلائله ومبرراته المنصوص عليها في المادة ٢٠ من قانون الإثبات فإن هي أغفلته ولم ترد عليه وانتهت بغير أن تذكر سببا لذلك بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بالزام الطاعنين بفرق أجرة استعمال المصعد ابتداء من أول يناير ١٩٦٥ ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٥٥٣ لسنة ١٩٧٠ مدني أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية ضد الطاعنين بطلب تخفيض أجرة الشقة استجاره منهما إلى مبلغ ١٧ جنيه و ١٦٠ مليم شهريا وإلزامها برد فرق الأجرة المسددة بالزيادة بواقع ٨٤٠ مليما عن كل شهر عن المدة من ١/١/١٩٦٥ حتى مايو ١٩٧٠ وما يستجد وقال شرحا لها أنه بموجب عقد مؤرخ ١٨/١٢/١٩٦٤ استأجر من الطاعنين الشقة رقم ٣٥ بالعقار ملكهما رقم ١٦ شارع مصطفى ماهر بالاسكندرية بأجرة شهرية قدرها ٢٦ جنيه و ٤٠٠ مليم منها مبلغ ٢٠ جنيها أجرة الشقة وبلغ ٢ جنيه و ٤٠٠ مليم مقابل خدمات تمثل في استعمال المصعد وماسورة القمامة ونور السلم وأجرة البواب ولم تحدد لجنة التقدير القيمة الإيجارية حتى صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، وإذا كان يتعين تخفيض الأجرة المتعاقد عليها شاملة الملحقات بنسبة ٣٥٪ لتصبح ١٧ جنيه و ١٦٠ مليما واحتسب الطاعنان التخفيض بالنسبة

لإيجار الشقة فقط دون الملحقات وتقاضيا الأجرة بواقع ١٨ جنيها شهريا - فقد أقام الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧١/١١/٢٤ حكمت المحكمة بتخفيض أجرة شقة القراع بمقدار ٨٤٠ مليا شهريا وتحديد إيجارها بمبلغ ١٧ جنية و ١٦٠ مليا شهريا وبالزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون عليه مبلغ ٥٤ جنية و ٦٠٠ مليم استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٥٤ لسنة ٢٦ ق الاسكندرية طالبين الغاء والقضاء برفض الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٣/٥/٧ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة قرأته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينعي الطاعنان بالسبب الأول وبالوجه الأول من السبب الثاني منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم أقام قضاءه على سند من القول بأن الأجرة المتعاقد عليها التي تتخذ أساسا للتقدير الحكمي والتي يجري عليها التخفيض بمعدل ٣٥٪ في معنى المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ تعنى كل ما التزم المستأجر في عقد الإيجار أدائه للوَجَر في مقابل الانتفاع بالعين المؤجرة، شاملا الأجرة وملحقاتها من جعل البواب ومقابل استهلاك إنارة المدخل واستعمال المصعد الكهربائي وماسورة القمامة وأن ذلك هو ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية لذلك القانون ، في حين أن المراد الأجرة المتعاقد عليها سالفه البيان هي أجرة المكان وحده وهي التي تذكر عادة في عقد الإيجار دون الملحقات التي تتغير في طبيعتها وفي حكمها عنها باعتبارها أعباء إضافية مقابل خدمات قد تقيم عند إبرام العقد وقد لا تظهر الحاجة إليها إلا في تاريخ لاحق، بل أن بعض العقارات قد لا يحتاج إليها أصلا . هذا إلى أن مفاد القوانين أرقام ١٢١ لسنة ١٩٤٧ و ١٢٩ لسنة ١٩٦١ و ١٦٩ لسنة ١٩٦١ أنها تفرق بين الأجرة وبين الأعباء الأخرى التي يتحملها المستأجر ، بما يفيد أن المشرع إنما يعني تحديد أجرة الأماكن المؤجرة المسماة في العقد ولا يضيف إليها مقابل الخدمات أو الأعباء التي لا يشملها مدلوله كله الأجرة بل لابد لتحديدتها من نص خاص يقرر هذا

التحديد . ولئن قضى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد الأجرة ومصرفات الإدارة على أسس معينة ، فإن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ المنطبق على واقعة الدعوى ولا يتضمن تحديدا لهذه المصروفات ، ولا يجوز الربط بين تحديد الأجرة بواسطة لجان التقدير طبقا للقانون الأول وبين تحديدها تحكما على أساس افتراض مغالاة المالك في تقرير الأجرة وفقا لأحكام القانون الثاني ، وبالتالي فلا ينسحب هذا الافتراض إلى الملاحقات التي وردت منفصلة عن الأجرة . وبالإضافة إلى أن المالكين الذين ثبتت مما يفيد ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه ، وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن على أن "تحدد إيجارات الأماكن المعدة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض والتي تنشأ بعد العمل بالقانون رقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه وفقا لما يأتي : (أ) صافي فائدة استثمار العقار بواقع ٥ ٪ من قيمة الأرض والمباني (ب) ٣ ٪ من قيمة المباني مقابل استهلاك رأس المال ومصرفات الإصلاحات والصيانة والإدارة . . ."

وفي الفقرة الأولى من المادة الأولى من القرار التفسيري التشريعي الملزم رقم ١ لسنة ١٩٦٤ الصادر من اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون المشار إليه على أنه ، يدخل في مصروفات الإدارة المحسوبة من القيمة الإيجارية المقدرة بمعرفة لجان التقدير مقابل نور المدخل والسلم وأجرة حارس المبنى (البواب) ومصرفات تشغيل المصعد وصيانته وغيره من الأجهزة المعدة لخدمة المبنى وتوفير المرافق له ، ولا يحق للمؤجر تحصيلها من المستأجر ولو نص عليها في عقد الإيجار . . . "يدل على أن القيمة الإيجارية للأماكن الخاضعة لهذا القانون والمحددة بواسطة لجان التقدير لا تقابل فقط صافي فائدة استثمار العقار أرضا وبناء ومقابل استهلاك رأس المال ، وإنما تشمل كذلك مصروفات الإصلاحات والصيانة والإدارة ، بمعنى أنه لا يحق للمؤجر بعد تقدير القيمة الإيجارية وفق أحكامه أن يتقاضى من المستأجر مقابلا لهذه الخدمات الإضافية ، إذ يفترض أنه تقاضى مقابلها ضمن الأجرة المحددة بواسطة لجان التقدير . ولما كان مفاد ما تنص عليه المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ على أن تنخفض بنسبة ٣٥ ٪



الأجور المتعاقد عليها للأماكن الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ - لسنة ١٩٦٢ والتي لم يكن قد تم تقدير قيمتها الإيجارية طبقا لأحكام هذا القانون تقديرا نهائيا غير قابل للطعن فيه . وتعتبر الأجرة المخفضة طبقا للفقرة السابقة تحديدا نهائيا غير قابل للطعن فيه للقيمة الإيجارية ويسرى بأثر رجعى من بدء تنفيذ عقد الإيجار . وبالنسبة للأماكن التي يكون قد تم تقدير قيمتها الإيجارية تقديرا نهائيا غير قابل للطعن فيه تعدل هذه القيمة على أساس الأجرة المخفضة طبقا لحكم المادة أو طبقا للتقدير الذى تم وفقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ أيهما أقل وذلك اعتبارا من القيمة المستحقة عن شهر مارس سنة ١٩٦٥ " وما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية من أن الدافع لإصداره هو ما أسفر عن تطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ من وجود صعوبات عملية، حين ربط عملية تقدير القيمة الإيجارية بعمل اللجان ، مما أدى إلى مغالاة الكثيرين من الملاك في تقدير الأجرة واستمرار المستأجرين في دفع الأجور المرتفعة وقتا طويلا ، فمالج ذلك الأمر بأجراء خفض في الأجرة المحددة في عقود إيجار هذه الأماكن بمعدل ٣٥ ٪ على أن تعتبر الأجرة المخفضة بهذه النسبة تحديدا للإيجار طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . بحيث يستفيد المستأجرون من هذا التخفيض بأثر رجعى منذ بدء الإيجار ، مفاد ما تنص عليه أن القيمة الإيجارية المخفضة طبقا للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٤ لا تخرج في عناصرها وفخاها عن مدلول القيمة الإيجارية المحددة وفق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وأن المشرع استعاض عن التقدير الواقعى للأجرة الذى نص عليه القانون الأخير بتقدير حكى لها عن طريق اجراء خفض في عقود الإيجار بالنسبة التى حددها اعتبارا بأنها النسبة التى يضيفها المؤجرون عادة على القيمة الإيجارية الحقيقية، بما يؤدى إلى التسوية بين التقدير الحكى والتقدير الواقعى . يؤيد هذا النظر أن الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ أوجبت أن تعدل القيمة الإيجارية للأماكن التى تم تقديرها نهائيا على أساس الأجرة المخفضة طبقا لحكم الفقرة الأولى منها أو طبقا للتقدير الذى تم وفقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ أيهما أقل ، والمفاضلة بين قيمتين لا تتأتى إلا على أساس مدلول موحد لكل منهما . لما كان ذلك وكان هذا القانون الأخير أورد

أساسا موضوعية لتقدير القيمة التجارية شاملة مصروفات الإدارة التي ضرب التفسير التشريعي أمثلة لها وأراد بنصوصه الآمرة أن تحمل إرادته محل إرادة المتعاقدين الحرة فلا يستساغ أن يكون قصد عدم إنصراف التقدير الحكمي إلى مقابلها وترك أمر الاتفاق عليها إلى إرادة المتعاقدين . لما كان ما تقدم وكان ذلك يستتبع أن تدخل في الأجرة المتعاقد عليها التي تتخذ أساسا في تطبيق القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ كل ما التزم المستأجر في عقد الإيجار بأدائه للمؤجر في مقابل الانتفاع بالعين المؤجرة ويتدرج في ذلك الأجرة ، وما يلحق بها مقابل الخدمات فتضاف هذه الملحقات بعد تقويمها إلى الأجرة الأصلية المسماة في العقد ليتكون من مجموعها الأجرة المتعاقد عليها والتي تتخذ أساسا للتقدير الحكمي ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأجرى التخفيض على الأجرة المتعاقد عليها شاملة ما إتفق عليه الطرفان بالنسبة لمصروفات الإدارة فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعين بالوجه الثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه لقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقولان إنهما تمسكا أمام محكمة الاستئناف بأن مقابل استعمال المصعد لم يحصل من المطعون عليه إلا منذ أول يولييه ١٩٦٥ ، حتى آخر يونيو ١٩٦٥ والتي قدما كعوبها إلا أن الحكم المطعون فيه لم يحقق هذا الدفاع وقضى بغير دليل بإلزام الطاعنين برد الفروق عنه اعتبارا من أول يناير ١٩٦٥ مما يعيبه بالقصور في التسييب .

وحيث إن النعي في محله ، ذلك أن الطاعنين تمسكا في مذكرتهم المقدمة لمحكمة الاستئناف بأن المصعد لم يبدأ تشغيله إلا في أول يولييه ١٩٦٥ ، وطلبا تكليف المطعون عليه بتقديم إيصالات الأجرة منذ بدء الإيجار في ١٨/١٢/١٩٦٤ حتى آخر يونيو ١٩٦٥ إلا أن المحكمة لم تعرض لهذا الطلب مع أنه يعتبر من إجراءات الإثبات ويتعين على المحكمة إذا قدم إليها أن تقبله أو ترفضه حسب تقريرها لدلائله ومبرراته المنصوص عليها في المادة ٢٠ من قانون الإثبات فإن هي أغفلته ولم ترد عليه وانتهت بغير أن تذكر سببا لذلك بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بإلزام الطاعنين بفرق أجرة المصعد ابتداء من أول يناير ١٩٦٥ ، فإن حكمها يكون مشويا بالقصور في التسييب مما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

## جلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعضوية السادة  
المستشارين : مصطفى الفقى ، وأحمد سيف الدين سابق ، ومحمد عبدالحق البغدادى ، وسليم  
عبد الله .

( ٢٤٢ )

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٢ القضائية :

( ١ ) وكالة . نقض . محاماة . شركات .

صدور التوكيل للعامى الطاعن بالنقض من المديرين المفوضين من رئيس مجلس إدارة البنك  
والمأذون لهما بتوكيل المحامين فى النقض . تغيير رئيس مجلس الادارة . لا يوجب صدور  
توكيل آخر . ادماج بنك آخر فى البنك الطاعن . لا أثر له .

( ٢ ) دعوى " الصفة " . تركة . إرث .

إقامة الدعوى من أحد الورثة ممثلاً للتركة . عدم وجوب بيان هذه الصفة صراحة بالصيغة  
مادامت واضحة من الوقائع والمستندات المطروحة . طلب الوارث فى الاستئناف الحكم له  
شخصياً بالمبلغ المطالب به . طلب جديد . عدم تبوله فى الاستئناف .

( ٣ ) حكم " بيانات الحكم " . إرث .

عدم التزام الحكم ببيان أسماء الورثة المحكوم لصالحهم . كفاية بيان اسم الوارث رافع  
الدعوى الذى كان يمثلهم فى الخصومة .

( ٤ ) تنفيذ عقارى . فوائد .

عدم إيداع الراسى عايه المزداد الثمن خزينة المحكمة . أدائه للدائن مباشرة الإجراءات باتفاقه  
معه على أقساط بفوائد تأخيرية . مؤداه . لا محل لاحتساب فوائد على الثمن طالما أنه لم  
يحصل توزيع . م ٥٦٨ مدنى سابق .

١ — إذ كان الثابت بالتوكيل — الذى باشر بموجبه المحامى رفع الطعن بالنقض  
أنه صادر من — مدير إدارة المراقبة ومدير إدارة قضايا البنك — بصفتها



نائبين من البنك العقاري المصرى عن نفسه وبصفته مصرفيا لبنك الأراضى — الطاعن — وذلك بناء على السلطات المخولة لهما بموجب القرار الصادر من مجلس إدارة البنك والمرفق بمحضر الإيداع الموثق ، والبين من هذا المحضر أن رئيس مجلس الإدارة السابق قد فوضهما فى تمثيل البنك أمام القضاء والإذن لهما فى توكيل المحامين فى الطعن بالنقض وذلك إعمالا لحقه المخول له بنص المادة ٢٣ من القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ فى تفويض مدير أو أكثر فى بعض اختصاصاته ، ولما كان هذا التوكيل قد صدر صحيحا ممن يمثل مجلس الإدارة وقت صدوره فإن تغيير رئيس مجلس الإدارة فى مرحلة لاحقة لصدور ذلك التوكيل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يؤثر فى صحته ولا يوجب إصدار توكيل آخر من رئيس مجلس الإدارة الجديد لرفع الطعن بطريق النقض ، ولا ينال أيضا من صحة هذا التوكيل ادماج بنك الائتمان العقاري فى البنك الطاعن إذ أن مؤدى هذا الاندماج هو انقضاء البنك المندمج وبقاء البنك الداخ (الطاعن) محتفظا بشخصيته وكيانه ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن شكلا يكون فى غير محله .

٢ — متى كان البين من الوقائع التى تضمنتها صحيفة الدعوى الابتدائية ومن المستندات المقدمة فيها أن المطعون ضده قد استهدف بدعواه — بصفته أحد الورثة — مخاصمة البنك الطاعن طالبا الحكم لتركة مورثه بمثابة فى شخصه براءة ذمته من الدين المتخذ بشأنه إجراءات نزع ملكية الأقطان الزراعية المخلفة عن المورث وإنه وإن لم يذكر صراحة بصحيفة الدعوى أنه يمثل باقى الورثة فى مخاصمة البنك إلا أن صفته كوارث تنصبه خصما عن باقى الورثة ، واضحة جلية من بيانه لوقائع الدعوى بشقيها الأصلى والفرعى على حد سواء طالبا الحكم للتركة نفسها بكل حقها وليس فى أوراق الدعوى الابتدائية ما يدل على أن المطعون ضده قد جعل الحقوق التى يطالب بها حقوقا شخصية له ، كما لا يستفاد من الحكم الابتدائى أنه قضى فيها على هذا الاعتبار فهو وإن لم يشر فى منطوقة صراحة إلى الحكم لورثته .. إلا أن المستفاد ضمنا من مدونات ذلك الحكم أنه قد التزم الوقائع التى عرضها المدعى بصحيفة دعواه والمستندات المقدمة فيها وهى — وعلى ما سلف البيان — تؤدى إلى أن المطعون ضده قد خاصم البنك الطاعن بصفته ممثلا للتركة لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ غنى بإبراز هذه الصفة وقضى فى الدعوى

على هذا الأساس فإنه لا يكون قد عدل شخص المحكوم له في الدعوى الأصلية أو استجاب لطلب جديد في الدعوى الفرعية وإنما قصدياً بهذه الصفة وتحديداتها بما يتفق مع الواقع المطروح في الدعوى — وينبني على ذلك أن طلب المطعون ضده أمام محكمة الاستئناف الحكم له شخصياً بالمبلغ محل الدعوى الفرعية هو — في الواقع — الطلب الجديد الذي لا يقبل أمام محكمة الاستئناف والذي واجهته المحكمة بالرفض ، وأن ما طرحه المطعون ضده من طلب احتياطي في خصوص الدعوى الفرعية هو — في حقيقته — ذات الطلب الذي استهدفه أمام المحكمة الابتدائية .

٣ — لا محل لأن يبين الحكم أسماء الورثة المحكوم لصالحهم طالما أن أحدهم — وهو رافع الطعن — كان يمثلهم في الخصومة ويكفي بيان اسمه في الحكم . ومن ثم فلا يصح التحدى بنص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات .

٤ — إذ كان البين من أوراق الدعوى أن الراسى عليه المزداد — باتفاقه مع البنك الدائن مباشر الإجراءات — لم يودع الثمن بخزينة المحكمة بعد رسو المزداد عليه بل أداه مباشرة إلى البنك الطاعن على أقساط بفوائد تأخيرية بواقع ٩٪ ، ومؤدى هذا أن البنك قد حصل على الثمن في تاريخ رسو المزداد وأقرضه للرأسى عليه المزداد المذكور بفوائد اتفاقية ولم يثبت حصول توزيع بشأن هذا الثمن فإنه لا محل لاحتساب فوائد على المدين من تاريخ رسو المزداد لاستفاء السبب وهو تراخي السداد للدائن حتى تاريخ التوزيع النهائي باعتباره الواقعة المنشئة لالتزام المدين بالفوائد عن تلك الفترة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى ٤٤١ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى دمنور

ضد بنك الأراضى الطاعن بطلب الحكم ببراءة ذمته من مبلغ ٥٩٣٠ جنيتها و ٦٧٩ مليا المتخذ بشأنه إجراءات نزع ملكية أطيانه البالغ مساحتها ٢٦ فداناً و ١١ قيراطاً و ١٠ أسهم ومحسور كافة التسجيلات المتوقعة عليها لصالح البنك المذكور ، وقال فى بيان دعواه إنه بموجب عقد رسمى محرر فى ٨/١٠/١٩٠٦ اقترض ... .. وآخرون من هذا البنك مبلغ ٣٠٠٠ ج يسدد على أقساط سنوية بفائدة ١/٧ ٪ ، وتأميناً لهذا القرض رهن هؤلاء المدينين أطيانا زراعية مساحتها ٤٧ فداناً و ٦ قراريط و ٤ أسهم ، وبمقتضى سجل بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٠٩ اشترى مورثه المرحوم ... .. من هذه الأطيان المرهونة المساحة السالف بيانها والتي يباشرك إجراءات نزع ملكيتها رغم حصوله على مبلغ ٥٦٦٨ جنيتها و ٧٦٩ مليا لحساب هذا القرض منه مبلغ ٢٤١٨ جنيتها و ٢٥٩ مليا سدده بموجب إيصالات والباقى أقر البنك بسداده على النحو الثابت بالإعلانات المرسلة منه للمطعون ضده وإخوته بتاريخ ٦/٦/١٩٢٧ ، ١٩/٨/١٩٤٤ ، ومن جهة أخرى فقد نزع ملكية باقى أطيان المدينين المرهونة له فرسا مراد بعضها على ... .. بمبلغ ١١٨٨ جنيتها وجزء آخر على ... .. بمبلغ ٩٠٠ جنيتها ، كما نزع الحكومة ملكية الجزء الباقى نظير مبلغ ٤٠٠٠ جنيتها و ٤٥٢ مليا واستلم البنك هذه المبالغ ، وأنه لما كان مجموع ما حصله البنك منه ( أى المطعون ضده ) ومن إخوته يزيد عن أصل الدين وفوائده ورغم ذلك فإنه يباشرك إجراءات نزع ملكية أطيانه مما اضطره لإقامة دعواه بالطلبات السابقة وبتاريخ ٢١/٣/١٩٥٥ قضت المحكمة — قبل الفصل فى الموضوع — بنسب الخبير الحسابى بمكتب خبراء وزراء العدل بدمهور لإجراء تصفية حساب السلفة موضوع عقد الرهن الرسمى المؤرخ ٨/١٠/١٩٠٦ ، وبعد أن قدم الخبير تقريره فى ٥/٤/١٩٦٠ اعترض البنك على هذا التقرير فأعادت المحكمة المأمورية إلى الخبير لبحث الاعتراضات التى أثارها البنك ، وقدم الخبير تقريره الثانى المؤرخ ٢١/٣/١٩٦٦ متنبها فيه إلى أن جملة ما سددته المدينون تحت حساب السلفة بلغت ٧٣١٤ جنيتها و ١١٣ مليا ، وأنهم بذلك قاموا بسداد رأس مال السلفة بالكامل مع الفوائد وفوائد التأخير والمصروفات فى ١٠/٢/١٩٣٠ فإن المبالغ التى حصلها البنك بعد هذا التاريخ كانت زائدة عن المطلوب



وجعلتها ١٢١٠ جنيها و ٦٤٦ مليا — وبجلسة ١٩٦٦/١١/٢ أضاف المدعى (المطعون ضده) إلى طلباته السابقة طلب الزام البنك بأن يرد له هذا المبلغ وفوائده بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد وتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢١ حكمت محكمة أول درجة (أولا) في الدعوى الأصلية ببراءة ذمة المدعى من مبلغ ٥٩٣٠ جنيها و ٦٨٩ مليا موضوع دين الرهن ... (ثانيا) في الدعوى الفرعية بإلزام البنك بأن يؤدي للمدعى ١٢١٠ جنيها و ٦٤٦ مليا وفوائده القانونية بواقع ٤٪ سنويا اعتبارا من ١٩٦٦/١١/٢ حتى السداد، استأنف للبنك هذا الحكم بالاستئناف ١٦٣ سنة ٢٧ ق الاسكندرية — وتاريخ ١٩٦٨/٤/١١ قضت المحكمة — قبل الفصل في موضوع الدعويين الأصلية والفرعية — باعادة المأمورية إلى مكتب خبراء وزارة العدل لفحص اعتراضات البنك التي أبدتها بصحيفة الاستئناف على تقرير الخبير السابق وكذلك لبيان صاحب الحق في المبالغ المدفوعة للبنك زيادة عن دين السلفة وفوائده إن وجدت — وبيان ما إذا كان المستأنف عليه له حق في هذه المبالغ كلها أو بعضها ومقدار ما ينحصر منها — وبعد أن قدم الخبير تقريره المؤرخ ١٩٦٩/١٠/٧ عاد البنك إلى الاعتراض عليه بينما طلب المطعون ضده اعتماده والحكم له شخصيا بالمبلغ محل الدعوى الفرعية بمقوله أنه هو الذي دفعه للبنك من ماله الخاص وطلب احتياطا الحكم لورثة المرحوم ... .. بهذا المبلغ من باب الاحتياط الكلى الحكم له بنصيبه بالميراث فيه — وتاريخ ١٩٧٢/٣/١٩ حكمت محكمة الاستئناف (أولا) في الدعوى الأصلية ببراءة ذمة ورثة ... .. من مبلغ ٥٩٣٠ جنيها و ٦٨٩ مليا موضوع دين الرهن — (ثانيا) في الدعوى الفرعية بإلزام البنك المستأنف بأن يدفع لورثة ... .. بمبلغ ٧٩٥ جنيها و ٩٥٢ مليا وفوائده القانونية بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩٦٦/١١/٢ حتى السداد — طعن البنك في هذا الحكم بطريق التقض ، ودفع المطعون ضده بعدم قبول الطعن شكلا للتقرير به من غير ذي صفة وبرفضه موضوعا — وقدمت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها الرأي برفض هذا الدفع وفي موضوع الطعن بنقض الحكم المطعون فيه — وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فخلدت جلسة نظره وفيها التزمت النيابة وأيدها.

ونحيث إن مبنى الدفع المبدي من المطعون ضده أن التوكيل رقم ٢٥٢٣ سنة ١٩٦٧ توثيق القاهرة الذي باشر بموجب الأستاذ ... .. المحامي التقرير

بالطعن بالنقض لم يصدر من رئيس مجلس الإدارة الجديد للبنك وهو الأستاذ ... .. عملاً بالقرار الجمهوري رقم ٢٤٦٨ سنة ١٩٧١ الصادر في ١٤/١٠/١٩٧١ ، فضلاً عن أن ادماج بنك الأئتمان العقاري بالبنك الطاعن بموجب القرار الجمهوري ٢٤٢٢ سنة ١٩٧١ يسقط ذلك التوكيل القديم لأن هذا الإدماج يؤدي إلى اختلاف كيان البنك الطاعن عن كيانه السابق مما يقتضى صدور توكيل جديد ، هذا إلى أن التوكيل المشار إليه لم يصدر من رئيس مجلس الإدارة السابق الذى يملك وحده حق تمثيل البنك أمام القضاء طبقاً لقانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ وإنما صدر من مدير إدارة المراقبة العامة ومدير إدارة قضايا البنك حالة إنهما لا يملكان هذا الحق .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أن الثابت بالتوكيل المذكور أنه صادر من هذين المديرين بصفتهما نائبين عن البنك العقاري المصرى عن نفسه وبصفته مصفياً لبنك الأراضى وذلك بناء على السلطات المخولة لهما بموجب القرار الصادر من مجلس إدارة البنك والمرفق بحضر الإيداع الموثق برقم ١٨٢٤ سنة ١٩٦٧ توثيق القاهرة والبين من هذا المحضر — الذى تم إيداعه بملف الطعن — أن رئيس مجلس الإدارة السابق قد فوضهما في تمثيل البنك أمام القضاء والإذن لهما في توكيل المحامين في الطعن بالنقض وذلك إعمالاً لحقه المخول له بنص المادة ٢٣ من القانون رقم ٣٢ سنة ١٩٦٦ في تفويض مدير أو أكثر في بعض اختصاصاته ، ولما كان هذا التوكيل قد صدر صحيحاً ممن يمثل مجلس الإدارة وقت صدوره فإن تغيير رئيس مجلس الإدارة في مرحلة لاحقة لصدور ذلك التوكيل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يؤثر في صحته ولا يوجب إصدار توكيل آخر من رئيس مجلس الإدارة الجديد لرفع الطعن بطريق النقض ، ولا ينال أيضاً من صحة هذا التوكيل إدماج بنك الأئتمان العقاري في البنك الطاعن إذ أن مؤدى هذا الاندماج هو انقضاء البنك المندمج وبقاء البنك الداخ (الطاعن) محتفظاً بشخصيته وكيانه ، لما كان ذلك فإن الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً يكون في غير محله .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينعى الطعن بالوجه الأول من السبب الأول ، وبالوجوه الأولى والثانية من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه



مخالفة القسانون والبطلان لعيوب شابت تسبيبه ، وفي بيان ذلك يقول إن المطعون ضده أقام دعواه الابتدائية بصفته الشخصية طالبا الحكم ببراءة ذمته هو من دين البنك وأضاف طلب الحكم لنفسه برد ما حصله البنك زائد عن دينه وقضى له الحكم الابتدائي في الطلبين بهذه الصفة ، إلا أن الحكم المطعون فيه عدل من تلقاء نفسه صفة الخصوم في الدعوى الأصلية من الحكم ببراءة ذمة المطعون ضده إلى براءة ذمة ورثة المرحوم ... .. وبالنسبة للدعوى الفرعية فإنه رغم ما قرره المطعون ضده من أن حقه في المطالبة بالمبلغ المدفوع بالزيادة مستمد من قيامه وحده دون باقى الورثة بأداء هذا المبلغ إلى البنك فإن الحكم المطعون فيه — وقد رأى عدم ثبوت ما قرره المطعون ضده في هذا الخصوص — استجاب إلى طلبه الاحتياطي بتعديل صفته أمام محكمة الاستئناف وقضى لورثة المرحوم ... .. بالمبلغ محل تلك الدعوى مخالفا بذلك القانون إذ أن من طلب حقا لنفسه أمام المحكمة الابتدائية لا يجوز له أن يطالب به أمام محكمة الاستئناف باعتباره نائبا عن صاحب الحق لأن هذا يعتبر طلبا جديدا منه يمتنع قبوله في الاستئناف طبقا لنص المادة ٢٣٥ / ١ من قانون المرافعات — وإذا عدل من تلقاء نفسه شخص المحكوم له في الدعوى الأصلية دون أن ينبه الطاعن إلى ذلك لإبداء دفاعه فإنه يكون باطلا للاخلال بالحسم بحق الدفاع ، هذا إلا أن بيانات الحكم المطعون فيه تضمنت اسم المطعون ضده شخصيا بينما قضى المنطوق لصالح ورثة ... .. جملة دون بيان لأسمائهم مما يبطل الحكم عملا بنص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات ويشكك في حقيقة الخصم — هذا بالإضافة إلى أن مقدماته لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها إذ أثبت في مدوناته عن الدعوى الفرعية أن المطعون ضده لم يقدم الدليل على أنه هو شخصيا الذى أدى المبالغ المسددة للبنك حتى يسوغ القضاء له بالمبلغ الذى قال الخبير إن البنك حصله بالزيادة عن دينه والنتيجة الحتمية لذلك هو رفض دعواه بحالتها أو فى القابل قصر الحكم على حصته فى الميراث غير أن الحكم المطعون فيه قضى بالمبلغ كله لورثة المرحوم ... .. وكذلك الحال بالنسبة للدعوى الأصلية فإنه كان يتعين الحكم بعدم قبولها بحالتها أو لرفعها من غير ذى صفة أو قصر الحكم على براءة ذمة المطعون ضده من حصته فى الميراث .



وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن البين من الوقائع التي تضمنتها صحيفة الدعوى الابتدائية ومن المستندات المقدمة فيها أن المطعون ضده قد استهدف بدعواه — بصفته أحد ورثة المرحوم — .. .. — محاصمة البنك الطاعن — طالبا الحكم لتركة مورثة ممثلة في شخصه ببراءة ذمته من الدين المتخذ بشأنه إجراءات نزع ملكية الأطيان الزراعية المخلفة عن المورث آية ذلك ما قرره في صحيفة الدعوى من أن "مورثه اشترى من الأطيان المرهونة للبنك المساحة محل إجراءات نزع الملكية وقد تسدد للبنك مبلغ ٥٦٦٨ جنيه و ٧٦٩ مليا بموجب إيصالات وإقرارات من البنك معلنة له وإخوته " . . وبعد أن أشار إلى مبالغ أخرى حصلها البنك لحساب القرض قال " إنه يتبين من العملية الحسابية أنه وإخوته قاموا بسداد مبلغ ٧٢٥٧ جنيه و ٧٢٠ مليا بزيادة ٦٢٠ جنيه و ٢٣٩ مليا عن دين البنك وفوائده .. " — وقدم المطعون ضده حافظة مستندات برقم ٧ دوسيه بمنزلة الدعوى الابتدائية اشتملت على إيصالات سداد دين البنك بعضها صادر باسم مورثه والبعض الآخر باسمه وإخوته — ومؤدى ذلك أنه وإن لم يذكر المطعون ضده صراحة بصحيفة الدعوى أنه يمثل باقى الورثة في محاصمة البنك إلا أن صفته كوارث تنصبه خصما عن باقى الورثة واضحة جلية من بيانه لوقائع الدعوى بشقيها الأصلى والفرعى على حصد سواء طالبا الحكم للتركة نفسها بكل حقها ، وليس في أوراق الدعوى الابتدائية ما يدل على أن المطعون ضده قد جعل الحقوق التي يطالب بها حقوقا شخصية له ، كما أنه لا يستفاد من الحكم الابتدائي أنه قضى فيها على هذا الاعتبار ، فهو وإن لم يشر في منطوقه صراحة إلى أن الحكم لورثة المرحوم .. .. إلا أن المستفاد ضمنا من مدونات ذلك الحكم أنه قد التزم الوقائع التي عرضها المدعى بصحيفة دعواه والمستندات المقدمة فيها وحى — وعلى ما سلف البين — تؤدي إلى أن المطعون ضده قد خصم البنك الطاعن بصفته ممثلا للتركة ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ هو يبرز هذه الصفة وقضى في الدعوى على هذا الأساس فإنه لا يكون قد عدل شخص المحكوم له في الدعوى الأصلية أو استجاب لطلب جديد في الدعوى الفرعية وإنما قصد بيان هذه الصفة وتحميدها بما يتفق مع الواقع المطروح في الدعوى — وينبنى على ذلك أن طلب المطعون ضده أمام محكمة الاستئناف

الحكم له شخصيا بالمبلغ محل الدعوى الفرعية هو — في الواقع — الطلب الجديد الذي لا يقبل أمام محكمة الاستئناف والذي واجهته المحكمة بالرفض ، وأن ما طرحه المطعون ضده من طلب احتياطي في خصوص الدعوى الفرعية هو — في حقيقته — ذات الطلب الذي استهدفه أمام المحكمة الابتدائية ، ومتى كان الأمر كذلك فإنه لا يسوغ النعى على الحكم المطعون فيه بالاختلال بحق الدفاع ذلك أن المحكمة غير ملزمة بلفت نظر الخصم إلى مقتضيات دفاعه ، كما لا يصح من البنك الطاعن التحدى بنص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات إذ لا محل لأن يبين الحكم أسماء الورثة المحكوم لصالحهم طالما أن المطعون ضده وهو أحدهم كان يمثلهم في الخصومة — على ما سلف القول — ويكفي بيان اسمه في الحكم ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه وقد انتهى صحيحا إلى القضاء للتركة بالحق موضوع الدعوى بشقيها ، فلا يعيبه مواجهته طلب المطعون ضده الحكم له شخصيا بالمبلغ محل الدعوى الفرعية بمادونه عن إخفاقه في إثبات هذا الطلب والقضاء برفضه إذ أن ذلك لا يعني عدم ثبوت هذا الحق للتركة التي كان يمثلها ، لما كان ذلك فان النعى على الحكم المطعون فيه بهذه الوجوه من سببي الطعن يكون في غير محله .

وحيث إن حاصل النعى بالوجه الثاني من السبب الأول على الحكم المطعون فيه أنه رفض احتساب فوائد التأخير على ثمن العقار المرهون الذي رسامزاده على ... حتى تاريخ توزيع هذا الثمن مخالفا بذلك نص المادة ٥٦٨ من القانون المدني القديم التي تحكم علاقة المديونية إذ تنص بأن قيد الرهن يضمن الفوائد التي تستحق من وقت تسجيل تنبيه نزع الملكية إلى وقت توزيع ثمن العقار المرهون ، وقد ثار النزاع حول هذه المسألة بمناسبة فحص حساب الراسبي عليه المزداد المذكور إذ لوحظ أن ثمن مرسى المزداد لم يودع بخزينة المحكمة وإنما أدى ... الثمن مباشرة إلى البنك الطاعن ونظرا للتأخير في الوفاء به فقد إرتضى أن يؤدي عنه فائدة تأخير بالسعر — الذي إشرطه البنك ، وتعتبر هذه العلاقة بينهما علاقة قرض ولا تختلف هذه الفائدة في طبيعتها عن الفائدة التي يلتزم الراسبي عليه المزداد بدفعها إذا تأخر في إيداع الثمن بخزينة المحكمة وإن اختلفت عنها من حيث سعرها ، ولا يحول إقتضاؤها بين إستحقاق الفائدة التي يلتزم بها المدين حتى قفلى باب التوزيع إعمالا لحكم المادة سالفة البيان ، وإذ أقام الحكم



المطعون فيه قضاءه على أساس عدم الجمع بين الفوائد التي يلتزم بها المدين الراهن وتستمر سارية إلى وقت توزيع ثمن العقار المرهون وبين تلك التي يلتزم بها الراسى عليه المزاد لتأخره عن سداد الثمن والتي لا علاقة لها بالأولى فانه يكون مخطئا في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد، ذلك أن البين من أوراق الدعوى أن ... الراسى عليه المزاد — باتفاقه مع البنك لم يودع الثمن بخزينة المحكمة بعد رسو المزاد عليه بل أداه مباشرة إلى البنك الطاعن على أقساط بفوائد تأخير بواقع ٩٪/٦ ، ومؤدى هذا أن البنك قد حصل على الثمن فى تاريخ رسو المزاد وأقرضه الراسى عليه المزاد المذكور بفوائد إتفاقية ، ولم يثبت حصول توزيع بشأن هذا الثمن ، وبالتالى فلا محل لاحتساب فوائد على المدين ( المطعون ضده ) بعد تاريخ رسو المزاد لا تنفاه السبب وهو تراخى السداد للدائن حتى تاريخ التوزيع النهائى باعتباره الواقعة المنشئة لا لتزام المدين بالفوائد عن تلك الفترة ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر وقضى برفض احتساب فوائد تأخير على المطعون ضده بالنسبة لثمن العقار الذى رسا مزاده على ... .. يكون قد صادف صحيح القانون ، ويكون النعى عليه بهذا الوجه فى غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثالث من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون . إذ اعتمد تنازل سكرتير عام البنك عن المصروفات المستحقة له وقدرها ٦٠ جنيها و ٢١٥ مليا رغم تمسكه بأن هذا التنازل صادر ممن لا يملكه ، ذلك أن التنازل عن هذا الحق ليس إلا تبرعا لا يملكه خير مجلس الإدارة عملا بنص المادة ٤٠ من القانون ٢٦ سنة ١٩٥٤ ، ولا يتصور فى شأن هذا التنازل إقرار ضمنى له من البنك — على النحو الذى استدل به الحكم المصعون فيه — لأنه متى صدر التنازل أصلا ممن لا يملكه فلا قيمة له قانونا ولا يعتد إلا بالتنازل الصريح الصادر من مجلس إدارة البنك .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه فى هذا الخصوص على قوله ” أن الذى صدر منه هذا التنازل هو سكرتير عام البنك باعتباره ممثلا له ، وقد سكت البنك مدة طويلة عن هذا التنازل طوال سير



المدعين أمام المحكمة الابتدائية ولم تشملها اعتراضاته على تقرير الخبير الأول كما لم يثر هذا الاعتراض أمام الخبير الثاني الأمر الدال على أن البنك أقر هذا التنازل ... "ولما كان لمحكمة الموضوع سلطانها المطلق في أن تستخلص من الوقائع ما تراه من القرائن مؤديا عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها ، وكان من الثابت من تقرير الخبير أن المبلغ المتنازل عنه يمثل في الواقع مصاريف انتقال ونسخ وطبع ومعاينات أنفقها البنك بسبب الرهن الصادر لصالحه فلا يعد على أية حال من التبرعات ، فإنه لا مجال لتمسك البنك الطاعن بنص المادة ٤٠٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ خاصة وأنها تتناول حالة ما إذا تجاوز التبرع مائة جنيه وهي ما لم تبلغه المصاريف المتنازل عنها ، ومن ثم يكون النعى بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الرابع من السبب الأول وبالوجه الثالث من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون فضلا عن مسخ الوقائع ، والإخلال بحق الدفاع ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول أن ... .. كان قد استحق بموجب الحكم رقم ٣٤ سنة ٣٩ الاسكندرية الابتدائية المختلط مساحة ١ فدان ، ٢٢ قيراطا ، ١٣ سهما من ضمن الأطنان التي رسا مزادها على ... .. والتي كان قد احتسب البنك ثمنها خصما من أصل الدين ، وأنه تمسك أمام محكمة الاستئناف باعتراضه على تقرير الخبير لعدم استبعاد مبلغ ٢٤٩ جنيها و ٩٧ مليا قيمة تلك المساحة التي استحققت من المبالغ التي احتسبت على البنك ، وقدم إثباتا لذلك صورة تنفيذية رسمية من ترجمة الحكم المشار إليه ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعتد بتلك الصورة فأمسى على أن المطعون ضده نازع فيها وأن البنك لم يقدم الأصل الفرنسي ، حالة أن هذه الصورة مأخوذة مباشرة من الأصل الموجود ، وكان يتعين على المحكمة — من تلقاء نفسها — تحقيق مطابقة الصورة لأصلها بضم الأصل إلى ملف الدعوى ، وإذا أسقط الحكم المطعون فيه حجج الصورة دون مطابقتها على الأصل فإنه يكون قد خالف القانون كما أنه مسخ الثابت بهذا المستند بقوله أن ... .. كان يباشر إجراءات نزع الملكية بينما الثابت أنه هو الراسي عليه المزداد ، كذلك خلط الحكم المطعون فيه بين المساحة محل إجراءات نزع الملكية

التي جاء ذكرها بحكم الاستحقاق وقدرها ١٤ فدان و ١٤ قيراط وبين ما قاله البنك من أنه رسا مزاد ١١ فدان و ١٢ قيراط و ٢١ سهما على ... مع أنه لا تناقض في الحالين إذ ليس ثمة ما يمنع من أن تكون الإجراءات متخذة على مساحة ما وأن يرسو المزاد على جانب منها مما يجعل الحكم المطعون فيه مشوبا بالفساد في الاستدلال ، ومعيبا بالإخلال بحق الدفاع لرفضه طلب البنك إعادة القضية إلى الخبير لفحص اعتراضه والتحقق من دخول المساحة التي استحققت في ضمان البنك ووجوب استبعاد قيمتها من الحساب وهو دفاع جوهري يتغير به لو ثبت وجه الرأي في الدعوى .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله ” أن البنك لم يقدم أصل الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٤ سنة ٣٩ ق واكتفى بتقديم صورة رسمية من ترجمته ، وقد تمسك المستأنف ضده بعدم اعتماد تلك الصورة ... وترى المحكمة عدم الاعتداد بها لأن عدم تقديم أصل الحكم يعجز المحكمة والمستأنف ضده عن مراقبة صحة تلك الترجمة ، هذا فضلا عن أن الثابت من صورة الحكم أن إجراءات نزع الملكية من قبل ... عن أطيان مساحتها ١٤ فدان و ١٤ قيراط فأقام ... تلك الدعوى بطلب استحقاق مساحة قدرها ١ فدان و ٧ قيراط و ١٧ سهما من المساحة المنفذ عليها ... ولم يختصم البنك في الدعوى لا هو ولا المستأنف ضده — هذا في الوقت الذي يقر فيه المستأنف (الطاعن) في صحيفة الاستئناف ومذكراته أن الأطيان التي اتخذت بشأنها إجراءات نزع الملكية مساحتها ١١ فدان و ١٢ قيراط و ٢١ سهما وهي المساحة التي يدعى أنه استحق فيها للغير مساحة ١ فدان و ٢٢ قيراط و ١٣ سهما الأمر الدال على أن الأطيان الواردة في الحكم المذكور تخالف الأطيان المتخذ بشأنها إجراءات نزع الملكية في الدعوى الحالية ... ” ولما كان لمحكمة الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع في الدعوى ، وتقدير الأدلة المطروحة عليها ، وهي غير ملزمة بإجابة الخصوم إلى طلب إعادة المأمورية إلى الخبير متى وجدت في تقريره ومن القرائن الأخرى ما يكفي لإقناعها بالرأي الذي انتهت إليه ، وكان الطاعن قد سكت عند

منازعة المطعون ضده في صورة الحكم الصادر في دعوى الاستحقاق المشار إليها فلم يقدم الأصل ولم يطلب من المحكمة الانتقال إلى حيث يوجد لمطابقة الصورة عليه ، وكان الثابت من الاطلاع عليها أن ... مباشرة الإجراءات هو ذاته الراسى عليه المزاد ، وليس في أوراق الدعوى ما يدل على أن المذكور قد اتخذ أى إجراء لاسترداد قيمة المساحة التي استحققت بموجب الحكم المشار إليه ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد قام على أسباب سائفة لها أصل ثابت في الأوراق تكفى لحمله وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، ولا يعدو النعى عليه بهذين الوجهين أن يكون جديلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الرابع من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول أنه اعترض على تسوية الخبير - في الصفحة ١٧ من تقريره - والمبلغ ٨٠٠ جنيه ثمن جزء من العقار المنزوعة ملكيته خصما من أصل الدين ، حالة أن الثابت من اطلاع الخبير على قائمة التوزيع النهائي - صفحة ١٣ من التقرير - أنها حررت على أساس منح البنك ٧٧٩ جنيه و ٣٩٩ مليم وهو ما يجب احتسابه ، إلا أن الحكم المطعون فيه رفض اعتراضه مقررًا أن الخبير احتسب المبلغ على هذا الأساس وليس على أساس ٨٠٠ جنيه ، وبذلك يكون قد خالف الثابت بالصفحة ١٧ من تقرير الخبير .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الاعتراض بقوله " أنه مجهل إذ لم يبين البنك الموضع الذي أعاد فيه الخبير تسوية المبلغ باستئصال ٨٠٠ جنيه والواضح من تقرير الخبير عند فحص هذا الاعتراض - صفحة ١٣ - أنه احتسب المبلغ المسدد للبنك على أساس ٧٧٩ جنيه و ٣٩٩ مليم وليس على أساس ٨٠٠ جنيه كما يدعى البنك ... " ، وهذا الذي قرره الحكم يتفق مع الواقع الثابت بالأوراق ، ذلك أن البين بتقرير الخبير المؤرخ ١٩٦٩/١٠/٧ -



الصفحة ١٧ — أنه يشير إلى تسوية الخبير السابق عليه، ثم انتهى التقرير المذكور —  
صفحة ٣١ — ٣٥ — إلى تسوية هذا المبلغ على أساس ٧٧٩ جنيه و ٣٩٩ مليم  
وليس على أساس ٨٠٠ جنيه كما يدعى البنك الطاعن، لما كان ذلك ، فان النعى  
على الحكم المطعون فيه بمخالفة الثابت بالأوراق يكون في غير محله .  
وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

## جلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٧٧ !

برئاسة من السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعضوية السادة المستشارين أحمد سيف الدين<sup>١</sup> سابق ، ومحمد عبد الخالق البغدادى ، وأحمد شيبه الحمد ، وسليم عبد الله .

( ٢٤٣ )

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٤ القضائية :

تقادم " التقادم المسقط " . تعويض . مسئولية .

دعوى المضرور بطلب التعويض المؤقت . تقطع سريان التقادم بالنسبة لطلب التعويض الكامل .  
ملة ذلك .

المطالبة القضائية بجزء من الحق تعتبر قاطعة للتقادم بالنسبة لباقي هذا الحق ما دام أن هذه المطالبة الجزئية تدل في ذاتها على قصد صاحب الحق في التمسك بكامل حقه وكان الحقان غير متغايرين بل يجمعهما في ذلك مصدر واحد<sup>(١)</sup> وإذا كان المطعون ضدها الأولى قد أقامت الدعوى بطلب إلزام المطعون ضده الثانى والطاعن متضامنين بأن يدفعها لها مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت وحكم لها بطلباتها فان هذه المطالبة الجزئية — وقد دلت على قصد المطعون ضدها المذكورة في التمسك بكامل حقها في التعويض — يكون من شأنها قطع سريان التقادم بالنسبة إلى طلب التعويض الكامل ذلك أنه لا تغاير في الحقين لاتحاد مصدرهما .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

( ١ ) قفص ١٠ / ١٢ / ١٩٥٩ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٠ ص ٧٥٦

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٦٨٥ سنة ١٩٧١ مدني نجح حمادي الجزئية على المطعون ضده الثاني والطاعن بصفته الرئيس الأعلى للجهات الإدارية التابعة لوزارة العدل بطلب الحكم بالزامها متضامين بأن يدفعها لها مبلغ ٥٠٠ جنيه ، وقالت في بيان دعواها أنه كان قد صدر لها الحكم رقم ٤٨٢ سنة ١٩٥٢ جزئي نجح حمادي للأحوال الشخصية لغير المسلمين بفرض نفقة على زوجها ، ثم تبين لها أن هذا الأخير امتصدر الحكم رقم ٤٧٣ سنة ١٩٥٣ شرعي الجيزة بأثبت تنازلا عن حكم النفقة وكان ذلك في غفلة منها وبموجب تنازل منسوب إليها زورا كما قضى المجلس الملى بفسخ زواجها بناء على انتحال بجهولة لشخصيتها وإقرارها أمام المجلس بمرضاها وإزاء ذلك تقدمت بشكوى لتحقيق هذا التزوير وأقامت اللجنة المباشرة رقم ٩٧١ سنة ١٩٥٧ بندر الجيزة وحكم فيها بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية ، ولعدم تحريك الدعوى الجنائية استطلعت الأمر فأفادتها النيابة بعدم علمها بتلك اللجنة ، ولما أقامت الدعوى رقم ١٣٤ سنة ١٩٦١ نجح حمادي للأحوال الشخصية ضد زوجها بطلب متجمد نفقتها أو حبسه قضى بوقفها حين الفصل في واقعة التزوير موضوع اللجنة المشار إليها ، وإذ ثبت خطأ المطعون ضده الثاني ( أمين سر الجلسة ) لعدم عرضه تلك اللجنة على النيابة لاتخاذ شئونها فيها باعتبار الواقعة جنائية فقد جوزى إداريا وتأيد هذا الجزاء من الطاعن في التظلم رقم ٢٢٨ سنة ١٩٦٩ ، فأقامت الدعوى ٢١٢ سنة ١٩٦٥ مدني بندر الجيزة بطلب الحكم بالزام المطعون ضده الثاني والطاعنة بصفتهما متضامين بأن يدفعها لها مبلغ ٥١ جنيها على سبيل اتعويض المؤقت وحكم لها بطلباتها وتأيد هذا الحكم في الاستئناف رقم ٣٩٠ سنة ١٩٦٨ الجيزة ، ثم رفعت الدعوى الماثلة بطلب كامل اتعويض — وبتاريخ ١٩٧١/٦/١٣ قضت محكمة نجح حمادي الجزئية بعدم اختصاصها محلها وقيمتها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة الجيزة الابتدائية وقيدت برقم ١٠٦٦ سنة ١٩٧١ وطلب الطاعن نصفته الحكم له على تابعه المطعون ضده الثاني بما عسى أن يحكم به عليه — وبتاريخ ١٩٧٢/١٢/٣١ حكمت في الدعوى الأصلية بالزام المدعى عليهما



متضامنين بأن يدفع المدعى مبلغ عشرين جنيها ، وفي الدعوى الفرعية بالزام المدعى عليه الأول بأن يدفع للمدعى عليه الثاني بصفته مبلغ عشرين جنيها — استأنفت المدعية ( المطعون ضدها الأول ) هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٦٦ سنة ٩٠ قضائية القاهرة طالبة تعديله إلى المبلغ السابق طلبه بصحيفة دهواها الابتدائية ، كما استأنفه المدعى عليه الأول ( المطعون ضده الثاني ) طالبا إلغائه ورفض الدعوى — وقررت محكمة الاستئناف ضم الاستئنافين لبعضهما ليصدر فيهما حكم واحد — وبتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٣ حكمت بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى الزام المطعون ضده الثاني والطاعن بصفته بأن يدفع للمطعون ضدها الأولى مبلغ ٥٠٠ جنيه — طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض — وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن — وإذا عرض على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها وتنازل الطاعن عن السبب الأول من سببي الطعن .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون إذ قضى برفض الدفع بسقوط حق المطعون ضدها الأولى في دعوى التعويض الكامل بالتقادم الثلاثي طبقا لنص المادة ١٧٢ من القانون المدني استنادا إلى أن دعوى المطالبة بالتعويض المؤقت التي أقامتها المطعون ضدها المذكورة واستئناف الحكم الصادر فيها يقطع التقادم ، حالة أن الدعويين مختلفتان من حيث قيمة الضرر المطالب بالتعويض عنه في كل منهما مما لا يجعل المطالبة القضائية بالتعويض المؤقت قاطعة للتقادم بالنسبة لدعوى التعويض الكامل ، وإذا كان الثابت أن المطعون ضدها الأولى قد علمت بالضرر وبمحدثه من تاريخ رفع دعوى التعويض المؤقت في سنة ١٩٦٥ ولم ترفع دعوى التعويض الكامل إلا في سنة ١٩٧١ فإن الدفع بسقوط هذه الدعوى بالتقادم الثلاثي يكون على أساس سليم من القانون وإذا خالف الحكم هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن المطالبة القضائية يجرى من الحق تعتبر قاطعة للتقادم بالنسبة لباقي هذا الحق مادام أن هذه المطالبة

الجزئية تدل في ذاتها على قصد صاحب الحق في التمسك بكامل حقه وكان الحقان غير متغايرين بل يجمعهما في ذلك مصدر واحد ، لما كان ذلك وكانت المطعون ضدها الأولى قد أقامت الدعوى ٢١٢ سنة ١٩٦٥ بنذر الجزية بطلب إلزام المطعون ضده الثاني والطاعن متضامنين بأن يدفعها لها . بلغ ٥١ على سبيل التعويض المؤقت وحكم لها بطلباتها ، فإن هذه المطالبة الجزئية — وقد دلت على قصد المطعون ضدها المذكورة في التمسك بكامل حقه في التعويض — يكون من شأنها قطع مريان التقدم بالنسبة إلى طلب التعويض الكامل ذلك أنه لا تغاير في الحقين لاتحاد مصدرهما ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر في قضائه برفض الدفع بالتقدم فإنه يكون قد صادف صحيح القانون ، ويكون النعى عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أديب قصبجي وعضوية السادة المستشارين :  
مدوح عطية ، وشرف الدين خيرى ، ومحمد عبد العظيم عيد ، وأحمد شوقي المليجي .

( ٢٤٤ )

الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٢٤ القضائية :

عمل "أجر" .

ثبت أن مرتب العامل يقع بين حدى ربط الفئة المقررة الوظيفة التى حصل عليها بعد  
اجراء التعادل أثره . استحقاق العلاوات المقررة لنفسه هذه الوظيفة حتى يصل انهاء مربوطها  
اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢

مؤدى نص الفقرتين الخامسة والأخيرة من المادة ٦٤ من لائحة العاملين  
بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦  
لسنة ١٩٦٢ . أنه إذا تبين بإجراء التعادل أن المرتب الذى يتقاضاه العامل  
يتجاوز نهاية مربوط الفئة المالية المقررة لوظيفته فإنه يستمر فى تقاضى ذات  
المرتب بصفة شخصية حتى تستهلك الزيادة مما يحصل عليه فى المستقبل من  
بدلات أو علاوات أما إذا وقع مرتب العامل بين حدى ربط الفئة المالية  
المقررة للوظيفة الجديدة فإنه يستمر فى صرف هذا المرتب مع أحقيقته فى العلاوات  
الدورية المقررة لفئة وظيفته حتى يصل إلى نهاية مربوطها . متى توافرت  
شروط منح تلك العلاوات المنصوص عليها فى المادتين ٢٤ و ٢٥ من لائحة  
العاملين المشار إليها .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .



حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٥٦٦ سنة ١٩٦٩ عمال كلى القاهرة على الشركة المطعون ضدها طالبا الحكم بأحقية تسوية حالته على الفئة الثامنة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وقال بيانا لدعواه أنه يعمل سائق سيارة بالشركة منذ ١ / ١٠ / ١٩٥٩ بأجر شهري مقداره ١٤ جنيها ، وفي أوائل سنة ١٩٦٣ استدعى لأداء الخدمة العسكرية ولما انتهت مدة تجنيده في ١٩٦٦/٢/١ وعاد إلى عمله فوجيء بأن الشركة قامت بتسوية حالته على الفئة العاشرة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ رغم أنها وضعت إقرانه في الفئة الثامنة ، وإذ لم يستجب الشركة لتظلمه فقد أقام دعواه بطلباته سائلة البيان . وبتاريخ ١٩٧٠/٣/٨ حكمت المحكمة بنذب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المهمة المبينة في منطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ٧١/٣/٢٨ بأحقية الطاعن للفئة المالية الثامنة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ وضمنت أسباب حكمها قضاءها برفض الفروق المالية المطالب بها استأنفت الشركة المطعون ضدها هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ١٩٩١ سنة ٨٨ ق ، كما استأنفه الطاعن بالاستئناف رقم ١٩٩٨ سنة ٨٨ ق ، وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئنافين حكمت في ١٩٧٢/٤/٢٣ بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٧/٥/٢١ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل سبب الطعن خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن مقتضى أحقيته للفئة الثامنة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ هو أن يمنع علاوات هذه الفئة إلى أن يصل مرتبه إلى نهاية مربوطها ، إلا أن الحكم المطعون فيه ساير الخطأ الذي وقع فيه الخبير ظنا بأن الانطلاق بالعلاوات يبدأ من بداية مربوط الفئة ، بدلا من إضافتها إلى المرتب الفعلي الذي يتقاضاه العامل عند التسوية مادام يقل عن نهاية مربوط تلك الفئة .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك لأنه لما كانت لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وبعد أن أوردت في المادتين ٦٣ ، ٦٤ منها قواعد توصيف وتقييم الوظائف وتعادلها وتسوية حالات العاملين ، نصت في الفقرتين الخامسة والأخيرة من المادة ٦٤ على أن يمنح العاملون المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقا لتعادل المنصوص عليه اعتبارا من السنة المالية التالية ، على أنه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعادل المشار إليه فيمنحون مرتباتهم التي يتقاضونها فعلا بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية ، فإن يؤدي ذلك إنه إذا تبين بأجراء التعادل أن المرتب الذي يتقاضاه العامل يتجاوز نهاية مربوط الفئة المالية المقررة لوظيفته فإنه يستمر في تقاضى ذات المرتب بصفة شخصية حتى تستهلك الزيادة مما يحصل عليه في المستقبل من بدلات أو علاوات أما إذا وقع مرتب العامل بين حدى ربط الفئة المالية المقررة للوظيفة الجديدة فإنه يستمر في صرف هذا المرتب مع أحقيته في العلاوات الدورية المقررة لفئة وظيفته حتى يصل إلى نهاية مربوطها متى توافرت شروط منح تلك العلاوات المنصوص عليها في المادتين ٢٤ ، ٢٥ من لائحة العاملين المشار إليها . لما كان ذلك وكان الأجر السنوى الأساسى المقرر للفئة الثامنة طبقا للجدول المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ هو ١٨٠ إلى ٣٦٠ جنيها مع علاوة دورية مقدارها ١٢ جنيها ، وكان الثابت على ما سجله الحكم المطعون فيه أن مرتب الطاعن عند التسوية هو ٢١ جنيها و ٢٧٥ ملياشهريا أى أنه يقع بين حدى ربط الفئة الثامنة التى قضى الحكم بأحقية لها اعتبارا من ١/٧/١٩٦٤ ، فإنه يستحق العلاوات الدورية المقررة لتلك الفئة — إذا ما توافرت شروط منحها — إلى أن يصل مرتبة إلى نهاية مربوط الفئة الثامنة وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم أحقية الطاعن للعلاوات الدورية رغم أن أجره لم يتجاوز نهاية مربوط الفئة الثامنة التى قضى بأحقية لها ، فإن يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ما يوجب نقضه .

## جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أديب قصبجي وعضوية السادة المستشارين محمد فاضل المرجوشي ، وممدوح عطية ، ومحمد عبد العظيم عيد ، وأحمد شوقي المليجي .

( ٢٤٥ )

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٤ القضائية :

عمل . تأمينات اجتماعية . تقادم " تقادم مسقط " .

التقادم الحولي م٠ ٦٩٨ مدني . قاصر على الدعاوى الناشئة عن عقد العمل عدم سرية نه على الدعاوى الناشئة عن قانون التأمينات الاجتماعية ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

إذ كانت هيئة التأمينات الاجتماعية — المطعون ضدها — تستند في مطالبة الطاعن بالمبلغ الذي طلب إعفائه منه إلى ما تفرضه في جانبه أحكام التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من التزامات باعتبارها رب عمل ، وكانت هذه التزامات ناشئة عن ذلك القانون مباشرة وليس مصدرها عقد العمل وكان التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٨٨ من القانون المدني هو تقادم خاص بالدعاوى الناشئة عن عقد العمل راعى المشرع فيه ملاءمة استقرار الأوضاع المترتبة على هذا العقد والمؤدية إلى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل على السواء ، فلا يسرى على تلك الإلتزامات وإنما تسرى في شأن تقادمها القواعد العامة للتقادم . فان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بالتقادم المستند إلى تلك المادة لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .



وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٧٣ لسنة ١٩٧١ مدني كلى بنى سوييف  
على الهيئة المطعون ضدها وطلب الحكم ببراءة ذمته من مبلغ ٤٢٢ جنيها و ٧٥٠ مليما ،  
وقال بيانا لها أنه بتاريخ ١٩٧١/١١/١٢ نبت عليه الهيئة بسداد هذا المبلغ على  
اعتبار إنه يمثل مستحققاتها قبله عن أربعة عمال كانوا يعملون بمدرسة خاصة  
أنشأها ، وإذ كان هؤلاء العمال قد انتهى عملهم في أغسطس سنة ١٩٦٥ وتم  
سداد الاشتراكات المقررة عنهم للهيئة ومن ثم تكون ذمته بريئة من ذلك المبلغ  
فقد أقام الدعوى بطلباته المتقدمة ، وبتاريخ ١٩٧٢/٥/١٧ — قضت محكمة أول  
درجة بتدب خير لمباشرة المأمورية الميينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم  
الخبير تقريره حكمت في ١٩٧٣/٣/٢٧ برفض الدفع بالتقادم وبرفض الدعوى  
بالنسبة لمبلغ ٣٥٢ جنيها و ٢١ مليما وببراءة ذمة الطاعن من باقي المبلغ الذي تطالبه به  
الهيئة — استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف بنى سوييف رقم ٤٦  
سنة ١١ ق وبتاريخ ١٩٧٣/١٢/٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف —  
طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت  
فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة  
١٩٧٧/٥/٢١ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون  
فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم رفض  
الدفع بالتقادم المقرر بالمادة ٦٩٨ من القانون المدني على سند من القول بأن  
الحقوق الواردة بقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ مصدرها  
هذا القانون الذي رتبها للمستحقين وليس عقد العمل ، في حين أن تلك الحقوق  
أنما أنشأها عقد العمل وحددها ونظمها قانون العمل ، وأنه وإن كان قانون  
التأمينات الاجتماعية قد نقل الالتزام بأدائها من عاتق رب العمل إلى عاتق  
الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية التي حلت محله إلا أنها تظل مع ذلك خاضعة  
لقواعد عقد العمل وأحكامه ومنها التقادم المنصوص عليه في تلك المادة .

وحيث إن هذا النعي غير سديد، ذلك أنه لما كانت الهيئة المطعون ضدها تستند في مطالبة الطاعن بالمبلغ الذي طلب إعفاءه منه إلى ما تفرضه في جانبه أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادرة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من إلتزامات باعتباره رب عمل وكانت هذه الإلتزامات ناشئة عن ذلك القانون مباشرة وليس مصدرها عقد العمل ، وكان التقدم المنعوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدني هو تقدم خاص بالدعوى الناشئة عن عقد العمل راعى المشرع فيه ملائمة استقرار الأوضاع المترتبة على هذا العقد والمؤدية إلى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل على السواء ، فلا يسرى على تلك الإلتزامات وإنما تسرى في شأن تقدمها القواعد العامة للتقدم ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بالتقدم المستند إلى تلك المادة لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ومن ثم يكون النعي عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أخذ بتقرير الخبير رغم ما شابه من خطأ في حساب المبالغ المستحقة للهيئة إذ أجرى الخبير خصم رصيد الاشتراكات المسددة من الغرامات وفوائد التأخير في حين أنه يجب الإعفاء من هذه المبالغ الإضافية بأكملها أعمالا لحكم القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٠ ، بما أن الخبير بعد أن قام بحساب مكافأة نهاية الخدمة للعمال أضافت إليها الفوائد مع أن الهيئة لم تطالب بها، ويضيف الطاعن أنه قدم لمحكمة أول درجة المستندات الدالة على سداد الاشتراكات المستحقة للهيئة إلا أن الخبير لم يعرض في تقريره لبحث هذه المستندات ، مما يعيب الحكم فضلا عن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بالقصور المبطل .

حيث إن هذا النعي بشقيه والذي يقوم على خطأ الخبير في حساب مستحقات الهيئة المطعون ضدها قبل الطاعن غير مقبول ، ذلك أن الطاعن لم يقدم صورة رسمية من تقرير الخبير للتدليل على ما ورد به خاصة بذلك مما يجعل نعيه مجردا عن الدليل .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١١ من يولية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الأسويلى وعضوية السادة المستشارين :  
جلال عبد الرحيم عثمان ، و محمد كمال عباس ، و صلاح الدين يونس ، والدكتور ابراهيم على  
صالح

( ٢٤٦ )

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٤ القضائية :

ضرائب " ضريبة التركات " .

الأموال الخلفة عن المورث . خضوعها لرسم الأيلولة وضريبة التركات عدا ما نص على استبعاده  
أو إعفائه صراحة . طلب خصم ما أداه المورث من ضريبة على ما آل إليه من تركة شقيقه .  
لا سند له

مؤدى نص المادتين ١٢ ، ١٧ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ والمحال إلى  
أحكامه من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ يدل على أن المشرع قد أخضع جميع  
الأموال الخلفة عن المتوفى أيا كان نوعها لرسم الأيلولة وضريبة التركات عدا  
ما نص على استبعاده وإعفائه صراحة من الرسم والضريبة وإنه لا يستبعد من  
التركة إلا الديون والإلتزامات المستحقة عليها والتي لم تسدد حتى تاريخ الوفاة  
غير أن المشروع رأى تخفيض الضريبة والرسم على الأموال التي تكون قد آلت  
إلى المتوفى بطريق الإرث أو مافى حكمه خلال الخمس السنوات السابقة على  
وفاته إذا ما كان قد أوفى عنها رسم الأيلولة حتى لا تستغرقها كلها أو بعضها  
الضريبة أو الرسم إذا حدثت الوفاة في أوقات متقاربة — لما كان ذلك وكان  
الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر وقضى بعدم أحقية الطاعنين في طلب  
خصم رسم الأيلولة وضريبة التركات التي سدها مورثهم حال حياته عن تركة  
شقيقه المرحوم — — — فإنه يكون قد حصل فهم الواقع في الدعوى تحصيلها  
صحيحا وأنزل حكم القانون صحيحا على ما حصله بأسباب سائغة تكفى لجملة .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما بين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تحصل في أن مأمورية ضرائب نجع حمادى قدرت تركة مورث الطاعنين ... .. بمبلغ ٥٤٠٨٠٦ جنيه و ٠٥٧ مليم وإذ أعترض الطاعنون وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي قررت بتاريخ ١٣/٥/١٩٦٩ باعتبار صافي التركة ٣٢٩٥٥ جنيه و ١٨٤ مليم فقد أقام الطاعنون الدعوى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٩ تجارى قنا الابتدائية طعنا على هذا القرار طالبين الحكم بتعديله إلى اعتبار صافي التركة مبالغ عشرين ألف جنيه . وبتاريخ ٢٣/٦/١٩٧١ حكمت المحكمة بنذب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المأمورية الميينة بمنطوق ذلك الحكم وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ٢٥/٤/١٩٧٣ بتأييد القرار المطعون فيه . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥ لسنة ٤٨ ق أسيوط . وبتاريخ ١٩/١٢/١٩٧٣ قضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا . .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد هو مخالفة القانون والخطأ في فهم الواقع في الدعوى والاخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن مورثهم سدد عن الحصبة التي آلت إليه من تركة أخيه ضريبة التركات ورسم الأيلولة ورسم البلدية وقد طلبوا خصم تلك الضرائب من قيمة إجمالى التركة إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الخصم بحجة أن ما أداه المورث من ضرائب ليس له من أثر سوى أن يخفض رسم الأيلولة إلى النصف وفي ذلك مخالفة للقانون كما أن المحكمة قد أخطأت فهم الواقع في الدعوى إذ اعتبرت مطالبهم

بخصم الضرائب المدفوعة منازعة في قيمة الرسم المستحق ، هذا إلى أن الطاعنين ذكروا في صحيفة طعنهم سالفة الذكر أن قيمة الأطنان الزراعية التي آلت إلى مورثهم عن شقيقه ... .. وقلرها ١٦ فدان احتسبت مرتين ضمن أصول الشركة إحداهما ضمن مبلغ الـ ١١١١٧ جنيها و ٦٤٥ مليا الذي وصف بأنه مقنن ما آلت إلى المورث عن شقيقه وثانيهما في مبلغ الـ ١٨٨٩٨ جنيها و ٧٠٥ مليا الذي قدرته اللجنة كقيمة للأطنان الزراعية المخلفة عن المورث ورغم أهمية هذا الدفاع فإن الخبير المنتدب في الدعوى لم يعن ببحثه وكذلك الحكم المطعون فيه .

وحيث إن النعمى مردود في شقيقه الأولاني والثانيان النص في المادة ١٢ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات والمحال إلى أحكامه من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ على أن "يشمل التركات الخاضعة لرسم الأيلولة جميع الأموال التي تتألف منها الشركة منقولة أو ثابتة والنقود والأوراق والإيرادات المرتبة لدى الحياة .. وذلك كله بعد خصم ما على الشركة من الديون" والنص في المادة ١٩ من ذات القانون على أن ينخفض رسم الأيلولة إلى النصف من الأموال التي تكون قد آلت إلى المتوفى بطريق الإرث أو مافي حكمه في خلال الخمس سنوات السابقة لوفاة ويكون قد أدى عنها رسم أيلولة "بدل على أن المشرع قد أخضع جميع الأموال المخلفة لرسم الأيلولة وضريبة التركات عدا مانص على استبعاده وإعفائه صراحة من الرسم والضريبة ، وأنه لا يستبعد من الشركة إلا الديون والالتزامات المستحقة والتي لم تسدد حتى تاريخ الوفاة غير أن المشرع رأى تخفيض الضريبة والرسم على الأموال التي تكون قد آلت إلى المتوفى بطريق الإرث أو مافي حكمه في خلال الخمس سنوات السابقة على وفاته إذا كان قد أدى عنها رسم الأيلولة حتى لا تستغرقها كلها أو بعضها الضريبة والرسم لو حدثت الوفاة في أوقات متقاربة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى بعدم أحقية الطاعنين في طلب خصم رسم الأيلولة وضريبة التركات وضريبة الأيلولة التي سدها مورثهم حال حياته عن شركة شقيقه ... .. فإنه يكون قد حصل لهم الواقع في الدعوى تحصيلها صحيحا وأنزل حكم القانون صحيحا على ما حصله بأسباب سائغة تكفي لجملة . والنعمى

مردود في شقه الأخير بأن الحكم المطعون فيه أورد في أسبابه "ونظرا لأن المورث قد آلت إليه تركة أخيه .. .. باعتبار الوارث الوحيد البالغ قدرها من الأراضي الزراعية ١٦ فدانا و ٧ قراريط و ٤ سهماء فقد اضافتها المأمورية إلى تكليف المورث والبالغ ٧٩ فدانا و ٩ قراريط و ٤ سهماء وأصبح ما تركة المورث ١٠٥ فدانا و ١٦ قراطا و ٩ سهماء أي أن المأمورية قدرت تركة مورث الطاعنين أولا ثم أضافت إليها نصيب المورث من تركة أخيه .. .. وبالتالي لا يكون هناك أي تكرار للساحة التي ورثها المورث من أخيه" وهي أسباب سائغة تكفي للرد على ما أثاره الطاعنون في هذا الصدد مما لا مجال معه للقول بوجود إخلال بحق الدفاع .

وحيث أنه لما تقدم بيانه يتعين رفض الطعن .



## جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضوية السادة المستشارين :  
محمد مصطفى المنفلوطي ، وحسن السنباطي ، ورأفت عبد الرحيم ، ومحمد حسب الله .

( ٢٤ )

الطعن رقم ٦١١ لسنة ٤٢ القضائية :

( ٢٤١ ) عمل " الأجر " .

( ١ ) العاملون بالشركات التابعة للوحدات العامة تجريد مرتباتهم اعتباراً من ١٩٦٢/١٢/٢٩ تاريخ العمل باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وحتى يتم التعادل . عدم استحقاقهم أية علاوات اجتماعية خلال تلك الفترة

( ٢ ) منح علاوة اجتماعية لزملاء العامل بعد فقاذا اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالمخالفة لأحكامها . عدم جواز طلب العامل المساواة بهم في الأجر . لامساواة فيما يتم على خلاف القانون .

١ - مقتضى نص المادتين ٦٣ و ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للوحدات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ هو تجريد مرتبات العاملين بهذه الشركات اعتباراً من تاريخ العمل بهذه اللائحة في ١٩٦٢/١٢/١٩ وإلى أن يتم تعادل الوظائف وتسوية حالاتهم طبقاً لهذا التعادل ومن ثم يجب أن تظل تلك المرتبات ثابتة خلال هذه الفترة دون تعديل أو إضافة حتى ولو كانت هذه الإضافة في حدود نظام الشركة . وتأكيذاً لذلك نصت المادة الثانية من مواد إصدار القرار الجمهوري المشار إليه في فقرتها الثانية على عدم سرية القواعد والنظم الخاصة بإعانة غلاء المعيشة على هؤلاء العاملين وبذلك فإنه لا يعد من حق الطاعن اقتضاء أية علاوة إضافية كالعلاوة الاجتماعية محل التداعي بعد العمل بتلك اللائحة إذ أنها لا تعد في واقع الأمر أن تكون صورة من صور إعانة الغلاء . ولما كان ذلك وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة السديدة وكان نص المادة الثانية المنوه عنها إنما منع سرية قواعد ونظم

إعانة فلاء المعيشة على العاملين بشركات القطاع العام باعتبار أن المرتبات المقررة لوظائفهم وفقا لتسوية حالاتهم هي مرتبات شاملة . فان النعى يكون على غير أساس .

٢ — متى كان العاملون بشركات القطاع العام فاقدى الحق فى اقتضاء العلاوة الاجتماعية بعد نفاذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فان تحدى الطاعن بأن الجمعية المطعون ضدها قد منحت هذه العلاوة لإقرانه العاملين بها . مع افتراض منحة — يكون قد وقع بالمخالفة لأحكام ذلك القرار الجمهورى فلا يسوغ استدلال الطاعن على إصدار قاعدة المساواة بينه وبين هؤلاء العاملين ولا يترتب له حق مساواته بهم فى الأجر إذ لا مساواة فيما يتم على خلاف القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن ... .. أقام الدعوى رقم ١٢١ سنة ١٩٧٠ عمال كلى القاهرة بطلب الحكم بأحققته فى العلاوة الاجتماعية المقررة بلائحة الجمعية المطعون ضدها اعتبارا من ١ / ١ / ١٩٦٤ مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وقال تبياناً لذلك أنه كان يعمل فى وحدات النقل التى أدمجت فى هذا التاريخ الأخير بالجمعية المطعون ضدها وإذ نصت لائحتها الداخلية فى المادتين ٧٩، ٧٥ منها على منح المتزوجين ذوى الأولاد وغيرهم من العاملين بها علاوة اجتماعية بالإضافة إلى إعانة فلاء المعيشة فقد صرفت لهم هذه العلاوة حتى ٣٠ / ٦ / ١٩٦٤ لكنهم امتنعوا دون مسوغ عن منحها له فأقام دعواه المائلة بطلاباته المنوه عنها ، وقد تدخل الطاعن فى تلك الدعوى بجلسة ١٧ / ٣ / ١٩٦٤ وبالصحيفة المعلنة إلى المطعون ضدها فى ٣ / ٥ / ١٩٧٠ مطالبا الحكم بذات

طلبات رافعها ومستندا إلى نفس الأسانيد التي ركن اليها مرردا أقواله فيها .  
ومحكمة الدرجة الأولى حكمت في ٩ / ٦ / ١٩٧٠ بقبول تدخل الطاعن في الدعوى  
وبأحقية — هو والمدعى فيها — في العلاوة الاجتماعية المنصوص عليها باللائحة  
الداخلية للجمعية المطعون ضدها وذلك اعتبارا من ١ / ١ / ١٩٦٤ مع ما يترتب  
على ذلك من آثار . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم باستئنافها الذي قيد  
برقم ٣٠٩٢ سنة ٨٧ ق مدني أمام محكمة استئناف القاهرة فقضت في ٣١ / ٥ / ١٩٧٢  
بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن — وزميله — طعن الطاعن على  
هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن  
وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها أصرت  
النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن بالسبب الأول  
منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تفسير القانون وتطبيقه من وجهين .  
أنه استند في قضائه برفض الدعوى إلى أن المادة الثانية من مواد إصدار القرار  
الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد ألغت العلاوة الاجتماعية شأنها في ذلك شأن  
إعانة غلاء المعيشة ، حالة أن تلك المادة إنما إقتصرت على وقف العمل بنظم  
إعانة الغلاء ولم تتعرض لنظم العلاوة الاجتماعية كما أن المادة ٦٨٣ من القانون  
المدني والمادة ٩٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وقواعد الجهاز المركزي  
للتنظيم والإدارة فرقت بين هذين النظامين المختلفين بالنسبة لأداة تقريرهما  
والحكمة من هذا التقرير وطريقة احتساب مبالغهما فضلا عن أن المادة الثانية  
آفة الذكر إستثناء من القاعدة العامة لا يجوز التوسع في تفسيره والقياس عليه  
فلا ينبغي تطبيقها على العلاوة الاجتماعية ما دام أنها قد نصت على وقف العمل  
بنظم إعانة غلاء المعيشة فقط — وثانيهما — أنه حتى وفقا للتفسير سالف الذكر  
الذي قضى به الحكم المطعون فيه فهو غير خاضع لأحكام المادة الثانية المشار  
إليها لأنها إنما تسري فقط على العاملين الذين سويت حالاتهم وفقا لأحكام القرار  
الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ومنحوا مرتبات هذه التسويات منذ تاريخ



سريان الآثار المالية المترتبة عليها في أول يوليو سنة ١٩٦٥ بينما أنه التحق بالعمل لدى الجمعية المطعون ضدها حتى تاريخ سابق عليه .

وحيث أن هذا النعى بوجهيه مردود ، ذلك أنه لما كان مقتضى نص المادتين ٦٣ ، ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ هو تجريد مرتبات العاملين بهذه الشركات اعتباراً من تاريخ العمل بهذه اللائحة في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ وإلى أن يتم تعادل الوظائف وتسوية حالاتهم طبقاً لهذا التعادل ، ومن ثم يجب أن تظل تلك المرتبات ثابتة خلال هذه الفترة دون تعديل أو إضافة حتى ولو كانت هذه الإضافة في حدود نظام الشركة وتأكيداً لذلك نصت المادة الثانية من مواد إصدار القرار الجمهوري المشار إليه في فقرتها الثانية على هدم سريان القواعد والنظم الخاصة بإعانة غلاء المعيشة على هؤلاء العاملين ، وبذلك فإنه لم يعد من حق الطاعن إقتضاء أية علاوة إضافية كالعلاوة الاجتماعية محل التداعي بعد العمل بتلك اللائحة إذ أنها لا تعدو في واقع الأمر أن تكون صورة من صور إعانة الغلاء ، لما كان ذلك وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة السديدة ، وكان نص المادة الثانية المنوه عنها إنما منع سريان قواعد ونظم إعانة غلاء المعيشة على العاملين بشركات القطاع العام باعتبار أن المرتبات المقررة لوظائفهم وفقاً لتسوية حالاتهم هي مرتبات شاملة فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، لأنه وقد حرّمه من إقتضاء العلاوة الاجتماعية في الوقت الذي يمنع فيه لأقرانه من العاملين يكون قد أهدر قاعدة المساواة في الأجور بين عمال صاحب العمل الواحد المقررة بالدستور وتشريعات العمل واتفاقيات العمل الدولية .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه متى كان العاملين بشركات القطاع العام فاقدي الحق في إقتضاء العلاوة الاجتماعية بعد نفاذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — على ما سلف بيانه — فإن تحدى الطاعن بأن الجمعية المطعون ضدها قد منحت هذه العلاوة لأقرانه العاملين بها — مع إقتراض

صحته — يكون قد وقع بالمخالفة لأحكام ذلك القرار الجمهوري فلا يسوغ استدلال الطاعن على إهدار قاعدة المساواة بينه وبين هؤلاء العاملين ولا يرتب له حق مساواته بهم في الأجر إذ لا مساواة فيما يتم عن خلاف القانون ومن ثم يضحى النعى على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص مفتقرا للصواب .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، إذ أغفل الرد على دفاع جوهرى تمسك به وهو أن حرمانه من العلاوة الاجتماعية ينطوى على إهدار لقاعدة المساواة الواردة في المادة ٥٣ من قانون العمل .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دعوى الطاعن المرفوعة بطلب العلاوة الاجتماعية موضوع التداعى إبتناء على أنه فاقد الحق في إقتضاها لأنها صورة من صور إعانه غلاء المعيشة التي منعت المادة الثانية من مواد إصدار قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ مريان القواعد والنظم الخاصة بها على العاملين بأحكام هذا القرار — ومنهم الطاعن — مما يحرمهم من حق الحصول عليها منذ تاريخ نفاذ ذلك القرار الجمهوري في ١٩٦٢/١٢/٢٩ وإذ كان قضاء الحكم هذا صحيحا في القانون وقد قام على دعامة سائغة كافية لحمله فلا عليه إن هو أفضل الرد على دفاع الطاعن المستند إلى قاعدة المساواة لأن محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصم في مختلف مناحى أقوالهم وحججهم والرد إستقلالا على كل حجة أو قول قد أثاروه ما دامت قد أقامت قضاءها على الحقيقة التي إقتنعت بها وأوردت دليلها ذلك أن قيام هذه الحقيقة فيه الرد الضمنى المسقط لكل دفاع يخالفه ، فمن ثم يكون النعى على الحكم بالقصور في هذا الشأن غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٢ من يونية سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أنور خلف وعضوية السادة المستشارين :  
حسن السنباطي ، والدكتور بشرى رزق فتیان ، وأفت عبد الرحيم ، ومحمد حسب الله .

( ٢٤٨ )

الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٣ القضائية :

( ٢٤١ ) عمل "عمولات المبيعات" .

( ١ ) العمولة على المبيعات . ماهيتها . مكافأة قصد منها إيجاد حافز على العمل ليس لها خطة الثبات . عدم استحقاق العامل لها إلا إذا تحقق سببها وهو قيامه بالبيع فعلا .

( ٢ ) لرب العمل أن يكلف العامل بعمل آخر غير المتفق عليه لا يختلف عنه اختلافا جوهريا أو نقله إلى مركز أقل ميزة . شرطه . أن تقتضي مصلحة العمل ذلك .

( ٣ ) حكم . قوة الأمر المقضي . عمل .

القضاء نهائيا باستحقاق العامل لعمولة التوزيع في فترة عمله بقسم البيع لاحجية له في دعوى  
ية بطلبه عمولة توزيع بعد نقله من القسم المذكور .

١ - إذ كان الواقع حسبما سجله الحكم المطعون فيه هو أن المطعون  
ضدها - رب العمل - كانت تمنح الطاعن عمولة على المبيعات إلى جانب أجره  
عندما كان يشغل وظيفة بائع حتى تم نقله إلى عمل آخر لا يتصل بالبيع  
أو التوزيع فإن هذه العمولة وإن كانت من ملحقات الأجر التي لا يجوز  
للمطعون ضدها أن تستقل بتعديلها أو إلغائها إلا أنها من الملحقات غير الدائمة  
التي ليس لها صفة الاستقرار والثبات إذ لا تدعو أن تكون مكافأة قصد منها  
إيجاد حافز في العمل بحيث لا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو قيامه  
بالبيع أو التوزيع الفعلي فإذا باشره العامل استحق العمولة بمقدار هذا التوزيع  
أما إذا لم يباشره العامل فلا يستحق هذه العمولة .



٢ - لرب العمل - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكلف العامل عملاً آخر غير المتفق عليه لا يختلف عنه اختلافاً جوهرياً وأن ينقله إلى مركز آخر أقل ميزة من المركز الذى كان يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك .

٣ - لا يحوز الحكم السابق - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - قوة الأمر المقضى بالنسبة للدعوى اللاحقة إلا إذا اتحد الموضوع فى كل من الدعوى واتحد السبب المباشر الذى تولدت عنه كل منهما ، هذا فضلاً عن وحدة الخصوم . وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن رفع الدعوى السابقة ضدها بطلب الحكم له بالعمولة التى يستحقها عن فترة كان يعمل خلالها بضم البيع وكانت طلبات الطاعن فى الدعوى الحالية هى الحكم له بتلك العمولة عن فترة لاحقة لنقله إلى عمل آخر لا يباشر فيه أعمال البيع فإن الدعوى تكونان مختلفتين سبباً لأن عمولة التوزيع . لا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو التوزيع الفعلى وينقل الطاعن من قسم البيع أصبح لا يباشر عملية التوزيع وينتفى لذلك سبب استحقاقه للعمولة . ولذلك يكون النعى على الحكم المطعون فيه بخالفته الحكم السابق فى غير محله .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون ضدها الدعوى رقم ٥٦٦٦ سنة ١٩٦٣ عمال جزئى القاهرة - التى قيدت برقم ٥٧٢ سنة ١٩٦٩ عمال كلى القاهرة بعد إحالتها إلى المحكمة الابتدائية - بطلب الحكم بتعديل مرتبه الشهرى إلى مبلغ ٣٤ جنيهاً و ٧٠٠ مليم اعتباراً من سبتمبر سنة ١٩٦١ مع صرف الفروق المستحقة له من هذا التاريخ حتى تاريخ رفع الدعوى . وقال بيانا لدعواه أنه كان يشغل وظيفة بائع بمعرض ٢٦ يوليه التابع للمطعون ضدها لقاء

أجر شهري مقداره ٢٦ جنيها يضاف إليه عمولة عن المبيعات بواقع  $\frac{1}{4}\%$  .  
وقد دأبت المطعون ضدها على صرف هذه العمولة له حتى أصبح يعتبرها جزءا  
من أجره ، إلا أنه فوجئ بوقف صرفها له في ١/٨/١٩٦٠ فأقام الدعوى ٤١٠٨  
سنة ١٩٦١ عمال جزئي القاهرة التي قضى له فيها باستحقاقه لمبلغ ٩٠ جنيها  
عمولة مبيعات عن المدة من ١/٨/١٩٦٠ حتى آخر يونيه سنة ١٩٦١ ثم نقل  
إلى الحسابات اعتبارا من سبتمبر سنة ١٩٦١ وأصبح يقبض مرتبه بدون إضافة  
العمولة وإذا كانت العمولة جزءا لا يتجزأ من الأجر فقد أقام دعواه بطلباته  
سالفة البيان - وبتاريخ ٩/٢/١٩٦٦ قضت محكمة أول درجة بنسب مكتب  
خبراء وزارة العدل لأداء المهمة المينة في منطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير  
تقريره حكمت في ٥/١٢/١٩٧٠ بإلزام المطعون ضدها بتعديل أجر الطاعن  
بجمعه ٣٣ جنيها و ١١٧ مليا وإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٦٣٦ جنيها و ٢٧ مليا فرق المرتب عن  
المدة من ١/٧/١٩٦١ حتى آخر مارس سنة ١٩٦٩ ، استأنفت المطعون ضدها هذا  
الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ١٤٠ سنة ٨٨ ق .  
وبتاريخ ٣/٥/١٩٧٣ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .  
طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت  
فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة وحددت لنظره  
جلسة ٥/٦/١٩٧٧ وفيها التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينسعى الطاعن بالسبب الأول منهما على  
الحكم المطعون فيه الخطأ في تفسير القانون وتطبيقه ، ذلك أنه قرر أن  
المادة ٢/٦٨٣ من القانون المدني التي تعتبر المبالغ التي يحصل عليها العامل جزءا  
من الأجر تقضى بأن النسبة المثوية التي تدفع إلى مستخدمى المحال التجارية عن  
ثمن ما يبيعونه لا عن ثمن جميع مبيعات المحل - وهو تفسير من الحكم للسادة  
غير صحيح إذ أن إجماع الفقه على أن العمولة لا يشترط لاستحقاقها أن تكون  
عن المبيعات الناتجة عن مجهود العامل الشخصى مباشرة ، كما أنها جزء  
لا يتجزأ من الأجر ومقررة للعامل وليس للوظيفة فإذا ما نقل العامل إلى  
وظيفة غير مقرر لها عمولة فإن ذلك لا يخل بحقه في تقاضى متوسط ما كان  
يحصل عليه من عمولة قبل النقل .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه لما كان الواقع حسبما سجله الحكم المطعون فيه هو أن المطعون ضدها كانت تمنع الطاعن عمولة على المبيعات إلى جانب أجره عندما كان يشغل وظيفة بائع بمعرض ٢٦ يوليه التابع لها وحتى سبتمبر سنة ١٩٦١ حيث تم نقله إلى عمل آخر لا يتصل بالبيع أو التوزيع فإن هذه العمولة وإن كانت من ملحقات الأجر التي لا يجوز للمطعون ضدها أن تستقل بتعديلها أو إلغائها ، إلا أنها من الملحقات غير الدائمة التي ليس لها صفة الاستقرار والثابت ، إذ لا تعدو أن تكون مكافأة قصدها إيجاد حافز في العمل بحيث لا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو قيامه بالبيع أو التوزيع الفعلي ، فإذا باشره العامل استحق العمولة وبمقدار هذا التوزيع ، أما إذا لم يباشره العامل فلا يستحق هذه العمولة ، لما كان ذلك وكان لرب العمل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكلف العامل عملا آخر غير المتفق عليه لا يختلف عنه اختلافا جوهريا ، وأن ينقله إلى مركز آخر أقل ميزة أو ملائمة من المركز الذي كان يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عدم أحقية الطاعن في عمولة التوزيع بعد نقله من قسم البيع في سبتمبر سنة ١٩٦١ إلى عمل آخر لا يتصل بالبيع وغير مقرر له عمولة حسبما هو ثابت من الأوراق ، وكانت هذه الدعامة التي أسس الحكم عليها قضاءه صحيحة وكافية بذاتها لحمل قضائه ، فإن النعى عليه بشأن ما استطرد إليه في تفسير حكم المادة ٦٨٣ من القانون المدني — أي ما كان وجه الرأي فيه يكون غير منتج وبالتالي غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني من سببي الطعن إهداره حجية حكم سابق ، وقال في بيان ذلك أنه سبق أن رفع الدعوى ٤١٠٨ سنة ١٩٦١ عمال جزئي القاهرة ضد المطعون ضدها بطلب العمولة المستحقة له عن فترة محدودة وقد حكم له وأصبح هذا الحكم نهائيا بتأييده استئنافيا ، وإذا قرر الحكم المطعون فيه أن حجية الحكم لا تمتد إلى غير الفترة التي صدر بشأنها فإنه يكون قد خالف القانون لأن الحكم السابق قد حسم الخلاف حول



نسبة العمولة المستحقة للطاعن وانتهى إلى أنها  $\frac{1}{4}$  % على جميع مبيعات المعرض وبذلك تكون له حجية بالنسبة لسائر الفترات الزمنية الأخرى .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يجوز الحكم السابق قوة الأمر المقضى بالنسبة للدعوى اللاحقة إلا إذا اتحد الموضوع في كل من الدعويين واتحد السبب المباشر الذي تولدت عنه كل منهما ، هذا فضلا عن وحدة الخصوم . ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن رفع الدعوى ٤١٠٨ سنة ١٩٦١ عمال جزئي القاهرة ضد المطعون ضدها بطلب الحكم له بالعمولة التي يستحقها عن فترة كان يعمل خلالها بقسم البيع ، وكانت طلبات الطاعن في الدعوى الحالية هي الحكم له بتلك العمولة عن فترة لاحقة انقله إلى عمل آخر لا يباشر فيه أعمال البيع ، فإن الدعويين تكونان مختلفتين سببا لأن عمولة التوزيع لا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو التوزيع الفعلي وينقل الطاعن من قسم البيع أصبح لا يباشر عملية التوزيع وينتفى لذلك سبب استحقاق للعمولة . ولذلك يكون النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة الحكم السابق في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد صدقي العصار ، وزكي الصاوي صالح ، وجمال الدين عبد اللطيف ، وعبد الحميد المرصفاوي .

( ٢٤٩ )

الظعن رقم ٥٢٢ لسنة ٤٣ القضائية :

بيع . تحسين . ملكية .

بيع المالك لعقاره . عدم إختياره إحدى الطرق المقررة للوفاء بمقابل  
 التحسين في الميعاد القانوني . تحديد قيمة هذا المقابل . كونه . ق ٢٢٢  
 لسنة ١٩٥٥ .

مفاد نصوص المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥  
 بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال  
 المنفعة العامة ، أنه في حالة امتناع المالك عن اختيار إحدى الطرق الثلاث  
 المنصوص عليها في المادة ١١ من القانون للوفاء بمقابل التحسين في خلال ستين  
 يوما من تاريخ إعلانه بالتقدير النهائي لقيمة المقار ، فقد رأى المشرع أنه في حالة  
 التصرفات الناقلة للملكية العقار أن يكون مقابل التحسين هو نصف الفرق بين  
 تقدير اللجنة لقيمة العقار قبل التحسين وبين ثمن بيعه ، إلا أن ذلك مشروط بأن  
 يزيد ثمن البيع على تقدير اللجنة لقيمة العقار بعد التحسين .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر  
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن — الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٩٦٩/٧٥/٢١ مدنى القاهرة الابتدائية  
والتي قيدت فيما بعد ٢٧٢٦ سنة ١٩٧١ بمدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد  
محافظ القاهرة بصفته الرئيس الأعلى للأسكان والمرافق وبلدية القاهرة —  
المطعون عليه — يطلب الحكم بسقوط حق المحافظ في خصم مبلغ ١٨٠٢ جنيه  
و ٥٠٠ مليم كزيادة في مقابل التحسين على الأرض المبينة بصحيفة الدعوى ورد  
هذا المبلغ وفوائده ، وقالت بيانا لدعواها أنه بموجب قرار نزع ملكية رقم ١٨٥٨  
بتاريخ ١٤/١٢/١٩٥٦ قامت محافظة القاهرة بنزع ملكية الأرض والعقارات  
اللازمة لمشروع إنشاء طريق كورنيش النيل ومنها مساحة قدرها ٠,٦٢ ر. ١٨٤٠ مترا  
ضمن قطعة أرض قضاء ملك ... .. كائنة بشارع شركة الملاحة رقم ٣٤  
وحاليا شارع عبيد بقسم روض الفرج محافظة القاهرة وقدرت التعويض عنها  
بمبلغ ٢٧٥٤ جنيه و ٤٣٠ مليم ونتيجة لهذا المشروع صدر قرار وزارى رقم ٦٥٣  
في ٦/٦/١٩٥٦ بفرض مقابل تحسين على باقى العقارات التى استفادت من نزع  
الملكية ومنها جزء من الأرض القضاء المتروكة ملكيتها مساحته ٤٨٥٥ مترا  
وقدرت اللجنة المختصة مقابل التحسين عن هذه المساحة بمبلغ ١٤١٩٦ جنيه  
و ٢٥٠ مليم ، وطعن المالك في هذا القرار بالطعن رقم ٢٣ سنة ١٩٥٧ محكمة القاهرة  
الابتدائية وتاريخ ١٦/٤/١٩٥٨ أصدرت اللجنة قرارا بتعديل مقابل التحسين  
الى مبلغ ٩٨٢١ جنيه و ٢٥٠ مليم وفى ٢٠/٥/١٩٥٨ أخطرت المالك بمضمون  
هذا القرار للافادة عن الطريقة التى يختارها للوفاء بهذا المبلغ وفقا لنص المادة ١١  
من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التى  
يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة ، وتاريخ ٢٦/٥/١٩٥٨ رد المالك  
بأنه لم يخطر بنص القرار وأسبابه ولا بالتقدير النهائى لقيمة العقار وفقا لنص  
المادة ١١ من القانون سالف الذكر واحتفظ بحقه فى أداء مقابل التحسين عينا ،  
ثم تمت تسوية التعويض المستحق عن نزع الملكية وقدره ٢٧٥٤ جنيه و ٤٣٠ مليم  
وخصم مقابل التحسين وقدره ٩٨٢١ جنيه و ٢٥٠ مليم وقام المالك بسداد الباقى  
وقدره ٧٠٦٦ جنيها ٨٢٠ مليم فى ٢٠/٤/١٩٦٥ وحصل على شهادة تسمح  
له بالتعامل فى باقى المساحة التى استفادت من التحسين ، وبموجب عقد بيع



ابتدائي مؤرخ ١٩٦٤/٥/١٣ شهر برقم ٢٤٣٠ القاهرة في ١٩٦٥/٥/١٥ باع المالك ... .. إلى الطاعنة مساحة قدرها ٦٥١٢,٧٤ مترا من بينها ٤٨٥٥ مترا كانت قد استفادت من التحسين وذلك في مقابل ثمن قدره ٢٩٣٠,٨ جنيها ونص في البند الأول من هذا العقد على أن البائع قدم شهادة بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٠ تفيد أن العقار فرض عليه مقابل تحسين قدره ٩٨٢١ جنيها و ٢٥٠ مليا وتمت تسويته على النحو سالف البيان ثم صدر القرار الوزاري رقم ٢١٣٣ لسنة ١٩٦٤ في ١٩٦٤/٢/٧ بنزع ملكية الأرض التي اشترتها الطاعنة وبعض الأراضي المجاورة لها لمشروع رعاية الشباب ثم عدل عنه وصدر بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢ بنزع ملكية ذات العقارات لمشروع الإسكان بروض الفرج وقدر للملاك مبلغ عشرة جنيهاات ثمنا للتر وبلغ التعويض المستحق للطاعنة ٦٥١٢٧ جنيه و ١٤٠ مليا إلا أن الجهة التي نزعت الملكية خصمت منه مبلغ ١٠٨٠٢ جنيه و ٥٠٠ مليم قالت أنه مقابل تحسين جديد على أساس أن هذا العقار يستحق عليه مبلغ ٢٠٦٢٣ جنيه و ٧٥٠ مليا وهو عبارة عن نصف الفرق بين قيمة المتر قبل التحسين وقدره ١ جنيه و ٥٠٠ مليم وقيمة المتر طبقا لتقدير مشروع الإسكان بروض الفرج بمبلغ ١٠ جنيه مضروبا في المسطح الخاضع لمقابل التحسين وقدره ٤٨٥٥ مترا يخصم منه مبلغ ٩٨٢١ جنيها و ٢٥٠ مليا قيمة مقابل التحسين المحكوم به على المالك السابق وبذلك يكون الفرق المستحق على الطاعنة طبقا للمادة ١٢ من القانون هو ١٠٨٠٢ جنيه و ٢٥٠ مليا، وإذا تمت تسوية وسداد مقابل التحسين عن هذه الأرض ولا يحق للمحافظة خصم هذا المبلغ ، فقد أقامت دعواها للحكم لها بطلباتها . وبتاريخ ١٩٧١/١٢/٤ حكمت المحكمة بطلبات الطاعنة استأنفت المطعون عليه بصفته هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٢٠٨ سنة ٨٩ ق مدني القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٢ حكمت المحكمة بطلان الحكم المستأنف ورفض الدعوى طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي — بنقض الحكم في خصوص الوجه الثاني من السبب الأول والسبب الثاني . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وتقول في بيان ذلك أن الحكم أقام قضاءه برفض دعواها على أن ... .. البائع لها لم يختر في الميعاد المحدد إحدى الطرق الثلاثة المبينة في المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ الأداء مقابل التحسين السابق فرضه ، كما أنه لم يتبع ما نصت عليه اللائحة التنفيذية من إجراءات بشأن الاختيار العيني إذا قبل تجاوزا بأنه اختار بتاريخ ٢٩/٥/١٩٥٨ طريق الوفاء بمقابل التحسين عينا ، وأن الطاعنة اشترت أرض النزاع ومساحتها ٦٥١٢,٧٤ مترا من بينها ٤٨٥ مترا التي كانت قد استفادت من مشروع كورنيش النيل بثمان يزد عن تقدير اللجنة لقيمتها بعد التحسين ورتب الحكم على ذلك أن المحافظة كانت على حق حين أعملت المادة ١٢ من القانون المذكور التي تقضي بأنه في حالة التصرف بالبيع إذا زاد الثمن على تقدير اللجنة لقيمة العقار بعد التحسين يكون مقابل التحسين نصف الفرق بين تقدير اللجنة لقيمة العقار قبل التحسين وبين الثمن ، في حين أن شرط استحقاق مقابل التحسين في حالة التصرفات الناقلة للملكية بمقدار نصف الفرق بين تقدير اللجنة لقيمة العقار قبل التحسين وبين الثمن الذي تم به التصرف هو أن يزيد الثمن على تقدير اللجنة لقيمة العقار بعد التحسين ، ولم يفصح الحكم عن مصدر ما ذهب إليه من أن ثمن البيع إلى الطاعنة يزيد على تقدير اللجنة السابق لقيمة العقار بعد التحسين وهو ما يعيب الحكم بالقصور .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٠ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٦٥ بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة تنص على أنه يكون مقابل التحسين مساويا لنصف الفرق بين تقدير اللجنة لقيمة العقار قبل التحسين وبعده " وتنص المادة ١١ منه على أنه " لئالك خلال ستين يوما من تاريخ إعلانة بالتقدير النهائي لقيمة العقار أن يختار إحدى الطرق الآتية لأداء مقابل التحسين ١ - أداء المقابل فورا ٢ - أدائه على عشرة أقساط سنوية متساوية ٣ - أداء المقابل كله أو بعضه عينا إذا كان العقار أرضا فضاء وذلك بالشروط والأوضاع التي تبينها اللائحة التنفيذية ، وتنص المادة ١٢ منه على أنه " إذا لم يختر المالك إحدى طرق الأداء خلال الموعد المبين في المادة السابقة يكون مقابل التحسين

مستحق الأداء في الأحوال وبالشروط الآتية : — . . . . . ثالثا : — في حالة التصرفات الناقلة للملكية العقار ، ويكون مقابل التحسين في هذه الحالات مساويا نصف الفرق بين تقدير اللجنة لقيمة العقار قبل التحسين وبعده طبقا للمادة العاشرة ، على أنه في التصرفات الناقلة للملكية إذا زاد الثمن على تقدير اللجنة لقيمة العقار بعد التحسين يكون مقابل التحسين نصف الفرق بين تقدير اللجنة لقيمة العقار قبل التحسين وبين الثمن . . . ، وتنص المادة ١٣ منه على أنه " للمجلس البلدي المختص في جميع الأحوال أن يحصل مقابل التحسين عن طريق خصمه مما يستحق في ذمته لذوى الشأن من تعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين مما مفاده أنه في حالة امتناع المالك عن اختيار إحدى الطرق الثلاثة المنصوص عليها في المادة ١١ من القانون للوفاء بمقابل التحسين في خلال ستين يوما من تاريخ إعلانه بالتقدير النهائي لقيمة العقار فقد رأى المشرع أنه في حالة التصرفات الناقلة للملكية العقار أن يكون مقابل التحسين هو نصف الفرق بين تقدير اللجنة لقيمة العقار قبل التحسين وبين ثمن بيعه ، إلا أن ذلك مشروط بأن يزيد عن البيع على تقدير اللجنة لقيمة العقار بعد التحسين ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن المالك السابق للعقار لم يختر إحدى الطرق الثلاثة المشار إليها في المادة ١١ من القانون في الميعاد لأداء مقابل التحسين على العقار وتصرف فيه بالبيع إلى الطاعنة بثمان يزيد على تقدير اللجنة لقيمتها بعد التحسين وأنه يستحق في هذه الحالة مقابل تحسين جديد هو نصف الفرق بين تقدير اللجنة لقيمة العقار قبل التحسين وبين ثمن البيع ، دون أن يفصح عن سنده فيما قرره من أن ثمن بيع العقار يزيد على تقدير اللجنة لقيمتها بعد التحسين ، وإذ رتب الحكم على ذلك قضاءه برفض دعوى الطاعنة ، فإنه يكون قد شابه قصور يبطله بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .



## جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعضوية السادة المستشارين :  
 مصطفى العقي ، وأحمد سيف الدين سابق ، ومحمد عبد الحالق البغدادي ، وأحمد شيبه الحمد .

( ٢٥٠ )

الطعن رقم ٦٨٥ سنة ٤٠ القضائية :

تسجيل . شهر عقارى . بيع "دعوى صحة التعاقد" .

تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد . أثره . ماهية التسجيل . قيد الصحيفة بمأمورية الشهر  
 العقارى وختمها بخاتم الصلاحية للشهر . اجراء تمهيدى . لا يعنى إتمام التسجيل .

بين القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقارى فى المادة  
 الخامسة عشر منه الدعوى التى يجب تسجيلها ومن بينها دعوى صحة التعاقد ،  
 ونص فى مادته السابعة عشر على أنه يترتب على تسجيل صحف هذه الدعوى  
 أن حق المدعى إذا تقرر بحكم يؤشر به طبق القانون يكون حجة على من ترتبت  
 لهم حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى وبذلك  
 رتب المشرع تقرير هذه الآثار على تسجيل الصحيفة ، وإذ كان الثابت من  
 الأوراق أن صحيفة دعوى صحة التعاقد التى رفعها المطعون ضده الأول على  
 مورث الطاعن والمطعون ضدهما الثانى والثالث ، لم تسجل بعد وأن ما ورد  
 بها من تأشيرات بشأن قيدها وتاريخ تقديمها وختمها بخاتم الصلاحية للشهر  
 لا يعدو أن يكون إجراءات تمهيدية باشرها صاحب الشأن فى مأمورية الشهر  
 العقارى عملاً بالمواد ٢٠ وما بعدها من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ وليس فى  
 الأوراق ما يفيد تقديم الصحيفة إلى مكتب الشهر العقارى لاتخاذ إجراءات  
 التسجيل التى تبدأ بتقديم المحرر المختوم بخاتم "صالح للشهر" بعد توقيعه إلى  
 مكتب الشهر العقارى المختص حيث يثبت فى دفتر الشهر بأرقام متتابعة وفقاً  
 لتواريخ وساعات تقديم المحررات إليه هو ، ويؤشر عليه أى على المحرر بما يفيد  
 شهره وفق أحكام المادتين ٢٩ ، ٣٢ من القانون المذكور ، وكان الحكم

المطعون فيه قد خالت هذا النظر واعتبر أن بيانات القيد في دفتر مشروعات المحررات بأمورية الشهر العقاري التي تفيد تقديم مشروع صحيفة الدعوى لها في ٨ من مارس ١٩٦٦ هي بيانات التسجيل الذي سترتد إلى تاريخه حجية من رفع الدعوى قبل من ترتبت لهم على العقار حقوق عينية مع أنها بيانات عن إجراءات تمهيدية لا تعد من قبيل الشهر على نحو ما سلف بيانه ، ورتب على ذلك إهدار التسجيل الحاصل للطاعن في ١٣ من مارس المذكور وقضى بصحة عقد بيع صدر من البائع عن مساحة من الأرض خرجت من ملكه وبات نقل ملكيتها بموجبه إلى المشتري مستحيلا فانه يكون قد أخطأ في القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى ١٦١ لسنة ١٩٦٦ مدنى كلى المنيا على مورث الطاعن والمطعون ضدهما الثانى والثالث طالبا الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٦٠/١/٥ الصادر له منه والمتضمن بيعه فدانا من الأطنان الزراعية لقاء ثمن مقبوض قدره ٤٣٠ جنيها مع التسليم تدخل الطاعن طالبا قبوله خصما ثالثا فى الدعوى استنادا إلى أنه يملك العين ذاتها بموجب عقد مؤرخ فى ٧ من فبراير سنة ١٩٦٦ صدر له من نفس البائع وسجل برقم ٨٣٠ فى ١٣/٣/١٩٦٦ وبتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٦٧ قضت المحكمة بانقطاع سير الخصومة لوفاة البائع وعجل المطعون ضده الأول دعواه قبل الورثة وهم الطاعن والمطعون ضدهما الثانى والثالث وبتاريخ ١٩٦٠/١١/٣٠ قضت المحكمة بتوجيه اليمين الحاسمة إلى المطعون ضده الأول بناء على طلب الطاعن بأن البيع المؤرخ ١٩٦٠/١/٥ هو بيع صحيح ولا يخفى رهنا وإذا حللها قضت المحكمة بتاريخ ١٩٦٩/٢/٢٨ بصحة عقد البيع موضوع

دعواه . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف ١٠ لسنة ٦ قضائية بنى سوف (مأمورية المنيا) بتاريخ ٨ / ٦ / ١٩٧٠ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف استنادا إلى أن المطعون ضده الأول سجل صحيفة دعواه بصحة التعاقد في ٨ / ٥ / ١٩٦٦ بينما أتم الطاعن تسجيل عقده المؤرخ ٧ / ٢ / ١٩٦٦ في ١٣ / ٣ / ١٩٦٦ فلا يحتاج بهذا التسجيل الأخير ويكون حقه هو حجة على كل من ترتبت لهم حقوق ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة في ذروة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينحى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أخطأ بتقريره أن صحيفة دعوى صحة التعاقد التي رفعها المطعون ضده الأول سجلت في ٨ من مارس سنة ١٩٦٦ حالة أن هذا التاريخ هو تاريخ تقديم المشروع لمأمورية الشهر العقارى بأبى قرقاص وأن رفعها لم يتخذ اجراءات تسجيل صحيفتها فما اتخذته من إجراءات لا يعد تسجيلا وإنما يعد إجراءات أولية لا ترتب الآثار القانونية للتسجيل وإذا اعتبر الحكم أن صحيفة الدعوى قد سجلت في ذلك التاريخ أى قبل تسجيل الطاعن لعقده ورتب على ذلك أن رافعها لا يحتاج بهذا العقد فإنه يكون قد أخطأ في القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقارى بمد أن ين في المادة الخامسة عشر منه الدعاوى التي يجب تسجيلها ومن بينها دعاوى صحة التعاقد ، نص في مادته السابعة عشر على أنه يترتب على تسجيل صحف هذه الدعاوى أن حق المدعى إذا تقرر بحكم يؤشر به طبق القانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى ، وبذلك رتب المشرع تقرير هذه الآثار على تسجيل الصحيفة - ولما كان الثابت من الأوراق أن صحيفة دعوى صحة التعاقد رفعها المطعون ضده الأول على مورث الطاعن والمطعون ضدهما الثانى والثالث



لم تسجل بعد وأن ماورد بها من تأشيريات بشأن قيدها برقم ١٤٣ في ١٩٦٦/٣/٨ وتاريخ تقديمها وختمها بخاتم الصلاحية لا يعدو أن يكون إجراءات تمهيدية بأمرها صاحب الشأن في مأمورية الشهر العقاري بأبي قرقاص عملا بالمواد ٢٠ وما بعدها من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ، وليس في الأوراق - ما يفيد تقديم الصحيفة إلى مكتب الشهر العقاري في المنيا لاتخاذ إجراءات التسجيل التي تبدأ بتقديم المحرر المختوم بخاتم "صالح للشهر" بعد توقيعه إلى مكتب الشهر العقاري المختص حيث يثبت في دفتر الشهر بأرقام متتابعة وفقا لتواريخ وساعات تقديم المحررات إليه هو ، ويؤثر عليه أى على المحرر بما يفيد شهره ، وفق أحكام المادتين ٢٩ ، ٣٢ من القانون المذكور ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتبر أن بيانات القيد في دفتر مشروعات المحررات بمأمورية الشهر العقاري بأبي قرقاص التي تفيد تقديم مشروع صحيفة الدعوى لها في ١٩٦٦/٣/٨ هي بيانات التسجيل الذي سترتد إلى تاريخه حجية حق من رفع الدعوى قبل من ترتبت لهم على العقار حقوق عينية ، مع أنها بيانات عن إجراءات تمهيدية لاتعد من قبيل الشهر على نحو ما سلف بيانه ، ورتب على ذلك إهدار التسجيل الحاصل للطاعن في ١٣ من مارس المذكور وقضى بصحة عقد بيع صدر من البائع عن مساحة من الأرض نرجت من ملكه وبات نقل ملكيتها بموجبه إلى المشتري مستجيلا فإنه يكون قد أخطأ في القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الحكم بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون ضده الأول .

## جلسة ١٥ من يونيو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد أسعد محمود وعضويه السادة  
المستشارين : محمد محمد المهدي ، والدهكتور عبد الرحمن عياد ، ومحمد الباجوري ، وصلاح نصار .

( ٢٥١ )

الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٤٣ القضائية :

( ٢٤١ ) إيجار " إيجار الأماكن " . عقد .

( ١ ) الإيجار من الباطن . وروده على حق المستأجر الأصلي في الانتفاع بالعين المؤجرة .  
لا يسوغ للمستأجر من الباطن التحلل من التزاماته قبل المستأجر الأصلي بدعوى أنه ممنوع من  
التأجير من الباطن .

( ٢ ) عقد الإيجار من الباطن . لا ينشئ علاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمؤجر  
الأصلي إلا بصدد استيفاء الأجرة من وقت اعداره . قيام العلاقة المباشرة . شرطه .  
قبول المؤجر الأصلي الإيجار من الباطن أو قبض الأجرة من المستأجر من الباطن دون  
تحفظ .

١ - إذ كان الإيجار من الباطن هو إيجار جديد يعقد بين المستأجر الأصلي  
والمستأجر من الباطن ، ويرد على حق الأول في الانتفاع بالعين ، وهو الذي  
يحكم العلاقة بين طرفيه ، حتى ولو تم هذا العقد خلافا لنص مانع متفق عليه  
في الإيجارة الأصلية المبرمة بين المؤجر والمستأجر الأصلي وحتى ولو كانت  
شروطه مغايرة لشروطها ، ويتعين على المستأجر من الباطن تبعاً لذلك أن  
يوفي بالتزاماته قبل المستأجر الأصلي مادام هذا الأخير من جانبه قد نفذ  
التزاماته ، ولا يحق للأول أن يتمسك قبله بأنه ممنوع من التأجير من الباطن ،  
لما كان ذلك وكان الطاعن لم يدع أن المطعون عليه قد أخل بالتزاماته تجاهه  
ومنها تمكنه من الانتفاع بالمكان المؤجر ، فيكون غير متبج ادعاء الطاعن أن عقد  
الإيجار الأصلي يتضمن منهياً من التأجير من الباطن بفرض صحة هذا الادعاء ،  
ولا يسوغ له التحلل من التزاماته الناشئة عن الاتفاق المبرم بينه وبين المطعون  
عليه .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادتين ٥٩٦ ، ٥٩٧ من القانون المدني أنه في الإيجار من الباطن تبقى العلاقة بين المؤجر والمستأجر الأصلي خاضعة لأحكام عقد الإيجار الأصلي ، فيطالب كل منهما الآخر بحقوقه بمقتضى هذا العقد ، ويسرى على العلاقة بين المستأجر الأصلي والمستأجر من الباطن أحكام عقد الإيجار من الباطن ولا ينشئ هذا العقد الأخير علاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمؤجر الأصلي إلا في شيء واحد هو الأجرة ، فيكون المستأجر من الباطن ملزماً بأن يؤدي للمؤجر مباشرة ما يكون ثابتاً في ذمته للمستأجر الأصلي من الأجرة وقت إنذار المؤجر له عن المدة التي تليحق الإنذار على نحو ما فصلته المادة ٥٩٧ من ذلك القانون ، ولا ينشئ عقد الإيجار من الباطن علاقة مباشرة بين المؤجر الأصلي وبين المستأجر من الباطن إلا إذا قبل المؤجر الأصلي الإيجار من الباطن دون تحفظ أيضاً ، لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أن المالك الجديد للمعقار إنما استأدى الأجرة من الطاعنين لا بوصفه مستأجر من الباطن بل بوصفه مستأجراً أصلياً بناء على العقدين اللذين أبرمهما معه ، بما يتضمن جمداً من المالك الجديد لعقد الإيجار من الباطن المبرم بين الطاعن والمطعون عاينه ، فإن الحكم المطعون عليه يكون قد أصاب إذ لم يعتد قبل المطعون عليه - المستأجر الأصلي - بالمبالغ التي دفعها الطاعن - المستأجر من الباطن - للمالك الجديد .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون عليه أقام اندعوى رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٧١ تجارى أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعن بطالب فسخ الاتفاق المؤرخ في ١٩٦٩/٦/٢١ وتسليم الجزء المستقل من المحل المبين بالصحيفة بكافة موجوداته



الثابتة وبالزمامه بأن يدفع له مبلغ ١١٢٥ جنيها . وقال بيانا لدعواه أنه بعقد مؤرخ ١٩٦٩/٦/٢١ اتفق الطرفان على أن يعرض الطاعن مصنوعات الجلدية بمحل الماطعون عليه السكائن بشارع محمد فريد بالقاهرة بالأماكن والفترينات الميمنة بالعقد مقابل ١٠٪ من صافي رقم المبيعات وبحد أدنى قدرة ١٢٥ جنيها شهريا . وإذا امتنع الطاعن عن دفع المستحق عليه من نوفمبر ١٩٧٠ حتى نهاية مدة العقد في أحرى يونيو ١٩٧١ فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان . وبتاريخ ١٩٧٢/٣/١ حكمت المحكمة بانتهاء العقد المؤرخ ١٩٦٩/٦/٢١ وتسليم الطاعن الجزء المستقل من المحل المبين بالعقد وبصحيفة الدعوى بكافة موجوداته ومشتملاته وبالزام الطاعن بأن يؤدي للمطعون عليه مبلغ ١١٢٥ جنيها ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٠ لسنة ٨٩ ق القاهرة طالبا إلغاء والقضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة ولرفعها قبل الأوان واحتياطيا برفضها . وبتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٤ حكمت محكمة الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعن بأن يؤدي للمطعون عليه مبلغ ٩٧٥ جنيها وبتأييده فيما عدا ذلك . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب ، ينعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم الابتدائي انتبى إلى تكييف العقد المبرم بين الطرفين المؤرخ ١٩٦٩/٦/٢١ بأنه تأجير من الباطن ولسكنه أغفل تطبيق القواعد الخاصة به ومنها وجوب أن يكون المستأجر الأصلي قد حصل على إذن كتابي صريح من المالك ينحول له هذا التأجير ، وقد تمسك الطاعن بأن المطعون عليه ليس لديه تصريح بالتأجير من الباطن وأن المالك الجديد للعقار رفع ضده دعوى بطلب الإخلاء لهذا السبب ، إلا أن الحكم المطعون عليه مسارا الحكم الابتدائي ذهب إلى أن عقد المطعون عليه كاستأجر أصلي لازال قائما رغم أن المخالفة تقع بمجرد التأجير من الباطن ويتحتم القضاء بفسخ العقد وإخلاء المكان مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كان الإيجار من الباطن هو إيجار جديد يعقد بين المستأجر الأصلي والمستأجر من الباطن ويرد على حق الأول في الانتفاع بالعين ، وهو الذي يحكم العلاقة بين طرفيه ، حتى ولو تم هذا العقد خلافا لنص مانع متفق عليه في الإجارة الأصلية المبرمة بين المؤجر والمستأجر الأصلي وحتى لو كانت شروطه مغايرة لشروطها وبتعدي على المستأجر من الباطن تبعا لذلك أن يوفى بالتزاماته قبل المستأجر الأصلي ما دام هذا الأخير من جانبه قد نفذ التزاماته . ولا يحق للأول أن يتمسك قبله بأنه ممنوع من التأجير من الباطن . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يدع أن المطعون عليه قد أخل بالتزاماته تجاهه . ومنها تمكنه من الانتفاع بالمكان المؤجر ، فيكون غير منتج ادعاء الطاعن أن عقد الإيجار الأصلي يتضمن منعا من التأجير من الباطن بفرض صحة هذا الادعاء ولا يسوغ له التحال من التزاماته الناشئة عن الاتفاق المبرم بينه وبين المطعون عليه ، ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب . وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن انتقال ملكية العين المؤجرة إلى مالك جديد يترتب عليه أن تنتقل إليه التزامات المستأجر من الباطن بحيث يتعين عليه أن يوفى الأجرة إلى المالك الجديد ، وأن امتناع المطعون عليه عن دفع الأجرة المسماة في عقده هو إلى المالك الجديد ، وقيام الطاعن بدفعها بناء على العقدين المؤرخين ١٩٧٠/١٢/٤ والمؤرخين ١٩٧٠/١٢/٤ من ذلك المالك ، يبرئ ذمته قبل المؤجر له بقدر ما يكون قد دفعه من الأجرة إليه ، وإذ لم يستوعب الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وانتهى إلى عدم جواز خصم أي مبلغ مما أوفاه فإنه يكون مشوبا بالقصور ومخالفة القانون .

- وحيث إن النعى غير مديد ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادتين ٥٩٦ ، ٥٩٧ من القانون المدني أنه في الإيجار من الباطن تبقى العلاقة بين المؤجر والمستأجر الأصلي خاضعة لأحكام عقد الإيجار الأصلي فيطالب كل منهما الآخر بحقوقه بمقتضى هذا العقد ، ويسرى على العلاقة بين المستأجر الأصلي والمستأجر من الباطن — وعلى ما سلف بيانه — أحكام عقد الإيجار من

الباطن ، ولا ينشئ هذا العقد الأخير علاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمؤجر الأصلي إلا في شيء واحد هو الأجرة ، فيكون المستأجر من الباطن ملزماً بأن يؤدي للمؤجر مباشرة ما يكون ثابتاً في ذمته للمستأجر الأصلي من الأجرة من وقت إنذار المؤجر له عن المدة التي تلي الإنذار على نحو ما فصلته المادة ٥٩٧ من ذلك القانون ، ولا ينشئ عقد الإيجار من الباطن علاقة مباشرة بين المؤجر الأصلي وبين المستأجر من الباطن إلا إذا قبل المؤجر الأصلي الإيجار من الباطن بعد تمامه دون تحفظ أو استوفى الأجرة من المستأجر من الباطن دون تحفظ أيضاً . لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أن المالك الجديد للعقار إنما استأدى الأجرة من الطاعن لا بوصفه مستأجراً من الباطن ، بل بوصفه مستأجراً أصلياً بناء على العقدين اللذين أبرمهما معه في ١٢/٤/١٩٧٠ ، بما يتضمن حجداً من المالك الجديد لعقد الإيجار من الباطن المبرم بين الطاعن وبين المطعون عليه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب إذ لم يعتد قبل المطعون عليه بالمبالغ التي دفعها الطاعن للمالك الجديد ، ويكون النعي عليه بمخالفة القانون والقصور في التسبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن بنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم الابتدائي أورد أن — المنقولات التي قدمها المطعون عليه كان لها الاعتبار الأول في تقدير الأجرة ، في حين أن المطعون عليه سبق أن تقاضى من الطاعن ثمنها وقدره ٣٥٠ جنياً بإيصال مؤرخ ١٣/٦/١٩٦٩ ، وقد تمسك بهذا الدفاع في صحيفة استئنائه إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليه ، ولو أنه التفت إليه لكان لذلك أثره وخاصة فيما قضى به من تسليم المطعون عليه جميع المنقولات الموجودة في الجزء المستغل بمعرفة الطاعن ، مما يشوبه بالقصور في التسبب .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن الإيصال المؤرخ ١٣/٦/١٩٦٩ لم ينص على إن المطعون عاية قد استلم من الطاعن مبلغ ٣٥٠ جنياً وإنما أشار إلى استلامه مبلغ ١٥٠ جنياً فقط ، وورد في نهاية الإيصال عبارة "المبلغ المتفق عليه ٥٠٠ جنية منها ٣٥٠ للتجهيز ، ١٥٠ مقدم ١٠٪ من البيع ٠٠٠ وإذا كانت هذه العبارة



لا تفيد استلام المطعون عليه المبلغ المخصص للتجهيز وكان البند الثاني من العقد المبرم بين الطرفين قد نص على أن "جميع الفتارين الخارجية والكراسي والكتوار يقوم بعملها الطرف الأول — المطعون عليه — وهي ملكه ملكية خاصة نافية لكل جهالة ويقر الطرف الثاني — الطاعن ، بالمحافظة دليها " وكان من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع حجج الخصوم والرد على كل منها استقلالاً فإنه لا تثريب عليها إن هي التفتت عن دفاع لا دليل عليه ، ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه شابه التناقض لأنه بعد أن أقر الحكم الابتدائي على تكييف العقد المبرم بين الطرفين بأنه إيجار ، عاد فقرر أن النزاع يتعلق بعقد تجارى وليس بعقد إيجار مدنى : ولم يبين الحكم مقصوده منه بالإضافة إلى أن تجارية العقد تحمل على أن الحكم قصد إلى إضفاء وصف الشركة عليه خلافاً لمذهب الحكم الابتدائي ، مما كان يتعين معه الاستجابة لطلب الطاعن نذب خبير لتصفية الحساب بين الطرفين وهو ما يعيب الحكم بالتناقض .

وحيث إن النعى غير صحيح ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه كيف العقد المبرم بين الطرفين بأنه إيجار ، وأسس قضاؤه على هذا التكييف وكان ما أورده الحكم من إضفاء للصفة التجارية على العقد لا يتفق أنه إيجار ، وكان من أسباب الحكم سائغة وكافية لحمل قضاؤه ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص — أي كان وجه الرأى الذى فيه لا يعدو أن يكون تزيداً من الحكم غير مؤثر في قضاؤه ويكون النعى على غير أساس .

## جلسة ٢٠ من يولية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد صالح أبو راس وعضوة السادة المستشارين حافظ رضى  
ويحيى الزينى وسعد العيسوى ومحمود حمدى عبد العزيز .

( ٢٥٢ )

الطعن رقم ٤٥٢ سنة ٤٢ القضائية :

(١) نقل بحرى . معاهدات " معاهدة بروكسل " .

معاهدة بروكسل . نطاق تطبيقها . الرحلة البحرية التى تبدأ بشحن البضاعة فى السفينة  
وتنتهى بتفريغها . منها المراحل السابقة على الشحن واللاحقة على التفريغ . خضوعها للقانون الوطنى

(٢) نقض " السبب الجديد " .

عدم تمسك شركة الملاحة أمام محكمة الموضوع بأنها كانت مجرد وكالة عن الناقل البحرى .  
دفاع جديد . عدم جوار إنذاره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٣) نقل بحرى . التزام .

التزام الناقل البحرى . التزم بتحقيق غاية . تحقق مسئوليته بإثبات أن تلف البضاعة  
أو دلاكم حدث أثناء تنفيذ عقد النقل . نفى هذه المسئولية . وسببته . إثبات الناقل أن التلف  
أو اهلاك راجع إلى عيب فى البضاعة أو إلى القوة القاهرة أو خطأ الغير .

١ - طبقا للفقرة " هـ " من المادة الأولى من معاهدة بروكسل الخاصة  
بسندات الشحن التى وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ المعمول به  
اعتبارا من ١٩٤٤/٥/٢٩ فإنها لا تطبق إلا أثناء الرحلة البحرية التى تبدأ بشحن  
البضاعة فى السفينة وتنتهى بتفريغها منها دون المراحل السابقة على الشحن أو اللاحقة  
على التفريغ التى يحكمها القانون الوطنى .

٢ - متى كانت الطاعة - شركة الملاحة . لم تقدم ما يدل على تمسكها أمام  
محكمة الموضوع بأنها كانت وكالة عن الناقل البحرى فلا يجوز الرجوع عليها لانصراف

آثار المسؤولية إلى الأصيل وهو الناقل ، فيكون وجه النعى دافعا جديدا لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ولا يجوز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - عمليتي التفريغ وإعادة الشحن من العمليات المترتبة على تنفيذ عقد النقل البحري ولما كان عقد النقل البحري يلتقي على عاتق الناقل - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - التزاما لضمان وصول البضاعة للمرسل إليه سليمة وهو التزام بتحقيق غاية فيكفى لإخلال أمين النقل بالتزامه وترتيب آثار المسؤولية في حقه إثبات أن البضاعة هلكت أو تلفت أثناء تنفيذ عقد النقل بغير حاجة إلى إثبات وقوع خطأ من جانبه ولا ترتفع هذه المسؤولية إلا إذا أثبت الناقل أن التلف أو الهلاك نشأ عن عيب في البضاعة ذاتها أو بسبب قوة قاهرة أو خطأ الغير . وإذا استخلصت محكمة الموضوع - في حدود سلطتها الموضوعية - من محضر اللجنة ٢٤١٩ سنة ١٩٦٣ الميناء ومن أقوال الشهود فيه أن الحادث لم يكن مرده إلى سبب أجنبي وكان هذا الاستخلاص سائغا لأن ما انتهت إليه التحقيقات من كون الفاعل مجهولا لا يعنى بطريق اللزوم أنه أجنبي عن الطاعنة . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمسؤولية الطاعنة على ما أثبت من أن هلاك الرسالة قد تم أثناء تنفيذ عقد النقل البحري ودون أن يثبت من أن هلاكها كان نتيجة خطأ من الغير وكان ما أورده الحكم كافيا لحمل قضائه فإن ما تنعاه الطاعنة في هذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل ولا يقبل أمام هذه المحكمة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٢٧٠ سنة ١٩٦٤ تجارى كلى



بورسعيد على الطاعنة بطلب الحكم بالزامها بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه تأسيساً على أنها قامت بشحن رسالة من الجوت على الباخرة «استرة» من ميناء «بانجولج» على أن تفرغ في ميناء بورسعيد لإعادة شحنها إلى ميناء «بريس» باليونان على الباخرة استليوس وقامت شركة «هل بلانت» لتفريغ الشحنة في المساعدة المملوكة لها توطئة لإعادة شحنها إلى وجهتها النهائية فاندلعت النار في الجوت أثناء نقله بالمساعدة توطئة لشحنه على الباخرة استليوس وتلفت الرسالة بأكملها بفعل النار ومياه الإطفاء مما ألحق بالمطعون ضدها خسارة تتمثل في ثمن الجوت ونولون النقل والمصاريف الأخرى فضلاً عن الأرباح التي كانت ستحققها من وراء الصفقة — وبتاريخ ١٩٧٠/٣/٧ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى — استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧ سنة ٢٢ ق وبتاريخ ١٩٧٠/١٢/٣٠ قضت محكمة استئناف المنصورة (مأمورية بورسعيد) بنسب خبير لبيان قيمة الأضرار التي لحقت بالمطعون ضدها ثم قضت بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٨ بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعنة بأن تؤدي للمطعون ضدها مبلغ ٢٢٠٧ جنيهاً و ٢٦ ملياً بما انتهى إليه تقرير الخبير — طعن الطاعنة في الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن — وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فعددت جلسة لنظره ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بأولهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون من وجهين وفي بيان الوجه الأول تقول إن الحكم المطعون فيه لم يعمل أحكام معاهدة بروكسل الخاصة بسندات الشحن والممول بها في مصر اعتباراً من ١٩٤٤/٥/٢٩ إذ تنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة منها، على عدم مسؤولية الناقل عن الهلاك أو التلف الناشئ عن الحريق، ما لم يحدث بفعل الناقل أو خطئه وينحى على عاتق الشاحن إثبات هذا الخطأ ولا يعنيه إثبات خطأ تابعي الناقل مما مفاده أن المعاهدة لم تأخذ بمسؤولية المتبوع عن أفعال تابعه ، وإذ قضى الحكم الصادر بجنسية ١٩٧٠/١٢/٣٠ بما يخالف أحكام المعاهدة فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه . وتقول الطاعنة في بيان الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه ألزم الطاعنة بالتعويض في حين أنها

كانت مجرد وكيل عن الناقل البحري فلا يجوز مساءلتها لانصراف المسؤولية إلى الأصيل وهو الناقل وفقا لأحكام عقد الوكالة وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه .

وحيث إن النعي مردود في وجهه الأول بأنه طبقا للفقرة " هـ " من المادة الأولى من معاهدة بروكسل الخاصة بسندات الشحن والتي وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ المعمول به اعتبارا من ٢٩/٥/١٩٤٤ — فإنها لا تطبق إذ أثناء الرحلة البحرية التي تبدأ بشحن البضاعة في العين وتنتهي بتفريغها منها دون المراحل السابقة على الشحن أو اللاحقة دلى التفريغ التي يحكمها القانون الوطني — لما كان ذلك وكان الثابت أن تلف البضاعة حدث بعد تفريغها من السفينة أسمره وقبل إعادة شحنها على السفينة " استايوس " وهي فترة لا تدخل في الرحلة البحرية عملا بالفقرة " هـ " من المادة الأولى من معاهدة بروكسل سالفة الذكر فإن أحكام المعاهدة لا تحكم الواقعة — مما يضحى معه النعي في شقه الأول على غير أساس كما أن النعي مردود في وجهه الثاني بأن الطاعنة لم تقدم ما يدل على تمسكها أمام محكمة الموضوع بأنها كانت وكالة عن الناقل البحري فلا يجوز الرجوع عليها لانصراف آثار المسؤولية إلى الأصيل وهو الناقل فيكون وجه النعي دفاعا جديدا لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني مخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك تقول إن الحكم الصادر في ٣٠/١٢/١٩٧٠ قرر مسؤولية الطاعنة تأسيسا على انتفاء السبب الأجنبي وهو خطأ الغير استنادا إلى تخصيصه الخاطئ من تحقيقات اللجنة ٢٤١٩ — سنة ١٩٦٣ قسم الميناء من أن الحريق لم يحدث بفعل أجنبي بقوله أن أحدا من الشهود لم يقرر أنه شاهد واقعة اشتعال الحريق في الرسالة وهو ما يخالف الثابت في الأوراق إذ رجح شهود الحادث أن الحريق كان نتيجة الفاء سيجارة مشتعلة من أحد ركاب الباخرة " استايوس " وأنهم شاهدوا النار مشتعلة في الجوت .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن عمليتي التفريغ وإعادة الشحن من العمليات المترتبة على تنفيذ عقد النقل البحري . لما كان ذلك وكان عقد النقل البحري يلقي على عاتق الناقل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — التزاما بضمان دخول البضاعة لأرسل إليه سليمة وهو التزام بتحقيق غاية فيكفى لإخلال أمين النقل بالتزامه وترتيب آثار المسؤولية في حقه إثبات أن البضاعة هلكت أو تلفت أثناء تنفيذ عقد النقل بغير حاجة إلى إثبات وقوع خطأ من جانبه ولا ترتفع هذه المسؤولية إلا إذا أثبت الناقل أن التلف أو الهلاك نشأ عن عيب في البضاعة ذاتها أو بسبب قوة قاهرة أو خطأ الغير — لما كان ذلك وكان الحكم الصادر في ١٩٧٠/١٢/٣٠ الذي قرر مسؤولية الطاعنة والذي اتخذته المحكمة المطعون فيه عمادا لقضائه قد أورد تبرايرا لمسائلة الطاعنة عن التعويض قوله ” وحيث إن محكمة أول درجة قد ركزت في قضائها برفض الدعوى على أساس توفر السبب الأجنبي نتيجة امتداد النار إلى الرسالة من مصدر مجهول بفعل أشخاص غير تابعين للشركة المستأنف ضدها لم تسفر التحقيقات عن معرفتهم أو لم تستطع المؤسسة المستأنفة تحديدهم مع أنه من غير الثابت من تحقيق اللجنة رقم ٢٤١٩ سنة ١٩٦٣ نسبة حصول الحريق إلى أجنبي عن الشركة المستأنف عليها يستفاد ذلك من أن أيا من الشهود الذي سمعت أقوالهم في هذه التحقيقات لم تتضمن أقواله مشاهدته واقعة إشعال الحريق في الرسالة . . “ مما مفاده أن محكمة الموضوع قد استخلصت — في حدود سلطتها الموضوعية — من محضر اللجنة رقم ٢٤١٩ سنة ٦٣ الميناء ، ومن أقوال الشهود فيه أن الحادث لم يكن مرده إلى سبب أجنبي وكان هذا الاستخلاص مائفا لأن ما انتهت إليه التحقيقات من كون التفاعل مجهولا لا يعنى بطريق اللزوم أنه أجنبي عن الطاعنة ولا ينال من ذلك ما قرره الشهود من احتمال حصول الحريق نتيجة لقاء سيجاره مشتعلة من أحد ركاب السفينة ” استلبوس “ ذلك أن الحكم وقد رد على ذلك بأنه لم يرد في أقوال هؤلاء الشهود ما يبرهنهم رأوا واقعة إشعال الحريق لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمسؤولية الطاعنة على



ما ثبت من أن هلاك الرسالة قد تم أثناء تنفيذ عقد النقل البحري ودون أن  
يثبت أن هلاكها كان نتيجة لخطأ من الغير وكان ما أورده الحكم كافيا لحمل  
قضاءه فإن ما اتهمناه المطالبة في هذا السبب لا يمدو أن يكون جدلا موضوعيا في  
تقدير الدليل لا يقبل أمام هذه المحكمة ويكون الطعن على غير أساس فيتمين  
رفضه .

---

## جلسة ٢٠ من يونيو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد صالح أورايس وعضوية السادة المستشارين : حافظ رفقي ؛  
وجميل الزيني ؛ وسعد العيسوي ؛ ومحمود حمدي عبد العزيز .

(٢٥٣)

الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٤٤ القضائية :

(١) حكم " الطعن في الحكم " .

القبول الضمّي للحكم المانع من الطعن فيه . ماهيته . تنفيذ المحكوم له ببعض طلباته للحكم  
الابتدائي . لا يفيد بذاته التنازل عن الطعن فيه .

(٢) رسوم " رسوم قضائية " . قانون . ضرائب .

إقامة الطعن الضريبي في ظل ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ تسوية الرسوم المستحقة وتحصيل باقيها  
بعد العمل بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٦٤ المعدل له . وجوب إعمال القانون الأخير بشأن تحديد فئة  
الرسوم النسبي

١ — جواز أن يكون قبول الخصم للحكم ضمنياً مانعاً من الطعن فيه ويشترط —  
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون القبول بفعل أو إجراء يكشف  
بجلاء عن الرضا به والعزوف عن الطعن فيه دون شك أو تأويل — لما كان  
ذلك وكان الطاعن — وزير العدل بصفته — قد طالب أمام محكمة الموضوع تأييد أمر  
تقدير الرسوم القاضى بالزام المطعون ضده بمبلغ ٦٠ جنيهاً و ٥٠٠ مليم فإن  
مبادرته قبل رفع الطعن بالنقض إلى تنفيذ الحكم القاضى بتعديل الأمر إلى  
مبلغ ١٩ جنيهاً لا يدل دلالة جازمة على قوله له والتنازل عن حق الطعن فيه .

٢ — إذ كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في إخضاع الفئة التي  
يجرى على أساسها حساب الرسوم في المخصوص عليها في المادة الأولى من القانون  
رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ حيث نصت  
المادة الرابعة من القانون الأخير على ألا تسرى أحكامه على الرسوم التي

تم منحها قبل العمل به وتظل خاضعة للنصوص التي حصلت في ظلها وأنه وإن كان الطعن الضريبي قد رفع في سنة ١٩٦٠ قبل العمل بالتعديل الذي طرأ على قانون الرسوم في سنة ١٩٦٤ إلا أن رسوم الطعن لم تكن قد روجت وسويت وحصلت بالكامل قبل نفاذه في ٢٢/٣/١٩٦٤ وإذا سويت الرسوم وصدر أمر تقديرها في سنة ١٩٧١ بعد صدور الحكم في الطعن ولم يتم تحصيل باقيها الصادر به الأمر إلا في ١٨/٤/١٩٦٣ ومن ثم فإن المراكز الناشئة عن التقاضي لم تكن قد استقرت ويكون من المتعين إعمال نص المادة الأولى من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ والذي عدلت به فئة الرسم النسبي المفروض على الدعاوى المعلومة القيمة وأصبحت ٣٪ فيما زاد على ٢٥٠ جنيها حتى ٢٠٠٠. على خلاف النص قبل تعديله والذي كان يقدر الرسم على المائتي جنية الأولى والثانية بواقع ٦٪ وعلى المائتين الثالثة والرابعة بواقع ٣٪ وما زاد بواقع ٢٪. لما كان ماسبق وكان تقدير الرسم النسبي على أساس قانون الرسوم القضائية المعدل في سنة ١٩٦٤ من شأنه تغيير قيمة الرسوم المستحقة على الطعن فإن الحكم المطعون فيه وقد أجرى حساب تقدير الرسوم القضائية المستحقة عليه على خلاف الاسناد الصحيح مع اختلاف فئة الرسم قبل تعديل القانون وبمده، فإنه يكون قد أخطأ في الاسناد خطأ أدى به إلى مخالفة القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التتمير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق — تتحصل في أن قلم كتاب محكمة طنطا الابتدائية استصدر من رئيس المحكمة المختص بها أمرا بتقدير باقي الرسوم القضائية المستحقة على المطعون ضده في الطعن الضريبي رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٦٠ تجارى كلى طنطا بمبلغ ٦٠ جنيها و ٢٠٠ مليم



فتظلم منه المطعون ضده طالبا إلغاءه ، وبتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٩ قضت محكمة أول درجة بتعديل قائمة الرسوم إلى مبلغ ٥٠ جنيها و ٥٠٠ مليم ، استأنف الطاعن الحكم بالإستئناف رقم ٤٦ سنة ٢٣ ق طالبا إلغاءه ورفض التظلم وتأييد تقدير الرسوم ، وبتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٤ قضت محكمة إستئناف طنطا بتعديل الحكم المستأنف وتقدير الرسوم المستحقة على الدعوى بمبلغ ١٩ جنيها شاملا ما سبق تحصيله وقت رفع الطعن والرسم الإضافي ، طعن الطاعن في الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فجددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن المطعون ضده دفع بعدم قبول الطعن تأسيسا على أن الطاعن نفذ الحكم المطعون فيه قبل رفع الطعن دون تحفظ بما يعد منه قبولا ضمنيا للحكم لا يوزع معه الطعن فيه بطريق النقض .

وحيث إن الدفع غير سديد ذلك أنه وإن جاز أن يكون قبول التماس الحكم ضمنيا ومن ثم مانعا له من الطعن فيه فإنه يشترط — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون القبول بفعل أو إجراء يكشف بجلاء عن المضاربة والعزوف عن الطعن فيه دون شك أو تأويل ، لما كان ذلك وكان الطاعن قد طلب أمام محكمتي الموضوع تأييد أمر تقدير الرسوم القاضي بالزام المطعون ضده بمبلغ ٦٠ جنيها و ٥٠٠ مليم فإن مبادرته قبل رفع الطعن بالنقض إلى تنفيذ الحكم القاضي بتعديل الأمر إلى مبلغ ١٩ جنيها لا يدل دلالة جازمة على قبوله له والتنازل عن حق الطعن فيه ويتعين لذلك الالتفات عن الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بسبب الطعن مخالفته القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول إن الطعن الضريبي رقم ٢٢٨ سنة ٦٠ كلى طنطا قد رفع في سنة ١٩٦٠ فانه ينطبق في شأن الرسوم المستحقة عليه القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ قبل تعديله بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٦٤ وإذا دار النزاع فيه حول تقدير أرباح المطعون ضده وشريكه في شركة الواقع التي

كانت بينهما وكانت مصلحة الضرائب قد قدرت أرباحهما في كل سنة من سنوات النزاع بمبلغ ١٢١٤ جنيها و ٣١١ مليا بالنسبة لأحدهما ومبلغ ١٣٧٥ جنيها و ٦٠ مليا بالنسبة لثانيهما فان الرسوم تحتسب على أساس قيمة هذه الأرباح نزولا على حكم الفقرة ١٦ من المادة ٧٥ من قانون الرسوم المشار إليه "قبل تعديله في سنة ١٩٦٤" ويكون الرسم النسبي المستحق على أرباح الشريك الأول مبلغ ٣٤ جنيها و ٣٠٠ مليم وعلى أرباح الشريك الثاني مبلغ ٣٧ جنيها و ٣٥٠ مليا وهذان الرسمان يخفضان إلى النصف عملا بنص الفقرة السادسة من المادة السادسة من ذات القانون فيصبح جملة المستحق على الطعن مبلغ ٣٥ جنيها و ٩١١ مليا يضاف إليه رسم إضافي مقداره ١٠٠ جنيها فيكون المجموع ٣٦ جنيها و ٩١٠ مليا وإذا قرر الحكم المطعون فيه الرسوم القضائية المستحقة لقلم الكتاب بأقل من ذلك فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه وإذا أصاب في اعتباره دعوى المطعون ضده وورثة شقيقة القصر قبل مصلحة الضرائب — وهي الدعوى رقم ٢٢٨ سنة ١٩٦١ تجارى كلى طنطا — معلومة القيمة — خلافا لما ذهب إليه الحكم الابتدائي — باعتبارها دعوى مرفوعة من الممول على مصلحة الضرائب في شأن المنازعة في تقدير الأرباح الناشئة عن شركة الواقع التي كانت بين الاخوين نزولا على حكم البند السادس عشر من المادة ٧٥ من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ إلا أنه أخطأ في إخضاع الفئة التي يجري على أساسها حساب الرسم للواد ٦٦/٩٠ من القانون بمقولة أن الطعن الضريبي وقع في ظل العمل بأحكامه في حين أن الفئة التي يجب أن يجري على أساسها حساب الرسم هي المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٦٤ حيث نصت المادة الرابعة من القانون الأخير على ألا تسرى أحكامه على الرسوم التي تم تحصيلها قبل العمل به وتظل خاضعة للمنصوص التي حصلت في ظلها وأنه وإن كان الطعن الضريبي قد رفع في سنة ١٩٦٠ قبل العمل بالتعديل الذي طرأ على قانون الرسوم في سنة ١٩٦٤ إلا أن رسوم الطعن لم تكن قد روجعت وسويت وحصلت بالكامل قبل تقاذه في ٢٢/٣/١٩٦٤ وإذا سويت الرسوم وصدر أمر تقديرها في سنة ١٩٧١ بعد صدور

الحكم في الطعن ولم يتم تحصيل باقيها الصادر به الأمر إلا في ١٨/٤/١٩٦٣ ومن ثم فإن المراكز الناشئة عن انتقاض لم تكن قد استقرت ويكون من المتعين أعمال نص المادة الأولى من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ والذي عدلت به فئة الرسم النسبي المفروض على الدعاوى المعلومة القيمة وأصبحت ٣٪ بما زاد على ٢٤٠ جنيهاً حتى ٢٠٠٠ جنية على ٣٪ خلاف النص قبل تعديله والذي كان يقدر الرسم على المسائي جنية الأولى والثانية بواقع ٦٪ وعلى المساتين الثالثة والرابعة بواقع ٣٪ وما زاد بواقع ٢٪ لما كان ماسبق ، وكان تقدير الرسم النسبي على أساس قانون الرسوم القضائية المعدل في سنة ١٩٦٤ من شأنه تغيير قيمة الرسوم المستحقة على الطعن فإن الحكم المطعون فيه وقد أجرى حساب تقدير الرسوم القضائية المستحقة عليه على خلاف الاسناد الصحيح مع اختلاف فئة الرسوم قبل تعديل وبعده فإنه يكون قد أخطأ في الاسناد خطأ أدى إلى مخالفة القانون بما يعيبه وبوجب نقضه .



## جلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صدقي العصار ، وذكى الصاوى صالح ، وجمال الدين عبد اللطيف ، وعبد الحميد  
المرصفاوى .

( ٢٥٤ )

الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٤٣ القضائية :

( ١ ) حكم " حجية الحكم الجنائى " .

حجية الحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية . مقصورة على منطوق الحكم بالبراءة أو الإدانة .  
هذه الحجية لا تلحق الأسباب التى لم تكن ضرورية للحكم .

( ٢ ، ٣ ، ٤ ) أوراق تجارية " الشيك " . مسئولية . حكم " حجية الحكم  
الجنائى " .

( ٢ ) جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . متى تحقق سبب إصدار الشيك . لا أثر له  
فى قيام المسئولية الجنائية . وإن كان يعتد به عند المطالبة بقيمة الشيك .

( ٣ ) رفض المحكمة المدنية القضاء للاستفيد بقيمة الشيك لاختلاله بالتزامه المقابل . لا مخالفة  
فى ذلك لحجية الحكم الجنائى بأداة المدعى عليه لإصداره شيكاً بدون رصيد .

( ٤ ) القضاء للاستفيد بالتعويض عن الضرر الأدبى الناشئ عن جريمة إصدار شيك بدون  
رصيد . القضاء بعدم أحقيته رغم ذلك لقيمة الشيك . لا تناقض . علة ذلك .

١ — مفاد نص المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، والمادة ١٠٢  
من قانون الإثبات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن حجية الحكم الجنائى الصادر  
من المحكمة الجنائية فى موضوع الدعوى الجنائية أمام المحاكم المدنية مقصورة على منطوق  
الحكم الصادر بالبراءة أو بالإدانة بالنسبة لمن كان موضع المحاكمة ودين أن تلحق  
الأسباب التى لم تكن ضرورية للحكم بهذه البراءة أو تلك الإانة .

٢ — جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق — وعلى ما جرى به قضاء الدائرة الجنائية بمحكمة النقض — بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب ، إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ، ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب الدافعة لأصدار الشيك لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ، وإن كان يعتد بها عند المطالبة بقيمة الشيك .

٣ — الحكم بادانة المطعون عليه في جريمة اعطائه الطاعن شيكا بدون رصيد لا يستلزم لقيامه التعرض لبحث سبب تحرير الشيك . ولما كان الطاعن قد أقام الدعوى الحالية للمطالبة بمبلغ ٤٠٠ ج منه مبلغ ٣٢٥ ج قيمة الشيك وكان المطعون عليه قد دفع بأن سبب إصداره للشيك هو التزام الطاعن بتسليمه زراعة فول ، وأن الطاعن أخل بالتزامه ولم يسلمه تلك الزراعة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ عرض لهذا الدفاع وانتهى إلى صحته وقضى تبعا لذلك بعدم أحقية الطاعن لقيمة الشيك ، فإنه لا يكون قد خالف حجية الحكم الجنائي السابق لأن هذه الواقعة لم تكن لازمة لإقامة ذلك الحكم ، باعتبار أن سبب تحرير الشيك لا أثر له على طبيعته ولا على المسؤولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات .

٤ — أن الحكم المطعون فيه — بقضائه بعدم أحقية المستفيد لقيمة الشيك لا يكون متناقضا إذ قضى في نفس الوقت للطاعن — المستفيد — بالتعويض عن الضرر الأدبي الناشئ عن جريمة إعطاء الشيك بدون رصيد ذلك بأن قيمة الشيك ليست تعويضا عن هذه الجريمة بل هي صباره عن دين مستحق سابق على وقوعها غير مترتب عليها ، ومن ثم فلا تعارض بين ما قرره الحكم من عدم أحقية الطاعن في اقتضاء قيمة الشيك وبالتالي استبعاد قيمته من المبلغ المطالب به وبين القضاء له بالتعويض عما لحقه من ضرر أدبي نشأ مباشرة عن الجريمة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٦٣ سنة ١٩٧١ مدني بني سويف الابتدائية ضد المطعون عليه طلب فيها الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ٤٠٠ جنيه ، وقال شرحا لدعواه أنه بتاريخ ١٩٦٨/٥/٣٠ أصدر له المطعون عليه شيكا بمبلغ ٣٢٥ جنيه مسحوبا على بنك مصرف فرع بني سويف غير أن البنك امتنع عن صرف قيمة هذا الشيك لعدم وجود رصيد للساحب فأقام ضد المطعون عليه قضية الجعنة المباشرة رقم ١٦١٩ سنة ١٩٦٨ مركز ادناسيا / نه أعطاه شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، وبتاريخ ١٩٦٩/٢/٢ حكمت محكمة الجعنة بتغريم المطعون عليه مبلغ ٢٠ جنيتها وبالزامه بأن يدفع للدعي بالحق المدني — الطاعن — مبلغ ١ جنيه ، على سبيل التعويض المؤقت وتأيد هذا الحكم في القضية رقم ٨٨٦ سنة ١٩٦٩ جنح مستأنفة بني سويف ، وإذا يقدر التعويض النهائي بمبلغ ٣٢٥ جنيتها قيمة الشيك و ٧٥ جنيتها تعويضا له عن الضرر الذي أصابه بسبب عدم صرف الشيك في الميعاد فقد أقام الدعوى للحكم له بطلباته . وفي ٧١/١٠/٣٠ حكمت المحكمة بالزام المطعون عليه بأن يدفع للطاعن مبلغ ٣٥٠ جنيتها . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٠ سنة ٩ ق مدني بني سويف . وبتاريخ ١٩٧٢/٣/١١ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه أنه حرر الشيك في مقابل تعهد الطاعن وأخته بالتنازل عن أرض المطعون عليه المؤجرة وتسليمها له بما عليها من زراعة وأنهما



لم ينفذا ما تعهدا به ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين عادت وتاريخ  
١٩٧٣/٥/١٢ فحكمت بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المطعون عليه بأن  
يدفع للطاعن مبلغ ٢٥ جنيتها . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت  
النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض على هذه الدائرة في  
غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة  
ر : ا .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب ينمى الطاعن بالسببين الأول  
والرابع منها على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والتناقض ، وفي بيان  
ذلك يقول أنه حكم على المطعون عليه نهائيا بالعقوبة من جريمة إعطاء الطاعن  
شيكاً بدون رصيد يوم ١٩٦٨/٥/٢٩ : مقتضاه أن هذا الحكم قد فصل في  
أحقية الطاعن في صرف قيمة الشيك في هذا التاريخ وأن عدم صرفه قد أصابه  
بأضرار مادية لحرمانه من قيمته في التاريخ المذكور ، ومن ثم فإن حجية هذا  
الحكم تفيد المحكمة المدنية التي تنظر دعوى التعويض الناشئة عن هذه الجريمة  
بحيث لا يجوز لها أن تعاود بحث مسألة أحقية الطاعن في استيفاء قيمة الشيك  
من المطعون عليه ، هذا إلى أنه وقد نفت المحكمة هذا الحق عن الطاعن تأسيساً  
على ما قرره من بطلان سبب التزام المطعون عليه بدفع مبلغ ٣٢٥ جنيتها المحرر به  
الشيك وقضت له في نفس الوقت بالتعويض عن الضرر الأدبي المترتب على عدم  
صرف قيمة هذا الشيك في ميعاد استحقاقه فإن حكماً يكون فوق تنقضه قد  
أخطأ في تطبيق القانون :

وحيث إن هذا النعى غير سند ، ذلك أنه لما كانت المادة ٤٥٦ من  
الإجراءات الجنائية تنص على أن " يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة  
الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالإدانة قوة الشيء المحكوم به  
أمام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائياً فيما يتعلق بوقوع

الجرime و بوصفها القانوني ونسبتها إلى فاعلها ، ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى على انتفاء التهمة أو على عدم كفاية الأدلة ، ولا تكون له هذه القوة إذا كان مبنيا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون ” . وكانت المادة ١٠٢ من قانون الاثبات تنص على أنه ” لا يرتبط القاضي المدني بالحكم الجنائي إلا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا “ . ، وكان مفاد ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن حجية الحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية أمام المحاكم المدنية مقصورة على منطوق الحكم الصادر بالبراءة أو الإدانة بالنسبة لمن كان موضع المحاكمة ودون أن تلحق الأسباب التي لم تكن ضرورية للحكم بهذه البراءة أو تلك الإدانة ، ولما كانت جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق — وعلى ما جرى به قضاء الدائرة الجنائية بهذه المحكمة — بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب ، إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ، ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب الدافعة لإصدار الشيك لأنها من قبيل البواصث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية وإن كان يعتد بها عند المطالبة بقيمة الشيك ، ومن ثم فإن الحكم بإدانة المطعون عليه في الجنحة رقم ١٦١٩ سنة ١٩٦٨ مركز أهناسيا عن جريمة إعطائه الطاعن شيكا بدون رصيد لا يستلزم لقيامه التعرض، لبحث سبب تحرير الشيك ، لما كان ذلك وكان الطاعن قد أقام الدعوى الحالية المطالبة بمبلغ ٤٠٠ جنيه منه مبلغ ٣٢٥ جنيه قيمة الشيك وكان المطعون عليه قد دفع بأن سبب إصداره للشيك هو التزام الطاعن بتسليمه زراعة فول كان قد زرعها زوج أخته في الأرض التي كان يستأجرها منه وأن الطاعن أخل بالتزامه ولم يسلمه تلك الزراعة فإن الحكم المطعون فيه إذ عرض لهذا الدفاع وانتهى إلى صحته وقضى تبعا لذلك بعدم أحقية الطاعن بقيمة الشيك فإنه لا يكون قد خالف حجية الحكم السابق لأن هذه الواقعة لم تكن لازمة لإقامة ذلك الحكم باعتبار أن سبب تحرير الشيك لا أثر له على طبيعته ولا على المسؤولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات كما أن الحكم المطعون فيه لا يكون متناقضا إذ قضى في نفس الوقت للطاعن بالتعويض عن الضرر الأدبي الناشئ عن جريمة إعطاء الشيك بدون

رصيد ذلك أن قيمة الشيك ليست تعويضا عن هذه الجريمة ، بل هي عبارة عن دين مستحق سابق على وقوعها غير مترتب عليها ، ومن ثم فلا تعارض بين ما قرره الحكم من عدم أهمية الطاعن في اقتضاء قيمة الشيك وبالتالي إستبعاد قيمته من المبلغ المطالب به وبين القضاء له بالتعويض عما لحقه من ضرر أدبي نشأ مباشرة عن الجريمة ، لما كانا تقدمان النعي على الحكم بهذين السببين يكون ولا أساس له .

وحيث إن حاصل النعي بالسببين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت بالأوراق وشابه الفساد في الاستدلال ، ذلك أنه أقام قضاءه برفض الدعوى في خصوص المطالبة بقيمة الشيك على ما قرره من أن سبب هذا الالتزام هو التزام الطاعن بتسليم المطعون عليه محصول الفول وأن الطاعن لم ينفذ التزامه ، واستخلص الحكم ذلك مما شهد به شهود المطعون عليه في التحقيق الذي أجرته المحكمة ومن التحقيقات التي تمت في الشكوى الإداري والجنة المباشرة وما ثبت بحضور المحضر الإداري المؤرخ ١٩٦٨/٥/٦ دون أن يفصح الحكم عن رقم تلك الشكوى أو أسماء الشهود الذين سمعوا فيها أو في اللجنة المشار إليها أو الوقائع التي شهدوا بها ولم يبين سبب اطراحه شهادة شاهديه اللذين صادقاها في دفاعه من أن الشيك حرر بسبب معاملة بينه وبين المطعون عليه كما أن شهود المطعون عليه لم يؤيده واحد منهم فيما ذهب إليه من التزامه بدفع قيمة الشيك مقابل التزام الطاعن بتسليمه زراعة الفول ، هذا إلى أن المطعون عليه قرر في الشكوى رقم ٥١٦ سنة ١٩٦٨ إداري مراكز أهناسيا أنه تسلم الأرض يوم ١٩٦٨/٢/٢٠ وجنى محصول الفول من سبعة أفدنة ، وثبت من صورة محضر المحضر الإداري السالف ذكره أن المحضر وقع على زراعة فول قائمة ١٠ فدان و١٢ قيراطا وهذا يناقض ما قرره الحكم المطعون فيه علاوة على أن الحكم قرر أن المطعون عليه تسلم الأرض تنفيذا لقرار لجنة فض المنازعات الزراعية ثم عاد وقرر أن يده قد رفعت بناء على قرار النيابة الجزئية وتسليمها ابن المستأجر السابق نيابة عن الورثة وأنهم تمكنوا بذلك من نقل محصول الفول ، دون أن يبين الحكم صلة الطاعن بذلك ، وهو ما يعيبه بخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال .



وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه عرض لأقوال شهود كل من الطرفين الذين سمعوا سواء في التحقيق الذي أجرته المحكمة أو في الشكوى رقم ٥١٦ لسنة ١٩٦٨ إدارى مركز إهناسيا أو في اللجنة المباشرة رقم ١٦١٩ لسنة ١٩٦٨ مركز إهناسيا وأورد ملخصا لأقوالهم وأطلع على صورة محضر الججز الإدارى الموقع في ١٩٦٨/٥/٦ ضد ... .. على محصول الفول وأثبت ما تضمنته الشكوى الإدارية سالفه الذك عن موضوع النزاع والقرارات التى أصدرتها النيابة العامة بشأن تسليم الأرض المؤجرة ، واستخلص من كل ذلك بعد أن أ طرح أقوال شهودى الطاعن أن المرحوم ... .. زوج شقيقة الطاعن كان يستأجر أرضا زراعية من المطعون عليه وترك عقب وفاة زراعة فول قائمة بالأرض وتعهد المطعون عليه بدفع مبلغ ٥٠٠ جنيه مقابل التزام الطاعن بتسليمه الأرض بما عليها من زراعة الفول حيث تنازلت له عنها شقيقة زوجة المستأجر هى وباقي الورثة ودفع المطعون عليه مبلغ ١٧٥ جنيه وحرر بالباقي وقدره ٣٢٥ جنيها شيكا لأمر الطاعن ولكن الأخير أخل بالتزامه وجنى ورثة المستأجر المحصول ولم يتسلمه المطعون عليه وأضحى بذلك التزامه بدفع قيمة الشيك ولا سبب له ، ولما كان تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به محكمة الموضوع ولها أن تأخذ ببعض أقوالهم دون البعض الآخر وبأقوال واحد أو أكثر من الشهود دون غيرهم حسبما تطمئن إليه من غير أن تكون ملزمة ببيان أسباب ترجيحها لما أخذت به واطراحها لغيره ولا سلطان لأحد عليها في ذلك إلا أن تخرج بتلك الأقوال إلى غير ما يؤدي إليه مدلولها ، وكان ما أورده الحكم في شأن أقوال الشهود لا يخرج عما هو ثابت في الأوراق ومن شأنه بالإضافة إلى القرائن التى ساقها أن يؤدي إلى ما انتهى إليه ويكفى لحمله ، فإن ما آثاره الطاعن بسبب النعى لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير المحكمة للدليل بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التى أخذ بها الحكم وهو ما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك فإن النعى بهذين السببين يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٢ من يونيو ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة - مصطفى كمال سليم وعضوية السادة  
المستشارين : مصطفى الفقى ، أحمد سيف الدين سابق ، محمد عبد الخالق البغدادي ،  
سليم عبد الله .

( ٢٥٥ )

الطعن رقم ٧٧٢ سنة ٣ ٤ التضيائية :

( ١ ) اختصاص . قضاء مستعجل .

الحكم بعدم اختصاص القضاء المستعجل ينتار الطلب الوقتى لعدم توافر الاستعجال أو المساس  
بأصل الحق . عدم جواز إحالة النزاع لمحكمة الموضوع . القضاء بعدم الاختصاص استنادا إلى  
أن الطلب موضوعى . وجوب إحالة النزاع لمحكمة الموضوع . مثال بشأن دعوى طرد وتسلم .

( ٢ ) دعوى " تكيف الطلبات " . حيازة .

تكيف الخصوم للدعوى . لا يقيد المحكمة . وجوب إعطائها التكيف الصحيح . مثال  
بشأن دعوى الحق ودعوى الحيازة .

١ - يختص قاضى الأور المستعجلة وفقا لبادة ٤٥ من قانون المرافعات  
بالحكم بصفة مؤقتة ومع عدم المساس بالحق فى المسائل المستعجلة التى يخشى  
عليها من فوات الوقت فأساس اختصاصه أن يكون المطلوب الأمر باتخاذ قرار  
عاجل وألا يمس هذا القرار أصل الحق الذى يترك لذوى الشأن يتناضلون فيه  
أمام القضاء الموضوعى وإذ تبين أن الإجراء المطلوب ليس عاجلا أو يمس أصل  
الحق حكم بعدم اختصاصه بنظر الطلب ويعتبر حكمه هذا منهيًا للنزاع المطروح  
عليه بحيث لا يبقى منه ما تصح إحالته لمحكمة الموضوع ، أما إذا تبين أن المطلوب  
منه بحسب الطلبات الأصلية أو المعلقة فصل فى أصل الحق فيتعين عليه أن يتخلى  
عن الفصل فى الدعوى ويحكم بعدم اختصاصه بنظرها ويحيلها لمحكمة الموضوع  
الختصة بالطلب المدروض عملا بالمادتين ١٠٩ ، ١١٠ من قانون المرافعات ،

وإذ كان البين من الأوراق أن الدعوى رفعت ابتداء بطلبين هما الطرد والتسليم وكان الطلبان مؤسسين على ملكية المطعون ضدها الأطلان موضوع النزاع وغصب الطاعن لما فانهما بهذه المثابة طلبان موضوعيان رفعا خطأ إلى محكمة الأمور المستعجلة حالة أن المحكمة المختصة بهما هي محكمة الموضوع ويكون الحكم إذ قضي بعدم اختصاصه بنظرهما والإحالة قد أصاب صحيح القانون .

٢ - من المقرر أن تكيف الخصوم للدعوى لا يقيد المحكمة ولا يمنعها من فهم الدعوى على حقيقتها وإعطائها التكيف الصحيح والعبرة في تكيف الدعوى بأنها دعوى بالحق هي بحقيقة المطلوب فيها بصرف النظر عن العبارات التي صيغت بها ، وإذ كان الثابت أن المطعون ضدهما قد أسسا دعواهما بطرد الطاعن والتسليم على ملكيتهما للأرض موضوع النزاع بمقتضى حكم تثبيت الملكية .. ونازعهما الطاعن في ذلك وذهب إلى ملكيته لما يضع اليد عليه منها منذ أكثر من عشرين عاما بالميراث والشراء فإن الدعوى تكون من الدعاوى المتعلقة بأصل الحق ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى برفض الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى على أنها من دعاوى الحيازة فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التفسير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وبماثر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهما أقامتا الدعوى المطعون في حكمها أمام محكمة بندر طوخ وطلبتا فيها بصفة مستعجلة طرد الطاعن من قطعتي أرض مبنية بالعريضة مع تسليمها بمقرله إته قد أعتصمها فقضت المحكمة بعدم اختصاصها بصفة مستعجلة بنظر الدعوى لمساس الحكم فيها بالموضوع وأحال الدعوى إلى محكمة بنها الابتدائية فقيلت برقم ٤٢٦ سنة ١٩٧٠ مدني كلتي بنها وقضت فيها تلك المحكمة



بندب خير باشر مهمته وقدم تقريره منتهيا فيه إلى أن المطعون ضدهما تمتلكان بموجب الحكم ١٠٥٦ سنة ١٩٥٠ طوخ ١٠ س ١٠ ط ميراثا عن والدهما وأن هذه المساحة كانت في حيازة والدتها بمعاونة الطاعن وقد أقرتا بوضع يدهما على مساحة ١٠ س و ٦ ط والباقي وقدره ٤ ط في وضع يد الطاعن بعد وفاة والدتها بغير سند — فقضت المحكمة بتاريخ ٢٢ من مايو ١٩٧٢ بطرد الطاعن عن مساحة أربعة قراريط من القطعة الأولى وتسليمها للمطعون ضدهما بحالتهما — فطعن الطاعن على هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧٦ سنة ٥ ق بنها وقضت المحكمة بجملة ١٩٧٣/٦/١٩ بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن على هذا الحكم بالنقض وقدمت النيابة مذكرة بالرائى طلبت فيها نقض الحكم واعتبار دعوى المطعون ضدهما منتهية على أساس أن قضاء قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة بندو طوخ بعدم اختصاصه بصفة مستعجلة بنظر الدعوى لمساس الفصل في النزاع بأصل الحق قد أنهى فعلا الخصومة المطروحة أمامه بالطلب الوقتى برفضه وكان عليه أن يقف عند هذا الحد وأن أمره بعد ذلك بإحالة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية قد ورد على معدوم وكان يتعين على المحكمة المحال إليها أن تحكم بإثبات انتهاء الدعوى المحالة — وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن ما تنعاه النيابة على الحكم المطعون فيه غير سديد ذلك أن قاض الأمور المستعجلة يختص وفقا للمادة ٤٥ من قانون المرافعات بالحكم بصفة مؤقتة ومع عدم المساس بالحق في المسائل المستعجلة التي يخشى عليها فوات الوقت، فأساس اختصاصه أن يكون المطلوب الأمر باتخاذ قرار عاجل وألا يمس هذا القرار أصل الحق الذي يترك لذوى الشأن يتناضلون فيه أمام القضاء الموضوعى — وإذا تبين أن الإجراء المطلوب ليس عاجلا أو يمس أصل الحق حكم بعدم اختصاصه بنظر الطلب ويعتبر حكمه هذا منهيًا للنزاع المطروح عليه بحيث لا يبقى منه ما تصح إحالته لمحكمة الموضوع — أما إذا تبين أن المطلوب منه بحسب الطلبات الأصلية أو المعدلة فصل في أصل الحق فيتعين عليه أن يتغلب من الفصل في الدعوى ويحكم بعدم اختصاصه بنظرها ويحيلها لمحكمة الموضوع المختصة بالطلب المعروض عملا بالمادتين ١٠٩، ١١٠ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك

وكان البين من الأوراق أن الدعوى رفعت ابتداء بطلبين هما الطرد والتسليم وأن الطلبين مؤسسان على ملكية المطعون ضدهما للأطيان موضوع النزاع وغصب الطاعن لهما فلأنهما بهذه المثابة طلبان موضوعيان رفعا خطأ إلى محكمة الأمور المستعجلة حالة أن المحكمة المختصة بهما هي محكمة الموضوع ويكون الحكم إذ قضى بعدم اختصاصه بنظرهما والإحالة قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عايه بهذا السبب غير سليم .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إنه قدم لمحكمة الاستئناف حافظي مستندات لم تكن أمام محكمة أول درجة أو الخبير وما ورد فيها بما فصله في تقرير الطعن يهدم ادعاء المطعون ضدها ولكن الحكم المطعون فيه لم يرد على دلالة هذه المستندات مما يعيبه بالقصور ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاء بطرد الطاعن من القراريط الأربعة وتسليمها للمطعون ضدهما بالاستناد إلى الحكم رقم ١٠٥٦ سنة ١٩٥٠ مدني طوخ بتثبيت ملكيتها لمساحة ١٠ قراريط و ١٠ أسهم وما ورد في تقرير الخبير من أنهما تضععان اليد على مساحة ٦ قراريط و ١٠ أسهم وأن الباقي وقدره ٤ قراريط في وضع يد الطاعن بدون سند ، فلا جناح عليه إذ استدل على ملكية المطعون ضدهما ونوع وضع يد الطاعن بما تقدم ما دام استنباطه مستندا لأوراق الدعوى ومستخلصاتها استخلاصا سائغا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فإن النعى على الحكم بالقصور في التسبيب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه البطلان ويقول في بيان ذلك إنه تمسك أمام محكمة أول درجة بأن الخبير عندما أجرى مقياس الأطيان الواقعة في وضع يد الطاعن جعل منها قطعتين ومرجع ذلك أن القطعة فيها انحناء والمساحة الحقيقية للقطعة الأولى ٢ قيراط و ٢٠ سهم والثانية ٤ قراريط و ١٢ سهم ومجموعهما ٧ قراريط و ٨ أسهم وهما في تكليف ... و ... وقد أخطأ الخبير إذا احتسب مساحة القطعتين ١١ قيراطا و ١٥ سهم

ولو تنبه لذلك ما انتهى إلى النتيجة التي ختم بها تقريره وهذا الدفاع من شأنه لو صح أن يغير وجه للرأى فى الدعوى وكان واجبا على الحكم أن يرد عليه .

وحيث إن هذا النعى مردود فى شقه الأول بإقرار الطاعن نفسه أمام الخبير بأنه يضع اليد على قطعتين وقد بين مساحة كل منهما كما أشار إلى المساحتين فى صحيفة الاستئناف ، ومردود فى شقه الثانى بشأن مساحة القطعتين بأنه على فرض صحته فقير منتج ذلك أن الخبير انتهى إلى أن الطاعن يضع يده على مساحة ٤ قراريط من ملك المطعون ضدهما بغير سند وأخذ الحكم بذلك وقضى بطرده من هذه المساحة ومن ثم فلا يؤثر فى هذه النتيجة الصحيحة كون المساحة الكلية التى يضع الطاعن اليد عليها ١١ قيراطا و ١٥ سهما حسبما يبين الخبير أو أنها ٧ قراريط و ٨ أسهم على ما يزعم الطاعن وبالتالى فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه أنه التفت عن هذا الدناع ويكون النعى بهذا السبب فى غير محله .

وحيث أن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيانه يقول إن الدعوى أقيمت بطلب طرده على أساس أن حيازته مبناها الغصب إذ اترغ الأرض من وضع يد المطعون ضدهما فهى دعوى حيازة ويكون استرداد الأرض إذا توافرت الشروط القانونية وقد بين الخبير أنه يحوز الأرض منذ عشرين عاما مما يحمى حقه فى حيازتها ولا تؤسف يده بأنها غاصبة ولا يجوز الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى أصل الحق ولكن الحكم خاطئ بينهما وأخطأ عندما قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى استنادا إلى قوله بأن المطعون ضدهما تؤسسانها على أصل الحق وليس على مجرد الحيازة بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه من المقرر أن تكيف الخصوم للدعوى لا يقيد المحكمة ولا يمنعها من فهم الدعوى على حقيقتها وإعطائها التكيف الصحيح والمعبرة فى تكيف الدعوى بأنها دعوى بالحق هى بحقيقة المطلوب فيها بصرف النظر عن العبارات التى صيغ بها ومتى كان الثابت أن المطعون ضدهما قد أسستا دعواهما بطرد الطاعن والتسليم على ملكيتهما للأرض موضوع



التزاع بمقتضى حكم تثبيت الملكية رقم ١٠٥٦ سنة ١٩٥٠ مدنى طوخ وتازعهما الطاعن فى ذلك وذهب إلى ملكيته لما يضع اليد عليه منها منذ أكثر من عشرين عاما بالميراث والشراء فإن الدعوى تكون من الدعاوى المتعلقة بأصل الحق ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى برفض الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى على أنها من دعاوى الميازاة فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الرابع من الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت فى الأوراق وفى بيانه يقول إنه قرر أمام محكمة الاستئناف أنه قد ورد بصحيفة الدعوى ١٠٥٦ سنة ١٩٥٠ طوخ بيان القطع التى طلب الحكم بتثبيت ملكية المدعين لها ولم ينصرف الحكم إلى القطعة رقم ١٠٨ وقدم محضر حصر تركة والده وثابت فيه أن حصته الميراثية ٣ قرار يبط وقدم عقد بيع صادر له من والده فى ١٩٦٨/١١/٢٥ بمساحة ٣ قرار يبط و ١٦ سهما ضمن القطعة رقم ١٠٨ الواردة فى تكليف ... .. وهذه الأطنان بعيدة عن تكليف مورث والده المطعون ضدهما والتى كانت موضوع الحكم رقم ١٠٥٦ سنة ١٩٥٠ وقدم عقدا صادرا إليه من السيدة / ... .. بمساحة ١٦ سهما من ذات القطعة كما قدم استمارة حيازة مبينة بها أن الأطنان التى يحوزها والكثنة بحوض الغيط ٦ قرار يبط و ١٨ سهما وواضح من هذا الدفاع أنه لا يضع اليد على أى قدر من ميراث المطعون ضدهما ورغم ذلك أورد الحكم أن الطاعن لم يمترض على ملكية المطعون ضدهما الأمر المخالف للثابت فى الأوراق بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود فى شقيه ، ذلك أن الحكم استند فى إثبات ملكية المطعون ضدهما إلى ما قضى به الحكم رقم ١٠٥٦ سنة ١٩٥٠ مدنى طوخ وتقرير الخير المقدم فى تلك الدعوى ويقرر الطاعن أن الحكم المشار إليه لم ينصرف إلى القطعة رقم ١٠٨ والتى تتضمن ما يضع اليد عليه من أطنان وفق ما قدمه من مستندات غير أن الطاعن لم يقدم صحيفة الدعوى رقم ١٠٥٦ سنة ١٩٥٠ أو تقرير الناير المقدم فيها أو حكم تثبيت الملكية الصادر فيها فضلا

عن صحيفة الدعوى رقم ٤٢٦ سنة ١٩٧٠ مدنى كلى بنها ومن ثم فإن نفيه فى هذا الخصوص يكون مجردا من الدليل ويكون الشق الأول من هذا السبب غير مقبول أما الشق الثانى فإنه لما كان دفاع الطاعن حسبا حصله الحكم الابتدائى قد أنصب على أنه لا يضع اليد على شئ من ملك المطعون ضدهما وعاب على الخبير ما انتهى إليه من أنه يقتصب بقرار يبط بعد أن قرر بوضع يده مع والدته طوال مدة تزيد على عشرين عاما فإن الحكم لا يكون قد خالف الثابت فى الأوراق فيما قرره من أن الطاعن لم يعترض على ملكية المطعون ضدهما لأن الدفاع لا ينطوى على منازعة فى القدر المقضى بتثبيت ملكيته بالحكم ١٠٥٦ هذا سنة ١٩٥٠ طوخ .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

## جلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعضوية السادة المستشارين مصطفى الفقى ، وأحمد سيف الدين سابق ، ومحمد عبد الخالق الهندادى ، وسليم عبد الله .

( ٢٥٦ )

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) محاماة "أتعاب المحامى" .

تقدير أتعاب المحامى . الفائدة التى يحققها المحامى لموكله . لا تقدر بقيمة العمل موضوع طلب التقدير كله . وجوب تقدير الأتعاب على أساس ما بذله المحامى من عمل يتفق وصحيح القانون وما اقتضاه من جهد .

( ٢ ) محاماة "أتعاب المحامى" . محكمة الموضوع .

تقدير الفائدة التى حققها المحامى لموكله . مما يستقل به محكمة الموضوع .

١ — لا يدل نص المادة ١١٤ من قانون المحاماة ٦١ لسنة ١٩٦٨ على أن الفائدة التى يحققها المحامى لموكله تقدر بقيمة العمل . موضوع طلب التقدير كله ، وإنما تقدر الأتعاب على أساس ما بذله المحامى من عمل يتفق وصحيح القانون وما اقتضاه هذا العمل من جهد يعتبر لازماً للوصول إلى الفائدة التى حققها لموكله وذلك كله مع مراعاة أهمية الدعوى وقيمة تلك الفائدة التى تحققت للموكل فيها على ألا تزيد الأتعاب على عشرين فى المائة من قيمة تلك الفائدة ولا تقل من عن خمسة فى المائة منها .

٢ — تقدير الفائدة التى حققها المحامى لموكله مما تستقل محكمة الموضوع باستخلاصه من الوقائع دون أن يعيب حكمها أنها لم تشر لنصوص قانون المحاماة طالما أن قضاءها يتفق والتطبيق الصحيح لهذا القانون .



## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعن تقدم للنيابة المحامى الفرعية بالمنيا طالبا تقدير أتعاب عن مجهوده فى مباشرة قضايا المطعون ضدها التى بينها فى طلبه وفى الصلح المحرر بينها وبين باقى ورثة زوجها المرحوم ... .. فأصدر مجلس النيابة القرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٢ بتقدير أتعابه بمبلغ ٢٥٠٠ جنيها واستئناف المطعون ضدها هذا القرار بالاستئناف رقم ٧٩ سنة ١٩٧٩ قضائية بنى سوييف مأمورية المنيا كما استأنفه الطاعن بالاستئناف ٧٨ سنة ٩ قضائية بنى سوييف والمحكمة أمرت بضم الاستئنافين ثم حكمت بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٦ بتعديل قرار نيابة المحامى الفرعية بالمنيا وبإلزام المطعون فيه ضدها بأن تدفع للطاعن مبلغ أربعمائة جنية أتعابا عن مجهوده فى مباشرة القضايا موضوع طلبه . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بتقضى الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فعدلت بجلسة نظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه بشأنها وبالأوجهين الثالث والرابع من أولهما مخالفته القانون وبطلانه لقصور أسبابه وفى بيان ذلك يقول إن قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ هو الذى يحكم النزاع والمادة ١١٤ منه تضع ضوابط لتقدير الأتعاب ولكن الحكم المطعون فيه لم يلتزم بسننه الضوابط ولم يبين النسبة التى يستحقها مما حاد على المطعون ضدها من قاندة كما لم يبين سننه القانونى وماذا كان هو قانون المحاماه المذكور أو غيره بخالف القانون وشابه البطلان لقصور بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي محدود ذلك بأن النص في المادة ١١٤ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على أنه "يدخل في تقدير الأتعاب أهمية الدعوى والجهد الذي بذله المحامي والنتيجة التي حققها"، ويجب ألا يزيد الأتعاب على عشرين في المائة ولا تقل عن خمسة في المائة من قيمة ما حققه المحامي من فائدة لموكله في العمل موضوع طلب التقدير "لا يدل على أن الفائدة التي يحققها المحامي لموكله تقدر بقيمة العمل موضوع طلب التقدير كله، وإنما تقدر الأتعاب على أساس ما بذله المحامي من عمل يتفق وصحيح القانون وما اقتضاه هذا العمل من جهد يعتبر لازماً للوصول إلى الفائدة التي حققها لموكله وذلك كله مع مراعاة أهمية الدعوى وقيمة تلك الفائدة التي تحققت للموكل فيها على ألا يزيد الأتعاب على عشرين في المائة من قيمة تلك الفائدة ولا تقل عن خمسة في المائة منها، لما كان ذلك وكان تقدير الفائدة التي حققها المحامي لموكله مما تستقل محكمة الموضوع باستخلاصه من الوقائع دون أن يعيب حكمها أنها لم تشر لنصوص قانون المحاماة طالما أن قضاءها يتفق والتطبيق الصحيح لهذا القانون، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت حضور الطاعن عن المطعون ضدها في الدعاوى التي مثّلها فيها وماتم فيها وانتهى إلى أن المحكمة ترى "مع مراعاة أهمية الدعاوى والجهد الذي بذله السيد المحامي والنتائج التي حققها فيها على النحو السالف بيانه... تعديل القرار المستأنف بتقدير مبلغ أربع مائة جنيه أتعاباً له، فإنه يكون قد قرر الأتعاب في حدود سلطة محكمة الموضوع ملتزماً بما يتفق وصحيح القانون ويكون هذا النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالوجهين الأول والثاني من السبب الأول البطلان لانعدام التسيب ويقول في بيان الوجه الأول إنه لم يحصل وقائع النزاع تحصيلها سليماً إذ أورد في مدوناته أن المطعون ضدها قررت أن ما خصها في التركة مقداره ٧٩٠٨ جنياً و ٧٥٠ ملياً وفقاً لقائمة الجرد المحررة بمناسبة الحجر على المورث ولم تشر لرده عليها بأن مصلحة الضرائب قدرت التركة بمبلغ ٩٢٧٧٢ جنياً و ٩٢٩ ملياً وأن ما خصها مساحة ٦١٧,٥ م<sup>٢</sup> أرض بناء باعت المتر فيها بمبلغ ١٨ جنياً ولم يورد ما قرره من أنه لم يحرر عقد بيع قطعة أرض بخطه مما يدل على أن الحكم لم يستوعب الوقائع كاملة، ويقول

في بيان الوجه الثاني إن الحكم لم يذكر ما تمسك به من أن الصلح جاء نتيجة تغلبه على خصومها في الدعوى التي ثارت بينهم ويرد على طلبه أتعابا عن إعداده ، فشابه بذلك كله عيب انعدام التسبيب بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود في وجهه الأول بأن الحكم لا يلتزم تتبع الخصوم في مختلف مناحي أقوالهم وحججهم والرد استقلالاً على كل منها ومن ثم فلا يعيب الحكم المطعون فيه أنه لم يعرض لما قرره الطاعن بالنسبة لقيمة تركة المورث أو لإنكاره تحرير عقد بيع بخطه ، وفي وجهه الثاني بأنه لا سبيل على الحكم إن هو عرض عما أثاره الطاعن من أن الصلح تم نتيجة لجهوده في القضايا التي باشرها لأنه غير ملزم بتعقيب كل ما يقوله الخصوم طالما أقام قضاءه على ما يكفي لجملة ولا يشوبه بالقصور في البيان أنه لم يرد على ادعاء الطاعن أنه هو الذي تولى صياغة الصلح مادام لم يقدم الدليل على ذلك وأنكرته عليه المطعون ضدها وكانت المحكمة غير ملتزمة بالرد على دفاع لم يقدم الخصم دليلاً وإذا كان ذلك فإن هذا النعى يكون على غير أساس كذلك .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٢ من يولية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعضوية السادة المستشارين مصطفى الفقى ، واحمد سيف الدين سابق ، ومحمد عبد الخالق البغدادى ، وسليم عبد الله .

(٢٥٧)

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٤٤ القضائية :

وقف "إشهاد الوقف" . تسجيل .

اغفال تسجيل الاشهاد بانشاء الوقف أو الرجوع فيه أو التغيير في مصرفه . أثره .  
مسلم الاعتماد به بالنسبة للواقف أو غيره من ذوى الشأن . ترتب الالتزامات الشخصية بينهما فقط .

مفاد نص المادة التاسعة من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بشأن تنظيم الشهر العقارى النافذة أحكامه منذ أول يناير سنة ١٩٤٧ ، فيما يتعلق بالوقف ، أنه إذا لم يسجل اشهاد بانشاءه أو الرجوع فيه أو التغيير في مصرفه فلا يعتد بذلك بالنسبة للواقف أو غيره من ذوى الشأن ولا يكون لهذا الاشهاد من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين الواقف وغيره من ذوى الشأن فإذا شرط الواقف لنفسه الشروط العشرة واستعملها في الادخال والاخراج بأن ضبط اشهادا بادخال من لم يكن موقوفا عليه من قبل في الوقف واخراج من كان موقوفا عليه بحيث لا يصير من أهل الوقف فإن هذا الاشهاد إذا لم يسجل لا يؤثر أثره في الادخال والاخراج وإنما تنشأ عنه التزامات شخصية في ذمة الواقف في حالات معينة كان يكون الاستحقاق بمقابل أو ضمان لحقوق ثابتة في ذمته أما المستحق الذى أخرج من أهل الوقف فلا يحتاج بالاشهاد الذى لم يسجل باعتباره من الغير بالنسبة له ، ومن ثم فلا ينتج أثره في حقه بحرمانه من الاستحقاق وما يؤدي إليه من تملك لنصيب في الوقف طبقا للسادة الثالثة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات ، ولا يصلح منذ النزع حيازته لهذا النصيب .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع لتقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون ضده رقم الدعوى ٢٢٧ سنة ١٩٦٩ مدني ههيا التي احيلت لمحكمة الزقازيق الابتدائية وقيدت بجلولها برقم ٧٢٣ سنة ١٩٧٠ مدني كلى الزقازيق طالبا الزام الطاعن بأن يسلمه ٢٣ قيراط و ١٦ سهم مدينة بصحيفة الدعوى و بأن يدفع له مبلغ خمسين جنيها من ريعها استنادا إلى أن جده المرحوم ... .. أوقف فداتين و ٥ قراريط و ١٦ سهم منها المساحة موضوع الدعوى على نفسه ثم على ولده الطاعن من بعده وذريته بعد ذلك واحتفظ لنفسه بالشروط العشرة وقد استعملها فأشهد بتاريخ ١٩٤٧/٢/٢٠ باخراج الطاعن وذريته من الاستحقاق وجعله له هو وذريته ولما انتهى الوقف على غير الخيرات انتهز الطاعن صغر سنه واستولى على الأرض . و بتاريخ ١٩٧١/١/١٨ قضت المحكمة بالزام الطاعن بأن يسلم للمطعون ضده الأرض محل التراع . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف ٣٨ سنة ١٤ قضائية المنصورة و بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٣ قضت المحكمة بتأييد الحكم . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم قد ذهب إلى أن عدم اشهار اشهاد التغير لا يترتب عليه سوى تراخ في انتقال الحق الذي ينشئه أما الآثار المترتبة على هذا الحق فانها تثبت بصدور التصرف ولا يتوقف ثبوتها على التسجيل ومن بين الآثار المترتبة على التغير في مصرف العقار الموقوف والذي يحق للموقوف عليه المطالبة

به قبل للتسجيل التسليم وهو منه خطأ في القانون لأن الاشهاد بتغير الاستحقاق في الوقف إذا لم يسجل لا يحتج به بالنسبة لمن قام به أو بالنسبة لمن كان مستحقا وآل إليه الاستحقاق بموجبه ، وإذا كان اشهاد التغير الحاصل في ١٩٤٧/٢/٢٠ لم يسجل فلا يرتب أثرا بالنسبة للاستحقاق الثابت للطامن بموجب حجة الوقف ولا يلزمه بالتسليم ، وإذا خالف الحكم هذا النظر فانه يكون مخطئا في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك بأن النص في المادة التاسعة من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بشأن تنظيم الشهر العقاري النافذة أحكامه منذ أول يناير سنة ١٩٤٧ على أن جميع "التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو زواله أو تغييره أو زواله وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك يجب شهرها بطريق التسجيل ويدخل في هذه التصرفات الوقف والوصية وعلى أنه يترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار إليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لا بين ذوي الشأن ولا بالنسبة إلى غيرهم ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الآثار سوى التزامات الشخصية بين ذوي الشأن يفيد فيما يتعلق بالوقف أنه إذا لم يسجل الاشهاد بانشاءه أو الرجوع فيه أو التغيير في مصرفه فلا يعتد بذلك بالنسبة للواقف أو غيره من ذوي الشأن ولا يكون الاشهاد من الآثار سوى الالتزامات الشخصية بين الواقف وغيره من ذوي الشأن فاذا شرط الواقف لنفسه الشروط العشرة واستعملها في الادخال والاعراج بأن ضبط اشهادا بادخال من لم يكن موقوفا عليه من قبل في الوقف واعراج من كان موقوفا عليه بحيث لا يصير من أهل الوقف فان هذا الاشهاد إذا لم يسجل لا يؤثر أثره في الادخال والاعراج وإنما تنشأ عنه التزامات شخصية في ذمة الواقف في حالات معينة كان يكون الاستحقاق بمقابل أو ضمنا لحقوق ثابتة في ذمته أما المستحق الذي أخرج من أهل الوقف فلا يحتاج بالاشهاد الذي لم يسجل باعتباره من الغير بالنسبة له ، ومن ثم فلا ينتج أثره في حقه بحرمانه من الاستحقاق وما يؤدي إليه من تملك لنصيب في الوقف طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥١ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات ولا يصلح سندا لترع حيازته لهذا النصيب وبما أن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الاشهاد الحاصل بتاريخ ١٩٤٧/٢/٢٠



لم يشهر بتسجيله ثم التأشير بمضمونه على هامش اشهاد الوقف نفسه فإنه لا يعتد به قبل الطاعن ولا يمس الحقوق المقررة له بموجب حجة الوقف الأصلية ولا يجوز للمطعون ضده أن يطلب بناء عليه استلام العين محل النزاع ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى على خلاف ذلك بتسليمها إليه مخطئا في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون ضده .

## جلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى كمال سليم وعضوية السادة المستشارين مصطفى الفقى ، وأحمد سيف الدين سابق ، ومحمد عبد الخالق البغدادي ، وأحمد شيبه الحمد .

( ٢٥٨ )

الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٤ القضائية :

( ٢٤١ ) " مسئولية تقصيرية " . إثبات .

( ١ ) المسئولية عن الأشياء . أساسها .

( ٢ ) الترخيص بإنشاء مصنع وتشغيله . عدم اعتباره سبباً أجنبياً تفتى به المسئولية عما تنتج عنه من ضرر للغير .

١ — مفاد نص المادة ١٧٨ من القانون المدني أن المسئولية المقررة في هذا النص تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشيء اقترافاً لا يقبل إثبات العكس ، ومن ثم فإن هذه المسئولية لا تدرأ عن الحارس بإثبات أنه لم يرتكب خطأ ما وأنه قام بما ينبغي من العناية والخطة حتى لا يقع الضرر من الشيء الذي يتولى حراسته ، وهي لا ترتفع إلا إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه ، وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير .

٢ — إن مجرد الترخيص للطاعة بإنشاء مصنعها وتشغيله ، لا ينهض سبباً أجنبياً تفتى به مسئوليتها عما ينتج عنه من ضرر للغير .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —  
تتحصل في أن مورث المطعون ضدهم رفع الدعوى ٢ لسنة ١٩٥٨ م دنى كلى طنطا  
طالباً بالحكم بإلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ٢٧٦٩٦ جنيهاً ٥٥٠ ملياً  
وما يستجد حتى الفصل في الدعوى ، تأسيساً على أنه يمتلك أطيافاً زراعية بالقرب  
من مصنع للشركة ينتج سماد وسوبر فوسفات الجير وبداخل هذا المصنع يوجد  
مصنع آخر للشركة ينتج حامض الكبريتيك الذي يتفاعل عند إضافته إلى فوسفات  
الجير فتصاعد أبخرته مع ثاني أكسيد الكربون من مداخن وفتحات المصنع  
وتحملها الرياح نحو أطيافه مما أدى إلى جفاف أوراق أشجار الفاكهة المزروعة بها  
وتساقط ثمارها ، فرجع الدعوى المستعجلة ٦٠٧ لسنة ١٩٥٦ ك فرائض لإثبات  
حالة أطيافه الزراعية وما أصاب زراعته من تلف وسبب ذلك ثم الدعوى الحالية  
بطلباته السابقة تعويضاً عما لحقه من أضرار خلال المدة من سنة ١٩٥٢ حتى  
تاريخ رفع الدعوى مع ما يستجد حتى الفصل فيها ، بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٥ قضت  
المحكمة بنسب مكتب خبراء وزارة العدل بطنطا ليعهد إلى ثلاثة من خبرائه لتنفيذ  
مأمورية بينها في منطوق حكمها ، وبعد أن قدم مكتب الخبراء تقريره قضت  
بتاريخ ١٩٦٤/١/١٦ بإلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع لمورث المطعون ضدهم  
مبلغ ٣٢٤١ جنيهاً ، ٥٨٠ ملياً ، فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٥  
سنة ١٤ قضائية طنطا كما استأنفه مورث المطعون ضدهم بالاستئناف رقم ٨٦  
سنة ١٤ قضائية طنطا وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئنافين قضت بتاريخ  
١٩٦٦/٤/١٨ بنسب أقدم الأساتذة المختصين بتدريس الكيمياء الصناعية وهندسة  
المصانع وتدرّس أمراض النباتات والحشرات بجامعة الإسكندرية لأداء المأمورية  
المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبراء تقريرهما قضت بتاريخ ١٩٦٦/٤/١٨  
برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . فطعنّت الشركة الطاعنة في هذا  
الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ،  
وإذ عرض على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت  
النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بهما على الحكم المطعون فيه  
الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك نقول أنها تمسكت



أمام محكمة الاستئناف بانتفاء مسئوليتها عما يلحق بالمزارع المجاورة لمصنعها من أضرار ذلك أنها راعت في إنشائه وتشغيله منذ سنة ١٩٣٦ كل المواصفات والشروط والقيود التي تتطلبها القوانين في الحال المعلقة للراحة أو الضاوة بالصحة واستصدرت ترخيصاً من الجهات المختصة بإنشاء وإدارة المصنع وإنها قامت بما ينبغي من العناية في تشغيله ، إلا أن الحكم المطعون فيه اعتبر بمجرد وجود مصنعها وتشغيله موجبا لمسئولياتها عما يلحق الغير من ضرر أعمالاً للخطأ المفترض في المسؤولية الشيئية في حين أن الخطأ المفترض الذي تتركز عليه تلك المسؤولية لا يقوم إلا إذا أفلت زمام الشيء من يد صاحبه ولما كان الحكم المطعون فيه لم يندسب إليها أى خطأ أو تقصير سواء عند إقامة المصنع أو تشغيله ولم يسند إليها إفلات زمامه من يدها وكان ما تضمنه الحكم لا ينهض رداً كافياً على دفاعها فإنه يكون قد أخطأ في القانون وشابه القصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن المادة ١٧٨ من القانون المدني جرى نصها بالآتي : " كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ، ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه " ومفاد ذلك أن المسؤولية المقررة في هذا النص تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشيء افتراضاً لا يقبل إثبات العكس ، ومن ثم فإن هذه المسؤولية لا تدرأ عن الحارس بإثبات أنه لم يرتكب خطأ ما وأنه قام بما ينبغي من العناية والحيلة حتى لا يقع الضرر من الشيء الذي يتولى حراسته ، وهي لا ترتفع إلا إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه ، وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمسئولية الطاعنة و باطراح دفاعها بانتفاء وقوع أى خطأ من جانبها على قوله " وهذا القول على الفرض الجدلى بصحته لا ينفى مساءلة الشركة عن الأضرار التي تنتج عن تشغيل مصنعها إعمالاً للمسئولية الشيئية المقررة في المادة ١٧٨ من القانون المدني إذ هي تتولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة فتكون مسؤولة عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ، والخطأ هنا مفترض افتراضاً لا يقبل إثبات العكس فلا يجوز للشركة أن تنفى هذا الخطأ

بإثبات أنها قامت بما ينبغي من العناية كما أنه لا تفيد في هذا المقام بما ادعته من أن الجهات المسؤولة لا تسمح بإنشاء وتشغيل المصانع إلا بعد استيفاء مواصفات معينة إذ لا تأثير لهذا البتة على توافر أركان المسؤولية ، ولما كان ماقرره الحكم يصادف صحيح القانون ويتضمن الرد الكافي على دفاع الطاعنة ، ذلك أن مجرد الترخيص للطاعنة بإنشاء مصنعها وتشغله لا ينهض سببا أجنبيا تتغى به مسئوليتها عما ينتج عنه من ضرر للغير ، فإن النفي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في القانون والقصور في التسبب يكون في غير محله ويتمين رفض الطعن .

## جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أديب قصبجي وعضوية والسادة المستشارين  
عمدوح عطيه ، ومحمد عبد العظيم عيد ، وشرف الدين خيرى ، وأحمد شوقى المليجي .

( ٢٥٩ )

الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٤١ القضائية :

( ١ ) عمل "تسوية" .

المنازعة بشأن أحقية العاملين تسوية حالاتهم باعتبار أن مؤهلهم من المؤهلات العالية .  
إقرار المحكمة لوجهة نظرهم . لا يعد تعدياً لولايتها القضائية .

( ٢ ) حكم "حجية الحكم" . خبير . عمل .

الحكم الصادر بتدب خبير في ظل قانون المرافعات السابق . عدم فصله في المنازعة بشأن  
تحديد مستوى المؤهل العلمى للعمال . لا يجوز حجية في هذا الخصوص .

( ٣ ) عمل . "تسوية" .

موهل التجارة : التكميلية العالية . اعتباره مؤهلاً عالياً . قانون المعادلات الدراسية ٣٧١  
لسنة ١٩٥٣ .

١ — إذ كان مفاد النزاع المطروح لا يتناول سلطة الجهة الإدارية ذات  
الشأن في تحديد المستوى العلمى لمؤهل المطعون ضدهم وإنما يدور حول أحقيتهم  
في تسوية حالاتهم باعتبار مؤهلهم من المؤهلات العالية استناداً منهم إلى قراءات  
مجلس الوزراء في سبتي ١٩٥٠ ، ١٩٥١ وإلى قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١  
لسنة ١٩٥٣ وغيره من القوانين التي رأوا أنها تعد عن إرادة السلطة الإدارية  
المختصة في اعتبار هذا المؤهل عالياً ، فإن المحكمة إذا انتهت إلى إقرار وجهة  
نظرهم لا تكون قد تعملت ولايتها .



٢ - إذ كان يبين من الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٤ أنه عهد إلى الخبير المنتدب بيان ما إذا كان مؤهل المطعون ضدهم - العمال - مؤهلاً عالياً طبقاً للأسانيد الواردة بصحيفة دعواهم دون أن يقطع في تحديد مستوى المؤهل موضوع النزاع ، لما كان ذلك وكان للاحجية للحكم إلا فيما يكون قد فصل فيه بين المحصور بصفة صريحة أو ضمنية . فان النعى على الحكم المطعون فيه بخالفة حكم سابق حاز قوة الأمر المقضى يكون في غير محله .

٣ - تنص المادة الأولى من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية على أن يعتبر حملة المؤهلات المحددة في الجدول المرافق له في الدرجة وبالمهية أو المكافأة المحددة لمؤهل كل منهم وكان الجدول المرافق للقانون قد نص في البند ٣٣ منه على تقدير مؤهل التجارة التكميلية العالية - الذى حصل عليه المطعون ضدهم - في الدرجة السادسة بمرتب ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم أى في ذات الدرجة وبذات المرتب اللذين كانت تمنحها لحامل هذا المؤهل قرارات مجلس الوزراء الصادر في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، ٢٤ ، ٩ ، ديسمبر سنة ١٩٥١ قبل الغائها بموجب المادة الرابعة من قانون المعادلات الدراسية المشار إليها . وكانت قوانين موظفى الدولة السارية وقت صدور تلك القرارات وهذا القانون تشترط للامتحان في الدرجة السادسة الحصول على مؤهل عال ، فان مقتضى ذلك اعتبار مؤهل التجارة التكميلية مؤهلاً عالياً ، ولا ينتقص من مستوى هذا المؤهل أن بداية مرتب التمييز في الدرجة السادسة بالنسبة لطلابه هو ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم أو ما نصت عليه المادة السادسة من قانون المعادلات الدراسية السالف الذكر بشأن الأقدمية الاعتبارية النسبية لحاملى المؤهلات الجامعية لما كان ذلك وكان لا يحتاج بما ورد في المرسوم الصادر من بعد بتاريخ ١٩٥٣/٨/٦ من اعتماد مؤهل التجارة التكميلية لصلاحيه للترويج لوظائف الدرجة السابعة الفنية بالكادر الفنى المتوسط أو بما جاء في مذكرة اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة استناداً إلى هذا المرسوم ، ذلك أن المشرع قد أصدر القرار الجمهورى رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٤ الذى نص على أن تنقل إلى الكادر العالى ( الفنى وإدارى ) جميع الدرجات السادسة فما فوقها فى الكادر المتوسط ( الفنى والكتابى ) التى يتغلها موظفون حصلوا فى نهاية سنة ١٩٥٧ على مؤهلات دراسية قدرها الدرجة السادسة قبل العمل

بمرسوم ١٩٥٣/٨/٦ ثم أصدر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية ونص في مادتيه الأولى والثانية على منع حامل المؤهلات المحددة بالجدول المرافق له - ومنها مؤهل للتجارة التكميلية العالية الدرجة والمهنية المحددة في الجدول المرافق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية من تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب ، وأن تتدرج مرتباتهم وترقياتهم وأقدمياتهم على هذا الأساس ، وذلك - وكما جاء في مذكرته الإيضاحية - رغبة من المشرع في إزالة التفرقة وإعمال المساواة بين من استفادوا بأحكام قانون المعادلات الدراسية وبين من صنفوا في الدرجة السابعة طبقا لمرسوم ١٩٥٣/٨/٦ من حملة المؤهل الدراسي الواحد ، وهو ما يكشف بوضوح عن اتجاه المشرع منذ سنة ١٩٦٤ إلى إقرار الوضع السابق لحملة هذا المؤهل في ظل قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وبالتالي استمرار اعتبار مؤهلهم مؤهلا عاليا .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٦٤٧ سنة ١٩٦٧ عمال كلى القاهرة على البنك الطاعن ، وطلبوا الحكم بأحقيتهم في تسوية حالاتهم باعتبارهم من حملة المؤهلات العالية مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وقالوا بيانا لدعواهم أنهم حصلوا على دبلوم الدراسات التكميلية العالية قبل سنة ١٩٥٧ وبأن هذا المؤهل من المؤهلات العالية بموجب قرارات مجلس الوزارة الصادرة في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ وأول ديسمبر سنة ١٩٥١ والقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية والقرار الجمهوري رقم ٢٠٢٢ لسنة ١٩٦٤ ، وأن البنك درج على تسوية حالة هذا المؤهل على الدرجة

السادسة بمرتبة ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم تعدل إلى ١٢ جنيه و ٥٠٠ مليم إلا أن عاد وأهتبرهم من حملة المؤهلات المتوسطة ، ولذلك أقاموا الدعوى بطلباتهم سالفة البيان . وبتاريخ ١٩٦٨/٨/٢٤ حكمت المحكمة بتدب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المهمة الميينة في منطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ١٩٧٠/٣/٢٨ بأحقية المطعون ضدهم في تسوية حالتهم باعتبارهم من حملة المؤهلات العالية مع ما يترتب على ذلك من آثار . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١٩٥٠ سنة ٨٧ ق ، وبتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٧/٥/٢٨ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ، ذلك أن تقدير الشهادات ومعادلتها وتحديد مستواها العلمي هو من إطلاقات السلطة الإدارية التي ترخص فيها بلا معقب عليها لتعلقها بصميم اختصاصها ولعدم وجود قواعد معينة أو ضوابط محددة يمكن بمقتضاها مراجعة الإدارة عند مخالفتها إياها . وإذ قضى الحكم المطعون فيه باعتبار المؤهل الذي حصل عليه المطعون ضدهم مؤهلا عاليا ، فإنه يكون قد خالف النون : ، ز ، حدود الرقابة القضائية بالنسبة لمسألة تعيير من إطلاقات السلطة الإدارية .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه لما كان النزاع المطروح لا يتناول سلطة الجهة الإدارية ذات الشأن في تحديد المستوى العلمي لمؤهل المطعون ضدهم ، وإنما يدور حول أحقيتهم في تسوية حالاتهم باعتبار مؤهلهم من المؤهلات العالية ، واستنادا منهم إلى قرارات مجلس الوزراء الصادر في سنتي ١٩٥٠ ، ١٩٥١ وإلى قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وغيره من القوانين التي رأوا أنها تعبر عن إرادة السلطة الإدارية المختصة في اعتبار هذا المؤهل مؤهلا عاليا ، فإن المحكمة إذ انتهت إلى إقرار وجهة



نظرهم لا تكون قد تعدت ولايتها ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف حجج حكمة صادر في تلك الدعوى ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم الذي أصدرته محكمة أول درجة في ١٩٦٨/٢/٢٤ قضى بنبذ مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المهمة المحددة في منطوقه طبقا للكتاب المرسل للبنك الطاعن من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بتاريخ ١٩٦٧/٧/١١ . وإذ كان هذا الكتاب قد اعتبر مؤهل المطعون ضدهم مؤهلا متوسطا ، وكان الحكم بذلك قد قطع في شق من النزاع وأصبح نهائيا بعدم استئنافه ، فإن الحكم الابتدائي الصادر في موضوع الدعوى والذي أيده الحكم المطعون فيه . إذ قضى باعتبار هذا مؤهلا عاليا ، يكون قد خالف ذلك القضاء القطعي الذي حاز قوة الأمر المقضي .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٤ أنه عهد إلى الخبير المستندب بيان ما إذا كان مؤهل المطعون ضدهم يعتبر مؤهلا عاليا طبقا للأسانيد الواردة بصحيفة دعواهم ، وكان ما أورده هذا الحكم في شأن كتاب الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة إنما جاء في سياق سرده لمستندات الطاعن وتوجيها للخبير للاطلاع عليها دون أن يقطع في تحديد مستوى المؤهل موضوع النزاع . لما كان ذلك وكان لاجبية للحكم إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو ضمنية ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه لمخالفة حكم سابق حاز قوة الأمر المقضي يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك إنه طبق على النزاع أحكام اللائحة العامة لموظفي البنك والمنشورات المكملة لها ، في حين أن قواعد ترتيب الوظائف في القطاع العام هي الواجبة التطبيق لأنها تتعلق بالنظام العام ، وتقضى هذه القواعد طبقا لما جاء في كتاب الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بأن مؤهل المطعون ضدهم هو مؤهل متوسط باعتباره من الشهادات التي نص مرسوم ١٩٥٣/٨/٦ على أن تعتمد لصلاحيته أصحابها في التقدم

لترشيح لوظائف الدرجة السابعة بالكادر الفني المتوسط ، كما جاء بالقواعد العامة في شأن تسوية حالات العاملين بالشركات المرفقة بمذكرة اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة أن العاملين بالدرجة السابعة بالكادر المتوسط ينقلون إلى الفئة الثامنة طبقاً للإئحة الشركات رقم ٣٥٣٩ لسنة ١٩٦٢ في حين أن المؤهلات الحالية تميز الصلاحية للتعين في الدرجة السادسة المعادلة للفئة السابعة في لائحة الشركات .

وحيث إن هذا النقص في غير محله ، ذلك أنه لما كان القانون رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية قد نص في مادته الأولى على أن يعتبر حملة المؤهلات المحددة في الجدول المرفق له في الدرجة وبالمساهية أو المكافأة المحددة لمؤهل كل منهم ، وكان الجدول المرفق للقانون قد نص في البند ٢٣ منه على تقدير مؤهل التجارة التكميلية العالية — الذي حصل عليه المطعون ضدهم في الدرجة السادسة بمرتبة ١٠ جنيهات و ٥٠٠ مليم ، أي في ذات الدرجة وبذات المرتبة اللذين كانت تمنحهما لحاملي هذا المؤهل قرارات مجلس الوزراء — الصادرة في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ و ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ قبل إلغائها بموجب المادة الرابعة من قانون المعادلات الدراسية المشار إليه ، وكانت قوانين موظفي الدولة السارية وقت صدور تلك القرارات وهذا القانون تشترط للتعين في الدرجة السادسة الحصول على مؤهل عال ، فإن مقتضى ذلك اعتبار مؤهل التجارة التكميلية العالية مؤهلاً عالياً ، ولا ينتقص من مستوى هذا المؤهل أن بداية مرتبة التعيين في الدرجة السادسة بالنسبة لحملة هو ١٠ جنيهات و ٥٠٠ مليم وما نصت عليه المادة السادسة من قانون المعادلات الدراسية سالف الذكر بشأن الأقدمية الاعتبارية النسبة لحاملي المؤهلات الجامعية . لما كان ذلك وكان لا يحتاج ماورد في المرسوم الصادر من بعد بتاريخ ١٩٥٣/٨١٦ من اعتماد مؤهل التجارة التكميلية لصلاحية الترشيح لوظائف الدرجة السابعة الفنية بالكادر الفني المتوسط أو بما جاء في مذكرة اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة استناداً إلى هذا المرسوم ذلك أن المشرع قد أصدر القرار الجمهوري رقم ٢٠٢٢ لسنة ١٩٦٤ الذي نص على أن تنقل إلى السكادر العالي ( الفني والإداري ) جميع الدرجات السادسة فما فوقها في السكادر المتوسط ( الفني والكتابي ) التي يشغلها موظفون حصلوا

حتى نهاية سنة ١٩٥٧ على مؤهلات دراسية قدر لها الدرجة السابعة قبل العمل بمرسوم ١٩٥٢/٨/٦ ، ثم أصدر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية ونص في مادته الأولى والثانية على منح حاملى المؤهلات المحددة بالجدول المرفق له - ومنها مؤهل التجارة التكميلية العالية - الدرجة والمهنية المحددة في الجدول المرفق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية من تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب ، وأن تتدرج مرتباتهم وترقياتهم وأقسدياتهم على هذا الأساس ، وذلك - كما جاء في مذكرة الإيضاحية ونبذة من المشرع في إزالة التفرقة وإعمال المساواة بين من أنتفعوا بأحكام قانون المعادلات الدراسية وبين من عينوا في الدرجة السابعة طبقا لمرسوم ١٩٥٢/٨/٦ من حملة المؤهل الدراسي الواحد ، وهو ما يكشف بوضوح عن اتجاه المشرع منذ سنة ١٩٦٤ إلى إقرار الوضع السابق لحالة هذا المؤهل في ظل قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، وبالتالي استمرار اعتبار مؤهلهم مؤهلا عاليا . ولذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة فإن النقص عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لمعا تقدم يتعين وقف الطعن .



## جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى الأسيوطى وعضوية السادة  
المستشارين : جلال عبد الرحيم عثمان ومحمد كمال عباس وملاح الدين يونس والدكتور ابراهيم  
على صالح.

(٢٦٠)

الطعن رقم ٤٦١ لسنة ١٤ القضائية :

(٢٤١) ضرائب "ضريبة التركات" . اثبات .

(١) إعفاء الدار المخصصة لسكنى أسرة المتوفى وما بها من أثاث ومفروشات من رسم  
الأيولة . شرطه . الاحتفاظ بها لهذا الغرض خلال العشر سنوات التالية للوفاة .

(٢) تقدير قيمة التركات الخاضعة لرسم الأيولة . كيفيته . على من يطعن في تقديرات  
المأمورية عبء إثبات أوجه دفاعه .

(٣) دعوى "انعقاد الخصومة" . إعلان . بطلان .

انعقاد الخصومة . شرطه . إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى . اغفال ذلك . أثره .  
بطلان الصحيفة . هذا البطلان لا يصححه حضور المدعى عليه .

(٤) ضرائب . تجزئة . بطلان . حكم .

النزاع بشأن عناصر التركة ومقوماتها قبل أيلاوتها إلى الورثة . غير قابل للتجزئة . بطلان  
الطعن بالنسبة لأحد الورثة . أثره . بطلان الطعن برمته .

١ — المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة — أن مؤدى نص المادة ١٢ من  
القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ أنه يتعين لإعفاء الدار والأثاث والمفروشات  
الموجودة بها أن تكون تلك الدار والمفروشات مخصصة لسكنى أسرة المتوفى  
في تاريخ الوفاة وأن تحتفظ الأسرة بها لغرض السكنى والاقامة فيها والانتفاع بها

خلال العشر سنوات التالية للوفاة . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم توافر شروط الاعفاء من الضريبة بالنسبة للمنقولات المخلفة عن المورث مثار النزاع استنادا إلى أن الورثة اقتسموا هذه المنقولات مما ينتفى معه تخصيصها لانتفاع الورثة بها فانه لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

٢ — عهدت المادة ٣٧ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدلة بالقانون ٢١٧ لسنة ١٩٥١ بتقدير قيمة التركات الخاضعة لرسم الأيلولة إلى المأمورين المختصين على أن يجرى التقدير على الأسس المقررة في المادة السابعة فيما يتعلق بالأموال والحقوق المبينة فيها أما ما عدا ذلك فيكون تقديره بعد الاطلاع على ما يقدمه أصحاب الشأن من أوراق ومستندات ، كما أجازت الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة لذوى الشأن أن يعترضوا على تقديرات مأمورية الضرائب ، كما أن الورثة في طعنهم على تقدير المأمورية يكونون مكلفين بإثبات ما يدعون من دفع أو وجه دفاع .

٣ — إعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه ( المطعون ضده ) — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — يبقى كما كان في ظل قانون المرافعات الملغى إجراء لازما لانعقاد الخصومة بين طرفيها يترتب على عدم تحققه بطلانها ذلك أن الخصومة إنما وجدت لتسير حتى تحقق الغاية منها بالفصل في الدعوى . وهو بطلان لا يصححه حضور المطلوب لإعلانه ، إذ جرى قضاء هذه المحكمة على أن البطلان الذي يزول بحضور المعلن إليه إنما هو بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشء عن عيب في الاعلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة .

٤ — جرى قضاء المحكمة على أنه إذا كان النزاع منصبا على عناصر التركة ومقوماتها قبل ايلولتها إلى الورثة وهي أمور لا تحتل المغايرة ولا يتأتى أن تختلف باختلاف الورثة فانه يكون نزاعا غير قابل للتجزئة .

(١) نقض ٣٠ مايو ١٩٧٧ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٨ ص

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار للقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أنى مأمورية الضرائب قدرت تركة المرحوم ... .. المتوفى بتاريخ ۱۹۶۷/۳/۲۱ بمبلغ ۲۷۱۳۷ ج و ۱۹۵ م واذا معترض الطاعنون وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها بتاريخ ۱۹۶۹/۱/۲۰ بتخفيض تقدير المأمورية إلى مبلغ ۱۱۲۰۷ ج و ۱۵۶ م فقد طعن الطاعنان الأول والثانى فى هذا القرار بالطعن ۹۶۶ لسنة ۱۹۶۹ تجارى الاسكندرية الابتدائية طالبين تعديل القرار المطعون فيه بتخفيض أصول التركة إلى مبلغ ۱۰۷۲ ج و ۴۰۹ م كما طعن مصلحة الضرائب فى ذات القرار بالطعن رقم ۱۰۱۴ لسنة ۱۹۶۹ تجارى الاسكندرية الابتدائية طالبة تأييد تقدير المأمورية لصافى التركة بمبلغ ۲۷۲۴۷ ج و ۲۶۰ م . وبجلسة ۱۹۷۰/۴/۴ حضر وكيل الطاعنين الثالث والرابعة والخامسة وطلب قبول تدخلهم فى الطعن رقم ۹۶۶ لسنة ۱۹۶۹ تجارى الاسكندرية الابتدائية منضمين إلى الطاعنين الأول والثانى فى طلباتهم ودفع بطلان الطعن رقم ۱۰۱۴ لسنة ۱۹۶۹ تجارى الاسكندرية الابتدائية لعدم إعلان الطاعنة السابعة إحسان التناضوى بصحتها خلال الخمسة عشر يوماً التالية لتقديمها وفقاً لنص المادة ۵۴ مكرر من القانون ۱۴ لسنة ۱۹۳۹ ولأن بطلان الطعن بالنسبة للطاعنة المذكورة يرتب بطلانه بالنسبة لباقي الطاعنين . وبتاريخ ۱۹۷۰/۳/۲۵ حكمت المحكمة (أولاً) فى الطعن ۹۶۶ لسنة ۱۹۶۹ تجارى الاسكندرية الابتدائية بعدم قبول تدخل الطاعنين الثالث والرابع والخامس وبرفض الدعوى (ثانياً) برفض الدفع بطلان الطعن رقم ۱۰۱۴ لسنة ۱۹۶۹ تجارى الاسكندرية الابتدائية وبتعديل القرار المطعون فيه واعتبار أن قيمة التركة مبلغ ۱۷۰۷ ج و ۱۶۵ م استأنف الطاعنان الأول والثانى هذا الحكم بالاستئناف رقم ۲۷۱ لسنة ۲۶ ق



الاسكندرية كما استأنفه الطاعنون الثالث والرابعة والخامسة بالاستئناف رقم ٢٦٩ لسنة ٢٦ ق الاسكندرية وبتاريخ ٢٤/٣/١٩٧١ حكمت المحكمة في الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بقض الحكم المطعون فيه . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد هو مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والفساد في الاستدلال من خمسة أوجه حاصل الوجه الثالث منها أن الحكم المطعون فيه احتسب مبلغ ١٩٠٠ جنيه و ٤٠٠٠ جنيه الذين أودعهما المورث بحساب الطاعنة الأولى في دفتر التوفير في كل من شهرى يولييه وسبتمبر سنة ١٩٦٥ ضمن عناصر التركة إستنادا إلى قرينة مستخلصة من أن المورث باع فيلا كان يملكها بشارع الشيتى بمحطة السراى وقبض ثمنها على دفعتين في وقت مقارب لهذا الإيداع مع أن الطاعنة الأولى كانت تستثمر أموالها في شراء وبيع العقارات وكان المورث وكيلها عنها في إدارة أملاكها وقبض أجزائها وإيداعها في حسابها بالبنك أو في دفتر التوفير .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن ما يشتره الطاعنون في هذا الوجه إنما هو جدل موضوعى متعلق بتقدير الأدلة المقدمة في الدعوى ولا يجوز إثارته بالتالى أمام هذه المحكمة .

وحيث أن حاصل الوجه الرابع أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ أخطأ في تفسير المادة ١٢ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ حين انتهى إلى أن اقتسام الطاعنين لمنقولات المورث الموجودة بشقته بالعقار رقم ٣٦ شارع بور سعيد بالشاطبي يسقط حقهم في إعفاء تلك المنقولات من الضريبة فلك لأنه فضلا عن أنه لم يصدر عن الطاعنين ما يفيد قسمة لهم لتلك المنقولات فإن المادة ١٢ مالفة الذكر لم تستلزم لإعفاء المنقولات المقرية الخلفة عن المورث إلا أن يكون محتفظا بها لاستعمال أسرته .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن من المستقر في قضاء هذه المحكمة بأن مؤدى نص المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ أنه يتعين لاعفاء الدار والأثاث والمفروشات الموجودة بها أن تكون تلك الدار والمفروشات مخصصة لسكنى أسرة المتوفى في تاريخ الوفاة وأن تحتفظ الأسرة بها لغرض السكنى والاقامة فيها والانتفاع بها خلال العشر سنوات التالية للوفاة وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم توافر شروط الاعفاء من الضريبة بالنسبة للمنفولات الخالفة عن المورث مثار النزاع استنادا إلى أن الورثة قد اقتسموا هذه المنقولات مما ينتفى معه تخصيصها لانتفاع الورثة بها فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن حاصل الوجه الخامس أن الحكم المطعون فيه قضى برفض اعتراض الطاعنين على تقدير قيمة الأرض الفضاء الخالفة عن المورث بمقولة أنهم لم يقدموا ما يدل على أن قيمة تلك الأرض وقت وفاة المورث تقل عن القيمة التي قدرتها بها المحكمة وهذا ينطوي على فساد في الاستدلال إذ لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فضلا عن مخالفته للقانون بنقل عبء الإثبات على الطاعنين بينما مصلحة الضرائب هي الملزمة بتقديم الدليل .

وحيث إن هذا النعى مردود فإن المادة ٣٧ بأن القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدلة بالقانون ٢١٧ لسنة ١٩٤١ قد عهدت بتقدير قيمة التركات الخاضعة لرسم الأيلولة إلى المأمورين المختصين على أن يجري التقدير على الأسس المقررة في المادة السابقة فيما يتعلق بالأموال والحقوق الميينة فيها أما ما عدا ذلك فيكون تقديره بعد الاطلاع على ما قدمه أصحاب الشأن من أوراق ومستندات . كما أجازت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ سالفة الذكر لذوى الشأن أن يعترضوا على تقديرات مأمورية الضرائب . لما كان ذلك فإن تقدير المأمورية لقيمة تلك الأرض يكون قد تم في حدود اختصاصها وعلى مقتضى القانون كما أن الورثة في طعنهم على تقدير المأمورية يكونون مكلفين بإثبات ما يقدمونه من دفع أو وجه دفاع وأن الحكم المطعون فيه قد شاب فساد في الاستدلال أو مخالفة للقانون مما لا مجال معه للقول بأن ثمة فساد في الاستدلال أو مخالفة للقانون قد شاب الحكم المطعون فيه في هذا السبيل .

وحيث ان حاصل الوجهين الأول والثاني أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى تأييد قضاء محكمة أول درجة بقبول الطعن ١٠١٤ لسنة ١٩٦٩ تجارى الاسكندرية الابتدائية شكلا تأسيسا على أن حضور الطاعنة الرابعة بالجلسة صحح البطلان الذى اعتور إعلانها بصحيفة ذلك الطعن فى حين أن الطاعنة المذكورة لم تعلن اطلاقا بصحيفة الطعن ١٠١٤ لسنة ١٩٧٩ تجارى الاسكندرية الابتدائية مما ترتب عليه انعدام إعلان الخصومة إليها . ولما كان الترام الورثة بضرية التركات غير قابل للتجزئة فإن انعدام إعلان الطاعنة الرابعة بصحيفة الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ١٩٦٩ تجارى الاسكندرية الابتدائية وتمسكها مع باقى الورثة ببطلان هذا الطعن كان يستوجب القضاء ببطلانه بالنسبة للطاعنين جميعا .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن إعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه (المطعون ضده) — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يبقى كما كان فى ظل قانون المرافعات الملقى إجماعا لازما لإنعقاد الخصومة بين طرفيها يترتب على عدم تحققه بطلانها ذلك أن الخصومة إنما وجدت لتسير حتى تحقق الغاية منها بالفصل فى الدعوى . وهو بطلان لا يصححه حضور المطالب إعلانا إذ جرى قضاء هذه المحكمة على أن البطلان الذى يزول بحضور المعلن إليه إنما هو بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ من عيب فى الإعلان أو فى بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن صحيفة الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ١٩٦٩ تجارى الاسكندرية الابتدائية لم تعلن أصلا للطاعنة الرابعة ... .. ، وأن الطاعنة المذكورة دفعت هى وباقي الطاعنين ببطلان الطعن بالنسبة لهم جميعا قبل التكلم فى الموضوع فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يقضى ببطلان الطعن بالنسبة لهم جميعا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أنه إذا كان النزاع منصبا على عناصر التركة ومقوماتها قبل أيلولتها إلى الورثة وهى أمور لا تختمل المغايرة ولا يتأتى أن تختلف باختلاف الورثة فإنه يكون نزاعا غير قابل للتجزئة وأنه يكفى لاعتبار الطعن برهته باطلا تحقق البطلان بالنسبة لأحد المطعون ضدهم ما دام الموضوع غير قابل للتجزئة وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .



وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن في خصوص الشق المتعلق بالطعن رقم ٩٩٦ لسنة ١٩٦٩ تجارى الاسكندرية الابتدائية ونقض الحكم المطعون فيه في خصوص الشق المتعلق بالطعن ١٠١٤ لسنة ١٩٦٩ تجارى الاسكندرية الابتدائية ولما كان موضوع الشق المتعلق بالطعن الأخير صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف فيما يتعلق بالطعن ١٠١٤ لسنة ١٩٦٩ تجارى الاسكندرية الابتدائية والحكم بطلان ذلك الطعن .

---

## جلسة ٢٥ من يونيه ١٩٧٧

بمهام السيد المستشار نائب رئيس المحكمة أديب نصيجي وعضوية السادة المستشارين محمد فاضل المرحومى ، شرف الدين خيرى ، محمد عبد العظيم عيد ، أحمد شوقي المليجى .

( ٢٦١ )

الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٤٣ قضائية :

( ٢٤١ ) تأمينات اجتماعية .

( ١ ) رفض هيئة التأمينات الاجتماعية اعتراض رب العمل على الحساب . وجوب الاتجاه للقضاء فى الميعاد وإلا صار الحساب نهائيا . التصحيح الذى تجوبه الهيئة من تعديل هذا الحساب . لا يوجب اتباع الأوضاع والمواعيد القانونية بشأنه .

( ٢ ) إلزام رب العمل باستقطاع اشتراكات التأمين عن عمال المقاولات من مستحقين المقاول ومداومة الهيئة التأمينات . ثبوته . أن ينفذ بتفويض السلطات إلى مقاولين من الباطن . قرار وزير العمل ٧٩ لسنة ١٩٦٧ .

١ - نطقت المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فى فقراتها الأوسع الأولى كيفية حساب الهيئة لمستحقائها قبل صاحب العمل وإخطاره بهذا الحساب ونصت فى فقراتها التالية على أنه يجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذا الحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استلامه للإخطار وعلى الهيئة أن ترد على هذا الاعتراض خلال شهر من تاريخ وروده إليها ولصاحب العمل فى حالة رفض الهيئة اعتراضه أن يلجأ إلى القضاء خلال الثلاثين يوما التالية لإتقضاء هذه المدة وإلا صار الحساب نهائيا . ويعتبر عدم رد الهيئة على اعتراض صاحب العمل خلال الميعاد المنصوص عليه فى الفقرة السابقة بمثابة قرار ضمنى بالرفض . مما يدل على أن الموحلة التى يجرى فيها إخطار الهيئة صاحب العمل بالحساب واعتراض صاحب العمل عليه تنقضى إذ لم تستجب الهيئة لاعتراضه برفضها هذا الاعتراض صراحة أو ضمنا وعندئذ يكون لصاحب العمل اللجوء إلى القضاء

في الميعاد الذي حددته وإلا سمار الحساب نهائيا وينبني على ذلك أن ما توجهه الهيئة إلى صاحب العمل من إخطارات بهذا الحساب بعد أن ترفض اعتراضه على النحو المشار إليه يخرج عن نطاق تلك المادة والتقييد بالأوضاع والمواعيد المنصوص عليها فيها . لما كان ذلك وكانت الهيئة قد رفضت اعتراض المطعون ضده على الحساب ثم عادت وأخطرته من بعد — وبناء على تظلم قدمه إليها — بحساب يقل رصيده عن رصيده الحساب السابق لإخطاره به فإن ما ترتبه الهيئة على ذلك الإخطار الأخير والذي لا يعدو أن يكون تصحيحا للإخطار الأول يكون منهار الأساس وبالتالي لا يعيب الحكم إغفاله الرد على ما تمسكت به الهيئة في هذا الصدد .

٢ — مؤدى نص المادة ٨ من قرار وزير العمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن الإجراءات الخاصة بالتأمين على عمال المقاولات — والصادر عملا بالتفويض الوارد بالمادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وأيا كان وجه الرأي في مدى التزامه حدود ذلك التفويض فيما فرضه على صاحب العمل من التزام باستقطاع اشتراكات التأمين وسدادها للهيئة لا ينطبق في الأصل وبصريح عبارته إلا حيث يعهد بتنفيذ العمليات إلى مقاولين من الباطن وهو ، لم يكشف عنه الواقع في الدعوى الراهنة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى استبعاد تطبيق حكم تلك المادة فإنه لا يكون قد أخطأ .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٢ مدني كلي دمنهور على الطاعنة — الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — وطلب الحكم ببراءة ذمته



من مبلغ ١٣٧٧ جنيها و ٢٩٥ مليا ، وقال بيانا لها ان الهيئة طالبت به بأداء مبلغ ١٧٦٢ جنيها و ٢٥٠ مليا باعتباره قيمة مستحققاتها عن عملية إنشاء مبنى مملوك له ، فأعرض على هذه المطالبة استنادا إلى أنه لم يستخدم عمالا تابعين له في إقامة البناء وإنما اتفق مع مقاولين على إنشائه ، وإذا لم تأخذ الهيئة باعتراضه واكتفت بتعديل مستحققاتها إلى مبلغ ١٣٧٧ جنيها و ٢٩٥ مليا ، وكانت ذمته بريئة من هذا المبلغ ، فقد أقام الدعوى بطلباته المتقدمة . وبتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٧٢ قضت المحكمة الابتدائية بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده أنه لم يشيد البناء بنفسه وبعمال تابعين له وإنما عهد به إلى مقاول ولتفنى الهيئة الطاعة ذلك ، وبعد أن سمعت المحكمة شاهدي المطعون ضده حكمت في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٢ ببراءة ذمته من مبلغ ١٣٧٧ جنيها و ٢٩٥ مليا ، فاستأنفت الطاعة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية (مأمورية دمنهور) وقيد استئنافها برقم ٢٤٧ سنة ٢٨ ق ، وبتاريخ ٢٣ أبريل سنة ١٩٧٣ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة وتحدد لنظره أخيرا جلسة ١١ يونيه سنة ١٩٧٧ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن يقوم على سببين تنازلت الطاعة في جلسة المرافعة عن الوجه الثاني من السبب الثاني ، ويحصل السبب الأول والوجه الأول من السبب الثاني في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول الطاعة انها أخطرت المطعون ضده بسداد مبلغ ١٧٦٢ جنيها و ٢٥٠ مليا قيمة مستحققاتها قبله ، فأعرض على هذه المطالبة ورفضت اعتراضه ، ثم عاد وقدم طلبا بخفض قيمة عملية البناء فأخطرته بتعديل مستحققاتها إلى مبلغ ١٣٧٧ جنيها و ٢٩٠ مليا ، إلا أنه رفع دعواه مباشرة دون أن يسبقها اعتراض على هذا الحساب الأخير وفقا لما نصت عليه المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ مما يجعل هذه الدعوى غير مقبولة وإذا كانت الطاعة قد تمسكت بهذا الدفاع في صحيفة الاستئناف وأغفل الحكم المطعون فيه للرد فإنه يكون فضلا عن مخالفته للقانون مشوبا بالقصور .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك أن المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، بعد أن نظمت في فقراتها الأربع الأولى كيفية حساب الهيئة لمستحققاتها قبل صاحب العمل وخطاره بهذا الحساب ، نصت في فقراتها التالية على أنه " يجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذا الحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استلامه للاخطار ، وعلى الهيئة أن ترد على هذا الاعتراض خلال شهر من تاريخ وروده اليها ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه أن يلجأ إلى القضاء خلال الثلاثين يوما التالية لانقضاء هذه المدة والإصرار الحساب نهائيا ، ويعتبر عدم رد الهيئة على اعتراض صاحب العمل خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة بمثابة فرار ضمني بالرفض " فقد دلت على أن المرحلة التي يجري فيها إخطار الهيئة صاحب العمل بالحساب واعتراض صاحب العمل عليه تنقضي إذا لم تستجب الهيئة لاعتراضه برفضها هذا الاعتراض صراحة أو ضمنا وعندئذ يكون لصاحب العمل اللجوء إلى القضاء في الميعاد الذي حددته والإصرار الحساب نهائيا ، وينبني على ذلك أن ما توجهه الهيئة إلى صاحب العمل من إخطارات خاصة بهذا الحساب بعد أن ترفض اعتراضه على النحو المشار إليه يخرج من نطاق تلك المادة والتنفيذ بالأوضاع والمواعيد المنصوص عليها فيها. لما كان ذلك وكانت الهيئة قد رفضت اعتراض المطعون ضده على الحساب ثم عادت وأخطرته من بعد وبناء على تظلم قدمه إليها بحساب يقل رصيده عن الحساب السابق إخطاره به ، فإن ما ترتبه الهيئة على ذلك الإخطار الأخير والذي لا يعدو أن يكون تصحيحا للاخطار الأول يكون منهار الأساس ، وبالتالي لا يعيب الحكم إقفاله الرد على ما تمسكت به الهيئة في هذا الصدد ، ومن ثم يكون النعى عليه بخالفه القانون والتصور في التسبيب في غير محله .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث من السبب الثاني أن الطاعنة استندت في طلبها رفض دعوى المطعون ضده إلى أن صاحب العمل ملزم طبقا لنص المادة ٨ من قرار وزير العمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ باقتطاع اشتراكات التأمين من مستحقات المفاوض الذي عهد إليه بإنشاء البناء وسدادها للهيئة إلا أن الحكم استبعد تطبيق هذه المادة بدعوى أنها جاءت بحكم جديد لم يرد بالقانون رقم ٦٣

لسنة ١٩٦٤ الذى صدر ذلك القرار الوزارى تنفيذا له ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، لأن هذا القرار قد تضمن القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القانون المشار إليه فى مجال التأمين على عمال المقاولات والتي لا تتعارض مع أحكامه ولم تضاف إليها حكما جديدا وبالتالى يتعين اتباعها .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٨ من قرار وزير العمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن الإجراءات الخاصة بالتأمين على عمال المقاولات - الصادر عملا بالتفويض الوارد بالمادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - تنص على أنه إذا عهد بتنفيذ العمليات إلى مقاولين من الباطن فى القطاع الخاص أو الجمعيات التعاونية والحرفية فيجب على صاحب العمل أو المقاول الأصلي أن يقوم بنخص اشتراكات التأمينات الاجتماعية محسوبة وفقا للمادة السابعة من مستحقات المقاول لدى صرف كل مستخلص وتسدد هذه الاشتراكات إلى مكتب الهيئة المختص . . . ، وكان هذا النص وأيا كان وجه الرأى فى مدى التزامه حدود ذلك التفويض فيما فرضه على صاحب العمل من التزام باستقطاع اشتراكات التأمين وسدادها للهيئة لا ينطبق فى الأصل وبصريح عبارته إلا حيث يعهد بتنفيذ العمليات إلى مقاولين من الباطن وهو ما لم يتكشف عنه الواقع فى الدعوى الراهنة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى فى قضائه إلى استبعاد تطبيق حكم تلك المادة ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى القانون ، ويكون النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٧ من يونيه سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد فاضل المرجوشي وعضوية السادة المستشارين /حافظ رفقي وجميل الزيني ، محمد العيسوي ، محمود حمدي عبد العزيز .

( ٢٦٢ )

الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٣٤ القضائية :

( ٣٤٢٦١ ) دعوى " الصفة في الدعوى " . محاماة .

( ١ ) رئيس مجلس المدينة . هو صاحب الصفة في الدعوى المقامة ضد مراقبة التعليم بالمدينة .

( ٢ ) محامى الحكومة . حضوره نائباً في قضية عن إحدى الجهات . لا يضمن عليه صفة بالنسبة لباقي الجهات التي لم تختصم اختصاصاً صحيحاً .

( ٣ ) ادخال خصم جديد في الدعوى . كفيته . م ١١٧ مرافعات . اختصاص المحافظ بصفته في مواجهة محامى الحكومة الحاضر بالجلسة عن وزير التربية والتعليم ومراقب التعليم بالمدينة . لا أثر له . عدم اعتبار المحافظ خصماً مدخلاً في الدعوى .

( ٤ ) استئناف . " الخصوم في الاستئناف " .

الخصومة في الاستئناف متعدد بين كان مختصاً أمام محكمة أول درجة . الخصم المدخل في الدعوى بغير الطريق القانوني . عدم جواز اختصاصه في الاستئناف .

١ - تنص المادة ١٩ من قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ سنة ١٩٦٠ على أن " يتولى مجلس المحافظة في نطاق السياسة العامة للدولة إنشاء وإدارة مختلف المرافق والأعمال ذات الطابع المحلي التي تعود بالنفع العام على المحافظة ويتولى بوجه خاص في حدود القوازين واللوائح الأمور الآتية : أ . . . . ب - القيام بشئون التعليم . . . " وتنص المادة ٣٤ منه على أن " تبأشر مجالس المدن بوجه عام في دائرتها الشئون . . . التعليمية والثقافية . . . " كما تنص المادة ٥٣ على أن " يقوم رئيس المجلس بتمثيله أمام المحكمة وغيرها من الهيئات

وفي صلاته مع الغير“ وإذ كانت المطعون ضدها حين أقامت دعواها ابتداء قد قصرتها على الطاعنين الثلاثة الأول وزير التربية والتعليم بصفته ومراقب التعليم . ممن لاصفة لهم وفقا لأحكام القانون المشار إليه في المشول أمام المحكمة للتقاضى في خصوص النزاع القائم فيما بين المطعون ضدها وبين مراقبة التعليم بالبدرشين ، فإن دفعهم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لرفعها على غير ذى صفة يكون صحيحا في القانون .

٢ — حضور محامى إدارة قضايا الحكومة بصفته نائبا في قضية عن إحدى الجهات لا يضمنى عليه صفة بالنسبة لباقي الجهات التى لم تختصم في الدعوى اختصاصا صحيحا إذ هو لا يمثل إلا من صرح بقبول تمثيله وقبل هو أن يمثله وأثبت هذه الوكالة عنه أمام المحكمة .

٣ — تنص المادة ١١٧ من قانون المرافعات على أن ”للتخصم أن يدخل في الدعوى من كان يصح اختصاصه فيها عند رفعها ، ويكون ذلك بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة مع مراعاة حكم المادة ٦٦“ وكانت المطعون ضدها حين رأت تعديل دعواها أمام محكمة أول درجة باختصاص الطاعن الرابع — محافظ الجيزة بصفته — قد اكتفت على ما هو ثابت من بيانات الحكم المطعون فيه بآثبات طلباتها في محضر الجلسة في مواجهة محامى الحكومة الحاضر لها ممثلا للطاعنين الثلاثة الأول — وزير التربية والتعليم بصفته ومراقب التعليم — دون الالتزام باتباع الطريق الذى رسمته المادة ١١٧ من قانون المرافعات المشار إليها وكان من المقرر أن يشترط كي ينتج الإجراء أثره أن يكون قد تم وفقا للقانون الأمر الذى لم يتوافق لإجراء إدخال الطاعن الرابع في الدعوى بما يبنى عليه عدم صحة اختصاصه أمام محكمة أول درجة ، وكان محامى الحكومة الحاضر بالجلسة لم يكن حينئذ ممثلا للطاعن الرابع حتى يمكن القول بصحة توجيه الطلبات إليه وكان يتحتم توجيه الطلبات إلى المراد إدخاله توجيهها صحيحا ، فإن الطاعن الرابع لا يعد خصما مدخلا في الدعوى في هذه المرحلة من التقاضى .

٤ - الخصومة في الاستئناف تتحدد وفقا لنص المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات بمن كان مختصا أمام محكمة أول درجة وإذ كان الطاعن الرابع لم يصح اختصاصه أمام محكمة أول درجة ولا يعتبر لذلك مدخلا في الدعوى أمامها فإن اختصاصه أمام محكمة الاستئناف يكون غير جائز .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراجعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٤٨١ سنة ١٩٧٠ مدنى كلى الجيزة ضد الطاعنين الثلاثة الأول بطلب الحكم بإلزامهم بأن يدفعوا متضامنين مبلغ ٢١٨٠ جنيها ، وقالت يانا لها أن مراقبة التعليم باليدريشين اختارت منزلا لها لاستجاره مدرسة وتشكلت لجنة قامت في ١٩٦٨/٧/٤ بمعاينته ورأت صلاحيته لهذا الغرض بشرط استحداث تعديلات معينة قامت المطعون ضدها بتنفيذها على تفقها غير أن للمراقبة المذكورة عادت وامتنعت عن إستلام المنزل دون مبرر مما ألحق بالمطعون ضدها أضرارا قدرتها بالمبلغ المطالب به . دفع الطاعنون الثلاثة الأول - وزير التربية والتعليم بصفته الرئيس الأعلى لوزارة التربية والتعليم ووزير التربية والتعليم ومراقب التعليم باليدريشين كل بصفته - بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة فعلى الحاضر عن المطعون ضدها بجلسة ١٩٧٠/٦/٣ طلباته في مواجهة محامى الحكومة الحاضر عن الطاعنين الثلاثة الأول بأن اختصم أيضا محافظ الجيزة بصفته " الطاعن الرابع " ، وبتاريخ ١٩٧٠/١١/١١ قضت محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة ورفض الدعوى . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٧٢٩ سنة ٨٧ ق فدفع محامى الحكومة بعدم جواز إدخال الطاعن الرابع في الاستئناف وبعدم قبول الدعوى بالنسبة



لباقى الطاعنين لرفعها على غير ذى صفة . وتاريخ ١٩٧٣/٥/٢١ قضت محكمة استئناف القاهرة برفض الدفوعين وبإلغاء الحكم المستأنف والزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون ضدها متضامنين مبلغ ٥٠٠ جنيه مقابل نفقات إعادة المنزل لحالته الأولى قبل إعداد مدرسته ويندب مكتب الخبراء لأداء المأمورية الميمنة بمنطوق الحكم . طعن الطاعنون في شق الحكم القابل للتنفيذ الجبرى بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٧/٦/٦ وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الأول من الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقولون إنه وفقا لأحكام القانون رقم ١٢٤ سنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية كان يتعين على المطعون ضدها اختصام رئيس مجلس المدينة ممثلا لمراقبة التعليم بالبدرشين ، أما أنها اختصمت الطاعنين الثلاثة الأول فانها تكون قد أقامت الدعوى على غير ذى صفة ، وإذ هى عدلت دعواها بمحضر جلسة ١٩٧٠/٦/٣٠ — أمم محكمة أول درجة — موجهة طلباتها إلى محافظ الجيزة « الطاعن الرابع » بدون الإلتزام بما توجبه نصوص قانون المرافعات لصحة إدخاله فإن ذلك الإجراء لا ينتج أثرا نحو انقضاء الخصومه فيما بين الطرفين وبالتالي يكون استئنافها ضد الطاعن الرابع غير جائز وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفوعين المبدئين من الطاعنين فى هذا الخصوص فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أنه لما كانت المادة ١٩ من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ سنة ١٩٦٠ ينص على أن « يتولى مجلس المحافظة فى نطاق السياسة العامة للدولة إنشاء وإدارة مختلف المرافق والأعمال ذات الطابع المحلى التى تعود بالنفع العام على المحافظة ويتولى بوجه خاص فى حدود القوانين واللوائح الأمور الآتية . . . . . القيام بشئون التعليم . . . . . » وكانت المادة ٣٤ منه تنص على أن تباشر مجالس المدن بوجه عام فى دائرتها الشئون

..... التعليمية والثقافية ..... “ وكانت المادة ٥٣ تنص على أن ” يقوم رئيس المجلس بمثيله أمام المحاكم وغيرها من الهيئات وفي صلاته مع الغير “ وإذ كانت المطعون ضدها حين أقامت دعواها ابتداء قد قصرتها على الطاعنين الثلاثة الأول ممن لا صفة لهم وفقا لأحكام القانون المشار إليه في المثل أمام المحكمة للتقاضي في خصوص النزاع القائم فيما بين المطعون ضدها وبين مراقبة التعليم بالبدرشين ، فإن دفعهم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لهم لرفعها على غير ذى صفة يكون صحيحا في القانون ، لما كان ذلك وكان حضور محامى إدارة قضايا الحكومة بصفته نائبا في قضية عم إحدى الجهات لا يضمن عليه صفة بالنسبة لباقي الجهات التي لم تختصم في الدعوى اختصاصا صحيحا إذ هو لا يمثل إلا من صرح بقبول تمثيله وقبل هو أن يمثله وأثبتت هذه الوكالة عنه أمام محكمة ، وكانت المادة ١١٧ من قانون المرافعات تنص على أن ” للتخصم أن يدخل في الدعوى من كان يصح اختصاصه فيها عند رفعها ، ويكون ذلك بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة مع مراعاة حكم المادة ٦٦ “ وكانت المطعون ضدها حين رأت تعديل دعواها أمام محكمة أول درجة باختصاص الطاعن الرابع قد اكتفت على ما هو ثابت من بيانات الحكم المطعون فيه ، بإثبات طلباتها في محضر جلسة ١٩٧٠/٦/٣ في مواجهة محامى الحكومة الحاضر بها ممثلا للطاعنين الثلاثة الأول دون الالتزام بإتباع الطريق الذى رسمته المادة ١١٧ من قانون المرافعات المشار إليها وكان من المقرر أنه يشترط كي ينتج الاجراء أثره أن يكون قد تم وفقا للقانون ، الأمر الذى لم يتوافر لإجراء إدخال الطاعن الرابع في الدعوى بما يبي عليه عدم صحة اختصاصه أمام محكمة أول درجة ، لما كان ما تقدم ، ولأن محامى الحكومة الحاضر بجلطة ١٩٧٠/٦/٣ لم يكن حينئذ ممثلا للطاعن الرابع حتى يمكن القول بصحة توجيه الطلبات إليه وكان يتحتم توجيه تلك الطلبات إلى المراد إدخاله توجيهها صحيحا فان الطاعن الرابع لا يعد خصما مدخلا في الدعوى في هذه المرحلة من التقاضى ، وإذ استأنفت المطعون ضدها الحكم الصادر من محكمة أول درجة مدخله الطاعن الرابع ، وكانت الخصومة في الاستئناف تتحدد وفقا لنص المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات بمن كان مختصما أمام محكمة أول درجة ، وكان الطاعن الرابع — وعلى ما سبق

بيانه — لم يصح اختصاصه أمام محكمة أول درجة ولا يعتبر لذلك مدخلا في الدعوى أمامها فان اختصاصه أمام محكمة الاستئناف يكون غير جائز ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع المبدى من الطاعنين الثلاثة الأول بعدم قبول الدعوى بالنسبة لهم لرفعها على غير ذى صفة و برفض الدفع المبدى من الطاعن الرابع بعدم جواز إدخاله لأول مرة في الاستئناف في حين أنه كان يتعين قبول هذين الدفعين والحكم بعدم قبول الدعوى ككل لرفعها على غير ذى صفة فان الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين الحكم بالغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة .



## جلسة ٢٧ من يولية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حافظ رفقى رعضوية السادة المستشارين : جميل الترينى ، وسعد  
الميسرى ، محمود حسن حسين ، محمود حمدي عبد العزيز .

( ٢٦٣ )

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) نقض ” إيداع الأوراق ” .

إيداع الطاعن صورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه والأحكام السابقة عليه إذا كان  
الحكم المطعون فيه قد أحال إليها في أسبابه . م ٢٥٥ مرافعات معدلة ق ١٣ لسنة ١٩٧٣ .  
إجواء جوهرى . أثر إغفاله . بطلان الطعن . عدم وجوب إيداع صورة من الأحكام السابقة .  
مناطه .

( ٢ ) إثبات ” عبء الإثبات ” . نقل بحورى . مسئولية ” مسئولية  
عقدية ” .

عقد النقل البحري . انقضاؤه . تسليم البضاعة المشحونة للرسيل إليه تسليما فعليا .  
اكتشاف العجز عند إفراج الخمارك عن البضاعة . عدم تقديم النادل ما ينفى مسئولية بتحقيق  
السبب الأجنبي أو القوة القاهرة . أثره . وجوب مساهمة عن التعويض .

١ — يجب على الطاعن طبقا لنص المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات المعدلة  
بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ أن يودع قلم الكتاب وقت تقديم صحيفة الطعن  
صورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه والأحكام السابقة عليه الصادرة  
في نفس الدعوى إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليها في أسبابه وهو  
إجراء جوهرى يترتب على إغفاله بطلان الطعن إلا أن إيداع صورة من الأحكام  
السابقة التي أحال إليها الحكم المطعون فيه عند التقرير بالطعن يضحى لا محل له  
إذا كان الحكم المطعون فيه قد ضمن أسبابه بيانا بوقائع النزاع ووقائع الطرفين  
ووجهت أسباب الطعن إلى الحكم المطعون فيه وحده ، لما كان ذلك وكانت  
أسباب الطعن قد انصبت على الحكم المطعون فيه الختامى فحسب والذي قدمت

الطاعة صورة رسمية منه وكان الحكم المطعون فيه قد ضمن أسبابه ما يوضح وقائع النزاع ووقائع الطرفين فإن الدفع بطلان الطعن لهذا السبب يكون على غير أساس .

٢ - عقد النقل البحري - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا ينقضى وتنتهى معه مسؤولية الناقل البحري عن البضاعة المشحونة إلا بتسليمها للمرسل إليه تسليماً فعلياً، ذلك أن التزام الناقل بالتزام بتحقيق غاية هي تسليم الرسالة كاملة وسليمة إلى المرسل إليه ويظل الناقل البحري مسئولاً عن البضاعة المشحونة وسلامتها حتى يتم تسليمها لأصحاب الحق فيها ولا ترتفع مسؤوليته إلا إذا أثبت أن العجز أو التلف كان بسبب أجنبي لا يدره فيه أو بقوة القاهرة طبقاً لنص المادة ١٦٥ من التقنين المدني ، لما كان ذلك وكانت الطاعة قد استندت في نفي مسؤوليتها عن العجز - وعلى ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه - على أنه اكتشف عند الإفراج عن الرسالة بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٦ وبعد تمام تفريغها في المدة من ١٩٦٤/٩/١٩ حتى ١٩٦٤/١٠/١٦ وعدم الإشارة إلى هذا العجز في قائمة البضائع المشحونة على السفينة " المانيستو " ، مما يدل على عدم حصوله أثناء الرحلة البحرية وقد عجز الخبير المتدب في الدعوى عن بيان سببه ، وكانت الطاعة لم تقدم للحكمة الموضوع دليل على استلام المرسل إليها للبضاعة قبل تاريخ تحرير شهادة الإفراج التي ثبت بها العجز وأنها لم تنف مسؤوليتها من هذا العجز بسبب من الأسباب القانونية لدفع المسؤولية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بمسؤولية الطاعة عن العجز المشار إليه وقضى بالزامها بالتعويض يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً ولم يخالف الثابت في الأوراق .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر الأوراق - تحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٥ تجارى كلى الاسكندرية

ضد الطاعنة طلبت فيها الحكم بالزامها بأن تؤدي لها مبلغ ٧٠٠ جنيه و ٧٥٦ مليا تأسيسا على أن شركة النصر للتصدير والاستيراد استوردت كمية من الخشب شحنت لميناء الاسكندرية على السفينة "كاريشفوشاركاسيا" التابعة للطاعنة ، وعند استلام المستوردة الرسالة تبين أن بها عجزا قدره ١٥٣٠٨ قطعة قيمتها ٧٠٠ جنيه و ٧٥٦ مليا ولما كانت تلك الرسالة مؤمنا عليها لدى المطعون ضدها فقد قامت بسداد قيمة العجز للمستوردة والتي حولت لها حقوقها قبل الطاعنة ، وبتاريخ ١٩٦٨/١٢/٩ قضت محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لرفعها على خلاف الموايد المنصوص عليها في المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون التجارة البحري ، استأنفت المطعون ضدها الحكم بالاستئناف رقم ١٨ سنة ٥٢ ق وبتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٤ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بنذب خير في الدعوى لبيان تاريخ تسليم الرسالة إلى المرسل اليها تسليما فعليا والوقت الذي استغرقه هذا التسليم حتى تمامه وبيان ما وجد بها من عجز وسببه وقيمه وبتاريخ ١٩٧٤/١/٣٠ قضت بإلزام الطاعنة بأن تؤدي للمطعون ضدها مبلغ ١٠٦٥٨ جنيها ، طعنت الطاعنة الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي أصليا ببطلان الطعن واحتياطيا وفي الموضوع برفضه ، ونظر الطعن في غرفة المشورة فجددت المحكمة جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع ببطلان الطعن أن الطاعنة لم تقدم صورة من حكم محكمة الاستئناف للمصادر بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٤ والذي أحال الحكم المطعون فيه في بيان الوقائع وأسباب الاستئناف ودفاع الطرفين حسب ما تقضى به المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أنه وإن كان على الطاعن طبقا لنص المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ أن يودع قلم الكتاب وقت تقديم صحيفة الطعن صورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه والأحكام السابقة عليه الصادرة في نفس الدعوى إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليها في أسبابه وهو إجراء جوهري يترتب على إغفاله بطلان الطعن إلا أن إيداع صورة من الأحكام السابقة التي أحال إليها الحكم



المطعون فيه عند التقرير بالطعن يضحى لا محل له إذا كان الحكم المطعون فيه قد ضمن أسبابه بيانا بواقع النزاع ودفاع الطرفين ووجهت أسباب الطعن إلى الحكم المطعون فيه وحده لما كان ذلك وكانت أسباب الطعن قد انصبت على الحكم المطعون فيه الختامى الصادر فى ١٩٧٤/١/٣٠ فحسب ، والذي قدمت الطاعة صورة رسمية منه وكان الحكم المطعون فيه قد ضمن أسبابه ما يوضح وقائع النزاع ودفاع الطرفين فإن الدفع ببطلان الطعن لهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنمى به الطاعة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق وفى بيان ذلك تقول أن عقد النقل البحرى ينقضى بمجرد تسليم البضاعة المشحونة فى ميناء الوصول إلى المرسل إليه ، فإذا اكتشف بها عجزا أو تلفا بعد ذلك فإن الناقل البحرى لا يسأل عنه لأن البضاعة تكون قد خرجت من حوزته وأصبحت فى حوزة المرسل إليه وحراسه ، إلا أن الحكم المطعون فيه أقام فضله بمسئولية الطاعة عن العجز الذى اكتشف بالرسالة استنادا إلى ماورد فى شهادة الأفراج عنها من الجمارك والمؤرخة ١٩٦٤/١٢/٢٩ والتي صدرت بعد الانتهاء من تفريغ الرسالة فى ١٩٦٤/١٠/١٢ وتسليم البضاعة للمرسل إليه وإذا استند الحكم المطعون فيه إلى تقرير الخبير الذى يبين فى تقريره أن العجز اكتشف بعد الأفراج عن الرسالة وإنقضاء عقد النقل فإنه الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وخالف الثابت بالأوراق بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعى غير شديد ذلك أن عقد النقل البحرى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا ينقضى وتنتهى معه مسئولية الناقل البحرى من البضاعة المشحونة إلا بتسليمها للمرسل إليه تسليما فعليا ذلك أن التزام الناقل التزام بتحقيق غاية هى تسليم الرسالة كاملة وسليمة إلى المرسل إليه ويظل الناقل البحرى مسئولا عن البضاعة المشحونة وسلامتها حتى يتم تسليمها لأصحاب الحق فيها ، ولا ترتفع مسئوليته إلا إذا أثبت أن العجز أو التلف كان بسبب أجنبى لا يدل عليه أو بقوة قاهرة طبقا لنص المادة ١٦٥ من التقنين المدنى ، لما كان ذلك

وكانت الطاعنة قد استندت في نفي مسؤولياتها عن العجز — وعلى ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه — على أنه اكتشف عند الإفراج عن الرسالة بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٣ وبعد تمام تفرغها في المدة من ١٩٦٤/٩/١٩ حتى ١٩٦٤/١٠/١٦ وعدم الإشارة إلى هذا العجز في قائمة البضائع المشحونة على السفينة " المانفستو " مما يدل على عدم حصوله أثناء الرحلة البحرية، وقد عجز الخبير المتدب في الدعوى عن بيان سببه ، وكان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على قوله " وحيث إن العجز ثابت من شهادة الإفراج ومن اطلاع السيد الخبير على ما لزم من الأوراق التي ثبت منها العجز ومقداره . ولا يغير من هذا النظر أن العجز لم يشر إليه في المانفستو وقد أشير في محاضر أعمال الخبير إلى دعوى مقامة من الجمارك بالمطالبة برسوم العجز وحيث إنه في مجال تقدير المسؤولية عن العجز فإن المستأنف عليها الطاعنة لم تقدم دليلا على أن العجز كان بسبب أجنبي أو بفعل المستوردة وهذا كله لا ينال من أن الرسالة سلمت تحت نظام تسليم صاحبه . . . . " مما مفاده أن الطاعنة لم تقدم لحكمة الموضوع دليلا على استلام المرسل إليها للبضاعة قبل تاريخ تحرير شهادة الإفراج التي ثبت بها العجز كما أنها لم تنف مسؤوليتها عن هذا العجز بسبب من الأسباب القانونية لدفع المسؤولية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بمسؤولية الطاعنة عن العجز المشار إليه وقضى بإلزامها بالتعويض يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما ولم يخالف الثابت في الأوراق ويكون النعي عليه بهذا السبب ظلي غير أساس مما يتعين معه رفض الطعن .

## جلسة ٢٧ من يونيه سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار / حافظ رقى وعضوة السادة المستشارين / جميل الزيني وسعد  
الميسوي ومحمود حسن حسين ومحمود حمدى عبد العزيز .

( ٢٦٤ )

الطعن رقم ٤٦٥ سنة ٤٤ القضائية :

( ١ ) قرار إدارى . قانون . جمارك .

القرار الإدارى . سرية فى مواجهة الإدارة من تاريخ صدوره ولو لم ينشر فى الجريدة الرسمية  
عدم جواز الاحتجاج به فى مواجهة الأفراد إلا من تاريخ النشر مثال بشأن قرار مدير عام الجمارك  
رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣

( ٢ ) رسوم . ضرائب . تقادم " التقادم المسقط " . دفع غير المستحق .

تقادم الحق فى المطالبة برد الضرائب والرسوم التى دفعت بغير حق . م ٣٧٧/٢ مدنى .  
شرطه . بده مريان التقادم من تاريخ الدفع دون توقف على علم الطالب بحقه فى الرد .

( ٣ ) حكم . " القصور " . نقض .

عدم بيان الطاعن أوجه القصور فى الحكم ووجه مخالفته للثابت بالأوراق . نعى مجهول غير مقبول .

١ — القرار الإدارى وإن كان لا يحتج به فى مواجهة الاقرار إلا من تاريخ  
نشره فى الجريدة الرسمية إلا أنه يعتبر موجودا قانونا من تاريخ صدوره ويسرى  
فى مواجهة الادارة المختصة بتنفيذه ولو لم ينشر فى الجريدة الرسمية وعلى ذلك  
فإن قرار مدير عام الجمارك رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ يكون موجودا قانونا من تاريخ  
صدوره وتكتسب الرسوم المفروضة بموجبه الشرعية القانونية غير أنه لا يكون  
نافذا فى حق الافراد المخاطبين بأحكامه إلا بعد نشره فى الجريدة الرسمية .

٢ — يشترط لتطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٧٧ من التقنين المدنى  
— وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون المبلغ الذى حصلته الدولة



قد دفع باعتباره ضريبة أورشما وأن يكون تحصيله قد تم بغير وجه حق. وإذا كانت الطاعة قد سددت المبالغ محل التداعي باعتبارها رسوما مقررة وفقا لقرار مدير عام الجمارك رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ وكان تحصيل المطعون ضدها لها قد تم بغير وجه حق لعدم نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية فإن حق الطاعة في استردادها يتقدم بثلاث سنوات من تاريخ دفعها طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٧٧ من التقنين المدني ودون توقف على علمها بحقها في الرد ذلك أن حكم هذه المادة يعتبر استثناء واردا على القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١٨٧ من التقنين المدني .

٣ - إذا لم تبين الطاعة في سبب طعنها مناحي الدفاع التي تتطلب الرد عليها وغفل عنها الحكم المطعون فيه ووجه مخالفته للثابت بالأوراق وأثر ذلك في قضائه فإن النعي عليه في هذا الشأن يكون مجهلا ومن ثم غير مقبول .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن الطاعة أقامت الدعاوى أرقام ١ ، ٢ ، ٤ لسنة ١٩٧٣ تجارى كلى بور سعيد بطلب إلزام المطعون ضدها بأن تدفع لها في الأولى مبلغ ١٣٧٩ جنيها و ١٠ مليات وفي الثانية مبلغ ٨٥٨١ جنيها و ٣٤٠ مليا وفي الثالثة مبلغ ٦٠٧٩ جنيها و ٣٠ مليا تأسيسا على أنها دفعت هذه المبالغ للمطعون ضدها في المدة من ١٩٦٨/١١/٢ حتى ١٩٦٩/٢/٦ كرسوم للتفتيش على البواخر التابعة لها باعتبار أن التفتيش عليها تم في أيام العطلات وبعد مواعيد العمل الرسمية غير أنه تبين من الحكم النهائي الصادر في الاستئناف رقم ١٢ سنة ١١ ق تجارى المنصورة - مأمورية بور سعيد - بتاريخ ١٩٧١/٣/٣١ الذي أيد الحكم برفض الدعوى التي أقامتها المطعون ضدها عليها بطلب إلزامها بهذه الرسوم عن بواخر أخرى أن هذه

الرسوم قد دفعت للمطعون ضدها خطأ لأن قرار مدير عام الجمارك رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ يفرضها فد نفذ الصفة الإلزامية لعدم نشره في الجريدة الرسمية ، بما يحق لها معه إقامة هذه الدعاوى لمطالبة المطعون ضدها برد المبالغ التي حصلت منها بالاستناد إلى القرار المذكور . دفعت المطعون ضدها بسقوط حق الطاعة في المطالبة برد هذه المبالغ بالتقدم الثلاثي المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٧٧ من التقنين المدني ، وبتاريخ ١٩٧٣/١١/١٧ قضت محكمة أول درجة في كل من الدعاوى الثلاث بقبول الدفع وبسقوط حق الطاعة في المطالبة بالتقدم الثلاثي ، استأنفت الطاعة الأحكام الثلاثة بالاستئناف أرقام ١٤ و ١٥ و ١٦ لسنة ١٤ ق ومحكمة استئناف المنصورة — مأمورية بورسعيد — بعد أن ضمت الاستئناف رقمي ١٥ و ١٦ لسنة ١٤ ق إلى الاستئناف رقم ١٤ لسنة ١٤ ق ليصدر فيها حكم واحد قضت بتاريخ ١٩٧٤/٣/٤ بالتأييد . طعنت الطاعة في الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الأول من سببي الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تفسيره وتأويله وفي بيان ذلك تقول أن الحكم طبق الفقرة الثانية من المادة ٣٧٧ من التقنين المدني فيما لا تنطبق عليه قانونا بعد أن فسرها تفسيراً خاطئاً بتقريره أن ما يرد ليس الضرائب والرسوم الحقيقية وإنما المبالغ التي تدفع على أنها ضرائب أو رسوم في حين أنه يشترط لتطبيق هذه المادة شرطان أولهما — أن يكون هناك ضرائب أو رسوم مقررة قانوناً أي رسوماً حقيقية وثانيهما أن تكون هذه الضرائب أو الرسوم قد دفعت ممن لا يلزم بها قانوناً ، وإذ لم ينشر قرار مدير عام الجمارك في الجريدة الرسمية حتى يكون له وجود قانوني وحتى تكون الرسوم التي فرضها رسوماً قانونية واجبة الأداء فإنه يكون معدوماً بكل ما اشتمل عليه وقد قطع الحكم النهائي الصادر في الاستئناف رقم ١٢ لسنة ١١ ق المنصورة — مأمورية بورسعيد — بتاريخ ١٩٧١/٣/٣١ بأن هذه الرسوم لا تستحق قانوناً لأن قرار مدير عام الجمارك رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ يفرضها لم ينشر في الجريدة الرسمية ومن ثم لا تكون هناك رسوم قانونية قد

دفعت منها وإنما مبالغ دفعت بغير حق يحكم ردها نص المادة ١٨١ من التقنين المدني ويحكم سقوط الحق في ردها نص المادة ١٨٧ منه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن القرار الإداري وإن كان لا يحتاج به في مواجهة الأفراد إلا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية إلا أنه يعتبر موجودا قانونا من تاريخ صدوره ويسرى في مواجهة الإدارة المختصة بتنفيذه ، ولولم ينشر في الجريدة الرسمية ، ويكون لذلك قرار مدير عام الجمارك موجودا قانونا من تاريخ صدوره وتكتسب الرسوم المفروضة بموجبه الشرعية القانونية غير أنه لا يكون نافذا في حق الأفراد المخاطبين بأحكامه إلا بعد نشره في الجريدة الرسمية . وإذا يشترط لتطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٧٧ من التقنين المدني — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون المبلغ الذي حصلته الدولة قد دفع باعتباره ضريبة أو رسما وأن يكون تحصيله قد تم بغير وجه حق وكانت الطاعنة قد سددت المبالغ محل التداعي باعتبارها رسوما مقررة وفقا لقرار مدير عام الجمارك رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ وكان تحصيل المطعون ضدها لها قد تم بغير وجه حق لعدم نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية فإن حق الطاعنة في استردادها يتقدم بثلاث سنوات من تاريخ دفعها طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٧٧ من التقنين المدني دون توقف على علمها بحكمها في الرد ذلك أن حكم المادة يعتبر استثناء واردا على القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١٨٧ من التقنين المدني وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وبني عليه قضاءه فيكون قد أنزل حكم صحيح القانون ، والنعي عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه إهداره دفاعها برده على السبب الثالث من أسباب استئنافها ردا يخالف الثابت بالأوراق .



وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن الطاعنة إذا لم تبين في سبب طعنها  
مناحي الدفاع التي تتطلب الرد عليها وغفل عنها الحكم المطعون فيه ووجه مخالفته  
للثابت بالأوراق وأثر ذلك في قضائه فإن النعى عليه في هذا الشأن يكون مجعلا  
ومن ثم غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

---

## جلسة ٢٨ من يونيه سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد صدق العصار و زكي الصاوي صالح و جمال الدين عبد اللطيف و عبد الحميد المرصفاوي .

(٢٦٥)

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) أهلية . دعوى " انقطاع سير الخصومة " . وكالة . نقض .

بلوغ القاصر سن الرشيد أثناء سير الدعوى . استمرار والدته في تمثيله دون تنبيه المحكمة بتحقيق صفتها باعتبار أن نيابتهما عنه أصبحت اتفاقية بعد أن كانت قانونية . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٣٤٢) تعويض . حكم " حجية الحكم " . مسئولية .

( ٢ ) قضاء محكمة أول درجة بالتزام التابع والمتبوع متضامين بالتعويض قبل المضرور . استئناف المتبوع وحده للحكم . القضاء بإلغاء الحكم المستأنف لثبوت سبق الحكم نهائياً برفض الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية . لا خطأ . لا محل للتمسك بحجية الحكم الصادر بالتعويض ضد التابع من محكمة أول درجة . علة ذلك .

( ٣ ) القضاء برفض طلب التعويض المؤقت أمام المحكمة الجنائية لاقتفاء المسئولية التقصيرية . مانع من المطالبة بتعويض آخر على ذات الأساس أمام المحكمة المدنية .

١ — تنص المادة ١٣٠ من قانون المرافعات الحالي المقابلة للمادة ٢٩٤ من قانون المرافعات السابق على أن ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم أو بفقده أهلية الخصومة أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين ، ومفاد ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن مجرد وفاة الخصم أو فقده أهلية الخصومة يترتب عليه لذاته انقطاع سير الخصومة ، أما بلوغ الخصم سن الرشيد فإنه لا يؤدي بذاته إلى انقطاع سير الخصومة ، إنما يحصل هذا الانقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر . وإذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة الثانية رفعت دعاوها

أمام محكمة أول درجة عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر ومنهم الطاعن الأول وكان ما يزال قاصراً وظلت تباشر الدعوى بهذه الصفة إلى أن صدر الحكم فيها ثم استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم واختصم الطاعنة الثانية بهذه الصفة ولم ينبه هو أو والدته التي كانت وصية عليه المحكمة إلى التغير الذي طرأ على حالته ، وترك والدته تحضر عنه في هذا الاستئناف بعد البلوغ إلى أن صدر الحكم المطعون فيه ، فإن حضور والدته يكون في هذه الحالة بقبوله ورضائه فتظل صفتها قائمة في تمثيله في الخصومة بعد بلوغه سن الرشد وبالتالي ينتج هذا التمثيل كل آثاره القانونية ويكون الحكم الصادر في الدعوى كما لو كان القاصر قد حضر بنفسه الخصومة بعد بلوغه ولا ينقطع سير الخصومة في هذه الحالة لأنها تنقطع بزوال صفة النائب في تمثيل الأصيل ، وهي هنا لم تزل بل تغيرت فقط فبعد أن كانت نيابة والدته الطاعن الأول عنه قانونية أصبحت اتفاقية . لما كان ذلك وكان هذا الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الاستئناف بعدم صحة تمثيل والدته له بعد بلوغه سن الرشد ، فلا سبيل إلى إثارة هذا الجدل لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — الحكم لا تكون له حجية إلا بالنسبة للخصوم أنفسهم . وإذا كان الثابت أن الطاعنة الثانية عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر ومن بينهم الطاعن الأول قبل بلوغه سن الرشد ، أقامت الدعوى ضد المطعون عليهما طالبة الحكم بالزامهما متضامنين بالتعويض لأن المطعون عليه الثاني تسبب بإهماله وعدم احتياظه في قتل مورثهما ولأن المطعون عليه الأول متبوع لثاني ومسئول عن أعمال تابعه ، وحكمت محكمة أول درجة بإلزام التعويض على المطعون عليهما متضامنين ، واستأنف المطعون عليه الأول والطاعنان هذا الحكم ولم يستأنفه المطعون عليه الثاني وقضى الحكم المطعون فيه بالفائه وبعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها استناداً إلى أن محكمة الجنح حكمت ببراءة المطعون عليه الثاني من تهمة القتل الخطأ ورفض الدعوى المدنية المقامة ضده من الطاعنة الثانية عن نفسها وبصفتها وصار الحكم في الدعوى المدنية نهائياً بعدم استئنافه فيها وأنه لا يغير من هذا النظر أن محكمة الجنح المستأنفة قضت بإدانة المطعون عليه الثاني لأن ذلك مقصور على الدعوى الجنائية التي استأنفتها النيابة العامة



وحدھا ، لما كان ذلك فإنه لا يجوز للطاعنين أن يتمسكا ضد المطعون عليه الأول - المتبوع بحجية الحكم الصادر ضد المطعون عليه الثاني - التابع - بسبب اختلاف الخصوم ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى باستثناء المطعون عليه الأول بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها دون أن يتقيد بحجية الحكم الابتدائي الذي ألزم المطعون عليه الثاني بالتعويض وصار نهائيا بالنسبة له بعدم استئنافه ، قد أصاب صحيح القانون ويكون النعي عليه في غير محله .

٣ - الحكم برفض طلب التعويض المؤقت في الادعاء المدني أمام المحكمة الجنائية تأسيسا على عدم توافر شروط المسؤولية التقصيرية يجوز حجية تمتنع معها المطالبة بأي تعويض آخر على ذات الأساس ، لأن هذا الحكم هو حكم قطعي بحسم الخصومة في الموضوع . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة الثانية عن نفسها وبصفقتها ادعت مدنيا أمام محكمة الجنح بتعويض مؤقت قدره ٥١ جنيها قبل المطعون عليهما لأن المطعون عليه الثاني وهو تابع للمطعون عليه الأول تسبب خطأ في قتل مورثها وقضت محكمة الجنح ببراءته ورفض الادعاء المدني بعد أن بحثت عناصر الدعوى من خطأ وضرر وعلاقة سببية ، ولم تستأنف الطاعنة الثانية هذا الحكم وصار نهائيا بالنسبة لها فإنه يجوز حجية في هذا الخصوص ، ولا يجوز لها إقامة دعوى جديدة بالتعويض على ذات أساس . ولما كانت الطاعنة الثانية عن نفسها وبصفقتها قد أقامت الدعوى الحالية بطلب إلزام المطعون عليهما متضامتين بأن يدفع لهما مبالغ ١٠٠٠٠ ج تعويضا عن قتل مورثها خطأ وأقام المطعون عليه الأول دعوى ضمان ضد المطعون عليه الثاني ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في الادعاء المدني أمام محكمة الجنح ، فإنه لا يكون قد خالف القانون وبالتالي يكون في محله الحكم برفض الاستئناف المرفوع من الطاعنين بتعديل مبلغ التعويض المقضي به .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تدل على أن الطاعنة الثانية من نفسها وبصفتها وصية على الطاعن الأول قبل بلوغه سن الرشد ووصية على القصر .. .. . أولاد المرحوم حسين محمد كرم أقامت الدعوى رقم ١٩٦٨/٢٦٥٩ مدنى القاهرة الابتدائية والتي قيدت فيما بعد برقم ١٩٧١/١١٢١ مدنى شمال القاهرة ضد محافظ القاهرة بصفته - المطعون عليه الأول - والمطعون عليه الثانى انتهت فيما إلى طلب الحكم بالزامهما متضامنين بأن يؤديا إليها مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه ، وقالت بيانا لدعواها ان المطعون عليه الثانى كان يقود سيارة رقم ١٤٥٣ المملوكة لمحافظة القاهرة وتسبب بخرطه وإهماله فى قتل مورتهم المرحوم .. .. وضبطت عن هذه الواقعة قضية اللجنة رقم ١٩٦٥/١٨٠٠ مصر القديمة وادعت فيما مدينا ضد المطعون عليهما طالبة الحكم بالزامهما بمبلغ ٥١ جنينها على سبيل التعويض المؤقت وقضى فيها بتاريخ ١٩٦٦/٦/٣٠ بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ، واستأنفت النيابة العامة هذه الحكم بالقضية رقم ١٩٦٩/٢٦٩٥ جنح مستأنفة القاهرة وقضى فيها بتاريخ ١٩٦٧/٢/١ بأدانة المطعون عليه الثانى ، وإذ يلزم المطعون عليه المذكور بتعويض الأضرار المادية والأدبية التي أصابتهم بفقد عائلهم ويقدرونها بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه ويسأل المطعون عليه الأول بوصفه متبوعا للمطعون عليه الثانى عن هذه الأضرار ، فقد أقاموا دعواهم للحكم لهم بطلباتهم . أقام المطعون عليه الأول دعوى ضمان طالب فيها الحكم بالزام المطعون عليه الثانى بما عسى أن يحكم به على المحافظة . وبتاريخ ١٩٧٢/٤/١٨ حكمت المحكمة بالزام المطعون عليهما متضامنين بأن يدفعوا للطاعنة الثانية من نفسها وبصفتها مبلغ ٤٠٠٠ جنيه وبالزام المطعون عليه الثانى بأن يدفع للمطعون عليه الأول هذا المبلغ . استأنف المطعون عليه

الأول هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٨٩/٢٦٣٨ ق مدنى القاهرة ، كما استأنفه الطاعنان أمام ذات المحكمة بالاستئناف رقم ٨٩/٤٦٢٥ ق . مدنى وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئناف الثانى إلى الأول حكمت بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٩ فى الاستئناف الأول بإلغاء الحكم المستأنف وبعد جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فى الدعوى المدنية المقامة أمام محكمة الجناح ، وفى الاستئناف الثانى برفضه وتأيد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنان بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان ، ذلك أن المطعون عليه الأول أقام الاستئناف رقم ٨٩/٢٦٣٨ ق . مدنى القاهرة واختصم الطاعن الأول ممثلاً فى الطاعنة الثانية بصفتها وصية عليه رغم أنه كان قد بلغ سن الرشد وقتذاك . ثم قررت المحكمة ضم الاستئناف الثانى رقم ٨٩/٤٦٢٥ ق . مدنى القاهرة الذى أقامه الطاعنان إلى الاستئناف سالف الذكر . وإذ صدر الحكم فيها معاً بناء على إجراء باطل فإنه يكون باطلاً بدوره .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٣٠ من قانون المرافعات الحالى المقابلة للمادة ٢٩٤ من قانون المرافعات السابق تنص على أن ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم أو بفقده أهلية أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين ، ومفاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مجرد وفاة الخصم أو فقده أهلية الخصومة يترتب عليه لذاته انقطاع سير الخصومة ، أما بلوغ الخصم سن الرشد فإنه لا يؤدي بذاته إلى انقطاع سير الخصومة إنما يحصل هذا الانقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر ، ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة الثانية رفعت دعواها أمام محكمة أول درجة عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر ومنهم الطاعن الأول وكان ما يزال قاصراً وظلت تباشر الدعوى



بهذه الصفة إلى أن صدر الحكم فيها ثم استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم واختصم الطاعنة الثانية بهذه الصفة ولم ينبه هو أو والدته التي كانت وصية عليه المحكمة للتغيير الذي طرأ على حالته وترك والدته تحضر عنه في هذا الاستئناف بعد البلوغ إلى أن صدر الحكم المطعون فيه ، فإن حضور والدته يكون في هذه الحالة بقبوله ورضائه فتظل صفتها قائمة في تمثيله في الخصومة بعد بلوغه سن الرشد وبالتالي ينتج هذا التمثيل كل آثاره القانونية ويكون الحكم الصادر في الدعوى كما لو كان القاصر قد حضر بنفسه الخصومة بعد بلوغه ، ولا ينقطع سير الخصومة في هذه الحالة لأنها تنقطع بزوال صفة النائب في تمثيل الأصيل وهي هنا لم تزل بل تغيرت فقط فبعد أن كانت نيابة والدته الطاعن الأول عنه قانونية أصبحت اتفاقية ، لما كان ذلك وكان هذا الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الاستئناف بعدم صحة تمثيل والدته له بعد بلوغه سن الرشد ، فلا سبيل إلى إثارة هذا الجدل لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى النعى بالسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ، ذلك أن الحكم الابتدائي قضى بالزام المطعون عليهما متضامنين بالتعويض ولم يستأنفه المطعون عليه الثاني فأصبح هذا الحكم نهائيا بالنسبة له ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى في الاستئناف المرفوع من المطعون عليه الأول بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في الدعوى المدنية المرفوعة أمام محكمة الجناح ، فيكون قد فصل في النزاع على خلاف الحكم الابتدائي الحائز للحجية بالنسبة للمطعون عليه الثاني وهو ما يعيبه بخالف القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان الحكم لا تكون له حجية إلا بالنسبة للخصوم أنفسهم . وكان الثابت أن الطاعنة الثانية عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر ومن بينهم الطاعن الأول قبل بلوغه سن الرشد أقامت الدعوى ضد المطعون عليهما طالبة الحكم بالزامهما متضامنين بالتعويض لأن المطعون عليه الثاني تسبب باهماله وعدم احتياظه في قتل مورثهما ولأن المطعون عليه الأول متبوع للثاني ومسئول عن أعمال تابعه . وحكمت محكمة أول درجة بمبلغ التعويض على المطعون عليهما متضامنين فاستأنف المطعون عليه الأول

والطاعنان هذا الحكم ولم يستأنفه المطعون عليه الثاني وقضى الحكم المطعون فيه بإلغاءه وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لاستنادا إلى أن محكمة الجنح حكمت ببراءة المطعون عليه الثاني من تهمة القتل الخطأ ورفض الدعوى المدنية المقامة ضده من الطاعنة الثانية عن نفسها وبصفقتها وصرار الحكم في الدعوى المدنية نهائيا بعدم استئنافه منها لا يغير من هذا النظر أن محكمة الجنح المستأنفة قضت بإدانة المطعون عليه الثاني لأن ذلك مقصور على الدعوى الجنائية التي استأنفتها النيابة العامة وحدها ، لما كان ذلك فانه لا يجوز للطاعنين أن يتمسكا ضد المطعون عليه الأول بحجية الحكم الصادر ضد المطعون عليه الثاني بسبب اختلاف الخصوم ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى في استئناف المطعون عليه الأول بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها دون أن يتقيد بحجية الحكم الابتدائي الذي ألزم المطعون عليه الثاني بالتعويض وصرار نهائيا بالنسبة له بعدم استئنافه قد أصاب صحيح القانون ، ويكون النعي عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثالث أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ، ذلك أنه استند في قضائه إلى أن الطاعنة الثانية لم تستأنف الحكم الصادر برفض الادعاء المدني المؤقت أمام محكمة الجنح وأن ذلك يمنعها من المطالبة بالتعويض الكامل أمام القضاء المدني رغم أنه حكم من محكمة الجنح المستأنفة بإدانة المطعون عليه الثاني في حين أن الحكم برفض طلب التعويض المؤقت لا يجوز أية حجية لأنه صدر مرأيا الحالة التي كانت عليها تلك الدعوى عند الفصل فيها ومنها الحكم ببراءة المطعون عليه الثاني ، ومتى تغيرت الظروف وألغى حكم البراءة وحكم بإدانة المطعون عليه الثاني في الاستئناف الذي رفعته النيابة العامة فإنه يجوز رفع الدعوى من جديد للطالبة بالتعويض ، هذا إلى أن موضوع الدعوى الحالية ليس هو ذلت الموضوع الذي عرض على محكمة الجنح ، بل هو مكل له ، وإذا كان الحكم برفض استئناف الطاعنين بطلب تعديل مبلغ التعويض المقضى به من محكمة أول درجة قد صدر بناء على القضاء الخطأ بإلغاء الحكم المستأنف في الاستئناف الذي أقامه المطعون عليه الأول ، فإنه ...

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم برفض طلب التعويض المؤقت في الادعاء المدني أمام المحكمة الجنائية تأسيساً على عدم توافر شروط المسؤولية التقصيرية يحوز حجية تمتنع معها المطالبة بتعويض آخر على ذات الأساس لأن هذا الحكم هو حكم قطعي حسم الخصومة في الموضوع . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف البيان أن الطاعنة الثانية عن نفسها وبصفتها ادعت مدنياً أمام محكمة الجناح بتعويض مؤقت قدره ٥١ جنيهاً قبل المطعون عليها لأن المطعون عليه الثاني وهو تابع للمطعون عليه الأول تسبب خطأ في قتل مورثهما وقضت محكمة الجناح ببراءته ورفض الادعاء المدني بعد أن بحثت عناصر الدعوى من خطأ وضرر وعلاقة سببية ، ولم تستأنف الطاعنة الثانية عن نفسها وبصفتها هذا الحكم وصار نهائياً بالنسبة لها فإنه يحوز حجية في هذا الخصوص ولا يجوز لها إقامة دعوى جديدة بالتعويض على ذات الأساس ولما كانت الطاعنة الثانية عن نفسها وبصفتها قد أقامت الدعوى الحالية بطلب إلزام المطعون عليهما متضامين بأن يدفعها لها مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيهاً تعويضاً عن قتل مورثهما خطأ وأقام المطعون عليه الأول دعوى ضمان ضد المطعون عليه الثاني ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في الادعاء المدني أمام محكمة الجناح فإنه لا يكون قد خالف القانون وبالتالي يكون في محله الحكم برفض الاستئناف المرفوع من الطاعنين بتعديل مبلغ التعويض المقضى به لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون غير سليم .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .



## جلسة ٢٨ من يونيه سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة والسادة المستشارين :  
محمد صدقي العصار ، وزكي الصاوي صالح ، وجمال الدين عبد اللطيف ، وعبد الحميد  
المرصاوي .

(٢٦٦)

الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٣ القضائية :

(١) إرث . بيع . تسجيل .

عدم تسجيل المشتري من المورث عقد شرائه . أثره . بقاء العقار على ملك المورث وانتقاله  
إلى ورثته . تصرف الوارث بالبيع في ذات العقار . تصرف صحيح ناقل للملكية بعد تسجيله .

(٢) بيع " دعوى صحة التعاقد " . تسجيل .

تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد . غير كاف لنقل الملكية . وجوب صدور حكم بذلك  
والتأشير به وفقا لقانون الشهر العقاري ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .

(٣) بيع . ريع . حيازة .

وضع المشتري يده على العقار المبيع بعقد عرفي . حقه في مساهمة من استولى عليه عن الريع .  
علة ذلك .

١ - مؤدى نص المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦  
بتنظيم الشهر العقاري - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة <sup>(١)</sup> أن الملكية  
لا تنتقل إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع وأن العقد الذي لم يسجل لا ينشئ  
إلا التزامات شخصية بين طرفيه ، فإذا لم يسجل المشتري من المورث عقده  
فلا تنتقل إليه الملكية ويبقى العقار على ملك المورث وينتقل منه إلى ورثته  
فإذا تصرف الوارث بالبيع بعد ذلك في ذات العقار ، فانه يكون قد تصرف  
فيما يملك تصرفا صحيحا وإن كان غير ناقل للملكية طالما لم يتم تسجيل العقد .

٢ — لا يكفي لنقل الملكية تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ما لم يصدر حكم بذلك ويؤثر به وفقا للمادتين ١٥ و ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ إذ في هذه الحالة فتمط يحتج بالحكم من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى .

٣ — إذ كان الثابت من تقرير الخبير الذي اعتمده الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه وضع يده على المساحة التي اشتراها بالعقد العرفي المؤرخ ١٩٦٢/١/٧ حتى استولى عليها الطاعنان فإن له مساءلتهما عن الربيع مدة الاستيلاء عليها ، ولا محل للتحدى بأن هذا العقد لم يسجل ، ذلك أن مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٤٥٨ من القانون المدني — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن من آثار عقد البيع نقل منفعة المبيع إلى المشتري من تاريخ إبرام البيع ، فيمتلك المشتري الثمرات والنماء في المنقول والعقار على السواء ما دام المبيع شيئا معيناً بالذات من وقت تمام العقد وذلك ما لم يوجد اتفاق أو عرف مخالف يستوى في بيع العقار أن يكون البيع مسجلاً أو غير مسجل لأن البائع يلتزم بتسليم المبيع إلى المشتري ولو لم يسجل العقد .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٦٦ مدني قنا الابتدائية ضد الطاعنين طالب فيها الحكم بالزامهما بأن يدفعوا له مبلغ ١٩٨٠ جنيهاً ، وقال شرحاً لدعواه انه يملك أطيافاً زراعية مساحتها ٣ أفدنة و٩ قراريط مبينة الحدود والمعالم بالصحيفة والنصف في ما كينة رى يملك الطاعن الأول نصفها الآخر ، غير أن الطاعنين وضعا اليد بطريق الغصب على

الأطيان المذكورة ونصف الما كينة المملوكة له وانتفاعها دون وجه حق في المدة من سنة ١٩٦٢/١٩٦٣ الزراعية حتى سنة ١٩٦٦ فشكا الأمر إلى الشرطة وضبط من ذلك المحضر رقم ٤٦٤٠ لسنة ١٩٦٣ إداري دشنا ولكن دون جدوى، وإذا يقدر الريع عن تلك الأطيان وعن نصيبه في الما كينة في المدة المشار إليها بمبلغ ١٩٨٠ جنيها فقد أقام الدعوى للحكم له بطلباته . نذبت المحكمة مكتب خبراء وزارة العدل بقنا لتحقيق وضع اليد ومدته وسببه وبيان صافي الريع في المدة من سنة ١٩٦٢/١٩٦٣ حتى سنة ١٩٦٥/١٩٦٦ الزراعية ، وبعد أن قدم الخبير تقريره أضافت المحكمة المأمورية إليه لتتبع وضع يد كل من الطرفين على أرض النزاع وبيان من منهما تكاملت له مدة التقادم الطويل المكسب للملكية وبيان مقدار ما يملك المطعون عليه في أرض النزاع ومن الواضع اليد عليه والريع المستحق خلال المدة السالف ذكرها وبعد أن قدم الخبير تقريره التكميلي حكمت المحكمة بتاريخ ١٣/١١/١٩٧٣ بالزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون عليه مبلغ ٦٧٥ جنيها و ٣٨٤ مليا . استأنف الطاعنان وكذلك المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقمي ١٠٦ و ١٠٨ سنة ٤٧ ق تجاري أسيوط على التوالي . وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئناف الثاني للاول حكمت في ٢١/٦/١٩٧٣ برفضهما وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم في خصوص الوجه الثالث من السبب الأول ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فوات إنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعنان بالوجه الأول من السبب الأول وبالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق، وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم فاضل بين عقد البيع المؤرخ ١٩٦٢/١/٧ الصادر للمطعون عليه من ... .. بنات المرحوم ... .. وبين عقدي البيع المؤرخين ١٩٦٣/٣/٣٠ و ١٩ و ١٩٥٧/٤/٢٣ الصادرين للطاعن الأول من ... .. شقيق هؤلاء البائعات وفضل العقد الأول على العقدين الآخرين ، في حين أن هذين العقدين — على عكس العقد الأول صادران من مالكين فقد باع المرحوم ... .. لولديه ... .. أطيانا مساحتها ١ فدان و ٣ قرايط و ١٨ سهما بالعقد المؤرخ ١٩٤٥/٢/٢٦



وهي كل ما كان يملكه بحوض أبو طايح نمرة ٣٩ ص ٢٨ وقد أغفل الحكم أعمال أثر هذا العقد الأخير كما أنه أخطأ في التعرف على نصيب البائعات للمطعون عليه فأعتبره ١٣ قيراطا و ١٠ أسهم أخذا بتقرير الخبير ، مع أن الثابت بالتقرير المذكور أن نصيبهن ١١ قيراطا و ٢١ سهما ، هذا إلى أنهما تمسكا في دفاعهما أمام محكمة الموضوع بأن دعوى الريع لا ترفع إلا من مالك والمطعون عليه لم تنتقل إليه بعد ملكية الأطيان موضوع العقد المؤرخ ١٩٦٢/١/٧ لعدم تسجيله ، غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفاع وقضى للمطعون عليه بالريع وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة التاسعة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري تنص على "جميع التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك يجب شهرها بطريق التسجيل ويدخل في ذلك الوقف والوصية ويترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار إليها لا تنشأ ولا تغير ولا تزول لا بين ذوي الشأن ولا بالنسبة لغيرهم ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين ذوي الشأن" ومؤدى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الملكية لا تنتقل إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع وأن العقد الذي لم يسجل لا ينشئ إلا التزامات شخصية بين طرفيه ، فإذا لم يسجل المشتري من المورث عقده لا تنتقل إليه الملكية ويبقى العقار على ملك المورث وينتقل منه إلى ورثته ، فإذا تصرف الوارث بالبيع بعد ذلك في ذات العقار فإنه يكون قد تصرف فيما يملك تصرف صحيحا وإن كان غير ناقل للملكية طالما لم يتم تسجيل العقد وأنه وإن كان تصرفا الوارث بالبيع بعد ذلك في ذات العقار فإنه يكون قد تصرف فيما يملك تصرفا صحيحا إنه وإن كان المرحوم ... قد باع إلى ولديه ... أفدان و ٣ قراريط و ١٨ سهما بحوض أبو طايح / ٣٩ ص ٢٨ بموجب عقد مؤرخ ١٩٤٥/٢/٢٦ وأنهما باعا هذا المقدر إلى الطاعن الأول بعقدى بيع مؤرخين ١٩٥٧/٤/٢٣ و ١٩٦٣/٣/٣٠ إلا أن الأحكام التي صدرت بصحة ونفاذ هذه العقود لم تسجل ومن ثم فإن ملكية هذا المقدر لم تنتقل من المورث إلى ولديه بمقتضى العقد المؤرخ ١٩٤٥/٢/٢٦ ويبقى العقار على ملكه وينتقل منه إلى ورثته ويكون

التصرف بالبيع الصادر من ... .. بنات المرحوم المورث المذكور إلى المطعون عليه بالعقد المؤرخ ١٩٦٢/١/٧ صحيحا لأنهن تصرفن في ملكيتهن لا يغير من ذلك تسجيل صحيفة الدعويين رقمي ٣٨٤ سنة ١٩٦٠ و ٥٦٢ سنة ١٩٦٣ دشنا المرفوعتين بصحة ونفاذ العقدين المؤرخين ١٩٥٧/٤/٢٣ و ١٩٦٣/٣/٣٠ طالما أن الملكية لم تنتقل إلى الطاعن الأول بالتأشير بمنطوق الحكمين الصادرين بصحة التعاقد على هامش تسجيل صحيفة الدعويين المشار إليهما ، إذ لا يكفي لنقل الملكية تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد مالم يصدر حكم بذلك ويؤشربه وفقا للسادتين ١٥ و ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ إذ في هذه الحالة فقط يحتاج بالحكم من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى ؛ ولما كان الثابت من تقرير الخبير المؤرخ ١٩٧١/٧/١٥ والذي اعتمدته الحكم المطعون فيه وضع يده على مساحة ١١ قيراطا و ٢١ سهما التي اشتراها بالعقد العرفي المؤرخ ١٩٦٢/١/٧ حتى استولى عليها الطاعنان فان له مساء لهما عن الربح مدة الاستيلاء عليها ، ولا محل للتعدي بأن هذا العقد لم يسجل ، ذلك أن مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٤٥٨ من القانون المدني — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن من آثار عقد البيع نقل منفعة المبيع إلى المشتري من تاريخ إبرام البيع فيمتلك المشتري الثمرات والنماء في المنقول والعقار على السواء مادام المبيع شيئا معيناً بالذات من وقت تمام العقد وذلك مالم يوجد اتفاق أو عرف مخالف ، يستوى في بيع العقار أن يكون البيع مسجلا أو غير مسجل لأن البائع يلتزم بتسليم المبيع إلى المشتري ولولم يسجل العقد ، كذلك لا محل للنعي على الحكم بمخالفة الثابت بالأوراق ، ذلك أنه يبين من تقرير الخبير سالف الذكر أنه احتسب الربح على أساس أن المساحة المبيعة للمطعون عليه بالعقد المؤرخ ١٩٦٢/١/٧ هي ١١ قيراطا و ٢١ سهما وليست ١٣ قيراطا و ١٠ أسهم ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قضى للمطعون عليه بالربح اعتبارا من تاريخ الغضب ، فان النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق يكون في غير محله .

وحيث إن حاصل النعي بالوجه الثاني من السبب الأول أن الحكم المطعون فيه شابه القصور في التسييب والتناقض ، ذلك أن الطاعنين تمسكا في دفاعهما أمام محكمة الموضوع بأن الخبير لم ينحصر من ربح ما كينة الري مصاريف الصيانة.



وقطع الغيار ولم يستبعد المدة اللازمة للإصلاح من فترة التشغيل رغم أنها قدما المستندات الدالة على ذلك، غير أن الحكم اعتمد تقرير الخبير وغفل عن الإشارة إلى هذا الدفاع والرد عليه مما يعيبه بالقصور، هذا إلى أنها تمسكا بأن الخبير استنزل من إيراد الماكينة أجور العمال وأغفل ما يقتضيه ذلك من احتساب الأقساط الخاصة بالتأمينات الاجتماعية رغم تقديم ملفات هؤلاء العمال؛ إلا أن الحكم لم يعول عليها بحجة أنها خلت من تاريخ ختم مكتب العمل وتاريخ التأشير عليها من مفتش المكتب وهو ما يعيبه بالتناقض.

وحيث إن هذا النعي في شقه الأول صحيح، ذلك أنه لما كان يبين من الاطلاع على الصورة الرسمية لتقرير مكتب الخبراء أن الخبير أثبت في تقريره الأول المؤرخ ١٩٦٨/١٢/٣١ أن ماكينات الري تحتاج إلى صيانة سنوية وأورد بيانا لأعمال الصيانة اللازمة وأضاف أنه من غير المعقول ألا يجري أية صيانة للماكينة طوال مدة النزاع، وأن الطاعن الأول لم يقدم سوى فاتورة بمبلغ ١٨ جنيها خاصة بالصيانة وأنه لهذا فقد ترك للمحكمة تحقيق هذه المسألة على أن تخصم نصف القيمة من صافي نصيب المطعون عليه عند تقديم المستندات، وكان الطاعنان قد قدما هذا الفاتورة سالفه الذكر ثلاثة فواتير أخرى الأولى بمبلغ ١٣٣ جنيها والثانية مؤرخة ١٩٦٧/٢/١٧ بمبلغ ٧٠ جنيها والثالثة مؤرخة ١٩٦٧/٨/٢٤ بمبلغ ٢٧ جنيها، كما قدما كتابا مؤرخا ١٩٧٠/٩/٩ من إدارة تفتيش الآلات بقنايفيد أن الماكينة كانت معطلة في ١٩٦٣/٢/١٠ و ١٩٦٥/١/٢٠ و ١٩٦٨/٢/١٨ ولما اعادت المحكمة المأمورية للخبير لم يقيم بفحص هذه المستندات رغم تمسك الطاعن الأول بهذا الدفاع، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد تقرير الخبير والتفت عن تحقيق الدفاع المذكور والرد على المستندات المقدمة تأييدا له مع أنه دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى، فانه يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص.

وحيث إن النعي في شقه الثاني مردود، ذلك أن لقاضي الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بما يطمئن إليه من الأدلة وإطراح ما عده لأنه وحده هو صاحب الحق في تقرير ما يقدم إليه في الدعوى من بينات ولارقابة لمحكمة النقض



عليه في ذلك متى أقام قضاءه على أسباب تكفى لجملة وتسوغ النتيجة التي انتهى إليها ، وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية أطرحت عقد العمل الذي أشارت إليه لما تبين لها من أن ختم مكتب العمل والتأشيرة المثبتة عليه جاء غفلا من التاريخ ، ومن ثم فإن النعي على الحكم بالتناقض يكون غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم في خصوص الشق الأول من الوجه الثاني من السبب الأول ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

## جلسة ٣٠ من يونيه لسنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد عبد حنين وعضوية السادة المستشارين :  
عبد العال السيد ، وهمان الزيني ، ومحمدى الحولى ، وإبراهيم هاشم .

( ٢٦٧ )

الطعن رقم ١٢١ لسنة ١٤ القضائية :

حكم " ما يعد قصورا " . رسوم .

القضاء ببراءة ذمة المستورد من رسوم الترخيص لقيام السبب الأجنبي المانع من الاستيراد  
باعتبار الترخيص قائما لمدة سريانه . عدم بيان الحكم لما إذا كان الترخيص قد تم استعاله  
في الميعاد . قصور

مفاد نصوص المادتين الأولى والثالثة من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨  
والمواد الثالثة والرابعة والخامسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ وجوب التفرقة  
بين مدة استعمال الترخيص بالاستيراد المبينة في المادة الثالثة من القانون رقم ٩  
لسنة ١٩٥٩ ، ومدة سريان مفعول الترخيص المنصوص عليها في المادة الخامسة  
من القانون المذكور وهي المدة التي يجوز مدتها إلى مدد أخرى ، وذلك على خلاف  
مدة الاستعمال التي لا يرد عليها المد ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلط بين المديتين  
معتبرا الترخيصين موضوع النزاع قائمين لمدة سريانهما ومرتبا على ذلك براءة  
ذمة المطعون عليهما لقيام السبب الأجنبي المانع لهما من الاستيراد ، وذلك دون  
أن يبين ما إذا كان الترخيصان قد تم استعمالهما خلال مدة الستين يوما وبالطريقة  
المحددة في المادتين الثالثة والرابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ ، فإنه يكون  
فضلا عن مخالفته للقانون قد شابه القصور .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر  
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتحصل في أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ١٨٩/١٩٦٨ مدنى كلى القاهرة  
على الطاعن للحكم ببراءة ذمتهم من مبلغ ٤٤٩٣ جنيها و ٣٠٠ مليا قيمة رسوم  
ترخيص استيراد أسماك محفوظة ، والغاء جميع الاجراءات التى اتخذت ضدهما  
لتحصيلها واعتبارها عديمة الأثر وقالا بيانا للدعوى ، إنه بتاريخ ١٩٦٠/٧/٢٦  
صدر للمطعون عليه الأول الترخيص رقم ٧١٣٠٧٥ وللمطعون عليه الثانى الترخيص  
رقم ٧١٣٠٧٧ باستيراد أسماك محفوظة من يوجوسلافيا ، وقالت الإدارة العامة  
للاستيراد أن قيمة رسوم الترخيصين أصبحت مستحقة لها بمجرد صدورهما ،  
وأصدرت أمرا بالحجز الإدارى على أموالهما فى ١٩٦٤/١٢/٨ وفاء لهذه الرسوم  
رغم أنهما طلبا تعديل الترخيصين ليكون الاستيراد من بولندا بدلا من يوجوسلافيا  
التي تعذر الاستيراد منها لسوء موسم الصيد بها ، ولكن وزارة التموين رفضت  
طلب التعديل وألغت التراخيص السابق صدورهما لتجار آخرين حماية لإنتاج مصنعين  
للأسماك المحفوظة أنشأتها الدولة فى دمياط وبورسعيد ، ولما كانت الوزارة هى التى  
ألغت الترخيصين ، فإنه لا تستحق رسوم عنهما ، ويتعين عدم السير فى تنفيذ الحجز  
الإدارى الصادر ضدهما ، إلا أن إدارة الاستيراد قامت فى ١٩٦٧/١١/١٩  
بتوقيع الحجز على منقولات ملكهما وعلى أموالهما لدى جهات يتعاملان معها ،  
فأقاما الدعوى للحكم لهما بطلباتهما . وفى ١٩٦٩/٣/٨ حكمت المحكمة ببراءة ذمة  
المطعون عليهما من قيمة الرسوم موضوع الدعوى ، والغاء جميع الإجراءات التى  
اتخذها الطاعن لتحصيلها واعتبارها عديمة الأثر . استأنف الطاعن هذا الحكم ،  
لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا الغاءه ، وقيد الاستئناف برقم ٦٢٤/٧٢٤ ق ،  
وفى ١٩٧٠/١٢/٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم  
بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن مما ينهائى الطاعن بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى  
تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول ، إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه ببراءة  
ذمة المطعون عليهما من رسوم الاستيراد موضوع النزاع على تعذر الاستيراد  
لظروف خارجة عن إرادتهما هى سوء موسم الصيد فى يوجوسلافيا ، رغم أن



الواقعة المنشئة للرسم هي مجرد الحصول على الترخيص ، الذي يتعين استعماله طبقا للمادة ٣ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ خلال ستين يوما من تاريخ صدوره وإلا يعتبر ملغيا بقوة القانون ، وأن يكون استعمال الترخيص باتخاذ إجراء من الإجراءات التي بينها المادة الرابعة من القانون المذكور ، وهي فتح الاعتماد أو تحويل القيمة ، أو استخراج استمارات مصرفية للتخليص على البضاعة أو إثبات التعاقد الفعلي عليها إذا كان الدفع مقابل المستندات أو التأشير بهذا الإثبات خلال ستين يوما المشار إليها ، وبعد ذلك يكون للترخيص مدة سريان هي ستة أشهر يجوز مدها لوصول البضاعة إلى الجمارك في مصر طبقا لنص المادة الخامسة من ذلك القانون ، وهو ما لم يرد بالمادة الثالثة من القانون بالنسبة لمهلة استعمال الترخيص ، ولما كان المطعون عليهما لم يتخذا أي إجراء يعتبر استعمالا للترخيص حتى انقضاء مدة الستين يوما ، فقد اعتبرا ملغيين بقوة القانون ، وإذا كانت الإدارة العامة لاستيراد المواد التموينية بوزارة التموين قد أجابت طلب مدهما فإن ذلك كان بعد اعتبارهما ملغيين بقوة القانون في ٢٥/٥/١٩٦٠ دون حاجة لإصدار قرار بذلك ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببراءة ذمة المطعون عليهما من رسوم الاستيراد موضوع النزاع على تعذر الاستيراد لظروف خارجة عن إرادتهما دون أن يبين ما إذا كان المطعون عليهما قد استعملتا الترخيصين في المدة التي حددها القانون فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ تنص على أن "يفرض رسم استيراد لما يرخص في استيراده من بضائع" وتنص المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ على أن "تستعمل تراخيص الاستيراد خلال ستين يوما من تاريخ إصدارها وإلا كانت ملغاه" والمادة الرابعة منه على أن "يعتبر استعمالا للتراخيص فتح الاعتماد أو تحويل القيمة أو استخراج استمارات مصرفية للتخليص على البضاعة أو إثبات التعاقد الفعلي عليها إذا كان الدفع مقابل المستندات أو التأشير بهذا الإثبات خلال الستين يوما المشار إليها." والمادة الخامسة على أن يسرى الترخيص عند استعماله على الوجه المبين في المادة السابقة لمدة ولا يجوز ستة أشهر من انتهاء ميعاد الستين يوما المنصوص عليها في المادة الثالثة بشرط أن تصل السلعة إلى أحد الجمارك في مصر

خلال المدة المذكورة ويجوز منح صاحب الترخيص مـلـداً أخرى بقرار من وزير الاقتصاد . ” والمادة الثالثة من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على أن يرد الرسم إذا تعذر على مؤدية استيراد البضائع المرخص له في استيرادها بسبب لادخل له فيه ، وبين وزير الاقتصاد والتجارة بقرار منه طريقة رد الرسم “ وكان مفاد هذه النصوص وجوب التفرقة بين مدة استعمال الترخيص الميـنـة في المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ ومدة سريان مفعول الترخيص المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون المذكور وهي المدة التي يجوز مدها إلى مدد أخرى وذلك على خلاف مدة الاستعمال التي لا يرد عليها المد ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلط بين المديتين معتبرا الترخيصين موضوع النزاع قائمين لمدة سريانهما وصرتبا على ذلك براءة ذمة المطعون عليهما لقيام السبب الأجنبي المـسـانـع لهما من الاستيراد ، وذلك دون أن يبين ما إذا كان الترخيصان قد تم استعمالهما خلال مدة الستين يوما ، وبالطريقة المحددة في المادتين الثالثة والرابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ ، فانه يكون فضلا عن مخالفته القانون ، قد شابه القصور بما يستوجب نقضه دون حاجه لبحث باقي أسباب الطعن .

## جلسة . ٣ من يونيه سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور محمد محمد حنين وعضوية السادة  
المستشارين : عبد العال السيد ، وعثمان الزيني ، ومحمدى الحولى ، وإبراهيم فردى .

( ٢٦٨ )

الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٤٢ القضائية :

(١) بنوك . مؤسسات . دعوى "الصفه" .

فروع بنك التسليف الزراعى فى المحافظات . صيرورتها بنوكا مستقلة . لبنك المحافظة وحده  
دون مؤسسة الائتمان الزراعى حق التقاضى . ق ١٠٥ لسنة ١٩٦٤

(٢) التزام "أوصاف الالتزام" .

تجديد الالتزام . لا يفترض . وجوب الاتفاق عليه صراحة .

(٣) التزام "أوصاف الالتزام" . محكمة الموضوع .

استبدال الدين - أمر موضوعى . استقلال قاضى الموضوع بالفصل فيه .

(٤) إثبات "الزام الخصم بتقديم ورقة" . محكمة الموضوع .

طلب إزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده . الفصل فيه متروك لقاضى الموضوع .

(٥) استئناف "تسبيب الحكم الاستئنافى . حكم "تسبيب الحكم" .

إلغاء محكمة الاستئناف للحكم الابتدائى الصادر فى الموضوع . عدم التزامها بتنفيذه . حسبها  
إقامة قضائها على أسباب تكفى لجملة .

(٧٠٦) إثبات . نظام عام .

(٦) قاعة عدم جواز الإثبات بالبينة فى الأحوال التى يجوز فيها الإثبات بالكتابة . ليست  
من النظام العام . جواز الاتفاق على مخالفتها .

(٧) جواز الاستدلال بأقوال الشهود أمام الخبير أو فى تحقيق إدارى دون حلف يمين كقرينة  
ضمن قرائن أخرى .



١ — مفاد نصوص المواد الأولى والثالثة والخامسة والثامنة والسادسة عشر من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى والبنوك التابعة لها فى المحافظات ، ومذكرته الإيضاحية ، أنه من تاريخ العمل بهذا القانون فى ٢٣/٣/١٩٦٤ أصبحت فروع بنك التسليف الزراعى فى المحافظات بنوكا مستقلة آلت إلى كل منها فى دائرة نشاطه الأصول الثابتة والمتداولة لفرع البنك فى المحافظة والتوكيلات التابعة للبنك فى عواصم مراكز هذه المحافظة وأن لكل من بنوك المحافظات هذه شخصيته المعنوية ودمته المالية المستقلة عن المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى التى حلت محل المركز الرئيسى للبنك ، وانقصمت بذلك الصلة ما بين المؤسسة وبين الأصول الثابتة والمتداولة لفرع البنك فى المحافظات ، ففقدت بذلك الصفة فى التقاضى بالنسبة للمحقوق والالتزامات التى تتكون منها هذه الأصول والخصوم وآلت هذه الحقوق إلى بنك المحافظة وحده ، فله دون المؤسسة التقاضى بشأنها .

٢ — تجديد الالتزام وفقا للمادة ٣٥٤ مدنى لا يستفاد من كتابة سند بدين موجود قبل ذلك ، ولا مما يحدث فى الالتزام من تغيير لا يتناول إلزام الوفاء أو كيفيته كما أن تجديد الالتزام لا يفترض بل يجب أن يتفق عليه صراحة وأن يستخلص من الظروف .

٣ — استبدال الدين أمر موضوعى مستقل قاضى الموضوع بالفصل فيه متى كانت الأسباب التى أقامت المحكمة عليها حكمها من شأنها أن تؤدى إلى القول بذلك .

٤ — الفصل فى طلب إلزام الخصم بتقديم أية ورقة منتجة فى الدعوى تكون تحت يده باعتباره متعلقا بأوجه الإثبات متروك لتقدير قاضى الموضوع .

٥ — استقرار قضاء هذه المحكمة على أن محكمة الاستئناف إذا ما ألغت الحكم الابتدائى الصادر فى الموضوع فلا تكون ملزمة يبحث أو تفنيد هذا الحكم وحسبها أنها أقامت قضاءها على أسباب تكفى لحمله .

٦ — من المقرر أن قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام ويجوز الاتفاق صراحة أو ضمنا على مخالفتها ولتقاضى الموضوع السلطة التقديرية في استخلاص القبول الضمنى من سلوك الخصم متى أقام قضاءه على أسباب سائغة .

٧ — من المقرر — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه في الأحوال التي يكون الإثبات فيها جائزا بالبينة والقرائن يصح الاستدلال بأقوال الشهود أمام الخبير أو في أى تحقيق إدارى دون حلف يمين ، كقرينة ضمن قرائن أخرى .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل فى أن المرحوم ... .. مورث المطعون عليهم أقام الدعوى رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٦٧ مدنى كلى القاهرة ضد المطعون عليهم للحكم ببراءة ذمته من كفالاته للسيد ... .. فيما عليه من ديون للمؤسسة المدعى عليها فى حدود مبلغ ٨٠٠٠ جنيه محل الإقرار المبين فى صحيفة الدعوى واعتبار الإجراءات التنفيذية التى اتخذتها المؤسسة بأن لم تكن ولا أثر لها ، وقال بيانا للدعوى إن بنك التسليف الزراعى والتعاونى وهو حاليا — المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى — اتخذ ضده إجراءات التنفيذ العقارى الإدارى على الأقطان المملوكة له والموضحة بصحيفة الدعوى ، زعما من البنك أنه يدينه فى مبلغ ٨٠٠٠ جنيه بموجب إقرار صادر منه مؤرخ ١٨/١٠/١٩٥٠ والحال أنه كفيل متضامن من ... .. الذى أوفى بما يزيد على قيمة الدين المضمون فلا تقضى بذلك التزامه ودفعت المؤسسة بأن مورث المطعون عليهم كفيل المدين ... .. فى مبلغ ٨٠٠٠ جنيه من ديونه التى زادت على ٢٤٠٠٠ جنيه وأن ما صار سدادا يغير الدين المضمون بالكفالة ، قضت

المحكمة في ١٩٦٧/٥/٢٤ بتسبب خير لبيان محل إقرار الكفالة التضامنية الذي يشير إلى أن تاريخه ١٩٥٠/١٠/١٨ ، وما إذا كان المدين أو أحد سواء قد أوفى بشيء من الالتزام للوارد فيه ، وتاريخ هذا الوفاء وكيفيته ، وقال مندوب المؤسسة في محضر أعمال الخبير أنه لا يوجد إقرار كفالة تضامنية مؤرخ ١٩٥٠/١٠/١٨ على ما يذهب إليه المدعى ، ولكن هذا الأخير مدين للبنك بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه بموجب إقرار مؤرخ ١٩٥٠/١٢/٢٥ يتضمن التزامه شخصيا بهذا المبلغ وهو الإقرار الذي اتخذ البنك بموجبه إجراءات التنفيذ ، ثم حكبت المحكمة في ١٩٦٩/١/٢٩ بإعادة المسأورية إلى الخبير لتقصي أصل التسوية المشار إليها في الإقرار المؤرخ ١٩٥٠/١٢/٢٥ وأصل التزام المدعى الثابت في هذا الإقرار وسببه وما صار الوفاء به من هذا الدين ، وبعد أن قدم الخبير تقريره ومثل المطعون عليهم في الخصومة بعد وفاة مورثهم دفعت الطاعنة الأولى بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة استنادا إلى أنه طبقا للقانون ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ تحول بنك التسليف الزراعي والتعاوني إلى المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني ، وتحولت فروع البنك في المحافظات إلى بنوك للائتمان الزراعي والتعاوني في شكل شركة مساهمة يدير كلا منها مجلس إدارة فلم تعد المؤسسة تمثل بنك المحافظة قانونا لاختلاف شخصيتها عن شخصيته ، وتكون الدعوى مرفوعة على شخص لا يمثل بنك المحافظة ولا يغني عن ذلك اختصاص مدير بنك التسليف بالمنيا وملوى لأن الذي يمثل المحافظة هو رئيس مجلس الإدارة وصحح المطعون عليهم الدعوى بصحيفة أعلنت في ٢٣ و ٢٥ فبراير سنة ١٩٧١ إلى رئيس مجلس إدارة بنك الائتمان الزراعي والتعاوني بالمنيا بوصفه ممثلا لبنك المحافظة وبوصفه ممثلا لفرع البنك بملوى وطلبوا الحكم عليهم مع الطاعنة الأولى بطلبات مورثهم الواردة بصحيفة الدعوى ، وحكمت المحكمة في ١٩٧١/٥/٢٥ برفض الدعوى . استأنف المدعون (المطعون عليهم) هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين الغاءه والحكم بطلباتهم وقيد الاستئناف برقم ٣٣١٢ لسنة ٨٨ ق وفي ١٩٧٢/٦/٢٧ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبرائة ذمة مورث المطعون عليهم المرحوم ... .. من كفالة السيد ... .. فيما عليه من ديون للمؤسسة المستأنف عليها في حدود مبلغ



٨٠٠٠ جنيه محل الإقرارين المؤرخين ١٨/١٠/١٩٥٠ و ٢٥/١٢/١٩٥٠ وباعتبار الإجراءات التنفيذية التي اتخذتها المؤسسة بسبب تلك الكفالة على الأطيان المبينة في صحيفة افتتاح الدوى كأن لم تكن وبانعدام كل أثر لها وألزمت المؤسسة المستأنف عليها بالمصروفات وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها وطلبت نقض الحكم في خصوص ما ورد بالسبب الأول .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب تنعى الطاعنة الأولى بالسبب الأول على الحكم المدعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول ان الحكم قضى ببراءة ذمة ... .. — مورث المطعون عليهم — من كفالة ... .. فيما كان عليه من ديون للمؤسسة الطاعنة الأولى وباعتبار الإجراءات التي اتخذتها كان لم تكن ، وبالزامها بالمصروفات مع أن لكل من المؤسسة وبنك التسليف الزراعى والتعاونى بمحافضة المنيا شخصيته المعنوية المستقلة عن الآخر ، ولا تمثل المؤسسة بنوك المحافظات وإنما تمثل نفسها فقط طبقا للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ ، فيكون الحكم إذ قضى ضد المؤسسة قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى على من ليس له صفة .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه لما كان القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى والبنوك التابعة لها في المحافظات المعمول به من تاريخ نشره بتاريخ ٢٣/٣/١٩٦٤ كنص المادة ١٦ منه ، قد نص في المادة الأولى على أن ” يحول بنك التسليف الزراعى إلى مؤسسة عامة تسمى المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى ويكون مركزها القاهرة “ كما نص في مادته الثالثة على أن ” يتكون رأس مال المؤسسة من رأس مال البنك ومن الأموال التي تخصصها الدولة لها “ ، ونصت المادة الخامسة منه على أن ” تحول فروع البنك في المحافظات إلى بنوك للائتمان الزراعى والتعاونى في شكل شركات مساهمة تابعة للمؤسسة ، وعلى أن يعتبر توكيلات البنك الحالية فروعاً لهذه البنوك “ ونصت المادة السابقة على أن ” تحول أصول بنك التسليف الزراعى والتعاونى الثابتة والمتداولة ، وكذلك المصنوع التي تخص المحافظات إلى هذه البنوك كل فيما يخصه ، ونصت المادة الثامنة على أن ” تتحدد رؤوس أموال

هذه البنوك بقيمة الأصول الثابتة المحولة إليها طبقا للمادة السابقة ، وأوردت المذكرة الإيضاحية للقانون أن المادة الخامسة نصت على إنشاء بنوك مستقلة في المحافظات في شكل شركات مساهمة يتوافق لها معنى الاستقلال الحقيقي في العمل ولها الشخصية الاعتبارية التي يتطلبها هذا الاستقلال كما أشارت إلى أنه واضح من نص المادة الخامسة أن فروع البنك الخالية الموجودة في عواصم المراكز ستبقى وتضم إلى بنك المحافظة ، فإن مفاد ذلك أنه من تاريخ العمل بهذا القانون في ٢٣/٣/١٩٦٤ أصبحت فروع بنك التسليف الزراعي في المحافظات بنوكا مستقلة الت إلى كل منها في دائرة نشاطه الأصول الثابتة والمتداولة لفروع البنك في المحافظة والتوكيلات التابعة للبنك في عواصم مراكز هذه المحافظة ، وأن لكل من بنوك المحافظات هذه شخصيته المعنوية وذمته المالية المستقلة عن المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني التي حلت محل المركز الرئيسي للبنك ، وانفصلت بذلك الصلة ما بين المؤسسة وبين الأصول الثابتة والمتداولة لفروع البنوك في المحافظات ، ففقدت بذلك الصفة في التقاضي بالنسبة للحقوق والالتزامات التي تكون منها هذه الأصول والخصوم ، وآلت هذه الحقوق إلى بنك المحافظة وحده ، فله دون المؤسسة التقاضي بشأنها وإذا كان مما لا نزاع فيه بين الطرفين أن الديون محل النزاع هي من عمليات توكيل البنك في ماوى الذى أصبح بنص القانون فرعاً لبنك التسليف الزراعي والتعاوني بمحافظة المنيا ، بما مؤداه أن رئيس مجلس إدارة بنك التسليف الزراعي والتعاوني بمحافظة المنيا هو صاحب الديون المذكورة ، وصاحب الصفة في التقاضي بها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة ذمة مورث المطعون عليهم ، فيما كان عليه من ديون المؤسسة والتزامها بالمصاريف ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى على من ليس له صفة في النزاع ، مما يتعين معه نقضه في هذا الخصوص بالنسبة للطاعنة الأولى .

وحيث إن الطعن بالنسبة للطاعنة الأولى صالح للحكم فيه ، ومن ثم فلا بد من تعيين القضاء بالغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى بالنسبة لها لرفعها على غير ذات صفة ، مع إلزام المستأنفين - ( المطعون عليهم ) بالمصروفات المناسبة عن الدرجتين .

وحيث إنه بالنسبة لباقي أسباب الطعن فإنها تكون بوجهة من الطاعن الثاني بوصفه ممثلاً لبنك التسليف الزراعى والتعاونى لمحافظة المنيا ، الذى يتبعه فرع البنك بملوى وهو صاحب الدين الذى طلب مورث المطعون عليهم الحكم ببراءة ذمته منه ، وإلغاء اجراءات التنفيذ الادارى التى أتخذت بشأنه .

وحيث إن الطاعن الثانى يتعن على الحكم المطعون فيه بالسبيين الثانى والثالث خطأه فى الاستدلال وفى تكييف الاقرار المؤرخ ١٩٥٠/١٢/٢٥ ، وفى بيان ذلك يقول بأن الحكم انتهى إلى أن الإقرار المؤرخ ١٩٥٠/١٠/١٨ صدر من مورث المطعون عليهم منظوياً على كفالة ... .. كفالة تضامنية فى سداد ثلث قيمة ديونه ، وأن الإقرار المؤرخ ١٩٥٠/١٢/٢٥ ليس إلا بيانا لتحديد طريقة أدائه فى حين أن الإقرار الأخير هو تحديد للدين بتغير المدين بجعله مورث المطعون عليهم كما أخطأ الحكم المطعون فيه فى الاستدلال إذا اعتبر ماورد بالمذكرة المقدمة لمحكمة أول درجة بالجلسة ١٩٦٧/٥/٢٤ إقراراً من الطاعن بوجود الإقرار المؤرخ ١٩٥٠/١٠/١٨ الموضحة صيغته بصحيفة افتتاح الدعوى مع أنه لا يتضمن هذا المعنى ، وبذلك يكون الحكم فضلاً عن خطأ فى الاستدلال قد أقيم على خلاف مقتضى عبارات الإقرار المؤرخ ١٩٥٠/١٢/٢٥ وعلى أدلة غير سائغة لا تكفى لجملة .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن المذكرة المقدمة من الطاعنين لمحكمة أول درجة بالجلسة ١٩٦٧/٥/٢٤ تضمنت فى فقرتها الثانية أن مدين البنك ... .. أخذ سلفاً من البنك عام ١٩٤٩ تزيد على أربعة وعشرين ألف جنيه ، وأن المدعى ( مورث المطعون عليهم ) قد كفله فى مبلغ ثمانية آلاف جنيه تقسط على أقساط .. . وتضمنت الفقرة الثالثة أنه ” نظراً لعدم قيام المدعى وهو الكفيل المتضامن لمدين البنك بالسداد فقد قام البنك بتنفيذ الاجراءات العقارية قبله “ كما تضمنت الفقرة الرابعة بأنه ” لا دليل على قيام المدعى وهو الكفيل المتضامن بسداد أى مبلغ من الدين الذى كفله “ وتضمنت الفقرة الخامسة ” أن المدعى فى عريضة دعواه يقول أن إقرار الضيان والتضامن



الصادر منه تضمن نصاً مؤداه أن أية مبالغ تسدد نقداً من المدين تسدد من الضمان أولاً ، وأنه إذ كانت كفالة المدعى لمدين البنك كانت في ١٨/١٠/١٩٥٠ فهل قام المدين ... .. بسداد أى مبلغ بعد هذا التاريخ وإذا استخلص الحكم المطعون فيه من ذلك وجود الإقرار المؤرخ ١٨/١٠/١٩٥٠ فإنه يكون استخلاصاً سائفاً يتفق مع ما جاء بالمذكرة المقدمة من الطاعنين لما كان ذلك وكان تحديد الالتزام وفقاً للمادة ٣٥٤ مدني لا يستلزم كتابة مندوبين موجود قبل ذلك ، ولا مما يحدث في الالتزام من تفسير لا يتناول إلا زمان الوفاء أو كفيته كما أن تحديد الالتزام لا يفترض بل يجب أن يتفق عليه صراحة أو أن يستخلص بوضوح من الظروف وكان إستبدال الدين أمر موضوعي مستقل قاضي الموضوع بالفصل فيه متى كانت الأسباب التي أقامت المحكمة عليها حكمها من شأنها أن تؤدي إلى القول بذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن فيما يتفق بتحديد الدين بتغير المدين بقوله " ولم كان الحاضر عن البنك لدى الخبير بصدد تنفيذ الأمورية الأصلية قرر بمحض أعمال الخبير يوم ١٠/٤/١٩٦٨ في الصحيفة الحادية عشرة من محاضر الأعمال ، أنه عندما اكتشف البنك أن أعضاء الجمعية التعاونية بناحية أم قمص ومنهم ... .. أحد أقرباء المورث الذي كان رئيساً للجمعية قد حصلوا على سلف من البنك بموجب مستندات مزورة — كما قال — ورأى المورث أن البنك بصدد تبليغ الجهات المختصة ، حضر بنفسه للبنك وتعهّد بسداد ثلث المديونية المزورة — وهو القدر الوارد بالإقرار المقدمة صورته " يعنى الإقرار المؤرخ ٢٥/١٢/١٩٥٠ والذي قيل أنه لا يوجد بالبنك سواء ، وإذا كان ذات المندوب عن البنك قد قرر قبل ذلك مباشرة أن إقرار مدير فرع البنك بالمنايا بتحقيقات الجناية بسداد ... .. ٢٤٥٠٠ جنيه منها ١٠٩٠٦ جنهما من سلفيات جمعية أم قمص وذلك بالإقرار منه " بعيد كل البعد عن المديونية المباشرة على المدعى الذي اتخذت إجراءات نزع الملكية بسببها ، وأما مديونية جمعية تعاون أم قمص فهذا موضوع آخر . ( ص ١٠ ) فإن السيد الخبير واجه مندوب البنك بتناقض موقفه والذي يستفاد منه عدم صحة تلك الأقوال ، وأن المدعى ضمن ... .. في مبلغ ٨٠٠٠ جنيه فإذا باسيد مندوب البنك يتغلب فيقول " المدعى مدين مباشر للبنك بموجب

إقراره المؤرخ ١٩٥٠/١٢/٢٥ ؛ وهو المستند الذي بموجبه نزع البنك ملكيته إداريا وكأنه لم يقر قبل ذلك بلحظات بأن العلاقة مردها مديونية ... .. بحوالى أربعة وعشرين ألف جنيه وأن المبلغ موضوع السند هو الثلث منها "وأضاف الحكم" ولما كان الحاضر عن البنك لدى الخبير عندما عاود أداء المأمورية نفاذا للحكم الثانى عاد ليقول جديدا فزعم في محضر ١٩٦٩/١٢/٢٩ ( ص ١٠ ) أن المبالغ المسددة المشار إليها بتحقيقات الجناية هي مبالغ مسددة من بعض العملاء الذين كانوا متهمين بالتزوير مع المدعى وآخرين في الجناية المشار إليها ، ولا علاقة للمدعى المذكور بهذه المبالغ أو هذا السداد الذى تم من آخرين وتسوى في حساباتهم الخاصة ... " ولكنه بصدد الألفى جنيه المشار إليها بالإقرار المؤرخ ١٩٥٠/١٢/٢٥ قال " أن المبلغ المذكور ضمن السلف المزورة المسحوبة من البنك وتعهد بسدادها المدعى ... " وانتهى الحكم المطعون فيه إلى القول " ولما كانت المحكمة تخلص من جملة ذلك أن ثمة اقرار بتاريخ ١٩٥٠/١٠/١٨ صدر من مورث المستأنفين منطويا على كفالة ... .. كفالة تضامنية في سداد الثالث من قيمة ديونه أتت كانت مقدرة بحوالى أربعة وعشرين ألف جنيه ، ومن ثم كانت الكفالة في مبلغ ثمانية آلاف جنيه وما كان الاقرار المأخوذ عليه بتاريخ ١٩٥٠/١٢/٢٥ إلا ابيان طريقة أداء الدين المكفول وفوائده لما كان ذلك ، وكان استخلاص المحكمة عدم التجديد بتغيير المدين - على ما يقول الطاعن - هو استخلاص سائر يؤدي إلى النتيجة التى انتهت إليها ، فان النعى على الحكم المطعون فيه بخطئه في تكييف الاقرار المؤرخ ١٩٥٠/١٢/٢٥ يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن الثانى بصفته ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول بأن الحكم إذ اعتبر صورة الاقرار المؤرخ ١٩٥٠/١٠/١٨ الواردة في صحيفة الدعوى ، أمام محكمة أول درجة صحيحة تطبيقا لنص المادة ٢٥٧ من قانون المرافعات السابق ، تأسيسا على أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ١٩٦٧/٥/٢٤ تضمن تكليف الطاعنين تقديم هذه الورقة فلم يفعلوا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ أن الحكم إنما كلف الخبير بالاطلاع على تلك الورقة إن كان لها وجود ، وأن الأخذ بصورة

الورقة مقيد بأن يقر الخصم بالورقة أو يسكت فتأمره المحكمة بتقديمها فلا يقبل أو ينكر فتعين أن يحلف اليمين ، وقد أنكر الطاعنون صدور الورقة فكان يتعين أن توجه لهم المحكمة اليمين ، فإذا نكلوا عن الحلف أخذت بصورة للورقة وهذا لم يحدث .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه لما كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات السابق قد نصت على الحالات التي يجوز فيها حسم أن يطلب إلزام خصمة بتقديم أية ورقة في الدعوى وتكون تحت يده ومنها أن تكون الورقة مشتركة بينه وبين خصمه وتعتبر كذلك إذا كانت محررة لمصلحة الخصمين أو كانت مثبتة لالتزاماتهما وحقوقهما المتبادلة ، كما نصت المادة ٢٥٤ من ذات القانون على أنه يجب على الخصم أن يبين في طلبه أوصاف الورقة التي يعينها وفواها والواقعة التي يستشهد بها عليها والدلائل والدعوى التي تؤيد أنها تحت يد الخصم ووجه الزام الخصم بتقديمها ، ونصت المادة ١/٢٥٦ منه على أنه إذا أثبت الطالب طلبه ، أو أقر الخصم بأن الورقة في حوزته أو سكت أمرت المحكمة بتقديم الورقة في الحال أو في أقرب موعد تحدده ، وكان مورث المطعون عليهم ، قد ذكر بصحيفة الدعوى أن إقراراً مؤرخاً ١٨/١٠/١٩٥٠ — موقعا عليه منه يتضمن كفالة ... .. — المدين لبنك التسليف بالمنيا — وأورد بصحيفة الدعوى صورة هذا الإقرار وقد أقر الطاعنون — بمذكرتهم المقدمة لمحكمة أول درجة لجلسة ٢٤/٥/١٩٦٧ — بوجود مثل هذا الإقرار ، فلما صدر حكم هذه المحكمة في ٢٤/٥/١٩٦٧ بتعيين خبير كلفه بالاطلاع على الإقرار المذكور ، وكل ورقة ينطبق عليها نص المادة ٢٥٣ منرافعات ، وكان الفصل في طلب الزام الخصم بتقديم أية ورقة متجه في الدعوى تكون تحت يده باعتباره متعلقاً بأوجه الإثبات متروك لتقدير قاضي الموضوع ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في هذا الخصوص قوله أنه ” بتحليل عبارات مذكرة البنك المنطوية على الإقرار وأقوال مندوبه لدى الخبير تستخلص المحكمة أنه بمناسبة تحقيقات الجناية المنضمة صورة منها ويوصف مورث المستأقنين رئيس جمعية تعاون أم قص قص كفل قريبه ... .. في ثلث ديونه وهو الثمانية آلاف جنيه التي تحرر عنها إقرار ١٨/١٠/١٩٥٠ ، تأخذ المحكمة بصحة صيغته المبينة بصحيفة افتتاح



الدعوى إذ امتنع البنك عن تقديمه رغم إقراره بمذكرته بصدوره وذلك إعمالاً لحكم المواد ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٧ من قانون المرافعات السابق التي أعملتها محكمة أول درجة في حكمها الصادر بجلسته ١٩٦٧/٥/٢٤ الذى انطوى على تكليف البنك بتقديم الورقة لتغيير المنتدب فامتنع زعماً بعدم وجودها فإن الحكم المطعون فيه يكون قد اعتبر في حدود سلطانه وجود هذا الإقرار وتوافر إحدى الأحوال التي يجوز فيها هذا الطلب ، وأن محكمة أول درجة بحكمها الصادر في ١٩٦٧/٥/٢٤ قد كلفت البنك بتقديمه فامتنع ، فاذا اعتبر أن صورة الورقة التي قدمها المورث صحيحة مطابقة لأصلها إعمالاً لنص المادة ٢٥٧ مرافعات ، لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن الطاعن بهفته ينهى على الحكم المطعون فيه بالسبب الخامس خطأه في تكييف الإقرار القضائي إذ أخذ على الحكم الابتدائي أنه استخلص من إقرار ١٩٥٠/١٢/٢٥ ما يناقض الإقرار القضائي الصادر من البنك بمذكرته الأولى أمام محكمة أول درجة ، وكان الحكم الابتدائي قد استخلص من إقرار ١٩٥٠/١٢/٢٥ تجديد الدين بتغيير المدين ، ولا تنافض بين هذا المعنى وبين دفاع البنك الذى لم ينف أن علاقة المورث بالبنك بدأت بصفته ضامناً لمدين البنك — ... .. — ثم تجديد الدين بتغيير المدين بإقراره ١٩٥٠/١٢/٢٥ ، ولم يصدر منهم إقرار قضائي على خلاف ذلك .

وحيث إن هذا النعى مردود بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أن محكمة الاستئناف إذا ما ألغت الحكم الابتدائي الصادر في الموضوع فلا تكون ملزمة بحجت أو تفنيد أسباب هذا الحكم وحسبها أنها أقامت قضاءها على أسباب كافية تكفى لحمله ، لما كان ذلك وكان الحكم قد أقام قضاءه — على ما ورد في الرد على السببين الثانى والثالث — على أن الإقرار المؤرخ ١٩٥٠/١٢/٢٥ ماهو إلابيان طريقة أداء الدين المكفول وفوائده ، وليس تجديد الدين بتغيير المدين ، وهى أسباب تكفى لحمله فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن الثانى ينهى بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه التمسك بالإستدلال بقضائه ببراءة فمة مورث المطعون عليهم ، وفى بيان ذلك يقول

بأن الحكم أسس قضاءه في ذلك على أن علاقة المورث بالبنك كانت مجرد علاقة كفيل متضامن ... .. ، وإلى ما قررة ... .. وكيل فرع البنك بالمتبا محاضر التحقيق من أنه تمكن من تحصيل مبالغ من حساب سائمه ... .. تزيد على مقدار الدين الذي كفله المورث ، وهذا يتضمن فسادا في الاستدلال ، إذ أن مورث — المطعون عليهم — مدين أصل للبنك بالإقرار المؤرخ ١٩٥٠/١٢/٢٥ الذي تضمن تجديد الدين بتغيير المدين — وأنه عول على الإقرار المدعى أنه يحمل تاريخ ١٩٥٠/١٠/١٨ مع أنه معدوم ، .. ولا يبرر إهدار إقرار ١٩٥٠/١٢/٢٥ ، وأن أقوال ... .. في التحقيقات لا تقطع في سداد مديونية المورث سواء بصفته مدينا أصليا أو كفيلًا ، إذ تقدم المدين الأصلي ... .. بطاب للبنك في ١٩٥٢/٥/٢ يلتمس تقسيط السلفيات المدين بها منذ سنة ١٩٤٩ والتي تبلغ نحو ٢٣ ألف جنيه ... .. وكان على المحكمة الرجوع إلى الدليل الكتابي الدال على السداد وهو يكون تحت يد المدين الذي قام بالوفاء ، وأن قول الحكم بأن الوفاء السابق على إتخاذ إجراءات التنفيذ إنما هو قول مرسل لا دليل عليه ، وقد إتخذ البنك إجراءات التنفيذ العقارى وفقا للإجراءات التى نص عليها قانون المحز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ والقوانين السابقة عليه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه لما كان من المقرر أن قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التى يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام ، ويجوز الإتفاق صراحة أو ضمنا على مخالفتها ، ولقاضى الموضوع الساطة التقديرية في إستخلاص القول الضمنى من سلوك الخصم متى أقام قضاءه على أسباب سائغة ، وكان من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، أنه في الأحوال التى يكون الإثبات فيها جائزا بالبينة والقرائن يصح الاستدلال بأقوال الشهود أمام الخبير أو فى أى تحقيق إدارى دون حاف يمين ، كقرينة ضمن قرائن أخرى وكان لا يوجد بالأوراق ما يفيد تمسك الطاعنين بوجوب إثبات وفاء الدين محل النزاع بطريق معين من طرق الإثبات وعدم جوازه بأى طريق سواء فيكون للحكم الاستدلال على الوفاء بكافة طرق الإثبات ، لما كان ذلك وكان الحكم قد أورد في خصوص الوفاء بالدين المكفول قبل إتخاذ إجراءات

التنفيذ قوله « ولما كان السيد ... .. كاتب بنك التسليف  
 بفرع المنيا قد قرر بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٢٢ في التحقيق الإداري الذي أجراه  
 البنك ( ص ٢٤٣ ) أن أهم أعضاء الجمعية كان ... .. وتقدم بضمانه من  
 مورث المستأقنين وذكر في هذه المناسبة أن السلف المتصرفه تسددت جميعها  
 وبأنه إزاء إمتناع الحاضرين من البنك لدى الحبير في المرتين عن تقديم السجلات  
 والاوراق المتضمنه الحسابات مونهوع النزاع فلا تجد المحكمة مناصا من التعويل  
 على — أقوال موظفي البنك في تحقيقات الحناية ... .. وكان السيد ... ..  
 وكيل فرع المنيا قرر بمحضر التحقيق الإداري في ١٩٥٢/١٢/٣١ أنه أتبع شتى السبل  
 لتحصيل إستحقاقات البنك ... .. فتمكن من تحصيل مبلغ ٧٤٣٥ ج سلف  
 منصرفه إلى ... .. وعمه وأخوته وبالتوكيل عن آخرين ، ومن سلف  
 الجمعية التعاونية بناحية أم قصص مبلغ ١٠٩٠٦ ج ، ومن ضمن المبلغ الأول  
 ١٨٤٧ جنيها كانت النيابة قد أبلغت عنها في شهر يوليو سنة ١٩٥١  
 ( ص ٢٥٤ — ٢٥٥ ) ثم قال ( ص ٢٥٧ ) أن هذه المبالغ أوضحت بكشوف  
 مرفقة بذاكرة مؤرخه ١٩٥٢/١٢/١٠ وأضاف بعد ذلك ( ص ٢٥٨ ) أنه لدى  
 تسلمه العمل بالفرع كان رصيد الجمعية يتضمن مبلغ ٦١٥٩ ج عن سلف مزورة  
 تسددت بالكامل واستطردت المحكمة إلى القول بأنها تستخلص من ذلك أن  
 المبلغ محل الضمان كان قد تم الوفاء به في تاريخ سابق على اتخاذ إجراءات التنفيذ  
 العقاري الإداري. وكان هذا الذي استخلصه الحكم المطعون فيه من وقائع الدعوى  
 ومستنداتها سائغا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فان النعي عليه بالفساد في  
 الاستدلال يكون على غير أساس .



## جلسة ٢٦ من يولييه سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد صديق المصاوي ، ورأفت عبد الرحيم ، وركي الصاوي صالح ، وجمال الدين عبد المظيف .

( ٢٦٩ )

الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٣ القضائية :

( ١ ) إعلان " بطلان الإعلان " . نقض " إعلان الصحيفة " .

تقديم المطعون عليه مذكرة بدفاعة في الميعاد القانوني . تمسكه ببطلان إعلانه بصحيفة الطعن  
بالنقض . غير جائز طالما لم يبين وجه مصلحته في ذلك .

( ٢ ) التزام " تنفيذ الالتزام " نقد .

حظر التعهد المقوم بعمله أجنبية . ق ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . شرط . صدور التعهد في مصر .  
التعهد الصادر في الخارج . شرط تجريمه . تنفيذ التعهد المقوم بعمله أجنبية . عدم خضوعه  
للقانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ إلا في حدود ماقررت المادة الخامسة منه .

( ٣ ) التزام " تنفيذ الالتزام " حكم " إصدار الحكم " . نقد .

( ٣ ) القضاء بالدين المستحق لدائن غير مقيم في مصر . ق ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . النص في الحكم  
على مراعاة تنفيذه بالكيفية التي وردت بالقانون المذكور . عدم اعتبار الحكم معلقا على شرط .

( ٤ ) عدم تحديد الحكم مقدار الدين بالجنيهات الاسترلينية وتحديدته بالعملة المحلية . لا محل  
بعد ذلك لبيان أسس التحويل إلى هذه العملة الأخيرة .

١ — متى كان الثابت أن المطعون عليه لأول قدم مذكرة بدفاعة في الميعاد  
القانوني فإنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يجوز له التمسك بالبطلان  
لعيب شاب إعلانه بصحيفة الطعن بالنقض ، أيا كان وجه الرأي فيه ،  
طالما أنه لم يبين وجه مصلحته في ذلك .

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة ( ١ ) أن الالتزام بدفع دين بعملة أجنبية وإن كان يعتبر تعهدا مقوما بعملة أجنبية مما حظرته المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد في مصر المعدلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ وقبل الغائه بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ إلا أن شرط التجريم في هذه الحالة أن يكون التعهد قد صدر في مصر أما إذا كان التعهد قد صدر في الخارج ، فإنه لا يعد من الحالات التي يؤتممها قانون الرقابة على النقد إلا إذا كان الدفع في مصر ذلك أن هذا القانون فيما تضمنه من جرائم لا يسرى إلا داخل إقليم الدولة ولا يتعداه إلى الخارج فيما عدا الاستثناء المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة الثانية من قانون العقوبات وهو الخاص بحالة من يرتكب في خارج مصر فعلا يجعله فاعلا أو شريكا في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصري . ولما كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليه الأول اتفق مع مورثة الطاعنين والمطعون عليها الثانية في الخارج ، على أن يدفع لها نفقات علاجها وإقامتها بلندن ريثما يتم لها تحويل مصاريف ... علاجها من مصر بالطرق القانونية فتسدد لها في لندن بذات العملة الأجنبية ولكن التحويل لم يتم حتى توفيت قبل أن تنفذ تعهدها ، فإن هذا التعهد وإن قوم بعملة أجنبية إلا أنه صدر في لندن فلا يسرى عليه القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ سالف الذكر ويعد تعهدا صحيحا ولا يكون للطاعنين أن يتمسكا بطلان التزام مورثتهما بدعوى مخالفته لقانون الرقابة على النقد في مصر ولا يغير من ذلك أن الدعوى رفعت في القاهرة لمطالبة الطاعنين والمطعون عليها الثانية بالدين من تركة مورثتهم بعد وفاتها إذ يتعلق هذا الأمر بتنفيذ التعهد وهو لا يخضع لقانون الرقابة على النقد في مصر إلا في حدود ما قرره المشرع بالمادة الخامسة من هذا القانون المعدلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ التي تنص على أن المبالغ المستحقة الدفع إلى أشخاص غير مقيمين في مصر والمحظور تحويل قيمتها إليهم طبقا لأحكام القانون يعتبر مبرئا للذمة دفعها في حسابات تفتح في أحد المصارف المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون لصالح أشخاص غير مقيمين في مصر ، وتكون هذه الحسابات مجمدة ويعين وزير المالية بقرار

منه الشروط والاضمان اللازمة للتصرف فى المبالغ التى تشتمل عليها الحسابات المجمدة .

٣ - إذ كان الحكم المطعون فيه لم يصدر معلقا على شرط ، وانما قضى بالمبلغ على تركة مورثة الطاعنين والمطعون عليها الثانية ، غير أنه راعى فى التنفيذ مارسمه المشرع فى المادة الخامسة من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٧٥٠ عن كيفية تنفيذ الالتزام بالمبالغ المستحقة الدفع لاشخاص غير مقيمين فى مصر إذ اعتبر دفعها على الوجه المبين فيها مبررا لذمة المدين قبل الدائن غير المقيم ، فان النعى على الحكم يكون فى غير محله

٤ - إذ كان الحكم لم يحدد مقدار الدين موضوع الدعوى بالجنهات الاسترلينية حتى يكون مطالبا ببيان أسس التحويل إلى العملة المحلية بل حدده ابتداء بالعملة الأخيرة من واقع المستندات المقدمة على أنه هو المبلغ المستحق فى ذمة المورثة مقابل نفقات علاجها وإقامتها بالخارج مع مراعاة سعر العملة وقت الاتفاق ثم وقت الحكم ومصاريف وعمولات التحويل بعد الأذن به ، وإذ كانت هذه الأسباب سائغة وتكفى لحمل الحكم فان النعى عليه يكون على غير أساس .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر/ والمرافعة بعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ١١٤٨ سنة ٧٠ ق مدنى القاهرة لإبتدائية ضد الطاعن الأول عن نفسه وبصفته ولها على ابنته القاصر ... .. وأبنته - الطاعنة الثانية - قبل بلوغها بمن الرشد وضد المطعون عليها الثانية بطلب الحكم بإلزامهما بأن يدفعما له من تركة مورثتها المرحومة ... .. مبلغ ١٥٠٠ جنيه استرليني ، وقال بيانا لدعواه ان المورثة المذكورة سافرت إلى لندن فى أواخر سنة ١٩٦٨ للعلاج ولم يكن لها مال بالخارج



فلجأت إليه وهو ابن شقيقتها وكان يعمل بالخارج فسدد عنها مصاريف علاجها وإقامتها إلى أن توفيت في ١٨/١/١٩٦٩ ومقدار ذلك جمية ١٥٠٠ جنيه استرليني وهو المبلغ المطالب به ، وقدم المطعون عليه الأول بصفته وكيلًا عن المطعون عليها الثانية وهي والدته المتوفاة إقرارًا بعدم اعتراضها على طلباته . دفع الطاعن الأول عن نفسه وبصفته بعدم قبول الدعوى لتقويم الطلبات فيها بغير العملة المحلية وطلب في الموضوع رفض الدعوى . وتاريخ ١٤/٦/١٩٧١ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى . استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٦١١ سنة ٨٨ ق مدني القاهرة طالبًا بإلغاء والحكم له بطلباته وعند الاقتضاء الحكم بما يعادل المبلغ المطلوب بالعملة المصرية وتاريخ ٣١/١/١٩٧٣ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعنين والمطعون عليها الثانية بأن يدفعوا للمطعون عليه الأول من تركة مورثتهم المرحومة ... .. مبلغ ١٥٠٠ ج طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن المطعون عليه الأول دفع ببطلان صحيفة الطعن ، ذلك أن الطاعنين أغفلا بيان موطنه الأصلي في صحيفة الطعن مكثيفين باثبات أن موطنه المختار هو مكتب ... .. المحامين ، في حين إن المادة ٢١٤ من قانون المرافعات أوجبت إعلان الطعن إلى شخص الخصم أو في موطنه وأجازت إعلانه في موطنه المختار المبين في ورقة إعلان الحكم أو في صحيفة افتتاح الدعوى إذا كان المطعون عليه هو المدعى ولم يكن قد بين في الصحيفة موطنه الأصلي ، وإذا كان مكتب الأستاذ رفيق مقصود المحامي هو الموطن المختار في صحيفة افتتاح الدعوى ثم الاستئناف فإن توجيه الطعن إلى مكتب الأستاذ ... .. يكون باطلا .

وحيث إن الدفع في غير محله ، ذلك أنه لما كان الثابت إن المطعون عليه الأول قدم مذكرة بدفاعه في الميعاد القانوني ، فانه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يجوز له التمسك بالبطلان لعيب شاب إعلانه بصحيفة الطعن بالنقض أيا كان وجه الرأي فيه ، طالما أنه لم يبين وجه مصلحته في ذلك .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنان بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيانه يقولان إن الأمر حسبما صور المطعون الأول دعواه يتعلق باتفاق بينه وبين مورثهم على اقتضاء المبلغ الذى ادعى إنفاقه بالعملة الأجنبية بعملة مصرية وتقاضيه لها في مصر ، ومن ثم فإن هذا العمل يعتبر في ذاته مؤثما طبقا للمادتين ١ ، ٢ من قانون النقد رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وفيه مخالفة للنظام العام وبالتالي ليس له أن يلجأ إلى المحاكم المصرية لإعمال هذا الاتفاق والقضاء بمشروعيته ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بالمبلغ على شركة المورثة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة إن الالتزام بدفع دين بعملة أجنبية وإن كان يعتبر تعهدا مقوما بعملة أجنبية مما حظرت المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد في مصر المعدلة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ وقبل الغائه بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ، إلا أن شرط التجريم في هذه الحالة أن يكون التعهد قد صدر في مصر ، أما إذا كان التعهد قد صدر في الخارج فإنه لا يعد من الحالات التى يؤثمها قانون الرقابة على النقد إلا إذا كان الدفع في مصر ، ذلك أن هذا القانون فيما تضمنه من جرائم لا يسرى إلا داخل إقليم الدولة ولا يتعداه إلى الخارج فيما عدا الاستثناء المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة الثانية من قانون العقوبات وهو الخاص بحالة من يرتكب في خارج مصر فعلا يجعله فاعلا أو شريكا في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصرى ولما كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليه الأول اتفق مع مورثة الطاعنين والمطعون عليهما الثانية في الخارج على أن يدفع لها نفقات علاجها وإقامتها بلندن ريثما يتم لها تحويل مصاريف علاجها من مصر بالطرق القانونية فتسدد لها في لندن بذات العملة الأجنبية ولكن التحويل لم يتم حتى توفيت قبل أن تنفذ تعهداتها ، فإن هذا التعهد وإن قوم بعملة أجنبية إلا أنه صدر في لندن فلا يسرى عليه القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ سالف الذكر ويعد تعهدا صحيحا ، ولا يكون للطاعنين أن يتمسكا ببطلان التزام مورثتهما بدعوى مخالفته لقانون الرقابة على النقد



في مصر ، ولا يغير من ذلك أن الدعوى رفعت في القاهرة لمطالبة الطاعنين والمطعون عليها الثانية بالدين من تركه مورثتهم بعد وفاتها ، إذ يتعلق هذا الأمر بتنفيذ التعهد وهو لا يخضع لقانون الرقابة على النقد في مصر إلا في حدود ما قرره المشرع بالمادة الخامسة من هذا القانون المعدلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ التي تنص على أن "المبالغ المستحقة الدفع إلى أشخاص غير مقيمين في مصر والمحظور تحويل قيمتها إليهم طبقاً لأحكام هذا القانون يعتبر مبرئاً للذمة دفعها في حسابات تفتح في أحد المصارف المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون لصالح أشخاص غير مقيمين في مصر وتكون هذه الحسابات مجمدة ويعين وزير المالية بقرار منه الشروط والأوضاع اللازمة لتصرف في المبالغ التي تشمل عليها الحسابات المجمدة" لما كافي ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى إلزام الطاعنين والمطعون عليها الثانية بمبلغ الدين من تركه مورثتهم ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس

وحيث إن مبنى النعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إن أسباب الحكم تفيد أنه حكم معلق على شرط هو موافقة الجهات المختصة بمسائل النقد على تحويل المبلغ المقضى به للمطعون عليه الأول إلى الخارج ، في حين أن الأحكام يجب أن تكون فاصلة في موضوع الحق غير معلق تنفيذها على شرط أو إذن من جهات أخرى ، هذا إلى أن المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ تخاطر استعمال العملة المفرج عنها لغرض الغرض المعين لها وبالتالي فإنه إذا حول المبلغ الذي قضى به الحكم المطعون فيه إلى الخارج فإنه لن يستعمل في الغرض المخصص له وهي مواجهة نفقات العلاج لأن العلاج قد انتهى ب وفاة المورثة ودفعت نفقاته ، وهو ما يجيب الحكم بالبطلان .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه لم يصدر معلقاً على شرط وإنما قضى بالمبلغ على تركه مورثة الطاعنين والمطعون عليها الثانية ، غير أنه راعى في التنفيذ وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول ما رسمه المشرع في المادة الخامسة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ عن كيفية تنفيذ الالتزام بالمبالغ المستحقة الدفع لأشخاص غير مقيمين في مصر إذا اعتبر دفعها على الوجه



المبين فيها مبرئاً لذمة المدين قبل الدائن غير المقيم ، وكان تحويل المبلغ المقضى به إلى الخارج في حالة الإذن بذلك لا ينفي إنه مدفوع سداداً لمصاريف علاج المورثة التي تحملها المطعون عليه الأول من قبل ، وبالتالي فلا تكون العملة قد استعدمت في غير الغرض المعين لها خلافاً لما تقضى به المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ، وفي بيانه يقول الطاعنان أن المطعون عليه الأول طلب الحكم له بالمبلغ المطلوب به بالجنيحات الاسترلينية وعند الاقتضاء بالجنيحات المصرية وقد ذهب الحكم إلى تقييم العملة الأجنبية بتقدير جزافي دون بيان مصدر هذا التقييم مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد في هذا الخصوص " وإذا كان المستأنف — المطعون عليه الأول — قد طلب أصلاً الحكم له بالمبلغ ١٥٠٠ م جنيه مصرى باعتباره معادلاً لجملة ما تكلفه من ماله نظير إقامة وعلاج المورثة فإن المحكمة تجدها هذا المبلغ في جملة مناصبها مراعية سعر العملة وقت الاتفاق ثم وقت الحكم ومصاريف وعمولات التحويل للخارج بعد إذن الجهات المختصة ، وذلك باعتبار نفقات العلاج الثابتة جائزة التحويل أصلاً للخارج بعد تصريح جهات الاختصاص وهو مالا تجدد معه المحكمة محلاً لتقييم المبلغ أولاً بالعملة الإنجليزية مادام الحكم لا يمكن صدوره منها إلا بما يعادل تلك القيمة من العملة المحلية ، وطالما أن الجهات الرسمية المسئولة عن الإذن بالتحويل خير ممثلة في الدعوى والمستأنف عليهما — الطاعنان — لا يمكن عليها إجباراً " مما مفاده أن الحكم لم يحدد مقدار الدين موضوع الدعوى بالجنيحات الاسترلينية

حتى يكون مطالباً ببيان أسس التحويل إلى العملة المحلية بل حدده ابتداءً بالعملية الأخيرة من واقع المستندات المقدمة على أنه هو المبلغ المستحق في ذمة المورثة مقابل نفقات علاجها وإقامتها بالخارج مع مراعاة سفر العملة وقت الاتفاق ثم وقت الحكم ومصاريف وعمولات التحويل بعد الإذن به، وإذا كانت هذه الأسباب سائغة وتكفي لحمل الحكم فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

## جلسة ٢٦ من يولييه سنة ١٩٧٧

بإدارة المستشار نائب رئيس المحكمة أحمد حسن ميكل وعضوية السادة المستشارين :  
محمد صدقي المصارع، وزكي الصاوي صالح، وجمال الدين عبد اللطيف، وعبد الحميد المرصافي .

(٢٧٠)

الطعن رقم ٢ لسنة ٤٤ القضائية "انتخاب" :

(١) نقابات . نقض . محاماة .

الطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية لانتخاب المهنة التعليمية أو في تشكيل مجالس الإدارة أو في القرارات الصادرة منها . كفيته . ق ٧٩ لسنة ١٩٦٩ . عدم وجوب توقيع محام على تقرير الطعن .

(٢ و ٣ و ٤) نقابات .

(٢) الدعن في تشكيل مجالس إدارة اللجنة النقابية الخاصة بالمهنة التعليمية وجوب رفعه في ميعاد ١٥ يوما من تاريخ الانعقاد . ق ٧٩ لسنة ١٩٦٩ .

(٣) مجالس إدارة النقابات الفرعية الخاصة بالمهنة التعليمية . عدم وجوب مراعاة نوعيات التعليم المختلفة أو نسبة معينة منها في هذه المجالس . مودى ذلك . عدم اشتراط بيان نوعية المرشح ومدة اشتغاله بالتعليم في بطاقة الانتخاب .

(٤) لجان الإشراف على انتخابات مجالس نقابات المهنة التعليمية . عدم وجوب تمثيل نوعيات التعليم المختلفة فيها .

١ — النص في الفقرة الأولى من المادة ٥٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ في شأن نقابة المهنة التعليمية يدل على أنه يكفي في تقرير الطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية أو في تشكيل مجالس الإدارة أو في القرارات الصادرة منها أن يكون موقعا عليه من خمس عدد الأعضاء الذين حضروا اجتماع الجمعية العمومية للنقابة العامة أو النقابات الفرعية أو اللجنة النقابية وأن يكون مصدقا عن توقيعاتهم من الجهة المختصة ، ولم يشترط هذا القانون أن يكون تقرير الطعن موقعا عليه من محام ،



ولاحمل لإعمال ما تنقضى به المدة ٢٥٣ من قانون المرافعات — من وجوب توقيع محام على صحيفة الطعن بالنقض ، ذلك أن قانون المرافعات هو القانون العام فيما يختص بالمواعيد والاجراءات في حين أن نص المادة ٥٦ فقرة أولى السالف ذكرها هو نص خاص جاء استثناء من أحكام ذلك القانون ومن المقرر قانونا أنه لا يجوز إهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام لما في ذلك من منافاة صريحة للغرض الذي من أجله وضع القانون الخاص .

٢ — مفاد نصوص المواد ٣١ و ٣٣ و ٥٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ في شأن نقابة المهن التعليمية ، وجوب أن يتم الطعن في تشكيل مجلس إدارة اللجنة النقابية وفق الإجراءات التي رسمها القانون وفي الموعد الذي حدده وهو خمسة عشر يوما من تاريخ الانعقاد ، ولما كان الثابت من صورة الكتاب الدوري رقم ٦ التي قدمها الطاعنون أن تشكيل مجالس إدارات اللجان النقابية قد تم بالانتخاب الذي أجرى في يوم في ٢٨/٢/١٩٧٤ وكان ماثيره الطاعنون بأسباب النعى ينصرف إلى الطعن في عضوية وتشكيل مجالس إدارة اللجان النقابية وإذ رفع الطعن المائل في ١١/٤/١٩٧٤ فإن الطعن على تشكيل مجالس إدارة اللجان النقابية المشار إليها يكون قد تم بعد الميعاد المقرر في القانون وبكون الطعن بهذه الأسباب غير مقبول .

٣ — إن المادة ٤٨ من قانون نقابة المهن التعليمية إذ تحدثت عن مجالس إدارة اللجان النقابية والنقابات العامة فإن ذلك يدل على أن المشرع لم يوجب مراعاة النوعيات والنسب المشار إليها في تلك المادة إلا بالنسبة لمجالس الإدارة المنصوص عليها فيها دون سواها وليس من بينها مجالس إدارة النقابات الفرعية باعتبار أن أعضاء هذه المجالس منتخبون من بين أعضاء مجالس إدارة اللجان النقابية ، يؤيد ذلك أن الكتاب الدوري رقم ٣ الذي استند إليه الطاعنون والميمنة به النوعيات المختلفة للمرشحين ومدة اشتغالهم بالتعليم خاص فقط باللجان النقابية ولازم ذلك أن نوعية المرشح ومدة اشتغاله بالتعليم في بطاقة ابداء الرأي لانتخاب عضو مجلس إدارة النقابة الفرعية أمر لا يتطلبه القانون ويكون النعى على غير أساس .

٤- - تقضى المادة ٦٢ من اللائحة الداخلية لقانون نقابة المهن التعليمية بأن تشكل لجنة أو لجان للإشراف على الانتخابات تمثل فيها بقدر الامكان نوعيات التعليم المختلفة بشرط ألا يكون من بين أعضائها أحد المرشحين ، فإن مؤدى ذلك أن المشرع لم يوجب تمثيل نوعيات التعليم المختلفة .

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث ان الوقائع - حسبما يبين من الاطلاع على سائر أوراق الطعن - تحصل فى أن الطاعنين قرروا بتاريخ ١١/٤/١٩٧٤ بالطعن فى صحة انعقاد الجمعية العمومية لنقابة المعلمين الفرعية بإدارة غرب القاهرة التعليمية الحاصل فى يوم ٢٨/٣/١٩٧٤ وفى الانتخابات التى أجريت يومئذ . دفع المطعون عليه ببطلان الطعن لعدم التقرير به من محام مقبول أمام محكمة النقض ، وقدمت النيابة العامة ثلاث مذكرات وأبدت رأى فى المذكرة الأخيرة بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

وحيث إن الدفع بالبطلان المقدم من المطعون عليه مردود ، ذلك أن النص فى الفقرة الأولى من المادة ٥٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ فى شأن نقابة المهن التعليمية على أن "لخمس عدد الأعضاء الذين حضروا اجتماع الجمعية العمومية للنقابة العامة أو النقابة الفرعية أو اللجنة النقاوية حق الطعن فى صحة انعقاد الجمعية العمومية أو فى تشكيل مجالس الإدارة أو فى القرارات الصادرة منها ، بتقرير موقع عليه منهم يقدم إلى قلم كتاب محكمة النقض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انعقادها بشرط التصديق على التوقيعات من الجهة المختصة . يدل على أنه يكفى فى تقرير الطعن فى صحة انعقاد الجمعية العمومية أو فى تشكيل مجالس الإدارة أو فى القرارات الصادرة منها أن يكون موقعا عليه من خمس عدد الأعضاء الذين حضروا اجتماع الجمعية العمومية للنقابة العامة أو النقابات الفرعية أو اللجنة النقاوية وأن يكون مصدقا على توقيعاتهم من الجهة المختصة ولم يشترط هذا القانون أن يكون تقرير الطعن موقعا عليه من محام ، ولا محل لأعمال ما تقضى به المادة

٢٥٣ من قانون المرافعات من وجوب توقيع محام على صحيفة الطعن بالنقض ، ذلك أن قانون المرافعات هو القانون العام فيما يختص بالمواعيد والإجراءات في حين أن نص المادة ٥٦ فقره أولى السالف ذكرها هو نص خاص جاء استثناء من أحكام ذلك القانون ، ومن المقرر قانوناً أنه لا يجوز اهدار القانون الخاص لأعمال القانون العام لما في ذلك من منافاة صريحة للغرض الذى من أجله وضع القانون الخاص ، لما كان ذلك فإن الدفع المشار إليه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بنى على أحد عشر سبباً حاصل النعى بالأسباب الأول والثانى والخامس والتاسع والعاشر منها بطلان تشكيل اللجنة النقابية لكل من ديوان وزارة التعليم العالى وديوان إدارة غرب القاهرة التعليمية وبطلان أصوات أعضاء مجلس إدارة اللجنة النقابية بديوان وزارة التربية والتعليم واللجنة النقابية بالسيدة زينب وبطلان فوز السيد ... .. بعضوية اللجنة النقابية بالسيدة زينب ، وفى بيان ذلك يقول الطاعنون أن عدد الأعضاء فى كل من وحدتى ديوان وزارة التعليم العالى وإدارة غرب القاهرة التعليمية يقل عن ٢٥٠ عضواً ويتعين ترتيباً على ذلك ادماج كل منهما فى وحدة أخرى اتباعاً لنص المادة ٣٣ من اللائحة الداخلية لقانون نقابة المهنة التعليمية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ ، ولأن اللجنة النقابية لكل من ديوان وزارة التربية والتعليم والسيدة زينب تتبعان النقابة الفرعية لإدارة جنوب القاهرة مما لا يحق معه لأعضاء مجلس إدارتهما حضور اجتماع الجمعية العمومية لإدارة غرب القاهرة التعليمية المنعقد فى ٢٨/٣/١٩٧٤ أو الإدلاء بأصواتهم فى الانتخابات التى أجريت فى ذلك اليوم ، كما أن مدة اشتغال السيد ... .. بالتعليم تزيد عن الخمسة عشر عاماً مع أنه رشح لعضوية اللجنة النقابية للمعلمين بالسيدة زينب على أساس أن مدة اشتغاله بالتعليم تقل عن ذلك ، وهو ما يبطل فوزه بتلك العضوية ويبطل اجتماع الجمعية العمومية المطعون فيه وما ترتب عليه .



وحيث إن هذا النعي في حملته مردود ، ذلك أنه لما كان القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ في شأن نقابة المهنة التعليمية ينص في المادة ٣١ منه على أن "يشكل التنظيم العام للنقابة على النحو التالي : — أ — لجنة نقابية بدائرة كل مركز أو قسم إداري أو وحدة من الوحدات التي تحددها اللائحة الداخلية ويكون لها جمعية عمومية ومجالس إدارة . " ونص في المادة ٣٣ منه على " تعقد اللجنة النقابية بدائرة المركز أو القسم الإداري أو الوحدة في شهر فبراير من كل عام للنظر في المسائل الآتية : — . . . . . ج — انتخاب رئيس وأعضاء مجلس إدارة اللجنة النقابية بدلا من الذين انتهت مدتهم أو سقطت عضويتهم . " ، ثم خول في المادة ٥٦ منه لمجلس عدد الأعضاء الذين حضروا اجتماع الجمعية العمومية للنقابة العامة أو النقابة الفرعية أو اللجنة النقابية حق الطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية أو في تشكيل مجالس الإدارة أو في القرارات الصادرة منها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انعقادها ، فإن مفاد ذلك وجوب أن يتم الطعن في تشكيل مجالس إدارة اللجنة النقابية وفق الإجراءات التي رسمها القانون وفي الموعد الذي حدده وهو خمسة عشر يوما من تاريخ الانعقاد ، ولما كان الثابت من صورة الكتاب الدوري رقم ٦ التي قدمها الطاعنون أن تشكيل مجالس إدارات اللجان النقابية قد تم بالانتخاب الذي أجري في يوم ٢٨/٢/١٩٧٤ ، وكان ما يثيره الطاعنون بأسباب هذا الطعن ينصرف إلى الطعن في عضوية وتشكيل مجالس إدارة اللجان النقابية وإذا رفع الطعن المسائل في ١١/٤/١٩٧٤ فإن الطعن على تشكيل مجالس إدارة اللجان النقابية المشار إليها يكون قد تم بعد الميعاد المقرر في القانون ويكون الطعن بهذه الأسباب غير مقبول .

وحيث إن حاصل الطعن بالسبب الثالث أن النقابة الفرعية لم تخطر الأعضاء بموعد انعقاد الجمعية العمومية ومكانه وجداول الأعمال بخطابات منجلة قبل موعد الاجتماع بأسبوعين على الأقل مخالفة بذلك نص المادة ٤٥/٢ من اللائحة الداخلية لقانون النقابة وهو ما يبطل انعقاد الجمعية العمومية في يوم ٢٨/٣/١٩٧٤ وما تلاه من إجراءات .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الطاعنين أقروا في تقرير الطعن وفي مذكرتهم المقدمة بتاريخ ٢٢/٤/١٩٧٤ بأن عدد أعضاء الجمعية العمومية

للتقابة الفرعية بإدارة غرب القاهرة ١١٢ عضوا وبأن من شهد منهم الاجتماع المطعون فيه ١٠١ عضوا مما مفاده أن الجهة المختصة أرسلت الإخطارات للأعضاء طبقا للمادة ٢/٤٥ المشار إليها هذا إلى أن عدد الأعضاء الذين تخلفوا عن الحضور وعددهم أحد عشر عضوا منهم من اعتذر عن عدم حضوره مما يقطع بسبق إخطاره ، كما أن الباقيين منهم لم يدعوا بعدم حصول هذا الإخطار ، ومن ثم يكون النعى بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الرابع أن اللجنة التقابية بديوان وزارة التعليم العالي وتلك الخاصة بإدارة غرب القاهرة التعليمية لم تعد أيهما سجلات لقيس الأعضاء وفق النوعيات التي يعملون بها وبالتالي فلا يعتد بالبيانات أو الكشف المقدمة منهما ويبطل كل ما يترتب عليها من إجراءات .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كانت المادة ٣٦ من قانون نقابة المهن التعليمية تنص على أن تكون الجمعية العمومية للنقابة الفرعية بدائرة المحافظة أو المنطقة التعليمية من أعضاء مجالس إدارة اللجان التقابية في هذه الدائرة ، وكانت المادة ٢/٤٨ من هذا القانون التي تتحدث عن تشكيل مجلس إدارة اللجان التقابية العامة تنص على أنه ” ويراعى في انتخاب هذه المجالس أن تمثل فيها النوعيات الآتية : أ - التعليم الابتدائي - ب - التعليم الإعدادي والثانوي - ج - التعليم الفني - د - دور المعلمين والمعلمات والتعليم العالي والجامعي - هـ - الإدارة التعليمية والإشراف الفني “ . مما مفاده أن الجمعية العمومية للنقابة الفرعية بإدارة غرب القاهرة التعليمية تتكون من مجالس إدارة اللجان التقابية في هذه الدائرة والذين سبق انتخابهم في يوم ٢٨/٣/١٩٧٤ وفق النوعيات المطلوبة والمحددة في المادة ٤٨ السالف ذكرها ، ولما كان الطعن بهذا السبب هو في حقيقته طعن في نوعية أعضاء مجلس إدارة كل من اللجنة التقابية بديوان وزارة التربية والتعليم العالي وإدارة غرب القاهرة التعليمية ولم يصل هذا الطعن في الميعاد وعلى ما سلف بيانه في الرد على الأسباب السابقة ومن ثم يكون النعى بهذا السبب غير مقبول .

وحيث إن مبنى النعى بالسبب السادس أن عملية الانتخاب شامها البطالان وذلك لفساد بطاقة إبداء الرأى إذ لم يبين بها قرين اسم كل مرشح نوعيته أو مدة اشتغاله بالتعليم وذلك خلافا لما يقضى به الكتاب الدورى رقم ٣ الذى أبلغته نقابة المهن التعليمية إلى النقابة الفرعية لإدارة غرب القاهرة التعليمية .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن المادة ٣٨ من نقابة المهن التعليمية إذ تحدثت عن مجالس إدارة اللجان النقابية والنقابات العامة فإن ذلك يدل على أن المشرع لم يوجب مراعاة النوعيات والنسب المشار إليها فى تلك المادة إلا بالنسبة لمجالس الإدارة المنصوص عليها فيها دون سواها وليس من بينها مجالس إدارة النقابات الفرعية باعتبار أن أعضاء هذه المجالس منتخبون من بين أعضاء مجالس إدارة اللجان النقابية يؤيد ذلك أن الكتاب الدورى رقم ٣ الذى استند إليه الطاعنون والميئنة به النوعيات المختلفة للمرشحين ومدة اشتغالهم بالتعليم انحصار فقط باللجان النقابية ، ولازم ذلك أن يبان نوعية المرشح ومدة اشتغاله بالتعليم فى بطاقة إبداء الرأى لانتخاب عضو مجلس إدارة النقابة الفرعية أمر لا يتطلبه القانون ، ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن مبنى النعى بالسبب السابع أن تشكيل لجنة الاشراف على الانتخابات كان باطلا لأنه كان من نوعية واحدة هى نوعية الاشراف خلافا لما تقضى به المادة ٦٢ من اللائحة الداخلية لقانون نقابة المهن التعليمية مما يترتب عليه بطلان عملية الانتخاب الذى أجري يوم ٢٨/٣/١٩٧٤

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المادة ٦٢ من اللائحة الداخلية لقانون نقابة المهن التعليمية إذ تقضى بأن تشكل لجنة أو لجان للاشراف على الانتخابات تمثل فيها بقدر الامكان نوعيات التعليم المختلفة بشرط ألا يكون من بين أعضائها أحد المرشحين ، فان مؤدى ذلك أن المشرع لم يوجب تمثيل نوعيات التعليم المختلفة فى لجان الاشراف على الانتخابات بل جعل ذلك أمرا مندوبا له على قدر الامكان ، وكل ما استلزمه المشرع هو ألا يكون من بين أعضائها أحد المرشحين ، لما كان ذلك وكان الثابت من القرار رقم ١ لسنة ١٩٧٤ الصادر من النقابة الفرعية لإدارة غرب القاهرة التعليمية أن المشرفين على اللجان



كانوا من نوعيات التعليم الابتدائى والتعليم العام والإشراف وكان من بينهم الطاعنون الأول والعاشر والرابع والعشرون وبذلك يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثامن أن نقابة المهن التعليمية أصدرت بعض الكتب الدورية التى تتضمن تقسيم محافظة القاهرة إلى خمس نقابات فرعية ، فى حين أن هذه المحافظة تشمل سبع إدارات تعليمية ويتعين تبعاً لذلك أن تضم سبع نقابات فرعية إعمالاً لنص المادة ٣١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ ، مما يستتبع بطلان تلك الكتب الدورية وما ترتب عليها .

وحيث إن هذا النعى عار عن الدليل إذ لم يقدم الطاعنون ما يدل على صحته ، كما أن ما يثيرونه بهذا السبب إنما هو طعن فى قرارات صدرت من قبل من الجمعية العمومية لنقابة المهن التعليمية وهو ما يجاوز نطاق الطعن الحالى الذى يتعلق بصحة انعقاد الجمعية العمومية لنقابة المعلمين الفرعية بإدارة غرب القاهرة التعليمية يوم ١٩٧٤/٣/٢٨ والانتخابات التى أجريت فى ذلك اليوم .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الحادى عشر على عملية الانتخاب البطلان وفى بيان ذلك يقولون إن اللجنة التى أشرفت على عملية الانتخاب لم تكن تهتم بالتحقق من شخصية الناخب ، كما أنه لم يجز توزيع البطاقات الملونة على الناخبين ولم يحصل التوقيع عليها بما يفيد إدلاء الناخب بصوته خلاف التعليمات المنصوص عليها فى الكتاب الدورى رقم ٤ مما يشير الشبهة فى أن يكون هناك من أدلى بصوته أكثر من مرة أو أدلى بصوته بدلاً من غيره ممن تخلف عن حضور اجتماع الجمعية العمومية ، وهو ما يبطل عملية الانتخاب .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أنه تبين من الكتاب الدورى رقم ٤ الذى يستند إليه الطاعنون والمقدم منهم أنه خاص بعملية الانتخاب للجان النقاية وليس للنقابات الفرعية ، كما أن توزيع البطاقات الملونة على الناخبين والتوقيع عليها بما يفيد إدلاء الناخب بصوته لا يعدو أن يكون إجراء تنظيمى لا يمس

سلامة عملية الانتخاب ذاتها ، أما باقى ما يثيره الطاعنون فى هذا السبب فقد ورد  
أما مرسلا من غير دليل ودون أن يكون محمدا بوقائع معينة ، ولما كان الثابت  
من محاضر لجنة الانتراف على الانتخابات وفرز الأصوات التى قدمها المطعون  
عليه - ولم تكن محل نعى - أن جميع الإجراءات تمت طبقا للثانون ولم يتقدم  
أحد بأى اعتراض على عملية التصويت أو انفرز ، فإن النعى بهذا السبب يكون  
على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

---

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية  
رئيس مجلس الإدارة  
محمد حمدى السعيد

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٧٩/٤٧٦٢

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية  
١٨١ ١٩٧٩-٤٠٩٩







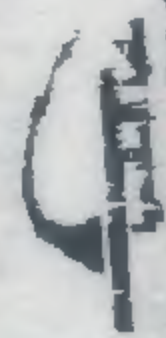








Bibliotheca Alexandrina



0542366